



السنة الواحدة والثلاثون

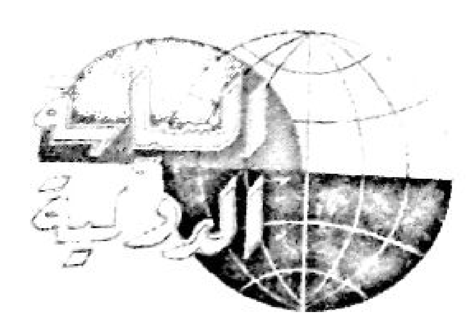
العدد (١٢٠)

أبريل ١٩٩٥



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير:

إبراهيم نافع



اسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د. بطرس بطرس غالى



- دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الأهرام أوائل يناير، ابريل، يوليو، أكتوبر
- صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسي والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم.
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية.

المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ — TELEX : 20185 - 92544

سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات.
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة، الأردن ٢,٧٥٠ دينار، الكويت ٢ دينار، السعودية ٢٥ ريالاً، تونس ٦.٠٠ دينارات، المغرب ٧٥ درهماً، البحرين ٢.٥ دينار، قطر ٢٥ ريالاً، دبى ٢٥ درهماً، ابو ظبى ٢٥ درهماً، مسقط ٢.٥ ريال، غزة/ القدس/ الضفة ٣,٥٠ دولار، الجمهورية اليمنية ٢٠٠ ريال، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً.

الاشتراكات السنوية :

- داخل جمهورية مصر ٢٠ جنيها مصرياً. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والافريقى ٤٠ دولارا امريكياً. فى باقى دول العالم ٥٥ دولارا أمريكياً. وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى ادارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء - القاهرة

الاعلانات :

إدارة الاعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

□ كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تم تسجيل اعداد السياسة الدولية على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ماستحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات.

وتتاح الان المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة . كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيهاً للسنة الواحدة. وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضاً بإعداد نظام للاسترجاع الموضوعي من اعداد مجلة «السياسة الدولية»، يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد او لفترة زمنية محددة . وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيراً على الدارسين والباحثين. ولاشك ان مثل هذا العمل سوف يوفر كثيراً من جهد ووقت القراء.

لمزيد من المعلومات يرجي الاتصال بـ الدكتور احمد السعيد مدير عام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم . شارع الجلاء . القاهرة . ت : ٥٧٨٦١٠٠ . ٥٧٨٦٢٠٠ تلكس U.N ٩٢٠٠٢/٩٣٣٤٦

Scanned with CamScanner

المحتويات

الافتتاحية

مصر ومعاهدة حظر الانتشار النووى

لم يكن من الممكن ألا تركز « السياسة الدولية » فى هذا العدد على قضية الساعة ، أى موقف مصر من تجديد معاهدة حظر الانتشار النووى ، ولذلك كان إعدادنا لـ : «قسم خاص» حول الموضوع . وربما كان السؤال البديهى حول تلك المسألة هو : لماذا أثارت مصر هذه القضية الآن ، وبتلك الدرجة من الاهتمام والتركيز ؟

الجواب عن ذلك بسيط ويتلخص فى سببين :الأول ، أن المعاهدة بمقتضى الاتفاقية المنشئة لها ، يعاد النظر فيها بعد ٢٥ عاما من توقيعها وقد آن أوان عقد مؤتمر لمراجعتها وإعادة النظر فيها فى شهر ابريل الحالى (١٩٩٥). ولذلك كان من الطبيعى أن بدأت مصر بصفتها احدى الدول الموقعة بالفعل على الاتفاقية تفكر فى الموقف الذى سوف تتخذه خاصة ازاء المسألة : هل سوف توافق على المد اللامحدود للمعاهدة أم أنها سوف تتخذ موقفا آخر ؟

ولاشك أن مصر ـ شأنها شأن أى دولة موقعة على المعاهدة ـ مهتمة بما يمكن أن يترتب على المعاهدة من تاثيرات مباشرة عليها ـ فى اطار الاقليم الذى تنتمى اليه ـ مع تسليمنا بالأهمية الحيوية للمعاهدة على الصعيد الدولى كله . وفى داخل اقليمنا ، أى فى الشرق الأوسط ، فان الدولة النووية الوحيدة ـ أى اسرائيل ـ لم توقع على المعاهدة ! وفى الفترة التى اعدت فيها المعاهدة ، وبدأت الدول توقع عليها ـ أى نهاية الستينات وبداية السبعينات ـ لم يكن معروفا الكثير عن التسلح النووى الاسرائيلى ، فضلا عن أن الصراع العربى الاسرائيلى كان متأججا ـ فى مناخ ما بعد حرب ١٩٦٧ وقبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ حيث كان بإمكان اسرائيل الادعاء بأنها فى حالة حرب مع جيرانها ، وأنها مهددة بالقضاء عليها منهم ، وأنها بالتالى لا تستطيع أن تحرم نفسها من الخيار النووى ! ومع ذلك، فقد وقعت مصر المعاهدة فى ذلك الحين ، مؤمنة بالضرورة العملية والأخلاقية لحظر الانتشار النووى ، أما الآن فان هذا الموضوع قد تغير كثيرا !

وهذا ينقلنا الى السبب الثانى الذى دفع مصر الى اثارة القضية الآن على النحو الواسع الذى تم به ، وهو التحول الكيفى الكبير الذى طرأ على الصراع العربى ـ الاسرائيلى، ودوران عملية التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، بما فى ذلك قلب هذا الصراع ونقطته المحورية ، وهى القضية الفلسطينية . فأيا ما كانت العقبات التى تكتنف المفاوضات الصعبة للتسوية ، فلاشك أن هناك تصميما لدى كل الأطراف المعنية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة للسير على طريق السلام . واذا تحدثنا عن السلام باعتباره السلام الحقيقى الشامل والدائم والعادل ، فان هذا لا يستقيم على الاطلاق مع وجود خلل خطير فى القوة بين أطرافه ، والذى يتمثل فى امتلاك اسرائيل ـ واحتكارها ـ لترسانة من السلاح النووى، تشير كل التقديرات الى ضخامتها وخطوراتها .

ولا معنى للسلام فى ظل وجود رادع نووى لدى طرف من الأطراف يستطيع فرض إرادته على الآخرين ، والأهم من ذلك هو وجود التشكك فى نوايا الآخرين ، أى تشكك اسرائيل فى نوايا جيرانها العرب واعتقادها أن سلامهم معها ، ليس الا مجرد هدنة مؤقتة ، لن يلبثوا أن ينتهكوها عند أول فرصة !

وفى المقابل فان البلدان العربية - من ناحيتها - لن يكون لديها أى مبرر - ازاء هذا الموقف الاسرائيلى - لأن تفترض حسن النوايا والرشد والعقلانية لدى اسرائيل ، وأنها لن تستخدم سلاحها النووى لفرض ارادتها على جيرانها ، فضلا عن أنها قد تخلت عن أطماعها التوسعية !

وجهة النظر المصرية اذن أنه لا يستقيم على الاطلاق امتلاك اسرائيل واحتكارها للسلاح النووى مع منطق ومضمون السلام الشامل !

وواقع الأمر ، وأيا ما كانت الحجج والمبررات الاسرائيلية للابقاء على ترسانتها من السلاح النووى ، وللامتناع عن التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى ، فليس بإمكان أى مسئول مصرى أن يتجاهل مغزى وخطورة وجود ترسانة من الأسلحة النووية على بعد كيلو مترات من حدود مصر أيا كانت العلاقة السلمية والودية مع الطرف الآخر المالك لها.

تلك احدى أولويات الأمن القومى لأى بلد والتى يستحيل تجاهلها أو الالتفاف حولها !

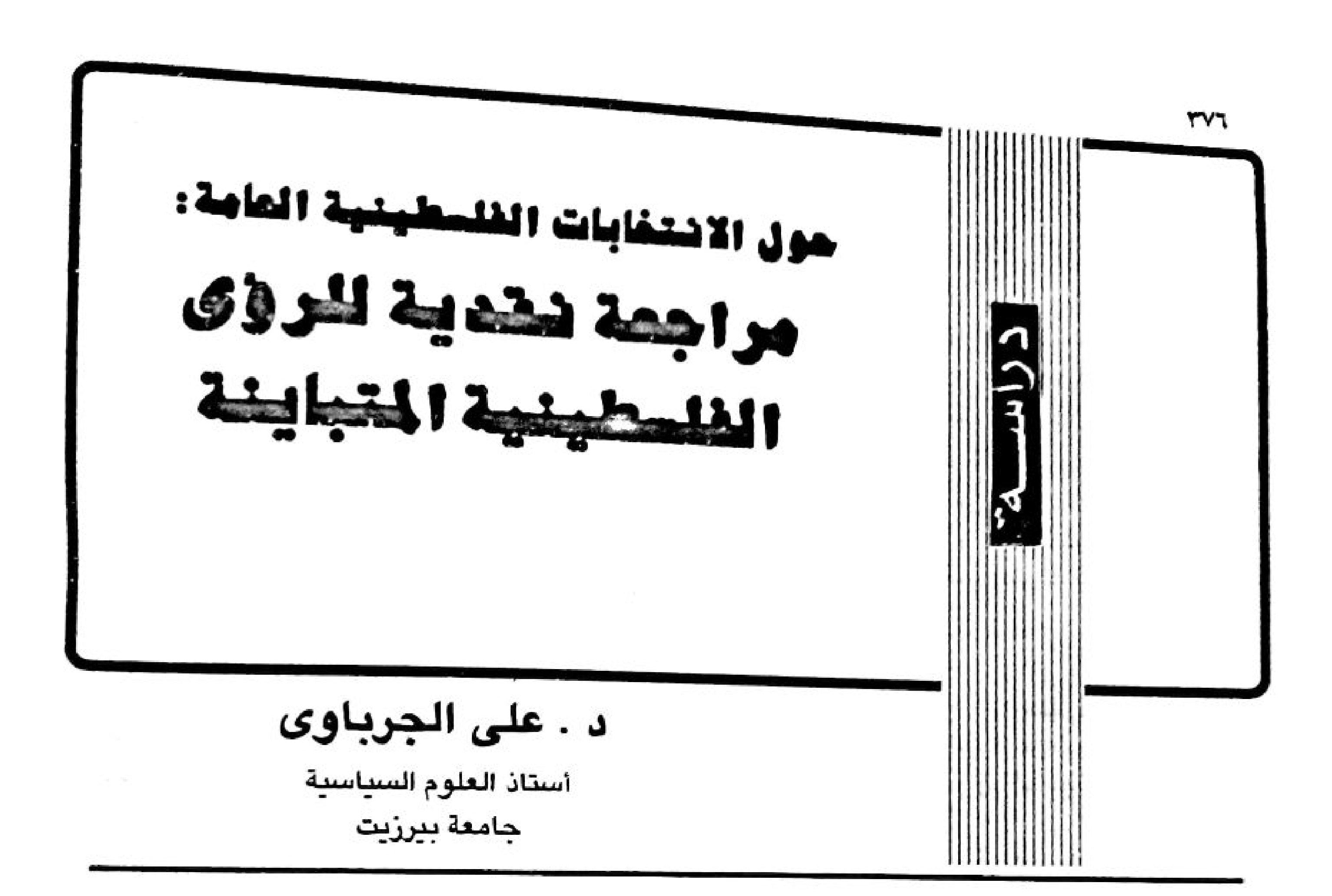
لم يكن غريبا اذن أن تصر مصر على موقفها وأن تطالب اسرائيل بالافصاح عن ترسانتها النووية ، وأن تلتزم بتجميدها والبدء فى تصفيتها مع تحقيق السلام الشامل فضلا عن قبول التفتيش على منشآتها النووية . ذلك هو الموقف الوحيد الذى ينطوى عليه المفهوم الحقيقى للسلام، والذى يتوازن فيه السلام ، مع الحفاظ على الأمن القومى مصريا وعربيا!

ويسعد السياسة الدولية أن تستكتب فى هذا الموضوع بعضا من خيرة الاساتذة المتخصصين فيه ، وهم : السفير محمد شاكر سفير مصر فى بريطانيا وخبير نزع السلاح، والدكتور فوزى حماد الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية فى مصر ، والوزير مفوض محمود كارم مدير شئون نزع السلاح بالخارجية المصرية، ومصطفى عبدالعال الملحق بادارة نزع السلاح ، والعميد مراد الدسوقى رئيس الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والاستاذ محمد عبد السلام الخبير بالوحدة .

د. أسامة الغزالى حرب

يعز على اسرة السياسة الدولية ان تنعى أستاذا فاضلا من أساتذة العلوم السياسية فى مصر والوطن العربى ، واحد اعضاء هيئة المستشارين بها ، وهو الأستاذ الدكتور/ ابراهيم صقر . لقد كان الدكتور ابراهيم صقر مثالا لدماثة الخلق ، وكانت صلته الحميمة الصافية مع زملائه وتلاميذه نموذجا فريدا للعلاقات الانسانية الراقية ، وفوق هذا كله ، فان مشاعره الوطنية والقومية الدافقة والصادقة والمتفائلة دوما ... سوف تظل ينبوعا متجددا فى اذهاننا للارادة القوية وللأمل فى غد أفضل.

« السياسة الدولية »



حول الانتخابات الفلسطينية العامة:

مراجعة نقدية للرؤى الفلسطينية المتباينة

د . على الجرباوى

أستاذ العلوم السياسية

جامعة بيرزيت

منذ فترة أشهر ومفاوضات تفصيلية، تبدو متعثرة، تجرى فى القاهرة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلى حول موضوع الترتيبات الخاصة بالانتخابات الفلسطينية العامة المنصوص عليها فى اتفاق «اعلان المبادئ» بين الطرفين. ويكتسب موضوع هذه الانتخابات أهميته الخاصة فى المسيرة السلمية بين الفلسطينيين والاسرائيليين ليس فقط لكونه يعتبر بداية التطبيق الاجرائى للجزء الثانى من المرحلة الانتقالية فحسب، وانما لأنه يمثل نقلة نوعية تؤكد استمرارية وفاعلية هذه المسيرة ايضا. فاتفاق «اعلان المبادىء» تضمن فى اجراءاته تطبيق مرحلة «غزة - أريحا» أولا، على أن يتبعها بشكل مباشر وانسيابى ترتيبات تنتهى باجراء انتخابات فلسطينية عامة لاختيار «مجلس فلسطينى» يبسط السلطة الفلسطينية (مع تقييدات محددة) ويوسع رقعتها لتشمل باقى منطقة الضفة الغربية المحتلة (ماعدا القدس التى يترك موضوعها ليبحث فى مفاوضات المرحلة النهائية). وتبقى هذه الترتيبات قائمة وسارية المفعول لحين اختتام اجراء المفاوضات النهائية التى من المفترض أن تبدأ بعد ثلاثة اعوام من بدء تطبيق الاتفاق، وتنتهى فى موعد لايتجاوز العامين على بدايتها. وكان من المفترض وفقا لبنود الاتفاق أن تجرى الانتخابات الفلسطينية العامة فى موعد لايتجاوز الثالث عشر من يوليو تموز المنصرم [(١)]. ولكن بما أن المواعيد المحددة فى الاتفاق لم تعد بعد توقيعه «مقدسة» وفقا لرئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين، فقد حال الموقف الاسرائيلى المتصلب والمناقض لبنود الاتفاق دون تمكين الفلسطينيين حتى الآن من القيام بهذه الخطوة الضرورية والاساسية على طريق تثبيت مسار التسوية السياسية بين الطرفين.

يكمن مرد عدم الالتزام الاسرائيلى بالسماح باجراء هذه الانتخابات فى موعدها الذى كان مقررا، والتعثر المستمر حتى الآن فى المفاوضات التفضيلية بشأن ترتيبات اجرائها، الى كونها مرتبطة اجرائيا مع عملية اعادة تموضع القوات العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية. فمن المفترض وفقا للاتفاق ان تنتهى عملية اعادة تموضع هذه القوات قبيل اجراء الانتخابات، مع الأخذ بالاعتبار أولوية اخلاء المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية، وذلك للسماح للجانب الفلسطينى باجراء انتخاباته وبسط سلطاته بدون التدخل او التواجد الاسرائيلى الاحتلالى.

(١) حول ترتيبات الاتفاق راجع : على الجرباوى ، «الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلى : تحليل وتقويم» قراءات سياسية ، السنة الرابعة ، العدد الأول (شتاء ١٩٩٤) ، ص ٢١ - ٥١ .



ولكن الحكومة الاسرائيلية تدعى منذ احجامها عن المضى قدما فى تنفيذ بنود الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى تقصير وقصور الجانب الفلسطينى فى الحفاظ على الأمن الاسرائيلى. وعلى هذا الادعاء تستند هذه الحكومة فى تعليلها المتواصل لعدم تنفيذها اعادة تموضع قواتها العسكرية فى الضفة الغربية، وبالتالى عدم تمكينها الجانب الفلسطينى من اجراء الانتخابات الفلسطينية العامة المتأخرة عن موعدها المقرر فى الاتفاق. ووعلى ضوء هذا الاحجام الاسرائيلى أصبحت الانتخابات تشكل قضية تجاذب ومشاحنة بين الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى، وتحولت لتصبح محور العملية التفاوضية بين الطرفين.

ولكن ازدياد محورية موضوع الانتخابات الفلسطينية فى العملية التفاوضية بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى، ووصوله الى راس قائمة القضايا التناحرية بين الطرفين، يجب أن لا يطغى على ما تنطوى عليه مسألة الانتخابات العامة من أهمية على المستوى الذاتى فلسطينيا، أو على ما يدور حولها من نقاشات فلسطينية داخلية. فالانتخابات الفلسطينية العامة تستحوذ الآن على اهتمام فلسطينى داخلى، ليس فقط بسبب كونها موضوع تشاحن تفاوضى فلسطينى - اسرائيلى، وانما لأنها بالاساس تشكل اساسا والية وثيقة الصلة بما سينبثق عنه النظام السياسى الفلسطينى مستقبلا، ويتحدد وفقا له المصير الفلسطينى سياسيا. ولكنها كذلك، تتبلور حاليا داخل الأوساط الفلسطينية وجهات نظر مختلفة حول الفلسفة العامة والكيفية الاجرائية التى من المفترض أن تنظم وفقها الانتخابات الفلسطينية العامة. ولأهمية عرض هذه الوجهات وابراز النقاش الدائر داخل الساحة الفلسطينية حول الانتخابات ونواتجها السياسية، تعالج هذه الورقة بالتحليل المواد التى صدرت فلسطينيا فى هذ الموضوع الحيوى.

مقدمة ضرورية :

يفترض عند البحث فى أهمية موضوع الانتخابات العامة على الصعيد الفلسطنى الداخلى، وكيفية تاثيرها فى الشكل الوضع السياسى الفلسطينى المستقبلى، الانطلاق من مرتكز الاعتراف بقصور اتفاق «اعلان المبادئ» الفلسطينى - الاسرائيلى، وما تبعه من اتفاقات تفصيلية، فى مجال توحيد الموقف الفلسطينى العام. فهذا الاتفاق المعقود بصورة سرية ادى الى تقسيم الشعب الفلسطينى وقواه وفصائله السياسية تجاه أهم قضية مركزية فلسطينية، وهى كيفية تقرير المصير الفلسطينى. وكآلية لتقرير هذا المصير لم يحظ الاتفاق بالموافقة الفلسطينية الضرورية والكافية، شعبيا وسياسية، ليشكل المنطلق الموحد والبوتقة المجمعة للجهد الفلسطينى العام. بل جاء

هذا الاتفاق ليكون خلافيا مفرقا لوحدة الهدف الفلسطيني، ومشتتا لبوصلة العمل المشترك. فمن جهة، افترض مؤيدوه انه برغم الاجحاف المتضمن به والتقييدات الثقيلة على الجانب الفلسطيني التي نجمت عنه وعن ماتبعه من اتفاقات، فان «اعلان المبادئ» يشكل الية تدرجية مقبولة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وعلى هذا الأساس اعتبر هؤلاء اقامة «السلطة الفلسطينية» داخل ارض الوطن انجازا تاريخيا فلسطينيا. ولكن من جهة أخرى، كان للمعارضين راى مغاير، اذا اعتبروا الاتفاق والشرعية النضال الفلسطيني، وانهاء للقضية الوطنية عن طريق منح الشرعية لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي، وقبولا فلسطينيا غير مشروط بحل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي وفقا للاجندة الاسرائيلية. ولهذا السبب اعتبر هؤلاء القبول ب «اعلان المبادئ» خروجا على الثوابت الوطنية الفلسطينية. كما واعتبر المعارضون اقامة «السلطة الفلسطينية» في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي، وفرض الاشتراطات التقييدية الاسرائيلية عليها دليلا واضحا على قبول المؤيدين للاتفاق توفير الآلية الفلسطينية اللازمة لتمرير حل الصراع اسرائيليا(٢).

لقد ادى منعطف المفاوضات بعد أوسلو الى احداث شرخ عميق في المجتمع السياسي الفلسطيني، وبحدة غير مسبوقة على الاطلاق. ولايمكن الا ضمن شروط واستحقاقات أكيدة تخطي مجمل النواقص الاسلسية في الاتفاق، والتي أدت الى احداث الاستقطاب الشديد داخل هذا المجتمع. ولكن اذا تم بدون مزايدات بلاغية الانطلاق من افتراض أن الشروط الذاتية والموضوعية الحالية (فلسطينيا وعربيا) لاتكفي لالغاء هذا الاتفاق وقلب واقع الحال، فان التعامل العملي مع النتائج الناجمة عنه (ولحين يتم توفير الظروف الكفيلة باسقاطه) يصبح حاليا من الضروريات(٣). فالانكفاء عن التعامل مع الواقع الناجم عن اتفاق «اعلان المبادئ»، ظنا بأن التجاهل يؤدي في المحصلة الى اسقاط هذا الاتفاق والغاء تبعاته، يؤدي بالضروورة الى أن تترك الوقائع تتفاعل وتتطور بدون تدخل فلسطيني ديناميكي فاعل لمعارضتها والتحكم بتأثيراتها وبالتالي تصبح هذه الوقائع مع مرور الوقت مفروضات يتم الاعتراف بوجودها والتعامل مع تراكماتها لاحقا، وبعد أن تكون قد تثبتت واصبحت هي الواقع المعاش. اما المجابهة الفورية والمستمرة لواقع المفروض على الشعب الفلسطيني جراء الاتفاق، وبدون ضرورة الاعتراف بشرعيته، فانها على الاقل تضمن عدم تراكم السلبيات وتقليص اثارها على الجانب الفلسطيني. فاذا كان الاتفاق في «عصر الانحطاط» قائما ومستمرا ومنتجا لجريات وتطورات لن يؤدي الانكفاء عنها وتجاهلها الى اعادة التاريخ الى المرحلة السابقة للتوقيع عليه، فان الاجدى ان تتم مواجهته عبر التعامل مع نواتجه. وبما أن الاستسلام للأمر الواقع والرضوخ للاجندة الاسرائيلية المحركة للاتفاق حتى الآن ليس الهدف المرغوب فلسطينيا، من المؤيدين والمعارضين سواء، فان التدخل الفلسطيني بهدف خلخلته من داخله، وتوسيع رقعة حدودة ومجالاته وتفسيراته بما يفرض مع مرور الوقت وجوب تخطيه باتجاه تحقيق المصلحة الوطنية الفلسطينية، يصبح واجبا وطنيا فلسطينيا عاما. ويأتي توظيف موضوع الانتخابات العامة الوارد ذكرها في الاتفاق المذكور ضمن هذا المنظور الاستراتيجي للعمل الفلسطيني خلال المرحلة القريبة القادمة(٤).

أهمية الانتخابات الفلسطينية العامة :

على الرغم من الصعوبة الناجمة عن تفكك نص اتفاق «اعلان المبادئ» ، وعدم سلاسة ترابط موادة مع ملاحقه، إلا أن هذا الاتفاق ينص بشكل واضح وصريح على أن أحد الأهداف الرئيسية للمفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية يتمثل بـ «اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية» عن طريق انشاء مجلس منتخب » للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة». كما ينص الاتفاق على أنه» من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني... من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية ، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس، تحت اشراف ومراقبة دولية متفق عليهما ...» وستكون هذه الانتخابات»... خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة»(٥). وتضمن الاتفاق موافقة الطرفين على اجراء مفاوضات تفصيلية لاحقة حول جوانب مختلفة من العملية الانتخابية.

تفتح الصيغ المذكورة اعلاه للشعب الفلسطيني فرصة ذات آفاق واسعة ومجالات عريضة. والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى الدرجة العالية من العمومية الواردة في تعابير الصياغة، والفضفاضية في ما يمكن أن تحمله هذه الصيغ من تطبيقات فعلية. فورود ذكر «المبادئ الديمقراطية» و «المجلس المنتخب» و«انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس» دون تحديد قيود أو تفصيل شرط حول الماهية النهائية او الوضعية المحددة لترجمة هذه المعايير عمليا يترك المجال مفتوحا لتقديم التفسيرات

---

(٢) عن مقالة للكاتب ظهرت في صحيفة الحياة اللندنية بعنوان « المواجهة في غزة ثمرة ضغوط السياسة والأداء والاقتصاد» ، بتاريخ ١/١٢/١٩٩٤.

(٣) راجع بهذا الخصوص : عزمي بشارة مشروعية تمثيل الانتخابات في ظل سلطة الحكم الذاتي » ، الحياة ٣١/٨/١٩٩٤.

(٤) يمكن مراجعة النص الكامل باللغة العربية لاعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي في ملف وثائق السياسة الفلسطينية ١ - ٢ (شتاء وربيع ١٩٩٤)، ص ٢٠٠ - ٢٠٨.

(٥) المصدر السابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

الفلسطينية التى تضمن فعليا بأن تكون الانتخابات المنصوص عليها فى الاتفاق، ومن خلال الاصرار الفلسطينى على ضرورة الالتزام الاسرائيلى بتطبيق نصوصه،.. خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة». وبصيغة أخرى، يمكن للفلسطينيين إن هم احسنوا تفسير واستخدام البنود المتعلقة بالانتخابات الواردة فى اتفاق «اعلان المبادئ» توفير الآلية المناسبة والمنفذ الملائم ليس فقط لتخطى جزء هام من السلبيات والتقييدات التى تمكنت اسرائيل من ضمنها فى الاتفاق، وإنما لأن تصنع ايضا حجر اساس هاما لعملية انهاء الاحتلال الاسرائيلى وأقامة الدولة الفلسطينية.

إضافة إلى أن موضوع الانتخابات الفلسطينية العامة قد يشكل المنفذ الرئيسى، وربما الوحيد، لامكانية اختراق الفلسطينيين سقف «اعلان المبادىء» من داخله، أى عن طريق الاصرار الفلسطينى على استكمال تطبيقه وفقا لتفسير ليبرالى للنصوص الفضفاضة المتضمنة به والمتعلقة بالانتخابات، فان تنظيم واجراء هذه الانتخابات فى أقرب فرصة يعتبر ضرورة فلسطينية يجب أن تحظى بالأولوية الآن.

فالانتخابات الفلسطينية العامة تشكل مدخلا استراتيجيا رئيسيا يمكن الفلسطينيين من تحقيق هدفين أساسيين متكاملين وضروريين فى هذه المرحلة. الأول، وتكون به الانتخابات آلية ملازمة لمواجهة اسرائيل فى الصراع المستتر الدائر فى مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق حول الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطينى. والثانى، وتوفر فيه الانتخابات وسيلة مناسبة لاعادة تنظيم الشئون الفلسطينية الداخلية بعد أن قامت «السلطة الفلسطينية» داخل أرض الوطن(٦).

فيما يتعلق بمواجهة الاهداف الاسرائيلية فإن اجراء انتخابات فلسطينية عامة لتشكيل مجلس منتخب يمثل الشعب الفلسطينى داخل فلسطين يؤكد وقائع وحقائق سياسية يجب عدم التغاضى عن نتائجها المستقبلية. فبعد أن تم الاستعاضة عن مطلب «التحرير الشامل» بمبدأ «خذ وطالب» لاستعاضة الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واقامة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض الوطن، يصبح من الأهمية الاستراتيجية القصوى تثبيت وتأصيل الحق الفسطينى بايجاد جسم تمثيلى عام للشعب الفلسطينى داخل أرض الوطن، بحيث يحظى بالاعتراف والشرعية الخارجية، وخاصة من قبل اسرائيل. فايجاد مثل هذا المجلس يلغى ويدحض المنطلق الذى قاد ممارسات الحركة الصهيونية عبر عقود طويلة لتغييب الفلسطينيين، ويثبت اتصالا سياسيا مباشرا وعلاقة عضوية بين الشعب الفلسطينى والأرض الفلسطينية. ويجدر عدم اغفال أن محاولات الشعب الفلسطينى ايجاد مثل هذا الجسم التمثيلى فى فلسطين تعثرت منذ صدور وعد بلفور وقيام الانتداب البريطانى، وذلك بفعل استهدافات خارجية تمحور غرضها على منع الشعب الفلسطينى من بلورة وجوده السياسى فى البلاد. ويحضرنا هنا الفشل فى المحاولتين الانتدابيتين لايجاد مجلس تشريعى فى فلسطين، عامى ١٩٢٢ و ١٩٣٥، وذلك لعدم الموافقة البريطانية والصهيونية على منح الاغلبية الفلسطينية تمثيلا نسبيا حقيقيا فى عضوية المجلس، او الاعتراف بحق هذه الاغلبية بالمشاركة الفعالة فى عملية حكم البلاد(٧).

كما يجدر أن لايغيب عن الأذهان أيضا أن اجراء انتخابات فلسطينية عامة، وبغض النظر عن التقييدات الاسرائيلية المرافقة، يحمل فى ثناياه البذور الأساسية لسيادة الشعب وحق تقرير المصير. ومع ضرورة عدم الوقوع فى فخ المغالاة والمبالغة فى الاستنتاج، الا أنه يمكن اعتبار الاقرار الاسرائيلى بايجاد مجلس تمثيلى فلسطينى عن طريق اجراء انتخابات عامة وحرة ومباشرة فى جزء من فلسطين اعترافا اسرائيليا مبدئيا، ولو جاء فى هيئة حالية مبطنة، بالكيانية الفلسطينية التى تحمل ذاتيا امكانية التحول الى دولة. ومن منطلق مواجهة الغير وتأكيد الذات ضمن صراع استهدفت منه الحركة الصهيونية تغييب الشعب الفلسطينى والاحلال مكانه، يتسم اجراء الانتخابات الفلسطينية العامة بابعاد ومغازى سياسية على غاية من الأهمية الوطنية. ولذلك تكتسب هذه الانتخابات فى الوضعية الفلسطينية الحالية أهمية خاصة تفوق حالات الانتخابات الروتينية التى تجرى فى أماكن أخرى من العالم. وعلى الفلسطينيين عدم الاستهانة بالدلالات التى تحملها لهم هذه الانتخابات، وعدم الاستكانة فى السعى لاجرائها، مستغلين بذلك أحد الجوانب الايجابية القليلة المتضمنة فى اتفاق «اعلان المبادىء».

أما بالنسبة لاعادة تنظيم الشئون الفلسطينية الداخلية فإن اجراء الانتخابات الفلسطينية العامة يحمل أهمية خاصة على أكثر من صعيد. فمن ناحية تشكل هذه الانتخابات مدخلا حيويا لارساء دعائم نظام سياسى فلسطينى ديمقراطى. ويجب هنا الانطلاق من الاعتراف الصريح أن هذا النظام، وبالرغم من وجود بعض المظاهر الديمقراطية ، ليس نظاما ديمقراطيا اصيلا. فمع أن هذا النظام كان حتى الآن تعدديا يقوم على وجود وتعايش العديد من الفصائل والقوى السياسية، إلا انه لاسباب ذاتية وموضوعية يقف على راسها واقع التشتت وظروف الاحتلال بقى فى عمليته السياسية يرتكز على الفئوية

(٦) حول اهمية الانتخابات راجع : على الجرباوى ، الانتخابات ونظام الحكم الفلسطينى (القدس : الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية ، ١٩٩٤) ، ص ٤ - ١٢.

(٧) راجع : واصف عبوشى ، فلسطين قبل الضياع : قراءة جديدة فى المصادر الفلسطينية ، ترجمة على الجرباوى (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٩) ، ص ٤٦ - ٥٨ ، ١٣٩ - ١٥٢ .

الفصائلية. وبالتالي، استمر هذا النظام السياسي مع تعدديته قاصرا في منحاه الديمقراطي، تدور في رحاه عملية سياسية ديناميكية، ولكن ضمن اطار جمودي حال حتى الآن دون وجود امكانيات حقيقية للتغيير السياسي الفعال(٨). فالتمثيل والمشاركة في الهيئات السياسية الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها المجلس الوطني الفلسطيني، بقي يستند الى نظام «الكوتا» والمحاصصة. وفي عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة كان اختيار العضوية يتم فئويا بالنسبة للاعضاء الممثلين للفصائل، وتوافقيا بين الفصائل على اختيار الاعضاء المستقلين. وعندما اقيمت السلطة الفلسطينية على ارض الوطن جاء تشكيلها بالتعيين، وباتباع نفس المنهجية المعمول بها، ولكن مع تقلص مداها نتيجة الانقسام الفصائلي حول «اعلان المبادئ».

يبدو جليا من استطلاعات الرأي الفلسطيني التي يقوم بها شهريا مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وجود توجه ديمقراطي عند أغلبية عريضة من فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة(٩). وتطالب هذه الأغلبية التي تتراوح مابين ٧٥ - ٨٠٪ بضرورة اجراء انتخابات فلسطينية، بينما تقبل أقلية صغيرة بمبدأ التعيين الفصائلي. ولوجود هذا التوجه تفسيرات عديدة يمكن احمالها ثلاثة رئيسية. اولها، أن الشعب الفلسطيني بشكل عام، ونظرا للتجربة المريرة التي يمر بها بسبب واقع التشتت وظروف الاحتلال، يرنو الى تشكيل نظام سياسي يسمح لاعضائه بالمشاركة الفعلية والفاعلة بتقرير مصائرهم وتصريف شؤون حياتهم. وبالتجديد، يتأصل عند الفلسطينيين بسبب محنتهم الطويلة تعرف لنظام سياسي ديمقراطي، يعبر عنه برغبة كبيرة في إجراء انتخابات فلسطينية والمشاركة بها. وثانيها، وجود تحسب وقلق عند اغلبية عريضة في الضفة والقطاع في الانتقال والترسخ الانسيابي لنمط الهيمنة القيادي الذي تأصل في «الخارج» «إلى الداخل». وقد بدات علامات سلبية في هذا الاتجاه تطفو من خلال تركز عملية اتخاذ القرار السياسي بفردية مطلقة، والقيام بتعيينات سياسية، وتعدد الاجهزة الامنية، وبروز مظاهر الترهل البيروقراطي في الدوائر والادارات الرسمية. ونتيجة لذلك بدات تظهر مطالبات متعدده بضرورة احداث تغيير جذري في أداء السلطة، واعتبرت الانتخابات مدخلا ضروريا وأساسيا لاحداث هذا التغيير(١٠). وثالثها، أن الانتخابات اصبحت تعتبر من قبل عدد متزايد من فلسطيني الارض المحتلة المخرج الأسلم لتوضيح «اللعبة السياسية الغامضة» بين طرفي الاستقطاب، السياسي الفلسطيني المؤيد للاتفاق من جهه، والمعارض له من جهة اخرى. كما وتؤدي الانتخابات الى حسم الاستحقاقات المركبة التي أصبحت تتزاحم على اقتسام كعكة السلطة.

وبعد تفجر الأوضاع في غزة بتصادم مسلح ودموي، اصبح القلق من احتدام المنافسات في المستقبل عاما وشاملا، واصبحت الدعوة لتنظيم الحياة السياسية الفلسطينية مطلبا ملحا يبرز في ثناياه ازدياد التركيز على ضرورة عقد انتخابا فلسطينية عامة.

وعلى صعيد اخر فإن في إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة تدعيم وترسيخ لواقع وجود السلطة الفلسطينية، داخليا وخارجيا. فعلى المستوى الداخلي فإن وجود سلطة منتخبة يعزز من مكانتها ومصداقيتها بين الفلسطينيين، بغض النظر عن اختلاف وتباين مواقفهم السياسية من اتفاق «اعلان المبادئ». وفي حين ان التداعي في مصداقية هذه السلطة الآن يعود اساسا لكونها تستمد شرعيتها من الاتفاق المختلف عليه شعبيا، فإن انتخابها سيجعل من الشعب مصدرا اساسيا لشرعيتها، ويؤدي الى احداث تحول ايجابي في مصداقيتها أمام الناس.

اما على المستوى الخارجي، فإن المصداقية المكتسبة بالإنتخابات ستمنح السلطة الفلسطينية مقدرة مواجهة ضرورية لها الآن لتصد الضغوط الاسرائيلية المتزايدة عليها. فسلطة فلسطينية تنبع من رغبة الشعب واختياره الحر ستكون أقدر على مواجهة الطلبات والتقييدات الاسرائيلية، وسيكون من الاصعب على اسرائيل فرض ابتزازها لهذه السلطة التي تتحصن بالرغبة الشعبية. كما ستؤدي الانتخابات، وبغض النظر عن نتائجها، الى تحسين صورة السلطة الفلسطينية امام العالم، وخصوصا «الدول المانحة» التي تتهمها بالسلطوية والقصور والفساد، وتحجب عنها المساعدات المالية الضرورية لاحداث الانتعاش الاقتصادي الذي طال انتظاره في المنطقة الفلسطينية.

وعلى صعيد ثالث فإن الانتخابات، إن أحسن تنظيمها، تؤدي الى حدوث اندماج سياسي في الضفة والقطاع. فعدا عن انها تشكل محفزا لتحول الفصائل والقوى السياسية الى أحزاب، واقامة احزاب جديدة، فإنها تفتح امكانية حقيقية لاشتراك المعارضة في العملية السياسية، بشكل منظم ومشروع. وعوضا عن التناصر باشكال

---

(٨) على الجرباوي ، وقفة نقدية مع تجربة التنمية الفلسطينية (رام الله : مشروع الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩١)، ص ٣١ - ٣٩ ، وللكاتب ايضاً ، «حول المستقبل الفلسطيني : قراءة في مداخلات ، » السياسة الفلسطينية ٣ - ٤ (صيف وخريف ١٩٩٤) ، ص ١٦٠ - ١٦٣ .

(٩) يصدر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس تقريرا تحليلياً عن كل استطلاع رأي يقوم به شهريا ، مع ملخصات باللغتين العربية والانجليزية . ويمكن الحصول على هذه التقارير من المركز مباشرة ، أو الاطلاع على نتائج الاستطلاعات في الصحف المحلية في الأرض المحتلة.

(١٠) راجع على سبيل المثال : سامر رزق المصري ، «لنعمل على صياغة عقد اجتماعي جديد لشعبنا » ، القدس ١٩٩٤/١٢/٤ ، واحمد حرب ، «احداث غزة والمعالجة الخطا » القدس ١٩٩٤/١٢/٥ .

مختلفة، تصل الى حد الاقتتال، فإن الانتخابات تضمن للقوى المعارضة عدم التهميش السياسى، وتحفظ لها دورا فاعلا فى الحياة الفلسطينية العامة. فحتى لو قررت هذه القوى عدم خوض الانتخابات على خلفية معارضتها للاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى، فإن نتاج الانتخابات سيكون سلطة سياسية مقيدة تخضع للمساءلة والمحاسبة، وتلتزم بالحدود العامة التى يفرضها عليها ليس فقط القانون، وانما التوقع الشعبى أيضا.

حقائق أساسية :

لكل هذه الاسباب مجتمعة تكتسب الانتخابات الفلسطينية العامة أهمية خاصة. ولكن عند حمل لواء الدعوة لهذه الانتخابات والترويج لضرورة اجرائها يجب ادراك حقيقتين هامتين واستدراك اثارهما لتصب الانتخابات فى الهدف الايجابى المتوخى منها فلسطينيا بتمثيل الحقيقة الأولى بأن هذه الانتخابات يجب أن تتم فى ظل ظروف مواتية وشروط ملائمة لكى تتحقق الفائدة الفلسطينية المتوخاة منها. وعلى هذا الأساس يقع على كاهل الجانب الفلسطينى مسؤولية وطنية تلزم برفض الاملاءات الاسرائيلية المقيدة لمغزى وهدف اجراء هذه الانتخابات، لكى لايبخس بحقها فيهزم الهدف الفلسطينى من وراء اجرائها. وبدلا من أن تشكل منفذا لاختراق قيود «اعلان المبادىء» وتكون الخطوة التمهيدية الانتقالية لتحقيق الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطينى، تصبح هذه الانتخابات ضمن الاطار والمنظور الاسرائيلى الية لتأكيد قيود الاتفاق على الفلسطينيين، ووسيلة لتكبيل المستقبل الفلسطينى اسرائيليا. ولتخطى ذلك يفترض بالجانب الفلسطينى استغلال فضفاضية النص المتعلق بالانتخابات فى «اعلان المبادئ» لتحقيق أقصى المصلحة الفلسطينية. وتتلخص هذه المصلحة حاليا بضرورة عدم الاجحاف بوحدة الشعب الفلسطينى، بل استخدام الانتخابات وسيلة رئيسية لتحقيق اندماجه وتكامله. وثانيا، أن يكون للمجلس الفلسطينى المنتخب قدرة تشريعية عامة وكاملة على الفلسطينيين والأرض الفلسطينية الواقعة تحت سلطته. وثالثا، أن لا تتم الانتخابات إلا بعد تنفيذ عملية اعادة تموضع القوات العسكرية الاحتلالية الاسرائيلية فى الضفة الغربية، وبما يضمن اخراجها من مراكز التجمعات السكنية الفلسطينية. ورابعا، أن لا تتم الانتخابات إلا بعد ضمان مشاركة مواطنى القدس فيها تصويتا وترشيحا. والقبول الفلسطينى بأقل من ذلك يعنى قبول معاملة القدس على أساس مختلف عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر طالما سعت اليه اسرائيل لتكريس عملية ضمها اللا شرعى للمدينة العربية.

أما الحقيقة الثانية فهى أن الانتخابات مع كونها شرطا ضروريا لاستمرارية النظام السياسى الديمقراطى، إلا انها لوحدها ليست كافية لتوليد مثل هذا النظام. فتداول السلطة فى الديمقراطيات السياسية يتم بواسطة الانتخابات، ولكن الانتخابات بمفردها لاتنتج بالضرورة ديمقراطية سياسية. ويجب الانتباه الى أن الانتخابات وسيلة وليست غاية بحد ذاتها بل إن الديمقراطية السياسية هى الغاية. ولكى تكون الوسيلة ناجعة يجب أن تبقى الغاية واضحة وملتزم بها أساسا. ولكون الخلط بين الوسيلة والغاية وارد وشائع فى أذهان الناس، إذ يسود الاعتقاد عند الكثيرين بأن الانتخابات والديمقراطية سيان، فإن اجراء الانتخابات يستغل فى أحيان عديدة لتوفير غطاء «ديمقراطى» يحمى استمرارية نظم سلطوية وفردية. ولكى لا نقع فى هذه الغشاوة، وتصبح الانتخابات الفلسطينية مجرد غطاء «ديمقراطى» شكلى يحمى ويشرع استمرارية الوضع القادم، بدون وجود امكانية حقيقية لتداول السلطة، يجب التأكد من أن الانتخابات يجب أن تكون مسبوقة بتحديد ماهية النظام السياسى المرغوب تأسيسه ومأسسته ليكون ديمقراطيا. عندئذ فقط تجرى الانتخابات وفقا لمحددات النظام السياسى، وتكون ذات فاعلية وجدوى للحفاظ على استمراريته.

فى هذا السياق تجدر الاشارة الى وثيقة الاستقلال الفلسطينى الصادرة عام ١٩٨٨، والتى تضمنت، بدون كثير تفاصيل، الملامح الأساسية للنظام السياسى الفلسطينى فى مرحلة الدولة، وابرزت التزاما واضحا بأن يكون نظام الحكم فى فلسطين ديمقراطيا برلمانيا «يعتمد على التعددية الحزبية ومراعاة الأغلبية لحقوق ومصالح الأقلية واحترام الاقلية لقرار الأغلبية(١١) وشددت الوثيقة، وبروحية انسانية ايجابية، على تأكيد ضمان حقوق الانسان والاقليات، وحماية الحقوق والحريات العامة. كما واظهرت التوجه الفلسطينى العام نحو تعزيز أسس السلام والتعاون الاقليمى والدولى.

حول «مشروع النظام الدستورى للسلطة الوطنية فى المرحلة الانتقالية» :

بمبادرة ذاتية من المحامى انيس القاسم، وهو رئيس اللجنة القانونية فى المجلس الوطنى الفلسطينى، تم اقتراح هذا المشروع لتنظيم الية الحكم فى المرحلة الانتقالية. ومع أن المشروع المقترح جاء ليترجم ويفصل الوارد من روحية وعموميات وردت فى وثيقة الاستقلال، إلا انه جاء فى بعض الجوانب شحيح ومقصر، بينما استوفى فى جوانب أخرى أساسيات ضرورية فى تركيبة النظام السياسى الفلسطينى القادم، والمفترض أن يكون ديمقراطيا(١٢). ففى بابى «الحقوق والحريات العامة الأساسية»، و«سيادة القانون» الفصلان الثانى والثالث تباعا، جاء مشروع

---

(١١) المجلس الوطنى الفلسطينى ، «اعلان الاستقلال» ، شؤون فلسطينية ١٨٨ (تشرين الثانى ١٩٨٨) ، ص ٣ ـ ٥.

(١٢) راجع : مسودة مشروع النظام الدستورى : السلطة الوطنية فى المرحلة الانتقالية ، سلسلة الوثائق ، رقم ١ (القدس : مركز القدس للاعلام والاتصال ، ١٩٩٤) .

النظام مفصلا بعض الشئ، وكاملا للمبادئ الأساسية التى تصون حقوق وحريات الافراد من التدخلات العشوائية وغير القانونية لنظام الحكم الذى يفترض أن تخضع سلطاته وصلاحياته واجراءاته لاحكام القانون العام. ولكن بالرغم من ان المشروع المقترح ينص على الاستقلالية التامة للسلطة القضائية (المادة ٩٤)، ويحاول صونها وحمايتها من تدخل بقية سلطات واجهزة الحكم بمجال اختصاصها، ويمنحها الحصانة الضرورية لتكون فاعلة وقادرة على تأمين سيادة القانون وتوفير الحماية للحقوق والحريات الاساسية، إلا ان المنطلق الأساسى والحيوى لتأمين الاسس الديمقراطية للنظام السياسى، والمتعلق اصلا بفرض فصل وتوازن بين السلطات وفى اوجه عملها، ظهر فى المشروع مشوشا. ويبدو ان النزعة المحافظة المرتبطة بالفهم والتفسير الفلسطينى المسبق لحدود موقف الطرف الاسرائيلى المهيمن فى اتفاق «اعلان المبادئ» من موضوع الانتخابات والمجلس الفلسطينى المنتخب تركت اثارها الواضحة على عمل المشرع القانونى فى هذا المجال. لذا جاءت السلطتين التنفيذية والتشريعية متداخلتين تماما فى هذا المشروع، مع اعطاء افضلية التفصيل فى الاحكام والصلاحيات للسلطة التنفيذية (الفصل الخامس، ويتكون من ٤٤ مادة)، وعدم ايلاء السلطة التشريعية المقدار اللازم من الاهتمام والأهمية (الفصل الرابع، ويتكون من ثلاث مواد فقط).

بالاطلاع على احكام هذا المشروع يتضح ان مسؤوليات وصلاحيات التشريع، وبدون الخوض بتفصيلها، منحت للسلطة التنفيذية الممثلة بـ «مجلس السلطة الوطنية» المشار اليه بـ «المجلس المنتخب» فى «اعلان المبادئ»، لحين يتم انتخاب المجلس التشريعى الذى لم يحدد له المشروع تاريخا انتخابيا واضحا (المادة ٤٧). اما تشكيل «مجلس السلطة الوطنية» فيتم وفقا لهذا المشروع المقترح بالتعيين من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (المادة ١/٥٨)، ويترك لممارسة صلاحياته التنفيذية والتشريعية المختلطة الى مابعد «اجراء الانتخابات الأولى» وتشكيل حكومة «وفقا للاوضاع التى يقررها المجلس التشريعى المنتخب فى هذا الشأن» (المادة ٢/٥٨). وبما ان انتخابات المجلس التشريعى غير محددة بسقف زمنى لاجرائها، فإن «مجلس السلطة الوطنية» المعين اولا، والممارس لصلاحيات تنفيذية وتشريعية مختلطة ثانيا، يمكن ان يمارس فعليا الحكم لفترة غير محددة زمنيا، قد تطول لفترة المرحلة الانتقالية بأكملها، او يزيد. والواضح ان القرار بشأن تشكيل «الحكومة الفلسطينية» ترك عائما بشكل مقصود، وذلك على مايبدو بهدف استكمال عملية المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية التفصيلية بشأن الانتخابات وتشكيلة «المجلس الفلسطينى المنتخب». ولكن الخطورة فى هذا الموقف تكمن فى التخلى الفلسطينى المسبق عن التحديد الذاتى لماهية وصلاحية الحكومة الفلسطينية المطلوبة فلسطينيا، وفتح المجال بالمقابل امام المشاركة الاسرائيلية فى عملية التحديد التى تركت لتكون على

مايبدو موضوع تفاوض.

ولكى يتم ضمان بقاء الرئاسة فى شخصها، نص مشروع النظام الدستورى المقترح على أن يكون رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «هو رئيس وهو راس السلطة الوطنية» (المادة ٥٠)، بحيث يجمع فى جعبته، علاوة على القيادة العليا للقوات الفلسطينية (المادة ٥٤)، « الاختصاصات المقرة له فى النظام الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلسين الوطنى والمركزى واللجنة التنفيذية فضلا عن الاختصاصات المقررة فى هذا النظام» (المادة ٥٠). واضافة الى هذا التركيز الانسيابى فى الصلاحيات التنفيذية والتشريعية لشخص الرئيس المعين، فإن السلطة القضائية التى من المفترض وفقا لاحكام هذا المشروع المقترح ان تكون مستقلة تماما لم تسلم هى الاخرى من التدخل الرئاسى. فقاضى القضاة الذى يرأس السلطة القضائية والمحكمة العليا يفترض أن« ... يعين من بين قضاة المحكمة العليا بموافقة المجلس الاعلى للقضاة، بمرسوم يصدره الرئيس (المادة ٩٦). ولكن نفس المادة من النظام الدستورى المقترح تسترسل لتستثنى « ... من الحصول على هذه الموافقة أول قاض للقضاة يعين وفقا لاحكام هذا النظام». وبازالة موافقة المجلس الأعلى للقضاء، فإن تعيين اول قاض للقضاة يصبح مقتصرا على «مرسوم يصدره الرئيس». وإذا أخذ بالاعتبار أن «القضاة غير قابلين للعزل» (المادة ٢/٩٨)، فإن راس السلطة القضائية، المستقلة نظريا، سيستلم زمام منصبه الدائم بتعيين رئاسى يخضع بالأساس لاعتبارات سياسية. ويحمل هذا التعيين السياسى فى ثناياه امكانية حقيقية وقوية تنذر بعدم وجود الأساس لفصل فعلى وعملى للسلطات، وبانعدام استقلالية السلطة القضائية وجهاز القضاء. وفوق كل هذا، فإن مشروع النظام الدستورى المقترح للفترة الانتقالية يمنح الرئيس الجامع للصلاحيات والسلطات منصب الرئاسة ليس فقط طوال الفترة الانتقالية التى تمثل الفترة الزمنية القصوى لتطبيق هذا النظام، وانما يفتح امامه امكانية البقاء فى سدة الحكم لفترة رئاسية ثانية مدتها خمس سنوات، مع التغاضى التام عن ذكر الكيفية التى ستتبع فى الاختيار اللاحق (المادة٥٢).

وباختصار، وقع المشرع القانونى عند وضعه مسودة «مشروع النظام الدستورى للسلطة الوطنية فى المرحلة الانتقالية» فى خطأ المراوحة بين قوتى جذب عامة وخاصة. وادى التجاذب الملحوظ فى ثنايا المشروع لان تتوه فصوله وبنوده بين هاتين القوتين، ولان يبقى فى المحصلة يعانى بسبب طبيعته الذاتية الانتقالية من نواقص حتى فى مجال تنظيم شؤون الحكم الفلسطينى خلال المرحلة الانتقالية. فمن ناحية، يحاول المشروع تقديم هيكل دستورى يرسى دعائم وركائز النظام السياسى الفلسطينى بشكل واضح ونهائى فى بعض الجوانب العامة، وبالتحديد تلك التى ليس حولها خلافات جوهرية، داخليا او مع اسرائيل،

والمتعلقة أساسا بالحقوق والحريات العامة الأساسية وسيادة القانون. ولكن من ناحية أخرى، يقتصر المشروع على توصيف اجراءات مقتضبة لكيفية تصريف شؤون الحكم الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية بطريقة تحافظ على استمرارية الوضع الفلسطيني القائم، وبشكل يلتزم بمقتضيات الحاجة الموضوعية الناجمة عن تقييدات «اعلان المبادئ». وبالتالي ، أفقد هذا المشروع، نتيجة التحاشي المقصود لوضع الأسس الكفيلة بفصل وتقنين السلطات بشكل يضمن تقييدها بضوابط وتوازنات محكمة، الفرصة لأن يكون الركيزة الأساسية والبوصلة المركزية التي يهتدى بها في توجيه ترتيبات الحكم الفلسطيني الانتقالي فلسطينيا في مسار محدد ومرسوم سلفا، يؤدي في محصلته إلى الوصول تدريجيا نحو ثبات دعائم النظام السياسي الفلسطيني المتوخى في المرحلة الانتقالية.

يكشف هذا الخلل الموجود في المشروع استمرار وجود حاجة ملحة لاعداد واقرار دستور عام لدولة فلسطين، ليفصل بشكل واضح ونهائي الأسس العامة الواردة في اعلان الاستقلال الصادر عام ١٩٨٨، ويضع منذ الآن اساسيات ومرتكزات الدولة القادمة بعد حين. وباتمام هذه الحاجة الملحة تتحدد الوضعية النهائية للنظام السياسي الفلسطيني، ويصبح ايجاد احكام لضبط آلية الحكم خلال المرحلة الانتقالية، ووضع نظام لاجراء الانتخابات الفلسطينية العامة والتفاوض بشأنه مع الاسرائيليين، اجزاء من الرؤية الشمولية لكيفية وجوب تطور المسار السياسي الفلسطيني لتحقيق الغايات الدستورية المحددة والمعلنة أصلا للدولة الفلسطينية وباختصار، يجب فلسطينيا أن لايبدأ الانطلاق من الفرع (المرحلة الانتقالية المحددة بالحكم الذاتي) وصولا للأصل (الدولة الفلسطينية). بل على العكس من ذلك، فإن ضمان تحقيق الأصل يتطلب تحديد مواصفاته أولا، وتوجيه الفرع بإتجاه تحقيق هذه المواصفات ثانيا. لذلك فإن المرحلة الانتقالية ليست في واقع الأمر بحاجة الى نظام دستوري، ولكن الدولة الفلسطينية التي يخطط فلسطينيا لوصولها عقب مرحلة المفاوضات النهائية هي التي بحاجة منذ الآن الى دستور فلسطيني. وبوجود هذا الدستور، وبما لا يتنافى أو يتناقض مع أحكامه وبنوده العامة، يمكن اعداد نظام خاص للحكم خلال الفترة الانتقالية، فيكون جزءا اساسيا مساهما في تطوير هذه المرحلة ليسهل تطورها بإتجاه إقامة الدولة الفلسطينية.

قانون اللجنة الرسمية للانتخاب :

يعتبر قانون الانتخاب الرسمي حتى الآن قانونا في طور الاعداد. فلجنة الانتخابات الرسمية التي قامت السلطة الفلسطينية بتشكيلها برئاسة «وزير» الحكم المحلي، لاتزال منهمكة حتما لأن في اخراج هذا القانون التي ظهرت منه مسودة أولى الى حيز الوجود. (١٣)

يلاحظ من قراءة المسودة الأولى لقانون الانتخاب الرسمي قصور في المنطلق يتلخص في نقطتين أساسيتين. الأولى، وتتمثل بان رؤية اللجنة الرسمية للانتخابات، والتي تنعكس في المسودة الأولى المقترحة للقانون الانتخابي، تنطلق من افتراض وكأن الوضع الفلسطيني مستقر ونهائي، ولا يوجد عقبات على الصعيدين الداخلي والخارجي يتوجب تخطيها فلسطينيا باستغلال المنفذ المتاح لاجراء انتخابات عامة. فالوضع على الصعيد الفلسطيني الداخلي مفتت جراء «اعلان المبادئ» وينذر بازدياد الشروخ والتصدعات على مختلف المستويات، وخاصة على المستوى السياسي.

اما على الصعيد الخارجي فمن الواضح والمعلوم أن اسرائيل تريد توجيه العملية التفاوضية لانهاء القضية الفلسطينية وفقا لأجندتها ومصالحها الخاصة. ولذلك فهي تستهدف فصل «الداخل» الفلسطيني عن «الخارج» نهائيا، وتدفع بإتجاه إيجاد مجلس فلسطيني منتخب يبقى محدود الصلاحية والفاعلية لكي لايتمكن من تطوير «الحكم الذاتي» باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية. وعوضا عن إيجاد نظام إنتخابي فلسطيني يستجيب للمتطلبات الفلسطينية الداخلية، ويكون وسيلة تجميع للقوى والفصائل السياسية، ويتصدى بذات الوقت للمشروع الاسرائيلي المستهدف للمستقبل الفلسطيني، ويبقى مع كل ذلك منبثقا عن اتفاق «اعلان المبادئ» ولا يخرج عنه، فإن المسودة المقترحة تتحاشى تماما مواجهة الصراع المستتر الدائر داخليا وخارجيا. وعوضا عن اقتحام موضوع الانتخابات كموضوع سياسي ذا ابعاد استراتيجية للفلسطينيين، فإن اللجنة الرسمية تهمش مشروعها عن طريق الاغراق بالتفصيلات الاجرائية والتقنية، وتعالج موضوع الانتخابات بإنفصال تام، عن بوتقته المتمثلة بالنظام السياسي المطلوب.

أما نقطة القصور الثانية فتتمحور حول افتراض مريح، ولكن خاطئ، بوجود اتفاق فلسطيني عام حول طبيعة وتفاصيل وغاية النظام السياسي الفلسطيني المنشود. لذلك لم تشغل اللجنة الرسمية نفسها بوضع تصور يعالج ماهية هذا النظام السياسي، ويجعل من النظام الانتخابي مدخلا وضابطا لضمان تحقيق تفاصيله وغاياته. بل على العكس من ذلك، فإن اللجنة الرسمية لاتريد سوى بالافتراض بين النظام السياسي الفلسطيني والنظام الانتخابي، وتقتصر عملها على اصدار قانون متخصص بالانتخابات يأتي على شكل لائحة تفصيلية بالاجراءات التي تتعلق بصلب العملية الانتخابية، وذلك من منطلق ان البحث في ماهية النظام السياسي ليس ضمن صلاحياتها

---

(١٣) تقوم اللجنة الرسمية للانتخابات ضمن نشاطاتها المتعددة باعداد كوادر متخصصة في مجال الاشراف على واجراء الانتخابات . ولذلك تقوم اللجنة بايفاد العديد من هذه الكوادر الى الخارج لاكتساب خبرات في هذا المجال. كما ويدخل في نطاق عملها فتح مكاتب اقليمية للانتخابات والاعداد لتسجيل الناخبين.

او اختصاصها. «١٤» وبالرغم من ضرورة وأهمية الاعتناء بالتفاصيل القانونية الدقيقة التى تحكم اجراءات العملية الانتخابية، خاصة وأن الانتخابات الفلسطينية العامة داخل الوطن تجرى لأول مرة، إلا أن هذه التفاصيل تأتى فى قانون الانتخاب المقترح مبتورة عن السياق المحيط والمغيب. ولو أن النظام السياسى الفلسطينى محدد ومعلوم أصلا لأصبح اقتصار القانون الانتخابى على الحيثيات الاجرائية والتقنية للعملية الانتخابية أمرا صائبا ومفروغا منه. ولكن فى ظل غياب تحديد الأصل (النظام السياسى) قد تصبح الحيثيات التفصيلية الواردة فى الفرع (القانون الانتخابى) أوالغائبة عنه - محددات غير مدروسة أو مقصودة، ولذا غير مرغوبة، للنظام السياسى الفلسطينى فى المستقبل.

على سبيل المثال، لاتتطرق مسودة القانون المقترح، والمفترض كونه خاصا بالمرحلة الانتقالية، لمعالجة الوضع السياسى الفلسطينى الحالى والمتمخض عن الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى. فكما هو معلوم، يوجد استقطاب سياسى كبير داخل الساحة السياسية الفلسطينية بين المؤيدين والمعارضين للاتفاق. ولكون بقاء الحالة السياسية على وضعها الحالى يشكل مأزقا فلسطينيا يفترض تجاوزه كى لاينزلق الوضع الداخلى الى مواجهة طويلة وعسيرة لايعرف مداها وامكانية التحكم بمجرياتها ونتائجها، فإن الانتخابات تظهر وكأنها الوسيلة المناسبة لتحقيق الوفاق الوطنى الأساسى برغم اختلاف المواقف السياسية من «اعلان المبادئ» ولذا فإن المتوقع من القانون الانتخابى الفلسطينى الخاص بالمرحلة الانتقالية، والمفقود من مسودته الأولى، أن يكون إيجابيا وفاعلا وواسعا بحيث يتضمن علاوة على التقنيات الانتخابية ، كطريقة اعداد السجلات وتنظيم عمل اللجان وعملية الانتخاب وفرز الأصوات، مداخل توفيقية تشجع مختلف الأطراف السياسية على الاشتراك بالعملية الانتخابية، كى تكون بالفعل مدخلا لاعادة تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية.

من ناحية أخرى، لا تتطرق مسودة القانون المقترح الى موضوع فلسطينى الشتات على الاطلاق، ولا تبحث فى دورهم أو فى مستقبله، ولافى الوسائل الكفيلة باحداث الاندماج الوطنى بين «الداخل» و«الخارج» عن طريق استغلال الية الانتخابات المتاحة فى الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى. ويأتى الصمت المطبق فى هذا المجال خطيرا، إذ يستشف منه اسقاط جزء لايتجزأ من الشعب الفلسطينى من الاعتبار الفلسطينى الرسمى، ووقوع هذا الاعتبار، ولو عن غير قصد - تحت هيمنة المفهوم الاسرائيلى المقلص لتعريف الشعب الفلسطينى وحصره بفلسطين «الداخل» ولكون اسرائيل تريد تفتيت الشعب وحصر تعريفه بفلسطينى «الداخل»، فمن واجب اللجنة الفلسطينية الرسمية للانتخابات أن تجهد نفسها فى إبداع نظام انتخابى مقاوم للهدف الاسرائيلى. وتكمن طريقة المقاومة بأن يصار الى الاستفادة من النصوص الواردة فى «اعلان المبادىء» والمتعلقة بالانتخابات للاصرار على اجراء انتخابات لمجلس فلسطينى تمثيلى عام داخل فلسطين، ولكن بحيث تكون هذه الانتخابات جزءا تابعا لترتيبات انتخابية فلسطينية شاملة تنتج، وفى توقيت متزامن، مجلسا وطنيا فلسطينيا عاما يشتمل ضمن عضويته، وبشكل اوتوماتيكى، اعضاء المجلس المنتخب من «الداخل».

وبما أن اتفاق «إعلان المبادىء» ينص على إنشاء مجلس فلسطينى منتخب واحد، ويقر فى نفس الوقت بضرورة أن يحكم الفلسطينيون انفسهم وفقا لمبادىء ديمقراطية، فإن مسودة قانون الانتخاب الرسمى، من ناحية ثالثة، لاتستغل هذا الاقرار الاسرائيلى لتثبيت مبدأ فصل السلطات فى النظام السياسى الفلسطينى، بحيث يتم تشكيل هيئتين منفصلتين، احداهما تنفيذية والأخرى تشريعية، داخل المجلس الواحد. وبصيغة أكثر وضوحا، يمكن ويجب على الجانب الفلسطينى استغلال الصيغ الواردة فى «اعلان المبادئ» عن طبيعة نظام الحكم الفلسطينى والانتخابات خلال المرحلة الانتقالية لايجاد سلطتين منفصلتين من مجلس واحد. ففصل السلطات يعتبر من أهم اركان النظام الديمقراطى، أما دمجها فى جسم واحد، حتى وان جاء بطريق الانتخاب، فهو «صورة من صور الديكتاتورية ويتناقض بصورة حادة مع المبادئ الديمقراطية.(١٥)

ويتضح فى هذا السياق مما رشح حتى الآن من معلومات عن التطور الجارى فى الأوساط الرسمية المغلقة على المسودة المتوفرة لقانون الانتخاب المقترح أن منصب رئيس «السلطة الفلسطينية» سيفتح للانتخاب العام. ومعنى ذلك أن نموذج «النظام الرئاسى» سيطبق فى النظام السياسى الفلسطينى، ولكن بعد أن تم تغييب الضوابط التى تحكم توازى صلاحياته مع السلطة التشريعية. ويستتبع ذلك أن «الحكومة الفلسطينية الانتقالية» ستتألف بالتعيين من قبل «الرئيس المنتخب». ولكن «النظام

---

(١٤) يتكون «قانون الانتخاب لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية» ، وفقاً لمسودته الأولى ، من ثلاثة عشر فصلاً هى بالتتالى : تعاريف لجنة الانتخابات المركزية ، رؤساء الدوائر الانتخابية ، مدراء مراكز الاقتراع ومراكز فرز الاصوات ، حق الانتخاب واعداد جداول الناخبين ، الترشيح لعضوية المجلس ، الدوائر الانتخابية ، التحضير للاقتراع، فى الاقتراع ، فرز الاصوات ، فى الدعاية الانتخابية ، احكام عامة ، فى الجرائم والعقوبات .

(١٥) على السفارينى ، «النظام السياسى الفلسطينى وتقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات» ، ورقة مقدمة لمؤتمر الانتخابات والنظام السياسى الفلسطينى (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية) ، والذى انعقد بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٨ ، ص ١.

الرئاسي» في الحكم يقوم على ضرورة خضوع الحكومة التي تتشكل بالتعيين الى مساءلة طرف آخر، يكون بالعادة السلطة التشريعية التي لاتفصل مسودة القانون الانتخابي المتوفرة كيفية ايجادها، بل تعطى «الحكومة»، ممثلة بـ «مجلس السلطة الوطنية» حق التشريع والتنفيذ معا. وتبعا لذلك، يصبح رئيس «السلطة الفلسطينية» الذي تركت صلاحياته غير مقيدة أو محددة وفقا لاحكام القانون، رئيسا فعليا للسلطتين التنفيذية والتشريعية.(١٦) وبالتالي، تزول بصورة عملية امكانية تاسيس نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي على ارض الوطن، يقوم على فصل تام وحقيقي بين السلطات، وايجاد الضوابط والتوازنات الكفيلة بعدم حصر واستئثار القرار السياسي الفلسطيني في فرد أو سلطة من السلطات. ويجب أن لايغيب عن الانتباه أن تعيين «الحكومة» ومساءلتها من الهيئة التشريعية المنتخبة (على افتراض ان هذا ماسيكون عليه الترتيب النهائي لقانون الانتخاب الرسمي) سيخضع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي الى امكانية الاسقاط إن اتيح المجال في الطريقة الانتخابية لامكانية حصول المعارضة الفلسطينية على اغلبية في الهيئة التشريعية.

وينقلنا هذا الاحتمال الى الملاحظة الرابعة والأخيرة على مسودة قانون الانتخاب الرسمي. فالقانون المقترح يفصل على مايبدو الطريقة الانتخابية على المقاس الذي يضمن سلفا النجاح الأكيد والعريض لـ «حزب السلطة» انتخابيا، ويقلص تلقائيا امكانية اقناع قوى المعارضة بالمشاركة في العملية الانتخابية. فالقانون المقترح ينص على تقسيم المنطقة الفلسطينية الى دوائر انتخابية وفقا لعدد البلديات القائمة وتحديد عدد المقاعد الانتخابية في كل دائرة وفقا لعدد ناخبيها، على أن يتم الترشيح بشكل فردي ولكن لا لايمنع تشكيل قوائم حزبية، ويفوز بالتالي من يحصل على أعلى الاصوات تتابعيا. أي أن الانتخابات وفقا للقانون الرسمي المقترح ستجرى وفقا لنظام الاغلبية البسيطة. واذا أخذ بالاعتبار أن حركة فتح تتمتع وفقا لاستطلاعات الرأي التي يجريها شهريا مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بأغلبية بسيطة في معظم الدوائر الانتخابية (٤٥.٣٥٪) فإن نتيجة الانتخابات تتحدد سلفا. ومع أنه يمكن الادعاء بأن مثل هذه النتيجة المتوقعة تمثل فرزا ديمقراطيا انتخابيا، إلا أن مثل هذه الطريقة الانتخابية عندما تستخدم بوجود حزب للسلطة يتمتع بتأييد الأكثرية البسيطة، فإنها تصبح الوسيلة «المشروعة» لاحتكار السلطة ومنع امكانية تداولها. وكيف يمكن لأحزاب وقوى صغيرة الحجم أن تشارك في انتخابات، وتضفي عليها الشرعية برغم موقفها المعارض من اتفاق «اعلان المبادئ»، إن لم يكن امام هذه الاحزاب والقوى امكانية فعلية لتحقيق نجاحات انتخابية؟ ويبدو جليا أنه إن أريد للانتخابات أن تكون آلية تجميع داخل الساحة السياسية الفلسطينية، فعليها أن تجرى وفقا لقانون انتخابي يقوم على مبدأ التمثيل النسبي. وبدون تثبيت مثل هذا المبدأ في القانون الانتخابي الرسمي المقترح، يعتقد بأن مختلف القوى السياسية المعارضة لاتفاق «اعلان المبادئ» ستحجم عن المشاركة في العملية الانتخابية، ليس فقط لاسباب عقائدية وسياسية، وانما لعدم توفر الحوافز لتحقيق المصالح الذاتية ايضا.

وباختصار، فإن مسودة القانون الرسمي للانتخاب لاتنجح بصورتها القائمة حاليا في مواجهة التحديات المفروضة على الواقع السياسي الفلسطيني الحالي. فمن ناحية، لايقدم هذا القانون المقترح الاجابة العملية الشافية على المحاولات الاسرائيلية المستمرة والمستهدفة منع امكانية الاستخدام الفلسطيني للانتخابات، كما هو منصوص عليها في اتفاق «اعلان المبادئ» كمنفذ يوصل للاستغلال الفلسطيني. ومن ناحية اخرى، لايفتح هذا القانون امكانية حقيقية لتحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني الذي يعتبر من اهم الأولويات الفلسطينية الداخلية حاليا. بل يبقى هذا القانون بصيغته الحالية يمثل نموذجا على كيفية تداخل وتضارب المصالح والحسابات السياسية الضيقة مع المصلحة الوطنية العامة.

تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات :

بهدف ممارسة ضغط عام بإتجاه وجوب الالتزام باجراء الانتخابات الفلسطينية العامة، وللتأكيد فلسطينيا على ضرورة أن تكون هذه الانتخابات وسيلة فعالة في التأثير ايجابيا على النظام السياسي الفلسطيني، تداعت مجموعة من اساتذة جامعات وكتاب ومحامين وشخصيات عامة للقيام طوعيا بمهمة «... اعداد نظام انتخابي ينسجم والاهداف الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني خلال المرحلة القادمة، وعلى رأسها المحافظة على وحدة الشعب داخل فلسطين وخارجها».(١٧) وبعد اجتماعات عدة استمرت لفترة ثمانية أشهر من شباط الى تشرين اول ١٩٩٤، اصدرت «المجموعة» تقريرها الذي عممته بالنشر على حلقات في صحيفة القدس، وهي الصحيفة الأوسع انتشارا بالارض المحتلة، وقامت بعد ذلك بتوزيعه على هيئة كراس في الأسواق. وبالاضافة الى تمهيد وملخص يشتمل هذا التقرير على أربعة اقسام هي المقدمة التي تستعرض تاريخ وآليات المشاركة والتمثيل السياسي في التجربة الفلسطينية الحديثة، وقسم يستعرض خصوصيات الوضع الفلسطيني الواجب مراعاتها عند صياغة النظام الانتخابي للمرحلة الانتقالية، وقسم ثالث يقدم النظام الانتخابي المقترح لهذه المرحلة. اما القسم الأخير من التقرير فيتضمن بعض الملاحظات الختامية.

---

(١٦) غسان الخطيب ، «النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات : قراءة وطنية بديلة ، ورقة مقدمة لمؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية)، والذي انعقد بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٨، ص ٧ .

(١٧) الانتخابات الفلسطينية : تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات (القدس ، ١٩٩٤) ، ص ٥.

٣٨٦

تمتاز تقارير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات عن مشروع قانون الانتخاب المقدم من قبل اللجنة الرسمية للانتخابات بثلاث نقاط رئيسية. الأولى، ان «المجموعة» تنطلق في عملها من منظور فلسفي يربط عضويا بين النظام الانتخابي المقترح مع النظام السياسي المتوخى تحقيقه في فلسطين، وبحيث يكون هذا النظام السياسي البوتقة الجامعة والموصلة الموجهة للنظام الانتخابي. وتختار «المجموعة» في تحديدها لماهية النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي الى الخيار الديمقراطي الكامل، ولذلك نجدها تصر في تقريرها على تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات حتى خلال المرحلة الانتقالية التي تشكل المحور المركزي للتقرير.

اما النقطة الثانية فهي ان «المجموعة» تأخذ في الاعتبار عند اعدادها للتقرير جميع العوامل المؤثرة على الوضع الفلسطيني حاليا. ولذلك فالنظام الانتخابي الذي تقترح العمل به خلال المرحلة الانتقالية، اي لتُنظّم وفقه انتخابات لمرة واحدة فقط، يتحسس لخصوصيات تجعل الواقع الفلسطيني التعامل معه مركباً وشديد التعقيد. ويوجد من الخصوصيات المشار لها في التقرير مجموعتان الأولى، وتتعلق باشكاليات تنبه لها «المجموعة» للاخذ بالاعتبار في تشكيل النظام الانتخابي لكي يدعم ديمقراطية النظام السياسي. وتتضمن هذه الاشكاليات الولاءات الجهوية، والعائلية، والفئوية والدينية، والتركيبة الطبقية، والتقسيمات السكانية، ووضع المراة. اما المجموعة الثانية فتضم ثلاث خصوصيات تمس الوضع الفلسطيني الحالي مباشرة، وتؤثر كعوامل اساسية في شكل النظام الانتخابي المقترح. تتعلق الخصوصية الأولى بواقع تفتت الشعب الفلسطيني، ووجود اكثر من نصف عدده في الشتات. وتنطلق «المجموعة» في عملها من ضرورة عدم تكريس واقع التفتت في النظام الانتخابي المقترح، بل توفير الآليات الكفيلة لتحقيق الاندماج الفلسطيني انتخابياً، ليفتح المجال امام النظام السياسي الناتج ليكون تمثيلياً ومفتوحاً لمشاركة الفلسطينيين في مناطق الشتات. اما الخصوصية الثانية، والتي تتعلق بالتجربة الانتخابية والتمثيلية الفلسطينية، فإنها تؤكد على ضرورة تخطي الاعتماد على اليات مختلفة للتمثيل الفلسطيني، مثل المحاصصة في توزيع مقاعد الفصائل الفلسطينية في المجلس الوطني، وتثبيت مبدأ الانتخاب الحرّ والمباشر كالية وحيدة للتمثيل السياسي خلال المرحلة القادمة. وتختص الخصوصية الثالثة بالاتفاقات المعقودة مع اسرائيل، والتي ادت الى فرض قيود وعراقيل على الجانب الفلسطيني الذي يفترض به وضع الصيغ المناسبة في النظام الانتخابي الفلسطيني لتخطيها قدر الامكان.(١٨)

وتنقلنا الخصوصية الأخيرة الى نقطة التميّز الثالثة في تقرير المجموعة المستقلة للانتخابات، وهي سعي «المجموعة» لابداع نظام انتخابي ينبثق من اطار اتفاق «اعلان المبادىء»، ولكن بدون الإذعان لقيود هذا الاتفاق، او الاجحاف بالامكانات الفلسطينية المستقبلية والنظام السياسي الفلسطيني. فهدف «المجموعة» يكمن في استغلال «الفسحة» التي يتيحها الاتفاق في مجال الانتخابات كوسيلة ضغط فعالة لتوسيع رقعة الاتفاق من داخله، وبما يتيح للشعب الفلسطيني امكانية تخطيه في المستقبل. واستجابة لكل الخصوصيات المفروضة، وابداعاً لنظام انتخابي لا يغلق الابواب على الشعب الفلسطيني بل يفتح امامهم المنافذ، كانت النتيجة ان تضمّن تقرير «المجموعة» نظاماً انتخابياً قد يكون فريداً من نوعه. ولكن في التفردُ يكمن الابداع، إذ أن الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني، خاصة فرض المرحلة الانتقالية عليه، تعتبر غير طبيعية. ولا يمكن مواجهة وتخطي ظروف غير طبيعية اعتماداً على انماط اعتيادية وتقليدية.

ينطلق النظام الانتخابي المقترح من قبل المجموعة المستقلة للانتخابات من تقسيم الشعب الفلسطيني إلى ست دوائر انتخابية كبرى طبقاً لأماكن تواجده الجغرافي.(١٩) وهذه الدوائر هي الضفة الغربية وقطاع غزة، الاردن، سوريا ولبنان، الخليج ودول عربية أخرى، الولايات المتحدة وبقية العالم، وفلسطينيو ١٩٤٨. ويقترح النظام القيام باجراءات انتخابية متزامنة، وفقاً لظروف كل دائرة من هذه الدوائر الكبرى، مع استثناء الدائرة السادسة، لاختيار اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، بواقع ممثل لكل عشرين ألف فلسطيني. وبذلك يكون العدد المقترح للمجلس مائتين وستين عضواً. وينال الدائرة الكبرى الأولى، دائرة الضفة الغربية وغزة من هذا العدد مائة عضو.

يشكّل اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني من الضفة الغربية وغزة عضوية «المجلس المنتخب» وفقاً لاتفاق «اعلان المبادىء». اما النظام الانتخابي المقترح لهذه الدائرة الكبرى فيقسم البلاد الى عشرين دائرة انتخابية، ويقسم «المجلس المنتخب» الى هيئتين داخليتين منفصلتين، هيئة تشريعية تتكون من ثمانين عضواً يتم انتخابهم وفقاً لقوائم انتخابية للعشرين دائرة فرعية، وتوزيع مقاعدهم بناء على النظام النسبي، وهيئة تنفيذية تتكون من عشرين عضواً يتم انتخابهم في دائرة انتخابية واحدة تتكون من الضفة الغربية وغزة وفقاً لقوائم انتخابية أو بدونها، وتوزع مقاعدها بناء على نظام الاكثرية. ويكون رئيس هذه الهيئة التنفيذية منتخباً بشكل مباشر ومنفصل من قبل مجموع الناخبين في دائرة الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفقاً لهذا النظام تكون الهيئة التنفيذية (الحكومة)

---

(١٨) المصدر السابق، ص ١٥ - ٢٠.

(١٩) المصدر السابق، ص ٢١ - ٤٢.

مسؤولة أمام ثلاثة أطراف معاً خلال المرحلة الانتقالية . فهي مسؤولة أمام المجلس الوطني الفلسطيني فيما يتعلق بالقضايا المصيرية التي تهم مختلف الفلسطينيين . وتكون مسؤولة أمام الهيئة التشريعية في «المجلس المنتخب» فيما يتعلق بالقضايا التي تختص بحياة الفلسطينيين داخل فلسطين . وتكون مسؤولة أمام نفسها ، كونها منتخبة بشكل مباشر وعام ، في ما يتعلق بتطبيق اتفاق «اعلان المبادئ» والذي تم ابرامه سابقاً لاجراء الانتخابات . اما جميع الاتفاقات والمعاهدات اللاحقة فتتطلب موافقة الهيئة التشريعية ، وربما المجلس الوطني الفلسطيني ايضاً .

يتيح هذا الفصل في السلطات ، والمسؤولية المركبة عن عمل «الهيئة التنفيذية» تحقيق فوائد(٢٠) الأولى ، الحفاظ على وجود وسائل وآليات للمساءلة والمحاسبة . وهذا أمر ضروري لبلورة النظام السياسي على قواعد ديمقراطية متينة . والثانية ، فتح المجال أمام قوى المعارضة الفلسطينية للاشتراك في الانتخابات برغم معارضتها السياسية لاتفاق « اعلان المبادئ» . فايجاد الهيئة التشريعية المنفصلة عن الهيئة التنفيذية داخل «المجلس المنتخب» وعدم تحميل وزر «اعلان المبادئ» للهيئة التشريعية التي ستتحمل مسؤولية التشريع بعد انتخابها ، يسهّل بشكل كبير على قوى المعارضة الاشتراك في انتخابات هذه الهيئة ، والاحجام إن هي اختارت عن المشاركة في انتخابات الهيئة التنفيذية . وبذلك تصبح الانتخابات وسيلة لتسهيل تحقيق الوفاق الوطني ، وبارقة أمل في تخطي مرحلة التشرذم الفلسطيني الداخلي الذي اعقب التوقيع على «اعلان المبادىء» . أما الفائدة الثالثة فهي ان هذا الترتيب يتيح المجال لايجاد « هيئة تنفيذية » قوية وقادرة على الوفاء بالالتزامات التي قطعها الجانب الفلسطيني على ذاته في السابق . ومع أن « الهيئة التشريعية » تسائل وتحاسب « الهيئة التنفيذية » فكونهما منتخبتان فإن الأخيرة لا تستطيع وفقاً للنظام الانتخابي المقترح أن تحل الأولى إلا بتوفر ثلثي اصوات المجلس ، وبحيث يتم حلّ الهيئتين سوياً ، واجراء انتخابات جديدة للمجلس.

ومع أن محاولة المجموعة المستقلة للانتخابات ايجاد نظام انتخابي يفي بجميع متطلبات الخصوصيات الفلسطينية الحالية التي لا تخلو من التناقض ، وبالرغم من ان هذه المحاولة جاءت بنتائج فيها الكثير من الايجابيات ، إلا أنه يجدر الانتباه إلى أن مبالغة نظامها الانتخابي المقترح في السعي نحو تقديم الاجابة الشافية والكاملة لتعقيدات المرحلة أدت الى بروز عدد من السلبيات . أولها ، أن النظام الانتخابي المقترح شديد التعقيد وتعوزه البساطة الضرورية في انتخابات عامة تجرى لأول مرة . فالعملية الانتخابية وفقاً لهذا النظام تتضمن في الواقع ثلاث اجراءات انتخابية ، وعلى اقل احتمال ورقتين انتخابيتين منفصلتين لكل ناخب . فالناخب يجب أن ينتخب في نفس الوقت رئيس الهيئة التنفيذية ، واعضاء الهيئة التنفيذية ، واعضاء الهيئة التشريعية . وبينما تتم الانتخابات للهيئة التنفيذية وفقاً لنظام الاكثرية في دائرة كبرى واحدة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ، فإن انتخابات الهيئة التشريعية تجرى وفقاً للنظام النسبي الذي يتضمن تعقيدات حسابية في عملية احتساب فائض الأصوات بين دوائر متعددة . وبالرغم من أن فرض الالتزام بقوائم انتخابية لانتخابات الهيئة التشريعية يحمل في ثناياه ايجابيات اهمها ضرورة تشكيل الاحزاب الضرورية للعملية الديمقراطية ، إلا أن القوائم قد تخفي في ثناياها مرشحين لا يتمتعون بصفتهم الشخصية بالكفاءة والمقدرة الضرورية لتمثيل الشعب ومعالجة قضاياه الحيوية .

اما ثاني السلبيات فتتلخص بوجود اشكالية في العلاقة داخل الهيئة التنفيذية ، وبينها وبين الهيئة التشريعية في « المجلس المنتخب » فانتخاب اعضاء الهيئة التنفيذية مع رئيسها ، وبنفس الطريقة ، قد يحرم الرئيس من امكانية محاسبة اعضاء « حكومته » ، أو اقالتهم اذا اقتضت الضرورة ذلك . اما انتخاب الهيئتين التنفيذية والتشريعية ، حتى وان تم بطريقتين مختلفتين ، فانه يقلص من امكانية محاسبة الهيئة التشريعية للهيئة التنفيذية ، ويضعهما من ناحية فعلية على قدم المساواة. ولكي تستطيع الهيئة التشريعية التخلص من الهيئة التنفيذية واسقاطها ، عليها أن تجد الأغلبية العالية المطلوبة أولا ، وأن تحلّ نفسها أيضاً . وبالواقع فإن هذه المتطلبات تجحف بحق الهيئة التشريعية وتسلبها من الناحية الفعلية صلاحيات وقدرات على غاية الأهمية .(٢١)

اما ثالث هذه السلبيات فهي أن النظام الانتخابي المقترح من قبل اللجنة المستقلة للانتخابات ، ولكونه يحاول ترتيب السبل الكفيلة باستيعاب المعارضة الفلسطينية في العملية الانتخابية ، يمأسس لوجود نفود دائم بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية في المجلس الواحد . فالنظام يحاول تشجيع قوى المعارضة على الاشتراك بانتخابات الهيئة التشريعية ، وترك الهيئة التنفيذية لمؤيدي اتفاق «اعلان المبادىء». ومع أنه من المستبعد أن يتبلور الواقع باليسر والبساطة التي يرسم لها النظام الانتخابي المقترح ، إلا أن ذلك لو تمّ فسينتج هيئتين متضادتين تقريباً . وسيكون العمل داخل المجلس صعباً ومعقداً إلى اقصى درجة ، وقد يؤدي ذلك من الناحية الفعلية الى شلّ عمل المجلس بالكامل.(٢٢)

وبرغم هذه السلبيات الجوهرية فإن المحاولة الطوعية

---

(٢٠) راجع الجرباوي ، الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني ، ص ٢٥ ـ ٢٦.

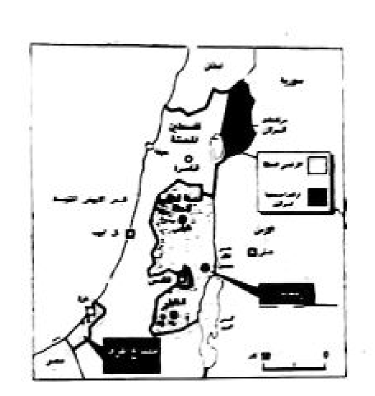
(٢١) رياض المالكي ، «النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات : قراءة وطنية معارضة » ، ورقة مقدمة لمؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية) ، والذي انعقد بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٨.

(٢٢) السفاريني ، «النظام السياسي الفلسطيني وتقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات » ، ص ٣.

للجنة المستقلة لها ايجابيات كثيرة . ولعل أهم هذه الايجابيات أنها تطرح بديلا لقانون الانتخاب الرسمي ، وتفتح آفاقاً أوسع للتبصر والتفكير مما اشتمل عليه مشروع هذا القانون ، وتثير داخل الساحة السياسية الفلسطينية جدلاً ضرورياً حول موضوع على غاية الأهمية في هذه المرحلة بالذات.

خلاصة :

مع أن المفاوضات الجارية بشأن الانتخابات الفلسطينية العامة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي تستحوذ على معظم الاهتمام الخارجي ، إلا أنه يجب عدم اغفال وجود جدل داخلي فلسطيني حول موضوع الانتخابات لا يقل اهمية في تاثيراته على المسيرة السلمية من نتائج المفاوضات الجارية بين الطرفين . ونظراً لهذه الأهمية التي لم تستقطب بعد ما تستحقه من اهتمام خارجي بآثارها وانعكاساتها داخل الساحة الفلسطينية ، فقد تعرضت هذه الورقة بالتحليل النقدي الى المتوفر من مشاريع فلسطينية حول النظامين السياسي والانتخابي خلال المرحلة الانتقالية . ومن الملاحظ والمتوقع أن التباين بين هذه المشاريع سيكون مادة نقاش غنية في الأوساط السياسية الفلسطينية خلال الفترة المقبلة . وبالتحديد بعد أن اصبحت الانتخابات تشكل ليس فقط عنوان المرحلة المقبلة في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية ، وانما شعار ومدخل استمرارية العملية السلمية بين الطرفين أيضا . □



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

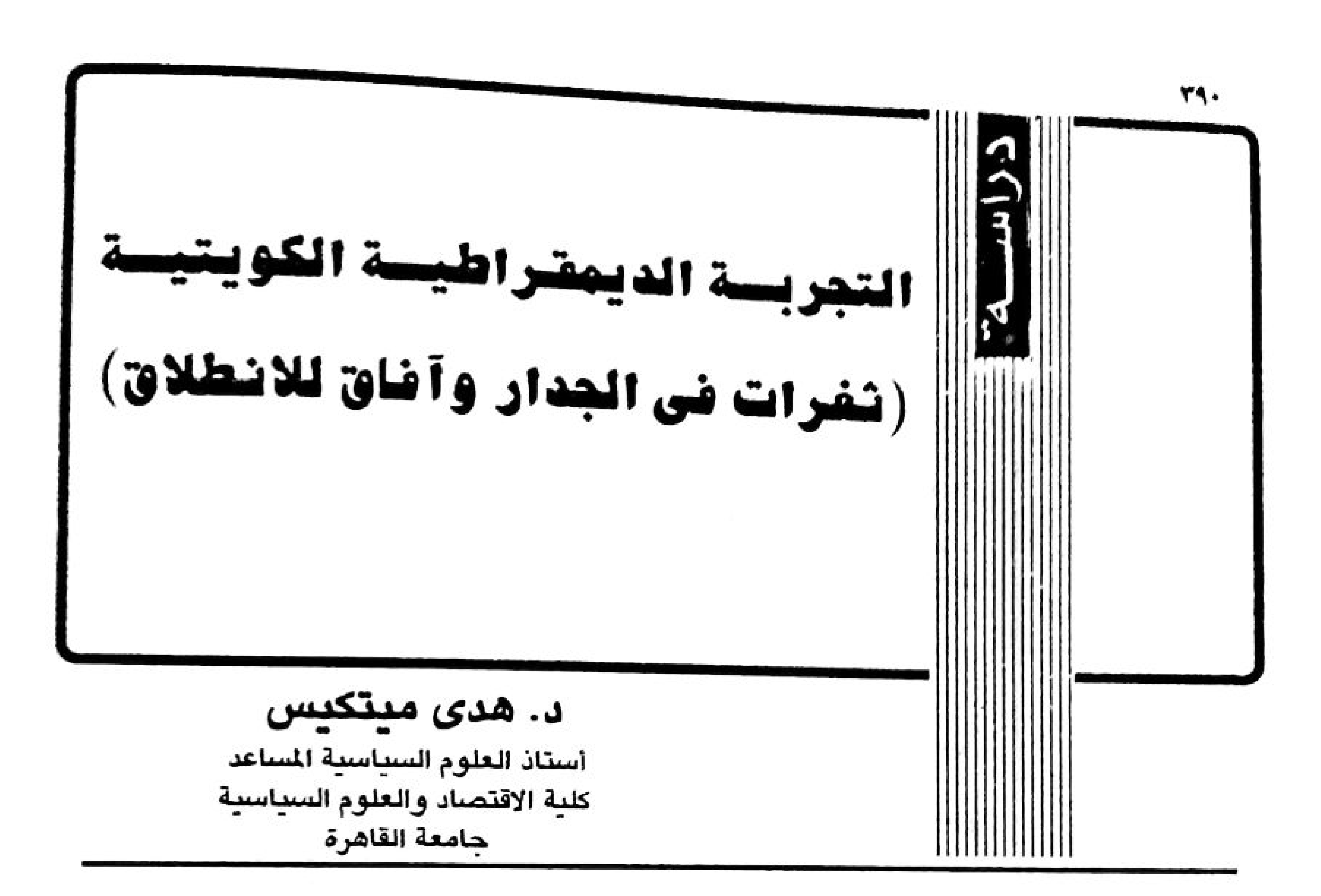
— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام ــ القاهرة : شارع الجلاء .
ت : ٥٧٨٦١٠٠ ــ ٥٧٨٦٢٠٠ ــ ٥٧٨٦٣٠٠



التجربة الديمقراطية الكويتية (ثغرات فى الجدار وآفاق للانطلاق)

د. هدى ميتكيس
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

مقدمة :

تشهد الكويت حاليا تجربة ديمقراطية رائدة عربيا وخليجيا امتدت على مدى عدة عقود من الزمن سبقت اليها الكثير من دول المنطقة العربية.

وقد طبعت هذه الديمقراطية بخصوصية المجتمع الكويتى، فمما لاشك فيه ان التجربة الكويتية برغم تأثيرها بأسس الديمقراطية الليبرالية إلا انها ابنة بيئتها بمعنى انها لم تستنسخ من الخارج بحيث تصبح نبتة غريبة مقطوعة الجذور وانما سعت إلى تدعيم جذورها من الداخل حتى تنشأ صلبة فى مواجهة الصعوبات.

وقد تجسد بالفعل أعتى هذه التحديات فى الغزو العراقى للكويت الذى أسفرت تداعياته عن فيض من التفاعلات زخرت بها الساحة السياسية الكويتية وهددت بتحجيم التجربة الديمقراطية الكويتية من جانب ، كما انها حتمت من جانب اخر ضرورة إعادة النظر فى كثير من الثوابت فى محاولة لايجاد صياغة متوازنة للعمل السياسى. هذ ا وقد تبدت هذه الحتمية مؤخرا بعد تكرار التهديد العراقى للكويت فى أكتوبر ١٩٩٤ وذلك من خلال حشد العراق لقواته بالقرب من الحدود الكويتية فى محاولة لاستخدامها كورقة ضغط على المجتمع الدولى لرفع الحظر المفروض على العراق.

وقد تعددت وتباينت الآراء حول مستقبل التجربة الكويتية بين متفائل وآمل فى ازدهارها وبين منتقد لبعض الممارسات التى شكلت ثغرات فى جدار الديمقراطية. وانطلاقا من أهمية هذه التجربة سوف نسعى من خلال هذه الدراسات إلى استجلاء خصوصيتها بكل ما شهدته من ثغرات وما تعاصره من ارهاصات تبشر بآفاق مشرقة وبعودة انطلاقة مسيرة الديمقراطية.

وتلقى الدراسة الضوء على هذا الموضوع من خلال تناولها للنقاط التالية:-

١- موقع وخصوصية التجربة الديمقراطية الكويتية بين الديمقراطية المعاصرة.

٢- تتبع جذور هذه التجربة من خلال اطلالة تاريخية.

٣- ثغرات الممارسة الديمقراطية فى الكويت:

أ- المشاركة المقيدة.

ب - الخلل فى التوازن بين السلطات.

جـ - ضعف المعارضة.

٤- كويت ما بعد الغزو و محاولة تغيير توازنات القوى.

٥- خريطة الفعاليات السياسية والواقع الحالى للتعددية.

٦- تكنهات حول الوضع الحالى للمعارضة.

٧- المدلول الديمقراطى لانتخابات ١٩٩٢.



٨. القضايا الساخنة أمام مجلس الأمة .

٩. مستقبل وآفاق الديمقراطية فى الكويت .

أولا: خصوصية التجربة الكويتية وتطورها التاريخي:

يمثل شعار الديمقراطية بلا جدال حاليا اكثر الشعارات رواجاً فى ساحة المطالب الشعبية بل انه اضحى أحد المطالب الأساسية التى تحظى اليوم بالاجماع فى كافة الاقطار العربية، وغدا يعكس أعلى نغمات التغيير.

بيد أن التساؤل الذى يتبادر الى الأذهان يدور حول الأسس المقصودة للتطبيق الديمقراطى فى الفكر العربى ، فالممارسة الديمقراطية فى الوطن العربى عادة ما ارتبطت باقتباس ومحاكاة الأنظمة الأجنبية (غربية كانت أم شرقية) ، ولجأت الكثير من هذه الأنظمة الى التوليف والتلفيق بين مختلف الديمقراطيات وان استقر معظمها فى الوقت الحالى على النموذج الليبرالى الغربى فى إطار عالمية هذا المفهوم الديمقراطى ومع انزواء التطبيقات الاشتراكية.

إلا أن الملاحظ انه سرعان ما فرض الواقع العربى ذاته على تجاربه الديمقراطية وطبعها ببصمات خصوصيته عاكساً الفوارق السياسية والتراثية بين كل من التجربة العربية والغربية.

وتشهد الانظمة العربية بصفة عامة والنظام الكويتى بصفة خاصة تطبيقا لهذه الفرضية فى محاولة للتوفيق بين عالمية وخصوصية هذا المفهوم.

فالمفاهيم الحديثة للديمقراطية وتطبيقاتها ما هى إلا افرازات لتجربة تاريخية تمت فى بيئة غربية ، ولذ ا فإنه عندما تم نقل هذه المفاهيم الى المنطقة العربية ، لم يراع فى كثير من الأحيان توافق هذه الممارسات مع الواقع العربى ببعديه المكانى والزمانى مما عنى تشويه ومسخ بعض الممارسات التطبيقية العربية لمضامين النموذج الديمقراطى الليبرالى(١) ، بل وصل الحال الى ابتكار هذه الانظمة العربية لمعايير قد تتنافى فى حد ذاتها مع قواعد الديمقراطية الغربية.

ولا يجب أن نفهم من سياق هذا الطرح ان النموذج الليبرالى يتحتم أن يمثل النمط المثالى للتطبيق الديمقراطى ، فنوعية الممارسة الديمقراطية لا يمكن استزراعها فى تربة خارج بيئتها

تناول هذا الموضوع عدد من الدراسات من بينها:
(1) Vaman Rao, Democracy and Economic Develoment, Studies in Comparative International, Development 1984-85 pp 76-77.

ولا استنساخها من مجتمعات أخرى ، كما ان الديمقراطية ليست قضية مجردة أو مفهوماً مطلقاً فهي لابد وان تنسب الى المكان والزمان ولا يمكن ان تقوم في فراغ بل تمارس ضمن واقع اجتماعي محدد وفي إطار مرحلة تاريخية بعينها.

من جانب آخر لا يجب اغفال خريطة القوى الاجتماعية في أي مجتمع أو تهميش حصيلة التطور التاريخي أو التغافل عن المعطيات الحديثة التي يفرضها الواقع فالتطبيق الديمقراطي المتوخى لابد وان ينسجم مع واقع النظم العربية للتوصل الى حل متوازن بحيث لا يصبح مفهوم الديمقراطية نبتة غريبة منقطعة الجذور.

وبغض النظر عن عقد مقارنة قد تكون مجحفة ومضللة بين الديمقراطيات الليبرالية وتطبيقاتها في الدول العربية فإنه من المؤكد عدم وجود أي خلاف حول المبادئ والمكونات الاساسية للديمقراطية كقيمة عليا ـ والتي تتمثل في كل من الحرية والمساواة (ببعديها السياسي والاجتماعي) الى جانب المشاركة بمعنى ان يكون القرار السياسي محصلة آراء وافكار مجموع المواطنين المتأثرين بهذا القرار.

فالديمقراطية طبقاً لأحد التعريفات ما هي إلا نمط حياتي في مجتمع يضمن حق المشاركة المتساوية في التأثير على القرارات السياسية (٢).

وتتشعب أبعاد الصورة التطبيقية للممارسة الديمقراطية من الأسس الثلاثة السابقة حيث تتضمن فكرة التمثيل النيابي والفصل بين السلطات إلى جانب التعددية الحزبية في اطار تنافسي مع وجود معاصرة تؤكد ظاهرة تبادل الأدوار وتدعيم قدرة الشعب على اختيار حكومته.

والآن وبعد طرح أهم أبعاد الديمقراطيات الغربية، يفرض التساؤل عن موقع النظم العربية منها نفسه، وهي تلك الدول التي تواجه معضلة حل المعادلة الصعبة بين المجتمع والدولة وعدم فاعلية كثير من المؤسسات السياسية التي يفترض تعبيرها عن الارادة الشعبية والقوى الاجتماعية المكونة لها بحيث تكون أدوات تمارس عبرها الجماهير العمل السياسي وتؤمن لها السيطرة على عملية صنع القرار السياسي.

لقد شغلت الاجابة على هذا التساؤل الملح حيزاً واسعاً من شواغل المحللين السياسيين وخاصة في تلك الدول العربية التي تشهد حالياً ارهاصات ديمقراطية مثل الكويت التي تعتبر رائدة في هذا الشأن عربيا وخليجيا على نحو ما ذكرنا حيث شهدت منذ بدايات هذا القرن بذوراً للديمقراطية سرعان ما ترعرعت حتى تمخضت عن تجربة ديمقراطية ذات صبغة خاصة تباينت الآراء حول إيجابياتها ومثالبها.

وتتسم تجربة الكويت بأهمية خاصة على كل من البعدين العربي والاقليمي وذلك لعدة أسباب نسوق من بينها:

١. أسبقية التجربة الديمقراطية الدستورية الكويتية في وقت كانت فيه الديمقراطية مغيبة في كثير من أرجاء الوطن العربي.

٢. تتسم ديمقراطية الكويت بأنها نتاج بيئتها بكل ما تتضمنه من خصوصية في الفكر ووعورة في الممارسة بحيث توصلت الى اضفاء طابع خاص على ممارستها الديمقراطية (ديمقراطية الديوانيات مثال على ذلك).

٣. تسبغ حساسية الموقع الجغرافي للكويت بين قوتين اقليميتين ممثلتين في كل من العراق وايران اهمية خاصة على التجربة الديمقراطية الكويتية كما تضفي عليها بعداً اقليمياً هاماً بحيث تمثل مثالاً وتحدياً ومجالاً للمقارنة مع هذين النظامين ترقباً لما يمكن ان تسفر عنه التطورات الديمقراطية الراهنة التي تتطلع إليها الانظار بعد عودة التجربة البرلمانية.

وبطبيعة الحال افرز هذا الواقع الكويتي الذي يتسم بخصوصية فريدة من نوعها عدداً من المشاكل لم تألفها المجتمعات الغربية والتي فرضت على النظام الكويتي استحداث وسائل لمواجهتها تعارضت في كثير من الأحيان مع الممارسة الديمقراطية السليمة وتسببت في ايجاد ثغرات في جدار الديمقراطية سواء فيما يتعلق بالمشاركة او المساواة او الحريات وحقوق الانسان على نحو ما سيتضح في سياق هذه الدراسة ، فإذا كانت التجربة الكويتية في الممارسة الديمقراطية متميزة في سياقها التاريخي وفي محيطها الاقليمي إلا أن ذلك لا يعني خلوها من السلبيات او عدم مصادفتها لتعثرات وانعكاسات وهو ما ستحرص هذه الدراسة على توضيحه في محاولة لتلمس اثر التطورات الحديثة التي تشهدها الكويت لدعم مسيرة الديمقراطية وتدارك اخطاء الماضي والانطلاق نحو آفاق واعدة.

وتجدر الاشارة الى ان المراقب المنصف للأحداث في سبيله لتقييم التجربة الكويتية الراهنة يمكن ان يواجه صعوبات جمة في التحليل اذا ما أغفل جذورها التاريخية.

كما أن محاولة تدارك أخطاء الماضي والتوصل الى ترياق فعال للمعضلة السياسية الكويتية والتي تمثلت في عدم تواصل الحياة النيابية والسعي الحثيث لايجاد حل متوازن لمعادلة التراث والمعاصرة تستوجب التطرق الى سبر اغوار الجذور التاريخية للتجربة وهو ما سنحرص على توضيحه.

فقد شهدت الكويت بواكير التجربة الديمقراطية منذ بدايات العقد الثاني من القرن العشرين ، منذ هذا التاريخ أخذت تخطو خطوات حثيثة نحو الديمقراطية من خلال مسيرة تعددت فيها لمحات من الشورى والديمقراطية وتباين فيها نطاق المشاركة.

فمن المعروف أنه بعد تأسس دولة الكويت في بداية القرن الثامن عشر على أيدي مهاجرين من قبائل العتوب تربع آل الصباح على سدة الحكم في حين انصرفت بقية العائلات التجارية الى العمل الاقتصادي ، وفي حين حرص الشيخ صباح الأول على التشاور بين السلطة الحاكمة والشعب (١٧٥٦ ـ ١٨٩٦) اتسم حكم الشيخ مبارك بقدر من

---

(٢) اديب الجابر، حقوق الانسان في المشرق العربي في افاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٩١ ص ٣٥ .

الديكتاتورية حتى عام ١٩٢١.(٣)

وقد صدرت عام ١٩٢١ أول وثيقة مثبتة في تاريخ الكويت السياسي تطالب بانتخاب عدد من الأهالي الى جانب أسرة الصباح لادارة البلاد ، وقد تمخض عنها ظهور أول هيئة استشارية دعمتها مطالب النخبة التجارية ونمو وعي شريحة التجار بيد أن الطبيعة الاستشارية لهذا المجلس الذى تكون من ١٢ عضواً سرعان ما أدت الى افتقاره الى الفاعلية المرجوة والقضاء على هذه التجربة في مهدها.(٤)

اما الخطوة الثانية نحو الديمقراطية فقد تزامنت مع ظهور بشائر النفط عام ١٩٣٨ من خلال حركة قومية ناهضة قادت إلى نشأة مجلس تشريعي بعد ان تزعم التجار حركة اصلاحية تطالب بتحقيق المزيد من المشاركة ، وقد انتخب بالفعل هذا المجلس وبادر بمباشرة دوره التشريعي إلا أن طموحاته كانت اكبر من أن يستوعبها الواقع السياسي آنذاك وتم حله.(٥)

ونتيجة حرص هذه «الكتلة الوطنية» على مواصلة التجربة الديمقراطية شهد نفس العام ١٩٣٨ والذى سمي «بعام المجلس»(٦) مولد مجلس تشريعي آخر الا انه سرعان ما لحق بسابقة بعد ان تم حله واعتقال جميع اعضائه ، وخيم الركود على التجربة البرلمانية.

وتعود أسباب هذا الحل الى التنازع بين كل من الحاكم والمجلس حول الصلاحيات والاختصاصات (وهو الصراع الذى مازالت التجربة الكويتية تعاني منه وتسبب في تجميد عدد من البرلمانات) الى جانب معارضة الشيعة لبعض قوانين المجلس التي اعطتهم حق التصويت دون حق الترشيح لعضوية المجلس التشريعي ، الأمر الذى رأوا فيه اجحافاً بحقوقهم السياسية وعدم تحقيق للمساواة بينهم وبين السنة.(٧)

وقد اتسمت الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٢ بقدر من الممارسات الديمقراطية المتعثرة إلا انها تميزت من جانب آخر بمحاولة تحقيق مزيد من المشاركة والحوار في ظل حكم عبد الله السالم.

وعلى صعيد آخر قاد تصاعد حركة المد القومي إلى تضاعف نشاط عدد من التنظيمات مثل العصبة الديمقراطية والحزب الوطني للمطالبة باستقلال الكويت عام ١٩٦١ ، وأعد المجلس التأسيسي دستوراً للبلاد صدر عام ١٩٦٢ وسعى إلى التوفيق بين النظام الوراثي والبرلماني حيث جعل الكويت امارة وراثية في ذرية مبارك الصباح ، كما نص على ديمقراطية الحكم في الكويت وضمان سيادة الأمة وتأكيد الفصل غير الجامد بين السلطات.

وقد عني ذلك حرص الدستور الكويتي على تأمينه لمسيرة الديمقراطية وتأكيده لمبادئ الحرية والمشاركة والمساواة ، كما حدد كذلك طبيعة العلاقة بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية.

هكذا ومن خلال عرض الخطوات الأولى لمسيرة الديمقراطية الكويتية يتضح جلياً - بشكل لا تخطؤه العين - أنها ولدت قوية وأن تعرضت لانعكاسات وتعثرات نتيجة عدد من المتغيرات الداخلية والاقليمية .

فهل تم تدارك هذه الأخطاء بعد الاستقلال وفي اطار ما نص عليه الدستور؟

في واقع الحال لم تكن سماء المسيرة الديمقراطية صافية على الدوام حيث عكر صفوها معاناة الدستور الكويتي من بعض نواحي القصور مست في مقتل أهم أسس الديمقراطية من أهمها:

١- عدم شموله على حق التمتع بالحقوق السياسية وخاصة حق الانتخاب والترشيح للمرأة ولمن ليس مواطناً بصفة أصلية (للمتجنسين) ولمن يجهل القراءة والكتابة.

٢-سكوت المشروع عن حق الاقتراع العام المباشر للشعب فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية التي يستوجب الرجوع إلى الشعب لحسمها.

هذا إلى جانب تعرض الحقوق التي تضمنها الدستور في كثير من الأحيان الى المصادرة الفعلية والضمنية والعلنية ، حيث تجاوزت السلطة التنفيذية الصلاحيات والحدود التي رسمها لها الدستور في علاقتها مع السلطة التشريعية والمواطنين عند تعطيل المجالس المنتخبة وتجاهل النصوص الدستورية اللزمة لمواصلة عمل هذه المجالس أو تقييد حق حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية مما يشكل نقضاً صريحاً للدستور وخرقاً لمواده ويكرس تناقضاً واضحاً بين الممارسات العملية والمبادئ الدستورية.

وسوف تحرص هذه الدراسة على القاء مزيد من الضوء على

---

(٣) المجتمع المدني، عدد ٩ سبتمبر ١٩٩٢ ص ٣ (٤) انظر اسباب فشل هذه الهيئة الاستشارية في:
محمد الرميحي « حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٤ اكتوبر ١٩٧٥ ص ٦٨.٢٩ .
Jacob M.Landau , Man State and Society in the Comtemporary Middle East (pall Mall Press, london, 1977.) p 76.

(٥) تفاصيل هذه المرحلة تناولتها دراسة:
Kamal Saleh Osman, The 1938 Kuwait legislative Council, Middle Eastern Studies, vol 28, Jan. 1992 pp 66-80.

(٦) صلاح الغزالي ، الحياة الديمقراطية في الكويت ، إصدار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت يناير ١٩٨٥ ص ٦٢.

(٧) انظر تفاصيل اسباب حل مجلس ١٩٣٨ في:
سلوى شعراوي جمعة ، التجربة البرلمانية في الكويت ، دراسة في العوامل الداخلية والخارجية ، بحث مقدم الى ندوة التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٠ ص ص ٤.٣ .

الثغرات التي أوهنت جسد التجربة الديمقراطية الكويتية والمشكلات التي اعترضت مسيرتها مع التركيز في نهاية الدراسة على فترة ما بعد الأزمة التي افرزت مجلساً تشريعياً جديداً يسعى جاهداً لتخطي تجاوزات الماضي ورسم آفاق مشرقة للممارسة الديمقراطية في الكويت .

ثانيا : ثغرات في الممارسة الديمقراطية :

١ ـ المشاركة السياسية (المقيدة) :

كفل الدستور الكويتي للشعب حق المشاركة السياسية عن طريق انتخاب مجلس للأمة في اطار ديمقراطية نيابية، بيد انه من جانب آخر أغفل حق عدد من الفئات الشعبية الكويتية ـ على نحو ما ذكرنا آنفا ـ في ممارسة بعض حقوقها السياسية (الانتخاب والترشيح)، وعلى صعيد آخر اتسم موقف النظام من الصيغة الدستورية لمبدأ المشاركة الشعبية بالتقلب حيث تم تعطيل الحياة النيابية عددا من المرات.

واذا انتقلنا من نطاق المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي الى تعريف مفهوم المشاركة بصفة عامة سوف نلحظ انها في أوسع معانيها حق المواطن في ان يسهم في عملية صنع القرارات السياسية وفي اضيق نطاق تعني حق المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم(٨).

والمشاركة بهذا المعنى تصير اهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية، بيد أن النظام الكويتي أخفق على مدار تجاربه البرلمانية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية حيث تم التعامل مع هذا المبدأ على انه هبة من النظام وليس كحق دستوري اكتسبه الشعب من خلال عقد اجتماعي يكفل له المشاركة.

وقبل التطرق الى معرفة مدى فاعلية هذه التجارب البرلمانية في تمثيلها لمختلف الفئات الشعبية ومدى المشاركة السياسية التي تحققت من خلالها يجدر

في البداية الاشارة الى ان النظام الكويتي يشهد ازمة مشاركة، وترجع عوامل ضعف المشاركة الى العوامل التالية :

أ ـ التمييز في ممارسة الحقوق السياسية وحجبها عن بعض الفئات.

ب ـ طغيان الشخصانية بمعنى تحكم العنصر الشخصي في العملية السياسية.

جـ ـ ضعف الطبقات الوسطى وغياب التنظيمات الوسيطة.

أ. التمييز في ممارسة الحقوق السياسية :

تنفرد الكويت بقضية شائكة ترتبط بنشأة الدولة نفسها بل وسابقة عليها وهي تلك التي تقصر ممارسة بعض الحقوق السياسية على فئات دون غيرها على نحو ما ذكرنا وتنقسم هذه الفئات الى ثلاث عناصر :

ـ مواطنو الجنسية الأولى وهم الذين كانوا في الكويت قبل عام ١٩٢٠ ويحق لهم ممارسة حقوقهم السياسية كاملة.

ـ مواطنو الجنسية الثانية أو المتجنسين الذين لا يمارسون هذه الحقوق ويمتد ذلك الى ابنائهم، وبرغم تخويل القانون لهؤلاء بممارسة الحقوق السياسية بعد عشر سنوات إلا ان مجلس ١٩٨٥ اجل هذا الاجراء لمدة عشر سنوات اخرى، كما تم تعديل القانون الذي يعطي للمتجنسين حق ممارسة هذه الحقوق بعد ثلاثين عاما اعتبارا من يوليو ١٩٦٦ اي ان حقوقهم السياسية مؤجلة حتى عام ١٩٩٦، وتمثل هذه المشكلة إحدى القضايا الملحة امام مجلس ١٩٩٢ ـ على نحو ما سيتضح لنا ـ حيث يمكن ان تضاعف من التحديات التي يشهدها المجتمع الكويتي(٩).

ـ أما عديمو الجنسية فيشكلون مجموعة من البدو القاطنين على الأرض الكويتية دون ان يحملوا جنسية أي دولة، وبرغم عدد هؤلاء الذي يقدر بحوالي ٢٠٠ الف نسمة من تعداد الكويت ـ الذي بلغ طبقا لآخر احصائية (١٩٩٠) ٢ مليون ومائة وثمانين الفا، من بينهم فقط ٦٠٠ الف كويتي ـ إلا انهم ظلوا بدون جنسية(١٠).

ولذلك مثلت قضية «البدو» اهم التحديات التي واجهت مختلف مجالس الأمة بأعتبارها حجر عثرة اساسيا في مسيرة الديمقراطية، ولعل مما يضاعف من خطورة هذا الموقف تمثيل هذه المجموعة لشريحة فاعلة في المجتمع الكويتي حيث يشغل أفرادها حوالي ٧٥ ٪ من تكوين كل من الجيش والشرطة.

ومجددا تطل ثغرة أخرى برأسها من جدار المشاركة الكويتية ـ أحدى دعائم الديمقراطية ـ تتمثل في حجب حق المرأة في الانتخاب والترشيح، فبرغم عدم تحديد الدستور (م٨٢) للشروط الواجب توافرها في الناخب إلا أن القانون اشترط ان يكون الناخب من الذكور البالغين من العمر ٢١ عاما، أي أن الدستور لم يحجب صراحة حق المرأة في الانتخاب وان لم يشتمل من جانب آخر على عكس ذلك.

ب ـ شخصانية العملية السياسية :

تلعب الشخصانية دورا اساسيا في توجه العملية السياسية في الكويت، وتتضح هذه الظاهرة اكثر ما تتضح اثناء الانتخابات البرلمانية حيث يتحكم العنصر الشخصي في تحديد مسارها ونتائجها، ويصاحب هذه الانتخابات عادة بعض الظواهر

---

(٨) جلال معوض ، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، في « الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي » مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ص ٦٣.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول هذه المشكلة انظر :

Kamal Osman Salih . Kuwait Political Consequences of Modernization 1750-1986, Middle Eastern Studies, Jan1991 pp 51-52.

(١٠) المجتمع المدني، عدد ٢٠٩ سبتمبر ١٩٩٢ ص ٨.

الهامةالتى تضفى بعدا جديدا على خصوصية التجربة الكويتية فى هذا الصدد ومن بينها بروز الولاءات الشخصية والاسرية والقبلية كعنصر فاعل فى عملية صنع القرار مما يجعل القيادات السياسية تمارس السلطة استنادا الى هذه العناصر الشخصية ويؤدى إلى التحجيم فاعلية مختلف التنظيمات والمؤسسات الرسمية بحيث تظل عملية صنع القرار حبيسة شبكة ضخمة من العلاقات الشخصية.

وعلى صعيد أخر يتضح ثقل الانتماء القبلى والعشائرى فى الكويت من خلال ما يسمى بالانتخابات الفرعية التى تكرس بدورها مبدأ الشخصانية، حيث يسند خيار الناخب الى الانتماء القبلى او الطائفى، فبرغم تعدد العوامل التى تؤثر عادة على الناخب فى إتخاذ قراره بالتصويت لهذا المرشح او ذاك فإن العامل القبلى والطائفى ظل لفترة طويلة متحكما فى التصويت فى عدد من الدوائر الانتخابية (١١).

وقد عكست الانتخابات الفرعية تجذر العامل القبلى حيث عادة ما تبادر مختلف القبائل باجراء هذه النوعية من الانتخابات بين أفراد القبيلة الواحدة لتزكية احد افراد هذه القبيلة فى دائرة بعينها تكون غالبية قاطنيها من المنتمين الى نفس القبيلة، وبذلك تضمن وصول مرشحيه الى مجلس الأمة، وفى كثير من الأحيان تلجأ هذه القبائل الى عقد تحالفات فيما بينها حتى يتم دعم مرشح كل قبيلة.

وبطبيعة الحال عادة ما يعكس هذا الواقع نوعا من التحديد المسبق لاعضاء السلطة التشريعية من خلال الخيارات القبلية وتزكية أشخاص بعينهم، وبرغم معارضة الكثيرين لهذا الاتجاه فان تأثيره ظل لفترة ممتدا وفاعلا فى تحديدمسار الانتخابات الكويتية وان تراجع بعض الشىء فى انتخابات ١٩٩٢.

ويضاعف من خطورة ظاهرة الانتخابات الفرعية استنادها الى البعد الطائفى من خلال ما يُسمى بالانتخابات الفرعية الطائفية، ومن الجدير بالاشارة أن هذا النوعية من الانتخابات قد عزى ظهورها الى الحرب العراقية الايرانية إلا ان النظام الكويتى يشهد حاليا تراجعا ملحوظا فى هذه النبرة الطائفية حيث شهد أخر مجلسين (١٩٨٥ و١٩٩٢) تضاؤل ملموسا فى تأثير التوجه الطائفى على الانتخابات النيابية نتيجة عاملين اساسيين :

أولهما: غياب التمايز القاطع بين كل من السنة والشيعة إثر تضاؤل الآثار التى نجمت عن قيام الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية.

ثانيهما: تداعيات الغزو العراقى للكويت التى قادت الى اشتراك الجميع فى حرب تحرير الكويت دونما تمييز بين مختلف المذاهب.

كما عكست ظاهرة شراء الاصوات بعدا اخر للشخصانية حيث تنشأ فى بعض المناطق ما يشبه ببورصة الأصوات حتى قيل ان سعر الصوت وصل فى إحدى الدوائر الى حوالى ٤ الاف دينار كويتى (أى حوالى ٢١ الف دولار)(١٢).

وبرغم اشارة اصابع الاتهام فى هذا الصدد الى تراخى الحكومة وتغاضيها عن هذه الممارسات الخاطئة إلا ان المسئولية الحقيقية تقع على عاتق كل من الناخب والمرشح ، وقد عكست انتخابات ١٩٩٢ تراجعا ملحوظا لهذه الظاهرة نتيجة اعطاء الناخبين لاصواتهم فى اغلب الدوائر الانتخابية للمرشحين على اساس مواقفهم من قضايا ملحة لاصواتهم فى اغلب الدوائر الانتخابية للمرشحين على اساس مواقفهم من قضايا ملحة وحيوية مثل الحفاظ على المال العام والدستور الى جانب تطبيق الشريعة الاسلامية وليس على اساس ما يقدمونه من مال او خدمات.

جـ - ضعف الطبقة الوسطى :

تعددت القوى السياسية على الساحة الكويتية وتباين ثقلها صعودا وهبوطا على مدار مختلف التجارب البرلمانية، وتعكس الانتخابات النيابية فى الكويت ومدى مشاركة هذه القوى، وحرى بالدراسة الواعية لخصوصية تجربة مشاركة القوى السياسية الكويتية وسبر اغوارها متابعة مسيرة مختلف التجارب البرلمانية لإلقاء مزيد من الضوء على كثافة التمثيل السياسى لهذه القوى داخل البرلمان وخاصة الطبقة الوسطى التى تعتبر إحدى ركائز الديمقراطية الغربية.

فأين موقع هذه الطبقة فى الديمقراطية الكويتية ؟

لقد شهد المجتمع الكويتى تبلور ثلاث قوى سياسية حرصت على تدعيم تمثيلها داخل مجلس الامة النيابى وانقسمت الى الفئات التالية : (١) الطبقة الوسطى، (٢) البدو، (٣) مجموعة رجال الأعمال.

(١) الطبقة الوسطى :

تتشكل ما يمكن ان نسميه تجاوزا الطبقة الوسطى فى الكويت اساسا من بعض العناصر المهنية التى لم تتبلور حتى الآن بحيث تمثل طبقة إجتماعية وسطى بمعناها الغربى، فمن المعروف ان الديمقراطية الغربية تعرف بديمقراطية الطبقة الوسطى حيث إرتبطت فى نشأتها بالطبقة البرجوازية نتيجة حصيلة تطور تاريخى وصراع إجتماعى افرز هذه التجربة.

والواقع أن الافتقار الى طبقة وسطى فاعلة فى الكويت يمثل احد العناصرالاساسية لاخفاق العديد من تجاربها البرلمانية.

وادراكا منها لهذا الضعف تسعى الطبقة الوسطى فى الكويت حالا فى اطار متغيرات مابعد الازمة الى ترسيخ مكانتها على الساحة السياسية فى محاولة لتوحيد صفوفها وإيجاد صيغة مناسبة للعمل السياسى على ضوء التوازن الجديد للقوى الذى ستحرص هذه الدراسة على توضيحه فى موقع اخر.

---

(١١) دعم هذا الراى دراسة عن السلوك الانتخابى فى الكويت قام بها كل من: غانم النجار ، جاسم كرم، السلوك الانتخابى ، فى الكويت ، دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الأمة الكويتى ، السياسة الدولية عدد ٨٩ يوليو ١٩٨٧ ص ٤٠ - ٤٣.

(١٢) المجتمع المدنى، مرجع سابق ص ٧.

وقد تكونت هذه الطبقة الوسطى فى الكويت من عدد من الأجنحة والتيارات تمثلت فى المجموعات التالية :

أ ـ مجموعة القوى القومية واليسارية التى حققت منذ انتخابات ١٩٦٣ انتصارات ملحوظة، بيد أنه سرعان ما انحسرت عنهم دائرة الضوء بعد تراجع الاتجاه القومى العروبى الوحدوى وفقدانهم القدرة على التواصل مع الاجيال الاكبر سنا، وبرغم لجوء هذه المجموعة الى تنويع مجال إهتماماتهم واستحداث قضايا اكثر جاذبية للناخب الكويتى(التجنيس ـ النهوض بالادارة الحكومية) إلا انها تعرضت لانتكاسة جديدة فى بداية الثمانينات بسبب تاثرها بقانون إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية.

وقد انتظمت هذه المجموعة اثناء انتخابات ١٩٩٢ فيما عرف بإسم «المنبر الديمقراطى »، وحظى اثنان من رموزها (احمد الخطيب وعبد الله النيبارى) بمعقدين فى مجلس الأمة (١٣).

ب ـ الاتجاه الاسلامى الذى تمثل حتى عام ١٩٨٦ فيما عرف بجماعة الاصلاح ومجموعة السلف الى جانب الشيعة (التى تميل عدد من الأدبيات الى اعتبارهم قوة سياسية متميزة من كل من الاخوان والسلف) (١٤).

وبرغم ضعف تواجد الاسلاميين السياسى فى مجلس ١٩٧٥ إلا ان ثقلهم اخذ فى التزايد منذ انتخابات ١٩٨٥ حيث شكل هؤلاء ثانى أهم قطاع داخل الطبقة الوسطى بعد أفول نجم اليسار بسب قدارتهم التنظيمية واتساع قاعدتهم الشعبية، ومن المعروف ان هذه المجموعات اكتسبت فى مجلس ١٩٩٢ مكانة رائدة داخل الطبقة الوسطى بعدان حظوا بأعلى نسبة من المقاعد (انظر الى الجدول رقم ١) فى إطار تنظيمات تحمل مسميات جديدة. وأن التزمت بأفكارها السابقة.

اما بالنسبة للشيعة فى الكويت فقد اضحوا منذ استقلال الكويت قوة سياسية لا يستهان بها تجسدت فى مختلف الانتخابات البرلمانية، وتشكلت هذه المجموعة اساسا من المهاجرين الايرانيين الذين قصدوا الكويت فى الثلاثينات والاربعينات نتيجة فترة من العسر الاقتصادى اجتاحت ايران ومثلوا فكرا تقليديا محافظا الى حد كبير، وقد حقق هؤلاء ضمن التيار الاسلامى ككل نجاحا ملموسا فى الانتخابات الاخيرة (١٩٩٢) التى عكست فوزا ساحقا بوجه عام لمختلف اتجاهات المعارضة.

جـ ـ اما المستقلون فهم تلك المجموعة من المثقفين التى تحرص على تجنب الالتزام الايديولوجى حيث عادة ما يتخذون مواقف مستقلة تجاه معظم القضايا السياسية وينهجون نهجا ليبراليا هدف إلى طرح قضية تطوير التجربة البرلمانية.

وتجدر الاشارة الى ان عددهم اخذ فى التزايد منذ اول تجربة برلمانية بعد الاستقلال ١٩٦٣ وحتى ١٩٩٢ (انظر جدول رقم ١) حيث فاز ٣ نواب من تكتل المستقلين الليبراليين

(٢) البدو :

شكلت مجموعات البدو فى الكويت قوة سياسية لا يستهان بها، حيث إعتبرت مختلف القبائل حليفا تقليديا للسلطة الحاكمة منذ العشرينات من هذا القرن فى مواجهة الأحداث الخارجية (اثناء الهجوم السعودى على الكويت فى معركة الجهرة) او خلال احداث المجلس التشريعى عام ١٩٣٨ (حينما حدث صدام بين الحاكم والمجلس).

وقد ظهرت بواكير دورهم السياسى منذ انتخابات ١٩٦٣ حيث حصلوا على ١٩ مقعداواستمر عددهم داخل مجلس الامة فى التصاعد حتى وصل عددهم ال ٢٧ مقعدا من مجموع خمسين مقعدا وقد عنى ذلك زيادة نسبة تمثيلهم داخل المجلس من ٣٨ ٪ عام ١٩٦٣ الى ٥٤ ٪ عام ١٩٨٥.

اما عام ١٩٩٢ فقد اخذت هذه النسبة فى التراجع (١٥ مقعدا) نتيجة تصاعد ممثل الطبقة الوسطى وفى إطار المتغيرات التى فرضها الواقع الكويتى على نحو ما سيرد ذكره بالتفصيل، وقد لوحظ فى هذه الانتخابات سقوط الاكثرية الساحقة ممن يسمون نواب الخدمات (وهى المهمة التى اخذها العديد من مرشحى البدو على عاتقهم). كما اتسمت الدوائر القبلية بتقاسم كل من الاتجاه القبلى والدينى للمقاعد فيها بعد تنامى التيار الاسلامى (١٥).

ومن المعروف ان التصاعد السابق لقوة البدو كان يستند الى العوامل التالية :

أ ـ تعهد نواب البدو بتقديم خدمات اساسية للدوائر التى ينتمون اليها.

ب ـ استفادة البدو من قانون إعادة توزيع الدوائر الصادر عام ١٩٨٠ (١٦).

جـ ـ مساندة القبائل التى ينتمون اليها ومن أهمها العوازم ومطر وعجمان وشمر والرشايدة والمرة والظفير وقحطان وبنى خالد وغيرهم.

د ـ من جانب آخر توصل البدو الى شغل عدد من المناصب الهامة فى العديد من قطاعات الدولة (الصناعات النفطية ـ

---

(١٣) الاهرام ١٩٩٢/١٠/٨.

(١٤) من بين هذه الأدبيات انظر:

Kamal Osman Saleh Kuwait's Parliamratary elections 1963-1985, An appraisal, Journal of South Asia and Middle Eas tern Studies, vol 16, n 2 Winter 1992p 37

(١٥) الحياة ، ١٩٩٢/١٠/٧.

(١٦) انظر تفاصيل قانون إعادة توزيع الدوائر الانتخابية.

Kamal Osman Salih, Kuwait Political Consequences of Modernization op. cit p 54.

محمد على رمضان ، تطور التركيبة السكانية فى الكويت بين عامى ١٩٦٥و١٩٨٥ وافاق توازنها ، دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد ٦٧، ١٩٨٠ ص ٧١ـ ص ٧٣.

جدول رقم (١)
التكوين الاجتماعي لمجالس الأمة الكويتية

العام	البدو	رجال الاعمال	الطبقات الوسطى القوميين - الاتجاهات الاسلامية مجموعة المثقفين من المستقلين	الاجمالي
١٩٦٣	١٩	١٦	١٥	٥٠
١٩٦٧	٢٠	١٧	١٣	٥٠
١٩٧١	٢٠	١٣	١٧	٥٠
١٩٧٥	٢١	٦	٢٣	٥٠
١٩٨١	٢٧	٨	١٥	٥٠
١٩٨٥	٢٧	٢	٢١	٥٠
١٩٩٢	١٥	١	٣٤	٥٠

هذا الجدول مستخلص من نتائج دراسات:
Jassim Khalaf The Kuwait National Assembly A study, of its structure and function (unpublished Dissertation, State Univ. of New York, 1981) p. 103.

جريدة الاتحاد ٧ يناير ١٩٩٢.
الأمة في ا لعام، مركز الدراسات الحضارية القاهرة ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، ص ٢٠٣.

الجيش والشرطة) الى جانب حفاظهم على علاقات وطيدة مع السلطة الحاكمة، بيد ان تلك العلاقات التاريخية الحميمة بين الطرفين لم تمنع هؤلاء من الوقوف موقف المعارضة من السلطة مع بقية التنظيمات قبيل حل مجلس ١٩٨٥ حينما تقدمت قوى المعارضة بطلب سحب الثقة من اربعة وزراء حكوميين عام ١٩٨٦ وقد ادت احداث ما بعد الغزو الى تضاؤل مكانة مجموعة البدو على نحو ما ذكرنا لتفسح الطريق امام القوى الوسطى.

(٣) مجموعة رجال الاعمال :

مثلت هذه المجموعة التي تنتمي الى اسر تجارية عريقة ثقلا راجحا في التاريخ السياسي للكويت منذ عام ١٩٣٨ لتزعمهم اول حركة اصلاحية في الكويت قادت الى ارساء دعائم مجلس تشريعي.

ومن الجدير بالذكر ان هذه المجموعة اعتبرت قبل ظهور النفط اهم مصدر للدخل في الكويت، ومع ظهور النفط استندت هذه الطبقة الى النظام السياسي بإعتباره الموزع الأساسي لدخل النفط واصبحت على هذا النحو من أهم المستفيدين من الثروة الجديدة.

وقد كان لهذه المجموعة حضور ضخم في مختلف مجالس الأمة الكويتية وان تذبذبت هذه المكانة في اتجاه هابط حتى وصلت الى أدنى معدلاتها عام ١٩٩٢ (مقعد واحد).

انظر جدول (رقم ١) ، وقد فاز به جاسم الصقر كممثل لرجال الأعمال من خلال ما عرف بالتجمع الدستوري للتجار ورجال الأعمال.

ونخلص مما سبق ان المشاركة السياسية في الكويت وبرغم تمثيل القطاعات السابقة مازالت هزيلة وبفت من عضدها اغفالها لشرائح واسعة من المجتمع الكويتي تسعى لاختراق الحواجز التي تحول دون اسهامها في صنع القرار السياسي.

بيد ان ضعف المشاركة ليس النقيصة الوحيدة في العملية السياسية وانما تسهم عوامل أخرى في اهتزاز التجربة الديمقراطية في الكويت.

٢ - الخلل في التوازن بين السلطات :

توضح المذكرة التفسيرية الدستور الكويتي والتي يجمع فقهاء القانون على ان لها قوة الدستور وان النظام الكويتي اقيم على اساس المزج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي مع انعطاف اكثر نحو النظام البرلماني.

وقد اتضح خلال مسيرة التجربة الكويتية طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية على غرار بقية تجارب دول العالم الثالث، مما ادى الى تعدد المصادمات والمواجهات بين كل من السلطتين واللجوء الى تجميد التجربة البرلمانية عدة مرات، وبالتالي التسبب في خلل واضح في التوازن بين السلطات مرجحا كفة السلطة التنفيذية.

ويغذى هذا الواقع الى حد كبير الوضع الخاص للاسرة الحاكمة فى الكويت لما لها من مكانة متميزة وشرعية راسخة لاقتناع الكويتيين باهمية استمرارية حكم هذه الأسرة كضمان للاستقرار فى المجتمع، فالنظام الكويتى يعتبر من الانظمة المعاصرة القليلة التى تنطبق عليها النظرية التقليدية فى تطور نظام الحكم، وقد تطور هذا النظام من خلال موافقة مجتمعية - على نحو ماذكرنا - مكنت السلطة الحاكمة من تحقيق استقرار سياسى طويل الأمد.

واجمالا يمكن ارجاع اسباب هيمنة السلطة التنفيذية الى العوامل التالية

أ - التحالف التاريخى بين كل من السلطة الحاكمة والنخب التقليدية ومن اهمها النخب التجارية والقبلية، فقد لجات النخبة الحاكمة الى مباركة هذا الاقتران الذى نتج عنه تحقيق حد ادنى من الديمقراطية داخل هذه الشرائح من خلال ماأسماه البعض «بالديمقراطية القبلية»(١٧) التى عكست الانتخابات الفرعية فى الكويت احد ابعادها، وذلك دون محاولة جادة لتوسيع نطاق المشاركة.

وقد اسهم هذا الوضع على مدار التجربة الكويتية فى ترجيح كفة السلطة التنفيذية فى توازن القوى.

ب - اسهم الانفاق الحكومى فى تعاظم مركزية السلطة الحاكمة وضمان هيمنتها على صنع القرار، وقد اسهم اتساع نطاق القطاع العام فى دعم هذا الاتجاه.

جـ - لجات السلطة الحاكمة فى كثير من الاحيان الى محاولة احتواء المعارضة وعقد تحالفات مؤقتة معها على حساب القوى الأخرى بما يضمن لها اليد الطولى فى ادارة دفة الأمور.(١٨)

د - حرصت الأسرة الحاكمة على ان يتولى افرادها الوزارات السيادية وعددا من المناصب الهامة.

وفى سبيلها لتحقيق ذلك اسندت الى آليتين:

الأولى هى عدم الفصل بين ولاية العهد وبين رئاسة الوزارة، فرغم عدم نص الدستور الكويتى على هذا الجمع الا ان الواقع السياسى فرض الجمع بين المنصبين مع مايعنيه ذلك من رجحان لكفة السلطة التنفيذية خلافا للمنطق الدستورى الذى يؤكد على التوازن بين السلطات (١٩).

الثانية هى تغليب الوزارة غير البرلمانية اى تلك التى لا يكون معظم اعضائها من اعضاء البرلمان المنتخب على الوزارة البرلمانية.

ومن الجدير بالاشارة ان مجلس الأمة الكويتى الأخير ١٩٩٢ قد توصل الى حد كبير - على نحو ماسيتضح لنا - الى تجاوز هذا العائق حيث شغل ستة من اعضاء البرلمان مناصب وزارية فى تجربة غير مسبوقة فى تاريخ هذا المجلس.

وقد تجسد هذا الخلل فى التوازن بين السلطات فى العديد ممن الممارسات التى طالما استهجنتها مختلف القوى السياسية المعارضة ووجدت فيها نواحى قصور خطيرة تمس هيكل البناء الديمقراطى، ولعل من اهمها لجوء السلطة التنفيذية الى استخدام سلاح حل المجلس وتعمدها تجميد التجربة البرلمانية من خلال عدم تحديد موعد لانتخابات جديدة على النحو الذى عالجه الدستور. (فقد نص الدستور على وجوب اجراء انتخابات خلال ستين يوما ، وفى حالة عدم اجرائها يستعيد المجلس المنحل كامل صلاحياته الى ان ينتخب مجلس جديد.

وقد عكس هذا الواقع اعتداءات متكررة على الدستور وتعطيل نصوصه او تعليقها من قبل السلطة التنفيذية التى توصلت بهذه الكيفية الى الجمع بين السلطتين زهاء العشر سنوات.

من جانب آخر اغفلت السلطة التنفيذية بعض صلاحيات السلطة التشريعية وخاصة فيما يتعلق بحق المساءلة واستجواب الوزراء وبالتالى امكانية سحب الثقة من الحكومة فى مواجهة سلطة الحكومة فى حل البرلمان.

وفى المقابل تعسفت السلطة التنفيذية فى استخدام بعض الحقوق الخاصة بتشكيل الحكومة والاسهام فى تعيين رؤساء بعض الاجهزة المعاونة للسلطة التشريعية كديوان المحاسبة.(٢٠)

ولعل فى متابعة مسيرة العمل السياسى وتقليب صفحات التجربة الدستورية فى الكويت مايلقى مزيدا من الضوء على هذا الخلل، فقد عكس الواقع نظاما سياسيا مضطربا تتقاذفه موجات الصدام بين كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية منذ أول تجربة برلمانية عام ١٩٣٨ التى شهدت حل المجلس التشريعى نتيجة صراعات حادة بين الحاكم والمجلس حول الصلاحيات والسلطات (٢١) على نحو ماأسلفنا.

---

(١٧) خلدون النقيب، المجتمع والدولة فى الخليج الجزيرة العربية، مركز الدراسات العربية ، بيروت ١٩٨٩ ص ١٧٢ .

(18) Manfred W.Wenner , Saudi Arabia , Survival of Traditional Elite in Frank Tachau ed, Political Development in the Middle East (New York, John Wiley, 1975) pp 157 -191.

(١٩) رؤية الدستور للتوازن بين السلطات تناولتها دراسات:

على الباز ، صور النظام النيابى بين التقليد والتجديد ، دراسة تطبيقية مقارنة للدستور الكويتى ودساتير مجلس التعاون الخليجى ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٥٨، ١٩٨٦ ص ص ٩٣،٨٢.

محمد عبد المحسن المقاطع ، الكويت وتحديات مرحلة اعادة البناء ، مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ص ص ٧٠-٧٧.

(٢٠) المرجع السابق ص ٧٤.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الصراعات انظر:

Jassim Khalaf, The Kuwait National Assembly: A Study of its structure and Functions (unpublished Ph. D Dissertation, Strcture univ. of New York 1984).pp 92-93.

ويجدر الاشارة ان وضعية العلاقة بين السلطتين فيما بعد وخلال مراحل المسيرة البرلمانية قد تأثرت الى حد كبير بطبيعة المناخ السياسي والاقتصادي وبالتالي طبيعة القضايا المطروحة على النحو الذي سنحرص على توضيحه وان تم ذلك في اطار غلبة السلطة التنفيذية، فبرغم تعدد الصدام بين كل من السلطة التشريعية والتنفيذية الا أن هذه الاخيرة لم تتخل عن هيمنتها على العمل السياسي.

ففي حين اتسمت العلاقة بين كل من مجلسي ٦٣ و٦٧ من جانب والسلطة التنفيذية من جانب اخر بالهادنة النسبية نتيجة محدودية المناقشات بينهما ـ والتي قادت الى استكماله مدته القانونية ـ الا ان مجلس ١٩٧١ شهد اول بواكير الصدام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نتيجة رفض الاخيرة لتجاوز المجلس للصلاحية التي وضعتها له ومع ذلك مارس دوره التشريعي العادي حتى عام ١٩٧٥. وقد اتسمت هذه المجالس بارتفاع نسبة تمثيل افراد الاسرة الحاكمة فيها.

اما مجلس ١٩٧٥ فقد افتقر الى الود بين غالبية اعضائه من ناحية وبين الحكومة من ناحية اخرى نتيجة احتدام النقاش بينهما بشأن عدد من القضايا الهامة، ولذلك جاء قرار حله في ٢٩ اغسطس ١٩٧٦ بناء على مرسوم اميري موضحا اسباب القرار على النحو التالي:

أ. فقدان التعاون بين الحكومة والمجلس وتعثر مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة داخل المجلس.

ب. التهجم على مسئولين حكوميين دون وجه حق

جـ. الاساءة الى العلاقات مع بعض الدول العربية نتيجة انتقاد المجلس لسياستها

د. الاوضاع الحرجة التي كانت تجتازها المنطقة العربية بما يمكن ان يعرض أمن واستقرار الكويت للخطر.

وقد تلا فترة تجميد التجربة البرلمانية ـ لمدة دامت ٤ سنوات ـ عودة المجلس عام ١٩٨١ لممارسة سلطاته التشريعية في اطار تنامي كل من التيار الاسلامي والتمثيل القبلي، ومن الجدير بالاشارة ان هذا المجلس لم يشهد خلافات حادة بينه وبين الحكومة بيد انه اكد رفضه لمشروع تعديل دستور ١٩٦٢ الذي تقدمت به الحكومة، كما واكبت هذه الفترة ازمة ماعرف بسوق المناخ التي أدت الى ازمة اقتصادية حادة فشل المجلس في مواجهتها بالشكل الامثل.

وتصاعدت حدة التوتر في العلاقة بين كل من السلطة التشريعية والتنفيذية اثناء عام ١٩٨٥ نتيجة مناقشة المجلس لعدد من القضايا البالغة الحساسة يتعلق بالتجاوزات الخاصة بالمال العام وغيرها، بيد انه فشل مجددا في علاج الخلل في التوزان بين السلطات، فقد اتسعت شقة الخلاف بين السلطتين وسرعان ماتمخض عن هذا الصدام لجوء السلطة التنفيذية عام ١٩٨٦ الى سلاحها الفعال ضد المجلس الا وهو الحل.

ومن المعروف ان مجلس ١٩٨٥ كان اكثر المجالس هجوما على الحكومة خاصة فيما يتعلق بالتعديل الدستوري وأزمة سوق المناخ مما ادى به الى محاولة سحب الثقة من اربعة وزراء عام ١٩٨٦، وقد ارجعت الحكومة اسباب هذا الحل الى الانقسام الحاد بين النواب حول الموضوعات المطروحة ومهاجمة المجلس لأعمال الحكومة الى جانب ظهور تكتلات واحزاب ادت الى تمزيق الوحدة الوطنية في فترة حرجة تمر بها البلاد نتيجة الحرب العراقية الايرانية.(٢٢)

ويذكر ان حل هذا المجلس لم يكن مفاجاة للقوى السياسية في الكويت أو لمراقبي التطورات السياسية في الكويت نظرا للطبيعة الحادة والعلنية للصراع بين المجلس والحكومة التي استوعبها هاجس السيطرة على السلطة.

وقد تعرض النظام الكويتي منذ حل مجلس ١٩٨٥ لفترة من الركود والسكون السياسيين بعد انفراد السلطة التنفيذية بادارة دفة الأمور في ظل غياب السلطة التشريعية، بيد ان بدايات عام ١٩٨٩ حملت أملا جديدا في حياة نيابية مع بداية تشكيل تكتل نيابي التمس معظم اعضائه الى البرلمان المنحل مطالبين بعودة التجربة البرلمانية من خلال ممارسة ضغوط مكثفة على الحكومة.

ولملء هذا الفراغ النيابي قامت الديوانيات التي اثبتت فاعلية واسعة النطاق كتجمع سياسي باحتواء كلا من النواب والجماهير لمناقشة مختلف القضايا المطروحة على الساحة في محاولة لموازنة الثقل المتنامي للسلطة التنفيذية.

ومن جانبها بادرت السلطات باغلاق بعض هذه الديوانيات لتطرقها لموضوعات حساسة اعتبرتها الحكومة تعديا للخطوط الحمراء، وانتهاكا لصلاحيات اعتبرتها السلطة التنفيذية من اختصاصها، حيث كانت هذه الديوانيات قد بلورت عددا من وجهات النظر منها مايرى ضرورة عودة مجلس الأمة لكامل صلاحياته السابقة ومايعنيه ذلك من تهديد لاحتكار السلطة التنفيذية للعمل السياسي في حين ارتضى البعض الآخر تقليص اختصاصاته لضمان استمرارية التعاون مع الحكومة، وفيما كانت لقاءات بالديوانيات تؤكد على مفهوم الديمقراطية كانت الحكومة بدورها تدرس الخيارات والبدائل الممكنة لضمان استمرارية هيمنتها على عملية صنع القرار «وتحصين التجربة البرلمانية من خلال وضع المزيد من القواعد لضمان نجاحها»(٢٣) فما كان من السلطة الحاكمة الا ان قررت اجراء انتخاب لتشكيل مجلس وطني يعهد اليه كمجلس استشاري دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما قاد مجددا الى تاجج جذوة الصراع بين الحكومة ومختلف القوى السياسية التي اعترضت على تكوين هذا المجلس (٥٠ عضوا منتخبين و ٢٥ بالتعيين) برغم اعلان الحكومة تمثيله لمرحلة انتقالية

---

(22) Kamal Osman Saleh , Kuwait Political consequences of Modernizatoin Ojs, int p 54.

(٢٣) تصريح لامير الكويت ، جريدة الحياة ١٩٩٠/٦/٩.

وقد تعددت الآراء الخاصة بهذه المبادرة بين رافض باعتبارها اجهاضا للمسيرة الديمقراطية من قبل السلطة التنفيذية امعانا في انفرادها بالسلطة - ومذعن لها رغم كونها تجربة مبتورة ومنقوصة وذلك لامكانية المجلس الاسهام في تجديد الطبقة السياسية الكويتية بضم عناصر شبابية من النواب تدخل البرلمان لأول مرة(٢٤)

بيد ان الفرصة لم تتح لهذا المجلس الانتقالي للقيام بالمهام الموكولة له نتيجة الغزو العراقي للكويت مما يصعب معه اجراء تقييم حقيقي له.

ويقودنا الحديث عن توازن السلطات في الكويت الى التطرق لموقع المعارضة الكويتية في اطار هذا السياق من خلال اثارة عدد من التساؤلات تتعلق بمدى فاعليتها ومطالبها تجاه السلطة واستراتيجية تلك الأخيرة تجاه مختلف القوى المعارضة.

٣ - ضعف المعارضة :

تمثلت المحصلة النهائية للخلل الواضح بين السلطات وعدم توازنها في الضعف العام للمعارضة وعدم فاعليتها وانزواء الدور الذي يجب ان تقوم به في مواجهة النظام فمن المعروف ان المعارضة السياسية في الديمقراطات الغربية تنطبق على «تلك المجموعة المتماسكة من الأشخاص الذين يمثلون بديلا للحكومة القائمة في ظل برنامج سياسي مغاير ويعملون على اقناع الهيئة الناخبة بوجهة نظرهم للوصول الى الحكم»(٢٥)

بيد ان المعارضة في الكويت - في اطار مكانة الاسرة الحاكمة هناك - توارت خلف الحكومة وافتقرت الى الفاعلية دونما امل في تبادل الأدوار.

وفيما تمثلت التنظيمات المعارضة في اطار الديمقراطيات الليبرالية في كل من الأحزاب وجماعات المصلحة فان النظام الكويتي لم يشهد طيلة تاريخه بروز قوى سياسية حزبية منظمة وعلنية، وانما اقتصرت الحياة السياسية على وجود تيارات سياسية وفكرية تعمل في اطار جمعيات مختلفة الى جانب جماعات مصلحة ذات هياكل تنظيمية اقتصادية واجتماعية مما يعني افتقارا واضحا للجماعات الوسيطة التي تخفف من حدة الصدام بين الحاكم والمحكوم.

وبينما يقتصر دور المعارضة في الكويت على طرح وجهات نظر معينة للحوار والمناقشة فان السلطة الحاكمة تمثل الطرف الوحيد الذي بلور برنامجا سياسيا واضح المعالم، وعادة ماتضرب بعرض الحائط مختلف طروحات القوى المعارضة (وان خفت نسبيا حدة هذا الاتجاه بعد غزو الكويت وتشكيل مجلس الأمة الجديد عام ١٩٩٢). وبرغم امتداد مسيرة المعارضة الكويتية منذ ١٩٣٨ (حين ظهرت الكتلة الوطنية كحركة معارضة نتيجة التدهور الاقتصادي في قطاع التجارة وصيد اللؤلؤ) وحتى التسعينات فان المطالب التاريخية للمعارضة الكويتية حافظت على عدد من الثوابت تمثلت في الأمور التالية:

أ - التشريع لتحديد امتيازات وصلاحيات النخبة الحاكمة لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

ب - اخضاع الحكومات للسلطة الرقابية والتشريعية لممثلي الشعب وتقديم الضمانات الدستورية للحريات الفردية.

جـ - ارساء دعائم حكم دستوري ديمقراطي بالصيغة التي يرتضيها الشعب.

د - ضمان المساواة.

هـ - الرقابة على المال العام ووقف الهدر في الموارد المالية والطبيعية للبلاد.

و - وقد اضافت المعارضة الاسلامية بعدا اخر لمطالبها تمثل في تضمين الدستور نصا يجعل من الشريعة الاسلامية المصدر الأساسي للتشريع.

وفي ظل غياب التنظيمات الحزبية والمجتمعية التي تيسر عملية الانصهار الوطني استندت استراتيجية السلطة الحاكمة لملء هذا الفراغ الى محاولة مأسسة القبلية والطائفية.

وعلى صعيد اخر نجح النظام ولفترة طويلة في احتواء المعارضة من خلال منح بعض قياداتها مراكزا سياسية او عقد تحالفات مؤقتة معها مثلما حدث عندما تحالفت في فترة ما السلطة مع المؤسسة القبلية ضد التجار والطبقة الوسطى.

وبرغم الاتفاق على الأسس العامة اتسمت القوى المعارضة على الساحة الكويتية بالتنوع والتباين في إطار الاستراتيجية الحكومية السابقة حيث برزت عدة اتجاهات تبادلت مواقع الثقل السياسي داخل المعارضة.

- فقد سيطر الاتجاه القومي على الحياة السياسية خلال الستينات والسبعينات من خلال التجمعين الوطني والديمقراطي، واقتصرت مطالبهم على ضمان عدالة توزيع عائد النفط والاعتراض على الفساد الناجم عن بيع الاراضي الى جانب تاكيد الحريات المدنية وتحقيق الوحدة والتضامن العربي، وقد تضامنت النقابة العمالية مع هذا الاتجاه في محاولة لأخضاع المشروعات الخاصة لقوانين العمل(٢٦)

وفي بداية الثمانينات وبعد اربع سنوات من تجميد التجربة البرلمانية احتدمت حدة معارضة الاتجاه القومي لرغبة الحكومة في تعديل الدستور، وقد هاجم التيار القومي ما اعتبرته تقييد للديمقراطية وانكارا للصلاحيات التشريعية للمجلس بتحويله الى مجرد «جهاز استشاري»، ودافع هذا الاتجاه في مجلس ١٩٨١ عن ضرورة تشكيل احزاب سياسية باعتبارها أدوات فعالة لتجميع الناخبين على اسس سياسية في محاولة لاحتواء القبلية والطائفيه في اطار التوجهات القومية وفي مواجهة تنامي التيار الاسلامي افسح القوميون الساحة السياسية بعد تراجع

---

(٢٤) الاهرام ٩٠/٦/٢٠.

(٢٥) هدى ميتكيس ، المعارضة السياسية في النظام المغربي ١٩٦١-١٩٧٥ رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٦ ص ١٥.

(26) Kamal Osman Saleh Kuwait's Parliamentary elections pp 26-27.

جانبية خطابهم السياسى وانتظموا عام ١٩٩٢ فى اطار «المنبر الديمقراطى» وحظوا بمقعدين من مقاعد مجلس الأمة الخمسين على نحو ما ذكرنا انفا.

ـ وسرعان ما اخذ نجم الاتجاه القومى واليسارى فى الأفول بعد انتخابات ١٩٧٥ حين برز التيار الاسلامى كإتجاه معارض منذ نهاية السبعينات فى مواجهة حملات اليسار.

وقد شهد مجلس ١٩٨١ تصاعد حدة الصراعات السياسية خاصة بعد نبذ الاسلاميين للفكر الشيوعى الماركسى، فقد رفضت هذه المجموعة آنذاك خوض الكويت لتجربة حزبية خوفا من تسببها فى مزيد من تشرذم وتفتت القوى السياسية.

وقد أضافت المعارضة الاسلامية بعداً آخر لاهتماماتها حين شغلت مناقشة الأوضاع الاقتصادية حيزا من مطالبها خاصة بعد هبوط عوائد البترول من ٦ الى ٢.٥ مليار دولار الى جانب الآثار التى نجمت عن أزمة سوق المناخ واستثمار رؤوس الأموال فى الخارج، حيث طالب الاسلاميون بتحويل الاستثمارات الكويتية من الغرب الى منطقة الشرق الأقصى نظراً للمخاطر التى يمكن ان تتعرض لها هذه الاستثمارات فى الغرب(٢٧).

ومن الجدير بالاشارة ان التيار الاسلامى فى الكويت قد تضمن كلا من الاخوان المسلمين والسلفيين والشيعة، وقد بدأ التنافس بين هذه الفصائل خلال النصف الأول من الثمانينات الى ان قاد قرار حل المجلس عام ١٩٨٦ الى توحيد تلك المجموعات لصفوفها لتبدأ فى تصعيد حملتها ضد السلطة فى مواجهة محاولة السلطة احتكار القرار السياسى.

وقد انتظمت هذه المجموعات فى تجمعات جديدة ابان انتخابات ١٩٩٢ وحظى خطابها السياسى بمزيد من الثقل على الساحة السياسية على نحو ما سنتناوله بشكل اكثر تفصيلاً.

واجمالا يمكن القول أن منتصف الثمانينات مثل اكثر الفترات احتداما فى العلاقة بين السلطة والمعارضة، فقد اعتبر برلمان ١٩٨٥ اكثر البرلمات اصطداما بسياسات الحكومة حيث تمحور الخلاف بين مختلف فصائل المعارضة (قومية واسلامية) من ناحية والسلطة من جانب آخر حول رفض تعديل الدستور، وشهد المجلس عدداً من المواجهات الحادة بين النواب والوزراء فى محاولة سحب الثقة من بعض اعضاء الحكومة مما أدى الى اتساع شقة الخلاف بين الطرفين برغم لجوء الحكومة الى محاولة استمالة الاسلاميين بإقالة وزير التعليم «العلمانى»(٢٨).

ولعل ما يستلفت النظر فى هذا الصدد مواجهة المعارضة لقرار السلطات حل مجلس ١٩٨٦ بقدر من الانصياع السياسى حيث رفض رئيس هذا المجلس آنذاك احمد السعدون التوقيع على بيان يعارض السلطة السياسية فى ما ذهبت اليه من تعطيل للحياة النيابية فى الكويت بل ولم يسع الى محاولة استرداد المجلس المنحل لكامل سلطاته لحين انتخاب مجلس جديد.

وعلى صعيد آخر تشكلت ما سميت بمجموعة الـ (٤٥) التى ضمت مجموعة من الشخصيات المتباينة التوجهات السياسية والانتماءات الطائفية لمطالبة السلطات بإنهاء حالة الفراغ الدستورى وقد تمكنت من الحصول على توقيع حوالى ٣٠ الف شخص من حاملى الجنسية الأولى، ويمثل هذا العدد نسبة كبيرة من الناخبين الكويتيين الذين يبلغ عددهم حوالى ثمانين الف شخص(٢٩).

وقد اتضح فيما بعد دور فاعل نسبياً للمعارضة الكويتية من خلال ظهور قوى سياسية شاركت بفاعلية فى حملة الضغوط التى انتهت بتشكيل المجلس الوطنى فى ابريل ١٩٩٠ ـ وان افتقر هذا الأخير إلى الشرعية المطلوبة من وجهة نظر المعارضة ـ فقد بادرت مختلفة القوى السياسية عام ١٩٨٩ بتشكيل تكتل نيابى للدفاع عن الدستور يضم عدداً من و جوه مجلس ١٩٨٥ ومن بينهم الخطيب ـ السعدون ـ القطامى ـ المنيسى ـ العنجرى وغيرهم.

كما اتضح مزيد من معالم خصوصية المعارضة الكويتية من خلال تشكيل ما عرف بالديوانيات على نحو ما ذكرنا ـ لمناقشة أهم القضايا على الساحة السياسية.

وفيما تصاعد نشاط وفاعلية هذه الديوانيات لجأت السلطات الى فض بعضها بالقوة واعتقال عدد من النواب مثل الخطيب والربعى والقطامى، ثم اضطرت الى تهدئة المناخ السياسى المتفجر من خلال عقد حوار مع المعارضة فى محاولة لايجاد صيغة مقبولة لتنظيم نيابى تضمن الحكومة من خلاله حداً أدنى للتعاون (٣٠).

وقد تجسدت معارضة القوى السياسية للدعوة لعقد انتخابات هذاالمجلس فى المصادمات بينها وبين السلطات ادت الى اعتقال عدد من رموزها مثل عبد الله النيبارى (الامين العام للمنبر الديمقراطى فيما بعد) واحمد النفيسى (رئيس تحرير جريدة الطليعة).

وبرغم مقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات إلا ان المجلس تشكل بالفعل ولم تكن له سوى صفة استشارية غير ملزمة.

ومن الجدير بالذكر ان خريطة القوى السياسية الفاعلة فى الكويت قبل الغزو تمثلت فى التيارات التالية:

(١) الاخوان المسلمون الذين مارسوا نشاطهم فى اطار ما عرف بجمعية الاصلاح الاجتماعى حيث غدت هذه الجمعية الواجهة السياسية للجماعة الذين اتخذوا من مجلة المجتمع

---

(٢٧) القبس ١٩٨٤/١١/٢٥.

(28) Kamal Osman Saleh, Kuwait Political consequences...op, cit p.62.

(٢٩) فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية لمرحلة مابعد التحرير ، السياسة الدولية، عدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣ ص ٥٤.

(٣٠) تفاصيل اللقاءات بين كل من الحكومة والمعارضة تجدها فى :

Economist Jan. 27. 1950.
Financial Times Nov. 28, 1989.

جريدة الخليج ٨٩/٢/٢٥ ـ ٩٠/١/٢٤.

منبراً لطرح توجهاتهم وأفكارهم.

(٢) السلفيون ويمثلون جماعة دينية اتخذت من جمعية احياء التراث الاسلامى والتى تأسست فى بداية الثمانينات واجهة اجتماعية لتحقيق أهداف الاخوان، وقد اتخذت من مجلة «الفرقان» وسيلتها الاعلامية(٣١).

(٣) الشيعة وقد أنشأ هؤلاء الجمعية الثقافية والاجتماعية التى تسمت بمحدودية نشاطها وهزال فاعليتها نظرا لقصر عضويتها على الانتماء الطائفى، ومن المعروف ان الشيعة يمثلون حوالى ١٩٪ من مجموع سكان الكويت، وبرغم ضآلة عددهم إلا ان السلطات قامت بحل هذه الجمعية استناداً إلى «أسس امنية»(٣٢).

(٤) وقد اتخذ تجار الكويت من غرفة التجارة والصناعة مدخلاً للانخراط فى الحياة السياسية نظراً لوضعيتهم الاقتصادية، وتعتبر جريدة القبس لسان حال هذه المجموعة.

اجمالاً يمكن القول ان السلطة الحاكمة استطاعت خلال هذه الفترة تجاوز الضغوط بانشاء المجلس الوطنى ذى الصلاحيات المحدودة، وفى ذات الوقت التزمت بأسلوب المفاوضة مع مراكز القوى (وان توقف حجم استجابتها للمطالب على قوة الأطراف الأخرى) وبآليات الصراع المتفق عليها ضمناً ولم تتجاوزها إلا مرة واحدة عندما لجأت الى اسلوب الاعتقالات على نحو ما أوضحنا آنفا.

وفى المقابل التزمت المعارضة من جانبها بالمهادنة والتمسك بشرعية أسرة الصباح فى الحكم، حتى أن الغزو العراقى للكويت أدى الى تجميع صفوف المعارضة للمطالبة بعودة الحكومة الشرعية، وقد شاركت القوى المعارضة فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى جدة ١٣ اكتوبر ١٩٩٠ باستثناء جماعة السلف التى استمرت فى العمل من الداخل نظراً لتواجد اعضائها داخل البلاد.

وبعد التحرير وفى إطار المعطيات الجديدة على الساحة السياسية الكويتية ظهرت سبعة تجمعات مثلت الواجهة الحديثة لتنظيمات قديمة على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل عند التطرق لدراسة التطورات الراهنة فى الكويت، وقد تمثلت هذه التنظيمات فى المنبر الديمقراطى، الحركة الدستورية، التجمع الدستورى، الحركة الدستورية الاسلامية، الائتلاف الاسلامى الوطنى، التجمع الاسلامى الشعبى والمستقلين.

لقد افرز واقع ما بعد التحرير محاولة إعادة الحسابات ووضع صيغ مقبوله للتعامل بين مختلف القوى السياسية المعارضة والنظام وذلك فى إطار توازن جديد للقوى فى محاولة لايجاد علاج ناجع لثغرات الممارسة الديمقراطية وصياغة فاعلة لحياة سياسية تتجاوز خلفيات الماضى.

ثالثاً: كويت ما بعد الغزو ومحاولة تغيير توازنات القوى:

(صياغة جديدة للعمل السياسى):

قاد الغزو العراقى للكويت الى العديد من التفاعلات الداخلية والخارجية الحادة بحيث مثل نقطة انعطاف أساسية على درب الحياة السياسية دفعت مختلف القوى الفاعلة الى إعادة طرح القضايا الكويتية للنقاش فى محاولة لتجنب الاخطاء السابقة، وقد تعهد امير الكويت بالفعل بأن يكون كويت الغد غير كويت الامس(٣٣).

ولعله مما لا شك ان التجربة الديمقراطية فى الكويت برغم السلبيات التى تعرضنا لها فى سياق هذه الدراسة إلا ان رصيدها فى الممارسة الديمقراطية لا يمكن انكاره ولا تخطئه عين المراقب المنصف، وقد اسهمت ارهاصاتها فى انضاج التجربة وخلق مزيد من الوعى السياسى بالاهمية المتصاعدة للمشاركة الشعبية. وعندما اجتاح الغزو العراقى الأراضى الكويتية كان من الضرورى فتح المجال لمراجعات عديدة فى محاولة ايجاد صياغة متوازنة للعمل السياسى حيث اثيرت قضية غياب الحياة النيابيه وطبيعة العلاقة بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية الى جانب موقع المعارضة فى النظام وضرورة توسيع رقعة المشاركة والمساواة وهى تلك المطالب التى تضمنها البيان المقدم للحكومة بعنوان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت».

كما كان من المحتم محاولة صياغة توازنات جديدة للقوى قادرة على سد الثغرات العديدة التى ملأت جدار الممارسة الديمقراطية السابقة.

ورغم ان التفاعلات التى تشهدها الساحة الكويتية مازالت فى طورها الانتقالى إلا ان ايقاعها السريع وتواترها المتلاحق يبشر بمستجدات هامة من شأنها ان تعيد بلورة الممارسات الديمقراطية فى إطار الخريطة الجديدة للقوى السياسية.

١ - خريطة الفعاليات السياسية والواقع الحالى للتعددية:

شهدت خريطة القوى السياسية على الساحة الكويتية تغيرات جذرية بعد الغزو رسمت معالم المرحلة الحالية، وقد أدت تداعيات الأزمة الى اندفاع تلك القوى للتعبير عن نفسها فى تنظيمات اقرب ما تكون الى الأحزاب غير الرسمية، وبدأت هذه التيارات السياسية بالفعل فى تكوين جبهة مترابطة.

وقد شغلت سبعة تجمعات أساسية موقع الصدارة على خريطة القوى السياسية الكويتية بعد التحرير توزعت بين كل من الاتجاهات الاسلامية والليبرالية (القومية واليسارية والدستورية

---

(٣١) الوطن ١٩٩٢/٤/٢٧

(32) Juan R.cok and Nikki R.Keddie . eds, Shi "ism and Social Protest, (New Haven and London, Yale Vniv, Press 1986)p 13

(٣٣) تصريح لامير الكويت، جريدة صوت الكويت ٩١/٢/٢٦.

ورجال الاعمال) والمستقلين.

١. الحركة الاسلامية والاتفاق على ارضية مشتركة:

شغل التيار الاسلامي حيزاً هاماً على خريطة القوى السياسية بعد الغزو نتيجة تواجد معظم رموزها داخل الكويت اثناء الغزو. على عكس غيرها من الاتجاهات السياسية. وقيام اعضائها بدور فعال في تلك الفترة الحرجة.

من جانب آخر حرصت مختلف تنظيمات هذه الحركة على الاتفاق على أرضية مشتركة.

في إطار فكر مرن سمح لها بالتعاون مع بقية الاتجاهات السياسية ، ومن أهم تنظيماتها:

١. الحركة الدستورية الاسلامية :

مثلت هذه الحركة الوعاء السياسي للاخوان المسلمين، ويقود هذا التجمع الشيخ جاسم المهلهل الياسين ومن اهم رموزها مبارك الدويلة واسماعيل الشطي(٣٤).

ومن المعروف أن هذه الحركة قد قامت بدور فاعل داخل الكويت أثناء الغزو ، ولعل ذلك ما ضاعف من شعبيتها على النحو الذي عكسته بشكل جلي انتخابات ١٩٩٢.

وقد تمحورت أهداف الحركة حول المبادئ التالية:

- تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية وتعديل الدستور بحيث يحقق مبادئ وقواعد الاسلام.
- توطيد أركان العدل والمساواة بين المواطنين.
- إعادة بناء الانسان الكويتي وفقا للهوية الاسلامية والانتماء العربي.

وفي إطار هذه الاهداف اتسمت الحركة بمواقفها المرنة تجاه كل من السلطة والحكومة وحرصت على تاكيد استقلاليتها عن أي ارتباط بالحركة الدولية للاخوان" (٣٥) متبنية مبدأ الاصلاح من الداخل .

وتعد هذه الحركة التي برزت الى حيز الوجود السياسي في اعقاب انتهاء الغزو العراقي للكويت امتداداً عضوياً لحركة المرابطين التي تشكلت اثناء الازمة واتسمت بقدر كبير من الفاعلية ثم ما لبث أن انتقلت الى الخارج اثر اشتداد قبضة السلطات العراقية وقد اعلنت الحركة عن افكارها في وثيقة " نحو استراتيجية دستورية اسلامية لإعادة بناء الكويت (٣٦) كما جاء في برنامجها السياسي والاقتصادي في بيان " الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإعادة بناء الكويت" ومن الجدير بالإشارة أن هذه الحركة قد نجحت الى حد كبير في استقطاب الكثير من العناصر وتوسيع قاعدتها الشعبية نتيجة لدورها الايجابي اثناء الغزو.

وقد اتسمت ممارسات الحركة بالمهادنة والمرونة النسبية تجاه غيرها من القوى السياسية حتى تلك التي تتعارض معها في المذهب الديني مثل الائتلاف الاسلامي الوطني الشيعي كما انها لم تفصح عن رغبتها في اقامة دولة اسلامية ، وتدعيما لانفتاحها مع بقية التجمعات السياسية في الكويت اعلنت الحركة محلية نشاطها واهتماماتها برغم عالمية الفكر الاسلامي(٣٧)

ب. التجمع الاسلامي الشعبي (السلفيون) :

ظهر هذا التجمع قبيل غزو الكويت كتيارمنافس للاخوان المسلمين واعتبر المواجهة السياسية الرسمية لمجموعة السلف ومن اهم رموزه حاليا أحمد باقر وجاسم العون وتغلب على هذا التجمع فكرة الدعوة السلفية المتمثلة في اقامة دولة اسلامية وفقاً لمبادئ القرآن والسنة وعبر القنوات الشرعية والدستورية من خلال اسلوب تدرجي لاقامة مجتمع اسلامي وذلك دون اللجوء الى استخدام العنف في مواجهة السلطة الحاكمة.(٣٨)

وفي هذا الصدد نلحظ بعض الفروق بين هذه المجموعة وجماعة الاخوان وان تشابهت اهدافها العامة وطرحها السياسي ، وقد حرص التجمع على احاطة حركات التنظيم بالسرية حتى لا يتعرض اعضاؤه للاعتقال مثل الاخوان(٣٩) ، كما اكد على خصوصية التجربة الكويتية وبالتالي رفض اي ارتباط دولي وقد ارتبط هذا التجمع منذ الخمسينات بعلاقات وثيقة مع الحركة الدستورية والتكتل النيابي فيما بعد ، كما اشترك مع بقية التجمعات السياسية في اصدار " وثيقة الرؤية المستقبلية"

وقد زاوج التجمع بين مطالباته السياسية ذات الصبغة الدينية وتاكيده على إعادة العمل بدستور ١٩٦٢ ، واتفق مع غيره من التنظيمات على أرضية مشتركة تضمن حداً أولى من التعاون ولعل من اكثر مواقف التجمع اهمية تلك الخاصة برفض مبدأ الخروج على الحاكم ونبذ العنف في مواجهة السلطة الحاكمة و هو موقف يشترك فيه مع بقية القوى المعارضة نتيجة المكانة الخاصة التي تتمتع بها الاسرة الحاكمة في الكويت، بيد ان هذا الموقف لم يحل دون رفض التجمع للجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء مثل غيره من فصائل المعارضة.

جـ. الائتلاف الاسلامي الوطني (الشيعة) :

---

(٣٤) جريدة صوت الكويت ٩٢/٩/٢٨

(٣٥) الحياة ٨/ ٩٢/١٠.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الوثيقة انظر.
مجلة المجلة ٩١/٣/٢٧-٩١/٤/٢.

(٣٧) فالح المديرس ، مرجع سابق ص ٥٨

(٣٨) تناولت العديد من الدراسات فكر هذه الجماعة ومن بينها:
عبد الرحمن عبد الخالق ، المسلمون والعمل السياسي ، الدار السلفية الكويت ١٩٨٦ ص ص ١١-٢٠.

(٣٩) الوطن ٩٢/٤/٢٧

تكون هذا التنظيم من ائتلاف ثلاثة تجمعات شيعية توحدت تحت اسم "الائتلاف الاسلامى الوطنى" يجمع بينها تقارب الفكر والاهداف وقد تكون هذا الائتلاف من كل من

. الجمعية الثقافية التى حلتها وزارة الشئون الاجتماعية ، وهى تجمع قام بترشيح بعض اعضائه لمجلس الامة الكويتى فى انتخابات ١٩٨١ و١٩٨٥ . وتمثل الجانب الوحيد من الائتلاف الذى يتمتع بخبرة برلمانية

. مجموعة شباب مسجد النقى ويضم شباب اغلبيتهم من الوجوه الجديدة المتحمسة لاصلاح الخلل فى التوازن داخل النظام الكويتى

. مجموعة من المستقلين التكنوقراط والمثقفين الليبراليين ذوى الوعى السياسى المرتفع . ويعبر هذا الاتجاه عن الشيعة المتأثرين بفكر الثورة الايرانية ويحرص رموزه على التأكيد على عدم ارتباطهم بالمرجعية الشيعية خارج الكويت . وقد تصاعدت اهمية مرشحى هذا الائتلاف فى انتخابات ١٩٩٢ حيث حظى اثنان من الشيعة بمناصب وزارية الى جانب نجاح ثلاثة من مرشحى الشيعة فى حين لم يفز نواب الشيعة فى مجلس ١٩٨٥ سوى بثلاثة مقاعد وهو أقل عدد لهم فى تاريخ الحياة النيابية الكويتية (٤٠) وقد بلغ عدد انصار هذا التجمع من الناخبين حوالى ٣٠٪ من المجتمع الكويتى.

ومن الجدير بالذكر ان الائتلاف الاسلامى الوطنى والذى ضم شيعة الكويت حرص على علاقات تاريخية وثيقة بكافة القوى السياسية القومية واليسارية الى جانب مختلف الاتجاهات الدينية وفئة التجار . كما ان للاسرة الحاكمة فى الكويت علاقات اقتصادية واجتماعية وطيدة مع تجار الشيعة منذ أمد بعيد . وقد ارتبط النشاط السياسى للشريحة الثرية من الشيعة بالمصالح الخاصة للاسرة الحاكمة بحيث لم يتبلور للشيعة تمثيل سياسى واضح بقدر ما عكس مجرد توجه خاص لهذه الشريحة وذلك حتى ١٩٨١.

وبرغم هذه الأواصر الوطيدة اتسمت المشاركة السياسية بالمحدودية على مر العقود حيث استبعد الشيعة من حق الترشيح لمجلس ١٩٣٨ . كما لم يشاركوا على المستوى الحكومى حتى عام ١٩٧٥ الا بوزير واحد (٤١)

وقد اصبح للشيعة تواجد على الساحة السياسية بعد حل مجلس الامة الكويتى عام ١٩٨٦ وسعوا الى توطيد أواصر التعاون مع مختلف التنظيمات السياسية من خلال مساهمتهم فى لجنة الـ ٤٥ والحركة الدستورية وعلى صعيد الاهمية السياسية لهذه الفئة الطائفية وان افتقر هؤلاء الى برنامج سياسى محدد والى هيكل تنظيمى على غرار الأحزاب السياسية.

وبرغم حرص هذا الائتلاف على دعم الأرضية المشتركة بينه وبين مختلف التجمعات السياسية إلا أن ذلك لم يحل دون وجود بعض الخلافات المذهبية بينه وبين الاخوان والسلفيين انعكست سياسياً من خلال تفسير المادة ٢ من الدستور التى تنص على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع حيث تتمحور الخلافات الفقهية بينهم حول عدد من الموضوعات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية(الزكاة والخمس) وقضايا الاحوال الشخصية (المواريث) (٤٢)

وقد اشترك الائتلاف مع بقية التجمعات فى تأييد فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة وان لم يعارض تولى افراد من الاسرة الحاكمة لعدد من المناصب الوزارية . ولعل هذا الموقف يعود الى حد كبير للعلاقات التاريخية الحميمة بين الطرفين

التجمع الدستورى :

يمثل هذا التجمع مصالح الأسر التجارية التقليدية فى غرفة التجارة والصناعة ، وبهذا المعنى لا يعد حزباً سياسياً وانما اشبه بجماعة مصلحة.

وقد ظهر هذا التجمع الى حيز الواقع بعد انتهاء الغزو ، وتعود جذوره الى فئة التجار الذين تزعموا حركة النضال السياسى فى الثلاثينات من خلال ما عرف "بالكتلة الوطنية" ، ثم استند فى الخمسينات والستينات الى غرفة التجارة و الصناعة وعرف" بجماعة الغرفة" برغم أن هذه الأخيرة لم تضم فى واقع الحال سوى ثلاثة من أعضاء الغرفة.

ولذلك حرصت هذه الجماعة على تبنى اسم التجمع الدستورى حتى تتميز عن بقية أعضاء الغرفة الذين ينتمون الى اتجاهات سياسية متباينة ، ومن اهم رموز هذا التجمع عبد العزيز صقر رئيس غرفة التجارة والصناعة والذى كان يشغل منصب أول رئيس لمجلس الأمة الكويتى.

ومن الجدير بالاشارة ان هذا التنظيم أعتبر فى الثلاثينات بمثابة اول تنظيم سياسى يصطدم بالسلطة يحرص حاليا على نبذ استخدام العنف تجاها وتقتصر مطالباته على الدفاع عن الديمقراطية والدستور فى الكويت دو ن المساس بشرعية الأسرة الحاكمة.

المنبر الديمقراطى :

انبثق المنبر الديمقراطى من تجمع عدد من قوى المعارضة السياسية انتمت فى معظمها الى الاتجاهات القومية واليسارية ، حيث توحدت هذه القوى الى جانب بعض الشخصيات السياسية التى انتمت سابقا الى الحركة الدستورية او مجموعة الـ ٤٥ وانتظمت فى اطار هذا المنبر ، ويعتبر هذا التنظيم التجمع الوحيد على الساحة الكويتية حاليا الذى يتمتع بخصائص الحزب الحقيقى ، ويصدر مجلة الطليعة التى تمثل لسان حال المنبر.

وقد تركزت اهم مطالب المنبر بعد تراجع بريق الايديولوجية القومية ابان الغزو العراقى للكويت وتداعى اسسها ـ فى

---

(٤٠) الحياة ٩٢/١٠/٨

(٤١) كمال المنوفى، الحكومات الكويتية ، شركة الربيعان للنشر، ١٩٨٥ ص ص ٢٨،٣٢.

(٤٢) فلاح المديرس ، مرجع سابق ص ص ٦٦،٦٧.

المحاور التالية:
- إعادة البناء على أسس ديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة.
- ضرورة انهاء حالة الانفراد بالسلطة وإعادة العمل بالدستور.
- تطبيق مبدأ الامارة للصباح والحكم للامة. (٤٣)

وقد اكد المنبر من جانبه على الانتماء العربي للكويت واستمرارية الالتزام بالقضايا العربية.

وعلى الرغم من توحد مختلف التنظيمات السياسية حول الكثير من القضايا الا اننا نلحظ تباينا ملموسا بين المنبر والتجمعات الاسلامية حول تعديل المادة الثانية من الدستور والحقوق السياسية للمراة.(٤٤)

وقد شهد المنبر أثناء انتخابات ١٩٩٢ بعض الخلافات بين صفوفه ادت الى انفصال بعض أبرز رموزه (احمد الربعي) وانضمامه الى المستقلين.

التكتل النيابي :

يضم هذا التكتل عددا من نواب مجلس ١٩٨٥ الذين تتباين انتماءاتهم السياسية والدينية حيث شمل تجمعات من القوميين واليساريين والتيارات الاسلامية الى جانب المستقلين.

وقد برز هذا التكتل فى أعقاب مطالبة مجموعة الـ ٤٥ بعودة الحياة الدستورية وانهاء الفراغ الدستورى الناجم عن حل مجلس الامة عام ١٩٨٦ ويتزعمه أحمد السعدون.

وبرغم عدم وجود ايديولوجية واضحة المعالم لهذا التكتل الا ان جل اهتمامه انصب على المسألة الدستورية والتمسك بدستور ١٩٦٢ ، من جانب آخر لا يتمتع التكتل بهيكل تنظيمى على غرار المنبر الديمقراطى كما يفتقر الى قاعدة شعبية عريضة لكونه مغلقا فى وجه غير المنتمين له .

ويولى التكتل اهمية خاصة للشباب لما يمثله هؤلاء من قوة كامنة يمكن ان تواجه السلطة فى حالة تجاوزها للدستور.

المستقلون :

يمثل هؤلاء مجموعة من المثقفين الذين لا يدينون بتوجه ايديولوجى محدد حيث يضم هذا الاتجاه مجموعه من الشخصيات الفاعلة على الساحة الكويتية والقادرة على موازنة علاقاتها مع مختلف التيارات فى اطار براجماتى متدرج ، ومن الناحية الفكرية أو التوجه السياسى نلاحظ انتماء بعض أفراد هذه المجموعة الى الفكر الاسلامى فى حين يرتبط البعض الآخر بالاتجاه الليبرالى وان صنف اغلبهم ضمن ما سمى بنواب الخدمات ، وقد انخرطت هذه المجموعة فى العمل السياسى على الساحة الكويتية منادية بعودة دستور ١٩٦٢ دون الصدام مع السلطة الحاكمة ، وبرغم ضعف الجانب القمعى لهذه الاخيرة بعد الغزو الا ان المستقلين لا يزالون يؤكدون على الطابع السلمى المهادن للمعارضة مثل غيره من التنظيمات تحقيقا للاستقرار السياسى.

وتمثل هذه المجموعة فى واقع الحال صمام الأمان فى المجتمع الكويتى نتيجة حرصها على صلات متوازنة مع كل من السلطة وبقية التجمعات السياسية ، ويولى المستقلون اهمية قصوى للاصلاح السياسى التدريجى الذى يقود الى ضرورة الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزارة وهى تلك التى تمثل أحد المطالب الرئاسية لمختلف القيادات.

ويعترف المستقلون بالضعف النسبى للمعارضة الكويتية و امكانية انفراط عقدها فى اطار محاولة السلطة استيعابها وتحييدها ، كما أعربوا عن تخوفهم من عدم استمرارية الاتفاق بين أطرافها وهو التقارب الذى فرضته الظروف السياسية الكويتية.

وقد اسهمت التطورات الحديثة فى الكويت فى التفاف معظم قوى المعارضة حول حد ادنى من الاتفاق بصدد عدد من القضايا من اهمها فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة مع عدم الاعتراض على اشتراك بعض افراد من الأسرة الحاكمة فى الحكومة والتأكيد على مبدأ المساواة يتعلق بقضيتى التجنس والحقوق السياسية للمراة الكويتية.

وعلى صعيد آخر تباينت مواقف بعض قوى المعارضة تجاه مشروعية الصيغة الحزبية نتيجة عدم وضوح موقف النظام فى هذا الصدد وعدم وجود نص قانونى يحكم التنظيمات السياسية الى جانب تخوف هذه التنظيمات من أسهام الصيغة الحزبية فى المزيد من التشرذم داخل المجتمع الكويتى.

وبالمثل اختلف موقف الاتجاه الاسلامى عن بقية التيارات السياسية بشأن جعل الشريعة فى الدستور المصدر الأساسى للتشريع.

اما بالنسبة للوضع السياسى للمراة فقد تحفظت التجمعات الاسلامية بشأن حق الترشيح بالنسبة للمرأة وان ايدت منحها حق الانتخاب(باستثناء الائتلاف الوطنى - الشيعى الذى اكد على اعطاء المراة الحق الكامل فى هذا الصدد) فى حين نادت بقية الاتجاهات بالحقوق السياسية غير المنقوصة للمراة.

تكنهات حول المعارضة الكويتية :

نلحظ من العرض السابق وجود نوع من الاتفاق العام بين مختلف فصائل المعارضة السياسية فى الكويت حول عدد من القضايا الأساسية ، بيد انه يجب التنويه محددا ان المرحلة الحالية التى تشهد مزيداً من الاصرار على الثوابت فى ظل الصراع بين المعارضة والسلطة الحاكمة تحيط بها ظلال من الشك خاصة وان مستقبل استمرارية هذا الاتفاق مرهون برغبة هذه التجمعات وباستراتيجية السلطة الحاكمة تجاهها ، كما ان احتمالات الصراع بينها فى الفترة الحالية مازالت قائمة برغم المحاولات المبذولة لتضييق شقة الخلاف بين الطرفين.

ويتمثل المحك الحقيقى لمصداقية هذه التجمعات فى تعاونها داخل أروقة مجلس الأمة الذى يعانى حاليا من بعض نواحى الخلل كما سيتضح لنا ، وبرغم وجود أرضية مشتركة لمختلف

---

(٤٣) بيان المنبر الديمقراطى حول الحالة الراهنة والمهمات الوطنية، الكويت ١٩٩١/٣/٢.

(٤٤) جريدة العالم اليوم ١٩٩٢/١٠/٣.

فصائل المعارضة إلا ان الاختلاف يتمثل فى الوسائل المتبعة لاقرار هذه المسالة وفرضها على السلطة الحاكمة.

واجمالا يمكن القول بان مختلف الاتجاهات السياسية على تبايناتها قد التقت حول المحاور التالية

أ ـ الاقرار بشرعية الأسرة الحاكمة مع عدم انفرادها بصنع القرار فى ظل احتكار السلطة

ب ـ تقليص التواجد الحكومى لأسرة الصباح باستثناء العناصر ذات الكفاءات العالية

جـ ـ الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء.

د ـ الالتزام بالديمقراطية الدستورية استنادا الى دستور ١٩٦٢ وايقاف الانتهاكات الدستورية.

هـ ـ المطالبة بشعبية الوزارة مع تمثيل مختلف القوى السياسية فيها تجاوبا مع متطلبات هذه المرحلة.

وترجع أسباب توحد صفوف المعارضة إلى العديد من الاحباطات والانتكاسات التى كانت قد استهلتها الحكومة بتأجيلها لانتخابات مجلس الأمة حتى اكتوبر ١٩٩٢.

والتى كان المزمع عقدها قبل هذا التاريخ، ثم تمثلت الضربة التالية فى التشكيل الوزارى الذى أعاد معظم رموز الوزارة السابقة مما فسر على انه عدم اكتراث من جانب الحكومة بالمعارضة التى عبرت عن سخطها من خلال بيانها" الرؤية المستقبلية لبناء الكويت" الذى صدر فى ٣١ مارس ١٩٩١، وقد حرصت من خلاله المعارضة على تأكيد ضرورة محاسبة المسؤولين عن الغزو وعدم اعفائهم من مسؤولياتهم.

بيد ان المعارضة لم تفلح فى اقناع الحكومة بتلك المطالب وتحول تفاؤلها الى خيبة أمل بعد ان عادت الحقائب الوزارية لتوزع وفق أنصبة الميراث الثابتة.

واتهمت المعارضة الحكومة بعدم تمسكها بنص المادة ٥٦ من الدستور الخاصة بأهمية المشاورات التى تسبق تعيين مجلس الوزراء، ووصفت ممارسات الحكومة بالارتجالية والتخبط وتجاهل مطالب الشعب الكويتى والاحتكار الوزارى(٤٥)

واعتبرت مختلف التنظيمات السياسية المعارضة ان هذا التشكيل الوزارى الجديد بمثابة تحد سافر لرغبات الشعب.

وتسارعت ضربات الحكومة بالدعوة لعودة المجلس الوطنى الذى يمثل أخر انتكاسة للمعارضة حيث كانت تأمل فى الغاء هذا المجلس واختيار بعض العناصر لتسلم مناصب وزارية فى حكومة جديدة تسهم بفاعلية فى عملية صنع القرار.

أما الضربة الاخيرة فقد تمثلت فى رفض وزارة الداخلية (مايو ١٩٩٢) السماح بتنظيم مؤتمر شعبى عام لمناقشة عدد من الموضوعات الهامة.

ومن ثم قررت قوى المعارضة التوحد على الساحة السياسية لمواجهة احتكار السلطة للقرار السياسى.

وهنا تثار تكهنات بشأن استمرارية تماسك المعارضة فى مواجهة السلطة، فالاتحاد الحالى الذى تشهده التنظيمات المعارضة يعكس فى تصورى اتفاقا مؤقتا يعبر عن اتحاد مصالح وليس اتحادا فى الاهداف اللهم الا الاجماع على المادتين الرابعة والسادسة من الدستور واللتين ترتبطا بمبايعة ال الصباح بدون منازع فى مقابل تطبيق المادة السادسة التى تنص على ديمقراطية الحكم فى الكويت باعتبار الامة مصدر للسلطات. وقد تخوفت بعض رموز المعارضة بالفعل من حدوث انشقاق داخل صفوفها اثناء انتخابات ١٩٩٢ خاصة بعد أطلت الخلافات الشخصية براسها مهددة بحدوث شرخ داخل اكثر من تجمع وخاصة المنبر الديمقراطى الذى شهد صراعا داخليا (نتج عنه إبدال فى عدد من المرشحين)(٤٦) مما عكس خطأ واضحا فى الاستراتيجية.

وقد اضر هذا التفكك الداخلى بمصداقية المعارضة التى تسعى لمعالجة خلل فى الحكومة مالبث ان وقعت هى فى شركة بعد ان لجات الى التكتم واخفاء الوقائع عن الجماهير.

بيد أن واقعية التحليل تفرض علينا ان نتلمس قدرا من العذر للمعارضة الكويتية فى ظل الظروف والضغوط التى تعرض لها المجتمع الكويتى، والمعارضة الكويتية لديها من الافكار والقوة الدافعة مايسمح لها بالتغيير والتطوير بيد ان التطورات الاخيرة ـ وخاصة بعد فوزها فى انتخابات ١٩٩٢ ـ تؤكد حاجتها الى المزيد من النضج السياسى وتغليب المصالح الوطنية على المصالح الحزبية.

وبطبيعة الحال لايجب اغفال ان فاعلية المعارضة تستند لحد كبير الى استراتيجية السلطة الحاكمة تجاهها، وهى تلك الاستراتيجية التى لسنا فيها تغيرا محوريا بعد الغزو تمثل فى الحد من غلوائها ورغبتها فى احتكار السلطة، مما اثر بشكل لايمكن ان تخطؤه عين المراقب الواعى على آليات السلطة الحاكمة فى إطار معادلة جديدة للقوى السياسية حيث كان على السلطة الحاكمة ان تعيد حساباتها على ضوء المعطيات الراهنة.

موقع السلطة الحاكمة الحالى فى معادلة القوى السياسية :

اتفقت العديد من الاتجاهات السياسية السابقة فى الراى على «تطرف السلطة الحاكمة» فى مرحلة ما قبل الغزو فى مواجهة مختلف القوى السياسية، وقد تجسد هذا التطرف فى عدد من المجالات من بينها التاثير على سير الانتخابات وعلى أداء مختلف المجالس البرلمانية(٤٧).

وبرغم هذا الواقع إلا ان الكويتيين كانوا على قناعة بضرورة استمرارية أسرة الصباح كعنصر للاستقرار فى المجتمع الكويتى، بيد ان هذا التمسك بالاسرة الحاكمة شابه قدر من

(٤٥) الشرق الأوسط ١٩٩٢/١٠/٢.

(٤٦) صوت الكويت ١٩٩٢/٩/٢٠.

(٤٧) حول هذه التصريحات انظر اراء:

احمد الربعى، تقييم التجربة البرلمانية فى «الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء» مرجع سابق ص ٤٥.

توجيه اللوم إليها بعد الغزو من جراء بعض التجاوزات التى رات فيها المعارضة ممارسات كانت سببا مباشرا فى خلخلة العلاقة بين السلطة الحاكمة وبقية التيارات السياسية.

ومن الجدير بالإشارة ان معادلة الحكم فى الكويت قد تعرضت لفيض من التفاعلات والتأثيرات أدت الى تباينات ضخمة على خريطة القوى السياسية تطرقنافى عرضنا السابق الى أحد اطرافها، أما الطرف المقابل فى المعادلة والمتمثل فى السلطة الحاكمة فقد شهدت هزات عنيفة أدت بدورها إلى تحجيم قوتها واهتزاز هيبتها بعد تصاعد حدة الانتقادات الموجهة لها لعدم بقائها على الأراضى الكويتية وتحميلها مسئولية النتائج التى نجمت عن الغزو العراقى للدولة، ولذلك تلوح مختلف الاتجاهات السياسية بين الحين والآخر بضرورة محاسبة المتسببين فى هذه الكارثة وفتح ملف الأزمة.

وعلى صعيد آخر تعددت الخلافات داخل الأسرة الحاكمة بين فرعيها الجابر والسالم، الا انه تجدر الإشارة الى ان رصيد مصداقية السلطة الحاكمة فى أنتخابات ١٩٩٢ قد أعاد بعض الثقة فى الحكومة، فقد أبدت سعد العبد الله رغبته فى الاعتذار عن تشكيل الوزارة إلا انه ووجه بأجماع سياسى وشعبى طالبه بالاستمرار الأمر الذى عزز من موقفه فى مداولات التشكيل الوزارى وسهل من مهمة تفاهمه مع المجلس فى ترشيح نواب لمناصب وزارته.

ومع حدوث بعض التجاوزات المالية الحالية والمتعلقة بالاستثمارات الخاصة الكويتية تصاعدت مجددا حدة المواجهات بين السلطة الحاكمة والمجلس بعد اتهام ثلاثة من افراد الأسرة الحاكمة بالتورط فى هذا الشأن.

ومن مجمل هذه المؤشرات يتضح لنا عدد من الحقائق بشأن الوضعية الحالية للسلطة الحاكمة فى علاقتها بمختلف القوى السياسية من أهمها:

- تراجع احتكار السلطة الحاكمة للقرار السياسى وفى ذات الوقت تصاعد الضغوط المتزايدة من قبل المعارضة لتحقيق مطالبها.

- فقدان قدرة لسلطة الحاكمة على الحصول على الطاعة الاختيارية للمواطنين فى مواجهة القوى المنافسة وهى تلك الطاعة التى رأى الكثيرون استمراريتها لفترة طويلة سابقة(٤٨).

- اصرار المعارضة على عدد من الثوابت فى مواجهة السلطة الحاكمة التى بدأت هيبتها فى الترنح.

- أحتمال تصاعد حدة الخلاف داخل الاسرة الحاكمة نتيجة الاختلاف حول الاستراتيجية الواجب اتباعها فى مواجهة المطالب المتزايدة للمعارضة.

ومن جانبها لجأت المعارضة الى تنويع الياتها فى مواجهة السلطة، فبعد استنادها اثناء فترة ما قبل الغزو الى اسلوب المساومات والحلول الوسط سرعان ما لجأت بعدها الى نبذ الحوار كأسلوب للتفاوض بعد ما تبينت عدم جدوى المواقف السلبية (كمقاطعة المعارضة لانتخابات المجلس الوطنى ١٩٩٠) أو الحلول التوفيقية.

لقد كان الوضع السياسى قبل الغزو ينذر باحتمال تصاعد العنف فى حالة استمرار الجمود بين كل من السلطة الحاكمة ومختلف القوى السياسية المعارضة، الا ان انتخابات اكتوبر ١٩٩٢ جاءت لتكسر حدة هذا الجمود وترجح ثقل المعارضة التى حازت اغلبية مقاعد مجلس الامة الكويتى فى إطار توازن جديد للقوى يشكل منعطفا حادا فى الحياة السياسية هناك.

انتخابات ١٩٩٢ تجربة ذات مدلول ديمقراطى :

شهدت الحياة النيابية الكويتية اختلافا نوعيا عام ١٩٩٢ حيث عبرت انتخابات اكتوبر من هذا العام عن تنوع خريطة الفعاليات السياسية لكافة قسماتها وتضاريسها بعد ان عكست مستوى عال نسبيا من المشاركة السياسية بحيث لم يعد هناك فصل فى المجتمع الكويتى لم يتم تمثيله فى المجلس.

ورغم عدم تواجد احزاب رسمية فى الكويت إلا أن اغلبية المرشحين بلغ عددهم ٢٨٧ مرشحا تنافسوا على خمسين مقعدا مثلوا مختلف التكتلات السياسية(٤٩).

وقد شهدت هذه الانتخابات اقبالا غير مسبوق من الناخبين حيث تعدت نسبة الذين ادلوا بأصواتهم ٨٨٪ من اجمالى عدد الناخبين.

ومن المؤشرات الأخرى ذات الدلالة الديمقراطية فى انتخابات ١٩٩٢ - الى جانب تعاظم نسبة المشاركة - نستخلص ما يلى:

أ - تراجع مرشحى الحكومة حيث حرصت هذه الاخيرة طوال الحملة الانتخابية على الالتزام بحيادها وعلى حسن سير العملية الانتخابية.

ب - افراز غالبية واضحة للمعارضة داخل مجلس الامة الجديد، فمن بين ٥٠ مرشحا شغلت المعارضة بينها ٣٦ مرشحا.

جـ - التجديد فى عضوية المجلس حيث ان اكثر من نصف اعضائه (٢٧ عضوا) من الوجوه الجديدة، الأمر الذى له دلالته فى التعبير عن حجم التغيير فى القوى الاجتماعية فى الواقع الكويتى.

د - شهدت هذه الانتخابات سقوط عدد من «نواب الخدمات» الأكثر صلابة فى دوائرهم الانتخابيه امام منافسيهم من شباب المعارضة المنتمين الى مختلف الاتجاهات، فقد فشل هؤلاء النواب الذين استندت فاعليتهم الى علاقاتهم الوطيدة بالسلطة (ومن ابرز الفاشلين فى هذا المجال جاسم الجاسر وعباس حضارى)(٥٠)

ولم يعد لهم ممثل يذكر فى المناطق الحضرية، أما نواب البدو الذين تم انتخابهم فلم يمثلوا القوى التقليدية بقدر تمثيلهم

(٤٨) محمد عبد السلام ، مستقبل الكويت بعد التحرير ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٤، يوليو ١٩٩١، ص ١١٤.
(٤٩) فهمى هويدى ، التاريخ استئناف مسيرته فى الكويت ، الخليج ١٩٩٢/١١/٣ .
(٥٠) راجع اسماء نواب الخدمات فى الحياة ١٩٩٢/١٠/٧.

جدول رقم (٢) نتائج انتخابات ١٩٩٢ (مقاعد كل تجمع سياسى)

التجمع السياسى	مقاعد	ملاحظـــات
الاتجاه الاسلامى	٩	مقاعد موزعة على ثلاثة تجمعات إسلامية ، الحركة الدستورية الاسلامية (الاخوان)(٣) ، التجمع الاسلامى الشعبى(٣) ، الائتلاف الاسلامى الوطنى (الشيعة)(٣)
التكتل النيابى	١٠	تمثل عدد مرشحيهم الاصليين ٢٠ شخصا
المنبر الديمقراطى (القوميون العرب)	٢	عدد مرشحيه الاصليين ، احدهما احمد الربعى وقد فاز (٨) مستقلا بعد ان غادر المنبر
المستقلين	٧	بعضهم مؤيد والآخر معارض للحكومة
اعضاء المجلس الوطنى« السابق	٦	قريبون من السلطة
التجمع الدستورى	١	شهد تراجع ملحوظ
القبائل	١٥	موزعة على ٨ قبائل فى مقدمتها قبيلة العوازم حيث فازت بـ ٨ مقاعد
المجموع	٥٠	

ـ انظر : الأمة فى عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة ١٩٩٢ ص ٢٠٣.
ـ جريدة الاتحاد ٧ أكتوبر ١٩٩٢.

لشرائح ثقافية وفكرية معينة مما يعنى تضاؤلا ملحوظا فى الوزن القبلى، هذا الى جانب أن الاتجاه الاسلامى قد أبدى فاعلية غير معهودة فى الوسط القبلى، وكشفت النتائج ان نجاح بعض ذوى الانتماءات القبلية قد استند الى التنسيق مع الاتجاه الاسلامى.

هـ ـ حصدت القوى الاسلامية بفصيليها السنيين «الحركة الدستورية الاسلامية» و«التجمع الاسلامى الشعبى» على ست مقاعد، فى حين حصل الائتلاف الاسلامى الوطنى الشيعى على ثلاثة مقاعد بالاضافة الى مقعد آخر لشيعى مستقل(٥١) (انظر الجدول رقم ٢)

و ـ حافظ رموز التيارين القومى واليسارى على مواقفهما دون تقدم يذكر، مما شكل مفاجاة للكثيرين حيث اشارت بعض التوقعات الى ضعف فرصتهم فى الفوز(٥٢)، وقد نجح قطبا المعارضة القومية المخضرمان عضوا المنبر الديمقراطى وهما أحمد الخطيب وعبدالله النيبارى فى المحافظة على مقعديهما فى حين حقق المعارض الليبرالى المستقل أحمد الربعى نجاحا ملحوظا، كما حظى تكتل النواب الذى قاد حركة المطالبة بالاصلاح السياسى بعد حل مجلس ١٩٨٦ قدرا من النجاح وأعاد لنفسه الاعتبار بنجاح عشرة من اعضائه من ابرزهم رئيس التكتل أحمد السعدون.

ز ـ ساهمت مختلف التيارات السياسية فى مسئولية الحكم لأول مرة حيث تم تمثيل المجلس بست حقائب وزارية.

ح ـ تم الابقاء على عدد من الرموز السياسية التى شغلت مناصبا فى الحكم قبل الغزو العراقى ومن بينهم صباح الأحمد كنائب اول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد بدا هذا الأمر نوعا من المؤشرات الدالة على رد الاعتبار وان اعترضت بعض

(٥١) فاز من الحركة الدستورية الاسلامية اسماعيل الشطى ، مبارك الدويلة ومن التجمع الاسلامى احمد باقر، جاسم العون، مفرج المطيرى، أما الائتلاف الاسلامى الوطنى فقد فاز منه عدنان عبد الصمد وناصر صرخوه.
(٥٢) الخليج ١٣/١١/١٩٩٢

فصائل المعارضة على هذه الاستمرارية.

وبالتوازي عادت بعض رموز مجلس ١٩٨٦ الذى اشتهر بمصادماته المتعددة مع الحكومة ومن اهمها احمد السعدون الرئيس السابق والحالى لهذا المجلس.

ط - ولاشك أن هذه الانتخابات مثلت ايضا ثارا سياسيا من المجلس الوطنى (١٩٩٠) الذى اعتبرته المعارضة انذاك بديلا غير مقبول لمجلس ١٩٨٦ المنحل اذ فشل اعضاؤه ولم يحتفظ سوى عدد قليل منهم بمقاعده.

واجمالا يمكن القول بأن التركيبة التى افرزتها نتائج انتخابات ١٩٩٢ غدت رسالة موجهة من الشعب الكويتى الى الحكومة عليها أن تستوعبها وتعى مدلولاتها السياسية والاجتماعية.

ى - وقد تمثلت بالفعل هذه الاجابة فى طبيعة التشكيلة الوزارية الجديدة التى شهدت ٦ وزراء من أعضاء مجلس الأمة و٥ من الأسرة الحاكمة ويتقدمهم سعد العبد الله(٥٣) وقد اعترض عدد من القوى السياسية ومن بينها المنبر الديمقراطى على هذا التشكيل الوزارى خاصة فيما يتعلق بمنصب رئيس الوزراء واحتكار الأسرة الحاكمة للوزارات السياسية حيث اشار عبدالله النيادى الأمين العام للمنبر واحد اعضاء المجلس الى تجاوز السلطة للمشاورات حول تسمية رئيس الوزراء الجديد وفقا لما نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور الكويتى وشملت الاعتراضات عودة عدد من الوزراء السابقين المتهمين بمسئوليتهم عن الغزو وبالتالى عدم تمثل الحكومة للاستجابة الشعبية(٥٤).

ك - هذا وقد ضم المجلس ايضا ٢٧ وجها جديدا فى الحياة النيابية الكويتية، كما اتسم بارتفاع مستوى اعضائه التعليمى بالمقارنة بالمجالس السابقة حيث ضم عددا من حملة شهادة الدكتوراة (٨ نواب) وسبعة من المحامين ومهندسان(٥٥)

وفى اطار هذا التكوين يجد المجلس الحالى نفسه أمام عدد من القضايا الملحة التى تستوجب التوقف عندها لتدارسها.

٤ - قضايا ساخنة :

يواجه مجلس الأمة الكويتى عددا من القضايا الملحة تتعلق باعادة صياغة التوجه السياسى بما يتناسب مع المستجدات على الساحة الكويتية، خاصة بعد تكرار تهديد النظام العراقى لأمن الكويت فى أكتوبر ١٩٩٤ والذى تمثل فى حشد ٦٠ الفا من قواته على الحدود الكويتية، وتفتح هذه الصياغة - بطبيعة الحال - المجال لتقييم نوعية العلاقة الحالية بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، خاصة مع اصرار المجلس على اثارة وتفجير عدد من القضايا الحساسة التى يمكن أن تهدد بتعكير صفو هذه التجربة الواعدة، ومن بين هذه القضايا تحديد طبيعة العلاقة بين المجلس والسلطة الحاكمة والفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزارة الى جانب فتح ملف الغزو والاستثمارات الكويتية واثارة مسألة المساواة وعدم المساس بحقوق الانسان.

١ - العلاقة بين المجلس والسلطة الحاكمة (لمن الغلبة؟)

يثور التساؤل حاليا حول امكانية تعايش مجلس الأمة بثقله الحالى والزخم الذى واكب تكوينه - مع الحكومة برغم تعدد الصدامات السابقة بينهما والتى قادت الى حل المجلس وتجميد التجربة مرتين.

وهناك من يرى ان المجلس اذا ما اراد المضى على «درب المشاغبة» فان ذلك يمكن أن يهدده مرة أخرى بانعدام التعاون بين السلطتين معرضا التجربة البرلمانية مجددا للفشل.

وفى واقع الحال فان العلاقة بين السلطة الحاكمة ومختلف القوى السياسية فى المجلس تعتبر اهم عناصر تحديد الصيغة المستقبلية للنظام السياسى فى الكويت لارتباطها مباشرة بالمعادلة التى تحكم توازن القوى فى الكويت.

وبادىء ذى بدء يجب التنويه الى أن تحركات القوى السياسية المعارضة لاتمثل تحديا للأسرة الحاكمة وانما تسعى لتقنين هذه العلاقة فى اطار دستورى تضمن هيمنة السلطة التشريعية مما يعنى المساس المباشر بآليات سيطرة أسرة الصباح المعتادة على الحكم.

فقد تمركزت مطالب مختلف فصائل المعارضة فى المجلس الجديد فى مواجهة السلطة الحاكمة حول المحاور التالية:

(١) ضرورة تمثيل المجلس لقوة رقابية حقيقية على الحكومة قادرة على محاسبة السلطة من خلال رقابة حازمة بما يتفق مع الدستور الكويتى الذى نص - على سبيل المثال - على وجود ديوان للمحاسبة يختار المجلس رئيسه وتوافق عليه الحكومة ويتمتع ورئيسه باستقلالية تتيح له مراجعة حسابات الحكومة وتقديم تقرير سنوى للمجلس، اما وفقا للمعارضة فان هذا الديوان لايقوم بمهمته على الوجه الأمثل فى اطار هيمنة السلطة التنفيذية.

(٢) تمتع الحكومة بسلطات حقيقية تؤهلها لتحقيق المطامح الشعبية وذلك على ضوء اشتراك عناصر جديدة تعكس هذه الرغبات.

---

(٥٣) ضمت الوزارة كل من صباح الأحمد الجابر الذى عاد لمنصبه قبل الغزو كنائب أول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، سعد ناصر مسعود الصباح وزير للاعلام واحتفظ على صباح السالم بمنصبه كوزير للدفاع.
وقد شغل ضارى عبد الله العثمان منصب النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء.
أما من نواب المجلس فقد تولى احمد الربعى (وزارة التربية والتعليم) جاسم العون (وزارة الشئون الاجتماعية والعمل) جمعان فالح زمى (وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية) عبد الله الهاجرى (وزارة التجارة والصناعة) على البغلى (وزير النفط) مشارى جاسم الصخرى (وزير العدل والشئون الادارية).
(٥٤) الاهرام ١٩٩٢/١٠/٢٠.
(٥٥) الاهرام ١٩٩٢/١٠/٨.

(٣) وعلى صعيد اخر تطالب بعض القوى الاسلامية المعارضة بتعديل المادة الثانية من الدستور التي تعتبر الاسلام مصدرا رئيسيا للتشريع بحيث تصبح الشريعة المصدر الرئيسي وذلك برغم معارضة عدد من القوى الليبرالية والمستقلة لهذا المطلب.

لقد قادت معطيات واقع مابعد الأزمة الأسرة الحاكمة الى تقديم عدد من التنازلات فيما يتعلق باحتكار القرار السياسي واظهرت مزيدا من سعة الصدر في مواجهة المعارضة.

وبذات القدر فان سخونة وحدة القضايا السياسية على الساحة الكويتية ومثول تعدد الحل السابق للمجلس في أذهان المعارضة يمثل حافزا أكبر لتوخي الحرص وتقتضي مزيدا من ضبط النفس.

فعندما طلبت فتح ملف الغزو ومناقشته في المجلس اشارت المعارضة بتلك الى رغبتها في استخلاص العبرة حتى لاتتكرر المأساة في ايحاء ضمني الى أن المسألة ليست حسابا أو محاكمة وانما دعوة للدرس والاعتبار.

وعلى صعيد أخر نلحظ ادراك كل من السلطة والمعارضة مخاطر ومحاذير المساس بالآليات السلمية للضغط السياسي والتي يمكن أن تؤدي الى تصاعد العنف، ومعنى ذلك على الاقل عدم توقع امكانية حدوث صدام بين كل من السلطة الحاكمة والمعارضة، وهو الشبح الذي كان يخيم على الحياة السياسية في اطار اشارة أصابع الاتهام الى لجوء السلطة في فترة سابقة الى اعتقال عدد من أفراد الاخوان المسلمين، الى جانب تصريحات بعض رموز المعارضة مثل أحمد الجوعان وهو عضو برلماني بارز «أصبح رئيسا للجنة التشريعية في المجلس الجديد» بمحاولة اغتياله بعد عودته للكويت، ملقيا مسئولية هذا الحادث على الميليشيات الحكومية الكويتية(٥٦)

كما اتهم بعض رجال الأعمال «عبدالعزيز سلطان» الأسرة الحاكمة بتكوين فرق اغتيال للقضاء على الحركة الداعية للديمقراطية(٥٧)

ويرى بعض المراقبين ان هذه العمليات كانت بمثابة تلويح من جانب السلطة بالضغط المضاد في مواجهة تلميحات المعارضة بالتصعيد(٥٨)

بيد أن ماسبق لايعد مؤشرا مؤكدا للرغبة المستقبلية للحكومة في الاتجاه نحو العنف خاصة وان تلك الأحداث سبقت تكوين مجلس الأمة الحالي، هذا الى جانب حرص مختلف اطراف المعادلة السياسية على التمسك بالصيغة التعاقدية السلمية وعدم تجاوز الخطوط الحمراء التي من شأنها فتح المجال أمام محاذير يمكن أن تمس المصالح المشتركة لكل من السلطة الحاكمة من جانب وبقية القوى السياسية من ناحية أخرى. وقد عني هذا الواقع ان الهيمنة المعتادة للسلطة التنفيذية بدأت تفسح الطريق أمام المزيد من الصلاحيات للمجلس، بل يرى كثير من المراقبين للاحداث في الكويت ان المجلس قد تجاوز بالفعل حدود اختصاصاته التشريعية بشكل أصبح يمس صلاحيات كل من السلطتين التنفيذية والقضائية.

فقد حاول المجلس تخطي السلطة القضائية بإصراره على ضرورة إعادة النظر في جميع القوانين التي صدرت في غياب المجلس رغم أن المحكمة الدستورية أفتت بعدم ضرورة ذلك، كما وجهت أصابع الاتهام للمجلس لتدخله في اسلوب واجراءات النيابة العامة مما عنى مساسا مباشرا لصلاحيات السلطة القضائية واعتداء صارخ على مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات(٥٩) الذي حرصت المعارضة على تحقيقه بالتطرق الى قضية اخرى تمثلت في صورة الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء.

ب ـ الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء :

مثلت الرغبة في تحقيق الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزارة مطلبا اساسيا للمعارضة الكويتية خاصة في ظل عدم نص الدستور الكويتي على هذا الجمع لاختلاف المنصبين وان فرض الواقع السياسي غير ذلك .

وقد ترتب على هذا الوضع ـ على نحو ما أوضحنا آنفا ـ مزيدا من هيمنة السلطة التنفيذية على مقاليد الأمور خلافا للمنطق الدستوري الذي أرسى دعائم التوازن بين السلطات. خاصة وان المادة ١٠٢ من الدستور تؤكد على عدم جواز طرح سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء في المجلس(٦٠)، ويظل السبيل الوحيد ـ في حالة عدم تمكن المجلس من التعاون معه ـ رفع الأمر الى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة ان يعفيه من منصبه وتعيين وزارة جديدة أو ان يحل مجلس الأمة، ومن المعروف ان الدستور الكويتي يخضع رئيس الوزراء لمحاسبة المجلس واستجوابه تمهيدا لاعلان عدم التعاون معه وذلك دون امكانية سحب الثقة منه على نحو ماذكرنا وفي هذه الحال عادة مايلجأ الأمير الى خيار حل المجلس دون اعفاء رئيس الوزراء من منصبه الأمر الذي يعني إمكانية استمرارية رفض المجلس

(٥٦) جريدة الشعب ١٩٩٢/٣/١٢.
(٥٧) جريدة الشعب ١٩٩٢/٢/١٢.
(٥٨) انظر مختلف هذه الآراء في:
تقرير الامة ، مركز الدراسات الحضارية ، القاهرة ٩٢-٩١ ص ٢٠٥.
محمد عبد السلام ، مرجع سابق ص ١١٧.
(٥٩) عبد الرحمن العوضي الكويت الى اين ، الخليج ١٩٩٣/٨/٦.
(٦٠) راجع في هذا الموضوع:
على البار ، صور النظام النيابي بين التقليد والتجديد، دراسة تطبيقية مقارنة للدستور الكويتي ودساتير مجلس التعاون الخليجي ، دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد ٥٨، ١٩٨٨ ص ص ٧٨-٨٨.
محمد عبد المحسن المقاطع ، مرجع سابق ص ٧٥.

التعاون معه.

وقد استندت المعارضة الى هذا التحليل لتخلص إلى نتيجة مؤداها المساس المباشر بهيبة ولى العهد فى حالة توليه رئاسة الوزارة نظرا لرفض المجلس التعاون معه يعنى سحب الثقة الضمنى منه.

ومن هذا المنطلق الدستورى عززت المعارضة وجهة نظرها القائلة بضرورة الفصل بين المنصبين.

جـ. فتح ملف الغزو وقضية الاستثمارات الكويتية :

لجأت المعارضة إلى فتح ملف الغزو ومساءلة الحكومة عن تصرفاتها قبل الغزو واثنائه وبعد التحرير، وبرغم تصريحها بأن فتح هذا الملف لايعدو ان يكون محاولة للاستفادة من اخطاء الماضى إلا أنه مما لاشك فيه ان مختلف فصائل المعارضة قد اتخذت منه ورقة رابحة ضد الحكومة لتحجيم صلاحيات هذه الأخيرة بالتلويح المستمر بتجاوزاتها السابقة.

وقد وافقت كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية فى الكويت على تشكيل لجنة برلمانية تساعده لتقصى حقائق الغزو.(٦١)

وعلى صعيد آخر فجر المجلس قضية الانفاق العام ومنع هدر المال العام وخاصة الاستثمارات الكويتية التى تتم بعيدا عن اية رقابة جادة على الحكومة بشأنها مما أدى الى خسارة حوالى خمسة مليارات دولار فى عملية واحدة فى اسبانيا فضلا عن قضية الفساد المالى فى الدولة التى اشار اليها عدد من النواب.(٦٢)

وقد أورد ديوان المحاسبة تقريرا حول الاستثمارات الخاصة اثبتت تورط ثلاثة من افراد الأسرة الحاكمة فى عمليات الاعتداء على المال العام(٦٣) وقد قرر المجلس الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الكويتى من جراء التجاوزات فى الاستثمارات الخارجية بحوالى ٦٣٣ مليون دولار، أما الخسائر فى العملات الأجنبية فبلغت ٧٣٨ مليون دينار كويتى بالاضافة الى خسائر الاستثمارات فى اسبانيا والتى وصلت الى حوالى خمسة مليارات دولار.(٦٤)

هذا وقد أوصى المجلس بتقديم المتلاعبين بالمال العام الى محكمة امن الدولة، كما اعلن احد رموز المجلس البارزين نية المجلس فى اصدار قرار بالتحقيق مع وزراء المالية السابقين وكل من له علاقة باختلاسات وتجاوزات الاستثمارات الكويتية الخاصة.(٦٥)

من جانب آخر اصدر البرلمان الكويتى قانونا بتشديد العقوبة على جرائم الاختلاس وفرض رقابة برلمانية على قرارات الحكومة بخصوص الاستثمارات الخاصة خاصة مع انخفاض الاستثمارات الكويتية التى كانت تقدر بمائة مليار دولار قبل الازمة ثم تضاءلت بعدها الى ٤٠ مليار دولار.(٦٦)

وقد أولى المجلس كذلك اهتماما بمجال آخر يتعلق ببعض التجاوزات في مجال عقود التسليح حيث وجه المجلس اتهاما الى مسئولين فى وزارة الدفاع بشأن التورط فى عقود صفقات الأسلحة التى ابرمتها الكويت مع جهات اجنبية وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق مشيرا باصابع الاتهام الى وزير الدفاع على صباح السالم.(٦٧)

وقد نجم عن هذه المسألة مواجهة حادة بين المجلس والحكومة ادت إلى تصاعد النبرة التهديدية للمجلس حيث هدد بتحويل لجنة تقصى الحقائق الى لجنة تحقيق(٦٨)، وبادر بأعلان شروط برلمانية للموافقة على صفقات السلاح لاستبعاد شبهة الرشاوى والعمولات على أى صفقة.(٦٩)

وتندرج هذه الجهود ضمن محاولات السلطتين تجنب الصدام بينهما وان كانت تتم فى إطار رغبة المجلس ان تكون له اليد الطولى فى عملية صنع القرار.

ومن الجديد بالملاحظة في اطار هذا السياق ايلاء المجلس الحالى اهمية خاصة للشئون الداخلية حيث هيمنت مناقشة هذه الأمور على خطاب مجلس الأمة مما عنى تراجع اهتمام المعارضة بالسياسة الخارجية.

لذلك تطرق المجلس الى مناقشة قضية اخرى داخلية تمس واقعا حساسا فى المجتمع الكويتى الا وهى قضية المساواة وعدم المساس بحقوق الانسان.

د. المساواة وعدم المساس بحقوق الانسان :

مثلت قضية المساواة وحقوق الانسان أبرز قضايا الاصلاح التى تتبناها المعارضة الكويتية وترتبط بتحقيق انجازات تتناسب مع التطورات الحضارية، بيد ان كثيرا من مجالات المساواة مازالت مغلقة فى المجتمع الكويتى حيث لم يتم تحقيق المساواة بين مختلف الفئات الكويتية التي تتمتع بعضها بحق ممارسة الحقوق السياسية فى حين يفتقر اليها البعض الآخر.

---

(٦١) الخليج ١٩٩٢/١٢/٢.

(٦٢) الاهرام ١٩٩٢/١٠/١٩.

(٦٣) ومن بين هذه الشخصيات : على خليفة الصباح، فهد محمد الصباح وخالد محمد الصباح.

(٦٤) الخليج ١٩٩٣/٦/٢٧.

(٦٥) صرح بذلك مبارك الدويلة عضو اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة الكويتى الاتحاد ١٩٩٣/٧/٢٠.

(٦٦) الاهرام ١٩٩٣/٦/٢٤.

(٦٧) الاتحاد ١٩٩٣/٥/٥.

(٦٨) الشرق الاوسط ١٩٩٣/٧/١.

(٦٩) من بين هذه الشروط تضمين العقد بين الحكومة الكويتية والحكومة الموردة للسلاح لشرط جزائى يلزم الأخيرة فى حالة تقديمها لعمولات ان تعيد للكويت ضعف قيمة العمولة ، كما شدد المجلس على ان تعلن هذه الدول صراحة ان كان قد سبق لها دفع عمولات وتقديمها كشفا لهذه العمولات وباسماء المستفيدين منها.
راجع تفاصيل هذه الشروط فى : الحياة ١٩٩٣/٧/٢٦.

وقد كان من المتوقع ان تتغير الأمور بعد معاناة كافة الكويتين من الأزمة والتصدى للعدوان، بيد ان كل من المجلس والسلطة الحاكمة لم يحركا ساكنا لمواجهة هذه المشكلة التى يمكن ان تكون بمثابة قنبلة موقوته داخل المجتمع الكويتى.

وقد ناشد احمد الربعى احد اعضاء المجلس البارزين السلطات بالاسراع بمعالجة هذا القصور محملا ذلك من تصريحه بأن الجميع للكويت فلتكن الكويت للجميع (٧٠)، ومن جانبها صرحت بعض المصادر الحكومية المسئولة بنيتها تعميم الحقوق السياسية على كافة الكويتيين (٧١)

وعلى صعيد اخر تطل مشكلة « البدون جنسية» لتؤرق مسامع مجلس الأمة الكويتى حيث اهملت هذه الفئة اكثر من غيرها لفترة طويلة من الزمن، وقد اتفق على دراسة كل حالة على حده لمنح صاحبها الجنسية الكويتية.

وتجدر الإشارة الى ان معظمهم من البدو ويقدر عددهم بـ ٢٠٠ الف ، ويرجع تأجيل نظر وضعهم الى تخوف البعض من اخفائهم لهوياتهم الحقيقية لأنتمائهم لجنسيات أخرى.

من جانب اخر لم تتمتع المراة الكويتية الى الآن بحقوقها السياسية حيث حرمت من حق الانتخاب والترشيح، ويلاحظ أن عددا من التنظيمات الاسلامية تميل الى اعطاء المراة حق الانتخاب دون الترشيح (الحركة الدستورية والتجمع الاسلامى الشيعى) فى حين يدعو البعض الآخر (الائتلاف الاسلامى الوطنى من الشيعة) الى تمتعها بكامل حقوقها السياسية.

وقد طالبت المراة الكويتية بالحصول على حقوقها السياسية، وقد قامت الحركة النسائية التى ضمت كل من الاتجاه العلمانى والاسلامى بالتوقيع على عريضة فى سبتمبر ١٩٩٢ طالبت فيها النساء بتغيير القانون، كما قمن بثلاث تظاهرات قبيل الانتخابات الأخيرة تطالبن فيها بإعطائهن هذا الحق حيث ان عدد النساء اللاتى لهن هذا الحق يبلغ حوالى ١٠٠ الف صوت فى حين ان العملية الانتخابية الأخيرة شملت حوالى ١٩٠ الف رجل.(٧٢) وقد عنى هذا الوضع وجود برلمان يمثل اقلية من السكان بسبب عدم اعطاء حق التصويت للمراة وللمتجنسين ومجموعة البدون.

وعلى صعيد آخر شدد المجلس على ضرورة احترام مختلف الحريات ومن بينها حرية الكلمة والراى الآخر ومختلف حقوق الانسان، فإن الحياة السياسية فى الكويت وان كانت تتمتع بتقاليد ديمقراطية راسخة إلا ان هناك عدد من القيود تحد من حرية بعض الممارسات فبرغم وجود تنظيمات الى النقابات إلا بعد خمس سنوات على اقامتهم بالكويت، كما لاتسمح لأعضاء النقابة غير الكويتيين بالاشتراك فى التصويت فى نقاباتهم، هذا مع العلم ان الكويت قد صادقت على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى.

خاتمة :

يستند مستقبل مسيرة الديمقراطية في الكويت الى احتمالات التعايش والتوازن بين السلطات وخاصة بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فى ظل توفر النية الحقيقية لكل من الطرفين فى دفع هذه المسيرة وعدم تصيد الأخطاء للآخر.

ومن الثابت حتى كتابة هذه السطور ان الحكومة ابدت رحابة صدر تجاه المجلس، وافسحت له مجالا اكثر اتساعا لحرية الحركة والتاثير على القرار السياسى بحيث أصبح يمارس التشريع بمفهوم الحكومة الثانية وليس بمنطق السلطة الموازنة للجهاز التنفيذى، وقد انعكس هذا الواقع من خلال إدارة المجلس لقضايا الاحوال العامة والاستثمارات والديون.

وفى إطار هذا السياق انبرت الآراء الرافضة لما اعتبرته تجاوز المجلس لحجمه القانونى والدستورى بحيث تحول الى مايشبه حكومة داخل حكومة (٧٣)، فعلى البرلمان ان يقصر دوره على ممارسة التشريع فى إطار القضايا العامة التى تخص سيادة الدولة وعلاقة الاجهزة ببعضها دون أن يتعداه الى ادارة هذه القضايا على النحو الذى يمكن ان يشكل خطرا على البلاد (وخاصة على الاقتصاد والوطنى).

وفى ظل هذا المناخ الرافض لتجاوزات المجلس لصلاحياته التشريعية وجهت ايضا سهام الأنتقاد للحكومة حيث اشارت أصابع الاتهام الى تعمد هذه الأخيرة ايقاع المجلس فى شرك هذا التفويض الواسع الفضفاض بقصد احراجه او بمعنى اصح « حرق» المؤسسة التشريعية وفقدانها لمكانتها أمام اعين الجماهير.

مما يعنى كما رأى بعض المراقبين امكانية عودة تسيد التيار الحكومى، فإذا ماكان هذا التيار قد سقط كمرشحين فى الانتخابات إلا إنه يمكن ان يبرز مجددا تحت مظلة التعاون بين السلطتين وان يسيطر تحت وهم اطلاق يد مجلس الامة فى ادارة دفة الأمور.

وهناك من يرى ان ملف القضايا الساخنة المعروض أمام مجلس الأمة الراهن يعتبر اكثر حساسية من الملف الذى أدى الى حل مجلس ١٩٨٦، ومن ثم فإنهم يبنون على ذلك تقديرا يشكك فى امكانية استمرارية المجلس بوضعه الحالى فى ظل المشاحنات الراهنة بين كل من المجلس والحكومة.

وهنا يقع على عاتق المجلس توخى الحكمة وضبط النفس والتنازل عن غلوائه واندفاعه فى ظل الحرص على استمرارية العلاقة المتوازنة بين السلطات دون تخطى حدود صلاحياته التشريعية وذلك لضمان دفع الانجاز الديمقراطى والحضارى الذى تحقق.

فقد أصبح إستمرار التجربة الديمقراطية فى الكويت اصبحت

---

(٧٠) حديث لأحمد الربعى للمجتمع المدنى عدد ١٢، ٢ يناير ١٩٩٣ ص ٤-٨.
(٧١) جريدة الاتحاد ١٩٩٤/١/٢.
(٧٢) المجتمع المدنى، عدد ١ نوفمبر ١٩٩٢.
(٧٣) أديب الجابر، مرجع سابق ص ٣٧.

ضرورة حتمية لايجب الحيد عنها فقد ادرك الشعب الكويتى اهمية الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية، ولذلك يتوقع من مجلس الأمة ان يعمل جاهدا من أجل اكمال البناء الديمقراطى للبلاد وارساء دعائم كافة مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية.

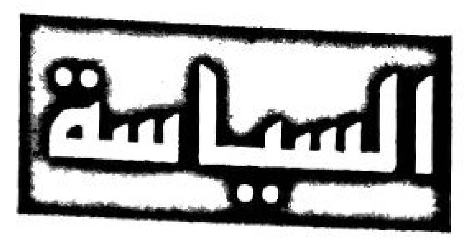
ولا نعنى بالديمقراطية هنا مجرد وجود مجلس وانتخابات وانما نقصد بها الآليات فالقضية لم تعد وجود معارضة تنتقد وحكومة يتسع صدرها للنقد وانما هى قضية تسخير ذلك الصراع للتوصل الى إنجازات تدعم مسيرة الديمقراطية.

ان تجربة الكويت الديمقراطية الرائدة لم تعد ملكا للكويتيين وحدهم وانما تتطلع اليها بترقب انظار الشعوب العربية والخليجية.

ولذلك فإن التحذير والنصح يوجه لكل من الحكومة والمجلس، حيث لم يعد بالامكان العودة لكويت ماقبل الغزو فى اطار تعاظم التحديات والآمال، فجدول الآمال عريض ويتطلب مثابرة لتحقيق مايصبو اليه الشعب، ولابد ان يعى المجلس ان الزمن قصير قياسا لضخامة التحديات . □





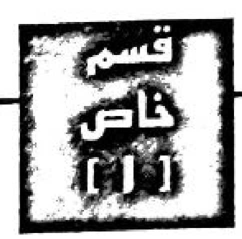




فى مناسبة مؤتمر التمديد والمراجعة

(ابريل - مايو - ١٩٩٥)

لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)





تقديم :

الجيتو الجديد : إسرائيل خلف جدار السلاح النووى

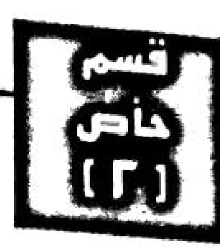
عندما توصل العلماء الى سر الانشطار النووى فى النصف الثانى من ثلاثينات القرن العشرين، كان ذلك واحدا من اعظم الاكتشافات ـ ان لم يكن اعظمها على الاطلاق ـ فى تاريخ الانسانية، وبينما كان لهذا الاختراع جانب تطبيقى فى مجال التدمير والتخريب وهو الأمر الذى تبلور فى شكل القنبلة الذرية اولا ثم القنابل الهيدروجينية ثانيا والذى أصبح من يمتلكها يملك قوة تدمير لا يدانيها فيها سلاح آخر، فإن هذا الاختراع نفسه كان له جانب تطبيقى سلمى فى مجال انتاج الطاقة اللازمة للانسان فى كافة مظاهر نشاطه.

ولم يدرك العلماء الذين اكتشفوا هذا السر فداحة اكتشافهم إلا عندما اختار الأمريكيون أن يلجأوا للجانب السلبى من هذا الاكتشاف واستخدموا بناء على ذلك القنبلة الذرية للمرة الاولى ضد مدينة هيروشيما اليابانية فى ٦ اغسطس ١٩٤٥ ثم للمرة الثانية فى ١٩ اغسطس من نفس العام ضد مدينة نجاساكى. وعند ذلك ايقن هؤلاء العلماء ان الأمر يقتضى وضع برامج يمكن من خلالها السيطرة على هذا الاكتشاف في شقه التدميرى وحتى في شقه السلمى، حتى لا يسفر انتشار السلاح النووى الى تدمير الحياة بكل مظاهرها على سطح الكرة الارضية.

وعلى الرغم من ان الأمر كان يقتضى انصياعا مباشرا وغير مشروط لمبدأ عدم انتشار الاسلحة النووية من جميع الاطراف حرصا على المصلحة البشرية العامة ، إلا أن التفكير فى التوصل الى معاهدة دولية لمنع الانتشار النووى لم يبدأ إلا بعد اكثر من سبعة عشر عاما من استخدام السلاح النووى للمرة الأولى، ولم يتم التوصل الى المعاهدة نفسها إلا بعد اكثر من ستة اعوام من بداية التفكير فيها . وبينما رضيت الدول غير المالكة للسلاح النووى بمعاهدة منقوصة لمنع الانتشار النووى انطلاقا من أن وجود هذه المعاهدة افضل من عدم وجودها، إلا ان الدول المالكة لهذا السلاح تأبى إلا ان تكرس الأوضاع القائمة ـ التى هى فى مصلحتها بالقطع ـ وتمنع بالتالى أن يفيق العالم من كابوس الحظر النووى.

ومن خلال موقف مصرى مشرف فى مجال منع الانتشار النووى يتضح بالمقابل موقف اسرائيلى يصر ـ حتى الموت ـ على الاحتفاظ بترسانة نووية هائلة تكفى لتدمير كل منطقة الشرق الاوسط وجنوب أوروبا وأجزاء من روسيا والجمهوريات الاسلامية، ويؤكد فى الوقت ذاته على عزمه عدم الانضمام على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، واذا كانت دول عدم الانحياز تريد ان تشكل تكتلا دوليا يستطيع ان يحدث توازنا ـ ولو نسبيا ـ مع موقف الدولة المالكة للسلاح النووى، فأن موقف الولايات المتحدة من معاهدة عدم الانتشار النووى عموما وموقفها من ترسانة السلاح النووى الاسرائيلية على وجه الخصوص ـ والذى يصر على ان يتم تمديد المعاهدة ابديا دون ان تنضم إليها اسرائيل لتكريس الأوضاع القائمة وفرض الأمر الواقع على الدول العربية ـ سوف يسفران عاجلا او آجلا عن التأثير سلبا على عملية السلام بين العرب واسرائيل، والتى باتت فى ظل خلل خطير فى التوزان ـ كما انها سوف تسفر عن اقتناع اطراف عربية معينة بضرورة السعى لتأمين وجودها من خطر السلاح النووى الاسرائيلى وبذلك تظل اسرائيل اسيرة الجيتو الجديد خلف الجدار العالى الذى اقامته بنفسها معتمدة على ترسانتها النووية.

مراد إبراهيم الدسوقى





منع الانتشار النووى.. الجذور والمعاهدة

د. فوزى حماد

مقدمة :

يعقد فى الفترة من ١٧ ابريل إلى ١٢ مايو ١٩٩٥ مؤتمر المراجعة والتحديد لمعاهدة منع الانتشار النووى (م م ن) بعد مرور خمسة وعشرين عاما على دخولها حيز النفاذ. وقد وضعت هذه المناسبة موضوع منع الانتشار النووى على قمة جدول الاعمال لدى معظم الدول الأطراف فى المعاهدةويبلغ عددهم ١٧١ دولة. وتلك هى أول فرصة حقيقية تتم فيها مناقشة المعاهدة وظروفها وانجازاتها ودورها فى نزع السلاح فى العالم على نطاق واسع منذ دخولها حيز النفاذ. ذلك لأن العالم مقبل على قرار هام وخطير بالنسبة لمستقبل المعاهدة ومستقبل منع الانتشار.

وتتناول هذه الورقة جذور منع الانتشار النووى التى برزت فى الأوساط العلمية عقب اكتشاف الانشطار النووى فى الفترة من ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، ثم على المسرح السياسى فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٦٤ والتى مهدت لصياغة المعاهدة ابتداء من عام ١٩٦٥ ودخولها فى حيز النفاذ فى عام ١٩٧٠.

المرحلة الاولى (١٩٣٨ ـ ١٩٤٥) الثورة النووية:

من الانشطار إلى الإنفجار :

كان اكتشاف الانشطار النووى فى برلين فى أواخر عام ١٩٣٨ إيذانا بمولد الثورة النووية فى الفترة من ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥، وهى ثورة علمية وتكنولوجية هائلة غيرت وجه العالم، وحددت توجهاته الاستراتيجية والعسكرية لفترة نصف قرن من الزمان. ففى مطلع عام ١٩٣٩، أحيط نيلزبوهر (Niels Bohr)، عالم الذرة الدانماركى بنتائج تجربة برلين وتفسيرها، وقبل تفسير الانشطار النووى وقدر دلالاته. ونقل معه هذه الانباء الى مجتمع الفيزيائيين فى الولايات المتحدة والعالم، فقد كان فى طريقه إلى هناك لحضور مؤتمر دولى. وكان يعمل فى ذلك الوقت فى الولايات المتحدة عدد كبير من العلماء الأوروبيين الذين هاجروا الى الولايات المتحدة تحت الوطأة الفاشية والنازية فى أوروبا.

كان الفيزيائى المجرى الأصل ليوزيلارد (Leo Szilard) اكثر الناس قلقا بعد سماع انباء الانشطار النووى وقدر دلالاته العسكرية والاستراتيجية والسياسية. وعمل لكى تصل انباء هذا الانشطار وامكانية استخدامه فى صنع قنبلة يورانيوم الى الرئيس الامريكى رزوفلت فى اسرع وقت ممكن. فقد كانت تلوح فى الأفق اهتمامات المانيا النازية بالبحوث النووية واحتمالات تصنيع سلاح نووى. وقد دعم العالم الشهير «ايتشبتن» هذا الاتجاه، وكتب خطابا الى الرئيس الأمريكى يحثه على تبنى

المشروع، وقرر تنبيه على الفور فى اكتوبر ١٩٣٩، وشكل «لجنة اليورانيوم» لتولى الاشراف على هذا العمل فى بدايته.

وبنهاية عام ١٩٤٢ تمكنت مجموعة من العلماء بقيادة الفيزيائى الإيطالى الشهير فرمى (Fermi) من تصميم وإنشاء مفاعل نووى صغير، أول مفاعل فى التاريخ، فى ملعب كرة الاسكواتش بجامعة شيكاغو، وبدأ تشغيله فى ٢ ديسمبر ١٩٤٢ ليثبت إمكانية الحصول على تفاعل انشطار نووى متسلسل مؤرخا بداية العصر النووى. ويعتبر ذلك من أهم الانجازات العلمية والهندسية فى نصف القرن الأخير.

وفى الفترة من ١٩٤٢ - ١٩٤٥ تم تنفيذ مشروع مانهاتن الكبير لانتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة القنابل الذرية، وهى اليورانيوم عالى الإغناء (يستعمل تعبير عالى التخصيب خطأ) والبلوتونيوم. وهو اكبر برنامج علمى تكنولوجى صناعى فى التاريخ عمل فيه ١٥,٠٠٠ فرد وعلى قمتهم حوالى ١٠٠٠ عالم من صفوة علماء العالم وفى قلبهم كوكبة من العلماء الحاصلين على جوائز نوبل، عملت فى تضافر كامل، ولم يهدر يوم واحد طيلة تلك الفترة. وتم بناء صناعة نووية تعادل حجم صناعة السيارات الامريكية فى ذلك الوقت، فى مجال إغناء أو إثراء اليورانيوم، وبناء المفاعلات لانتاج البلوتونيوم، وفصل البلوتونيوم ودورة الوقود النووى اللازمة. وتكلف هذا المشروع ٢ بليون دولار فى ذلك الزمان. وأدار هذا المشروع العميد ليزلى جروفز من سلاح المهندسين وعمل مباشرة تحت اشراف رئيس الأركان.

وفى ١٦ يوليو ١٩٤٥ تم تفجير قنبلة بلوتونيوم فى صحراء ولاية نيومكسيكو قدرتها ٢٠,٠٠٠ طن (٢٠ كيلو طنى) ت. ن. ت وفى ٦ و٩ اغسطس ١٩٤٥ دمرت مدينتا هيروشيما ونجازاكى فى اليابان واعلن انهاء الحرب العالمية الثانية، ونظرا للدمار الهائل الذى سببته القنبلة الذرية سمى تدمير هيروشيما بالخطيئة النووية.

- جهود منع الانتشار المبكرة :

لعب الفيزيائى زيلارد الذى تمكن من اقناع الادارة الامريكية بتبنى صناعة القنبلة الذرية أول دور فى منع انتشار مزيد من النتائج العلمية لبحوث الانشطار النووى. ففى فبراير ١٩٣٩، وقبل تحركه لاقناع الادارة الامريكية بصناعة القنبلة النووية تحرك بإدراكه لأبعاد الاكتشاف العسكرية والاستراتيجية وبجهوده الخاصة للاتصال بزملائه العلماء النوويين الذين يعملون فى هذا المجال فى البلاد التى يمكن أن تكون حليفة للولايات المتحدة، يحثهم على إيقاف نشر نتائج ابحاثهم، وأوضح فى خطاباته أن تفاعل الإنشطار النووى يمكن أن يؤدى الى تصنيع قنابل ذرية يمكن أن تكون خطيرة، إذا وقعت فى أيدى حكومات معينة. وقد نجح فى ذلك. وفى فترة وجيزة بدأت الحكومات فى فرض السرية على بحوث الانشطار النووى.

وفى سبتمبر ١٩٩٣ قدم العالمان بوش Bush وكونانت Conant المسئولان العلميان عن مشروع مانهاتن تقريرا الى وزير الحرب الامريكى يوضحان فيه أن القنبلة النووية ستكون معدة فى أوائل ١٩٤٥، وأوضحا أن السبق الأمريكى النووى سيخفض حين يلحق بها دول صناعية متقدمة، وعبرا عن رغبتهما فى تنظيم تجربة أولية للسلاح كاستعراض لقوة هذا السلاح، واذا لم تستسلم اليابان يستخدم السلاح عسكريا، واقترحا - بعد التجربة - أن تنقل معظم المعلومات النووية عدا تلك المتعلق بتنظيم القنبلة الى جهاز دولى يتولى الاشراف على النشاط النووى لتقليل احتمالات نشوب صراع دولى جديد.

وفى بداية عام ١٩٤٤ بدأ العلماء يهتمون بالجوانب السياسية للسلاح النووى ويرون أهمية وضع العمل النووى تحت رقابة دولية مستقبلا. ورأى نيلز بوهر أهمية إحاطة الاتحاد السوفيتى قبل استخدام السلاح لخلق جو من الثقة والعمل على تنظيم رقابة دولية على السلاح وعلى استخدامه، وعرض هذا الرأى على رئيس الوزراء تشرشل فى مايو ١٩٤٤ الذى رفض هذه الافكار، وكرر هذا الرأى على الرئيس روزفلت فى اغسطس ١٩٤٤ ووعده بمناقشة الامر مع تشرشل. وفى اجتماعهما فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٤، رفضا هذا الرأى واكد الرئيسان على اهمية الاستمرار فى الحفاظ على السرية، وحذر بوهر من إفشاء اية أسرار.

وتحرك الفيزيائى زيلارد الذى أقنع الرئيس روزفلت بتبنى صنع القنبلة الفورية منذ اكثر من ٥ سنوات مضت، وقدم مذكرة للرئيس روزفلت - يحذر من العواقب الدولية فى حالة استخدام القنبلة الذرية، واوصى بعقد اتفاق مع الروس حتى يمكن وضع نظام دولى للرقابة. ووصلت المذكرة الى مكتب الرئيس روزفلت ولكنه لم يرها، فقد توفى فجأة فى ١٩٤٥/٤/١٢ وفى ١٥ مارس ١٩٤٥ قابل وزير الحرب الامريكى الرئيس روزفلت لآخر مرة، قبل وفاته وعقب عودته من مؤتمر يالتا، واحاطه بوجود مدرستين فى الفكر بالنسبة لمستقبل السلاح فى حالة نجاحه، وهى استمرار السرية وهى الرأى الذى يفضله العسكريون أو انشاء رقابة دولية واطلاق حرية تداول المعلومات.

فى ١٩٤٥/٤/٢٥ أحيط الرئيس الجديد ترومان لأول مرة بتطورات الموقف النووى بواسطة وزير الحرب والعميد ليزلى جروفز المسئول العسكرى عن مشروع مانهاتن واقترحا عليه تشكيل لجنة انتقالية تتولى وضع السياسات التفصيلية التى تحتم استخدام السلاح. وتم تشكيل اللجنة برئاسة القاضى السابق بايرنز Byrenes الذى أصبح فيما بعد وزير للخارجية. وتمكن الفيزيائى زيلارد من مقابلة بايرنز وقدم له المذكرة التى سبق تقديمها للرئيس الراحل، ولم يستطع اقناعه بموقفه.

وفى ٣٠ أبريل تغير الموقف دوليا فقد انتحر هتلر وسلمت المانيا دون قيد أو شرط فى ٨ مايو سنة ١٩٤٥، واجتمعت اللجنة الانتقالية فى ٩ مايو ى اول اجتماع لها، وتوصلت فى ٣١ مايو فى أول يونيو الى أن القنبلة ينبغى

ان تستخدم فى اقرب وقت ممكن ضد اليابان، دون تحذير مسبق، وضد هدف يجمع بين الاهمية العسكرية والكثافة السكانية، لكى يحقق اكبر تاثير نفسى فى اقرب وقت ممكن، وتم رفض فكرة استخدام السلاح كتجربة لاستعراضه فى منطقة غير ماهولة.

جاءت هذه القرارا انتصارا لراى العسكرية وكانت اللجنة تعمل تحت تاثير راى العميد ليزلى جروفز الذى حضر اجتماعات اللجنة بالرغم من انه لم يكن عضوا بها.

تقرير فرانك :

تسربت قرارات اللجنة السرية الى العلماء الذريين، وبدأ عدد منهم يتحدث ضد استخدام القنبلة الذرية وشكلت جامعة شيكاغو لجنة من سبعة علماء برئاسة فرانك الحائز على جائزة نوبل وهو المانى الأصل لبحث هذا الموضوع الأصل، وقامت اللجنة باعداد تقرير يعبر عن وجهة نظر زيلارد فى ١١ يونيو وكان عضوا فى هذه اللجنة (وسمى تقرير فرانك). وأوضح التقرير النقاط الآتية:

- انهم يتحركون من معرفتهم بالخطر العظيم الكامن فى السلاح الجديد، والذى لا يدركه الجنس البشرى، وليس هناك اختراع علمى يمكن استخدامه لمقاومة القوة التدميرية الهائلة للسلاح النووى، إلا بالرقابة على السلاح القائمة على الثقة المتبادلة.

- إن موجة الرعب والكراهية التى ستجتاح العلم عقب استخدام السلاح الجديد ضد اليابان سوف تقسم الرأى العام العالمى وكذلك الامريكى.

- اقترح التقرير مرة اخرى إماطة اللثام عن السلاح الجديد فى تجربة أمام ممثلى الأمم المتحدة فى منطقة صحراوية أو جزيرة مهجورة. ونستطيع بعد ذلك أن نقول «إنتم ترون نوع السلح الذى نملكه ولم نستعمله، نحن على استعداد لكى نتنازل عن استعماله مستقبلا إذا انضمت الينا أمم اخرى فى هذا التنازل والموافقة على إقامة نظام رقابى دولى فعال».

واجتمعت اللجنة الانتقالية فى ٢١ يونيو، ورفضت هذا التنوير وتلك اول مرة يستخدم فيها تعبير «التنازل عن السلاح النووى» هو التعبير الذى ورد بعد ذلك فى معاهدة منع الانتشار النووى بعد اكثر من عشرين عاما. كما أن خلق نظام رقابى فعال للرقابة كان محل العمل السياسى منذ عام ١٩٤٦ وحتى انشاء الوكالات الدولية للطاقة النووية وأقامة نظام للضمانات الذى أكتمل فى عام ١٩٦٣.

فى ١٦ يوليو ١٩٤٥ اجرى التفجير الأول، وعقد مؤتمر بوتسدام فى أعقابه وأحاط الرئيس ترومان رئيس الوزراء تشرشل بنتائج التفجير النووى الأول. ووجه المؤتمر تحذيرا لليابان بأن الحرب ستستمر بكل قوة حتى تنتهى كل ضروب المقاومة، ولم يذكر شئ عن السلاح النووى. وفى ٢٤ يوليو وعقب الاجتماع ذكر الرئيس الامريكى للزعيم السوفيتى ستالين أن لديهم سلاحا جديدا ذا قدرة تدميرية غير عادية، ولم يبد على ستالين اى تأثير. فقد كان على علم بالتقدم فى صنع السلاح النووى عن طريق عملائه فى الولايات المتحدة، وقال انه سعيد بسماع ذلك، وعبر عن أمله فى استخدامه جيدا ضد اليابان.

وتم استخدام السلاح ضد اليابان وانتهت الحرب العالمية الثانية وبدأت فى نفس الوقت الحرب العالمية الثالثة او الحرب الباردة التى انتهت دون إطلاق طلقة واحدة، بانهيار الاتحاد السوفيتى لعدم استطاعته مجاراة تفوق تكنولوجى اخر هو حرب الكواكب.

جذور منع الانتشار :

فى هذه الفترة الفارقة فى التاريخ تغير وجه العالم علميا وتكنولوجيا وعسكريا وسياسيا، وتربعت الولايات المتحدة على قمة العالم ليس بملكيتها للسلاح النووى فحسب، بل ولممارستها لأول مرة فى التاريخ الادارة العلمية والتكنولوجية للعلم الكبير والبحث والتطوير الذى صاحب تفجير الثورة النووية، وهى ثورة التحام العلم بالتكنولوجيا والتى اثبتت أن سلطان العلم سلطان هائل يمتد من أدق دقائق المادة الى اقصى أطراف الفضاء.

كما ولدت فى هذه الفترة الجذور الرئيسية لسياسات منع الانتشار والتى نبعت من الاهتمامات السياسية للعلماء فى هذا الأمر الخطير، وهى:

- السرية.
- اهمية الثقة المتبادلة فى العلاقات النووية.
- ليس هناك اختراع علمى لمواجهة القوة التدميرية للسلاح النووى وتتم المواجهة بواسطة رقابة دولية فعالة أو نظام عالمى للضمانات ووجود جهاز دولى لذلك.
- لا يمكن الاحتفاظ بالسرية لفترة طويلة وسوف يختفى السبق النووى فى وقت ما
- اهمية حرية تداول المعلومات فى وجود رقابة فعالة.
- التنازل عن السلاح النووى.
- تأثير السلاح النووى وما يسببه من دمار ورعب وخوف على السياسة النووية.

أن هذه الجذور - كانت محور التحرك السياسى والدبلوماسى العالمى منذ ذلك الحين وحتى الآن، وهذا ما سوف نحاول أن نغطيه فى الجزء الباقى.

المرحلة الثانية، ١٩٤٥ - ١٩٦٤: العمل السياسى والدبلوماسى :

المحاولة الاولى لنزع السلاح النووى :

فى نوفمبر ١٩٤٥ عقد اجتماع بين الزئيس الامريكى ورئيس وزراء المملكة المتحدة، ورئيس وزراء كندا لوضع سياستهم النووية فى المرحلة القادمة، وتم اتفاقهم على الاستمرار فى الحفاظ على السرية، والاستمرار وكذلك فى سياسة شراء كل اليورانيوم المتاح فى العالم الغربى والتى بدأت فى عام ١٩٤٤.

وبالنسبة للاستخدامات السلمية الذرية أعلنوا أن هذه

الاستخدامات تعتمد الى حد كبير على نفس الطرق والوسائل والعمليات التى تستخدم فى انتاج السلاح، وعدم اقتناعهم بالسماح بنشر هذه المعلومات المتخصصة قبل التوصل الى نظام للضمانات فعال وقابل للتطبيق ومقبول من دول الأمم المتحدة. واعلنوا ايضا ضرورة إنشاء لجنة تابعة للامم المتحدة لتقديم التوصيات بخصوص الوسائل الفعالة لحذف استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض الحربية، وتشجيع استعمالاتها السلمية وجدير بالذكر أن عدد القنابل الذرية فى ذلك الوقت كان فى حدود بضع عشرات، وأن التوصل الى اتفاق عالمى ممكن.

وشكلت هذه النقاط الاطار الرئيسى لبرنامج لجنة الطاقة الذرية التابع للامم المتحدة التى انشئت فى عام ١٩٤٦، فى أول إجتماع للجمعية العامة للامم المتحدة. وصاغت الولايات المتحدة هذه النقاط فى مشروع باروخ لازالة الاسلحة النووية، وقدمته الى الامم المتحدة فى يونيو ١٩٤٦. ويتضمن هذا المشروع تدويل الأنشطة النووية ووضعها تحت إدارة دولية ويشمل كل الانشطة مثل دورة الوقود النووى ابتداء من استخراج خامات اليورانيوم وتحديد الكميات التى يمكن استخراجها، وكذا تحديد المواد الانشطارية اللازمةوهكذا. واجتمع الخبراء لمناقشة نظام الضمانات وتم الاتفاق على امكانية قيام نظام دولى للضمانات من الناحية التكنولوجية.

ولكن الاتحاد السوفيتى بالرغم من اشتراك خبرائه الفنيين بدأ المنادرة ضد المشروع الامريكى، وأعلن فى اكتوبر ١٩٤٦ أن تسوية أمور نزع السلاح يجب أن تتم فى إطار مفاوضات عامة لنزع السلاح، وهذا يعنى تأجيل الموضوع الى ما لانهاية. ويعزى السبب إلى أن الاتحاد السوفيتى قد تمكن من تشغيل مفاعل نووى فى ديسمبر ١٩٤٦ ولاحت للسوفيت فرصة الحصول على أسلحة نووية، وكانت الحرب الباردة قد اضعفت الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى التى تولدت أثناء الحرب.

واستمرت لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة فى متابعة العمل والمناقشات. وقدم السوفييت فى يونيو ١٩٤٧ اقتراحا بإنشاء نظام دولى للرقابة على المنشآت النووية المدنية يسمح بالتفتيش الدورى، ويمكن ايقافه باستخدام حق النقض فى مجلس الأمن، وهو نظام اقرب ما يمكن الى نظام معاهدة منع الانتشار التى اقرت بعد ٢٠ عاما. جاء الاقتراح متأخرا ولم يجد قبولا. وفى أواخر ١٩٤٧ أعلن الاتحاد السوفيتى أنه يملك اسرار القنبلة الذرية، وزاد ذلك من تصلبه فى القضايا الدولية.

وفى ربيع عام ١٩٤٨ اعلنت لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة أنها وصلت الى طريق مسدود بعد سنتين من العمل عقدت فيهما ٢٠٠ جلسة وتوقف عملها.

وفشلت أول محاولة دولية لنزع السلاح النووى. كان الموقفان الأمريكى والروسى متناقضين فبينما رأى الامريكيون إنشاء نظام إدارة دولية للمنشآت النووية قبل التخلص من قنابلهم الذرية، وهم الوحيدون فى العالم الذين يملكونها، كان الروس يريدون نزع السلاح النووى ثم بعد ذلك إقامة نظام الضمانات. وفى غياب الثقة بين البلدين كان من الصعب التوصل إلى اتفاق.

سباق الرعب النووى :

فى العام التالى اجرى الروس تفجيرهم الذرى الأول، وفقدت امريكا احتكارها النووى، وبدأ السباق النووى يأخذ ابعادا هائلة. اصدر الرئيس الأمريكى تعليماته بصنع القنبلة الهيدروجينية والتى تعتمد على الاندماج النووى. وجدير بالذكر ان فيزيائيا مجريا اخر وهو العالم ادوارد تيللر Teller لعب دورا هاما فى تطوير القنبلة الاندماجية (كان قد سبق الإشارة إلى دور الفيزيائى المجرى الاصل زيلارد فى تبنى الادارة الامريكية لمشروع القنبلة الذرية). وفى مايو ١٩٥١ تم اجراء أول انفجار تجريبى اندماجى صغير، إلا انه كان اقوى انفجار نووى تم على ظهر الأرض حتى ذلك الحين، وتبعه تفجير اندماجى اخر فى نوفمبر ١٩٥٢ كانت قدرته ١٠ ميجا اطنان ويعادل ٨٠٠ قنبلة من طراز هيروشيما. ازال جزيرة من الوجود.

واستمر السباق حيث أجرى الروس تفجيرا اندماجيا فى اغسطس ١٩٥٣ مما سبب صدمة هائلة للولايات المتحدة، وقرروا هتك أستار السرية، كما سنرى فيما بعد. وفى عام ١٩٥٥ أجرى الروس تفجيرا ثانيا لقنبلة اندماجية ثانية قدرتها عدد من الميجا أطنان. وتم التوازن بين الدولتين العظميين عند مستوى هائل من الرعب.

شمل السباق النووى اطرافا أخرى. فقد فجرت انجلترا قنبلتها الذرية فى عام ١٩٥٢، ثم الهيدروجينية فى عام ١٩٥٧. اما فرنسا فقد تمت تفجيرها الذرى فى عام ١٩٦٠ والهيدروجينى فى عام ١٩٦٨، وقد فجرت الصين قنبلتها الذرية فى عام ١٩٦٤، ثم الهيدروجينية فى عام ١٩٦٧ اى قبل فرنسا بعام واحد. وهكذا اكتملت القدرات الذرية والهيدروجينية للأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن، وأطلق عليهم دول النادى الذرى.

الذرة من اجل السلام :

ايقن الأمريكيون بعدم جدوى السرية فى أعقاب التفجير الذرى الروسى فى عام ١٩٤٩ ولكن لم يتم اتخاذ اى قرار فى هذا الشأن، ولكن بعد التفجير الهيدروجينى فى عام ١٩٥٣ قررت الولايات المتحدة إنهاء المرحلة السرية التى فرضها زيلارد منذ ١٥ عاما عقب اكتشاف الإنشطار النووى. وأعلن الرئيس ايزنهاور أمام الجمعية العامة للامم المتحدة إن الرعب النووى يعرض كل الحضارة وكل القيم الإنسانية إلى الدمار، وأعلن بداية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، او الذرة من أجل السلام، واقترح انشاء بنك دولى لليورانيوم والمواد الانشطارية بعد سحبها تدريجيا من الأرصدة المعدة للأستخدام الحربى، وذلك لاستخدامها سلميا دون شروط مسبقة. وبدأت المصارحة النووية وتبادل المعلومات، وتمثل ذلك فى مؤتمر جنيف للاستخدامات

٤٢٠

السلمية الذى عقد فى جنيف ١٩٥٥ تحت اطار الأمم المتحدة ويعتبر ذلك اهم تطور سياسى فى المجال الذرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبدات الولايات المتحدة عقد اتفاقات للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية مع عدد من الدول ابتداء من عام ١٩٥٦، وتضمنت هذه الاتفاقات أن تقبل الدول المتلقية للمساعدة التفتيش على المنشآت النووية موضوع المساعدة للتحقق من عدم استخدام المساعدة فى أغراض عسكرية وان يتم التفتيش بواسطة مفتشين امريكيين، أو أى جنسية أخرى. وهذه فكرة جديدة لم تطرح قبلا، وهى ابسط جدا وترتبط مباشرة بفائدة علمية أو تكنولوجية أو تطبيقية.

وفى عام ١٩٥٨ انشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا، وبدىء كذلك فى إنشاء نظام دولى للضمانات واجه معارضة سوفيتية فى البداية، وبدأ اكتماله فى عام ١٩٦٣، حينما غير السوفيت موقفهم وايدوه عقب المواجهة مع الولايات المتحدة فى الأزمة الكوبية.

وهكذا مهد مشروع ايزنهاور الطريق إلى بناء نظام دولى للضمانات والرقابة على الاستخدامات الذرية السلمية. وتحققت القضية المحورية فى الفكر النووى التى طرحها زيلارد وبوهر وفرانك وغيرهم فى فترة مشروع مانهاتن، ثم تبنتها الحكومة الأمريكية فى مشروع باروخ، ولكنها كانت فى إطار ادارة دولية للمنشآت النووية، وأقترحتها الحكومة السوفيتية فى عام ١٩٤٧، ولم تقبل فى ذلك الوقت. أدى التوازن النووى، ثم المواجهة النووية فى الأزمة الكوبية، ثم الأسلوب التدريجى فى بناء نظام الضمانات فى إطار مشروع الذرة من أجل السلام إلى تحقيق هذا النظام بعد ١٨ عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

معاهدة المنع الجزئى للتفجرات النووية وبدايات معاهدة منع الانتشار النووى :

وشهدت تلك الفترة بدايات جديدة وهامة أخرى أبتداء من عام ١٩٥٨ فى مجال منع التجارب النووية وفى مجال نزع السلاح النووى. وقد تعثرت هذه البدايات بسبب الحرب الباردة، بالرغم من وجود توازن الرعب النووى وبداية عصر الذرة من أجل السلام. غير أن ازمة المواجهة الكوبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ١٩٦٢، كما ذكر سابقا، كان لها تأثير كبير فى تغيير المواقف ولقد وصلت إلى حد مواجهة نووية أمكن تفاديها، وأوضحت أن الحظر النووى حظر ماثل وحقيقى وليس حظرا افتراضيا يمكن تجاهله، وقررت الدولتان العظميان العمل سويا وتخطى المشاكل القائمة.

وبالنسبة لمنع الاختبارات النووية إزاء تزايد التساقط الذرى من جراء التفجيرات النووية فى الهواء وزيادة المستويات الاشعاعية فى الهواء والغذاء وما سببه ذلك من قلق واحتجاج عالميين بدأت المفاوضات لتجريم الاختبارات النووية وعقدت اجتماعات كثيرة للخبراء ومؤتمرات فنية ومفاوضات بين الدول النووية بخصوص منع الاختبارات، وتم اعداد مشروع معاهدة لذلك وتعثرت الجهود، بل وتجمدت وبدا أن جهود ٣٥٠ اجتماعا عقدت فى جنيف بهذا الخصوص قد ضاعت سدى. الآن بعد الأزمة الكوبية بدأت الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة، وتم التوصل فى اغسطس ١٩٦٣ إلى معاهدة المنع الجزئى لاختبارات الأسلحة النووية فى الهواء والفضاء وتحت الماء. ولم تمنع الاختبارات الجوفية شريطة أن لا تؤدى إلى تلوث اشعاعى خارج حدود الدولة التى تقوم بإجراء هذه الاختبارات. وجدير بالذكر أن هذه الاختبارات قد بلغت ٥٠٠ اختبار جوى تم فيها تفجير ٦٠٠ ميجا اطنان من المواد المتفجرة تفوق كمية المتفجرات التى أستخدمت فى الحرب العالمية الثانية بمئات المرات، وكان من ضمنها تفجير رؤوس هيدروجينية أقوى ٤٠٠٠ مرة من قنبلة هيروشيما (١٣ كيلو طن) وقد بخر ١٠ اطنان من البلوتونيوم الذى لم يتم تفجيره وشتتوا فى الجو ونال كل بلد نصيبه. إن هذه المعاهدة هى أول معاهدة دولية تقبل فيها الدول قيودا فى مجال برامج التسليح النووى، أى أنها تقبل التخلى عن جانب من برامجها العسكرية النووية

بالنسبة لنزع السلاح : قدمت ايرلندا فى عام ١٩٥٨ مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يهدف إلى منع مزيد من أنتشار الأسلحة النووية. وأصدرت الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٩ عدة قرارات خاصة بمنع الأنتشار النووى. وفى ديسمبر، ١٩٦١ وجهت الجمعية العامة نداء للدول وخاصة لدول النادى الذرى للتوصل إلى اتفاق دولى لمنع أنتشار الأسلحة النووية. وأنشئت فى نفس العام لجنة الثمانية عشرة لنزع السلاح تتكون من ممثلى الدول الخمس الكبرى، وخمس دول من الكتلة الشرقية (فى ذلك الوقت) وثمانى دول من عدم الانحياز منهم مصر. وبدأت العمل والمناقشات فى هذا المجال وكان موضوع منع الانتشار فى البند الخامس من جدول الأعمال.

وبعد المواجهة الكوبية تم التفجير الصينى فى عام ١٩٦٤ الذى زاد من حدة الانتشار النووى ـ اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على العمل المشترك لمنع الانتشار النووى. وبدأت مفاوضات معاهدة منع الانتشار عقب التفجير الصينى مباشرة. ووافقت الجمعية العامة فى عام ١٩٦٥ على قرار يحمل عنوان «منع انتشار الأسلحة النووية» لأول مرة. ودعت لجنة نزع السلاح لوضع المبادئ الرئيسية لمعاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية وبدأت مرحلة جديدة بعد عشرين عاما من الخطيئة النووية فى هيروشيما ونجازاكى.

المرحلة الثالثة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ : المفاوضات والمعاهدة والتمديد :

الانتشار النووى هو أى زيادة فى عدد الأسلحة الذرية فى حوزة الدول المالكة للسلاح النووى (وهو ما يسمى بالإنتشار الراسى)، وتصنيع السلاح النووى أو الحصول عليه بواسطة الدول غير المالكة لهذا السلاح أى زيادة عدد

الدول التى تملك أسلحة نووية (وهو ما يسمى بالانتشار الأفقى)

المفاوضات :

شكلت لجنة نزع السلاح لجنة فرعية من عشر دول للقيام بالمفاوضات وإعداد المعاهدة تكونت من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ممثلين للدول الحائزة للسلاح النووى، والبرازيل، وبورما، مصر، الحبشة، الهند، المكسيك، نيجيريا، والسويد من دول عدم الانحياز. واستمرت المفاوضات فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ تم فيها التوصل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو اختصار «معاهدة منع الانتشار النووى»، ونرمز لها بالحروف م.م. أ.

قدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مشروعا للمعاهدة، وجرت مفاوضات بين الدولتين تضمنت محادثات سرية بين وزيرى خارجيتهما دين رسك وأندريه جروميكو، وأمكنهما التوصل بنهاية عام ١٩٦٦ إلى صياغة واحدة لمشروع المعاهدة بالرغم من مشاكل حرب فيتنام التى كانت قائمة وقتئذ، وأوضح ذلك قدرتهما على التفاهم منذ الأزمة الكوبية. نسقا أمورهما استعدادا لمواجهة الدول غير النووية أو دول عدم الانحياز. وقد بذل ممثلو هذه الدول جهودا كبيرة لتضمين مشروع المعاهدة اجراءات ملموسة نحو نزع السلاح النووى بصفتهم القوى الرئيسية لمنع الانتشار النووى فى العالم. ويمكن تلخيص مطالبهم على النحو التالى :

- التوازن بين تعهدات والتزامات الدول النووية وغير النووية
- خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووى مثل إيقاف انتاج المواد الإنشطارية لأغراض التسليح، إيقاف انتاج الأسلحة النووية، ثم تخفيضها وأخيرا تدميرها
- المنع الشامل للاختبارات النووية.
- ضمانات لأمن الدول غير النووية.
- الاستفادة من التطبيقات النووية السلمية فى التنمية التكنولوجية والاقتصادية.

ورفضت الدول النووية تضمين المعاهدة أيا من هذه المطالب حيث أن الدول النووية أرادت ان تكون المعاهدة أبدية (أى إلى أجل غير مسمى) منذ البداية. إلا أن الدول غير النووية اعترضت على ذلك واستطاعت ادخال فقرتين : فقرة مؤتمرات المراجعة كل خمس سنوات لاستعراض سير المعاهدة بغية التأكد من ان أهداف الديباجة وأحكام المعاهدة توضع موضع التنفيذ. (الفقرة الثالثة فى المادة الثامنة). أما الفقرة الأخرى فهى الخاصة بالتمديد (الفقرة الثالثة فى المادة العاشرة) والتى تنص على ما يلى «بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة يعقد مؤتمر للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو لفترة واحدة أو فترات محددة، ويكون هذا القرار بأغلبية الأطراف.

وتعطى هذه الاضافات للدول غير النووية الفرصة لمناقشة سير ومشاكل المعاهدة والنظر فى ما تم من مطالبهم. وهذه المناقشات لا ينتج عنها قرارات، وإنما يصدر عنها بيان. ولكن الفرصة الوحيدة المتاحة لاتخاذ قرارات هى مؤتمر التمديد حيث أن ذلك يترتب عليه مستقبل المعاهدة أى التمديد الأبدى أو لفترة واحدة أو لفترات محددة.

وبالنسبة للمطالب الأخرى التى سبق إيضاحها، والتى رفضت الدول النووية تضمينها للمعاهدة، فقد اتجهت الدول غير النووية إلى عقد مؤتمر خاص بها لتحديد مواقفهم وتنسيقها للحصول على تنازلات من الدول النووية بخصوص نزع السلاح والمعونات الفنية للتطبيقات السلمية ولكن نجحت الدول النووية الى ما بعد الانهاء من المعاهدة خشية ان تتمكن الدول النووية من اجراء التعديلات على مشروع المعاهدة فقد رات ان الوقت ملائم الآن للانتهاء من المعاهدة، واى مفاوضات او مناقشات بهذا الخصوص ستؤدى الى اطالة الوقت واضاعة حزم الامور. وتساءل المندوب السوفيتى :

هل نؤجل مفاوضاتنا بخصوص منع الانتشار النووى والتى تتقدم بنجاح حتى نجد حلولا أخرى لنزع السلاح النووى ؟

ونلاحظ هنا التغييرالكبير فى موقف الاتحاد السوفيتى من موقفه فى عام ١٩٤٦ والذى اوقف به مشروع باروخ، والذى قال فيه ان امور نزع السلاح النووى يجب ان تتم فى اطار مفاوضات عامة لنزع السلاح، فاذا به بعد عشرين عاما يدعو الى تجزئة منع الانتشار عن نزع السلاح النووى.

وبهذا اوقف السوفييت الدول غير النووية عن الاصرار على مطالبهم وأصبح مشروع المعاهدة جاهزا، ووافقت عليه لجنة نزع السلاح (١٧ عضوا من ١٨ فلم تشترك فرنسا فى هذه المداولات)، وتم اعداد تقرير شامل عرض على جلسة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة انتهت فى ١٢ يونيو ١٩٦٨ بالموافقة على معاهدة منع الانتشار الاسلحة النووية بأغلبية ٩٥ صوت واعتراض اربعة وامتناع ٢١ دولة عن التصويت. وكان من بين المعترضين على التصويت الأرجنتين والبرازيل وفرنسا والهند واسبانيا. وجدير بالذكر ان البرازيل والهند كانتا من الدول الثمانى التى شاركت فى مفاوضات المعاهدة. وجدير بالذكر انهما لم ينضما ال المعاهدة حتى الآن بينما انضم الآخرون او فى الطريق. وفى الاسبوع التالى مباشرة طلبت الدول الثلاث الوديعة للمعاهدة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى عقد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة ضمانات أمن الدول غير النووية ووافق على القرار ٢٢٥ بالتعهد بالمساعدة فى إطار ميثاق الأمم المتحدة لأى طرف غير نووى فى حالة هجوم او تهديد بهجوم نووى. واعتبرته هذه الدول ولا تزال تعتبره قرارا

ضعيفا لا يلبي توكيدات الامن اللازمة.

دخول المعاهدة حيز النفاذ :

اعلنت المعاهدة في اول يوليو ١٩٦٨ وبدأ التوقيع عليها منذ ذلك التاريخ وبلغ عدد الموافقين عليها في هذه الفترة ٦٢ دولة بينها الدول الوديعة (الحكومات الوديعة هي الحكومات التي تودع لديها وثائق التصديق على المعاهدة وتضم كلا من الولايات المتحدة وروسيا - كوريث للاتحاد السوفيتي السابق - والمملكة المتحدة). وكان من بينهم مصر واحدى عشرة دولة عربية. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في ٥ مارس ١٩٧٠ بعد تصديق الدول الوديعة و٤٠ دولة اخرى طبقا للمادة التاسعة. واعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذلك في ٢٢ ابريل ١٩٧٠. وبلغ عدد الدول الأطراف في المعاهدة الآن ١٧١ دولة منهم خمس دول حائزة للسلاح النووي بعد انضمام الصين وفرنسا الى المعاهدة مؤخرا، فقد قامت كل منهما باجراء تفجيرها النووي الأول قبل يناير ١٩٦٧ (المادة التاسعة). ووصل عدد الدول العربية الأطراف في المعاهدة ١٧ دولة(*) وهي تشكل ١٠٪ من الدول الأطراف في المعاهدة.

مؤتمر دول عدم الانحياز الوحيد :

عقد هذاالمؤتمر - الذي كان مخططا له ان يعقد اثناء فترة مفاوضات المعاهدة - في اغسطس ١٩٦٨، وحضرته وفود ٩٦ دولة كما حضرته ايضا وفود الدول الأربع النووية كمراقبين دون الادلاء بأي بيانات.

واصدر المؤتمر قررات تعبر عن مطالبهم بالنسبة للمعادلة، وقد سبق أن ذكرناها آنفا. وكان المؤتمر فرصة للتعبير عن مشاعر الاحباط والمرارة ضد الدول الكبرى للضغط المستمر الذي وقع عليهم اثناء المرحلة الأخيرة من المفاوضات وعدم اخذ مطالبهم في الاعتبار في احكام المعاهدة ومن الغريب ان المؤتمر لم ينظم الية تجمع الدول غير النووية لتنظيم وتنسيق جهودهم وانشطتهم لتنفيذ قراراتهم ومطالبهم واقتصر الامر فقط على تكرار، أو على الاصح إجترار، هذه المطالب اثناء اجتماعات المراجعة التي عقدت اربع مرات حتى الآن، ولم تؤد الى نتائج ملموسة، ولم تأبه بها الدول النووية كثيرا وكان كذلك من الممكن عقد هذا المؤتمر قبل مؤتمر المراجعة والتجديد لتنسيق الجهود في هذا المنعطف الهام. لقد بدأت الدول النووية لاستعداد لهذا المؤتمر منذ فشل مؤتمر المراجعة الاخير في عام ١٩٩٠، ولم تخلق الدول غير النووية اي أداة لتنسيق مواقفها. لقد ادى هذا الى تفكك عام ساعد عليه ضعف حركة دول عدم الانحياز نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي وقعت في العالم، ينذر بأن تأثير هذه الدول بالنسبة لمستقبل المعاهدة لن يكون أوفر حظا من موقفهم اثناء فترة المفاوضة.

الملامح الرئيسية للمعاهدة :

تتكون المعاهدة من ديباجة واحدى عشرة مادة، ومرفق الترجمة العربية، للمعاهدة التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووزعتها في ابريل ١٩٧٠. وتستخدم الوكالة تعبير «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية»، وإن كنا نفضل تعبير معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أو اختصار معاهدة منع الانتشار (م م ا).

إن اطراف م م ا نوعان : النوع الاول هي الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي (الدول النووية)، والنوع الثاني هي الدول غير الحائزة للسلاح النووي (الدول غير النووية). ولكل منهما تعهدات والتزامات مختلفة وليست متعادلة، ولذلك توصف هذه المعاهدة بأنها تحييزية.

وتتعهد الدول غير النووية بعدم قبول اي نقل لاسلحة نووية او اجهزة متفجرات نووية اخرى او سيطرة مباشرة او غير مباشرة على أسلحة أو اجهزة كتلك، من اي دولة سواء كانت طرفا او غير طرف في المعاهدة كما تتعهد ايضا بالا تصنع اسلحة نووية او اجهزة متفجرات نووية وبالا تقتنيها او تتلقى اي مساعدة من اجل صنع أسلحة نووية او اجهزة متفجرات نووية اخرى (المادة الثانية) وبهذه المادة تنازلت او تخلت هذه الدول عن حقها في السلاح النووي.

وتخضع هذه التعهدات لرقابة من خلال نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية الذي يجب أن تنضم اليه للتحقق من الوفاء بهذه الالتزامات (المادة الثالثة).

أما الدول النووية، فإنها تتعهد بعدم نقل أو تسليم إلى اي مستلم (سواء كان طرفا او غير طرف) اي أسلحة نووية او اجهزة متفجرات نووية او اي سيطرة مباشرة او غير مباشرة على اسلحة او اجهزة من هذا القبيل والا تقوم إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز اي دولة غير نووية على صنع اسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى، أو على اقتنائها او اكتساب السيطرة عليها (المادة الاولى) ولاتخضع هذه الالتزامات إلى اي رقابة، ولكن ذرا للرمال في العيون وافقت بعض الدول النووية بمحض ارادتها (أوتفضلاً منها) على إخضاع بعض منشئاتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية - للطاقة الذرية ان هذا الفرق الهائل في الالتزامات يوضح التمييزية بين التزامات وتعهدات أطراف المعاهد.

كما أن قبول الدول غير النووية لخضوع منشئاتها لنظام الضمانات مقابل لاشيء يعد تضحية هائلة دون مقابل هو ايضا تغيير كبير عن النظام الذي طبقه الامريكيون بعد عصر الذرة من أجل السلام الذي كان يربط بين تطبيق نظام الضمانات على منشآت محددة بقبول مساعدات فنية أو معدات او مواد أو غيرها. اما في النظام الجديد فيطبق

(*) هي : الاردن - البحرين - تونس - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - الصومال - العراق - قطر - الكويت - لبنان - ليبيا - مصر- المغرب - موريتانيا - اليمن.

نظام الضمانات مقابل لاشىء.

وتتعهد الدول النووية كذلك. فى المادة السادسة - بوقف سباق التسلح النووى وبنزع السلاح النووى فى اكبر وقت ممكن، ولاتتضمن المعاهدة أى الية أو أى تدابير فعالة، لذلك، أو أى منظور زمنى يتم فيه ذلك.

وتتضمن المادة الثامنة نظام تعديل م م ا ويتطلب ذلك موافقة الدولة الخمس النووية والدول الاعضاء فى مجلس المحافظين بالوكالة الدولية وقت التعديل (عددهم الآن ٣٥ دولة). ومن الواضح أن أمر التعديل هو فى حكم المستحيل اذا رفضت فقط دولة نووية واحدة، حتى لو ارادت جميع الدول غير النووية ذلك.

ويوضح ذلك مزيدا من التمييز.

ان الفقرة الوحيدة فى المعاهدة التى تخلو من التمييز هى الفقرة الثانية فى المادة العاشرة الخاصة بالتحديد، والتى ادخلتها الدول غير النووية فى المعاهدة كما سبق ايضاحه. وتتعرض هذه الفقرة الى الانتهاء أو تصبح غير ذات موضوع إذا ماتم التحديد الأبدى للمعاهدة كما تريد الدول النووية بزعامة الولايات المتحدة، وبذلك تخلو المعاهدة من الفقرة الوحيدة التى تتساوى فيها الأطراف.

اما المادة الرابعة التى تنص على تيسير تبادل المواد والمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدامات الطاقة الذرية سلميا للدول غير النووية ولاسيما الدول النامية، فهى تعبر عن أهداف نبيلة لم يتحقق منها الكثير.

مؤتمر المراجعة والتحديد :

سوف يناقش هذا المؤتمر مدى التقدم فى تنفيذ أهداف الديباجة وأحكام المعاهدة توطئة لقرار التمديد، ولا يدخل ذلك فى حيز هذه الورقة.

ولكننا نتفق مع الرأى القائل بأنه فى غيبة تعهد قانونى ملزم بواسطة الدول النووية لنزع السلاح النووى فى وقت محدد، وأن يكون ذلك فى ابكر وقت ممكن، فإن التحديد الأبدى يقنن من ملكية الدول النووية للسلاح النووى الى الأبد، ويقنن كذلك من ملكية الدول النووية غير المعلنة للسلاح النووى، ومنها اسرائيل الى الأبد، فقد حصلت اسرائيل على ترسانتها النووية بموافقة الولايات المتحدة، وتحت رعايتها فى إطار سياسة غض الطرف الامريكية.

إن نزع أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووى لن يتم فى خطوة واحدة أو بين يوم وليلة، ولايمكن ان يتم تدريجيا. وقد بدات بعد انتهاء الحرب الباردة بوادر ازالة وتدمير السلاح النووى، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - وروسيا. ولعل الوقت الآن اكثر ملاءمة للاتفاق على جدول زمنى يتم فيه نزع السلاح النووى من العالم، وقبل ان تبدأ حرب باردة جديدة. إن هذا هو الهدف الاساسى للمعاهدة ولن يتم ذلك إلا إذا تم التمديد لفترات محددة وبالشروط التى تؤدى الى نزع السلاح النووى من العالم بما فى ذلك منطقة الشرق الاوسط.

إن التمديد الأبدى للمعاهدة دون قيد أو شرط كما تريد الولايات المتحدة لن يحقق الأهداف النبيلة التى وردت فى ديباجة المعاهدة والمادة السادسة.

لقد مضى خمسون عاما منذ الخطيئة النووية فى هيروشيما، وتكاثر المخزون النووى الذى يكفى لتدمير العالم عدة مرات. وبذل العالم جهودا مضنية لمدة ٢٥ عاما للتوصل إلى م م ا. وبعد ٢٥ عاما من نفاذها تضاعف انتشار السلاح النووى راسيا وكذلك افقيا إلى اسرائيل والهند وباكستان. كما أن فقدان السيطرة على الكميات الهائلة من المواد الانشطارية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق يثير قلقا بالغا على مستقبل منع الانتشار النووى فى العالم.

لقد وقع أخطر انتشار نووى فى منطقة الشرق الاوسط فى ظل م م ا وبالمخالفة لها، بالرغم من وجود ١٧ دولة عربية تشكل محيطاً واسعا لمنع الانتشار حول اسرائيل.

فهل تستطيع هذه المجموعة العربية بوصفها اكثر الدول المعرضة للتهديد النووى الاسرائيلى أن تشكل ركيزة للدول غير النووية لدفع منع الانتشار ونزع السلاح النووى فى المنطقة وفى العالم؟

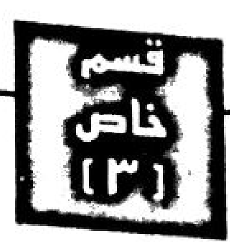
وهل تستحق هذه المعاهدة منا - فى ظل هذه الظروف - أن نوافق على جعلها معاهدة أبدية، صالحة لكل العصور، وتنزلها منزلة الكتب المقدسة؟

المراجع

1 - IAEA, A Short History of Non-Proliferation, 76 - 1976, IAEA, Vienna, Austria, 1976.

2 - Rober Jungk, Better Than a Thousand Suns, Harcour Brace Jovanovich Publishers, USA, 1958.

3 - Bertrand Goldschmids, The Atomic Complex, American Nuclear Society, Le Grauge Park, IL, USA, 1980.





بين السلاح النووى الإسرائيلى ومعاهدة عدم الانتشار النووى

مراد ابراهيم الدسوقى

مقدمة :

ارتبط السلاح النووى عالميا باسم الولايات المتحدة ارتباطا وثيقا منذ أن ظهر هذا السلاح الى الوجود ، حيث كانت ولادة هذا السلاح ولادة امريكية، كما كان أول استخدام له استخداما امريكيا فى هيروشيما ونجاساكى فى العام ١٩٤٥، ومثلما ارتبط السلاح النووى باسم الولايات المتحدة ارتبطت اسرائيل أيضا، حيث كانت الولايات المتحدة هى أول دولة تعترف بقيام اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٧، ومنذ ذلك التاريخ اصبحت الولايات المتحدة هى الحليف الأساسى لاسرائيل ووصل الأمر الى ان اصبح كل جزء من اجزاء اللغز الاستراتيجى الاسرائيلى متأثرا - بدرجة أو باخرى - بتحركات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فى الوقت الذى استغلت فيه اسرائيل الولايات المتحدة كمورد مالى لا ينضب وكمصدر متجدد للاحتياجات الاسرائيلية فى كافة المجالات عموما وفى مجال احتياجات البرنامج النووى الاسرائيلى على وجه الخصوص. وعندما اصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) حقيقة واقعة فى العام ١٩٧٠ كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تقيم لنفسها واقعا جديدا من خلال الحرص على ان تنضم اسرائيل الى تلك المعاهدة الدولية وبحيث لا يكون هناك مجال ان تتكرر مأساة هيروشيما ونجاساكى وتنمحى من الوجود مجددا مدن أخرى مثل هاتين المدينتين ويكون ذلك مرتبطا باسم الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة أفلتت تلك الفرصة ايضا من بين يديها.

ويبلور تطور قضية السلاح النووى الاسرائيلى قضية أخرى اكثر اتساعا - واكثر خطورة أيضا - وهى قضية العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل ، كما تعكس فى الوقت نفسه مأزق المعايير المزدوجة والاستخدام الماهر لسياسة غض الطرف من قبل الولايات المتحدة سعيا نحو تحقيق الأهداف والمصالح الذاتية دون مراعاة للحقوق الاساسية للآخرين أو على الأقل أبسطها..

وفى الوقت الذى كان فيه الأسلوب الذى اتبعته اسرائيل «لخداع» الولايات المتحدة عن حقيقة برنامجها النووى مبررا لوجود دافع لدى اسرائيل وهو امتلاك السلاح النووى، فان القبول الأمريكى بهذا الخداع كان امرا يمكن قبوله فى حينه - تحت زعم أن هناك خدعة فى الأمر - ولكن الأمر الذى لا يمكن تبريره هو استمرار القبول الامريكى بهذا «الانخداع» وعدم الاقدام على تصحيح الموقف الامريكى بعد ان تكشفت الحقائق واضحة ومما يزيد الأمر صعوبة أن الولايات المتحدة تسعى لأن تضفى صفة الشرعية على ما امتلكته اسرائيل من اسلحة نووية عن

طريق الخداع، بل وتريد الولايات المتحدة ايضا ان تجعل من قوة الترسانة النووية الاسرائيلية امتدادا طبيعيا للقوة العسكرية الامريكية فى الشرق الأوسط ويمكن ان يترتب على ذلك ان تفلت الولايات المتحدة من بين يديها فرصة ان يرتبط اسمها بمأزق السلاح النووى حيث تستغل الولايات المتحدة ثقلها الاستراتيجى - كأقوى دولة فى العالم حاليا - بهدف ان يتم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)تمديدا أبديا دون أن تنضم اليها اسرائيل، وبذلك يتم فرض الأمر الواقع على شعوب منطقة الشرق الأوسط (وعلى راسها الشعوب العربية) ويظل السلاح النووى الاسرائيلى سيفا مسلطا على رقابها.

محطات على طريق الانخداع الامريكى :

قليل من الامريكيين هم الذين يهتمون بذلك الصراع السياسى الذى نشب فى اسرائيل خلال الخمسينيات والستينيات حول التحكم فى شكل السياسة الاسرائيلية الخارجية تجاه الدول العربية المحيطة . وحتى القليل من هؤلاء الأمريكيين الذى يفهم الدور المحورى الذى لعبه البرنامج الاسرائيلى لانتاج القنبلة الذرية فى كشف ابعاد ذلك الصراع وعندما أعلن عن قيام اسرائيل فى العام ١٩٤٧ كان هناك اسلوبان مختلفان للتفكير بين زعماء الحركة الصهيونية فى مجال التعامل مع الدول العربية (١) وكان الاسلوب الأول يمثله بن جوريون - مهندس الدولة اليهودية وأول رئيس للوزراء فيها - وكان بن جوريون يرى ان اللغة التى يفهمها العرب هى لغة القوة وان دولة اسرائيل دولة صغيرة الحجم ومعزولة، ولذلك فعليها ان تسعى لزيادة قوتها الحقيقية وتدعيمها بامكانيات متفوقة فى المجال العملى، اما إيجال الون - الذى تولى قيادة قوات البالماخ فى حرب ١٩٤٨ - فانه كان يمثل الاتجاه الثانى وكان يعارض البرنامج النووى الاسرائيلى معارضة شديدة. ونظرا للثقل السياسى لبن جوريون فان الاتجاه الذى تبناه سرعان ما انتصر، وفى الوقت ذاته حرصت اسرائيل على ان تعطى - بين الحين والآخر وبصفة منتظمة - اشارات لا تخطؤها العين فيما يختص بقوتها العسكرية، وأن تظهر انها قادرة على اثبات قوتها وتأكيد حريتها فى استخدامها بطريقة ساحقة وبأسلوب فعال لأقصى حد، كما انها حرصت فى الوقت ذاته على ان تمضى قدما على سبيل تنفيذ برنامجها النووى واتباع كافة اساليب الخداع لاخفاء حقيقة هذا البرنامج، ليس عن الدول العربية فحسب، بل ايضا عن أقرب حلفائها وعلى راسهم الولايات المتحدة - ولم يكن الأمر صعبا فى الواقع اذ كانت الدول العربية فى وضع يصعب عليها فيه أن تكتشف حقيقة البرنامج النووى الاسرائيلى على نحو واضح، فى حين كانت الولايات المتحدة على استعداد ليس فقط ان تنخدع بل ايضا وان تغض الطرف.

واعتمادا على الوثائق السرية الذى اذاعتها الخارجية الامريكية عن سياستها فى الشرق الأوسط فى حقبتى الخمسينيات والستينيات، فان الثابت ان اسرائيل قد كذبت على امريكا ومارست كل اساليب الخداع والتحايل حتى تقنعها انها ابعد ما تكون عن انتاج سلاح نووى، وفى المقابل من ذلك قامت الادارة الامريكية بنقل قناعتها - مثلما قالت لها اسرائيل - «بأن مفاعل ديمونه يهدف الى تزويد اسرائيل بالطاقة التى تفتقد اليها وان المفاعل ضرورى كخطوة اولى نحو تزويد الصناعة الاسرائيلية بالطاقة الضرورية» (٢).

وحتى تنفى الولايات المتحدة أى شكوك لدى مصر حول حقيقة البرنامج النووى الاسرائيلى قام وزير الخارجية الامريكى دين راسك فى ١٥ يونيو عام ١٩٦١ بارسال رسالة سرية الى الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى قال فيها «انه على الرغم من ان مفاعل ديمونة سوف ينتج كميات صغيرة من البلوتونيوم»، الا ان العلماء الامريكيين لم يجدوا اى دليل على ان اسرائيل لديها اية اهداف لانتاج السلاح النووى، ويسعدنى ان اكرر لكم تأكيداتى الشخصية - التى نقلتها للسفير المصرى - باقتناع الحكومة الامريكية بأن المفاعل النووى فى ديمونة هو لأهداف سلمية فقط» (٣).

ولم يقتصر امر تنفيذ عملية الخداع الاسرائيلى للولايات المتحدة فيما يختص بحقيقة البرنامج النووى الاسرائيلى على المسئولين الاسرائيليين فى المستويات الصغرى، ولكنه تعداه حتى وصل الى مستوى رئيس الدولة نفسه، ومن الأمثلة على ذلك التأكيدات التى نقلها بن جوريون رئيس الوزراء الاسرائيلى الى الرئيس الامريكى كيندى وقال له فيها ان «هدف مفاعل ديمونة هو الحصول على مصدر رخيص للطاقة النووية وان اسرائيل ليس لديها اية نية لانتاج السلاح النووى» (٤).

وتشير الوثائق الامريكية الى حقيقة وجود قلق لدى اعضاء مجلس الشيوخ فى مطلع العام ١٩٦٠ من السرية التى احاطت بها اسرائيل مفاعل ديمونة، ولكن اسرائيل كما هى العادة نجحت فى استثمار ذلك القلق لصالحها حيث ابلغت اسرائيل واشنطن انها تخشى ان تمارس الدول العربية المقاطعة ضد الدول والشركات التى تقوم ببناء المفاعل الذرى فى ديمونة ولذلك فان السرية واجبة، وابتلعت الولايات المتحدة الأمر، ولم تهتم بتحرى صدق الادعاءات الاسرائيلية واقعيا.

وعندما تطرق هذا القلق إلى إحتمال حدوث انعكاسات سلبية للبرنامج النووى الاسرائيلى على الدول العربية وردود الفعل المحتملة من الجامعة العربية إزاء ذلك، لم تنبر اسرائيل فى هذه المرة للتبديد هذا القلق ولكن قام لويس جونز مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت بطمأنة اعضاء مجلس الشيوخ واكد لهم أن «العرب سوف يكتفون بالكلام وإصدار البيانات ولن يقدموا على اتخاذ أى إجراء»، وسرد جونز معلومات مبالغ فيها امام اعضاء مجلس الشيوخ وقال أن «جمال عبدالناصر» قد طلب مفاعلا نوويا من الاتحاد السوفيتى قدرته ما بين ٣٠ - ٤٠ ميجاوات لكى يحدث توازنا فى الموقف فى مواجهة

مفاعل ديمونة» (٥) وإنطلاقا من ذلك فإن الادارة الأمريكية قررت الابقاء على سرية المشروع الاسرائيلي - بغض النظر عن أهدافه - خوفا من ردود الفعل العربية المحتملة.

وهناك في واقع الأمر ادلة كثيرة تشير إلى أن الرئيس الأمريكي كينيدي كان على علم بالبرنامج النووي الاسرائيلي واهدافه الحقيقية، كما انه كان لايصدق الادعاءات الاسرائيلية بأن «البناء الهائل المرتفع في وسط صحراء النقب ليس مصنعا للنسيج - كما دابت اسرائيل على الادعاء - إنما هو في الحقيقة مفاعل نووي»، وأن هذا المفاعل قامت فرنسا ببنائه لاسرائيل بعد أن رفض وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس إبان رئاسة ايزنهاور الطلب الذي تقدم به ديجول لاقامة علاقة متميزة بين فرنسا والولايات المتحدة في المجال النووي على غرار العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وأسفر ذلك الرفض الأمريكي عن أمرين:

أولهما: إنسحاب فرنسا من الجناح العسكري لحلف الناتو وهو الأمر الذي استمر حتى الآن.

ثانيهما: دفع فرنسا إلى مزيد من التعاون مع إسرائيل في المجال النووي وحتى يحصلوا منها على طريقة لصنع الماء الثقيل توصل إليها علماء ذرة يهود، وهو الأمر الذي كان أمرا حيويا بالنسبة للبرنامج النووي الفرنسي.

وبرغم كل القناعات الأمريكية حول حقيقة البرنامج النووي الإسرائيلي إلا أن الادارات الأمريكية على إختلافها تبنت المواقف الاسرائيلية واعتمدت عليها في تشكيل الموقف الأمريكي من القضية، بدءا من التسليم الأمريكي بالمقولة الاسرائيلية بأن اسرائيل لن تكون البادئة بادخال الأسلحة النووية إلى منطقة الشرق الأوسط، ولكنها لن تكون الثانية، ومرورا بسياسة الغموض التي اتبعتها اسرائيل تجاه السلام النووي «أو ماعرف بسياسة القنبلة في القبو»، ووصولا إلى رفض اسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وكانت الولايات المتحدة تستطيع أن تستغل امكانياتها في التأكد من حقيقة البرنامج النووي الاسرائيلي ولكن الادارات الأمريكية أهملت - عن عمد على مايبدو - جميع التقديرات التي كانت تتناول كل الحقائق الخاصة بالسلاح النووي الاسرائيلي، ليس فقط تلك التي كانت تصدر عن الصحافة الأمريكية، بل أيضا التقارير التي كانت تصدر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والتي بدأت منذ وقت مبكر في حقبة السبعينيات تتحدث عن حجم ما تملكه اسرائيل من قنابل نووية والتي كان من بينها ما ذكرته مجلة تايم الأمريكية في العام ١٩٧٤ أن اسرائيل لديها ١٣ قنبلة ذرية كانت جميعها معدة للاستخدام خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكذلك ماجاء على لسان مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في جلسة مغلقة في شهر نوفمبر ١٩٧٥ في مبنى جمعية العلاقات الدولية بأن الولايات المتحدة تعتقد بأن اسرائيل تملك القدرة النووية، وفي العام ١٩٧٦ اكد تقرير لمدير الوكالة نفسها أن لدى اسرائيل مابين ١٠ - ٢٠ قنبلة نووية جاهزة للاستخدام.

وانعكس ذلك التغاضي الأمريكي عن حقيقة القدرات النووية الاسرائيلية على أسلوب معالجة الولايات المتحدة لقضايا الصراع العربي الاسرائيلي وشهدت ادارة الرئيس جونسون عددا من التطورات التي دلت على ان واشنطن عازمة على مواصلة انخداعها بحقيقة البرنامج النووي الاسرائيلي واستغلال هذا الانخداع لتعظيم المكاسب الاسرائيلية، ففي العام ١٩٦٨ أراد رئيس الوزراء الاسرائيلي ليفي أشكول أن يحصل على صفقة طائرات امريكية طراز فانتوم اف - ٤ حتى يضمن «التفوق على الطائرات المصرية طراز ميج - ٢١»، وحتى يضمن جونسون تأييد الكونجرس للطلب الاسرائيلي فإنه ربط بين الموافقة عليه وبين توقيع اسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبعد مناورات معقدة وبضغوط من اللوبي الصهيوني وبمباركة من جونسون فإنه قام في النهاية بالتوقيع على قرار تزويد اسرائيل بالطائرات الفانتوم دون أن تنضم اسرائيل إلى المعاهدة، وفي غضون نفس الفترة كانت تظهر من حين إلى اخر انباء وتقارير عن حقيقة البرنامج النووي الاسرائيلي والذي أصبح قادرا بالفعل على انتاج السلاح النووي، وعندما وصلت هذه التقارير إلى المستوى الذي يثير قلق الأمريكيين جاءت أوامر جونسون بعد عدة مقابلات مع السفير الاسرائيلي في واشنطن (الذي كان هو نفسه رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي: اسحق رابين) لكي يضع حدا لكل تلك التقارير ويمنع تداولها تحت زعم أن ذلك يمكن أن يؤثر على مصالح امريكا في الشرق الأوسط، لأن الأنباء التي تداولتها تلك التقارير - بغض النظر عن موضوعيتها وصدقها - إلا انها يمكن أن تثير الدول العربية التي لم تكد تفيق من هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهو الأمر الذي يمكن أن يدفع بعض العناصر للعمل ضد مصالح الولايات المتحدة في الدول العربية.

وفي خلال فترة وجود نيكسون في البيت الأبيض شهد الموقف الأمريكي تجاه السلاح النووي الاسرائيلي وتجاه قضية عدم توقيع اسرائيل على عاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تطورا كبيرا لصالح إسرائيل، إذ بعد أن قام نيكسون بتعيين كيسنجر وزيرا للخارجية قام الأخير في العام ١٩٦٩ بالغاء عمل لجنة فلويد كالر التي كانت تتولى منذ العام ١٩٦٢ التفتيش على مفاعل ديمونا الاسرائيلي.. وبرغم أن هذا التفتيش كان يتم بصورة ودية وأن الاتفاق عليه تم في إطار الرغبة الاسرائيلية في امتصاص القلق الأمريكي، إلا أن الغاءه عكس قناعة الادارة الأمريكية أن اسرائيل قد أصبحت بمثابة قوة نووية كاملة، وأن هذا التفتيش لا لزوم له.

وبعد أن وضعت ادارة الرئيس نيكسون (خلال فترة ادارته الأولى ٦٨ - ١٩٧٢) اسسا جديدة للتعامل مع قضية السلاح النووي الاسرائيلي وقضية عدم توقيع اسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها

استنت ايضا مبدءا جديدا وقدمت لاسرائيل دعما عسكريا بمعدلات لم يسبق لها مثيل وفاق حجم هذا الدعم اجمالى ماحصلت عليه اسرائيل من دعم خلال العشرين عاما التى سبقتها بمقدار ١٢ ضعفا، (٢,١٧ مليار دولار فى مقابل ١٢٢ مليون دولار متوسط فى العام الواحد خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٢) وفى الوقت نفسه حصلت اسرائيل على انواع من انظمة الاسلحة لم تكن تحصل عليها من قبل وانفتحت ابواب التكنولوجيا الأمريكية امام اسرائيل بلا قيود.

وسارت الادارات الأمريكية بعد ادارة نيكسون على نفس الأسس والقواعد التى أرساها كيسنجر وخلالها ظهر مبدأ اعطاء اسرائيل ما يكفيها من المساعدات المالية والمساعدات العسكرية فى المستوى التقليدى حتى تحرز التفوق (الذى يطمئنها بدرجة كافية) على الدول العربية ولايكون لديها «مبرر» يدفعها الى اللجوء الى السلاح النووى «كملاذ أخير للبقاء»، وبناء على ذلك ارتفعت نسبة الهبات والمنح التى لاترد فى المساعدات الامريكية لاسرائيل بصورة متصاعدة منذ ما بعد العام ١٩٧٣ حتى وصلت الى مائة فى المائة بحلول العام ١٩٨٥. وحتى لاتكون اسرائيل فى حاجة للولايات المتحدة بصورة عاجلة وحتى لاتكون مضطرة - فى اطار التصور الأمريكى وفى ظل انقطاع الدعم الامريكى تحت أى ظرف من الظروف - الى التفكير فى استخدام السلاح النووى، قامت الولايات المتحدة الامريكية بدعم الصناعات العسكرية الاسرائيلية وبصفة خاصة فى مجال القوات الجوية والحرب الالكترونية، والاتصالات والحصول على المعلومات، وفى الفترة ما بعد العام ١٩٧٤ فتحت الادارة الامريكية الباب امام اسرائيل لكى تحصل على أحدث ما فى جعبة الولايات المتحدة من تطورات تكنولوجية، وفى الوقت ذاته شجعت الادارة الامريكية حركة راس المال والكفاءات العلمية الامريكية للمشاركة فى المشروعات الاسرائيلية، وذلك من خلال التوسع فى منح اجازة السنة السابعة (sabbatical leave) للعلماء الامريكيين للتوجه الى اسرائيل. وشهد العام ١٩٧٩ توقيع «مذكرة التفاهم الأولى» بين اسرائيل والولايات المتحدة، ثم وصل التعاون الاسرائيلى الى ذروته خلال تلك الفترة بعد توقيع «مذكرة التعاون الاستراتيجى» فى العام ١٩٨١ والتى دشن فيها الرئيس الامريكى رونالد ريجالد كاكبر رئيس امريكى داعم ومؤيد لاسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وجاءت مذكرة التعاون الاستراتيجى كتمهيد حقيقى للتحول الى مرحلة «التحالف الاستراتيجى» بين الولايات المتحدة واسرائيل، وكانت الادارة الامريكية وهى تنظر لاسرائيل كحليف استراتيجى فى المنطقة تعتبر أن السلاح النووى الاسرائيلى هو العامل الذى يعطى هذا التحالف بعده الحقيقى، كما انه يعد «العنصر المعادل للتحالف فى كل الأحوال» (٦).

وفى خلال السنوات العشر التى سبقت انهيار الاتحاد السوفيتى، انتهاء الحرب الباردة كانت الادارة الامريكية تحت قيادة ريجان (على امتداد فترتين) تسعى لاطلاق يد اسرائيل فى المنطقة وكانت القوات الاسرائيلية تصول وتجول فى انحاء الشرق الأوسط بشكل يسبق له مثيل، وبعد ان اعلنت اسرائيل عن ضم الجولان فى العام ١٩٨٠ قامت القوات الجوية الاسرائيلية بضرب المفاعل النووى العراقى اوزيراك فى العام ١٩٨١. ثم قامت القوات الاسرائيلية بغزو لبنان (الغزو الاول للبنان) فى العام التالى (١٩٨٢)، وفى العام ١٩٨٣ قامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقية التحلف الاستراتيجى مع اسرائيل، وفى العام ١٩٨٥ اغارت القوات الجوية الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس. وفى العام ١٩٨٦ اقدمت اسرائيل مرة اخرى على الهجوم على لبنان وبينما كانت كل التطورات تعنى ان اسرائيل قد باتت قادرة على الوصول الى اقصى اطراف الوطن العربى، فان ذلك كان يعنى بالنسبة للولايات المتحدة ان خيارها الاستراتيجى فى التحالف مع اسرائيل القوية والقادرة (تقليديا) هو خيار سليم، وان السلاح النووى الاسرائيلى هو الورقة الحقيقية الداعمة لذلك الاختيار فى الاطار الاستراتيجى الأوسع، ومن هنا فان انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لايمثل اى اهمية بالنسبة للولايات المتحدة.

وعندما نشبت ازمة الغزو العراقى للكويت سنحت الفرصة الذهبية التى طالما انتظرتها الولايات المتحدة الامريكية لكى تعبر عن موقفها الحقيقى من السلاح النووى الاسرائيلى، ففى هذه الازمة كانت هناك احتمالات كامنة من وجهة نظر ادارة الرئيس الامريكى بوش أن تتطور هذه الحرب الى حرب بالأسلحة فوق التقليدية، وهو الأمر الذى يمكن أن يبدأ بأن يشن العراق هجوما بالغازات الحربية ضد اسرائيل، ونظرا لتزايد مخاوف الادارة الامريكية ان تقدم سرائيل على شن هجوم على العراق مستخدمة الأسلحة النووية، حددت الولايات المتحدة استراتيجية عملها فى المرحلة التالية من مراحل الأزمة فى محورين: الأول هو محور الاسراع بتدمير القوات العراقية وبدء العمليات العسكرية ضدها فى وقت مبكر من العام ١٩٩١، اما المحور الثانى فقد كان السعى لطمانة اسرائيل بكل السبل واعطاؤها انواعا من الأسلحة لم يسبق لها أن حصلت عليها (الصواريخ باتريوت المعتادة للصواريخ) ومنحها مساعدات مالية ضخمة «لمواجهة تكاليف الحرب» (٧)

وكانت الولايات المتحدة تدرك أن اقدام اسرائيل على مهاجمة العراق بالاسلحة غير التقليدية (الاسلحة النووية) سوف يلحق اذى لايمكن اصلاحه بالمصالح الكلية الامريكية فى منطقة الشرق الأوسط وما ورائها (٨)

• وبعد ان بدات حرب الخليج فى ليلة ١٥ يناير ١٩٩١، وقام العراق بشن هجماته بالصواريخ طراز سكود والمعدل منها طراز الحسين على اسرائيل كانت السياسة الامريكية المعلنة ازاء ذلك هو تاييد حق اسرائيل فى الرد

على اى هجوم عراقى بالاسلحة الكيمائية بهجوم مماثل يعتمد الاسلحة فوق التقليدية (الكيمائية، البيولوجية)، وفى ذلك الوقت ترجم وزير الدفاع الأمريكى ديك تشينى السياسة الامريكية عندما اجاب على سؤال لاحد محطات التليفزيون (CNN) فى ٣ فبراير ١٩٩١ (اى قبل الهجوم البرى لتحرير الكويت بثلاثة اسابيع) حول احتمالات استخدام العراق للاسلحة الكيمائية ضد اسرائيل بقوله: «بالنسبة للاسرائيليين فانه من المحتمل ان يردوا بالتالى باستخدام الاسلحة فوق التقليدية». اما عندما سئل حول احتمالات استخدام اسرائيل للاسلحة النووية التكتيكية فانه اجاب بقوله: «ان هذا القرار يتعين على الاسرائيليين ان يتخذوه بانفسهم، ولكنى اعتقد ان صدام حسين ينبغى عليه ان يكون حذرا وهو يستانف هجماته ضد اسرائيل». ومن هذا يتضح أن الادارة الامريكية تعلم علم اليقين أن اسرائيل لديها امكانيات اسلحة فوق تقليدية (كيماوية وبيولوجية) وان وزير الدفاع الأمريكى على تمام الثقة ان اسرائيل لديها اسلحة نووية تكتيكية، ونظرا لانه لايريد ـ ولايستطيع ـ ان يتدخل فى الشئون الاسرائيلية فانه اعطى الحق لاصحابه وعلق قرار استخدام السلاح النووى التكتيكى على الرؤية الاسرائيلية للموقف.

ارتباط الدور المستقبلى للولايات المتحدة بانتشار الاسلحة النووية :

عندما لجأت مصر الى اثارة الموضوع الخاص بالسلاح النووى الاسرائيلى فى خريف العام ١٩٩٤ وذلك بعد أن وجدت أن اسرائيل تحاول الايهام بأن عملية السلام الجارية فى الشرق الأوسط انما هى نتاج التفوق العسكرى الاسرائيلى المدعوم بقوة الردع النووى الاسرائيلى، وبعد ان لم يصدر عن القيادة الاسرائيلية اى اشارات تدل على عزمها على اضفاء عنصر الموضوعية فيما يختص بترسانتها النووية بحيث تمضى عملية السلام بينها وبين الدول العربية فى طريقها الطبيعى. فان الادارة الامريكية حاولت ان تصور القضية على انها قضية ثنائية بين مصر واسرائيل، وان على الطرفين حلها فيما بينهما.

وبينما تعلم الولايات المتحدة أن القضية ليست بالقطع قضية ثنائية بين مصر واسرائيل، فانها اعلنت فى وقت لاحق لذلك الموقف انها توافق على ان لاتنضم مصر للدول التى توافق على التمديد الابدى لمعاهدة خطر انتشار الاسلحة النووية اثناء مؤتمر التمديد (١٧ ابريل ـ ١١ مايو ١٩٩٥)، ولكنها ترفض فى الوقت ذاته ان تقوم مصر بتشكيل تجمع دولى يرفض تمديد المعاهدة تمديدا ابديا، وذلك فى الوقت الذى تجنبت فيه أن تتخذ موقفا يتسم بالحزم فيما يختص بانضمام اسرائيل الى المعاهدة وعكس هذا الموقف الامريكى حقيقة النظرة الامريكية الى قضايا الانتشار النووى حيث تهدف الولايات المتحدة الى ان يتم التمديد الأبدى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية انطلاقا من أن ذلك التمديد يؤمن وضع الولايات المتحدة ويحقق لها هدفها فى ان لا تصبح هناك اطراف اقليمية قادرة على امتلاك الأسلحة النووية، لان حدوث هذا الأمر سوف يحول دون ان تتمكن القوات الأمريكية من خوض اية مواجهات اقليمية ضد القوى التى تسعى لتحقيق اهداف خاصة بها ـ مثلما حدث فى حالة العراق ـ ونظرا لان القوات الأمريكية تعتمد على الامكانيات التقليدية فى خوض هذه المعارك وتحقق تفوقا ملحوظا فى اطارها، الا ان توافر الاسلحة النووية لدى القوى الاقليمية سيحرم الادارة الأمريكية من استخدام قواتها المسلحة فى المستوى التقليدى.

وعلى الرغم من اتفاق مصر والولايات المتحدة على ان معاهدة حظر الانتشار النووى هى محور وركيزة الأمن والسلام فى العالم، الا ان الموقف الأمريكى من ترسانة السلاح النووى الاسرائيلى يبدو متناقضا مع هذا الاتفاق اذ كيف تكون الاتفاقية محورا للأمن وركيزة للسلام، بينما اسرائيل التى تمتلك السلاح النووى ليست عضوا فيها ولا تنظر اليها الولايات المتحدة نظرتها الى الدول الخارجة على الأجماع الدولى، وترفض ان يقف منها المجتمع الدولى الموقف الذى يحقق للمعاهدة عالميتها، وينقذ فى الوقت ذاته شعوب المنطقة العربية من محاولات الابتزاز الاسرائيلية، ولا يكفى ان تبدى الولايات المتحدة تفهمها «للقلق الذى تبديه مصر حول قضية عدم انضمام اسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية»(٩)، لأن للولايات المتحدة مواقف أخرى تؤيد فيها امتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة، ولم يحدث مطلقا ـ على امتداد الفترة التى بدأت فيها اسرائيل نشاطها النووى وحتى ماقبل انعقاد مؤتمر التجديد فى ابريل ١٩٩٥، ان قامت أى ادارة امريكية بمطالبة اسرائيل بالانضمام على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ان ايا من تلك الادارات لم يطلب من اسرائيل ان تتخلص من اسلحتها النووية، بل على العكس كانت كل الادارات الأمريكية تختلق الاعذار لاسرائيل ولا تجد غضاضة فى أن تنفرد اسرائيل بامتلاك السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط مبررة ذلك تارة بأن الحكومة الاسرائيلية غربية النمط ولديها القدرة على اتخاذ القرار السليم فيما يختص باستخدام السلاح النووى، وتارة أخرى بان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى يبرره امتلاك ايران والعراق لذلك السلاح. ومن الواضح ان كل تلك المبررات لا يمكن ان تتفق ومطالب الدول العربية ـ وعلى راسها مصر ـ باخلاء المنطقة العربية من اسلحة الدمار الشامل وانضمام اسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشير قراءة سريعة الى تاريخ الولايات المتحدة فى مجال التدخل العسكرى خارج الحدود الى أن الرئيس الأمريكى (بغض النظر عن من هو) اصدر قرار استخدام القوات المسلحة الأمريكية خارج بلاده حوالى مائتى مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تراوح ذلك

الاستخدام بين نشر القوات وارسال التعزيزات اللوجستيكية الى الحلفاء، وحماية أرواح الامريكيين اعتمادا على القوة المسلحة الخ. ولكن كشفت حرب الخليج لتحرير الكويت عن حقيقة هامة وهى أن وجود السلاح النووى - أو أى سلاح فوق تقليدى (كيماوى/بيولوجى) - لدى أى من القوى الاقليمية سوف يجعل تدخل الولايات المتحدة عسكريا اعتمادا على الأسلحة التقليدية سيكون امرا صعبا. (ان لم يكن مستحيلا)ومن هنا تسعى الولايات المتحدة الى الدفع فى اتجاه مد أجل المعاهدة مدا لا نهائيا انطلاقا من ان ذلك يحقق الاستقرار للمعاهدة ويشجع الدول غير المنضمة عليها - وعلى رأسها اسرائيل - على الانضمام اليها، أما فى حالة اذا لم يحدث ذلك فانه من الممكن ان يحدث نوع من انواع الفوضى النووية الدولية. وبرغم الحرص الامريكى على تمديد المعاهدة تمديدا ابديا، فان الأمر الاكثر احتمالا ان يؤدى فشل الجهود السياسية فى اقناع اسرائيل بالتخلى عن سلاحها النووى والانضمام الى المعاهدة، لان ذلك سوف يدفع فى اتجاه ان يحصل كل طرف على مايتصور انه كافيا لتحقيق امنه وهذا لن يكون أقل من فوضى نووية اقليمية حقيقية . ☐

المصادر والمراجع :

1- Mark Gaffney: Prisoners of Fear : A Restrospective Look At The Israeli Nuclear Program, American- Arab Affairs. 1992. PP : 75 - 85

٢ - جريدة الاهرام القاهرة ١٩٩٥/٣/٧.

٣ - المرجع السابق

٤ - غازى اسماعيل ربابعة : الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٠. مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء ١٨٣٠ ص ص :٤٨٣ - ٤٩٩

٥ - المرجع السابق.

6- Geoffreg Aronson : Flidden Agenda : US Israeli Relations and The Nuclear Question . Middle East Journal, Autumn 1992. P . P . 617 - 625

7 - Jeorge mc Govern : The Future Role of The United States in the Middle East, Middle East Policy, Vol, L, NO 3, 1992. P .P 1 - 9.

8 - Ibid.

٩ - المؤتمر الصحفى للرئيس مبارك ووزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر فى القاهرة فى ٩ مارس ١٩٩٥.







دول عدم الانحياز وقضية التمديد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

د . محمد شاكر

مقدمة :

ظلت دول عدم الانحياز المنضمة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشعر بالقلق على امتداد السنوات التى أعقبت دخول المعاهدة خير التنفيذ فى العام ١٩٧٠ تجاه عدد من القضايا التى تشمل تطبيق المادة السادسة من المعاهدة وبشكل اكثر تحديدا قضية التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) وقضية الضمانات الأمنية ، وما جاء فى المعاهدة من نصوص (المادة الرابعة) حول الاتجار فى المواد النووية والمعدات النووية وعالمية الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما يتصل بذلك من قضايا إقليمية . ومنذ ذلك الحين ظلت مؤتمرات مراجعة المعاهدة بداية من العام ١٩٧٥ ، بمثابة فرصة مثالية لدول عدم الانحياز للتعبيرعن قلقها الشديد وعدم ارتياحها ازاء الفشل فى إحراز أى تقدم على سبيل معالجة هذه القضايا ، ومن المنتظر ان تتخذ دول هذه المجموعة ذات الموقف فى مؤتمر التجديد / المراجعة ولكن بقدر أعظم من الحماس ، خصوصا وأن هذه الدول طولبت من قبل الأطراف المشاركة فى إعداد صياغات المعاهدة وأطراف أخرى بالموافقة على مدها مدا لا نهائيا .

وفى خلال المؤتمر الوزارى الحادى عشر لمجموعة دول عدم الانحياز الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة بين ٣١ مايو إلى ٣ يونيو ١٩٩٤ ، قامت دول المجموعة بتحويل جزء كبير من اهتمامها إلى نزع السلاح والأمن الدولى . وعبر ٢١ فقرة قامت دول المجموعة بتغطية كم واسع التنوع من القضايا بما فى ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقضايا المتصلة بها (انظر الملحق رقم ١) . وبالاضافة إلى ذلك قامت اندونيسيا بالأصالة عن مجموعة دول عدم الانحياز والدول الأخرى باصدار وثيقة عن القضايا الاساسية لكى تقدم إلى دور الانعقاد الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر التجديد والمراجعة الذى عقد خلال الفترة من ١٢ ـ ١٦ سبتمبر ١٩٩٤ فى جنيف وحضرته الدول الأطراف فى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (انظر الملحق رقم ٢) .

وفى المقام الأول يتعين علينا أن نلقى الضوء على التوجهات الاساسية التى حددتها الوثيقة فى اطار اهتمامات دول عدم الانحياز فيما يختص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والموضوعات العالقة ، والتى تشير بالتالى إلى مناطق القلق المباشر لهذه الدول . وسوف يتيح لنا ذلك ـ فى المقام الثانى ـ أن نستطرد الخوض فى تلك المساحات لكى نستعرض الصعوبات التى يمكن أن تؤدى إلى أن تكف دول عدم الانحياز عن دعم التجديد اللانهائى

لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وفى هذا السياق يتعين علينا أن نقف فى وجه الانطباع بأن دول عدم الانحياز ستتخذ موقفا جماعيا بالضرورة فى كل مجال من مجالات الأهتمام التى ستجرى معالجتها فى اطار المجال الثانى .

١ - الموضوعات ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى وثيقة القاهرة (مايو - يونيو ١٩٩٤) ووثيقة جنيف (سبتمبر ١٩٩٤) لدول عدم الانحياز :

معاهدة عدم الانحياز :

تدعو الفقرة رقم ٦٢ من الملحق المرفق إلى تقويم انى وحديث المدى لتنفيذ الدول النووية لالتزاماتها الواردة فى المادة (٦) من المعاهدة ، والتى كانت تعكس أملا فى إمكانية تفادى أى قضايا معلقة وذات صلة بالمعاهدة بما فى ذلك الاستعداد المسبق لتوفير الضمانات الأمنية عالية المصداقية ، والمعونة الفنية الكافية لجميع الدول غير المالكة للأسلحة النووية لضمان إتاحة المواد النووية والمعدات النووية والتكنولوجيا النووية للاغراض السلمية على اسس غير تميزية ومؤكدة وطويلة الأمد .

وفى هذه الفقرة لخصت دول عدم الانحياز موقفها ، وذلك فى الوقت الذى قامت فيه فى مواضع أخرى من الوثيقة بالتوسع إلى حد ما فى مناقشة ا لقضايا المتصلة بالمادة السادسة ، والضمانات الأمنية ، والمادة الرابعة ، بل وحتى القضايا الأقليمية .

اما فيما يختص بوثيقة جنيف ، فان دول عدم الانحياز ابدت قلقها العظيم من جراء انعدام التوازن المطرد بين التزامات ومسئوليات الدول النووية والدول غير النووية . وقد أدركت دول عدم الانحياز حجم المأزق الذى تواجهه عندما كانت تتفاوض بهدف تحديد مجالات اقتصاد التوازن بما فى ذلك المفاوضات حول مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك مؤتمر نزع التسلح (CD) .

وعلى الرغم من أن دول عدم الانحياز تنظر بعين التقدير إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، إلا أنها تدرك أن هذه المعاهدة باتت تحتوى على نواحى قصور أساسية اصبحت محورا للنزاع بين الدول النووية والدول غير النووية بشكل لم يسبق له مثيل .

المادة السادسة :

فى وثيقة القاهرة تناولت دول عدم الانحياز بالنقاش معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) ومؤتمر التعديل لمعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية (PTBT) وذلك بالإضافة إلى خفض معدلات إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة فى انتاج الاسلحة النووية .

وفيما يختص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) ناشدت دول عدم الأنحياز جميع الدول الأخرى عموما ، كما ناشدت مؤتمر نزع السلاح (CD) على وجه الخصوص إلى اعتبار أن نجاحها فى التوصل إلى معاهدة عالمية فعالة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق من تنفيذها على المستوى الدولى ، هو من الأمور التى ينبغى ان تأخذ اعلى قدر من الأولوية وانتظارا لما سوف تسفر عنه جهود التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فان الدول النووية عليها أن تعلق جميع التجارب النووية الأختبارية . وبخصوص مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية ، رحبت دول عدم الانحياز بالجهود المستمرة لرئيس المؤتمر للتأكيد على علاقة التمازج بين هيئة المؤتمر ومؤتمر نزع السلاح فى مجال تحقيق معاهدة متعددة الأطراف للحظر الشامل للتجارب النووية .

اما فيما يختص بخفض المواد الانشطارية التى تصلح لانتاج الأسلحة النووية فان دول عدم الأنحياز اعتبرت أن ابرام معاهدة لمنع انتاج وتخزين المواد الأنشطارية التى تصلح لانتاج الأسلحة النووية والمتفجرات النووية الأخرى، ربما كانت اسهاما متميزا فى مجال نزع التسلح النووى وعدم الانتشار النووى ، وذلك بالنظر إلى أن مثل هذه الأتفاقية لن تكون لها طبيعة تميزية ، ويمكن ممارسة اجراءات التحقق عليها بكفاءة على المستوى العالمى ، وبذلك يمكن الأسهام بقسط فى مجال الجهود المكثفة لمنع انتشار الاسلحة النووية وبما يؤدى إلى ازالتها وتدميرها .

وعلى صعيد اتفاقية جنيف اكدت دول عدم الانحياز على ضرورة أن تقوم الدول النووية باعادة تأكيد التزامها بالازالة الكاملة للأسلحة النووية . كما اقترحت دول المجموعة خطة عمل مرتبطة بجدول زمنى ينتهى بتوقيت مستهدف لتحقيق الازالة الكاملة للاسلحة النووية .

وفى هذا الاطار رحبت دول المجموعة بأى مؤشرات تدل على وجود اجراءات ثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا لخفض الترسانات النووية لدى كل منهما فيما وراء المستويات المقترحة فى كل من اتفاقيتى ستارت - ١ وستارت - ٢ .وبالأضافة إلى ذلك تناولت وثيقة جنيف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية ومسألة خفض المواد الانشطارية التى تصلح لانتاج الأسلحة النووية - والتى تم تناولها فى وثيقة القاهرة - على نحو مشابه ولكنها اضافت إلى ذلك التناول ضرورة التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قبل مؤتمر المراجعة والتجديد لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ١٩٩٥ .

الضمانات الأمنية :

ربطت دول عدم الانحياز بين الضمانات الأمنية وازالة جميع الاسلحة النووية ، واكدت على ضرورة وجود خطة زمنية لنزع السلاح النووى واقامة عالم خال من الاسلحة النووية . ولتحقيق هذه الغاية حثت دول عدم الانحياز

مؤتمر نزع السلاح (CD) على التفاوض حول اتفاقية دولية متوازنة الأسس تمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أى ظرف من الظروف مع اعطاء ذلك الموضوع الأولوية القصوى . كما اعتبرت دول المجموعة أن تبنى قرارا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوفر تأكيدات أمنية فعالة وغير مشروطة وشاملة للدول غير النووية ضد الاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، ربما يكون بمثابة إسهام ايجابى لمنع انتشار الاسلحة النووية ، وربما كان ذلك أيضا خطوة فى اتجاه تحقيق نزع التسلح النووى . وقد عالجت وثيقة جنيف القضايا ذاتها اعتمادا على قواعد متشابهة ، ونادت فى الوقت ذاته بضرورة وجود أداة شرعية ملزمة تستحدثها الدول النووية الاعضاء فى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية قبل مؤتمر التجديد والمراجعة فى ١٩٩٥ .

المادة الرابعة :

أعلنت دول مجموعة عدم الانحياز عن اعتراضها على الأسلوب الذى تتبعه مجموعات الدول المصدرة والذى تدعى فيه انها تسعى لمنع انتشار جهود التسلح ، نظرا لأن ذلك الأسلوب يؤدى إلى تعويق التطور الأقتصادى والأجتماعى فى الدول النامية . وأعادت دول المجموعة ما سبق واعلنت عنه عن الحاجة إلى ضرورة وجود اتفاقيات دولية لنزع التسلح يتم التفاوض حولها بين الأطراف الدولية المختلفة وذات طبيعة شاملة وتعتمد أسسا غير تمييزية لتحديد مشاكل الأنتشار وقد عبرت وثيقة جنيف عن الاتجاه ذاته وان كان ذلك بشكل اكثر قوة .

القضايا الاقليمية :

اعتبرت دول عدم الانحياز أن اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد بمثابة أولى الضرورات الاساسية على سبيل تحقيق هدف ازالة الدمار الشامل . وفى هذا السياق رحبت دول المجموعة بالمبادرات المختلفة لانشاء خطوات عاجلة وعملية فى اتجاه انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط ، ولحين اتمام انشاء هذه المنطقة ، طالبت دول عدم الانحياز اسرائيل بأن تعلن عن امتلاكها للأسلحة النووية ، وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وأن تضع جميع منشآتها النووية داخل الاطار الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفيما يختص بالاقتراح المصرى الخاص بانشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فان دول عدم الانحياز اعتبرت أن ازالة الاسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط يعد من الأمور التى يمكن أن توصل إلى انشاء مثل هذه المنطقة .

ورحبت دول عدم الانحياز ايضا بالتقدم الذى تم احرازه على طريق انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى افريقيا وذلك فى الوقت الذى اعلنت فيه عن رضاها بالجهود الجارية لتقوية معاهدة تلاتيلولكو ، كما اثنت على اعلان منغوليا أراضيها منطقة خالية من الاسلحة النووية والصادر فى العام ١٩٩٢ . ودعت وثيقة جنيف جميع الدول التى قامت بنشر أسلحة نووية فى مناطق تقع خارج حدودها إلى سحب جميع هذه الأسلحة واعادتها إلى اراضيها .

كانت تلك هى مواقف دول عدم الانحياز فى القاهرة (مايو - يونيو ١٩٩٤) وجنيف فى سبتمبر التالى فيما يختص بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والقضايا العالقة . وقد عكست هذه المواقف أولويات تلك الدول واهتماماتها . وللتنسيق بين مواقف دول عدم الانحياز دعت دول عدم الانحياز المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار إلى عقد اجتماع لكبار المسئولين للتحضير قبل مؤتمر العام ١٩٩٥ .

٢ - الصعوبات التى تواجه دول عدم الانحياز على صعيد تقويم تطبيق معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى مؤتمر العام ١٩٩٥ :

كما سبق الاشارة فى سياق الجزء السابق، فأن اهتمام دول عدم الانحياز يبدو مركزا فى أربعة جوانب: المادة السادسة ، الضمانات الأمنية فى المادة الرابعة القضايا الاقليمية مع التركيز على الشرق الأوسط ومسألة عدم انضمام اسرائيل على معاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية. ومن الملاحظ أن حالة كوريا الشمالية وحالة العراق لم يتم تتناولهما فى سياق مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى الوثيقتين السابقتين (اعلان القاهرة واعلان جنيف) لأسباب واضحة. فمن ناحية قامت الولايات المتحدة بمعالجة حالة كوريا الشمالية والتفاوض حولها، أما بالنسبة للحالة العراقية فان مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة قام من خلال البعثة الخاصة لتقصى احوال البرنامج النووى العراقى التى أنبثقت عنه بمعالجتها. ومن ناحية أخرى فان كلا من كوريا الشمالية والعراق منضمتان على حركة عدم الانحياز.

المادة السادسة :

تركزت أولويات دول عدم الانحياز فيما يختص بالمادة السادسة فى معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية وخفض المواد الانشطارية التى تصلح لأنتاج الاسلحة النووية وفيما يختص بمعاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية فان الدول النووية بدا أنها تفضل تأخير الاعلان عن مواقفها النهائية الى مابعد تأمين تحديد معاهدة منع انتشار الا سلحة النووية فى مؤتمر العام ١٩٩٥. ويتعارض ذلك مع رغبات دول عدم الانحياز فى التوصل الى معاهدة للخطر الشامل للتجارب النووية وهى المعاهدة التى يمكن أن تضمن توفير السهولة اللازمة لانجاز مهمة تحديد ومراجعة المعاهدة فى العام ١٩٩٥ . وعلى الرغم من ان تقدما أمكن احرازه على صعيد عدد من القضايا إلا أن المشاكل الخاصة بالتحقق لا يتوقع التوصل الى حل لها قبل نهاية دور انعقاد مؤتمر نزع السلاح (CD) فى العام ١٩٩٥.

والقناعة المسيطرة على مختلف مستويات دول عدم الانحياز هو أن الدول النووية الاعضاء فى مؤتمر نزع السلاح تفتقد الارادة السياسية التى يمكن أن تسفر عن التوصل مبكرا الى معاهدة للخطر الشامل للتجارب النووية.

وعلى ضوء ماتقدم فانه سيكون من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - على دول عدم الانحياز ان تدعم فكرة المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفى خلال اثنين من مؤتمرات المراجعة (١٩٨٠، ١٩٩٠) كان الفشل فى التوصل الى اعلان نهائى هو النتيجة الحتمية، وذلك بسبب الافتقاد الى الاتفاق حول لغة تلائم هدف التوصل الى معاهدة للخطر الشامل للتجارب النووية. وفى مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٠ لم يكن الافتقاد الى الاتفاق حول لغة الاعلان عن معاهدة الخطر الشامل للاسلحة النووية هى العقبة فقط، ولكن كان الافتقاد إلى المعاهدة ذاتها هى العقبة الاساسية. وبالأضافة الى ذلك فان المؤتمر لم يكن مجرد مؤتمر للمراجعة بقدر ما كان أيضا مؤتمر التحديد الذى هو سبب وجود المؤتمر ذاته، وهو المؤتمر الذى يتعين أن يكون حاسما بالنسبة الى مستقبل بقاء واستمرار فترة الاختبار التى تمارسها الدول النووية أى تأثير فى مجال تليين موقف دول عدم الانحياز التى ينتظر أن يكون موقفها الأكثر احتمالا هو رفض الحد اللانهائى لمعاهدة عدم الانحياز.

وفيما يختص بقضية خفض إنتاج المواد الانشطارية التى تصلح لانتاج الاسلحة النووية، فان دول عدم الانحياز لا يحتمل ان توافق على انشاء لجنة لهذا الموضوع فى اطار مؤتمر نزع السلاح. والسبب الرئيسى وراء عدم الاتفاق على احالة الموضوع لوصاية إحدى لجان مؤتمر نزع السلاح يرجع الى حقيقة أن عددا من دول عدم الانحياز قد أصرت على ادراج المواد الانشطارية المتراكمة فى المخازن ضمن عمليات الحساب التى تجرى فى إطار أى اتفاق للخفض، ومن المتوقع أن تستأنف المفاوضات حول اللجنة الخاصة لهذا الموضوع فى وقت قريب. واذا لم يتم التوصل إلى إتفاقية بشأن الخفض (بغض النظر عن تشكيل اللجنة أم لا) قبل انعقاد مؤتمر التحديد والمراجعة فى ١٩٩٥، فان دول موقف عدم النحياز فى المؤتمر يحتمل أن يكون أكثر صلابة فيما يختص بقضايا نزع السلاح الاخرى عموما وقضية معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية على وجه الخصوص.

الضمانات الأمنية :

ظلت دول عدم الانحياز تدافع ولسنوات طويلة سواء فى إطار مؤتمر نزع السلاح او خارجه عن مبدأ أن تكون الضمانات الأمنية السلبية فى إطار معاهدة دولية متعددة الأطراف وذات شروط قانونية ملزمة. وكان ذلك التوجه هو التوجه المسيطر فى مختلف مستويات العمل فى إطار حركة دول عدم الانحياز وكان البديل لتلك المعاهدة المقترحة يتمثل فى الاقتراح النيجيرى الذى عرض فى مؤتمر المراجعة للعام ١٩٩٠ وكان ينادى بابرام معاهدة لصالح الدول الغير نووية الاعضاء فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى الأساس.

ومع فقدان الامل فى ان توافق جميع الدول النووية على معاهدة من هذا النوع، فان دول عدم الانحياز الاعضاء فى مؤتمر نزع السلاح (CD) اقترحت بروتوكولا يتم اضافته الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى مؤتمر العام ١٩٩٥. ويبدا أن دول عدم الانحياز لن تقع تحت تأثير الخوف من فكرة أن إضافة اى بروتوكول إلى المعاهدة سيكون امرا معادلا تماما لمسألة تعديل الاتفاقية، وهو الأمر الذى ينبغى أن يتم من خلال مسارات غاية فى الصعوبة - أن لم تكن مستحيلة - جرى بيانها بالتفصيل فى المادة الثامنة من المعاهدة.

وفيما يختص بالموقف المصرى من الضمانات السلبية فان كل الدلائل تشير الى ان مصر مازالت مصرة على اقتراحها السابق الذى يطالب بتحديث وتعديل قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥، مثلما ظلت نيجيريا مصرة على اقتراحها التوصل الى اتفاقية بخصوص الضمانات السلبية. ويبدا أن الاقتراح المصرى قد وجد طريقة ليس فقط الى الدوائر العلمية والأكاديمية فى العالم ولكن أيضا الى أن الدوائر الحكومية فى الدول صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن الدولى. وهناك مؤشرات تدل على أن قرارا جديدا من المجلس سوف يغطى كلا النوعين من الضمانات سواء أكانت الضمانات السلبية أو الضمانات الايجابية على حد سواء.

ومع افتقاد ضمانات أمنية ذات طبيعة عالمية سواء فى شكل اتفاقية أو فى شكل بروتوكول ملحق بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وكذلك افتقاد قرار جديد من مجلس الأمن حول الضمانات الأمنية السلبية أو ربما حتى الضمانات الايجابية أيضا، فان الأمر أكثر احتمالا هو أن تعدل دول عدم الانحياز عن القيام بأى عمل إيجابى فى اتجاه المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية. ومن الممكن أن يكون لقرار جديد من مجلس الأمن أثر ايجابى على دول عدم الانحياز، ولكن ذلك الاثر لن يصل الى حد دعمها لمبدأ المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وفى الواقع أن دول عدم الانحياز ظلت تفضل دائما أن تكون الضمانات السلبية فى شكل معاهدة. أما بالنسبة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ فانه ليس من صنع دول هذه المجموعة كما أنه لم يكن من اختيارها، ولكنها برغم ذلك يمكن أن ترحب بأى تحديث او تطوير لهذا القرار.

المادة الرابعة :

تعد لغة الخطاب الواردة فى وثيقة دول عدم الانحياز التى صدرت عن مؤتمر القاهرة فى يونيو ١٩٩٤ وبصفة خاصة فيما يتعلق بحصول دول هذه المجموعة على المواد النووية والمعدات النووية والتكنولوجيا للأغراض السلمية ذات دلالة لا يمكن انكارها، حيث كان واضحا تماما فى

هذه الوثيقة ان دول عدم الانحياز تبحث عن حوار وشكل من اشكال التجارة الحرة فى تلك الاشياء دون اى نوع من انواع التمييز.

وبمجرد ان ارسيت قواعد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وانظمة السيطرة على الصادرات اخذة فى الانتشار واخذت تعبيرات جديدة تدخل مسرد المصطلحات النووية، وذلك مثل لجنة زانجار ونادى لندن ونظام منع تصدير تكنولوجيا صناعة الصواريخ ولجنة السيطرة متعددة الجنسيات على الصادرات وعلى الرغم من تفكك هذا النظام الاخير الا انه ربما عاد الى الظهور فى شكل اخر. ومع اقدام نادى لندن على اقتراح نظام السيطرة على المعدات مزدوجة الاستخدام فان المشكلة اخذت فى التفاقم.

وبالنسبة لكثير من دول عدم الانحياز فان الوعود التى وردت فى المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لم يتم تنفيذها. وقد شكلت وثيقتا القاهرة وجنيف فى العام ١٩٩٤ تحذيرا بان الموقف المترتب على تنفيذ المادة الرابعة لا يمكن احتماله ومن الضرورى تصحيحه. ومع تجديد معاهدة انتشار الاسلحة النووية، فان قضية التعاون فى مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ربما بدت من القضايا ذات الأهمية الثانوية بالنسبة لبعض الأطراف. وعلى اية حال فانه اذا قام عدم من دول عدم الانحياز التى تواجه عقبات كبيرة على طريق محاولاتها تطوير استخداماتها السلمية للطاقة النووية، باستغلال مسألة السيطرة على صادرات الموارد والمعدات والتكنولوجيا النووية استغلالا جديدا، فان المادة الرابعة من المعاهدة سوف تصبح ذات أهمية تعادل تماما أهمية تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وفى خلال المرحلة التحضيرية لمؤتمر العام ١٩٩٥ ظهرت دلالات واضحة للعيان تؤكد الأستياء العام من أنظمة السيطرة على الصادرات المطبقة حاليا.

القضايا الاقليمية :

من المنتظر أن تلعب القضايا الاقليمية دوراها ما فى مؤتمر ١٩٩٥. ومن الأطراف المنضمة على معاهدة انتشار الاسلحة النووية هناك العراق وايران، وكل منهما سوف يحاول من جانبه أثناء المؤتمر ان يتجاوز عن مشاعر الغضب الكامنة لدية، الأولى بسبب تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والثانية بسبب عدم قدرتها على تطوير امكانياتها النووية وإشباع طموحاتها فى المجال النووى وربما نجحت ايران الى حد ما فى جمع التأييد من دول أخرى تكبت فى داخلها مشاعر غضب مماثلة.

وبعد أن وضعت مشكلة كوريا الشمالية بالفعل على طريق للحل يبدو طويلا. فان كوريا الشمالة باعتبارها إحدى الدول المنضمة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ستجد أن مؤتمر العام ١٩٩٥ هو بمثابة ارض اختبار للاتفاق الذى تم التوصل اليه بين كل من كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وهو الاتفاق الذى أثار عددا من الاسئلة، وليس من المستبعد أن تتم إثارة هذه الاسئلة من جديد فى مؤتمر العام ١٩٩٥. ونظرا لأن هذه الاتفاقية مازال أمامها وقت طويل حتى يتم تنفيذها، فان بعض الدول الاسيوية ستجد انه من الصعب عليها أن تلزم نفسها بمد لانهائى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى ظل موقف متقلب وغير مستقر فى هذا الجزء من العالم.

اما بالنسبة للاطراف غير المنضمة على المعاهدة، فان رفض اسرائيل الانضمام الى المعاهدة سوف يؤدى الى رفض عدد كبير من الدول العربية لمبدأ تجديد المعاهدة الى امد غير محدد. وربما وجد قادة وزعماء هذه الدول أن من الصعب عليهم - أن لم يكن مستحيلا عليهم - أن يبرروا لبرلماناتهم فضلا عن الراى العام فى بلادهم المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى ظل غيبة انضمام اسرائيل اليها.

وربما لن تكون الدول العربية وحدها فى هذا المجال، حيث هناك كثير من دول عدم الانحياز التى لم تقدم على اقامة علاقات سياسية مع اسرائيل، ولذلك فانها من المحتمل أن تتخذ موقفا يتفق مع موقف الدول العربية، وبالاضافة الى ذلك فان الموقف العربى من القضية الاسرائيلية ربما كان مشجعا لدول اخرى من دول مجموعة عدم الانحياز أن لا تقبل - لسبب أو لآخر - مبدأ المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واذا أقدمت اسرائيل خلال فترة ماقبل انعقاد مؤتمر العام ١٩٩٥ على الانضمام على المعاهدة وانخرطت مع الدول العربية بشكل حقيقى وجاد فى التفاوض حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الأوسط، فان الموقف سوف يتحول تحولا كاملا، وسوف تدعم الدول العربية مبدأ مد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لفترة زمنية طويلة. ومما لا شك فيه أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وتنفيذ ذلك بالفعل على نحو كامل يستغرق وقتا طويلا، وتعد معاهدة تلاتيلولكو من الامثلة التى تؤيد تلك المقولة.

وأخيرا فان عدم انضمام كل من الهند والباكستان الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، ربما أثر على موقف عدد من الدول الاسيوية التى ربما لن تقبل المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى ظل غيبة هاتين الدولتين.

التحليل النهائى :

فى ظل ماسبق عرضه وفى ظل الظروف الحالية فان مد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT) مدا لانهائيا يبدو امرا بعيد الاحتمال. ومن أجل التوصل الى مثل هذا الاستنتاج فاننا تناولنا العديد من القضايا العملية ذات العلاقة بمسألة التطبيق العملى للمعاهدة. وبالاضافة الى ذلك، فان معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى

مضمونها ذات طبيعة تميزية، حيث انها تفرق عمدا بين الدول النووية (وهو ذالتعبير الذى يقصد به الدول المالكة للسلاح النووى) والدول غير النووية (اى الدول غير المالكة للسلاح النووى) وبالنسبة لكثير من دول عدم الانحياز، فان المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية يعنى وتكريسا دائما للتفرقة بين هذين التصنيفين من الدول (الدول النووية والدول غير النووية)، ويجعل إنفراد قلة من الدول بامتلاك الاسلحة النووية أمرا أبديا، كما انه يضفى صفة الشرعية على الاسلحة النووية فى حد ذاتها، فى عالم شهد منذ هيروشيما ونجاساكى زيادة مطردة فى القوى النووية.

وسعيا نحو تحقيق الواقعية، فانه يتعين علينا أن نتكيف مع ماهو أقل من المد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، وان نخطط لتنفيذ اكثر فاعلية للمعاهدة فى السنوات القادمة من اجل ان نجعلها اقل تمييزا واكثر فائدة لعدد اكبر من الدول التى تكافح من أجل مزيد من الامن ومزيد من التعاون المثمر.

ملحق (١)

(مقتطفات) من وثائق المؤتمر الوزارى الحادى عشر لحركة دول عدم الانحياز

القاهرة: (مايو ٣١ ـ يونيو ١٩٩٤)

٤. نزع السلاح والأمن الدولى :

٤٩ـ راجع الوزراء التطورات التى حدثت فى مجالى نزع التسلح والأمن الدولى منذ مؤتمر جاكارتا، ولاحظوا استمرار التطورات الأيجابية فى هذين المجالين . وأعاد الوزراء تأكيد الموقف الذى تبنته الحركة فى الوثيقة النهائية للقمة فيما يختص بهذه القضايا ، وكررت الحركة مجددا ما سبق أن أعلنت عنه واكدت فيه ان نزع السلاح الكامل تحت سيطرة دولية حازمة يظل هو الهدف النهائى الذى يتعين علينا أن نبحث عنه ، وأنه يجب تبنى موقف شمولى ومتوازن وغير قائم على أسس تمييزية لتحقيق الأمن الدولى. واتفق الوزراء على أن الخيار المنطقى هو البحث عن الأمن للجميع من خلال النزع الكلى للاسلحة النووية، وازالة أسلحة الدمار الشامل فى كافة اشكالها، وكذلك من خلال الخفض المتوازن والمطرد للتسلح التقليدى سواء على المستوى العالمى أو المستوى الأقليمى.

٥٠ ـ أكد الوزراء مجددا الأولوية القصوى التى يولونها لنزع التسلح النووى وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية نظرا للخطورة التى يتعرض لها العالم من جراء وجود تلك الأسلحة ، وكذلك ما يفرضه وجود تلك الأسلحة من خطر مشئوم على الوجود الأنسانى ذاته ـ وسعيا نحو تحقيق تلك الغاية حث الوزراء مؤتمر نزع السلاح (CD) على التفاوض ، كمسالة لها أولوية قصوى ، حول معاهدة دولية تمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت اى ظرف من الظروف، والمضى قدما على طريق المفاوضات الرامية إلى الازالة الكاملة لجميع الاسلحة النووية فى اطار خطة عمل مرتبطة بفترة زمنية محددة . وأكد الوزراء على مدى الحاجة إلى تحديد تاريخ معين تكون فيه جميع الأسلحة النووية قد ازيلت .

٥١ ـ دعا جميع الوزراء جميع الدول كما حثوا مؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة على تكليل جهودهم بالنجاح فى التوصل كاولوية قصوى إلى معاهدة عالمية ويمكن التحقق من تنفيذها بكفاءة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ودون أن تتضمن هذه المعاهدة اى مواد للاستثناءات ، وإلى حين يتم التوصل إلى مثل هذه المعاهدة يتعين على الدول المالكة للاسلحة النووية أن تقوم بتعليق جميع التفجيرات النووية التجريبية .

٥٢ ـ لاحظ الوزراء ان الدول الاعضاء فى معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية قد عقدت اجتماعا خاصا فى ١٠ أغسطس ١٩٩٣.

وهم يرحبون باستمرار جهود رئيس مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية لتأكيد العلاقة التكاملية بين هذا التجمع ومؤتمر نزع السلاح (CD) فى مجال تحقيق معاهدة دولية متعددة الأطراف للمنع الشامل للتجارب النووية .

٥٣ ـ اعتبر الوزراء أن معاهدة لمنع انتاج وتخزين المواد الانشطارية التى تستخدم فى انتاج القنابل النووية وباقى الأشكال الأخرى من المتفجرات النووية بعد اسهاما متميزاً فى مجال نزع الاسلحة النووية وكذلك فى مجال منع انتشار الاسلحة النووية ومع ملاحظة أن مثل هذه الاتفاقية تقوم على أسس غير تمييزية ويمكن التحقق من تنفيذ موادها بكفاءة وقابلة للتطبيق على المستوى العالمى فانها تسهم بقدر فى الجهود الشاملة لمنع انتشار الأسلحة النووية وبما يؤدى إلى تدميرها.

٥٤ ـ اكد الوزراء مجددا أن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة ، وربما اسهم إيجابيا فى تحديد بعض المخاطر التى ينطوى عليها وجود الأسلحة النووية .

وأعاد الوزراء التأكيد على اهمية مؤتمر قمة جاكرتا فيما يختص بهذا الموضوع ، ودعا الوزراء مؤتمر نزع السلاح (CD) للتوصل وبشكل عاجل إلى اتفاقية دولية فى هذا المجال كما اعتبر الوزراء أن تبنى اصدار قرار من مجلس الأمن يوفر ضمانات أمنية فعالة وغير مشروطة وشاملة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النوية ، وبما بعد إسهاما فى منع انتشار الأسلحة النوية . كما يمكن أن يكون أيضا بمثابة خطوة فى اتجاه تحقيق نزع السلاح النووى .

٥٥ ـ اعتبر الوزراء أن انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية يعد خطوة ضرورية فى اتجاه تحقيق هدف ازالة أسلحة الدمار الشامل ، وفى هذا المجال رحب الوزراء بالمبادرات المختلفة لانشاء مثل هذه المناطق .

ورحبوا بصفة خاصة بتبنى قرار مجلس الأمن رقم ٤٨/٧ فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٣ بالاجماع والقاضى بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، وهو الأقتراح الذى تقدمت به كل من ايران ومصر فى بادئ الأمر . ودعا الوزراء جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات فورية عملية على سبيل انشاء مثل هذه المنطقة ، وإلى حين أن يتم انشاؤها طالب الوزراء اسرائيل بالتخلى عن امتلاك الأسلحة النووية وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشارالأسلحة النووية

وان تضع جميع منشآتها النووية تحت التفتيش الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٦. رحب الوزراء بالتقدم الذى تم احرازه في سبيل وضع مسودة اتفاقية او معاهدة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في افريقيا ، وعبروا عن املهم فى انهاء مسودة المعاهدة وتحويلها إلى الجمعية العامة للامم المتحدة فى أسرع وقت ممكن .

٥٧. ناقش الوزراء مسألة اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية فى مناطق اخرى من العالم كما وافقوا على ان تكون و جهات نظر الدول المعنية فى الاقليم متوافقة مع ما جاء فى الوثيقة النهائية لمؤتمر نزع الأسلحة النووية .

٥٨. راجع الوزراء بارتياح الجهود المبذولة حاليا لاقامة معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

٥٩. رحب الوزراء باعلان منغوليا اراضيها منطقة خالية من الاسلحة النووية في العام ١٩٩٢، كاسهام جدير بالثناء فى مجال الاستقرار الاقليمى ومجال بناء الثقة

٦٠. ناقش الوزراء مسألة اسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها، واصدروا توصيتهم بتبنى اساليب فعالة من اجل منع تطوير وانتاج ونشر واستخدام اسلحة التدمير الشامل

٦١. اثنى الوزراء على المبادرة التى اعلنها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس مصر لانشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط ودعوا الى تحويلها الى واقع عملي. وفى هذا السياق اعتبر الوزراء ان ازالة الاسلحة النووية من الاقليم يعد بمثابة خطوة تؤدى الى انشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل.

٦٢. لاحظ الوزراء ان معدل انضمام الدول الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية قد شهد زيادة ملحوظة فى السنوات الاخيرة، وان الدول الاعضاء فى هذه المعاهدة سوف يشاركون فى مؤتمر التجديد/ المراجعة فى العام ١٩٩٥، كما لاحظوا ان احد اعضاء حركة عدم الانحياز ربما ترأس مؤتمر المراجعة تنفيذا لما طالب به اعلان جاركارتا. طالب الوزراء بتقويم أنى لمدى التزام الدول المالكة للاسلحة النووية بما جاء فى المادة السادسة من المعاهدة وعبر الوزراء عن املهم فى ان يتم حل اى قضايا خلافية ذات علاقة بالوثيقة بما فى ذلك النصوص الخاصة بالضمانات الامنية والمساعدة التقنية التى تشبع حاجات جميع الدول غير المالكة للاسلحة النووية والتى تؤمن اتاحة المواد النووية والمعدات النووية والتكنولوجيا النووية للاغراض السلمية على اسس غير تمييزية وذات سمات تتيح افضل فرصة للتنبؤ بالاحتياجات طويلة الامد. ودعا الوزراء الدول الاعضاء فى حركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر على مستوى كبار المسئولين لتنسيق مواقفهم استعدادا لمؤتمر العام ١٩٩٥

٦٣. عقد الوزراء العزم على ان تشترك دول عدم الانحياز الموقعة على معاهدة الاسلحة الكيمائية فى اللجنة التحضيرية فى لاهاى، كما اتفقوا على تشكيل مجموعة تتولى تنسيق مواقفهم. ودعا الوزراء جميع الدول المتقدمة لتبنى اساليب تزيد من معدلات نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للاغراض السلمية فى المجال الكيمائى مع ازالة جميع القيود الثنائية والتمييزية القائمة كامر واقع فى هذا المجال.

٦٤. وبينما اكد الوزراء مجددا على ان التناول الاقليمى والتناول الدولى لقضايا نزع السلاح يكمل كل منهما الآخر، ولهذا ينبغى ان يتزامن العمل الذى يحدث على كل مسار منهما مع العمل الذى يحدث على المسار الآخر، فانهم اعربوا عن قناعتهم بأن المحاولات التى تبذلها الدول لزيادة مستويات نزع التسلح الاقليمى، مع وضع السمات الخاصة لكل اقليم فى الاعتبار وبالتوافق مع عدم التقليل من اهمية عامل الامن والاحتفاظ باقل مستوى ممكن من التسلح لجميع الدول المشاركة، سوف تعظم من الامن لجميع الدول.

٦٥. شعر الوزراء بان تكديس الاسلحة التقليدية بما يتعدى الاحتياجات المشروعة للدول للدفاع عن امنها هو بمثابة قضية ينبغى دراستها مع وضع السمات الخاصة لكل اقليم فى الاعتبار

٦٦. اعرب الوزراء عن اعتراضهم على ماتقوم به مجموعة السيطرة على الصادرات فى العمل والمستمرة فى عملها كامر واقع بهدف منع انتشار الاسلحة، نظرا لان هذه اللجنة يمكن ان تشكل عائقا امام التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول النامية. وكرر الوزراء الحاجة الى التفاوض متعدد الاطراف حول معاهدات دولية شاملة وغير تمييزية للحد من التسلح ومواجهة مشاكل الانتشار

٦٧. لاحظ الوزراء وجود تغييرات اساسية فى المجال الدولى على امتداد العقد الماضى. واتفق الوزراء على حقيقة ان هذه التغييرات ينبغى ان تدفع اعضاء الحركة لضمان ان الامن الدولى يكفل حقوقا ويفرض مسئوليات على نفس الدرجة من المساواة لجميع الدول. ومن هنا اكد الوزراء على ان الامن الدولى لايمكن ان يستمر محكوما بافكار عفا عليها الزمن وعقائد حكمت العالم ثنائى القطبية لسنوات طويلة دون ان تاخذ فى حسبانها الاعتبارات غير العسكرية. وفى هذا السياق عبر الوزراء عن اعتقادهم بان الامن الاقليمى يمكن كفالته على النحو الامثل من خلال تنمية الاهتمامات المشتركة والاجراءات الجماعية وبما يتفق مع ميثاق الامم المتحدة

٦٨. ومع مواجهة هذه التطورات شعر الوزراء بأن الوقت قد صار ملائما للمجتمع الدولى لكى يشرع فى تنفيذ عملية تقويم شاملة لمدى التقدم الذى تم احرازه على سبيل نزع التسلح على المستوى العالمى. ومن هنا دعا الوزراء لعقد اجتماع خاص للجمعية العامة للامم المتحدة للبحث فى موضوع نزع السلاح وبحيث يتم عقد هذا الاجتماع فى الوقت المناسب. وفى هذه الحالة سوف يتعين على دول عدم الانحياز ان تعقد اجتماعا لتنسيق مواقفها فى هذه القضية الهامة

٦٩. قرر الوزراء ان يعيدوا طرح القرار الخاص بعرض موضوع شرعية استخدام والتهديد باستخدام الاسلحة النووية على محكمة العدل الدولية على ساحة التصويت خلال دور الانعقاد رقم ٤٩ للجمعية العامة للامم المتحدة.

ملحق (٢)

وثيقة القضايا الأساسية التى عرضتها اندونيسيا بالإنابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والدول الأخرى

١ - اعتبرت معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT) بمثابة اداة لمنع انتشار الاسلحة النووية. وكجزء من هذه الآلية قررت الدول الاعضاء فى المعاهدة والمالكة للاسلحة النووية أن «تستانف المفاوضات بنية صادقة حول الاساليب الفعالة الكفيلة بوقف سباق التسلح ونزع التسلح النووى فى اقرب وقت، وكذلك حول معاهدة تختص بنزع التسلح العام والكامل»، وفى الوقت نفسه تشجيع الاستخدام السلمى للطاقة النووية.

٢ - خلال المفاوضات حول معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية

بحث الدول غير المالكة للاسلحة النووية (وبصفة خاصة الدول النامية) عن توازن عادل في المعاهدة بين الالتزامات المتبادلة والمسئوليات الملقاة على عاتق كل من الدول المالكة للسلاح النووي من ناحية، والدول غير المالكة للسلاح النووي من ناحية اخرى، والتي يمكن ان تخدم بنجاح مصالح جميع الدول الأعضاء. وهذا الموقف تم اقراره في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 2028 (××) ولكن هذا الموقف لم يتم تفهمه على نحو كامل في ذلك الوقت. واليوم بعد اكثر من عقدين من الزمان فان انعدام التوازن بين التعهدات والمسئوليات قد تزايد. وهناك ورطة في المفاوضات التي تستهدف اعادة تحديد مجالات عدم التوازن، بما في ذلك المفاوضات حول مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وكذلك مؤتمر التسلح (CD).

٣ - تنظر مجموعة دول عدم الانحياز إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية على انها اداة اساسية لتوجيه الجهود الدولية لوقف كل من الانتشار الرأسي والانتشار الأفقي في الاسلحة النووية. وعلى الرغم من اهمية الدور الذي تلعبه المعاهدة في صون الأمن الدولي، فانه من الضروري أن يكون معروفا أن المعاهدة تحتوي على نواحي قصور اساسية والتي اصبحت محور الخلافين الدول النووية والدول غير النووية الأعضاء في معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية منذ ان ظهرت الى الوجود، وعلى هذا تاكلت القيمة الملحوظة للمعاهدة.

٤ - تتيح التحضيرات لمؤتمر معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في العام ١٩٩٥ فرصة غير عادية لفهم اكثر عمقا للاهداف التي اشتملت عليها المعاهدة.

ومن الممكن ان يسهم التقدم الحقيقي في المجالات الآتية في نجاح مؤتمر المراجعة والتمديد لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

نزع التسلح النووي :

٥ - يظل وقف التسلح النووي ونزع الاسلحة النووية وكذلك نزع التسلح الشامل والكامل على المستوى العام بمثابة الأهداف الرئيسية للمعاهدة. وينبغي على الدول النووية أن تعيد تاكيد التزامها بازالة الاسلحة النووية بشكل كامل.

٦ - سوف يؤدي وجود اطار عمل مرتبط بجدول زمني محدد ينتهي بموعد مستهدف للازالة الكاملة إلى جانب الجهود التي تبذلها الدول النووية لنزع اهمية الأسلحة النووية، الى تكوين دفعة سياسية قوية في اتجاه الجهود الدولية لمنع انتشار الاسلحة النووية. وسوف تكون مبادرة جيدة أن يعلن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة عن عزمهما اتخاذا اجراءات ثنائية من أجل خفض مستوى الرؤوس النووية في ترسانتيهما فيما وراء المستويات المحددة في معاهدتي ستارت - ١، وستارت - ٢، كما سيقوي من اثر تلك المبادرة توافر المؤشرات عن الخطوات التي يمكن أن تتخذها كل من الصين وفرنسا والمملكة المتحدة لخفض ترسانتهم النووية.

المناطق الخالية من الاسلحة النووية :

٧ - يتعين على الدول النووية ان تلتزم بالآليات الدولية التي تكفلت بانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية وتحافظ عليها، كما يتعين عليها أن تدعم ايضا المبادرات التي تتقدم بها دولة أو دول اعضاء في المعاهدة بهدف انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية، والتي يتم التوصل إليها بمحض ارادة الدول المعنية في الأقليم وبصفة خاصة في الشرق الأوسط وافريقيا.

٨ - وبالاضافة إلى ذلك فان القيام بنشر اسلحة نووية بواسطة الدول النووية في اراض اجنبية، وبصفة خاصة في اراضي الدول غير النووية، يجب أن يتم منعه لأن ذلك يبطل اهداف المناطق الخالية من الاسلحة النووية. وعلى جميع الدول التي قامت بنشر اسلحة نووية خارج نطاق حدودها ان تقوم بسحب جميع هذه الاسلحة واعادتها إلى اراضيها.

الحظر الشامل للتجارب النووية :

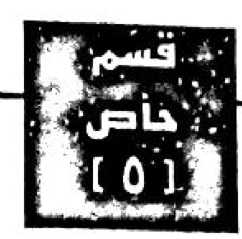
٩ - يظل التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) واحدا من الأهداف ذات الاولوية القصوى للمجتمع الدولي، كما أنه يعد المحور الأساس لنظام فعال وشامل لمنع الانتشار النووي. ومن الضروري مواصلة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف بما في ذلك مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية (PTBT). وفي الوقت ذاته ترحب حركة عدم الانحياز بقرار مؤتمر نزع السلاح انشاء لجنة خاصة لديها صلاحيات للتفاوض حول هذا الموضوع، واستكمالا لذلك ينبغي تحديد تاريخ معين للتوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن يكون ذلك التاريخ قبل انعقاد مؤتمر التجديد والمراجعة لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في ١٩٩٥. حيث أن التوصل لمثل هذه المعاهدة (CTBT) في مصلحة معاهدة عدم الانتشار النووي. وحتى يتم التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فان جميع الدول المالكة للأسلحةالنووية مطالبة بأن تعلق جميع التجارب نووية.

الضمانات الأمنية :

١٠- يعد حصول الدول غير المالكة للاسلحة النووية على ضمانات أمنية غير مشروطة في غضون الفترة التي ينتظر خلالها أن تتم الازالة الشاملة لجميع الاسلحة النووية واحدا من اهم عوامل تهدئة القلق. وفي اطار التوازن المقبول بين المسئوليات والتعهدات فان التأكد الكامل من عدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يعد من الحقوق الاساسية للدول الاعضاء في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية. ومن الضروري، ان توافق الدول المالكة للسلاح النووي على الية ملزمة قانونا بخصوص هذه القضية وذلك قبل انعقاد مؤتمر التجديد والمراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ١٩٩٥. وكذلك ينبغي أن يكثف مؤتمر نزع السلاح من مفاوضاته التي يمكن ان تفضي إلى معاهدة دولية تطمئن الدول غير المالكة للسلاح النووي ضد استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية.

المواد الانشطارية :

١١ - ان معاهدة لمنع انتاج وتخزين المواد الانشطارية التي تصلح لانتاج القنابل النووية وكافة أشكال المتفجرات النووية الأخرى يمكن ان تعد بمثابة اسهام متميز في مجال نزع السلاح النووي ومجال عدم الانتشار النووي. وسوف تتزايد أهمية هذه المعاهدة اذا كانت قائمة على أسس غير تميزية ويمكن التحقق من تنفيذها بفاعلية وقابلة للتطبيق على المستوى العالمي نظرا لأن ذلك سيشكل جزءا من الجهود الشاملة الرامية الى منع انتشار الأسلحة النووية والهادفة الى تدميرها.





[٤] الموقف الإسرائيلى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

محمد عبد السلام

يتسم الموقف الإسرائيلى تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالبساطة والجمود، والثبات عبر ٢٧ سنة تمتد من عام ١٩٦٨ حتى الآن (مارس ١٩٩٥)، وإن كان، رغم ذلك، يحمل فى طياته قدرا من التعقيد. فقد رفضت إسرائيل دائما أن توقع على المعاهدة، ولديها ما يعتبر - من وجهة نظرها - أسبابا اكدت عليها كافة حكومات اسرائيل تقريبا بصرف النظر عن توجهاتها السياسية. وخلال الشهور الماضية اعادت حكومة حزب العمل التأكيد على ذلك الموقف فى إطار التفاعلات المثارة حول مد سريان المعاهدة. فتبعا لتصريحات وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز فإن «إسرائيل لن توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية»، ويبدو بوضوح أن هذا الموقف سوف يستمر، فلا توجد مؤشرات حول تغير قناعات «المجموعة» السياسية - العسكرية التى تحدد سياسة إسرائيل النووية، تجاه أهمية السلاح النووى بالنسبة لأمن إسرائيل، ومستقبلها فى المنطقة، على الرغم من ان المعاهدة - بصيغتها الحالية - لا تتعلق اساسا بالأسلحة، وانما بمرافق الإنتاج. لكن فى الوقت ذاته توجد مؤشرات حول احتمالات وجود مرونة نسبية تتصل بإمكانية تحديد مدى زمنى معين يتم خلاله، أو بعده، التوقيع على المعاهدة، مع ملاحظة أن التوقيع على المعاهدة لا يعنى وحده الإنضمام اليها، فالإنضمام إلى المعاهدة يستلزم ايضا التصديق عليها، ثم التفاوض بعد ذلك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول مقتضيات العضوية، وهى كلها خطوات سوف ترتبط - اذا ما إستمر المنطق الاسرائيلى الحالى فى التعامل مع المعاهدة - بشروط وظروف تقدرها إسرائيل إستنادا على معايير أمنية لا ترتبط فقط بإعتبارات إستراتيجية.

بالتوازى مع ذلك، تطرح إسرائيل تصوراتها الخاصة بالتعامل مع المشكلة النووية فى الشرق الأوسط، والتى ترتبط بمقترحات قدمتها إسرائيل عام ١٩٧٥ لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، استنادا على اليات وأطر إقليمية بعيدا عن النظام الدولى الذى تمثلة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فى ظل تصور بأن النظام الإقليمى المقترح من جانبها يتلافى كافة سلبيات المعاهدة، ويتيح ترتيبات اكثر فعالية للتعامل مع هذه المشكلة. ويتم التعبير عن تلك التصورات الإسرائيلية، بأساليب مختلفة، وفى اطار قنوات متعددة. فالتصريحات الرسمية الإسرائيلية التى تقرر - كما جاء على لسان رئيس الوزراء اسحاق رابين - «دعونا أولا نحقق السلام، ثم نقوم بالخطوة الثانية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية»، وكذلك المواقف الإسرائيلية المطروحة داخل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى متعددة الأطراف، بشأن

ضرورة السير فى إتجاه إجراءات بناء الثقة اولا قبل التفاوض حول الحد من التسلح بحيث «تكون الثقة اساسا لاية إتفاقات قادمة»، كلها تصريحات ومواقف تستند على التصورات الاسرائيلية البديلة للتعامل مع المشكلة النووية، وتمثل هذه التصورات الوجه الأخر لموقف إسرائيل من المعاهدة.

ويتناول هذا التقرير اهم ملامح الموقف الاسرائيلى من معاهدة عدم انتشار االأسلحة النووية فى نقطتين، تتصل الأولى بأسس هذا الموقف كما هو مطروح من جانب المسئولين والأكاديميين الاسرائيليين، وتركز الثانية على التصورات الإسرائيلية البديلة للتعامل مع المشكلة النووية فى المنطقة، وذلك كما يلى:

اولا: اسس الموقف الإسرائيلى من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية :

تطرح التصريحات والكتابات الإسرائيلية مبررات مختلفة تمثل أسسا لموقف إسرائيلى متماسك تجاه قضية الإنضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمكن بداية طرح ملاحظتين بهذا الشأن:

١ - ان هناك توافقا عاما فى إسرائيل بالنسبة للموقف المعلن تجاه المعاهدة، فى إطار التوافق القائم تجاه القضية النووية عموما، فالموقف المطروح ليس موقف حكومة حزب العمل، ولا يتأثر بتوجهات كبار المسئولين فيها، فقد كان كل من بيريز (أحد أهم ثلاثة إسرائيليين أقاموا البرنامج النووى) ورابين على طرفى نقيض فى توجهاتهما بشأن اهمية امتلاك سلاح نووى. كما أن الرأى العام فى إسرائيل، إما أنه «لا يبالى بهذا الموضوع» كما يقرر د. أفنير كوهين، أو انه يوافق - بنسبة تتجاوز ٨٠ فى المائة - على المواقف الرسمية من حيث المبدأ، حتى اذا كان الأمر يتصل بإستخدام الأسلحة النووية فى ظروف معينة كما يشير د. جيرالدم. شتينبرج. أما بالنسبة للأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين، فإنه توجد بينهم لجان محدودة العضوية تدعو للإنضمام إلى المعاهدة، وبعض الشخصيات التى تطرح القضية النووية بنوع من التفهم، ويقوم بعضهم بإنتقاد، بل وتفنيد، الحجج المثارة فى مواجهة المعاهدة، لكن لا يوجد تيار يقف فى مواجهة الموقف الرسمى.

٢ - ان كثيرا من الأسس التى يتم طرحها رسميا فى إسرائيل بشأن المعاهدة تتصل بتفاعلات ومناخ مرحلة ما قبل بداية التسوية، فإسرائيل - تبعا لكافة التصريحات والكتابات تقريبا - لاتزال مهددة. ويركز رئيس الوزراء الإسرائيلى فى تصريحاته على التهديدات النابعة من عدم إحراز عملية التسوية السلمية تقدما، خاصة مع سوريا، وضرورة استمرار استعداد إسرائيل للحرب فى ظل هذا الوضع، بينما تتركز معظم تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلى على إيران التى «تتزعم دولا هدفها المعلن تدمير اسرائيل» بينما تشير كتابات وتقارير مختلفة إلى إستمرار التهديدات العربية عموما لأمن إسرائيل. ويعتقد العسكريون الإسرائيليون أن مشاعر العداء سوف تستمر على ما هى عليه بفعل واقع ان اى طرف لن يحصل على كل ما كان يريده. لذا تسود بعض الأفكار التى تقرر أن الأسلحة النووية الإسرائيلية هى جزء من التسوية المطلوبة إقليميا. فأسس الموقف من المعاهدة تستند على توجهات لم تتأثر - بدرجة ما - بإطار التسوية القائم.

فى هذا السياق يستند موقف إسرائيل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على عدة اسس، اهمها:

١ - أن الشرق الأوسط لايزال منطقة غير مستقرة إلى درجة كبيرة، وأن هناك اعداء متعددون وكامنون لإسرائيل. ومن الممكن أن يؤدى اى تخفيض هام فى سلاح «الردع»، او تقليل من مصداقيته إلى تضخم التهديدات العسكرية. فإسرائيل لا تزال تتعرض للتهديد، ومادام التهديد العربى مستمرا فإن ضبط التسلح يعتبر إجراء مثاليا لا علاقة له بالشرق الأوسط، اذ ان ظروف إسرائيل الخاصة، والعداء العربى المحيط بها، يجعل وجودها معرضا للخطر، وليس قدراتها العملية فقط. وتبعا لذلك فإن ضبط التسلح يرتبط إرتباطا وثيقا بعملية السلام، ويتوقف على القبول الكامل بشرعية الدولة العبرية، وإنتهاء التهديد العسكرى. وفى هذا الإطار تتم الإشارة إلى نقاط محددة تتصل - تبعا لوجهات نظر إسرائيل - بالتهديد الذى يمثله البرنامج النووى الايرانى، والصواريخ أرض - أرض السورية.

على هذا الأساس يتشكل الموقف الإسرائيلى الخاص بالمعاهدة، فالمشكلة - كما يقرر بيريز «ليست فى التوقيع على اتفاق عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنما لأن بعض الدول المجاورة لنا فى حالة حرب مع اسرائيل، فما جدوى أن نناقش موضوع السلاح بينما يوجد تهديد سياسى»، مضيفا «أن السياسة هى التى تعرض السلام للخطر، وهناك ترسانة كبيرة ونواة لايران والعراق ضد إسرائيل، لذا نقول انه يجب معالجة موضوع السياسة لا التكنولوجيا. فبعد التوصل إلى سلام يمكن أن نبحث فى أن تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية». وفى الواقع، فإن معظم الاشارات الإسرائيلية المعلنة فى اطار الحديث عن ضبط التسلح كانت تتصل بفكرة بحث قضية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وليس بحث مسألة التوقيع على المعاهدة. لكن يبدو أن ثمة تطورا بهذا الشأن فى الفترة الأخيرة، إذا اشار بيريز إلى «أن إسرائيل مستعدة لقبول تفتيش دولى، بمجرد التوقيع على إتفاقيات سلام مع دول المنطقة، والاتفاق على إخلائها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل». فما يلفت الانتباه فى ذلك هو فقط الحديث عن «التفتيش الدولى»، وهو ما يتضمن فكرة القبول بالمعاهدة كآلية من اليات ضبط التسلح النووى، لكن فى ظل نفس الشرط السائد، وهو السلام اولا.

٢ - أن معاهدة عدم انتشار االأسلحة النووية لم تمنع الدول المنضمة اليها من السعى لإمتلاك سلاح نووى، والاقتراب من العتبة النووية، كما حدث من جانب العراق. وبالتالى فإن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على ضمانات

المعاهدة لأمنها القومي، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذى فشلت فيه هذه المعاهدة، وغيرها ـ تبعا لوجهة نظر اسرائيل ـ من مواثيق ضبط التسلح الدولية. ويتم الحديث فى هذا السياق عن عدة قضايا فرعية:

أ ـ نظام التفتيش. فاسرائيل ترفض نظام التفتيش والرقابة الذى وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للمعاهدة، «فهو نظام غير محكم، يعتمد على ٢٠٠ مفتش يضيعون وقتهم فى أعمال التفتيش فى بلدان مثل كندا والسويد، فى حين يتم تجاهل قلق ابدته اسرائيل تجاه البرنامج النووى العراقى على اساس ان العراق من بين الدول الموقعة على المعاهدة». كما ان المعاهدة لا تنص على امكانية القيام بعمليات تفتيش خاصة على اساس إتهامات أو شكوك، ويعتمد النظام باكمله (بما فى ذلك إختيار المفتشين) على موافقة الدولة المعنية، وتضر مثل هذه الشروط بالنظام والمفتشين وتعوق امكانية الكشف المبكر.

ب ـ مشكلة الانسحاب. «فطبقا للبند العاشر يمكن أن يعلن أى طرف فى أى وقت صراحة انسحابه من المعاهدة، بناء على إختياره بعد مهلة ٣ شهور فيما يعتبر ممارسة للسيادة الوطنية». ونظرا لوجود أطراف فى المنطقة لاتزال فى حالة حرب مع اسرائيل، فإن مسألة الانسحاب واردة، خاصة ـ كما يقرر الكاتب الاسرائيلى افى بيكر ـ «عندما يقرأ المرء التحفظ الذى اضافته سوريا فى مناسبة اقرار المعاهدة فى ١٩٦٩/٩/٢٤»، وأن عدة دول عربية (فى الثمانينات) لم توقع عليها، أو وقعت ولم تصدق عليها، أو صدقت عليها ولم تلتزم بعد باتفاقيات الضمانات. فمن الصعب الاعتماد على المعاهدة. فى ظل هذه التوجهات أو النوايا، تبعا لوجهة نظر اسرائيل.

وتشير بعض الكتابات الاسرائيلية ايضا الى «ميزات» عملية أو استراتيجية لعدم الانضمام الى المعاهدة، وتبعا لتلك الكتابات، فقد كان رفض اسرائيل توقيعها هو الذى ساعدها على مهاجمة المفاعل العراقى أوزيراك من دون خرق اتفاقية دولية وقعتها هى. كما كانت قادرة على الرد على المقولات التى كانت تدفع باتجاه التعامل مع برنامجها النووى على نمط ما حدث بشأن البرنامج النووى العراقى، اذ ان اسرائيل حالة مختلفة، فلم تخالف معاهدة التزمت بها. وكان لهذا الرفض دائما دور رئيسى فى تدعيم استراتيجية الغموض النووى التى تعتمدها اسرائيل كسياسة رسمية لاستخدام قدرتها النووية، اذ كانت لهذا الرفض اهميته فى المحافظة على «عدم اليقين» الذى يعتمد عليه نظام الغموض النووى. كما أن موقفها الخاص بعدم الالتزام بأى قيد يعوق قدرتها على تطوير قوتها النووية كان ضمانا لاستقلال الامكانية التساومية لهذه القدرة، والتى يمكن ان تفقدها بدخولها اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية تحديدا. فقد كانت الاتفاقية الوحيدة التى وقعت عليها اسرائيل ـ على هذا المستوى ـ هى الاتفاقية الخاصة بالحظر الجزئى لاجراء التجارب النووية فى الجو وتحت سطح الماء عام ١٩٦٣، وقد خالفتها.

ورغم ان بعض التوجهات السابقة تتضمن افكارا جادة يمكن أن تخضع للنقاش، فإن كثيرا منها يستند على «العاب منطقية» أو «تخريجات استراتيجية» ترتبط بطريقة التفكير التقليدية لاسرائيل فى قضايا الأمن، وعلى أية حال. فإن اسس الموقف الاسرائيلى تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تعرضت لانتقادات أساسية من داخل التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى، فإفرايم عنبار ـ على سبيل المثال ـ يشير الى وجود مزايا واضحة فى توقيع اسرائيل على المعاهدة، منها:

١ ـ ان المعاهدة لا تتضمن ـ فى المستقبل القريب «مداخل» خطيرة على امن اسرائيل، فعلى العرب أن يقطعوا شوطا طويلا قبل أن يصبحوا قوة نووية تهدد اسرائيل.

٢ ـ ان توقيع المعاهدة لن يحرم اسرائيل من خيارها «الرادع» النووى، وإذ تم الأخذ بمثالب المعاهدة فى الاعتبار، فانه طبقا لنصوصها تستطيع اى دولة ان تكون مستعدة تقريبا بقنبلة يمكن تجميعها فى حالة الضرورة.

٣ ـ ان التوقيع الاسرائيلى على المعاهدة ربما يقلل من التهديد الملحوظ من المعسكر العربى، اى انه يمكن أن يوقف «التنافس» النووى.

٤ ـ انه اذا لم توقع كل الدول الكبرى فى الشرق الأوسط، فيمكن تبرير انسحاب اسرائيل من المعاهدة دون أن تلام دوليا.

٥ ـ ان الالتزام بالمعاهدة يمكن أن يقلل من المصدر الدائم للتوتر مع الولايات المتحدة.

ان هذه النقاط مجرد نموذج لترسانة من «التفنيدات» التى يرصدها كتاب اسرائيليون فى مواجهة الموقف الرسمى للدولة. ورغم ان هؤلاء لا يمثلون تيارا قويا، فانهم يطرحون مقولات هامة تتطور مع الوقت عبر السنوات الماضية. وفى بعض الأحيان سارت تلك الكتابات فى اتجاه تناول بعض المشكلات العملية لانضمام اسرائيل الى المعاهدة، واقتراح صيغ معينة يمكن ان تنضم اسرائيل للمعاهدة فى اطارها دون خسائر، أو بمكاسب محددة. فقد اهتم البعض فى اسرائيل بما يسميه د. يائير ايفرون «حالة قانونية معقدة» تتصل بانضمام اسرائيل للمعاهدة، مضمونها «أن معاهدة عدم الانتشار تعرف صراحة مركز الدول النووية وغير النووية، وليس من الواضح على الاطلاق ما اذا كانت اسرائيل تستطيع أن تنضم الى هذه المعاهدة حسب هذه التعريفات». وبينما يرى ايفرون ان انضمام اسرائيل الى المعاهدة من شأنه أن يشكل لطمة قوية لنظام منع الانتشار الذى كان قائما منذ عام ١٩٦٨ على افتراض انه لن تضاف دول نووية الى ما هو قائم وقتها، يرى آخرون أن اسرائيل، بوضعها الحالى المعلن رسميا، يمكنها ان تنضم الى المعاهدة، فهى ـ تبعا لما هو رسمى ـ دولة تمتلك خيارا نوويا، وليس قوة نووية.

[illegible]

• [illegible] التصنيع.

• توقيع اتفاقية مراقبة شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويصبح [illegible] عدد كبير من الشروط يرتبط بعضها بتوقيت الانتقال من مرحلة إلى أخرى [illegible] التنازلات التي ستقدمها بعض الدول العربية عند توقيعها والتي تتضمن شروطها [illegible] معاهدة [illegible] من جانب جامعة الدول العربية [illegible] كل [illegible] موافقة [illegible] على معاهدة [illegible] مراقبة [illegible] بأسلحة الجبهة العربية. الاسرائيلية. وترتبط هذه الشروط بتقدم اسرائيل على [illegible] المرحلة الأولى فقط [illegible] بالنسبة للمرحلتين الثانية والثالثة [illegible] إلى ترتيبات من شأنها [illegible] على كل المستويات بين اسرائيل والدول العربية ورغم أن هذه الأفكار تنتمي [illegible] إلى مرحلة ما قبل بدء عملية التسوية [illegible] التفاصيل فيها. وربما بعض [illegible] لا يزال مستمرا حتى الآن فإذا كان موقف [illegible] الرسمي [illegible] تحليليا [illegible] موقف [illegible] أو المفترض [illegible] على الإطلاق [illegible] كانت [illegible] من اسرائيل [illegible] حول احتمالات الانضمام على مدى زمني معين مؤكدة.

ثانيا: البديل الاسرائيلي للتعامل مع المشكلة النووية في الشرق الأوسط:

يتمثل البديل الاسرائيلي السائد للتعامل مع مشكلة التسلح النووي في الشرق الأوسط في مشروع لاقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويختلف هذا المشروع في أسسه وآلياته عن المشروع المصري الشهير بهذا الشأن. فتبعا لتصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين دائما على استعداد لعقد اتفاق من شأنه جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. لكن هذا الاتفاق ينبغي أن يتم على أساس ثنائي. وتفتيش متبادل بين جميع دول المنطقة دون استثناء. وقال في حوار مع مجلة [illegible] إن اسرائيل مستعدة لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية [illegible] من الاتفاقيات الثنائية [illegible] تؤمن [illegible] مستند إلى اتفاقات ثنائية بين اسرائيل [illegible] منطقة إلى [illegible] أطراف متشابهة. وأضاف [illegible] على [illegible] مستعد [illegible] على مثل هذه الاتفاقية [illegible] الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز [illegible] أنه لا يمكن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية دون تفتيش متبادل ومراقبة تشمل كل [illegible] منطقة [illegible] وهو ما يصعب تحقيقه [illegible] السلام. وقد صدرت كافة هذه التصريحات عام ١٩٩٠.

وقد كانت اسرائيل قد بدأت تطوير هذا الموقف عام [illegible] على [illegible] بعشرة [illegible] نووي [illegible] ففي [illegible] سبتمبر من ذلك العام اقترح يجال [illegible] وزير خارجية اسرائيل وقتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة [illegible] مشاورات مع جميع الدول المهتمة بخلق منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، مقررا أن اسرائيل تؤيد الاقتراح بوجود تلك المنطقة، وستكون مستعدة للدخول في مفاوضات مع كافة الدول المعنية من أجل الوصول إلى هذا الهدف. ويقصد بالمفاوضات عملية مشاورات بين الحكومات تشبه تلك التي سبقت قبول معاهدة تيلاتيلولكو وغيرها من الوسائل الدولية كالميثاق. ونحن لا نعتقد أن مثل هذا الأمر الخطير يمكن اقراره من خلال المراسلات عن طريق السكرتير العام. وفي ١٩[illegible]٦ كرر الون الاقتراح مقررا أنه يمكن الاعداد لقيام مثل هذه المنطقة من خلال مفاوضات مباشرة يمكن تحقيقها حتى قبل عقد اتفاقية للسلام الشامل.

وقد أثير الكثير حول مواقع هذا الاعلان في الكتابات الاسرائيلية. لكن بعض الكتابات لفتت الانتباه إلى ما يلي:

١ - أن اسرائيل قد قبلت التفاوض (المباشر) حول اخلاء المنطقة من السلاح النووي دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بعقد اتفاقيات سلام شامل.

٢ - أن اسرائيل قد قبلت التفاهم حول الأسلحة النووية دونما ارتباط ذلك بالتفاهم حول الأسلحة التقليدية تبعا لتوجهاتها السابقة لعام ١٩٧٥.

وقد استمر التأكيد على هذا الاتجاه بعد ذلك على فترات متباعدة. فخلال مفاوضات السلام بين مصر واسرائيل (١٩٧٧ - ١٩٧٩)، أثارت اسرائيل قضية ضرورة انضمام كل دول المنطقة، عندما أثارت مصر الموضوع النووي. وفي ١٩٨١، وافقت اسرائيل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي كانت مصر تتقدم به منذ عام ١٩٧٤ مع ايران وقتها، بشأن انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، في ظل أكثر حكومات اسرائيل تطرفا خلال العقدين الماضيين. لكن في اطار نفس شروطها المشار اليها. وفي اكتوبر ١٩٩١ تقدمت اسرائيل بوثيقتها الخاصة باقامة «منطقة خالية من السلاح النووي» إلى

٤٤٢
الأمم المتحدة ، فى اطار توظيف ما تعرضت له من تهديدات كيماوية ، وأعمال قصف صاروخية عراقية خلال أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) ، مؤكدة على مواقفها التقليدية تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومقترحاتها الخاصة باقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. فقد أشارت الوثيقة إلى أن العراق قد استفاد من كونه أحد الموقعين على المعاهدة كثيرا عبر انتهاكه لالتزاماتها، مقررة أنهلو لم يحدث غزو الكويت لما كانت الجماعة الدولية قد تعاملت مع البرنامج النووى العراقى ، كما تم من قبل اسرائيل فى الماضى (قصف أوزيراك) . اما بالنسبة لمسألة المنطقة الخالية ، فقد أشارت الوثيقة الى عدة نقاط:

١ - أن المنطقة الخالية تتأسس عبر المفاوضات المباشرة ، والانضمام الى الاتفاقيات المتعددة، وستكون أكثر فاعلية تجاه منع تكرار تجربة العراق ، أو غيرها .

٢ - أن تكون «الثقة» أساسا لأية اتفاقيات قادمة فيماعدا الترتيبات والاجراءات ذات الطابع التقنى ، والثقة يمكن أن تنمو عبر الوقت، والمقصود «سنوات» . كما أنها هامة لبداية أية عملية سلام.

٣ - أن بناء الثقة يتطلب احراز تقدم بشأن التعامل مع المشكلات السياسية الدائمة ، فهناك علاقة طردية بين تراجع التوتر وضبط التسلح ، واسرائيل لا تستطيع التفكير فى «وضعها» بصورة متزنة طالما ظلت تتعرض للتهديد من جانب أى من جيرانها الاقليميين.

وقد اوضحت الوثيقة بعض جوانب العلاقة بين معاهدة عدم الانتشار ومقترح اسرائيل بشأن المنطقة الخالية . فقد وصفت المقترحات الواردة فى «تقرير الأمين العام» A 46 حول ضرورة وأهمية وضع القدرات والتجهيزات النووية الاسرائيلية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها «مزعجة ومقلقة»، لأنه «يفترض أن اسرائيل تبنى سياستها الداعية للوقاية ، اعتمادا على مفاوضات أرقى لمنطقة خالية من الأسلحة النووية ، ونماذج لبناء الثقة تقود إلى هذه السياسة ». كما أن الضغط على اسرائيل لوضع منشآتها النووية تحت نظم الرقابة طويلة المدى، يتجاهل مسألة (مبدأ) أساسية، وهى المخاوف الاسرائيلية «خاصة مع الرفض العربى للتباحث حول منطقة خالية من الأسلحة النووية مع إسرائيل، واصرارهم على استمرار الضغط الدولى على إسرائيل لقبولها الرقابة والاشراف طويل المدى». وعلقت الوثيقة على النقطة الاخيرة باشاراتها الى ان هذه «كلها امور لا تبشر بخير».

وفى مفاوضات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى متعددة الاطراف، قدمت اسرائيل ايضا مقترحات (فى اغسطس ١٩٩٢) للبدء فى إقامة منطقة خالية من الصواريخ والاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية فى الشرق الأوسط، ووضع اجراءات متبادلة للتحقق والتفتيش. وفى خطابه الى اجتماع باريس للتوقيع على اتفاقية الاسلحة الكيميائية فى يناير ١٩٩٣، (وقد وقعت إسرائيل عليها)، أشار وزير الخارجية الاسرائيلى الى عدة عناصر أساسية لاقامة هذه المنطقة تتضمن ما يلى:

١ - وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل فى منطقة الشرق الأوسط (وفكرة الوقف هنا هامة).

٢ - وقف سباق التسلح، وتقليل امكانيات القيام بعمليات هجومية فجائية.

٣ - بناء الثقة المتبادلة، وإقامة نظام لادارة الازمات فى المنطقة.

٤ - اقامة نظام رقابة متبادلة حينما يتم وضع اسس السلام موضع التنفيذ.

ولقد استمرت فى الفترة التالية توجهات اسرائيل بشأن مشروعها البديل، إلى أن صدرت التصريحات المشار اليها (١٩٩٤) من جانب كل من رئيس الوزراء، ووزير الخارجية الاسرائيليين فى إطار التعامل مع ضغوط مصر لدفع اسرائيل إلى اتباع المسار الخاص بالنظام الدولى لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كخطوة اولى

ويبدو من تحليل مجمل التصريحات والوثائق الاسرائيلية الخاصة بمقترحاتها المتصلة بالمنطقة الخالية من الاسلحة النووية، أن المشروع الاسرائيلى يستند على عدة عناصر، أهمها:

١ - ان الاسلحة النووية تعتبر قضية وآلية، أو هدف ووسيلة فى المشروع، فالمسئولون الاسرائيليون لا يتجاهلون اسلحة التدمير الشامل الاخرى، أو الصواريخ أرض - ارض، أو الأسلحة التقليدية، أو حتى ترتيبات الأمن الفرعية، لكن هذه العناصر الاخرى، إما انها تدخل فى إطار «الصفقة» التى ترتب لاخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، أو تطرح تحت بند إجراءات بناء الثقة. فاسرائيل - كما يقرر عنبار - تتوقع «شيئا ما» من العرب مقابل تخليها عن «الخيار النووى». كما تشير الورقة الاسرائيلية المقدمة الى جولة باريس السادسة للجنة ضبط التسلح والأمن الاقليمى التى عقدت فى نوفمبر ١٩٩٤، على سبيل المثال، إلى أن الأولوية فى التعامل مع قضية ضبط التسلح هى تخفيض حجم الجيوش العربية والاسلحة التقليدية، مع العلم بأن من المفترض - حسب التصور الاسرائيلى - أن تبحث هذه القضية (ضبط التسلح) بعد التقدم فى طريق اجراءات بناء الثقة بمفهومها الواسع للغاية. أى ان المنطقة لن تخلو من الأسلحة النووية، الا اذا خلت من كافة اسلحة الدمار الشامل الاخرى، وتم تخفيض حجم جيوش الدول العربية المجاورة لاسرائيل على الأقل، وإتخذت اجراءات بناء ثقة تكون كفيلة - حسب نص الوثيقة الاسرائيلية المشار اليها - بطمأنة إسرائيل. فالأسلحة النووية هى «عنوان عام» لمشروع بهدف اساسا الى ترتيب الأوضاع الامنية فى المنطقة تبعا لتصورات اسرائيل لذلك.

٢ - ان المفاوضات الخاصة باخلاء المنطقة من الاسلحة النووية. أو البدء فى تنفيذ نظام المنطقة الخالية تمثل - حسب تصريحات اسحق رابين - «الخطوة الثانية» بعد تحقيق السلام. فلابد من إقرار السلام أولا تبعا لتقديرات

اسرائيل، ثم البدء فى الحديث عن المنطقة الخالية. وهى نقطة لاحتاج الى مزيد من التفصيل.

٣ - ان الآليات التى تقترحها اسرائيل لاخلاء المنطقة من الاسلحة النووية ذات طابع معقد للغاية، فهى تتطلب انشاء اجهزة اقليمية للتحقق من تنفيذ القيود المتبادلة والتفتيش المتبادل بعيدا عن الاجهزة والوكالات والنظم الدولية والمعنية بذلك. وسيتم ذلك من خلال ما يلى:

أ - مفاوضات مباشرة على اساس ثنائى مع كافة دولة المنطقة وتبعا لتقديرات د. شتينبيرج «من هذا المنظور، ينبغى ان تشمل الرقابة الفعالة على التسلح اكثر من ٢٠ دولة من شمال افريقيا حتى ايران». لكن مصادر أخرى تشير الى ضرورة أن تشمل المفاوضات الثنائية فى الأساس سوريا، ايران، العراق، ليبيا. ويجب ان تسفر هذه المفاوضات التى تعقدها اسرائيل مع ٢٠ دولة، كل على حدة، عن اتفاقيات ثنائية.

ب - فى إطار ما يتم التوصل اليه على أساس ثنائى، يتم ابرام اتفاقية اقليمية لاخلاء المنطقة من الاسلحة النووية، تستند على آلية تفتيش وتحقق اقليمية بصلاحيات ستكون - على الارجح - أقرب (حسب إشارات اسرائيلية) الى نظام التفتيش الخاص الذى اتبعته الأمم المتحدة مع العراق، أو ما إلى ذلك. لكن هذه المسألة لاتزال غير واضحة.

٤ - ان «النموذج» الذى يشار اليه من جانب اسرائيل كنموذج قياسى للمناطق الخالية من الاسلحة النووية، وهو «معاهدة تيلاتيلولكو»، وأحيانا «راروتونجا»، يثير نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة للبديل الاسرائيلى. فبغض النظر عن كافة التعقيدات التى تطرحها الاتفاقية المشار اليها، والتى عقدت عام ١٩٦٧ بين دول امريكا اللاتينية، فيما يتصل بشروط سريانها، والتصديق عليها، والبروتوكولات الملحقة بها، واجراءات التفتيش المتضمنة فيها، وسماحها لأى طرف بالخروج منها بارادة منفردة، فان اهم ملامحها هى انه تم التمييز فيها بين الاسلحة النووية - وهى ما تمنعه الاتفاقية - وبين المتفجرات النووية للأغراض السلمية وحسب معظم التقييمات الدولية لتلك الاتفاقية، فانه تمييز غير ممكن من الناحية الفنية، اضافة الى ان الآثار الاستراتيجية لوجود «جهاز نووى»، لاتختلف كثيرا عن آثار وجود «سلاح نووى».

ولقد اكدت بعض الكتابات الاسرائيلية تلك التوجهات الكامنة خلف طرح هذا النموذج بوضوح، فكما يقول د. ايلان داوتى «لاشك فى ان اسرائيل تفضل معاهدة تترك لها اكبر الخيارات النووية، وفى المقابل تمنع العرب من تطوير سلاح نووى». ويشير د. شتينبرج إلى احد أهم اسس التصور الاسرائيلى الخاص بضبط التسلح الاقليمى يتمثل فى «الاحتفاظ برد مناسب فى حالة قيام طرف واحد بفسخ الاتفاقيات المبرمة، والتصرف بشكل منفرد». فالمشروع الاسرائيلى يعتمد على استمرار احتفاظ اسرائيل بخيار نووى ما، (ليس بالضبط سلاحا) فى ظل المنطقة الخالية من الاسلحة النووية.

وهكذا. فان اسرائيل ترفض توقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية كسياسة ثابتة، ولديها تصورها الخاص للتعامل مع مسألة التسلح النووى فى المنطقة (وهى الدولة الوحيدة التى تمتلك سلاحا نوويا، الذى طرحته منذ عام ١٩٧٥ كبديل للمعاهدة. وتشير تطورات العقدين الماضيين الى أنها قد تمسكت بسياستها الخاصة بالتعامل مع ضبط التسلح النووى فى الشرق الاوسط على هذين المستويين، واذا كان ثمة تغيير سوف يحدث الان فى توجهاتها بشأن المعاهدة بفعل عملية السلام، والضغوط المحيطة بها اقليميا ودوليا، فان مضمون وجدوى وإطار ومستقبل هذا الموقف المتصور - إذا تم، يحتمل كثيرا من النقاش.

اهم المصادر:

(١) تصريحات وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز، الحياة ١/٩/١٩٩٤، الاهرام ٢/٩/١٩٩٤، الحياة ١٢/١/١٩٩٥، الشرق الأوسط ١٨/٢/١٩٩٥.

(٢) تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق رابين، الاهرام ٢/٩/١٩٩٤.

(٣) د.ايلان داوتى، يجب ترك القنبلة فى القبو، ود. افنير كوهين، الخروج من التعتيم الى منطقة منزوعة السلام، ويورام نمرود، يجب ان نثق فى المعاهدة، فى: افرايم عنبار، واخرون، السلاح النووى فى الاستراتيجية الاسرائيلية، نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، الطبعة الاولى، ١٩٨٧.

(٤) Gerald M. Steinberg, Israeli Arms Control Policu: Cautious Realism, Strategic Studies, Vol. 17, Np 29 June 1994.

(٥) د. عبدالمنعم سعيد، من القاهرة الى الدوحة وبالعكس، الاهرام، ١٢/٥/١٩٩٤.

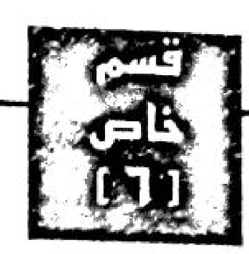
(٦) عبدالتواب عبدالحى، العرب.. وسلام اسرائيل النووى، العالم اليوم، ٢٣/٥/١٩٩٤، وحتى لايقع العرب اسرى سلام اسرائيل النووى، العالم اليوم ١٨/١١/١٩٩٣.

(٧) د. يئير عفرون، معضلة اسرائيل النووية، ترجمة د. تيسير الناشف، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٩٢.

(٨) The Nuclear Clule: Ita Four Neweast Members, Newsweek, July 11, 1988.

(٩) افرايم عنبار، اسرائيل والاسلحة النووية منذ اكتوبر ١٩٧٣، وافى بيكر، معاهدة عدم انتشار اقليمية للشرق الاوسط. فى: لويس رينيه بيريز، الامن ام الدمار: استراتيجية اسرائيل النووية، كتب مترجمة ٧٨٥، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ.

(١٠) وثيقة الامم المتحدة A/46/291/ADD، ٢٢ اكتوبر ١٩٩١، مرسلة من ممثل اسرائيل فى الامم المتحدة، حول الموقف الاسرائيلى من منطقة خالية من السلاح النووى. ترجمة غير رسمية، مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، السنة الاولى، العدد الثانى، فبراير ١٩٩٥.





أضـــواء على الموقف المصرى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

محمود كارم (*)

مقدمة:

«ان الدول العاقدة لهذه المعاهدة اذ تدرك الدمار الذى تنزله الحروب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام بالتالى ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادى خطر مثل تلك الحروب، وباتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب..»

بتلك الكلمات التى تشع تفاؤلا ورغبة فى تدارك خطأ جسيم ارتكبه الانسان عندما اخترع السلاح النووى، بدأت ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعروفة اختصارا باسم NPT اوسع المعاهدات الدولية عضوية بعد ميثاق الأمم المتحدة، ودعامة نظام منع الانتشار النووى.

عندما فتحت المعاهدة للتوقيع فى الأول من يوليو ١٩٦٨ مثلت املا للعديد من دول العالم فى تحقيق السلم والأمن ودرء أخطار السلاح النووى وأيضا تحقيق الاستخدام السلمى الفعال للتكنولوجيا النووية من أجل تقدم ورفاهية الانسان، وبعد ديباجة طموحة تشير لضرورة القضاء على شبح الدمار الشامل للبشرية نجد أن مواد المعاهدة تتحدث عن نوعين من الدول الأول هو دول تسمح لها المعاهدة بامتلاك السلاح النووى بلا حدود ولاسقوف كمية أو نوعية ويطلق على تلك المجموعة الدول النووية Nuclar States والنوع الثانى هو تلك الدول التى لايسمح لها بامتلاك او حيازة أو انتاج أو تطوير السلاح النووى ويطلق على تلك الدول الدول اللانووية Non - Nuclar Weopon States وكانت هذه الطبيعة التمييزية Discriminatory هى أحد الملامح الرئيسية لمعاهدة NPT ومازالت أحد المناقد الرئيسية لتلك المعاهدة التى جمعت من الدول الأعضاء حتى الآن ١٧١ دولة منهم خمس نووية.

هذا وقد مكثت مصر أحد الدول الداعمة لتلك المعاهدة عند نشأتها وظلت على مدى ربع قرن من الزمان احد المدافعين عن تلك المعاهدة، ومن هنا تنبع أهمية تلك الدراسة التى تلقى بالضوء على الموقف المصرى تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتهدف فى هذا الصدد لتأكيد الأهداف الآتية:

١ - ان الدعاوى التى تصور مصر كدولة تقف ضد المعاهدة هى دعاوى باطلة يفندها تاريخ تلك المعاهدة الذى

(*) وزير مفوض ومدير شئون نزع السلاح بوزارة الخارجية

(**) اسهم فى إعداد هذه الدراسة الملحق احمد مصطفى (شئون نزع السلاح).

يشهد بدور مصر وخبرائها فى صياغة وتطبيق تلك المعاهدة على مدى اكثر من ربع قرن.

٢ ـ ان الخلاف النووى بين مصر واسرائيل والذى برز الى السطح فى الشهور الأخيرة ليس موقفا مفتعلا من جانب مصر أو موقفا جديدا بل هو حلقة فى سلسلة مواقف الزمت بها مصر نفسها منذ عقود طويلة.

٣ ـ ان موقف مصر لايتعارض ولا يهدم مبدأ تحقيق عالمية المعاهدة، بل هو يترجمه ويظهر حرص مصر عليه وضرورة الا تكون هناك استثناءات.

وعلى ذلك رأينا أن تتناول الدراسة النقاط الرئيسية التالية:

أولا: الظروف الدولية والاقليمية التى أبرمت فيها المعاهدة.

ثانيا: مصر والانضمام للمعاهدة.

ثالثا: جهود مصر فى مجال نزع السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل.

رابعا: القرار ٢٥٥ والرؤية المصرية لموضوع ضمانات الأمن.

خامسا: فى انتظار ابريل «موقف مصر من مؤتمر مراجعة / تمديد سريان العمل بالمعاهدة».

خاتمة: حول الرؤية المصرية لدور جهود نزع السلاح فى احلال السلام فى الشرق الأوسط..

أولا: الظروف الدولية والاقليمية التى أبرمت فيها المعاهدة :

وقف العالم أكثر من مرة خلال عقد الستينات على حافة الحرب النووية وكانت قضيتى سور برلين ١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢ مثالين على أن خطر الحرب النووية يمكن أن يكون مصدره أماكن أخرى غير أراضى القوتين العظميين وان هناك احتمال أقوى من ذى قبل لأن تسعى العديد من الدول ـ ربما الخارجة عن نطاق القطبين الكبيرين وحليفيهما ـ لتطوير برامج نووية غير سلمية وبالتالى فان قرار اندلاع الحرب النووية لن يكون فى يد العملاقين فقط وانما سيتفرق فى أيدى العديد من القوى الاقليمية والأنظمة التى لايوثق فى تقديرها لعواقب الأمور.

وانعكست تلك الصورة على المستوى الاقليمى فالمشكلات الساخنة والمشتعلة فى الشرق الأوسط وأسيا وأمريكا اللاتينية كانت تنذر بالتحول الى كارثة حقيقية لو استطاع اى طرف ان يمتلك سلاحا نوويا. ومن هنا كان حرص الدول النووية أن تنشىء اطارا دوليا تعاقديا لمنع الانتشار الأفقى يحمى وضعها كأطراف تستأثر بالسلاح النووى وتطوره دون حدود ويمنع الدول الأخرى من حيازة تلك الأسلحة ويعطيها بدلا من ذلك الحق فى الحصول على كل أنواع المعونة التى تسهل لها استخدام الطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية.

وهكذا ولدت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من زخم الحرب الباردة ومعاييرها ومخاوفها التى حكمت كافة المنظورات الاقليمية والدولية فى تلك الفترة وحتى سنوات طويلة أخرى تالية.

ثانيا: مصر والانضمام للمعاهدة :

١ ـ مفاوضات اعداد المعاهدة :

بدأت مفاوضات اعداد مسودة المعاهدة عام ١٩٦٥ واستمرت حتى ١٩٦٨ عندما فتحت المعاهدة للتوقيع، وكان لمصر منذ البداية دورا هاما فى تلك المفاوضات وهو لم يكن بالأمر الهين مع وجود العملاقين الكبيرين وحلفائهما، وبالرجوع لأوراق ووثائق تلك المرحلة الهامة نجد أنها تعترف بدور مصر الايجابى فى مرحلة المفاوضات وتشيد برؤية مصر التى أعلنتها فى ذلك الوقت تجاه المعاهدة من أنها تعتبرها وسيلة فعالة لايقاف الانتشار الأفقى للأسلحة النووية وبالتالى فهى تطالب بأن تكون المعاهدة غير محددة مدة سريانها.(١)

ولاشك أن هذا الطلب يعكس ماوصل اليه الموقف المصرى من ايمان راسخ بأهمية المعاهدة وأهدافها، وقد طالبت مصر أيضا خلال المفاوضات بأن يولى مزيد من الاهتمام بمسألة ضمانات الأمن الفعالة لضحايا العدوان النووى، ذلك ان الضمانات المقترحة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة حينذاك ليست كافية، وطلبت بدلا من ذلك بأن تصاغ تلك الضمانات فى صورة تعهد ملزم من القوى النووية بالأخذ فى الاعتبار بأن التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية ضد الدول اللانووية الأعضاء فى المعاهدة يعتبر سببا كافيا لمنع أو للرد بالمثل ضد العدوان النووى كاجراء من اجراءات الأمن الجماعى، وطالبت مصر الدول النووية الثلاث بأن تتكاتف لمنع العدوان النووى، وانه من الأهمية القصوى أن تتضمن المعاهدة «الدول النووية المحتملة» حتى تصبح تلك المعاهدة ذات معنى(٢)

يضاف الى الآراء السابقة لمصر انه يذكر لمجموعة الدول السبع غير المنحازة التى ضمت مصر من بين أعضائها وحضرت جميع مراحل المفاوضات، أنها ادخلت نصين غاية فى الأهمية الى بنيان المعاهدة:

١ـ عقد مؤتمر للمراجعة لاستعراض سيرها وتحقيقها لأهدافها «مادة ٨ فقرة ٣» وذلك كل خمس سنوات.

٢ـ عقد مؤتمر للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة يعقد بعد مرور ٢٥ عاما على دخولها حيز النفاذ «مادة ١٠ فقرة ٢».

٢ ـ التوقيع على المعاهدة :

قامت مصر بالتوقيع على المعاهدة فى كل من لندن وموسكو فى أول يوليو ١٩٦٨ أى فى أول يوم فتحت فيه المعاهدة للتوقيع، ويحمل ذلك الحدث وذلك التاريخ دلالة واضحة على اهتمام مصر بالمعاهدة وتقديرها لأهميتها وايمانها بالأهداف التى تسعى اليها، وذلك على الرغم من تحفظاتها على بعض المسائل التى لم تتم الاستجابة اليها مثل مسألة ضمانات الأمن، وعلى الرغم من أن التصديق

قد تأخر عن التوقيع نحو ثلاثة عشر عاما، إلا ان المجتمع الدولى كان ينظر بعين التفهم لوقف مصر من التصديق والذى يأخذ فى الاعتبار رفض اسرائيل الانضمام لها، ولم يكن هذا التأخير من جانب مصر فى التصديق على المعاهدة يخفى وراءه رغبة فى ان تطور مصر برنامجا نوويا عسكريا أو أن تتحايل من جانبها على نصوص المعاهدة بل كان واضحا ان مصر قد الزمت نفسها بالمعاهدة من جانبها منذ اللحظة التى وقعت فيها عليها وذلك ايمانا - وفى ظل الحكومات المتتالية - بأن السلاح النووى لايحمى ولايوفر امنا وانما يبذر بذور الخطر المتفجر فى أية لحظة

وقد اكدت الأحداث التى تلت توقيع مصر على المعاهدة هذه الوضعية الفريدة «الالتزام دون التصديق» والتى كانت دافعا رئيسيا لأن تستكمل مصر موقفها من المعاهدة وذلك باتخاذ خطوة التصديق كاقرار بأمر واقع بالفعل وهو التزام مصر بأحكام المعاهدة.

٣ - مؤتمر الدول النووية أغسطس ١٩٦٨ :

بعد فتح المعاهدة للتوقيع وفى خلال الفترة التى سبقت دخولها حيز النفاذ، انعقد تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر ضم ست وتسعين دولة لانووية فى أغسطس ١٩٦٨ حيث اتخذ المؤتمر عدة قرارات عبرت عن وجهة نظر تلك الفئة من الدول والتى شملت:

أ - ضرورة القيام باجراءات اكثر شمولا لنزع السلاح النووى مثل انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ب - حتمية العمل على ايقاف انتاج المواد الانشطارية للاستعمال العسكرى وتخفيض السلاح النووى تمهيدا لازالته تحت نظام رقابة فعال.

جـ - ضرورة العمل على الوقف التام للتجارب النووية من أجل الأغراض العسكرية. ومن اللافت للنظر أن مطالب دول عدم الانحياز سواء تلك التى تبدت أثناء مرحلة المفاوضات أو خلال مؤتمر الدول اللانووية كانت هى نفسها تلك المطالب التى نادت بها تلك الدول خلال مؤتمرات المراجعة الأربعة «٧٥ - ٨٠ - ٨٥ - ٩٠» ومازالت أيضا تشكل مطالب تلك الدول التى تريد ضمان أمنها وسلامتها من قرار متهور باستخدام السلاح النووى ضدها وفى نفس الوقت تريد لشعوبها مستوى أعلى من التنمية والرفاهية وتؤمن بدور الطاقة النووية فى ذلك - مازالت تشكلها فى مؤتمر المراجعة القادم ابريل ١٩٩٥.

٤ - التصديق :

فى يوم ١٩٨٠/١٢/١٤ وجه الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية مذكرة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء، يرجو فيها الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT معددا مزايا التصديق على هذه المعاهدة وعلى رأسها أن هذا التصديق يتيح لمصر الحصول على التكنولوجيا النووية من الدول التى تمتنع عن امداد مصر بها بحجة عدم تصديقها على معاهدة

وكانت تلك المذكرة ايذانا ببدء اجراءات دستورية انتهت باصدار الرئيس الراحل انور السادات قرارا جمهوريا - بناء على موافقة مجلس الشعب - بالتصديق على المعاهدة والموافقة على جميع أحكامها حكما حكما وذلك فى ٢٢ فبراير ١٩٨١، ويمكن اجمال الأسباب التى حدت بمصر على تصديق هذه المعاهدة فيما يلى:

أ - ان هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع اسرائيل لمزيد من التروى والتفكير فى الانضمام مستقبلا للمعاهدة ونبذ تصنيع السلاح النووى وخاصة فى ظل مناخ السلام السائد بعد توقيع معاهدة السلام عام ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل.

ب - نجاح مصر فى اقناع اسرائيل بالموافقة على القرار الذى تبنته مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط مما يسهم فى عملية ترجمة هذا القرار لواقع فعلى وهو الأمر الذى يعنى انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط الأمر الذى يحمل فى طياته التزاما نافذا من كافة دول المنطقة بأهداف المنطقة المنزوعة السلاح النووى.

جـ - حاجة مصر الملحة للاستثمار فى الطاقة النووية لمواجهة احتياجاتها من الطاقة الكهربية فى نهاية هذا القرن.

٥ - موقف مصر من معاهدات نزع السلاح التالية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية :

تتمتع مصر بعضوية سبع معاهدات دولية لنزع السلاح والحد من التسلح تشكل أهم التعاقدات الدولية فى هذا المجال، وقد صدقت مصر على خمس من تلك المعاهدات وهى:

١ - بروتوكول جنيف لتحريم استخدام الغازات السامة والخانقة والأسلحة البيولوجية فى الحرب وكان تاريخ التصديق «١٩٢٨».

٢ - اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية ١٩٦٣.

٣ - اتفاقية الفضاء الخارجى ١٩٦٧.

٤ - معاهدة تحريم الاستخدامات العسكرية لتقنيات التغيير البيئى ١٩٨٢.

٥ - تصديق مصر على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى ١٩٨١.

٦- بينما اكتفت مصر حتى الآن بتوقيع اتفاقية الأسلحة البيولوجية ١٩٧٢ واتفاقية الأسلحة غير الانسانية مما يعنى عدم التزام مصر بأحكام هاتين المعاهدتين من الناحية القانونية، وان كان التزامها من الناحية الواقعية أمر معروف.

وتوضح الاحصائية السابقة ان مصر تتفوق على

اسرائيل والعديد من الدول من حيث عدد معاهدات نزع السلاح والحد من التسلح التى ألزمت مصر نفسها بها، ايمانا بأهدافها السامية وتأكيدا على رغبتها الصادقة فى السلام الأمر الذى لم تحرم مصر عائده فى شكل تقدير واسع وملموس من العديد من دول العالم التى تؤمن بدور نزع السلاح بكافة أنواعه فى تحقيق الرفاهية للمجتمع البشرى. وبطبيعة الحال فان من بين تلك المعاهدات نجد ان معاهدات ثلاث تحظى باهتمام أكبر والتى تشكل الاطار القانونى لها لدى كافة الدول وهى المعاهدات التى تتناول أسلحة الدمار الشامل، معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT واتفاقية الأسلحة البيولوجية BWC ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية CWC والتى لم توقع مصر عليها. ومن الواضح انه يمكننا القول ان الموقف المصرى تجاه معاهدات نزع السلاح التى تم ابرامها بعد دخول معاهدة NPT حيز التنفيذ ١٩٧٠ قد تأثر الى درجة كبيرة بالموقف الاسرائيلى من هذه المعاهدة، فقد أدى عدم استجابة اسرائيل للنداءات المتكررة بوجوب انضمامها الى NPT على الرغم من تغير الظروف، حيث انتقلت العلاقة من عداء فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ثم ١٩٧٣ ومع بداية مسيرة السلام التى قطعتها مصر بمفردها ١٥ عاما انتهى الأمر بعدها بدخول دول عربية أخرى فى نفس المسيرة مع اسرائيل وقد أدى عدم استجابة اسرائيل للانضمام للمعاهدة الى اتخاذ مصر موقفا متحفظا من معاهدات نزع السلاح ذات الصفة الدولية والتى تلت ١٩٧٠ تاريخ دخول معاهدة NPT حيز النفاذ، وذلك من منطلق أن ايمان مصر بدور نزع السلاح فى احلال السلام هو ايمان ذو مبادىء أبرزها أن الحديث عن نزع السلاح واجراءاته يعنى أن يتم ذلك بشكل متساو وموضوعي لايعرف الاستثناءات، وهو ماسيلى الشرح فيه الحديث عن جهود مصر فى مجال نزع أسلحة الدمار الشامل.

إلا انه يهمنا قبل الانتقال لشرح تلك الجهود أن نوضح أن احجام مصر عن التوقيع أو التصديق على معاهدات أسلحة الدمار الشامل التالية لمعاهدة NPT مثل CWC وBWC قد اقترن بتصرفات فريدة لم تقدم عليها دولة أخرى تمتنع عن الدخول فى التعاقدات الدولية لنزع السلاح، وتتمثل تلك التصرفات فى جهود حثيثة بذلتها مصر - ومازالت تبذلها - من أجل تدعيم اجراءات نزع السلاح فى المنطقة من خلال المبادرات ومشاركات الخبراء وعشرات الندوات وتصريحات السياسيين المصريين التى تؤكد كلها على ضرورة العمل على تجنيب منطقة الشرق الأوسط مخاطر حيازة السلاح النووى والكيمياوى والبيولوجى.

ثالثا: جهود مصر فى مجال نزع أسلحة الدمار الشامل :

اذا كان تاريخ مصر مع معاهدة NPT يوضح بجلاء جانبا هاما من جهود مصر فى مجال نزع السلاح النووى فان هذا التاريخ ليس إلا جزءا من سجل حافل دافعت فيه مصر عن قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل وطرحت العديد من المبادرات وخاض خبراؤها ودبلوماسيوها - ومازالوا - معارك طويلة فى سبيل تحقيق حلم اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل «النووية - البيولوجية - الكيمياوية».

أ - فبعد دخول معاهدة NPT حيز النفاذ عام ١٩٧٠ بأربعة سنوات تقدمت مصر وايران للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وبالفعل اقرت الجمعية القرار عام ١٩٧٤ وفى العام التالى والأعوام التى تلته حتى ١٩٨٠ واصلت مصر جهودها فى الجمعية العامة لاصدار نفس القرار كل عام.

ب - وفى عام ١٩٧٢ فتحت معاهدة BWC للتوقيع فقامت مصر فورا بالتوقيع ولكنها لم تصدق عليها، وذلك على الرغم من المساهمة الفعالة لها فى مرحلة اعداد مسودة المعاهدة وعلى الرغم أيضا من التزام مصر الواقعى بأحكام المعاهدة، وكان ذلك الموقف من جانب مصر مرتبطا بوضوح لايخفى على مختلف دول العالم - بموقف اسرائيل من معاهدة NPT ورفضها للتوقيع عليها أكثر من ارتباطه بموقف اسرائيل من معاهدة BWC ذاتها والتى رفضت اسرائيل أيضا التوقيع عليها.

جـ - مبادرة الرئيس حسنى مبارك لاخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل:

تقدمت مصر بمبادرة رئاسية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وهى المبادرة التى أعلنها السيد رئيس جمهورية مصر العربية فى ١٨ أبريل من عام ١٩٩٠ والتى تضمنت المبادىء التالية:

- ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيمياوية ... الخ فى منطقة الشرق الأوسط.
- تقوم جميع دول المنطقة - بدون استثناء - بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن.
- ضرورة وضع اجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم.

وفى يوليو ١٩٩١ أعلن السيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية استعداد مصر للتعامل مع مقترحات نزع السلاح البناءة التى تحقق مايلى:

- تطابق كمى وكيفى للقدرات العسكرية لدول المنطقة.
- زيادة الأمن ولكن بمستوى أدنى من التسلح وعن طريق الحوار والترتيبات السياسية بدلا من قوة السلاح.
- اتفاقات لتحديد التسلح ونزع السلاح تكون خلالها لدول المنطقة مسئوليات والتزامات متساوية وملزمة قانونا فى مجال نزع السلاح بحيث تسرى بمقياس واحد على

دول المنطقة فى هذا الصدد.

وقدم السيد وزير الخارجية مقترحات اضافية للاسراع بانشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تضمنت مايلى:

ـ دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح وخاصة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بالاضافة الى اسرائيل وكذلك الدول العربية، الى ايداع اعلانات لدى مجلس الأمن تتضمن تأييدا واضحا وغير مشروط لاعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتعهدا بعدم اتخاذ خطوات تعرقل هذا الهدف.

ـ دعوة الدول المصدرة للسلاح والدول الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار النووى لضمان انضمام كافة دول الشرق الأوسط الى تلك المعاهدة، ووضع منشآتها النووية تحت الاشراف الدولى.

ـ دعوة دول منطقة الشرق الأوسط التى لم تكن قد فعلت ذلك الى الاعلان عن تعهدها:

أ ـ بعدم استخدام أسلحة نووية أو اسلحة كيميائية أو بيولوجية.

ب ـ بعدم انتاج أو الحصول على أسلحة نووية.

جـ ـ بعدم انتاج أو الحصول على اى مواد نووية صالحة للاستخدام العسكرى.

د ـ بقبول نظام التفتيش الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة مرافقها النووية.

ثم تزايدت مظاهر التأييد لمبادرة الرئيس مبارك لانشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بالشرق الاوسط تمثلت فى :

•(أ) ادخال فقرات خاصة بتلك المبادرة ضمن احكام قرار الجمعية العامة بشأن «انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط» مثل الفقرة ٨ بالديباجية والتى تنص على :

WELCPMING ALL INITIATIVES LEADING TO GCD. INCLUDING IN THE REGION OF THE M. E. AND IN PARTICULAR ON THE ESTABLISHMENT THEREIN OF A ZONE FREE OF WEAIPNS OF MASS DESTRUCTION INCLUDING NUCLEAR WEAPONS.

والفقرة ٨ العاملة والتى تشير الى:

INVITES ALL PARTIES TO CONSIDER THE APPROPRIATE MEANS THAT MAY CONTRIBUTE TOWARDS THE GOAL OF GCD AND THE ESTABLISHMENT OF A ZONE FREE OF WEAPONS OF MASS DESTRUCTION IN THE REGION OF THE M. E.

(ب) اضافة فقرة تأييد ضمن احكام قرار «الضمانات» قرار المؤتمر العام الاخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية (رقم ٦٠١ اكتوبر ١٩٩٢) وقد مر القرار بتوافق الآراء:

الفقرة (د) بالديباجية والتى تم تضمينها لاول مرة على الرغم من ان المبادرة تعالج انواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل تتعدى اختصاص الوكالة IAEA.

WELCOMING THE INITIATIVES REGARDING THE ESTABLISHMENT A ZONE FREE OF WEAPONS OF MASS DESTRUCTION, INCLUDING NUCLEAR WEAPONS, IN THE M.E.

(ج) الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ :

TAKES NOTE THAT THE ACTIONS TO BE TAKEN BY IRAQ IN PARAS 8,9,10,11,12& 13 OF THIS RESOLUTION REPRESENT STEPS TOWARDS THE GOAL OF ESTABLISHING IN THE M.E. A ZONE FREE OF WEAPONS OF MASS DLSTRUCTION & ALL MISSILES FOR THEIR DELIVERY & THE OBJECTIVE OF A GLOBAL BAN ON CW.

(د) الفقرة ٢ من بيان اجتماع الدول الخمس الكبرى حول نقل الاسلحة ومنع الانتشار (باريس ٨ و ٩ يوليو ١٩٩١) :

THEY ALSO STRONGLY SUPPORTED THE OBJECTIVE OF ESTABLISHING A WEAPONS OF MASS DESTRUCTION FREE ZONE IN THE M. E..

(هـ) كما اشارت الفقرة (2 C)من قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩١ :

THE TERRITORIAL INVIOLABILITY OF EVERY STATE IN THE AREA THROUGH MEASURES INCLUDING THE ESTABLISHMENT OF A DEMILITRARIZED ZONE.

(و) البيان الختامى لعدم الانحياز الفقرة ٥٠ من المستند NACIO سبتمبر ١٩٩٢ :

THE HEADS OF STATES OF GOV. REITERATED THE SERIOUSNESS & IMPORTANCE OF ELIMINATIONG WEAPONS OF MASS DESTRUCTION. & CONSIDERED THE ESTABLISHMENT OF THE NUCLEAR WEAPONS FREE ZONE IN PARTICULR A NECESSARY STEP TOWARDS ATTAINING THIS OBJECTIVE. IN THIS CONTEXT THEY WELCOMED THE VARIOUS INITIATIVES FOR THE ESTABLISHMENT OF SUCH ZONE. PARA 46 OF THE SAML NAM DOCUMENT WELCOMED THE CWC AS A MENANING FULL STEP FORWARD TOWARDS THE ELIMINATION OF A LL WAND IN ALL REGIONS....

(ز) بيان رئيس المجموعة الاوروبية فى الجمعية العامة

بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٩٢ باسم المجموعة :

THE CALL TO MAKE THE M. E. ZONE FREE OF WMD MERITS FULL SUPPORT FROM THE INTERNATIONAL COMMUNITY & ITS MEMBERS ARE PLEASED THAT SUCH A CALL IS NOW ALSO REFLECTED IN THE RESOLUTION OF NWFZ IN THE M.E..

(ح) الفقرة ١٤٨ من دراسة السكرتير العام مستند رقم A / 45 / 435 المؤرخ ١٠/١٠/١٩٩٠ بشأن الاجراءات القابلة للتحقيق لتسهيل انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط والتى اشارت الى :

RECENTLY PRESIDENT MUBARAK OF EGYPT MADE A PROPOSAL THAT OFFERS THE GOVS PARRTICIPATIONG IN THE VARIOUS SUPPLIERS GROUPS AN OPPORTUNITY TO ALIGN THEMESLVES WITHA REGIDNAL INITIATIVE (SEE A / 45 / 219 - S/ 21252. ANNEX) . THE MUBARAK PLAN CALLS FOR MAKING THE MIDDLE EAST FREE OF ALL WEAPONS OF MASS DESTRUCTION WHAT PRACTICAL FORM SUCH AN ALIGNMENT AND SUPPORT COULD TAKE IS OUTSIDE THE MANDATE OF THE PRESENT STUDY. BUT IT IS CLEAR THAT THE OBJECTIVES ARE IN COMPLETE HARMONY.

PARA 189 THE SAME STUDY UNDERSCORED:

THE LEADING INDUSTRIAL STATES MUST CONTINUE & EVEN EXPAND THEIR ACTIVITES DESIGNED TO DISCOURAGE ANY PROLIFERATION OF WEAPONS OF MASS DESTRUCTION ESPECIALLY NUCLEAR WEAPONS. THESE ACTIVITES SHOULD MOREOVER, BE EXTENDED TO ENLIST THE COOPERATION OF MIDDLE EASTERN STATES. PERHAPS, THROUGH THE MUBARAK PLAN.

(ط) قرار مجلس جامعة الدول العربية الدورة (٩٨) فى سبتمبر ١٩٩٢ بشأن تنسيق المواقف العربية تجاه أسلحة الدمار الشامل وتحريك الجهود الرامية لانشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط وقد نصت الفقرة العاملة الثانية :

«تأكيد تأييد مجلس الجامعة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية باعتبار ذلك افضل وسيلة لتحقيق الأمن لكافة دول المنطقة».

(ى) قرار جامعة الدول العربية رقم ٥٢٨٥ الصادر فى ١٩ أبريل الماضى الذى ينص على تشكيل لجنة من الدول الاعضاء لاعداد دراسة فنية بخصوص تحويل منطقة الشرق الأوسط الى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

(ك) اشارة العديد من رؤساء الوفود خلال مؤتمر باريس للتوقيع على اتفاقية حظر الاسلحة الكيمائية (يناير ١٩٩٣) الى المبادرة المصرية فعلى سبيل المثال: اشار وزير الخارجية الامريكى ايجلبرجر الى :

MAKING THE MIDDLE EAST A ZONE FREE OF ALL WEAPONS OF MASS DESTRUCTION AS CALLED FOR BY PRESIDENT MUBARAK OF EGYPT.

كما تضمنت كلمة وفد المملكة المتحدة امام مؤتمر باريس للتوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيمائية اشارة لنفس المبادرة المصرية واشادة بها.

ومن ناحية أخرى صدر تقرير السكرتير العام (رقم A / 47 / 387) بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢ حول انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط، والذى تضمن من خلال فقراته المتعددة عدم الحاجة فى المرحلة الراهنة لقيام السكرتير العام بأية اجراءات تجاه انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط فى ضوء تناول مباحثات السلام لهذا ، ومن ناحية أخرى اشار التقرير أن انشاء تلك المنطقة يكون فى مرحلة لاحقة، نتيجة لبناء الثقة بين الاطراف فى المنطقة ودعم اجراءات بناء الثقة والأمن فى منطقة الشرق الاوسط قبل الخوض فى مسألة السلاح النووى والحد من التسلح، وهو الامر الذى يدفعنا الى ضرورة التحرك لابعاد شبح الجمود عن المبادرة المصرية:

TO MAINTAIN THE MOMENTUM AND TO BE ON THE OFFENSIVE.

(ل) مصر ومعاهدة حظر الأسلحة الكيمائية :

نصت إتفاقية B W C فى مادتها التاسعة على وجوب سعى الدول الأعضاء فيها للتوصل لاتفاقية لحظر الأسلحة الكيمائية ، وكانت إتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية تمثل هى الأخرى حلما غاليا لكل العاملين فى مجال نزع السلاح كضرورة حتمية للتنمية والرخاء وسعادة البشرية وأمنها، وقد صاغت مصر موقفها من المعاهدة بناء على حقائق ثابتة تتلخص فى:

(١) ان مصر تؤمن بأن الاسلحة الكيمائية فى شتى صورها تعد من أبشع أدوات الحرب فى ضوء قدرتها وامتداد آثارها بدون تمييز ، الأمر الذى يفرض علينا جميعا السعى الحثيث من أجل التخلص النهائى من كافة أشكال هذا السلاح وغيره من أسلحة الدمار الشامل.

(٢) شاركت مصر بكل جد واخلاص من اجل بلورة مشروع اتفاقية محكمة متكاملة وشاملة لحظر الاسلحة الكيمائية فى إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف بهدف دعم الأمن والسلم الدوليين وبدافع حرصها على الأمن القومى العربى سعت لاحكام مواد الاتفاقية لاقصى حد وتدارك الثغرات.

(٣) توجهت مصر توجها صادقا لدعم أمن منطقة الشرق الأوسط : مبادرة ١٩٧٤ لاخلاء الشرق الاوسط ـ السلاح النووى ـ مبادرة الرئيس حسنى مبارك ١٩٩٠

لاخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل - طالبت بانضمام كافة دول المنطقة لاتفاقية منع الانتشار N P T واخضاع اسرائيل لكافة مرافقها وأنشطتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضرورة تناول كافة اسلحة الدمار الشامل بمنظور شامل متساو ومتكافىء.

(٤) غياب أية خطوة إيجابية من جانب اسرائيل تجاه التعامل مع السلاح النووى وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وإشاعتها للتعرض حول قدراتها النووية واستمرارها فى نهج مواقف مبنية على عقيدة التفوق العسكرى الأمر الذى يعمق الخلل الأمنى فى المنطقة ويضر بالمفاوضات الجارية الى توفر اطارا مناسبا لمفاوضات جادة.

إن مصر على استعداد للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية بقدر تعاون إسرائيل مع معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها وبرامجها النووية لنظام ضمان الوكالة.

٥ - إن تحرك المجتمع الدولى بالضغط على الدول العربية للانضمام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية يجب أن يقابله تحرك مقابل للضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة عدم الانتشار التى تعالج موضوع السلاح النووى الذى هو أكثر أسلحة الدمار الشامل خطورة وتدميرا.

٦ - إن مصر ستلتزم واقعيا DE FACTO بالإطار العام للاتفاقية وهو ماأشار إليه السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى ١٩٩٢/١٢/١٠.

٧ - موقف الدول العربية أثناء مؤتمر باريس فى يناير ١٩٨٩ أكد ضرورة التعامل مع حظر الأسلحة الكيمائية جنبا إلى جنب مع الجهود الدولية لوقف دفع انتشار الأسلحة النووية وقد مضت هذه الدعوة دون أن تلقى اهتماما من الدول.. اللامبالية».

وفى سبتمبر ١٩٩٢ ناقش وزراء خارجية دول جامعة الدول العربية الموقف العربى من مشروع اتفاقية الأسلحة الكمياوية حيث تمخضت تلك المناقشات عن بلورة موقف عربى يرتكز على ثلاث محاور صاغها السفير/ د. نبيل العربى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فى كلمته امام الجمعية العامة أثناء مناقشتها لمشروع الاتفاقية فى نوفمبر ١٩٩٢ فيما يلى:

«أولا: الاستعداد للتعامل مع جميع مقترحات نزع السلاح البناءة التى من شأنها ان تحقق تكافؤا كميا ونوعيا فى القدرات العسكرية لدول المنطقة وتوافر الأمن من خلال الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ قانونا فى مجال نزع السلاح بحيث تسرى بمقياس واحد على جميع دول المنطقة واعتماد الترتيبات السياسية.

ثانيا: تاكيد تأييد إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية باعتبار ذلك افضل وسيلة لتحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ثالثا: استعداد التعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية فى إطار الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل بقدر ماتستجيب إسرائيل مع المطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن تضع منشآتها النووية تحت نظام الرقابة الدولية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١».

وإذا كان موقف مصر من اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية يعد امتدادا لموقفها من كل المعاهدات التالية لمعاهدة NPT والذى يستند إلى موقف إسرائيل الرافض للتوقيع إلا اننا هنا نلمح تطورا طرأ على الموقف المصرى متمثلا فى أن النظرة المصرية غدت اشمل واوسع بحيث تشمل ضرورة اندراج جميع دول المنطقة فى منظومة دولية لنزع جميع اسلحة الدمار الشامل نووية وبيولوجية وكيماوية بحيث تحوى تلك المنظومة معاهدات NPT، BWC ،CWC

رابعا: القرار ٢٥٥ والرؤية المصرية لموضوع ضمانات الأمن :

خلال فترة صياغة مشروع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT طرح موضوع ضمانات الأمن للدول غير النووية بشكل متكرر حيث أعربت الدول التى عرفت أنها ستدخل إلى المعاهدة كدول آلت على نفسها عدم امتلاك السلاح النووى إلى الأبد عن مخاوفها من تعرضها ولأى سبب من الأسباب لهجوم نووى من دولة حائزة للسلاح النووى سواء كانت عضوا فى NPT ام لا. وكانت وجهة نظر مصر ودول عدم الانحياز المشاركة فى المفاوضات أنه إذا كان الهدف الأول لتلك المعاهدة هو منع انتشار السلاح النووى بين الدول اللانووية الأعضاء، فلابد وأن توفر نفس المعاهدة إطارا يحمى تلك الدول من السبب الذى من شأنه أن يدفع أية دولة لحيازة سلاح نووى تحمى به أمنها وتردع به أى عدوان نووى، إلا أن المعاهدة جاءت خلوا من نص يتناول هذا الموضوع بشكل حاسم.

وقبيل فتح المعاهدة للتوقيع بأيام وفى ١٩ يونيو١٩٦٨ أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٢٥٥ الخاص بتدابير من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذى نص بعد ديباجته على أن مجلس الأمن «يقر بأن أى عدوان باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بشن هذا العدوان ضد دولة غير حائزة على الأسلحة النووية من شأنه أن يخلق موقفا يتحتم فيه على مجلس الأمن وبصفة خاصة أعضاءه الدائمين من الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تتخذ مايلزم من الإجراءات الفورية وفقا لالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

يرحب بالنية التى أعلنت عنها دول معينة بتقديم أو تأييد تقديم المساعدة الفورية وفقا للميثاق لأية دولة غير حائزة

على الأسلحة النووية تكون طرفا فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إذا ماوقعت ضحية لعمل عدوانى أو كانت محل تهديد باعتداء يستخدم فيه السلاح النووى.

يؤكد من جديد وبصفة خاصة الحق الطبيعى بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق بخصوص حق الدفاع الفردى والجماعى فى حالة وقوع هجوم مسلح على عضو من أعضاء الأمم المتحدة.....»

وإزاء هذه القضية الهامة صاغت موقفها كما يلى:

١ - إن مصر تعطى أهمية كبيرة لقضية الترتيبات الدولية الفعالة لضمان أمن الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية وتؤمن بأن أكثر الضمانات فعالية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو نزع السلاح النووى تحت سيطرة دولية فعالة، وإلى حين تحقيق هذا الهدف فإن ضمانات الأمن تعد إجراء هاما فى هذا الصدد.

٢ - إن مصر ترى أن قرار ٢٥٥ بعد خطوة هامة إلا أنها ليست كافية وذلك لأوجه القصور التى شابت القرار نفسه والمتمثلة فى:

أ) أن الفقرة العاملة الأولى لم تعط الاهتمام الكافى لجسامة الاستخدام الفعلى أو التهديد باستخدام السلاح النووى حيث أن القرار لم يتسم بالوضوح الكافى فيما يتعلق بالنظر لهذا الموقف على أنه يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين تمشيا مع المادة ٣٩ من الميثاق.

ب) لم يتضمن القرار مادة تردع الدول من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ولم يتضمن تأكيدا بأن المجلس سوف يهب لاتخاذ إجراءات للرد على ذلك الموقف الخطير تمشيا مع روح ونص المواد ذات الصلة فى الفصل السابع من الميثاق.

جـ - أن القرار يفتقر لوجود التزام واضح وقاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تخذ الإجراءات الفعالة كتطبيق العقوبات، وذلك فضلا عن أن القرار لم يشر لدى وتعريف ماهو المقصود بالمساعدة، وعلى ذلك فإن أى تطوير للقرار ٢٥٥ لابد وأن يتضمن تعريفا شاملا للمساعدة بحيث تشمل الجوانب التقنية والعلمية والمالية والإنسانية.

د - من ناحية أخرى فإن القرار جاء مفتقدا لوجود نص بعدم تقديم المساعدة أية مساعدة تكنولوجية نووية لأى دولة غير موقعة على معاهدة منع الانتشار واتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة خاصة تلك الواقعة فى مناطق التوتر.

٣ - بناء على ماسبق فلابد وأن يتم تطوير القرار ٢٥٥ عن طريق تبنى قرار جديد يتضمن تأكيدات ذات مصداقية وينبنى فى ذات الوقت على نصوص القرار ٢٥٥.

٤ - ترى مصر أنه لابد وأن تتخذ خطوة أولى ببدء التشاور بين الدول الحائزة للأسلحة النووية حول ضمانات الأمن مع الأخذ فى الاعتبار قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ وإخبار بقية الدول الأعضاء فى معاهدة NPT بأن تطور فى هذا الصدد تمهيدا للبناء عليه وسد أوجه القصور فى القرار القديم الصادر فى ١٩٦٨ وإصدار قرار جديد.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار ٢٥٥ صدر فى ظل ظروف دولية تختلف عن ظروف عالم اليوم والذى انتهت منه الحرب الباردة وأصبح السؤال الحاسم حول جدوى وشرعية الردع النووى: «الردع ضد من؟» وبالتالى فإن الجهود الدولية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار منح الدول غير النووية ضمانات أمن فعالة وغير منقوصة وإمكان ربط ذلك بالمناطق الخالية من السلاح النووى على أن تقدم الدول النووية تعهدات صريحة باحترام وضع هذه المناطق المنزوعة السلاح النووى.

خامسا: فى انتظار أبريل ١٩٩٥ (موقف مصر من مؤتمر مراجعة/ تمديد سريان العمل بالمعاهدة)

فى السابع عشر من شهر أبريل ١٩٩٥، تعلن إشارة البدء للمؤتمر الذى تنتظره جميع الدول الأعضاء فى معاهدة NPT منذ خمسة وعشرين عاما ذلك أنه يحمل أهمية خاصة لأنه يتناول قضيتى المراجعة، وتمديد سريان العمل بالمعاهدة.

وفيما يتعلق بمصر فإننا نستطيع أن ننظر لجهود مصر فى مجال نزع السلاح منذ فتح معاهدة NPT للتوقيع عام ١٩٦٨ وحتى الآن مما سبق ذكره فى هذه الدراسة على أنه كان تمهيدا واستعدادا مصريا لمؤتمر أبريل ١٩٩٥ الذى سيشهد ولاشك موقفا مصريا ينبنى على التاريخ المشرف لمصر فى مجال نزع السلاح النووى خاصة وأسلحة الدمار الشامل بصفة عامة. وعلى الرغم من تركيز العديد من الكتابات والندوات على قضية تمديد سريان العمل بالمعاهدة إلا أننا نريد أن نؤكد فى هذا الصدد أن قضية مراجعة الالتزام بأحكام المعاهدة ومدى تحقيقها لأهدافها لاتقل فى أهميتها عن قضية تمديد سريان العمل بها.

أ) الموقف المصرى من المراجعة:

شهدت أعوام ٧٥، ٨٠، ٨٥، ٩٠ انعقاد مؤتمرات مراجعة معاهدة NPT، ومن بينها لم ينجح سوى مؤتمر واحد هو مؤتمر عام ١٩٨٥ فى إصدار وثيقة نهائية تعبر عن آراء الدول الأعضاء فى المعاهدة وذلك بفضل جهود مصر التى راست هذا المؤتمر ومثلها فى تلك الرئاسة أحد خبرائها المحنكين فى مجال نزع السلاح وهو السفير د. محمد شاكر.

وعبر خمسة وعشرين عاما من عمر المعاهدة بلورت مصر موقفها من قضية المراجع فى النقاط الرئيسية التالية:

١ - تطالب مصر بتوفير ضمانات أمن سلبية وإيجابية كافية وغير مشروطة لأنه لاسبيل لضمان أمن الدول غير النووية ومن بينها مصر ضد استخدام السلاح النووى أو التهديد باستخدامه سوى تلك الضمانات ولمصر مقترحات

ذكرناها في الجزء الرابع من هذه الدراسة في هذا الصدد.

٢ - تحقيق عالمية المعاهدة وتنظر لمصر في ذلك لانضمام إسرائيل كخطوة رئيسية لتحقيق هذا الهدف وكذلك تتمسك مصر في نفس الإطار بمبادرة السيد الرئيس حسني مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٣ - ضرورة توصل الدول النووية إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية.

٤ - ضرورة توصل الدول النووية إلى اتفاق حول وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ودخول إسرائيل في أي تعهد دولي ينشأ لهذا الغرض مع توافر نظام تحقيق فعال يشمل المخزون.

٥ - ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء في المعاهدة بعدم تقديم أية مساعدات في المجال النووي إلا للدول الأعضاء في تلك المعاهدة والتي وقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - إجراء مزيد من التخفيضات للمخزون من الأسلحة النووية لدى الدول النووية الخمس الأعضاء في المعاهدة وأن يتم ذلك التخفيض تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصولا لنزع السلاح العام والكامل وبالأخص السلاح النووي.

٧ - ضرورة دعم التعاون بين الدول النووية والدول اللانووية في مجال الاستخدامات السليمة للطاقة النووية تحقيقا للمادة ٤ من المعاهدة التي لم تستفد منها الدول اللانووية حيث استطاعت بعض الدول غير الأطراف الحصول على التكنولوجيا النووية وبالتالي طالبت مصر بضرورة إنشاء سجل أو نظام متابعة لعمل تقارير دورية. يكون تابعا للأمم المتحدة وذلك لمتابعة أنشطة الدول في مجال التسلح النووي.

٨ - أهمية تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هذا الهدف، حيث لابد من مراجعة نظام الضمانات التابع للوكالة وضرورة إعطاء مفتش الوكالة حق التفتيش بالتحدي أو التفتيش المفاجئ لزيادة كفاءة النظام ولمنع تكرار حدوث حالتي كوريا الشمالية والعراق، علما بأن الوكالة تناقش حاليا نظاما تحت اسم 93)ت+ت٢(وهو خاص بزيادة كفاءة الوكالة في اكتشاف الانتهاكات عن طريق استخدام السبل التقنية الجديدة مثل التحليل البيئي.

٩ - فيما يتعلق بأحكام المادة السادسة من المعاهدة تنادي مصر وتشاركها العديد من الدول غير النووية بضرورة إصلاح العيوب التي ولدتها المعاهدة في المسئوليات والحقوق بين الأطراف وبالتالي تطالب الدول غير النووية الدول النووية ببذل المزيد من الجهد لنزع السلاح النووي وإبرام الاتفاقات الجديدة بهذا الشأن في إطار زمني محدد.

الموقف المصري من تمديد سريان العمل بالمعاهدة :

وفقا للمادة العاشرة فقرة ٢ من المعاهدة فإنه «يصار، بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة، إلى عقد مؤتمر استمرار نفاذ المعاهدة إلى اجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة. ويكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة».

وعلى ذلك فإن تلك الفقرة تضع الدول الأعضاء في المعاهدة أمام ٣ احتمالات لقرار المد حتى يتم إعمال هذه الفقرة.

الأول: أن يتم مد العمل بالمعاهدة إلى أجل مطلق أي استمرار العمل بالمعاهدة إلى الأبد بشكلها الحالي إلا إذا تم الاتفاق على إدخال تعديل لأحد نصوصها وفقا للمادة (٨) والتي تنص على إجراءات بالغة الصعوبة للتعديل.

الثاني: أن يتم مد العمل بالمعاهدة فترة واحدة محددة تقترح بعض الدول الأطراف أن تكون خمسا وعشرين سنة (فنزويلا).

الثالث: أن يتم مد العمل بالمعاهدة عددا محددا من الفترات (نيجيريا تقترح من خمس إلى عشر سنوات).

وفي حالة الخيارين الثاني والثالث فإن انتهاء المدة أو المدد المحددة سلفا يعني أن الدول الأعضاء قد نفذت الفقرة ٢ مادة ١٠ وعلى ذلك تنتهي المعاهدة في هذه الحالة لأن هذه المادة لم تشر إلى تكرار عقد مؤتمر النظر في مد المعاهدة كلما انتهى العمل بالمعاهدة وعلى ذلك يكفي اتباع هذا الأسلوب مرة واحدة للوفاء بأحكام المادة العاشرة.

ووفقا لهذه المادة فإن قرار التمديد يتخذ بأصوات أغلبية الأعضاء ويسري على الجميع حتى من كان رأيه معارضا، وفي هذه القضية يبرز خلاف جوهري حول مسألة الأغلبية التي ترى الدول المؤيدة للتحديد اللانهائي للمعاهدة أنها أغلبية بسيطة بينما تنادي الدول اللانووية أن تلك الأغلبية ينبغي أن تكون أغلبية ساحقة ضمانا لمصداقية واحترام المعاهدة لدى أكبر عدد من أعضائها، إن لم يكن الأمر بتوافق الآراء وهي وسيلة اتخاذ القرارات في جميع مؤتمرات المراجعة السابقة.

وعلى أية حال فجميع الخيارات متاحة أمام مصر، إلا أننا نريد التأكيد على أنه إزاء تاريخ طويل من المبادرات المصرية والتحركات النشطة من جانب مصر لإزالة الخلاف النووي مع إسرائيل وإزاء عدم حصول مصر على ردود إيجابية من إسرائيل بشأن انضمامها للمعاهدة حتى الآن كان لزاما على مصر أن تعلن أكثر من مرة في الفترة التي سبقت عقد مؤتمر ابريل على لسان الرئيس حسني مبارك ووزير الخارجية السيد عمرو موسى أن موقف مصر النهائي من قضية تمديد سريان العمل بالمعاهدة سيتحدد بشكل نهائي وفقا لما تتخذه إسرائيل في هذا الشأن.

الخاتمة :

لقد حرصت مصر أن تؤكد مرارا على لسان وزير خارجيتها السيد عمرو موسى عمق نظرتها لإجراءات نزع السلاح فى منطقة الشرق الأوسط حيث تحتل تلك الإجراءات موقعا متميزا فى هيكل السياسة الخارجية المصرية من منطلق إدراك مصر لأن تلك الجهود تعد أحد أهم المفاتيح لتحقيق السلام فى المنطقة.

إن السلام الكامل بمفهومه الواسع لن يستقيم فى الشرق الأوسط إلا إذا غيرنا من مفاهيمنا القديمة وليدة سنوات الحرب والعداء، ومجملها أن الأمن يمكن أن يتعزز بتكديس السلاح أو بحيازة أسلحة الدمار الشامل.

إن سباق التسلح الذى ساد المنطقة على مدى العقود الماضية، والذى تسارعت خطاه فى ظل مناخ الشك والتحفز، لابد وأن يتم ترويضه ليتوائم مع الأوضاع الجديدة فى المنطقة.

وتعتقد مصر أن السلام فى الشرق الأوسط يلزم تدعيمه باتخاذ إجراءات للحد من التسلح، توفر شروطا أساسية ثلاثة:

أولها: تخفيض مستويات التسلح :

فقد أثبتت تجارب المنطقة أن ارتفاع مستويات التسلح لدى أى دولة من دولها كما أو كيفا، لم يشكل رادعا ولاوفر أمنا، وإذا كانت هذه التجارب سببا كافيا لإعادة تقييم سياساتنا فى هذا المجال، فإن الإنجازات السياسية التى وضعتنا وبثقة على طريق السلام فى المنطقة تجعلنا نتساءل عن حكمة تصعيد .. التسلح تحت مظلة السلام.

وثانيها: تحقيق توازن أمنى أفضل بين دول المنطقة :

إن شرقا أوسطيا جديدا ومستقرا، لايتحقق إلا إذا رفضنا مفاهيم التفوق العسكرى واتفقنا على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، إن استمرار هذه المفاهيم من شأنه أن يهدد الفرصة القائمة بالفعل للوصول إلى شرق أوسط مختلف لأن أى خلل فى التوازنات الأمنية لابد وأن يولد شكوكا تعود بالمنطقة إلى تنافس وسباق فنزاع فصراع فصدام.

وثالثها: أن تتسم إجراءات نزع السلام الإقليمية بالمساواة والشمولية :

فإذا كنا نسعى إلى علاقات طبيعية بين الأطراف فعلينا أن نراعى فى مجال الأمن ونزع السلاح، أن تتساوى التزامات دول المنطقة. فلايمكن القبول بوضع متميز أو استثنائى لطرف دون الآخرين، وإلا ظهرت شروخ خطيرة فى الأساس الذى نضعه قد تمتد وتتسع لتؤثر فى البنيان كله.

من هذا المنطلق كانت مبادرة مصر التى أطلقها الرئيس حسنى مبارك فى ابريل ١٩٩٠ مقترحا إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، تطبيقا لمفاهيم المرحلة الدولية الجديدة على المستوى الإقليمى، وكامتداد طبيعى لدعوة مصر منذ ١٩٧٤ لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط.

وإعمالا لذلك تدعو مصر بكل إصرار إلى الانضمام الإقليمى الكامل إلى معاهدة عدم الانتشار النووى، وقبول تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذى إن تم سيشكل خطوة رئيسية تدفع بجهود السلام والمصالحة فى الشرق الأوسط إلى آفاق جديدة وتمنع حدوث انتكاسات فى العلاقات الإقليمية فى المستقبل. وتعلق مصر أهمية كبيرة على سرعة قيام إسرائيل بهذه الخطوة، خاصة ونحن نقترب حثيثا من موعد انعقاد مؤتمر مراجعة ومد العمل بمعاهدة عدم الانتشار النووى فى ١٩٩٥، وإلا سينتهى مد سريان المعاهدة - التى ترمى إلى تحقيق منع الانتشار النووى - إلى تكريس لواقع عكسى، غير متوازن وغير سليم، يتنافى مع مبدأ العالمية ويعتبر استثناء خاصا عليه وهو وضع غريب لايمكن قبوله.

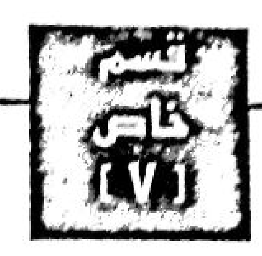
إنى أنتهز هذه المناسبة لأناشد إسرائيل باسم مصر أن تستجيب لهذه الدعوة الجادة غاية الجدية، والتى تحمى المنطقة من ويلات سباق تسلح نحن جميعا فى غنى عنه، وهى خطوة تساعد على دعم الأمن الإقليمى.. لابد أيها السادة من أن يولد فى عصر السلام فكر جديد، ينظر إلى شروط تحقيق الأمن من منظور علاقات السلم الجديدة، بدلا من الاعتبارات التى كانت تحكمها فى إطار منطلقات النزاع الإقليمى، كما لابد لإسرائيل أن تساير الفكر العالمى لا أن تخرج عنه، والفكر العالمى يدعو إلى عالمية معاهدة عدم الانتشار ونحن نصر على ذلك الإصرار كله، تجنبا لسباق فى هذا المجال الخطير (٣).

---

1 - SIPRI Yearbo-K 1972. P.P. 313. 315.

2 - SIPRI OP. Cit.

٣- بيان السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام الدورة ٤٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة.





تطور مفهوم التحقق فى اتفاقيات نزع السلاح: مقارنة بين معاهدة منع الانتشار النووى ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية(*)

مصطفى عبد العال

مقدمة :

ليس محلا للخلاف القول بأن عملية نزع سلاح فرد او جماعة ظلت تمثل فى تاريخ البشرية ولقرون عديدة من العقاب للمهزوم، فمنذ اقدم العصور حرص المنتصر على أن يجرد المهزوم من سلاحه حتى يأمن شره فى المستقبل ، وظل هذا المفهوم يحكم العلاقات الدولية حتى تغيرت طبيعة السلاح نفسه وأصبح مجرد وجود هذا السلاح يشكل خطرا داهما الكوكب بكل ماتحمل الكلمة من معان.

ومع بداية النصف الثانيمن القرن العشرين بدأ جليد الحرب الباردة يخيم على العالم مخبئا صراعا محموما بين المعسكرين الشرقى والغربى للتفوق فى جميع اسلحة الدمار الشامل وأهمها الاسلحة النووية والكيماوية، ومع كا ذروة تطور كان الطرفان يصلان اليها كان هناك اتفاق يتم توقيعه لتخفيض الأسلحة النووية، وربما كان مرد ذلك هو ان السلاح النووى كان سلاحا حديا اكثر منه سلاح للتأثير الواقعى فى ساحات القتال(١) وذلك ربما لصعوبة ان لم يكن استحالة استخدامه لحل النزاعات التى تقوم من اجلها الحروب العادية لأن كل طرف كان يمتلكه يعلم تماما ان استخدامه لن يؤدى لانتصار احد وانما لهزيمة البشرية وتدميرها، وبالتالى ظل السلاح النووى كارتا للمساومة على طاولة المفاوضات ووسيلة للضغط والمواجهة السياسية اكثر منه اى شىء اخر.

ومما لا يختلف عليه نزع السلاح ان التحقق واجراءاته يقف موقف حجر الزاوية من اية معاهدة لنزع السلاح ولايمكن تخيل ايه معاهدة جادة فى هذا المجال دون ان تكون متضمنة لاجراءات محكمة للتحقق من الالتزام الحقيقى باحكامها.

وتنقسم تلك الدراسة الى جزين رئيسين: الاول: استعراض مفهوم التحقق وطبيعته القانونية والثانى : المقارنة بين معاهدتى : منع الانتشار النووى NPT ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية CWC من حيث نظام التحقق فى كليتهما.

* ملخص دراسة بعنوان «تطور مفهوم التحقق فى اتفاقيات نزع السلاح، مقارنة بين معاهدة منع الانتشار النووى ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، والموقف المصرى من المعاهدتين. ١٩٩٤ واشرف على الدراسة الوزير المفوض د. محمود كارم مدير إدارة شئون نزع السلاح وزارة الخارجية.

الجزء الاول

مفهوم التحقق وطبيعته القانونية ووسائله والصعوبات التى تواجهه

١. مفهوم التحقق :

التحقق Verifivation «هو العملية التى يلجأ اليها طرف او اطراف يريدون التأكد من ان الاطراف الاخرى تؤدى التزاماتها التعاهدية والتحقق هو عكس الثقة، الا انه يحقق وجود الثقة بين الاطراف »(٢)، وعلى الرغم من ان التعريف السابق يحدد مفهوم التحقق الا اننا نختلف معه فى عبارة ان التحقق هو عكس الثقة فالواقع ان الثقة بدون التحقق هى ثقة ساذجة لامجال لها فى محيط العلاقات الدولية المعاصرة، بل ان الجديرة بالثقة فى المجتمع الدولى هى تلك التى تقبل ان تتحقق بقية الدول من انها تحترم تعهداتها وتوفى بها. ودور التحقق يقف عند حد توضيح الحقائق امام الاطراف المعنية تاركا لها حرية اتخاذ القرار اللازم ، والهدف الفنى للتحقق هو (منع التحول عن طريق المخاطرة بالانكشاف(٣) Deter from diversion by the risk of detection.

بمعنى ان الدولة ستمتنع عن التحول عن الالتزام بالاتفاقية خوفا من ان تتكشف امام الدول الاخرى.

٢. اهم وسائل التحقق :

ساهمت نصوص اتفاقيات نزع السلاح فى بلورة واستحداث العديد من نظم ووسائل التحقق ونذكر هنا اهم تلك الوسائل والتى تهتم بها المعاهدات الكبرى مثل المعاهدتين محل الدراسة ولا شك ان تلك الوسائل تتكامل فيما بينها من ناحية ومن ناحية اخرى فقد قام الباحث بعمل التقسيم التالى لأغراض الدراسة العلمية فقط:

أ. الاعلانات: وهى تلك المعلومات التى تقدمها الدولة بنفسها عما لديها من اسلحة - تشملها الاتفاقية - واماكن وجودها وكميتها ونوعيتها وغير ذلك من معلومات تتطلبها الاتفاقية، وتشكل تلك الاعلانات قاعدة للتحقق بمعنى انه اذا جاءت نتيجة التحقق بالوسائل الاخرى مخالفة للبيانات التى جاءت فى الاعلان بشكل واضح فان ذلك يعنى عدم صدق الدولة فى الوفاء بتعهداتها.

ب - الوسائل التكنولوجية: وهى ما تمتلكه الدولة من امكانيات تكنولوجية تستطيع بها كشف اى خرق تقوم به دولة اخرى عضو فى المعاهدة واشهر تلك الوسائل هى:

- الاقمار الصناعية : سواء تلك التى تستخدم فى التجسس بصفة عامة او تلك التى تم تصميمها بحيث تكشف اى خرق خاص بنوع معين من الاسلحة والمرافق الخاصة بتلك الاسلحة.

- المحطات السيزمية: وهى محطات لقياس الاهتزازات الارضية الناجمة عن اجراء التجارب النووية والتى ينتج عنها اهتزازات طفيفة فى القشرة الارضية تشبه اهتزازات الزلازل ويمكن قياسها عن طريق المحطات على مسافات بعيدة

- اجهزة اخرى متنوعة لقياس الاشعاع الصادر عن المفاعلات النووية لمعرفة ما اذا كانت تستخدم فى انتاج قنابل نووية وكذلك الاجهزة الخاصة بقياس نسبة الغازات السامة فى الهواء والمواد السامة فى المياه وهو ما يعرف باسم « المراقبة البيئية »(٤)، ذلك فضلا عن كاميرات المراقبة الثابتة فى مواقع معينة ، وتعد تلك الاجهزة هى الاداة الرئيسية لفرق التفتيش

الامكانات الذاتية والقدرة على التحقق :

ولاشك ان الوسائل التكنولوجية تثير قضية هامة حيث ان امتلاك تلك الأجهزة والوسائل الباهظة التكاليف ليس امرا متاحا لكل الدول وانما هو متاح فقط للدول الغنية والمتقدمة صناعيا الامر الذى يجعل هناك عدم توازن بين قدرة كل دولة على مراقبة الدول الاخرى فى تنفيذها لتعهداتها وهو ما جعل الامر يبدو وكان الالتزام مفروض على الجميع بينما التحقق هو امر فى يد قلة من الاطراف فقط»(٥).

ج - التفتيش : وهو الصورة الرئيسية للتحقق ويعنى قيام مجموعة من المفتشين (فنيين وعلماء) وبتكوين فريق للتفقد وزيارة المواقع التى يراد التحقق من معلومات معينة بشأنها سواء بناء على نصوص معاهدة ما او بناء على اتهام من دولة او دول اخرى بان هناك دولة تقوم بخرق التعهد الدولى.

وكما ذكرنا فان المفتشين يستعينون بوسائل تكنولوجية فى جميع معلوماتهم ويقدمون تقريرا بوصف بأنه محايد نظرا لان المفتشين يختارون غالبا من دول ليست طرفا فى نزاع مع الدولة التى تطبق عليها التفتيش والتفتيش يوفر الوجود المباشر والمشاهدة على الطبيعة.

والتفتيش اما ان يكون اجراء عقابيا يوقع على دولة مانتيجة خرقها المستمر لتعهداتها الدولية كما هو الحال بالنسبة للعراق والتى من اكثر الدول فى التاريخ الحديث التى تم توقيع التفتيش عليها وذلك بموجب قرارات مجلس الامن ارقام ٦٨٦، ٦٨٧، ٧١٥ وغيرها من القرارات وقد يكون التفتيش اجراء عاديا تقبله الدول (كقيد حضارى) على سيادتها بشكل يعمم على بقية الدول الاعضاء معها فى المعاهدة ايمانا بأهمية بناء الثقة المتبادلة بينهم.

د) المراقبة : وهى ايفاد فريق يشبه فريق التفتيش الى حد كبير لكى يقوم بمراقبة مرفق او موقع لانتاج او تخزين اسلحة او لمراقبة مرفق للانتاج المدنى السلمى للتأكد من عدم خرق المعاهدة او القيام بالتأكد من تدمير كمية معينة من الأسلحة او اغلاق او تحويل نشاط مرفق كان يستخدم لانتاج او تخزين نوعية معينة من الأسلحة وعلى ذلك فان المراقبة قد تكون دائمة او مؤقتة بزمن او مناسبة معينة، وتعتمد المراقبة على ادوات تكنولوجية معقدة ومتطورة

بعضها قد يتم تركيبه بصفة دائمة ليقوم بوظيفة المستمرة وهو أمر نادر الحدوث

هـ) التجسس: وهو وسيلة غير مشروعة بالطبع وان كانت تساعد الدولة بدرجة كبيرة فى التعرف على ما اذا كانت الاطراف الاخرى ترتكب خرقا لتعهداتها الخاصة بنزع السلاح وتكون المعلومات التى تاتى عن طريق التجسس جانبا هاما فى معلومات الدولة عن قوة الدول المعادية او المنافسة لها.

وقد ذكرنا هنا التجسس على انه فى الاساس وسيلة هامة للدولة لجمع المعلومات وان كان ليس وسيلة تصلح أن تواجه بها الدولة اطرافا اخرى على الاقل بشكل معلن مثلها مثل الوسائل الاخرى.

واذا كان التقسيم السابق يشير لأهم وسائل التحقق فاننا يمكننا فى تقسيم اخر ان ننظر للاعلانات والتفتيش والمراقبة على انها تمثل الصور المختلفة للتحقق.

٢. الطبيعة القانونية للتحقق وعلاقته بمفهوم السيادة الوطنية :

مفهوم الالتزام فى القانون الدولى يوضح انه عبء تتحمله الدولة وتتعهد بالقيام به رغم ماقد يسببه لها من مشقة او خسارة او تنازل عن حق او ممتلكات ، نفس الامر ينطبق على التحقق الذى تقبله الدولة على اساس انه التزام يمثل قيدا او تنازلا عن بعض مظاهر السيادة الوطنية للدولة، ذلك ان الدولة اذا قبلت مبدأ التحقق فى اى صورة من صورة التى سبقت الاشارة اليها ـ فان ذلك يعنى ان تسمح لأطراف اخرى .

ـ محايدة غالبا ـ بان تقوم بالبحث وجمع المعلومات عن مرافق واسلحة ومعدات تمتلكها الدولة وتسيطر عليها داخل نطاق ولايتها او خارجها وهو ما يعتبر .

ـ وفقا للمفهوم الكلاسيكى لفكرة السيادة ـ تدخلا فى الشئون الداخلية للدولة وخرقا لاحد مظاهر سيادتها الوطنية ، وذلك امر صحيح للوهلة الاولى سواء اذا اجبرت الدولة على قبول عمليات التحقق او قبلت ذلك طواعية..

وقد ظهر مفهوم السيادة لاول مرة فى عصر النهضة وجسدة عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة ، ولاشك ان قواعد القانون الدولى دون استثناء ترفع هذا المفهوم وتؤكد تلك القواعد ايضا ان السيادة بمظهريها الداخلى والخارجى امر لايمكن المساس به لكل الدول على قدم المساواة.(٦)

فقد وقر فى ذهن المجتمع الدولى انه ليس للدولة ان ترفض فكرة التحقق الذى تفرضه اتفاقية معينة ارتضت الدولة الانضمام لها والالتزام بأحكامها وذلك لسببين :

أ ـ ان التحقق يتم قبوله على اساس تبادلى غالبا فكل الدول الأعضاء فى معاهدة ما تخضع مرافقهم واسلحتهم ومعداتهم للتحقق بشكل متساو ومعمم وعلى ذلك فان التحقق كما انه يفرض قيدا او تنازلا على دولة لانها ستكشف عما لديها فانه يعطيها ميزة اكبر لانه سيكشف لها فى المقابل عما لدى كل الاطراف الاخرين وذلك مع ملاحظة اننا نفترض نظريا ان التحقق سيكون كاملا وشاملا ودقيقا وهو امر يستحيل تنفيذه بنسبة مائة فى المائة على ارض الواقع.(٧)

ب ـ ان قبول التحقق هو ثمن تدفعه الدولة فى مقابل تعايشها فى سلام مع الاطراف الاخرى فى التعهد الدولى وفى مقابل أن تكون محل ثقة من تلك الأطراف ولايجوز التعلل بالتمسك بالسيادة الوطنية لرفض التحقق لان عدم التزام الدولة بتعهداتها فى مجال تنزع السلاح يعتبر فى حد ذاته تهديدا لسيادات الدول الاخرى وسلامة اراضيها.

٣. الصعوبات الفنية التى تواجه التحقق :

بداية يؤكد خبراء نزع السلاح ان التفتيش الكامل والشامل والمؤكد النتائج بشكل كامل هو امر مستحيل فحتي الان لايستطيع ان يجرم اى فريق للتفيش او المراقبة او ان تؤكد اى دولة انها قد حصلت على كل الحقيقة بنسبة مائة فى المائة عن الامكانيات التسلحية الخاصة بدولة اخرى بدولة اخرى ويرجع ذلك اصلا لصعوبات تواجه عملية التحقق وهى تنقسم لنوعين رئيسين:

الصعوبات السياسية والقانونية وهى كلها تتعلق بمفهوم السيادة الوطنية للدولة وهو المفهوم الذى تتعلل به الدولة فى حالة ما اذا تأكدت ان نتيجة عمليات التفتيش لن تكون فى صالحها.

والنوع الثانى هو الصعوبات الفنية والتى يتلخص اهمها فيما يلى:

أ ـ منع المعلومات الصحيحة :

اذا كان التحقق هو عملية الحصول على المعلومات للوصول للحقيقة فان العقبة الرئيسية امام القيام بعملية تحقق دقيقة هو ان تمتنع الدولة عن الادلاء بمعلومات صحيحة عما لديها من مرافق واسلحة محل التعهد الدولى الذى يراد اجراء التحقق بشأنه (١) وهو الامر الذى يدفع الدول الاخرى ان تعمل على التحقق والحصول على المعلومات بطرقها الذاتية، وعلى الرغم من ان عملية منع المعلومات الصحيحة هى اخلال جذرى بمفهوم التحقق الا اننا يمكننا القول انه لا يكاد يوجد تعهد دولى خاص بنزع سلاح من اى نوع الا ولجأ احد اطرافه على الاقل ـ ان لم يكن أغلبهم ـ لاعطاء معلومات مضللة عما لديه من اسلحة ومرافق لانتاج هذه الاسلحة.

ولاشك ان منع المعلومات يمثل اكبر العقبات المقصودة التى تعترض طريق التحقق وبالتالى طريق الثقة بين الاطراف المشاركة فى اى تعهد دولى ذلك اذا شكت جهة التحقق ولتكن منظمة دولية محايدة على سبيل المثال فى المعلومات المقدمة اليها من دولة ما فانها لن تستطيع ان تجعل فرق التفتيش الخاصة بها تجوب كل شبر على ارض الدولة التفتيش فيه او تراقبه.

ب. تضليل الاجهزة التكنولوجية :

واللجوء لاستخدام تلك الاجهزة كما ذكرنا هو اصلا للتغلب على عدم الثقة فى المعلومات التى تقدمها الدولة عن نفسها.

والتضليل قد يكون مقصودا اى تقوم به الدولة التى تكون محلا للتحقق وهو يتنوع تنوعا كبيرا وهناك العديد من الدول تجرى فيها بحوث سرية لابتكار وسائل جديدة لتضليل عمليات واجهزة التفتيش والمراقبة بما فيها الاقمار الصناعية والمحطات السيزمية وذلك عن طريق التعرف على امكانيات تلك الاجهزة ومحاولة تضليلها باستخدام نقاط الضعف الفنية فيها.

جـ. الاستخدام المزدوج للمرفق :

وهو نوع اخر من التضليل تلجأ له الدولة لاخفاء عدم التزامها بالتعهد الدولى ويتمثل فى ان مرفقا واحدا قد يعلن عن انه يستخدم للاغراض السلمية ويبدو عليه ذلك طبقا للنظرة الاولى غير المدققة ولكنه فى الواقع يستخدم لاغراض تتنافى مع التعهد الدولى محل التحقق. وعلى سبيل المثال فان مفاعلا نوويا تحاول الدولة ان تجعله يبدو وكأنه عادى ويستخدم لانتاج الكهرباء وهو فى الواقع من النوع فائق القدرة الذى يستخدم لانتاج اسلحة نووية. او مصنع يعلن عن انه لانتاج الاسمدة او الادوية وهو فى الواقع يستخدم لانتاج الغازات السامة او الخانقة.

ناك فضلا عن ان المرفق الواحد يمكن ان يستخدم بالفعل فى الاغراض العسكرية لمدة معينة ثم يتم تحويله بسرعة نسبية وقبل موعد زيارة فريق للتفتيش الى انتاج منتجات سلمية عادية.

د. تقدم طرق التخزين :

تحدثنا فى نقطة سابقة عن تضليل الدولة لعمليات التحقق فيما يتعلق بمرفق يقوم بانتاج الاسلحة او بتجارب معينة لاختبار الاسلحة ويضاف لذلك التضليل الذى تقوم به الدولة فيما يتعلق بالتخزين لمواد واسلحة محرمة وفقا لتعهد دولى معين وهو مايمثل مشكلة كبيرة وذلك للاسباب التالية:

١. ان الكمية المخزونة غالبا ما تبلغ اضعاف الكمية التى يتم انتاجها فى الوقت الحالى والتى قد تكتشفها فرق التفتيش او وسائل التحقق الاخرى.

٢. ان صغر حجم الاسلحة او المواد المحرمة والمستخدمة فى انتاج تلك الاسلحة يجعل من الممكن اخفاؤها فى اماكن محدودة وبكميات كبيرة وباسلوب لايمكن الكشف عنه حتى باستخدام الوسائل الحديثة للكشف.

٣. ان تقدم تكنولوجيا التخزين والنقل يمكن ان يجعل دولة تقوم بنقل مالديها من مخزون الاسلحة لكى يتم تخزينها لدى دولة اخرى لاتخضع للتفتيش فى نفس الوقت او ليست طرفا فى نفس التعهد الدولى وذلك الى حين تحتاجه الدولة الاولى فتسترده من الدولة الاخرى لتستخدمه او تعيد تطويره.

ومن المهم أن نؤكد ان التغلب على الصعوبات السابق الاشارة اليها يتم اساسا على طريق التقدم على محورين:

١. تطوير اجهزة الكشف والتحقق تكنولوجيا وهو ما يتم بالفعل.

٢. توسيع صلاحيات فرق التفتيش والمراقبة لاقصى درجة وزيادة الميزانيات المخصصة لها.

الجزء الثانى

مقارنة بين نظام التحقق فى معاهدة منع الانتشار النووى واتفاقية حظر الاسلحة الكيماوية

لاشك ان معاهدة منع الانتشار النووى NPT واتفاقية حظر الاسلحة الكيماوية CWC هما من اهم التعاهدات الدولية فى مجال نزع السلاح ولاشك ان هناك العديد من أوجه التشابه والتباين التى توحى بعقد العديد من المقارنات بينهما فى العديد من الاوجه، الا ان هذه الدراسة تهتم اصلا بالمقارنة بين نظام التحقق فى كليتها وذلك للوقوف على التطور الذى طرأ على مفهوم التحقق فى معاهدات نزع السلاح منذ الحرب الباردة وحتى الآن.

وتجدر الاشارة الى أن معاهدة منع الانتشار النووى NPT لاتحوى فى نصوصها نظاما خاصا للتحقق وانما تعتمد على نظام التحقق الموجود فى اتفاقيات الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، وذلك على العكس من اتفاقية CWC.

نظام التحقق طبقا لمعاهدة NPT (اتفاقيات الضمانات الشاملة) :

لا يقتصر تنفيذ إتفاقيات الضمانات الشاملة على اعضاء NPT بل ان هناك دولا ليست اعضاء فى NPT الا انها اعضاء فى اتفاقيات الضمانات الشاملة مثل البرازيل، ولكن الثابت فعليا ان اغلبية الدول الاعضاء فى اتفاقيات الضمانات الشاملة هم اصلا اعضاء فى NPT مع ملاحظة ان العكس ليس صحيحا، فهناك ما لايقل عن ٥٨ دولة عضو فى NPT لم يوقعوا على اتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة مخالفين بذلك نص المادة الثالثة من المعاهدة. ويقوم نظام اتفاقيات الضمانات على ثلاثة مبادىء يمكن تلخيصها فيمايلى:

الحصر المادى Accountancy Material :

وهو يعنى باختصار التأكد من وجود المادة النووية بنفس القدر الذى اعلنت عنه الدولة وبالكيفية التى اعلنت عنها والتى لاتتنافى مع نصوص معاهدة NPT، حيث يقوم المفتشون بعملية الحصر المادى عن طريق تفقد المنشآت النووية وحساب كمية الوقود النووى المستخدم بحيث يتم التعرف على ما اذا كانت هذه المنشآت تستخدم فى انتاج اسلحة نووية ام لا.

٢ ـ الاحتواء Containment :

وهو يعنى تحديد نطاق انتقال المواد النووية داخل حيز معين بمعنى مراقبة انتقالها من والى اماكن محددة يتفق عليها بحيث يكون هذا الانتقال بعيدا عن تحويل هذه المواد للاستخدامات العسكرية او بحيث لاتذهب هذه المواد الى حيث يمكن تحويلها (تخصيبها) ليتم بها صناعة قنابل نووية.

٣. الرقابة Surveillance :

وهى الضلع الثالث المكمل وهو عملية التأكد من ان الدولة العضو فى نظام التفتيش لاتمارس خداعا من نوع ما فيما يتعلق بالنقيتطن السابقتين بمعنى انها لاتخفى مثلا كميات غير معلن عنها من المواد النووية يمكن بها ان تقوم بانتاج اسلحة نووية او انها تقوم بنقل مواد نووية غير مخصبة لكى يتم تخصيبها فى اماكن اخرى سرية بحيث تصبح صالحة للاستخدامات العسكرية. وتتم الرقابة عن طريق استخدام مختلف وسائل التحقق السابق الاشارة اليها.

وكما ذكرنا فان هناك نوعين رئيسيين من اتفاقيات الضمانات وكل نوع منهما يتسم بالتعقيد وبالعديد من التفاصيل الفنية التى لايتسع لها هذا البحث بطبيعته الا اننا يمكننا ان نستعرضهما باختصار كما يلى:

اولا: INFCRIC66: وهو النظام الذى تم العمل به منذ انشاء الوكالة عام ١٩٥٧ وذلك يعنى ان العمل به سبق عقد معاهدة NPT وهذا النظام يشمل عمليات التفتيش على المنشآت النووية حيث تخضع الدولة عددا من المنشآت النووية تحددها هى كى يتم التفتيش عليها دون غيرها، وعلى سبيل المثال فان اسرائيل تقوم باخضاع احد منشآتها النووية للتفتيش.

هذا ويتم تحديد مواعيد دورية بين الدولة والوكالة يتفق عليها كى يتم اجراء التفتيش فيها.

ثانيا: INFCRIC 153 : وهو النظام الاحدث وبدىء العمل بعد عام ١٩٧٠ اى مع بدء دخول معاهدة NPT حيز النفاذ، وهو نظام اكثر دقة من سابقة ويشتمل على العديد من التفاصيل اهمها:

ـ ان جميع المنشآت النووية لدى الدولة العضو تخضع للتفتيش من قبل الوكالة وكذلك فان اراضى الدولة بالكامل تكون معرضة للتفتيش.

ـ يتم التحديد المسبق لمواعيد التفتيش وهو مايسمى بالتفتيش الروتينى وهو يختلف فى طبيعته من دولة لاخرى وفق العديد من العوامل التى ترجح أن هذه الدولة ام تلك لديها الامكانية اكثر من غيرها للتحول لانتاج اسلحة نووية، ومن اهم هذه العوامل:

ـ عدد المنشآت النووية الموجودة لدى الدولة والتى تستخدم حاليا فى الاستخدامات السلمية ويخشى من تحولها فى المستقبل لانتاج قنابل نووية.

ـ حجم ما لدى الدولة من مواد قابلة للانشطار حتى لو كانت تعلن ان هذا الحجم يتم استخدامه للاغراض السلمية كما هو الحال بالنسبة لليابان التى اشترت العام الماضى حوالى طن من اليورانيوم للاستخدام فى المفاعلات السلمية، ومع ذلك فقد اثار هذا قلق الوكالة.

وعلى ذلك نجد ان هناك دولار تعتمد الوكالة لاحكام الرقابة عليا مثل اليابان والمانيا، ومن ناحية اخرى فان هناك دولا اعضاء فى نظام الضمانات الا انها لاتخضع واقعيا للتفتيش وذلك لعدم وجود منشآت نووية لديها اصلا على سبيل اليقين من ناحية، وايضا لعدم امتلاكها للمقومات اللازمة لتطوير تكنولوجيا نووية وذلك مثل العديد من الدول الافريقية. واضافة للتفتيش الروتينى المحدد مسبقا فان هناك نوعا اخر من التفتيش الخاص وهو يعنى القيام بعمليات تفتيش خاصة بناء على توافر معلومات لدى الوكالة تؤدى لإثارة الشك تجاه قدرات دولة ما.

نظام التحقق وفقا لاتفاقية CWC :

من استعراض النصوص الخاصة بالتحقق فى اتفاقية CWC نجد ان اهم ملامح نظام التحقق فى هذه المعاهدة هى:

١. الاعلانات: فان كل دولة عضو عليها فى خلال ٣٠ يوما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ان تتقدم بما لديها او تحت سيطرتها فى اى مكان من اسلحة كيماوية ومرافق لانتاجها وما امتلكته من كل ذلك منذ ١ يناير ١٩٤٦ (العام التالى مباشرة لانتهاء اخر حرب عالمية تأثرت بها كل دول العالم).

٢. تحديد مدى قدرة ١٠ سنوات كسقف زمنى تحدد كل دولة خلاله برنامج تخلصها من اسلحتها الكيماوية ومرافق انتاجها وتحديد نظام التفتيش للتحقق من دقة تنفيذ هذا البرنامج ومراقبته ومنح فترة سماح ٥ سنوات اضافية للدول التى تعانى من بعض الصعوبات فى تنفيذها للاتفاقية .

٣. قيام المفتشين بعملهم ٤ مرات كل سنة لدى كل دولة وان يقوموا بزيارة.

المرفق او المخزن المخصص للاسلحة الكيماوية قبل التدمير ومع بدايته للقضاء على اى لبس او شك، ذلك بالاضافة لحق المفتشين بالقيام بعملهم لدى اى دولة فى اى وقت بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

٤ ـ التفتيش بالتحدى اذا ما اصرت دولة ما على دولة اخرى تخالف احكام المعاهدة ووجوب امتثال كافة الدول الاعضاء لهذا المبدأ دون تفرقة.

٥ ـ نطاق التحقق وفقا CWC ليس فقط للتأكد من تدمير الاسلحة الكيماوية ومرافق انتاجها بل يمتد ليشمل التحقق من التحويل المؤقت للمرافق للانتاج السلمى حتى يتم تدميرها وايضا للتحقق من ان التدمير يتم بطريقة لا تلوث البيئة فى كافة صورها.

الفروق الرئيسية بين نظام التحقق فى اتفاقية CWC ومعاهدة NPT (نظام الضمانات الشاملة):

١) يتسم نظام التحقق فى اتفاقية CWC بالشمولية واتساع النطاق وايضا بالصرامة والدقة المتناهية.

٢) يتسم نظام التحقق فى اتفاقية CWC انه يساوى بين كافة الدول الاعضاء فى خضوعها لعمليات التفتيش والرقابة، وذلك لان الاتفاقية اصلا تهدف للتدمير الكامل للاسلحة الكيميائية ومرافقها لدى الدول الاعضاء، على عكس معاهدة NPT التى تعترف بخمس دول نووية اعضاء فيها يحق لهم امتلاك سلاح نووى.

٣. نظام التحقق فى إتفاقية CWC جزء لا يتجزا من الإتفاقية، وبذلك فلا يمكن لاى دولة عضو فى الاتفاقية الا تكون عضوا فى نظام التحقق الخاص بها وذلك على عكس نظام التحقق فى معاهدة NPT الذى لا يعتبر جزءا من الاتفاقية ولكن تكتفى المعاهدة بالاشارة فى مادتها الثالثة الى وجوب توقيع الدول الاعضاء فيها معاهدات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما اسفر عن ان هناك حوالى ٥٨ دولة لم تنضم لاتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة وهو الأمر الذى تلافته CWC

٤. يعالج نظام التحقق فى إتفاقية CWC مشكلة الوقت حيث يوفر الية سريعة لتبادل المعلومات وتقصى الحقائق بين الدول الاعضاء منعا لحدوث سوء تفاهم يؤدى لنشوب نزاع اوربما حرب بين دولتين اعضاء فى المعاهدة، وذلك يعنى أن نظام التحقق فى إتفاقية CWC يحاول التواكب مع الايقاع السريع للعصر والذى يمكن ان تنشب فيه حرب بين دولتين - اذا لم تتم تهدئة الوضع وكشف الحقائق - خلال ايام قليلة وهو ما طبقته الاتفاقية فى مادة ٩ بينما لا توجد مثل هذه الالية السريعة فى نظام الضمانات الشاملة الذى تعمل به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥. يعطى نظام التحقق فى اتفاقية CWC الحق للمفتشين فى زيارة المنشآت فى أى وقت، وذلك ليس من حق مفتشى نظام الضمانات التابع للوكالة، وكذلك فمن حق مفتشى اتفاقية CWC زيارة المنشآت قبل ومع البدء فى تدميرها وكذلك بعد التدمير وهذا ايضا لا نظير له فى نظام الضمانات الشاملة. وبناء على الملاحظات السابقة فإنه من الواضح ان اتفاقية CWC توفر لها نظرا للظروف الدولية المحيطة بنشأتها - نظام تحقق اكثر صرامة ودقة من نظام التحقق فى اتفاقيات الضمانات الشاملة، وهو ما يدفع الباحثين فى مجال نزع السلاح الى التفكير فى محاولة لاقتباس بعض المفاهيم من نظام التحقق فى اتفاقية CWC الى نظام التحقق فى معاهدة NPT.

تطور مفهوم التحقق من معاهدة NPT الى اتفاقية CWC :

وهذا نأتى الى نقطة جديرة بالإلتفات وهى ذلك التطوير الذى حققته اتفاقية CWC فى مفهوم التحقق فقد اكدت فلسفة نظام التحقق فى CWC على عدم اعطاء اهتمام كبير بفكرة السيادة الوطنية للدول الاعضاء، وفقا للمفهوم الذى كان سائدا حتى ما بعد منتصف القرن العشرين، فقد اصبح فى حكم المتفق عليه انه على الرغم من ان سيادة الدولة وحريتها لا يفوقهما اى قوة الا ان ذلك لا يعنى ان تضرب الدولة بالتزاماتها تجاه المجتمع الذى تعيش فيه عرض الحائط وهذا بالتالى يعنى ان المجتمع الدولى اصبح الآن ينظر للسيادة الوطنية من منظور المصلحة الجماعية لاعضاء المجتمع الدولى، فلا سيادة لطرف ما على حساب امن الاطراف الاخرى والسيادة الحقيقية هى تلك التى تعنى احترام الدولة لامن الدول الاخرى ولتعهداتها معها.

وقبول الدولة لتحقق اكثر صرامة ودقة يأتى فى نطاق ايمانها بالمبدأ السابق وبان اية اجراءات يتم الاتفاق عليها فى هذا الصدد هى إجراءات متبادلة ومتساوية بينها وبين بقية الاطراف.

التوصيات :

فى البداية نؤكد على انه على الرغم من ان عملية تعديل نظام التحقق فى اتفاقيات الضمانات الشاملة يعد من الامور المستبعدة الا اننا نقدم هذه التوصيات من الوجهة النظرية التي تحاول تطوير هذا النظام دون الاخذ فى الاعتبار بموقف اى من الدول وذلك من منطلق ان نظام التحقق فى إتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية يعد مثالا يحتذى ويصلح للتطبيق سواء على المستوى الدولى او على مستوى اية ترتيبات لنزع السلاح فى الشرق الأوسط.

وتتخلص تلك التوصيات فيما يلى:

١ - وجوب العمل على وضع نظام يفرض حظرا على الدول غير الاعضاء فى معاهدة NPT او فى الترتيبات الاقليمية فى الشرق الاوسط - وبمقتضاه تمتنع الدول الاعضاء فى المعاهدة NPT او فى المعاهدة المنظمة لترتيبات نزع السلاح فى الشرق الاوسط عن تزويد الدول غير الاعضاء فيها باجهزة ومعدات او تكنولوجيا او اية مواد من شأنها مساعدة أية دولة غير عضو على تطوير ما لديها من قوة نووية سواء فى المجالات السلمية او العسكرية، وذلك حتى يمثل ذلك الحظر ضغوطا على الدول التى لم تنضم لتلك المعاهدات.

٢ - المناداة بأن يكون نظام التحقق فى معاهدة NPT او المعاهدة المقترحة فى الشرق الاوسط جزءا لا يتجزأ منها اسوة بإتفاقية CWC التى نصت تفصيليا على اجراءات التحقق من نزع الأسلحة الكيماوية.

٣ - ايجاد نظام للتشاور والتعاون وتقصى الحقائق وهو النظام الموجود فى إتفاقية CWC ويقوم على اساس امكانية تقدم دولة بطلب ايضاح لمجلس الوكالة الدولية لتحريم الأسلحة الكيماوية عن امر تشك فيه بالنسبة لدولة اخرى عضو فى المعاهدة فيما يتعلق بما لديها من اسلحة

كيماوية وحيث يتم الرد على الدولة الاولى وتوضيح الامر لها فى خلال ٩ ايام فقط، وذلك لتوفير اليه سريعة تدعم الثقة بين اعضاء المعاهدة.

٤ ـ نظام الحصر المادى المعتمد فى نظام INFCIRC (153) (اتفاقيات الضمانات الشاملة) هو نظام ثبت امكانية تضليله ولذلك فينبغى ان يتم تعديل فى هذا النظام بحيث يشمل ادخال ارقابة على عمليات التخصيب واعادة التصنيع ذلك انها اهم عمليات اعداد الوقود النووى حساسية وهى التى تحدد هل سيستخدم فى اغراض سلمية ام حربية، حيث ان المشكلة تتمثل فى ان هاتين العمليتين عندما تتمان على مستوى تجارى واسع فانهما تجعلان من الصعب على فرق التفتيش من خلال الحصر المادى ان تكتشف هامشا صغيرا من الخطأ فى الحساب يمكن ان تعمد اليه الدولة كوسيلة للتحايل وهو هامش كاف تماما مع مرور الوقت حتى تصبح الدولة ذات سلاح نووى.

٥ ـ ضرورة العمل على فتح الباب لفرق التفتيش الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية للزيارة والتفتيش فى اى وقت على المنشآت النووية فى كافة انحاء الدولة وعدم تحديد مواعيد منتظمة سنويا للتفتيش.

خاتمة:

من الواضح ان مناقشة قضية التحقق فى معاهدات نزع السلاح والتطرق للتطور الذى طرا عليها، امر يرتبط بمسألة الخلاف النووى بين مصر واسرائيل، فالثابت تاريخيا ان مصر وقفت بجانب معاهدة NPT وايدت اهدافها ومراميها منذ ان كانت فى طور الصياغة وما زالت تؤكد انها لا تعترض على تلك المعاهدة او تعرقل استمراريتها، بل ان الخلاف بين مصر واسرائيل حول ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة NPT ليؤكد حرص مصر على تطبيق مبادىء معاهدة NPT على الوجه الصحيح وتحقيق العالمية لهذه المعاهدة دون ان يكون هناك استثناء لأى دولة ايا كان وضعها وايا كانت ظروفها الاقليمية، وبذلك فانه من مصلحة مصر ان يتم تطوير نظام فعال ودقيق للتحقق سواء كان ذلك على المستوى الدولى (نظام اتفاقيات الضمانات) او على المستوى الإقليمي (معاهدة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل). ذلك ان وجود ذلك النظام الدقيق والفعال للتحقق سيكون فى حالة انضمام كافة الدول فى المنطقة اليه ـ هو مفتاح الثقة لكل طرف ان يتأكد من جدية الأطراف الاخرى فى الامتثال الصادق لاجراءات نزع السلاح التى هى اساس لا يمكن اغفاله اذا اردنا ان نحقق السلام فى منطقة الشرق الاوسط. □

المراجع

(١) د. انور عبد الملك ـ محاضرة المعهد الدبلوماسى، فبراير ١٩٩٤

2 - Political dictionary P 410

3 - Hans Blix, strengthening the NPT, UN Disarmament book, XVI, NO 2 1993

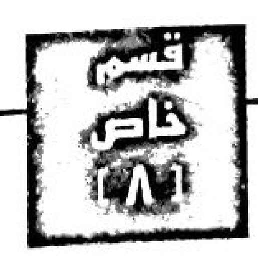
4 - Gozef platz, Agreements gor Arms Control, P 94

5 - Hans Blix, Ibid,P. 12.

(٦) القانون الدولى واستخدام الطاقة النووية، د. خيرى دار الشعب ص ٧٢.

7 - Agreements gor Arms Control, Ibid.

8 - Jozef Platz, Ibid., P. 98





« نص » معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية(*)

إن الدول العاقدة لهذه المعاهدة، والمشار اليها فيما يلى بتعبير «أطراف المعاهدة»

إذ تدرك الدمار الذى سينزل بالبشرية قاطبة من جراء أى حرب نووية، وماينجم عن ذلك من حاجة الى بذل جميع الجهود لتفادى خطر نشوب حرب من هذا القبيل واتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن الشعوب.

وإذ تعتقد ان انتشار الأسلحة النووية يزيد كثيرا من خطر الحرب النووية ومراعاة منها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو الى عقد اتفاق بشأن الحؤول دون زيادة انتشار الأسلحة النووية.

وإذ تتعهد بالتعاون فى تسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الأنشطة النووية السلمية.

وإذ تبدى تأييدها للجهود البحثية والاستحداثية وغيرها من الجهود الرامية الى تعزيز تطبيق مبدأ الضمان الفعال لتدفق المواد المصدرية والمواد الانشطارية الخاصة فى إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك باستعمال الأدوات والوسائل التقنية الأخرى فى أماكن استراتيجية معينة.

وإذ تؤكد المبدأ القاضى بأن تكون مزايا التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية بما فى ذلك أى منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول الحائزة لأسلحة نووية من استحداث الأجهزة المتفجرة النووية، متاحة للاستخدام فى أغراض سلمية أمام جميع أطراف المعاهدة سواء اكانت دولا حائزة لأسلحة نووية أو غير حائزة لها.

واقتناعا منها بأنه تطبيقا لهذا المبدأ يحق لجميع الدول الأطراف فى المعاهدة، أن تشترك فى أكمل تبادل ممكن للمعلومات العلمية لتطوير تطبيقات الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وأن تسهم فى ذلك التعزيز إما على حدة أو بالاشتراك مع دول أخرى.

وإذ تعلن نيتها فى تحقيق وقف سباق التسلح النووى فى ابكر وقت ممكن، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة فى سبيل نزع السلاح النووى.

وإذ تحث جميع الدول على التعاون لبلوغ هذا الهدف.

وإذ تذكر أن الدول الأطراف فى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو وفى الفضاء الخارجى وتحت سطح الماء، الموقعة فى عام ١٩٦٣، أبدت، فى ديباجة تلك المعاهدة، عزمها على تحقيق الوقف الأبدى لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى مواصلة المفاوضات لهذه الغاية.

* ترجمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ تود أن تعزز تخفيف التوتر الدولي وتوطيد الثقة بين الدول، تسهيلا لوقف صنع الأسلحة النووية، ولتصفية جميع مخزوناتها الراهنة، ولإزالة الأسلحة النووية ووسائل ايصالها من الترسانات الوطنية بموجب معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة.

وإذ تذكر انه وفقا لميثاق الأمم المتحدة يجب على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة وعن استعمالها ضد السلامة الاقليمية لأي دولة او ضد استقلالها السياسي او على أي وجه اخر مناف لمقاصد الأمم المتحدة، وان إقامة وصون السلم والأمن الدوليين أمران ينبغي أن يجريا بأقل تحريف لموارد العالم البشرية والاقتصادية صوب الأسلحة.

وقد اتفقت على مايلي:

المادة الأولى :

تتعهد كل دولة من الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في هذه المعاهدة بألا تنقل الى اى مستلم كان اى اسلحة نووية أو اجهزة متفجرة نووية اخرى، او اى سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على اسلحة او اجهزة من هذا القبيل، وبألا تقوم اطلاقا بمساعدة او تشجيع أو حفز اى دولة غير حائزة لأسلحة نووية على صنع اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى او على اقتنائها او على اكتساب السيطرة عليها بأى طريقة أخرى.

المادة الثانية :

تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف فى هذه المعاهدة بألا تقبل من اى ناقل كان، اى نقل لأسلحة نووية أو اجهزة متفجرة نووية اخرى او سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على اسلحة او اجهزة كتلك، وبالا تصنع اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى وبالا تقتنيها بأى طريقة أخرى، وبالا تلتمس او تتلقى أى مساعدة من اجل صنع اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية أخرى.

المادة الثالثة :

١ - تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف فى هذه المعاهدة بان تقبل ضمانات تحدد صيغتها فى اتفاق يتعين التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها، وتكون الغاية التى تعهدت بها بموجب هذه المعاهدة بغية الحؤول دون تحريف استخدام الطاقة النووية عن الأغراض السلمية صوب الأسلحة النووية او الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتطبق اجراءات الضمانات المطلوبة فى هذه المادة، على المواد المصدرية والمواد الانشطارية الخاصة سواء اكانت تنتج او تحضر او تستخدم فى أى مرفق نووى رئيسى أم كانت موجودة خارج ذلك المرفق. وتطبق الضمانات المطلوبة فى هذه المادة على جميع المواد المصدرية والمواد الانشطارية الخاصة المستخدمة فى جميع الأنشطة النووية السلمية التى تباشر فى اراض داخل تلك الدولة او تحت ولايتها، او تباشر تحت سيطرتها فى اى مكان اخر.

٢ - تتعهد كل دولة طرف فى المعاهدة بالا تقدم (أ) مواد مصدرية او مواد انشطارية خاصة . (ب) او اى معدات او مواد معدة او مهيأة خصيصا لمعالجة او استخدام او انتاج المواد الانشطارية الخاصة، الى أى دولة غير حائزة لأسلحة نووية لتستخدمها فى اغراض سلمية، إلا إذا كانت تلك المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة فى هذه المادة.

٣ - تنفذ الضمانات المطلوبة فى هذه المادة بطريقة تضمن امتثال المادة الرابعة من هذه المعاهدة ولا تعرقل لا نمو الأطراف الاقتصادى او التكنولوجى ولا التعاون الدولى فى ميدان الانشطة النووية السلمية، بما فى ذلك التبادل الدولى للمواد والمعدات النووية بغية معالجة او استخدام او انتاج مواد نووية لاغراض سلمية وفقا لأحكام هذه المادة ولمبدأ الضمان المنصوص عليه فى ديباجة المعاهدة.

٤ - تقوم الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف فى هذه المعاهدة، استيفاء منها لشروط هذه المادة، بعقد اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إما على حدة أو بالاشتراك مع دول اخرى وفقا للنظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبدأ التفاوض على عقد تلك الاتفاقات فى غضون ١٨٠ يوما من بعد نفاذ هذه المعاهدة. وبالنسبة للدول التى تودع وثائق تصديقها بتجاوز تاريخ ذلك الايداع. ويبدأ نفاذ تلك الاتفاقات فى موعد لا يتجاوز ثمانية عشر شهرا من بعد تاريخ بدء المفاوضات.

المادة الرابعة :

١ - لن يفسر اى حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد اخلاله بحق جميع الأطراف فى المعاهدة غير القابل للتصرف فى اجراء البحوث وانتاج الطاقة النووية واستخدامها فى أغراض سلمية دون أى تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة.

٢ - تتعهد جميع الأطراف فى هذه المعاهدة بتيسير اكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية فى الأراض السلمية، ويكون لها الحق فى الاشتراك فى ذلك التبادل. وتراعى اطراف المعاهدة القادرة على التعاون فى الاسهام على حدة او بالاشتراك مع دول أخرى أو منظمات دولية فى تطوير تطبيقات الطاقة النووية لأغراض سلمية، ولاسيما فى أراضى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التى تكون أطرافا فى هذه المعاهدة، أن تفعل ذلك مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية فى العالم.

المادة الخامسة :

يتعهد كل طرف فى المعاهدة بأن يتخذ التدابير المناسبة التى تضمن، وفقا لهذه المعاهدة وفى ظل رقابة دولية ملائمة وعن طريق اجراءات دولية ملائمة، أن المزايا التى يمكن جنيها من أى تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية ستتاح بدون تمييز للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الاطراف فى المعاهدة، وأن حصة هذه الأطراف فى نفقات الأجهزة المتفجرة ستكون أقل مايمكن ولن تشمل نفقات البحوث الانمائية. ويكون للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف فى هذه المعاهدة امكانية الحصول على تلك الفوائد، بموجب واحد او اكثر من الاتفاقات الدولية الخاصة، عن طريق هيئة دولية مختصة تكون الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ممثلة فيها على نحو كاف. ويبدأ اجراء

المفاوضات بشأن هذا الموضوع فى أقرب وقت ممكن بعد نفاذ المعاهدة. ويجوز أيضا للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف فى هذه المعاهدة تحصل على تلك الفوائد بموجب اتفاقات ثنائية إن رغبت ذلك.

المادة السادسة :

يتعهد كل طرف من الأطراف فى المعاهدة بأن يجرى مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووى فى موعد مبكر وبنزع السلاح النووى، ولعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل فى ظل رقابة دولية محكمة وفعالة.

المادة السابعة :

لا مساس فى هذه المعاهدة بحق أى مجموعة من الدول فى عقد معاهدات اقليمية تضمن عدم وجود أى اسلحة نووية اطلاقا فى اقاليمها المختلفة.

المادة الثامنة :

١ - يجوز لأى طرف فى المعاهدة أن يقترح ادخال اى تعديلات على هذه المعاهدة. ويقدم نص أى تعديل مقترح الى الحكومات الوديعة التى تتولى توزيعه الى جميع الأطراف فى المعاهدة. وتقوم الحكومات الوديعة بعدئذ، بناء على طلب ثلث الدول الأطراف فى المعاهدة أو اكثر، بعقد مؤتمر تدعو اليه جميع الأطراف فى المعاهدة للنظر فى ذلك التعديل.

٢ - يقتضى اقرار أى تعديل نيله اغلبية اصوات جميع الاطراف فى المعاهدة، بما فيها اصوات جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف فى المعاهدة وجميع الأطراف الاخرى التى تكون عند توزيع التعديل اعضاء فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبدأ نفاذ التعديل، بالنسبة لكل طرف يودع وثيقة تصديقه عليه، عندما تودع وثائق تصديق اغلبية جميع الأطراف، بما فيها وثائق تصديق جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف فى المعاهدة وجميع الأطراف الأخرى التى تكون اعضاء فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند توزيع التعديل. وبعد ذلك يبدأ نفاذ التعديل لأى طرف أخر فور ايداعه وثيقة تصديقه.

٣ - بعد خمس سنوات من نفاذ المعاهدة، يعقد مؤتمر فى جنيف بسويسرا لأطراف المعاهدة لاستعراض سير المعاهدة بغية التاكد من ان اهداف الديباجة واحكام المعاهدة موضوعة موضع التنفيذ. وتجوز بعد ذلك، على فترات خمسية وباقتراح مقدم من اغلبية الأطراف فى المعاهدة الى الحكومات الوديعة، الدعوة لعقد مؤتمرات لاستعراض سير المعاهدة.

المادة التاسعة :

١ - يفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة امام جميع الدول. ويجوز لأى دولة لم توقع المعاهدة قبل نفاذها المنصوص عليه فى الفقرة ٣ من هذه المادة ان تنضم اليها فى اى وقت.

٢ - تخضع هذه المعاهدة لتصديق الدول الموقعة عليها. وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، التى عينت بموجب هذه المعاهدة حكومات وديعة.

٣ - يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بايداع وثائق تصديق الدول التى عينت حكوماتها وديعة للمعاهدة واربعين دولة أخرى من الدول الموقعة لهذه المعاهدة. ولاغراض هذه المعاهدة يقصد بتعبير الدول الحائزة لأسلحة نووية كل دولة صنعت او فجرت أى سلاح نووى او أى جهاز متفجر نووى اخر قبل ١ كانون الثانى / يناير ١٩٦٧.

٤ - بالنسبة للدول التى تودع وثائق تصديقها او انضمامها بعد بدء نفاذ المعاهدة، يكون بدء النفاذ ابتداء من تاريخ ايداع تلك الدول وثائق تصديقها او انضمامها.

٥ - تنهى الحكومات الوديعة، على وجه السرعة، الى جميع الدول الموقعة أو المنضمة، تاريخ كل توقيع، وتاريخ ايداع كل وثيقة تصديق وانضمام، وتاريخ بدء نفاذ المعاهدة وتاريخ ورود اى طلبات لعقد اى مؤتمر او اى بلاغات اخرى.

٦ - تسجل الحكومات الوديعة هذه المعاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة العاشرة :

١ - يكون الكل طرف، ممارسة منه لسيادته القومية، حق الانسحاب من المعاهدة اذا قرر ان ثمة احداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحه الوطنية العليا. ويجب عليه ان يبلغ جميع أطراف المعاهدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بذلك الانسحاب قبل ثلاثة اشهر من حصوله. وينبغى ان يتضمن ذلك البلاغ بيانا عن الأحداث الاستثنائية التى يرى انها تهدد مصالحه العليا.

٢ - بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعادة، يعقد مؤتمر للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة الى اجل غير مسمى او تمديدها لفترة أو فترات اضافية محددة. ويتخذ هذا القرار بأغلبية الأطراف فى المعاهدة.

المادة الحادية عشرة :

تودع هذه المعاهدة، التى حرر نصها بخمس لغات رسمية متساوية فى الحجية وهى الاسبانية والانجليزية والروسية والصينية والفرنسية، فى محفوظات الحكومات الوديعة. وتقوم الحكومات الوديعة بارسال صور منها مصدقة حسب الاصول المرعية الى حكومات الدول الموقعة او المنضمة.

واثباتا لما تقدم، قام الموقعون ادناه المفوضون حسب الاصول المرعية بتوقيع هذه المعاهدة

حررت من ثلاث نسخ فى لندن وموسكو وواشنطن فى اليوم الاول من تموز/ يوليو من عام الف وتسعمائة وثمانية وستين.□

التسلح النووى الاسرائيلى وقضية السلام



ديفيد بيرفين، طالب يحضر للدكتوراه للعلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا، وهو يتبنى وجهة النظر الاسرائيلية ازاء قضية الأسلحة النووية الاسرائيلية، ويدافع عنها. وحضر الى القاهرة مؤخرا وزار مجلة السياسة الدولية، ولم تمانع السياسة الدولية فى أن تنشر له وجهة نظره المؤيدة بالكامل لوجهة النظر الاسرائيلية. وقد استكتبت المجلة د. وحيد عبد المجيد (وهو من نفس جيل بيرفين) ليكتب وجهة النظر المصرية (والعربية) المقابلة. وينشران هنا على التوالى .

«السياسة الدولية»

[١] الأسلحة النووية والسلام العربى الاسرائيلى

ديفيد ج بيرفين David J. Pervin

ظل تاريخ العلاقات العربية - الاسرائيلية محكوما لفترة طويلة بالتناقضات والعداء من جانب كل طرف للآخر. وعلى الرغم من الجهود التى بذلت فى بعض المناسبات لاحلال السلام، الا أنها جميعا تحطمت بفعل مجموعة من العقبات العالمية والاقليمية والمحلية. ومع الاخذ فى الاعتبار الميراث الكبير من العداء وعدم الثقة، فقد كانت الخطوات البطيئة نحو السلام التى بدأت مع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ مدهشة فعلا.. وبالمقارنة مع عمليات السلام السابقة التى لم تصمد أمام الانتكاسات الناجمة عن الارهاب، وعدم الادراك والسياسات غير الناضجة، فإن افاق عملية مدريد كانت هى الأحسن وربما تكون الأخيرة أيضا. إن نجاح عملية السلام بما يتطلبه من تنازلات كبيرة من كلا الطرفين، والمجازفات السياسية الصعبة من جانب قادة المنطقة، يعتمد بشكل أساسى على قدرة كل طرف على اقناع الآخر بأن التنازلات والمجازفات لا تستحق الإقدام عليها فحسب ولكنها أيضا لا تهدد أساسيات أمن الدول والقادة والشعوب الذين يجب أن يقدموا تضحيات محددة لفترة قصيرة من أجل المكاسب المرتقبة فى المستقبل وعلى هذا الاساس، فإن من المهم لكل الذين لهم مصلحة فى السلام أن يفعلوا كل ما فى الامكان لتطمين قادة وشعوب الدول الأخرى بنواياهم الصادقة للسلام أو على الأقل عدم القيام بأى عمل يمكن أن يؤدى الى تعقيد الموقف القائم ومن ثم، فإن من واجب قادة اسرائيل انتهاج السياسات التى تقنع الدول العربية وشعوبها بأن مطالبهم العادلة والمشروعة ستجد الاستجابة، وبالمثل فإن مسئولية القادة أن يطمئنوا الشعب الاسرائيلى بأن بقاءه وشرعيته قد أضحت محل قبولهم، وأنهم أيضا يتفهمون مخاوف اسرائيل واحساسها بعدم الأمان، وانهم لم يعودوا يشكلون تهديدا لأمنها . وباختصار، لابد أن تكون هناك نقلة من "الوضع الذى ظل كل طرف فيه يدعم اقصى

(*) ترجمة محمد خالد - مراجعة أحمد ابراهيم محمود

مخاوف الطرف الآخر بأفعاله وأقواله، وأصبح التطرف يولد المزيد من التطرف، ويؤدى الى وضع يدعم فيه القادة وشعوبهم الذين لهم مصلحة فى السلام مواقف بعضهم البعض اقليميا، وأهم من ذلك محليا. بالطبع، فإن ما يحدث اقليميا يؤثر فى السياسة المحلية لدول المنطقة، والسياسة المحلية للدول بدورها تؤثر على الوضع اقليميا ويلعب هذا التداخل بين السياسة الاقليمية والمحلية دورا حاسما.

فى عملية التطمين هذه، تلعب مصر، باعتبارها أهم الدول العربية وأولها فى صنع السلام مع اسرائيل، دورا حاسما فمن جانب، يمكن أن تساعد مصر فى اقناع الدول العربية الأخرى والفلسطينيين بأن مكاسب السلام أكثر كثيرا من المجازفة وعلى الجانب الآخر، فإن للسياسات المصرية وزنا مقدرا فى اسرائيل. ربما كان هذا الدور الثانى هو الأهم حيث أن القرارات الاسرائيلية تحدد إلى حد كبير الاسراع بعملية السلام كما أنها تتأثر بقدر كبير ليس بادراك قادتها للمكاسب والمخاطر النسبية للسلام فحسب، بل بادراك الشعب الاسرائيلى لمتطلباته الامنية وما اذا كانت فى الاعتبار أم لا. هذا الادراك يتأثر فى الجانب الآخر بسياسات الدول العربية والفلسطينيين. وعليه، فإن التصعيد المستمر للعمليات الارهابية من قبل «حماس» و«الجهاد الاسلامى» ضد الاسرائيليين تشكل تهديدا لعملية السلام. وبنفس القدر، فإن التصريحات والمواقف المصرية الأخيرة قد زادت من إحساس الاسرائيليين بعدم الأمن بدلا من تحسينها وبالتالى ، فان إثارة موضوع القوات متعددة الجنسيات والمراقبين فى سيناء واستضافة قمة الاسكندرية للرؤساء مبارك والأسد والملك فهد، مقرونة برفض مبارك لزيارة اسرائيل ورفض وزير خارجيته عمرو موسى زيارة الضريح التذكارى لضحايا النازية «ياد فاشم Yad Vashem» وربط مصر لتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بدخول اسرائيل للاتفاقية، كل ذلك أدى، بصرف النظر عن الدوافع المصرية، الى زيادة الاحساس بعدم الاطمئنان لدى العديد من الاسرائيليين. وبالتالى، ساعد على تقوية طرح الاحزاب الاسرائيلية اليمينية المتشددة فى فترة حاسمة قبل انتخابات الكنيست الاسرائيلى فى عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن أيا من هذه المواقف تبدو غير ذات أهمية، إضافة الى انها قد تعتبر مشروعة، الا ان حدوثها فى نفس الوقت تقريبا ادى الى ازدياد تأثير كل منها مجتمعة، خاصة وأنها حدثت فى وقت تعانى فيه اسرائيل من الهجمات المؤلمة من (الارهابيين). وبالرغم من أن المنطق يبدو خاطئا، ولكن بالنسبة للعديد من الاسرائليين فإن كلا من هجمات الارهابيين وسياسات مصر تعتبر مؤشرات لرفض العرب قبول بقاء إسرائيل.

وبإثارة موضوع مستقبل القوات متعددة الجنسيات والمراقبين MFO فإن مصر، ربما عن غفلة، قد فاقمت من مخاوف اسرائيل حول جدوى قوات حفظ السلام الدولية، وأعادت الى الذاكرة التهديد الذى ترتب على الانسحاب الخاطف لقوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٧. وفى الوقت الذى تدرس فيه اسرائيل الانسحاب من الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، وفى وقت لازال فيه بعيدا وضوح الرؤيا حول ما إذا سيكون هناك حضورا دوليا فى الجولان أم لا، يأتى التحول فى موقف مصر بخصوص القوات متعددة الجنسيات والمراقبين مقرونا مع تشكك بعض الاسرائيليين فى أن ذلك يعنى معارضة صريحة لاسرائيل، مما يخلق لديهم شكوكا عميقة فى ما إذا كان ينبغى الو ثوق فى المجتمع الدولى، وبقدر أقل كثيرا الثقة فى العرب. وبالمثل ، فان على الرغم من أن قمة الاسكندرية مست اسرائيل مسا خفيفا، الا انها أثارت الكثير من الأسئلة بين الاسرائيليين حول توجهات السياسة الخارجية لمصر.

ومن هذا المنظور، تبدو هناك مفارقة واضحة فى أن مصر، وهى الدولة العربية التى توصلت للسلام مع اسرائيل منذ وقت طويل مضى، تسعى للتنسيق مع المملكة العربية السعودية وسوريا لإبطاء عملية تطبيع علاقات اسرائيل مع العرب، خاصة دول الخليج. وقد تبنت مصر، الدولة العربية الأولى التى صالحت اسرائيل، مؤخرا خطا متشددا زاد من شكوك الاسرائيليين حول نوايا العرب. ذلك ان ممانعة مبارك - إن لم يكن الرفض الصريح - لزيارة اسرائيل قد فسرت من جانب بعض الاسرائيليين كمؤشر آخر للرفض المصرى والعربى لاسرائيل والاسرائيليين. وعلى أى حال، فإذا كانت هذه هى فعلا نوايا مصر أم لا أو إذا كانت صحيحة ومشروعة أم لا فليست هذه هى النقطة الجوهرية، وانما النقطة الجوهرية هى أن المواقف المصرية، بصرف النظر عن دوافعها أو تبريرها، قد تركت أثرا سلبيا فى الرأى العام الاسرائيلى. والمهم هو أن تأخذ مصر فى الحسبان كيف تفهم سياساتها فى اسرائيل، وتدرك أن هذا الفهم يؤثر فى المواقف والسياسات الاسرائيلية. واذا كانت لمصر مصلحة فى تحقيق السلام الشامل، فيجب ان تنتبه الى أن سياساتها يمكن أن يكون لها تأثيرات سيئة على الرأى العام الاسرائيلى، وبالتالى تقلل من احتمالات السلام (٣)

وربما كان الأهم فى ذلك كله، هو السياسة المصرية فيما يتعلق بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ذلك إن محاولة مصر سواء إن كان لاضعاف الموقف السياسى الاسرائيلى باثارة هذه القضية أو لإزالة القدرة النووية لاسرائيل، قد فهمت من جانب بعض الاسرائيليين كمحاولة لسلب اسرائيل قوتها الرادعة، خاصة التهديد بتدمير العرب متى ما حاولوا من جانبهم تدمير اسرائيل. ومع الاخذ فى الاعتبار أنه ليس واردا توقيع اسرائيل على المعاهدة، كما ليس واردا أن تمارس عليها الولايات المتحدة أى ضغوط للتوقيع أو عقوبات فى حالة عدم التوقيع، فان السياسة المصرية تبدو غير ذات جدوى لأنها ستثير الرأى العام الاسرائيلى وقد تؤدى للاساءة الى العلاقات مع الولايات المتحدة، ولكن حتى لو وافق الفرد جدلا على أن

هذه التكاليف السياسية لهذه السياسة يقابلها ما يستحق، حتى بالرغم من أنها لن تحقق أغراضها، فاننا مازلنا نسأل إذا ما كان الموقف المصرى والعربى ضد القدرة النووية الاسرائيلية المفترضة له معنى؟ واستناداً على تاريخ ونظرية العلاقات الدولية، فان اعتراضات العرب على القوة النووية الاسرائيلية المفترضة ليست ذات معنى. ذلك انه بينما من السهل التعاطف وتقدير مخاوف العرب من هذه القوة النووية المفترضة، فإن من الممكن أيضا الدفع بأن هذه المخاوف ليست فى مكانها. ومن الأسباب التى يسوقها العرب فى اعتراضهم أن القوة النووية الاسرائيلية تعنى عدم الثقة المستمر فى العرب، وهو أمر لا يمكن قبوله فى وقت تجرى فيه عملية صنع السلام، وثانيا، انه فى غياب الخيار النووى بالنسبة للعرب، فإن البرنامج النووى الإسرائيلى يخلق علاقة غير متكافئة وغير عادلة بالنسبة للعرب، وبنفس القدر فى الأهميـة يولد حالة من عدم التوازن ليست فى مصلحة الاستقرار بالمنطقة، وثالثاً، يشكل البرنامج النووى الاسرائيلى تهديداً للعرب.

ولنناقش كلاً من هذه الحجج فى المقابل:

بالطبع، إن رفض اسرائيل انهاء برنامجها النووى يبين عملياً عدم ثقتها فى نوايا العرب تجاه السلام على المدى الطويل، وفقدان الثقة هو القانون الطبيعى فى العلاقات الدولية عموماً، وليس قاصراً على الشرق الأوسط، هو ناتج عن التنافس بين الدول وتناقض مصالحها. والثقة بين الدول تتطور فقط فى ظل روابط سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة وممتدة، وهى تنبنى فى العادة على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة. أما انعدام الثقة، فهو طابع العلاقات حتى بين الحلفاءوقد عاشت مصر هذه التجربة فى تحالفاتها المختلفة مع الدول العربية. انعدام الثقة يظهر حتى فى أقدم وأطول التحالفات بما فى ذلك الناجحة منها، ومعاهدة حلف شمال الأطلنطى NATO التى من مهامها ابقاء الاميريكيين فى الداخل، وإزاحة الروس للخارج، وجذب الألمان الى أسفل، وهى فى الواقع تمثل انعدام الثقة فى نوايا كل الفاعلين ، وكان ذلك اساس انشاء الحلف. وفى حالة الولايات المتحدة والمانيا، ربما كان السبب متمثلا فى قدرتهم على اتباع سياسات من شأنها تحقيق الاستقرار فى اوروبا. وفى الواقع، يمكن الدفع بأن أحد الأسباب الرئيسية لقيام المجموعة الأوروبية (E.C) كان متمثلا فى عدم ثقة فرنسا فى ألمانيا ورغبتها فى خلق روابط، خاصة الاقتصادية منها، بين البلدين لتمكنها من التأثير على توجهات السياسة الألمانية.

وإذا كان انعدام الثقة يميز العلاقات بين الدول حتى فى أحسن الحالات، فإن التاريخ الطويل من الحدة والتوتر بين العرب و الاسرائيليين يجعل من الصعب بمكان خلق أساس جيد للثقة فى كلا الجانبين. ووجود اصوات مرتفعة ضد السلام فى العديد من الدول العربية، إلى جانب سياسات الحكومات العربية، تخلق باستمرار مزيجاً من القلق وعدم الاطمئنان لدى اسرائيل. إن حدة التوتر فى الماضى والهدوء الحالى فى العلاقات يبرّزان قلق اسرائيل تجاه المستقبل، خاصة وأنها لا تملك الضمانات الكافية بأن توازن القوة سيظل فى صالحها الى الابد. واذا قمنا بتقييم التفاعل بين القدرات والنوايا، فانه لا القدرات تظل ثابتة، كما ان النوايا يمكن ان تتغير بسهولة نسبيا. وعلى الرغم من ان شروط السلام تبدو ايجابية فى الوقت الحاضر إلا ان اسرائيل تدرك منطقيا ان التغيير فى الظروف الدولية والمحلية للعالم العربى فى المستقبل قد يؤدى إلى تغيير سياسات العرب لتأخذ اتجاهاً ينأى بها عن السلام، ويقترب من المواجهة. ومع الاخذ فى الاعتبار عدم ضمانات المستقبل، فان من السهل استنتاج السبب وراء رفض اسرائيل للتخلى عن قدرتها النووية، حيث أنها تشكل القوة الرادعة والضمانة الوحيدة فى يدها.(٤) خاصة فى وقت تقترب فيه من إنهاء التفوق العسكرى الذى يتيحه احتلال الأراضى الفلسطينية والسورية. باختصار، ومن المنظور الاسرائيلى فإن المطلوب منها هو التخلى عن مصادر تفوق محددة، مقابل وعود يمكن الانقلاب عليها.

أما الأساس الثانى لمعارضة العرب، أى قلقهم بشأن المساواة. فبالاضافة إلى أنه غير مفهوم، فهو ليس فى مكانه لأن المساواة لا تعنى بالضرورة أن يمتلك كل طرف نفس الأشياء والقدرات التى يمتلكها الطرف الآخر. فالقاعدة المعروفة فى العلاقات الدولية هى أن يكون هناك أمناً متساوياً لكل الدول، غير أنه لابد من الاشارة الى أن إختلاف الظروف ينتج عنه إختلافا فى المقاييس اللازمة لتحقيق الأمن المتكافىء. هذه المقاييس تعتمد فى جانب كبير منها على البيئة التى تجد فيها الدولة المعنية نفسها. وبالمثل، البيئة التى تود ان تخلقها. وهذا يعنى أنها تستطيع التحكم فى بعض العوامل، بينما لا تستطيع التحكم فى البعض الآخر. وبوضوح أكثر، فهى تستطيع التحكم فى قدراتها ونواياها الذاتية، بينما تستطيع فقط التأثير على قدرات ونوايا الدول الأخرى دون التأثير على سياساتها، وحينما تكون هناك دولة صغيرة ذات عدد محدود من السكان، ومحاطة بعدد من الدول التى تخشاها أو تكرهها، فان من الطبيعى أن يتفاقم لديها الإحساس بتهديد أمنها. وفى ظل هذا الإحساس، لا غرابة فى أن تركز على الاستعداد والتجهيز العسكرى الكافى لردع جيرانها وهزيمتهم متى ما اشتعلت الحرب. أيضا فإنها سوف تعول كثيراً على عناصر الاستراتيجية والتكتيك العسكرى. والاسلحة التى تتمتع فيها بميزة نسبية، بينما تحاول فى نفس الوقت تحييد هذه العناصر لدى جيرانها. وبهذه الخلفية، يصبح واضحاً لماذا تعول اسرائيل كثيراً على التكنولوجيا، وبالتحديد السلاح النووى ذى السمعة الحسنة فى هذا الشأن.

وبالنسبة للمساواة، كما بالنسبة للتوازن، فان تركيبة الأوزان على كفتى الميزان لا يجب ان تكون متماثلة تماما، كما لو أن بأحد الكفتين وزن واحد من العشرين كيلو جرام

وبالثانية وزنان كل منهما عشرة كيلو جرامات. وفى العلاقات بين الدول، فإن تركيبة كل جانب من الاستراتيجية الدفاعية يجب الا يقتصر ما تأخذه فى الاعتبار على الوضع الجغرافى والاقتصادى والسكانى والتكنولوجى والسياسى فقط، بل يجب ان تأخذ فى اعتبارها ما للجيران ايضا. فالفروقات يجب أن ترصد، وكذلك أوجه عدم التماثل. وعلى سبيل المثال، فان اتفاقيات ضبط التسلح Arms Control Agreements بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى السابق قد سمحت لكل طرف بالتوزيع والمزج بين الصواريخ الأرضية والجوية والبحرية والرؤوس الحربية. إلى حد متفق عليه، وذلك لأن الاتحاد السوفيتى كان قد كرس موارده فى مجال الصواريخ الأرضية، وامتلك منها أكثر مما امتلكت الولايات المتحدة، بينما كرست الولايات المتحدة مواردها لقواعد الصواريخ البحرية. وقد نتج عن ذلك نوعا من التوازن اتفق بموجبه الطرفان على حلول وسط، قادت إلى وضع مكن كلا منهما من الشعور بدرجة اكبر من الامن.

وبالاضافة إلى حساب توازن القوة، فإن توازن المصالح والنوايا ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار أيضا. ومن ثم، فأن الرغبة التى أبدتها اسرائيل لاعادة الأراضى العربية المحتلة تدل على أنها قد تعلمت من خلال التجربة أن استمرار احتلال هذه الأراضى لن يضمن أمنها، كما أنه لن يأتى بالسلام. وعليه، فانه إذا كانت اسرائيل قد احتلت هذه الأراضى كإجراء دفاعى من وجهة نظر بعض الاسرائيليين، وإذا كانت اعادتها ستأتى بالسلام من وجهة نظر العرب، إذن متى ما أعيدت هذه الأراضى لن يعود هناك تهديد من جانب أى طرف على الآخر: بالنسبة لاسرائيل لأن استمرار احتلال الأراضى العربية لن يخدم أى غرض، وبالنسبة للعرب لأن اعادتها تلبى طموحاتهم.

ويقودنا ما سبق الى الاعتراض الثالث الذى يسوقه العرب على برنامج اسرائيل النووى انها تشكل تهديدا على الأمن القومى للدول العربية. وهذا متوقع بالنسبة لميراث اسرائيل من السياسات التوسعية والعدوانية تجاه العرب. وعليه، فإن استمرار التفوق الاسرائيلى العسكرى على المستوى التقليدى لابد ان يولد المزيد من القلق لدى العرب ونفس الشىء تفعله استراتيجية (الضربة المسبقة) الاسرائيلية التقليدية. ولكن فى الوقت الذى تفكر فيه اسرائيل فى اعادة الأراضى السورية والفلسطينية المحتلة مقابل السلام والضمانات الكافية لأمنها، من الصعب مواصلة الاتهام لاسرائيل بالعدوانية والتوسعية. فالتفوق الاسرائيلى التقليدى الحالى واحتكارها النووى، لا يجعلاها مضطرة الى اعادة الأراضى المحتلة من وجهة النظر العسكرية، خاصة وانها تدعم التفوق العسكرى لاسرائيل. وبعبارة أخرى، من الممكن تفسير رغبة اسرائيل فى اعادة الأراضى العربية المحتلة لا على اساس طبيعتها التوسعية (لان التناقض واضح هنا) أو قلقها من خيار الحرب الذى ينادى به العرب (لانه لم يعد موجودا فى الواقع).

وقبل الخوض فى موضوع التهديد النووى المفترض هناك تحول قصير المدى فى استراتيجية اسرائيل الوقائية. فعلى عكس مايعتقده البعض، فان العقيدة الاسرائيلية الهجومية لا تعكس اى نوايا عدوانية او توسعية، والخط الفاصل هنا رفيع، ولكنه هام ايضا. إذ ان العقيدة العسكرية الاسرائيلية تعتمد على المبادرة وقطع خطوط امدادات واتصالات العدو، وهكذا تهاجم خلف الخطوط الأمامية. انها نتاج عدم الرغبة فى تعميق خسائر الحرب، غير انها تتيح تفوقا فى السرعة والمناورة. وتمنع مخاطرة القتال داخل حدودها الذى يمكن ان يهدد وسطها ذا الكثافة السكانية العالية. هذه الاستراتيجية مبنية على حقائق الرقعة الجغرافية العنيفة لاسرائيل ومحدودية عدد سكانها وضعف حصانة بنياتها التحتية (٥). هناك إثنان من النتائج غير الموفقة لهذه الاستراتيجية، وهى انها أظهرت اسرائيل فى مظهر المعتدى فى أوقات الأزمات تجد نفسها دائما راغبة فى التصعيد، وأخذ المبادرة، وربما فى بعض الأحيان دون أن تعطى وقتا كافيا للدبلوماسية. اضف الى ذلك، ان هذا الاغراء بالتصعيد سوف يصبح قويا ليس فقط فى حالة ما اذا اعادت اسرائيل الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، ولكن ايضا فى حالة تخليها عن سلاحها النووى.

ولدى البحث فى اسباب ذلك، فان المقارنة السريعة للسياسات الاسرائيلية قبل حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ يمكن ان تساعد . ففى عام ١٩٦٧، لم تكن سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان محتلة، ولم يكن لدى اسرائيل السلاح النووى، مع قناعة العرب برفض بقاء اسرائيل بعيدا عن الاضواء، وتحريك القوات المصرية الى داخل سيناء وابعاد قوات طوارىء الأمم المتحدة وخلق تحالف عربى من أجل الحرب حول اسرائيل ثم اغلاق مضائق تيران ، مما أدى الى تفاقم احساس اسرائيل بخطورة التهديد، وقاد ذلك الى مبادرتها بالقيام بضربة وقائية. وعلى العكس فى عام ١٩٧٣، حينما كانت اسرائيل تملك الأراضى المحتلة، وكان المفترض انها امتلكت السلاح النووى، وعليه كان بامكانها القيام بالضربة الاولى. وعموما ، فقد جرى القتال فى ١٩٧٣ بعيدا عن مركز اسرائيل وكانت اهداف مصر وسوريا محدودة جدا، ربما لاعتقادهم بان اسرائيل تمتلك السلاح النووى.

ويقودنا هذا مباشرة الى مخاوف العرب من القدرة

النووية لاسرائيل. ببساطة ليس هناك مايدعو العرب للتخوف. إذا افترضنا ان هناك قدرة نووية بالفعل. هذه العبارة البسيطة بنيت على مجموعة معقدة من الحجج وهى حجج مفهومة حتى إذا لم تكن مقبولة. الجزء الأول من الحجة هى أنه بناءً على الأسباب المذكورة أعلاه ليس لدى اسرائيل أى نوايا بمهاجمة أى دولة عربية

الجزء الثانى من الحجة يتعلق بالمنطق الخاطئ، والسخيف حول الردع النووى. ففى عالم الردع النووى، مايحقق الاستقرار ليس مطلقا ودائما مايكون عكس ماتتضمنه الاستراتيجية التقليدية. وعلى سبيل المثال ، فان السائد فى الاستراتيجية التقليدية هو أن الاستقرار يتحقق حينما يكون الدفاع أقوى من الهجوم، وهذا يقلل من ادراك التهديد ومكاسب الضربة الأولى . والنتيجة هى تفاقم أزمة الاستقرار. ومن ثم، فان ممن المنظور التقليدى، ينبغى التركيز على الأسلحة الدفاعية، والفهم المعكوس لذلك فى عالم السلاح النووى هو ان الهجوم افضل وسيلة للدفاع، ذلك ان فرص الاستقرار تكون أفضل حينما يكون كل طرف مستعدا للهجوم، ولدى الطرف الآخر القدرة على توجيه الضربة الثانية. والسبب وراء هذا الفهم هو انه حينما يكون كل طرف عرضة لهجوم أو انتقام الطرف الآخر فى حالة مبادرته بالهجوم، فإن ذلك فى حد ذاته رادع لكلاهما فى محاولة الهجوم. أما بالنسبة لبيئة الصراع العربى - الاسرائيلى، فان المفترض ان القدرة النووية الاسرائيلية هى المعادل لتهديد العرب بتدميرها. وبما ان من الممكن نظريا تدمير اسرائيل من خلال الحرب التقليدية، فانها بالمثل لا تستطيع تدمير العرب إلا بواسطة السلاح النووى. وفى المقابل، فان هذا التعادل فى التهديد ، وهو مايطلق عليه فى علاقات القوى العظمى (توازن الرعب) ، سيدعم الاستقرار فى المنطقة بان يجعل الطرفين حذرين الى حد بعيد فى سياساتهما الخارجية والعسكرية تجاه بعضهما البعض. وفى هذا السياق، فان الحجج القائلة بأن صناعة اسرائيل الحربية الضخمة وأسلحتها النووية التى اصبحت معروفة وتتكون من حوالى مائتى رأس حربى وأسلحة نووية تكتيكية أخرى، تزعزع الاستقرار غير صحيحة، بل ان العكس تماما هو الصحيح، إذ أن كلاهما يدعم الاستقرار.

فالاسلحة النووية تقوى الردع بترجيح احتمال استخدامها فى المراحل الاولى من أى حرب، وبالتالى تقلل من احتمالات الحرب، بينما الترسانة الحربية الضخمة تدعم الاستقرار لانها تتيح امكانية النجاة من الضربة الانتقامية الأولى، اذا تمت تقليدية كانت ام نووية، وبالتالى تقلل الدافع لدى أى طرف لشن حرب وقائية (٦).

إن الجدل حول انحراف او عدم جدوى الأسلحة النووية اصبح حادا بشكل خاص، لاسيما بالنسبة للاطراف بعدم امكانية استخدام الاسلحة النووية، بما فى ذلك الاسلحة الهجومية منها، لتحقيق اغراض هجومية او لاغراض اكراهية، حتى اذا كان الطرف الاخر لا يملك سلاحا نوويا. وبينما يمكن استخدام الاسلحة الهجومية التقليدية لاحتلال اراضى مثلا، فان الاسلحة النووية لا يمكن استخدامها لنفس الغرض، لانها ستدمر الهدف الذى تسعى لاحتلاله فى رقعة جغرافية صغيرة كالشرق الاوسط. فان استخدام السلاح النووى بشكل تهديد(٦) ليس على الضحية فحسب، بل على المرتكب ايضا، وهذا اذا تركنا جانبا الازدراء الاخلاقى والسياسى العالمى الذى سيقع على المرتكب. اما بالنسبة للتهديد باستخدام السلاح النووى لارغام دولة ما على عمل شيء لا تريده، فهو ايضا غير فعال لان التهديد باستخدام السلاح النووى سوف يكون غير ذى مصداقية.

وعليه، فما هى فوائد السلاح النووى؟ انها فائدة واحدة فقط الردع، أو الجهد لمنع دولة ما من القيام بعمل تود القيام به بأن تجعل التكلفة المحتملة اكثر كثيرا من المكاسب المحتملة. إن منطق الردع النووى يماثل بالضبط تهديد شمشون بهدم المعبد عليه، وعلى اعدائه ليتحقق الاستقرار بعد ذلك. واذا تحولنا من المجاز الى السياسة الدولية، مَن من قادة الدول يمكن ان يهاجم دولة أخرى اذا كان ذلك يهدد دولته ايضا بالدمار؟ حتى لو كان هذا التهديد منخفضا، فإن الخسائر المحتملة كبيرة للدرجة التى تجعل المجازفة غير مقبولة، واذا كان الأمر كذلك، إذن لابد من بذل جهود كبيرة لمنع أى خطوة للانزلاق فى المنحدر المؤدى للدمار. وإذا أظهر التداخل بين القوتين العظميين أى شيء، فهذا يعنى أن السلاح النووى سيولد، بصرف النظر عن الخلافات السياسية والايديولوجية العميقة، خللا فى التوازن التقليدى وفى التقارب فى كفاءة الجيوش من حيث الاعداد والقدرات الهجومية ، إضافة إلى تشجيع وحماية العقيدة العسكرية الهجومية ، والمخاوف القائمة على ان طرف ما سوف يكون راغبا فى الحاق خسائر جسيمة بالطرف المعنى.

أما إذا عدنا إلى اعتراضات العرب بأن امتلاك اسرائيل بمفردها للسلاح النووى يخل بالتوازن ، كما يخل بما يسمى بـ «توازن الرعب»أو «الدمار المتبادل المؤكد» فهى صحيحة ولا شك ، ولكنها لا تعنى الكثير ، وهذا ببساطة لأن السلاح النووى لا يمكن استخدامه ، كما سبقت الإشارة لذلك ، سواء كان لغرض هجومى او كأداة ضغط لارغام العرب على موقف ما ، ليس لدى العرب ما يخشون عليه . أما إذا كان السلاح النووى يستخدم كرادع فقط ، وليس لدى العرب أى نوايا بمهاجمة اسرائيل

فى المستقبل ، فى هذه الحالة تكون اسرائيل قد استنزفت وقتها ومواردها وأموالها ورأس مالها البشرى وهيبتها السياسية مقابل لا شئ ، بمعنى ان الانفاق على تطوير وصيانة ترسانة نووية كان تبديدا للموارد ، طالما ان العرب لا يرون أن امتلاك اسرائيل للسلاح النووى سبباً كافيا ليستنزفوا مواردهم النادرة بالمثل فى سبيل امتلاكه.

والشئ غير العادى بالنسبة للسلاح النووى هو افتقاده للقيمة العسكرية ، ولكن له أهميته الفائقة من ناحية سياسية ، وبقدر أكبر من ناحية سيكولوجية .

ومن السخرية أن تكون قيمته السياسية والسيكولوجية تعنى فى الأساس من يمتلكه ، ولا تؤثر هذه القيمة سوى بشكل ثانوى على من يفترض ان يكون هدفا له ، أى أن امتلاك السلاح النووى يمكن أن يجعل من يمتلكه يشعر بالأمان ، دون ان يشعر من لا يمتلكونه بالتهديد أو عدم الأمان لعلمهم باستحالة استخدامه ، إلا فى حالة الردع ، وهذه أيضا تبدو فاشلة وغير ذات قيمة طالما أن التهديد بالدمار متبادل بين العرب واسرائيل.

إن قضية الأمن لها أهمية خاصة بالنسبة لاسرائيل بسبب ميراث الاحساس بعدم الأمام فى تاريخ اليهود والذى بلغ أوجه حينما تم حرق اليهود الأوربيين فى أفران النازية «الهولوكوست» والفهم الراسخ لدى كثير من الاسرائيليين بأن العرب يسعون لمواصلة تدميرهم ، وحالة عدم الأمن التى خلفتها هجمات الارهابيين. وعليه ، فان المفترض ان القدرة النووية لاسرائيل تشكل بالنسبة لها ضماناً وعنصر اطمئنان فى حالة أنقلاب السياسة العالمية والاقليمية ضدها ، وفى ضوء ذلك ، فإن دعوة العرب لتخلى اسرائيل عن سلاحها النووى تزيد من مخاوفها واحساسها بعدم الأمن، ولا تدفعها فقط للتمسك بسلاحها ، بل ربما تدفعها أيضا لاعادة النظر فى شأن اعادة الأراضى العربية المحتلة .

على أى حال ، فإن امتلاك اسرائيل للسلاح النووى «المفترض» سيمكنها من تلبية متطلبات العرب فى السلام الدائم والعادل ، والذى يتضمن اعادة الأراضى العربية المحتلة .

وفى ظل «افتراض» امتلاكها للسلاح النووى ، فإن اسرائيل ستكون فى وضع افضل بالتأكيد لاقتحام المغامرة السياسية اللازمة لتحقيق السلام ومتى ما نجحت اسرائيل فى ذلك فإن ذلك سيخلق ظروفاً جديدة لا ينبنى فيها الأمن على أساس التفوق العسكرى وأدوات الحرب، ولكن على اساس القبول السياسى وأدوات السلام ، ومن ضمنها بالطبع التعاون الاقتصادى.

هنا تجدر الملاحظة إلى أن اعتراض العرب على إقامة روابط اقتصادية مع اسرائيل ليس فى مكانه ايضا . ففى غياب التعاون الاقتصادى ، تزيد حدة التناقض .

بالإضافة إلى أن خلق مجموعات من رجال ومؤسسات الاعمال والمستثمرين ذات مصلحة فى الاستقرار والمحافظة على السلام بسبب مصالحها الاقتصادية ، من شأنه أن يقوى السلام أيضا

واخيراً فإن الاستقرار الاقتصادى والتنمية المأمول انتاجها من السلام ستدعم الاستقرار السياسى لبلدان المنطقة ، وبالتالى استقرار المنطقة ككل . وعلى الرغم من أن هذه الغايات تبدو متفائلة ، وربما ساذجة ، فمن المهم التذكير بأن هذه الحج نفسها كانت هى الأساس للتعاون الاقتصادى بين ألمانيا وفرنسا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والتى شكلت فيما بعد الأساس التاريخى للاتحاد الأوروبى .

وإذا كانت الاسلحة النووية ذات أهمية سياسية وسيكولوجية، فهذا راجع إلى قيمتها الرمزية Symbolic فالرموز هامة فى العلاقات الدولية ، لأنها تؤثر على المدركات التى تقود الأفعال . وعلى اية حال ، فان المدركات ليست هى الواقع بالضرورة ، ولكن متى ما ابتعدت المدركات عن الواقع ، فإن النتيجة يمكن أن تكون كارثة .

إن اعتراض العرب على القدرة النووية الاسرائيلية يقوم على أساس مدركات غير دقيقة بالنسبة لسياسة اسرائيل وفهم غير كامل لمنطق الردع النووى .

مثل هذا الفهم الخاطئ تنتج عنه سياسة تزيد من القناعة السائدة فى أوساط بعض الاسرائيليين بأن العرب لازالوا يخفون النوايا العدوانية تجاه اسرائيل خاصة وأن مصر ، وهى الدولة العربية الأولى التى حققت السلام مع اسرائيل ، تتصدى الآن أكثر من غيرها للقضية النووية .

وبافتراض أن الفهم الاسرائيلى لعدائية العرب يعتبر خاطئا وبعيدا عن الواقع ، فإن المعارضة العربية وخاصة المصرية لبرنامج اسرائيل النووى ستقوى فقط داخل اسرائيل القوى المتشددة التى ظلت تعارض أى حلول وسط لتحقيق سلام كامل وعادل على أساس العلاقات الطبيعية بين البلدان . وسوف تكون النتيجة إضعاف اتجاه السلام فى اسرائيل ، مع الاحتمال الكبير لعودة السياسة المتشددة . وبالتالى ، فان ما يترتب على ذلك سوف يكون ، وبشكل قاطع ، ليس من مصلحة كل الاطراف المعنية . □

المراجع :

(١) ديفيد بيرفن، باحث لدرجة الدكتوراة، قسم العلوم السياسية، جامعة كاليفورنيا، لوس انجلوس، وقد حصل على الماجستير فى السياسة الدولية من مدرسة (نيتز) للدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جونز هوبكنز. وقد شارك مع ستيفن سبيجل فى تحرير كتاب.

Practical Peacemaking in the Middle East, Volume 1: Arms Control and Regional Security, and Volume 2: The Environment, Water Refugees, and Economic Cooperation.

وقد كتب هذه المقالة خصيصا للنشر في (السياسة الدولية).

(٢) على سبيل المثال هناك المقال التالي:

"Slap in the Face of Egypt", Jerusalem Post 20 December 1994, p.6.

(٣) على سبيل المثال، كتب دور جولد، مدير مشروع السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية فى مركز جافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب «ان السياسة المصرية الأخيرة، لاسيما المتعلقة بمعاهدة منع الانتشار النووى، تحدث تآكلا فى قواعد الدبلوماسية العربية - الإسرائيلية»، وقد ورد ذلك فى:

Dore Gold "One Step Forward, One Step Backward", The Jerusalem Post, 20 January 1995, p.8.

ويعتبر هذا المقال مجرد تحليل واحد من بين عدد من التحليلات التى تناولت العلاقات المصرية - الإسرائيلية فى الصحافة الإسرائيلية.

(٤) يذهب جيرالد شتاينبرج، مثلا، إلى أن «القدرة النووية الإسرائيلية طورت لردع التهديدات الموجهة إلى البقاء القومى، وطالما ظلت هذه التهديدات مستمرة، وطالما ظلت شرعية إسرائيل واستمرار بقائها فى محل تساؤل، فإن السلاح النووى سوف يستمر بوصفه الضامن النهائى لإسرائيل ضد تهديدات الوجود»، فى:

"Israeli Arms Control Policy: Cautions Realism", Journal of Startegic Studies, Vol. 17, No.2 (June 1994), p. 11.

(٥) حول العقيدة العسكرية الإسرائيلية انظر :

Michael Handel, Israel's Political - Doctrine, (Cambridge, Massachusetts: Harvard University, 1973), Yoav Ben - Horin and Barry Posen, Israel's Startegic Dectrine (Santa Monica, California: Rand Corporation: 1981), and Avner Yanic, Deterrence Without the Bomb: The Politics of Israeli Startegy, (Lexington: Massachusetts: Lexington Books, 1987).

(٦) جرى الاعتراف لأول مرة من قبل الاستراتيجيين الأمريكيين بأهمية القدرات الآمنة للضربة الثانية فى أواخر الستينات، انظر فى ذلك:

Albert Wohlstetter, "The Delicate Balance of Terror", Foreign Affairs 37 (1959), and Danniel Ellsberg's paper, "The Crude Analysis of Startegic Choices", For the RAND Corporation, Reprinted in John Mueller, editor, Approaches to Measurement in International Relations, (New York: Appleton - Century - Crofts, 1969).

[٢] عملية السلام.. ومعضلة القوة النووية الاسرائيلية

د . وحيد عبد المجيد

أثار تصاعد الخلاف المصرى «العربى» - الاسرائيلى حول الموقف من معاهدة حظر الانتشار النووى، بمناسبة حلول موعد بحث تجديدها لأجل غير مسمى أو لفترة أو فترات محدودة وفقا لمادتها العاشرة، احدى أهم القضايا وثيقة الصلة بمستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط. فاذا لم تؤد هذه العملية الى توفير الأمن المتبادل، أو على الأقل تقليص شعور مختلف أطرافها بعدم الأمن، لن تتوافر لها فرص النجاح. ويقتضى ذلك بداهة، أن يأخذ كل طرف فى اعتباره مخاوف غيره، وأن يسعى للحد منها بأفق ازالتها تدريجيا مع تقدم التفاعلات السلمية. هى - اذن - عملية تقوم على اجراءات والتزامات وضمانات متبادلة بالضرورة، وبحكم التعريف. فالمخاوف الأمنية، ومايرتبط بها من أزمة عدم ثقة، متبادلة، ولايمكن اختزالها لتقتصر على طرف واحد.

ومن يتصورون امكانية بناء الثقة عبر سياسات تصب كلها باتجاه استرضاء وضمان أمن طرف واحد لايكف عن طلب المزيد، لايسهمون فى دعم فرص التوصل الى سلام حقيقى قابل للاستمرار. وينطبق هذا على قضية القدرة النووية الاسرائيلية، كما على غيرها، بل وربما أكثر من غيرها.

مجادلة فقيرة :

ولذلك، فهى جد فقيرة تلك المجادلة التى تربط تحقيق السلام باحتفاظ اسرائيل بقدرتها النووية، كرادع فعال يحول دون تعرضها لتهديد عربى، عندما تتخلى عن الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة. وليست هذه المجادلة جديدة فى الواقع، إلا فيما يتعلق بتركيزها الآن على القدرة النووية. انها امتداد لمجادلة متصلة بأحد أهم مبادىء مفهوم الأمن الاسرائيلى التقليدى، الذى صيغ فى عصر الصراع المسلح، ولم يعد ملائما لعصر السلام، وهو مبدأ التفوق النوعى لاسرائيل على كل جيرانها. وقد تبنت الولايات المتحدة تلك المجادلة، منذ أن بدأ البحث عن حل سلمى للصراع العربى الاسرائيلى، بدعوى ان ضمان التفوق العسكرى لاسرائيل يشجعها على الدخول فى عملية سلام وابداء مرونة بشأن الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، ومن ثم يتيح لها اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق السلام بما يتضمنه من مخاطر على امنها. وتحمس وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر لهذه المجادلة، منذ أن اضطلع بأول جهد جدى لحل الصراع عقب حرب ١٩٧٣، لتصبح بعد ذلك من أهم مكونات سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وليترتب عليها امداد اسرائيل بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، بل واقامة تحالف استراتيجى معها. وعلى الرغم مما أثبتته التجربة من أن دعم التفوق العسكرى لاسرائيل لم يشجعها على التحلى بمرونة، وانما على العكس دفعها الى مزيد من التشدد، فقد ظلت المجادلة التى تربط بين ضمان هذا التفوق وفرص السلام قائمة. كما لم تتأثر هذه المجادلة بما أنتجه التشدد الاسرائيلى بشأن نمط وشروط ومقومات السلام من وضع مأساوى يتجسد الآن فى المسار التفاوضى الاسرائيلى - الفلسطينى، أو عن ركود يصل الى حد الجمود فى المسار التفاوضى الاسرائيلى - السورى، وهما المساران الثنائيان الرئيسيان والحاكمان لمستقبل عملية السلام.

وبدلا من أن يكون هذا المآل دافعا لمراجعة المجادلة التى تربط بين تفوق اسرائيل العسكرى واستعدادها للسلام، اذا بأصحابها يذهبون خطوة أبعد عبر مدها من مجال القوة التقليدية الى القوة النووية. فأصبحت هذه المجادلة تستخدم فى تبرير عدم انضمام اسرائيل الى معاهدة حظر الانتشار النووى، على أساس انه لاضمان للسلام بدون تفوق نوعى لاسرائيل يحقق لها امتلاك عنصر الردع بالقوة النووية، عندما تنسحب من الأراضى العربية التى تحتلها.

ومثلما كانت المجادلة فقيرة فى طرحها الأصلى المتعلق بالقوة العسكرية التقليدية، فهى كذلك - وأكثر - فى

طرحها الراهن المتصل بالقوة النووية. فاذا كان الافتراض الكامن وراءها هو ان السلام يمثل خطرا على إسرائيل يصل الى حد تعريضها للابادة مالم تحتفظ بقوتها النووية، فهو ينسف عملية السلام من أساسها ويقوض الأمال المعلقة عليها، بما فى ذلك امال الشعب الاسرائيلى نفسه فى أن يصبح جزءا من شعوب المنطقة، وأن يتحرر من عقدة الحصار، ويتمتع بثمار علاقات طبيعية. ولذلك يتناقض الافتراض الكامن فى هذه المجادلة مع الواقع الذى يحمل فرصا ومكاسب واسعة لاسرائيل، عندما تنسحب من الأراضى العربية، وتدخل المنطقة مرحلة جديدة. وهو الواقع الذى يدركه غير قليل من الاسرائيليين، فى مقدمتهم وزير خارجيتها الحالى شيمون بيريز، الذى أفاض فى الحديث عن فوائد عملية السلام لكل أطرافها، بل وبالغ أحيانا فى ذلك.

تحايل ذرائعى :

فالمكاسب المتاحة لاسرائيل، فى اطار هذه العملية، ماثلة فى الواقع الذى تتشكل الآن أولى ملامحه. وهى ليست وعودا، حتى يجوز الادعاء بأنها غير مضمونة، ولا هى منحة يقدمها العرب أو يحجبونها، وانما هى النتاج الضرورى لانجاز سلام حقيقى، شرط أن يكون حقيقيا، يشعر الجميع فى ظله بالأمن. وهذا مايصعب التطلع اليه اذا أصرت اسرائيل على الاحتفاظ بقوتها النووية، وكأنها وحدها التى تشعر بعدم الأمن، أو باعتبارها الجديرة بمراعاة مخاوفها وهواجسها، فيما لايستحق ذلك غيرها. وليس مفيدا بأى حال السعى لتبرير ذلك عبر استحضار أساطير من نوع الأسطورة القائلة بأن اسرائيل معرضة للابادة فى حرب تقليدية، لأن الدول العربية تستطيع تدميرها فى مثل هذه الحرب، فيما لاتستطيع اسرائيل تدمير العرب إلا بالقوة النووية. فاذا كان هناك مبرر ما للجوء الى اسطورة كهذه فى فترة ما من تاريخ الصراع، فان استحضارها الآن يسمم أجواء عملية السلام ويلحق بها أفدح الضرر، ويشكك فى النوايا الاسرائيلية لا النوايا العربية، ومن ثم يسقط أهم ادعاء ينطوى عليه الربط بين قوة اسرائيل النووية وقدرتها على المضى فى طريق السلام. ويتمثل هذا الادعاء فى أن العرب فقط هم المشكوك فى نواياهم، بعكس اسرائيل. وهو ادعاء ميتافيزيقى فى أفضل الأحوال، حيث لامجال لاختباره أو التحقق منه، ولايترتب عليه سوى تسميم أجواء عملية السلام. فاذا كان هناك متشددون عرب، فثمة من لايقلون عنهم تشددا فى اسرائيل. وأكثر من ذلك، ربما يجوز افتراض أن قسما كبيرا من التشدد فى الجانب العربى يرجع الى النمط المجحف للتسوية والمتضمن فى «اتفاق أوسلو»، والى سياسات الاذلال الاسرائيلية وماتخلقه من شعور بالمهانة، فى حين أن قسما معتبرا من التشدد فى الجانب الاسرائيلى يعود للاصرار على مواصلة هذه السياسات وتعميم ذلك النمط من التسوية. ومع ذلك، يظل الأمل قائما فى أن يسهم التوصل الى سلام حقيقى فى ايجاد مناخ تعاونى فى المنطقة وخلق وضع جديد يجد فيه كل من العرب واسرائيل فوائد يجنونها، على نحو قد يجعل من الصعب على معارضى هذا السلام أن يقوموا بتعبئة ضده.

ويثير الانتباه هنا لجوء أصحاب المجادلة التى تربط بين قوة اسرائيل النووية واستعدادها للسلام، الى نوع من التحايل الذرائعى لدى معالجتهم لقضية معارضى أو رافضى الحل السلمى. فحين يتحدثون عن مخاوف اسرائيل الأمنية، يتذرعون بوجود متشددين فى العالم العربى، وكأنه لاوجود لمتشددين فى اسرائيل يمكن أن يهددوا أمن الدول العربية. لكن حين يتطرقون الى مصاعب قبول الحكومة الاسرائيلية بالانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووى، يتذرعون بوجود متشددين اسرائيليين يؤدى هذا التنازل الى دعم نفوذهم، مما يهدد بسقوط حكومة رابين بانعكاساته السلبية على عملية السلام. وهم يتجاهلون، فى هذا السياق، وجود المتشددين العرب الذين يعلون من شأنهم فى السياق السابق، وكأنه لاتأثير لهم على حكوماتهم، أو كأن هذه الحكومات تعمل فى فراغ وتتخذ مواقفها غير عابئة بأحد. وبذلك يصبح المطلوب من الحكومة المصرية مثلا أن تحرص على عدم احراج حكومة رابين أمام المتشددين الاسرائيليين أو عدم اعطائهم فرصة، دون أن يكون مطلوبا من الحكومة الاسرائيلية أن تحرص بالمقابل على عدم اتاحة فرصة للمتشددين فى مصر وبلاد عربية أخرى.

وهكذا، تذرع بالمتشددين العرب حينا، وكأنه لاوجود لأمثالهم فى اسرائيل، ثم تذرع بالمتشددين الاسرائيليين حينا آخر، وكأنه لامتشددين فى العالم العربى.

معنى الردع :

أما المحاججة بأن اسرائيل فى حاجة الى ردع نووى، لأن انسحابها من الأراضى العربية المحتلة يحرمها من مزايا عسكرية محددة وملموسة، فهى تثير قضية خلافية فى اسرائيل نفسها، وهى مدى أهمية الحدود الآمنة فى العصر الراهن. فاذا كان المبدأ الأمنى المتعلق بالتفوق النوعى مازال موضع اجماع اسرائيلى، فليس الأمر كذلك بالنسبة لمبدأ الحدود الآمنة، الذى يقصد به الارتكاز الى عمق اقليمى استراتيجى وموانع طبيعية. فهذا المبدأ يتعرض لمراجعة لمدى أهميته، فى ضوء استخلاص بعض الاستراتيجيين الاسرائيليين الدروس من تجربة الانتفاضة الفلسطينية، وادراكهم لتأثير انتشار الصواريخ الباليستية

فى المنطقة.

فقد أوضحت تجربة الانتفاضة ان هناك ثمنا أمنيا باهظا للاحتفاظ بالأراضى الفلسطينية المحتلة، وان هذا الثمن يقلل من اهمية العمق الاستراتيجى الذى توفره، نتيجة تأثيرها السلبى على استعدادات الجيش الاسرائيلى. فقد اضطر هذا الجيش للانشغال بمهام شرطية والانغماس فى نوع من «حرب المدن» مما أدى الى ارتباك وتناقص فى معدلات التدريب والمناورة الدورية لبعض وحداته، نتيجة نشر أعداد كبيرة من قواته فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وترتب على ذلك أن أصبح هذا الجيش فى حالة غير مقبولة بالمعايير الاسرائيلية التى تعطى أولوية لتحسين نوعية القوات، فى ظل القيود التى لامجال للفكاك منها على النمو الكمى للجيش.

كما أثار انتشار الصواريخ الباليستية فى المنطقة جدلا حول مابقى من أهمية للعمق الاستراتيجى، الذى لايفيد فى الحد من تهديد الصواريخ، كونها لاتتوقف عند الحدود، على حد قول شيمون بيريز «جيروزاليم بوست ١٤ يونيو ١٩٩١». واذا كان هذان المتغيران يشككان، على الأقل، فى جدوى احتفاظ اسرائيل بالأراضى المحتلة كضمان لأمنها، فمعنى ذلك ان الانسحاب منها لايحرمها من مزايا عسكرية ملموسة بشكل قاطع، وخاصة حين يكون هذا الانسحاب ضمن عملية سلام يتيح ضمانات أمنية متبادلة تحت رعاية دولية مناسبة. وهذا هو المدخل الى وضع يتيح الأمن المتبادل، الذى يضمن فوق كل شىء السلام الحقيقى الذى لامجال للتوصل اليه فى ظل احتفاظ اسرائيل بقوتها النووية. وهنا لايصبح الخيار الاسرائيلى بين الاحتفاظ بالأراضى المحتلة أو الاحتفاظ بالقوة النووية، وانما بين توفير المناخ الحافز على نجاح عملية السلام، وايجاد أمن متبادل، وبين تسميم الأجواء على نحو يهدد فرص السلام ولايوفر أمنا لأحد. وأمامنا الآن تجربة أصرت فيها اسرائيل على فرض سلام مجحف على الفلسطينيين، فلم يتحقق استقرار، ولا توفر أمن، ولا أفاد الرادع النووى.

سلام لا هيمنة :

ومهما قيل من أن السلاح النووى غير قابل للاستخدام فى حرب هجومية تشنها اسرائيل، لأن خسائره تطولها، فهو لايكفى لطمأنة العرب أو تقليل مخاوفهم من سلام يضعهم تحت رعب نووى. كما ان امكانية استخدام هذا السلاح ليست المشكلة الوحيدة التى يواجهها العرب من جراء احتفاظ اسرائيل به. فهناك مشكلة مما سيترتب على ذلك من تكريس الاختلال الجسيم فى ميزان القوى، على نحو قد يؤدى لتحويل اسرائيل الى «الدولة الاقليمية الاعظم» التى تتحكم فى التفاعلات الاقليمية، وتمارس ضغوطها على دول المنطقة، وتستطيع اللجوء الى سياسات الارغام عند الحاجة. وكل من يتابع الجدل العربى الدائر منذ نحو عامين حول الترتيبات الاقليمية الجديدة الناجمة عن عملية السلام، أو مايعرف «بالشرق أوسطية» يدرك أن جوهره يدور حول ما اذا كان بمقدور اسرائيل الهيمنة على المنطقة فى ظل العلاقات السلمية، واعادة بناء النظام الاقليمى على هذا الأساس.

ومن شأن اصرارها على الاحتفاظ بقوتها النووية أن يدعم طروحات معارضى ادماجها فى المنطقة وتطبيع العلاقات العربية معها، وأن يضعف مركز المؤيدين لبناء شرق أوسط جديد، وربما يدفع ذلك الى مراجعة موقفهم. فاختلال ميزان القوى بهذا الشكل الصارخ فى ظل احتكار نووى لاسرائيل يوفر لها مزايا كبرى فى أى تفاعلات اقليمية جديدة.

وعلى ذكر الوضع الاقليمى، فان المحاججة بامكانية تطوير قوة نووية ايرانية، كمبرر اضافى لرفض انضمام اسرائيل للمعاهدة، لايمثل أكثر من ذريعة أخرى. فحتى بافتراض أن ايران باتت قريبة من امتلاك قوة نووية، وهو افتراض ضعيف، فالمتصور من منظور بناء السلام أن تتكاتف الجهود لمنع هذا الخطر. ولاسبيل لذلك إلا بالتعاقد على اقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية التى يتعين تخلى اسرائيل عنها. أما الاصرار على الاحتفاظ بها فلا يؤدى سوى لاضعاف امكانات محاصرة الخطر النووى المفترض لإيران، لأنه يعزز الاتجاه الى سباق تسلح نووى.

وحتى اذا افترضنا، مرة أخرى، أن ايران تستطيع تطوير رؤوس نووية، سيكون هذا تهديدا لدول عربية قبل اسرائيل، اذا كانت الأخيرة ستقع تحت هذا التهديد أصلا. فالرؤوس النووية لاقيمة لها إلا ضمن المدى الذى تبلغه وسائل ايصالها. ولايخفى أن الصواريخ متوسطة المدى التى تحوزها ايران «سكود بى، وسكود سى» يتراوح مداها مابين ٣٠٠ و٥٠٠كم. ومن ذلك أن الرأس النووى الذى يتم تركيبه على صاروخ «سكود سى» لايمكن أن يتجاوز حدود العراق. أما ماتردد فى فترة سابقة عن احتمال حصول ايران على صواريخ «رودينج ٢» الكورية، فلم يعد له محل الآن بعد الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على كوريا الشمالية. كما ان هذا النوع من الصواريخ مشكوك فى امكانية وصوله لاسرائيل.

لكن المهم هنا هو التضارب الشديد فى التقديرات بشأن برنامج ايران النووى، الأمر الذى يحمل على الاعتقاد بأن هناك مبالغات مقصودة بهدف دعم موقف اسرائيل من معاهدة حظر الانتشار النووى. ومن أبرز هذه المبالغات ماورد مؤخرا فى تقدير للجنرال جوزيف هور القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط،

حيث ذهب الى أن ايران تستطيع امتلاك قوة نووية فى غضون شهور اذا توافرت لها مساعدة من علماء أوروبا الشرقية، الذين عملوا فى مفاعلات نووية سوفيتية. وبمقارنته مع تقدير وزير الدفاع الأمريكى وليام بيرى مثلا، والذى لايتوقع أن تستطيع ايران امتلاك قوة نووية قبل ١٥ عاما، يبدو أن ثمة مبالغات تسعى لتصوير ايران كما لو كانت مصدرا وشيكا لتهديد نووى لاراد له، كمحاولة لدعم موقف اسرائيل من المعاهدة.

لكن لا هاجس القنبلة الايرانية يعطى مصداقية لهذا الموقف، ولا الربط المدعى بين قوة اسرائيل النووية وقدرتها على المضى فى عملية السلام. فالاصرار على احتفاظها بهذه القوة لايبشر بامكانية بناء سلام حقيقى، بل ولايكفل حتى استكمال العملية التى بدأت بمؤتمر مدريد، وتواجه الآن أزمة فى المسار الفلسطينى/ الاسرائيلى لايمكن التهوين من شأنها. وتعود هذه الأزمة فى جوهرها الى نفس النهج الذى يصر على رفض انضمام اسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووى، والذى أنتج نمطا من السلام لايمكن أن يكون مستقرا، لأنه يفتقد الحد الأدنى من الانصاف. كما انه لايشجع القيادة السورية على اللحاق به، لأنها ببساطة لاتريد أن تجد نفسها فى حالة قريبة الشبه من تلك التى تواجهها القيادة الفلسطينية الآن. صحيح أن هناك اختلافا بين الحالتين الفلسطينية والسورية، لكن التخوف هنا يتعلق بنمط السلام الماثل فى اتفاق أوسلو، والمنهج الاسرائيلى الذى أنتجه، وهو نفسه المنهج المسئول عن أزمة معاهدة حظر الانتشار النووى، ومع ذلك، فهناك اصرار على مواصلة هذا المنهج، الأمر الذى يفاقم المخاوف العربية من نتائج الاختلال الجسيم فى ميزان القوى. وبقدر ازدياد هذه المخاوف، تقل فرص السلام. وليس أفضل مخرجا من التفاهم على حل وسط يتيح التوافق على تأجيل انضمام اسرائيل للمعاهدة لفترة محددة، على أن تتعهد بذلك كتابيا، ويكون تعهدها مضمونا من الدول الحائزة للسلاح النووى، أو من الدولتين الراعيتين لعملية السلام. ويواكب ذلك تفاهم على فترة محددة أيضا، لكنها أطول، لتدمير الرؤوس النووية التى تم انتاجها فى اسرائيل بالفعل، والتى تقدر بحوالى ٢٠٠ رأس على الأقل. فانضمام اسرائيل الى المعاهدة لايحل مشكلة هذه القوة النووية، لأنه يؤدى لوقف برنامجها النووى العسكرى، وليس تدمير الرؤوس النووية التى لاتوجد بطبيعة الحال فى المنشآت التى سيشملها التفتيش الدولى. ولايعنى هذا ان انضمامها للمعاهدة لاقيمة له، أو انه عديم التأثير على قوتها النووية الفعلية، لأنه يمنعها من تحديث هذه القوة وابتكار نظم نووية جديدة. كما يكتسب انضمامها للمعاهدة قيمة فى ذاته، كونه اجراءا مهما لبناء الثقة، واسهاما فى تجاوز احدى أخطر العقبات أمام السلام فى المنطقة.

أما اذا أصرت اسرائيل على رفض أى حل وسط، فستظل هذه العقبة قائمة تفعل فعلها فى أجواء عملية السلام، وفى مواقف أنصارها لافقط معارضيها فى العالم العربى. ولن يكون مؤتمر البحث فى تجديد المعاهدة نهاية المطاف، حتى اذا أسفر عن التمديد الى أجل غير مسمى، لأن معضلة القوة النووية الاسرائيلية ستظل مطروحة بعده مثلما كانت قبله. وسيبقى المطلب العربى بشأن انضمام اسرائيل للمعاهدة وتدمير قوتها النووية قائما يدعمه استمرار الدول العربية أطرافا فيها، لأن الانسحاب منها لايدعم هذا المطلب وانما على العكس ينزع عنه مصداقيته. وسيكون هذا المطلب حاضرا على جدول أعمال المفاوضات فى كل جوانبها الاقليمية، لا فى الجانب الخاص بالأمن والحد من التسلح فقط، انطلاقا من التطلع الى سلام حقيقى قابل للاستمرار يحقق الأمن لكل أطرافه..

من اثيوبيا إلى تشيكوسلوفاكيا إلى البوسنة







د . محمد زكريا اسماعيل

١ - لوحة سوريالية:

بتاريخ الأحد ١١/١٢/١٩٩٤ سطا مقاتلون من صرب البوسنة على ثلاثة صهاريج وقود وسيارتين للاتصالات اللاسلكية كانت فى طريقها إلى (سراييفو) بحماة القوات الدولية، وقبل هذه العملية التى وصفها الناطق بلسان قوات الأمم المتحدة بأنها من أعمال القرصنة واللصوصية، قام الصرب بأعمال التحدى التالية:

أ - دابوا على السطو على بعض شاحنات المؤن المرسلة إلى المدن البوسنية المحاصرة التى اعلنتها الأمم المتحدة مناطق امنة (سراييفو، كوراذرا، بيهاتش الخ..).

ب - توعدوا باسقاط طائرات حلف الأطلسى ان هى عادت إلى ضرب اهداف صربية بعد ان ضربت هذه الطائرات مدرج مطار (اودبنيا) فى (كرواتيا) الذى انطلقت منه طائرات صربية قصفت مدينة بيهاتش).

ج - اعلنوا توقفهم عن السماح بأن ترافق قوات الحماية الدولية قوافل المؤن المتوجهة إلى المناطق البوسنية الآمنة، الأمر الذى يهدد سكان تلك المناطق بالحرمان من تلك المؤن لأن سائقى الشاحنات يرفضون العمل بغير مظلة الحماية الدولية.

د - احتجزوا خمسمائة جندى من قوات الحماية الدولية التابعة للأمم المتحدة لمدة أسابيع.

هـ - ضربوا بالصواريخ قوات الأمم المتحدة المرابطة فى (بيهاتش) وقتلوا جنديا وجرحوا اربعة ورفضوا ترحيل الضحايا بطائرة مروحية.

و - ضربوا حصارا على تموين قوات الأمم المتحدة بالمحروقات مما أدى إلى تجميد عمليات الدورية والمراقبة

المشاهد حاليا نحو نظام يقوم فيه الى جانب القطب الكبير اقطاب متوسطة او بازغة تناضل لفرض ذاتها على الساحة الدولية من شأنه ان يرسم للمجتمع الدولي صورة شبيهة الى حد ما بالصورة التي كانت له في عهد عصبة الأمم من حيث الاعتماد في حل النزاعات الدولية في نهاية الأمر على توازن القوى بدلاً من المنظمة الدولية.

ان تناول قضية البوسنة من قبل المجتمع الدولي شبيه بتناول قضية الحبشة عندما غزاها (موسوليني) عام ١٩٣٥(٧). فعندما بدأ الغزو اصدرت عصبة الأمم قرارا بفرض عقوبات اقتصادية ضعيفة على ايطاليا بحيث لم تكن كافية لردعها. ولكن فرنسا وبريطانيا راحتا في الوقت نفسه تفاوضان (موسوليني) للوصول معه الى حل وسط يقضي بالموافقة على احتلاله ثلثي اراضي اثيوبيا فقط. ولكن هذه الخطة لم تنجح ولم تفلح عصبة الامم في فرض عقوبات حقيقية رادعة ومضى (موسوليني) في احتلاله لاثيوبيا بكاملها. لقد كان الخطأ في ان المجتمع الدولي انتهج بصورة متزامنة سياستين متناقضتين الأولى سياسة الردع بواسطة اداة الأمن الجماعي الثانية سياسة الاسترضاء والحل الوسط بواسطة التفاوض، وكان الأمل في ان تنجح سياسة الحل الوسط يعطل اداة الأمن الجماعي تجعل قيمتها رمزية أكثر مما هي فعلية. وكانت النتيجة أن نجح العدوان وحقق اغراضه.

وفي قضية البوسنة تكرر (السيناريو) نفسه إذ لجأت الأمم المتحدة بعد ان اصدرت قراراتها الى سياسة الوساطة الدولية التي ادت الى سلسلة من الخطط كل احدة منها تقدم للصرب تنازلات اكثر من الأولى على حساب مسلمي البوسنة. هذا بالاضافة الى ان اجراءات الردع التي طبقتها الأمم المتحدة لم تكن بمستوى الجدية الذي يفرضه الموقف ضد الصرب مثل العقوبات الاقتصادية التي لم تكن فعالة والضربات الجوية الرمزية القليلة التي نفذها حلف الاطلسي، كل ذلك حول جهود المجتمع الدولي الى سياسة استرضائية كما حصل في الحبشة. والعنصر الجديد في قضية البوسنة بالمقارنة مع قضية الحبشة ان الأمم المتحدة ادخلت قوات دولية لتأمين الحماية للخدمات الانسانية لكن هذه القوات مالبثت ان صارت اسيرة لقوات الصرب التي تفرض عليها الشروط التي تريدها لتمكينها من القيام بمهامها. كما ان وجود هذه القوات صارت ذريعة سهلة لتبرير امتناع بريطانيا وفرنسا عن القيام بأي عمل عسكري ردعي فعال بحجة الخوف عليها من انتقام الصرب.

وفي قضية تشيكوسلوفاكيا انتهجت فرنسا وبريطانيا مع المانيا سياسة استرضائية تجريبية واضحة اذ ان (تشمبرلن) الذي كان يتحدث باسم بلاده وباسم فرنسا معا، كان يوافق على جميع طلبات (هتلر) في مقابل وعد من هذا الأخير بعدم شن الحرب، الذي حصل هو ان سياسة الاسترضاء ذاتها التي سبق ان طبقتها بريطانيا وفرنسا مع (موسوليني) عام ١٩٣٥ ساهمت الى حد بعيد في اغراء (هتلر) بشن الحرب.

ان سياسة استرضاء الصرب بأي ثمن التي اختارتها بريطانيا وفرنسا ليس مايضمن نجاحها في تحقيق الأمن والسلام في يوغسلافيا السابقة. فالبوسنيون المسلمون اعربوا عن رفضهم لخطة السلاح الجديدة التي وضعها فريق الاتصال. والبوسنيون الصرب، حتى ولو قبلوا وقف النار على جبهة (بيهاتش) والدخول في المفاوضات فانهم، بعد ان تأكدوا مرارا وتكرارا من عجز الغرب عن ردعهم بالقوة، سوف لايقبلون الخطة الا اذا عدلت لاعطائهم مكاسب اقليمية نوعية وكمية جديدة مثل تقسيم مدينة (سراييفو) والحصول على منفذ على بحر الادرياتيك تغيير خط التقسيم لضمان الاتصال الجغرافي للاجزاء المخصصة لهم.

ان سياسة الاسترضاء الأوروبية للصرب من شأنها ان تشجعهم على التطلع الى المزيد، الامر الذي يثير قلق (كرواتيا) التي هددت بدخول الحرب مجددا اذا لم يوقف الصرب هجومهم على (بيهاتش). ومن يدري فقد يطمع (سلوبودان ميلوزفيتش)، اذا ماحقق الصرب اهدافهم في البوسنة على نحو مايريدون، بضم اقليم (كوزفو) المتمتع حاليا بالحكم الذاتي ومد سيطرته على مقدونيا وربما البانيا، وبذلك يتسبب في نهاية المطاف بتفجير حرب بلقانية جديدة، قد تضع روسيا في مواجهة اوروبا وحلف الاطلسي وتكون المسؤولية الاساسية فيها لسياسة الاسترضاء التي انتهجها البريطانيون والفرنسيون مرتين قبل الحرب العالمية الثانية وكررها للمرة الثالثة بعد هذه الحرب في مناخ دولي يعتقد معظم الناس انه قد انتفت فيه الحروب الدولية الواسعة(٨).

على ان هناك خطرا اكثر احتمالا بتهديد جهود السلام في البسنة ذلك ان قرارا برفع الحظر عن استيراد

التى تقوم بها هذه القوات بالياتها.

ز ـ منعت القوات الصربية فى مقاطعة (كرايينا) الكرواتية قائد قوات الأمم المتحدة الجنرال (روز) من شق طريقه إلى مدينة (بيهاتش) المحاصرة من قبل الصرب لزيارة قوات الأمم المتحدة المرابطة فيها بالرغم من ان السلطات السياسية للصرب فى تلك المقاطعة كانت قد وافقت على مروره، وبعد ان توقف الجنرال (روز) لمدة أربع ساعات قفل راجعا إلى مقر قيادته فى (زغرب) عاصمة كرواتيا. وكانت تلك المرة الثانية التى تمنعه فيها قوات الصرب من زيارة (بيهاتش).

ح ـ رفض زعيم صرب البوسنة (رادوفان كارادزيج) استقبال امين عام الأمم المتحدة (بطرس غالى) الذى وصل إلى (سراييفو) من اجل التحدث معه فى الحل السلمى واكتفى بمقابلة الرئيس البوسنى (عزت بيغوفيتش).

وفى ظل استمرار هجوم صرب البوسنة بمعونة صرب (كراينيا) على مدينة (بيهاتش) المحاصرة والمعلنة من قبل الأمم المتحدة منطقة آمنة، يجتمع حلف الأطلسى فى بروكسل بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١ ويعلن بالاجماع (بما فى ذلك الأمريكيون) انه ليس من حل عسكرى للنزاع فى البوسنة وأنه ليس من سبيل مفتوح غير سبل المفاوضات بدعوى أنه فى الوضع الراهن على الأرض لايمكن للقصف الجوى وحده أن يفرض السلام وأنه لكى يتحقق ذلك لابد من اشتراك مئات الألوف من القوات البرية فى القتال وهذا مالا تقبل ان تقدمه الولايات المتحدة أو أى من الدول الكبرى فى الحلف الأطلسى.

ثم اعتمد نفس الموقف، بطبيعة الحال، من فريق الاتصال المكون من (الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وروسيا والمانيا) ومن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، (بودابست ٥ ـ ١٩٩٤/١٢/٦)، كما اعتمد من قبل الاتحاد الأوروبى (إسن ٩ ـ ١٩٩٤/١٢/١٠). أما الأمم المتحدة فلم يكن هنالك من حاجة لسؤالها عن موقفها إذ كان المطلوب منها أن تتحمل بصمت الاهانات المتوالية التى يكيلها لها الصرب بدون انقطاع.

والغريب فى ممثل امين عام الأمم المتحدة فى البوسنة (اكاشى) وقائد قوات الحماية الدولية الجنرال البريطانى (روز) ان كليهما يعاملان الصرب بحذر تجاوز حدّ الخوف على سلامة قوات الأمم المتحدة من الهجمات الصربية الانتقامية حتى وصل إلى مستوى الاستهانة بحياة البوسنيين المسلمين ضحية العدوان الصربى وفى بعض الحالات التواطؤ مع هذا العدوان، وبات الخوف من ردود الفعل الانتقامية الصربية يصيب بالشلل (اكاشى) فلا يطلب الرد على الخروقات الصربية لقرارات الأمم المتحدة وان طلب فإن الجنرال (روز) يحدد لطائرات حلف الأطلسى الذى تنفذ الرد بضربات جوية اهدافا هامشية غير موجعة لاتكفى لردع العدوان الصربى. وقد بدأ هذا السلوك التواطؤى بوضوح عندما ارادت الأمم المتحدة ان ترد على انطلاق طائرات الصرب من مطار (اوديبنا) فى مقاطعة (كرايينا) ثم كان المعروف من فشل سياسة الاسترضاء هذه اذ ضم (هتلر) على التوالى النمسا وبوهيميا ومورافيا ثم غزا بولونيا وفجر بذلك الحرب العالمية الثانية.

٢ ـ بروز بوادر الانقسام بين اوروبا وامريكا وانعكاس ذلك على مصير الأمم المتحدة والسلام فى اوروبا.

أ ـ الانقسامات الأوروبية بين أوروبا وأمريكا: لقد طبع الانقسام مواقف الولايات المتحدة واوروبا حول البوسنة منذ بداية الحرب الأهلية فيها أى منذ ثلاث سنوات تقريباً فبينما كانت الولايات المتحدة تدعو إلى رفع حظر استيراد الاسلحة عن مسلمى البوسنة وضرب القوات الصربية المتمردة الانفصالية بالطائرات، كانت اوروبا وفى المقدمة بريطانيا وفرنسا ترفض ذلك وتدعو إلى المضى فى سبيل اقناع الطرفين المتحاربين بالتفاوض بالرغم من ان الصرب رفضوا على التوالى خطتين للسلام، وضع الاولى منهما الوسيطان الدوليان (أوين وفانس) ووضع الثانية فرق الاتصال المكون من (روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا). وكان موقف الولايات المتحدة يتسم بالتأرجح بين الشدة واللين فى تحاورها مع بريطانيا وفرنسا ففى حين ترى امريكا ان المسلمين هم ضحية العدوان وتدعو إلى ضرب الصرب من الجو ورفع حظر استيراد الأسلحة عن المسلمين لتمكنهم من الدفاع عن انفسهم تتراجع عن هذا الموقف امام اعتراض البريطانيين والفرنسيين الذين يتذرعون بالخوف على جنودهم العاملين فى إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من انتقام القوات الصربية ويتهمون امريكا بالطيش لان من شأن اقتراحاتها توسيع دائرة الحرب فى البلقان وبالانتهازية لانها ليست لها قوات على الأرض تشارك فى عملية حفظ السلام. واقدمت الادارة الامريكية على خطوة عملية فى نهج التشدد، تحت تأثير الأكثرية الجمهورية التى سيطرت على مجلسى الكونغرس فى الانتخابات الجزئية فى تشرين

الليبرالية للشعب الامريكي. وإذا كان الموقف الامريكي لا يرقى إلى حدّ الاقدام على إرسال الجنود الامريكيين للقتال على الارض فإن ذلك يفسره انه ليس لامريكا مصلحة وطنية حيوية كما كان الحال في غزو العراق للكويت (النفط) بالإضافة إلى أن خصم البوسنيين هم مسيحيون. ويؤكد الرئيس الاسبق نكسون على هذه النقطة في كتابه (SEIZE THE MOMENT) ويقول ترى هل يكون موقفنا من النزاع في البوسنة كما هو عليه الان لو كان الضحية من غير المسلمين؟

رابعاً: يتنازع الغرب على وجه العموم رغبتان تتجاذبانه في اتجاهين متناقضين تجاه روسيا، فمن جهة يريد الغرب ان يستمر التوجه نحو الديمقراطية ونظام الاقتصاد الحر الذي يتبناه في الوقت الراهن (يلتسين) وحكومته، ومن جهة أخرى لايريد الغرب لروسيا ان تستعيد قوتها التي كانت لها زمن الاتحاد السوفييتي بتطلعاته التوسعية وبسط نفوذه خارج حدوده. ولقد بدا منذ انتخاب البرلمان الروسي الجديد بتركيبته الجديدة التي تعكس تصاعد التيار القومي ومنذ ان استجاب الجيش الروسي لطلب (يلتسين) بضرب البرلمان السابق بالمدافع وحله بالقوة أن (يلتسين) بتأثير هذه المستجدات لم يعد يستجيب كما كان في السابق لاملاءات امريكا وراح يفصح بالتدريج عن عقيدة عسكرية وسياسية جديدة تنبيء بتطلعه إلى استعادة دور بلاده كدولة عظمى. من هنا كانت النظرية المعروفة بالخارج القريب (NEAR ABROAD) المستند إلى ماتراه روسيا حقا لها بالتدخل خارج حدودها للدفاع عن الاقليات الروسية المنتشرة في الدول المنشقة عن العراق بعد اعترافه بالحدود التي رسمتها الأمم المتحدة للكويت، واخيراً تصريح (يلتسين) تعقيباً على مشروع ادخال دول أوروبا الوسطى والشرقية في الحلف الأطلسي من أن روسيا ترفض أن يكون للولايات المتحدة وحدها الكلمة الحاسمة في الساحة الدولية.

ولقد لفت نظر المراقبين كثيراً سياسة روسيا للحرب في البوسنة ومساندتها لصربيا وزعيمها (سلوبودان ميلوزيفيتش)، وسوف يبقى مأزق الغرب بالنسبة لموقفه من روسيا كالنار تحت الرماد ينتظر هبة من الريح ليستفحل خطرة وظهر في توترات تعيد اوروبا الى حالة من الانقسام الذي كانت عليه ايام الحرب الباردة، ولكن بدون حرب ايديولوجية.

لكن كيف ينعكس كل هذا الذي استعرضناه على الامم المتحدة وعلى السلام في اوروبا؟

ب - المنعكسات على الامم المتحدة وعلى السلام في اوربا:

ان سياسة الاسترضاء التي فضلت انجلترا فرنسا(١) اتباعها مع الصرب قد تؤدي الى بعض التهدئة وربما الى وقف لاطلاق النار الذي يدعو اليه (فريق الاتصال)، لكن (رادوفان كارادزيج) الذي خرج منتصرا من جميع التحديات التي فرضها عليه المجتمع الدولي تلك التي حاول المجتمع الدولي بكثير من التردد والرفق فرضها عليه سوف لايقبل بالتأكيد خطة السلام الاخيرة المعروضة عليه. كما ان (سلوبودان ميلازوفيتش) المعروف بأبوته لسياسة (صربيا الكبرى) سوف يستمر في استثماره للتخاذل الاوروبي الذي جر وراءه التخاذل الأمريكي والتشويه الفاضح لصورة الأمم المتحدة(٢).

لقد بدا الحلف الاطلسي كقزم امام الهجوم الصربي على مدينة (بيهاتش) المعلنة من الأمم المتحدة كمنطقة امنة فصارت هذه المدينة عنوانا للجبن والانانية واللا اخلاقية والازدواجية والنفاق. صارت عنوانا لهذه المعاني كلها التي سادت المجتمع الدولي شرقه وغربه وجرت وراءه في وحل اللافاعلية منظمة الأمم المتحدة التي فرض عليها ان تقوم بدور الصالة لتوزيع وجبات الحساء على الفقراء المسنين عندما يسمح لها (رادوفان كارازيدج) بذلك. أين هذه المهمة الوضيعة من وعود النظام العالمي الجديد الذي بشر به الرئيس الأمريكي السابق (بوش) وهو في زهو انتصار عاصفة الصحراء؟ اين هذه الوظيفة المهينة من مهمة حفظ السلام العالمي وشعار الأمن الجماعي الذي يجب ان يمارسه مجلس الأمن؟

لقد بلغ استخذاء بريطانيا حد تعريض تحالفها التقليدي مع امريكا للاهتزاز وبلغت كراهية فرنسا للمسلمين حدا (ربما تحت وطأة احداث الجزائر) جعل الرئيس (ميتران) يتخذ لهجة الاستهزاء في رده على المفكرين من ابناء بلده الذين اطلقوا صرخات الاستنكار والاستهجان للسياسة الفرنسية التخاذلية في البوسنة فقال في خطابه امام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (لم أر هؤلاء المفكرين ينضوون في كتائب دولية لنجدة البوسنة) ملمحا بذلك الى الكتائب الدولية التي شاركت في الحرب الأهلية الاسبانية ضد الفاشية(٣).

الثانى. فأعلنت امتناعها عن المشاركة فى عمليات الرقابة البحرية لتنفيذ حظر السلاح على مسلمى البوسنة، ولكنها سرعان ماتراجعت عن خطها المتشدد تحت تأثير المعارضة العنيدة لكل من بريطانيا وفرنسا وامام تحقيق الصرب انجازات عسكرية حاسمة فى ساحة القتال، وفجاة وبدون ادنى تمهيد اعلنت امريكا على لسان وزير دفاعها انه يستحيل حسم النزاع بواسطة الضربات الجوية وان الأمر يتطلب بضع مئات الألوف من القوات البرية وليس من يقبل تقديم هذه القوات، ولذلك يبقى السبيل الوحيد المفتوح هو سبيل الدبلوماسية.

ويلخص السياسيون موقف أمريكا بقولهم (ان انقاذ حلف الاطلسى يتقدم على انقاذ البوسنة) مشيرين بذلك إلى انعكاس الخلاف الأمريكى - البريطانى - الفرنسى على تماسك الحلف.

أما الأوروبيون فقد بدا واضحا منذ البداية تحيزهم العلنى الى جانب الصرب ومنعوا كلاً من الأمم المتحدة وقوات حلف الأطلسى من اتخاذ التدابير العسكرية الفعالة ضد الصرب لحملهم على قبول خطة السلام واكتفوا بالضربات الجوية الرمزية لطيران حلف الأطلسى متذرعين بخوفهم من انتقام الصرب من جنودهم العاملين فى صفوف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبضرورة مسايرة روسيا الحليف التقليدى للصرب.

على أن الأوروبيين الذين وقفوا فى صف واحد مع روسيا ضد النهج المتشدد الأمريكى بالنسبة للتعامل مع صرب البوسنة مالبثوا أن وجدوا انفسهم على خلاف معها إلى جانب الولايات المتحدة عندما طرح حلف الأطلسى فى اجتماعه فى بروكسل بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١ خطة لضم دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى الحلف الأمر الذى يضع حدود الحلف على تماس مع روسيا والذى جعل يلتسين) يعترض بغضب على الخطة ويقول انها فى النهاية تعنى العودة إلى تقسيم اوروبا إلى معسكرين شرقى وغربى كما كان الحال ايام الحرب الباردة.

وبحملة مضادة على هذه الخطة الأطلسية اقترحت روسيا فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (بودابست ٥ - ١٩٩٤/١٢/٦) تقوية سلطات هذا الحلف وجعله منظمة اقليمية تابعة للأمم المتحدة والمرجع الأول المسئول عن الأمن فى اوروبا فلا تتدخل الأمم المتحدة فى شؤون الأمن الأوروبى إلا بعد ان يستنفذ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى وسائله. وواضح ان روسيا تسعى بهذا الاقتراح إلى حيازة حق النقض فى شئون الامن الاوروبى لأن مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى يتخذ قراراته بالاجماع. ولقد استغلت روسيا بالفعل هذه القاعدة وعطلت صدور بيان ختامى من أعمال المؤتمر لاعتراضها على عبارة (العدوان الصربى) فى نص مشروع البيان. وايدت روسيا القرار الوحيد الذى اتخذه المؤتمر حول تكوين قوات حفظ للسلام تحت اشرافه تعمل فى منطقة (ناغورنى كاراباخ) بأمل أن تتولى روسيا قيادة هذه القوات.

هذا ويلغ تصميم روسيا على استعادة دورها كقوة يحسب حسابها على الساحة الدولية حداً جعل (يلتسين) يصرح تعقيباً على خطة توسيع عضوية الحلف الاطلسى باتجاه وسط وشرق أوروبا فيقول: ان روسيا ترفض ان يكون للولايات المتحدة وحدها القول الفصل فى المسائل الدولية، واوعز إلى المندوب الرسمى فى مجلس الامن لاستعمال حق النقض ضد مشروع قرار غربى يثبت حظر السلاح على الصرب وسقط المشروع. ولو شئنا أن نستخلص من كل هذه المواقف نتيجة لقلنا الآتى:

أولاً: ان أوروبا تسعى لتتولى أمر أمنها بنفسها بالتدريج لسببين، الأول: لأنها تستشعر تراجعاً بطيئاً ومتصلاً فى الالتزام الأمريكى الدفاع عن إوروبا، وهذا يفسر مالوحظ من اختلاف فى المواقف بين أوروبا وأمريكا بالنسبة للمدة المقترحة لالتحاق دول اوروبا الوسطى والشرقية بالحلف الأطلسى اذ بينما ترى امريكا اختصار المدة تثبتاً لزعامتها على الحلف ترى الدول الأوروبية إعطاء فترة انتقالية أطول مداراة لروسيا وكسباً لمزيد من الوقت لبناء قواتها الدفاعية الذاتية فى إطار (اتحاد اوروبا الغربية).

ثانياً: ان أوروبا وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا لاتريد قيام دولة مسلمة أو ذات أكثرية مسلمة فى وسط أوروبا حتى ولا بالأسم لأنها تخشى من أن يؤدى ذلك إلى مدّ اسلامى اقليمى فى مناخ تصاعد تيار الاسلام السياسى فى الشرق الأوسط وشمالى افريقيا . هذا بالإضافة إلى كراهية تقليدية موروثة للاسلام.

ثالثاً: يفسر الموقف الأمريكى المتباين عن الموقف الأوروبى فى البوسنة والمؤيد للمسلمين موازنة الموقف الأمريكى المنحاز بقوة إلى جانب إسرائيل وتحقيق الانسجام مع الموقف الأمريكى فى الجزائر المؤيد للحوار مع التيار الاسلامى المعتدل على خلاف الموقف الفرنسى المؤيد بقوة لبطش الحكم العسكرى، يضاف إلى ذلك النزعة

الكل يبدو متعلقا الى اخر حد بحماية ارواح جنوود بلاده ولذلك الكل يرفض ارسال قوات برية الى البوسنة لفرض السلام وردع الصرب الذى يتفق الجميع على أنهم المعتدون الذين ارتكبوا جميع الوان الجرائم ضد الانسانية وحقوق الانسان من القتل الجماعى الى اغتصاب النساء الى التطهير العرقى الى التعذيب الجسدى والنفسى حتى كان وقت وضع اسم كل من (سلوبودان ميلاذوفيتش) و (رادوفان كارادزيتچ) فى مقدمة لائحة مجرمى الحرب الذى ينبغى محاكمتهم امام محكمة دولية(٤).

ولكن هذه الدول الحريصة على ارواح جنودها تعارض رفع حظر السلاح عن البوسنيين المسلمين للدفاع عن انفسهم هنا يبدو التناقض الفاضح فى الموقف الذى يجمع الاقرار بالعدوان الصربى على المسلمين مع الاحجام عن نجدتهم منعهم من امتلاك وسائل الدفاع عن انفسهم فى الوقت الذى تصل فيه الى الصرب المعتدين الذخيرة والسلاح والوقود والمؤن من الدول المؤيدة لهم مثل صربيا وبلغاريا وروسيا واليونان وغيرها بالرغم من الحظر المفروض عليهم نظريا كما هومفروض على المسلمين(٥).

أما الزعم بأن رفع حظر السلاح عن المسلمين يستجر توسيع نطاق الحرب ودخول دول اخرى فيها فإنه اما ان يكون ذرا للرماد فى العيون بقصد الوصول الى هزيمة المسلمين واما ان يكون تقديرا موضوعيا للموقف فيكن الأوروبيون هم المسؤولون عن الوضع الراهن لترددهم المتكرر ومماطلتهم فى اتخاذ السياسة الصارمة منذ البداية لكبح العدوان الصربى والقضاء عليه قبل استفحاله(٦).

على ان البوسنيين المسلمين ليسوا هم وحدهم ضحايا السياسة الأوروبية فى البوسنة فحلف الأطلسى اصابه تصدع وضعف اكيدان اذ تبين انه بعد زوال خطر الشيوعية العالمية وانتهاء الحرب الباردة لم يعد واضحا ماهى مهمة هذا الحلف؟؟ وبعد ان فشل الحلف فى حل نزاع مسلح تفجر فى وسط اوروبا بدا من المنطقى ان يكون مؤتمر الأمن والتعاوون الأوروبى المرجع الاكثر اهلية للتصدى لمسائل الأمن الأوروبى على نحو مايطرح الروس ولو انه لا تتوفر له فى وضعه الراهن الوسائل العسكرية المتوفرة للحلف. ومن جهة اخرى يمضى الأوروبيون فى بناء منظمتهم الدفاعية الخاصة بهم فى اطار اتحاد اوروبا الغربية. وسوف يكون التنافس بين الحلف واتحاد اوروبا الغربية ومؤتمر التعاون والأمن الأوروبى حول مسؤولية الأمن الأوربى نقطة الاحتكاك التى تخلق انقسامات جديدة فى المستقبل غير البعيد.

على ان الضحية الثالثة والأهم لمأساة البوسنة هى منظمة الأمم المتحدة، فبالاضافة الى الفشل الذريع لمشروع الدبلوماسية الوقائية الذى عمل من أجله الأمين العام بطرس غالى اصطدمت الأمم المتحدة بخيبات امل مريرة بسبب تسلط امريكا عليها من جهة وبسبب ان السيادات القومية للدول الكبرى عندما تتصارع مصالحها لاتقر لها بالدور الذى ينبغى ان يكون لها وتجبرها ان تنسحب من الساحة لتتدبر هذه السيادات القومية امر ايجاد الحل الذى يتناسب مع توازن القوى فيما بينها. بهذه الطريقة تفقد الأمم المتحدة هيبتها ومصداقيتها ويصبح من المستحيل عليها ان تقوم بدور الملاذ للدول الصغيرة. ولعل احدث دليل على تمسك الدول الكبرى بالامتيازات التى تمنحها اياها قواها الذاتية ان الدول النووية كلها لم تؤيد المشروع الذى طرحته اليابان مؤخرا على الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضى بالغاء الأسلحة النووية فى العالم.

ومن الأمور المثيرة للتأمل ان عصبة الأمم فشلت فى اداء مهمتها لأسباب منها ان الدول الكبرى لم تمنحها فرصة القيام بوظيفتها اذ كانت هذه الدول تعتمد فى حل النزاعات على الاتصالات المباشرة فيما بينها على نحو مايجرى الآن فى البوسنة. صحيح ان ميثاق عصبة الأمم كان يفرض اتخاذ القرارات بالاجماع سواء فى المجلس ام فى الجمعية العامة على خلاف قاعدة الأكثرية المطبقة حاليا فى منظمة الأمم المتحدة وصحيح ايضا ان نوعا من التسابق للتوسع الاقليمى كان يطبع سلوك الدول الكبرى فى العقود الأولى من القرن العشرين وانه لم يكن قد اخترع السلاح النووى مما مهد السبل امام غزو اليابان لمنشوريا عام ١٩٣١ وغزو ايطاليا للحبشة عام ١٩٣٥ وغزو الاتحاد السوفيتى لفنلندا عام ١٩٣٩ وكذلك ضم المانيا للنمسا وتشيكوسلوفاكيا وغزوها لبولونيا عام ١٩٣٩ ذلك الغزو الذى فجر الحرب العالمية الثانية وقضى نهائيا على عصبة الأمم. ولكنه صحيح ايضا ان نظام وحدانية القطب الذى يكرس مجلس الأمن اداة طيعة فى يد الولايات المتحدة يؤذى مصداقية الأمم المتحدة، والتحول العالمى

السلاح لمصلحة البوسنيين قد يتخذه الكونغرس الامريكي الجديد الذي سوف يبدأ دورته الآلي في ١٩٩٥/١/٤ اذا لم يقبل الصرب خطة السلام الجديدة وعندئذ سوف تعمد بريطانيا وفرنسا وغيرها الى سحب قواتها المشاركة في حفظ السلام، وفي الوقت نفسه تصبح الساحة البوسنية مفتوحة لاحتمالات نشوب حرب دولية هذه المرة وليس اهلية ولكن مسؤولية التسبب بها ايضا على عاتق سياسة اوروبا الاسترضائية

المراجع :

١. تقول التقارير ان زيارة (دوغلاس هيرد) و(الان جوبيه) لبلغراد بتاريخ١٩٩٤/١٢/٤ لم تكن بالتنسيق مع بقية اطراف فريق الاتصال

٢. نقلت الصحافة الصربية ان (ميلوزفيتش) ارسل الفا من المسلحين للقتال ال جانب صرب البوسنة في الهجوم على مدينة بيهاتش (نقلا عن جريدة لوموند بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٦).

٣. انظر جريدة لوموند بتاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ (موجة غضب في الامم المتحدة). ولوموند بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ (القبعات الزرق مهانة)

٤. راجع تصريحات وزير الخارجية الامريكي في حينه (EAGLEBURGER)

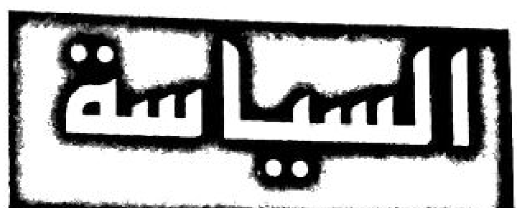
٥. انظر جريدة لوموند بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٠ . اندريه لاران . (BOSNIA JAI HOTE)

٦. كتب كثير من المراقبين السياسيين المفكرين الاوروبيين والامريكيين الذين زاروا البوسنة وشاهدوا على الطبيعة القتال مقالات مطولة كيف انه كان ممكنا القضاء على العدوان الصربي بسهولة بضربات جوية مركزة (برنارد ليفي، انطوني لويس الخ..).

٧. انظر ستانلي هوفمان: الاسترضاء من جديد كما حصل في الحبشة وتشيكوسلوفاكيا، هير الدتربيون، كانون الثاني

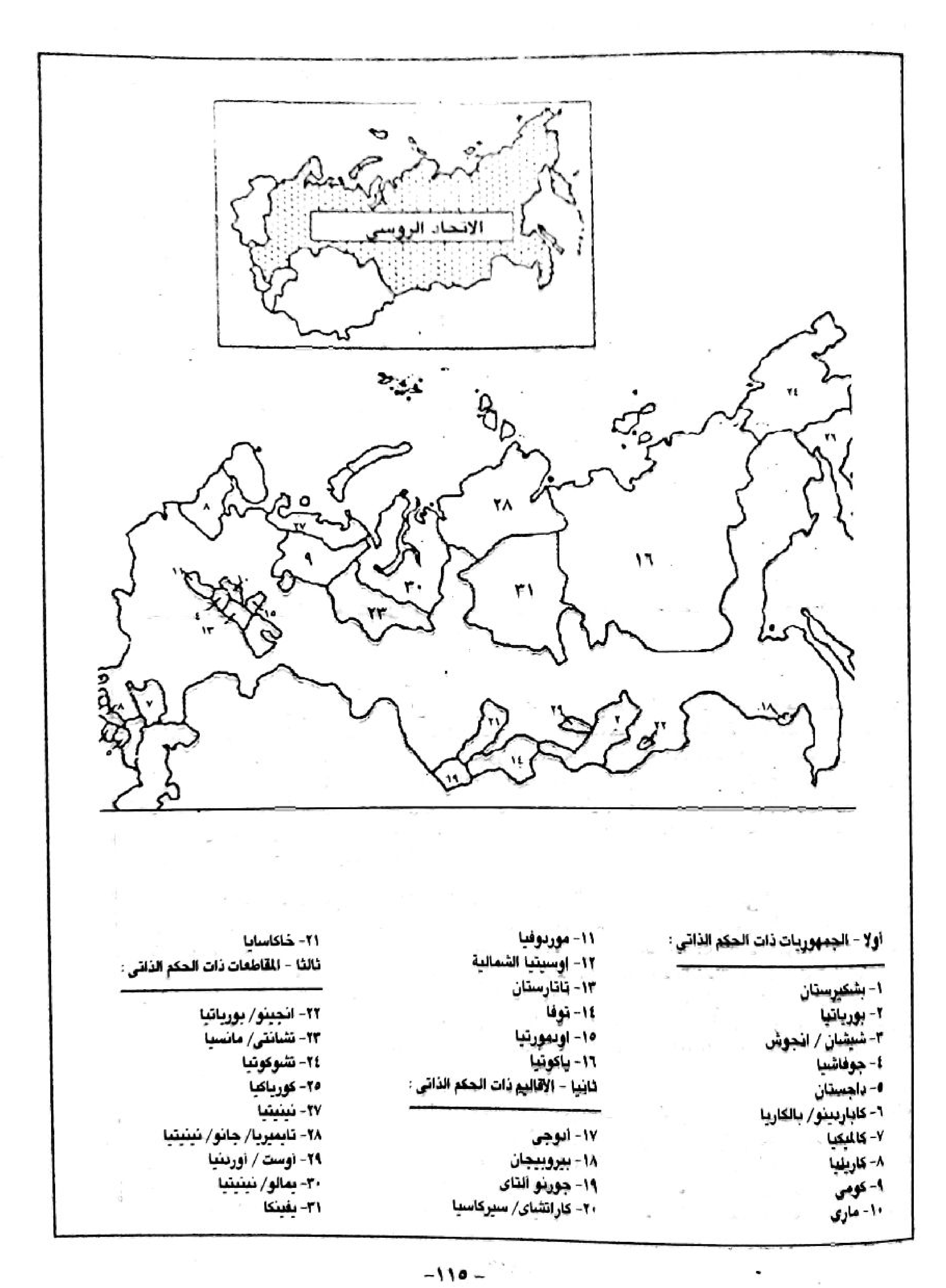
٨. انظر الجنرال جان كرت . قائد قوات الامم المتحدة في البوسنة من تموز ١٩٩٣ الى اذار ١٩٩٤ (PROCESSUS UNICHOIS). لوموند ١٩٩٤/١٢/١٤.

Scanned with CamScanner

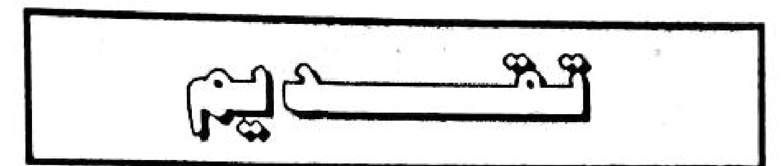




أزمة التفكك فى الكومنولث الروسى

المحتويات


الاتحاد الروسي
أولا - الجمهوريات ذات الحكم الذاتي :
١- بشكيرستان
٢- بورياتيا
٣- شيشان / انجوش
٤- جوفاشيا
٥- داجستان
٦- كاباربينو/ بالكاريا
٧- كالميكيا
٨- كاريليا
٩- كومي
١٠- ماري
١١- موردوفيا
١٢- اوسيتيا الشمالية
١٣- تاتارستان
١٤- توفا
١٥- اودمورتيا
١٦- ياكوتيا
ثانيا - الأقاليم ذات الحكم الذاتي :
١٧- ابوجي
١٨- بيروبيجان
١٩- جورنو ألتاى
٢٠- كاراتشاى/ سيركاسيا
٢١- خاكاسايا
ثالثا - المقاطعات ذات الحكم الذاتى :
٢٢- انجينو/ بورياتيا
٢٣- تشانتى/ مانسيا
٢٤- تشوكوتيا
٢٥- كورياكيا
٢٧- نينيتيا
٢٨- تايميريا/ جانو/ نينيتيا
٢٩- أوست / أوردنيا
٣٠- يمالو/ نينيتيا
٣١- يفينكا





د. طه عبد العليم

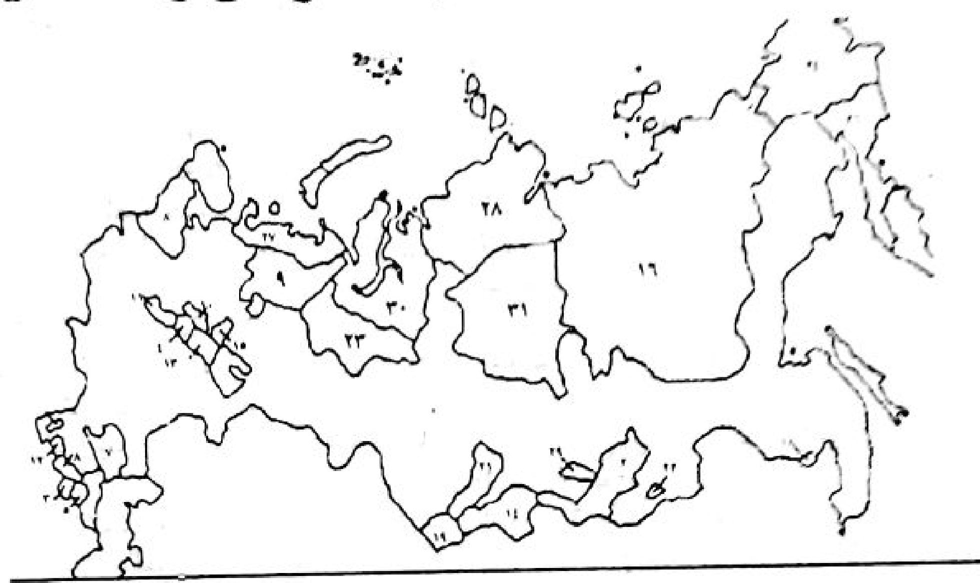
لقد أعادت الحرب فى الشيشان مايجرى من تطورات فى الإتحاد الروسى وغيره من الجمهوريات الوريثة للاتحاد السوفييتى السابق الى الصدارة بين القضايا الساخنة فى وسائل الإعلام سواء على الصعيد العالمى أو على النطاق العربى على امتداد الشهور السابقة . وأهمية مايتضمنه هذا الملف من دراسات ومقالات بحثية وتقارير ، لا ترجع الى مجرد أهمية ماتتناوله من تطورات فى الدول التى ظهرت على الخريطة الدولية بعد الانهيار السوفييتى بقدر ماتعزى الى منهج التناول . وباختصار ، فان الحرب الروسية فى الشيشان ، من حيث الجوهر ، ليست سوى تعبير مكثف ودموى عن تداعيات أزمة التفكك الشامل التى تعيشها الجمهوريات السوفييتية السابقة .

ويركز هذا الملف ، فى تناوله لأزمة التفكك الشامل فى الجمهوريات المذكورة على تلك التى انضمت الى "كومنولث الدول المستقلة" ، أو مانسميه الكومنولث الروسى استنادا الى دور روسيا باعتبارها مركز هذا التجمع الاقليمى . وتؤكد التطورات اللاحقة صحة توقعنا فى ملف السياسة الدولية أبريل ١٩٩٢ ، عقب الانهيار السوفييتى وإعلان الكومنولث مباشرة ، بأن العديد من الروابط والمصالح والمخاوف سوف تدفع بأطراف الإمبراطورية الروسية القيصرية ثم الاتحاد السوفييتى السابق نحو المركز الروسى . لكن العوامل التى دفعت الى انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتى لا تزال تفسر ، من حيث الأساس ، ودون تجاهل المتغيرات الجديدة ، العوائق التى تجابه محاولة اعادة التوحيد الإقليمى Reunification وتهدد السيادة الوطنية للدول المستقلة حديثا .

ويضم الملف ثلاث دراسات تتناول أزمة التفكك ، من زوايا : سياسية ، واقتصادية ، وعسكرية . كما يشمل الملف أربعة مقالات ، يتعرض الأولان للتفاعلات بين روسيا والجمهوريتين السلافيتين : أوكرانيا وبيلاروسيا ، والآخران للتفاعلات بين روسيا والجمهوريات الاسلامية . ثم ينتهى الملف بثلاثة تقاريرتقدم تحليلا لأهم الصراعات الاثنية المسلحة فى دول الكومنولث ، هى :الشيشان (داخل الاتحاد الروسى) ، ناجورنو كاراباخ (بين أذربيجان وأرمينيا) ، وابخازيا (فى جورجيا) .



أزمة تفكك الكومنولث : انعكاسات التنافس الدولى والاقليمى





د . نيفين عبدالخالق مصطفى(*)

مقدمة :

منذ أن انهار الاتحاد السوفيتى وتفككت أجزاؤه ، وتولد عن هذا التفكك شكل جديد اتخذ صورته السياسية الدولية فى اقامة رابطة جديدة هى : "كومنولث الدول المستقلة" - منذ ذلك الحين - لم ينقطع الاهتمام حول طبيعة هذا التكوين الجديد ، ومصداقيته ، ومدى قدرته على الاستمرار ، وعلى تجاوز الأزمات التى أدت الى انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتفككه . وتكاد دراسة الأوضاع فى " كومنولث الدول المستقلة " تتبلور حول عدة قضايا أبرزها قضيتان رئيسيتان .

تدور **القضية الأولى** حول علاقة المركز بالأطراف ، حيث تبدو تلك العلاقة فى شكل تلاشى قوة الجذب التى كانت تربط بين الجمهوريات المنتمية للاتحاد السوفيتى " سابقا " ، وبين السلطة المركزية فى موسكو . وفى الوقت

(*) استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

نفسه ، حلت محل ذلك علاقة جديدة لا تعنى انفراطا كاملا ، ولا تعنى – ايضا – التئاما شاملا ، أو عودة للوضع السابق . **اما القضية الثانية** ، فتدور بالاساس حول ماخلفه هذا الوضع من فراغ أعطى فرصة للتدخل العلن الواضح من قبل قوى دولية واقليمية فى محاولة لاكتساب مواقع نفوذ ، واعادة صياغة الأوضاع فى هذه المنطقة بما يتمشى مع مصالح الأطراف الدولية والاقليمية المعنية .

وتحتل روسيا الاتحادية داخل كومنولث الدول المستقلة وضعا مركزيا . فقد ورثت الاتحاد السوفيتى من الناحية القانونية الدولية وايضا الاقتصادية والعسكرية ، كما ورثت ايضا التركة المثقلة بالأمراض الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى افرزتها الحقبة الشيوعية التى دامت قرابة سبعين عاما . ولذلك فان ما يحدث فى روسيا الاتحادية ذو أثر بالغ على تطور الأوضاع فى كومنولث الدول المستقلة ، حيث لاتزال الدولة المحورية التى تدور من حولها جمهوريات الاتحاد السوفيتى " سابقا " سواء بالسلب او الايجاب ، وذلك فى مختلف العلاقات .

ولذلك ، فان مواقف القوى الدولية والاقليمية – وبصفة خاصة – موقف الغرب (الأمريكى والأوروبى) من روسيا الاتحادية يرتبط أشد الارتباط بتطور الأوضاع فى كومنولث الدول المستقلة . وعموما ، يبدو الموقف الغربى متناقضا ومترددا بين بديلين :

الأول : هدم روسيا الاتحادية استكمالا لعملية تفكيك الاتحاد السوفيتى ، ويرتبط بذلك – ايضا – تفكيك رابطة الكومنولث . ويدفع هذا الهدف الادراك الغربى بأن روسيا الاتحادية بكل ما تملكه من مقومات للقوة تعد المهدد لأمن أوروبا والغرب عموما . الا أن هذا البديل تقف امامه معضلة خطيرة تواجه الغرب ، حيث تمثل عملية هدم روسيا الاتحادية مخاطرة غير مأمونة العواقب ، نظرا لما سيتبعها من انشطارات وتفككات تحمل معها نذير فوضى عارمة قد تخرج عن نطاق السيطرة .

الثانى : أما البديل الثانى ، فيتمثل فى استخدام روسيا الاتحادية كدولة حارسة فى منطقتها الاقليمية لصالح الغرب ، وذلك حتى لا يمتلىء الفراغ الذى خلفه انهيار الشيوعية ببديل مناقض لمصالح الغرب تستغله قوى اقليمية منافسة وفى مقدمتها ايران . الا أن هذا البديل تقف أمامه – ايضا – معضلة تواجه الغرب ، وهى المخاوف المنبعثة من أن يؤدى تدعيم هذا البديل الى انبعاث الدولة الاتحادية بصفتها السابقة كعدو للغرب .

ومن ثم ، فان التوجه السائد يبدو انه يدور حول توجيه سياسة القوى الكبرى ازاء كومنولث الدول المستقلة بغية الابقاء عليه فى حالة من الضعف والتفكك ، وفى الوقت نفسه محاولة استخدام بعض دول الكومنولث كقوى موازنة للاتجاه نحو تقوية المركز الروسى . وفى هذا الاطار يمكن تفهم دوافع التقارب الأمريكى الأوكرانى ، الأمريكى الكازاخى مع مطلع العام الماضى فى محاولة من واشنطن للاستفادة من التناقضات التى تبرز بين موسكو وكييف من جانب ، وموسكو والماتا من جانب أخر . (١)

وقد اكدت التطورات التى اعقبت قيام كومنولث الدول المستقلة فى ديسمبر ١٩٩١ أن هذا التنظيم يفتقد الى العديد من مقومات الدفع الذاتى ، لذلك لجأت موسكو الى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كل من أطراف الكومنولث . واضطرت روسيا أن تدخل مجال المنافسة مع قوى اقليمية كايران وتركيا وباكستان ، بل وايضا مع حلف الأطلنطى فى محاولته لاستقطاب دول أوروبا الشرقية .

وقد لجأت روسيا فى سبيل مواجهة هؤلاء المنافسين الجدد ، وفى محاولة منها للتأكيد على أن بلدان الكومنولث والبلطيق تمثل مجالا حيويا للمصلحة الروسية أن تستخدم السياسة المعروفة " بفرق تسد " ، وهى تعنى بذلك استخدام الاختلافات العرقية والنزعات الانفصالية القومية . والمتأمل فى سياسة موسكو تجاه كاراباخ ، والدينستر ، وابخازيا ، والقرم ، يلحظ محاولة روسيا اللعب بورقة الانفصال القومى ، الذى يؤكده اصرار روسيا على منح رعايا الجمهوريات السوفيتية السابقة حق اكتساب الجنسية المزدوجة لاستخدام هؤلاء كورقة لزعزعة استقرار الجمهوريات التى تقطن بها أقليات روسية معتبرة كما هو الحال فى الأقاليم الواقعة شمال كازاخستان .

والواقع أن التعدد الاثنى داخل كومنولث الدول المستقلة يعد من أخطر المشاكل التى تخلق أزمة حادة فى الهوية ، تنعكس – بوجه أخر – على أزمة فى الشرعية ، وتؤخر بالطبع عملية الشعور بالانتماء الى كيان موحد . وهذا التنوع الاثنى الواسع النطاق يضم العنصر السلافى فى روسيا وأوكرانيا ، الى جانب العنصر التترى الأسيوى فى جمهوريات آسيا الوسطى ، والعنصر الآرى فى غرب الكومنولث . وينعكس ذلك – بالطبع – على الثقافة السائدة ، وعلى الأنماط السلوكية والاجتماعية . فبعض هذه الجمهوريات ذات طبيعة اسلامية مثل أذربيجان ، وأوزبكستان وبعضها الآخر ذات صبغة مسيحية مثل جورجيا ، والبعض الآخر يهمش الدين كما هو الحال فى روسيا . ويزيد من تأثير هذه الاختلافات بعض العوامل الأخرى التى تساهم فى خلق مشاعر التنافر وعدم الانسجام بين الجمهوريات وبعضها البعض . ومن ذلك حدوث خلل بين واقع السيادة وبين التكييف القانونى لها . ويساعد على ذلك اعادة ترسيم الحدود بصورة لا تنسجم مع الواقع ، ومع تركز بعض الأقليات فى أقاليم دون غيرها . ويظهر ذلك – فى اطار الكومنولث – فى مناطق متعددة ، مثلما الحال فى أذربيجان فيما يختص باقليم ناجورنوكاراباخ ، كذلك فى حالة جورجيا واقليم أبخازيا ، وأيضا فى رغبة مولدوفيا فى الاستقلال . (٢)

وتدور التساؤلات التى نطرحها فى هذه الدراسة حول تنافس القوى الدولية والاقليمية وعلاقته بتفكك الكومنولث ، ومدى اتساق هذا التفكك مع مصالح هذه القوى . كذلك نطرح تساؤلا حول اعادة التكامل فى أراضى الكومنولث ،

وهل يتناقض ذلك مع مصالح نفس القوى المعنية . ويرتبط بما سبق تصور السيناريوهات المحتملة لتطور الأوضاع في كومنولث الدول المستقلة ، ولاسيما في ظل التطورات الأخيرة الحادثة في روسيا الاتحادية بعد أزمة الشيشان ، ومدى انعكاساتها على أزمة التفكك سواء في روسيا الاتحادية أو في جمهوريات الكومنولث .

اولا : ما بعد الحرب الباردة ... " سلام بارد "

شهد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في بودابست ، والذي افتتح أعماله في الخامس من ديسمبر عام ١٩٩٤ ، أعنف مواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا ، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء عصر الحرب الباردة ، وذلك بسبب محاولة حلف الأطلنطي توسيع نطاقه بضم شرق ووسط أوروبا له والخلاف حول ذلك . وقد حاول يلتسين التأكيد على أن مثل هذه الخطط التي توضع من أجل مواجهة احتمال انهيار الديمقراطية في روسيا تعد أمرا سابقا لأوانه ولا مبرر له ، وأنه بدلا من ذلك فهو يقترح احتفاظ روسيا بدورها كحارس للجانب الشرقي من أوروبا .

وكانت الهواجس الروسية تدور حول الخشية من محاولة تهميش مكانة روسيا ودورها في التأثير على رابطة الكومنولث التي يترأسها بوريس يلتسين منذ عام ١٩٩٤ ، أو محاولة تحجيم نفوذها في ممارسة أي رقابة أو وصاية على عدد من دول وسط وشرق أوروبا . وقد بدا أن يلتسين قد شعر بالعزلة بين رؤساء قمة بودابست ، كما أنه شعر بأنه لا يلق نفس الحفاوة التي يلقاها الرئيس كلينتون ، ولذلك حاول أن يرسم صورة لشبح وهمي يحاول أن يستعيد به دور روسيا كقوة عظمى وذلك فيما أسماه " السلام البارد " ، حيث حاول أن يتظاهر بالقوة أمام الغرب عن طريق أن يبدو متشددا . وقد حرص يلتسين على بلورة موقف روسيا في استراتيجيتها تجاه جاراتها أو مع العالم الخارجي في أنها تسعى الى تأكيد امن الدول المجاورة لها التي كانت سابقا ضمن الاتحاد السوفيتي " السابق " أو ضمن أوروبا الشرقية ، وذلك في اطار الاستراتيجية الروسية (Near Abroad)، والتي اعلنها يلتسين في ١٩٩٤/١/٢ وهي تعني التدخل -بحسم - باستخدام القوات المسلحة لحماية مصالح روسيا في جمهوريات الكومنولث والمناطق الأخرى التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق . وذلك فيما يبدو على أنه اعادة بعث " مبدأ مونرو " الأمريكي في صورة مبدأ مونرو روسي . (٣)

ومما لا شك فيه أن أحد الدوافع الهامة وراء ذلك المبدأ ، هو صيانة وحفظ الاعتقاد بأن روسيا لاتزال قوة عظمى على الرغم من سقوط أيديولوجيتها ، وضياع امبراطوريتها ، وعلى الرغم من ظروفها السياسية وأوضاعها الاقتصادية المتردية . ولكي تكون دولة عظمى ، فان هذا يتطلب أن تتصرف بطريقة معينة وأن تتحمل مسئوليات معينة . ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك عندما يتعلق الأمر بالصراعات المتعددة على حدود روسيا أو فيما وراءها ؟ هل تحاول روسيا ارساء قواعد جديدة بشأن الاعتبارات الانسانية لعمليات حفظ السلام ؟ وهل تحاول - كما يتصور القوميون والفاشيون - اعادة بناء الاتحاد السوفيتي أو حتى بناء امبراطورية روسية جديدة من خلال الدخول في مغامرات عسكرية أو تدخلات مسلحة ؟ ان السيناريو الأكثر قبولا انما يبدو في استخدام أداة متمثلة في مبدأ مونرو روسي يعني بالأساس البحث عن مجال نفوذ في المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق سواء في اسيا أو في أوروبا الوسطى والشرقية . وقد وضع مبدأ مونرو الروسي بالفعل موضع التطبيق ، وأعلنت روسيا انها صاحبة حق في التدخل عسكريا في الصراعات التي تنشب في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق ، وبصفة خاصة حينما تمس المصالح القومية الروسية . ووفقا لذلك فان تواجد أي نوع أو مظهر من مظاهر القوة أو النفوذ لدول مثل ايران أو تركيا في هذه المناطق يصبح غير مرغوب فيه وغير مرحب به من روسيا بالطبع ، وكذلك تنظر روسيا الى محاولات " الناتو " لمد مجال النفوذ الغربي الى وسط وشرق أوروبا . وبهذا المعنى فان أنشطة وعمليات حفظ السلام الروسية هي محاولة لاكساب الشرعية الدولية على استخدام القوة العسكرية لدعم المصالح القومية الروسية في أراضي الاتحاد السوفيتي سابقا ، ولعل هذا بدا واضحا - على الأقل - منذ عام ١٩٩٣ .

وفي الواقع ، أن التفسير - الأقل اثارة لقلق الغرب - لمبدأ مونرو الروسي، هو أن روسيا انما تتصرف كما تفعل القوى الاقليمية العظمى . وهذا يعني أن تستغل فرصة وجود دول ضعيفة في جوارها القريب من أجل أن تستعملها في تحقيق أقصى فائدة لروسيا نفسها سياسيا وعسكريا واقتصاديا . وهي تتدخل حينئذ في المناطق وفي الوقت الذي يخدم المصالح القومية الروسية - ولكن هناك تفسيرا اخر لهذا المبدأ أكثر اثارة لقلق الغرب ، وهو التفسير الذي يجعل من مونرو الروسي مجرد بداية لمحاولة اعادة بناء الاتحاد السوفيتي . وقد سبب ذلك نوعا من المخاوف لدى الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى التي تعيد تقويم دورها ومكانتها حاليا خلال فترة الانتقال من النظام الدولي القديم الى نظام جديد . فالوضع الدولي الحالي ، هو أشبه بوضع العالم المتعدد القوى ، حيث تبدو فيه الولايات المتحدة في وضع الأول بين أقران أو المقدم بين اكفاء Primes Inter-Pares ، ولكن لاعتبارات كثيرة سوف تنحدر قوتها بشكل متزايد بسبب المصاعب الاقتصادية التي تواجهها بالنسبة لليابان وأيضا بالنسبة للصين . أما في المجال العسكري ، فان توازن القوى بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الاقليمية الصاعدة - بما في ذلك - ايران ، والهند ، وايضا الصين سوف ينقلها من المركز نحو الأطراف ، حيث تتسرب بعض القوة التي كانت لها الى غيرها من الدول . وكذلك الى بعض الفاعلين الذين لا

٤٨٧

يمثلون دولا مثل الاتحادات والشركات متعددة الجنسية . وبافتراض أنه لا توجد دولة أخرى تحتل دور القيادة المكافئة ، فان ما تمتلكه الولايات المتحدة سوف يتفرق ويبدد على قوى متعددة . وحينئذ ، ماذا ستكون نتائج مثل هذه التغييرات على استقرار وشرعية النظام الدولي ؟

ان تشتت القوة وتبددها بين عدد أكبر من الفاعلين يعني أن الولايات المتحدة لن تواجه بمنافس قوى فى أماكن عدة من العالم فى وقت واحد ، لأن أيا من هؤلاء المنافسين لن يحوز وحده القوة التى تبددت وتشتتت . وهذا يعنى أنه لن يكون هناك صراعا بين قوتين عظميين ، وانما تثور نزاعات محددة ومتزامنة . وهذا بالطبع يؤثر على شرعية واستقرار النظام الدولي . ولمدة من الزمن لابد وأن تتقبل الولايات المتحدة وضعا لا تملك فيه اليد العليا أو الوحيدة التى تستطيع أن تفرض بها نظام عالمى جديد ، وكذلك فان أيا من القوى الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك . (٤)

وفى ضوء ذلك ، يمكن النظر الى اعادة صياغة استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ، وكذلك السياسة الدفاعية لها ، فى شكل مشروع القانون الذى تقدمت به الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس الأمريكى فى الأسبوع الثانى من فبراير ١٩٩٥ . حيث نشرت صحيفة " الهيرالد تريبيون " التعليق المشترك لوارين كريستوفر وزير الخارجية ، ووليليام بيرى وزير الدفاع . (٥) ومن خلاله بدا أن الاستراتيجية الأمريكية سوف ترتكز على ركيزة أساسية تتمثل فى استخدام النفوذ الأمريكى فى تعبئة واستغلال قدرات الأمم الأخرى لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية " بالوكالة " ، وبذلك يتم تجنب المخاطرة بأرواح الجنود الأمريكيين وتجنيب الاقتصاد الأمريكى تحمل هذا العبء . وهذا قد يعنى - فى أحد أبعاده - استخدام روسيا فى هدم نفسها بنفسها - وفى الوقت نفسه - فى مواجهة بعض القوى الصاعدة المقلقة فى اطار الاستراتيجية الروسية فى التدخل فى دول الجوار القريب . وأحد النتائج المحتملة لذلك ، هو تفكك الاتحاد الروسى وانهياره ، حيث يبدو أمرا لا يمكن تجنبه وسوف ينعكس ذلك بالطبع على رابطة الكومنولث ودول الجوار القريب والبعيد . وفى كل الأحوال ، ليس هذا هو السيناريو المحتمل الوحيد . فهناك احتمال اخر لاعادة تشكيل النظام الدولى فى شكل عدة نظم فرعية سواء على أساس اقليمى : فى أسيا وأوروبا وأمريكا أو على أساس قاعدة الثروة والغنى : الشمال فى مواجهة الجنوب . أو وفقا لقاعدة حضارية : غربية ، كونفوشسية ، يابانية ، هندوكية ، أرثوذكسية سلافية ، واسلامية . وكل من هذه النظم الفرعية سوف تتمتع بدرجة من الشرعية والاستقرار الداخلى ، ولكن هذا لا يمنع بالطبع من أن العلاقات بين هذه النظم سوف تتسم أساسا بالصراعات . وبذلك يبدو الحلم بعالم واحد يسوده السلام قد تباعد وعاد الى النقطة التى بدأت منها الحرب الباردة . ولذلك ، كان الصدام حادا وعلنيا بين الرئيس الأمريكى كلينتون والروسى يلتسين خلال مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الأخير ، وذلك عند كل نقطة تناقض التوجهات الاستراتيجية لكل منهما . وقد صرح يلتسين بأن الرئيس الأمريكى انما يريد أن يدفع العالم الى " سلام بارد " . واذا رجعنا الى نشأة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى عام ١٩٧٥ فى هلسنكى نجد أنه جاء كنتيجة لمرحلة من مراحل سياسة الوفاق " الانفراج " التى عاصرت الحرب الباردة ، وكان الهدف منه بالأساس هو أن يمثل محاولة لتهدئة التوتر بين الشرق والغرب حيث ضم هذا المؤتمر جميع دول أوروبا بالاضافة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق . وقد اصبح لروسيا بخصوص هذا المؤتمر امال عريضة تدور حول تطوير المؤتمر بتحويله الى منظمة اقليمية تابعة للأمم المتحدة تعمل من أجل تحقيق الأمن ، ويكون حلف الأطلنطى تابعا لها . وتهدف روسيا من وراء ذلك بالطبع - أن يكون للكرملين دور فى صياغة قرارات الحلف - ولكن رغم تغير الظروف التى أعقبت التحولات العاصفة التى تولدت عند انتهاء دولة الاتحاد السوفيتى وبروز كومنولث الدول المستقلة ، نجد أن الدول الغربية رفضت المقترحات الروسية خوفا من أن تؤدى الى اعطاء روسيا أى نوع من السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على قرارات الحلف . وهكذا ، ولأول مرة - منذ انتهاء الحرب الباردة - يظهر على السطح بوادر التنافس بين موسكو والغرب ، واتخذ مسرحا له فى الخلاف على الشكل المستقبلى الجديد للأمن فى أوروبا حيث ظهر واضحا أن موسكو تبحث لنفسها عن موضع قدم يؤكد من جديد وجودها كدولة كبرى وان لم تعد قوة عظمى .

وقد لفت ذلك الأنظار الى أن الدب الروسى الذى قد يظن أنه تفكك وانهار ، لاتزال لديه أنياب يحاول الكشف عنها ليؤكد المخاوف من أنه لايزال يمثل مصدر خطر أو تهديد . وفى الوقت نفسه ، فان ذلك لا يلغى التصورات التى تلقى قبولا واسعا لدى العديد من العسكريين والمثقفين الروس ، والتى تقوم على النظر الى التعاون بين روسيا والولايات المتحدة ، والغرب عموما على أنه من الأمور الحيوية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وضع أسس لهذا التعاون وفقا لقاعدة من التكافؤ الذى لا يستقيم معه التمييز الاقتصادى والتجارى الذى تعانى منه روسيا . وان تحقيق ذلك سيكون بشيرا بعهد جديد بعد انتهاء الحرب الباردة لأنه على حد تعبير يلتسين فى خطابه أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الأخير " أن البديل المتاح سيكون السلام البارد " ، وهو سلام يفسره يلتسين بأنه سلام عديم الجدوى .

وقد عرض يلتسين قبول روسيا الانسحاب من جمهوريتى البلطيق واستونيا ولاتفيا استجابة لطلب وتوصية الغرب ، الا أنه عاد وأكد على أن ما يتعرض له الناطقون والمتحدثون باللغة الروسية فى هاتين الجمهوريتين يعتبر خرقا لحقوق الانسان . وانطلق من وراء ذلك ليتناول معنى " الشراكة فى السلام " بين روسيا والولايات المتحدة

، حيث يفترض أن يدعم كل طرف من مواقف الطرف الآخر ، وأن يبحث الطرفان عن حلول وسط تكون مقبولة من كليهما . وبذلك عاد مرة أخرى للحديث عن رغبة روسيا فى عدم التسرع فى موضوع حلف الأطلنطى(٦)

وعلى الرغم من ذلك ، فقد فشل يلتسين فيما فشل فيه وزير خارجيته - من قبل - فى محاولة الحصول على مرونة من الأمريكيين أو الشركاء الأوروبيين -وبصفة خاصة - ألمانيا وفرنسا اللتين تمثلان قوتين كبيرتين فى القارة الأوروبية من أجل التخلى عن التشدد فى النظر بعين الاعتبار الى الاقتراح الروسى بتأجيل فتح باب حلف الأطلنطى أمام دول شرق ووسط أوروبا . حيث يعد ذلك بمثابة تعريض للأمن الاستراتيجى الروسى للخطر بوصول حلف الأطلنطى الى سلالم البيت الروسى .

ويأتى ذلك الخطر فى الوقت الذى تستشعر فيه روسيا عدم رغبة الغرب وبالذات الولايات المتحدة فى دخول روسيا " الناتو " ، وأن الأفضل أن تعزف عن ذلك . وقد يبدو أن هناك مبررات معقولة لدى الغرب ومنها : الامتداد الجغرافى لروسيا حتى الحدود مع الصين ومنغوليا واليابان وهو أمر يخلق وضعا لا نعرف نتائجه ، وبخاصة ردود أفعال هذه القوى اذا أصبح حلف "الناتو" - اذا دخلته روسيا - مجاورا لحدودهم . ومن ناحية أخرى ، فان روسيا التى لا تريد " الناتو " على حدودها ، ولا يرحب بدخولها فيه . الا أنها فى الوقت نفسه لا تريد الابتعاد عنه كلية . ولذلك فان أفضل وضع بالنسبة لها ربما يكون الوضع الشبيه بفرنسا ، أى وضع الانضمام الى الجهاز السياسى للحلف وأن تنأى بنفسها عن مسئولية الجهاز العسكرى له . ولذلك فقد اعتبرت صحيفة الأزفستيا الروسية فى تعليقها عقب قمة بودابست أن الدبلوماسية الروسية قد منيت بهزيمة ساحقة ، ودللت على ذلك بأن ارسال قوات من المؤتمر لاقليم ناجورنوكاراباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان هو دليل واضح على تقليص دور روسيا(٧) ، ووضع حجر أساس لتدخل المؤتمر فى نزاعات الكومنولث .

ثانيا : الانفصال القومى وأزمة التفكك :

شكلت الرغبة فى الاستقلال والتمتع بالسيادة قوة حاكمة فى انهيار سلطة المركز فى الاتحاد السوفيتى السابق الى الحد الذى تمثل فى عدم رغبة أى من أطراف هذا الاتحاد فى اعادة انشاء كيان اتحادى فيدرالى وتفضيل شكل كومنولث الدول المستقلة ، الذى يحفظ للأعضاء رغبتهم فى الاستقلال والسيادة. ومن ثم ، فانه منذ لحظة ميلاد الكومنولث ، وقد كانت الرغبة فى التفكك تعلو على الرغبة فى الاندماج . وقد انعكس ذلك الوضع على كيان الكومنولث الذى ولد هشا مفتقدا لرغبة أعضائه فى تنفيذ ما يتوصلون اليه من اتفاقات . ولذلك عمدت روسيا - صاحبة ميراث السبعين عاما -من الهيمنة المركزية الى استخدام وسائل الضغط المختلفة من أجل تنفيذ ما ترغب فيه من اتفاقات . ونستطيع أن نسوق لذلك أمثلة عديدة ، كاستخدامها الضغوط الاقتصادية من أجل التوصل الى معاهدات التخلص من الأسلحة النووية فى كل من أوكرانيا وكازاخستان ، كذلك استخدام ضغوط الديون والطاقة على كل من بيلوروسيا وأوكرانيا ، حيث تواجه أوكرانيا بالاضافة الى الأزمة الاقتصادية خطر الانفصال القومى الى قسمين : أحدهما روسى يلحق بروسيا والآخر أوكرانى غير قادر على الاستمرار اقتصاديا . (٨)

وبذلك فان من ضمن الأساليب التى عمدت روسيا الى استخدامها كانت ورقة الانفصال القومى باثارة القلاقل والنزعات العرقية ، وتقديم الدعم والعون للتطلعات الانفصالية . وتعتبر روسيا تحركاتها فى هذا المجال هى مجرد سعى من أجل تأمين مصالحها الحيوية . وهى ترى أن هذا السعى لا يعتبر بديلا لرغبتها فى اقامة علاقة شراكة مع الولايات المتحدة أو غيرها من القوى الأوروبية ، بل العكس هو الصحيح ، حيث يمثل سعيها فى المجال الأول الفرصة الحقيقية لتدعيم مكانتها فى المجال الثانى ، وتقديم نفسها كشريك مكافىء للغرب . ومن هنا تعد سياسة روسيا تجاه الوحدات التى كانت تشكل معها من قبل الاتحاد السوفيتى من أهم ما يميز السياسة الروسية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وتعد دول الكومنولث هى الأكثر تأثرا بهذه السياسة ، حيث تؤثر بصفة خاصة على عملية تفكك الكومنولث وانقسامه على نفسه ، أو اعادة التكامل فى أراضيه . وبصفة عامة ، ينظر للعملية الأولى على أنها فى مصلحة قوى الغرب، بينما تعتبر العملية الثانية مناقضة لمصالحه . وتعليل ذلك يكمن فى أن اعادة التكامل بين وحدات الكومنولث ستؤدى الى القضاء على الكيان المستقل للدول المكونة له ، وذلك بالطبع سيكون فى صالح تعظيم قوة قطب هذا التكامل سواء كان هذا القطب هو روسيا أو غيرها من القوى الاقليمية الساعية الى ذلك وبصفة خاصة تركيا (٩) أو ايران . وهذا - بالطبع - سيقف عقبة فى وجه تصدير النموذج الديمقراطى الغربى وسيادة قيم الثقافة الغربية فى مرحلة التبشير بعالميتها فى ظل الانتقال الى النظام العالمى الجديد . وأغلب الظن أن ذلك سيصب فى مصلحة روسيا باعتبارها الطرف الأقوى داخل الكومنولث ، الذى يمتلك من الموارد ومصادر القوة ما لا يقارن بأى من وحدات الكومنولث الأخرى .

والواقع أن تصور اعادة التكامل الى وحدات الكومنولث تحد منه عوائق كثيرة منها الاعتقاد السائد بأن ما حدث من تفكك للاتحاد السوفيتى السابق هو أمر لا رجعة فيه وأنه حتى فى حالة سيادة نزعة تكاملية بين وحدات الكومنولث ، فان ذلك لن يكون على حساب حفاظ الوحدات على استقلالها وسيادتها . بل انه - من وجهة نظر واقعية - فان النزعة السائدة حاليا ليست هى التكاملية ، ولكن - على العكس - هناك ميل لسيادة نمط من النعزالية سواء بالنسبة لروسيا أو لدول الكومنولث الأخرى ، حيث يؤكد انصار الانعزالية فى روسيا أنها

ليست فى حاجة الى التكامل مع غيرها فهى تمتلك من المقدرات ما يكفل لها الاعتماد على نفسها والخروج من ازماتها .

كذلك يرى مؤيدو الانعزالية فى دول الكنومنولث الأخرى أن هناك مخاوفا حقيقية من المركز الروسى تهدد استقلاليتهم وسيادتهم وتحبذ عزلتهم عنه كما يسود الاعتقاد بأن زيادة التقارب مع روسيا يخلق مشاكل فى علاقات دول الكومنولث بباقى القوى الاقليمية والدولية الأخرى . وتعول كثير من القيادات الدولية بصفة خاصة فى الغرب ، أو الاقليمية بصفة خاصة فى دول الجوار الاسلامى على هذا التيار الانعزالى ، وتبنى عليه بدائل لرؤاها المستقبلية لنمط علاقاتها مع دول الكومنولث وبصفة خاصة فى مجال التعاون الاقتصادى. ويبدو هذا الأمر بالنسبة لدول الكومنولث المفككة أمرا حيويا ، ولا يمكن مواجهته الا بصورة جماعية ، وبصفة خاصة فى ظل توسع عمليات التكامل الاقتصادى عبر مناطق مختلفة من العالم كالاتحاد الأوروبى ورابطة الأسيان ، ونافتا وغيرهم

وعلى الرغم من أن الحاجة ماسة أمام دول الكومنولث لكى تندفع نحو تشكيل مجال اقتصادى ، وكذلك دفاعى مشترك الا أن التعثر فى هذين المجالين يعد من أهم العوامل المؤثرة على حالة التفكك . وقد كان التعاون الاقتصادى والأمن العسكرى على رأس أعمال قمة كومنولث الدول المستقلة التى انعقدت فى العاصمة الكازاخستانية ألما آتا فى العاشر من شهر فبراير ١٩٩٥ . وقد تجددت فى هذه القمة رئاسة بوريس يلتسين للمنظمة ، حيث أعرب عن عدم ارتياحه لنشاط " الأسرة " فى العام الماضى ، وعن عدم تنفيذ العديد من الاتفاقات التى عقدت بين أطراف الكومنولث . ونلاحظ أنه على الرغم من التوقعات التى أثيرت بشأن أن تخيم أزمة الشيشان على أعمال القمة المذكورة - حيث ذكرت عدة مصادر أن رئيس كازاخستان أعد مشروعا لتسوية النزاع(١٠) - الا أنه يبدو أن دول الأسرة فضلت اعتبار المسألة شأنا داخليا روسيا ، حيث تعد مسألة النزاع بين القوميات داخل وحدات الكومنولث من القضايا الخطيرة التى لا تؤثر على روسيا وحدها ، ولكن تؤثر على بلدان الكومنولث كلها .

وتبدو خطورة المسألة القومية والنزاعات التى تثور بسببها من طبيعة التركيبة العرقية داخل الكومنولث ، وأيضا داخل دول الجوار القريب المحيطة به . كذلك تبرز هذه الخطورة بسبب أن النزاعات بين القوميات داخل الكومنولث ومن حوله آخذه فى الاتساع . ونلاحظ أن جانبا هاما من بؤر التوتر فى كومنولث الدول المستقلة يتأثر - بصفة خاصة - بالأوضاع فى دولة من دول الجوار القريب وهى أفغانستان التى تعانى من عدم الاستقرار . واذا أخذنا فى الاعتبار أن الطاجيك والأوزبك يعيشون فى شمال افغانستان لتبين مدى تأثير ما يحدث فى افغانستان على أوضاع دول آسيا الوسطى ، وبصفة خاصة على طاجيكستان وأيضا أوزبكستان . وقد تردد فى بعض دوائر المخابرات الخارجية الروسية أن هناك داخل أفغانستان قوى تسعى الى فصل شمالها ، واقامة دولة فارسية عليه تنضم اليها طاجكيستان فيما بعد (١١) .

ويعد الخوف من نمو النفوذ الايرانى هاجسا يقلق القوى الدولية والاقليمية المتنافسة فى المنطقة ، ولذلك نلحظ كم القلق الذى ساور واشنطن من جراء التعاون النووى بين روسيا وايران والذى تمثل فى تزويد موسكو لايران بمفاعلات نووية ، حيث تخشى واشنطن أن تستغل ايران المفاعلات النووية فى تطوير أسلحة نووية . ولكن روسيا حرصت على ايضاح أن عقدها مع ايران لا ينتهك معاهدة منع الانتشار النووى ، وأن هدفه بالأساس اقتصادى حيث سيساعد فى الاحتفاظ بآلاف الوظائف فى الصناعات النووية المتعثرة فى روسيا . (١٢)

ومن ثم ، فان نقط التماس أو التباعد التى تحدث فى العلاقات بين القوى الدولية والاقليمية المتنافسة تمثل عنصرا يؤخذ فى الحسبان بالنظر الى تطورات الأوضاع فى الكومنولث ، وكذلك الأثر الذى يحدثه أى تعديل فى توزيع القوى بين الوحدات المتنافسة . وهذا الأمر لا يهم روسيا أو الولايات المتحدة فقط ، وانما يهم كل القوى الدولية والاقليمية - وبصفة خاصة - تركيا وايران ، وذلك بالنظر الى مدى تأثيره على تفاقم الأوضاع فى المناطق الساخنة من أراضى كومنولث الدول المستقلة نتيجة تورط قوى اقليمية معينة كأفغانستان ، وايران ، وربما تركيا فى النزاعات الجارية فى أراضى الكومنولث .

وكذلك تعد الصراعات على الحدود شأنها شأن الصرعات التى تثور لأسباب عرقية وقومية من أخطر ما يواجه الكومنولث ويهدد بتفككه . ولذلك فان الحاجة تكون ماسة لعمليات حفظ السلام . ويثير دور روسيا فى عمليات حفظ السلام كثير من الجدل - وبصفة خاصة - اذا ما تداخل هذا الدور مع دور الأمم المتحدة . أيضا ، هناك عنصر نمو الصحوة الاسلامية وما يثيره لدى بعض القوى الدولية والاقليمية من مخاوف - وبصفة خاصة - اذا ما تلاقى هذا النمو مع الرغبة فى تصدير نموذج اسلامى تدعمه دولة تشكل قلقا كبيرا للغرب وهى ايران .

وتعد طاجيكستان بؤرة ساخنة تمثل هذا الوضع وبوجه عام ، تمثل عمليات حفظ السلام أهمية حيوية لجميع دول الكومنولث تقريبا ، ولذلك فان طاجيكستان ، وأيضا أقاليم أخرى مثل الدينستر وجنوب أوستيا هى مجرد أمثلة فقط ، حيث يتنافس فى هذه العمليات الدور الروسى مع الأطراف التى تمثل الرقابة الدولية ، وحيث تعمل بعثات تابعة للأمم المتحدة ، وأيضا لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى كل من طاجيكستان ، وأقليم الدينستر ، وجورجيا . كذلك بدأ منذ عام ١٩٩٢ عمل مجموعة مينسك الكبيرة الخاصة بقره باخ والتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ويزيد من صعوبة المخاطر المترتبة على النزاعات التى تبغى الانفصال أن الحدود بين روسيا ودول الكومنولث أو

بينها وبين بعضها تمتاز " بالشفافية " . وتعد مسألة اعادة رسم الحدود من بين أصعب المسائل التى تواجه الكومنولث نظرا لحاجتها الى نفقات ضخمة لا يقوى الاقتصاد المرهق سواء فى روسيا أو باقى دول الكومنولث على تحملها . ولذلك فان الصراعات التى تثور فى منطقة معينة يسهل انتقال اثارها الى باقى المناطق المجاورة .

ولذلك فان أزمة الشيشان الحالية يتوقع أن يكون لها انعكاسات على مخاطر التفكك سواء داخل الاتحاد الروسى أو فى اطار كومنولث الدول المستقلة ، ولعل من اهم التداعيات المحتملة لهذه الأزمة أن يشتعل القوقاز بأعمال قتالية لأسباب عرقية وعقيدية واقتصادية ، وايضا ، أن تتورط روسيا فى التدخل لمساندة حركات انفصالية تقوم بها الجالية الروسية شرق وشمال كازاخستان . ونفس هذا الاحتمال يثور أيضا بصدد شبه جزيرة القرم ذات الأهمية الاقتصادية والجيوستراتيجية . هذا بالاضافة الى تورط روسيا فى مساندة النظام الحاكم فى طاجيكستان . ومن ثم ، يتوقف على نتائج هذه الأزمة - سواء فى المدى القريب أو البعيد - تداعيات هامة على أوضاع التفكك أو اعادة التكامل فى جميع أراضى الكومنولث . ولذلك فان القوى المتنافسة - الاقليمية على وجه الخصوص - ترقب باهتمام تطور الأوضاع فى تلك المنطقة لأن تأثيرها بالسلب على وضع روسيا ومكانتها المركزية داخل الكومنولث سيكون بالقطع فى صالح القوى الاقليمية والدولية المنافسة .

ثالثا : السيناريوهات المستقبلية :

يرتبط تصور تطور الأوضاع فى كومنولث الدول المستقلة والسيناريوهات المستقبلية بخصوص ذلك بما سيحدث فى روسيا الاتحادية من انعكاسات وتداعيات لجملة من الأزمات التى تواجهها وفى مقدمتها الأزمة الشيشانية الحالية التى أبرزت - بوضوح - جملة من الشكلات التى يعانيها الكيان الروسى ، سواء على مستوى رئاسة الدولة وعملية اتخاذ القرار السياسى ، أو كيفية التعامل مع الغرب والدخول كشريك مكافيء له فى شراكة من أجل السلام ، أو على مستوى المؤسسة العسكرية التى تعانى من تناقضات شتى ، أو على مستوى الأوضاع الاقتصادية التى وصلت الى درجة عالية من التردى .

لذلك اتجهت بعض التحليلات (١٣) الى اعتبار أن انهيار وتفكك الاتحاد الروسى هو مسألة وقت ليس الا ، وان انفجار الأزمة الشيشانية ليس الا حلقة فى مسلسل التفكك الذى بدأ بانهيار الاتحاد السوفيتى من قبل . وبالتالى فان تفكك الاتحاد الروسى اذا كان أمرا واردا ، ويحظى بدرجة معينة من الاحتمالية ، فان ذلك سيكون له - بالقطع - أثار أكيدة على تفكك عرى الكومنولث ، وعلى اثارة مزيد من الصراعات والنزعات الانفصالية . كذلك ، قد يبدو التأثير على وضع روسيا ومكانتها المركزية داخل كومنولث الدول المستقلة نذيرا بأن يحل محلها دولة أخرى تحاول أن تلعب دور المركز لتكون نواة لتجميع كل أو بعض دول الكومنولث فى كيانات أخرى بحسب تطورات الأوضاع فى المنطقة . لذلك فان تصورنا للسيناريوهات المستقبلية يدور حول سيناريوهين أساسيين:

١- سيناريو التفكك والانفصال :

ومما لاشك فيه أن قوى الدفع الانفصالية كثيرة ، وهى ترتبط بمؤثرات اقليمية ودولية ، ويقوى ترى من مصلحتها - سواء فى المدى القريب أو البعيد - الدفع بتعظيم قوى التفكك فى كل من الاتحاد الروسى ، وكومنولث الدول المستقلة . ولذلك قد يبدو أن سيناريو التفكك والانفصال اكثر احتمالية وترجيحا بالنظر الى قوة وتعدد العوامل التى تدفع فى اتجاهه ولذلك فمن الممكن أن تتغلب - بدعم من قوى الدفع الداخلية أو بدعم من الخارج - الاتجاهات الانعزالية فنشهد مزيدا من الحركات الانفصالية التى تؤدى الى تفكك بعض الدول. ومن الأمور الملاحظة بهذا الخصوص الحركات المرتبطة بالاتجاهات الاسلامية فى جمهوريات اسيا الوسطى . ايضا ، احتدام الأزمة الاقتصادية وأثره فى اتجاه دول الكومنولث -فى سبيل البحث عن منافذ للخروج من هذه الأزمة - الى دعم ارتباطها بالقوى التى تمد لها يد العون فى هذا المجال .

وقد سارت بعض دول الكومنولث فى طريق الانتماء الى تجمعات اقتصادية بغية التخفيف من أزمتها الاقتصادية . ولكن معظم هذه التجمعات تمتاز بأنها هشة ، وقد تؤدى الى زيادة الأزمة الاقتصادية بفعل تشتيت جهود هذه الدول ، واصابة حركتها بالجمود ، وسيطرة دولة قائد فى كل منها . وهذه الدولة فى الغالب روسيا أو تركيا ، وكل منهما تشير اليها أصابع الاتهام بأنها انما تلعب دورا لصالح الغرب أو بالوكالة عنه . والواقع ، أنه اذا صدق هذا القول على تركيا فانه بالنسبة لروسيا أقل صدقا حيث تحاول فى هذا المجال أن تلعب دورا لصالحها هى ، وقد حاولت ايران أيضا أن تلعب دورا عن طريق السعى لاحياء منظمة التعاون الاقتصادى (ايكو) .

اذن ، ومن خلال هذا السيناريو يمكن تصور المزيد من التفكك والانفصال ، والاتجاه الى انتماءات أخرى خارج نطاق الكومنولث سعيا وراء تحقيق أهداف قومية أو هروبا من ضغط الأزمات الاقتصادية . وفى كل الأحوال سوف يكون التطور من خلال هذا السيناريو لصالح تعظيم المنافع للقوى الدولية والاقليمية المنافسة .

٢- سيناريو اعادة التكامل :

على الرغم من أن هذا السيناريو يبدو الأقل احتمالا ، الا أن سير الأحداث هو الذى سيحكم اتجاهات التطور . اذ لا ريب فى وجود تأثيرات شتى لدول الجوار القريب أو البعيد على التطورات الحادثة فى الكومنولث، الا أن تطور الأحداث فيه يبقى رهينا فى المقام الأول على فعل أطرافه والقوة المركزية فيه - روسيا الاتحادية - ولذلك فانه من الممكن تصور أن تدفع الحاجة الشديدة لتحقيق الأمن لأطرافه بالسير فى عمليات التكامل الاقتصادى ،

٤٩١

والسياسى والعسكرى سواء ضمن اطار الكومنولث أو ضمن اطار اخر تتفق عليه . كذلك يمكن تصور انه فى حالة أن تفقد روسيا قدرتها على القيام بالدور المركزى الدافع نحو اعادة التكامل ، أن تقوم بهذا الدور احدى دول الكومنولث الأخرى أو بعضها . وفى هذه الحالة يمكن تصور تغلب سيناريو اعادة التكامل وفى جميع الأحوال فان الشكل الذى تتطور اليه الأوضاع فى هذه المنطقة يخضع لتاثيرات شتى ، وعلى رأسها - بالقطع - تاتى التطورات الحادثة فى روسيا الاتحادية وانعكاساتها على باقى أطراف الكومنولث .

الهوامش :

(١) انظر : Paul Hirst, "Security "Challenges in Post-Communist Era", in: Military Intervention in European Conflicts, Edited by: Lawrence Freedman, (Oxford: Blackwell Publishers, 1994), pp. 175-191.

(٢) راجع : د. عزمى خليفة ، ابعاد التطور السياسى فى كومنولث الدول المستقلة : افاق المستقبل (جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية (٨٤) ، سبتمبر ١٩٩٤) ، ص ٨ وما بعدها .

(٣) لمزيد من التفصيل انظر :

Elaine M. Holoboff,"Russian Views on Military Intervention: Benevolent Peace-vention in EuropenKeeping, Monroe Doctrine, or New-Imperialism?" in: Mili tary Inter Conflicts, op.cit., pp. 154-173.

(٤) انظر وقارن :

Science Quarterly, Vol. Aaron L. Friedberg, "The Future of American Power", Political 109, No. 1, 1994, pp. 2-22.

(٥) انظر : Herald Tribune, 14./2/1995

(٦) انظر جدلا حول مستقبل الناتو في: Ronald D. Asmus, Richard L. Kugler and F. Stephen Larrabee, "Building a New NATO", Foreign Affairs, September/October 1993, pp. 28-.40

(٧) صحيفة " الأهرام " ١٠/١٢/١٩٩٤، ص٥

(٨) انظر وقارن :

John J. Mearsheimer, "The Case for Ukrainian Nuclear Detterent", Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, pp. 50-56.

وانظر ايضا :

Steven E. Miller, "The Case Against Ukrainian Nuclear Detterent", Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, pp. 67-80.

(٩) انظر :

Philip Robins, "Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy Toward Azerbaijan and the Central Asian States", Middle East Journal, Vol. 47, No. 4, Autumn 1993, pp. ٥٩٣-.٦١٠

(١٠) انظر على سبيل المثال : صحيفة "الحياة" ١١/٢/١٩٩٥، وصحيفة "الأهرام" ١٠/٢/١٩٩٥، ص ٤ .

(١١) انظر : النص الكامل للتقرير الاستراتيجى للمخابرات الروسية فى : صحيفة "الشرق الأوسط"، ٢٢/٩/١٩٩٤.

(١٢) صحيفة "الوفد"، ٢٤/٢/١٩٩٥، ص ٦.

(١٣) انظر وقارن - على سبيل المثال - تحليلا حول هذا الموضوع فى : د. طه عبد العليم ، " مصير الاتحاد الروسى بعد حرب الشيشان " : ندوة : المشكلة الشيشانية - اصولها وافاقها(جامعة القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، يناير ١٩٩٥)

٣

أبعاد التفكك الاقتصادى في دول الكومنولث الروسى



د.طه عبد العليم (*)

تمهيد :

لقد تجسد المظهر الأشد حدة بين تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتى السابق فى تدهور جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول التى استقلت عنه. إذ من حيث الأساس لم يكن هذا التدهور نتاج عجز سياسات الاصلاح الاقتصادى عن معالجة معضلات الانتقال من اقتصاد الأوامر الي اقتصاد السوق . وانما كان هذا التدهور نتاجا لأزمة التفكك الاقتصادىEconomic Disintegration Crisis ، التي تعيشها الجمهوريات السوفيتية السابقة وتمثل أحد أبعاد أزمة التفكك الشامل ؛ متعددة المستويات ، وهيكلية الأسباب ، وطويلة الأجل .

وتظهر أزمة التفكك الاقتصادى فى كومنولث الدول المستقلة على مستويات ثلاثة : هى المستوى المحلى ، ويعكس معضلات بناء نظام اقتصاد السوق الجديد ليحل محل نظام اقتصاد الأوامر فى جميع الجمهوريات السوفييتية السابقة ، بما فى ذلك دول البلطيق التى لم تنضم الى رابطة الكومنولث. والمستوى الإقليمى ، ويرتبط بتفكك الروابط الاقتصادية الهيكلية التى تكونت تاريخيا بين الجمهوريات التى استقلت بانهيار الاتحاد السوفييتى السابق . ثم المستوى العالمى ، ويتجسد فى التفكك الموروث للروابط بين اقتصادات الجمهوريات المذكورة والاقتصاد العالمى .

ونلاحظ أولا أن أزمة تفكك النظام الاقتصادى Economic System Disintegration فى كل من دول الكومنولث تمثل نتاجا منطقيا لتقويض اليات اقتصاد الأوامر بمعدلات أسرع بكثير من تشكيل اليات اقتصاد السوق . فقد تفككت الروابط الاقتصادية بين القطاعات والفروع والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية ، وان بدرجات تتفاوت حسب مدي راديكالية اجراءات تقويض

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ورئيس تحرير "كراسات استراتيجية" .

النظام الاقتصادي القديم في كل دولة من الدول الجديدة وارتبط اتجاه أعضاء كومنولث الدول المستقلة نحو تنفيذ سياسات الاستقرار الاقتصادى والتصحيح الهيكلى وتحرير التجارة ، بتدهور أشد لمؤشرات أدائها الاقتصادى ، نتيجة غياب التناسب الضرورى بين هدم النظام الإقتصادى القديم وبناء النظام الإقتصادى الجديد .

وثانيا: أن أزمة التفكك الاقتصادى الإقليمى Regional Economic Disintegration تجسد انهيار اليات تخطيط وادارة تدفقات السلع والخدمات وتسوية المدفوعات وأجهزة صنع السياسات الاقتصادية الموحدة .. الخ ، وذلك بانهيار أجهزة الدولة المركزية التي جسدها الاتحاد السوفيتي السابق .وقد عجزت عن تأمين هذه التدفقات ، أو لم يطرح عليها أن تؤمنه ، الاتفاقيات التى أبرمت فيما بعد علي أسس متعددة الأطراف أو ثنائية بعد اعلان كومنولث الدول المستقلة ، رغم استمرار عمل بعض الآليات لادارة الروابط الاقتصادية الموروثة . ورغم أن الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الجمهوريات الوريثة للاتحاد السوفيتى، يبدو متفاوتا وغير متكافيء من زاوية تفاوت مستوياته بين الورثة ، فقد كان تفكك الروابط الاقتصادية السوفييتية وخيما على جميع هذه الجمهوريات بما فى ذلك روسيا رغم ما يبدو من اعتمادها الاقل على غيرها .

وثالثا: أن ما يمكن أن نسميه أزمة فك الارتباط مع السوق العالمى تعكس تشكل اقتصادات الجمهوريات السوفيتية سابقا ، أو اقتصادات دول الكومنولث حاليا ، في اطار استراتيجية للتنمية استندت الي فلسفة الاستقلال الاقتصادى عن السوق الرأسمالى العالمى.وقدترتب على هذه الاستراتيجية ميراث ضعيف للاتحاد السوفيتي السابق في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو ميراث ازداد بؤسا عشية انهيارالدولة السوفييتية ، ويمثل قيدا رئيسيا علي إعادة بناء العلاقات الاقتصادية بين دول الكومنولث وبقية العالم . والواقع أن مؤشرات وزن ونوع المشاركة الموروثة في التدفقات العالمية للسلع والخدمات الي جانب التمويل والاستثمار والتكنولوجيا وغيرها تكشف بوضوح- من زاوية تحليل قيود وفرص اعادة بناء روابط اقتصادية جديدة لدول الكومنولث فى الاقتصادالعالمي - أن ضعف الروابط الاقتصادية العالمية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق كان محصلة لقيود هيكلية ؛ ومن ثم يصعب تجاوزهذا الضعف في الأجل القصير وربما في الأجل المتوسط .

أولا : تفكك النظام الاقتصادى فى دول الكومنولث :

ان برامج الاصلاح الاقتصادي الليبرالي التي تتبناها دول الكومنولث وان بمعدلات متباينة ومتغيرة في جذريتها وسرعتها وشمولها ، تتآلف كما فى كل مكان ، من سلة مترابطة من السياسات الاقتصادية التى تهدف الى التحول لاقتصاديات السوق .إذ تطبق هذه البلدان -فى اطار اتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولى من حيث الأساس -سياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لتصحيح الاختلالات الداخلية (عجز الموازنة والدين العام الداخلى التضخم الجامح ..الخ) والاختلالات الخارجية (عجز موازين التجارة والمدفوعات والمديونية الخارجية ..الخ)، وسياسات تستهدف التصحيح الهيكلي (تحرير الأسعار واخضاعها لآليات السوق ترشيدا لاستخدام وتخصيص الموارد ، وتنفيذ برامج التخصيصية لتقليص هيمنة القطاع العام في الاقتصاد ، وتوفير الحوافز للاستثمار الخاص والمبادرة الفردية ..الخ) ، الى جانب سياسات تدفع نحو تحرير القطاع الخارجي (تحرير الواردات والصرف الأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي ..الخ) .

وما يهمنا أن العواقب الاجتماعية والسياسية لتنفيذ هذا الانتقال المتسارع من اقتصاد الأوامر المأزوم الي اقتصاد السوق المنشود - فى ظروف أزمة التفكك الشامل - تخلق أهم القيود علي عملية اعادة البناء ، بل وتهدد بوأده فى حال انتصار البيروقراطية سوفيتية التوجه أو القومية فاشية الطراز إذا ماطال تباطؤ ثمار الاصلاح واستمرضعف عائده في المدي المنظور . ويتأكد هذا الاستنتاج بعرض أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى الداخلى والخارجى للدول أعضاء رابطة الكومنولث .

تناقص الانتاج السلعي :

طبقا للاحصاءات الرسمية لدول الكومنولث المستقلة التي نشرتها اللجنة الاحصائية ل " أسرة الدول المستقلة " ، والتي قد تنزع الي التهوين من شأن تدهور مؤشرات الأداء الاقتصادي ، فان هذا التدهور كان حادا في جميع هذه الدول في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ اللاحقين لانهيار الاتحاد السوفيتي مقارنة بعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ الأخيرين في عمر الدولة السوفيتية . وهكذا ، في عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٩١، فان الناتج المادي الصافي قد انخفض بشدة في جميع دول الكومنولث باستثناء تركمانيا التي زاد فيها بنحو ٣٥٫٨٪ بفضل صادراتها البترولية أساسا . فقد انخفض هذا الناتج في دول الكومنولث (عدا جورجيا) مرتبة حسب انصبتها في الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد السوفيتي السابق بالنسب التالية : في روسيا -٢٢٪ ، في أوكرانيا -١٦٪ ، في روسيا البيضاء -١١٪ ، في كازاخستان -١٤٫٢٪ ، في أوزبكستان -١٢٫٩٪ ، في أذربيجان -١٨٫١٪ ، في مولدوفا -٢١٫٣٪ ، في أرمينيا -٤٦٪ ، في طاجيكستان -٣١٪ ، في قيرجيزيا -١٧٪ . وفي المتوسط لدول الكومنولث الاحدي عشرة المذكورة فقد انخفض اجمالي الناتج المادي الصافي بنحو -٢٠٫٠٪ .

واستمر تناقص الانتاج والدخل في دول الكومنولث خلال عام ١٩٩٣ كما يكشف تدهور الناتج المادي الصافي الذي لم يتعد في المتوسط لمجموع الدول المذكورة حوالي ٦٩٫٨٪ ، أي انخفض بنحو الثلث ، مقارنة بعام ١٩٩١ . وأما بالنسبة لهذه الدول منفردة ، فقد انخفض هذا الناتج

بحيث أصبح مستواه في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩١ لا يتعدي ٩ر٦٧٪ في روسيا ، ٤ر٧١٪ في أوكرانيا ، ١ر٨٠٪ في روسيا البيضاء ، ١ر٧٢٪ في كازاخستان ، ١ر٨٤٪ في أوزبكستان ، ٣ر٦٢٪ في أذربيجان ، ٦ر٧٥٪ في مولدوفا ، ٠ر٤٩٪ في أرمينيا ، ٥ر٥٤٪ في طاجيكستان ، ٨ر٦٨٪ في قيرجيزيا . وقد اشتد تناقص الانتاج والدخل بعد الانهيار ، لكن الاتجاه الي التدهور قد بدأ قبل اعلان " التفكيك الرسمي " للاتحاد السوفيتي السابق ، وارتبط ببدء عملية " التفكيك الفعلي " للنظام الاقتصادي والسياسي الشمولي قبل ذلك . وقد يكفي أن نشير الي أن متوسط الناتج المادي الصافي لدول الكومنولث المستقلة في عام ١٩٩٣ وان كان قد انخفض الي ٨ر٦٩٪ من مستواه في عام ١٩٩١ ، فانه لايتعدي ٢ر٥٩٪ من مستواه في عام ١٩٨٩ . (١)

وأما التضخم فقد أضحي جامحا . وطبقا للبيانات الرسمية ، فقد تضاعف الرقم القياسي لاسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية في عام ١٩٩٣ باكثر من ٥٠٠ مرة مقارنة بعام ١٩٩١ ، وحوالي ٩٤٤ مرة مقارنة بعام ١٩٩٠ في اوكرانيا . وبلغ هذا المعدل في عام ١٩٩٣ مقارنة بعامي ١٩٩١ و ١٩٩٠ علي الترتيب حوالي ١٢٥ مرة و ٢٤٥ مرة في روسيا ، ونحو ١٨٨ مرة و ٣٧٠ مرة في روسيا البيضاء ، وحوالي ١٢٢ مرة و ٢٣٨ مرة في كازاخستان ، و٨٢ مرة و ١٧٦ مرة في أوزبكستان ، ١١٥ مرة و ١٣٧ مرة في اذربيجان ، ١٢٦ مرة و ٢٦٦ مرة في مولدوفا ، و١٣٥ و ٢٦٢ مرة في أرمينيا ، ١٧٩ مرة و ٣٥٠ مرة في طاجيكستان ، ١٣٦ مرة و ٢٧٧ مرة في قيرجيزيا ، ١٨٢ مرة و ٣٦٧ مرة في تركمانيا . كما قدر حجم البطالة بنحو ٢ر١ مليون مشتغل في الدول الاحدي عشرة المذكورة أعضاء الكومنولث ، حوالي ٧٠٪ منهم في روسيا ، وذلك في نهاية عام ١٩٩٣ ، وذلك في بلدان لم تعرف البطالة السافرة من قبل . وارتبطت البطالة في روسيا بعودة واسعة نسبيا للروس من الخارج ، مع معدل سلبي للزيادة الطبيعية للسكان خلال عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ . (٢)

ووفقا لتقدير رئيس الوزراء تشيرنوميردين فقد استمر هبوط الانتاج في روسيا ، وبلغ معدل هذا الهبوط – ٢٥٪ في الربع الأول لعام ١٩٩٤ مقارنة بالربع الأول لعام ١٩٩٣ . وينسب مركز اقتصادي روسي مستقل هذا الهبوط الي الصناعة التي تقدم ثلث الانتاج الروسي الاجمالي . كما استمر تعاظم البطالة السافرة ، وبلغت متأخرات دفع الأجور المستحقة حوالي ٤٠٪ من رصيد الأجور الاجمالي في الصناعة والزراعة في شهر مارس ١٩٩٤ . وارتبط تدهور الانتاج ، وتعاظم البطالة ، بتطبيق السياسات المالية والنقدية التقشفية وارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة التضخم ، واشتداد المنافسة من السلع المستوردة . ورغم جهود كبح التضخم وما تولده من بطالة وما تدفع اليه من تدهور للانتاج ، فان مشروع الموازنة للعدل الذي صدق عليه مجلس الدوما للبرلمان الجديد المنتخب يتضمن عجزا يعادل ٧٠ تريليون روبل أو نحو ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي . (٣)

تدهور التجارة الخارجية :

ولقد انعكست ازمة التفكك الاقتصادي التي تعيشها دول الكومنولث المستقلة منذ التفكيك الرسمي للاتحاد السوفيتي السابق ، وعجز السياسات الاقتصادية عن ادارة الانتقال الصعب من اقتصاد الاوامر الي اقتصاد السوق ، علي اداء القطاع الاقتصادي الخارجي لهذه الدول . وهكذا ، فقد تراجعت صادرات الاحدي عشرة دولة المذكورة من ٧ر٥٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ الي ٢ر٥٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢ ثم الي ٩ر٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٣ . وكان تدهور الواردات أشد ، حيث انخفضت قيمتها من ٧ر٥٩ مليار دولار الي ٤ر٤٤ مليار دولار ثم الي ٩ر٣٢ مليار دولار .

ويكشف تحليل توزيع التجارة الخارجية لدول الكومنولث المستقلة ، انفراد روسيا بنحو ٣ر٨٥٪ من اجمالي صادرات الدول المذكورة في عام ١٩٩١ ، ثم ١ر٨١٪ و ٧ر٨٤٪ في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ . وقد استحوذت روسيا علي ٥ر٧٤٪ و ٣ر٨٣٪ و ١ر٨٢٪ من اجمالي واردات نفس الدول في الأعوام المذكورة علي الترتيب . ويعكس هذا ، ليس فقط تباين القدرات الاقتصادية بين المركز الروسي وغيره من الأعضاء ، وانما يعكس بدرجة أهم تباين القدرات التصديرية ، وهو ما يفسره بالأساس التركيب السلعي للصادرات حيث يهيمن النفط الروسي . وقد يتوجب هنا أن نشير الي أن بقية دول الكومنولث قد جاءت علي سلم ترتيب القدرة التصديرية بعد روسيا علي النحو التالي وفقا لحصصها من الصادرات في عام ١٩٩٣ : أوكرانيا (٣ر١ مليار دولار) ، كازاخستان (٣ر١ مليار دولار) ، تركمانيا (٠ر١ مليار دولار) ، ثم بيلاروسيا وأوزبكستان وأذربيجان وطاجيكستان وأرمينيا ومولدوفا ثم قيرجيزيا ، حيث تراوحت قيمة صادرات هذه الدول السبع بين ٧ر٠ و ١ر٠ مليار دولار . ولا تختلف الصورة كثيرا بالنسبة للواردات ، حيث لم تزد واردات أوكرانيا عن ٤ر٢ مليار دولار ، وأوزبكستان (٠ر١ مليار دولار) ، وبيلاروسيا (٧ر٠ مليار دولار) ، ثم تجيء بقية دول الكومنولث علي الترتيب التالي وبحصص تقل عن ٥ر٠ مليار دولار : تركمانيا وطاجيكستان وكازاخستان وأذربيجان ومولدوفا وارمينيا وقيرجيزيا . ونوضح في المقابل أن قيمة صادرات روسيا بلغت نحو ٣ر٤٣ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة واردات روسيا حوالي ٠ر٢٧ مليار دولار ، وذلك في عام المقارنة ١٩٩٣ . (٤)

ونلاحظ ايضا انه باستثناء روسيا ، فان قيمة صادرات دول الكومنولث في عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع قيمتها في عام ١٩٩٢ قد تراجعت ، بينما زادت ، أو انخفضت بمعدل اقل ، قيمة وارداتها . وهكذا ، بينما انخفضت صادرات أوكرانيا الي العالم الخارجي بنحو ١٧٪ وزادت وارداتها بنحو ١٠٪ ، وعلي حين زادت

صادرات تركمانيا بنحو ١٥٪ تضاعفت وارداتها بنحو ١٧ مرة ، وبلغت نسب انخفاض الصادرات ٥٣٪ لاذربيجان ، بينما هبطت قيمة وارداتها بنحو ٢٨٪ فقط وبلغت هاتان النسبتان ٣٣٪ و ٥ر ٪ لبيلاروسيا وأما كازاخستان فقد تراجعت قيمة صادراتها بنحو ١٥٪ . لك قيمة وارداتها هبطت بدرجة أشد حيث تقلصت بنحو ٣٦٪ . وعلي حين زادت صادرات قيرجيزيا بنحو ٤٧٪ . فقد نمت وارداتها بنحو ٥٩٪ وبلغت النسبتان لمولدوفيا ١١٪ و ٦٪ علي الترتيب وفي ذات الاتجاه وكانت القفزة كبيرة في صادرات طاجيكستان التي زادت بنحو ١٣٧٪ وان زادت وارداتها أيضا بمعدل أكبر بلغ نحو ١٨٣٪ . وعلي حين تراجعت صادرات أوزبكستان بنحو ١٩٪ ، فان وارداتها زادت بنحو ٣٪ وفي المقابل ، فان صادرات روسيا زادت بنحو ٣٪ لكن وارداتها هبطت بمعدل كبير بلغ نحو ٢٧٪ - وفي المحصلة حققت كل من روسيا وكازاخستان وأوكرانيا وتركمانيا وأذربيجان فوائض في موازينها التجارية لعام ١٩٩٣ لكنها فوائض متواضعة تراوحت بين ١٠٠ مليون دولار و ٩٠٠ مليون دولار فقط للدول الأربع الأخيرة .

ورغم أن فائض الميزان التجاري لروسيا قد تجاوز ١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٣ ، فان نمو صادراتها الي ٤٣ر١ مليار دولار في هذا العام مقابل ٤٢ر٤ مليار دولار في عام ١٩٩٢ ، كان محدودا للغاية بحيث بقيت الصادرات الروسية أدنى بكثير من قيمتها في عام ١٩٩١ حين بلغت ٥٠ر٩ مليار دولار (٥) واذا كان انخفاض حصة روسيا في الصادرات العالمية وتدهور شروط التبادل للصادرات الروسية يرجع الي عوامل هيكلية تعود الي عقود مضت وتمتد لسنوات طويلة قادمة ، فان تفكك النظام الاقتصادي يفسر هذا التدهور السريع والكبير للصادرات الروسية في العام التالي لانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتداعيات هذا الانهيار . اذ يمكن أن نرصد هنا ليس فقط آثار تدهور انتاج القطاعات التصديرية الرئيسية وخاصة قطاع النفط ، وانما أيضا عواقب انهيار الآليات المركزية للتجارة الخارجية الروسية سواء مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق و دول الكتلة السوفييتية السابقة أو مع بقية العالم .

ثانيا : تفكك الروابط الاقتصادية بين ورثة الاتحاد السوفيتى

ان تقويض اليات ادارة الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الجمهوريات الوريثة للاتحاد السوفيتي السابق ، يمثل قيدا حاسما على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الكومنولث الروسي وبقية العالم . ويبدو هذا الاعتماد المتبادل غير متكافىء من زاوية تفاوت مستوياته المقارنة بين الورثة ، وينعكس فى صورة تفاوت القدرات على اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الاستقلال . ومن هذا المنظور بالذات يكتسب مصداقية اطلاقنا اسم " الكومنولث الروسى " على " كومنولث الدول المستقلة " حيث تبرز مركزية وضع ودور روسيا بين هذه الدول . وهكذا، الى جانب انفراد روسيا بالقدرات الاعظم فى تركة القوة العظمى السوفيتيه ، عسكريا وجيوبوليتيكيا وبشريا وسياسيا وعسكريا .. الخ فان تحليل علاقات القوة بين دول الكومنولث وفق مؤشرات الاعتماد الاقتصادى المتبادل يكشف أن روسيا هى المركز الأقل اعتمادا على غيرها . ودون تهويل فى شأن القدرة الاقتصادية لروسيا الوريثة / المأزومة ، فانه يمكن أن نرصد بوضوح تفوقها ، فى مجال ادارة العلاقات الاقتصادية البينية فى دائرة الكومنولث .

وفى تحليل هذا البعد لأزمة التفكك الاقتصادى ، يتوجب البدء بتحليل مؤشرات الاعتماد الاقتصادى المتبادل وتكامل البنى الانتاجية وموقع روسيا على خريطة العلاقات الاقتصادية البينية ودور امدادات النفط الروسى فى تكريس توجه الدول المستقلة إلى المركز الروسى . ويتسم بالأهمية كشف تأثيرات الدور الروسى على آفاق هذه العلاقات سواء من زاوية ثوابت السياسة الخارجية لروسيا تجاه النظام الاقليمى الذى تمثل مركزه ، أو من زاوية متغيرات هذه السياسة المرتبطة بصراع السلطة والمنعكسة على خيارات السياسة الاقتصادية . وبايجاز ، ينبغى كشف الروابط والمصالح والمخاوف المتبادلة بين دول الكومنولث من زاوية تأثيدها على امكانات اعادة بناء وتوسيع حجم وارتقاء نوع العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وغيرها من دول العالم .

عوامل الانضمام للكومنولث

إن تطور العلاقات الاقتصادية بين المركز الروسى وأطراف الامبراطورية القيصرية طوال قرون ، وتطوير الروابط الاقتصادية بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وفى مركزها روسيا طوال عقود ، قد خلق اعتمادا اقتصاديا متبادلا وتكاملا انتاجيا عضويا بين ورثة الاتحاد السوفيتى السابق . ويفسر هذا المعطى أحد اهم عوامل انضمام غالبية الورثة لكومنولث الدول المستقلة ، وأحد أهم الأسباب التى كبحت لاحقا نزعاتها للاستقلال القومى . وتبدو هذه الروابط الاقتصادية الانتاجية لابديل لها فى ظل مختلف العوائق أمام طموحات العديد من حكومات الدول التى استقلت حديثا الى فك هذا الارتباط . وترجع هذه الصعوبات من حيث الأساس الى عوائق التحديث الاقتصادى اللازم للمشاركة فى التخصص الانتاجى العالمى ، أو الى قيود التكامل الاقتصادى مع دول الجوار الاقليمى خارج حدود الاتحاد السوفيتى السابق .

والواقع أن ميراث الاعتماد الاقتصادى المتبادل وتكامل الهياكل الانتاجية يظهر بوضوح من تحليل نسب التدفقات السلعية للجمهوريات السوفيتية سابقا الى الناتج المحلى الاجمالى لكل منهما أو - إن شئنا الدقة - الى الناتج المادى الصافى الذى يساوى الناتج المحلى الاجمالى ولكن باستبعاد معظم الخدمات وفق التعريف السوفيتى (٦) . وهكذا ، وفقا للبيانات الاحدث المتاحة فان نسبة التدفقات السلعية للجمهوريات السوفيتية سابقا الى الناتج المادى الصافى قد بلغت ٧٠٪ لروسيا البيضاء ، وهو مايفسر التراجع السريع لنزعتها الاستقلالية واعادة توثيق

روابطها خاصة الاقتصادية مع روسيا . وتراوحت هذه النسبة بين ٦١٪ و ٦٦٪ تقريبا لكل من استونيا ولتوانيا ، وهو مايفسر عمق الأزمة الاقتصادية فى دول البلطيق هذه التى تصر بصلابة على استقلالها وترفض حتى عضوية كومنولث الدول المستقلة رغم ماقادت اليه الاعباء الاجتماعية للأزمة من تفوق الشيوعيين فى الانتخابات البرلمانية الاخيرة فى ليتوانيا مثلا . وبلغت النسبة نحو ٦٤٪ لأرمينيا التى تجد فى هذا العامل الاقتصادى حافزا اضافيا لتوثيق تحالفها الاستراتيجى فى اطار رابطة الكومنولث .

ونلاحظ فى حالة مولدوفا حيث تزيد النسبة على ٦٣٪ انها تجابه من هذا المنظور قيدا اضافيا هاما يتضافر مع الحركة الروسية فى اقليم دينستر لكبح نزعتها للاتحاد مع رومانيا على أسس قومية ومعاودة توثيق الروابط بالكومنولث الروسى . وبقوة دفع لهذه النسبة البالغة ٥٩٪ لاذربيجان ، وخاصة فى أعقاب سقوط الزعيم القومى المتشدد أبو الفضل ايلتشى بى وانتخاب حيدر علييف الزعيم الشيوعى السوفيتى الأسبق رئيسا للدولة نتيجة مسلسل هزائم أرمينيا فى الصراع حول ناجورنو كاراباخ ، عاودت اذربيجان توثيق روابطها مع روسيا ، وتنشيط عضويتها فى الكومنولث الروسى .

وينطبق ذات الأمر على جورجيا التى انفردت - اضافة الى دول البلطيق الثلاث - برفض المشاركة فى تأسيس وعضوية الكومنولث تحت زعامة الزعيم القومى المتشدد زياد جامسا خورديا ، ووجدت نفسها تحت زعامة الزعيم الشيوعى السوفيتى الاسبق ادوارد شيفر نادزة تنضم الى الكومنولث مخاطبة ود موسكو بعد انتصار الانفصاليين فى اقليم انجازيا فى مواجهة خطر المزيد من التفتت ، ولكن أيضا على أساس ادراك واضح لمصاعب تجاهل الروابط الاقتصادية الموروثه التى يعكسها بلوغ النسبة المذكورة حوالى ٥٤٪ . و نرصد فى حالة طاجيكستان ، حيث تبلغ ذات النسبة حوالى ٤٢٪ ، فان هذا التشابك الاقتصادى مع ورقة الاتحاد السوفيتى السابق يزيد قوة اندفاع نظامها الحاكم للارتباط بروسيا والكومنولث الروسى تحت ضغوط الصراع السياسى والمسلح الذى تخوضه الحركة الاصولية الاسلامية للاستيلاء على السلطة وخاصة عبر الهجمات المسلحة من أراضى افغانستان .

واذا كانت تركمانيا وقيرجيزيا لاتواجهان ضغوطا ثقيله تدفع للاندماج الاوثق فى الكومنولث ، فان ضعفهما الاقتصادى النسبى وموقعهما الجيوبوليتكى الداخلى وغياب بدائل التوجه الخارجى وغير ذلك من العوامل يفسر استقرار عضويتهما فى الكومنولث الروسى . لكنه حتى فى هاتين الحالتين لاينبغى تجاهل ان مؤشر اندماج اقتصاد كل منهما فى التخصص الانتاجى الموروث يزيد على ٥٠٪ ويمكن ان نخلص الى ذات الاستنتاج بشأن اوزبكستان حيث تبلغ النسبة اكثر من ٤٣٪ .

وتبقى اوكرانيا حالة خاصة ، اذ كما خلصنا فى كراستنا الاستراتيجية المعنونة " مصر والكومنولث الروسى " استنادا الى دراستنا " ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث " المنشورة فور اعلان نهاية الاتحاد السوفيتى السابق وتأسيس تجمع الكومنولث الجديد ، فان اوكرانيا هى " التى حددت مصير الاتحاد السوفيتى السابق وسوف تحدد مصير رابطة الكومنولث الجديد " وهنا يجدر ان نرصد ان مؤشر اندماج اوكرانيا فى التخصص الانتاجى بين الجمهوريات الوريثة او الدول المستقله تزيد على ٣٩٪ ، أى اكثر من ضعف النسبة الروسية التى لم تتعد ١٨٪ . وهكذا ، فان اوكرانيا الاكثر اعتمادا على غيرها من اعضاء الكومنولث وخاصة روسيا من الناحية الاقتصادية ، تجابه ضغوط العزلة الدولية ، وضغوط النزاع حول تجريدها من الأسلحة الاستراتيجية النووية ، والصراع على تقسيم اسطول البحر الاسود ، وخطر انفصال اقليم القرم الاستراتيجى ، وغير ذلك من ضغوط والمخاوف التى تضعف نزعات الاستقلال القومى وتقوى اتجاهات الارتباط بروسيا والكومنولث الروسى (٧) .

أبعاد الاعتماد المتبادل :

ان المؤشرات السابقة تكشف عمق الاعتماد الاقتصادى المتبادل ومدى تكامل البنى الانتاجية بين اقتصادات " كومنولث الدول المستقلة " . ولعل أكثر مايلفت الانتباه من زاوية انعكاس هذا المعطى على امكانات الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الدولية لهذه المجموعة من الدول مع العالم خارج حدود الاتحاد السوفيتى السابق ، هو الترابط الوثيق بين عمق الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول الكومنولث ووهن علاقاتها الاقتصادية الدولية مع العالم الخارجى . وهكذا ، فان نسب صادرات دول الكومنولث - فضلا عن دول البلطيق غير الاعضاء فى الكومنولث - الى الناتج المادى الصافى لكل منهما ، شديدة الانخفاض مقارنة بالنسب المقابلة لصادراتها البينية الى ذات الناتج . كما تبدو نسب الصادرات البينيه الى الناتج المادى الصافى لكل منهما ادنى بكثير من نسب اجمالى تجارتها الخارجيه مع الجمهوريات السوفيتيه السابقة وبقيه دول العالم الى الناتج المادى الاجمالى لكل منهما .

ونلاحظ فى الحالة الأولى أن نسبة الصادرات للعالم خارج الحدود السوفيتية السابقة الى الناتج المادى الصافى قد ترواحت بين ٦ر٨٪ لروسيا و ٢ر١٪ لقيرجيزيا . وبلغت ذات النسبة ٤ر٧٪ لكل من اذربكستان واستونيا ، ٩ر٦٪ لطاجيكستان ، و ٧ر٦٪ لاوكرانيا و ٥ر٦٪ لروسيا البيضاء ، و ٩ر٥٪ لليتوانيا ، و ٧ر٥٪ للاتفيا ، و ٢ر٤٪ لتركانيا ، و ٩ر٣٪ لجورجيا ، و ٧ر٣٪ لأذربيجان ، و ٤ر٣٪ لمولدوفا ، و ٠ر٣٪ لكازاخستان ، و ٤ر١٪ فقط لأرمينيا (٨) .

وفى ضوء معطيات ارتفاع نسب الصادرات البينية الى ناتج دول الكومنولث فان النسب المتواضعة الاخيرة

لنسب الصادرات للعالم الخارجي الى ذات الناتج لاتعكس اعتمادا على السوق الداخلى لكل منهما وانما على السوق الاوسع للاتحاد السوفيتي السابق ويتأكد هذا الاستنتاج من قراءة مؤشرات اجمالى التجارة الى اجمالى الناتج لكل من اعضاء كومنولث الدول المستقله . ونكتفى فى هذا الصدد بالاشارة الى ان المؤشر الاخير قد زاد على ٨٠٪ فى دولة واحدة (استونيا)وتراواح بين ١ر٧٢٪ و ٦ر٧٥٪ فى خمس دول (هى كل من ليتوانيا ولاتفيا وارمينيا ومولدوفا وروسيا البيضاء مرتبة تنازليا حسب المؤشرات المذكورة) ويبلغ ٨ر٦٠٪ لجورجيا و ٤ر٦٣٪ لقيرجيزيا ، وتراوح بين ٥١٪ , ٥ر٥٨٪ لاربع دول (هى طاجيكستان واذربيجان واوزبكستان ثم تركمانيا بتدتيب تنازلى حسب المؤشر نفسه) ، ويبلغ نحو ٢ر٤٧٪ لاوكرانيا و ٦ر٤٧٪ لكازاخستان ، بينما لم يتعد حوالى ٣١٪ لروسيا (٩).

روسيا الاقل اعتمادا :

ويكشف التحليل الاعمق للتجارة البينية للجمهوريات السوفيتية سابقا حقيقة أن روسيا هى الاقل اعتمادا على غيرها ، أو بعبارة أخرى ، أن بقية الجمهوريات هى الاكثر اعتمادا على روسيا . والواقع أن مقارنة نسب التجارة مع الجمهوريات السوفيتية سابقا الى اجمالى التجارة لهذه الجمهوريات ، ثم قراءة نسب تجارة كل من هذه الجمهوريات مع روسيا الى اجمالى تجارة كل منهما مع بقية الجمهوريات ، تؤكد هذا الاستنتاج . بيد أنه يتوجب ان نستدرك بأن ظاهر عدم تكافؤ هذا الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين المركز الروسى واعضاء الكومنولث لايكشف بعد عن علاقة تبعية بنيوية يصعب تصفيتها . وانما يتوقف الأمر على التحليل اللاحق التركيب السلعى للتجارة البينيه ، ووزن امدادات النفط والغاز فى الواردات من روسيا ، والمحتوى التكنولوجى للصادرات الروسية . وبعبارة اخرى ، فان الاهم هو كشف ما اذا كانت مصاعب تمويل الواردات أم مدى رشادة احلال الواردات أم التكامل الانتاجى العضوى والعجز عن التصدير للعالم .. الخ هو الذى يقيد تقليص عدم تكافؤ هذا الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين المركز الروسى ودول الكومنولث الروسى .

ونلاحظ ، من جهة أولى ، أن نسبة التجارة مع الجمهوريات السوفيتية سابقا الى اجمالى التجارة الخارجية لروسيا قدرت بنحو ٥٩٪ فى عام ١٩٨٧ . بيد أن هذه النسبة تعكس وزنا أعلى للصادرات مقارنة بالواردات فى التجارة الروسية مع بقية الجمهوريات ، وهو مايظهر فى الفائض التجارى لروسيا مقابل العجز التجارى لغيرها فى هذه التجارة البينية . واما وزن التجارة مع بقية الجمهوريات الى اجمالى التجارة الخارجية فانها تصل الى حوالى ٩٢٪ لتركمانيا التى تتمتع بفائض انتاج نفطى تصدرة الى بقية الجهوريات . لكن هذه النسبة تراوحت ايضا بين ٦ر٨٥٪ و ٣ر٨٩٪ لاحدى عشرة جمهورية هى : ارمينيا وطاجيكستان وليتوانيا ومولدوفا ، وكازاخستان ولاتفيا واستونيا وجورجيا واوزبكستان وذربيجان وروسيا البيضاء مرتبه تنازليا . وكانت النسبة ٥ر٧٨٪ لاوكرانيا و ٧٨٪ لقيرجيزيا .

والاهم ، أننا نلاحظ ، من جهة ثانية ، ان اعتماد كل من الجمهوريات السوفيتية سابقا على روسيا اشد من اعتمادها على بقية الجمهوريات ، وهو ما توضحه نسبة تجارة كل من هذه الجمهوريات مع روسيا الى اجمالى تجارتها مع بقية الجمهوريات . ويلفت انتباهنا بقوة أن هذه النسبة هى الأعلى لاوكرانيا التى مثلت تجارتها مع روسيا حوالى ١ر٧٠٪ من تجارتها مع بقية الجمهوريات . وكانت النسبتان التاليتان لكازاخستان حيث بلغت ١ر٦٢٪ وروسيا البيضاء حيث بلغت ١ر٦١٪ . وتراوحت النسبة المذكورة بين ٤ر٤٥٪ و ٥ر٥٩٪ لسبع جمهوريات هى : استونيا وليتوانيا وجورجيا واذربيجان وارمينيا مرتبة ايضا تنازليا حسب هذا المؤشر للاعتماد الاقتصادى على روسيا . وأما فيما يتعلق بالجمهوريات الاربع وهى : لاتفيا وتركمانيا وقيرجيزيا وطاجيكستان ، فقد تراوحت النسبة بين ٤ر٤٣٪ و ٨ر٥١٪ بذات الترتيب (١٠) .

الهيمنة النفطية الروسية :

وقد يجدر ان نشير هنا الى ان الاعتماد شبه المطلق على واردات النفط والغاز من روسيا قد مثل أخطر جوانب الاعتماد الاقتصادى للجمهوريات التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق على روسيا مركز الكومنولث الجديد ويكفى ان نشير هنا الى ان ميزان تجارة الطاقة بين الجمهوريات الوريثة قد اسفر عن عجز لجميع الجمهوريات باستثناء فائض لم يتعد حوالى ٦٩٣ مليون روبل لتركمانيا ، وحوالى ٥٤٤ مليون روبل لأذربيجان . ومقابل فائض بلغ حوالى ٦٠٨٧ مليون روبل لروسيا ، حققت بقية الجمهوريات عجزا بلغ حوالى ٨٦١٥ مليون روبل . أى ان روسيا بمفردها قد غطت حوالى ٧١٪ من عجز ميزان النفط والغاز للجمهوريات السوفيتية السابقه (١١) .

ولقد استخدمت روسيا سيطرتها على امدادات النفط والطاقة ، ضمن أدوات أخرى كما أوردنا ، لتأكيد الهوية الروسية للكومنولث الجديد ، والدفع فى اتجاه علاقات تبدو مماثله للوصاية التى فرضتها على دول شرق اوروبا اعضاء الكتله السوفيتية سابقا . ولكن تساؤلات مفتوحة حول : هل كان النفط وحده كافيا للهيمنة الاقتصادية الروسية ؟ وما الضرورات الاخرى التى دفعت الى تكريس الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول الكومنولث الروسى ؟ وكيف يسهم تحليل التركيب السلعى فى الاجابة على هذين التساؤلين ؟ . ثم من يعتمد عن المركز الروسى ؟ وهل تتوافر امكانات لتقليص الاعتماد الاقتصادى على روسيا لصالح تعميق الاعتماد الاقتصادى الاقليمى - الفرعى بين جمهوريات البلطيق ، او بين جمهوريات الوسطى الاسلامية ، او بين جمهوريات القوقاز (بافتراض تصفية الصراعات المسلحة بين جمهوريات الاقليم الأخير) ؟ وهل ثمة امكانية لتوجه نحو تكامل اقتصادى اقليمى بديل أمام

الجمهوريتين السلافيتين : اوكرانيا وروسيا لدول الكومنولث مع العالم الخارجي ودول الجوار " غير السوفيتي " والعالم العربي في ضوء البنية السلعيه لتجارتها الخارجية .

ثالثا : ميراث فك الارتباط بالسوق العالمي:

لقد نزعت السياسة الاقتصادية للدولة السوفيتية الي فك الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي ، كما عمقت الاعتماد الاقتصادي المتبادل في اطار السوق الداخلي الواسع الموروث عن الامبراطورية الروسية القيصرية ، والاطار الاوسع الذى ضم دول المنظومة الاشتراكية السوفيتية ، وراهنت علي اقامة ما سمي بالسوق الاشتراكي العالمي . والي جانب تأثير هذه السياسة الاقتصادية ارتبط المستوي المنخفض والمتناقص للقدرات التصديرية الموروثة في مجالات التجارة والمال والمعرفة وغيرها ، ربما باستثناء مواد الطاقة والمعدات العسكرية ، بما عاناه الاتحاد السوفيتي السابق من انخفاض مستوي الانتاجية وضعف القدرة التنافسية وجمود الجهاز الاقتصادي وتأخر التحديث التكنولوجي وتخلف بنية الصادرات. الخ أضف الي ماسبق ، اخفاق ثورة اعادة البناء أو البيريسترويكا فى وضع الاقتصاد السوفيتي المريض علي طريق التكيف الايجابي مع المتغيرات الجذرية المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي وادارة الاقتصاد العالمي والأولويات الاقتصادية العالمية وغير ذلك من نتائج : الثورة الصناعية التكنولوجية ، وتعمق الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل ، واشتداد المنافسة في السوق العالمي .. الخ .وقد انعكس هذا كله ، الي جانب الأبعاد الأخرى لأزمة التفكك الاقتصادى ، فى تراجع التجارة وتعاظم المديونية ، ونزيف العقول وهروب الأموال ، فضلا عن تسرب التكنولوجيا الراقية العسكرية والمدنية ، والرضوخ لشروط المانحين من الدول الصناعية الرئيسية والمنظمات الاقتصادية الدولية ، بل واستجداء العون الاقتصادي الأجنبي

ان الميراث الضعيف للاتحاد السوفيتي السابق في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو الميراث الذي ازداد بؤسا عشية انهياره ، يمثل قيدا رئيسيا علي تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الكومنولث وبقية العالم . وكانت روسيا ولاتزال هي الشريك الأهم في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول السوفيتية سابقا ، وخاصة وفق مؤشرات المشاركة في التجارة الدولية ، حيث تبرز روسيا في هذا المجال كما في غيره باعتبارها الوريث الأهم للقدرات السوفيتية . بيد أن مؤشرات وزن ونوع المشاركة الموروثة في التدفقات العالمية للسلع والخدمات الي جانب التمويل والاستثمار والتكنولوجيا وغيرها تكشف بوضوح حقيقة أن ضعف القدرة الاقتصادية كان أخطر عوامل ضعف القوة العظمي السوفيتية . ولعل الأهم من زاوية تحليل قيود وفرص تطور العلاقات الاقتصادية لدول الكومنولث علي الصعيد العالمي ومع الدول النامية هو أن هذه العلاقات المأزومة والموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق كانت محصلة لقيود هيكلية يصعب تجاوزها في الأجل القصير وربما في الأجل المتوسط . فقد تشكلت اقتصادات الجمهوريات السوفيتية سابقا ، أو اقتصادات دول الكومنولث حاليا ، في اطار استراتيجية للتنمية استندت الي فلسفة الاستقلال الاقتصادي ونزعت الي فك الارتباط بالاقتصاد الراسمالي العالمي ، كما عمقت الاعتماد الاقتصادي المتبادل في اطار السوق الداخلي الواسع الموروث عن الامبراطورية الروسية القيصرية . وارتبط المستوي المنخفض والمتناقص للقدرات التصديرية الموروثة في مجالات التجارة والمال والمعرفة وغيرها ، ربما باستثناء مواد الطاقة والمعدات العسكرية ، بما عاناه الاتحاد السوفيتي السابق من انخفاض مستوي الانتاجية وضعف القدرة التنافسية وجمود الجهاز الاقتصادي وتأخر التحديث التكنولوجي وتخلف بنية الصادرات .. الخ . أضف الي هذا ، اخفاق ثورة اعادة البناء أو البيروسترويكا عن وضع الاقتصاد السوفيتي المريض علي طريق التكيف الايجابي مع المتغيرات الجذرية المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي وادارة الاقتصاد العالمي والأولويات الاقتصادية العالمية وغير ذلك من نتائج الثورة الصناعية التكنولوجية وتعمق الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل واشتداد المنافسة في السوق العالمي .. الخ .

ضالة الصادرات السوفييتية

ان ضعف التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق ، أي القدرة التجارية - الخارجية التي ورثها بالأساس أعضاء كومنولث الدول المستقلة ، تكشف مؤشرات الحصة السوفيتية في الصادرات العالمية ، والتركيب السلعي للتجارة السوفيتية ، فضلا عن التوزيع الجغرافي لهذه التجارة . وهكذا ، طبقا للمؤشرات الأحدث الواردة في World Economic Outlook فان حصة الاتحاد السوفيتي السابق في اجمالي الصادرات العالمية للسلع والخدمات لم تتجاوز ٥ر٢٪ في عام ١٩٩٠ . ويكشف التحليل المقارن لبيانات نفس المصدر أن هذه الحصة هزيلة للغاية مقارنة بحصص الدول الصناعية الرأسمالية الكبري الثلاث ، ولا تزيد عن حصص الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا ، في الصادرات العالمية للعام ذاته . اذ لم تتجاوز الحصة السوفيتية حوالي ٢ر١٨٪ من الحصة الأمريكية ، و ٠ر٢٤٪ من الحصة الالمانية ،و ١ر٢٨٪ من الحصة اليابانية . (١٢) وكانت الحصة السوفيتية أقل من حصة أي من بقية الدول الصناعية السبع الرئيسية . ووفقا لتقرير عن الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة في التجارة السلعية لعام ١٩٩١ ، فان حصة الاتحاد السوفيتي السابق في الصادرات السلعية العالمية كانت أقل من حصة هونج كونج ومساوية تقريبا لحصة تايوان وتقرب من حصة كوريا الجنوبية . (١٣)

تصدير المواد الأولية

وتشير المصادر السوفيتية الي النمو الكبير في حجم التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق حيث تضاعفت قيمة هذه التجارة بنحو ٣ر٤ مرة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ثم بنحو ٥ر١ مرة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وزادت نسبة التبادل التجاري الدولي الي اجمالي الناتج المحلي من ٤ر٣٪ الي ١ر١٠٪ ، وزادت نسبة الصادرات الي الناتج من ٨ر١٪ الي ٢ر٥٪ ، كما زادت نسبة الواردات الي الناتج من ٦ر١٪ الي ٩ر٤٪ . الا أن تحليل التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية السوفيتية يكشف محدودية المغزي الايجابي لهذا التطور التجاري .

وكما يؤكد أحد أهم المؤلفات السوفيتية الأخيرة في هذا المجال ، أنه قد بدأت تظهر في النصف الثاني من السبعينات ، وبدرجة أشد في الثمانينات ، عواقب سلبية لتباطؤ وتشوه نمو التجارة السوفيتية ، الذي عكس عدم توافقها مع المتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن عدم استجابتها لاحتياجات تنمية وتحديث الاقتصاد السوفيتي . ونرصد بوجه خاص هنا تدهور التركيب السلعي وتخلف بنية التجارة . ووفقا للاحصاءات السوفيتية فان حصة الآلات والمعدات في صادرات الاتحاد السوفيتي السابق تدهورت من ٥ر٢١٪ الي ٥ر١٢٪ بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ ، وتضاعفت في ذات الفترة حصة الحبوب في الواردات السوفيتية من ١ر١٪ الي ٢ر٨٪ . أضف الي هذا ، ان حصة النفط والغاز في الصادرات السوفيتية قفزت من ٦ر١٥٪ في عام ١٩٧٠ الي ٩ر٤٦٪ في عام ١٩٨٠ ثم الي ٥ر٥٤٪ في عام ١٩٨٥ .(١٤)

تدهور شروط للتجارة

باستبعاد تجارة الاتحاد السوفيتي السابق مع أعضاء منظمة الكوميكون التي ضمت دول الكتلة السوفيتية الاشتراكية سابقا ، من جانب ، وكل من الصين الشعبية وكوريا الشمالية ويوغوسلافيا السابقة ، من جانب آخر ، فان التجارة السوفيتية مع البلدان غير الاشتراكية ، متقدمة ونامية ، تكشف الأسباب الهيكلية لتدهور شروط التجارة الناجم أساسا عن تدهور أسعار الصادرات السوفيتية وخاصة صادرات النفط والغاز التي مثلت أكثر من نصف اجمالي صادرات الاتحاد السوفيتي السابق مع بدء ثورة البيروسترويكا في منتصف الثمانينات .

وهكذا ، فقد بلغ متوسط تدهور شروط التبادل التجاري للاتحاد السوفيتي السابق مع البلدان غير الاشتراكية حوالي - ٤ر٦٪ سنويا خلال الفترة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ . وقد عكس هذا التدهور هيمنة صادرات المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تراجعت شروط التبادل التجاري الدولي لها مقارنة بتحسن شروط هذا التبادل للصادرات من الآلات والمعدات ذات المحتوي التكنولوجي الأرقي . وهكذا ، مع انهيار أسعار النفط في عام ١٩٨٦ ، بلغ تدهور شروط تجارة الاتحاد السوفيتي السابق مع البلدان غير الاشتراكية حيث تهيمن صادرات النفط والغاز - ٤ر٢٢٪ في عام ١٩٨٦ حين انهارت أسعار النفط في السوق العالمي ، ثم تدهورت شروط التجارة بنحو - ٢ر١١٪ في عام ١٩٨٨ لنفس السبب من حيث الأساس . (١٥)

والواقع أن التركيب السلعي للصادرات السوفيتية قد تدهور بشكل ظاهر بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات حيث زادت حصة النفط ومنتجاته في صادرات الاتحاد السوفيتي السابق الي الدول الصناعية الرأسمالية من ٣٣٪ الي ٧١٪ ، وتراجعت الحصة المتدنية لصادرات الآلات والمعدات التي لم تتجاوز ٥٪ الي ٢٪ فقط بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٤ . ولم تتجاوز حصيلة صادرات براءات الاختراع السوفيتية ١٠ر٠٪ من اجمالي الانفاق علي البحث والتطوير التكنولوجي ، و ١ر١٪ فقط من قيمة الناتج الصناعي . وحتي بالنسبة لأسواق الصادرات السوفيتية في العالم الثالث نلاحظ تدهور حصته للآلات والمعدات الي اجمالي تلك الصادرات من ٣٤٪ الي ٥ر٢١٪ بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ . (١٦)

تأخر تحديث الاقتصاد

ان التخلف البنيوي للصادرات السلعية يمثل السبب الجذري لضعف القدرة التجارية للاتحاد السوفيتي السابق . وعلي هذا الأساس فان تعظيم وتطوير المشاركة السوفيتية في التجارة الدولية كان مشروطا ببناء أسس اندماج أرقي في التخصص الدولي وتحديث جذري لآلية وبنية الاقتصاد . والأمر أن ركود الصادرات السوفيتية الي أسواق الدول الصناعية وتراجع الصادرات السوفيتية الي الدول النامية قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالتأخر عن مواكبة انجازات الثورة الصناعية التكنولوجية في موجتها الثالثة وهو ما ارتبط بدوره بجمود آليات اقتصاد الأوامر وقصور سياسات التنمية المشتعلة . وفي هذا السياق نلاحظ أن التوزيع الجغرافي للتجارة السوفيتية الخارجية يعكس تغيرات محدودة بالمقارنة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧ ، حيث يستبعد أثر الارتفاع الحاد في أسعار النفط السوفيتي بعد العام الأول وقبل العام الأخير . فقد زادت حصة الدول الاشتراكية من ٢ر٦٥٪ في عام ١٩٧٠ الي ٤ر٦٧٪ في عام ١٩٨٧ ، وبقيت حصة الدول الصناعية عند مستواها تقريبا حيث مثلت ٢ر٢١٪ ثم ٩ر٢١٪ في العامين المذكورين علي الترتيب ، بينما انخفضت حصة الدول النامية من ٥ر١٣٪ في عام ١٩٧- الي ٦ر١٠٪ في عام ١٩٨٧ .

والأمر أن ما سبق لا ينفصل عما أبرزته دراسة لوزارة التجارة الخارجية السوفيتية ، توضح أنه بين ٤٠٠ منتج تصديري بين منتجات صناعة الآلات والمعدات ، توافق ١٥٪ فقط مع الطلب المتغير والمنافسة المشتدة في السوق العالمي . وحتي يمكن لصادرات الآلات والمعدات أن تهيمن بدلا من صادرات الخامات والمستلزمات ، بحيث ترتقي بنية وتزيد قيمة وتتحسن شروط التبادل التجاري الدولي للصادرات السوفيتية ، كان يتوجب تحديث ٦١٪

٥٠٠ من انتاج صناعة الآلات والمعدات السوفيتية . ومن منظور الرشادة الاقتصادية فان ٢٤٪ من هذا الانتاج كان ينبغي ايقافه ، وذلك مع بدء ولاية جورباتشوف . (١٧)

حصاد ثورة البيريسترويكا:

ان المعطيات والمؤشرات السابقة توضح بجلاء ان تدهور مؤشرات التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق في سنوات عمره الأخيرة ترجع الي أسباب هيكلية تتصل باستراتيجية التنمية المستقلة ومأزق اقتصاد الأوامر وأعباء الحرب الباردة وجمود النظام الشمولي .. الخ ، وغير ذلك مما يمتد بجذوره الي مدي زمني أبعد من منتصف الثمانينات حين بدأت تدريجيا ثورة البيريسترويكا . بيد أن هذه الثورة التي دفعت في اتجاه هدم نظام اقتصاد الأوامر ، بمعدلات أسرع بكثير من بناء نظام اقتصاد السوق قادت الي أزمة من نوع جديد انعكست في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية للاتحاد السوفيتي السابق علي صورة تدهور أشد في مؤشرات التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات أخذ صورة تزايد العجز الخارجي وتضاعف المديونية الخارجية

وهكذا علي سبيل المثال ، فقد تراجعت قيمة الصادرات السوفيتية بالعملات الحرة من ٨٢٫٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ٥٠٫٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ ، أي تراجعت بنحو – ٣٨٫٤٪ بين العامين السابقين مباشرة لاعلان نهاية الاتحاد السوفيتي السابق . وبين نفس العامين تدهورت الواردات السوفيتية بمعدل أشد حيث انخفضت من ٨٢٫٩ مليار دولار الي ٤٤٫٥ مليار دولار أي بنحو – ٤٦٫٣٪ ، وهو ما فاقم بدوره أسباب نقص القدرة الاقتصادية والتصديرية . ومع تفاقم أسباب الأزمة الهيكلية الموروثة والأزمة النظامية الجديدة وتعاظم الاستدانة الخارجية ، تضاعفت الديون الخارجية علي الاتحاد السوفيتي السابق من ٢٨٫٣ مليار دولار في عام ١٩٨٥ الي ٦٧٫١ مليار دولار في عام ١٩٩١ . وبينما لم يواجه الاتحاد السوفيتي السابق متأخرات في السداد في عام ١٩٨٥ ، فقد بلغت هذه المتأخرات حوالي ٤٫٨ مليار دولار في عام ١٩٩١ . وقفزت نسبة التزامات خدمة الدين الخارجي الي حصيلة الصادرات للاتحاد السوفيتي السابق من ٢٨٪ في عام ١٩٩٠ الي ٤٢٪ في عام ١٩٩١ . وانعكست حاجة الاقتصاد السوفيتي المأزوم الي الاقتراض الخارجي في تضاعف الديون قصيرة الأجل من ٦٫٩ مليار دولار في عام ١٩٨٥ الي ١٢٫٨ مليار دولار في عام ١٩٩١ . وأما ضعف القوة العظمي السوفيتية فقد ظهر بجلاء في تضاعف الاقتراض من القوة العظمي الأمريكية التي قفزت من ٥٫٣ مليار دولار في عام ١٩٨٥ الي ٢٠٫٤ مليار دولار في عام ١٩٩١ . (١٨)

العلاقات الإقتصادية مع العالم الثالث:

والواقع ان منطق التفكير الجديد قد دفع الي قبول الاستسلام الفعلي في الحرب الباردة مع التحرر من الوهم الشيوعي بهزيمة الامبريالية ، واحلال الاعتبارات العملية محل المنطلقات الايديولوجية في ادارة العلاقات مع خصوم الأمس . وهكذا ارتبطت السياسة الخارجية الجديدة للاتحاد السوفيتي السابق في عهد جورباتشوف بنزعة انسحابية ليس فقط من أعباء الدائرة الشرق أوروبية لنفوذه ، وانما قبل ذلك من دائرة علاقاته مع الجنوب . ونرصد بوجه خاص انه مع ثورة الجلاسنوست حفلت المنشورات الصحفية والدراسات الاكاديمية وغيرها الي تصفية العلاقات الاقتصادية السوفيتية مع البلدان النامية باعتبارها عبئا ثقيلا علي الموازنة العامة وميزان المدفوعات للدولة السوفيتية وطبقا للبيانات السوفيتية ، فقد مثلت المساعدات الاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي السابق الي الدول النامية حوالي ١٫٣٪ من الناتج القومي الاجمالي مقابل ٠٫٢٣٪ للولايات المتحدة و ٠٫٤٧٪ لألمانيا الغربية . وعلي أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤ ، زادت المساعدات الاقتصادية السوفيتية من ١٫٨٪ الي ٣٫٨٪ من اجمالي القروض المقدمة للدول النامية ، ومن ٨٪ الي ١٣٪ من المساعدات الرسمية التي تلقتها الدول النامية ، وذلك بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وقد تراجعت النسبة الأخيرة الي ٨٫٢٪ بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ . وقد استوعب تأسيس المشروعات المملوكة للقطاع العام في القطاع الصناعي والبنية الأساسية حوالي ٩٠٪ من هذه المساعدات السوفيتية ، وأخذت القروض الاستثمارية صورة امدادات سلعية بالأساس . وقد كانت هذه المساعدات بشروط ميسرة قدرت فوائدها في المتوسط بنحو ثلث فوائد المساعدات من الدول الصناعية الرأسمالية ، وتراوح عنصر المنحة فيها بين ٣٠٪ و ٥٠٪ . وقد مثلت الديون علي الدول النامية حوالي ٩٠٪ من اجمالي الديون الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق ، وقدرت بنحو ٧٩٫٢ مليار روبل ، وتوزعت بين ٥٤ دولة ، وانفردت ١٦ دولة منها بنحو ٩٠٪ من اجمالي المساعدات – الديون . (١٩)

وهكذا ، فان السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة التي افتقدت الحوافز الأيديولوجية لتوسيع النفوذ ، مع الأزمة الاقتصادية السوفيتية الموروثة والمتفاقمة التي زادت الحاجة الي التمويل الخارجي ، قد دفعت الي تراجع مصلحة وقدرة الاتحاد السوفيتي السابق في مجال تقديم

المساعدات الاقتصادية علي أسس أيديولوجية . فضلا عما رايناه من تدهور القدرة علي تطوير التبادل التجاري علي أسس اقتصادية . وقد مثلت هذه المعطيات نقاط انطلاق العلاقات الاقتصادية الدولية بين دول الكومنولث وغيرها من الدول . حيث تبدو الأولي تحت وطأة الحصار الثقيل لبؤس مشاركة الاتحاد السوفيتي السابق في الاقتصاد العالمي.

الهوامش:

(١) اقتصادات " أسرة الدول المستقلة " في عام ١٩٩٣ كتاب احصائي (موسكو اللجنة الاحصائية لأسرة الدول المستقلة،١٩٩٤) جدول ١-٣ ص ٢٧
وتوضح اللجنة أن الاحصاءات المتضمنة في الكتاب تستند أساسا الي احصاءات الأجهزة الرسمية للدول المستقلة ، وجزئيا الي حسابات اللجنة الاحصائية لأسرة الدول المستقلة وتعتمد الاحصاءات المقارنة علي منهجية موحدة معتمدة من قبل مجلس رؤساء الأجهزة الاحصائية لدول الكومنولث ، وعلي أساس أسعار الصرف المقررة للروبل من البنوك الوطنية لهذه الدول وان بقيت هذه الأسعار تحكمية نظرا لأنها لا تعكس القدرة الشرائية الفعلية للروبل كما تشير اللجنة الي أن بعض المؤشرات لعام ١٩٩٣ تقديرية

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩ ، ص ص ٣٢-٣٥

(٣) انظر جريدة الشرق الأوسط ٢٩ مايو ١٩٩٤ .
انظر المقال الهام لرئيس الوزراء الروسى فيكتور تشيرنوميردين :
Victor Chernomyrdin . No exits on the road to market . Financial Times . Monday . May 16 .1994 .

(٤) اقتصادات أسرة الدول المستقلة ، مصدر سابق ، ص ٥٩

(٥) المصدر السابق مباشرة ، ص ٢٩ ، ٥٩

(٦) قمنا بحساب نسب الصادرات السلعية البينية الي الناتج الصافي للجمهوريات السوفيتية السابقة من بيانات
- The Economy of The USSR . intetnational Monetary Fund ; The World Bank ; organization For Economic Co - operation and Development and European Bank For Reconstruction and Development . (Washington ; D.C . : The World Bank ; 1990) P.11,51
- Financial Times Weekend December 28 / December 29,1991 .

(٧) انظر د طه عبد العليم ، ورقة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث ، مجلة "السياسة الدولية" ، القاهرة العدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ ، مصر والكومنولث الروسى "كراسات استراتيجية" ، القاهرة ، العدد ٣١، يناير ١٩٩٣
، (محرر) انهيار الاتحاد السوفيتى وتأثيراته على الوطن العربى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،١٩٩٣)

(٨) انظر على سبيل المثال
The Economy of the USSR:Summary and Recommendations.ibid.

(٩) انظر :
World Economic Outlook,may. 1992, (Washington, D.C.:International Monetary Fund, 1992), p.42 .

(١٠) المصدر السابق مباشرة

(١١) " " "

(١٢) حسبت من بيانات :
World Economic Outlook, Oct. 1993, (Washington, D.C. : ~International Monetary Fund, 1993), p. 125 .

(١٣) انظر :
Leading Exporters and Importers in World Merchandise Trade, IMF Survey, April 13, 1992.

(١٤) حسبت من البيانات الواردة في :
ف . ي . باشكين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبلدان النامية : افاق التعاون (موسكو : دار العلم ، ١٩٩١) ، ص ص ٤-٥ (باللغة الروسية). عن التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي ١٩٢١ - ١٩٨١ ، موسكو ، ١٩٨٢.
- الكتاب الاحصائي السنوي للتجارة الخارجية السوفيتية لأعوام مختلفة ،
- اقتصاد الاتحاد السوفيتي وعلاقاته الاقتصادية الخارجية ، موسكو ، ١٩٨٢.

(١٥) انظر The Economy of the USSR : Summary and Recommendations. IMF, The World Bank, OECD and EBRD (Washington, D.C.: The World Bank, 1990, p. 50.

(١٦) ف . ي . باشكين ، المصدر السابق ، ص ١٠ ، ص ١٣

(١٧) " " ، ص ٥ ، ص ١٦ .

(١٨) انظر :
World Debt Tables 1993/94, Vol. I (Washington, D.C.: The World Bank, 1993), p. 139.

(١٩) ف . ي . باشكين ، مصدر سابق ، ص ص ٦٤- ٦٧ ؛ جريدة ازفستيا ١/٣/١٩٩٠ .

٤

مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة



محمد عبد السلام (*)

تمهيد :

تشير التطورات التى تدور على ساحة كومنولث الدول المستقلة CIS منذ إنهيار الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام 1991 الى وجود شبكة معقدة من التفاعلات العسكرية تدفع فى اكثر من اتجاه ! فيما يتعلق بمستقبل الرابطة . فخلال الشهور الستة الأولى بعد اعلان تشكيل الكومنولث فى ١٩٩١/٢١/٢١ عقد قادة دول الرابطة (ماعدا جورجيا) خمسة مؤتمرات قمة في الما اتا ، ومينسك ، وكييف ، وطشقند ، تم خلالها إرساء مايزيد عن ٢٠ إتفاقة ومعاهدة واعلان بشأن قضايا أمنية - عسكرية تمثل (بمقرراتها المكتوبة) إطارا متكاملا لرابطة متماسكة تكاد أن تكون تكتلا أو حلفا امنيا ، لكن فى نفس الفترة تقريبا تفجرت الخلافات الحادة بين أطراف الكومنولث حول كافة القضايا الأمنية - العسكرية المطروحة تقريبا ، وسادت توجهات وميول إستقلالية ، وصلت إلى مستوى أثار - فى حينه - توقعات بأن تلك الرابطة سوف تتفكك خلال عدة شهور

لكن تفاعلات المرحلة التالية ، وصولا الى العام الحالى (١٩٩٥) -استنادا على المؤشرات ذات الطابع العسكرى - قد أشارت الى تبلور استقرار نسبى لنوع من التوازى ، الأقرب للتعايش ، بين التطورات التى تدفع بإتجاه استمرار تماسك الرابطة ، والتطورات التى تثير إحتمالات تفككها ، ففى الوقت الذى كانت فيه بعض دول الكومنولث قد بدأت تبحث عن نظام أمنى جديد بشكل عملى يتضمن إجراء اتصالات محددة ، كان تسعة من قادة دول الكومنولث يعقدون لقاء قمة يعقدون لقاء بموسكو فى أبريل ١٩٩٤ ، يتضمن مناقشة ٣٠ قضية مشتركة ، بينها ٦ قضايا امنية هامة ، منها مناقشة لائحة مجلس دفاع دول الرابطة .

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

فتفاعلات المرحلة الماضية تشير الى وجود حدود للتكتل وحدود للتفكك فى نفس الوقت بفعل عوامل متعددة أهمها تاثيرات العامل الروسى ، فقد كانت روسيا هى الطرف المسيطر الى حد كبير على التفاعلات داخل نطاق الكومنولث . وكانت ضغوط الواقع تجعل معظم أطراف الرابطة قابلة للتأثر بالسلوك الروسى ، حتى لو كانت راغبة فى الفكاك من "فلك روسيا" .

وسوف يركز هذا التقرير على تحليل تطور التفاعلات العسكرية المتصلة بمحاولات إقامة هياكل دفاعية مشتركة لدول الكومنولث فى اطار ترتيبات الأمن الجماعى بينها ، كمؤشر عل اتجاه الرابطة نحو صيغة تجمع اكثر تماسكا ، وذلك فى مقابل محاولات بناء كل دولة لقوات مسلحة وطنية مستقلة فى إطار رؤيتها لمقتضيات أمنها القومى ، كمؤشر على اتجاه الرابطة نحو التفكك . ورغم أن قضية " الهياكل الدفاعية " ليست القضية العسكرية الوحيدة ذات العلاقة بمستقبل الكومنولث ، الا أنها قضية عامة تتضمن داخلها قضايا فرعية مختلفة ، والأهم أنها تمثل انعكاسا أو محصلة لمجمل التفاعلات العسكرية السائدة على ساحة الكومنولث . وسوف يتم ذلك كالتالى:

أولا : اتجاه بناء نظام أمن جماعى لدول الكومنولث :

كانت التوجهات الخاصة ببناء نظام أمن جماعى لرابطة كومنولث الدول المستقلة من أهم ملامح التفاعلات العسكرية التى جرت بين دول الرابطة . فقبل أن يتم أعلان تفكك الإتحاد السوفيتى رسميا ، كانت دول الكومنولث قد عقدت ست إتفاقيات فيما بينها للتعامل مع القضايا الأمنية الحيوية المتصلة بترتيبات مابعد إنهيار الدولة السوفيتية ، تتصل بالسيطرة على الأسلحة النووية ، والأبحاث النووية ، والأبحاث المشتركة ، والقوات المسلحة وقوات الحدود ، والقوات الاستراتيجية ، إنتهت فى ١٩٩١/١٢/٣٠ بإتفاقية لتشكيل "مجلس رؤساء الدول والحكومات" . وقد إتسع نطاق هذا الاتجاه فى الشهور التالية ليتجاوز ترتيبات أوضاع مابعد الانهيار ، إلى الاتفاق على ترتيبات جديدة لبناء نظام أمن مشترك تتصل بميزانية الدفاع الموحدة ، والقوات المشتركة ، وقوات حفظ السلام لدول الكومنولث ، وإمدادات القوات المسلحة ، وحماية حدود الدول ، والقيادة الموحدة للقوات المشتركة ، الى ان تم توقيع معاهدة الامن الجماعى فى ١٩٩٢/١/١٥ بطشقند . وقد وصل عدد تلك الاتفاقيات فى فترة تشكيل نظام الأمن الجماعى من ديسمبر ١٩٩١ حتى مايو ١٩٩٣ الى ٢٣ اتفاقية ومعاهدة وإعلان وبروتوكول تقريبا ، بحيث بدا لكثير من المحللين وقتها أن رابطة كومنولث الدول المستقلة "رابطة أمنية فى الأساس وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى رقم (١).

وإستنادا الى هذه الإتفاقيات ، تم تحديد ملامح عامة لنظام أمن جماعى يحكم علاقات روسيا بدول الرابطة ، وعلاقات دول الرابطة إجمالا ببعضها البعض ، يقوم على مايلى:

١- تشكيل قيادة عليا لدول الكومنولث تسيطر على القوات النووية ، وقوات الدفاع الجوى والقوات المحمولة ، وقيادة الحدود ، والصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية ، فقد تم الاتفاق على مبدا القيادة الموحدة ، حتى يتم نقل أو نزع الأسلحة النووية من أراض أوكرانيا وبيلوروسيا ، وكازاخستان (قازاقستان) (٢) .ولم تكن هناك مشكلة بشأن الأسلحة النووية التكتيكية ، وتم استكمال ترتيبات هذا المستوى بتعهدات واتفاقات تنظم مسألة استخدام الأسلحة النووية بين الدول الحائزة لها .

٢- تشكيل قيادة عامة مشتركة للقوات المسلحة البرية ، مضافا اليها القوات الجوية المساندة General Purpose Forces للحفاظ على أمن أعضاء الرابطة ، على أساس أن تدار كقوة مشتركة من جانب الجمهوريات . وفى فبراير ١٩٩٢ تم الاتفاق على إنشاء قيادة عليا للقوات المشتركة بشكل مؤقت ، لكن عدة دول رفضت الإتفاق . المهم أنه بالتوازى مع ذلك تم الاتفاق بين رؤساء الدول على السماح لكل دولة بتشكيل قواتها المسلحة المستقلة .

٣-الإتفاق على ترتيبات أمنية بين دول الكومنولث ، تؤكد على التزام تلك الدول بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بإستخدامها ، وإعتبار أى عدوان تتعرض له أى دولة عضو فى الرابطة عدوانا على كافة دولها تبعا لمبدأ الدفاع المشترك . إضافة الى ذلك ، إتفقت دول الرابطة على ترتيبات خاصة - فى ٤معاهدات - تتصل باستقرار الحدود الداخلية ، وحماية الحدود الخارجية . كما تم الإتفاق على تشكيل قوات حفظ سلام لدول الكومنولث للتعامل مع مشكلات الأمن بين وداخل دول الرابطة .

وقد إستمرت لقاءات القمة بين رؤساء دول الكومنولث بشكل مكثف لتطوير وتنفيذ وحل مشكلات هذه الترتيبات حتى وصلت الى مايقرب من ١٦ قمة حتى فبراير ١٩٩٥ ، إضافة الى اجتماعات ولقاءات مكثفة على مستوى رؤساء الحكومات ووزراء الدفاع ، بهدف زيادة مستوى التعاون فى المجالات الدفاعية ، وتم الاتفاق على عدد من المقررات العسكرية الأخرى خلالها . لكن هذه اللقاءات أوضحت وجود خلافات حادة ثنائية وجماعية بين دول الرابطة فى ظل تفجر عدد كبير من المشكلات الأمنية ، بحيث إتخذت التفاعلات الخاصة بالأمن مسارات تبتعد من حيث الشكل والمضمون عما تم اقراره من ترتيبات ، وأخذ عدد الدول الموقعة على الاتفاقيات التنفيذية أو المعدلة لما سبق إقراره فى التقلص . ووضح حتى منتصف عام ١٩٩٤ تقريبا أن

جدول رقم (١)
اتفاقيات دول الكومنولث المستقلة (CIS)

التاريخ	المكان	المضمون	أرمينيا	أذربيجان	بيلوروسيا	كازاخستان	قيرغيزستان	مولدوفا	روسيا	طاجيكستان	تركمانستان	أوكرانيا	أوزبكستان
٩١/١٢/٢١	الما - اتا	بروتوكول كومنولث الدول المستقلة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
٩١/١٢/٢١	الما - اتا	اعلان السيطرة علي الاسلحة النووية	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
٩١/١٢/٢١	الما - اتا	اعلان بشأن التسلح النووي	–	–	×	×	–	–	×	–	×	×	–
٩١/١٢/٣٠	مينسك	اتفاقية حول الابحاث المشتركة واستغلال الفضاء	×	×	×	×	×	–	×	×	×	–	×
٩١/١٢/٣٠	مينسك	اتفاقية القوات المسلحة وقوات الحدود	×	×*	×	×	×	×	×	×	×	×	×
٩١/١٢/٣٠	مينسك	اتفاقية القوات الاستراتيجية	×	×*	×	×	×	×	×	×	×	×	×
٩١/١٢/٣٠	مينسك	اتفاقية "مجلس رؤساء الدول والحكومات"	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
٩١/٢/١٤	مينسك	اتفاقية اوضاع القوات الاستراتيجية	×	×	×	×*	×	–	×	×	×	×*	×
٩١/٣/١٤	مينسك	اتفاقية قوات "الغرض العام" "الفترة الانتقالية القوات المشتركة"	×	×	×	×	×	–	×	×	×	–	×
٩١/٣/١٤	مينسك	اتفاقية الضمانات القانونية والاجتماعية لرجال الخدمة	×	×	×	×	×	–	×	×	×	×	×
٩١/٣/١٤	مينسك	اتفاقية اعداد القوات المسلحة	–	×	×	–	×	×	–	–	–	×	×
٩١/٣/١٤	مينسك	اتفاقية ميزانية الدفاع الموحدة	×	×*	×	×	×	–	×	×	×	×*	×
٩٢/٣/٢٠	كيف	اتفاقية قوات حفظ السلام لدول الكومنولث	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×*	×
٩٢/٣/٢٠	كيف	اتفاقية اوضاع قوات "الغرض العام القوات المشتركة"	×	–	–	×	×	–	×	–	–	–	–
٩٢/٣/٢٠	كيف	اتفاقية امدادات قوات الكومنولث المسلحة	×	–	×	×	×	×	×	×	–	×	×
٩٢/٣/٢٠	كيف	اتفاقية حماية حدود الدولة	×	–	×	×	×	–	×	×	–	×*	×
٩٢/٣/٢٠	كيف	اعلان عدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها	×	×	×	×	×	×	×	×	–	×	×
٩٢/٣/٢٠	كيف	قرار القيادة العليا للقوات المسلحة المشتركة	×	–	–	×	×	–	×	×	–	–	×
٩٢/٣/٢٠	كيف	اتفاقية اوضاع قوات حدود دول الكومنولث	×	–	–	×	×	–	×	×	–	–	–
٩٢/٣/٢٠	كيف	مقررات القيادة الموحدة لقوات الحدود	×	–	×	×	×	–	×	×	–	–	–
٩٢/٥/١٥	طشقند	معاهدة الامن الجماعي	×	–	–	×	×	–	×	×	–	–	×
٩٢/٥/١٥	طشقند	اتفاقية بشأن الاسلحة الكيماوية	×	×	–	×	×	×	×	×	×	–	×
٩٢/٥/١٥	طشقند	مقررات بشأن القوات المسلحة التي يتم خفضها	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
٩٢/٥/١٥	طشقند	الاعلان المشترك بشأن تنفيذ معاهدة الاسلحة التقليدية في اوربا	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

- لم تكن "جورجيا" قد انضمت بعد الي الكومنولث لكنها وقعت علي "الاعلان المشترك" الاخير
- وجود (*) الي جانب علامة (×) تعني أن هناك تحفظاً ما مع الموافقة .

جهود بناء هياكل دفاعية موحدة ، وصياغة سياسة دفاعية مشتركة فى إطار نظام أمن جماعى للكومنولث قد فشلت الى حد كبير(٣)

وكانت أسباب هذا الفشل واضحة منذ البداية ، إذ كان الكومنولث نفسه تنظيما إنتقاليا إضطراريا قام للتعامل مع المشكلات الناتجة عن إنهيار الاتحاد السوفيتى (٤) ، اكثر منه ككيان محدد المعالم ، لذا ظلت مؤسساته مجرد تنظيمات تهدف الى تحقيق اغراض محددة ، تستخدم تبعا لتوازن القوى المختل لصالح روسيا او مجرد أطر للتشاور بين الدول . كما لم تكن الترتيبات التى تم الاتفاق عليها تحظى بتوافق بين دول الكومنولث بفعل خلافاتها الحادة ، ومخاوفها إزاء روسيا ، فمن بين ٢٤ اتفاقية مرصودة فى الجدول السابق لاتوجد سوى ٤ إتفاقيات فقط خالية من الإعتراض أو التحفظ ، بما فيها اعتراضات بشأن قضايا جوهرية تتصل بالأمن الجماعى كقضية القيادة الموحدة ، إذ اكدت ثلاث دول (أوكرانيا - مولدوفا - أذربيجان) ، أن الجيوش الموحدة لاتشكل الا فى دول موحدة (٥) ، بل أن خمس دول (أوكرانيا ، مولدوفا ، تركمانستان ، اذربيجان ، بيلوروسيا) قد رفضت معاهدة الأمن الجماعى . وقد إتسعت دائرة الرفض لترتيبات أمنية أساسية لتصل الى روسيا ذاتها إبتداءا من أوائل عام ١٩٩٣، عندما إتجهت روسيا للتعامل مع منطقة الكومنولث كمجال حيوى أو "فناء خلفى" لها ، وكان قرارا مجلس وزراء دفاع دول الكومنولث بالغاء منصب القائد العام لقوات الرابطة فى ١٩٩٣/٥/١٥ مؤشرات أساسيا فى هذا الإتجاه ، بعد أن كانت كل دولة قد سارت فى اتجاه تأسيس جيشها الخاص ، وإنتقال السيطرة على القوات النووية الى روسيا . وساد اتجاه داخل الجيش الروسى - عبر عنه نائب وزير الدفاع - بترتيب "العلاقات بين الجيوش والقوات المسلحة للدول الأعضاء فى الرابطة على أساس علاقات وإتفاقات ثنائية ومتعددة (٦) .

فى المرحلة التالية لمنتصف عام ١٩٩٣ ، إتسمت التفاعلات العسكرية داخل الكومنولث بتصاعد إتجاهات السيطرة الروسية على الرابطة ، خاصة بعد اقرار مجلس الأمن القومى الروسى استراتيجية روسيا العسكرية الجديدة فى نوفمبر ١٩٩٣ اذ إتجهت روسيا الى بلورة ملامح نظام أمنى خاص لمنطقة الكومنولث يستند على حماية المصالح الروسية فى الأساس بدلا من نظام الأمن الجماعى المنهار ، مما دفع الى ظهور تفاعلات معقدة وردود أفعال من جانب أطراف الكومنولث فى اتجاه طرح مشروعات لإقامة نظم أمنية بديلة عن نظام أمن الكومنولث ، او السعى للإنضمام الى نظم امنية أخرى مجاورة - غربية . ولقد أدى ذلك الى حدوث تحولات ملحوظة فى التوجهات الروسية تجاه فكرة الأمن الجماعى خلال أوائل عام ١٩٩٤ ، تمثلت فى إعلان روسيا - على لسان الجنرال جراتشوف وزير الدفاع - عن دعمها لفكرة "إنشاء قوات عسكرية موحدة لدول الكومنولث" مرة أخرى ، مشيرة الى "ان إقامة حلف دفاعى مسلح للدول الإثنتى عشرة فى الكومنولث سيكون منطقيا بعد تشكيل القوات المسلحة الموحدة"، وان "هذا الحلف سيكون أوسع من معاهدة الأمن الجماعى" . وتاكيدها - فى تقرير دائرة الإستخبارات الخارجية الروسية الصادر فى سبتمبر ١٩٩٤ - على "ضرورة انشاء مجال دفاعي وأمنى واحد فى رابطة الدول المستقلة " للتعامل مع الأخطار الموحدة المشتركة على أمن دول الكومنولث" مثل التطرف الاسلامى ، والتوتر - المتصل بأطراف خارجية - داخل مناطق فى الرابطة ، وتفاقم الأزمات داخل الدول المجاورة للكومنولث (٧) .

ولقد طرحت هذه التوجهات بشكل محدد فى ٦ نقاط خلال لقاء رؤساء حكومات دول الكومنولث بموسكو فى ١٩٩٤/٤/١٥ ، متمثلة فى(٨) :

١- مناقشة لائحة مجلس دفاع دول رابطة الكومنولث

٢- بحث اجراءات اضافية لاستقرار الوضع على حدود طاجيكستان - أفغانستان .

٣ - تمديد فترة قوات حفظ السلام الجماعية المتواجدة فى طاجيكستان وتشكيلها ومهماتها.

٤ - إختيار قائد لقوات حفظ السلام الجماعية المشكلة من بعض دول الرابطة .

٥ - بحث المعلومات الخاصة بمباحثات روسيا ودول أسيا الوسطى والقوقاز حول حماية الحدود الخارجية .

٦ - بحث قضية الشراكة من أجل السلام الخاصة بتأسيس علاقة بين دول الناتو والكومنولث .

وقد شهدت اللقاءات التالية لمسئولى الرابطة اندفاعا قويا من جانب موسكو لإعادة ربط جمهوريات الكومنولث بإتفاقات وبرامج طموحة وتشكيل قوات مشتركة لحفظ السلام ، حتى لاتترك هذه المناطق - تبعا لوجهة النظر الروسية - " لتدخلات أطراف خارجية لها حساباتها الذاتية" . لكن على الرغم من أن دول الرابطة قد أبدت بعض الإستعداد لإعادة تنشيط اليات الأمن الجماعى نسبيا ، على النحو الذى وضح فى إقرار٩ من رؤساء دول الكومنولث لائحة مجلس وزراء الدفاع المعدلة فى ابريل ١٩٩٤ (٩) ، فإن التوجسات القديمة تجاه تشكيل نظام أمن جماعى لاتزال قائمة ، لاسيما فيما يتصل بإحتمالات سيطرة روسيا على اليات هذا النظام ، فقد حذر"إسلام كريموف " رئيس أوزبكستان خلاف لقاء اكتوبر ١٩٩٤

لرؤساء الدول والحكومات بموسكو من "اية مقترحات تهدف للمخاطرة بعودة الإمبراطورية القديمة" (١٠) كما لم تحقق قمة ألما اتا لرؤساء دول الرابطة ، والتى عقدت فى فبراير ١٩٩٥ بكازاخستان تقدما فى إتجاه زيادة حجم التعاون فى المجالات الدفاعية بين دول الكومنولث على النحو الذى كان مطروحا من جانب روسيا . فقد تجمدت توجهات بناء نظام أمن مشترك (هياكل - سياسات) لدول الكومنولث عند مستوى معين

ثانيا : إتجاه بناء قوات مسلحة مستقلة لدول الكومنولث

كانت التوجهات الخاصة بقيام كل دول من دول الرابطة بمحاولة تشكيل قوات مسلحة منفصلة من أهم ملامح التفاعلات العسكرية داخل الكومنولث . فقد طرحت مسألة إنشاء "جيوش خاصة" خلال الأيام الأولى لتشكيل الرابطة ، وتم اقرار مبدأ السماح بتشكيل قوات مستقلة عن القوات المشتركة فى ١٩٩١/١٢/٣٠ بالاجماع مع تحفظ واحد لأذربيجان ، لكن المواقف العملية لدول الكومنولث تجاه هذه المسألة كانت تسير فى اتجاهين:

أ - دول تدفع بشدة فى إتجاه تشكيل قوات مستقلة ، هى أوكرانيا ، وأذربيجان، ومولدوفا ، لاعتبارات مختلفة ترتبط بالخلافات الحادة بين أوكرانيا ورسيا ، وما إعتبرته أوكرانيا فى ذلك الوقت ظهورا مبكرا للهيمنة الروسية ، ومطالبتها بالسيطرة على القوات المتمركزة على أراضيها . أما أذربيجان فإن صراعها الحدود ى المزمن مع أرمينيا ، وميولها الإنفصالية الحادة فى ذلك الوقت قد دفعتها لذلك . وبالنسبة لمولدوفا ، فإن ميولها تجاه رومانيا ، وبوادر تمرد القومية الروسية داخلها قد دفعتها للمطالبة بإنشاء قوات مستقلة .

ب - دول لاتدفع بشدة فى اتجاه تشكيل قوات مستقلة . وهى جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية . فبحكم تكويناتها العرقية الخاصة ، ووجود نسبة كبيرة من الروس داخلها ، أيدت وحدة جيش الاتحاد السوفيتى السابق فى اطار الكومنولث ، وترتيبات الأمن الخاصة بوضع القوات السوفيتية المتمركزة على أراضيها تحت القيادة المشتركة ، الا أنها بدات تهتم بتشكيل قوات مسلحة نسبيا بفعل تطورات الوضع فى طاجيكستان لحماية نظمها من مثل هذه الاحتمالات (١١) ، إضافة الى التطور الطبيعى للأمور .

فى هذا السياق ، تعتبر روسيا حالة خاصة ، فقواتها المسلحة تمثل قضية ذات أبعاد تتجاوز بكثير مسألة "الجيوش المستقلة" المتصلة بدول الكومنولث . وتوضح الجداول التالية الشكل العام لعناصر القوة العسكرية لدول الرابطة - ماعدا روسيا - فى عام ١٩٩٤ ، بما يمكن من إبداء بعض الملاحظات الأساسية حول المحددات التى حكمت إتجاه بناء قوات مسلحة مستقلة داخل الكومنولث (١٢)

إن الجداول التى تضمها الدراسة تظهر بعض الإشكاليات التى إرتبطت بإتجاه بعض دول الكومنولث الى بناء قوات مسلحة مستقلة للتعامل مع التهديدات التى تواجه أمنها القومى بعيدا عن "القوات المشتركة" ، والقوات الروسية ، وعلى الرغم من انه يصعب الحديث عن إشكاليات عامة اذا ماكان الامر يتعلق بـ ١١ دولة تختلف فى دوافعها وقدراتها وميراثها (القوات السوفيتية التى كانت تتمركز فيها) ونمط علاقتها بروسيا ، فإنه يمكن الإشارة الى مايلى :

أ- مشكلة امتلاك القدرة على بناء قوة مسلحة . فمتابعة عملية بناء قوات مسلحة مستقلة لدى عدد من دول الكومنولث ، خاصة فى اسيا الوسطى وماوراء القوقاز توضح وجود حدود واسعة للقدرة على امتلاك قوة مسلحة حقيقية يمكنها أن تحقق المهام التى يفترض أن تقوم بها القوات المسلحة ، أوحتى تلك المهام المحدودة التى إرتبطت بتوجهات بنائها ، وهى أمور طرحت مباشرة قضية جود وتاثير العامل الروسى فى عملية بناء واستخدام القوات المسلحة فى معظم تلك الدول . وقد عبر بعض قادة الكومنولث عن ذلك بوضوح على النحو الذى اشار اليه رئيس أوزبكستان بقوله أن بلاده "لن تتمكن من بناء جيش عصرى قوى " . وكرر ذلك بعد ٣ سنوات من تصريحه السابق بقوله عام ١٩٩٤ " أن أوزبكستان لن تتمكن من بناء قواتها المسلحة دون التعاون مع الجيش الروسى "(١٣)، وهى قضية مثارة بالنسبة لكثير من الدول الأخرى .إن بعض دول الكومنولث لم تتمكن من بناء قوة عسكرية "كافية " بسبب مشكلة عدد السكان ، أو عنصر الكيف الديموجرافى ، أو وجود نسبة كبيرة من الروس بينهم . وتتداخل هذه العوامل بشكل معقد مع بعضها البعض . فبعيدا عن حالة أوكرانيا ، تمكنت بيلوروسيا ، التى يصل عدد سكانها الى ١٠,٥ مليون نسمة (منهم ١٢ فى المائة روس) من تشكيل قوات مسلحة تضم ٩٢ الف جنديا نظاميا ، بينما لم تتمكن كازاخستان، التى يصل عدد سكانها الى ١٨,٢ مليون نسمة (منهم ٣٨ فى المائة روس) الا من تشكيل قوة عسكرية تضم ٤٠ الف جندى نظامى . ويضاف الى ذلك عامل القدرة الاقتصادية ، فحجم الناتج القومى الاجمالى لمعظم دول الكومنولث لايتيح لها سوى تخصيص ميزانية محدودة نسبيا للدفاع لاتصل بالنسبة لعشر دول الى مليار دولار . ولقد أدت هذه الأوضاع الى عدم قدرة معظم دول اسيا الوسطى وماوراء القوقاز على تشكيل قوة مسلحة كافية للتعامل مع التهديدات التى تعرضت لها فى مرحلة مابعد الاستقلال ، بما أدى الى

جدول رقم (٢)
قوات دول منطقة شرق اوربا

الدولة / عناصر القوات المسلحة	اوكرانيا	بيلوروسيا	مولدوفا
القوات النظامية	٥١٧٠٠٠ جندى	٥٠٠ر٩٢ جندى	١١٠٠٠ جندى
قوات الاحتياط	٠٠٠ر١٠٠٠ جندى	٠٠٠ر٢٩٠ جندى	٠٠٠ر١٠٠ جندى
القوات البرية	٠٠٠ر٣٠٨ جندى	٠٠٠ر٥٢	٩٨٠٠ جندى
دبابات القتال الرئيسية	٥٣٨٠ دبابة	٣١٠٨ دبابة	—
العربات المدرعة	٧٢٠٠ عربة	٣٤٠٦ عربة	٢٠٠ عربة
قطع المدفعية	٤٢٧٨ قطعة	٢٠٠٣ قطعة	٩٩ قطعة
طائرات القتال	٩٣٣ طائرة	٣٥٤ طائرة	٣١ طائرة
الهيلوكبتر المسلحة	٣٠٧ هليوكبتر	٧٨ هليوكبتر	٩ هليوكبتر
الوحدات البحرية	تمتلك بحرية قوية	—	—
قوات شبه عسكرية	٠٠٠ر٦٦ عنصر	٨٠٠٠ عنصر	٢٥٠٠ عنصر
القوات النووية	تمتلك قوية نووية	تمتلك قوة نووية	لاتمتلك
الميزانية العسكرية	٣٠١ مليار دولار	٤٣٠ مليون دولار	٥١ مليون دولار

جدول رقم (٣)
قوات دول منطقة ماوراء القوقاز

الدولة / عناصر القوات المسلحة	أذربيجان	أرمينيا	جورجيا
القوات النظامية	٠٠٠ر٥٦ جندى	٧٠٠ر٣٢ جندى	غير معروف
قوات الاحتياط	٠٠٠ر٥٦٠ جندى	٠٠٠ر٣٠٠ جندى	٠٠٠ر٢٥٠ جندى
القوات البرية	٠٠٠ر٤٩ جندى	٧٠٠ر٣٢ جندى	٠٠٠ر١٠ جندى
دبابات القتال الرئيسية	٢٧٩ دبابة	١٢٠ دبابة	٥٠ دبابة
العربات المدرعة	٨٢٢ عربة	٣٢٣ عربة	٧٠ عربة
قطع المدفعية	٤٢٠ قطعة	٢٧٥ قطعة	٦٠ قطعة
طائرات القتال	٤٨ طائرة	١٢ طائرة	٣٠ طائرة
الهيلوكبتر المسلحة	٢٣ هليوكبتر	٣٠ هليوكبتر	١٥ هليوكبتر
الوحدات البحرية	تمتلك وحدات بحرية	—	وحدات رمزية
قوات شبه عسكرية	٢٠٠٠٠ عنصر	١٠٠٠ عنصر	—
القوات النووية	لاتمتلك	لاتمتلك	لاتمتلك
الميزانية العسكرية	١٣٢ مليون دولار	٦٩ مليون دولار	٨٩ مليون دولار

جدول رقم (٤)
قوات دول اسيا الوسطى

الدولة / عناصر القوات المسلحة	كازاخستان	اوزبكستان	تركمانستان	قيرجيزستان	طاجيكستان
القوات النظامية	٤٠,٠٠٠ جندى	٤٥,٠٠٠ جندى	تحت السيطرة المشتركة	١٢,٠٠٠ جندى	٣٠٠٠ جندى
قوات الاحتياط	-	-	-	-	-
القوات البرية	٢٥٠٠٠ جندى	٣٥٠٠٠ جندى	٢٨٠٠٠ جندى	١٢٠٠٠ جندى	-
دبابات القتال الرئيسية	١١٠٠ دبابة	١٢٥ دبابة	٥٧٠ دبابة	٢٠٤ دبابة	-
العربات المدرعة	٢٣٤٠ عربة	٧٠٠ عربة	٦٣٦ عربة	٢٩٣ عربة	-
قطع المدفعية (×)	٢٢٠٠ قطعة	٤٦٥ قطعة	٢٩٨ قطعة	٢١٦ قطعة	-
طائرات القتال	١٧٨ طائرة	١٤٢ طائرة	١٧٤ طائرة	١٩٩ طائرة	خطط
الهيلوكبتر المسلحة	٤٨ هليوكبتر	٥٠ هليوكبتر	-	٦٣ هليوكبتر	-
الوحدات البحرية	-	-	وحدات رمزية	-	-
قوات شبه عسكرية	٣٥٠٠٠ عنصر	توجد	-	-	٦٠٠٠ عنصر
القوات النووية	تمتلك قوة نووية	لاتمتلك	لاتمتلك	لاتمتلك	لاتمتلك
الميزانية العسكرية	١.٦ مليار دولار	٣٧٥ مليون دولار	١٥٣ مليون دولار	٢٧.٣ مليون دولار	١١٥ مليون دولار

تماما بطلب تدخل القوات الروسية فى أحوال مختلفة ، بما فى ذلك دول كانت ذات ميول استقلالية عالية مثل جورجيا ، وأذربيجان .

ولم تتمكن بعض دول الكومنولث كذلك من بناء قوة عسكرية "متكاملة" ، فلقد وضح منذ البداية أن ثمة مشكلة تتعلق بخبرة عملية بناء القوة العسكرية لدى معظم دول أسيا الوسطى وماوراء القوقاز ، كما حدث فى جورجيا ، وطاجيكستان التى اعتمدت على ميليشيات من "محترفى الإجرام " فى التعامل مع المعارضة المسلحة . واتجهت معظم دول تلك المنطقتين الى التعاون مع روسيا فى بناء قواتها المسلحة ، إذ كانت بعض الدول قد واجهت تحديات هائلة فى القيام بتلك المهمة بما أدى الى ظهور نمط التعاون الكامل - من خلال إتفاق أمنى - مع روسيا بصورة توكل للأخيرة تماما مهمة بناء الجيش تبعا لنموذج كازاخستان ، أو إستمرار القوات الروسية داخل الدولة ، مع خضوع العناصر المسلحة "الوطنية" لقيادة مشتركة ، تبعا لنموذج تركمانستان (١٤) . لكن الأهم من ذلك أن معظم دول الكومنولث لم تتمكن من تشكيل قوات قطاعين استراتيجيين هما : قوات الحدود ، وقوات الدفاع الجوى ، بما ادى الى استمرار القوات الروسية داخل الدول ، استنادا على معاهدات دفاع مشترك واتفاقيات أمنية موقعة بن روسيا وكل من أوزبكستان وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا ، وغيرها .

ب - مشكلة تقسيم القوات المسلحة السوفيتية . فقد أثارت هذه المشكلة مستوي من الخلافات التى لاتزال مستمرة بين روسيا وبعض دول الكومنولث ، أهمها "أوكرانيا" ، فرغم أن اتفاقات قد عقدت فى البداية للتعامل معها ، الا أن تطور المواقف وتعقيدات التنفيذ قد فجرت بعض جوانبها . فلم يكن مطروحا منذ البداية أن يتم تقسيم القوات النووية الإستراتيجية بين الدول الأربع التى تتمركز فى أراضيها (روسيا ، أوكرانيا ، بيلوروسيا ، كازاخستان) ، وتم الاتفاق على تشكيل قيادة موحدة لها تمهيدا لنقلها وتفكيكها من الدول الثلاث الأخيرة . وبينما لم تثر الإتفاقات التى تمت بين روسيا وكل من كازاخستان وبيلوروسيا مشاكل تذكر ، تفجرت المشاكل بين روسيا وأوكرانيا ، بفعل رغبة أوكرانيا - التى وجدت نفسها القوة النووية الثالثة فى العالم - فى الاحتفاظ بتلك القوة ، أو الحصول على ضمانات أمنية وتعويضات إقتصادية وعوائد مالية قبل التنازل عنها ، إلى أن تم حسم هذه المشكلة ، بمساعدة الولايات المتحدة ، وليتم إخلاء اوكرانيا من تلك الأسلحة خلال السنوات الخمس القادمة .

ولم تثر عملية تقسيم القوات السوفيتية التقليدية مشكلات هامة بين دول الكومنولث ، فيما عدا ماثار بين روسيا وأوكرانيا أيضا بشأن أسطول البحر الأسود الذى يتألف من ٣٠٠ وحدة بحرية متوسطة وصغيرة ، و ٤٥ وحدة كبيرة ، و٢٨ غواصة ، إضافة الى الطيران البحرى . اذ تفجرت مشكلات مكشوفة بين الطرفين قبل أن يتم الإتفاق على تقسيمه بنسبة ١٦ : ٨٤ فى المائة بين الطرفين

لوحداته ثم تم الاتفاق علي تقاسم الطرفين لوحداته ، الا أن مشكلات هذا الأسطول لاتزال مستمرة (١٥) . ولم تظهر مشاكل حادة بين الدول حول القوة البحرية لأن معظمها قارية مغلقة . وعلى الرغم من أن توزيع تركة الاتحاد السوفيتي التسليحية قد أحدث تفاوتا هائلا بين "القوى المحتملة" لدول الكومنولث ، الا أن هذا التفاوت لم ينعكس على السطح بفعل مشاكل بناء القوة الأخرى ، فكازاخستان وأوزبكستان مثلا لديهما مخزون هائل من الأسلحة السوفيتية لم يتم دمجه فى جيوشهما حتى الآن ، وقد يطرح ذلك بعض المشكلات مستقبلا فى ظل وجود بعض الحساسيات المتصاعدة بين دول الكومنولث .

وهكذا ، فان الصعوبات التى واجهتها عملية بناء دول الكومنولث لقوات مسلحة مستقلة (ماعدا أوكرانيا) قد أدت إلى إستمرار تمركز القوات الروسية داخل عدد من دول الرابطة بأحجام تزيد أحيانا علي حجم القوات الوطنية ، فهناك ١٢ الف جندى روسى فيرجيزستان ، و٢٠ الف جندى فى جورجيا ، و ٥ الاف جندى فى أرمينيا ، وسيطرة شبه كاملة عسكريا فى تركمانستان ، وقوة جوية فى بيلوروسيا (١٦). فعدم قدرة هذه الدول على التعامل مع التهديدات التى تتعرض لها داخليا ، والتى ساعدت روسيا نفسها فى تعميق أو تفجير بعضها ، وعدم قدرتها على بناء قوة عسكرية كافية لحماية حدودها وأجواءها قد أدى الى خلق رابطة عسكرية قوية بينها وبين روسيا ، قبلتها بعض هذه الدول مضطرة (كاذربيجان وجورجيا) ، بعد أن تعرضت لهزات قوية. وسوف تستمر هذه الرابطة لعدة سنوات ، بفعل المتطلبات المكثفة المتواصلة للتعاون العسكرى الذى يتحول عادة الى تعاون إستراتيجى .

فى هذا السياق ، تشير النقطة الأولى الى إستمرار التوجه - فى اطار القضية التى يتم التركيز عليها - نحو محاولة تطوير ترتيبات أمن مشتركة لرابطة الكومنولث ، فى ظل "تفهم نسبى" أوسع من جانب دول الكومنولث (غير روسيا) لذلك بفعل الضغوط الداخلية والروسية التى تتعرض لها ، وفى ظل تفهم روسى اكبر ، مما كان قائما عام ١٩٩٣ مثلا ، لتوجهات دول الكومنولث الأخرى على النحو الذى وضح مثلا فى الاتجاه لاشراكها بصورة أوسع فى عمليات "حفظ السلام الخاصة بالرابطة . لكن من الواضح أن هناك حدودا للاستمرار فى هذا الإتجاه بما يتجاوز مستواه الحالى . وتشير النقطة الثانية الى إستمرار إتجاه الدول نحو بناء هياكلها الدفاعية الخاصة بما يثير احتمالات اتجاه الرابطة نحو مزيد من التفكك النسبى ، بل وبروز ملامح سباق تسلح بدائى بين دولها (١٧) . لكن من الواضح أيضا أن هناك حدودا لتاثير مثل هذا التوجه على الوضع القائم للرابطة فى المدى المنظور ، فى ظل إتساع شبكة العلاقات العسكرية بين روسيا ودول الرابطة ، خاصة وأن مشروعات وتصورات نظم الأمن البديلة التى طرحتها كازاخستان مثلا (الاتحاد الآوروبى - الآسيوى) ، والتى عرضتها دول غرب أوروبا (الشراكة من أجل السلام)تواجه تحديات مختلفة .

ويبدو السيناريو الاكثر احتمالا فى المدى القريب - استنادا الى التفاعلات العسكرية على هذا المستوى - هو الحفاظ على مستوى التفاعل القائم مع محاولة ضبط إفرازاته ، مع محاولة دول الكومنولث ضبط بعض تفاعلاته . ففى قمة موسكو التى عقدت فى ابريل ١٩٩٤ ، وقع رؤساء ٨ دول ، أذربيجان ، بيلوروسيا ، جورجيا ، كازاخستان ، قيرجيزستان ، طاجيكستان ، أوزبكستان ، روسيا على اعلان يتصل "بمراعاة السيادة للدول المستقلة"، وقعته أيضا مولدوفا ، وأوكرانيا ، وتركمانستان رغم عدم حضورها اللقاء ، وإمتنعت أرمينيا عن توقيعه . وفى قمة الما أتا (فبراير١٩٩٥) قدمت كازاخستان مبادرة تنص على "إمتناع أى دولة عضو فى رابطة الكومنولث عل ممارسة أية ضغوط عسكرية أو اقتصادية أو سياسية على الدول الأخرى" (١٨) . فالاتجاه القائم فيما يبدو هو الحفاظ على مستوى التفاعل القائم مع محاولة ضبط افرازاته.

الهوامش:

(١) المصدر :

The Military Balance. IISS. 1992/1993,p.245

(٢) Ibid.,p.246

(٣) انظر .

World Defence Almanac : The Balance of Military Power, 1992/1993, Military Technology,p.128 .

(٤) د. محمد السيد سليم ، العرب فيما بعد العصر السوفيتي : المخاطر والفرص ، فى:

د. طه عبد العليم (محرر) ، إنهيار الاتحاد السوفيتى وتاثيراته على الوطن العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩٢ ، ص ٢١٠ .

(٥) عميد أ.ح / مراد ابراهيم الدسوقي ، نتائج فك الارتباط القديم السوفيتي – العربي في المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٦) عبد الملك خليل ، معنى الغاء منصب القائد العام لقوات الكومنولث ، الاهرام ، ١٩٩٣/٦/٢١

(٧) روسيا تدعو لإنشاء قوة عسكرية موحدة للكومنولث ، الاهرام ، ١٩٩٤/١/٢٠ .

(٨) عبد الملك خليل ، رؤساء حكومات ١٢دولة في الكومنولث يجتمعون بموسكو ، ارشيف الاهرام ، ١٩٩٤/٤/١٥

(٩) The Military Balance, IISS, 1994/1995,pp.107-108.

(١٠) قمة ١٢رئيس دولة وحكومة بموسكو ، ارشيف الاهرام ، ١٩٩٤/١٠/٢١ (روسيا جمهوريات)

(١١) The Military Balance, IISS, 1992/1993,p.143.

(١٢) مصدر الجداول The Military Balance, IISS. 1994/1995.

(١٣) و حوار مع الرئيس الأوزبكي ، الشرق الاوسط ، ١٩٩١/٩/٣٠ . واتفاق تعاون روسي – اوزبكي ، الحياة ، ١٩٩٤/٣/٣

(١٤) فيصل جلول ، تركمانستان : حاجة للمعارضة السياسية ، فالرئيس يوالي ويعارض بنفسه ، الحياة ، ١٩٩٣/١١/٧

(١٥) The Military Balance, IISS, 1994/1995.

(١٦) لمزيد من التفاصيل ، تعقيب اللواء أ.ح/ فاروق فهيم على دراسة "للباحث" بعنوان ، مشكلات الأمن الوطني لدول الكومنولث المستقلة ، في

د . مصطفى علوى (محرر) ، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة ، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٤، ص ص ٣٣٨ – ٣٤٢ .

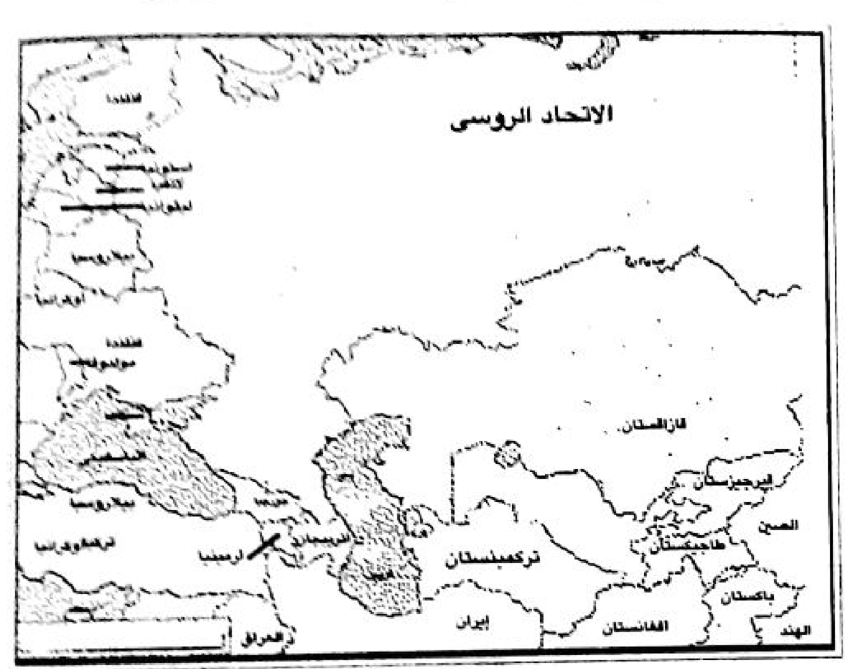
(١٧) لواء أ.ح / عبد الرحمن رشدى الهوارى ، مستقبل العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز ، مجلة الدفاع ، ص ٤٢ .

(١٨) قمة الما اتا ، أرشيف الأهرام ،١٩٩٥/٢/١٠ (روسيا – جمهوريات) .



٥

العلاقات الروسية الاوكرانية بين ازمات الماضى وآفاق المستقبل



نورهان الشيخ (*)

تمهيد :

دخلت العلاقات الروسية الاوكرانية في الفترة الاخيرة مرحلة جديدة من تطورها بعد التوترات والنزاعات التي سادت بين البلدين منذ انهيار الاتحاد السوفيتي . وتتميز هذه المرحلة بالميل إلي تهدئة هذه التوترات والرغبة في بدء صفحة جديدة من الصداقة والتعاون بين البلدين ، والعودة إلي حالة الانسجام والتوافق التي سادت العلاقات بينهما في الفترة التي سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة . ففي نوفمبر ١٩٩٠ التقي كل من يلتسين وكرافتشوك بوصفهما رئيسي البرلمان في ذلك الوقت - في كييف ووقعا معاهدة صداقة بين روسيا وأكرانيا تضمنت اعتراف كل من البلدين بالاخري كدولة ذات سيادة . ثم كان لقاءهما مع رئيس بلوروسيا في مينسك في ٨ ديسمبر ١٩٩١ واعلانهم انتهاء الاتحاد السوفيتي كحقيقة جغرافية وقانونية وقيام كومنولث الدول المستقلة .

وكانت استقالة جوربا تشوف في ٢٥ ديسمبر تاكيدا لهذا الانهيار ، وبروز روسيا وأوكرانيا علي الصعيد الدولي كدول مستقلة ذات سيادة (١).

إلا أن هذا التوافق لم يكن سوى تحالف تكتيكي للاطاحة بجوربا تشوف والتخلص من السلطة المركزية السوفيتية . فما لبث أن نشب الخلاف بين البلدين نتيجة لمجموعة من العوامل وحول عدد من القضايا التي فجرها استقلال الدولتين . فمن ناحية يري البعض أن هناك شعور راسخ لدي أوكرانيا بالحذر وعدم الثقة تجاه موسكو وبأن هذه الاخيرة عدو محتمل لأوكرانيا مما أدى الي تعذر استمرار التعاون بين البلدين . ويرجع هذا الشعور فى جذوره الي معاهدة " برياسلاف " التى وقعها الزعيم الاوكرانى " خميلنيا تسكى " مع قيصر روسيا عام ١٦٥٤ ، وتضمنت تعهد روسيا بحماية أوكرانيا ضد هجمات البولنديين . وعلى حين نظرت أوكرانيا لهذه المعاهدة كحلف

(*) مدرس مساعد . كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

عسكري بين البلدين ، رات فيها روسيا اولى خطوات السيطرة على دولة أوكرانيا القوزاق . ومن هنا كان الاعتقاد السائد لدى أوكرانيا بان أى معاهدة مع روسيا ماهى إلا تهديد لاستقلال أوكرانيا وسيادتها . هذا فضلا عن الخوف من تكرار ماحدث عام ١٩٢٠ حيث قام البلشفيك بالغاء استقلال أوكرانيا الذى أعلنته عقب الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ولهذا كان حضور كرافتشوك المؤتمر الثلاثى فى مينسك فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ مدعاة لاتهامة بالسير على خطى خميلنياتسكى وانه يتخلى عن سيادة واستقلال اوكرانيا الذى أعلنه البرلمان فى أغسطس ١٩٩١ وأيدته الغالبية العظمى من الاوكرانيين فى أستفتاء أجرى فى الأول من ديسمبر ١٩٩١ (٢) .

وعلى النقيض من هذا يرى الروس أن " معاهدة بريابسلاف " هى بداية خروج روسيا من ظلمتها لتصبح قوة أوروبية كبرى ، وأن أوكرانيا هى جزء لا يتجزأ من روسيا وكييف هى أم المدن الروسية (٣) وهنا يكمن السبب الرئيسى للخلاف بين البلدين ، فعلى حين تشعر روسيا بانها " الاخ الاكبر " لأوكرانيا وتريد الاستمرار فى ممارسة هذا الدور أكدت أوكرانيا على أستقلالها وسيادتها وأنها تريد التعامل مع روسيا " كأخوة " ، ولكن " متساويين " وليس كأخ أصغر لروسيا عليه أن ينصاع لأوامرها ورغباتها . ولقد أدى هذا الى توتر العلاقات بين البلدين وإثارة الخلاف بينهما حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلا عن تلك المتعلقة بالحدود .

اولا : الخلافات السياسية

تركزت هذه الخلافات داخل كومنولث الدول المستقلة ، فمنذ اللحظة الاولى لاعلان قيام الكومنولث برز الخلاف واضحا بين روسيا وأوكرانيا حول تصور كل منهما لطبيعته فعلى حين حاولت روسيا استغلاله كأداة لبسط نفوذها على باقى دول الاتحاد السوفيتي السابق ، وكثفت جهودها من أجل ابرام عدد من الاتفاقات التى تضمن لها اليد العليا داخل الكومنولث والتى شملت اتفاقية للامن الجماعى تمكن روسيا من السيطرة على حدود الاتحاد السوفيتى السابق ، واتفاقية جماعية لحفظ السلام تدخات روسيا بمقتضاها فى طاجيكستان ، واتفاقية خاصة بإنشاء منطقة روبل جديدة يتمكن من خلالها البنك المركزى الروسى من السيطرة على الشئون المالية للكومنولث ، واتحاد اقتصادى يضمن لروسيا الهيمنة على القرار الاقتصادى (٤) .

قاومت أوكرانيا هذا المسعى الروسى مركزة على الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد السوفيتى السابق وأن التعاون الاقتصادى والتشاور والتنسيق بين هذه الدول أمر ضرورى إلا أنه لا يعنى لا سيطرة موسكو على الكومنولث . فأوكرانيا - كما أعلن كرافتشوك امام البرلمان فى الأول من سبتمبر ١٩٩٣ - تريد كومنولث على شاكلة الجماعة الاوربية أو منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين (النفتا) حيث كل دولة مستقلة تماما وعلى قدم المساواة مع الدول الاخرى ، ولاتوجد دولة تهيمن على الدول الاخرى (٥) وهو الموقف الذى هاجمه بلنسين على أساس انه لا يمكن لاوكرانيا الحصول على الامتيازات ، والمنافع الاقتصادية للكومنولث دون القبول بدرجة ما من الروابط السياسية والعسكرية (٦) .

ولقد تجمد هذا الخلاف موخرا بسبب انشغال الدولتين بمشاكلهما الداخلية . فروسيا وأن لم تزل تسعى للهيمنة والسيطرة على الكومنولث باعتبارة منطقة نفوذ اساسية لها ، فإنها من الناحية العملية لم تخطو خطوات واضحة نحو هذا مؤخرا . كما أن الاتفاقات الاقتصادية والأمنية التى تم التوصل إليها فى إطار الكومنولث لم تخرج بعد الى حيز التنفيذ

ثانيا : الخلافات الاقتصادية

تركزت الخلافات الاقتصادية بين روسيا واوكرانيا حول قضيتين أساسيتين - أولهما تفجرت عقب انهيار الاتحاد السوفيتى حيث اتبعت روسيا سياسة اقتصادية تقضى بايقاف الدعم لصادرات روسيا من البترول ، الغاز الطبيعى لدول الاتحاد السوفيتى السابق ومن بينها أوكرانيا والتحول الى الاسعار العالمية ، وهو ما أدى الى سيطرة روسية محكمة على منطقة الروبل بحلول منتصف عام ١٩٩٢ - كما مثل هذا أزمة للاقتصاد الاوكرانى الذى يعتمد على روسيا فى الحصول على معظم احتياجات من الوقود والبترول والغاز الطبيعى . ومن ثم اضطرت أوكرانيا الى التفاوض مع روسيا وذلك رغم الاتجاه الشعبى والنخبوى فيها للإستقلال التام عن روسيا ليس فقط سياسيا ولكن اقتصاديا أيضا . واتفقت الدولتان على التعامل بالاسعار العالمية ابتداءا من عام ١٩٩٤ سواء بالنسبة لامدادات الطاقة الروسية لاوكرانيا ، أو لما تحصل عليه أوكرانيا فى مقابل مرور أنابيب البترول والغاز الطبيعى الروسية عبر أراضيها (٧) . وبهذا تم احتواء هذه الأزمة وحلها مباشرة عقب تفجرها

أما القضية الاقتصادية الخلافية الثانية فكانت حول التركة السوفيتية من الديون والممتلكات . فعلى عكس دول الكومنولث الاخرى التى قبلت العرض الروسى بمسئولية مشتركة عن هذه التركة ، أصرت أوكرانيا - لاسباب سياسية بالأساس - على الحصول على نصيب من الممتلكات وتحمل عبأ من الديون بشكل مستقل . وذلك أنطلاقا من أن هذه الممتلكات تتضمن بالاضافة الى المبانى مشاريع وشركات ومن ثم فان العائد منها سوف يمكنها من سداد حصتها من الديون والتي قدرتها ب ١٦ر٣٧٪ من اجمالي الديون الخارجية للاتحاد السوفيتي . (٨) ولقد تمت تسوية هذه المشكلة أيضا - على الاقل من الناحية الرسمية - حيث وقع البلدان بروتوكولا فى شهر ديسمبر الماضى يقضى بحصول أوكرانيا على ١٦ عقار مختلف من ممتلكات الاتحاد السوفيتى السابق تتضمن مبانى وشركات وغيرها من بينها مبنى فى القاهرة سوف

يخصص للسفارة الأوكرانية . إلا أن هذا البروتوكول لم يدخل بعد حيز التنفيذ بسبب انشغال البلدين بالقضايا الداخلية والأزمة الاقتصادية فيهما (٩).

ثالثا : الخلافات العسكرية

على الصعيد العسكري كان هناك قضيتين أساسيتين أثارتا الخلاف بين البلدين . أولهما تلك المتعلقة بالأسلحة النووية . فمن المعروف أن أوكرانيا تحتوي على ترسانة نووية ضخمة تقدر بحوالي ٤ر٠٠٠ من الأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية . ولقد أكدت أوكرانيا دوما على رغبتها في أن تكون دولة غير نووية خاصة بعد حادثة تشيرنوبل المروعة عام ١٩٨٦ . وتضمن إعلان السيادة عام ١٩٩٠ الاشارة الى هذا . كما أصدرت أوكرانيا بيانا مفصلا في ٢٤ اكتوبر أعلنت فيه عزمها القيام بنقل كل الأسلحة النووية الموجودة على أراضيها الى روسيا لتفكيكها ، وأنها ستوقع على معاهدة الحد من الانتشار النووي (WPT) وتصبح دولة غير نووية . وبدأت أوكرانيا بالفعل في تنفيذ وعدها هذا وقامت بنقل كل أسلحتها النووية التكتيكية الى روسيا في الفترة مابين يناير ومايو ١٩٩٢ (١٠).

إلا أنه سرعان ما ادركت أوكرانيا أنها لم تجن شيئا من وراء ذلك ، وأن كل المعونات والمساعدات الاقتصادية أتجهت الى روسيا . ومن هنا كان التغير الذي حدث في الموقف الاوكراني حيث أصرت أوكرانيا على الاحتفاظ بالاسلحة النووية الاستراتيجية التي بحوزتها والبالغ عددها ١ر٦٥٦ رأس نووية . ورفضت التوقيع على البروتوكول الموقع في "ليسبون" في ٢٣ مايو ١٩٩٢ بين روسيا البيضاء وكازاخستان والولايات المتحدة . وطالبت أوكرانيا بضمانات أمنية ومساعدات إقتصادية في مقابل قبولها لهذا البروتوكول وانضمامها إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي . (١١) ولقد أسفرت المفاوضات بين أوكرانيا وكل من الولايات المتحدة وروسيا إلى التوصل الى اتفاقية ثلاثية في ١٤ يناير ١٩٩٤ في موسكو . وتقضي هذه الاتفاقية بنقل كل الاسلحة النووية الاستراتيجية الاوكرانية الى روسيا لتفكيكها مقابل ضمانات أمنية من قبل الولايات المتحدة وروسيا بالدفاع عن أوكرانيا ضد أي هجوم نووي عليها . كما اشتملت الاتفاقية التأكيد على سيادة أوكرانيا ووحدة اراضيها ، والاحترام المتبادل بين روسيا واوكرانيا لاستقلال كل منهما وأن علاقتهما هي علاقة شركاء متساويين . من ناحية أخرى أتفق الاطراف الثلاثة على تطوير التعاون الاقتصادي بينهم ومساعدة الولايات المتحدة لكل من روسيا وأوكرانيا في التغلب على أزمتيهما الاقتصادية ونجاح تجربتهما في التحول الاقتصادي . كما تعهدت روسيا بإمداد اوكرانيا بالوقود اللازم لمحطات الطاقة النووية والصناعات القائمة عليها (١٢).

وفي ديسمبر ١٩٩٤ وعلى هامش مؤتمر الامن والتعاون الأوربي في بودابست أعلنت أوكرانيا انضمامها إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي والتي صدق عليها البرلمان الاوكراني في نوفمبر من نفس العام . مما مهد الطريق لتنفيذ اتفاقيتي ستارت ١ و ٢ بين روسيا والولايات المتحدة والخاصتين بخفض الاسلحة الاستراتيجية والقوة النووية للبلدين . وفي مقابل هذا تعهدت كل من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا بضمان أمن أوكرانيا وأحترام أستقلالها وسيادتها ، والدفاع عنها ضد أي أعتداء عليها وعدم أستخدام أسلحتهم النووية ضدها أو ضد سلامتها الاقليمية ووحدة اراضيها (١٣) . كما وعدت الولايات المتحدة بتقديم ٢٠٠ مليون دولار اضافية لاوكرانيا لدعم الاصلاح الاقتصادي بها ، وبذلك يرتفع اجمالي المساعدات المقرر تخصيصها لاوكرانيا خلال العامين القادمين الى ٩٠٠ مليون دولار لكي تصبح أوكرانيا رابع اكبر دولة في العالم تتلقى مساعدات خارجية أمريكية (١٤) . من ناحية أخرى أبدت روسيا أستعدادها لاعادة جدولة الديون الاوكرانية والتي تبلغ ٢ر٧ مليار دولار (١٥) وبهذا تكون مشكلة الاسلحة النووية قد تم تسويتها على نحو مرضي لكل من أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة أيضا .

أما القضية الثانية التي أثارت الخلاف بين البلدين فهي تلك المتعلقة بأسطول البحر الأسود . ولقد نشب هذا الخلاف في فترة ماقبل انهيار الاتحاد السوفيتي الا أنه احتدم وبدا واضحا بعد الانهيار حيث أصرت أوكرانيا على الاحتفاظ بنصف هذا الاسطول تحت سيطرتها . وذلك على أساس أنه يقع على أراضيها ، كما تعمل به قيادات بحرية حربية أوكرانية من مختلف مستويات الرتب العسكرية ، يضاف الى هذا أنها تتحمل جزء من ديون الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن ثم فلها نصيب من ممتلكاته والتي يعد الاسطول جزء منها . إلا أن روسيا أصرت على أحقيتها في الاسطول كله بحكم ان تسليحه من روسيا وأغلب قياداته البحرية أيضا من الروس ، كما أنها هي التي تقوم بأعمال التمويل والصيانة له . إزاء هذا الخلاف وبعد مفاوضات اتفقت الدولتان في البداية على وضع الاسطول تحت القيادة المشتركه لهما ، إلا أن الخلاف سرعان مانشب مرة أخرى بينهما حول الرموز السيادية للأسطول مثل العلم ونوعية الولاء والقسم الوطني (١٦) . ولقد أستمر التوتر بين البلدين حتى أتفقتا مؤخرا على اقتسام الاسطول بينهما بحيث تحصل أوكرانيا على ١٨ - ٢٠ ٪ من الاسطول ، وبحيث يكون لكل منهما قواعد منفصلة . والمشكلة التي تواجه البلدين الان هي كيفية دخول هذا الاتفاق الى حيز التنفيذ، وكيف يمكن ادارة الاسطول في ظل وجود قيادتين روسية وأوكرانية له (١٧) .

رابعا : الخلافات المتعلقة بالحدود

بدأ الخلاف الحدودي بين روسيا وأوكرانيا بإعلان يلتسن في أغسطس ١٩٩١ عن إمكانية النظر في الحدود بين روسيا وجيرانها وتساؤل البرلمان الروسي عن مدى شرعية نقل السيادة على القرم وسيفاستوبول إلى أوكرانيا

عام ١٩٥٤ (١٨) . ولقد أدى هذا الى اسراع البرلمان الاوكرانى بإعلان الاستقلال ، كما صرح كرافتشوك فى خطاب تسلمه السلطه عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية فى ديسمبر ١٩٩١ بأن " أوكرانيا ليس لها أى ادعاءات اقليمية تجاه الدول المحيطة ، كما أنها لاتعترف بأى ادعاءات لهذه الدول تجاهها " . ومن المعروف أن القوميين الروس وكذلك الجماعات السياسية فى روسيا يطالبون بضم الاجزاء التى يقطنها الروس فى اوكرانيا والذين يمثلون ٢٢٪ من سكان أوكرانيا ويتركزون أساسا فى المناطق الشرقية لاوكرانيا وهى مناطق صناعيه وغنيه اقتصاديا . ولقد تركزت هذه المطالب حول شبة جزيرة القرم ، وقاعدة سيفاستوبوك التى اصرت روسيا دوما على الاحتفاظ بها خلال مفاوضاتها مع أوكرانيا بشأن أسطول البحر الأسود (١٩) .

ورغم هذه الادعاءات والمطالب من جانب القوميين واليساريين الروس تعتبر مشكلة القرم بين روسيا وأوكرانيا قد تم تسويتها أيضا على الاقل من الناحية الرسمية والقانونية حيث أن من الاتفاقية الثلاثية الموقعة فى يناير ١٩٩٤ بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وكذلك المذكرة التى وقعتها كل من روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وبريطانيا بصدد اعلان اوكرانيا انضمامها الى معاهدة الحد من الانتشار النووى فى ديسمبر ١٩٩٤ نصتا على احترام حدود أوكرانيا ووحدة أراضيها وهو مايعنى أعتراف روسيا بالحدود الحالية لاوكرانيا وانتفاء اى ادعاءات اقليمية لها تجاه أوكرانيا . وبهذا تتحول مشكلة القرم الى مشكلة داخلية خاصة بأوكرانيا اكثر من كونها مثار للنزاع بين روسيا وأوكرانيا .

فمن ناحية أزدادت احتمالات التوتر العرقى فى القرم بسبب عودة التتار القرميين من آسيا الوسطى الى القرم بعد ترحيلهم على يد ستالين عام ١٩٤١ . ويعارض الروس القرميين هذه العودة ويشعروا بأنهم مهددون بسبب تدفق مثل هذا العدد من التتار (٢٠٠ر٠٠٠) خاصة وأن الحكومة الاوكرانية تؤيد هذه العودة . من ناحية أخرى ازداد التوتر بين الروس فى القرم والحكومة الاوكرانية بسبب النزعة الاستقلالية للروس والرغبة فى الانضمام الى روسيا خاصة بعد أنتخاب لورى ميشكوف لمنصب الرئاسة فى القرم فى ٣٠ يناير ١٩٩٤ وهو يؤيد ضم شبه الجزيرة الى روسيا . زاد من هذا التوتر قرار برلمان القرم فى مايو ١٩٩٤ بالعودة الى دستور ١٩٩٢ الذى تضمن تنازلات هامة لصالح الروس القرميين إذ نص هذا الدستور على أن العلاقات بين القرم وأوكرانيا تقوم على أساس تعاهدي إتفاقى وهو ما يعنى امكانية الانفصال عن أوكرانيا والانضمام الى روسيا ، كما يبيح هذا الدستور إمكانية قيام القرم بتشكيل قوات لحماية الامن الداخلى وأيضا امكانية حصول المواطن الروسى فى القرم على الجنسية المزدوجة الروسية والاوكرانية معا . يضاف الى هذا حق القرم فى عقد صفقات تجارية وإقتصادية مع دول أخرى دون المساس بمصالح أوكرانيا . ولقد أثارت هذه التطورات مخاوف اوكرانيا وقلقها ، ومن هنا كانت تصريحات القيادة الاوكرانية بأنها سترد بكل حزم للحفاظ على وحدة اراضى أوكرانيا وان لديها من القوة مايكفى للقيام بذلك (٢٠) .

خلاصة القول انه من الناحية الرسمية أو القانونية تم تسوية كافة الخلافات بين روسيا وأوكرانيا اقتصادية كانت أم عسكرية أو حتى تلك المتعلقة بالحدود . وبقى أن تخرج هذه التسويات والاتفاقات بين البلدين الى حيز التنفيذ .

مستقبل العلاقات الروسية - الاوكرانية :

فالعلاقات بين روسيا وأوكرانيا لها أهميتها على الصعيدين الاقليمى (كومنولث الدول المستقلة) والدولى . ومدى الاتفاق أو الاختلاف بينهما له أنعكاساته على مدى فعالية الكومنولث ، كما أن له تأثيره على منطقة وسط وشرق أوربا بما فيها منطقة البلقان والبحر الأسود ذات الأهمية الدولية . ومن ثم فان مستقبل العلاقات الروسية - الأوكرانية أمر جدير بالبحث والتساؤل . والواقع أنه من الصعب وضع سيناريو أو اجابه محددة لهذا التساؤل ، ولكن بصفه عامة يرتبط مستقبل هذه العلاقات الى حد كبير بنتائج الانتخابات الرئاسية التى ستجرى فى روسيا عام ١٩٩٦ والتى من المتوقع أن تسفر عن أحد احتمالين :

أولهما : أن يصل القوميين أو اليساريين إلى السلطة . وفى هذه الحالة قد تتفجر النزاعات من جديد بين روسيا وأوكرانيا خاصة تلك المتعلقة بالقرم وسيفاستوبوك .

وثانيهما : هو فوز يلتسين واستمراره فى السلطة . وفى هذه الحالة من المتوقع أن يستمر التحسن فى العلاقات بين البلدين فى ظل الموقف المعتدل ليلتسين والرغبة فى مزيد من التعاون من جانب كوشما والذى صرح فى خطاب توليه السلطة امام البرلمان الاوكرانى فى ١٩ يوليو ١٩٩٤ بأن روسيا هى حليف استراتيجي لأوكرانيا وأكد على ضرورة تدعيم الروابط بين البلدين وإقامة علاقات تعاونية بينهما ، فرغم الازمة الاقتصادية الطاحنة فى كلا البلدين إلا أن المجال مازال متسعا للتعاون بينهما . فأوكرانيا تحتاج الامدادات الروسية من الوقود والبترول والغاز الطبيعى والالات وغيرها . فى الوقت الذى تحتاج فيه روسيا إلى القمح الاوكرانى وغيره من المواد الغذائية والاولية ، فضلا عن السواحل الاوكرانية الممتدة الصالحة للملاحة والتى تعتبر منفذ بحرى وتجارى هام بالنسبة لروسيا ، ومن ثم كان تعاون البلدين أمر هام وحيوى لكل منهما . ولقد كان هذا الاتجاه التعاونى وراء زيارة رئيس البرلمان ورئيس الحزب الاشتراكى الاوكرانى "موروز" لموسكو حيث قابل كل من رئيس الحكومة الروسية ورئيس البرلمان ووزير الخارجية الروسى . وفى كافة الاجتماعات أكد " موروز " ضرورة دعم التقارب الروسى الاوكرانى . كما أبدت أوكرانيا ترحيبها بالرئيس يلتسن لزيارة كييف وتوقيع معاهدة للصداقة والتعاون بين البلدين تدخل بها علاقتيهما منعطفا جديدا نحو مزيد من التعاون ودرجة أكبر من التنسيق والتقارب .

الهوامش :

(1) John Morrison, Pereyaslav and After : The Russian-Ukrainian Relationship, International Affairs, Vol. 69, No. 4, October 1993, p. 678.

(2) Ibid., pp. 678-680.

(3) Ibid., pp. 681-684.

(4) Zbigniew Brzezinski, The Premature Partnership, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2, March/April 1994, p. 73.

(٥) مقابلة اجرتها الباحثة مع مستر / سيرجي هوتسالو السكرتير الثاني في السفارة الأوكرانية بالقاهرة في ١٩٩٢/١/٢٤

(6) John Morrison, op.cit., pp. 688-691.

(7) Ibid., pp. 684-686.

(8) Ibid., p. 688.

(٩) سيرجي هوتسالو ، م . س . ذ .

(10) John J. Mearsheimer, The Case for a Ukrainian Nuclear Deterrent, Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, pp. 51-52.

(١١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Ibid, pp. 50-66, Steven E. Miller, The Case Against a Ukrainian Nuclear Deterrent, Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, pp. 67-80, and Serhij Talstov, Ukraine's Nuclear Dilemma, The World Today, Vol. 49, No. 6, June 1993, pp. 103-105.

(12) The Wireless File, United States Information Agency, 1994, pp. 20-21.

(13) Memorandum on Security Assurance In Connection with Ukraine Accession to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons.

(١٤) الأهرام ، ١٩٩٤/١١/٢٤.

(١٥) العالم اليوم ، ١٩٩٤/١٠/٣٠.

(16) John Morrison, op.cit., p. 694, and Sir James Eberle, Russia and Ukraine: What To Do With the Black Sea Fleet? The World Today, Vol. 48, No. 8-9, August/September 1992, pp. 158-159.

(١٧) سيرجي هوتسالو ، م . س . ذ .

(١٨) تبلغ مساحة شبه جزيرة القرم ٢٧ الف كيلومتر ، وتطل علي البحر الأسود . وهي جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي ، وقد أهداها خروشوف الي أوكرانيا عام ١٩٥٤ . ويبلغ عدد سكان القرم ٢٫٥ مليون نسمة ، ٧٥٪ منهم من الروس والباقين من التتار والأوكرانيين وعاصمتها سفروبول . ويعتمد اقتصاد القرم علي الزراعة خاصة الكروم وتشتهر بأماكن الاستجمام ، وهي مرتبطة اقتصاديا بأوكرانيا ولكنها مرتبطة اجتماعيا وسياسيا بروسيا .

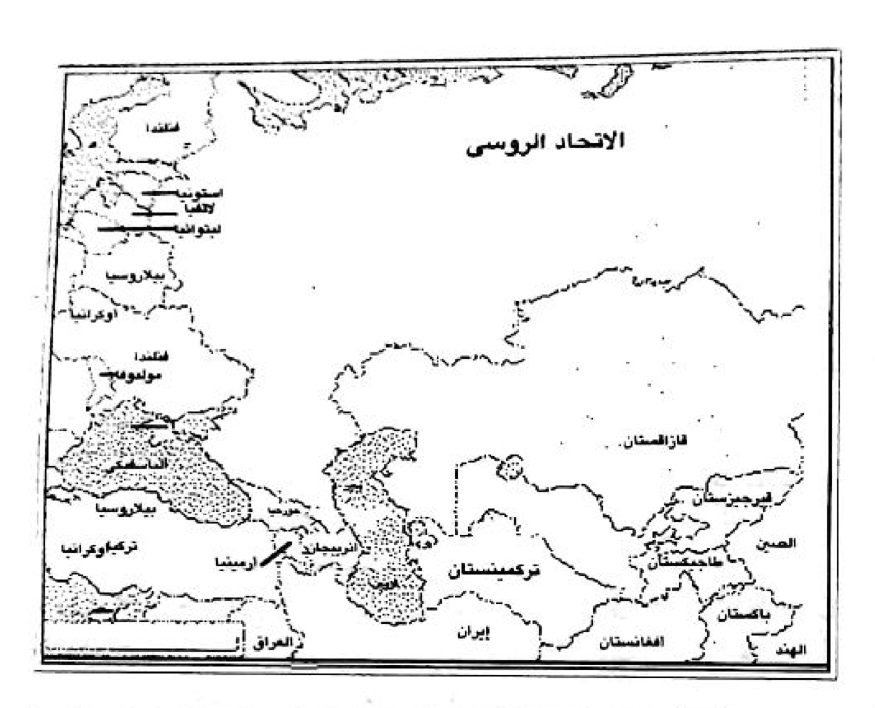
(١٩) عقيد نجيب محمود نصر ، الصراع بين روسيا وأوكرانيا ، الدفاع ، ١٩٩٤/٨/١، ص ص ٩١-٩٢.

Anthony Hyman, Russians Outside Russia, The World Today, Vol.49, No. 11, November 1993, p. 20

(20) Ibid., p. 206. and Resolution of the Verkhovna Rada of Ukraine On The Suspension of the Law of the Republic of Crimea "On The Restoration of the Constitutional Basis the Republic of Crimea", May 20, 1994.

٦

التوجهات السياسية الجديدة في أوكرانيا وبيلاروسيا



- معتز محمد سلامة (*)

تمهيد :

حمل تغير القيادات السياسية في كل من أوكرانيا وبيلوروسيا ، إثر انتخابات ديمقراطية ، بداية ارهاصات تحول كبير يمكن أن تشهده معظم الجمهوريات السوفيتية السابقة. فقد أسقطت الانتخابات قيادتين بارزتين شاركتا مع الرئيس الروسى بورس يلتسين فى تقويض الاتحاد السوفيتى السابق وتأسيس أسرة الدول المستقلة "الكومنولث الجديد" على أنقاضة وهما الرئيسين الأوكرانى "ليونيد كرافتشوك" ، والبيلاروسى "ستانيسلاف شوشكيفتش" .وإثر انتخاب كل من " ليويند كوشما " رئيسا لأوكرانيا و"الكسندر لوكاشينكو" رئيسا لبيلاروسيا ، توقع العديد من المراقبين لشئون الكومنولث تغيرا فى التحالفات داخل اسرة الدول ، واتجاها نحو الاقتراب أكثر من روسيا . وقد تأسست معظم تلك التحليلات على التوجهات المعلنة للرئيسين الجديدين أثناء الحملة الانتخابية والتى تكشف معظمها عن اقتناع كل منهما بحتمية العلاقة مع روسيا للخلاص من أزمات البلدين .

وعلى ذلك فان السؤال الجوهرى ، الذى نطرحه هنا هو : الى أى حد أدى التغير فى القيادة السياسية لكل من أوكرانيا وبيلاروسيا الى تغير فى التوجهات الخارجية ؟ . وبعبارة أخرى ، هل أسفر تغير القيادة السياسية فى كل من أوكرانيا وبيلاروسيا -عقب انتخابات يوليو الماضى- عن تغير جوهرى فى الثوابت الرئيسية للسياسة الخارجية لكل من البلدين ؟ أم لا يتعدى تأثيره مجرد ترسيخ خط السياسة الخارجية لكليهما الذى أخذ فى التشكل منذ حصولها على الاستقلال عن الدولة السوفيتية ؟.

وفى محاولة الاجابة على هذا السؤال نتناول بالتحليل : نتائج الانتخابات الرئاسية فى البلدين ، والدور الروسى فى هذه النتائج، وأثر الأوضاع الداخلية على برامج الرئيسين . كما نعرض لمحددات السياسة الخارجية

(*) باحث بمركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة .

للبلدين ، مع التركيز على أثر : الموقع الجغرافي ،والتركيب الإجتماعي للسكان ، والتبعية الاقتصادية لروسيا ، والخبرة التاريخية . ثم نشير الى احتمالات التغير في السياسة الخارجية للبلدين .

أولا : نتائج الانتخابات الرئاسية :

أسفرت الانتخابات في بيلاروسيا عن فوز "الكسندر لوكا شنكو" الذي حقق انتصارا ساحقا ، وذلك في الجولة الأولى من الانتخابات فقد حصل على ٤٥٪ من جملة أصوات الناخبين البالغ عددهم ٧٩٪ من جملة ٧,٣ مليون ناخب لهم حق المشاركة في التصويت . وتقدم بذلك على ٥ مرشحين اخرين أتوا في مرتبة تالية من بينهم "فياشيسلاف كيبيخ" رئيس الوزراء أنذاك ، "وفياشيلاه شوشكيفتش" رئيس البرلمان ورئيس الدولة السابق (١)

أما الجولة الثانية من الانتخاب والتي أجريت بينه وبين رئيس الوزراء "فياشيلاف كيبيخ" فقد فاقت النتائج كل التوقعات حيث حصل "لوكا شنكو" على ٨٠,١٪ من الأصوات مسجلا بذلك انتصارات ساحقة في أول انتخابات ديمقراطية في بيلاروس (٢)

أما أنتخابات الرئاسة التي شهدتها أوكرانيا فعلى الرغم من الفوز الضئيل الذي حققته ليونيوكوشما في أنتخابات الجولة الثانية بحصوله على ٥٢٪ من جملة الأصوات وحصول منافسه الرئيس الأوكراني السابق على ٤٤٪ الا أن حقيقة ما أسفرت عنه النتائج هي اكثر في خطورتها تلك التي حققها لوكا شينكو في بيلاروس اذا أخذنا في الاعتبار التركيبة السكانية للمجتمع الأوكراني والتي انعكست بشدة في نتائج الانتخابات .

وقد كشفت نتائج الانتخابات مجموعة من الحقائق الجوهرية :

(١) عدم تحديد طبيعة العلاقة بروسيا :

ان العلاقة بين كل من أوكرانيا وبيلاروسيا مع روسيا قضية لم تحسم بعد بين أنصار الانعزال الوطني القومي والتوجه نحو أوروبا ، وأنصار تجديد واحياء العلاقة مع روسيا على اختلاف الصيغ وسط أنصار كل تيار . فعلى الرغم من علو نبرة الشأن الروسي من انتخابات الرئاسة الا أن الناخب الأوكراني والبلاروسي كان مدفوعا بأوضاع اقتصادية واجتماعية متردية مرت بها كل من أوكرانيا وبيلاروسيا عشية الانتخابات . ولذا لانستطيع القول بحسم أن التوجهات الخارجية للمرشحين كانت العامل الحاسم في المعركة الانتخابية ، وان كان من الصواب القول أنها أخذت في الاعتبار .

وكان اكثر ماعبر عنه كل من لوكاشنكو وكوشما بصدد روسيا في قول الأول "بدون مساعدة روسيا فلن نخرج من مأزق الأزمة الراهنة ، فالروابط الاقتصادية المقطوعة مع الجمهوريات السوفيتية يجب أن تستعاد ، وقول الثاني "إن البلد ليس له سوق اخر ، ولا مصدر حقيقي للبترول والموارد الأخرى ، وبدون اتحاد اقتصادي مع موسكو فلن تكون هناك أوكرانيا"(٣) .ولاتكشف هذه التصريحات عن الرغبة في توثيق الروابط مع موسكو بقدر ماتكشف عن تردي الأوضاع الاقتصادية وكونها المحدد الرئيسي في نتائج الانتخابات . فالحنين الى روسيا ليس مدفوعا بعوامل ايديولوجية شيوعية بقدر ماهو مدفوع بوطأة أوضاع اقتصادية تردت بعد الاستقلال .

(٢) الدور الروسي في نتائج الانتخابات :

عمدت روسيا الى دعم انصارها ومؤيديها في انتخابات الرئاسة في كل من أوكرانيا وبيلاروسيا ، ورغم دعم موسكو الهائل لفياتشيلات كيبتش ومنحه الخير الاكبر في وسائل الاعلام على منافسيه في بلاد روسيا الا أنه فشل في الفوز في الجولتين الأولى والثانية . وهذا يبين أيضا أن التأييد للعلاقة مع روسيا لم تكن هي الدافع الرئيسي لاتجاه التصويت وإنما الأوضاع الاقتصادية ، خاصة وأن "كيبتش" يعد مسئولا عن الانهيار الاقتصادي لبيلاروسيا بوصفه رئيسا لوزرائها وتبدو أهمية وخطورة الدور الروسي في شئون الجمهوريين السلافيين في الأنتخابات السابقة من أن معظم سكان بيلاروسيا يتحدثون الروسية وتهيمن الثقافة واللغة الروسية على معظم السكان أما في أوكرانيا فإن نسبة كبيرة من سكانها من الروس .

وقد وضح التأثير الروسي على انتخابات الأوكرانية ، فعلى الرغم من هيمنة كرافتشوك على التليفزيون المحلي الاوكراني الا أن ذلك قد ولد رد فعل عكسيا خصوصا أن تليفزيون موسكو نظم حملة زكية لدعم منافسه "ليويندكوشما" .(٤)

(٣) هيمنة الأوضاع الداخلية على برامج الرئيسين الجديدين :

كانت الأوضاع الاقتصادية في كل من أوكرانيا وبيلاروسيا في أسوأ حالاتها عشية الانتخابات ففي بلاروسيا بلغ التضخم ٥٠٪ ، وتزايدت معدلات البطالة والفساد والبيروقراطية ، وتزايد عبء الدين الخارجي على بيلاروسيا لروسيا، تعهدت بدفع ٢,٥٠٠ مليون دولار أي حوالي ٤,١ من جملة الدين السوفييتي ، ونظرا لعدم قدرتها على السداد فقد أتفق ١٩٩٢ على أن تضطلع روسيا بالدين البلاروسي الخارجي مقابل تنازل بيلاروسيا عن أصولها السوفيتية في الخارج(٥)

أما بالنسبة لأوكرانيا فقد فشلت خطط الاصلاح الاقتصادي التي انتهجها الرئيس الاوكراني ليويند كرافتشوك وتزايد حجم البطالة ٤٠٪ ، وتضاءل دخل الفرد الأوكراني حتى بلغ ١/١٠ نظيره الروسي وتضاءل الناتج الصناعي الأوكراني الى ٨٠٪ (٦) وإذا كانت بلاروسيا قد استسلمت منذ البداية لحقيقة الهيمنة الاقتصادية الروسية ولتبعية اقتصادها لروسيا ، فإن فشل المسعى الأوكراني نحو الاستقلال نسبيا عن التبعية لروسيا قد انعكس بالسلب على حياة المواطن الأوكراني .

والملاحظة الرئيسية فيما يتعلق ببرامج المرشحين

للرئاسة فى كل من أوكرانيا وبيلاروسيا هى أنه وعلى الرغم من الاختلاف الروسى الاعلامى لهذه الدول وانكشاف أوكرانيا وبيلاروسيا للاعلام الروسى الا أن النجاح كان نصيب المرشحين اللذين ركزا على القضايا الداخلية فى حين كان الفشل فى الانتخابات نصيب أولئك الذين اتخذوا من قضايا الخارج أو العلاقة بروسيا او الغرب المحور الرئيسى فى حملاتهم الانتخابية .

ففى بيلاروسيا مثلا ، فى حين ركز كل من فياتشيان شوشكيفش وزينون بوزيناك على تكييف العلاقة مع روسيا فدعا الاول الى التوازن فى العلاقات بين روسيا والغرب ودعا الثانى الى الانفصال التام عن روسيا وتكريس الشخصية القومية لبيلاروس ، ودعا المرشحين الأربعة الأخرين الى تعزيز الروابط مع موسكو ويقام تحالف أوثق مع جمهوريات الاتحاد السابق ، فإن الكسندر لوكاشنكو قاد حملته تحت شعار مكافحة الفساد والمافيا الاقتصادية ، ورغم أن لوكاشينكو لم يقدم أى برنامج اقتصادى واضح الا أنه شدد على رفض النهج الذى اتبعه رئيس الوزراء فياتشيلان كنيبتش الذى خسر الانتخابات على رغم تأييد جهاز الدولة ودعم موسكو . وعلى رغم انتمائه الى القيادات التقليدية فى بيلاروسيا من طائفة "البومنكلاتورا" التى حظيت بامتيازات فى جهاز الدولة البيروقراطى على عهد النظام السوفيتى .

وساعد "لوكاشينكو" على الفوز مهاجمته الفساد الذى رحم به خصمه "كيبتش" واتهامه اياه بالتلاعب بأموال الدولة وإساءة استخدام السلطة ، وبوعوده التى قدمها للناخبين فى تحسين الأوضاع الاجتماعية والضرب على أيدى المفسدين وفرض الضرائب على الأغنياء ويعبر عن ذلك تصريح له يقول فيه "سأهزم المافيا التى تشبه إخطبوطا أوقع فى حبائله جميع أجهزة الدولة" .

ولم تكن حملة "ليونيوكوشما" على الأوضاع فى أوكرانيا بأقل من الحملة التى شنها لوكاشنكو فى بيلاروس ، فقد تعهد كوشما بتخفيض الأعباء الضريبية عن المواطنين وتحرير وإصلاح الاقتصاد الوطنى . وقد ساعد كوشما على الفوز تردى الأوضاع الاقتصادية عشية الانتخابات فقد وصل التضخم الى ٩٠٪ ، وانخفض الناتج الصناعى بنسبة ٤٠٪ فى النصف الأول من عام ١٩٩٤ (٧) ، البطالة طالت شخصا من كل خمسة اشخاص وقد أظهرت نتائج الانتخابات اتجاها اكثر نحو تفضيل الحلول الوسط والاعتدال فى كل من أوكرانيا وبيلاروس فكلا الرئيسين الجديدين (كوشما) ، (لوكاشنكو) وعدا بادخال اصلاحات جوهرية وان لم تكن بطريقة راديكالية ثورية ، كما أن كلا الرئيسين ورغم تعهدهما بتوثيق العلاقات مع الجارة الكبرى (روسيا) واستعادة العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية الا أنهما أكدا رغبتهما فى الحفاظ على الاستقلال والاعتدال فى التوجه السياسى الخارجى والموازنة بين التأثير الروسى والعلاقة مع الغرب والولايات المتحدة وإن برز ذلك على الجانب الأوكرانى بصورة واضحة.

يتبين مما سبق أن التوجهات الجديدة للرئيسين الأوكرانى والبيلوروسى الداعمة للتقارب من روسيا لم تكن هى الدافع الرئيسى لاتجاه التصويت الشعبى ، خاصة وأن من بين المرشحين من كان ينادى بدرجة اكبر من العلائق مع موسكو اكثر مما نادى بها كل من لوكاشنكو وكوشما وبينهم من لاقى دعم موسكو فى حملته الانتخابية.

وقد عبر كوشما وإثر انتخابه مباشرة عن عدم رغبته فى الارتماء فى احضان موسكو مكرسا بذلك الخط الذى انتهجته أوكرانيا وهو خط الاستقلال الوطنى مع اتجاه اكثر نحو حياد أوكرانيا وهو وضع أعلنته بيلاروسيا من قبل.

فحسب تصريح لكوشما يقول فيه " إنه يريد " تعاونا مع روسيا ، ولكن ايضا مع المانيا والولايات المتحدة وتايوان" وفى لقائه مع عدد من الصحفيين قال "أريد أن نبقى أصدقاء مع روسيا دون أن نكون تحت إمرتها " وعبر لوكاشنكو الرئيس البيلاروسى عن تصريح مماثل حين قال "كفانا لعبا بالورقة الروسية ، فروسيا لها مصالحها ولنا مصالحنا".

وفى تاكيده لنهجه الوطنى يقول كوشما "أنارئيس أوكرانيا وسأعمل دوما لصالح شعبها وليس لصالح أية دولة أخرى " رغم انه كان يؤكد دوما أن الطريق الوحيد لحل مشاكل أوكرانيا هو اللجوء الى روسيا ومحاولة إقامة وحدة اقتصادية معها خاصة أنه لايثق فى الغرب ومؤسساته المالية .

وحول توطيد علاقة أوكرانيا بروسيا يقول كوشما"انها لاتعنى إعادة تأسيس أوكرانيا على النمط السوفيتى السابق ذات الرابطة الخاصة بموسكو ، كما أنها لن تكون قط علاقة تسئ بأى شكل من الاشكال الى المانيا أو الولايات المتحدة .... وألمح كوشما الى موافقته على طرح الرئيس الكازاخستان نور سلطان نزاربابيف حول فكرته بصدد الاتحاد الأورا - أسيوى ".

ومن متابعة للتحول بالسياسة الخارجية فى كل من أوكرانيا وبيلوروسيا فى الأشهر السبعة الماضية منذ الانتخابات لم تتضح ملامح تحول استراتيجى فى التوجه السياسى لكلتا الدولتين لا بشأن الرؤى التى أظهرتها القيادتان فى كلا البلدين بشأن الدور الاقليمى أو بشأن العلاقة مع روسيا ولا بشأن " قضايا الخلاف أو الصراع الجوهرى مع روسيا مثل القرم أو الاسلحة الاستراتيجية او اسطول سيفا ستبول أو غيرها من قضايا الخلاف الروسى الاوكرانى منذ الاستقلال .

ثانيا :محددات السياسة الخارجية لأوكرانيا وبيلوروسيا :

ان ثمة ثوابت أو محددات للسياسة الخارجية الأوكرانية البيلوروسية تجعل من الصعب على أى منهما

احداث تحول استراتيجي فى سياستها الخارجية باختلاف أو تبدل القيادات السياسية في البلدين . فبغض النظر عن شخص من يجلس على قمة السلطة فى كلا البلدين فإن هناك مجموعة من المحددات التى تضع حدودا على مايتاح له من حرية الحركة فى النطاق الخارجي . تلك المحددات تفرض على صناع السياسة فى البلدين جملة من الاعتبارات والحسابات الدقيقة عند أى تحرك على صعيد السياسة الخارجية . بل تجعل الوضع الأنسب والأكثر حرية هو الاقتراب من وضع "الحياد" وهذا الخط فى السياسة الخارجية للبلدين . بدأ يبرز منذ فترة ماقبل التغيير فى قمة الهرم السياسى وأخذت القيادتان الجديدتان ترسخه وتتمسكان به، وإن كان المفهوم السائد للحياد الاوكرانى البيلوروس يختلف عن وضع بعض الدول الأوربية المحايدة . ويختلف أيضا عن مفهوم الحياد الايجابى وعدم الانحياز الذى انتهجته بلدان العالم الثالث . ونكتفى فى هذا المقال بعرض أهم محددات السياسة الخارجية للبلدين المدروسين .

(١) الموقع الجغرافى الاقليمى :

يعتبر موقع كل من أوكرانيا وبيلوروسيا الاقليمى ، وجوارهما لروسيا أحد أهم محددات السياسة الخارجية . وتبدو أهمية البعد الجغرافى كأحد محددات السياسة الخارجية للدولتين ، إذا أخذنا فى الاعتبار حداثة عهد مباشرة الدولتين للسياسة الخارجية المستقلة عن المركز .

فمن ناحية الموقع الاقليمى تقع بيلاروس فى شمال شرق أوربا ، وهى محصورة بين ليتوانيا ولاتفيا فى الشمال الغربى ، وأوكرانيا من الجنوب ، وروسيا من الشرق ، ولها حدود دولية مع بولندا من الغرب ، أما أوكرانيا فتقع فى شرق أوربا الوسطى تحدها بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا ومولدافيا من الغرب ، وبيلوروسيا من الشمال ، وتجاور روسيا من الشمال الشرقى والشرق . وتطل من الجنوب على البحر الأسود وبحرا زوف(٨) .

ولاشك أنه من معرفة خريطة قوى الجوار الاقليمى لكل من بيلاروسيا وأوكرانيا يتبين أن هاتين الدولتين تجاوران أقاليم شديدة القلق والاضطراب ، ولازال مستقبلها مليئا بالتوترات اتى تتجدد بواعثها ، ، ولاشك أن الثقل الروسى يشكل عبئا على قدرة النخب السياسية فى الدولتين فى السعى نحو الاستقلال التام عن روسيا . وقد برز ذلك بجلاء من خبرة الرئيس الأوكرانى السابق كرافتشوك الذى سعى الى الابتعاد والخروج عن دائرة الهيمنة الروسية فحينما سئل كرافتشوك عن الاتحاد مع روسيا . قال " لو أن ٦ دول اتحدت وواحدة منهن اكبر ٣ مرات من كل الأخريات ، إذن عاجلا أو اجلا - واخذا فى الاعتبار الفعلية والتاريخ - فإن القيادة سوف تذهب الى روسيا وسوف تملى روسيا ثانية إرادتها شيئا أو لم تشأ" وأضاف " انه من المهم لى أن تكون روسيا مستقرة وديمقراطية ، وقوية وهادئة " (٩)

تلك هى بالطبع هواجس حقيقية ترد على ذهن أى حاكم لأوكرانيا كدولة مستقلة بغض النظر عن خلفيته أو مواقفه السياسية . فحدوث قلاقل سياسية أو اضطرابات اجتماعية فى روسيا سينعكس بالسلب على أوكرانيا المجاورة . واذا كان ذلك هو المهيمن على عقلية الأوكرانيين فإن بيلاروسيا أكثر استشعارا بمدى انكشافها أمام النفوذ الروسى ، فهى تصغر أوكرانيا جارتها فى السكان والمساحة والقوة العسكرية بكثير بما يجعلها لاتزايد كثيرا على أهمية الدور الروسى لضمان أمنها واستقرارها .

(٢) التركيبة الاجتماعية :

الى أى حد يمكن ان تنعكس التركيبة الاجتماعية لدولة ما على سياستها الخارجية ؟ بالطبع هناك ارتباط وثيق بين السياسة الخارجية لأى دولة وتركيبتها المرجعية من حيث الانسجام المجتمعى أو الانقسام بين اكثر من عرف أو دين أو طائفة أو مذهب . فلا شك أن الانسجام والانصهار المجتمعى ينعكس فى شكل سياسة خارجية متماسكة ومترابطة فى آن واحد ، كما أن الانقسام المجتمعى يعتبر فى الكثير من الأحيان أحد العناصر التى تؤثر بالسلب فى محصلة قوة الدولة . وتنعكس أيضا بالسلب على سياستها الخارجية التى تكون اكثر حساسية للأوضاع الداخلية . فتسعى الى اتباع سياسة خارجية توفيقية تجميعية سعيا الى الاستجابة لكافة عناصر الضغط الاجتماعى وتلاشيا لاتخاذ مواقف خارجية راديكالية يكون من شأنها زعزعة الاستقرار الاجتماعى والسياسى الداخلى ومن ثم فإنه وبالنسبة لأوكرانيا وبيلاروسيا فإن أى تحرك سياسى خارجى هو حصيلة تفاعل بينى وحسابات دقيقة للوضع الداخلى والاطار الاقليمى المجاور خاصة وأن هناك انكشافا تجمعيا واقتصاديا وأمنيا أوكرانيا وبيلاروسيا أمام روسيا . وتتوافر لكل قوى الجوار تقريبا امكانية للتدخل .

ففى بيلاروسيا من بين عدد سكانها البالغ ٢٠.٠٠٠٠٠ . ١ نسمة ٤٩,٤٪ فقط بيلاروس يتحدث نسبة كبيرة منهم اللغة الروسية ، ١١,٩ ٪ من الروس ٢,٤٪ بولنديون ، ٢,٤ اوكرانيون ، ١,٤٪ يهود ، ٤٢٦ الف أعداد صغيرة من التتار ، ١٢.٤٣٦ من الرومانيين ، ٧٦٢, ١٠ ليتوانيون ٧.٦٠٦ جماعات عرقية أخرى (١٠). وأما فى أوكرانيا فالخلل السكانى العرقى اكثر خطورة فهناك أقلية روسية كبيرة تتزايد فى المناطق الحساسة فى شرق أوكرانيا وجنوبها وهى بؤر للصراع المستقبلى بين روسيا وأوكرانيا فى القرم وهى مناطق صناعية ومواقع استراتيجية على البحر الأسود .

وفى سعيها للتوفيق بين النزعات الوطنية الانفصالية المعادية لروسيا فى الغرب ، والنزعات المؤيدة لدعم العلاقة مع روسيا والانخراط فى بنية الكومنولث فى الشرق والجنوب من قبل الروسفونز أو من قبل الاكروين ذوى الانتماء الثقافى والحضارى الروسى ، فقد عملت النخبة الاوكرانية على تجنب مخاطبة العرق الأوكرانى وانما عملت على استرضاء التوجهات الروسفونية على أساس انتماءها

الى المجتمع والوطن الأوكرانى لعدة اسباب اهمها التوازن الديمغرافى القائم فى الجمهورية ، فأوكرانيا هى بيت لعدد من الاقليـات التى تقطنهـا ، يقطن الروس فى المناطق الجنوبية والشرقية ، يبلغ عدد سكان القرم ١١.٤ مليون اى حوالى ٢١.١٪ من جملة سكان أوكرانيا البالغ ٥٢ مليون وفى "ترانز كارباتيا" فى حدود أوكرانيا الغربية هناك أقليات رومانية ومجرية بالاضافة الى جماعات يهودية يبلغ عددهم ٤٨٦.٠٠٠ . (١١)

وبينما دعم التعدد المجتمعى فى بيلاروسيا احساس الجمهورية ، بأهمية الضمانة الأمنية الروسية ، فإن أوكرانيا إضطرت وفى سعيها لتأمين استقلالها عن روسيا الى الاعتراف بالعديد من الحقوق الثقافية والسياسية للأقليات فاتبعت معظم الأحزاب السياسية الأوكرانية منهج "الوطنية الاجتماعية" ذلك المنهج اتبعه الحزب الشيوعى الأوكرانى ، وكذلك حركة "روخ" "حركة الشعب الأوكرانى" التى يزداد التأييد لها من المناطق الغربية ذات النزعة الوطنية المتشددة . فقد دعم الحزب الشيوعى الأوكرانى وحركة "روخ" الحقوق الثقافية للاقليات وأكدت روخ معارضتها لاى تمييز على اساس العرقية (١٢) .

لقد أدى الانقســام الوطنى الأوكــرانى بين الحــزب الشيوعى الذى يتزايد التأييد له فى مناطق الروس فى الشــرق والجنوب وأنصـــار الروابط مع مـــوسكو من الأوكرانين الذين يتحدثون الروسية . والذين يؤمنون بهوية سلافية جامعة ، ومابين حركة "روخ" فى الغرب التى تتبنى نهج الوطنية الاجتماعية ، الى بروز شقين بالسياسة الخارجية الأوكرانية لازالت الى الآن السياسة الأوكرانية تتأرجح بينهما دون حسم واضح لأى خيار ولربما ذلك مادعا البرلمان الاوكرانى مرارا الى التأكيد على حياد أوكرانيا معبرا عن أمنية ومطلبا ليس بالضرورة قد تحقق لأن وضعية أوكرانيا تؤهلها لأن تقوم بدور الفاصل أو "خط الصراع" أو جسر التعاون بين الشرق والغرب الأوروبى أو بين روسيا وأوربا .

(٣) التبعية الاقتصادية لروسيا :

أحد المحددات البارزة للسياسة الأوكرانية والبيلاروسية ، أن كليهما قد خرج من عباءة الدولة السوفيتية من الناحية الرسمية ، لكن وعلى المستوى الفعلى فإن التداخل والتشابك بين الأبنية والهياكل الاقتصادية بين الدولتين السلافيتين وروسيا كبيرا لدرجة سوف تحدد الى حد كبير مستقبل السياستين الخاصتين لأوكرانيا وبيلاروسيا لعقود قادمة والى أن تستطيعا الخروج من شبكة الهيمنة الاقتصادية الروسية ، فإن العامل الاقتصادى سيظل أحد القيود الواردة على السياسة الخارجية للدولتين .

وتدلنا بعض المؤشرات على مدى التبعية التي يعانيها اقتصادا بيلاروسيا وأوكرانيا . تعتمد بيلاروسيا على استيراد ٩٠٪ من احتياجاتها من الطاقة من روسيا وقد كلفتها وارداتها من الغاز والبترول من ١٩٩٠ حوالى ٨.٦٪ من النفقة الاجمالية للواردات فى عام ١٩٩٢ ومن ٨٣٪ من تجارتها كانت مع الجمهوريات السوفيتية السابقة والوضع فى أوكرانيا لايختلف كثيرا فهى تستورد ٤٢٪ من احتياجاتها من الطاقة ، معظمها من موسكو ، تحتاج الى ٦٠ مليون طن من الزيت تستطيع تحقيق ٨٪ فقط من احتياجاتها منها ، ولا توفر سوى ٢٠٪ فقط من احتياجاتها من الغاز الطبيعى(١٣)

وقد عبر نائب رئيس الوزراء الأوكرانى السابق "فلاوديمير لانوفوى" عن ذلك الخلل الاقتصادى فى علاقة أوكرانيا بروسيا قائلا " أوكرانيا ... غير مستعدة للانجاز المستقل للإصلاحات لأن اقتصادها ليس تحت السيطرة الكاملة للدولة ... إنه جزء من اقتصاد دولة أخرى ولازال يدار بدرجة كبيرة من موسكو"(١٤) وبناء على ذلك فإن جانبا كبيرا إن لم يكن الشق الأعظم من السياسة الخارجية الأوكرانية والبيلورسية خاضع تماما لضغوط اقتصادية جسيمة . ويؤدى فى النهاية الى وضع قيود على حرية إدارة النهج السياسر الخارجى لأوكرانيا وبيلاروسيا ليس فيما يتعلق بالشئون الأوكرانية والبيلاروسية مع روسيا وحسب وإنما عليهما أيضا أن يأخذا فى الاعتبار الانسجام والتوافق مع مواقف استراتيجات السياسة الخارجية الروسية . ومن ثم الدوران فى الفلك الروسى . وتكييف علاقاتهما مع الغرب الأوربى والولايات المتحدة على أساس الاستراتيجية الروسية .وليس أدل على خطورة التبعية الاقتصادية لأوكرانيا وبيلاروسيا على نهجهما السياسى الخارجى من أن كلا من ليونيد كرافتشوك وشوشكيفتش قد سقطا فى انتخابات الرئاسة لفشلهما فى تحقيق التنمية الاقتصادية بمعزل عن روسيا أو عن الرضا الروسى عن خطهما السياسى الخارجى .

(٤) الخبرة التاريخية :

وبالإضافة الى المحددات الثلاثة السابقة للسياسة الخارجية الأوكرانية والبيلاروسية فلاشك أن لعوامل الخبرة التاريخية والتجربة الاستعمارية التى تعرضت لها أوكرانيا وبيلاروسيا دور كبير فى تحديد سياستها الخارجية . فهناك مخاوف أوكرانية من امكانية تفتيت أو انقسام أركان الدولة الوليدة خاصة وأنها خضعت فى الجزء الاكبر من تاريخها الحديث للسيطرة الروسية وهناك احلام روسية بمعاودة الهيمنة على أوكرانيا أو على الأقل السيطرة على مناطق الشرق والجنوب الاستراتيجية التى تقطنها أغلبية روسية من الأرثوذكس فى مناطق "دوبناس" فى الشرق ، نوفاروسيا " و" القرم " فى الجنوب .

فأوكرانيا محاصرة بمجموعة من الاخطار تتمثل أهمها فى دولة كبيرة ذات مطامع ، ودول جوار اقليمى لم تشهد علاقاتها البينية استقراراً فى اكثر فتراتها . وكيان دولة يمتلك كل مقومات التصدع .

أما بيلاروسيا فخبرتها التاريخية اكثر اضطرابا وعدم استقرار من الخبرة التاريخية لأوكرانيا ففى تاريخها خضعت للحكم الليتوانى والبولندى ثم الروسى فى نهاية القرن الـ ١٨ وبمقتضى معاهدة "برست ليتوفسك" خضع

معظم بيلاروسيا لألمانيا ، وفي ١٩١٩ أدمجت بيلاروسيا وليتوانيا المجاورة في ماعرف باسم الجمهورية السوفيتيةالبيلوروسية . الليتوانية " وبعد دخل القوات البولندية في ليتوانيا وبيلوروسيا في يوليو ١٩٢٠ اعلن ضم الاثنين الى بولندا ، ثم اعاد البلشفك السيطرة على بيلوروسيا بعد فترة وجيزة لكنها اصبحت قاصرة على شرق بيلاروسيا . وفتح غرب بيلاروسيا الى بولندا بمقتضى اتفاقية "ريجا" الموقعة في ١٨/٣/١٩٩١ . ومابين ٤١- ١٩٤٤ احتلت ألمانيا بيلاروسيا ثم عادت لروسيا ثانية بعد الحرب ، واتبع الاتحاد السوفيتي سياسة الترويس بالجمهورية من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ مما أثر على نسبة المتحدثين بالبيلاروسية داخل الجمهورية(١٥) .هذه باختصار خلفية تاريخية لأوكرانيا وبيلاروسيا تبين الرصيد التاريخي لصانع السياسة الخارجية الأوكرانية والبيلاروسية .

ومن ناحية أخرى فإن الساحة السياسية الأوكرانية والبيلوروسية موزعة بين اكثر من توجه سياسي من النقيض الى النقيض ، فبعد انحسار موجه الشيوعية على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي اضطر قطاع عريض من الشيوعيين الى ركوب موجة التيار القومي الوطني ، وما أن تبين فشل الأنظمة الوطنية في تحقيق حلم الرخاء الاقتصادي على آثار الاستقلال ، حتى عادت بقايا الشيوعيين القدامى في التجمع ، فأعيد تأسيس "الحزب الشيوعي في بيلاروسيا حتى فبراير ١٩٩٣ وكذلك الحزب الشيوعي الأوكراني وهما الآن يسيطران على نسبة كبيرة من مقاعد السوفييت الأعلى من الجمهوريين ويعيقان التوجه الخارجي الاستقلالي عن موسكو . وعلى النقيض من ذلك يتنامى تيار وطني يلقى تأييدا اجتماعيا متزايدا ولكنه يواجه بمصاعب عديدة تتمثل في عدم توطيد أقدامه في مؤسسات الدولة وتدهور علاقته بموسكو من جراء سعيه الى الانفصال والاستقلال . من أبرز تلك الحركات حركة "روخ" في غرب أوكرانيا والتي تؤيد أوكرانيا الوطنية" (١٦) .

ثالثا :التغير في القيادة والتغير في السياسة الخارجية :

هل يمكن توقع تغير في السياسة الخارجية لكل من أوكرانيا وبيلوروسيا ؟ الواقع أنه الى الآن لم يبرز تغير كبير في السياسة الخارجية الأوكرانية والبيلاروسية ، يمكن عزوه الى التغير في كل من الدولتين . فبيلاروسيا منذ البداية وعلى الرغم من اعلانها الحياد الا أنها تسلم بالدور والنفوذ الروسي خاصة لأن البرلمان يسيطر عليه شيوعيون متشددون منذ ١٩٩٠ ، ولم ينجح الرئيس البلاروسي الاسبق "شوشكيفتش" في مواجهة نفوذ الشيوعيين البرلمانيين في السياسة الخارجية البيلاروسية فظلت بيلاروسيا في سعيها نحو توثيق العلاقة مع موسكو . فدخلت في اتحاد نقدي مع روسيا ، وارتبطت بالمعاهدات الأمنية في الكومنولث . وتعهدتا بإزالة اسلحتها النووية(١٧) .

والأغلب أن تظل السياسة الخارجية البلاروسية في عهد الرئيس الجديد المنتخب "لوكاشنكو" في سعيها نحو توثيق العلاقات مع موسكو . وليس ذلك نابعا من رؤية مستقلة للرئيس الجديد بقدر ماهو نابع من ضرورات موضوعية تفرض على صانع السياسة البيلاروسي الدوران في الفلك الروسي .

اذا كان ذلك يصدق على بيلاروسيا فإن الوضع بالنسبة لأوكرانيا يختلف . فقدرات بيلاروسيا وقوتها لاتؤهلها منازعة روسيا في أقرب مناطق مصالحها الاستراتيجية بخلاف الوضع بالنسبة لأوكرانيا . فبيلاروسيا لاتستطيع الانفاق على الترسانة النووية بأراضيها ، ولاتستطيع المزايدة على روسيا في علاقتها بالغرب وثالثا لديها مخاوف من قوى الجوار وعلاوة على ذلك حاجتها للأمن والاستقرار الداخلي . كل هذه العوامل تفرض عليها التقارب مع روسيا يدعم ذلك غياب بقاع للتوتر أو جهات للصراع بين روسيا وبيلاروسيا .

هذا بخلاف الوضع بالنسبة لأوكرانيا . فهي دولة متقدمة صناعيا وتكنولوجيا ، وتستطيع الانفاق على السلاح النووي ، واذا ماتوفرت لها مصادر بديلة للطاقة تستطيع أن تحقق درجة ما من الاستقلال عن موسكو . ومساحتها وموقعها وعدد سكانها يتيحان لها المزايدة على روسيا ، وفضلا عن هذا تستطيع أوكرانيا أن تشكل حلقة وصل بين الغرب عموما (أوربا الغربية – الولايات المتحدة) والكومنولث الجديد أو تشكل حاجزا وبؤرة للتوتر ومجالا للتنافس والصراع بين الكتلتين .

ومن ثم فهامش المناورة كبير أمام أوكرانيا مع روسيا رغم وجود جبهات عديدة للتوتر بينهما .

فأوكرانيا ذات وزن كبير للكتلة التي تنتمي اليها وقد كان التواجد الأوكراني في الكومنولث ضروريا لتطمين الجمهوريات السوفيتية الأخرى في تأسيس علاقة متوازنة داخل الكومنولث . فبدون المشاركة الأوكرانية فإن الهيمنة الروسية على الكومنولث تصبح لا مفر منها" .

ومن ناحية أخرى فإن معظم القضايا التي يمكن أن نستبين منها مدى التحول في السياسة الخارجية الأوكرانية والتوجهات الجديدة للرئيس "كوشما" ، هي قضايا أصيلة بالسياسة الأوكرانية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحددات السابق طرحها (١٨) فالوضع لم يختلف كثيرا بشأنها بقدوم الرئيس الجديد لأنه من ناحية ، بقدوم "كوشما" كانت قد توافرت مجموعة من الثوابت بالسياسة الأوكرانية بالاستقلال الوطني ، هو خط بالسياسة الخارجية لاتستطيع أى قيادة جديدة التراجع عنه . ومن ناحية أخرى فإن تغيير شخص الرئيس يعني تغييرا في النخبة السياسية ، أو القيادة السياسية ، برمتها تلك النخبة أو القيادة التي مازالت متمثلة في البرلمان الأوكراني ذي الأغلبية المحافظة ، وأيضا ماتموج به

الساحة السياسية الاوكرانية من تنظيمات واحزاب وطنية جديدة تفرض عدم التراجع عن الثوابت التى رسخها كرافتشوك وهذا يدعم مقولة أن نجاح "كوشما" بالمثل "لوكاشنكو" لم يكن على اساس قضايا السياسة الخارجية أو العلاقة بروسيا .

ومن ناحية اخرى وهذا هو الأهم أن جانبا كبيرا من السياسات الخارجية لجمهوريات الكومنولث عموما بما فيها روسيا ليس نابعا من اختيار مستقل أى مما تريده هى لذاتها "وانما موازين القوى بالنظام العالمى الجديد تجعل للآخرين القدرة على تحديد أولويات السياسات الخارجية لجمهوريات الكومنولث وفرض اجندة معينة للعمل . ومن ثم فإنه إذا كان هناك توجه اكثر من قبل كوشما نحو تكريس الطابع الحيادى لأوكرانيا وإقامة علاقات متوازية بين الشرق والغرب وتوثيق العلاقة مع مؤسسات الاقتصاد الدولى وعدم الانخراط فى أحلاف تهدد أمن الكومنولث أو تهدد أمن أوربا فإن جانبا كبيرا من طموحه هذا سيتحقق بناء على تكييف الغرب الأوربى والولايات المتحدة لوضع أوكرانيا كيف يكون التعامل مع الجمهوريات السوفيتية السابقة ، هل يكون على اساس جماعى أم على اساس فردى ، هل يكون من خلال روسيا أم من خلال كل وحدة على حدة مباشرة أم من خلال أوكرانيا ؟ وكلها أسئلة الى الآن لم تجب عنها الدول الغربية، وإنما تراوحت السياسات الخارجية الغربية بين كل تلك الاستراتيجيات جميعها مع تحبيذ أفضل للمعبر الروسى للدخول الى الكومنولث .

الا أن هناك تفهما متزايدا من قبل الغرب لحيوية الدور الأوكرانى خاصة وأن الناتو يسعى الى التوسع وتأسيس علاقة امنية خاصة مع روسيا .. وهذا مايجعله يأخذ فى اعتباره علاقة أوكرانيا الجديدة مع الناتو ، وحساسية روسيا الخاصة تجاه المسألة الأوكرانية ، وأيضا بالمصلحة الغربية الرئيسية فى دعم التعددية الجيوبوليتيكية فى اقليم الاتحاد السوفيتى السابق ، وبالطبع فإن تأمين استقلال اوكرانيا هو التغيير الأكثر حسما وحيوية لتعددية مابعد السوفيتية(١٩)

ويعبر تصريح لـ "ستروب تالبوت" نائب وزير الخارجية الامريكى عن أهمية أوكرانيا للولايات المتحدة وأوربا حيث يقول " إن حدوث رخاء فى أوكرانيا يعد من الاهتمامات الأمنية المهمة للولايات المتحدة لأن أوكرانيا تعد الركيزة لأوربا الجديدة فإذا عانت من عدم الاستقرار فسوف تجر المنطقة بأكملها معها فى هذا الاتجاه"(٢٠) .

ومن ثم فإن امكانية تحول السياسة الأوكرانية ستعتمد فى المرحلة المقبلة - الى حد كبير - على السياسة التي تتبعها أوربا والولايات المتحدة تجاهها . أما بيلاروسيا فلن تشهد تحولا كبيرا فى سياستها الخارجية .

الهوامش :

(١) الحياة ٤٩/٦/٢٤ ، ٤٩/٦/٢٥ .
(٢) الحياة ٤٩/٧/١٢ ، ٤٩/٧/١١ ، الأهرام ٤٩/٧/١٢
(3) Time, July 25, 1995, p. 18.
(٤) عن الدور الروسي في الانتخابات : الحياة ٤٩/٦/٢٥، ٤٩/٦/٢٤
(5) Time, July 25, 1995, p. 16.
(6) Ibid., p. 18.
(٧) الأهرام ٤٩/٧/١٢ ، ٤٩/٧/١٣ ، العالم اليوم ٤٩/٧/٨
(8) Europa World Year Book, Vol. II, 33 RD edition, 1992, p. 2686, p. 2834.
- Time, April 19, 1993 .
(٩) من حوار ليونيد كرافتشول
(10) Eastern Europa and the Commonwealth of Independent States, First edition of Political and Economic Survey, 1992, p. 437.
(11) Charles F. Fartado, Nationalism and Foreign Policy in Ukraine, JR, The Journal of Public and International Affairs, Vol. 109, No. 1, Spring 1994, p. 92.
(12) Ibid., p. 93.
(13) The Europa World Year Book, 1994, Vol. 1, 35th edition, p. 491.
(14) Adrian Karainychy, The Ukrainian Factor, Foreign Affairs, Summer, 1992, p. 96.
(15) Eastern Europa and Commonwealth of Independent States 1992, op.cit., 457 p. 457.
(16) Charles F. Furtado, Nationalism and Foreign Policy, op.cit., p. 93.
(17) Why Belarus Matters, The World Today, Vol. 50, No. 3, March 1994, pp. 43-44.
(١٨) عن القرم والأسلحة النووية والحياد الأوكراني
- Christoph Bluth, Russia and European Security, The World Today, Vol. 50, No. 4, April 1994, p. 75.
- Zbigniew Brzoziniski, A Plan for Europe, Foreign Affairs, January/ February 1995, p. 36.
- Elaine M. Haloboff, Russian Views on Military Intervention Benovalent, in: Lawrance Freedman, Military Intervention in European Conflicts, The Political Quarterly 1994, p. 179.
(19) Zbigniew Brzeziniski, A Plan for Europe, op.cit., p. 38.
(٢٠) العالم اليوم ٤٩/١١/٢٢

٧

العامل الاسلامي والدور الايراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة



د.وليد محمود عبدالناصر (*)

تمهيد :

يتعين علينا في البداية تعريف النطاق الذي تتناوله هذه الدراسة وهو أساسا الجمهوريات المسلمة بآسيا الوسطي : أوزبكستان ، تركمنستان ، طاجيكستان ، قيرقستان ، ويدخل ضمنها هنا كازاخستان ، بالاضافة الي أذربيجان في القوقاز ، دون تناول جمهوريات وأقاليم مسلمة داخل الاتحاد الروسي خاصة تتارستان وأيضا الشيشان والأنجوش وباشكيريا . ويبلغ عدد سكان هذه الجمهوريات والاقاليم حوالي ٦٠ مليونا طبقا لتعداد ١٩٨٩ وينقسم سكانها المسلمون الي سنة وشيعة . وتتجاوز هذه الجمهوريات والاقاليم المسلمة مع ثلاث دول اسلامية أخري هي ايران ، تركيا ، وأفغانستان . كما يتداخل سكانها عرقيا ولغويا وثقافيا مع سكان تلك الدول الثلاث.(١) وتتنازع هذه الجمهوريات والاقاليم حاليا ثلاثة محاور ، أولهما اسلامي من قبل ايران وتركيا وباكستان ودول عربية مثل السعودية ، ومحور رأسمالي غربي ، وأخيرا محور الشرق الأقصي

أولا : العامل الاسلامي

نذكر هنا أولا أنه عبر تاريخ الاتحاد السوفيتي السابق لم تحدث نزاعات ذات طابع ديني بحت بين المسلمين والمسيحيين . كما تشير الي أنه قد تطورت في الجمهوريات والاقاليم المسلمة نظرة سلبية تجاه السلطة المركزية باعتبارها شمولية مما ولد دائما نزعة اقليمية انفصالية تزداد في ظلها قيمة ودور المرجعيات التقليدية التي تؤكد علي اللامركزية والاستقلال وكل ما من شأنه تحقيق اجماع علي المستوي المحلي أو الاقليمي بما يجعل من الاعتبارات الدينية والعرقية واللغوية أساسا لتطور انماط جديدة من التحالفات . (٢)

(*) دبلوماسي باحدى المنظمات الدولية ، دكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة جنيف .

١ - الرؤية السوفيتية السابقة للعامل الإسلامي :

فرق المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي بين دور الاسلام في قيادة النضال من اجل التحرير ، وبين دوره كحركة رجعية تستغل الشعارات الاسلامية لدعم قوي الثورة المضادة . ولن الامر يتوقف علي المستوي الفعلي لكل حركة . (٣) ولاشك ان التطرف السياسي الاسلامي قد شكل تحديا للاتحاد السوفيتي السابق خاصة في اطار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي . وقد حاول الاتحاد السوفيتي السابق لفترة طويلة الحد من تأثير الحركات الاسلامية الراديكالية علي السكان المسلمين داخل حدوده . ومنذ السبعينات ، برز بوضوح التعارض بين الراديكالية الاسلامية من جهة والاشتراكية والاتحاد السوفيتي من جهة أخري مما جعل أساس الصراع العقائدي والسياسي في آسيا الوسطي والقوقاز التنافس بين نوعين من الراديكالية . راديكالية بلشفية وأخري اسلامية . (٤)

ونذكر هنا أنه عبر المرحلة السوفيتية انشئت مفوضية مركزية لشئون المسلمين في موسكو وكانت طشقند هي مركز الدعوة الاسلامية الرسمية ضمن اطار الدولة السوفيتية ، وامتدت مسئولياتها لتشمل المساجد والمدارس الدينية بآسيا الوسطي ، في حين مثلت باكو السلطة الدينية الرسمية للسنة والشيعة في القوقاز وكان يتولاها رجل ديني شيعي . وكان لهذه السلطات الدينية الرسمية علاقات مع دول اسلامية أخري بلغ عددها ٥٥ دولة . وقد استمرت هذه السياسة منذ الخمسينات . الا أنه في المحصلة النهائية ، فان العلاقات الخارجية لتلك السلطات الدينية كانت في حدود ضيقة للغاية وبشكل لا يتعدي دور ممثل غير رسمي للسلطة السوفيتية وذراع لسياسة الدولة الخارجية . (٥)

ومن جانبها ، حرصت السلطة السوفيتية لفترة طويلة علي جعل سياسة التنمية السوفيتية والوضع المتميز نسبيا علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي في آسيا الوسطي مقارنة بالدول المسلمة المجاورة والتعامل مع المسلمين بهذه المنطقة نموذجا تحتذي به التجارب الثورية بدول العالم الثالث المسلمة . الا أن هذه السياسات تضمنت في مراحل ما اغلاق المساجد والدعوة الرسمية للالحاد واجبار النساء علي خلع الحجاب وتطوير أوضاع المرأة من خلال أوامر سياسية وادارية . وفرض كوادر ملحدة -أو علي أفضل تقدير علمانية معادية للدين- علي قيادة هياكل الدولة في الاقاليم المسلمة ، مما أدي الي نتائج عكسية من جانب المسلمين (٦). وقد أشار عدد من الباحثين الي أن ٣٠ - ٤٠٪ من القوات السوفيتية في أفغانستان كانوا من آسيا الوسطي كما عمل عدد كبير من الطاجيك والأوزبك خلال تلك الفترة الأولي في ادارة شئون أفغانستان ، الا أنه بعد عدة شهور قررت السلطة السوفيتية استبدال هؤلاء بقوات وموظفين من الجمهوريات الأوروبية من الاتحاد السوفيتي السابق خوفا من تحالف الجنود والمسئولين المسلمين مع السكان المحليين المسلمين بأفغانستان . (٧)

الأوضاع داخل جمهوريات آسيا الوسطي

رغم الحظر الرسمي في ظل الحكم الشيوعي نمت وتطورت طبقة من رجال الدين غير الرسميين وتدعمت شعبيتها وتأثيرها السياسي - بما في ذلك أحيانا الدعوة لاقامة جمهورية اسلامية وان اتسمت مواقف رجال الدين الرسميين بالتحفظ ازاء مثل هذه الدعوة . كذلك تأسست جماعات مستقلة عن السلطات السوفيتية أو السلطات الحالية في الجمهوريات المسلمة ، وامتازت هذه الجماعات بأنها لم تدخل في مهادنات مع الدولة السوفيتية مما زاد من تأثيرها السياسي ، ويدخل في هذا الاطار حزب النهضة الاسلامية الذي نشأ في اطار البروسترويكا بشكل غير قانوني وغير رسمي في مختلف بلدان اسيا الوسطي بدءا بطاجكستان . وقد تدربت عناصره علي يد الحزب الاسلامي في أفغانستان بزعامة قلب الدين حكمتيار وانتقلت اليه أسلحة من عدد من فصائل المجاهدين الافغان ، الا أن القاعدة الشعبية لحزب النهضة - حتي في طاجكستان - لم تصل الي درجة متقدمة من القوة . (٨)

وقد تدعمت الثقة في الذات واندلع الشعور الاسلامي لدي السكان المسلمين لجمهوريات آسيا الوسطي بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي علي يد مقاومة تبنت شعارات دينية في أفغانستان - وتحركت تلك البلدان منذ ذلك التاريخ باتجاه تاكيد استقلالها القومي سياسيا وثقافيا ، كما كان لمقاومة ثورة ايران الاسلامية للدور الأمريكي ضدها تاثير مماثل . الا أن تاثير أحداث أفغانستان علي بلدان اسيا الوسطي امتد أيضا ليشمل انتشار الفكر الراديكالي الاسلامي بدءا بطاجكستان عام ١٩٩١ .

وكان لتصاعد المد الاسلامي في السبعينات تاثير علي الشعوب المسلمة في الاتحاد السوفيتي السابق بما ساهم في النيل من أسس الدولة السوفيتية . ولم تحل السياسات الداخلية والخارجية التي تبناها الاتحاد السوفيتي دون تاثير المد الاسلامي في الخارج علي الشعوب المسلمة بداخله وتصاعد الوعي السياسي الاسلامي في الجمهوريات والاقاليم المسلمة وهو الأمر الذي دفع الحزب الشيوعي السوفيتي الي ادانة الأنشطة الدينية والاهتمام بتحليل ظواهر مثل ارتفاع معدلات التردد علي المساجد ومظاهر دينية أخري .

وجاء التركيز في العداء للهيمنة الروسية علي خلفية محاولات روسيا تاريخيا تدمير الهوية الاسلامية علي أربعة مستويات : العقائدي ، الثقافي ، الاقتصادي ، والسياسي / العسكري ، بما في ذلك اتهام روسيا بمحاولة اذابة عشرات الملايين من مسلمي الاتحاد السوفيتي السابق ثقافيا وحضاريا عبر عقود طويلة . وقد جاءت التعددية التي بدأت في الظهور منذ نهاية الثمانينات لتجسد صعود منظمات جماهيرية ذات ولاءات متباينة تحركت الي مراكز

المعارضة . وبلورت كل منها توجهات ثقافية وهوية منفصلة بما في ذلك الحركات الاسلامية التي بدأت تمارس ضغوطا علي حكومات جمهوريات اسيا الوسطي ليس فقط بهدف رفض التأثيرات الروسية - بل ورفض التأثيرات الغربية عموما . وتزامن ذلك علي المستوي الفكري بوجود نزعة لاحياء التراث الديني الذي تعرض للقمع فترات ممتدة . وسعي الشعراء الي أن يعكسوا في أشعارهم عن الماضي الحضاري الاسلامي لبلدانهم ، وعلي المستوي التعليمي بتركيز الطبقات الدنيا في جمهوريات اسيا الوسطي علي التعليم الديني الذي أصبح بشكل متزايد متاحا في كافة المساجد . (٩)

وقد أظهرت الأجيال الصاعدة اهتماما بالتقاليد الاسلامية وتزايد معدل ذهابهم الي المساجد . الا أن النساء أظهرن قلقا تجاه دورهن في أطار عملية الأسلمة في ضوء ما حظين به من مستويات عليا للتعليم ووظائف متميزة ودورها المركزي في عملية تنظيم الأسرة ، خاصة في أوزبكستان ، كما استمرت التقاليد العلمانية بقوة لدي فئات عمالية ، ومن الطبقة الوسطي والمثقفين ورجال الأعمال . كما استعدي صعود الاسلام السياسي المتحدثين باللغة الروسية الذين يمثلون جزءا هاما من أهل الحضر في القطاع الحديث من اقتصاديات جمهوريات أسيا الوسطي ، ويشكلون ١٠٪ من سكان أسيا الوسطي ويقترب عددهم من عدد السكان الآسيويين الأصليين في كازاخستان ، وبدأ عدد منهم بالفعل الهجرة الي روسيا وأوكرانيا . الا أن تسييس الاسلام مازال محصورا في اطار مجموعات ودوائر محدودة - أصبح نشاطها غير مسموح به من قبل سلطات جمهوريات أسيا الوسطي - وهو عموما أمر شهد تزايدا منذ الحقبة السوفيتية . وتتشكك تلك السلطات في كون حركات المعارضة تستغل الاسلام السياسي للوصول الي السلطة . ويوجد حظر رسمي علي الأحزاب الدينية في تركمنستان وأوزبكستان وقرغستان ، الا أن الاسلام لم يختف أبدا من الحياة اليومية للمواطنين أو من ذاكرتهم طوال الحقبة السوفيتية . وتتباين التجارب التاريخية للاسلام فيما بين تلك الجمهوريات : في تركمنستان وكازاخستان وقرغستان كانت عملية الأسلمة سطحية الي حد ما ودرجة التدين منخفضة ، بينما سادت ثقافات تقليدية غير اسلامية كما أن نسبة كبيرة من سكان كازاخستان هم من غير المسلمين ، وهو ما اختلف عن قوة الهوية الاسلامية في صفوف الطاجيك والأوزبك .

ويفضل حكام معظم جمهوريات أسيا الوسطي ما يسمي بالنموذج الاسلامي الراسمالي التركي ويتجهون الي نفي اقامة تحالف أقليمي علي أساس اسلامي والتحفظ علي تدخل الدين في عمل الدولة والحكومة ، والتركيز علي طرح برامج اجتماعية علمانية للحيلولة دون استيلاء الاسلاميين علي السلطة ، والتوجه نحو اقتصاد السوق واقامة اصلاحات سياسية وديمقراطية ولو كديكور . وكان هؤلاء الحكام ينتمون أصلا للأحزاب الشيوعية السابقة وانتقلوا حاليا الي مرحلة البراجماتية والتركيز علي سياسة بناء الدولة ودعم مواقف النخب الموجودة حاليا - خاصة أن الجمهوريات المسلمة لم تكن قد سعت الي الاستقلال أو استعدت له كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد أساء من ظروف الجماهير الشعبية في تلك الجمهوريات مما أوجد لدي قطاعات منها حنينا للماضي شكل قاعدة مواتية للانضمام لكومنولث الدول المستقلة فيما بعد . (١٠)

ومقابل التنسيق فيما بين الجمهوريات المسلمة في اطار كومنولث الدول المستقلة ، فان للصراعات في افغانستان تأثيرات علي تلك الجمهوريات خاصة في الدول المجاورة تركمنستان وطاجيكستان وأوزبكستان ، رغم أن هذه الصراعات من جهة أخري تجعل أفغانستان تركز علي مشكلاتها الداخلية . ويضاف الي ذلك تأثيرات خياري الاسلامي السياسي والدعوة القومية التركية. الا أن المحصلة النهائية ، فمازالت توجد فجوة أيديولوجية واضحة في تلك البلدان . (١١)

ويفضل السياسيون الاسلاميون في جمهوريات أسيا الوسطي عدم تعجل الأمور والتطلع من الآن الي السيطرة علي حكم هذه الدول - سوي في حالة طاجيكستان - وانما يركزون علي التعليم والتربية الدينية . كما يعون أن الاسلام يمثل وسيلة لتأكيد الهوية الذاتية لشعوب تلك البلدان وأداة للتحرر الروحي من موسكو ومن هيمنة الثقافة الروسية بالاضافة الي كونه وسيلة ناجحة لكسب الدعم الجماهيري أكثر منه برنامجا سياسيا . ويري عدد من المحللين أن انتشار التطرف الديني ذا البعد السياسي في صفوف مسلمي الاتحاد السوفيتي السابق يعتمد علي حدوث أزمة اقتصادية حادة بالاضافة الي أزمة مماثلة في المؤسسات الاجتماعية ، وهو أمر قد يولد بدوره صراعا ممتدا علي السلطة فيما بين النخب المحلية وبالتالي قد يدفع بعضها الي تبني شعارات وبرامج معارضيهم الاسلاميين . (١٢)

وقد سعت دول أسيا الوسطي لحماية نفسها ضد الأخطار الخارجية والداخلية من خلال الدعم الروسي الفعال ، بما في ذلك دعم الجيش الروسي ، وهو الأمر الذي تجسد في معاهدة الأمن الجماعي التي تم التوقيع عليها في طشقند في ١٥ مايو ١٩٩٢ . وقد شكلت هذه المعاهدة تحالفا سياسيا وعسكريا ، الا أنها لم تتضمن تركمنستان . وبلورت المعاهدة دور الجيش الروسي كقوة سياسية مؤثرة . الا أنه نتيجة محدودية الاهتمام بالجمهوريات المسلمة في الغرب ، فان بعض هذه الجمهوريات سعت لاقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع دول مجاورة منها ما يوجد به نظم حكم اسلامية ، ولكن دون السعي لانشاء تكتل اسلامي . كما توجد لدي بعض الجمهوريات المسلمة في أسيا الوسطي طموحات خاصة بضم أجزاء من أفغانستان تسكنها جماعات عرقية مماثلة لسكان تلك الجمهوريات ، وأحد

أمثلة ذلك المناطق الطاجيكية في شمال أفغانستان . (١٢)

ثانيا : الدور الايراني

يذكر المؤرخون أن أجزاء من أسيا الوسطي - بما فيها بخاري - كانت واقعة تحت السيطرة الايرانية في منتصف القرن الثامن عشر وتحديدا في عهد السلطان نادر شاه ، الا أن الحكومة الروسية بسطت سيطرتها علي الاقليم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وتتمتع ايران بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمنستان ، ولغة مشتركة مع طاجيكستان ، وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان ، كما تشترك مع أذربيجان في كون غالبية السكان من الشيعة ، وتوجد بداخل ايران أقليات أذارية وتركمانية . كذلك ترتبط ايران مع كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان بالاطلال علي بحر قزوين مما فتح الباب لتجارة بحرية مزدهرة . وتمنح كل تلك الروابط والصلات شرعية لدور ايران ومصالحها في الاقليم وتشكل ارضية قوية للتاثير الايراني .

وقد رأت مدرسة في التحليل السياسي في الغرب أن انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي قد قلل من أهمية ايران الجيواستراتيجية للغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص كونها حاجزا أمام امتداد الحظر الشيوعي . وفي كل الأحوال فانه بتفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت ايران - ولأول مرة منذ قرون - لا تتمتع بحدود مشتركة مع روسيا الامبراطورية مما أدي الي اختفاء تهديد من جهة وفتح فرص توطيد علاقاتها مع دول مجاورة تشترك معها في أسس تاريخية وثقافية وعرقية من جهة أخري - خاصة في ضوء حرص ايران علي استمرارها كقوة اقليمية ذات أهمية جيواستراتيجية وعلي ألا يتعرض دورها للتهميش وتصبح قوة اقليمية ثانونية . وقد عانت ايران في أعقاب التلكك السوفيتي والصراع فيما بين أو داخل عدد من الجمهوريات المسلمة - خاصة النزاع الأزاري / الأرميني حول اقليم ناجورنوكاراباخ - من تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين - خاصة الأذاريين - اليها مما أثار مخاوف من تكرار أزمة تدفق ٢ر٢ مليون لاجيء أفغاني الي ايران في الماضي القريب . كما رأت دوائر في القيادة الايرانية حينذاك في هذا التفكك ما يلقي علي " الاسلام " عبء التصدي للغرب . وكان الحكم في ايران قد استمد جزءا من شرعيته من مهاجمته للشيوعية وقيامه بانشطة دينية وسياسية في أسيا الوسطي ضمن مناطق اسلامية أخري . كما ربط الاتحاد السوفيتي السابق بين ارتفاع الوعي السياسي الديني لدي مسلميه وبين تطورات ايران مما أدي الي رفضه طلب ايران استبدال قنصليتها في لينينجراد سابقا بأخري في دوشانبه عاصمة طاجيكستان تخوفا من تاثير ايراني متزايد حيث أن ايران مثلت منافسة قوية للفكر اليساري السوفيتي وشكلت مصدر قلق استراتيجيا علي الحدود الجنوبية للأتحاد السوفيتي . الا انه بالمقابل كان لافواج الشباب الذين أرسلهم حكام طهران لمسح الألغام خلال الحرب مع العراق أثر سلبي علي انطباع مسلمي الاتحاد السوفيتي السابق عن الثورة الاسلامية بايران . (١٥)

الموقف الايراني تجاه الجمهوريات المسلمة :

فضلت ايران لفترة ابداء الحرص - علي حد قول مسئوليها - علي الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات القائمة بينها وبين الاتحاد السوفيتي ولم تعترف بالجمهوريات المسلمة أو تقيم معها علاقات دبلوماسية سوي بعد الاعلان الرسمي عن حل الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ . الا أن دوائر سياسية واكاديمية ايرانية اعتبرت فرص نجاح كومنولث الدول المستقلة - رغم اقرارها بأن انشاؤها قد هدف الي الحد من تصاعد صراعات عرقية وحدودية فيما بين الجمهوريات وداخلها - محدودة بسبب وجود جماعات عرقية عابرة للحدود من جهة وبسبب عدم ثقة الجمهوريات الجديدة في المطامع السياسية الروسية خاصة عدم الثقة بين المسلمين والسلاف من جهة أخري ، وهو الأمر الذي سيؤدي - بحسب وجهة النظر الايرانية تلك - الي مزيد من تفكك تلك الجمهوريات . كما أبرزت الدوائر بوضوح أهمية القوة النووية لكازاخستان باعتبارها قوة اسلامية - حين تواجدها - لتعمل لصالح الجمهوريات المسلمة في مواجهة أطماع الهيمنة الخاريجية ، وانتقدت في هذا السياق تركيز الولايات المتحدة علي حظر الأمكانيات النووية علي الشعوب المسلمة . وقد وقعت ايران بالفعل اتفاقية تعاون مع كازاخستان في مجال البحوث والتكنولوجيا النووية .

وفي مواجهة الدعوة القومية التركية الموجهة الي جمهوريات آسيا الوسطي وأذربيجان ، اعتبر المفكرون الايرانيون أن مثل هذا الخطاب ينتمي الي عصر الامبراطوريات الكبري الذي انقضي عهده وحكموا عليه مسبقا بالفشل . وعلي المستوي الملموس ، فقد عرضت ايران مد خطوط سكك حديد ووسائل مواصلات واتصالات بينها وبين دول آسيا الوسطي وأفغانستان - وهي دول منغلقة أرضيا - بهدف ربط الأخيرة بالخليج ، وبالتالي بالمياه الدولية الحرة ، وهو الأمر الذي تبلور في اتفاقية وقعت في ديسمبر ١٩٩١ ، أعقبتها اتفاقية أخري مع روسيا لأزالة عوائق الحدود فيما بين تلك الدول وايران . كما تحدث مسئولون ايرانيون عن سوق اقتصادية مشتركة تتزامن مع توحيد الأهداف السياسية دون الحديث عن سلطة فوق الدول وانما مجرد تكامل فيما بينها . وتمارس ايران تأثيرا في هذا الاتجاه من خلال منظمة التعاون الاقتصادي التي كانت شاركت في انشائها مع باكستان وتركيا ثم تم اضافة أفغانستان وأذربيجان والجمهوريات المسلمة في آسيا الوسطي اليها في نوفمبر ١٩٩٢ . ورغم التنافس الايراني التركي في آسيا الوسطي والقوقاز ، فقد تعاونت الدولتان فيما بينهما في اطار منظمة التعاون الاقتصادي . ورغم الوضع الاقتصادي الصعب لايران وعدم تنفيذ مشروع مد خط أنابيب غاز طبيعي من تركمنستان ، فمازال لدي ايران موارد كافية لمساعدة

شركائها الجدد في المنظمة . كما قدمت ايران مساعدات لبناء مساجد ومدارس دينية في كافة الجمهوريات المسلمة بالمنطقة . (١٦)

وسنتعرض هنا تحديدا لمثال انعقاد مؤتمر للتعاون الثقافي والعلمي والتعليمي مع دول اسيا الوسطي في طهران في نوفمبر ١٩٩٢ تحت رعاية اليونسكو والحكومة الايرانية . فقد أكد مدير عام اليونسكو فردريكو مايور في بيانه الاستهلالي أمام المؤتمر الدور الهام للغة الفارسية والثقافية داخل ايران ذاتها . كما نوه بأهمية دور ايران في صياغة روابط اقليمية جديدة ، خاصة في ضوء ما اعتبره تمتع ايران بتعاطف وتفهم الدول المجاورة . وجاءت كلمة وزير الثقافة والتعليم العالي الايراني مصطفي معين أمام المؤتمر بالمقابل لتؤكد علي " اسلامية " تعامل ايران مع اسيا الوسطي معتبرا الاسلام جامعا لعاملي التاريخ والثقافة المشتركين بين ايران ودول المنطقة . واعتبر أن الثورة الاسلامية في ايران قد شكلت ارهاصات تخلص منطقة اسيا الوسطي والقوقاز من " أثار الاستعمار " وانهيار المنظومة الشيوعية والسعي لاحياء الهوية الأصيلة لشعوب المنطقة في اطار سعيها لنهج مستقل . ودعا الوزير الايراني الي تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والاحساس بالأمن الجماعي من خلال تعاون اقليمي مع اقامة اطار مؤسسي للتعاون العلمي والثقافي ، علي أن ترتكز التنمية علي ثقافة محلية والعداء للاستعمار والهيمنة وهو أمر - برأي المسئول الايراني - يتعدي امكانيات أي دولة علي حدة ويتطلب الجمع بين خصوصية احتياجات كل دولة والمصالح المتبادلة فيما بينها في ضوء الروابط التاريخية والقيم الدينية . وعرض الوزير الايراني مساعدة بلاده في تطوير البحوث والمراكز التعليمية المشتركة وتبادل الخبرات - بما في ذلك في قطاعي الطاقة والتكنولوجيا الحيوية بشكل خاص - وتدريب المدرسين والطلاب ، وتطوير شبكة الاتصالات فيما بين الدول أعضاء الاقليم .

وجاء بيان وزير الخارجية الايراني د. علي أكبر ولاياتي ليؤكد علي الدوافع الدينية والتاريخية والثقافية - ولكن أيضا العرقية - وراء دور ايران في آسيا الوسطي والقوقاز مركزا علي التجانس الثقافي في ظل موروث اسلامي وثقافة ايرانية ولغة فارسية داعيا دول الاقليم الي احياء موروثها الديني والثقافي سبيلا لتأكيد استقلالها السياسي . وعكس بيان ولاياتي الجمع بين البعد الأممي الاسلامي والبعد القومي الايراني بشكل يقترب من التوازن في التعامل مع اسيا الوسطي والقوقاز . (١٧)

وقد جاء اعلان طهران الختامي الصادر عن هذا المؤتمر ليؤكد علي القيم الروحية التي صنعت النسيج الاجتماعي / الثقافي المشترك وتكامل المصالح بين ايران ودول اسيا الوسطي مكررا تمسك هذه الدول " بالالتزام بقيمها بأي ثمن " . وقد شكر الاعلان لايران تمويلها لمعهد الدراسات لآسيا الوسطي وأعطاه ولاية بلورة نموذج تنموي صالح للظروف المحلية للاقليم ، كما شكر لها استعدادها للمشاركة في تمويل مشروعات وبرامج مشتركة أخري وتدعيم التعاون في مجالات الاعلام والثقافة والاتصالات والعلوم بما في ذلك تمويلها طباعة الكتب المدرسية بالاقليم . وأعطي الاعلان أدوارا مركزية لمؤسسات موجودة بايران مثل المعهد الدولي للهندسة الوراثية والمكتبة الاقليمية للعلوم والتكنولوجيا . كما رحب الاعلان باستعداد مؤسسة الارسال الايرانية المشاركة في اقامة اتحاد الاذاعات والتليفزيونات في دول اسيا الوسطي . الا أن الاعلان - ومن جانب اخر - تضمن دعوة روسيا للمشاركة في بعض مشروعات التعاون ، كما اشار الي قضايا المرأة ، وهما مسألتان قد لا تكونان بالذات موضع ترحيب أو تعاطف ايراني . (١٨)

ونشير ايضا في هذا الجزء الي أن فتح ايران قنصلية في جمهورية تخشفان المتمتعة بالحكم الذاتي داخل أذربيجان وموقفها المحايد أحيانا والمتهم أحيانا أخري بمحاباة أرمينيا خلال محاولات وساطتها في النزاع الأرمني / الأذاري قد ساهمت لفترة ممتدة في عدم تطور العلاقات السياسية بينها وبين أذربيجان خاصة في ضوء تخوف بعض الدوائر الايرانية من أن أذربيجان المستقلة الثرية بالنفط والشيعية يمكن أن تمثل تهديدا ضمنها لبقاء أذربيجان الايرانية جزءا من الدول الايرانية الموحدة . الا أن زيارة الرئيس رفسنجاني لباكو حسنت الوضع بعض الشيء ، كما حققت ايران فيما بعد نصرا دبلوماسيا باقناع أذربيجان باعطائها ٥٪ من أسهم المجموعة الدولية البالغ رأسمالها ٧ر٤ بليون دولار لاستغلال حقول نفط أذربيجان في بحر قزوين ، وهو ما أثار مخاوف الخارجية الروسية من توصل ايران ودول بحر قزوين لاتفاق لمد خطوط أنابيب تنقل النفط عبر ايران وخارج السيطرة الروسية . ولفترة ما ساءت علاقات ايران مع أوزبكستان أيضا بسبب تخوف حكومة الأخيرة من تدخل ايراني في شؤونها الداخلية ، ال أن زيارة الرئيس الأوزبكي كريموف لطهران في نوفمبر ١٩٩٢ أذابت الجليد الي حد ما بين الدولتين ومكنت من توقيع اتفاقيات ثنائية . وعكس ذلك تخوف حكومات دول المنطقة من مصادر خارجية لعدم الاستقرار بداخلها ، كما عكس صعوبة زعامة اقليمية لدول غالبية سكانها من الشيعة ومذهبها الرسمي شيعي في منطقة يمثل الشيعة أقلية بها . الا أننا نشير علي سبيل المثال من جانب آخر الي التأثير الايراني علي جمهورية تركمنستان رغم أن غالبية سكانها من السنة ومن غير ذوي الأصل الايراني ، وهو ما تجسد في رفض تركمنستان الانضمام الي منطقة الروبل التي أنشأتها روسيا في سبتمبر ١٩٩٣ في ضوء صلات وثيقة مع ايران ومعاملات اقتصادية تفضيلية من قبل الأخيرة ومع وجود عدد غير كبير من السكان الروس بها .(١٩)

وعلي مستوي آخر ، حققت ايران نجاحا بحلول نهاية عام ١٩٩٢ تمثل في اقامة تجمع ثقافي للدول الناطقة بالفارسية (ايران ، أفغانستان وطاجيكستان). ورغم

اقتراح ايران لاطار أمني اقليمي اسلامي ، الا أن صعوبة الأمر كمنت في اعتماد جمهوريات اسيا الوسطي المسلمة المستمر علي المشاركة العسكرية الروسية في حلف أمني حيث أن فراغ القوة الموجود في اسيا الوسطي مازال - برأي حكومات هذه الجمهوريات - يحتاج الي الجيش الروسي كحكم في أي نزاعات مستقبلية في المنطقة . (٢٠)

ونذكر هنا أنه عقب انتصار تيار الرئيس رفسنجاني في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشوري الايراني ، تبنت ايران موقفا معتدلا ازاء اسيا الوسطي والقوقاز بالتركيز علي الجانب الاقتصادي وفتح فرص توسيع العلاقات بالاقليم . ومنذ ذلك الوقت بشكل خاص اتسمت السياسة الايرانية تجاه اسيا الوسطي والقوقاز بالبراجماتية مؤكدة علي المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المتبادلة أكثر من العوامل الاسلامية والعقائدية - خاصة في ضوء عداء النخب الحاكمة في هذه البلدان لهذه العوامل ، وفي مواجهة التنافس التركي . وتحاول ايران تغيير صورتها من قوة عدم استقرار الي شريك تجاري متميز ، بل ووسيط محتمل - كما هو الحال في الصراع الداخلي في طاجيكستان وبين أرمينيا وأذربيجان حول أقليم ناجورنوكاراباخ دون الايحاء بأنها ترغب من وراء الوساطة في توسيع مجال نفوذها الاقليمي .

ويمكن ارجاع هذه الواقعية الي تزايد ثقل منطق الدولة والمصلحة القومية في مواجهة منطق أممي ثوري اسلامي . كما يمكن ارجاعها الي نقص الموارد المالية وقيود اقتصادية أخري علي دور ايران الاقليمي بما لا يجعلها قادرة وحدها علي حل المشكلات الاقتصادية للاقليم وبما يدفع للاعتدال خاصة مع انحسار جاذبية المشروع الاسلامي والنموذج الاقتصادي والاجتماعي للثورة الايرانية في المنطقة مما أثر سلبا علي شرعيتها الاقليمية ، رغم عرض ايران - وقدرتها الفعلية - بناء أنابيب نفط وغاز ومد طرق مواصلات . وقد رأت بعض الدول المسلمة بآسيا الوسطي والقوقاز في العروض الايرانية للتعاون وفي تطوير صلات اقتصادية مع ايران - ضمن أطراف أخري جديدة - عاملا هاما للتقليل من الاعتماد الاقتصادي شبه الكامل علي روسيا ، حتي ولو تباينت المواقف السياسية بين هذه الدول وايران كما هو الحال مع أوزبكستان وكازاخستان مثلا . (٢١)

البعد الروسي للدور الايراني :

تعي ايران الأهمية الاستراتيجية لعلاقاتها مع دولة بحجم وقوة روسيا في كل الظروف . فرغم أي مشكلات - بل وأزمات - تواجهها روسيا فانها تبقي قوة كبري ، وهو ما ظهر جليا كما سبق وأوضحنا في حذر ايران الشديد عند استقبالها الاشارات الأولي لانهيار الاتحاد السوفيتي حرصا علي تعاونها مع موسكو ، الا أنه أحيانا ما يؤدي تأثير الرأي العام الداخلي الي الدفع باتجاه معاكس مؤيد للقوي الاسلامية داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، أو باتجاه نزعة أبوية تجاه شعوب ذات غالبية شيعية أو من أصل ايراني أو متحدثة بالفارسية في المنطقة . (٢٢)

وكانت ايران قد توصلت - خاصة منذ نهاية الثمانينات - الي اتفاقيات اقتصادية عديدة مع الاتحاد السوفيتي السابق بما في ذلك تمديد اتفاقية مشتركة حول تولي روسيا احتكار تسويق الكافيار الايراني ، والتنقيب عن النفط في بحر قزوين وشمال ايران . وتزامن ذلك مع أقلمة ايران لسياستها في أفغانستان خلال نهاية الثمانينات لتتماشي مع تطور الموقف السوفيتي . بل وذهب بعض المحللين الي حد اعتبار زيارة الرئيس رفسنجاني الي موسكو قد تضمنت مقايضة الحصول علي السلاح الروسي وبناء روسيا محطتين نوويتين في ايران وتدعيم العلاقات بين البلدين علي المستويات السياسية والتجارية والعلمية والتكنولوجية بتقديم غاز طبيعي ايراني وبذل ايران جهود لاقناع الجمهوريات المسلمة في الاتحاد السوفيتي بالابقاء علي علاقة ما مع موسكو .

وفي بدايات عام ١٩٩٢ ، أسست ايران وروسيا مع بقية الدول المطلة علي بحر قزوين (كازخستان ، أذربيجان وتركمنستان) منظمة للتعاون فيما بينها مقرها طهران مما جاء نقيضا لتصريحات سابقة لرئيس مجلس الشوري الايراني السابق كروبي بأن بحر قزوين قد أصبح بحيرة اسلامية . كما أدركت ايران أن سعيها للحصول علي حصة هامة في تطوير احتياطيات النفط والغاز في اسيا الوسطي والقوقاز يتطلب حوارا مع روسيا لبحث الطرق التي ستسلكها خطوط الانابيب مستقبلا خاصة في ضوء ادراك ايران المتزايد أن دول الاقليم لن تنفصل اقتصاديا عن روسيا في المستقبل القريب .

ونذكر هنا أنه عندما طالب أكاديميون شيشان ايران بادانة الهجوم الروسي علي جروزني في ديسمبر ١٩٩٤ ، كان رد المسئولين الايرانيين هو الدعوة الي حل سلمي للنزاع . وجاء الاحتجاج الرسمي الايراني علي الغزو محدودا معتبرا المشكلة روسية داخلية وانصب الهجوم الايراني علي الغرب واسرائيل أكثر منه علي روسيا مما عكس التخوف من الحاق الضرر بالعلاقات مع روسيا بل والحرص علي تقويتها خاصة في المجال التجاري في ضوء المشكلات الاقتصادية الداخلية في ايران ، ومؤكدا أيضا علي الروح العملية والواقعية للقيادة الايرانية . (٢٣)

خاتمـــــة :

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن الصراعات العرقية في الجمهوريات المسلمة بآسيا الوسطي والقوقاز تتلازم مع التخوف من الاسلام السياسي ، خاصة أن تجربة طاجيكستان أظهرت أن حزب النهضة الاسلامية قد نجح الي حد ما في استغلال التناقضات العرقية والقبلية لصالحه . الا أن تصاعد النزعات الدينية والعرقية لم يطح حتي الآن بفكرة الدولة القومية التي تحاول أن ترسخ جذورها في دول آسيا الوسطي . ومن جهة يبرز الدين كعامل توحيدي بين غالبية شعوب المنطقة التي غرقتها

الانتماءات العرقية والقومية والتي يري فيها البعض التهديد الرئيسي المحتمل للاستقرار الاقليمي . ومن جهة أخري تبرز عوامل توحيد عرقية مثل الهوية التركية أو دعوة أوزبكستان الكبري تري في العامل الاسلامي عائقا امام حركة الديمقراطية والتقدم . وبينما يتم الرهان علي أن المشاعر القومية وليست الاسلامية هي المسيطرة علي أيديولوجية الشرائح المهيمنة سياسيا في أسيا الوسطي ، يتجاهل البعض أن الشعوب المسلمة باسيا الوسطي والقوقاز تتشكل أصلا من جماعات عرقية متباينة - وأحيانا متنافسة - يمكن لكل منها أن تحارب الأخري بدلا من الاتحاد معها في مواجهة الروس اذا ما تم الارتكاز بشكل مطلق علي العامل القومي . كما أن من شأن اعلاء دور العامل القومي تركيز الاتهام علي الأوزبك أكبر جماعة قومية في المنطقة بوصفهم يسعون للهيمنة الاقليمية . وفي الحالتين -أي سواء كانت اليد الطولي للمشاعر القومية أو الاسلامية - فتبقي مخاطر اعاقة التحول الديمقراطي - خاصة في ضوء طول التعرض لحكم نظم شمولية أحادية من جهة ، وموقف السكان الروس الذين مازالوا يشكلون عنصرا لا يمكن الاستهانة به من جهة أخري . (٢٤)

واخيرا ، فان التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التي هي مفتاح سد الطريق أمام أي تصاعد اسلامي متطرف سواء مدفوع من الداخل أو الخارج - تبقي رهنا بتوافر تمويل ضخم هو حاليا مفتقد لدول أسيا الوسطي والقوقاز المسلمة - خاصة في ظل غياب تقليد وجود الدولة المستقلة والمعاناة من أعباء التبعية في الوجود وضرورة الاعتماد علي طرف خارجي . ويتصل الامر أيضا بحسم مسألة الهوية والانتماء . وسيكون علي قادة جمهوريات اسيا الوسطي واذربيجان الذين تبنوا منهجا براجماتيا ينزع نحو الاستقرار حتي الآن اظهار بعض المرونة والبحث عن أرضية مشتركة مع بعض نوعيات حركات الاسلام السياسي تحسبا لحالة فوضي اقليمية عامة تؤثر سلبا علي الجميع ، كما سيكون عليهم الحفاظ علي علاقات تعاون متوازنة مع ايران في ضوء حقائق تاريخية وثقافية وضرورات جيواستراتيجية واقتصادية ، وبما لا يخل بمبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة مع النظر في امكانات التكامل الاقليمي ودون التدخل في الشئون الداخلية مع الأخذ في الاعتبار الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية لمختلف الأطراف .

الهوامش :

1- Zbigniew Brzezinski. "Post-Communist Nationalism", Foreign Affairs, Winter 1989/90, Vol. 68. No. 5, p. 13.

2- Viktor B. Kuvaldin, "Post-Soviet Muslims at the Crossroads", Security Dialogue, Vol. 24 (1), March 1993, p. 37.

- Aleksei Vasiliev, Turkey and ~Iran in Transcaucasia and Central Asia, a paper submitted to the first annual conference of EURAMES, Coventry, July 1993, p. 1.

-Nicholai Sosnovski, The Lower Volga Region in the New System of Post-Imperial International Relations: A View from the Russian Provinces, a paper submitted to the first annual conference of EURAMES, op.cit., p. 1.

3- Fred Halliday, "Islam and Soviet Foreign Policy", Arab Studies Quarterly, Vol. 9, No. 3, Summer 1987, p. 217.

4- Ibid, pp. 218, 219, 220.

5- Ibid, pp. 223, 224, 225.

6- Ibid, pp. 226, 227, 230.

وانظر أيضا :

Mutahir Ahmed, "Prospects of Fundamentalism in Central Asia", Pakistan Horizon, Vol. 45, No. 3, July 1992, p. 72.

7- Mutahir Ahmed, op.cit., p. 74.

8- Mina Rad, "Entretien avec Islam Karimov: L'Ouzbekistan A L'Heure de Moscou", Politique Internationale, No. 64, ete 1994, p. 142.

Mutahir Ahmed, op.cit., pp. 76, 77.

و انظر ايضا :- Aleksei Vasiliev, op.cit., p. 4.

9- Kuvaldin, op.cit., p. 37. — انظر أيضا :

Halliday, op.cit., p. 229.

Brzezinski, op.cit., pp. 10, 16.

Anthony Hyman, "Moving out of Moscow's Orbit: the Outlook for Central Asia", International Affairs, Vol. 69, No. 2, April 1993, pp. 296, 302.

Daniel Pipes, "Fundamentalist Muslims Between America and Russia", Foreign Affairs, Vol. 64, No. 5, Summer 1986, pp. 944, 946, 955, 956.

Catherine Poujol, "L'An III Des Republiques d'Asie Centrale", Politique Internationale, No. 64, ete 1994, pp. 113, 114.

10- Poujol, op.cit., pp. 115-116. — انظر أيضا :

Kuvaldin, op.cit., pp. 39, 40, 42, 44.

Mutahir Ahmed, op.cit., p. 75.

Aleksei Vasiliev, op.cit., pp. 9, 10, 16, 17, 18, 23, 24.

11- Kuvaldin, op.cit., pp. 41, 42, 43. — انظر أيضا :

Mutahir Ahmed, op.cit., p. 71.

12- Kuvaldin, op.cit., pp. 42, 43, 44.

13- Kuvaldin, op.cit., p. 45. — انظر أيضا :

Mutahir Ahmed, op.cit., pp. 74, 76, 78.

14- Hyman, op.cit., p. 301. — انظر أيضا :

Kuvaldin, op.cit., p. 40.

15- Halliday, op.cit., pp. 221, 222, 224-225, 229, 230.

انظر أيضا :

The Iranian Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 1, Spring 1993, p. 240.

Amir Taheri, "Teheran: Le Thermidor Avorte", Politique Internationale, No. 64, ete 1994, pp. 155, 156, 159.

Mohammad Reza Djalili, "Iran, une puissance regionale empetree", Politique Internationale, No. 64, ete 1994, p. 178.

Pirouz Mojtahed - Zadeh, "The Changing World Order and Iran's Geopolitical Regions", The Iranian Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 2, Summer 1993, p. 30.

16- Mojtahed-Zadeh, op.cit., pp. 325, 327, 329, 331. — انظر أيضا :

Djalili, op.cit., p. 182.

Aleksei Vasiliev, op.cit., p. 3.

Hyman, op.cit., pp. 298, 299, 301.

17- The Iranian Journal of International Affairs, Vol. 15, No. 1, Spring 1995, op.cit., pp. 229-233, 234-238, 241.

18- Ibid., pp. 243-249.

19- Aleksei Vasiliev, op.cit., pp. 10, 11, 12. — انظر أيضا :

Hyman, op.cit., p. 298.

Taheri, op.cit., p. 147.

٥٣١

Poujol, op.cit., p. 112.
Djalili, op.cit., p. 186.
Kuvaldin, op.cit., pp. 41, 46.
Financial Times, 28 January 1995.
20- Hyman, op.cit., pp. 298, 302.
21- Poujol, op.cit., p. 118.
Mina Rad, op.cit., p. 141.

انظر أيضا :

Kuvaldin, op.cit., p. 46.
Djalili, op.cit., pp. 179-180.
22- Aleksei Vasiliev, op.cit., pp. 2, 6.
23- Pipes, op.cit., p. 955.

انظر أيضا :

Taheri, op.cit., p. 147.
Shireen T. Hunter, "Post-Khomeini Iran", Foreign Affairs, Vol. 68, No. 5, Winter 1989/90, pp. 143, 144.
Financial Times, op.cit.
Aleksei Vasiliev, op.cit., p. 19.
Nickolai Sosnovski, op.cit., p. 14.
24- Hyman, op.cit., pp. 296, 297.

انظر أيضا :

Halliday, op.cit., p. 229.
Rad, op.cit., p. 141.
Kuvaldin, op.cit., pp. 37, 43-44.
Muhatir Ahmed, op.cit., pp. 75, 76.
Aleksei Vasiliev, op.cit., p. 24.



٨ الجمهوريات الاسلامية والاتحاد الروسى: الروابط والمخاوف



عماد جاد (*)

تمهيد :

بانفراط عقد الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية مترامية الأطراف عبر قارتى أوروبا وآسيا فى ديسمبر ١٩٩١، واجهت الجمهوريات الاسلامية -وهى جمهوريات وسط آسيا الخمس كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان وقيزغيزيا، إضافة الى أذربيجان القوقازية - واجهت موقفا لم تكن حكوماتها ترغب فيه أو أن ترى نفسها أمامه فجأة، وهو موقف الاستقلال بعيدا عن مركز القوة العظمى الثانية فى العالم، فهذه الجمهوريات وعلى الرغم من تردى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية فى المقارنة بباقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى، لم تكن ترغب فى انفراط عقد الاتحاد السوفيتى، وكانت تسعى الى تحسين أحوالها فى اطار الاتحاد السوفيتى، وعلى الرغم من وجود بعض الحركات والتنظيمات داخل هذه الجمهوريات والتى كانت تؤيد الاستقلال بعيدا عن موسكو، الا أن الاتجاه العام كان مع الاستقرار كدولة اتحادية داخل اطار الاتحاد السوفيتى . وبدا ذلك واضحا فى الاستفتاء الذى دعا اليه آخر رئيس سوفيتى - ميخائيل جورباتشوف - فى مارس ١٩٩١، حيث صوت أكثر من ٩٠٪ من سكان هذه الجمهوريات على استمرار الاتحاد السوفيتى من خلال الاجابة بنعم على السؤال الذى طرح للاستفتاء وكان مفاده " هل تقبل الموافقة على استمرار الاتحاد بين جمهوريات متكافئة ذات سيادة تضمن فى ظلها كل حقوق الفرد وحرياته أيا تكن قوميته ؟

بل أن بعض كبار المسئولين وعلماء الدين فى هذه الجمهوريات ساندوا التصويت الايجابى لمصلحة بقاء الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية . فى هذا الاطار أكد شكر الله مير سعيدوف رئيس برلمان أوزبكستان "أن المسلمين لا يستطيعون الانفصال عن الاتحاد السوفيتى فى الوقت الراهن، ان الانفصال سوف يزيدنا فقرا على فقر" .

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

جدول (١)

الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفييتى السابق (١٩٩٣)

الدولة	المساحة كم٢	عدد السكان نسمة	الكثافة نسمة/كم٢	التركيب العرقى للسكان ٪
١- أذربيجان	٨٦٫٦٠٠	٧٫١٧٤٫٠٠٠	٨٣	أذريون ٧ر٨٢، روس ٦ر٥، أرمن ٢ر٥، ألمان ١ر٤، أوزبيك ٢ر٢، تتار ٠ر٢، آخرون ٨ر٦.
٢- كازاخستان	٢٫٧١٧٫٣٠٠	١٦٫٨٩١٫٠٠٠	٦ر٢	كازاك ٤٢,٢، روس ٣٥,٦، اوكرانيين ٥,٢ ألمان ٤,١، اوزبيك ٢,٢، تتار ٢,٠ آخرون ٦,٨
٣- كيرغيزيا	١٩٨٫٥٠٠	٤٫٤٩٢٫٠٠٠	٢٢ر٥	كيرغيز ٥٢,٤، روس ٢١,٥، اوزبيك ١٢,٩ أوكرانيين٥,٢،ألمان ٢,٤ تتار١,٦ أخرون ٦,١
٤- طاجيكستان	١٤٣٫١٠٠	٥٫٤٦٥٫٠٠٠	٣٨ر٢	طاجيك ٦٢,٣، اوزبيك ٢٣,٥، روس ٧,٦، تتار ١,٤، اخرون ٥,٢.
٥- تركمانستان	٤٨٨٫١٠٠	٤٫٢٥٤٫٠٠٠	٨ر٧	تركمان ٧٣,٧، روس ٩,٨، اوزبيك ٩,٠، كازك ٢,٠،تتار ٩,٠،اوكرانيين ٨,٠، أذريين ٨,٠،أرمن ٨، بيلوروس ٢,٠ أخرون ٢,٤
٦- أوزبكستان	٤٤٧٫٤٠٠	٢٠٫٧٣٩٫٠٠٠	٤٦ر٤	اوزبيك ٧١,٤، روس ٨,٣، طاجيك ٤,٧ كازاك ٤,١، تتار ٢,٤، اخرون ٩,١

Source : Europe Yearbook, 1994.

كما وقع علماء المسلمين ومفتى اسيا الوسطى محمد صادق ومفتى القوقاز طلعت تاج الدين على رسائل تأييد للرئيس جورباتشوف ودعوه الى الحفاظ على وحدة البلاد.

ومع اشتداد الصراع بين الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والرئيس الروسى بوريس يلتسين، وفى أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التى قام بها رموز الجناح المحافظ ضد الرئيس جورباتشوف فى أغسطس ١٩٩١، جاء الاعلان عن انشاء " كومنولث سلافى " بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا فى ٨ ديسمبر ١٩٩١، وأعلن أن هذا الكومنولث الجديد سوف ينهى وجود الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية، وأن الجمهوريات الثلاث تسعى الى التخلص من عبء الجمهوريات التسع الأخرى - وهى الجمهوريات الاسلامية الست، اضافة الى أرمينيا ومولدوفا وجورجيا - حتى يمكن اقامة كومنولث فاعل يتسم بالقوة والثراء ويمكنه لعب نفس الدور الذى كان يقوم به الاتحاد السوفيتى . ومن بين الجمهوريات التسع الأخرى رأى زعماء الكومنولث

السلافى الجديد امكانية ضم كازاخستان للكومنولث وذلك لأنها دولة نووية، اضافة الى وجود أقلية روسية ضخمة تصل الى ٦و٣٥٪ من سكان الجمهورية (انظر جدول رقم ١) وهو الأمر الذى لم يتحقق نظرا لأن الرئيس الكازاخى نور سلطان نزار بايف كان من أبرز أنصار الرئيس السوفيتى جورباتشوف، اضافة الى تخوفه من الهيمنة السلافية على مقدرات الكومنولث الجديد فى وقت يتم فيه استبعاد باقى الجمهوريات الاسلامية الأخرى، ولذلك أعلن نزار بايف أنه لن يتخذ " أى قرار بشأن الكومنولث، الا بعد التشاور مع الجمهوريات الاسلامية الأخرى ".

وبمرور الوقت تأكد لقادة الدول السلافية الثلاث صعوبة اقامة كومنولث يجمعهم معا دون باقى الجمهوريات، لاسيما بعد بروز المخاوف فى أوكرانيا وروسيا البيضاء من امكانية هيمنة روسيا الاتحادية على الكومنولث، وبروز التسابق التركى - الايرانى على اكتساب النفوذ فى الجمهوريات الاسلامية وعدم القدرة على التخلى عن جمهوريات أخرى كانت ضمن الاتحاد السوفيتى مثل أرمينيا . من هنا جاء الاعلان عن اقامة كومنولث جديد يجمع الجمهوريات الاثنى عشر بعد انفصال جمهوريات البلطيق الثلاث - وذلك تحت مسمى " أسرة الدول المستقلة".

التنافس التركى / الايرانى :

بتشكيل أسرة الدول المستقلة وتفكيك الهياكل الفيدرالية للاتحاد السوفيتى السابق، وجدت الجمهوريات الاسلامية نفسها أمام الاستقلال العملى، لاسيما أن المرحلة التالية مباشرة لتفكك الاتحاد السوفيتى شهدت انشغال موسكو بهمومها الداخلية ومحاولة ترتيب الأوضاع من جديد مع اعادة صياغة العلاقات مع العالم الخارجى . هنا وجدت هذه الجمهوريات نفسها أمام سباق تركى - ايرانى محموم، سرعان ما دخلت روسيا الاتحادية كطرف فاعل فيه بعد أن أدركت استحالة تلاشى دورها فى وسط اسيا والقوقاز، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مشاكل ضخمة للأمن القومى الروسى . ومع عودة روسيا الاتحادية للعب دور فاعل فى شئون اسيا الوسطى والقوقاز، اتضحت معالم التنافس الروسى - التركى، وبدأ كل طرف فى اعادة صياغة شبكة علاقاته الاقليمية والدولية على نحو يخدم تحقيق مصالحه فى وسط اسيا والقوقاز.

فمن ناحية اعتمدت تركيا على عمق روابطها العرقية والثقافية والدينية مع معظم سكان هذه الجمهوريات فى الدخول فى شبكة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية من خلال الدعم الامريكى تحت دعوى مساعدة هذه الجمهوريات على اقامة نظم حكم علمانية حتى لا تقع فريسة للنموذج الايرانى الأصولى. ونظرا للروابط بين تركيا وهذه الجمهوريات ولرغبة الأخيرة فى تدفق المساعدات والقروض الغربية، لم يكن النموذج الايرانى محل قبول هذه الجمهوريات، الأمر الذى جعل تركيا تنجح فى تدعيم علاقاتها مع هذه الجمهوريات على المستوى الثنائى والجماعى.

وفى اطار السعى التركى لتوسيع نطاق التعاون فى منطقة اسيا الوسطى والقوقاز، جاءت فكرة عقد لقاءات القمة بين الجمهوريات الاسلامية التى كانت ضمن الاتحاد السوفيتى السابق وتركيا وباكستان وأفغانستان وايران، وهى الاجتماعات التى بدأت لأول مرة فى اسطنبول فى أغسطس ١٩٩٢ ثم تعثرت عام ١٩٩٣ بسبب الحرب بين أرمينيا وأذربيجان، فعادت للانعقاد مجددا فى اسطنبول فى ديسمبر ١٩٩٤ . وهو الأمر الذى أثار استياء روسيا الاتحادية التى طالبت الجمهوريات الاسلامية - على لسان نائب رئيس الوزراء الكسندر شوزخين - بأن تختار بين الاتحاد الاقتصادى الذى تقوده روسيا واتحاد بديل بينها وبين تركيا وايران وباكستان.

ومن هنا وجدت الجمهوريات الاسلامية نفسها مجددا أمام مأزق الاختيار بين التوجه صوب تركيا التى لا تملك الامكانات اللازمة لاعادة الحيوية لاقتصادات هذه الجمهوريات وتحمل ثمن مواجهة موسكو، انظر الجدول رقم (٢) لاسيما بعد أن ثبت وهم المراهنة على تدفق المساعدات والقروض من الولايات المتحدة والبلدان الغربية - أو التوجه صوب تدعيم الروابط مع موسكو مع ما يحمله ذلك من مخاوف الوقوع تحت هيمنة النزعة القومية الروسية.

وعكس التنافس التركى / الايرانى / الروسى على اكتساب النفوذ فى الجمهوريات الاسلامية، ذاته مع تفجر العديد من الصراعات فى هذه الجمهوريات، فضلا عن تغذية وتأجيج صراعات قائمة، على نحو أفضى بهذه الجمهوريات الى مزيد من الحيرة والاضطراب بين اضعاف روابطها مع روسيا الاتحادية لمصلحة تدعيم العلاقات مع تركيا أو تقوية روابطها مع روسيا الاتحادية والعيش فى

جدول رقم (٢)

الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق الناتج المحلي الاجمالي/الصادرات والواردات مع العالم الخارجي (عدا اسرة الدول المستقلة) (*)

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٣ (مليون دولار)	الصادرات		الواردات	
		١٩٩٢ مليون دولار	١٩٩٣ مليون دولار	١٩٩٢ مليون دولار	١٩٩٣ مليون دولار
١- اذربيجان	٥٤٣٢	١٨٠	٧٨	٦٩	٢٠٦
٢- كازاخستان	٢٨٥٢٠	٢٤٤	٧٠٠	٤٦١	١٢٦٧
٣- كيرغيزيا	٣٦٦٥	١٢	٧٩	٢٢	٩٢
٤-طاجيكستان	٣٧٩٣	٢٩	١١٧	٧٤	١٥٤
٥- تركمانستان	-	٦٤	١٩٦	٢٦٠	١٤٢
٦-اوزبكستان	١٤٨٧٥	١٦٢	٦١٤	٣٠٢٠	٥٨٤

Source :

1 - Direction of trade statistics yearbook, 1994.

2 - Worled Development Report, 1994.

(*) لا يتم تسجيل العلاقات التجارية بين دول «أسرة الدول المستقلة» في بيانات صندوق النقد الدولي كتجارة خارجية، ومازال تعتبر تجارة داخلية / بينية، الأمر الذي يشير إلى عمق وكثافة العلاقات التجارية بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق لاسيما الاثنتي عشرة جمهورية التي تشكل أسرة السول المستقلة.

ظل الخوف المستمر من الطموحات الروسية والصعود المتزايد للتيار القومي الروسي على حساب المصالح الحقيقية لهذه الجمهوريات. وأسفرت هذه الحيرة عن تفاقم الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، تردي الأوضاع في أذربيجان، الخوف من انفصال شمال كازاخستان، تصاعد الصراع والحرب الأهلية في طاجكستان.

الصراع بين أرمينيا وأذربيجان :

يعتبر الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم ناجورنوكاراباخ أحد افرازات سياسة التوزيع القسري للقوميات بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، اضافة الى اعادة رسم الحدود وتبادل الأراضي بين هذه الجمهوريات، الأمر الذي ادى في هذه الحالة الى تبعية اقليم ناجورنوكاراباخ الذي تقطنه أغلبية أرمينية لجمهورية أذربيجان. وتفجرت المشكلة في أواخر عمر الاتحاد السوفيتي، عندما أقدم سكان الاقليم من الأرمن - تدعمهم جمهورية أرمينيا - على شن المعارك مطالبين بالانفصال عن أذربيجان والانضمام الى أرمينيا. وتحلل الاتحاد السوفيتي دون أن تحسم هذه المشكلة، الأمر الذي فجر الصراع مجددا ودخلت أرمينيا طرفا مباشرا في الصراع. وجاءت شبكة العلاقات الجديدة، وفي ظل الروابط العرقية - الدينية، لتفضي الى تحالف روسي - أرميني في مواجهة أذربيجان المدعومة من تركيا. ودخلت ايران طرفا فاعلا في الصراع بدعم أرمينيا، ردا على موقف أذربيجان

من رفض النموذج الايراني وتنسيقا مع روسيا الاتحادية في مواجهة النفوذ التركي.

وبفعل هذه الشبكة من العلاقات تمكن الأرمن من احتلال حوالي ١٥٪ من أراضي أذربيجان، الأمر الذي أدى الى اندلاع معارك داخلية، فر على اثرها الرئيس الأذربيجاني أبو الفضل التشيبي من العاصمة، وفي ٢٩ أغسطس ١٩٩٣، أجرى رئيس البرلمان الأذربيجاني حيدر علييف استفتاء، وافق بموجبه ٩٧٪ ممن شاركوا فيه على حجب الثقة عن الرئيس التشيبي، وتقلد حيدر علييف منصب الرئيس.

وكانت التوقعات تشير في ذلك الوقت الى تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان عن طريق المفاوضات بعد أن سقط رجل تركيا أبو الفضل التشيبي وجاء علييف الذي أعاد توجيه سياسة بلاده نحو تدعيم العلاقات مع روسيا، والبحث عن حل للصراع في موسكو، ولكن يبدو أن الروابط التاريخية بين روسيا وأرمينيا حالت نحو بروز موقف روسي محايد، وفشلت تهديدات الرئيس علييف في اعادة توجيه سياسة بلاده صوب تدعيم العلاقات مع تركيا، في دفع موسكو لتغيير موقفها، وبدا ذلك واضحا في معارضة موسكو الشديدة لاتفاق النفط الذي أبرمته أذربيجان مع شركات غربية - عبر وساطة تركية - فيما عرف بصفقة القرن - الأمر الذي جعل أذربيجان تواجه مأزقا خطيرا اذا ما قررت السير بعيدا عن التنسيق مع موسكو وفي ظل روابط الأخيرة العرقية / التاريخية مع أرمينيا.

الصراع في طاجيكستان :

يعتبر الصراع في طاجيكستان بين الحكومة " الشيوعية " وعناصر المقاومة الاسلامية، أحد افرازات حالة الفوضى التي سادت معظم الجمهوريات الاسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وأيضا السباق والتنافس التركي - الايراني على تقديم النموذج لهذه الجمهوريات، اضافة الى قبضة موسكو القوية على طاجيكستان وتنسيقها مع الحكومة القائمة.

فمع تبلور الاتجاهات الاسلامية لدى المعارضة وتزايد النفوذ الايراني والدعم الأفغاني لفصائل المعارضة، اتجهت الأخيرة الى حمل السلاح منذ نهاية ١٩٩٢ لاقصاء الحكومة الشيوعية، واتخذت فصائل المعارضة من ايران وشمال افغانستان المتاخم للحدود الطاجيكية قواعدا لها، وساعدها الوجود في شمال افغانستان في شن الهجمات المكثفة على نحو أضعف من قدرة القوات الحكومية على مواجهة هذه الهجمات لاسيما بين تأكيدات الحكومة الطاجيكية بوجود دعم افغاني - من فصيل أحمد شاه مسعود - وأفغان عرب.

أدى هذا التطور الى مسارعة موسكو بتعزيز قواتها في طاجيكستان حيث تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين في مايو ١٩٩٣ تولت بموجبها القوات الروسية حراسة الحدود الطاجيكية - الأفغانية، ووصل عدد القوات الروسية هناك الى حوالي ١٥ الف جندي، كما دخلت القوات الروسية في معارك طاحنة مع قوات المعارضة الاسلامية، بل وتولت القيام بمهمة مطاردة قوات المعارضة داخل الأراضي الأفغانية، كما شنت العديد من الهجمات العسكرية على قواعد قوات المعارضة داخل الأراضي الأفغانية. أيضا قامت أوزبكستان المجاورة، والتي تخشى المد الاسلامي في المنطقة، بدعم القوات الطاجيكية ومساندتها وأرسلت قواتها للعمل مع القوات الروسية في تأمين الحدود الطاجيكية مع أفغانستان.

ومع تصاعد القتال، تفجر الخلاف بين روسيا الاتحادية وايران، بسبب ايواء الأخيرة لبعض فصائل المعارضة الطاجيكية، وعلى الرغم من مبادرة روسيا الاتحادية بطمأنة ايران من خلال اعلانها الاستعداد للتعاون مع طهران لايجاد حل لمشكلة طاجيكستان، الا أن الحكومتين الطاجيكية والأوزبكية سعتا الى افشال أي دور ايراني في معالجة الصراع في طاجيكستان. فمن ناحية أكدت أوزبكستان استعدادها لارسال المزيد من القوات لدعم الحكومة الطاجيكية في مواجهة قوات المعارضة الاسلامية. ومن ناحية أخرى تعمدت الحكومة الطاجيكية افشال المبادرة الايرانية في أواخر يونيو ١٩٩٤ باستضافة اجتماع للمعارضة والحكومة من أجل حل الصراع. فقد تعمدت الحكومة الطاجيكية - التي حضرت الاجتماع - افشال هذا اللقاء حتى لا تجني ايران أي مكاسب سياسية من وراء نجاحها في ابرام صفقة بين الحكومة والمعارضة الاسلامية، فنجاح ايران في هذا الشأن سوف ينعكس تلقائيا في زيادة نفوذ المعارضة الاسلامية التي سوف تشترك في الحكم ويمكن أن تنفرد به في لحظة تالية عندما تحين الفرصة . وأصرت الحكومة الطاجيكية على أن يكون فضل التوصل الى تسوية لروسيا وأوزبكستان اعترافا بدورهما في دعم الحكومة، اضافة الى عدم سماحهما بأي اتفاقات تقلص من نفوذ الحكومة لحساب المعارضة الاسلامية.

أفضت هذه الحسابات الى فشل اجتماعات طهران، وعادت الحرب لتتفجر على نحو أكثر عنفا، وبدأت روسيا الاتحادية وأوزبكستان في بذل مساعيها مجددا للتوصل الى تسوية لهذا الصراع. وفي المقابل نشطت ايران في دعم المعارضة واتجهت الى توسيع نطاق التحرك صوب بلدان وسط اسيا الاسلامية الأخرى في محاولة لخلق نوع من الاجماع الضاغط على طاجيكستان حتى تستجيب لمطالب المعارضة الاسلامية، ومن هنا استثنى وزير الخارجية الايراني على أكبر ولاياتي طاجيكستان من جولته التي بدأت في ٩ أغسطس ١٩٩٤ وشملت كازاخستان وكيرغيزيا وأوزبكستان وتركمانستان.

ونظرا لشعور روسيا الاتحادية وأوزبكستان بمخاطر الاستمرار في التصدي لهجمات المعارضة الاسلامية على الأراضي الطاجيكية عبر الحدود الأفغانية، وعدم رغبتها في خسارة التنسيق مع ايران لحسابات تتعلق بالأوضاع

فى أذربيجان ومواجهة النفوذ التركى، بدأت روسيا الاتحادية وأوزبكستان فى الضغط على الحكومة الطاجيكية لاقناعها - أو اجبارها - على تقديم بعض التنازلات للمعارضة حتى يتم تهدئة الموقف واعادة صياغة الوضع القائم على نحو يعزز من موقف الحكومة الطاجيكية، ومن هنا جاءت المفاوضات الثلاثية الروسية / الطاجيكية / الأوزبكية فى أغسطس ١٩٩٤ والتى تم الاتفاق فيها على تأجيل الانتخابات العامة التى كان مقررا اجراؤها فى سبتمبر ١٩٩٤ حتى نهاية العام وفتح المجال أمام مختلف الفصائل لتقديم مرشحين لمنصب الرئيس، اضافة الى تعهد الحكومة الطاجيكية باصدار عفو عام عن جميع المتهمين فى قضايا سياسية، وكان هذا العفو هو أحد أبرز مطالب المعارضة الطاجيكية - ووافقت الحكومة الطاجيكية على اجراء انتخابات تعددية يشرف عليها مراقبين من الأمم المتحدة والمؤتمر الأوروبى للأمن والتعاون. وفى أعقاب ذلك، كثفت المعارضة الطاجيكية هجماتها لاسيما بعد أن عززت وجودها فى المناطق الجبلية الواقعة شرق العاصمة "دوشانبه"، الامر الذى أدى الى تمسك الحكومة باجراء الانتخابات التشريعية فى ٢٦ فبراير ١٩٩٥ بدون مشاركة فصائل المعارضة الاسلامية وبدون اشراف دولى على نحو يهدد باستمرار المعارك، لاسيما وأن المعارضة الاسلامية المسلحة رفضت عقد الجولة الجديدة من المفاوضات فى موسكو تحت دعوى عدم حياد موسكو وأيضا "الانتهاكات التى ترتكبها القوات الروسية لاتفاق وقف اطلاق النار".

الوضع فى كازاخستان:

تعتبر كازاخستان حالة فريدة سواء من حيث أهميتها للاتحاد الروسى، ومن حيث تركيبها العرقى / الدينى، فالملاحظ أن كازاخستان هى الدولة الاسلامية الوحيدة فى وسط أسيا التى توجد بها أكبر نسبة للروس من بين اجمالى السكان، اذ تصل هذه النسبة الى ٣٥٫٦٪ من السكان، هذا فى الوقت الذى تصل فيه نسبة الكازاك الى أقل من ٥٠٪ من السكان (بالتحديد ٤٢٫٢٪) وهى الدولة الوحيدة التى تقل فيها نسبة سكانها الأصليين عن ٥٠٪، اذ أن هذه النسبة تتراوح فى باقى الجمهوريات من ٨٢٫٧٪ (أذريين فى أذربيجان) الى ٥٢٫٤٪ (كيرغيز فى كيرغيزيا).

وبالتالى فوضع هذه الجمهورية على هذا النحو لا يبدو مستقرا لاسيما فى ظل ما تراه هذه الجمهوريات من احتمالات عودة الروح القومية الروسية والسعى لاقامة تجمعات سلافية تجمع ما بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا، وتضم اليها كازاخستان لاهميتها النابعة من وجود الاسلحة النووية، اضافة الى العدد الضخم من الروس الموجودين على أراضى هذه الجمهورية، وهذا الأمر الذى ولد المخاوف من احتمالات فصل شمال كازاخستان عن جسد الدولة على نحو جعل الحكومة الكازاخية تشعر بالحيرة والاضطراب وتتخوف من الدخول فى الكومنولث السلافى لحظة اعلانه وتتمسك بأن انضمامها اليه سوف يأتى فى اطار التنسيق مع باقى الجمهوريات الاسلامية على نحو أفضى الى توسيع نطاق الكومنولث ليشمل باقى الجمهوريات التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى السابق - باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث لاتفيا وليتوانيا واستونيا التى اختارت الاستقلال مبكرا.

والملاحظ أيضا أن حالة الاضطراب لدى الجمهوريات الاسلامية لم تنتهى بعد، فعلى الرغم من الفشل الذى أصاب الدور التركى فى هذه الجمهوريات نتيجة نقص الامكانيات ورفض روسيا الاتحادية، فان هذه الجمهوريات تتخوف من عودة الروح الامبراطورية الروسية مجددا الأمر الذى يمكن أن يحول هذه الجمهوريات الى دول قزمية تدور فى فلك موسكو، وهو الأمر الذى يفسر تردد رؤساء هذه الجمهوريات فى الموافقة على مشروعات الاتفاقات التى عرضتها موسكو فى مؤتمر أسرة الدول المستقلة الذى سارعت بعقده فى ديسمبر الماضى بعد انتهاء مؤتمر اسطنبول للدول الناطقة بالتركية بيوم واحد فقط، فقد عرضت موسكو مشروعات معاهدات دفاعية واقتصادية وسياسية، تعطى القيادة لموسكو، الأمر الذى ولد المخاوف لدى قادة هذه الجمهوريات من التحول الى دول تابعة لموسكو.

وما بين الفشل التركى والسباق الايرانى لتقديم النموذج الأصولى، تجد هذه الجمهوريات نفسها مضطرة الى البحث عن حلول لمشاكلها فى موسكو، والخيار الأخير يصطدم بالخوف من الهيمنة الروسية، تلك هى معضلة الجمهوريات الاسلامية التى كانت ضمن الاتحاد السوفيتى السابق، والى أن تجد لنفسها مخرجا من هذه المعضلة سوف تستمر فى حالة التردد والاضطراب وتعانى من معارك وحروب أهلية وصراعات نابعة من حسابات اقليمية معقدة ومتنافرة.

الهوامش:

(1) Seweryn Bioler, Domestic and International Factors in the Formation of Gorbachev's Reforms, Journal of International Affairs, Spring, 1989, pp. 285-288.

(2) W. Bruce Weinod, Soviet's View Thinking and U.S. Foreign Policy, World Affairs, Vol. 150, No. 2, Fall 1988.

(3) Ruslan Khasbulatov, The Struggle for Russia, Routledge LHD, N.Y. 1993.

(٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ص ٣٦ - ٤٠.

(٥) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص ص ٣٥ - ٣٦ .

٩

الصراع المسلح فى الشيشان ومصير رابطة الكومنولث





أولا - الجمهوريات ذات الحكم الذاتى :
١- بشكيرستان
٢- بورياتيا
٣- شيشان / انجوش
٤- جوفاشيا
٥- داجستان
٦- كاباردينو / بالكاريا
٧- كالميكيا
٨- كاريليا
٩- كومى
١٠- مارى
١١- موردوفيا
١٢- اوسيتيا الشمالية
١٣- تاتارستان
١٤- توفا
١٥- اودمورتيا
١٦- ياكوتيا
ثانيا - الأقاليم ذات الحكم الذاتى :
١٧- أدوجى
١٨- بيروبيجان
١٩- جورنو التاى
٢٠- كاراتشاى/ سيركاسيا
٢١- خاكاسايا
ثالثا - المقاطعات ذات الحكم الذاتى
٢٢- انجينو/ بورياتيا
٢٣- تشانتى/ مانسيا
٢٤- تشوكوتيا
٢٥- كورياكيا
٢٧- نينيتيا
٢٨- تايميريا/ جانو/ نينيتيا
٢٩- أوست / أوردنيا
٣٠- يمالو/ نينيتيا
٣١- يفينكا

نبية الأصفهانى(*)

بعد مرور أكثر من شهرين من الغارات العشوائية فقد توصلت القوات الروسية أخيرا للسيطرة على العاصمة الشيشانية "جروزنى" فى ٢١فبراير ، اذ تمكن الدبابات والطائرات الروسية من احكام اغلاق العاصمة ، مما أدى إلى تراجع "المتمردين الانفصاليين "إلى مراكز جديدة جديدة خارج "جروزنى" . ولكن هذا النصر الذى تحقق للقوات الروسية لا يعنى اعادة السلام إلى جمهورية "الشيشان "الانفصالية"- وهو هدف مازال بعيد المنال بل من المتوقع فى أن تواصل الاشتباكات فى القرى وفى الجبال - فلم تمض سوى ساعات قليلة على اخلاء العاصمة حتى كان المقاتلون الشيشانيون قد أعدوا هجوما مضادا وقد تركز على بعد ١ر٥ كيلو مترات فقط من المصفحات الروسية .

تاريخ المسألة القومية الشيشانية:

وقد يكون للشيشانيين أكثر من مبرر لمواصلة القتال

(*) مستشار تحرير مجلة " السياسة الدولية ".

ضد الحكم الروسى ، فان تاريخ الاتحاد السوفيتى ملىء بأعمال القمع والنفى التى ذهب ضحيتها الشعب الشيشانى الذى اختزن خلال الحكم السوفيتى مشاعر الكراهية والترقب إلى أن جاء وقت انهيار صرح القاهر الاكبر فى ١٩٩١ .فظهرت الخطوة الأولى للانفصال فى ٢ نوفمبر ١٩٩١عندما رفضت الجمهورية الشيشانية الامتثال للسيادة الروسية وأجرت انتخابات أسفرت عن الفوز بالرئاسة للجنرال "جوكار دودايف" "الذى سرعان ما أعلن انسلاخ الجمهورية عن الاتحاد الروسى .

والجدير بالذكر بأن هذه لم تكن المرة الأولى التى تواجه فيها روسيا محاولات انفصالية فيما أسماه "الجوار القريب" . فمنذ انهيار الامبراطورية السوفيتية تعددت المحاولات من أجل اعادة طرح المشكلة القومية داخل الاتحاد الروسى وهى المشكلة التى لازمت تاريخ روسيا المعاصر دون أن تلقى حتى اليوم التسوية المناسبة . فقد تكونت روسيا القيصرية فى الماضى وتلاها الاتحاد السوفيتى فى ذلك انطلاقا من مركز أخر يحتل شيئا فشيئا المدى المحيط به .ولكى يتم له ذلك لجأ إلى انماط ثلاثة :أولا :الاندماج - وهو ماحدث بالنسبة لاوكرانيا وبيلوروسيا ، وثانيا - الضم السافر وهو ماحدث مع أرمينيا وجورجيا ودول البلطيق وبولندا وفينلاندا ، وثالثا - الغزو الاستعمارى الصرف وهو ماحدث بالنسبة لشمال القوقاز وسيبريا وآسيا الوسطى - هكذا تأسست الامبراطورية القيصرية وبعدها السوفيتية فى شكل مجموعة واحدة ظاهريا . لكنها كانت تضم كيانات قومية مقهورة وتشكيلات تاريخية ذات حضارات وعرقيات متعددة ومتنوعة فى شتى المجالات .

وقد كان الاتحاد السوفيتى حريصا على القضاء على القوميات داخل حدوده ، وذلك من خلال ممارسة سياسة سكانية استهدفت أساسا ابراز وتنمية الانتماء إلى الاتحاد وهى السياسة التى التزم بها "ستالين "فى الماضى وحافظ عليها خلفاؤه . فهى قائمة على فصل كيانات قومية بأكملها عن "اراضيها المقدسة ونقلها إلى أماكن بعيدة عن موطنها الأصلى . "هكذا كان نصيب السكان الشيشانيين أن نفى اعدادا غفيرة منهم إلى سيبريا ووزعت اراضيهم على قوميات أخرى رسمت حدود جديدة مفتلعة هى فى الواقع تؤكد هيمنة العنصر الروسى على مصير هذه الشعوب .فعند انهيار الاتحاد السوفيتى كان يوجد حوالى ٢٥ مليونا من الروس

يقيمون خارج روسيا وهم الذين كان المركز قد كلفهم بادارة اقتصاديات الجمهورية الأطراف .لكن انهيار الاتحاد السوفيتى قد أدى إلى ظهور ما لايقل عن ١٤دولة ذات حكم مستقل .والجدير بالذكر بأن هذا التحول الذى يسجل تصاعد التيارات القومية فى الشرق الاوروبى قد حدث فى الوقت بالذات الذى فيه يعمل الغرب الأوروبى على احلال بنيات دولية تتخطى الحدود القومية بعد أن أصبحت هذه الأخيرة فى نظر الغرب الاوروبى بالية ومتخلف .هكذا اذن كان على الاتحاد الروسى أن يواجه منذ نشأته حركات انفصالية فى "الخارج القريب" ، ولنذكر على سبيل المثال أوكرانيا التى لم تكف منذ ١٩٩٠ عن المحاولة للتباعد عن موسكو التى ردت على هذا الوضع الجديد بمساندتها لحركة "القرم" "الانفصالية .ولنذكر أيضا ماجرى من اشتباكات دامية فى طاجيكستان وفى ناجورنوكاراباخ فى أرمينيا .

موقف الغرب من الحرب فى الشيشان:

هذا التباين بين التحرك الوحدوى الصاعد فى الغرب الأوروبى والاتجاه العكسى فى القوميات التى ازدادت تأكيدا على اشلاء الاتحاد السوفيتى قد يفسر موقف الدول الغربية تجاه الصراع القائم حاليا فى جمهورية الشيشان .فمنذ اندلاع الصراعات داخل الجمهوريات "الاطراف" بدا من الواضح وتأكد بأن أميل إلى التعامل مع الجزء الشرقى من القارة على أنه اتحاد أو كتلة موحدة وهو موقف نابع عن نظرة براجماتيه قائمة على تنمية المصالح المشتركة وعلى التسابق من أجل فتح أسواق جديدة .وقد حث مثل هذا الموقف الانتهازى الدول الغربية على عدم التورط فى محاولة فهم مايجرى فى مجاهل ما كان يشكل فى الماضى الامبراطورية السوفيتية ، كما أن هذا الموقف قد انعكس بصفة خاصة على الصراع القائم بين حكومة "يلتسين "والمتمردين الشيشانيين .

فقد نجد الولايات المتحدة مثلا لاتفتأ تعلن بأن الشيشان ماهى سوى جزء لايتجزأ من الاتحاد الروسى ، وان على الطرفين المعنيين بهذا الصراع العمل على تسويته دون أى تدخل خارجى ، وان كل ماتطالب به واشنطن هو أن تتم هذه التسوية ، وفقا لمبادئ القانون الدولى .ومن المعروف أيضا بأن الولايات المتحدة قد راهنت منذ البداية على النظام الروسى الجديد وقامت بتشجيع البرامج الاصلاحية التى شرع فيها "بوريس يلتسين "تخوفا منها من أن يحل فى الاتحاد الروسى نظام سلطوى عسكرى معاد للغرب خاصة منذ أن اكتسح "جيرنينوفكسى" الساحة السياسية الروسية عقب الانتخابات التشريعية الاخيرة .وقد نجد المانيا من جانبها التى خصصت امكانيات مالية وفنية ضخمة من أجل غزو الأسواق الروسية ، تأسف على الطريقة التى بها تناولت موسكو الأزمة الشيشانية ولكنها ترفض اغلاق الباب فى وجه روسيا وتصف مثل هذا التصرف بأنه "غير مجز وغير منتج"

وأخيرا نجد "منظمة الأمن والتعاون الأوروبى "عند انعقاد مجلسها الدائم فى "فيينا "فى يناير ١٩٩٥ قد اكتفت بالتعبير عن قلقها ازاء "الانتهاكات الخطيرة ضد حقوق الانسان "التى صاحبت التدخل العسكرى الروسى فى الشيشان .واكتفت بابداء ارتياحها الشديد عندما وافقت موسكو على ارسال بعثة تابعة للمنظمة إلى أرض المعركة فى الشيشان وأبدت استعدادها للتعاون من أجل اعادة النظام الدستورى فى الجمهورية وتنظيم انتخابات

حرة "مع "احترام الوحدة الاقليمية للاتحاد الروسى ".
هكذا، اتسم الموقف الغربى تجاه الصراع الجارى فى الشيشان بالازدواجية، فهو من جهة يساند قيام موسكو بالحفاظ على "الوحدة الاقليمية "للاتحاد ولكنها فى الوقت نفسه تشكو من الانتهاكات لحقوق الانسان التى ارتكبتها القوات الروسية لكى تقضى على حركة "التمرد".ثانيا :أما عن الموقف الروسى فهو يعكس التطلع الشديد لدى القادة الروس إلى الحصول على اعتراف من الجماعة الدولية بالدور القيادى للاتحاد الروسى على الساحة الدولية ، وبأن موسكو وحدها هى القادرة على ضمان الأمن والاستقرار على كامل المسافة التى كانت يشغلها الاتحاد السوفيتى القديم .وهو موقف يؤدى إلى التشديد ضد أية محاولة للتخلص من الهيمنة الروسية .

ولكن من جهة أخرى فان الجيش الروسى فى عهد " يلتسين "لم تعد له نفس القوة ولانفس الحماس والتنسيق الذى كان يتمتع به فى الماضى .فقد افتقدت أداة السيطرة العسكرية فعاليتها القديمة وهو مايفسر ما عانت منه القوات الروسية التى أرسلت إلى الشيشان للقضاء على " حركة التمرد "هذا بالاضافة إلى افتقاد الجيش الروسى الحالى وحدة القرار من قبل قادته والمهارة التكتيكية التى كانت فى الماضى قد جعلت من هذا الجيش ثانى جيش فى العالم من حيث الأهمية والقوة .

فان غلبة القوات الروسية على المقاتلين الشيشانيين لم تتأكد الا ابتداء من٤ يناير١٩٩٥ عندما اقتنع وزير الدفاع الروسى الجنرال "بافل جراتشيف "بعدم الاستهانة بقدرات المقاتلين الانفصاليين وفور ارسال وحدات خاصة من الجنود القناصين .ولكن الهزائم والخسائر التى واجهتها هذه القوات فى بداية الاقتحام العسكرى قد كانت لها عواقب هامه على جانبى الصراع .فقد أدت إلى تقوية جبهة المؤيدين الملتفين حول "جوكار دوداييف "، أما على الجانب العسكرى الروسى فقد ساد فى صفوف الضباط الروس التساؤل حول ماستجنيه البلاد من هذه الحرب

اثر ازمة الشيشان على مصير رابطة الكومنولث :

انعكست أحداث "الشيشان "بصفة خاصة على المنظمة التى أنشئت فى ٢١ ديسمبر ١٩٩١ لكى تحل محل الاتحاد السوفيتى المنهار ، ولكى تحافظ على تماسك الامبراطورية الروسية فى عهد الانفتاح على الغرب وهى رابطة "الكومنولث "أو االدول المستقلة التى بدأت بتجميع ١١ دولة "مستقلة "هى :أرمينيا وأذربيجان وبيلوروسيا وكازاخستان وكيرغستان ومولدافيا وطجيكستان ثم بعدها بعام واحد أنضمت اليها جورجيا .وتعد هذه الرابطة تجمعا تطوعيا يتكون من أجهزة ثلاثة :الأمانة ومجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء الحكومات .وان هذا التجمع الذى يمتد على مساحة كانت تقليديا تعد جزءا من تلك الاتحاد السوفيتى السابق هو بالذات الذى تجتاحه تطلعات قومية قوية أصبحت تتغذى أساسا من حالة التخبط والفوضى التى أصبحت تلازم مرحلة التحول فى النظام الروسى منذ أن شرع فى اقرار نظام ليبرالى منفتح على أسواق الغرب .

وتكمن الأهمية الخاصة التى لدى الصراع الجارى فى الشيشان بالنسبة لدول الكومنولث الروسى فى أنها شكلت أكثر من تحدى للسلطة الروسية :

- فقد أعلنت جمهورية الشيشان القزمة (١٣ الف كيلو متر مربع) استقلالها عن الاتحاد الروسى ورفضت الانضمام إلى رابطة الدول المستقلة .

-وأظهر الصراع على السطح أوجه الضعف لدى الجيش الروسى الذى أصبح يعانى من استقطاعات فى الميزانية والذى ينخر فيه الفساد بل وأكثر من ذلك أبرز عدم رغبة هذا الجيش فى التورط بكامل ثقله فى مغامرة عسكرية .

-ولم تنجح الأقليات الروسية المتواجدة فى الجمهورية الشيشانية (حوالى ٣٠٪من مجموع السكان) فى تحقيق ما كانت تتطلع اليه موسكو من دعم العناصر المعارضة للانفصالية الملتفين حول الجنرال "جوكار دودايف " وبذلك تأكدت غلبة مطلب الاستقلال على أية تطلعات أخرى سواء كانت هذه اقتصادية أم سياسية وقد ساعد على ذلك طبيعة المجتمع الشيشانى القائم على التماسك القبلى وعلى ذكريات الماضى الأليم .هكذا فشلت موسكو فى تقيق الهدف الاستعمارى القديم والقائم على اقرار نظام حكم موالى لها .

التكاليف الروسية فى الحرب ضد الشيشان

تعانى موسكو بشدة من تكاليف سياساتها الاقتصادية القائمة على "المعالجة بالصدمات "وقد جاء التدخل العسكرى فى الشيشان من أجل "العودة إلى النظام الدستورى القديم "ليضاعف عليها الحمل الاقتصادى . وكان القادة المتشددون فى موسكو قد استهانوا بالقدرات القتالية الشيشانية فظنوا خطأ بأنهم لن يحتاجوا سوى إلى حالة "حرب خاطفة "لكى يتم لهم القضاء على " التمرد "فى الشيشان ، ولكن بعد مرور أربعة أسابيع من الاشتباكات بلغت تكاليف هذه الحرب أرقاما فلكية كانت فى غنى عنها وفى أشد الحاجة اليها أذ أصبحت تهدد أحلام التنمية والندرة على السيطرة على التضخم وهذا وضع جديد دفع المستثمرين الغربيين إلى مزيد من الحذر فى تعاملهم مع النظام الروسى .

وقد أدى اندلاع الحرب بين موسكو والانفصاليين الشيشاين إلى فقدان روسيا امكانية السيطرة على خط أنابيب البترول الذى كانت تخطط من خلاله التحكم فى طريق مرور البترول الذى قد يربط بحر قزوين بالبحر الأسود .فالمعروف بأن حكومة أذربيجان قد ابرمت فى ١٩٩٤/٩/٢٠ صفقة بترولية مع كونستروتيوم غربى نصت على نقل مالا يقل عن ٥١١ مليون طن من البترول الذى تنتجه أذربيجان .وكانت موسكو تتطلع إلى أن ينقل هذا البترول خلال خط أنابيب موجود بالفعل وهو يمر بأراضى

الشيشان ليصل إلى ميناء "نوفوروبسك" "على البحر الأسود .ولكن أزمة الشيشان قد نالت من هذا الحلم بعد أن فقدت موسكو القدرة على هذا الخط فى المستقبل

هذه بعض التحديات التى أفرزها التدخل العسكرى الروسى فى الشيشان وقد اتسمت بما لها من عواقب متناقضة على "رابطة الدول المستقلة" . فمن جهة عندما أرادت هذه الدول النقض عن نفسها ما إعتادت عليه من امتثال لتعليمات موسكو فى الماضى فان الوضع المتدهور الذى أصبح عليه اقتصادها القائم على التبعية شبه المطلقة لموسكو قد فرض عليها عدم الاندفاع فى المطلب القومى التحررى وتحسب خطواتها فى هذا الطريق .ولكنه من جهة أخرى فان تواجد أسلحة استراتيجية من نووية وغيرها على أراضى بعض هذه الدول قد شكل فى نظرها ورقة يمكن أن تساعدها فى التفاوض من أجل الحصول على بعض المنافع والامتيازات ، وخاصة وأن الرئيس يلتسين "قد أكد وعده للغرب بأن روسيا ستحتفظ باشرافها الموحد على كافة الأسلحة النووية وغيرها الموزعة على أراضى الاتحاد السوفيتى السابق ولهذا كان هذا الوعد هو احدى المطالب الرئيسية التى نص عليها الاتفاق لتأسيس الرابطة فى ٢١ ديسمبر١٩٩٢، فى الما آتا .وطول السنوات الثلاث التى تلت هذا الاتفاق كان على روسيا أن تتفاوض أحيانا وتكشر أنيابها أحيانا أخرى لكى تحقق ماوعدت به .

ولكن لم يتحقق من هذين الهدفين الاستراتيجى والاقتصادى سوى جزء ضئيل .فعلى الصعيد الاستراتيجى أسفر الاجتماع لمجلس وزراء الدفاع للرابطة الذى أنعقد فى ١٩٩٣/٦/١٥ عن تخلى روسيا اضطراريا عن اقرار مبدأ القيادة العسكرية المشتركة وأيضا عن البنية الموحدة للدفاع عن الرابطة مع الاحلال محل ذلك جهاز مشترك ومؤقت من أجل تنسيق ، - وليس توحيد - التعاون العسكرى بين الدول الاعضاء، أما على الصعيد الاقتصادى ، تم التوقيع على اعلان من أجل مساندة الوحدة الاقتصادية (١٩٩٣/٥/١٤)وعلى اتفاق لاقامة أسواق مشتركة واقامة "منطقة للروبل (١٩٩٣/٩/٧) ولاقامة وحدة نقدية (١٩٩٣/٩/٢٤) وغيرها من الاتفاقيات العديدة ولكن جميع هذه القرارات لم توف بالمساعدة التى كانت تنتظرها الدول الاعضاء من "الاخ الأكبر "والسبب فى ذلك يرجع أساسا إلى حالة الاقتصاد الروسى المتدهور للغاية وتخبط السياسات الاقتصادية والمالية .

واخيرا ان ما استجد وتأكد على مر الوقت منذ انشاء رابطة الدول المستقلة ، هو الاتجاه داخل الرابطة إلى عدم تقبل دول القاعدة القرارات الصادرة من القمة ، مما أدى إلى التأكيد تدريجيا لصيغة التعامل الثنائى وان كان مازال هذا التعامل يتم بصيغة لاتختلف كثيرا عن ماكانت عليه فى الماضى ، فى عهد "تبعية "هذه الدول للقطب السوفيتى القديم .

فقد تأكدت هذه التطورات عند عقد مؤتمر القمة ال ١٥فى ١٠فبراير ١٩٩٥ بمهاجمة كازاخستان "الما اتاه" فعلى الصعيد الاستراتيجى ، لم ينجح "الرئيس يلتسين" فى اقناع شركائه بتوقيع "وثيقة حول الامن الجماعى" للرابطة وهذا الرفض يعنى بان رؤساء دول الرابطة قد رفضوا المشروع الروسى القائم على الدفاع المشترك" للحدود الخارجية "للرابطة واكتفوا باعتماد "وثيقة واهية كانت قد اعدتها اوكرانيا تنص على "تنسيق جهود الدول الاعضاء فى مجالات الدفاع عن حدودها "كذلك لم يلق المشروع الذى اعدته كازاخستان ، وهى احدى دول الرابطة الاكثر توافقا مع موسكو ، حول توقيع معاهدة للتعاون المتبادل ومن اجل الحفاظ على الوحدة الاقليمية لدول الرابطة ، لم يلق التأكيد اللازم واحل محله مذكرة واهية حول "السلام "فقد اكدت دول الرابطة بهذه الطريقة بانها لاترغب فى اللحاق بالقوات الروسية التى تتقاتل فى الشيشان حتى وان اقتصر عملها هناك على اعمال اعادة البناء .اما على الصعيد الاقتصادى فان التوقيع على الاتفاقيات جديدة لن يؤدى إلى تحقيق أية تنمية فى دول الرابطة او اى تقدم فى هدف الاندماج الاقتصادى الذى تنشده موسكو بشدة ولكنها غير قادرة على المضى فيه نظرا لما تعانية من مشاكل اقتصادية ومالية عويصة

الخلاصة :

وفى ضوء هذا العرض السريع لانعكاسات الصراع الجارى فى الشيشان على تماسك رابطة الدول المستقلة يمكن استخلاص عدد من الملاحظات :

١- ان اندلاع الصراع المسلح فى الشيشان وعدم تسويته بعد الاحتلال الروسى للعاصمة "جروزنى "قد يكون دعم التطلعات القومية فى صفوف الدول الاعضاء داخل رابطة الدول المستقلة اذا قوى الأمل فى تحقيقها فى المستقبل .ولكن من الواضح ايضا بان هذا الدعم لم يدفع كافه هذه الدول إلى تجاوز موقف الترقب وهو موقف نابع عن التخوف من مستقبل غير مأمون العواقب .فانه ، على الرغم مما يشاهد حاليا من تدهور فى اوضاع روسيا السياسية والاقتصادية فان دول الرابطة ، بحكم موقفها الجغرافى والاقتصادى المتدهور مازالت تتطلع إلى اقامة صيغة جديدة من العلاقات بينها وبين روسيا .وما لوحظ خلال الفترة الاخيرة من تقارب بين بعض هذه الدول وبين تركيا او ايران لا يتعدى مجرد التلويح بالانسلاخ عن الرابطة فمازال الأمل معقودا فى الاعتماد على موسكو التى من الواضح بانها اقدر من غيرها على الحصول على ماتحتاجه من دعم ومعونة من الغرب .

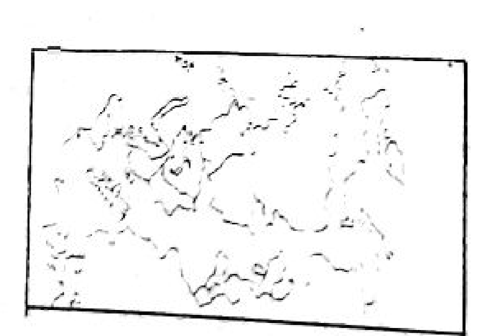
٢ - وعلى هذه العلاقات الجديدة ان تراعى التطلعات القومية المطروحة من قبل هذه الدول ولكنها حتما ستصطدم بالمشكلة العويصه التى أوجدها الحكم الاستعمارى فى الماضى والذى يستهدف أساسا تسيب شعوب هذه الدول من خلال القضاء على القوميات وهى :

مشكلة الحدود المفتعلة التى رسمتها موسكو والقائمة على فصل وإبعاد شعوب عن موطنها الاصلى او "اراضيها المقدسة والتى كانت تخدم اساسا التواجد الروسى وهيمنته على مصير هذه الاقاليم .

وكان لحصول هذه "الجمهوريات "على استقلالها عند تداعى الاتحاد السوفيتي يعد مؤشرا ايجابيا لاقامة علاقات جديدة بين الحكم فى موسكو والجمهوريات الاخرى فكان اول ماطرح على بساط التفاوض المطالبة بتصحيح هذه الحدود المفتعلة .ما اشبه الوضع الحدودى داخل "رابطة الدول المستقلة "بوضع افريقيا فى بداية الستينات عندما نالت شعوبها الاستقلال الوطنى فكان عليها مواجهة العديد من الصراعات الحدودية كان الاستعمار قد رسمها فى الماضى .ولكن منظمة الوحدة الافريقية قد رأت حل هذه المشكلة فى ادخال ميثاقها (١٩٦٣) بعدم المساس بالحدود التى اوجدها الاستعمار " .وبالطبع لم يلقى هذا المبدا كلية صراعات الحدود فى القارة ، ولكنه على الاقل قد حد من اندلاعها على رابطة الدول المستقلة "ايضا ان تنحى جانبا مشكلتها الحدودية لكى تتفرغ لاهداف قومية اكثر ايجابية مثل التنمية الاقتصادية والتحرر السياسى .لكى يكون للاستقلال مضمون حقيقى .

٣ - على جمهوريات "رابطة الدول المستقلة "ان تقيم وتنمى فيما بينها وايضا بينها وبين موسكو ، روابط قائمة على المشاركة على قدم المساواة فى تسوية مشاكل الرابطة .على سبيل المثال فالتاخذ مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية فى جمهوريات الاطراف نفس الاهمية لدى مسائل الدفاع الجماعى والأحقية فى السيطرة على المنشآت النووية والعسكرية .فان الرابطة فى وضعها الحالى ، وكما بدت عند عقد مؤتمرها الاخير فى الماتا (١٠ يناير١٩٩٥) مازالت تؤكد تصميم موسكو على فرض الياتها القديمة لكى تمارس سيطرتها على مصير شعوب الجمهوريات الاطراف .

ولاشك فى ان اقرار اليات جديدة وعلاقات قائمة على المشاركة الديموقراطية يعد اليوم المخرج الوحيد من مأزق القومية بالنسبة لهذه الدول ثم اليس هذا الهدف هو احد المطالب الرئيسية التى ينادى به الغرب والعالم ايضا فى عصر مابعد الحرب الباردة ☐



١٠

ناجورنوكاراباخ : الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية



عبدالله صالح (*)

يمثل الصراع الأرمينى الأذربيجانى حول اقليم ناجورنوكاراباخ ، أحد الصراعات المعقدة التى تتداخل فيها الأبعاد العرقية ، الدينية ، فضلا عن ميراث تاريخى من العنف والصدام . وخطورة هذا النوع من الصراعات أنه يمكن أن يتلاقى مع صراعات أخرى فى مناطق مختلفة ، على نحو يفضى الى زيادة حدة هذه الصراعات ، فالتصعيد فى منطقة القوقاز - التى تضم الى جانب ارمينيا وأذربيجان ، جمهورية جورجيا - يمكن أن يتقاطع مع الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة ، من خلال اشتراك الصرب والأرمن فى العداء للاتراك ، ناهيك عن الدور المتزايد للقوى الاقليمية الكبرى الساعية الى تأكيد دورها الاقليمى - فى هذه الصراعات ، بما يجعلها بؤراً للتنافس بين هذه القوى على نحو يزيد من أمد الصراع ويغذيه .

واقليم ناجورنوكاراباخ المتنازع عليه ، يقع بالكامل داخل أراضى جمهورية أذربيجان فى سلسلة جبلية تعرف بالاسم نفسه ، ويسكن هذه المنطقة - التى تبلغ مساحتها ٤ر٤ ألف كيلو متر مربع - نحو ٢٠٠ ألف نسمة ، يشكل الأرمن - الذين تربطهم صلات ثقافية وعرقية ودينية قوية مع جمهورية أرمينيا - نحو ٨٠٪ من سكان الاقليم . ويطالب اقليم ناجورنوكاراباخ بالاستقلال التام عن جمهورية أذربيجان ، وتوجد به الكثير من الحركات الانفصالية التى تشن عمليات عسكرية ضد أذربيجان ، التى ترفض هذا التوجه وترد بعنف على هذه الحركات . وكان قد أجرى استفتاء داخل الاقليم فى عام ١٩٩١، حيث صوت ٨٠٪ من السكان لصالح حق تقرير المصير والاستقلال ، أعقب ذلك اعلان الاقليم نفسه كجمهورية مستقلة بذاتها ، ولكنه لم يستطع أن يحصل على اعتراف من ايه دوله ، بما فى ذلك جمهوريه ارمينيا ، التى تسعى لضم الاقليم اليها .

(*) باحث فى العلوم السياسية .

ميراث العنف والصراع حول الاقليم :

تورد المصادر الأرمينية والأذربيجانية معلومات متناقضة عن حقوقها التاريخية فى اقليم ناجورنوكاراباخ . فالأرمن يرون أن الاقليم قد خضع لأرمينيا منذ القرن الثامن قبل الميلاد ، حيث كانت المنطقة تسمى فى حينه "أورتيجه" ، ومن هذه التسمية اشتق الاسم الأرميني للمقاطعة " أرتساخ " . وفى الفترة الممتدة بين القرنين العاشر والثامن عشر بعد الميلاد عرفت المنطقة باسم " خاتشين " ، وهى كلمة مقتبسة من " خاتش " الأرمينية بمعنى "الصليب" الى جانب تسميات أخرى للمنطقة مثل أرمينيا الصغرى وسيونيك الصغرى، فضلا عن الكنائس والآثار التى خلفها الأرمن فى هذه المنطقة .

الا أن الأذربيجانيين يرون أن الكنائس الموجودة فى الاقليم قد أقامها الألبان المسيحيون ولا دخل للأرمن فيها ، ويشيرون الى أنه كانت هناك دولة أذربيجانية تمتد بين نهرى " كورا " و " أراكس " دامت بين ٧٤٧ الى ١٨٢٢ والحقت بالامبراطورية الروسية مع سائر المناطق الأذربيجانية ، اثر الحرب الطويلة بين الفرس والأتراك التى بدأت فى عهد الدولة الصفوية . ويرى الأذربيجانيون أن روسيا سمحت للأرمن بالانتقال الى هذه المنطقة لتعزيز الطائفة المسيحية فى الجناح الجنوبى من الامبراطورية . والتصدى لنفوذ الدولة العثمانية .ومع قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، تم تقسيم الامبراطورية السوفيتية على أساس قومى وفقا لمبدأ حق الأمم فى تقرير مصيرها ، وفى محاولة للتقرب من مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا المعاصرة ، جرى تقسيم المنطقة فى صورة جيوب متداخلة ، حيث صارت " ناخيتشفان " المحاطة بالأراضى الأرمينية والايرانية ، تابعة اداريا لأذربيجان ، بينما أصبحت منطقة ناجورنوكاراباخ، الجبلية المطوقة بالأراضى الأذربيجانية ، كيانا يتمتع بنفس الحقوق القومية للأرمن ، ويطمح الى تجاوز الكيلومترات السبعة التى تفصله عن الوطن الأم .

وقد تمكن المركز السوفيتى من وقف الحرب القومية التى بدأت بين أرمينيا وأذربيجان فى عام ١٩١٨ وانتهت بفرض الوفاق القومى بالقوة ، مما عنى التستر على المرض منذ البداية بدلا من علاجه . ومنذ عام ١٩٢١ استندت وضعية اقليم ناجورنوكاراباخ على معاهدة موسكو الموقعة بين لينين وأتاتورك فى مارس ١٩٢١ ، حيث كانت القوات التركية تسيطر على بعض أجزاء من جمهورية أرمينيا ، وقد نصت المعاهدة على اعتراف تركيا بالسلطة السوفيتية على اقليم ناجورنوكاراباخ وسيادة أذربيجان عليه على أن يتمتع الاقليم بالحكم الذاتى . وفى عام ١٩٢٣ قام الاتحاد السوفيتى بتحديد الوضع القانونى للاقليم باعتباره منطقة ذات حكم ذاتى تخضع لأذربيجان متذرعة بأن أذربيجان أكثر تقدما وغنى من أرمينيا فضلا عن كونها الأقرب من الناحية الجغرافية .

وفى حين كانت المادة (٧٨) من الدستور السوفيتى تحظر نقل أى جزء من أية جمهورية الى جمهورية أخرى دون موافقة الطرفين - وهى المادة التى تمسك بها الأذربيجانيون فى رفضهم التخلى عن الاقليم - فان المادة (٧٠) من الدستور نفسه كانت تدعو الى حق تقرير المصير بحرية لجميع الأمم - وهى المادة التى تسلح بها الأرمن فى مطالبتهم بضم اقليم ناجورنوكاراباخ الى أرمينيا .

وحتى وفاة ستالين لم يسمح للأرمن بالشكوى مما يعانون منه فى اقليم ناجورنوكاراباخ من مشكلات مثل التدهور الاقتصادى ، وفرض اللغة الأذربيجانية فى التعليم والمعاملات ، الا أنه مع نهاية الستالينية عام ١٩٥٦ ، بدأت العديد من القوميات - ومن بينها الأرمن - تطالب بتقرير مصيرها وبدأ الأرمن المقيمون فى اقليم ناجورنوكاراباخ يدافعون عن ارتباطهم بأرمينيا .

وقد انفجرت مشكلة ناجورنوكاراباخ عقب تسلم جورباتشوف للسلطة وتخفيف قبضة المركز السوفيتى ، اذ قام الأرمن بالمطالبة بضم الاقليم ، فى الوقت الذى سعت فيه أذربيجان لتقوية الشعور القومى الأذربيجانى مؤكدة أنها لا تنوى التنازل عن شبر واحد من أراضيها ، وقد حاول جورباتشوف تهدئة الطرفين ومطالبتهما بالتركيز على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، واقترح خطة لتنمية الاقليم ووضع نظام جديد يتضمن استمرار الاقليم تحت سلطة أذربيجان على أن تضمن عن طريق اجراءات تشريعية ملائمة ، استقلالية المنطقة ، الا أن الطرفين رفضا هذه المقترحات .

وفى عام ١٩٨٩ تقدم اقليم ناجورنوكاراباخ بطلب انضمام الى جمهورية أرمينيا ووافق عليه مجلس السوفيت الأعلى فى أرمينيا ، مما أثار مشاعر أذربيجان وأدى لتفاقم الوضع وبدء المعارك على جبهتين الأولى داخل ناجورنوكاراباخ والثانية بين أرمينيا وأذربيجان . وفى السنوات القليلة التى سبقت تفكك الاتحاد السوفيتى ، بدأت السلطة المركزية أكثر ميلا للأطروحات الأرمينية ، لاسيما بعد ادراكها لتنامى التنظيمات الشعبية الانفصالية فى أذربيجان . ولقد كان وجود الاتحاد السوفيتى يمثل غطاء يحول دون ظهور التوترات والصراعات العرقية والتعبير عن نفسها بشكل صارخ ، ومع تفككه خرج مارد الصراعات العرقية من قمقمه ، وأدى استقلال كل من أرمينيا وأذربيجان الى احتدام الصراع المسلح بين الطرفين حول اقليم ناجورنوكاراباخ .

الأبعاد الاقليمية للصراع الأرميني/الأذربيجانى :

بدأ الصراع الأرمينى الأذربيجانى يتخذ أبعادا خطيرة منذ بدأت الأطراف الاقليمية تلقى بثقلها فى هذا الصراع ، وتتخذ مواقف ثابتة الى جانب أحد طرفى الصراع ، انطلاقا من طبيعة العلاقات بينها وبين الطرف الذى تسانده ، مثل مساندة تركيا لأذربيجان ومساندة روسيا لأرمينيا ، أو لتصفية حسابات بين هذه القوى الاقليمية ومساندة

الطرف المعادى للطرف الآخر الذى يحظى بدعم خصم اقليمى ، كما بدا واضحا فى دعم ايران للأرمن ، رغم الاختلافات الجوهرية بينهما ، وذلك كنوع من مواجهة النفوذ التركى ، ومعاقبة أذربيجان على ارتمائها فى احضان تركيا

وترتبط كل من تركيا وايران بعلاقات قوية مع الأذربيجانيين المسلمين ، فأذربيجان تقع ضمن المجموعة اللغوية التركية كما تشترك أذربيجان مع ايران فى المذهب الشيعى ، فضلا عن الحدود المشتركة بين أذربيجان وايران والتى نجم عنها لجوء ما يزيد عن مائتى ألف أذربيجانى الى ايران فرارا من الحرب الدائرة ، هذا بالاضافة الى أن ايران تعتبر مسلمى أذربيجان امتدادا طبيعيا لسكانها ، ثم أن لايران طموحات اقليمية فى منطقة وسط أسيا ، وتجد فى هذا الصراع فرصة ملائمة لتأكيد دورها القيادى ونشر المذهبى الشيعى .

الا أن تركيا تسعى لتقليص هذا النفوذ الشيعى فى المنطقة وفرض نموذجها السياسى العلمانى ، فضلا عن رغبتها فى زيادة مكانتها اقليميا ودوليا على نحو يؤهلها للحصول على العضوية الكاملة للمجموعة الأوروبية ورغم التنافس التركى الايرانى فى المنطقة ، فان الدولتين قامتا - فى معظم فترات الصراع حول ناجورنوكاراباخ - بتأييد الجانب الأذربيجانى . ففى مواجهة الانتصارات المتوالية لأرمينيا ، قامت تركيا بتصعيد الموقف مع أرمينيا ، بالتهديد وتعزيز قواتها على الحدود ووضعها فى حالة تأهب . وفى المقابل قامت ايران بتحذير أرمينيا بأنها لن تسكت على العدوان الأرمينى على أذربيجان بل وبدأت ايران تحرك قواتها على الحدود وداخل أذربيجان .

وهنا يثور التساؤل : هل تلاقت المصالح الايرانية التركية فى أذربيجان أم أن الأمر لا يخلو من مناورات سياسية تخفى الصراع الحقيقى بينهما ؟ وفى محاولة للإجابة يمكن اثارة نقطتين هامتين : النقطة الأولى : أن احدى صور الصراع التركى - الايرانى تبدو من خلال دعم ايران الخفى لجمهورية أرمينيا المسيحية التى تمكنت من ضم جزء من أذربيجان بينما فشلت تركيا فى مساعدة أذربيجان على ضم المنطقة المتنازع عليها بين أرمينيا وأذربيجان .

ولاشك أن موقف ايران المذكور يرتكز على عدة اعتبارات ، فالى جانب محاولة ايران وقف حلم الأتراك بالعودة الى دولة " طورانية " تضم القسم الأكبر من أسيا الوسطى ، فمن المعروف أن هناك نحو ٣٠ مليون ايرانى ينتمون الى أصول أذربيجانية فى شمال ايران ويحلمون بالوحدة مع بقية أذربيجان المقسمة ، ومن ثم فالاستقرار فى أذربيجان يمكن أن يساهم فى تنمية الحلم الأذربيجانى ، وهو ما قد يمس التماسك الداخلى لمجتمع التعددية العرقية والقومية فى ايران . ولكن مع اتجاه أذربيجان لتحسين علاقتها بايران ، بدأت الأخيرة فى تغيير خطتها التكتيكية لاجتذاب أذربيجان بعيدا عن تركيا

النقطة الثانية : أن السياسة التركية تجاه الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى عموما وتجاه أذربيجان وطاجيكستان على وجه الخصوص تتبلور فى محاولة وقف امتداد نفوذ الأصولية الشيعية الراديكالية فى هذه الجمهوريات ، على أساس أن ذلك يمكن أن يؤثر على تركيا ذاتها ونموذجها السياسى العلمانى، لاسيما أن هناك أسسا موضوعية - سواء فى الهوية او القوى السياسية - قد تجعل لهذا المد تأثيراته الداخلية ، هذا فضلا عن طموحات تركيا لاعادة الحلم الامبراطورى العثمانى القديم . اما فيما يتعلق بروسيا ، فقد حاولت ان تلعب دور " الأخ الأكبر " فى الصراع بين ارمينيا واذربيجان ، معلنة رغبتها فى تسوية هذا الصراع سلميا واقترحت عدة مشاريع لتسوية الصراع ، وترتبط روسيا بمعاهدة صداقة وتعاون مع أرمينيا ، اضافة الى وجود معاهدة للأمن الجماعى تشترك فيها كل من روسيا وأرمينيا ، الأمر الذى دفع الأخيرة لمطالبة روسيا بالوفاء بالتزاماتها وفقا لمعاهدة الأمن الجماعى ، وهو ما سبب حرجا للدبلوماسية الروسية ، خاصة فى ضوء معارضة الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة للدور الروسى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة .

الا أنه يجب عدم اغفال دور القوى القومية الصاعدة فى روسيا والتى تطالب بمزيد من التدخل الروسى فى الصراع حول ناجورنوكاراباخ لصالح الأرمن ، فضلا عن أن روسيا تعتبر الجمهوريات السوفيتية مناطق يجب أن تظل واقعة تحت النفوذ الروسى ، ولن تسمح بتواجد قوى أجنبية غربية تهدد مصالحها فى المنطقة ، وهو ما جعلها تحاول اقناع طرفى الصراع بأن أى تسوية لن تكون مقبولة ما لم تراع المصالح الاستراتيجية الروسية .

دور العامل الاقتصادى :

يلعب العامل الاقتصادى دورا هاما فى الصراع بين أرمينيا وأذربيجان ، فأذربيجان لديها احتياطات نفطية هائلة ، أدت الى تسابق العديد من الشركات الغربية للتنقيب عن البترول فى أذربيجان ، وهو الأمر الذى يثير مخاوف أرمينيا ، ذلك أن عائدات النفط المستخرج من أذربيجان سوف تسهم فى تطوير المرافق ومشروعات البنية الأساسية وتحديث هياكل الصناعة ورفع مستوى معيشة الشعب الأذربيجانى بما فيه سكان ناجورنوكاراباخ ، والأهم أنها سوف تساعد على رفع القدرات العسكرية لأذربيجان .

ومن جانب اخر فان أرمينيا تخشى من تصاعد الضغوط الاقتصادية عليها بعد أن توثقت العلاقات الاقتصادية بين أذربيجان وبعض الدول مثل بريطانيا واسرائيل ، ولهذا أعلنت أرمينيا مخاوفها ازاء امكانية استخدام الثروات البترولية الجديدة كسلاح فى الحرب بين البلدين ، ويذكر أن أذربيجان كانت قد قامت - اثر اندلاع الصراع بين

البلدين عام ١٩٨٨ بمنع امدادات الغاز الطبيعي الى ارمينيا عبر اراضيها ، كما سعت للضغط على تركيا وجورجيا لاحكام الحصار الاقتصادى على ارمينيا بهدف التأثير على قدراتها العسكرية

ويبلغ انتاج أذربيجان حاليا من النفط حوالى ٢ ملايين طن سنويا ، وهو حجم لا يتناسب مع انتاج العصر الذهبى لها فى الستينات ، حيث كانت تنتج أكثر من نصف الطلب العالمى على الطاقة ، الا أن قلة الاستثمارات ومحدودية التكنولوجيا المستخدمة أدت الى تدهور انتاج النفط ، الأمر الذى جعلها تعتمد على الشركات الغربية أساسا · ورغم القيود التى وضعها الكونجرس الأمريكى على أذربيجان مستثنيا اياها من المساعدات المخصصة لبلدان الاتحاد السوفيتى السابق ، فان هذا لم يمنع الشركات الأمريكية من الدخول فى عقود للتنقيب عن البترول ، وشجعها على ذلك ، عدم وجود قوانين وقيود معرقلة للاستثمار الأجنبى فى أذربيجان · وقد وقعت تركيا وأذربيجان فى عام ١٩٩٢ ، اتفاقية لمد خط أنابيب للنفط من باكو الى ساحل البحر المتوسط عند مدينة "يومورتاليك" ، هذا بالاضافة لوجود خط آخر من باكو الى " تبريز " فى ايران، يتم عن طريقه نقل كميات كبيرة من نفط أذربيجان .

وفى مواجهة ذلك تسعى أرمينيا – من خلال الجاليات الأرمينية العديدة المتوطنة فى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة – الى الحصول على دعم هذه الدول ، وقد نجح اللوبى الأرمينى فى الولايات المتحدة فى الضغط على الحكومة الأمريكية لوقف المعونات المقدمة لأذربيجان ، كما أن وجود جالية كبيرة من الأرمن على الأراضى الفرنسية ، أدى الى تعاطف الحكومة الفرنسية مع أرمينيا ودعمها ، ويذكر أن أرمينيا قد حصلت مؤخرا على صفقة طائرات ميراج حربية من فرنسا .

ورغم أن هناك اربع جمهوريات سوفيتية سابقة تمتلك اسلحة نووية بالفعل هى روسيا ، أوكرانيا ، كازاخستان ، روسيا البيضاء ، فان انتشار عمليات تهريب وبيع الأسلحة النووية يشير الى احتمال أن تكون أذربيجان قد حصلت على المواد النووية بشكل أو بآخر · فضلا عن أنها تمتلك ٣ منصات على الأقل لاطلاق صواريخ سكود أرض – أرض بعيدة المدى ، قادرة على حمل رؤوس نووية، وتقع العاصمة الأرمينية فى مدى هذا الصاروخ الذى يصل الى ٢٠٠ ميل .

وترتبط أذربيجان بعلاقات وثيقة مع اسرائيل ، تسعى من خلالها الى الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة واعادة تدريب قواتها المسلحة ، وفى المقابل تجد اسرائيل فى أذربيجان سوقا لتصريف منتجاتها ، وتعمل على دعم التعاون الاقتصادى معها على نحو يسهل لها التغلغل فى الجمهوريات الاسلامية الأخرى ، ورغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين ، فان أرمينيا يقلقها بشدة ذلك التعاون الاسرائيلى الأذربيجانى .

البحث عن تسوية سلمية للصـــراع :

تعددت جهود الوساطة الرامية الى ايجاد تسوية الصراع الأرمينى الأذربيجانى حول اقليم ناجورنوكاراباخ ، من جانب العديد من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية ، الا أن أيا من هذه الجهود لم تفلح فى التوصل الى صيغة مقبولة من الطرفين ، نتيجة اعتقاد أحد طرفى الصراع بالانحياز المسبق من جانب الوسطاء للطرف الآخر أو تصورهما أن الحل العسكرى هو أفضل الحلول الممكنة للصراع فضلا عن اصرار الطرفين على رفض تقديم أية تنازلات ، فالأرمن يشددون على حق أبناء الاقليم فى تقرير مصيرهم ، بينما يتشبث الأذربيجانيون بمبدأ وحدة اراضى دولة أذربيجان ، ويرون أن الأرمن القاطنين فى اقليم ناجورنوكاراباخ ليسوا أمة لكى ينطبق عليهم مبدأ تقرير المصير ، بل هم مجرد أقلية عرقية ضمن الأمة الأذربيجانية ، ويتمتعون بحقوق متساوية مع الأذربيجانيين والروس والاكراد وسائر القوميات القاطنة فى الجمهورية ، ومن هذا المنطلق تقترح أذربيجان منح الاقليم " الحكم الذاتى الثقافى " الا أن أرمينيا ترفض ذلك مؤكدة أن الهدف الحقيقى لأذربيجان هو ابتلاع الاقليم وتمييع استقلاله الحقيقى وتغيير التناسب الديموغرافى فيه ، تمهيدا لدفن القضية الى الأبد .

واذا كانت القوى الاقليمية غير قادرة – أو غير راغبة – فى تسوية هذا الصراع ، فانه يبدو أن المطلوب هو تكثيف الجهود الدولية ، وهنا نشير الى ما قرره مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى – المنعقد فى بودابست فى ديسمبر ١٩٩٤– من ارسال قوة قوامها ٣ آلاف جندى الى المنطقة مع تخصيص ٤ ملايين دولار لمهمة حفظ السلام فى الاقليم ، غير أنه لم يتفق على كيفية تشكيل هذه القوة حتى الآن ، مع ربط ارسالها باستقرار الأوضاع واستتباب وقف اطلاق النار .

غير أنه يجب التأكيد على ضرورة أن تذهب هذه الجهود لأبعد من ذلك بالعمل على وقف اطلاق النار وانسحاب القوات من الأراضى المحتلة واعادة اللاجئين ، ثم الجلوس على مائدة التفاوض وهو ما يتطلب اقناع طرفى الصراع بأن التفاوض هو أفضل وسيلة لتسوية الصراع ، مع ضرورة طرح حلول جديدة من جانب الأطراف الثلاثة ، التى تستطيع دفع المفاوضات من خلال تقديم – أو الوعد بتقديم مساعدات – لطرفى الصراع ، لاسيما فى ضوء حاجة الطرفين الى المعونات الخارجية .

واذا كان طرفا الصراع يعتقدان أن نتيجة الصراع ينبغى أن تكون صفرية، بمعنى أن حصول أحد الطرفين على اقليم ناجورنوكاراباخ يعنى انتفاء سيادة الآخر عليه ، وأن اقتسام هذا الاقليم مسألة غير مقبولة ، فانه يمكن الاتفاق على الحياد ، بصفته الصياغة التى يمكن فى اطارها الحفاظ على وحدة الاقليم ومنع الطرف الآخر من الحصول عليه ، وذلك باقرار صيغة ملائمة للحكم الذاتى أو منح الاقليم حق تقرير المصير . □

١١

الصراع القومى والعرقى فى الجمهوريات المستقلة : ابخازيا - جورجيا



- مختار شعيب عبدالله(*)

تمهيد :

تتعدد صور الصراع القومى والعرقى فى هذه المنطقة من العالم ، التى كانت تعرف سابقا بالاتحاد السوفيتى ، ومن أهم صور هذه الصراعات التى بلغت ٢٠٠ صراع . وبين هذه الصراعات ترصد الدراسات : الصراع بين الأحزاب العلمانية وخاصة ذات الأصول الشيوعية وبين الأصولية الاسلامية وأحزابها كما فى طاجيكستان ويصنف أيضا على أنه صراع على السلطة ؛ والصراع على السلطة بين الحكومة والمعارضة حيث تدخل البلاد فى حرب أهلية ويدخل الجيش طرفاً فى الصراع كما حدث فى جورجيا وأذربيجان ؛ والصراع بين الأغلبية القومية والأقلية القومية داخل الجمهورية الواحدة بسبب رفض الأخيرة لسياسات الأولى ويعزز هذا الصراع التناقضات العرقية والدينية أو المذهبية كما فى حالة الصراع بين الأغلبية الأوزبكية السنية والأقلية التركية المسخيتية الشيعية فى أوزبكستان .

أضف الى هذا ، الصراعات بين القوميات والأعراق المختلفة بسبب مطالبة الأقلية بحق تقرير المصير القومى والاستقلال كما هو فى الصراع الجورجى - الأبخازى ، والجورجى - الأوسيتى ، والروسى - الشيشانى .. فى الوقت الذى لا توجد لهذه الأقليات امتدادات عرقية أو قومية قوية فى الجمهوريات الأخرى وان وجدت روابط قومية فهى ضعيفة ومن ثم يكون الصراع محدود . ويقوم الصراع أيضا بين أقلية قومية لها امتدادات عرقية وقومية خارج حدود الجمهورية التى تنتمى إليها فى الجمهوريات المجاورة وبين الأغلبية القومية فى هذه الجمهورية بسبب محاولة الأقلية الانفصال مما يؤدى إلى حرب أهلية تتحول إلى حرب اقليمية بين جمهوريتين متجاورتين مثل الصراع

(*) باحث فى العلوم السياسية .

الأذربيجانى – الأرمينى على ناجورنوكاراباخ وفى حالة حدوث صراع بين الأقليات الروسية والأغلبيات القومية فى أى من كازاخستان أو بيلاروس ، أو أوكرانيا أو مولدوفا أو دول البلطيق وإن كان هناك بوادر للصراع فى بعضها أو فى حالة الصراعات القومية والعرقية بين جمهوريات وسط اسيا مثلا بين الأوزبك والطاجيك . ثم هناك الصراع بين أقليتين قوميتين مختلفتين مثل الصراع الأوسيتى – الأنجوشى والذى تعززه الاختلافات الدينية والعرقية واللغوية . فالأوستينيين من الجنس الآرى ويدينون بالمسيحية الأرثوذكسية ويتكلمون اللغة الأوسيتية فى حين أن الأنجوش من الأصول الشركسية – ومسلمين ولهم لغتهم الخاصة .

وتتلخص أهم أسباب هذه الصراعات فى :

– التقسيم الادارى الاعتباطى للحدود بين الجمهوريات خاصة فى عهد ستالين وتحولها الى حدود سياسية بين القوميات المختلفة وتغيير هذه الحدود أكثر من مرة فى ظل سياسات التجزئة والترحيل والتهجير العرقى التى اتبعها ستالين ومن تلاه وخاصة فى القوقاز وآسيا الوسطى وكذلك سياسات الدمج القومى والانصهار العرقى والدينى وأبعاد شعوب بأكملها عن مواطنها الأصلية التى اتبعها قياصرة روسيا ومن بعدهم البلاشفة .

رفع غطاء الكبت عن المشاعر القومية فى ظل سنوات الجلاسنوست والبيروسترويكا وما تلاها من سقوط الاتحاد السوفيتى وتفككه إلى جمهوريات متعددة القوميات فى الوقت الذى سادت فيه مبادىء حقوق الانسان وحق تقرير المصير والديمقراطية فى ظل أزمة اقتصادية طاحنة مثلت الأرضية المناسبة لتفجر مثل هذه الصراعات وتحولها إلى حروب أهلية دموية بين القوميات المختلفة تعززها الصراعات التاريخية بينها فى ظل غياب هوية وطنية جامعة فى كل جمهورية فيجد السكان هويتهم فى الانتماءات العرقية والقبائلية القديمة أو فى الدين على أسس مذهبية وعقائدية ومن ثم يعزز البعد الدينى هذه الصراعات وإن لم يكن السبب الأساسى فيها ويزيد من حدتها كما هو الحال فى الصراع الأنجوشى – الأوستى أو الأبخازى – الجورجى أو الشيشانى – الروسى أو الأوزبك السنة والأقلية التركية المسخيتية الشيعية .

– الواقع الاثنى المعقد للمنطقة بل فى كل جمهورية وإقليم ، فهناك تعددية اثنية حيث ينتمى السكان إلى ١٢ مجموعة اثنية رئيسية و ٤٠٠ قومية وشعب ، ويتواجد ٤٠ دينا وتوجد ١٦ ألف جماعة دينية منها ٨ الاف أرثوذكسية و ٤ الاف بروتستانتية و ١٣٠٠ كاثوليكية و ٧٠٠ اسلامية و ١٠٢ يهودية و ٦ بوذية والباقى ديانات أخرى فضلا عن التنوع اللغوى ، فالمسلمون الذين يشكلون ٢٠٪ من هذه الخريطة يتكلمون ١٥ لغة تركية و ١٠ لغات ايرانية و ٣٠ لغة قوقاسية اضافة إلى الصينية والمنغولية والكورية والروسية وشكل غريب من العربية . والأصول العرقية للسكان مترابطة ومتداخلة رغم الحدود السياسية التى لا تعبر عن تقسيمات طبيعية كما أنها لا تعكس تقسيمات عرقية أو قومية بل هى شطرت فى كثير من الأحيان هذه القوميات ووزعتها على كافة الجمهوريات مثل الروس ، والطاجيك ، والتتر ، مما نتج عنه مشكلات حدودية ومطالبات إقليمية ليس بين الجمهوريات المستقلة فقط ولكن فيما بينها وبين جيرانها فى الصين وإيران وأفغانستان وتركيا وبولندا وفنلندا . خاصة وأن الأصول الثقافية والحضارية لهذه القوميات مختلفة . فالطاجيك مثلا ينحدرون من شعب حضرى بينما الأوزبك أصولهم بدوية والتتار رعاة جبليين فى حين أن الكرج شعب اغريقى متحضر بينما الروس والسلاف أصولهم بدوية رعوية .

وهذه الصراعات تعززها التناقضات الثقافية والحضارية والسياسية والمذهبية خاصة وأن اليد الروسية تلعب فى كافة هذه الصراعات كما هو فى طاجيكستان وأذربيجان وجورجيا وفى الصراع الأنجوشى – الأوسيتى والجورجى – الأبخازى ، وكما هو الحال فى الصراعات بين القوميات المختلفة والأقليات الروسية فى أوكرانيا ومولدوفا والبلطيق وكازاخستان ، وما يساعد على تفجر هذه الصراعات سهولة الحصول على المعدات والأسلحة والذخيرة وتوافر المرتزقة والمتطوعين فى ظل نشاط مكثف لعصابات التهريب والمافيا .ونتناول هنا الصراع الجورجى – الأبخازى بالدراسة .

أولا : البعد الاجتماعي/التاريخى للصراع :

بداية يعد الصراع الجورجى – الأبخازى من الصراعات القومية التى تنشأ بين الأغلبية القومية " الكرج " والاقلية القومية " الأبخاز " بسبب مطالبة الأخيرة بالاستقلال والانفصال عن الأولى فيتحول الصراع إلى حرب أهلية محدودة بسبب ضعف الروابط العرقية فيما بين القوميتين المتصارعتين والقوميات الأخرى فى المنطقة فلا تصل الحرب إلى درجة الحرب الإقليمية بين جمهوريتين مستقلتين مثل الصراع الأذربيجانى – الأرمينى مثلا ، وان كان للصراع أبعاده الاقليمية والقومية بسبب الخريطة السكانية المعقدة :

أ – التركيب الاجتماعى والصراع القومى :

جمهورية جورجيا مساحتها ٧٦١٤٦ كم٢ وعاصمتها تلبيسى وتعدادها حوالى ٥ر٤ مليون نسمة وتتوزع الخريطة السكانية هكذا ٦٩٪ جورج " كرج " ٩٪ أرمن، ٧٪ روس ، ٥٪ أذرب ، ٣٪ أبخاز ، ١٪ يهود ، ٦٪ قوميات أخرى . وتضم جمهورية أوسيتيا الجنوبية ذات الحكم

الذاتى التى يسيطر عليها الأوستيين وهم يدينون بالمسيحية الأرثوذكسية ومقاطعة اجارستان ذات الحكم الذاتى وسكانها تتار مسلمون فضلا عن جمهورية أبخازيا وهى مستقلة ذاتيا ومساحتها ٨٫٧٠٠ كم٢ وتعدادها ٧٥٠ الف نسمة وتقع فى الشمال الغربى لجورجيا ولا يتعدى الأبخاز ١٨٪ من سكانها ويدين ٧٠٪ منهم بالاسلام والباقى ٣٠٪ بالمسيحية الأرثوذكسية بينما يشكل الجورجيون ٤١٪ والروس ١٥٪ واليونانيون ١٠٪ والأرمن ١٣٪ والباقى ٣٪ قوميات أخري

والجورج " الكرج " سلالة أوجنس مستقل بذاته لا علاقة له بأنواع الأجناس الأخرى فى أوروبا وآسيا فالشعب الجورجى لا يتمتع بحجم دولى وليس باستطاعته الاعتماد على الأشقاء أو الأخوة لا بداخل الاتحاد السوفيتى السابق ولا خارجه ، فالقومية الجورجية قومية تاريخية اعتنق الجورجيون فى القرن الخامس الميلادى المسيحية ولا توجد بين لغاتهم ولهجاتهم أصول تركية أو أوروبية أو سامية وهم يعتبرون أنفسهم أرقى ثقافياً من جيرانهم نظراً لأن بلادهم كانت مملكة مستقلة متمدينة وجزءا من العالم الأغريقى - الرومانى وجيرانهم فى مرحلة البداوة ، ويعتز الجورجى بهويته الوطنية وبديانته المسيحية - الكاثوليكية وبلغته وهى إحدى اللغات الأيبيروقفقاسية الجنوبية ونادرا ما يتزوج من أبناء القوميات الأخرى ويحرصون على الأفتخار بهويتهم المستقلة وبنقاء أصولهم العرقية لذا يعتبرون أنفسهم اخوان ستالين وهو بالنسبة لهم بطل أسطورى مما يمثل استفزازا للروس وبقية القوميات خاصة القوقازية . فضلا عن أن الجورجى يشعر بأنه مظلوم تاريخيا فهو لم يحكم نفسه بنفسه فى عمره الذى يمتد أكثر من ٣ آلاف سنة سوى مائة عام فقط وأنه بأصالته وحضارته وتاريخه المتميز يستحق ما حرمته منه حركة التاريخ حيث أن ٥٠٠ عام من الحكم الاسلامى ، فضلاً عن أكثر من قرن من الحكم القيصرى و ٧٠ عاما من الشيوعية لم تفلح فى تغيير الانتماء الدينى والهوية الوطنية للجورجى .

ويعد الشعب الأبخازى أحد الشعوب القوقازية العديدة ذات الأصل الشركسى التى تسكن منطقة القوقاز التى يسكنها ستون شعباً وتتجاور فيها أربع جمهوريات سوفيتية سابقة وسبع جمهوريات ذات حكم ذاتى فى هذه المنطقة الصغيرة ، ويدين غالبية الأبخاز بالاسلام الا أن المراقبين لا يعتبرون القضية الدينية هى المحرك الأساسى للصراع إذ يشترك فى الحركة الانفصالية الأبخاز المسيحيون والأقليات اليونانية والأرمينية والروسية وكلها تدين بالمسيحية .

ب - الصراع والسياسات القومية فى العهد القيصرى :

من أهم ملامح هذه السياسات والتى حاولت التعامل مع المشكلة القومية هى سياسة الدمج القومى بنقل القوميات المختلفة من مكان لآخر كنقل الروس الى وسط أسيا والقوقاز فضلا عن تدفق الفلاحين والفارين من العبودية والقانون وسياسة تصفية النخبة التقليدية فى جميع المناطق دون تمييز حتى صار اهل البلاد الأصليين اقلية فى بلادهم حيث حرصت حكومات القياصرة على تطعيم هذه القوميات بقوميات أخرى لاضعاف قوة التركيبة الاجتماعية للقوميات الأصلية فى القوقاز ووسط آسيا مع اتباع سياسة الترحيل والتهجير للقبائل التترية والشركسية كالأبخاز خاصة بعيدا عن شواطىء البحر الأسود لمنعهم من الاتصال بالعالم الخارجى وتوطين الروس مكانهم وتهجير هذه القوميات الى سيبريا ووسط اسيا وأراضى الدولة العثمانية تحت ضغط المجازر الرهيبة من القتل والانتقام من هذه الشعوب مثل مجازر ايفان الرهيب وعمليات الابادة الجماعية تحت شعار ذبح الكفرة أو المخالفون فى العقيدة قربانا إلى المسيح ، فضلا عن سياسة التنصير الاجبارى واضطهاد الأديان الأخرى وفرض منهج ثقافى واحد قائم على فرض اللغة والثقافة الروسية على الجميع .

وترجع جذور الحرب الأهلية بين الجورج والأبخاز إلى هذه السياسات فضلا عن المواريث التاريخية منذ القرن الثامن وبالتحديد عام ٧٤٦ م . اقام الأبخاز مملكتهم المستقلة وقامت جورجيا بضم أبخازيا إليها عام ٩٧٨ م. ولكن أبخازيا نجحت فى استعادة استقلالها فى عام ١٤٦٣ م. لكى تخضع بعد ذلك للامبراطورية العثمانية فى القرن السادس عشر حيث حل الاسلام محل المسيحية فى الوقت نفسه كانت جورجيا تحت السيطرة الايرانية ثم تحت سيطرة روسيا القيصرية بعد انتصارها على ايران فى حروبها من أجل الوصول الى المياه الدفيئة ثم دخلت فى صراع مع العثمانيين لهذا الهدف ، وفى عام ١٨١٠ تم ابرام معاهدة بين روسيا والعثمانيين تعترف فيها روسيا بوضع أبخازيا كمحمية . وخلال الفترة من ١٨١٨ وحتى ١٨٦٤ استطاع الروس أن يقهروا الشعب الأبخازى وضم أبخازيا فترك ٧٠٪ من الأبخاز ديارهم حيث انحازوا إلى تركيا فى صراعها مع الروس ورحل ٢٠٠ الف ابخازى إلى تركيا هربا من الروس ، فى الوقت الذى ساند الجورج الروس ضد الأتراك والأبخاز مرحبين بالحماية المسيحية وخسر الأبخاز أكثر من نصف عددهم فى حربهم ضد الاحتلال الروسى وتعرضت المنطقة إلى التهجير الاجبارى فلم يتبقى من الأبخاز سوى ١٥٠ ألف فقط واستمرت المقاومة الأبخازية حتى سنة ١٨٧٧ حيث قمعت بشدة

ومن الناحية السياسية الحقت أبخازيا إلى بروسيا عام ١٨١٠ بوصفها امارة مستقلة ولم تكن لها أية علاقة تبعية بجورجيا واستمر هذا الوضع حتى تمكنت روسيا من ضم أبخازيا إليها سنة ١٨٦٤ لتصبح هي وجورجيا جزءا من الامبراطورية القيصرية ولكن ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ منحت الشعوب حق تقرير مصيرها فاصبحت جورجيا دولة مستقلة وصدر دستورها سنة ١٩٢٠ وأبخازيا دولة مستقلة أيضا سنة ١٩٢١ وصارت جمهورية سوفيتية مستقلة وصدر دستورها الوطني سنة ١٩٢٥ .

ج - الصراع والسياسات القومية في العهد السوفيتي :

تطورت سياسة البلاشفة إزاء مشكلة القوميات فأقرت الثورة الغاء الأديان من دساتيرها وأعلنت الطابع العلماني للدولة في الوقت الذي اعترفت بالحقوق الدينية والقومية في اعلان ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ وفي اعلانها الموجه إلى شعوب روسيا حيث اعترفت فيه بحق تقرير المصير لهذه الشعوب وبالسيادة المتساوية وبحقها في الانفصال واقامة دولة مستقلة ، والغت الامتيازات والقيود الدينية والقومية ، وفي أول قانون صادر عن الثورة الغي كافة قوانين ما قبل الثورة خاصة تلك التي تنظم علاقة الكنيسة بالدولة وفصلت عنها والغيت الاشارة إلى الانتماء الديني في أية وثائق شخصية وحظر تدريس الدين في المعاهد الحكومية ، حيث كان يهدف لينين إلى طمس الشخصية الدينية والانتماء العقائدي ورفض فكرة القومية والثقافة القومية وفكرة حق تقرير المصير ، وأكد أنها مفاهيم برجوازية لم تكن سوى وسيلة تكتيكية ضد العدو القيصري . وبرز ستالين الذي حاول أن يملأ فراغا كبيراً في نظريات لينين فقدم تعريفا للأمة " ناتسيا " للتمييز بينه وبين مفهوم الشعب " نارود " والمجموعة الدينية ، ومنذ عام ١٩٢٤ بدأت سياسة الدمج القومي للشعوب والديانات المختلفة واغلاق المؤسسات الدينية ، وبلغت الحملة ذروتها خاصة ضد المسلمين في الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٤٠ .

ومنذ سنة ١٩٤٤ بدأت سياسة الابعاد والتهجير لقوميات القوقاز من الشركس والتتر والأنجوش والأبخاز وقام الجيش الأحمر بإبادة شعوب بأكملها مثل شعب القرم وشعب الكالموك وشعب قراتشاي ، وطبقت ثلاثة حلول منذ بروز ستالين أولها تشجيع الانصهار العرقي بين القوميات المختلفة وثانيها نقل الجماعات العرقية التركية والتترية والايرانية والشركسية الأصل القاطنة في القوقاز والفولجا إلى سيبيريا وآسيا الوسطى واحلال القوميات الأخرى كالكرج والروس محلهم وتجزأة العديد من الأقاليم مثل الأنجوش والجمهورية الجبلية ، فضلاً عن تشجيع الزواج المختلط بين القوميات المختلفة ، وكان عدد ضحايا هذه السياسات التي واصلها خروتشوف خاصة سنة (١٩٦٤ ٦٥)مليون فضلا عن سياسات الاعتقال المستمرة والقبض على السكان وايداعهم السجون أو الأشغال الشاقة لانشاء الطرق والسكك الحديدية والبحث عن المعادن وانشاء المدن والمفاعلات الذرية . ففي سنة ١٩٥١ القي القبض في تركستان فقط على ١٣٫٠٦٥ وبلغ عدد المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة ٢٦٨ الف تركستاني في نفس السنة

فالى جوار السياسة السكانية التي كانت تتوخى الاحلال والتنوع وتهدف إلى عدم جعل قومية واحدة تسيطر على منطقة ما فقد شجعت السياسة السوفيتية قيام مقاطعات ذات حكم ذاتي اكثر من قيام كيانات دستورية رامية من وراء ذلك جعل الفئات العرقية المختلفة تتقوقع تحت مظلة الحكم في موسكو. ففي الحقبة الشيوعية الحق بجورجيا ثلاث جمهوريات ذات حكم ذاتي أحدها أبخازيا التي الغى استقلالها ستالين وضمها إلى جورجيا سنة ١٩٣١ .

وترجع جذور الحرب الانفصالية الدموية في أبخازيا الى سياسات سكانية تعود الى العهد السوفيتي ، فمنذ قرن مضى كان الأبخاز وهم لهم حضارة مختلفة تماما عن الجورجيين يشكلون ٦٨٪ من سكان الاقليم إلا أن آخر احصاء أجراه الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩٠ أشار الى تقلص عدد الأبخاز الى ١٨٪ فقط ووجد أن الجورجيين هم الأغلبية ٤١٪ في وطن الأبخاز . ويتحمل الديكتاتور جوزيف ستالين ورئيس شرطته السرية لافرينتي بريا وهما جورجيان مسؤلية ذلك فقد القيا القبض على الأبخاز وأعدموهم فأرسلوهم إلى معسكرات عمل لم يعد منها سوى قلة وأرسلوا العديد منهم الى المعتقلات والى وسط آسيا وسيبيريا فضلاً عن أعداد كبيرة إلى تركيا وعمل ستالين وبريا على ملىء ذلك الفراغ السكاني الناجم عن تلك السياسات بعشرات الآلاف من الجورجيين الذين تمركزوا في شريط يفصل بين جبال القوقاز الغربية والبحر الأسود فصار الأبخاز أقلية قومية مثل الأرمن والروس واليونانيين ، حيث مارس ستالين في هذه الأقاليم أسلوب الهندسة البشرية بخلع سكانه الأصليين وترحيلهم إلى مناطق بعيدة مع استقدام غيرهم من الكرج . ففي عام ١٨٨٦ لم يكن عدد الكرج ٣٫٩٨٩ نسمة صاروا في سنة ١٩٥٩ م. ١٥٨٫٢٢١ ، وهذا يشير الى قدر الاجرام في اعادة الهندسة البشرية للإقليم وتغيير هويته حيث كان يتمتع بالاستقلال والحكم الذاتي داخل جورجيا ، أما استقلاله السياسي فكان مزيفا مثل استقلال جورجيا داخل الاتحاد السوفيتي السابق . وبعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣ نظم الأبخاز حملات لتأكيد عائدية الأرض لهم وطالبوا بضمهم الى روسيا الاتحادية كحل للمشكلة و عندما أصدرت جورجيا دستورها سنة ١٩٧٧ والذى

يقضى باعتماد اللغة الجورجية لغة رسمية اتلف الأبخاز فى ليلة واحدة كل اليافطات والاعلانات المكتوبة بهذه اللغة . ويؤكد الابخازيون أنهم عملوا على وقف الصهر القومى الذى تعرضوا له ومحاولات ازاحتهم من المواقع الادارية والاقتصادية ، وفى عام ١٩٧٨ طالبوا كما فى عام ١٩٨٩ بالانفصال عن جورجيا

ثانيا : تطورات الصراع الجورجي - الأبخازى :

تطور الصراع فى أربع مراحل متتالية اثرت فيها عدة عوامل أهمها الموقف الروسى من الصراع وموقف القوميات الأخرى والصراع الداخلى على السلطة فى جورجيا وهذه المراحل هى :

الأولى : تعتبر بداية الصراع الحقيقية حديثا فى ١٩٨٩/٤/٩ عندما نحى بوريس أدليبا السكرتير الأول للحزب الشيوعى فى أبخازيا عن منصبه لتوقيعه نداء يطالب بفصل أبخازيا عن جورجيا حيث حدثت مظاهرات تأييدا له وطالبت باستقلال أبخازيا عن جورجيا وتجددت فى ١٧ يوليو ١٩٨٩ اثر موجة من العنف بين الأبخاز والكرج فى سوخومى بسبب الخلاف حول انشاء جامعة جورجية فى سوخومى .

وفجر الصراع القديم استقلال جورجيا سنة ١٩٩١ بقيادة جامساخورويا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى الذى فتح باب الصراعات القومية على مصراعيه ، ومع استيلاء الحكومة العسكرية برئاسة تشينجيز كورتو فالى رئيس الحرس الوطنى على السلطة قامت بالغاء الدستور الذى يحمى حقوق الأقليات ويسمح بجمهوريات ذات حكم ذاتى واعادة العمل بدستور عام ١٩٢٠ ، وأكدت أنها ستطبقه على كافة الأراضى الجورجية ، فقام الشعب الأبخازى باجراء انتخابات حرة تكون على أثرها برلمان وطنى اختار فلاديسلاف أردزينيا رئيسا للجمهورية .

الثانية : عندما وصل شيفرنادزة للسلطة فى يناير ١٩٩٢ أعلن انه سيحترم حقوق الأقليات القومية والعرقية ولكنه أصدر قراراً بالغاء الاستقلال الذاتى للأبخاز ، وكان من الطبيعى أن ترد السلطات الأبخازية باعلان الاستقلال والعودة لدستور عام ١٩٢٥ وبالتالى سيادتها على الاقليم الذى يعد أحد الطرق الاستراتيجية الهامة للوصول إلى المياه الدفيئة .أى أن البرلمان اعتبر قرار ستالين بضم أبخازيا إلى جورجيا لاغياً بحيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه عام ١٩٢٥ ، فجاء رد شيفرنادزة عنيفا اذ أرسل فى ١٤ أغسطس ١٩٩٢ الآلاف من الجيش الجورجى لاحتلال أبخازيا ، وفى ١٩٩٢/٨/٢١ أعلنت جورجيا سيطرتها على الاقليم وعاصمته سوخومى .

الثالثة : بادر الأبخاز بتشكيل قيادة عمليات للجيش الأبخازى للمحافظة على الهوية الأبخازية وأعلنت التعبئة العامة ، وشنت المقاومة هجماتها فى ٣ يوليو ١٩٩٣ وفى سبتمبر حاصرت القوات الجورجية فى سوخومى ، وفى ٢٨ سبتمبر من نفس السنة سيطر الأبخاز على العاصمة سوخومى بعد معارك طاحنة استمرت ١٢ يوما فى الوقت الذى خرج فيه شيفرنادزة من سوخومى بمساعدة الروس على متن طائرة من طراز توبوليف - ١٣٤ بعد ما حاصره الأبخاز فى أحد مخازن الأسلحة النووية القديمة واتهم شيفرنادزة الروس بمساعدة الأبخاز ودعا حلف الأطلنطى للتدخل فى الصراع .

الرابعة : مع عودة جامساخورويا للصراع على السلطة صار هناك ثلاث جبهات للحرب الأهلية فى جورجيا ، الاول مع قوات أوسيتيا الجنوبية ، والثانى مع الثوار الأبخاز ، والثالث مع انصار جامساخورويا الذين سيطروا على غرب جورجيا ، وأخذت قلاع شيفرنادزة تتهاوى أمامهم فأعلن شيفرنادزة انضمام بلاده لرابطة كومنولث الجمهوريات المستقلة فتحول الصراع لصالحه وانتهى الصراع على السلطة بانتحار خورديا فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، وسيطرت قواته على جميع الأقاليم بمساعدة روسيا وجيوش الرابطة له التى بلغ عددها ١٩ ألف .

وتحت ضغط الصراع على السلطة دارت محادثات للسلام بين الأبخاز وجورجيا فى جنيف تحت اشراف كل من روسيا والأمم المتحدة فأعلن فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ عن اتفاق يقضى بوقف الأعمال الحربية وعودة ٢٥٠ الف لاجيء إلى ديارهم وتشكيل مجموعة عمل لتحديد الوضع السياسى للأقليم وتمركز قوة حفظ سلام دولية لمراقبة تطبيق الاتفاق على الحدود بينهما .ولقد تجددت الاشتباكات بين الطرفين فى ٢٦ مارس ١٩٩٤ اثر فشل مفاوضات جنيف ، وأعلن نائب رئيس برلمان أبخازيا أن بلاده تدرس اعلان الاستقلال وانشاء دولة أبخازيا المستقلة التى قد تطلب حماية خاصة من جارتها القوية روسيا . ومازال الوضع معقدا هناك وينبيء عن احتمالات خطيرة لتجدد الصراع خاصة فى ضوء الغزو الروسى للشيشان وانضمام جورجيا لرابطة الجمهوريات المستقلة وعقدها لاتفاقيات تحالف وتعاون استراتيجى مع روسيا ، فهل تجازف جورجيا باشعال نار الحرب مرة أخرى فى أبخازيا ؟

ثالثا : الموقف الدولى من الصراع :

أ- الموقف الروسى :

ان اعتبارات عدة تفسر الموقف الروسى من الصراع الأبخازى/الجورجى . فمن ناحية يعد الاقليم منتجعا للقادة الروس خاصة العسكريين ، ويتمتع بموقع استراتيجى هام على البحر الأسود ويدخل فى دائرة الحزام الأمنى

الروسى فضلا عن موانئة البحرية التى تعوض روسيا عن بعض ما فقدته ، ومن ناحية أخرى يضم الاقليم أقلية روسية ويسيطر الروس على الاقليم ، فهم المالكون لكل شيء والاقليم مثله مثل أوسيتيا الجنوبية يطمح إلى الانفصال عن جورجيا ، والارتباط بروسيا الاتحادية ، ومن ثم ضمان المصالح الروسية فى الوصول إلى المياه الدفيئة ، ومن ناحية ثالثة فان شعوب شمال القوقاز الروسية تدعم كلها الأبخاز ، ومن ثم فان وقوف روسيا الى جانب جورجيا سوف يغضب هذه الشعوب ، ومن ناحية رابعة فان وجود قوات روسية فى الاقليم يساعد روسيا فى تأديب جورجيا التى رفضت الانضمام لرابطة الجمهوريات المستقلة فضلا عن أن مساعدة الأبخاز واقامة تحالف معهم يسمح بمواصلة الوجود الروسى الاستراتيجى بالاقليم وتدعيمه. بيد أنه يتسم بالأهمية التمييز بين الموقفين : المعلن والرسمى لموسكو .

أولا : الموقف المعلن : حيث رفضت بل وتعمدت روسيا بعدم التدخل فى الصراع فى الوقت نفسه دعت إلى مفاوضات تجمع بين الطرفين لتسوية الأزمة، وأكد البرلمان الروسى على رفضه الحل العسكرى ، ودعا إلى وقف اطلاق النار وتسوية الخلافات سلميا فى ضوء احترام وحدة أراضى جورجيا وحق الشعوب فى تقرير مصيرها . وقد أشرفت روسيا على اتفاقيات سوتش ووقع شيفرنادزة اتفاقا فى شهر مايو ١٩٩٣ يقضى بتهدئة الوضع بين جورجيا وأبخازيا ، كما أشرفت على مباحثات جنيف واتفاق ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ وتشرف الآن على تنفيذ هذا الاتفاق فضلا على اشرافها على المباحثات الجارية الآن فى جنيف بالاشتراك مع الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لتحديد الوضع السياسى للإقليم .

ثانيا : الموقف الفعلى : والذى حدده ارتكاب جورجيا خطئين استراتيجيين فى هذا الصراع ، الأول ، عندما ركب القادة فى تلبيسى رؤوسهم ورفضوا الانضمام الى رابطة كومنولث الجمهوريات المستقلة ، الأمر الذى رأى فيه الروس تحديا لهم ولمجالهم الحيوى ، والثانى عندما حركت جورجيا قواتها الى هذا الاقليم الذى يتمتع بمركز استراتيجى هام على البحر الأسود ويدخل فى دائرة الحزام الأمنى لروسيا ، فكان العقاب الروسى شديدا ، حيث ساعدوا الأبخاز على الانفصال ، وان لم يعترفوا بذلك رسميا ، فمن ناحية ساعدت القوات الروسية الأبخاز وتمركزت قوات من الجيش الرابع عشر فى أبخازيا وأمدت الأبخاز بالعتاد والأسلحة ، كما أنها ساعدتهم سياسيا سواء بالمناورة السياسية ليتمكن الأبخاز من السيطرة على الاقليم أو من خلال الضغط على جورجيا ومن خلال المباحثات والمفاوضات فضلا عن السماح للمتطوعين من شعوب شمال القوقاز الروسية بالمحاربة فى صفوف الأبخاز أو بقطع الطريق على حلف الأطلنطى للتدخل فى الصراع . فضلاً عن عدم مساعدة الحكومة الجورجية فى صراعها مع جامسا خورديا على السلطة إلا عندما صحح شيفرنادزة الخطأ الأول واعلن انضمام بلاده للرابطة فتحول ميزان الصراع على السلطة لصالحه بفضل المساعدات الروسية والمساعدات التى لقيها من قوات الرابطة والتى بلغ قوامها ١٩ الف ، فقامت بتأمين امدادات الغذاء والدواء للبلاد وحماية الطرق والمواصلات والسكك الحديدية فضلا عن تأمين ظهر القوات الجورجية بل والانخراط الفعلى فى القتال ، فانتهى الصراع لصالح شيفرنادزة بانتحار خورديا فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

وبعد انضمام جورجيا الى اسرة الجمهوريات المستقلة حلاً أخيراً لمواجهة انهيار وتفكك جورجيا ، ويعنى أن الطريق إلى المياه الدفيئة أصبح مفتوحا أمام روسيا خاصة بعد اتفاق ١٩٩٣/١٠/٩ بين البلدين الذى يقضى باعطاء الحق لروسيا فى ارسال قوات إلى جورجيا واستخدام أية قواعد بها ، وعزز ذلك اتفاقية الصداقة والتعاون بين الجانبين فى ١٩٩٤/٣/٢ الذى ينص الجانب العسكرى منه على التعاون العسكرى والفنى وامكانية اقامة قواعد عسكرية فى جورجيا ، الأمر الذى أثار احتجاج الزعماء الأبخاز ومعارضى يلتسين والمسؤلين فى الجمهوريات القوقازية الذين اعتبروها بمثابة تهديد لحدود جمهورياتهم . ومن ثم أكد يلتسين أنه لن يتم التصديق على هذه الاتفاقية إلا بعد تسوية مشكلة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ، وأعلن أنه لن يتغاضى عن تصرفات جورجيا ، وأكد أن الطريق إلى التسوية للوضع فى أبخازيا يبدأ من العودة الى تنفيذ الأحكام الأساسية لاتفاقيات سوتش واجراء مفاوضات للتوصل إلى الحل السياسى الكامل .

و يمكن القول أن أبخازيا إذا أرادت أن تحافظ على استقلالها لابد وأن تربط نفسها بروسيا خاصة وأنها لا يمكن أن تعتمد على نفسها فى صراعها مع جورجيا لذا يمكن أن تمارس روسيا ضغوطا على الأبخاز لكى يكتفون بالحكم الذاتى المرتبط بجورجيا وهو هدف شيفرنادزة من الارتباط بروسيا خاصة وأن روسيا تخوض صراعا مريرا فى الشيشان وتخشى من أن تنتقل نزعة الانفصال إلى القوميات الأخرى بها ، لذا نجدها ساعدت شيفرنادزة ضد خورديا بعد انضمام جورجيا لرابطة أسرة الجمهوريات المستقلة بهدف منع عودة خورديا الى السلطة فى جورجيا والذى ساند انقلاب أغسطس ١٩٩١ ضد جورباتشوف ويلتسين ورفض انضمام جورجيا لرابطة الكومنولث ، ورغبة روسيا فى خلق محور مضاد للشيشان باعتبار أن خورديا حليف قوى لهم ، حيث أن عودة خورديا الى

السلطة تعنى فقدان المكتسبات الروسية فى جورجيا فى حين أن مساعدة شيفرنادزة الضعيف سوف تحقق لروسيا امكانيـة المحافظة على القـواعـد والمرتكزات العسكرية والاستراتيجية لموسكو فى جورجيا والقوقاز وربط القوقاز كله بموسكو ، ومن ثم تواجد القوات الروسية على الحدود مع تركيا وايران وفى البحر الأسود وجعل القوقاز منطقة عازلة فيما بينها وبين روسيا ، فضلا عن ضمان الوصول الى المياه الدفيئة موقف الأطراف الأخرى

يتلخص موقف القوميات الأخرى من الصراع فى أن قوميات شمال القوقاز والتى مثلها اتحاد شعوب القوقاز أمدت الأبخاز من ٦ - ٨ آلاف متطوع فضلاً عن الذخيرة والمعدات والأسلحة ، ومن أهم هذه الشعوب الشيشان والأنجوش والروس ... الخ . فى حين أن موقف القوميات الأوكرانية والمالدوفية ، كان مساندا لجورجيا لأنها تعانى من نفس المشكلة وأمدت جورجيا بالمقاتلين والمرتزقة وبالسلاح .

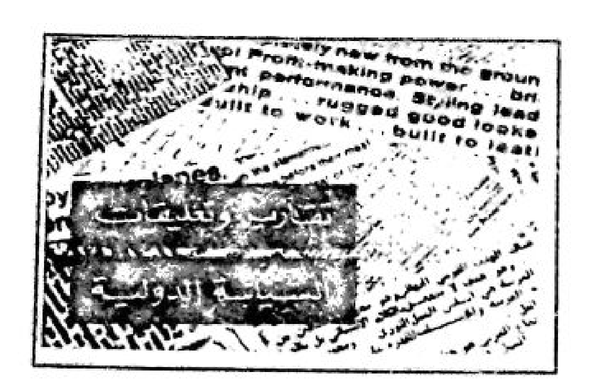
واقتصر الموقف الغربى على ادانة الأعمال العسكرية التى يقوم بها الأبخاز والدعوة لتسوية المشكلة بالمفاوضات السياسية . ولعبت دورا فى مباحثات جنيف حيث مثلها فيها ممثلين عن مؤتمرالامن والتعاون الأوروبى .

أما موقف الأمم المتحدة فلم يتعد اصدار بيانات من مجلس الأمن تعبر عن القلق العميق ازاء تدهور الوضع فى جورجيا كما فى بيان ١٩٩٢/١٠/٨ وتحث الأطراف المتصارعة على الوقف الفورى للقتال والالتزام بشروط الاتفاق الموقع فى موسكو فى ٣ سبتمبر ١٩٩٢ فضلا عن التأكيد على وحدة أراضى جورجيا وادانة هجمات الأبخاز ، كما فى بيان ١٩ سبتمبر ١٩٩٣ وأرسلت الأمم المتحدة عدة بعثات دولية ونشرت ٨٨ مراقبا دوليا فضلا عن موافقة مجلس الأمن فى ١٩٩٤/٦/٢٣ على تركز ٢٠٠٠ رجل من قوات حفظ السلام الدولية فى منطقة الصراع والاشراف على مفاوضات جنيف والدعوة المستمرة لعقد مباحثات سلام بين الأطراف المتصارعة لانهاء النزاع سلميا وبحث مستقبل الوضع السياسى للاقليم .

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤ رفض مجلس الأمن اعلان برلمان أبخازيا عن دستور جديد يعلن قيام دولة مستقلة عن جورجيا واكد أن أى اجراء يتخذه الاقليم من جانبه لاقامة كيان سياسى مستقل يعد انتهاكا لالتزام الأطراف بالتوصل الى تسوية سياسية شاملة للنزاع وأكد التزامه بالحفاظ على وحدة أراضى جورجيا

وأخيرا يمكن القول بأن منطقة القوقاز شهدت تغييرات متواصلة فى الفترة الأخيرة قد تؤدى الى رسم خريطة جديدة للمنطقة بعد محاولة الكثير من القوميات الاستقلال والحصول على صلاحيات أوسع للحكم الذاتى بل والانفصال كما انفصلت بعض القوميات عن بعضها البعض مثلما حدث بين الشيشان والأنجوش فى الوقت نفسه ساهمت هذه الصراعات فى رواج سوق المرتزقة والمتطوعين وتجارة السلاح . واقليميا فان هذه الصراعات العرقية والقومية ليست محلية محضة بل ان لها امتداداتها الاقليمية المهمة وبخاصة فيما يتعلق بالجار الأكبر والأقوى وصاحب الهيمنة السابقة " روسيا " فضلا عن الترابط بين مجموعات الشعوب والقوميات هناك مما يزيد من تعقد هذه الصراعات وحدتها .





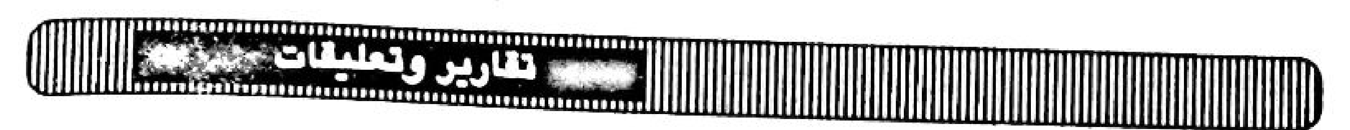


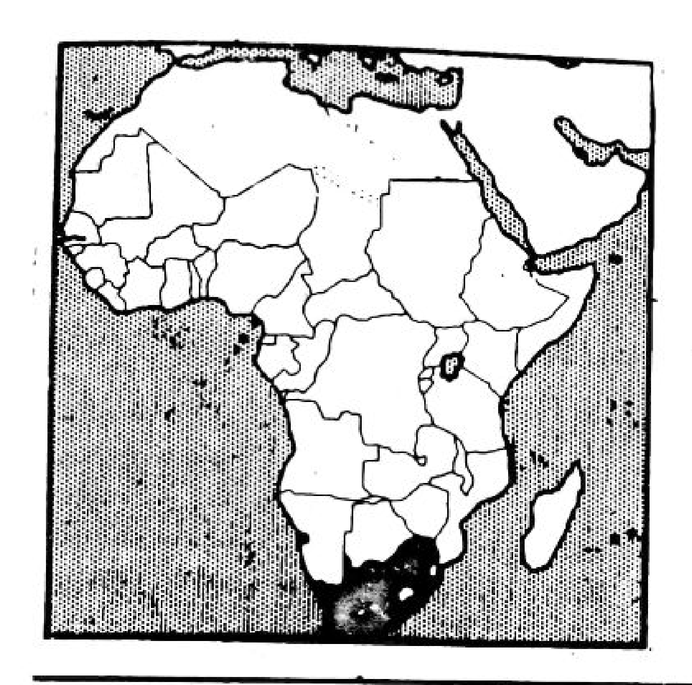
■ شئون دولية :

الموضوع	الكاتب
- السياسة الخارجية لدولة جنوب افريقيا تجاه الدول الافريقية والعربية	د . عبد الملك عودة
- السياسات الاستراتيجية لدولة جنوب افريقيا الجديدة	السفير أحمد طه محمد
- اوروبا الشرقية بعد خمسة أعوام من سقوط الشيوعية	سوسن حسين
- رومانيا والاتحاد الأوروبى	د . خالد محمود الكومى
- الأزمة المكسيكية إلى أين ؟	نزيرة الأفندى
- الأزمة الأفغانية : معطيات جديدة	طارق دحروج
- منمار (بورما) من الداخل وعلاقتها بالخارج	

■ شئون عربية :

الموضوع	الكاتب
- محاور إعادة ترتيب الجامعة العربية	أحمد يوسف القرعى
- المسار السورى الاسرائيلى ومعوقات الصفقة الكاملة	أيمن السيد عبد الوهاب
- المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى : عناصر البرنامج وصعوبات التنفيذ	نيرمين السعدنى
- العراق ومستقبل العلاقات الدولية	عبد الرحمن عبد العال
- العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبى من التوتر الى الانفراج	أحمد مهابة
- الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم	سعيد عبد المسيح شحاته
- الأزمة السياسية فى البحرين	د . صالح سالم زرنوقة
- التعديل الوزارى فى الأردن	محمد شوقى زعزوع





السياسة الخارجية لدولة جنوب افريقيا تجاه الدول الافريقية والعربية

د. عبد الملك عودة

منذ فترة التحول الديمقراطى واجراء الانتخابات الديمقراطية التعددية عام ١٩٩٤ تم تطبيق السياسة الخارجية الجديدة لدولة جنوب افريقيا تجاه دول القارة الافريقية والمنطقة العربية، وقد تم تحديد الاعداد والتخطيط لتصورات السياسات الجديدة قبل اجراء الانتخابات وظهر هذا فى التصور الذى اعلنه الحزب الوطنى بزعامة «دوكليرك» كجزء من برنامجه الانتخابى، وكذلك اصدر المؤتمر الوطنى الافريقى بزعامة «مانديلا» برنامجه الانتخابى وتصوره لبناء سياسة خارجية جديدة للدولة من خلال هذه التصورات السياسية اتفق قادة الدولة على التخلى عن سياسة النظام العنصرى بشأن الاخلال المتعمد وزعزعة الامن والاستقرار فى دول الجنوب الافريقى عامة واتفق الجميع على سياسة التعاون والاسلوب السياسى التفاوضى لحل المشكلات السياسية والاقتصادية الخارجية، كما تم الاتفاق العام على اقرار مبدأ السياسة فى خدمة التجارة الخارجية من اجل زيادة الانتاج والتصدير وفتح الاسواق والعمل على اجتذاب الاستثمارات المنوعة ومزيد من التدفقات المالية الى البلاد.

وبعد اجراء الانتخابات الديمقراطية التعددية فى ابريل ١٩٩٤ وتولى الرئيس مانديلا رئاسة الدولة تم التطبيق بشكل يتوافق مع بناء الهيكل الدستورى على مبدأ تقاسم السلطات (POWER SHARING) - على المستوى الفيدرالى ومستوى الاقاليم بين جميع الاجناس والاحزاب اما البناء الاقتصادى فقد ظل فى ايدى القوى البيضاء وفى مقدمتها العائلات الست من «الافريكانز» واصدرت الحكومة الجديدة «برنامج اعادة البناء والتشغيل واستيعاب اعداد متزايدة من الافارقة والملونين من داخل هذا البناء الاقتصادى ومن ثم يكون التغيير التدريجى نتيجة لمزيد من الاستثمارات فى التصدير وتنمية التجارة الخارجية والتنافس فى الاسواق الافريقية والعربية بدون استثناء والاحصاءات المنشورة فى جنوب افريقيا تؤكد هذه السياسة منذ ١٩٩٢ اى قبل الالغاء الرسمى للمقاطعة الدولية والحظر الاقتصادى الذى كان مفروضا على دولة جنوب افريقيا العنصرية.

لقد تأسست السياسة الخارجية الجديدة على مبدأ التعاون ومبدأ الامن تجاه كل دول افريقيا والدول العربية، وكان التصور المعلن من جانب جنوب افريقيا يرى ان العمل التعاونى يكون على اساس اقليمى. وان كل اقليم

افـريقى به دولة قـوية وـمؤثرة بالمعنى السـيـاسى الاقتصـادى، وان مفتاح الدخول الى هذه الاقاليم وفتح الطريق امام تجارة جنوب افريقيا يكون بالتعاون مع هذه الدولة وبالنسبة للاقاليم الافريقية اختصت جنوب افريقيا نفسـهـا بمنطقة الجنوب الافـريقى حيث توجد منظمة «سادك» SADC ورأت فى منطقة الغرب الافريقى التى تقوم فيها منظمة ECWAS ان تكون نيجيريا هى الدولة الاولى بشرط ان تتخلص من متاعبها ومشكلاتها الداخلية، وفى منطقة الشرق الاوسط الافريقى تكون كينيا هى الدولة الاولى والتى تتعاون معها جنوب افريقيا فى موضوعات التـجارة والاسـواق حيث انه توجد منطقـة التـجـارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا PTA والـتـى تحولت الى سوق مشـتـركة باسم كوميسا، اما شمال افريقيا و منطقة الخليج فترى السياسة الخارجية لدولة جنوب افريقيا ان مصر هى الدولة الاولى، وان الدولتين تستطيعان التعاون والعمل المشترك فى مجال الانتاج والاستثمارات والتسويق والتجارة. وفى المنطقة العربية يوجد عدد من المنظمات مثل الاتحاد المغاربى والسوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية لكن ما حدث منذ عام ١٩٩٢ هو غير التصورات والسياسات المعلنة من جانب دولة افريقيا اذ دخلت تجارة افريقيا الى جميع هذه الاسواق وخططت جنوب افريقيا لفتح سفارات وقنصليات ومكاتب تجارية لها وامتدت خطوط طيرانها الى عواصم هذه الدول الافريقية والعربية، كما استقبلت خطوط طيران منتظمة من جانب دول افريقية وعربية واسيوية متعددة. ويضاف الى هذا ان جنوب افريقيا لديها قاعدة اقتصادية وانتاجية قوية اعطتها الامكانات منذ فترة سابقة على انشاء شركات للملاحة البحرية عبر المحيطات واعالى البحار، ولديها تعاون مع شركات الملاحة والنقل البحرى فى اوروبا والامريكتين. وهذا يعتبر ميزة وامكانية للتفوق فى مجال النقل البحرى لتجارة جنوب افريقيا اى دول افريقيا واسيا بوجه عام والاحصاءات والارقام المعلنة تعطى المؤشرات على ما تحقق خلال الفترة السابقة حتى عام ١٩٩٤ ومن الامثلة على ذلك مايلى:

١ - نمت تجـارة جنوب افـريقـيـا اولا مع دول الجنوب الافريقى ومنظمة سادك وبالنسبة لإجمالى التجارة مع دول القارة الافريقية كالتالى:

النسـبـة المئوية للتـجـارة مع زامبـيـا تمثل ١٦.١٪ من اجمالى تجارة جنوب افريقيا.

النسبة المئوية للتجارة مع زيمبابوى تمثل ٣٢.٣٪ من اجمالى تجارة جنوب افريقيا.

النسبة المئوية للتجارة مع مالاوى تمثل ١١.٦٪ من اجمالى تجارة جنوب افريقيا.

النسبة المئوية للتجارة مع موريشيوس تمثل ٥.٦٪ من اجمالى تجارة جنوب افريقيا

بينما تمثل التجارة مع باقى دول القارة الافريقية نسبة ٢٣.٦٪ من اجمالى التجارة ومن ضمن هذه الدول تمثل التجارة مع مصر حوالى ١٪ فقط

٢ - تجارة جنوب افريقيا مع مصر وصل اجمالى التجارة عام ١٩٩٢ مبلغ ٤٢ مليون دولار ووصل اجمالى التجارة عام ١٩٩٣ مبلغ ٥٠ مليون دولار وكان الفرق فى السنتين لصالح جنوب افريقيا اذ بلغ الفائض ٣٩.٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ وبلغ ٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٣. ومعنى هذا ان الميزان التجارى كان لغير صالح الجانب المصرى

٣ - تجارة جنوب افريقيا مع دول عربية اخرى فى عام ١٩٩٣ وصلت قيمة التجارة المتبادلة بين جنوب افريقيا والملكة المغربية حوالى ١٠٠ مليون دولار

وفى عام ١٩٩٢ بلغ اجمالى التجارة المتبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجى حوالى ١٤٠ مليون دولار

وفى عـام ١٩٩٣ بلغ اجـمـالى الصـادرات من جنوب افريقيا الى المملكة الاردنية حوالى ٣٠ مليون دولار

ويضـاف الى هذا تجارة جنوب افريقيا مع ايران التى بلغت عام ١٩٩٢ حوالى ٤٠ مليون دولار.

٤ - اقامت شركات الانتاج المدنى والعسكرى فى جنوب افريقيا معرضا تجاريا عام ١٩٩٣ فى دبى بدولة الامارات العربية المتحدة وفى عام ١٩٩٤ اقامت المعرض التجارى الثانى فى نفس الدولة وعقدت هذه الشركات اتفاقات للتصدير والاستيراد واعادة التصدير مع القوى التجارية والاقـتـصـادية فى دول الخليج مع الجـانبـين العـربى والايرانى.

٥ - عقدت شركة من جنوب افريقيا اتفاقية للتنقيب عن البترول فى سلطنة عمان عام ١٩٩٤ واعلنت سلطنة عمان انها تعاقدت على شراء اسلحة من جنوب افريقيا بما قيمته ١٢٠ مليون دولار واعلنت شركة انتاج الاسلحة فى جنوب افريقيا أرمسكور ان هذه الصفقة هى الاكبر من نوعها منذ رفع الحظر الدولى والمقاطعة الاقتصادية وان هذه الصفقة سوف تتيح تشغيلا وفرص عمل كبيرة وكثيرة فى داخل جنوب افريقيا. كما اعلن عن اقامة مجموعة عمل مشتركة بين البلدين لدعم الارتباطات الاقتصادية والسياسية.

٦ - اعلنت حكومة جنوب افريقيا فى عام ١٩٩٤ انها تبيع اسلحة الى دول منطقة الشرق الاوسط، ولم تذكر اسماء هذه الدول وان تجارة السلاح الى المنطقة تتزايد فقد كانت المبيعات فى عام ١٩٩٢ حوالى ١١٪ من اجمالى

تجارة السلاح المصدرة من دولة جنوب افريقيا ولكن فى عام ١٩٩٣ اشترت دول المنطقة من هذه التجارة نسبة تصل الى ٦١٪ من اجمالى انتاج دولة جنوب افريقيا وقد طلبت وزارة الخارجية فى جنوب افريقيا رسميا من شركات الانتاج والتسويق عدم اعلان اسماء الدول المشترية للسلاح.

٧ - فى اكتوبر ١٩٩٤ زار مانديلا شخصيا ومعه وفد اقتصادى كبير المملكة العربية السعودية اجرى العديد من المفاوضات والاتفاقيات التى لم يعلن عن تفاصيلها فى مجالات التصدير والاستيراد والاستثمارات وتجارة السلاح والبترول ودعا الى مزيد من التعاون والاستثمار المشترك بين الجانبين ووجه الدعوة الشخصية الى رجال الاعمال السعوديين لزيارة جنوب افريقيا وعند وصولهم سوف يكون فى استقبالهم شخصيا وقد اعلن رسميا خلال شهر ديسمبر ١٩٩٤ ان وفدا من رجال الاعمال السعوديين يمثل الغرف التجارية السعودية سوف يزور جنوب افريقيا فى أواخر يناير ١٩٩٥.

٨ - وقعت ايران اتفاقية مع جنوب افريقيا بشأن تأجير مواقع استراتيجية كمخازن للنفط وتكوين طاقة تخزين بترولى الامر الذى يعطى ايران اولوية فى تسويق نفطها فى جنوب افريقيا كما ان هذا الاجراء سوف يعطيها ميزات تزويد وشحن البترول الى دول اخرى فى العالم باسعار تنافسية ومنطقة التخزين والمستودعات موجودة فى خليج سالدنها بجنوب افريقيا.

٩ - تفيد الانباء ان الهند وجنوب افريقيا تتباحثان حول انشاء منطقة تجارية فى المحيط الهندى باسم «المنطقة الاقتصادية للمحيط الهندى» وتضم دولا افريقية على الشاطىء الشرقى للقارة وتضم دولا افريقية فى المحيط. وتضم دولا آسيوية فى المحيط الهندى ومن الامثلة دول موزمبيق وموريشيوس والكومور ومالاجاش وسيريلانكا والهند وجنوب افريقيا وقد تقررت زيارة الرئيس مانديلا الى الهند فى نهاية شهر يناير ١٩٩٥. وان انشاء هذه المنطقة سوف يجتذب الدول العربية فى الخليج نحو الانضمام او المشاركة فى ترتيبات خاصة مع هذا التكتل الكبير فى المحيط الهندى.

١٠ - كانت مصر والسعودية وقطر والامارات تشترك فى هيئة عربية للصناعات الحربية ومقرها مصر واخيرا تنازلت السعودية وقطر والامارات العربية عن حصصها فى هذه الهيئة لصالح مصر وانفصلت كل من هذه الدول عن العمل المشترك فى هذا المجال ولكن الانباء المتداولة فى وسائل الاعلام تقول ان السعودية انشأت صناعة للسلاح فى بلادها وانها تسعى للتزود بخبرات اجنبيه فى هذا المجال واخيرا اعلنت السعودية انها تسعى لدى دول مجلس التعاون الخليجى لانشاء صناعة سلاح مشتركة بين دول مجلس التعاون وفى هذا المجال ترغب دولة جنوب افريقيا فى التعاون مع هذه الدول العربية الخليجية.

١١. كانت مصر وزائير قد وقعتا اتفاقا سابقا لنقل الطاقة الكهربية من سد «انجا» فى زائير عبر السد العالى فى مصر، وبعد ذلك يتم تسويق وبيع الطاقة الكهربية الى دول اوروبية وشرق اوسطية عبر البحر الابيض المتوسط وكان بنك التنمية الافريقى قد قدم منحة مالية لدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع. ولكن فى عام ١٩٩٣ تمكنت دولة جنوب افريقيا من الاتفاق مع دول منظمة سادك على اعادة تشييد وتأسيس خطوط نقل الطاقة الكهربية بين هذه الدول. كما قامت شركة «إيسكوم» للكهرباء فى جنوب افريقيا بعقد اتفاقية مع زائير لدراسة نقل الكهرباء من سد انجا جنوبا عبر انجولا وباقى دول منظمة سادك الى جنوب افريقيا بهدف تأسيس شبكة مشتركة لتوليد وتوزيع الكهرباء فى منطقة الجنوب الافريقى وقد اعلن رسميا عن تدبير التمويل اللازم ومن المتوقع الانتهاء من المشروعات فى الجنوب الافريقى فى ختام عام ١٩٩٧.

واخيرا بعد هذه الامثلة على التوسع التجارى الجنوب افريقى فى الدول الافريقية والعربية نطرح هذا السؤال

ماهو مستقبل التعاون التجارى بين مصر وجنوب افريقيا؟

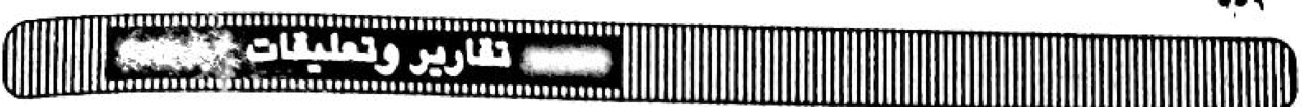
للاجابة على السؤال يلزم استعراض اوضاع التجارة المتبادلة بين مصر والدول الافريقية ونقلا عن التقرير الذى اصدره الاتحاد العام للغرف المصرية عن العلاقات الاقتصادية بين مصر وافريقيا من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٢ نجد ان الاتفاقيات التى عقدتها مصر كانت مع ٤٢ دولة افريقية فى مجال التجارة والتعاون الاقتصادى ولكن هذه الاتفاقيات لم تكفل وحدها نفاذ اى منتج مصرى للتصدير الى السوق الافريقى نظرا لعدم قدرة هذه الاسواق على الاستيراد بالعملات الحرة، وظلت التجارة المصرية مع معظم هذه الدول فى اتجاه واحد لحاجة مصر الى الاستيراد لتنشيط سلع معينة ، ولذا تم عقد صفقات متكافئة مع بعض الدول الافريقية لتنشيط التجارة الخارجية واجمالى هذه الصفقات يبلغ ٣٧ . ٤٣ مليون دولار استيرادا وتصديرا، ولكن ماتم تنفيذه من قيمة هذه الصفقات لا تزيد قيمته على ٨٢ . ٩ مليون دولار. وتظهر الاحصاءات ان قيمة الصادرات المصرية فى عام ١٩٩٠ للدول الافريقية كانت ٦ . ٥ مليون جنيه مصرى زيادة عما كان عليه عام ١٩٨٩ وكان ٥ . ١٥ مليون جنيه مصرى بينما زادت قيمة الواردات المصرية الى ٥ . ١٦٤

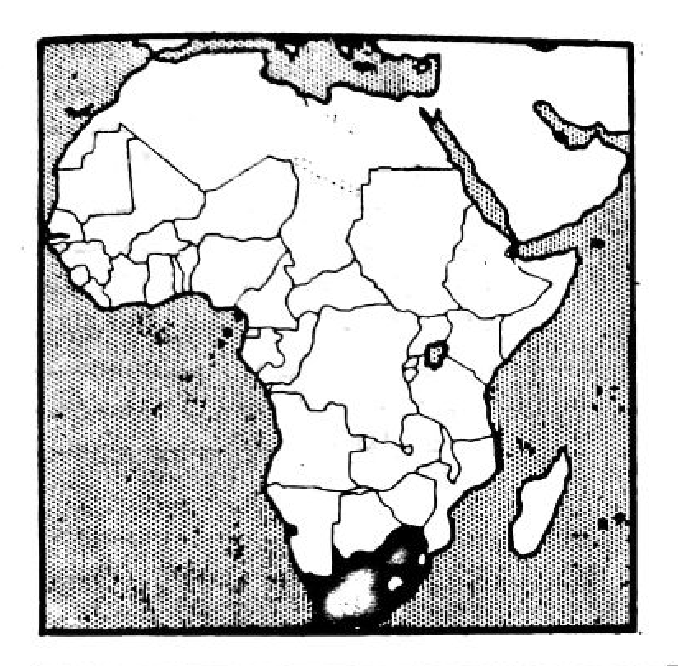
مليون جنيه مصرى لنفس الفترة وترتيبا على الاحصاءات فإن متوسط حجم التبادل التجارى خلال عشر سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) هو حوالى ٧٢ مليون جنيه استيرادا وتصديرا، وبينما كان اجمالى الصادرات المصرية هو ٧٩,٦ مليون جنيه وكان اجمالى قيمة الواردات المصرية هو ٦٤٨,٢ مليون جنيه وقد ادى هذا الوضع الى ظهور خلل فى الميزان التجارى لغير صالح مصر بدون استثناء خلال تلك الفترة.

وقد نشرت مجلة الاهرام الاقتصادى تقريرا عن الصادرات المصرية الى افريقيا فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢ يفيد بأن رأى الخبراء هو ان مصر على وشك خسارة السوق الافريقية اذا لم تتحرك بسرعة خاصة بعد ان زالت الحواجز بين جنوب افريقيا واسواق القارة الافريقية، وان ارقام التجارة المصرية عام ١٩٩٣ تشير الى ان الصادرات المصرية الى كينيا هى حوالى نصف مليون دولار وان الواردات من كينيا حوالى ٣٥ مليون دولار وان الصادرات المصرية الى زائير قيمتها ٥٠ الف دولار بينما قيمة الواردات ١٢ مليون دولار وبالاضافة الى هذا فإن اوضاع التجارة مع اثيوبيا وانجولا وغانا ونيجيريا لا تختلف عما سبق وان الميزان التجارى ليس فى صالح التجارة المصرية

وترتيبا على هذا نرى ان التعاون التجارى ليس متوقعا بين مصر وجنوب افريقيا فى الاسواق الافريقية كما ان التنافس التجارى بينهما قد يظهر فى اسواق المملكة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى، حيث ان احصاءات التجارة بين مصر والدول العربية الواقعة جغرافيا فى قارة اسيا تبلغ حوالى ١٧٦٠ مليون جنيه سنويا منها الف مليون جنيه مع دولة واحدة هى السعودية «الارقام منقولة عن مقال بصحيفة الاهرام بتاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ » ثم ذكرت صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ان حجم التجارة بين مصر والسعودية وصل الى مليار و ٣٣٥ مليون جنيه.

ان تجارة جنوب افريقيا تدخل كل هذه الاسواق معتمدة على القاعدة الانتاجية المتنوعة ومستوى الجودة وكفاءة النخبة الاقتصادية كما تعتمد على التعاون والاستثمار المشترك مع دول تجارية صناعية وغنية فى اوروبا وامريكا وآسيا.☐





السياسة الاستراتيجية لــدولة جنــوب افريقيا الجديدة

— السفير/ أحمد طه محمد

بعــد انهيار النظام العنصرى ومنذ قيام دولة جنوب افريقيا الديمقراطية اللاعنصرية، والأنظار تتطلع إلى الدولة الجديدة للتعرف على سياساتها واستراتيجياتها المستقبلية، وقد يرجع هذا التطلع الى أن دول العالم الثالث ودول القارة الافريقية على وجه الخصوص، كانت لها مساهمتها الأصيلة على مدار الأحقاب الماضية، فى الكفاح - معنويا وماديا - ضد النظام العنصرى وفى تأييد حركات التحرير الافريقية الوطنية ثم أن جنوب افريقيا دولة لها وضعها المتميز من حيث الامكانات العسكرية والاقتصادية، وهنا نشأ التساؤل عن موقف الدولة الجديدة من التعاون والأمن الاقليمى ومن التعاون القارى، ومن تقديم العون والمساعدة للآخرين؟ ويبدو أن التحول الكبير الذى تحقق فى جنوب افريقيا، قد حدا بالقيادات التى تسلمت الحكم الافريقى الديمقراطى الى التريث فى رسم السياسات الداخلية والخارجية، وما نتج عنها من مصالح وعلاقات جديدة.

تركزت أولوية الاهتمام لدى الدولة الجديدة على منظمة الجنوب الافريقى، خاصة والارتباط من الناحية الاقتصادية بين جنوب افريقيا ودول هذه المنطقة قائم بالفعل

أما من حيث الأمن الاقليمى فى المنطقة، فلا شك أن التطورات السياسية الأخيرة فى انجولا وموزامبيق، كانت محل المتابعة والاهتمام من الدول الجديدة، ففى انجولا تم فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤ فى «لوساكا» عاصمة زامبيا توقيع اتفاق السلام بين حكومة انجولا ومنظمة (يونيتا)، وقررت الأمم المتحدة ارسال قوات حفظ سلام دولية (سبعة آلاف) للاشراف على عملية السلام ووقف اطلاق النار.

وفى موزامبيق، تم تشكيل البرلمان الجديد بعد الانتخابات التى جرت، من ٢٥٠ عضوا، منها ١٢٩ مقعدا للحزب الحاكم (الفريليمو) و١١٢ لحزب (دينامو) وتسعة مقاعد لحزب الاتحاد الديمقراطى، وشكل ذلك نهاية ناجحة لعملية الأمم المتحدة فى موزامبيق المسماة (يونوموس)، والتى استغرقت عامين من أجل احلال السلام فيها، ورغم أن (الفريليمو) قد حصلت فقط على الأغلبية المطلقة التى تمكنها من تشكيل الحكومة، إلا أن الأمل معقود فى أن يتم التركيز على دعم الديمقراطية وإعادة المصالحة الوطنية بما يحقق صالح الدولة.

التحولات العسكرية لدولة جنوب افريقيا:

والواضح أن التحول الجديد بالنسبة لموقف الدولة الجديدة، يبرز فى صورة ما يفرضه الواقع الجديد فى منطقة الجنوب الافريقى وصالح الدولة الجديدة من تحقيق ودعم الأمن والاستقرار فيها.

وكانت أعمال العدوان التى قام بها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا على دول المواجهة كلفت هذه الدول ما يزيد على عشرة بلايين من الدولارات منذ عام ١٩٨٦ ولمدة خمس سنوات، وهو رقم أكبر من مجموع حجم المعونات الأجنبية التى حصلت عليها دول الجنوب الافريقى خلال هذه الفترة، وتمثل قيمة ثلث صادرات هذه الدول مجتمعة خلال تلك السنوات، ومن الطبيعى بعد بروز دولة جنوب افريقيا الديمقراطية اللاعنصرية، أن تتوقف السياسات والحروب السابقة التى كانت تهدف الى إثارة عدم الاستقرار فى الدول المجاورة، وكان من الضرورى أن يتم توجيه قوة الدفاع الوطنية لجنوب افريقيا (SANDF) نحو التركيز فى الداخل على محاربة الجريمة، على العمل على ادماج المحاربين الأفارقة السابقين من أبناء (المؤتمر الوطنى الافريقى) داخل هذه القوة، مما تطلب زيادة دعم ميزانية الدفاع للدولة فى شكلها الجديد.

ومن هنا لوحظ الاتجاه فى جنوب افريقيا للاهتمام بدعم وتطوير التكنولوجيا العسكرية والصناعات المتعلقة بالدفاع، من أجل زيادة دخل البلاد من الصادرات العسكرية، وكذلك من أجل مواجهة الصرف على القوة الدفاعية التى يعاد تشكيلها، خاصة بعد رفع الخطر المفروض على مبيعاتها من الاسلحة وتتطلع الدولة الى رفع قيمة صادرات السلاح إلى نصف بليون دولار سنويا، (مقابل ١٦٦ مليون دولار) فى الماضى.

يستهدف التوجه الجديد نحو زيادة الصادرات من الأسلحة والمعدات العسكرية، الحفاظ على فرص العمل والحصول على مزيد من الدخول بل وتجنب استخدام النقد الأجنبى فى المشتروات العسكرية.

والتوجه اليوم هو نحو انتاج المعدات العسكرية التى تجد لها الأسواق، خاصة بالنسبة لطائرات الهيليكوبتر (روى فوك) والمدفعية الثقيلة المتحركة (ج/٥/ج٦) وأنظمة الاتصالات الحربية، ومختلف أنواع العربات المصفحة، وقد يشجع البعض فى جنوب افريقيا أن توجه امكانات وخبرات مؤسسة (أرمسكور) لخدمة احتياجات الدول المجاورة عن طريق تشكيل نوعيات الأسلحة المناسبة لأوضاع هذه المنطقة وبأسعار معقولة أما بالنسبة لواردات السلاح، فهناك توجه فى جنوب افريقيا نحو استيراد طائرات (الكورمثيث) وقد أعدت دراسة جدوى لادخال أجهزة (الميراج ٢٩) الروسى فى طائراتها، وقد تأكد أن أجهزة (فالكرم كليموف RD 33) تمت تجربتها فى جنوب افريقيا على مقاتلات الميراج F-ICZ، وقد يتمخض التعاون العسكرى بين جنوب افريقيا وروسيا عن مؤسسة يمكن أن تعيد التواجد الروسى فى الشئون العسكرية للجنوب الافريقى.

كذلك ويعتبر الشرق الأوسط ودول الخليج العربى سوقا لمبيعات الأسلحة من جنوب افريقيا، والمعروف أن العراق كان يستورد بصفة دائمة أسلحتها منها أثناء الحرب العراقية الايرانية إذ بلغت قيمة مبيعات الأسلحة للعراق ٤.٥ بليون دولار امريكى، ويمكن القول بأن دول الخليج بما فى ذلك الكويت اصبحت تهتم بشراء السلاح من جنوب افريقيا، ويقال بأن هذه الدول قد أشترت بالفعل بعض المدفعية منها، بل ووافقت على مبادلة السلاح بالبترول، وان كان الاتجاه اليوم فى جنوب افريقيا الى التدقيق فى اجراء صفقات السلاح بحيث تكون مع حكومات لها سمعتها، وجاء ذلك بعد الفضيحة الأخيرة التى تم فيها بيع شحنة كبيرة من AK - 47 التى باعتها جنوب افريقيا لمشتر لبنانى، ثم اتضح انها قد الت إلى منظمة (اليونيتا) فى أنجولا.

وفى اطار الاهتمام باستيفاء الدولة الجديدة لحاجتها من البترول تم فى ٤ ديسمبر ١٩٩٤ افتتاح سفارة لايران ومن أهم امكانات التعاون بين البلدين التعاون الافريقى اثناء الحملة الانتخابية مما يوضح بأن المصلحة الاقتصادية هى التى تقوم عليها العلاقات مع الدول الأخرى.

ومن الطبيعى أن ترعى الدولة الجديدة فى جنوب افريقيا فى جهودها لدعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية خاصة دول الخليج العربى، محاولة تغيير نظرة ومواقف هذه الدول من دولة جنوب افريقيا فى نظامها العنصرى السابق والمعروف بقدراته النووية والعلاقات الوطيدة مع اسرائيل والتعاون العسكرى والنووى معها، وهو ما شكل رأيا عاما عربيا مناهضا لهذا النظام بسبب التعاون مع اسرائيل وممارسة التفرقة العنصرية ضد السود الأغلبية فى البلاد.

ومن هنا لوحظ غداة قيام الدولة الجديدة ابراز توقفها عن البرامج النووية، كما سبق فى المرحلة السابقة مباشرة على قيام الدولة الاهتمام فى عام ١٩٩٠ بتدمير الأسلحة الذرية التى أنتجت بين عامى ١٩٧٤ و١٩٨٩، واعلان (ديكليرك) فى ذلك الوقت استعداده لتقديم كافة المعلومات الخاصة ببرنامج جنوب افريقيا النووى للمجتمع الدولى، مع ابراز خطة التحويل للصناعات المدنية، وقام تحويل مصنع تخصيب اليورانيوم والتكنولوجيا الخاصة الى الاستخدام فى صناعة الأدوية وانتاج الطاقة، فضلا عن اعلان التزام جنوب افريقيا بالشروط التى وضعتها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وفى ٢٦ يناير ١٩٩٥ أعلنت جنوب افريقيا اغلاق مجمع (بليمندا) وهو المجمع الضخم لتخصيب مادة اليورانيوم المستخدمة فى إمداد محطة (كوبرج) النووية لتوليد الطاقة، وكان المجتمع يعانى من خسائر سنوية زادت على ستين مليون دولار، وقد شجع على اغلاق هذا المجمع أن الدولة الجديدة أصبحت بعد الانفتاح الجديد قادرة على الحصول على اليورانيوم المخصب من السوق العالمية بأسعار أرخص.

جنوب افريقيا والتحولات فى أنجولا:

وجاءت الأحداث الأخيرة التى تمخضت عن توقيع اتفاق السلام الخاص بأنجولا، لتثير التساؤل عن موقف الدولة

الجديدة من امكانية ارسالها القوات للمساهمة فى قوات حفظ السلام فى أنجولا، والمعروف أن جنوب افريقيا سبق لها أن انسحبت من أنجولا عام ١٩٨٨ بعد ثلاثة عشر عاما من التورط فى المعارك الضارية التى جرت هناك بين منظمة (يونيتا) وحكومة انجولا، والواقع أن موضوع ارسال قوات إلى أنجولا، كان مجالا للموارد فى جنوب أفريقيا، فعلى الرغم من توجه الحكومة لارسال القوات إلا انه كانت هناك تحفظات قوية تجاه هذا الموضوع، خاصة بعد أن قررت جنوب افريقيا ارسال كتيبة هندسية وفرقة مساعدة جوية للانضمام لمهمة الأمم المتحدة الثالثة فى أنجولا.

فقد أبرز البعض ان اتفاق السلام فى انجولا يتطلب التأييد والمحافظة عليه خاصة بعد أن فشلت الانتخابات السابقة هناك لعدم توافر التأييد والدعم اللازم، كما أن أوضاع عدم الاستقرار فى أى جزء من منظمة الجنوب الافريقى تمس أوضاع عدم الاستقرار فى المنطقة بأسرها، ولذلك فمن صالح جنوب افريقيا أن تلعب دورا فى حفظ السلام فى أنجولا، وأنه لابد من ارسال قوات، فالأنسب المبادرة بإعداد مشروع على مستوى منطقة الجنوب الافريقى للمساهمة فى إعادة أعمار وبناء انجولا وهذا من شأنه تجميع المنطقة فى مشروع اقتصادى واضح، كما أن من المهم إبعاد العناصر الموجودة فى قوات الأمن فى جنوب أفريقيا والتى سبق لها التورط فى مساعدة أعمال الحرب التى قامت بها (يونيتا) بزعامة (جوناس سافمبى).

وهناك من أبرز أنه على الرغم من الالتزام المعنوى للمساعدة فى حفظ السلام فى انجولا، إلا أن عملية ارسال قوات جنوب افريقيا هناك قد يؤخر من تنفيذ الخفض المطلوب فى ميزانية الدفاع ومن عملية فك التعبئة للقوات فى جنوب افريقيا اللازم لاعادة البناء الداخلى، ومن أجل ذلك فقد نادوا بأن الالتزام من جانب جنوب افريقيا يكون من خلال ارسال قوة سلام غير عسكرية تضم شباب جنوب افريقا الذى يمكنه الاسهام فى عملية اعادة البناء فى منطقة الجنوب الافريقى. ويرى البعض الآخر انه على دولة جنوب افريقيا فور توقيع اتفاق السلام بين حكومة انجولا ومنظمة (يونيتا) أن تسارع لمساعدة اعادة تنمية انجولا بعد أن سبق لها المساعدة على الحرب ولكن توجه جنوب افريقيا لارسال القوات لانجولا يأتى على أساس انه لابد من مساعدة هذه الدول بعد تعرضها لدمار رهيب لمدة طويلة

وهكذا يبرز دور وواجب دولة جنوب افريقيا الجديدة فى تطوير وتنمية الجنوب الافريقى. كما أن موقعها الاستراتيجى ووضع قاعدتها الصناعية، يؤهلها لأن تكون المحرك للتنمية الاقليمية فى المنطقة، ومن المفارقات أن قطاع الأعمال والشركات فى جنوب افريقيا الذى سبق أن حصل على المكاسب خلال أحقاب الحرب فى انجولا سوف يقوم بتحقيق التنمية من خلال إعادة البناء فى أحقاب السلام القادمة.

هذا التركيز على منطقة الجنوب الافريقى والمساهمة فى تحقيق هدف الأمن والاستقرار فيها يعتمد فى الوقت نفسه على عوامل المصلحة الاقتصادية للدولة الجديدة، وهنا تبرز أهمية انجولا للدولة الجديدة، خاصة لما تتمتع به انجولا من ثروة بترولية فى الوقت الذى تعتمد فيه جنوب افريقيا على استيراد البترول من الخارج، وقد لوحظ بعد انتهاء الحرب فى انجولا، أن الحكومة هناك تعمل على رفع انتاج البترول بمقدار مائة الف برميل على أساس أنه كانت هناك مجموعة من حقول البترول فى المنطقة الشمالية الغربية تنتظر إقرار السلام لكى يبدأ أنتاجها، وان كان هناك احتياج لتدبير خمسمائة مليون دولار لإعادة بناء التسهيلات اللازمة فى منطقة البترول (سويو) التى سبق أن خربتها (يونيتا) اثناء الحرب والتى كانت تنتج ٢٦ الف برميل يوميا فضلا عن سبعة الاف برميل يوميا من المناطق المجاورة، والمعروف أن انجولا كانت تحصل على ثلاثة بلايين من الدولارات كعائد من البترول.

ويرجع عدم امتناع الدولة الجديدة عن ارسال قوات للمساهمة فى عملية حفظ السلام والاشراف على وقف القتال هناك إلى أنها تعتبر انجولا مسئولية اقليمية لها. على خلاف الحال بالنسبة لرواندا التى لا تقع فى الجنوب الافريقى والتى رفضت طلب الأمم المتحدة بأرسال قوات لحفظ السلام.

دعم جنوب افريقيا لناميبيا:

فلا شك أن دول منطقة الجنوب الأفريقى مع ادراكها للمشكلات الاقتصادية التى تواجهها الدولة الجديدة فى الداخل، تتوقع أن تقوم هذه الآخيرة بتقديم العون كلما تمكنت من ذلك، على أمل أن تتاح الفرص للمزيد من المستقبل فى اطار التوجه الواضح لدى الدولة الجديدة للتركيز على أولوية الاهمام والتركيز على منطقة الجنوب الافريقى.

وقد لوحظ فى هذا المجال، أنه قبل يوم واحد من اجراء الاستفتاء الرئاسى والانتخابات البرلمانية فى ناميبيا فى ديسمبر ١٩٩٤، قام (سام نجوما) رئيس جمهورية ناميبيا بزيارة خاطفة الى جنوب افريقيا، حيث اجتمع مع (نلسون مانديلا) رئيس الدولة الجديدة، حيث أعلن الأخير عقب اللقاء بأنه سيكون خطأ من الناحية المعنوية، الاصرار على أن تدفع ناميبيا ديونها السابقة المستحقة لجنوب افريقيا، حيث أن هذه الديون التى فرضها النظام العنصرى السابق، وعلى ذلك فقد أسقطت دولة جنوب افريقيا الجديدة ديون ناميبيا المستحقة لها، والبالغة ٧٠٠ مليون راند.

وقد لاقى اجراء رفع الدين الناميبى معارضة من جانب الحزب الوطنى فى جنوب افريقيا، حيث كانوا يرون أن مبلغ هذا الدين كان مطلوب للصرف على برامج التنمية واعادة التعمير فى الدولة الجديدة أن رفع الدين معناه فقدان جنوب افريقيا لهذا المال من أجل إظهار التأييد للأصدقاء السياسيين للمؤتمر الوطنى الإفريقى.

ويبدو أن معارضة اجراء رفع جنوب افريقيا الجديدة

للدين الناميبى من جانب (الحزب الوطنى) قد يرتبط فى الوقت نفسه بأن الاجراء يخدم حكومة (سوابو) التى يعارضها البيض المنتمون الى حزب (الترنهال DTA) المعارض لحزب سوابو فى ناميبيا، والذين كانوا يخشون أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية والبرلمانية أن يحصل (سوابو) على أغلبية الثلثين، مما يتيح الفرصة لامكانية الحزب تعديل الدستور، وقد أسفرت الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى ديسمبر ١٩٩٤ عن فوز الرئيس (سام نجوم) بنسبة ٣٣و٧٦٪ فى مقابل منافسه (مديونجو) زعيم حزب DTA الذى حصل على نسبة ٢٦ ،٢٣٪ ، والانتخابات البرلمانية عن فوز حزب (سوابو) الحاكم بثلاثة وخمسين مقعداً من مجموع اثنين وسبعين قعداً فى الوقت الذى حصل فيه الحزب المعارضة على خمسة عشر مقعداً فقط، مع اربعة مقاعد حصلت عليها ثلاثة أحزاب صغيرة ، فى الوقت الذى لم تحصل فيها أحزاب ثلاثة أخرى على أية مقاعد.

وقد أوضحت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أن الناميبيين قد صوتوا فيها على أسس عرقية، وأظهروا ولاء قويا للسوابو التى لها الفضل فى تحرير البلاد من استعمار جنوب افريقيا، وقد برز فى الانتخابات تأييد قبيلة (أومابو) القاعدة الأساسية للسوابو فى أربع مناطق فى شمال البلاد شكلوا أكثر من ٥٠٪ من السكان، حيث حصلت (السوابو) على ٩٠٪ من أصوات هذه المناطق التى تضمنت بعض الدوائر التى جاء تصويتها بنسبة أكثر من ٩٩٪ ، وأضاف المحللون بأن أحزاب المعارضة مادام ليس لها هدف، فإن الشعب يرجع الى هويته العرقية التى ابرزها (السوابو) بوضوح لاستناده الى الدور الرمزى الذى قام به فى التحرير والاستقلال.

وأعلن (ميشاكى مويونجو) زعيم حزب DTA المعارض، أن غالبية الناخبين فى جنوب البلاد، فى (أومابو) و (كافانجو) قد اختاروا تأييد حزبه، ولكنه اكتشف بعد تحليل نتائج الانتخابات ان تأييد الناخبين لحزب (سوابو) الحاكم قد جاء على أساس (عرقى).

منظمة (صادق) ومنظمة المعاملة التفضيلية:

وكان من المنطقى أن يتضمن اهتمام هذه الدولة الجديدة تنظيمات اقتصادية اقليمية أبرزها منظمة تنسيق التعاون للجنوب الافريقى (صادق)، ومنظمة منطقة المعاملة التفضيلية (بى - تى - إيه) التى تضم دول الجنوب الافريقى مع دول شرق القارة الافريقية.

«صادق» عام ١٩٨٠، وضمت تسع دول هى أنجولا وبتسوانا وليسوتو ومالاوى وموزامبيق وناميبيا وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوى، وقد انضمت الدولة الجديدة فى جنوب افريقيا الى المنظمة فى أغسطس ١٩٩٤ وتتخذ المنطقة الجابرون عاصمة (بتسوانا) مقراً لسكرتاريتها التنفيذية، كما أن لها مؤتمر قمة ينعقد سنويا، ومجلس وزراء كما يعقد لها مؤتمر سنوى يضم دول (صادق) مع شركاء التعاون الدوليين وهم يضمون الحكومات والمنظمات الدولية المانحة.

وقد حددت المنظمة القطاعات وقامت على فتوى المنطقة بين الدول الاعضاء، حيث اختيرت موزامبيق لتكون مركزاً للجنة النقل والمواصلات ، وأنجولا للجنة الطاقة (الوحدة الفنية والادارية) ، وبتسوانا للجنة البحث الزراعى والرقابة على أمراض الحيوانات، وليسوتو للجنة السياحة والمحافظة على التربة والمياه، ومالاوى للثروة السمكية والحيوانية والغابات، وسوازيلاند لتنمية القوى العاملة ، وتنزانيا للتنسيق التجارى والصناعى، وزامبيا للمناجم، وزيمبابوى للوحدة الفنية والادارية للأمن الغذائى.

وقد تطلب هذا التنسيق إعادة النظر خاصة بعد انضمام كل من ناميبيا والدولة الجديدة لجنوب افريقيا.

حيث أن ناميبيا بعد أن استعادت خليج (والفيس) تتجه نحو استخدامه لخدمة الأهداف الاقتصادية للقارة كما أنه فى ضوء أهداف منظمة (صادق) يمكن أن يكون مركزاً للتجارة والشحن فى الجانب الغربى للقارة خاصة اذا تم انشاء طريقى (ترانس كالاهارى وترانس كابرينى) وقد تم افتتاح منطقة تجارة حرة فى الخليج مع دعوة دول القارة

والواقع ان المنظمة قد سبق إنشاؤها أساساً بهدف التقليل من الاعتماد الاقتصادى لدول منطقة الجنوب الأفريقى على النظام العنصرى (السابق) فى جنوب افريقيا، ثم تحولت المنظمة الى مجتمع اقتصادى لتنمية الجنوب الأفريقى فى عام ١٩٩٢.

وأما عن منظمة اتفاقية المعاملة التفضيلية (بى - تى - إيه)، فيرجع إنشاؤها الى عام ١٩٨١ وهى تضم كلاً من بوروندى، وجزر القمر، وجيبوتى، واثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، ومالاوى وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا ورواندا والصومال والسودان سوازيلاند، وتنزانيا، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وزيمبابوى، واختير السكرتير العام للمنظمة من جمهورية مالاوى، والمقر الرئيسي لها فى لاساكا عاصمة زامبيا

وهدف هذه المنظمة هو دعم التعاون الاقتصادى والتجارى فى المنطقة التى تضم الدول الأعضاء وإقامة الآليات والمنظمات، بما فى ذلك الترتيبات النقدية، لتسهيل التجارة ومساندة التعاون داخل كل دولة فضلا عن تنمية الصناعات الرئيسية والاستراتيجية، ودعم التعاون فى التنمية الزراعية وفى تحسين روابط النقل، وتنمية المهارات الفنية والمهنية.

ويعمل فى اطار المنظمة بنك الاحتياطى الزيمبابوى كغرفة مقاصة منذ عام ١٩٨٤ بالنسبة لتبادل المنتجات والخدمات، بما يمكن الدول الأعضاء من القيام بعمليات التجارة متعددة الأطراف بعملاتها الخاصة، واعتباراً من يوليو عام ١٩٨٤ تم ادخال تخفيضات فى التعريفة الجمركية لبعض السلع المختارة (ما بين ١٠٪ و ٧٠٪ كل عامين) للتعريفات عل هذه السلع،

كذلك بدأ العمل منذ عام ١٩٨٦، بنك التنمية والتجارة للمنطقة التفضيلية لدول وشرق وجنوب ا ريقيا، مقره «بوجمبوار» (بوروندى) برأس مال قدره أربعمائة وحدة حسابية من وحدات المنطقة، كما

انشئت فى المنطقة عدة تنظيمات، منها اتحاد غرف التجارة والصناعة للمنطقة، وجمعية للبنوك التجارية ، ومركز المنطقة للتحكم التجارى.

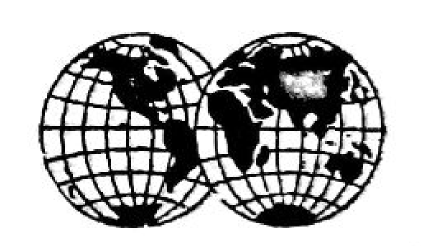
الخلاف حول التعاون الاقليمى الافريقى:

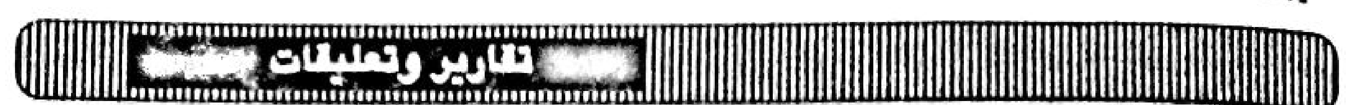
ومع بروز الدولة الجديدة فى جنوب افريقيا وأولوية تركيزها على منطقة الجنوب الافريقى، لوحظ ما أثير فى «منظمة مجتمع تنمية الجنوب الافريقى) (SADC) حول الاقتراح بتقسيم منظمة منطقة التجارة التفضيلية PTA، الى منظمتين، إحداهما لدول الجنوب الافريقى والأخرى للدول الشمالية فى القارة، ولكن زامبيا عارضت هذا الاقتراح بشرة فى أغسطس ١٩٩٤.

وفى اجتماع المؤتمر الاستشارى فى يناير ١٩٩٤ الذى انعقد فى «الجابرون» ، ثم طرح التساؤل على الدول الأعضاء لتقرير أى من التجمعين الاقليمين ترغب فى الانتماء إليه منعاً للنزاع والازدواجية، ولكن غالبية الدول أبرزت أنها كدول ذات سيادة فإنها حرة فى الانتماء الى الاثنين معا ثم ان ناميبيا أبرزت أنتماءها الطبيعى الى منظمة (صادق) سواء من الناحية الجغرافية أم الناحية التاريخية، وكذلك من حيث العلاقات السياسية والاقتصادية.

أما منظمة التجارة التفضيلية فقد عارضت فكرة التقسيم بل إنها قامت بالتحضير لتحويل المنظمة الى (سوق مشتركة) لدول شرق وجنوب القارة (كوميسا)، والواقع أن ثمة عدم توازن ومساواة فى التجارة بين منطقة التجارة التفضيلية ومنظمة (صادق) بسبب الحجم الكبير لاقتصاد الجنوب الافريقى وهو مايقال بامكان حله بطريقة فعالة عن طريق اعادة تشكيل علاقات التجارة الاقليمية من خلال الية إقليمية مشتركة مثل (كوميسا)، والمعروف أن منظمة منطقة التجارة التفضيلية (كوميسا) تضم تسع دول اعضاء فى منظمة (صادق) من مجموع ٢١ دولة، ويتطلب العمل بهذه المنظمة التى تشكل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الافريقى تصديق ٥٠٪ من الأعضاء على معاهدتها وهو مالم يتم حتى بروز هذا الخلاف.

ويرى المؤيدون لعدم الانقسام أن من شأن ذلك ان يحول دون الازدواجية فى الأنشطة بين (صادق) و (كوميسا)، بل إنه كذلك قد يفسح الطريق نحو حل (صادق) واحلال (كوميسا) محلها، بل إنهم يبرزون أن هناك منظمة ESA-BO (إسابو) التى أنشأها القطاع الخاص فى منظمة منطقة التجارة التفضيلية فى مابوتو فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٤ لرجال الأعمال فى شرق أفريقيا والجنوب الافريقى من أجل دعم التعاون الاقليمى والتجارة والاستثمار واستقرار العملات واقتصاد السوق الحر وتحرير حركة رؤوس الأموال والمنتجات والخدمات وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا، ويرون أن هذا أيضا من شأنه توضيح أهمية الابقاء على (كوميسا) أكثر من الابقاء على (صادق).□







أوروبا الشرقية .. بعد خمسة أعوام من سقوط الشيوعية

— سوسن حسين

مع الأنفاس الأخيرة لعام ١٩٩٤، اكتملت أعوام خمسة على سقوط أشهر حائط فى التاريخ الحديث بكل رموزه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فعندما انهالت المعاول لتهدم حائط برلين هدمت معه ركائز وهياكل النظام الشيوعى الذى ظل يحكم أوروبا الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية . وصفق العالم الغربى لسقوط عدوه اللدود وإنتصار مبادئه وقيمه، وانطلقت احلامه لترسم صورة مضيئة، لمستقبل تسوده الحرية والديمقراطية ويعم فيه السلام والرخاء . وتطلعت شعوب أوروبا الشيوعية الى التغيير وكسرت قيودها واندفعت لتلحق بركب التقدم الغربى فتسابقت الى تحطيم مؤسسات وآليات نظامها الشمولى ظنا منها أن فى ذلك الكناية للعبور الى الازدهار والنمو .

ولكن مع مرور الوقت وانفجار الصراعات القومية الدموية ووقوف العالم عاجزا أمام مايحدث فى البوسنة والهرسك، ثبت عبثية هذه الأحلام التى راودت الغرب فى مستقبل افضل .. كما اكتشفت دول أوروبا الشرقية فداحة الثمن الذى يجب أن تدفعه وضخامة التضحيات التى يجب أن تقدمها للإنتقال الى اقتصاد السوق .

واليوم وبعد مرور أكثر من خمسة اعوام يحتاج منا الموقف الى تقييم التطورات التى حدثت فى هذه المنطقة من العالم خلال هذه الأعوام الخمسة .

التكلفة الباهظة لعملية التحول :

لايمكن إنكار حقيقة أن أوروبا الشرقية قد خطت خطوات عملاقة على طريق التحول الى النظام الديموقراطى وإقامة مؤسسات الاقتصاد الحر . وقد ساعد على ذلك هذا الحماس البالغ من أجل التغيير الذى جعل شعوب هذه المنطقة وساستها يغفلون حقيقة هامة ومؤكدة : وهى ضرورة وجود مقدمات تسبق عملية التحول وتمهد لها وتعمل على تغيير البنية الإدراكية وترسيخ نمط تفكير ليبرالى يشكل العقلية التى ستمارس حريتها بوعى . ان التخلص من أفكار وأنماط الشيوعية التى استمرت ٤٠ عاما يتطلب اجيالا وليس أشهرا . هذا الى جانب التركة الاقتصادية المثقلة التى تتمثل فى قطاعات صناعية كبيرة وعديمة الكفاءة تماما، وفى الديون الخارجية المتراكمة التى تشل حركة هذه الدول، وأيضا غياب الإتحاد السوفيتى

وإنهيار الكوميكون الذى كان يوفر لها إحتياجاتها من المواد الأولية والبترول بأسعار تفضيلية

ومع ذلك استطاعت هذه الدول أن تقطع شوطا كبيرا على طريق الأشواك ولكن بدرجات متفاوتة رغم أنها اقدمت على إنتهاج السياسات الإصلاحية تقريبا فى نفس الوقت، ولكننا نجد أن بعضها تعثر أكثر من غيره .

والواقع أن هذه العمليات الإصلاحية قد تمت فى جو من الفوضى بسبب هذه الرغبة الملحة للإنسلاخ التام عن الماضى فى أسرع وقت ممكن دون اعداد كاف لآليات السوق البديلة . ولم يكن لدى الحكومات المعنية خيار آخر سوى الإستمرار فى العملية الإصلاحية مع محاولة التخفيف من آثارها الضارة ولكن دون نجاح يذكر .

وتعتبر بولندا والمجر والجمهورية التشيكية وسلوفانيا فى مقدمة الدول التى حققت نجاحا اصلاحيا ومعدلات تنمية مرتفعة . وقد كانت المجر هى أول دولة فى أوروبا الشيوعية تتجه الى التحرر الاقتصادى منذ وقت طويل بالتحديد منذ ١٩٦٨ لذلك نجد أن القطاع الصناعى فى هذه الدولة ينطلق على عكس القطاع الزراعى الذى يتعثر بسبب ماواكب الاصلاح الزراعى من مشاكل كما أن الاقتصاد المجرى قد انفتح على الخارج انفتاحا كاملا وقطعت الخصخصة خطوات عملاقة ولكن يظل العجز فى الموازنة مرتفعا والديون الخارجية متراكمة . كما تعانى المجر أيضا من إنخفاض مواردها المالية بسبب الكساد الذى تعانى منه الاقتصاديات الغربية بوجه عام .

وضربت بولندا رقما قياسيا فى النمو عام ١٩٩٣ واستطاعت تخفيض نسبة التضخم التى ارتفعت فى الأعوام الأولى من التغيير وتخفيض العجز فى موازنتها . كما حاولت الحكومة البولندية تخفيض العجز التجارى عن طريق تشجيع الصادرات والحد من الواردات . وقامت بخصخصة نحو ٤٠٠ مشروع ضخم . ويشكل القطاع الخاص اليوم ٥٥٪ من الإنتاج الكلى وتتدفق على بولندا رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار . ولكن تظل مشكلة البطالة قائمة ويمكن أن تصل هذا العام الى ٢٠٪ وهى المشكلة التى تسببت فى سخط البولنديين . واستيائهم من السياسة الإصلاحية .

ونجد أن الدول التشيكية قد حققت هى الأخرى نجاحا اقتصاديا كبيرا فى مرحلة التحول وربما يعود ذلك الى التضخم الذى بلغ ١٨٪ عام ٩٣ الى ١٠٪ عام ١٩٩٤ والأرجح أن يستمر هذا الإنخفاض عام ١٩٩٥ . وقد حققت الميزانية التشيكية فائضا عام ١١٩٩٤ وأيضا التجارة الخارجية . حقا أنه فائض بسيط ولكنه يعتبر اول سابقة فى تاريخ أوروبا الشرقية . كما ركزت الدول التشيكية على الخصخصة بحيث ستصل الأعمال الخاصة الى ٨٠٪ من حجم الاقتصاد الكلى .

اما سلوفانيا وهى الجمهورية الوحيدة من بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة التى تتمتع ببنية سياسية تشجع على التحول الى اقتصاد السوق وذلك بعد حرب التحرير القصيرة عام ١٩٩٠ . وهناك عوامل كثيرة شجعت على استقرار اوضاعها اهمها قلة عدد سكانها (٢ مليون نسمة) وتاثرها بالثقافة النمساوية وتدفق الإستثمارات الأجنبية .

ننتقل الى الدول الأقل حظا ونبدأ بسلوفاكيا التى استقلت عن التشيك عام ١٩٩٣ بهدوء وبلا مشاكل ولكنها عاشت تجربة الإنفصال القاسية وتعرضت لعجز الميزانية وارتفاع نسبة البطالة بصورة مفزعة . وقد اقدمت الحكومة السلوفاكية على الجولة الأولى من الخصخصة أعقبتها بالثانية، وإنتهجت سياسة متشددة لمواجهة الأزمة المالية ووقف التدهور فى سعر عملتها .

ونأتى الى رومانيا التى عانت من تدهور الأوضاع الإقتصادية وتدنى مستوى المعيشة والفقر وإرتفاع الأسعار بسبب حمامات الدم التى تعرضت لها البلاد عند التخلص من نظام شاوسيسكو . وقد عرفت رومانيا بعض التقدم فى إقتصادها ابتداء من عام ١٩٩٣ ، فارتفع إجمالى ناتجها القومى ١٪ بعد ثلاث سنوات من الإنخفاض المستمر، وهى تشهد اليوم انتعاشة صناعية وزراعية . وقد هبط معدل التضخم فى بداية عام ١٩٩٤ الى ٦٪ بعد أن بلغ ١٢٪ فى النصف الثانى من عام ١٩٩٣ . كما إنخفض العجز فى الميزانية نتيجة إلغاء جزء كبير من الدعم وفرض ضريبة جديدة .

واستطاعت الحكومة الرومانية أن توازن بين السعر الرسمى لعملتها وسعر السوق الموازية وشجع ذلك صندوق النقد الدولى منح رومانيا مساعدات مالية تصل الى ١,٥ مليار دولار فى بداية عام ١٩٩٥ .

وفى بلغاريا تتضاعف المشاكل بسبب تلال الديون المتراكمة ، وتسير عملية التحول والإصلاح الاقتصادى بمعدلات بطيئة جدا . أما البانيا التى تعتبر أفقر دولة فى أوروبا الشرقية فقد حققت تقدما مدهشا عام ١٩٩٣ وبلغ معدل نموها ١١٪، وهو أعلى معدل نمو فى أوروبا الشرقية، وعقدت إتفاقا مع صندوق النقد الدولى ساعد على استقرار النقد الألبانى وربما يؤدى الى إصلاح اقتصادى جذرى شريطة استقرار الوضع السياسى .

وهكذا نخلص الى وجود كثير من المخاطر التى تخيم

على المنطقة رغم الإنجازات التى تحدثنا عنها مثل التضخم الذى يشمل عملية الإصلاح وإحتمال فشل سياسة الخصخصة الشاملة التى تقوم على أساس هش بل وعدم وضوحها فى بعض الدول مثل سلوفانيا ورومانيا وبلغاريا وعلى هذه الدول تأكيد استقرارها اولا وتحديد سعر صرف لعملاتها والعمل على وقف تصاعد الركود . وقد بدأت سلوفاكيا بالفعل فى تنفيذ هذه الشروط تحت الرقابة الصارمة للبنك المركزى الجديد .

وفى الواقع أن نجاح هذه المنطقة فى التحول الى اقتصاد السوق لايتوقف على استخدام الوصفات الجاهزة وإنما يعتمد على احترام المسئولين لخصوصيات مجتمعاتهم . وقد إنتهجت دول أوروبا الشرقية منهجين مختلفين تماما للقيام بعملية التحول : المنهج الأول هو منهج الصدمة أى الإصلاح دفعة واحدة . والمنهج الثانى هو المنهج التدريجى .

وقد اختارت بولندا عام ١٩٩٠ المنهج الأول . أما المجر فإختارت المنهج الثانى . وقامت بقية الدول بالإختيار بين هذين المنهجين فتبعت البانيا وبلغاريا منهج بولندا وأخذنا الطريق السريع، فى حين تبعت سلوفاكيا والدولة التشيكية منهج المجر التدريجى .

ومما لاشك فيه أن اشكال الاصلاح السريعة تحمل فى ثناياها كثير من الأخطار التى تهدد التوازنات الإجتماعية ومن الغريب أن بولندا والمجر اللتين اختارتا طريقتين متناقضتين للإصلاح والتحول الى اقتصاد السوق وصلتا الى نتائج متشابهة ، فالطريقة التدريجية اذ صاحبها تصميم وارادة قوية تعطى نتائج طيبة على المدى المتوسط لأنها تتيح الفرصة للتأقلم وتغيير البنايا المؤسسية والإدراكية . وعلى كل حال من العبث البحث عن وصفة واحدة تنم من خلالها عملية التحول لأن لكل دولة ظروفها ومناخها الخاص، لذلك فنتائج نفس الوصفة تختلف من دولة الى اخرى ، كما تعتمد النتائج ايضا على درجة التقدم التى كانت تتمتع به الدولة قبل إنهيار الشيوعية مثل سلوفانيا والتشيك، وأيضا الدول التى كانت قد بدأت عملية الإصلاح مثل بولندا والمجر . وهذا يفسر لماذا تتمتع هذه الدول بوضع أفضل من الدول الأخرى . كما يجب أن لاننسى البعد الثقافى فى عملية التحول فذكرى رأسمالية ماقبل الحرب العالمية الثانية الكامنة فى عقول شعوب أوروبا الوسطى تسهل عملية ولادة نظام اقتصادى جديد .

وفى جميع الأحوال عرفت دول أوروبا الشرقية لأول مرة عام ١٩٩٤ ارتفاعا فى معدل نموها وقد نشر معهد فيينا «للدراسات الاقتصادية المقارنة» نتائج البحوث التى قام بها حول الوضع الاقتصادى فى هذه الدول واكد أن معدل النمو سيستمر فى الإرتفاع عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ .

العودة الى الوراء ديموقراطيا :

لقد انهك الكفاح الإصلاحى مجتمعات أوروبا الشرقية . فعندما تحمست هذه المجتمعات للتغيير لم تكن تتصور ضخامة التضحيات التى تنتظرها من تفشى البطالة وإنخفاض مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وتقلص مظلة الحماية الاجتماعية وهى المشكلة التى يدور حولها الجدل السياسى فى الوقت الراهن وتحتل المركز الأول فى فكر الساسة . وقد ادت نتائج العمليات الإصلاحية الى إثارة مشاعر الإحباط وخيبة الأمل لدى شعوب أوروبا الشرقية، بل ومشاعر السخط أيضا لبروز طبقة صغيرة أثرت ثراء فاحشا فى ظل الإصلاح الاقتصادى فى حين تضاعف عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر وبلغ ثلاثة اضعاف فى بعض الدول، ومازالت الهوة تزداد عمقا بين قلة بالغة الثراء وأغلبية لاتجد قوت يومها . اذن وجدت هذه الشعوب نفسها تزداد فقرا رغم تحررها السياسى .

ان مجتمعات هذه الدول لم تكن تعرف البطالة فى ظل الحكم الشيوعى، وقد ذاقت مرارتها لأول مرة وبشكل مكثف . وتصل معدلات البطالة فى بعض الدول الى ٣٠٪ و ٤٠٪ . وكانت الشيوعية تقدم لهذه الدول إمكانية التصنيع السريع عن طريق الدولة وبعيدا عن السوق الدولية . حقا أن منتجات هذه الصناعات كانت لاتتميز بالمواصفات العالمية ولاترقى الى مستوى جودة المنتجات الغربية وهذا سبب إنهيار هذه الصناعات فور دخولها حلبة المنافسة. إلا أن التصنيع الإشتراكى قد حقق نتائج إجتماعية هامة لايمكن إنكارها وكان يمثل الإمكانية الاقتصادية الوحيدة التى ارتكز عليها الأمن الإجتماعى ، لذلك أدى التدمير السريع لهذه الإمكانية الى إنفجار هذه المشكلات الإجتماعية الخطيرة .. فقط المجر استطاعت أن تقوم بعملية اصلاحية كاملة لأمنها الاجتماعى .

وقد عرفت هذه الدول من جديد الثورات النقابية والإضرابات التى تكلل بعضها بالنجاح مثل الإضرابات التى حدثت فى الجمهورية التشيكية إحتجاجا على ميثاق العمل الجديد، وتلك التى حدثت فى رومانيا للمطالبة برفع الأجور، وكذلك فى بولندا إنفجرت الإضرابات فى قطاعات صناعية هامة وخاصة ذات رؤوس الأموال الأجنبية ودفعت المعاناة شعوب المنطقة الى النظر خلفا والحنين الى الماضى والتطلع الى الزعماء السابقين ربما يكون لديهم الحل . وقد عبرت نتائج الإنتخابات التى تمت أخيرا فى كثير من دول

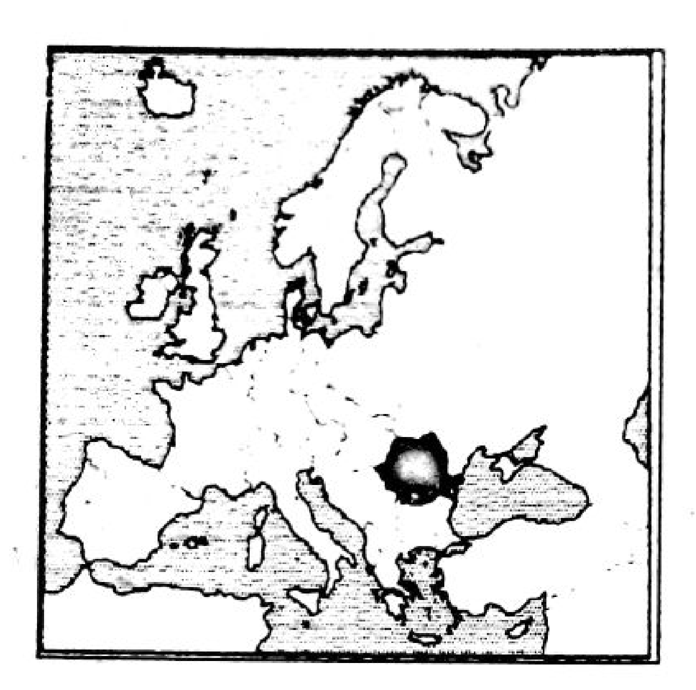
اوروبا الشرقية عن هذا الإتجاه فقد أقدم الناخبون بكامل ارادتهم على اختيار التحالفات الاشتراكية التى تضم الشيوعيين القدامى بعد أن فشلت الحكومات القائمة فى اجتياز مرحلة مابعد الشيوعية، فحصلت هذه التحالفات على أغلبية الأصوات وشارك الشيوعيون فى الحكم . وقد صدم نجاح الشيوعيين السابقين الرأى العام الغربى الذى اتسم رد فعله بالإرتباك والدهشة وخاصة فى بولندا والمجر وهما أكثر دولتين حققتا تقدما اقتصاديا كبيرا . فقد حصلت الأحزاب التى تضم الشيوعيين فى بولندا على ٣٠٢ مقعدا من ٤٦٠ مقعد فى البرلمان وشكلت حكومة التحالف اليسارى الديموقراطى الذى يضم حزب الفلاحين وهو الحزب الذى شارك فى الحكم الشيوعى منذ الحرب العالمية الثانية .. كما حصل الشيوعيون السابقون على الأغلبية فى الإنتخابات التى تمت فى المجر عام ١٩٩٤ .

وقد اتخذت هذه القوى الشيوعية موقفا مزدوجا فاستغلت حنين هذه الشعوب الى الماضى ونادت بأولوية حل المسألة الإجتماعية وتنظيم الدخول ورفع مستوى المعيشة وتطوير الضمانات الإجتماعية وهاجمت الحكومات السابقة التى تعاقبت بعد إنهيار الشيوعية لإغفالها الجانب الإجتماعى . ولكن بعد أن تولت الحكم تصرفت بحذر شديد غير عابئة بوعودها الإنتخابية . وكانت هذه القوى قد تعهدت أيضا بعدم العودة الى الإقتصاد المركزى وفى الواقع انها لاتستطيع حتى لو أرادت ولايوجد أمامها خيار آخر سوى المضى قدما فى عملية الإصلاح . بل أن حكومة جيولا هورن التى يساندها الشيوعيون فى المجر قد أعلنت أن الأولوية يجب أن تكون لخفض العجز فى الميزانية حتى لو استلزم الأمر تجميد الأجور !! وكانت حكومة فلاديمير بولاك فى بولندا قد قدمت عند تشكيلها استراتيجية من عشرة نقاط لحل المشكلة الإجتماعية، ولكن عند الممارسة لم يختلف الأمر كثيرا عن الحكومات السابقة، وكذلك دعا رئيس الوزراء التشيكى الى تحرير الأجور عام ١٩٩٣ ثم اضطرته معدلات التضخم الى التراجع .

وفى الواقع أن عودة الشيوعيين الى الحكم لايعنى عودة الشيوعية . ولكن هذه العودة تعنى أن الإستراتيجيات الليبرالية للإصلاح لم تؤد الى النتائج المرجوة .. أن شعوب هذه المنطقة قد قامت بالإطاحة بالنظم الشمولية بموافقة جماعية وبدون أى عنف . واليوم تستخدم نفس الأسلوب الديموقراطى لأبعاد القوى السياسية التى بدأت عمليات الإصلاح وتسلم مقاليد الأمور الى ورثة النظام الشمولى .

والحقيقة أن أحد الأخطاء الجسيمة لقيادات الإصلاح فى اوروبا الشرقية هى توهم وبالتالى إيهام الشعوب بأن الإتحاد الأوروبى سيشكل طوق النجاة بالنسبة لهذه الدول وإن دول أوروبا الغربية لن تدخر وسعا ومالا لإنجاح عملية التحول الى اقتصاد السوق وإقرار النظام الديموقراطى فى هذه الدول . وهو الأمر الذى لم ولن يحدث إلا فى حدود ضيقة للغاية وشريطة أن تثبت هذه الدول جدارتها . لذلك اتهمت هذه القيادات القوى الغربية بالعجز عن الارتقاء الى مستوى المسئولية لمواجهة هذه الأحداث التاريخية الخطيرة والتعامل مع مرحلة مابعد إنهيار الشيوعية .

حقا أن الإتحاد الأوروبى قد وافق بعد تردد طويل على ضم ست من دول أوربا الشرقية الى عضويته ولكنها عضوية إنتسابية فقط على أن تصبح العضوية كاملة فى العقد القادم أى فى بداية القرن الجديد وهذه الدول هى بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا . وهناك شك كبير فى مدى التزام الاتحاد بتنفيذ وعده وهل سيقوم بالفعل بتعديل هياكله وسياساته لتستوعب هذا التوسع مشرقا ؟ إن ألمانيا قد قامت بالضغط فى هذا الإتجاه وطالبت الإتحاد بالمرونة وعدم التشدد فى شروط الإنضمام وبضرورة الإسراع بضم الدول المهيأة لهذا الانضمام ولكن كثيرا من دول الإتحاد وعلى رأسها فرنسا تعارض هذا التوسع الذى سيكسب ألمانيا قوة كبرى على حساب الدول المطلة على البحر المتوسط . أن دول أوروبا الشرقية يجب أن تستفيد من مزايا الإتحاد فى أسرع وقت خاصة بعد إنهيار منظمة الكوميكون التى كانت توفر الحماية الاقتصادية للدول الشيوعية ، وإلا تحولت المنطقة الى بؤرة توتر وربما يؤدى الأمر الى إنفجار خاصة فى الدول التى تتعثر فيها عملية التنمية وتتفاقم فيها المشكلات الإجتماعية ☐



رومانيا والاتحاد الأوروبى

د. خالد محمود الكومى

عاشت بوخارست جوا أقرب ما يكون الى «زفة سياسية» زاعقة منذ أواخر العام الماضى ١٩٩٤ وبدايات العام الجديد ١٩٩٥، ومازالت تعيش أجواء هذه الزفة (حتى كتابة هذه السطور) بشكل خفف الى حد ما من قسوة برودة شتائها القارس!

أما ماهية الزفة السياسية الرومانية، فإنها ذلك الاحتفال السياسى والاعلامى الضخم بقرب، ثم ببدء الانضمام الرسمى لرومانيا - مع أول فبراير ١٩٩٥ - الى العنصرية الانتسابية فى الاتحاد الاوروبى، ومن ثم التأهب للانضمام الى العضوية الكاملة بعد عشر سنوات من تاريخه، أى بعد انقضاء ما يسمى بالمرحلة الانتقالية التى تتأهل خلالها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، ومن الناحيتين القانونية والتشريعية، حتى تقترب من المستويات المتعارف عليها والمعمول بها فى دول الاتحاد الاوروبى، أى بعد الوفاء بكل تلك المتطلبات.

شارك فى الزفة كل المسئولين فى الدولة والحزب الحاكم (حزب الديمقراطية الاجتماعية) ابتداء من رئيس الدولة ايون ايليسكو وحتى أصغر موظف فى جهازى الرئاسة والخارجية وكوادر الحزب، فضلا عن معظم ان لم يكن كل الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب المعارضة التى تتفق بشكل كامل تقريبا مع الحكومة فى هذه النقطة بالذات بالنسبة لمناهج السياسة الخارجية الرومانية فإن الوضع الجيو سياسى والاستراتيجى للبلاد فى هذه المنطقة الحساسة من أوروبا والعالم، وباعتبارها تشكل سقف البلقان تجعل ثمة اجماع حول أولويات محددة فى تطبيق مناهج السياسة الخارجية الرومانية بغض النظر عن «اللون» الحزبى للقوى السياسية الحاكمة فى بوخارست، وبغض النظر عن الاختلاف والاتفاق حول المسائل الداخلية.

وعقب ثورة ديسمبر عام ١٩٨٩ على النظام الشمولى السابق (نظام حكم الرئيس السابق تشاوشيسكو) أصاب رومانيا ما أصاب غيرها من غالبية دول شرق ووسط أوروبا من عدوى «يوفوريا الاندفاع غربا» أى نوبة الرغبة الجامحة فى اللحاق ببقية دول القارة الاوروبية فى الانضمام بأسرع ما يمكن الى مؤسسات وهياكل وتنظيمات هذه القارة العجوز التى تمحورت حول المجلس الاوروبى ومؤسساته وتفريعاته واتحاد غرب أوروبا وتشكيلاته، وما الى ذلك.

بل إن قادة رومانيا قد اختزلوا أبرز انجازاتهم السياسية خلال عام ١٩٩٤ - على صعيد السياسة الخارجية - فى ان اعتبروا ذلك العام بأنه كان عام تحقيق نجاح المساعى الدؤوبة للتمهيد للانضمام الى «الأورو أطلنطية». وذكر بعضهم بشكل أكثر اختصارا أنه كان

أوربه فى مقابلة صحفية نشرتها احدى الصحف الرومانية فى ديسمبر ١٩٩٤.

لقد كانت رومانيا من أوائل الدول الاوروبية التى انضمت الى ما يعرف بمبادرة «الشراكة من أجل السلام P.F.P.» المرتبطة بتنظيم علاقة ما مع حلف الاطلنطى، تمهيدا للانضمام الى الحلف، عندما تسمح الظروف بذلك.

كذلك فقد سبق أن اكدت السياسة الرومانية فى ظل ظروف رومانيا الجديدة المتحررة من ربقة النظام الشمولى والتى بدأت بتحقيق التعددية السياسية ثم أخذت فى تطبيق سياسات اقتصادية اكثر ليبرالية وفقا لآلية السوق الحر، أن انجاز ارتباطها بالاورو أطلنطية انما يتطابق مع استراتيجية تحقيق مصالحها القومية وأمنها القومى.

لذلك نستطيع أن نفهم مغزى كلمات الرئيس اليسكو فى الاذاعة والتليفزيون الرومانى يوم أول فبراير ١٩٩٥ عندما اعتبر أن بدء سريان عضوية انتساب بلاده الى الاتحاد الاوروبى يعد «انتصارا لبلادنا بكل قواها السياسية يتوج مساعينا وجهودنا ومبادراتنا وارادتنا على الصعيد السياسى».

ولذلك كان ذلك اليوم - فى راى اليسكو - «هو يوم تاريخى» بالنسبة لبلاده.

بل لم يخف سفير رومانيا لدى الاتحاد الاوروبى (قنسطنطين إينى) فرحته الظاهرة بهذه المناسبة - عندما صرح لاحدى الصحف الاقتصادية فى رومانيا بأن «تحقيق التحاقنا بالاتحاد الاوروبى يعتبر تحقيقا لاحد الاحلام الكبرى لامتنا (حسبما جاء فى نشرة وكالة الانباء الرومانية الرسمية (روم برس) بتاريخ ١٩٩٥/٢/١).

بل اعتبره نفس السفير «استعادة لأحد حقوقنا التى كانت قد سلبت منا لأن الرومانيين كانوا دائما جزءا من أوروبا.

لكن الرئيس اليسكو كان واضحا مع شعبه عندما قرر بأن استكمال خطوة انتساب بلاده الى الاتحاد الاوروبى لابد وان تتبعها جهود مضنية من أجل تحقيق هدف العضوية الكاملة، ولا أحد يستطيع مساعدة رومانيا فى ذلك قدر مساعدة الرومانيين انفسهم لأنفسهم فى هذا المضمار.

ولذلك فقد اعتبر الرئيس الرومانى كل رومانى مسئولا عن تحقيق مثل هذا الانجاز المستقبلى والرجل على حق فتلك المسألة هى عملية متكاملة تستأهل بل تستوجب تضافر جهود كل الرومانيين بكل قواهم السياسية وتمتد لتشمل كل المجتمع والحياة السياسية بدءا من أبسط مواطن الى اعقد تنظيم سياسى ومؤسسى فى البلاد.

ينبع عضوية الانتساب لرومانيا فى الاتحاد الاوروبى عددا من المزايا الاقتصادية وغير الاقتصادية، لكن الأهم من كل ذلك هو أن هذه الخطوة تمهد الطريق أمام رومانيا لكى تنضوى بشكل عملى فى الهياكل المؤسسة لكل القارة الاوروبية مع بقية دول وشرق ووسط أوروبا، دون أن تتأخر عن الركب الذى سبقها إليه بعض جيرانها كالمجر والتشيك.

فان ترتيب حصول رومانيا على عضوية الانتساب فى الاتحاد الاوروبى يجئ لاحقا على مجموعة دول ما يسمى «فيشجراد» والتى تضم الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والمجر وبولندا، وهى من دول شرق ووسط أوروبا ولقد بذلت بوخارست - بحق - جهودا ضخمة وصولا الى هذا الهدف الثمين وقد استوعبت مغزى الرسالة التى تلقتها من بروكسل ومن كافة العواصم الغربية بأن «الاورو أطلنطية» ليست مجرد شعار أو عبارة تُطلق فى المحافل، بل هى عملية معقدة ومستمرة تحتاج الى تحقيق مجموعة متكاملة من الشروط والمواصفات فى أى دولة تريد الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبى أولا ثم بعد ذلك الوصول الى الاورو أطلنطية.

ومسألة الاورو أطلنطية بالنسبة لرومانيا هى مسألة فى منتهى الأهمية والحيوية فان بوخارست - بعد خروجها من المنظومة الاشتراكية السابقة أصبحت بغير غطاء استراتيجى أمنى حقيقى - وهى تبحث عن هذا الغطاء بأى ثمن فى مواجهة أى أخطار حقيقية قد تأتيها من الشرق (روسيا أو اوكرانيا أو غيرهما) مستقبلا.

ومن هنا نستطيع أن نفهم مدى أهمية وحيوية خطوة قبول رومانيا عضوا منتسبا فى الاتحاد الاوروبى، ولماذا هللت السياسة والدبلوماسية الرومانية لتحقيق هذه الخطوة، وبالتالى معنى تلك الزفة السياسية الضخمة فى عاصمة «داتشيا» بوخارست التى يحق لها اليوم أن تستمتع بفرحتها. □

الأزمة المكسيكية .. إلى أين؟



نزيرة الأفندى

تجاوزت الأزمة المكسيكية حدودها الاقتصادية، فلم تعد كما كانت خلال أزمة المديونية العالمية فى الثمانيات، قضية عجز دولة عن سداد إلتزاماتها المالية فى مواجهة تجمع دولى من قبل الدائنين.

لقد تنوعت أوجه الأزمة وتشعبت جذورها فأصبحت تحيط بالاقتصاد، السياسة والأحزاب . فبينما كانت أسعار العملة الوطنية «البيسو» تنكمش وتتآكل، كانت سخونة الأحداث وعنف المواجهة مع حركات التمرد فى ولاية شيباسى الجنوبية تتزايد. وبينما كان الرئيس ارنستو زيديلو، يحاول إستعادة الثقة الدولية فى إمكانية خروج بلاده من المأزق الاقتصادى، إلى جانب التصدى للثورة أو التمرد الجنوبى، كانت هناك نذر مواجهة داخلية فى عقر حزبه السياسى .

وإن كانت المبادرة قد جاءت من جانبه ممثلة فى فتح ملفات الاغتيالات السياسية التى أودت بحياة اثنين من زعماء الحزب السياسى الحاكم ، خلال شهرى مارس وسبتمبر ١٩٩٤ على التوالى، إلا أن واقع التطورات الاقتصادية والسياسية فى البلاد، كان يفترض أن تكون لها الأولوية المسبقة، حتى لا تتعدد جبهات المواجهة فى وقت واحد . ولكن المأزق الذى يواجه المكسيك حاليا ، ويفرض على الرئيس «زيديلو» تحديات ضخمة ، يتمثل فى أن اعلانه الإلتزام - فى بداية توليه منصبه بكشف أسرار الأحداث الدامية التى سادت الانتخابات الرئاسية الأخيرة كان فى ظل ظروف مواتية نسبيا على الجبهة الاقتصادية، كما أن أصابع الاتهام لم تكن تشير إلى أن الأغتيالات التى تمت ، كانت بتخطيط من شخصيات سياسية بارزة ، ويقصد بذلك شقيق الرئيس المكسيكى الأسبق، كارلوس ساليناس .

ولكن يمكن النظر إلى تنوع وتشعب الأزمة المكسيكية من زاوية مختلفة ، يكون منطلقها الأساسى قضية الفساد السياسى وما أدت إليه من تآكل فى مصداقية أداء المؤسسات الدستورية . فقد يكون فتح ملفات قضية الاغتيالات السياسية ، وعلى الرغم من إنعكاساتها السلبية على مدى وحدة صفوف الحزب الحاكم PRI أى الحزب الثورى الدستورى الذى تعود جذوره إلى عام ١٩٢٩ . فرصة لتطهير منصب الرئاسة مما علق به من شبهات سياسية ومالية ، وما يدور فى الصفوف الخلفية من أحاديث حول العلاقات المشبوهة والمعاملات المشتركة التى تربط بين بعض رجال الحزب والساسة وبين لوردات وباروانات المخدرات ، الذين وجهت إليهم أصابع الإتهام من قبل ، بإعتبارهم المسئولين عن أغتيال لويس دونالد كولوسيو، المرشح لمنصب الرئاسة فى انتخابات عام

١٩٩٤، والذى كان يمثل الاتجاه الاصلاحى فى الحزب الحاكم.

ومن هنا قد تكون شجاعة الرئيس «زيديلو» وقدرته على تخطى فجوة عدم الثقة بين الأحزاب السياسية وبخاصة أحزاب المعارضة، وتصديه لعملية تطهير الحزب من الداخل دون الخضوع لأية إبتزازات، فرصة لإستعادة الثقة التى اهتزت نتيجة قرار تخفيض العملة إلى قيمتها الفعلية وبرنامجه الاقتصادى التقشفى. فهذه القرارات وعلى الرغم من ضرورتها، إلا أنها كانت بمثابة الدواء المر، الذى شق على الكثيرين تجرعه، كما أن راس المال الأجنبى يحجم عن الاستمرار فى ظل ظروف غير مستقرة، على الصعيدين الاقتصادى والسياسى.

إلا أن تحقيق هذا الأثر، يتوقف على الموازنة بين متطلبات المعضلة الثلاثية، متمثلة فى الواقعية الاقتصادية، الاصلاح السياسى والسلام فى أقليم «تشيباس». فالواقعية الاقتصادية تطلبت تخفيض العملة إلى قيمتها الحقيقية فى مواجهة الدولار.. ولكن إلى حين.. إذ لابد أن يتوافر لها قدر من الاستقرار النسبى، وتعود رؤوس الأموال إلى التدفق من جديد، وبحيث تكون من قبل القطاع الخاص، جنبا إلى جنب مع خطة الأنقاذ الأمريكية الدولية العاجلة.

كما أن الاصلاح السياسى والديمقراطية، يتطلبان المضى قدما فى سياسة مواجهة الفساد السياسى والحزبى، وهى الخطوات التى بدأها الرئيس المكسيكى، ويتعين عليه الاستمرار فيها قدما. حتى تتدعم قنوات الاتصال مع الأحزاب المعارضة، دون خشية حدوث تمرد مضاد ومحاولة إنقلاب من الحرس القديم وديناصورات الحزب الثورى الدستورى.

أما السلام فى «تشيباس»، فهو مرهون بالنقطتين السابقتين. فالواقعية الاقتصادية والاعتراف بأهمية الاصلاح السياسى والديمقراطية، كفيلان بتحقيق السلام فى الاقليم. وإذا تحقق الأخير، أمكن للاقتصاد أن يستعيد السيطرة على زمام اموره، وللإصلاح السياسى أن يثمر فى مجال دعم الديمقراطية. ومن هنا تبدو أهمية الترابط والعلاقات المتشابكة فيما بين هذه العوامل أو المتطلبات الثلاث، التى تمثل جبهة عريضة للتحدى، تكاتفت الظروف على فرضها.

البداية اقتصادية:

على الرغم من إجماع الآراء على أن انتخابات الرئاسة المكسيكية، جاءت خالية من التلاعب فى الأصوات كما لو كانت قد تطهرت بدماء اثنين من الشخصيات السياسية البارزة التى اغتيلت خلالها، إلا ان بداية الاحتفالات بتولى «زيديلو» لمنصبه، كانت غير مواتية، حيث توافق استئناف القوات المتمردة فى أقليم «تشيباس» لاعمال العنف بمناسبة مرور عام على تمردها، مع حدوث شعور بالقلق المتزايد من جانب راس المال الخاص والأجنبى. واعقب ذلك إهتزاز العملة الوطنية «البيسو» ثم اتخاذ القرار بتخفيضها وتعويمها فى مواجهة الدولار. فى غضون عدة أيام، خسرت العملة المكسيكية ما يقرب من اربعين فى المائة من قيمتها الاسمية فى مواجهة الدولار، والتى كانت تبلغ ٥ . ٣ وحدة قبل اتخاذ قرار التخفيض بنسبة ١٥ فى المائة. وتدفقت الأموال إلى الخارج، وبذلك تلافت الأسباب التى ادت إلى اتخاذ قرار التخفيض والتعويم، مع النتائج التى ترتبت عليه. فقد حدث إنهيار فى سوق المال المكسيكية، وامتدت بتراكماتها إلى أسواق المال العالمية وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولابد أن نشير فى هذا المجال، إلى أن الرئيس المكسيكى الحالى، ورث تركة مثقلة عن الرئيس الأسبق «ساليناس»، حيث ارتبط اسم الأخير بتحرير الاقتصاد المكسيكى وتصفية القطاع العام، وكان التتويج بتوقيع اتفاقية «نافتا» مع «واشنطون» و«أوتاوا»، التى بدأ العمل بها مع بداية عام ١٩٩٤.

ولذا نجد أنه مع تصاعد حركة التمرد فى ولاية «تشيباس» بدت نذر الأزمة المالية فى سماء المكسيك، وأخذت الأموال الأجنبية تنكمش لتدفقها إلى خارج البلاد. وقد لجأ الرئيس الأسبق إلى استخدام الاحتياطى من العملات الأجنبية، للإستمرار فى تنفيذ المشروعات والاستثمارات، دون اتخاذ قرار علنى يهز الثقة فى الاقتصاد. كما أنه لم يقدم على اتخاذ القرار المتبع على توالى الرئاسات، والخاص بتخفيض العملة إلى مستواها الفعلى، قبل مغادرة منصبه لقد ترك كافة القرارات الصعبة لخليفته، الذى أعلنت حكومته بداية عن إعتزامها عدم تخفيض العملة. ثم اتخذت القرار بصورة مفاجئة اربكت أسواق المال العالمية. وأثارت حنق دوائر المال الأمريكية، والتى تعد المستثمر الرئيسى فى المكسيك.

وأعقب ذلك اعلان الرئيس «زيديلو» خطته الاقتصادية العاجلة، والتى تضمنت تقييد الزيادة فى الأجور وربطها بالزيادة فى الأسعار، حتى يمكن التحكم فى التضخم الذى أنطلق من عقاله مرة أخرى، بعد أن انخفض من ١٥٧٪ إلى أقل من عشرة فى المائة.

- كما تضمنت الخطة المعلنة فى الثالث من يناير ١٩٩٥، خفض الميزانية بمقدار خمسة مليارات من الدولارات، وتقليص العجز فى ميزان حساب المعاملات التجارية بنسبة خمسين فى المائة، ليصبح ١٤ مليار دولار.

- المضى قدما فى سياسة الخصخصة، بحيث تشمل مرافق الخدمات والبنية الأساسية، مع احتمال امتدادها الى الجهاز المصرفى.

- مطالبة الولايات المتحدة وكندا اضافة الى مؤسسات التمويل العالمية، بتقديم ثمانية عشر مليار دولار لتحقيق الاستمرار للعملة الوطنية «البيسو».

وفى نهاية شهر يناير ١٩٩٥، أعلنت واشنطن موافقة الرئيس كلينتون على تقديم قروض وضمانات للقروض تبلغ فى مجموعها عشرين مليار دولار. وذلك فى اطار خطة الانقاذ العاجلة للاقتصاد المكسيكى، والتى تضمنت الى

جانب التعهد الأمريكى بتقديم عشرين مليار دولار.

- قيام البنوك المركزية فى الدول العشر الرئيسية، بتقديم تسهيلات مالية تبلغ عشرة مليارات من الدولارات من خلال بنك التسويات الدولية.

- الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على تقديم ١٧,٨ مليار دولار وبما يعادل ٦٨٨٪ من حصة المكسيك فى الصندوق، مع توفير مبلغ الـ ٧,٨ مليار دولار بصورة عاجلة، أما مبلغ العشرة مليارات من الدولارات، فيتم توفيرها من خارج الدول العشر، وفى حالة عدم امكانية حدوث ذلك بصورة كاملة يقوم الصندوق بتكملة النقص فى المبلغ.

وقد دخلت خطة الانقاذ فى نطاق التنفيذ الفعلى ابتداء من ٢١ فبراير ١٩٩٥ إلا أنه مع تجدد حالة المواجهة بين متمردى تشيباس والقوات العسكرية الحكومية، لم تستطع العملة «البيسو» الاستجابة بفاعلية لخطة الانقاذ، وعلى الرغم من رفع أسعار الفائدة عليها من جانب البنوك الوطنية، حيث بلغ معدل تبادله مع الدولار ١:٧ مما أثار المخاوف من احتمالات فشل خطة الانقاذ والتى أدت الى تدفق فورى لمبلغ ٧,٦ مليار دولار من صندوق النقد، و٣,٣٦ مليار دولار من جانب امريكا وكندا. كما ان المرحلة الثانية لسياسة الخصخصة فى المكسيك لاتبدو الفرص مواتية بالنسبة لها، حيث تنصرف خطة الحكومة الى بيع ماقيمته ١٤ مليار دولار من المؤسسات الصناعية فى غضون ثلاثة أعوام. وهنا يطرح التساؤل المنطقى، على الأقل فى الوقت الراهن، ألا وهو: من هو المستثمر الأجنبى أو المحلى، الذى يقدم على الشراء فى ظروف عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى الحالية؟ والشروط التى تضمنتها خطة الانقاذ، والتى تثير قدرا من الحساسيات السياسية فيما يتعلق بتحويل الايرادات البترولية.

لاشك ان دفع الاقتصاد المكسيكى خطوة الى الأمام واستعادة الثقة ولو بصورة نسبية، مع اتخاذ الاجراءات المالية والنقدية الملائمة جنبا الى جنب، تعد القواعد الأساسية التى يمكن أن يستعيد الاقتصاد من خلالها جزءا من ثقته المفقودة، وأيضا ثقة المواطن الذى سيعانى من جراء الانهيار وخطة الانقاذ على حد سواء، وقد يكون فى الاصلاح السياسى، طوق النجاة من هذا الطوفان.

المعضلة الحزبية:

من المعروف أن الحزب الحاكم فى البلاد، هو الحزب الثورى الدستورى، والذى أعلن عن قيامه فى عام ١٩٢٩، قد تعرض لسلسلة من عمليات اعادة التنظيم والتعديل فى اسمه خلال عامى ١٩٣٨، ١٩٤٦، حيث تم فى العام الأول تغير اسمه الى حزب الثورة «المكسيكية» مع اعادة تنظيمه على أساس قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة، شملت المزارعين، العمال، العسكريين، وكذلك القطاع الشعبى الذى ضم العاملين فى القطاع الحكومى والخدمات المدنية، اضافة الى أساتذة الجامعة. وقد قام بهذا التعديل الرئيس لبزارو كاردناس.

وفى عام ١٩٤٦ تمت اعادة تسميته الأولى أى الحزب الثورى الدستورى، مع الغاء القطاع العسكرى منه، واستمرار العمل بالتقسيم القطاعى الذى كان قائما، مع اشراك الغرف التجارية والصناعية فى عملية المشاورات الخاصة بصنع سياسة الحزب، والتى تضعها اللجنة المركزية فيه.

وعلى الرغم من انه يحق لكل حزب يحصل على نسبة ١,٥ فى المائة من عدد أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات العامة، الحصول على ستة مقاعد فأكثر فى مجلس النواب، مع تعدد وتنوع الأحزاب الموجودة على المسرح السياسى فى المكسيك، إلا أن الحكم كان من نصيب الحزب الثورى الدستورى، الذى تولى مرشحوه منصب الرئاسة بصفة متوالية كل ستة أعوام.

واذا تناولنا خريطة الأحزاب السياسية فى المكسيك، فسوف نجد أن جبهة المعارضة، موزعة فيما بين اليمين واليسار، من أقصاه الى أقصاه حيث يوجد حزب المعارضة الرئيسى وهو:

(١) حزب العمل الوطنى PAN الذى تنسس عام ١٩٣٩، وهو يميل الى الاتجاه المحافظ، والمصدر الأساسى لتأييده يتمثل فى رجال الأعمال وكذلك الدوائر الثقافية وأساتذة الجامعات.

(٢) يأتى بعد ذلك الحزب الديمقراطى المكسيكى P.D.M وهو ذو اتجاهات يمينية محافظة، ويتألف مع حزب المعارضة الأول، خلال الفترات الانتخابية.

تأتى بعد ذلك أحزاب اليسار، والتى تتسم بتعددها وصغر أحجامها، وهى تنقسم الى يسار متطرف وآخر معتدل وتضم:

١ - الحزب الاشتراكى الشعبى P.P.S
٢ - حزب العمال الاشتراكى P.S.T
٣ - حزب الائتنيك للثورة المكسيكية P.A.RM
٤ - الحزب الاشتراكى الموحد للمكسيك P.S.UM
٥ - حزب العمال المكسيكيين P.M.T
٦ - حزب العمال التروستوكوذى P.R.T

وتدخل الأحزاب الثلاثة الأولى فى قائمة اليسار المعتدل، أما الأحزاب الثلاثة الأخيرة، فتندرج فى اطار اليسار المتطرف.

اذن توجد على الساحة الحزبية تسعة أحزاب مكسيكية. إلا أن الكلمة الأولى ومنصب الرئاسة كانت محصورة فى نطاق الحزب الثورى الدستورى الذى تبدو الرياح على عكس ماتشتهيه سفنه فى ظل تفجر فضائح

الفساد السياسي والاستغلال للسلطات في مجال الأداء الإداري العمومي.

وبما سبق الإشارة، فإن التصدي الجسور من جانب الرئيس ارنستو زيديلو لقضية الاغتيالات السياسية سوف يؤدي إلى زيادة أسهمه واستعادة الثقة من جانب الشعب، بعد اهتزازها مع أزمة «البيسو» والأوضاع الاقتصادية وقفز معدل التضخم إلى أربعين في المائة إلا أن هذا التصدي كشف علانية قضايا الفساد في الحزب، والتي كانت الأحاديث تدور حولها همسا إضافة إلى تحول أنظار الناخبين إلى امكانية وجود شخصيات جديدة، يمكن أن تحتل مقعد الرئاسة من خارج نطاق الحزب الثوري الدستوري. كما قد يعني اندلاع حرب تصفيات شخصية ودموية، من قبل الحزب الذي اعتاد على مقعد الحكم والسلطة والتميز في مواجهة الآخرين. ومما يثير هذه المخاوف ويدعمها، ماتكشفت عنه التحقيقات مؤخرا من طبيعة الدور الذي قام به شقيق الرئيس السابق، في حادث اغتيال نائب رئيس الحزب الحاكم، وأيضا تواطؤ رجال الحزب مع مافيا المخدرات في اغتيال مرشح الحزب لمنصب الرئاسة في مارس ١٩٩٤. فقد كان السبب الأساسي وراء هذه التصفيات الداخلية، الاتجاهات الإصلاحية لكل من الرجلين. فماذا يكون عليه الوضع بالنسبة للشخصيات المنافسة من خارج الحزب، ولنقل الحزب الأول في جبهة المعارضة وهو حزب العمل الوطني P.A.N.

ومما يدعم هذه الاحتمالات والمخاوف مجموعة من الاعتبارات:

- مع اعلان الرئيس زيديلو لمقترحاته في مجال اصلاح النظام الانتخابي في ١٧ يناير ١٩٩٥ اندفعت العناصر المتطرفة في الحزب، الى اعلان مظاهرات الاحتجاج التي اجتاحت شوارع العاصمة.

- الى أي مدى ستسمح العناصر المناوئة للسياسات الاصلاحية داخل الحزب الحاكم، بالمضي قدما في تنفيذ السياسات التي بدأها زيديلو على طريق الاصلاح السياسي وتحقيق المزيد من الممارسة الديمقراطية؟

لقد بدأ زيديلو الحوار مع الأحزاب المعارضة، وقام بتعيين المدعي العام للحكومة المكسيكية وهو «انطونيو لوزانو» من الحزب اليميني المعارض، حزب العمل الوطني. وقد كان لهذا المدعي دوره الحاسم في الكشف عن نقاب أحداث الاغتيالات السياسية. كما استطاع حزب المعارضة الفوز في الانتخابات الأخيرة التي أجريت في ولاية «جاليسكو» ومدينة جوداليجيرا.

ولكن الى أي مدى ستسمح العناصر التقليدية في الحزب، بخروج مقاليد الأمور عن أيديها؟.. لقد قامت بالدعوة الى مؤتمر حزبي لاعادة توحيد صفوف الحزب، في أعقاب الكشف عن قضية الاغتيالات السياسية، وسبق أن أعلنت احتجاجها على مقترحات اصلاح النظام الانتخابي. وكل هذه مؤشرات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، وخاصة في حالة علاقة الفساد والمال والمخدرات.

مأزق السلام

يمثل تحقيق السلام في إقليم «تشيباس» أحد الأهداف الرئيسية التي كانت موضوعة لحساب الرئيس زيديلو وهو يتولى مهام منصبه، بحكم تخصصه العلمي وممارسته العملية في مجالي الاقتصاد والسياسة. فمن المعروف أن الانفجار العلني لتمرد تحالف «قوات زاباتيستا والمزارعين» مع بداية عام ١٩٩٤، أدى إلى تراكمات سلبية في الجبهة الاقتصادية، وقد تمثل ذلك في إنكماش حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد.

ومن هنا كان وعيه بحكم التجربة العملية، وتكوينه الفكري والثقافي، بأهمية إقرار السلام في الولاية الجنوبية، إلا أن تحقيق هذا الهدف، تحول إلى تحد في الوقت الراهن. إذ كيف يتسنى له التوفيق بين أطراف المعضلة الثلاثية متمثلة في السلام، والديمقراطية والاقتصاد؟

- فقد كان لإندلاع التمرد العلني في بداية العام الماضي، أثره في تفجر مخاوف رأس المال الأجنبي وإنكماش الاستثمارات وقد لجأ الرئيس الأسبق «ساليناس» إلى إستنزاف احتياطي البلاد من العملات الأجنبية لسد هذا النقص، والحفاظ المظهري على قيمة العملة الوطنية «البيسو» في مواجهة الدولار.

- كما كان لإندلاع أحداث العنف مرة أخرى في نهاية العام الماضي وتحديدا في شهر ديسمبر، أثره السلبي على الجبهة الاقتصادية حيث أدى إلى موجة من هروب رؤوس الأموال، قدرت بما يعادل مليار دولار في يوم واحد. ومن هنا جاء القرار بتخفيض العملة وتعويمها في مواجهة الدولار، لتنخفض قيمتها بنسبة أربعين في المائة في غضون تسعة أيام، ويستنزف احتياطي العملة الصعبة، بهروب ما يقرب من ثمانية مليارات من الدولارات إلى خارج البلاد، وبما يعادل ١٢ في المائة من اجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية.

- كما كان للمواجهة العسكرية فيما بين قوات الجيش المكسيكي، وقوات المتمردين في منتصف شهر فبراير ١٩٩٥، في أعقاب امتداد عمليات العنف إلى خارج نطاق «تشيباس» أثره الواضح، في عدم إستجابة «البيسو» وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، للإجراءات التدعيمية المتخذة من جانب صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الامريكية حيث أن استمرار عمليات التمرد والعنف، يعني وجود عوامل طرد للاستثمارات الأجنبية، التي تبحث دائما عن الأمان السياسي والأمن الاقتصادي.

يتضح من ذلك وجود «حلقة مفرغة» فيما بين امكانية تحقيق السلام في ولاية «تشيباس» وإعطاء قدر من الحكم الذاتي لأبناء «حضارة المايا»، الذين يعانون من التخلف والظروف الاقتصادية التي تعود للقرون الماضية، بينما رأس المال اللازم لتحقيق ذلك يجفل عن القدوم أو

الاستمرار فى أداء مهمته الاستشارية حتى ولو لم تعد أسعار الفائدة أكثر من ذلك ، لأن الاصلاح والأمان السياسى والاقتصادى ، مفتقد . وهذا ما يترجمه وضع العملة الوطنية ، وتدفقات الأموال الأجنبية ، بعد الاعلان عن الخطة الأمريكية الدولية ، لإطلاق سراح الاقتصاد المكسيكى ، من اعتقال أوضاعه المتأزمة .

وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية ، وهى أسباب القلاقل وخصوصية الأوضاع فى ولاية «تشيباس» الجنوبية والتى تتمثل فى رغبة سكان الولاية فى التمتع بقدر من الاستقلال الذاتى ، الذى يحفظ لهم هويتهم وخصوصية حضارتهم ، من الذوبان فى اطار المجتمع المكسيكى ، مع توفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، التى تمكنهم من عبور الفجوة التى تفصلهم عن الآخرين . ومن هنا ، يكون التفسير وراء التوافق الزمنى لإندلاع التمرد فى ولاية «تشيباس» فى أول يناير ١٩٩٤ ، مع ذات التاريخ الذى دخلت فيه اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) حيز التطبيق الفعلى .

فبينما تزايد الحديث عن الغنى والثراء الذى ستحمله «نافتا» إلى المكسيك بصفة عامة ، كان الإحساس بالتجاهل والمعاناة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، يتراكم لدى سكان ولاية «تشيباس» . وقد تفاقمت المخاوف نتيجة تجارب السنوات الماضية . فعلى الرغم من الازدهار وتدفقات رؤوس الأموال إلى المكسيك خلال السنوات التى أعقبت «أزمة المديونية» وانفتاح اقتصادها على العالم ، إلا أن الاقليم ، ظل بعيدا عن التمتع بأية مكاسب اقتصادية ، أو الاعتراف بخصوصيته الثقافية والتاريخية .

ومن هنا كان تحالف قوات «الزاباتيستا» ، مع المزارعين . إضافة الى بعض العناصر اليسارية ، والقوات المرتزقة ـ التى تستخدم من قبل كبار أصحاب المزارع ـ والوافدة من دول أمريكا اللاتينية ، فى مواجهة السلطة المركزية والقوات الفيدرالية والذى خرج فى صورة اعلان صريح بالتمرد فى بداية يناير ١٩٩٤ ، وتجددت مظاهره فى ديسمبر من ذات العام ، ثم فى بداية العام الحالى (١٩٩٥) .

ويلاحظ أن السياسة التى انتهجها الرئيس المكسيكى الأسبق إزاء هذا التمرد كانت تتفق وفلسفته فى الحكم ، المعتمدة على تأجيل المواجهات الصعبة للمشاكل المزمنة ، إلى القادم الجديد ، حتى لا تهتز الثقة فى القدرات الاقتصادية والسياسية لفترة حكمه .

ولذا نجد أنه على الرغم من اعلان الولاية عن تعيين حاكم لها ، غير الحكم الممثل للحزب الثورى الدستورى ، فى ظل تزايد الاتهامات الموجهة إليه بتزييف الانتخابات التى جرت فى أغسطس ١٩٩٤ ، بالاضافة إلى إنقسام ولاء المجالس البلدية والمحلية البالغ عددها مائة وعشرين مجلسا ، فيما بين الحاكم الممثل للسلطة الفيدرالية ، والآخر الممثل للمطالب الشعبية فى الولاية .

إلا أن «كارلوس ساليناس» ، الرئيس المكسيكى الأسبق ، لم يعمد إلى اتخاذ القرار الحاسم ، ولجأ إلى اعلان اتفاق للسلام الهش الأقرب إلى الهدنة مع حركة التمرد . ومن هنا كان هدف اقرار السلام فى ولاية «تشيباس» ضمن الاستراتيجية التى صاغها الرئيس الحالى ، وهو بصدد توليه مهام منصبه . وإن كان هذا الهدف قد تحول إلى تحد ، إلا أن «زيديلو» ، سار فى طريق مواجهة الواقع من خلال التطورات التى شهدتها علاقة الحكومة الفيدرالية ، بالمتمردين فى الاقليم .

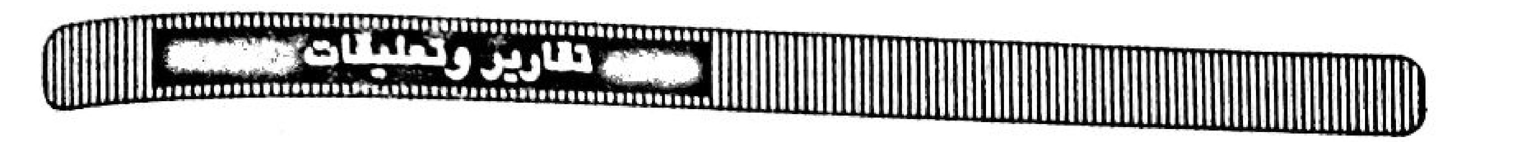
وقد ترجمت «استراتيجية السلام» من جانب الرئيس «زيديلو» فى عدة نقاط .

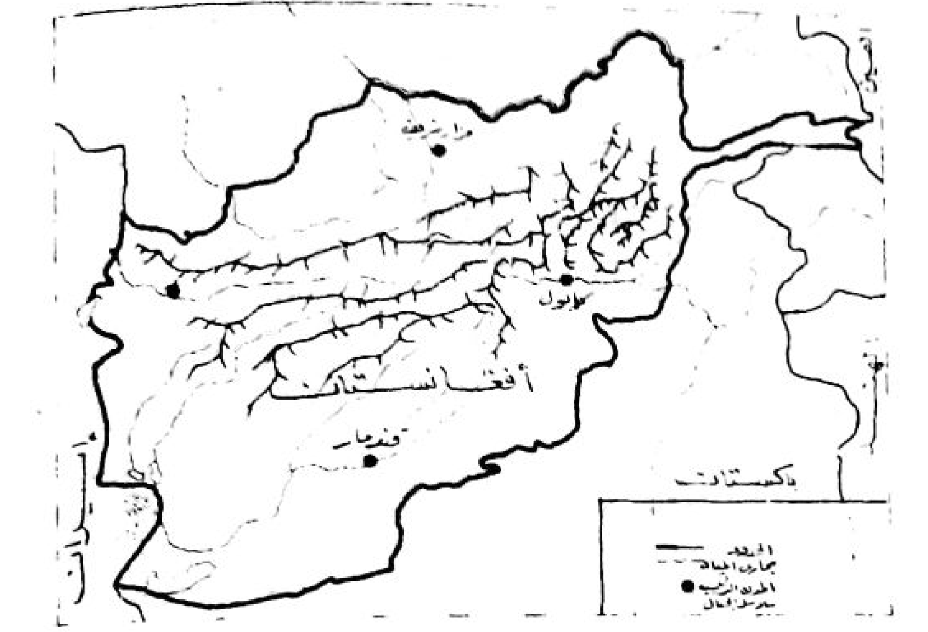
أولا : استجابة الحكومة الفيدرالية ، للمطالب التى رفعتها القوات المتمردة ، بشأن استقالة حاكم الولاية الممثل للحزب الثورى الدستورى .

ثانيا : مطالبة القوات العسكرية الفيدرالية التى أرسلت الى الاقليم بالامتناع عن استخدام العنف تماما .

ثالثا : إعلان قوات التمرد عن رغبة الحكومة فى العفو عنها والدخول فى مفاوضات سياسية ، إذا ألقت سلاحها وتخلت عن العنف .

وحتى تتضح الرؤية والنتائج المترتبة على هذه الخطوات من جانب «زيديلو» يمكن أن تلتقط الأنفاس ولو بصورة نسبية ، خاصة وأن فوز المعارضة فى الانتخابات المحلية المحلية التى أجريت مؤخرا فى احدى الولايات المكسيكية ، بالاضافة الى ثانى أكبر مدينة فى البلاد ، يعبران إلى حد ما ، عن رغبته الحقيقية فى السير قدما ، على طريق الاصلاح السياسى ، وهو أحد المطالب الأساسية ، التى يمكن من خلالها تحقيق السلام النسبى والاستقرار السياسى فى تشيباس ، وكذلك استعادة الثقة المفقودة فى الاقتصاد المكسيكى بصفة عامة ، وفى ممارسة الديمقراطية السياسية بصفة خاصة ☐





الأزمة الأفغانية معطيات جديدة

طارق دحروج

في أكتوبر الماضي برزت على الساحة الأفغانية قوة جديدة أثرت إلى حد كبير على مجريات الأمور وجعلت الأطراف الأفغانية تعيد حساباتها ، وذلك في وقت رأى فيه المراقبون السياسيون أن هذه القوة الجديدة ـ حركة الطالبان ـ يتم دعمها من الخارج بواسطة باكستان وعدة دول غربية بغرض دفع الأطراف المحلية إلى التسليم بخطة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة محمود المستيرى من جانب ومن جانب آخر لاستخدام الحركة الجديدة فى تحقيق مصالح هذه الأطراف الخارجية. ويمكن القول إن ظهور الحركة قد عقد من الأمور إلى حد كبيروأثبتت مجريات الأحداث الأخيرة على الساحة الأفغانية مدى تأثير الأبعاد الخارجية للصراع على التوازنات بين القوى المحلية المختلفة.

وفى سياق التقرير التالي سوف نقوم بعرض المعطيات الجديدة للأزمة الأفغانية مع إبراز مصالح الأطراف الاقليمية والدولية ومدى تأثيرها على التطورات الأخيرة للأزمة.

١ ـ الخريطة السياسية :

بالإضافة إلى القوى التقليدية الموجودة على الساحة وهى حزب الجمعية الإسلامية بزعامة ربانى المتحالف مع أحمد شاه مسعود والحزب الاسلامى بزعامة قلب الدين حكمتيار المتحالف مع عبد الرشيد دوستم زعيم الميلشيات الأوزبكية ظهرت قوة جديدة وهى حركة الطالبان ولكن ما هى طالبان؟

لابد فى البداية من تأصيل ظهور حركة جمعية كلية أهل السنة والجماعة ـ طالبان الفارسية ـ إذإتفق المراقبون على أنها تتكون من ٢٥ ألف رجل وأنها عبارة عن مجموعة من طلاب الشريعة الذين درسوا فى المدارس الدينية فى جنوب أفغانستان وفى باكستان فى مدارس أهلية تشرف عليها جمعية علماء الإسلام بزعامة الشيخ فضل الرحمن، وكذلك مولانا سميع الحق الذى يرأس أهم مدرسة دينية أهلية فى باكستان وهى المدرسة الحقانية التى خرجت العديد من قيادات الجهاد الأفغانى. ويمكن الاشارة إلى وجود وجهتى نظر تأصلان لبداية ظهور الحركة على الساحة الأفغانية:

الأولى : تقول إن الحركة ظهرت بشكل شبه تلقائى كرد فعل للصراع على السلطة بين الفصائل الرئيسية إلا أن انتصاراتها المتتالية دفعت الأطراف الأخرى إلى العمل على التحالف معها وذلك فى الوقت الذى حصلت فيه على دعم عدة أطراف اقليمية دولية مثل باكستان والولايات

المتحدة إلى حد اتهام حكمتيار لها بأنها من صنيع السفير البريطاني السابق في اسلام أباد.

الثانية: ترى أن الحركة موجودة على الساحة منذ بداية الإحتلال السوفيتي لأفغانستان وأن كل ما حدث هو تغيير في تكتيكات الأطراف الخارجية إزاء المسألة الأفغانية. وترى وجهة النظر هذه أن نفوذ الحركة كان محدوداً أثناء الجهاد الأفغاني أذا ما قورنت بالقوى الأفغانية الأخرى. ويتلخص برنامج الحركة في :

أ ـ نزع السلاح من جميع الأطراف في أفغانستان وقد تمكنت بالفعل من تجريد المجاهدين من السلاح في الولايات التسع التي سيطرت عليها بما يشكل حوالي ٣٠٪ من مساحة البلاد.

ب ـ تطبيق الشريعة الإسلامية واخراج العناصر الشيوعية السابقة من مناصبها وبالفعل طبقت الحركة الشريعة على الاعلام والقضاء ومجالات عدة في الولايات التي سيطرت عليها على الحدود مع باكستان وهي قندهار وننجهار وكونار ونعمان.

جـ دمج القوى الموجودة على الساحة في تنظيم موحد تحت قيادة العلماء.

وقد إكتسبت الحركة تأييداً كبيراً من قبل التجار الافغان في الولايات الجنوبية التي سيطرت عليها كما ازالت الضرائب التي كانت تفرضها الميلشيات الأفغانية المسلحة.

٢ ـ التفاعلات السياسية :

مع الانتصارات المتتالية للحركة وتقدمها نحو كابول درست القوى الافغانية الرئيسية (رباني ـ مسعود وحكمتيار دوستم إمكانية تشكيل مجلس أعلى للتنسيق فيما بينها ضد طالبان وحاول كل طرف من الأطراف إستغلال التطورات الجديدة لمصلحته اذ امتنع حزب الجمعية الاسلامية عن الهجوم عليها في البداية إستناداً إلى أن هجوم الحركة على الحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار ستضعفه وترغمه على الانسحاب من جنوب كابول ـ معقل نشاط الحزب ضد رباني منذ ١٩٩٢، وبالفعل فقد انسحب حكمتيار من جهارسياب التي تبعد عن العاصمة ٥كم إلى سروبي التي تبعد عنها خمسين كيلو مترا معجلاً بالمواجهة بين الطالبان ومسعود الذي يسيطر على العاصمة. ويعد انسحاب حكمتيار خطوة تكتيكية تدل على براعته السياسية في وقت راى فيه المراقبون أن ضغط مسعود على حكمتيار للتقهقر قد عجل بالمواجهة مع الطالبان دون أن يستغل الأخيرة لتستنفذ قوتها في الصراع مع حكمتيار وبالتالي اصبح بعد عرقي او ان الطالبان تنتمي لقومية البشتون الغالبة في افغانستان بينما قوات مسعود تنتمي للطاجيك.

والواقع أن المواجهة الدائرة وقت كتابة هذا التقرير بين قوات رباني ـ مسعود وبين حركة الطالبان ـ والتي خسرت مواقعها حول كابول يمكن أن تتحول إلى ورقة يلعب بها حكمتيار من زاويتين

الأولى: أن يستغل المواجهة الدائرة بين الطرفين ويقتحم العاصمة.

الثانية: امكانية قيام تحالف تكتيكي بين قوات حكمتيار ومجوعة الطالبان المنتمين للبشتون في مواجهة قوات رباني المنتمية للطاجيك.

٣ ـ الدور الخارجي :

يمكن القول إن الدور الاقليمي والدولي قد أثر بشكل كبير على التطورات الأخيرة في أفغانستان اذ أن طالبان التي أضحت أحدى القوى الفاعلة على الساحة تمتلك حوالي مائتي دبابة وعشرين طائرة مروحية ويصبح السؤال المطروح: من يدعم الحركة التي لا يتجاوز أعمار اعضائها عشرين عاماً وبالتالي فخبرتهم العسكرية محدودة وعلى الجانب الأخر يمكن ملاحظة وجود تطابق بين مطالب الحركة وبين أهداف القوى الداعمة لها . وذلك من خلال اصرار الحركة على نزع أسلحة الميلشيات الأفغانية التي طالما عارضت خطط التسوية الدولية وهو ما تنفذه الحركة بمنتهى الدقة. وفيما يلي سنقوم بعرض لأبعاد الدور الخارجي في الأزمة الأفغانية من خلال عرض أهداف ومصالح الأطراف الاقليمية والدولية المعنية بالأزمة.

أ ـ باكستان : يمكن اجمال محددات السياسة الخارجية الباكستانية إزاء أفغانستان في النقاط التالية:

١ـ عدم تحول أفغانستان إلى دولة معادية في المستقبل بما قد يدفعها إلى اقامة تحالف مع الهند عدوة باكستان التقليدية.

٢ـ فتح طريق تجاري بري عبر أفغانستان يربط اسلام اباد بالجمهوريات الإسلامية من خلال تأمين حدودها الدولية مع تلك الجمهوريات التي تعد سوقاً مهماً للبضائع الباكستانية وربما يظهر ذلك في إبداء باكستان ارتياحها بعد إلغاء الحركة للجبايات التي كانت مفروضة على بضائعها لتركمانستان .

٣ـ تنفيذ الرغبة الأمريكية في تطهير المناطق التي سيطرت عليها الحركة من الأفيون والمخدرات التي تشتهر تلك الولايات بزراعتها خاصة أذا ما علمنا أن ثلثي المخدرات الداخلة إلى الولايات المتحدة تأتي من تلك المناطق. وربما يمكن لنا أن نربط هذه النقطة بالمحدد الأساسي للسياسة الباكستانية في المنطقة والذي يتمثل في ابراز أهمية دورها لواشنطن وقد نجحت اسلام اباد بالفعل في استغلال التطورات الأخيرة لخدمة هذا الهدف

بعد أن كانت مكانتها قد تدهورت في الاستراتيجية الأمريكية بعد بدء انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان عام ١٩٨٩.

وربما يصف بعض المراقبين السياسة الباكستانية بالتردد نظراً لتعدد مصادر إتخاذ القرار بشأن المسألة الأفغانية. فهناك رئيسة الوزراء بنازير بوتو والمخابرات العسكرية ووزير الداخلية نصر الله بابرى المسئول عن الدعم العسكرى لحركة الطالبان. وبذلك نجد أن باكستان تدعم الحركة وحكمتيار بما يمكن أن يعطينا مؤشراً على أن أسلام آباد تلعب على ورقة البشتون فى مواجهة الطاجيك.

ونظراً لتعدد مراكز اتخاذ القرار في باكستان لا نجد اجماعاً بينها على سياسة موحدة. إذ نجد أن رجال المخابرات العسكرية لا يؤيدون دعم بلادهم المطلق للطالبان التى يمكن أن تشكل فى المستقبل خطراً على باكستان فى حالة طغيان الطابع الإثنى على الدينى إذ قد يؤدى نظام يسيطر عليه البشتون إلى تأجيج مشاعر البشتون فى باكستان وقد يطالبون بالانفصال والإنضمام إلى أفغانستان.

ويدلل المؤيدون لهذا الرأى على صحة وجهة نظرهم بأن المظاهرات التى نظمها أفراد الحركة فى المناطق التى استولت عليها كانت ترفع شعارات قومية بشتونية إضافة إلى أن الحركة وحكمتيار أصبحا لا ينفذان تعليمات الجهات الداعمة لهما فى إسلام اباد وبصفة عامة يسير سلوك باكستان تجاه التطورات الأخيرة فى طريقين:

الأول: اتجاه رسمى ينفى أى علاقة بالحركة

الثانى: غير رسمى من خلال الشيخ فضل الرحمن زعيم جمعية العلماء الذى يعد إحدى حلقات الوصل بين الحركة وباكستان.

ب - إيران : يرتكز الموقف الإيرانى على وجهة نظر أساسها أن ظهور الحركة بتوجيه من بعض القوى الإقليمية والدولية سوف يعقد الوضع فى وقت يبذل فيه الوسيط الدولى جهوداً مكثفة لاقامة حكومة اسلامية فى افغانستان نظراً لأن الحركة وضعت شروطاً مجحفة تجعل من الصعوبة بمكان تطبيق خطة الأمم المتحدة. كما تقوم طهران بدعم حزب الوحدة الشيعى . - بزعامة عبد العلى فرارى الذى اعتقلته الطالبان ولقى مصرعه بعد ذلك ويمكن اجمال السلوك الايرانى تجاه أفغانستان فى النقاط الثالثة:

١- توجيه اشارات لمختلف القوى الأفغانية وبخاصة الطالبان بوجوب عدم التعرض لحزب الوحدة الشيعى مع دفع الأخير لاجراء مفاوضات مع الحركة بهدف تفادى الصدام.

٢- اتخاذ طهران موقف متشدد ازاء الحركة على اساس انها تمثل الأطراف الخارجية وإزداد تشدد طهران بعد مهاجمة الحركة لحزب الوحدة واعتقالها لزعيم الحزب. ثم مقتله ومن ثم فمن المنتظر أن تأخذ طهران موقفاً أكثر تشدداً تجاه الحركة.

٣. الإعلان فى أواخر العام الماضى عن عقد اجتماع فى طهران بحضور الفصائل المختلفة لاجراء محادثات مباشرة من اجل تسوية الأزمة تحت رعاية منظمة المؤتمر الاسلامى .

٤. تأييد حكمتيار لاعتباره احد منفذى سياسة طهران تجاه طاجيكستان من خلال دعمه لحزب النهضة الإسلامية.

جـ - روسيا: ظل الموقف الروسى إزاء التطورات الراهنة على حاله من خلال العمل على تطويق المد الأصولى ومنعه من الوصول إلى الجمهوريات الاسلامية وبخاصة طاجيكستان التى يدعم حكمتيار المعارضة الإسلامية بها.

كما أن المد الأصولى من وجهة نظر موسكو إذا طال طاجيكستان قد يمتد ليشمل جمهوريات إسلامية اخرى مثل كازاخستان وأوزبكستان .

د - الولايات المتحدة: هناك عدة مسارات لسياسة واشنطن إزاء أفغانستان :

الأول: إحتواء احد المنابع الاساسية للإرهاب الدولى وهو مايعد إحدى اولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

الثانى: دعم خطة السلام التى وضعها الوسيط الدولى محمود المستيرى لاعادة الاستقرار لأفغانستان اذ أن ذلك يظهر من خلال اعلان واشنطن المتكرر عن أن الأزمة الأفغانية تضر بالمصالح القومية الأمريكية.

الثالث: تجفيف منابع المخدرات خاصة وان ثلث المخدرات التى تدخل الولايات المتحدة تأتى من افغانستان وربما يفسر لنا ذلك العلاقة بين الحركة والولايات المتحدة إذا أخذنا فى الاعتبار ان الولايات الجنوبية الغربية التى سيطرت عليها الحركة تشتهر زراعة المخدرات وفى هذا الاطار يمكن إجمال التحركات الامريكية تجاه افغانستان فى النقاط التالية:

١ - دعم ربانى لأنه يريد إقامة دولة أصولية معتدلة تجمع الاعراق على الرغم من ان واشنطن تنفى دعم فصيل معين.

٢ - الدفع بطرف جديد فى اللعبة السياسية الدائرة فى أفغانستان لإجبار الأطراف الأخرى على قبول خطة السلام الدولية.

٣ ـ اقامة علاقات مباشرة مع حركة طالبان من خلال وفد مكتب مكافحة المخدرات الذين من المفترض ان يجتمع بممثلين من الحركة في افغانستان لبحث وسائل مكافحة مختبرات تصنيع المخدرات.

هـ ـ الأمم المتحدة: واصل المبعوث الدولي جهوده لإقرار السلام فى أفغانستان من خلال العمل على إقناع الرئيس ربانى بالتخلى عن السلطة فى ٢١ مارس ١٩٩٥ ـ بعد كتابة هذا التقرير ـ وانشاء حكومة انتقالية تتكون من ٢٦ شخصية حزبية محايدة. إلا أن جهود الأمم المتحدة تعثرت للأسباب الآتية:

١ ـ عدم موافقة القوى المحلية على الخطة إذ تباينت مواقف الأطراف إزاءها:

ـ مسعود حليف ربانى رفضها بشكل قاطع مالم يتم تكليفه بوزارة الدفاع فى الحكومة الانتقالية.

ـ الشيخ يونس خالص زعيم أحد جناحى الحزب الاسلامى ـ الموالى لربانى أبدى اعتراضه على ضم بعض العناصر المخربة وبعض الشخصيات التى لا تؤيد الحكم الاسلامى، ولم تشارك فى الجهاد فضلاً عن اتهامه المستيرى بدعم حركة (الطالبان).

ـ البرفيسور عبد رب الرسول سياف زعيم الاتحاد الاسلامى وحليف ربانى رفض الخطة من بدايتها ولم يجتمع بالمستيرى بل ورفض ترشيح أى من أنصاره للمشاركة فى الحكومة الانتقالية المقترحة.

ـ الطالبان وجهت انتقادات واسعة للأمم المتحدة ورفض رئيس الحركة مولوى محمد عمر انشاء مجلس مؤقت لإدارة البلاد. وقد اشترطت الحركة لقبول الخطة وعدم مهاجمة كابول ان يتم تشكيل حكومة اسلامية من شخصيات مسلمة ملتزمة والا يتم تأسيسها على أسس ولائية أو حزبية وان يتم تسليم الحركة أمن العاصمة وهو ما رفضه الرئيس ربانى.

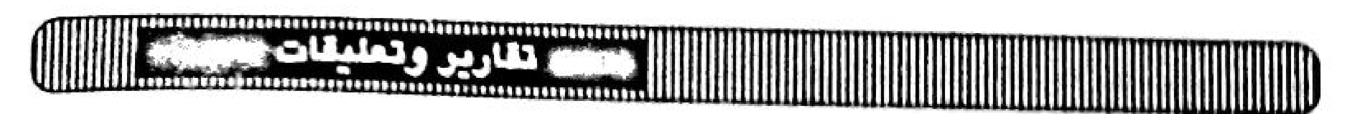
وهكذا نجد أنه من ضمن العوامل التى أدت إلى فشل الخطة رفض حليفين لربانى وهما البروفيسور سياف والشيخ خالص أضافة إلى مسعود وهو مادفع ربانى إلى التردد على الموافقة على الخطة الدولية إذ امكن موافقته المشروطة على الخطة مبدياً استعداده للتنازل بشرط موافقة الحركة على الانضمام للمجلس الانتقالى بهدف ضمان عدم هجومهم على كابول وهو مالم يتحقق.

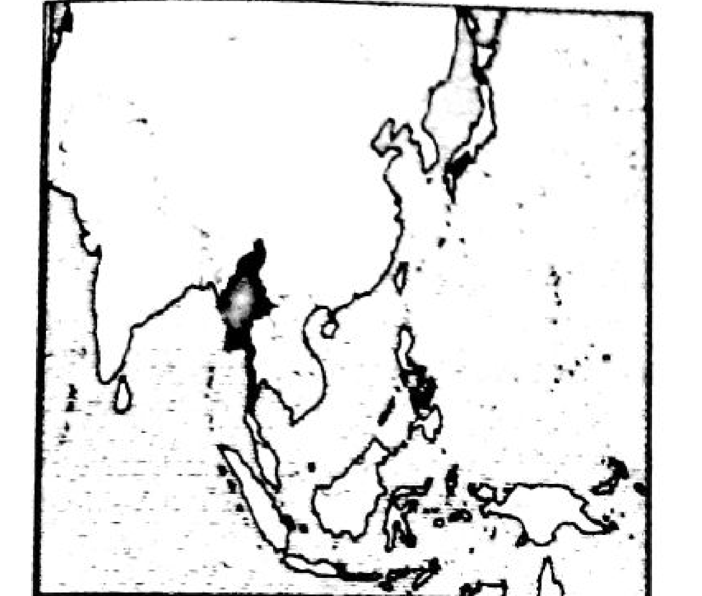
٢ ـ تصريحات الوسيط الدولى التى تميل نحو طالبان التى وصفها بعض فصائل المجاهدين بأنها قوات تابعة للمستيرى واتهموها بالحصول على ٢٥ مليون دولار من الامم المتحدة ـ على حساب الحزب الاسلامى بزعامة حكمتيار إذ اعلن أن تقدم طالبان من الجنوب باتجاه معاقل حكمتيار سيرغمه على قبول المساومة اضافة إلى تصريحاته الايجابية تجاه الحركة عندما وصفها بأنها مجموعة من الطلبة يؤيدون السلم والاستقرار فى البلاد. كذلك ربط بعض المراقبين بين وصول المستيرى فى اواخر اكتوبر الماضى لقندهار ودعوته لانشاء قوة محايدة وبين ظهور الحركة فى تلك الاثناء. ٣ ـ بامعان النظر فى تركيبة الحكومة الجديدة نجد ان حوالى ثلثها يتكون من شخصيات مقيمة فى الغرب على مدى عقدين أو أكثر وبالتالى فهى لاتحظى بشعبية ولم تشارك فى الجهاد. كما تم الحديث بشأن امكانية اسناد رئاسة الحكومة الانتقالية لسلطان غازى ابن عم الملك ظاهر شاه المنفى فى روما على اساس انه محايد وهو مادفع الفصائل الافغانية الرئيسية إلى اتهام محمود المستيرى بعدم مراعاة التركيبة العرقية والسياسية فى البلاد.

خاتمة: من خلال ماسبق يتضح لنا ان التحالفات الأفغانية ـ الأفغانية هشة ومتغيرة مما يصعب من عملية التنبؤ السياسى. إذ نجد حكمتيار الآن يلعب دوراً جديداً عندما انسحب من جهار سياب ليدفع بحركة الطالبان فى مواجهة قوات أحمد شاه مسعود حول كابول مما يتيح له امكانية دخول العاصمة كقوة فصل بين الطرفين المتصارعين. وعلى الرغم من أن طالبان قد بعثت الأمال فى البداية فى امكانية ان تصبح قوة ضغط على الأطراف الرئيسية لقبول التسوية الا أن خروجها من الاطار الذى رسمته لها القوى الداعمة لها ـ من وجهة نظر المراقبين ـ قد دفع بأفغانستان بعيدا عن التسوية خاصة وانه كان هناك نوع من القبول العام بخطة التسوية. وفى هذا الاطار يمكن لنا طرح سيناريوهين بشأن مستقبل الاوضاع فى أفغانستان:

١ ـ التسوية المؤقتة: وهو يبدو لنا الاحتمال الأضعف فى ظل المعطيات الراهنة ومقتضاه ان يقوم الرئيس ربانى بتسليم السلطة كما هو متفق عليه فى ٢١ مارس ١٩٩٥ لمصالحة حكومة انتقالية مكونة من ٢٦ شخصا، وهو أمر يبدو صعب التحقق فى الوقت الراهن نظرا لاعتراض الحلفاء الرئيسين لربانى إضافة إلى اشتباك قوات الأخير بقيادة مسعود مع حركة طالبان فى معارك عنيفة حول كابول إضطرت الحركة إلى التقهقر وحتى إذا تحقق هذا السيناريو فتكون التسوية هشة ولن تصمد أمام أى متغيرات جديدة على الساحة الأفغانية.

٢ ـ إستمرار الوضع الراهن: وهو يبدو لنا الأقرب إلى التحقق من واقع الدروس المستفادة من التجربة الأفغانية بعد سقوط كابول فى أيدى المجاهدين عام ١٩٩٢ إذ أن الجديد الذى يمكن أن يطرأ على الساحة الساحة هو تغير فى نمط التحالفات بين الاطراف الفاعلة فى افغانستان خاصة إذا ماوضعنا فى الاعتبار ان الاطراف الأفغانية نفسها غير مستعدة للمضى فى تسوية متوسطة أو طويلة المدى وكذلك الدور السلبى للأطراف الاقليمية والدولية التى تهتم بحماية مصالحها الحيوية فى أفغانستان.☐





ميـنمـار (بورما) مـن الداخــل وعلاقـتهـا بالخارج

يشير تقرير الامم المتحدة الصادر مؤخرا بشأن انتهاكات حقوق الانسان «بمينمار» (بورما سابقا) الى تصاعد عمليات القتل الجماعى والتعذيب الوحشى التى يتعرض لها السجناء السياسيون على يد قوات الشرطة والجيش، وقد ازدادت حدة تلك الانتهاكات على اثر قيام المؤسسة العسكرية عام ١٩٨٨ بقمع المظاهرات الطلابية المطالبة بعودة الديمقراطية بعد ٢٦ عاما من سيطرة الحزب الاشتراكى الثورى على مقاليد السلطة، وباخماد الحركة الديمقراطية استطاع قادة الجيش فرض سيطرتهم المطلقة على البلاد، وفى محاولة لاستيعاب غضب الرأى العام المحلى والعالمى تعهد المجلس العسكرى الحاكم بالاسراع فى تنظيم انتخابات عامة وديمقراطية والالتزام بنتائجه، واسفرت انتخابات عام ١٩٩٠ عن فوز ساحق للقوى الديمقراطية التى تتزعمها السيدة «سوكيو» الحائزة على (جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩١) لنضالها من اجل استعادة الديمقراطية بالبلاد. إلا ان المجلس العسكرى الحاكم والذى يطلق عليه اسم مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام رفض الاستماع الى حكم الشعب او الالتزام بنتائج الانتخابات، وتم القاء القبض على زعيمة المعارضة «سوكيو» ووضعها قيد الاعتقال المنزلى بتهمة «تعرض أمن الدولة للخطر». وعلى مدار خمسة أعوام تعرضت مينمار لحصار دولى فى محاولة للضغط على السلطة العسكرية لتقديم حد أدنى من التنازلات السياسية للقوى المعارضة.

شاهدت الأشهر الأخيرة تغيرا ملحوظا فى أسلوب تعامل المجتمع الدولى ونظرته للاسلوب الامثل لاحتواء الحكومة العسكرية فقد دعت تايلاند وسنغافورة وماليزيا الى اتباع سياسيات جديدة وبناءة تجاه «مينمار» على أمل أن تؤدى الى نتائج أكثر ايجابية وذلك بعد أن دفع الحصار الدولى بالمجلس العسكرى الى تشديد قبضته على المعارضة الداخلية وتعرض القوى الديمقراطية لمزيد من الاضطهاد بالاضافة الى توتر العلاقات السياسية مع بلدان الجوار الجغرافى باستثناء الصين، وتواكبت تلك التغيرات الدولية تجاه «مينمار» مع قيام الحكومة العسكرية باتخاذ عدد من الخطوات الداخلية التى حظيت بترحيب العديد من القوى المحلية والدولية، فقد عقد رئيس المجلس العسكرى الحاكم اجتماعين مع زعيمة المعارضة سوكيو، وعلى الرغم من غياب أية معرفة تفصيلية بطبيعة الحوار الذى دار بين الطرفين الا أن الاجتماع الثانى لم يكن من الممكن عقده وأن يستمر على مدار ثلاث ساعات دون وجود أرضية مشتركة بين الطرفين التى يتوقع أن تتركز حول حماية

السيادة القومية والوحدة العرقية والتقدم الاقتصادي، حيث وصف المجلس العسكري تلك النقاط بانها ذات اهتمام مشترك بينهم وبين المعارضة، كما تم السماح للامم المتحدة بارسال فريق لمناقشة الادعاءات الخاصة بانتهاك حقوق الانسان بما عده المراقبون خطوة هامة على طريق انفتاح الحكومة الميانمارية على العالم الخارجي.

أدت الدعوة التي طرحها عدد من بلدان منظمة جنوب شرق اسيا للتعاون الاقليمي بشأن الترتيبات البناءة في التعامل مع الحكومة العسكرية الى قيام استراليا وكذا باتخاذ خطوات حذرة للتقارب من النظام القائم بمينمار، وأعقب ذلك قيام مبعوثين عن الجماعة الاوروبية باجراء مباحثات هامة مع عدد من كبار المسؤولين بالمجلس العسكري الحاكم.

وتعد الزيارة التي قام بها مساعد وكيل وزارة الخارجية الامريكية لشؤون أسيا خلال شهر نوفمبر الماضي لمينمار ولقاؤه بعدد من قادة المجلس العسكري الحاكم أول زيارة يقوم بها مسؤول امريكي رفيع المستوى منذ عام ١٩٨٨. وتعطي هذه الزيارة والتي أسفرت عن موافقة السلطات على السماح للجنة من الصليب الاحمر الدولي بزيارة عدد من المستشفيات مؤشرا واضحا على اعادة الادارة الامريكية النظر في سياستها تجاه النظام القائم بمينمار.

وعلى الرغم من ادعاءات رئيس قسم جنوب أسيا والمحيط الهندي بوزارة الخارجية البريطانية أثناء زيارته الاخيرة لمينمار بأن الزيارة تأتي كبادرة على تأييد الحكومة البريطانية للحوار الذي أجراه قادة الحكومة مع زعيمة المعارضة سوكيو، الا أن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية تمثل العامل الحاسم وراء التحركات الدولية الاخيرة تجاه مينمار.

منظمة «أسيان» والتغير الاقتصادي:

تبدو الآفاق المستقبلية للتغيرات الاقتصادية الجارية بمينمار وعلى الرغم من تواضعها حتى الآن شديدة الاغراء لبلدان منظمة «آسيان» ، فالحكومة الحالية تتجه الى الانفتاح التدريجي على السوق الدولي بعد ٣٠ عاما من تطبيق «الطريق البورمي للاشتراكية» والذي انتهى باعلان رئيس الجمهورية السابق «ني وين» في صيف عام ١٩٨٧ عن فشل هذه السياسات التي أدت إلى أنهيار الاقتصاد تماما، وتسعى الحكومة الان الى رفع سيطرتها تدريجيا عن قطاع التجارة الداخلية والخارجية وخصخصة بعض قطاعات النقل وتخزين المواد الغذائية، وتتوقع العديد من الشركات الدولية باليابان وجنوب شرق أسيا العاملة في مجال تطوير البنية الاساسية بأن يتجه النظام القائم بمينمار عاجلا أم اجلا إلى خيار التنمية على أساس قوى السوق، مما سيدفعه إلى توجيه الجزء الاكبر من الانفاق الداخلي للبنية الأساسية كشرط أساسي للتنمية السريعة، ومن المرجح أن تقوم بلدان منظمة آسيان بضخ عدة مليارات من الدولارات بالهيكل الاقتصادي لمينمار في محاولة لخلق تنمية اقتصادية سريعة واستيعابها بمنظمة اسيان تفاديا لأن تصبح نقطة ضعف وبؤرة توتر دائم بالمنطقة مما يترك اثارا سلبية على مجمل التنمية الاقتصادية بجنوب شرق اسيا.

وتظهر التوجهات الجديدة لبلدان منظمة «اسيان» رفضا واضحا للافكار الامريكية السابقة والداعية الى تشديد حدة الحصار المفروض على النظام العسكري بهدف الاطاحة به حيث أعلن عدد من كبار المسؤولين ببلدان جنوب شرق اسيان بأن السياسات الامريكية ستؤدي الى ارتماء مينمار في احضان الصين، الامر الذي يمثل تهديدا مباشرا لمصالح بلدان المنظمة، وقد دعا وزير خارجية تايلاند وزير خارجية «مينمار» لحضور اجتماع وزراء خارجية منظمة «أسيان» المنعقد بالعاصمة التايلاندية «بانكوك»، حيث أعلن وزير الخارجية التايلاندي عن رغبة تكامل مينمار مع المجتمع الدولي، وعلى الرغم من ان سنغافورة تعد حاليا أكبر شريك تجاري لمينمار، الا ان تايلاند تسعى وبخطوات حثيثة الى تعزيز علاقتها التجارية معها، حيث وقع الطرفان مؤخرا اتفاقية يتم بموجبها شراء تايلاند للغاز الطبيعي من «مينمار» حيث تمثل احتياطات الغاز والبترول أحد مجالات الاستثمار الأساسية بالمستقبل، كما يتم العمل حاليا على انشاء طريق برى بين البلدين في محاولة لاستغلال الثروة الغابية على طول الحدود المشتركة. وفي هذا الاطار قامت حكومة تايلاند بالحد من نشاط المجموعات المعارضة للنظام العسكري والتي تتخذ من أراضيها قاعدة لها، الا أن سلطنة بروناي وماليزيا واندونيسيا وجميعها دول أعضاء بمنظمة «أسيا» لم تبد ترحيبا بتوسيع نطاق العلاقات التايلاندية المينمارية وذلك في ضوء تعرض الأقلية الاسلامية بمنطقة أركان على طول الحدود البنجلاديشية المينمارية للاضطهاد من قبل المتطرفين البوذيين المدعومين من المجلس العسكري الحاكم.

مينمار والمخدرات:

مارست الادارة الامريكية خلال فترة تولي الرئيس الامريكي السابق رونالد ريجان ضغوطا حادة على الحكومة البورمية السابقة للسماح لوكالة مكافحة المخدرات الامريكية بانشاء فرع دائم لها ببورما، وبوصول المجلس العسكري الى السلطة رص ت الادارة الامريكية عدة ملايين من الدولارات بهدف التعاون مع الحكومة الجديدة بمينمار للقضاء على تجارة الهيروين، فجغرافيا تعد «مينمار» أحد بلدان المثلث الذهبي بمنطقة الهند الصينية والذي يعد مركزا أساسيا لانتاج وتهريب الهيروين، وتشير الاحصائيات الدولية الى أن «مينمار» بمفردها تقوم بانتاج نصف الناتج العالمي من الأفيون.

وقد جاءت التصريحات التي أدلى بها أحد كبار المسؤولين بوكالة مكافحة المخدرات الامريكية والتي اتهم فيها وزارة الخارجية وجهاز المخابرات الامريكي CIA بالعمل سرا على إفشال مخططات الوكالة للقضاء على

تجارة الافيون بميانمار ليطرح علامات استفهام حول حقيقة الاهداف الامريكية، وتواكبت تلك الادعاءات مع نجاح مصور صحفى فى التقاط صورة فوتوغرافية للجنرال «بيتر بورن» احد كبار رجال المخابرات الامريكية ومستشار وكالة مكافحة المخدرات الامريكية بميانمار أثناء زيارته لمقر خين سا زعيم مهربى الهيروين والذى يتخذ من شمال شرق «ميانمار» قاعدة لممارسة أنشطته. وكانت المحكمة الفيدرالية بامريكا قد أصدرت حكما غيابيا عام ١٩٩٠ على خين سا بالسجن والغرامة لاتهامه بتهريب ماقيمته ٣٥٠ مليون دولار من الهيروين الى أمريكا خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٩. وعلى أثر الكشف عن تلك الحقائق اتهم عدد من المراقبين السياسيين الحكومة الامريكية بالعمل على تشويه سمعة المجلس العسكرى والرغبة فى زعزعة الاستقرار السياسى بميانمار بهدف خلق بؤرة توتر على حدود الصين الجنوبية والتى تبلغ حدودها المشتركة مع ميانمار نحو ٢٠٠٠ كيلو متر، وجاءت هذه الاتهامات فى ضوء ماهو معروف بتزعم تاجر الهيروين الدولى خين سا لأقلية الشان التى تقطن بالقرب من الحدود التايلاندية الصينية وتخوض حرب عصابات طاحنة ضد الحكومة العسكرية مطالبة بالانفصال.

الا أن ذلك لاينفى مسئولية النظام العسكرى فى ازدهار تجارة المخدرات، حيث قدرت الزيادة السنوية فى انتاج الافيون منذ وصول المجلس العسكرى الى رأس السلطة بما يتراوح بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ طن سنويا، وفى ضوء الحصار الدولى المفروض على ميانمار وتوقف المساعدات الخارجية فان الحكومة تستخدم جزءا من أرباح تلك التجارة لتمويل مشترياتها من الأسلحة لمواجهة الحركات الانفصالية بالداخل، الا أن تزايد حدة الضغوط الدولية سواء من قبل المجتمع الغربى أو بلدان جنوب شرق اسيا بالاضافة الى الصين الحليف الأساسى للنظام القائم بميانمار وذلك على اثر امتداد الاثار السلبية لهذه التجارة لبعض ولاياتها الجنوبية التى تشاهد انتعاشا تجاريا مع ميانمار، دفع بالحكومة الميانمارية الى شن حملة صارمة للتصدى لادمان المخدرات وتشديد العقوبات المفروضة على العناصر المتاجرة بتلك المواد القاتلة فى محاولة لتحسين صورتها الدولية فى هذا الصدد.

صراع القوى بالمحيط الهندى :

نفى رئيس الوزراء الصينى «ليوبينج» أثناء الزيارة الرسمية التى قام بها لميانمار خلال الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر الماضى والتى رافقه فيها وفد رفيع المستوى من ١٠٠ عضو من كبار قادة الحزب الشيوعى الصينى، التقارير الدولية بشأن تصاعد القوى البحرية الصينية بالمحيط الهندى. وعلى الرغم من نفى رئيس الوزراء الصينى لتلك التقارير والتأكيد على الطبيعة السلمية للسياسة الصينية بالمنطقة الا أن ذلك لم يهدىء من مخاوف بلدان جنوب شرق اسيا والهند والتى تنظر الى تزايد القوى العسكرية الصينية بحذر شديد.

وتحاول الهند استغلال تلك المخاوف لتوسيع نطاق تعاونها العسكرى مع بلدان منظمة اسيان وخاصة فى المجال البحرى، حيث اجرت الهند عددا من المناورات البحرية المشتركة مع سنغافورة وماليزيا. كما قام قائد البحرية الهندية بزيارة اندونيسيا مؤخرا لاجراء محادثات هامة مع كبار القادة العسكريين لتكثيف التعاون المشترك بين الجانبين، وقد قامت اندونيسيا على اثر ذلك بارسال عدد من قطع اسطولها البحرى سوفييتية الصنع والتى تم شراؤها سابقا من المانيا الشرقية للقيام بعمرة بحرية لها على يد الخبراء الهنود.

وعلى الرغم من أن بلدان جنوب شرق آسيا تنظر الى الهند وقوتها العسكرية بقلق شديد ايضا، الا أن هناك مشروعية للتواجد العسكرى الهندى وسعيها لايجاد مناطق نفوذ لها بوصفها أكبر دولة بالمنطقة وأكثرها سكانا، الا أن التواجد الصينى يفتقد تلك المشروعية فى ضوء ماهو معروف بأن المحيط الهندى لايعد تقليديا مجالا لعمل البحرية الصينية.

شاهد التعاون التجارى بين الصين وميانمار انتعاشا شديدا على أثر وصول المجلس العسكرى الحاكم الى قمة السلطة، حيث قفز التبادل التجارى بين الطرفين من ١٠٠ مليون دولار فى منتصف الثمانينات الى مايتراوح بين ٩٠٠ مليون ومليار دولار حاليا. وتستورد الصين من ميانمار الأخشاب ومنتجات الغابات والأحجار الكريمة بينما تصدر اليها المنتجات الكهربائية والبلاستيكية والاقمشة والسجائر.

وفى المجال العسكرى شاهد التعاون بين الطرفين تقدما كبيرا خلال الاعوام الثلاثة الماضية حيث قدرت قيمة مبيعات الأسلحة الصينية لميانمار بنحو ٢ مليار دولار اخرها صفقة تقدر قيمتها بـ ٤٠٠ مليون دولار تم عقدها فى منتصف عام ١٩٩٤ تشتمل على طائرات هليكوبتر صينية الصنع ومركبات مدرعة وقوارب بحرية سريعة، كما تعهدت القيادة الصينية باعادة تنظيم اجهزة الامن الميانمارية على أسس حديثة، ويتولى حاليا عدد من المهندسين العسكريين الصينيين العمل على انشاء مجموعة من شبكات الطرق البرية بالقرب من الحدود الهندية، بالاضافة الى سماح السلطات العسكرية بميانمار للبحرية الصينية باقامة ثلاث قواعد بحرية على طول السواحل الميانمارية على المحيط الهندى، واحدى هذه القواعد لايبعد اكثر من ٣٠ ميلا بحريا من الهند مما أثار قلق المسئولين الهنود من أن يؤدى ذلك الى اتاحة الفرصة للبحرية الصينية بالتواجد الدائم بالقرب من السواحل الهندية وخاصة أن تلك القواعد ستمكن الصين من رصد تحركات الأسطول الهندى بالمنطقة ومعرفة القدرات الحقيقية لبرنامج الصواريخ الهندى والاكثر خطورة أن كافة المدن الهندية على الساحل الشرقى تصبح الآن مدى الصواريخ الصينية.

ميانمار والهند :

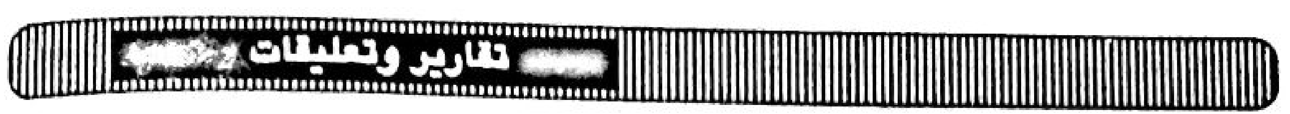
تدهورت العلاقات الثنائية بين الهند وميانمار تدهورا شديدا على اثر القمع الوحشى الذى قامت به قوات الجيش للمظاهرات الطلابية عام ١٩٨٨، ومنذ عام ١٩٩٠ تبنت الهند الحملة الدولية لفرض الحصار على النظام الجديد، كما استضافت العديد من قادة الحركة الديمقراطية الفارين من الاضطهاد السياسى بميانمار، وحددت الحكومة الهندية شرطين أساسيين لعودة العلاقات بين البلدين الى وضعها الطبيعى، ويتمثل هذان الشرطان فى اطلاق سراح زعيمة المعارضة سوكيو واستعادة الديمقراطية. ومثل عام ١٩٩٢ ذروة تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث رفضت الهند خلال اجتماع منظمة عدم الانحياز بالعاصمة الاندونيسية جاكرتا محاولات ميانمار للعودة الى المنظمة الدولية والتى انسحبت منها عام١٩٧٩ وذلك حتى يتم استيفاء الشرطين الأساسيين، وخلال تسليم السفير الميانمارى لاوراق اعتماده للرئيس الهندى آر. فانكترامان فان الرئيس الهندى وخروجا على كافة الأعراف الدبلوماسية قام بابلاغ السفير الميانمارى بعدم سعادة بلاده لسيطرة الجيش على السلطة وتصاعد انتهاك حقوق الانسان وطلب منه نقل الرسالة الى حكومته.

الا أن عام ١٩٩٣ شاهد أول المؤشرات على تغير موقف الحكومة الهندية تجاه النظام العسكرى، حيث أوقفت الاذاعة الهندية الموجهة لميانمار هجوما على النظام القائم. وقام وكيل أول وزارة الخارجية الهندية السابق جى ان ديكشيت بزيارة سرية لميانمار فى ربيع عام ١٩٩٣ حيث التقى على مدار ثلاثة أيام بعدد من كبار المسئولين الحكوميين وفى مقدمتهم مدير جهاز المخابرات. ووضعت هذه الزيارة أسس المرحلة الجديدة من العلاقات الثنائية بين الجانبين، وقد أعقب ذلك تبادل الزيارات بين كبار المسئولين بالبلدين، وفى أوائل عام ١٩٩٤ قام وزير الخارجية الميناماوى بزيارة الهند وتوقيع عدد من الاتفاقيات المشتركة لتعزيز التبادل التجارى على طول الحدود المشتركة، كما اتفق الجانبان على منع الأنشطة غير الشرعية والسلبية على طول الحدود. وتأتى اهمية هذا الاتفاق من تصاعد انشطة الحركات الانفصالية بالولايات الشمالية الشرقية من الهند والتى قامت خلال العامين الماضيين بالعديد من العمليات العسكرية التى كبدت القوات المسلحة الهندية خسائر فادحة فى المعدات والافراد، وتتخذ تلك المجموعات الانفصالية من أحراش وغابات ميانمار قاعدة لها، وتشير بعض التقارير الامنية الى أن جهاز المخابرات الميانمارى قد عمل على توحيد تلك الحركات لخلق المزيد من المشاكل للحكومة الهندية ولاينحصر قلق الهند فى تزايد قدرة المجموعات الانفصالية على العمل بالمناطق الشمالية الشرقية فحسب وانما من الدعاوى السياسية التى تروج لها بعض الاوساط السياسية بميانمار والتى تحظى بدعم المؤسسة العسكرية باعادة بناء ميانمار العظمى والتى تضم أجزاء من شمال شرق الهند، وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التى تواجه تحقيق تلك الدعاوى الا انها تمثل عاملا دائما لاثارة النزاعات الداخلية بتلك المنطقة الرخوة بالنظام السياسى الهندى بالاضافة الى تخوف الهند من أن يؤدى التحول التدريجى بالمناطق الشمالية الشرقية كنقاط ترانزيت لتجارة المخدرات الى صعوبة السيطرة عليها مستقبلا او خلق ضغوط سياسية دولية لإحكام السيطرة عليها..

مستقبل المجلس العسكرى :

على الرغم من محاولة الهند وبلدان منظمة اسيان للتقرب من النظام العسكرى فى محاولة لاحتواء التصاعد المستمر فى العلاقات العسكرية بين الصين وميانمار، الا أن تلك السياسات الجديدة لم تحظ بعد باجماع الاوساط السياسية بالمنطقة، فالعديد من القوى السياسية والتى ارتبطت تاريخيا بعلاقات وطيدة مع القوى الديمقراطية بميانمار، تعتقد أن المجلس العسكرى الحاكم لم يستوف بعد الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها لاستئناف العلاقات معه، بل على العكس تماما فانه يحاول إضفاء المشروعية السياسية على استمرار سيطرته على السلطة من خلال التوصل الى اتفاق سلمى مع ١٢ فصيل من فصائل المعارضة المسلحة. كما تم عقد المؤتمر الدستورى الوطنى تحت رعاية واشراف المجلس العسكرى الذى أبرزت وثائقه رغبة الحكومة الحالية فى أن تظل القوات المسلحة الفاعل الرئيسى فى أى نظام سياسى بالبلاد حتى فى حالة استعادة الديمقراطية، وتسعى السلطات العسكرية الى أن يتضمن الدستور الجديد فقرة خاصة بمنع المواطنين المتزوجين من أجانب من المشاركة فى الانتخابات. وقد تم اقتراح هذه الفقرة خصيصا لحرمان زعيمة المعارضة سوكيو من ممارسة النشاط السياسى لزواجها من أحد المواطنين الانجليز، ولهذا يرى البعض أن استئناف العلاقات السياسية مع المجلس العسكرى بميانمار يضفى مشروعية على تواجده على رأس السلطة السياسية بالبلاد.

وعلى الرغم من ادراك العديد من المراقبين لمدى نجاح المجلس العسكرى فى فرض سيطرته على البلاد والتراجع النسبى للحركة الديمقراطية نتيجة القمع السياسى وتعرض زعيمة المعارضة سوكيو للاعتقال المنزلى على مدى خمسة أعوام وعدم نجاح الحصار الدولى فى تحقيق نتائج ايجابية فى الأجل القريب، الا أن ذلك لا ينفى أن استعادة الديمقراطية تظل الحل الأمثل للعديد من المشاكل الداخلية على الأمد الطويل بما يعنيه ذلك من اعادة القوى الديمقراطية لتقييم علاقات ميانمار الخارجية لمعرفة من هم الأصدقاء الحقيقيون. □





محاور إعادة ترتيب البيت العربى

أحمد يوسف القرعى

مع احتفال الجامعة العربية بعيدها الخمسين والإجماع العربى على كونها بيت العرب «المختار».. فإن إعادة ترتيب هذا البيت استجابة لروح العصر ومواجهة للمتغيرات الاقليمية والدولية العديدة والمتنوعة لاتتطلب فقط إعادة هيكلة أجهزة الجامعة حاليا وإنما تتطلب أيضا استحداث الوجه الآخر للعملة (إن صح التعبير) وهو التمثيل الشعبى العربى فى أروقة الجامعة واجهزتها حتى يكتمل للعمل العربى المشترك عموده الفقرى الغائب.

وان جامعة عربية جديدة يلتئم تحت مظلتها الملوك والرؤساء العرب ووزراء حكوماتهم جنبا إلى جنب قادة الفكر والثقافة والعلم والمهنة والاحزاب والتنظيمات النقابية والمنظمات الجماهيرية فى الوطن العربى من شأنه تصحيح مسار التضامن العربى للمرة الأولى على أسس راسخة واعطاء الشعوب العربية حقها الكامل فى صنع القرار العربى والمشاركة الجماعية لتوجيه الأحداث العربية والدولية.

وأعتقد ان المحاور الرئيسية للتمثيل الشعبى العربى المقترح للجامعة العربية تكاد تتركز فى القيادات الحزبية والبرلمانية والمهنية والنقابية ورجال الأعمال حيث انهم يشكلون ضمير الامة وعقلها المفكر ومحور اقتصادها القومى الجديد.

التمثيل الحزبى والبرلمانى :

وبشأن الأحزاب العربية فإن إسهامها ضمن الجهاز الشعبى المقترح للجامعة العربية يكتسب أهمية متزايدة أكثر من أى وقت مضى حيث أخذت معظم الدول العربية بالتعددية السياسية وفى الوقت نفسه أخذ الفكر السياسى العربى يولى اهتماما أكثر بدراسة الأحزاب فى الدول العربية خاصة الأحزاب الجماهيرية من ناحية برامجها المحلية والعربية والدولية باحثا عن هويتها أو هاجسها القومى.

ويمكن تمثيل جموع الأحزاب التى حظيت بالشرعية فى كل دولة عربية وتتمتع بهوية قومية ضمن الجهاز الشعبى العربى المقترح للجامعة العربية بأسلوب يضمن التمثيل العادل لأحزاب كل دولة وفقا لتعداد السكان.

ومع تمثيل مثل هذه الأحزاب ضمن جهاز الرأى والمشورة فى اتخاذ القرار العربى فإن الجامعة العربية

تكتسب عندئذ قاعدة جماهيرية عريضة وتكون دائما فى ذاكرة وعواطف رجل الشارع العربى.

ومن ناحية اخرى فإن مثل هذه الخطوة تسهم فى تقارب الأحزاب العربية فيما بينها حيث لايجمعها نسق منظم تلتقى تحت ظله للتنسيق والتشاور وتبادل الخبرات.

وكان يمكن الاكتفاء بتمثيل البرلمانيين العرب دون رجال الأحزاب العربية فى الجهاز الشعبى للجامعة العربية.. ولكن ثمة فارق رئيسى بين البرلمانى ورجل الحزب فى اية دولة عربية فالأخير يحتفظ بمكانته الحزبية بصفة دائمة على خلاف البرلمانى الذى لا يضمن إعادة ترشيحه أو فوزه فى أية انتخابات قادمة. ومن هنا لابد وان يكتمل تمثيل البرلمانيين العرب فى الجهاز الشعبى المقترح.

والبرلمانيون العرب.. نواب الشعوب العربية فى مجالسها التشريعية (أيا كانت مسمياتها) هم ممثلو الامة العربية وضميرها الحى ومسئوليتهم الوحدوية جد خطيرة، فهل ارتفع البرلمانيون العرب إلى مستوى هذه المسئولية القومية؟

لقد راود دعاة الوحدة العربية فكرة لقاء البرلمانيين العرب منذ اواخر الاربعينات وصدرت أول دعوة إلى إنشاء اتحاد برلمانى عربى فى ابريل ١٩٤٧ أثناء انعقاد الاتحاد البرلمانى العربى بالقاهرة آنذاك وتبلورت الدعوة فى صدور ميثاق لهذا الاتحاد تم تطويره عام ١٩٧٤ ويتشكل حاليا من الشعب البرلمانية فى ١٤ دولة عربية وتتحدد أهدافه الرئيسية فى تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وتنسيق العمل المشترك وتبادل الخبرات وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

والتساؤل المطروح كيف نجعل من هذا الاتحاد نقطة انطلاق جديدة لوحدة البرلمانيين العرب وكيف يمكن تمثيل الاتحاد أو البرلمانيين فى الجهاز الشعبى العربى المقترح؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن الاهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية التى تتبع المجلس الأوروبى منذ عام ١٩٤٨ ومقرها فى ستراسبورج (فرنسا) وتضم برلمانيين معينين يمثلون ٢١ دولة أوروبية ليبرالية وهى لا تتخذ قرارات ولكنها تؤثر فى القرارات الحكومية الأوروبية بشكل غير مباشر. والاهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية يكون منطلقا بعد ذلك للاهتداء بفكرة البرلمان الأوروبى الموحد الذى يتبع أساسا الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد السياسى الأوروبى) ومثل هذا البرلمان العربى الموحد لابد وأن يواكب تجربة التكامل الاقتصادى العربى إذا أريد لها تصحيح مسارها واستكمال أشواطها المفقودة.

التمثيل المهنى والنقابى :

وفى سياق إعادة ترتيب البيت العربى ودعمه بجهاز شعبى مقترح فإن الدور يأتى على تمثيل الاتحادات المهنية العربية وتشكل الجامعة مع مثل هذه الاتحادات المهنية والنقابية العربية «من المهندسين والأطباء والزراعيين والصحفيين والتربويين .إلخ» مايسمى بالنظام الاقليمى العربى والنظرة الثاقبة للمأزق العربى الراهن فى أحد أسبابه الرئيسية يكمن فى الانفصام الحادث بين الجامعة ومنظومة هذه الاتحادات طوال العقود الخمسة الماضية.

ويعنى هذا أن الخروج من المأزق يعنى ضرورة وأهمية استحداث وشائج تربط الجامعة بشبكة هذه الاتحادات المهنية والنقابية العربية، والتى تزايد عددها فى العقود الأخيرة لتضم المزيد من التخصصات المختلفة التى تشكل عقل الأمة الناضج وفكرها المستنير:

- من أصحاب القلم (الصحفيون - الكتاب - الأدباء - المؤرخون - الباحثون فى العلوم السياسية ..إلخ).
- من صناع الحياة (المهندسون - المهندسون الزراعيون - الفيزيائيون - الكيميائيون - الجيولوجيون - الحياتيون - الصيادلة... إلخ).
- من أرباب الثقافة والإعلام (التشكيليون - الموزعون - الناشرون إلخ)
- ومن رجال التعليم (المعلمون - التربويون.. إلخ).

ولقد نشأت مثل هذه الاتحادات بهدف التطلع إلى بناء مجتمع مهنى عربى واحد يشكل خبرة لاغنى عنها للعمل العربى المشترك إذا أريد له الاستمرارية والبقاء. وإذا أريد له تجنيب الخلافات السياسية القائمة بين الملوك والرؤساء أو بين أنظمة الحكم العربى المختلفة.

والمهنيون والنقابيون العرب فى مثل هذه الاتحادات يمثلون إرادة الأمة العربية، ودورهم يستكمل دور الحكومات العربية ممثلة فى الجامعة العربية ويتجلى دورهم بسمة العقلانية فى البحث والدراسة بعيداعن العواطف والانفعالات التى يحدثها الساسة العرب، ولذا من الأهمية الحفاظ على استقلالية مثل هذه الاتحادات التى تعبر عن وحدة العقل والفكر العربى.

ويلاحظ المراقبون بوجه عام خاصة خلال السنوات الاخيرة زيادة تدخل حكومات الدول العربية فى امور هذه الاتحادات، وهو الأمر الذى ترك بصماته على الهيكل التنظيمى للاتحاد وأساليب عملها، وفى بعض الحالات اتخذت القضايا القومية ذريعة لهذا التدخل الذى لم يتوقف عند حد الزام الاتحادات باستنكار أو تأييد موقف، مابل ازداد الاتجاه لاستغلال انعقاد دورات الاتحادات فى بعض العواصم العربية لاصدار قرارات بتأييد نظام الحكم فى البلد مقر الاجتماع وشعاراته وسياساته، وبطبيعة الحال يؤدى هذا الاتجاه إلى انقسامات داخل هذه الاجتماعات نتيجة معارضة بعض الوفود لاصدار قرارات سياسية من

اجتماع مهنى غير سياسى، أو لأن القرارات تمس سياسة الأقطار التى تنتمى إليها هذه الوفود. ولعل أغرب محاولات التدخل الحكومى فى أمور مثل هذه الاتحادات المهنية ماحدث فى أوائل أغسطس ١٩٩٠ عندما قام أمين عام اتحاد المؤرخين العرب وهو عراقى بتزوير بيان باسم المؤرخين العرب لتأييد الاجتياح العراقى للكويت، وعلى الفور تصدى له الإمناء المساعدون وجموع المؤرخين العرب وتنصلوا من البيان المزور، وأعلنوا صراحة تضامنهم مع الكويت حكومة وشعبا، ودافعوا عن أمانة البحث التاريخى ونزاهته.

استحداث وشائج تربط الجامعة ومثل هذه الاتحادات اذن مطلب هام وضرورى لتصحيح مسار العمل العربى المشترك.. وهو مطلب لم تدركه الجامعة منذ نشأتها وان كانت تنسق نشاطها الوظيفى مع عدد من هذه الاتحادات وتقوم بتمويل بعض انشطتها، ولكن دون تقنين لعلاقة جادة تنظيمية استشارية تربط الجامعة ومنظماتها بهذه الاتحادات، هذا فى الوقت الذى تحظى فيه مثل هذه الاتحادات غير الحكومية باهتمام متزايد من جانب الأمم المتحدة وأصبحت منتديات هذه الاتحادات تواكب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمية مثل مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر الماضى.

ورغم أن الاتحادات المهنية والنقابية العربية، وقد تزايد عددها إلى أكثر من ٦٠ اتحادا تشكل صرحا كبيرا فى النظام الإقليمى العربى، فان المرء لايدرى سببا معقولا يبرر التعتيم الإعلامى حول نشاطها، ولم ينجح جهاز إعلامى أو مركز أبحاث عربى فى عمل حصر شامل لها، أو متابعة وتقويم نشاطها، اللهم إلا كتاب النظام العربى الإقليمى لجميل مطر وعلى الدين هلال وعدد من الدراسات المبعثرة فى المجلات العربية المتخصصة.

وأخيرا.. فلعل الاحتفال بالعيد الخمسين لاتحاد المحامين العرب الذى يسبق احتفال الجامعة العربية يكون نقطة بداية لإعادة التفكير فى استحداث وشائج الربط بين الجامعة ومنظومة الاتحادات العربية، وهو أمر لايتطلب تعديلا أو استبدالا للميثاق، ولا يشترط انعقاد قمة عربية للموافقة.. انها مجرد دعوة ومبادرة لتكامل الشق الرسمى والشعبى للعمل العربى المشترك استجابة لايقاع العصر وروحه.

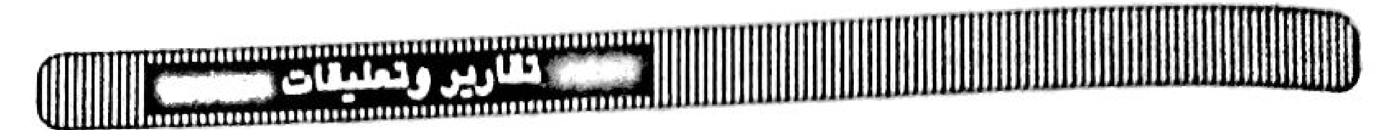
●●●

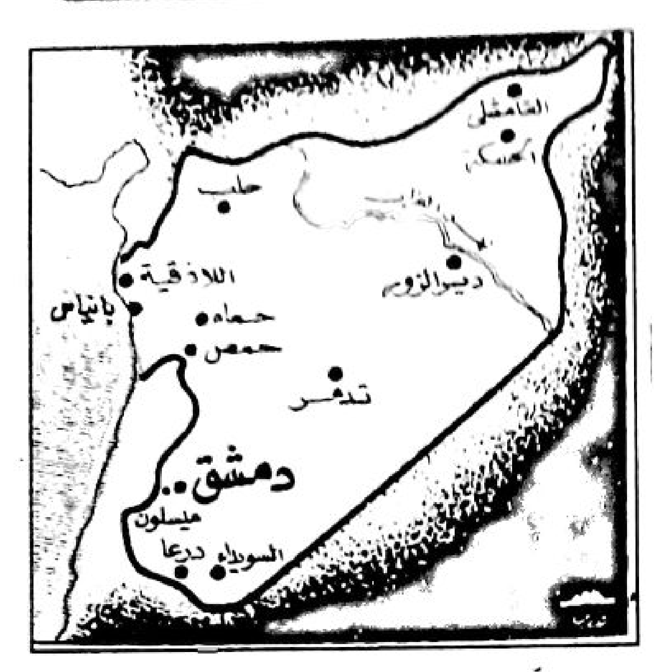
اما بشأن الحركة النقابية العربية وضرورة تمثيلها فى الجهاز الشعبى المقترح للجامعة العربية فانه لايمكن التقليل من الثقل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للحركة النقابية العربية ودورها المبكر فى مناصرة حركة التحرر الوطنى وتكفى الاشارة إلى الدور المبكر خلال حرب السويس ١٩٥٦. وأيا كان الأمر فإن العمال العرب يمثلون اضخم المجموعات البشرية فى الوطن العربى ومن الأهمية تحديث اتحادهم النقابى حتى يتسنى لهم المشاركة الايجابية فى الجهاز الشعبى العربى المقترح.

●●●

ونأتى أخيرا إلى رجال الأعمال العرب ونؤكد على ضرورة تمثيلهم فى المجلس الشعبى العربى المقترح استجابة لروح العصر الاقتصادى الجديد وتبوؤ نظام السوق مكانته فى اقتصادات العالم كله. وليس خافيا أن منظمة العمل الدولية قد فطنت إلى أهمية تمثيل رجال الأعمال فى هذه المنظمة الحكومية منذ إنشائها عام ١٩١٩ جنبا إلى جنب ممثلى الحكومة والعمال حيث يجتمع أطراف الإنتاج الثلاثة معا وبما يحقق الصالح العام بتحديد مستويات العمل الدولية وتأكيد حقوق الإنسان العام فى أى مجتمع أيا كانت هويته وجنسيته.

هكذا يمكن تشكيل المجلس الشعبى العربى المقترح للجامعة العربية من قادة الفكر والرأى والمهنة والأحزاب والتنظيمات النقابية ورجال الأعمال ليكون سندا قويا لمجلس وزراء خارجية الدول العربية ولمختلف مجالس ولجان الجامعة العربية وتتحقق إعادة ترتيب البيت العربى على أسس راسخة وشاملة. □





المسار السوري الاسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة

- أيمن السيد عبدالوهاب

تدفع التطورات التى حدثت على هذا المسار، الى الاعتقاد بأن التوصل الى ترتيبات أمنية متساوية سوف يسير بالطرفين السورى والاسرائيلى الى نقطة توازن جديدة. فلا توجد مشكلة حقيقية لاتمام صفقة متكاملة بين الانسحاب الكامل كما تطلب سوريا وتوفير الأمن والتطبيع كهدفين لاسرائيل. وإن كانت مشكلة هذه الصفقة تبدو فى غياب اولويات اسرائيل فى التحرك على هذا المسار من ناحية وعدم حسمها لقيمة الثمن الواجب دفعة لتحقيق التسوية من ناحية اخرى. ومن ثم يمثل القرار الاسرائيلى بالانسحاب الكامل من الجولان، نقطة البداية الضرورية لفك عملية الربط التى جمعت عناصر معادلة السلام بين المطلب السورى والأهداف الاسرائيلية.

والحقيقة أن اتجاه الطرفين للتركيز على عناصر التفاوض الثلاثة، مع اعطاء مساحة اكبر للترتيبات الأمنية، يعكس حجم المتحقق على مدى مايزيد على ثلاث سنوات، منذ بداية عملية التسوية السلمية.

وفى هذا السياق، سوف يتناول التقرير استعراض بيئة المفاوضات فى عجالة، مع اعطاء مساحة اكبر للاطار التفاوضى بما يحتويه من عناصر تفاوض ومعوقات محجمة دون انطلاق المحادثات. ثم تناول الدور الامريكى باعتباره محددا لطبيعة أية تسوية قادمة.

اولا: بيئة المفاوضات :

سعت اسرائيل منذ بداية عملية السلام الى طرح منهاج تفاوض قائم على الفصل بين الاتفاق على المبادئ والاتفاق على التفاصيل. ومع نجاح هذا المنهاج فى المسارين الأردنى والفلسطينى، الا انه ووجه برفض سورى فسلسلة الطلبات التى لاتنتهى والغرق فى مستنقع التفاصيل، قد حالا دون تقديم الحافز للمفاوض السورى للسير فى نفس الاتجاه الى جانب التأكيد على منهاج الصفقة الكاملة. فمنذ البداية كانت هناك قناعة سوريه بأهمية عدم التكالب على اسرائيل، وتوحيد الموقف التفاوضى العربى، وعدم التنازل عن تنفيذ القرارات الدولية (٢٤٢ و ٤٢٥) كأساس للمرجعية القانونية وضمان للحقوق العربية.

بهذه الرؤية سعى المفاوض السورى لتثبيت موقفه رغم كثرة المتغيرات والأحداث الدافعة الى اختبار هذا الموقف. وفى هذا الاطار، يمكن رصد عدد من الأحداث التى تفاعلت فيما بينها بشكل تبادلى من حيث درجة الايجابية والسلبية على الموقف السورى التفاوضى . وهى كالتالى :

- اجتذبت قمة الاسكندرية الثلاثية (مصر، سوريا، السعودية) الكثير من الأهتمام العالمى والاقليمى. الى جانب إثارتها للعديد من التساؤلات المتعلقة بالتوقيت والأطراف، وسرعة الاعداد والانعقاد. فلاشك ان الأطراف الثلاثة تشكل مراكز القوى الراهنة فى العالم العربى. كما

أن سرعة الاعدادللقمة والظروف المحيطة بها، قد أضفت الكثير من الغموض على القمة - عند انعقادها - ومن ثم تعددت الطموحات والمخاوف. فمن ناحية جاء انعقاد القمة فى هذا التوقيت ليدفعها الى بؤرة الاحداث المتعلقة بامكانية إعادة ترتيب البيت العربى وطرح مشروع المصالحة العربية وتدعيم الموقف السورى فى مفاوضاته مع اسرائيل. ومن ناحية أخرى فتحت ملف عملية السلام وعلاقتها بتوازنات القوى والمصالح فى المنطقة. فكانت المخاوف من جانب اسرائيل وبعض الأطراف العربية دافعا لوضع القمة، على ساحة الاهتمام الدولى.

وانطلاقا من تلك المخاوف، سعت اسرائيل لإظهار القمة كمحور جديد فى المنطقة، والحديث عن التأثيرات السلبية لمثل هذه المحاور. فى حين تفاوتت المواقف الدولية مابين متحفظ ومراقب، حيث شكلت القمة - فى نظر البعض - خروجا عن السيناريوهات المعدة لشكل المنطقة فى المستقبل والدافعة للاخلال بتوازن القوى فى عملية السلام، وقضايا التعاون الاقليمى.

- شهدت القاهرة قمة رباعية (مصرية - اردنية - فلسطينية - اسرائيلية) «فى ١٩٩٤/٢/٢» جمعت الدول العربية الموقعة على اتفاقات سلام مع اسرائيل. وقد تعددت الرؤى والأهداف الناظرة لهذه (كما حدث لقمة الاسكندرية). فنجد أن الأطراف العربية الثلاثة سعت لدفع عملية السلام ولاسيما على المسار الفلسطينى فيما يتعلق باستئناف المحادثات، وانهاء الاغلاق المفروض على الضفة الغربية ووقف الاستيطان، وتحديد موعد الانتخابات الفلسطينية، واعادة انتشار القوات الاسرائيلية. وبالاضافة للهدف الفلسطيني السابق، سعت الأطراف الأخرى الى تحقيق عدد من الأهداف المنفردة، فكان الوجود الاردنى فى القمة مدفوعا بالحرص على صبغ اتفاقه مع إسرائيل بشكل عربى فى محاولة لخفض التوتر على صعيد علاقاته العربية ولاسيما مع سوريا. اما بالنسبة لمصر، فقد سعت لاستمرار دورها الدافع لعملية السلام والحيلولة دون التأثيرات الجانبية التى اثيرت مع انعقاد القمة الثلاثية فى الاسكندرية، الى جانب مناقشتها لملف السلاح النووى الاسرائيلى.

فى المقابل سعت اسرائيل لتحقيق مجموعة من الأهداف بحضورها للقمة، فمن ناحية سعت لاعلاء شأن قضية مكافحة الارهاب ومحاصرة العمليات الانتحارية. ومن ناحية ثانية حرصت علي تضييق الفجوة مع مصر فيما يتعلق بالتوقيع على اتفاقية الحد من الاسلحة النووية. ومن ناحية ثالثة هدفت الى ارسال عدد من الرسائل الضمنية يجئ فى مقدمتها مخاطبة الرأى العام الداخلى وتذكيره بنجاح حكومة رابين فى تحقيق تسوية مع الأردن والفلسطينيين فى وقت تشير استطلاعات الرأى الى تراجع شعبية رابين وحكومته فى مقابل تقدم اليمين. كما سعت اسرائيل الى ارسال رسالة تحذير لسوريا الطرف المتبقى (لاندماج المسارين السورى واللبنانى) مفادها أن مسيرة السلام سائرة بها او بدونها. ومحاولة الايحاء بأن هناك تكتلا وتحالفا مؤيدا لعملية السلام، تمثله أطراف القمة.

بهذه الصورة، تجاوزت القمة نطاق الدول الأربع الى ابعاد خاصة بالمنطقة وطبيعة الترتيبات المستقبلية. الأمر الذى دفع سوريا لانتقاد القمة كتعبير عن سلبية الحلول الجزئية التى افرزها اتفاق «اوسلو» واتفاق «وادى عربه» مع كل من الفلسطينيين والاردنيين. فضلا عن تأكيد موقفها من السلام مع اسرائيل. وفى محاولة من جانب مصر لمقابلة الموقف السورى سعت الى الاعلان عن تفهمها للموقف السورى والحيلولة دون فرض التصور الاسرائيلى باعتبار القمة عامل ضغط على سوريا. ومن الملاحظ أن البيان الختامى للقمة لم يقتصر على العبارات العامة والمطاطة، وانما سعى لوضع الية جديدة لاستمرار الحوار بين أطرافها عبر اجتماع آخر فى واشنطن بين وزراء الخارجية «فى ١٢/ ٢/ ١٩٩٤» ووزير الخارجية الامريكى. على أن يليه اجتماع آخر فى عمان. ومن الملاحظ أيضا أن الحماس الامريكى للقمة قد انصب بالأساس على الوضع الأمنى فى الاراضى المحتلة. وهو مايقترب من الرؤية الأسرائيلية المستندة الى أولويات الترتيبات الأمنية.

- كان تصاعد العمليات الانتحارية التى أمتدت الى داخل أراضى الـ ٤٨ بعملية نتانيا دافعا لخلق جو من التوتر على المسار السورى، فبالأضافة لتاثيراته المباشرة على المسار الفلسطينى. نجد أن الموقف السورى من تلك العمليات قد أستند الى مجموعة من المقومات الخاصة بالرؤية السورية من عملية السلام ومحددا لموقفها. فهى ترى أن توفير سلام عادل قائم على التوازن يكفل إنهاء هذا النوع من العمليات. كما يقوم الموقف السورى على التمييز بين عمليات الأرهاب والمقاومة الوطنية المشروعة. والحقيقة أن اعتراض الولايات المتحدة واسرائيل على وجود الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية السلام والأمين العام لحركة الجهاد الاسلامى (د. فتحى الشقافي) فى سوريا يمثل نقطة خلاف منذ بداية المفاوضات. حيث ينظر لهذا الوجود كورقة ضغط لصالح سوريا فى وقت تبرره سوريا بانه دليل على عدم عدالة الاتفاقات الموقعة. فضلا أن وجودها يقتصر على دور إعلامى وسياسى فقط.

وبطبيعة الحال، لاتشكل تلك الاحداث البيئة التفاوضية بشكل كامل، بقدر ما تمثل نقاط ارتكاز للاطار التفاوضى السورى ونطاقا لتحركه فى الفترة الأخيرة. فلاشك أن مطالبة مصر بتوقيع اسرائيل على اتفاقية الحد من الاسلحة النووية، قد لعبت دورا فى بلورة رأى عام عربى تجاه تلك الاتفاقية. وأدخلت بالاضافة للخلاف المصرى. الاسرائيلى، عاملا اضافيا فى المفاوضات العربية الاسرائيلية ولاسيما فى المسار السورى فضلا عن تعزيزها لمطلب الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وبغض النظر من صعوبة تنفيذ هذا المطلب فى الوقت الراهن، لارتباطه

بالعديد من التوازنات الدولية والمتغيرات المستقبلية فى المنطقة، فانه قد أضفى مناخا عاما على قمة الاسكندرية، جعل البعض ينظر لقمة القاهرة كرد فعل من جانب اسرائيل بصفة خاصة . ورغم مصداقية هذه النظرة فى جانبها لاكبر ، إلا انه لايمكن تجاوز حاجة الأطراف الأربعة للتحاور واستمرار أليته. لتجاوز المرحلة الانتقالية التى تعيشها عملية السلام . بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن كلا من القمتين تشكلان منهاجا تكامليا يجب استمراره . فآلية الحوار مع اسرائيل لابد وأن يسبقها ويدعمها الية التنسيق العربى.

كما يمكن إضافة الملف اللبنانى بمظاهره المتعددة فى حصار اسرائيل لمرافقها البحرية او بتصعيد هجماتها على الجنوب الى جانب استمرار المحاولات الداعية لفك الارتباط مع سوريا. وكذلك تمثل العلاقات السورية الامريكية إطارا للتحرك السورى فى عملية السلام كنوع من الضمان. فتحرص سوريا على توجهات خارجية داعية لتوسيع نطاق حركتها سواء على المستوى الاوروبى أو فى علاقتها مع ايران وحزب الله . من هنا يمكن القول ، أن تعدد مجالات التأثير على المسار السورى تنحصر فى نتاج العلاقة مابين تعثر المسارات الاخرى وحدود التحرك السورى على المستوى الدولى والاقليمى.

ثانيا : الاطار التفاوضى :

على مدى اكثر من ثلاث سنوات، هى عمر عملية السلام منذ انعقاد مؤتمر مدريد ، شهد المسار السورى - الاسرائيلى قدرا من التنوع فيما بين مستويات التمثيل وبين أطرو منهاج التفاوض. وإن كانت المحصلة تشير الى أن تقدما حقيقيا لم يتحقق، فإن جولة المفاوضات التى عقدت فى واشنطن «فى ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٤» قد ادخلت المفاوضات منعطفا جديدا . فمن ناحية شهدت رفع درجة التمثيل حيث التقى رئيسا الاركان فى الجيشين (حكمت الشهابى وايهود باراك) . ومن ناحية ثانية جاءت بعد فترة انقطاع للمحادثات الثنائية.

ومن ناحية ثالثة تجاوزت مستوى الفصل بين المبادئ والتفاصيل بطرحها لصيغة مركبة فى إدارة التفاعل بين المبادىء والتفاصيل بحيث يتم السير بشكل متوازى فى الترتيبات الامنية والجدول الزمنى للانسحاب والتطبيع. ويعنى ذلك أن التطور الحقيقى فى هذا المسار ، يكمن فى تجاوزه للخلاف على المفاهيم وتحديد الاولويات . وإن كانت الاحداث تعكس تجاوز تلك المرحلة ، فان إستقرار عناصر المعادلة يشير الى الخلاف على نقاط التوازن كما توضحه سلسلة التصريحات المتبادلة ، والتى قد تدفع بالمسار بعيدا عن هذا الاستقرار.

وهكذا، تبدو المفاوضات السورية والأسرائيلية وقد اتجهت بعيدا عن المشكلات الاجرائية الى مرحلة القضايا والمشكلات البنائية . والتى يمكن اجمالها فى ثلاث قضايا رئيسية تتوافق معا بشكل متداخل : -

مفهوم السلام :

بالنظر الى نقاط الخلاف التى يعكسها هذا المسار، نجد أنها تكمن فى تحديد الهدف من السلام وألياته. بمعنى أن السلام فى نظر السوريين يتمثل فى استعادة الجولان وممارسة السيادة عليها كخيار وحيد . فى حين تنظر اسرائيل للسلام منظور اوسع يتجاوز تطبيع العلاقة مع سوريا او حتى توفير ترتيبات أمنية ملائمة فى الجولان، فالصفقة الكاملة فى الرؤية الاسرائيلية تشتمل على المسارات كلها وشكل المنطقة فى المستقبل . وان كان ذلك لاينفى تأرجح تلك الرؤية بين مفهومى الانسحاب والسلام مع سوريا بين مقولة السلام من اجل السلام ومقولة التنازلات الاقليمية . ورغم تراجع المقولة الاولى بعد رحيل شامير (وحكومة اليمين). فان المقولة الثانية تخضع لعدد من التأويلات والآراء التى يتبناها حزب العمل بزعامة رابين ، مثل الاعلاء من شأن وجود مستوطنات فى الجولان من الزاوية الامنية لاسرائيل ، لتوفير عمق استراتيجى لاى مخاطر هجوم سورى محتمل

(يبلغ عدد المستوطنات ٣٢ مستوطنة تضم ١٣ الف من المستوطنين). فى حين يستند الرأى الآخر الى التفوق العسكرى وتعقد العملية التسليحية ، ومن ثم التقليل من شأن وجود المستوطنات . ومن الملاحظ أن الرأى الاخير يشكل الاتجاه الغالب لدى المفاوض الاسرائيلى ، كما تشير إلى ذلك المقترحات الخاصة باقامة محطات انذار مبكر والحديث عن مناطق خالية من السلاح.

بهذ ا المنظور ، أخذت المفاوضات السورية الاسرائيلية فى الدوران فى حلقة مفرغة ، نتيجة الحلول الجزئية التى تطرحها اسرائيل كثمن للسلام مع سوريا التى تركز على محتوى الانسحاب من الجولان ككل.

اجراءات الانسحاب :

بنفس المعنى الذى طرحته عملية اختلاف الاولويات والرؤية بين السوريين والاسرائيليين فى مفهوم السلام . انعكس ذلك على الحلول او المقترحات الاسرائيلية التى تنظر اليها سوريا على انها لا تحقق الحد الأدنى من مطالبها . وبالتالى ظلت المقترحات الاسرائيلية المرفوضة من جانب السوريين للاستهلاك المحلى ومحاولة كسب الراى العام الداخلى والدولى لتحسين صورتها والظهور كطرف مرن . الى جانب تحييد عامل الوقت بالتحرك على المسارات الاخرى بشكل غير متوازن ، فمع امتناع رابين عن تحديد الخط النهائى للانسحاب من الجولان حدد ثلاث سنوات للانسحاب الجزئى ، فيما يمثل تراجعاً عن فكرة الثمانى سنوات التى طرحت فى بداية المفاوضات والتى خفضت فيما بعد الى خمس سنوات.

فى المقابل يطالب السوريون بانسحاب فى غضون ستة اشهر . فالسوريون يسعون الى عدم الدخول فى التفاصيل التى تواجه بها اسرائيل حاليا الفلسطينيين والاردنيين (وإن كان بدرجة اقل) . وتتركز الفكرة

الاسرائيلية فى مراحل الحل وطول الفترة الزمنية الى اختبار نوايا سوريا من التطبيع . حيث تشير المراحل الى عدم تنفيذ اخلاء كبير للمستوطنات فى المرحلة الاولى ، التى تشهد اقامة علاقات دبلوماسية مع اتخاذ النموذج المصرى فى هذا الشأن سبيلا للحيلولة دون حصول السوريين على شروط افضل. وكانت بعض الافكار التى دارت حول مراحل الانسحاب ، قد انتهت فى معظمها الى سيناريو ، يقوم على الانسحاب الطولى تكون بدايته فى تلك المنطقة الخالية من المستوطنات تليها مرحلة ثانية تقوم على الانسحاب من مثلث قاعدته لأعلى وينتهى لأسفل ويضم كل المستوطنات والمدن العربية فى وسط الجولان ، واخيراً الجزء المتبقى حتى الحدود الدولية.

الاجراءات الامنية :

تمثل هذه الاجراءات المفتاح السحرى لاى تحول حقيقى فى المسار السورى - الاسرائيلى . فمع انقطاع المحادثات الثنائية وعودتها فى جولة واشنطن الاخيرة فى ديسمبر ١٩٩٤ وتمثيل رئيسى الاركان فى الجيشين فى هذه المفاوضات لأول مرة ، برزت مكامن الخلاف الحقيقية . فقد تراجعت أهمية فكرة المراحل التمهيدية فى مقابل الترتيبات الامنية . كما عكست هذه الجولة الخلاف القائم بين الرغبة السورية فى تحقيق ترتيبات أمنية متساوية على الجانبين. (منطقة منزوعة السلاح ومحطات انذار مبكر) ومطالب اسرائيل الخاصة بتغيير بنية الجيش السورى ومعداته والاحتفاظ بنقاط عسكرية متقدمة فى جبل الشيخ ، الى جانب توفير آليات للتعاون والتنسيق بين الجيشين ومغادرة العناصر الرافضة للسلام الموجودة فى سوريا

وفى الواقع تعكس المطالب الاسرائيلية دلالتين أولاهما : أن واقع الانسحاب من هضبة الجولان ممكن فى إطار ترتيبات امنية معينة ، ولا تعنى بالضرورة تلك الشروط التى تعتبر الجولان منطقة امنية ليس لها اى قيمة دينية او تاريخية . والثانية : أن وجود قوات امريكية فى هضبة الجولان كمنطقة عازلة تثير الكثير من الجدل داخل اسرائيل سواء فيما يتعلق بالمدى الزمنى لبقائها وضمانات استمرارها والتكاليف المادية . ويعنى ذلك أن حرص اسحاق رابين على كسب الرأى العام فى اسرائيل وإظهار التسوية مع سوريا كصفقة متكاملة مقابل التطبيع الذى يشترطه ، تعد محدداً إضافياً لسلسلة الطلبات الاسرائيلية ولا سيما المتعلقة برفع التمثيل فى المفاوضات الى جانب حاجته لتوظيف هذه التسوية فى المعركة الانتخابية القادمة والتى سوف يكون للسلام مع سوريا اليد العليا فى ترجيح كفة رابين.

فصفقة السلام الاسرائيلية كما يراها رابين والرأى العام الاسرائيلى تظل منقوصة بدون الورقة السورية .

وهكذا ، تبدو القضايا الثلاث السابقة نتاجا طبيعيا لمجموعة الصعوبات التى يتسم بها هذا المسار على ماعداه سواء فيما يتعلق بشخصية الرئيس الاسد ، او توازن القوى السياسية داخل اسرائيل ، أو درجة الحاح هذه التسوية . من هنا يمكن الأشارة الى العوامل المحجمة لهذا المسار :

- غياب الثقة بين الجانبين فبينما تتشكك اسرائيل فى جدية سوريا فى التطبيع مع اسرائيل ، تطرح سوريا عدم جدية فكرة الانسحاب الكامل من الجولان . وتبرهن على ذلك بعدم مقابلة اسرائيل للخطوة السورية الممثلة فى ارسال حكمت الشهابى للمفاوضات فى واشنطن ، إذ سعت اسرائيل الى طرح «افكار تعجيزية» تبدأ بالحاجة لمزيد من الارتفاع فى مستوى التفاوض وانتهت بالاحتفاظ بقسم من الجولان .

- اعتقاد اسرائيل أن سوريا هى أصعب الاطراف المفاوضة ، بحكم الاستراتيجية السورية القائمة على استبعاد اى حلول لا توفر الانسحاب الكامل . وبالتالى فالسلام المطلوب او الواجب دفعه يظل اعلى من المقدم حاليا على المسارين الفلسطينى والأردنى وهو ما يزيد من الرفض الاسرائيلى لاعطاء المسار السورى ميزة نسبية . فرغم تعدد الاشارات الاسرائيلية الدافعة للانسحاب الكامل من الجولان «كثمن حتمى» يجب دفعه مقابل السلام مع سوريا ، إلا أن رابين يبدو متردداً فى سقف هذا الثمن . وهو ما يتضح من الحديث عن الأنسحاب من ٩٨ فى المائة او الاحتفاظ ٣٢ فى المائة .

- أن التوزنات الداخلية الخاصة بالحكومة الاسرائيلية والتركيبة المجتمعية ، تشكل قيداً على رابين للاعلان عن انسحاب شامل من الجولان وتجنب اللجؤ الى استفتاء فى الحال .

وبالنظر لهذه الصعوبات ، يبدو الأفتقار للقرار السياسى من جانب اسرائيل مواجهاً بالرفض السورى لانصاف الحلول . فمن الواضح أن السوريين قد سعوا الى التفاوض «بلعبة صفرية» فقد حرصوا على تغيب عامل الوقت كعامل ضاغط ، والسعى لتسويات أمنية مشتركة ، والتأكيد على الدور السورى الاقليمى . باعتبارها ثوابت لا يمكن انتنازل عنها . وبالتالى يصبح التركيز على التسوية الامنية فى إطار السلام القائم على «مبادلة الارض بالسلام» والانتقال لوضع أفضل منعطفاً جديداً يشهده المسار السورى - الاسرائيلى . ليبقى التساؤل الخاص بتلك الآليات القادرة على إحداث هذه الانتقال ؟

وهنا نكون أمام عدد من الأطر المحددة لشكل ومستقبل التسوية . مثل عامل الوقت ، امتلاك زمام المبادرة ، توازن المصالح .

فبالنسبة لعامل الوقت ، يبدو أنه سلاح موجه إلى الطرفين السورى والاسرائيلى . فقوة الدفع التى يوفرها مناخ التسويات الاقليمية حالياً مهدد بانصاف الحلول وعدم وضع استراتيجية متكاملة تأخذ فى الاعتبار موازين القوى و عدالة التسوية كعوامل استقرار . والحقيقة أن

الحديث عن سلاح الوقت فى المرحلة القادمة ، يعنى الحديث بشكل او باخر عن عوا مل اخرى ذات تأثير جانبى مثل الانتخابات الاسرائيلية من ناحية والامريكية من ناحية أخرى ، و محصلة عملية السلام كعامل مشجع للسوريين على الاقدام نحو تسوية من ناحية ثالثة ، فضلا عن الحيولة دون التأثيرات السلبية التى اظهرت الاطراف العربية ، كاطراف متكاملة للسلام مع اسرائيل بأى ثمن وطمعاً فى هواجس الانعاش الاقتصادى للمنطقة.

اما بالنسبة لامتلاك زمام المبادرة ، فمن الواضح أن السوريين قد تراجعوا عن امتلاك زمام التحرك على المسار مخافة الظهور كطرف متكالب على اسرائيل كما حدث فى المسارات الاخرى والدخول فى مزايدات حول الثمن . ومن هنا فقد السوريون جزءا كبيرا من استراتيجيتهم التفاوضية ممثلا فى إمكانيات توجيه المفاوضات . فكان لجوؤهم لاطار الصفقة المتكاملة والحرص الشديد اطارا لحركتهم - ومن الملاحظ ان هذه الاستراتيجية لم تفقد السوريين القدرة على الرد وتوضيح موقفهم التفاوضى.

وبالنسبة لتوازن المصالح ، نجد أن سوريا تحرص على اظهار الندية لاسرائيل ، وتسعى الى أتفاق لا يأتى على مكانتها الاقليمية او سيادتها . وبالتالى تسعى سوريا لادخال الدور الامريكى فى كافة مراحل المفاوضات ، انطلاقا من رؤية مفادها ، أن شكل التسوية كما تراها سوريا ، لابد وان تستند على دور امريكى واضح سواء فى مرحلة الاعداد او تنفيذ الاتفاق.

ثالثا: الدور الامريكى :

استند الدور الامريكى منذ بداية المفاوضات الى سياسة النفس الطويل ، مع إظهار قدر من الميل للرؤية الاسرائيلية . فكانت البداية بطرح صيغ مركبة لادارة العملية التفاوضية بعناصرها الثلاثة . ثم ما لبث أن أنتقل الدور الامريكى الى مرحلة اكثر تطوراً بالحديث عن دور ما فى الترتيبات الأمنية من خلال قوات امريكية او متعددة الجنسيات للفصل بين القوات. كما طرح البعض إمكانيات أن تدفع الضمانات الأمنية الامريكية من تقنية - الكترونية وبشرية خيار الضمانات المتوازنة.

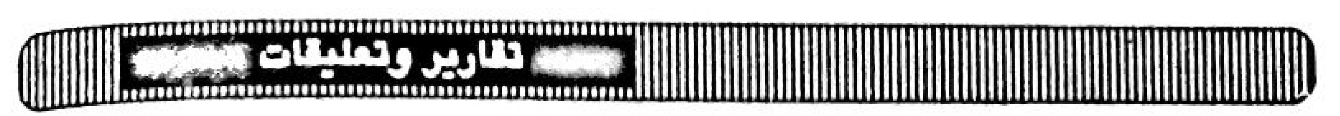
وتشير الصورة الراهنة ، الى حيوية الدور الامريكى ليس فقط فى إمكانيات تقريب الاراء ولكن فى ضمان تنفيذ الاتفاق بشكل مباشر . فلابديل - حتى الآن - عن الوجود الامريكى كقوات حفظ سلام . من هنا يبدو الاعلان عن تجدد محادثات واشنطن على مستوى السفراء والتلويح بامكانية لقاء رئيسى الاركان مرة اخرى ، فى اعقاب جولة كريستوفر للمنطقة «فى ١٩٩٤/٣/٨» مؤكداً على المنعطف الجديد الذى تسير عليه المحادثات السورية الاسرائيلية رغم تصريحات الرئيس بتفضيله الوضع الراهن عن القبول بالشروط الاسرائيلية وتهديدات رابين الخاصة برهن المفاوضات بنهاية عام ١٩٩٥ . فالمنعطف الجديد يدعو للبحث عن نقطة التوازن ، التى تردد أنها تدور حول ثلاث نقاط هى : -

١- ترتيبات أمنية حدودية تقوم على تجريد كامل لمرتفعات الجولان من السلاح.

٢- اقامة محطات انذار مبكر .

٣- تجريد المناطق الحدودية بعمق اكبر من الاراضى السورية.

وهكذا ، تبدو عودة سوريا لاستئناف المحادثات رغم الاحباط الذى تشعر به من نتائج الجولة السابقة فى المفاوضات ، متوافقة مع حرص سوريا على دور امريكى ذى فاعلية ، ومحاولة جديدة من جانب سوريا لدفع المفاوضات فى ضوء المعطيات الاسرائيلية الجديدة ، قبل الدخول فى دوامة الحملات الانتخابية فى كل من الولايات المتحدة و اسرائيل ، التى أخذت بشائرها فى الظهور . ورغم صعوبة حدوث اى اختراقات كبرى فى المسار السورى الاسرائيلى فى الجولة القادمة ، إلا أن معطيات الصورة الحالية تشير الى تعدد مصادر التاثير عليه، بشكل يجعل من إطار الصفقة الكاملة وسيلة الاختراق الوحيدة المتصور حدوثها فى الأجل القريب . □





المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى: عناصر البرنامج وصعوبات التنفيذ

— نيرمين السعدنى

يشير تاريخ العلاقات الدولية بأكمله إلى أنه لا وجود للسلام السياسى من دون الاستقرار الاقتصادى لأى دولة. وعليه، فإنه منذ توقيع إتفاقية غزة - أريحا فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، جرى التأكيد بقوة على ضرورة تقديم «مساعدات دولية» للفلسطينيين لدفع عملية السلام وتدعيم مسيرته. ومن ثم دعت الولايات المتحدة فى أول اكتوبر ٩٣ إلى عقد إجتماع للدول المانحة لمناقشة أنسب الآليات التى يمكن استخدامها لدفع عملية التنمية فى الأراضى الفلسطينية. ولكن بالرغم من مشاركة العديد من الهيئات والمؤسسات االدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد، والأمم المتحدة، وكذا بعض الدول مثل الدنمارك والاتحاد الأوروبى واليابان والسويد وغيرها، إلا أن عملية تنفيذ البرنامج الانمائى الذى أسفر عنه هذا الإجتماع جابهت العديد من العثرات حتى الآن. وبالتالى فإن الوقوف على مختلف الجوانب المتعلقة بهذا البرنامج يتطلب أولا الإشارة إلى برنامج المساعدات الدولية الذى تم الإتفاق عليه وآلياته المختلفة بجانب التعرض للأوضاع الإقتصادية فى منطقة الحكم الذاتى وماهية المشاكل التى يتعرض لها تنفيذ البرنامج الدولى.

أولا : الاختلالات الهيكلية فى اقتصاد منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى :

عاش الشعب الفلسطينى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى ما يقرب من ربع قرن من الزمان. فلم تتح له أبداً فرصة الإستقلال لبناء دولة لها سيادة منفصلة ومستقرة. الأمر الذى صعب على الإدارة الفلسطينية أن تكتسب الخبرات المهنية الحديثة واللازمة لإقامة دولة مستقلة، بل إن الإحتلال الطويل المدى، تسبب فى نشوء العديد من الاختلالات الشديدة ليس فقط فى اقتصاد الدولة أو سياساتها بل فى الفلسطينيين أنفسهم حيث تشتت الفلسطينيون فى كثير من الدول الأخرى، فاختلفت فيما بينهم أنماط التعليم والخبرات السياسية والإقتصادية والإدارية، الأمر الذى أدى إلى ظهور العديد من العقبات عند محاولة الوصول إلى إتفاق حول معايير أو مواصفات للخطط المطروحة لبناء الدولة الفلسطينية وطرق توظيف الأموال الدولية. وقد أدت سلطة الإحتلال على قوة العمل الفلسطينية إلى دفع المواطنين الفلسطينيين نحو الاشتغال بأعمال متدنية المهارة داخل الاقتصاد الإسرائيلى. ومن ثم هربت رؤوس الأموال الفلسطينية ذات الكفاءة العالية إلى الخارج مما سبب خسائر جسيمة للاقتصاد الفلسطينى تتمثل فى إضمحلال فرص العمل الوطنى وزيادة الفجوة بين خط توزيع العمالة فى القطاعات المختلفة.

ونتيجة لذلك، اصبح على القيادة الفلسطينية منذ توقيع إتفاق المبادىء أن تحل مشكلة إفتقاد الكيان السياسى والإدارى والإقتصادى اللازم لبناء دولة وشكل يوفر لها إستقبال وتطبيق البرنامج الإنمائى الدولى بالاسلوب الذى يحقق لها اكبر نفع ممكن. وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة انواع من الإختلالات هى:

١. إختلال سوق العمل والإنتاج

٢. الإختلال التجارى وميزان المدفوعات

٣. الإختلال فى التعليم والتدريب المهنى

وفيما يخص الإختلال الأول: يبدو واضحا انه بالرغم من إستمرار زيادة حجم القوة العاملة فى الأراضى المحتلة، إلا إن عدد المشتغلين فى الهيكل الإقتصادى للضفة الغربية وقطاع غزة فى إنخفاض مستمر. ذلك لإن معظم الزيادة فى القوة العاملة تتجه إلى الأنشطة الإسرائيلية.

فبفحص احصاءات توزيع القوة العاملة على القطاعات المختلفة، نجد إنه بين عقدى السبعينات والتسعينات سجل قطاع الزراعة تناقصا فى أعداد العاملين فى الأراضى الفلسطينية بحوالى ٢٤ ألفا، فى حين إرتفع العدد فى الأراضى الفلسطينيـــة بمقـــدار ١٠ الاف. وفى قطاع الصناعة إزدادت العمالة فى الضفة والقطاع بحوالى ٣ الاف فى حين إنها ارتفعت بمقدار خمسة الاف فى اسرائيل . أما القطاع الإنشائى فالفجوة وصلت إلى أقصى حد لها حيث حقق النشاط الفلسطينى زيادة قدرها ٤ الاف فرصة عمل، فى مقابل زيادة مقدارها ٧٥ الف للأنشطة الإسرائيلية. وهذا يوضح مدى إعاقة الإقتصاد الفلسطينى حتى عن إستغلال الزيادة الطبيعية فى القوة العاملة ناهيك عن العمـــالة التى إضطرت للهـروب إلى الخارج طلباً لفرص عمل ومعيشة أفضل.

وفيما يخص الإختلال الثانى، وهو المتعلق بالتجارة وميزان المدفوعات يلاحظ أن ظروف الإحتلال قد فرضت على الفلسطينيين وجود سوق تخضع بالكامل للسيطرة الإسرائيلية تطرح فيها منتجاتها بالأسلوب الذى تراه مناسبا وتزاحم فيها الانتاج المحلى بالرغم من ضآلته، الأمر الذى أدى إلى زيادة إضمحلاله واقتصار التبادل التجارى على إسرائيل فقط. وكنتيجة لذلك، راجت الصادرات السلعية الإسرائيلية، ووصلت إلى حوالى ١٠٪ من مجمل تجاراتها، اى ما يفوق صادراتها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة. فى حين إن حكومة إسرائيل لم تسمح للضفة وقطاع غزة سوى بتصدير ما لا تتعدى قيمته ٢٤٩ مليون دولار بما فى ذلك البضائع الإسرائيلية والتى يستكمل تصنيعها هناك، فوصل بذلك العجز فى الميزان التجارى مع إسرائيل إلى حوالى ٨٥٥ مليون دولار. وإعتمد تمويل هذا العجز بشكل أساسى على تحويلات العاملين فى الخارج والفائض فى تجارة الخدمات.

أما الإختلال فى مستويات التعليم فيرى إنه لم يحدث أى تطور فى المناهج المدرسية المقررة منذ بدء الاحتلال فى عام ١٩٦٧، وهى مناهج تركز على حفظ المعلومات دون التركيز على زيادة القدرات الذهنية فى مجالى التفكير والتحليل. بالإضافة إلى إن سنوات الإنتفاضة قد أدت لغلق المدارس لفترات متكررة الأمر الذى هبط بالمستوى التعليمى بشكل كبير.

هذه المشاكل فى مجملها ادت إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطينى على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى التى قد يوصى بها المجتمع الدولى أو تطبيق برنامج المساعدات الدولية الذى تم الاتفاق عليه مع الهيئات المانحة، حيث تتعرض كل مشكلة لأحد الهياكل الهامة فى السلطة الفلسطينية القائمة. وان كان برنامج المساعدات يساعد إلى حد كبير فى التغلب على معظم هذه المشاكل من خلال الياته المختلفة، ومن ثم ظهرت الحاجة الملحة لوجود هذا النوع من المساعدات.

ثانيا : عناصر برنامج المساعدات الدولية :

تعتبر إتفاقية إعلان المبادىء السابق الاشارة اليها، بمثابة نقطة البداية لاعادة بناء الإقتصاد الفلسطينى وذلك عن طريق برنامج المساعدات التى يمكن أن تحقق الهدف المرجو، من مساعدات مادية، وتقنية إجتماعية حتى تتحقق التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطينى. ويشارك فى هذا البرنامج العديد من الجهات تعمل فى مجملها تحت مظلة اشرافية واحدة هى مظلة البنك الدولى لتلافى تضارب السياسات وتوحيد الأهداف واليات التنفيذ، فى ذات الوقت، وعليه، فقد قام البنك الدولى بعدة ابحاث حول ماهية المشروعات ذات الأولوية الأولى للتنفيذ داخل منطقة الحكم الذاتى، وقدم بها تقارير للجهات المشاركة لتقدير المقترحات المختلفة.

وبالفعل إستقرت الآراء حول عدة مشروعات هامة منها على سبيل المثال، مشروعات فى مجال الطاقة لمد خط أنابيب نفط بين دول الخليج والعراق وغزة كمنفذ للتصدير، ومشروع ربط البحر الأبيض بالبحر الميت أو البحر الأحمر لتوليد الكهرباء وتنشيط السياحة، وتوصيل خط أنابيب للغاز بين مصر وغزة. أما فى مجال المواصلات، فيكثر الحـديث عن ربط طرق منطقـة الحكم الذاتى مع الدول المجاورة مثل مصر، ودول المغرب العربى، ومنطقة الخليج، بالإضافة إلى بناء مطارين دوليين أحدهما فى غزة والآخر فى القدس. والنسبة لمجال السياحة، فتركز المشروعات على إنشاء الشركات لترويج الحركة السياحية، وإنشاء معاهد لتدريب كوادر سياحية تعمل على جذب السياح وتتعامل معهم. وفى قطاع التجارة، فموقع منطقة غزة - أريحا يوفر إمكانية إنشاء منطقة تجارة حرة مع الدول المجاورة، وإنشاء البنوك التجارية وشركات التأمين. اضف الى ذلك، أن برنامج المساعدات تضمن أيضا مشروعات التعليم من إنشاء جامعات إقليمية ومدارس متطورة ومعاهد متخصصة للإرتقاء بالكوادر الموجودة فى المنطقة.

ولم يغفل برنامج المساعدات ضرورة توفير السيولة

المادية اللازمة لتسيير سبل المعيشة اليومية، مثل مرتبات الشرطة وأجور الموظفين، وكذلك لتدعيم مشروعات البنية الأساسية التي يتطلب الأمر توافرها. ومن ثم تعهدت الدول المانحة بتقديم مساعدات تصل إلى ٢.٤ مليار دولار أمريكي لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على مدى خمسة أعوام وتجدر الإشارة إلى إن هذا المبلغ يأتي عبر أليات مختلفة. فبجانب المساعدات المباشرة التي يقدمها البنك الدولي وباقي المؤسسات الدولية المشاركة، هناك الإتفاقات الثنائية التي تتم بين سلطة الحكم الذاتي من جهة واحدى الدول المانحة من جهة أخرى.

وخلال عام ١٩٩٤ وحتى شهر اكتوبر وفرت الدول المانحة مايقرب من ٤٠٠ مليون دولار شكلت الإتفاقات الثنائية الشق الأكبر منها حيث وصل إجمالي ما تم دفعه من خلال هذه الألية حوالي ٣٠٠ مليون دولار. وكان أكبر الإتفاقات الثنائيةهو ذلك الإتفاق الذي تم مع الاتحاد الأوروبي في فبراير ١٩٩٤، والذي تعهدت فيه المفوضية الأوروبية بدفع حوالي ٦٠ مليون دولار لتغطية تكلفة مشروعات التعليم والصحة والإسكان. يليها في الأهمية الإتفاق الياباني - الفلسطيني والذي تضمن دفع ٤٥ مليون دولار أمريكي من أصل ٢٠٠ مليون دولار خلال السنوات ٩٦/٩٤. وقد دخلت هذه البرامج الثنائية، بالفعل، إلى حيز التنفيذ مع الجهات الفلسطينية المنوط بها تنفيذ المشروعات التي تم الإتفاق عليها من خلال البرنامج الإنمائي المتكامل لمنطقة الحكم الذاتي. وفيما يخص مساهمات الدول العربية فقد شقت طريقهاعبر أليات أخرى على غرار صندوق هولست ووكالة غوث اللاجئين وبرامج تمويل الشرطة. فقد إختص صندوق هولست بدعم الميزانية بمعدل ١٢ مليون دولار شهريا منها خمسة ملايين دولار شهريا لدفع رواتب الموظفين المدنيين و٧ مليون دولار للنفقات الإدارية الأخرى. وقد وصل إجمالي مساعدات الدول العربية إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار توجه في معظمها لتمويل برامج التنمية ومشروعات البنية الأساسية.

وإذا كانت برامج التمويل الثنائية قد حققت قدراً لا بأس به من النجاح فإن الشق الآخر من برنامج المساعدات وبالتحديد البرنامج الإستثماري المقدر له حوالي ٣٦٠ مليون دولار أمريكي يواجه ازمة حقيقية حيث لم يحقق أي تقدم حتى الآن، ويقصد بالبرنامج الإستثماري تلك المشروعات الخاصة بمجالات الطاقة والمياه، والمواصلات والسياحة وغيرها من المشروعات السابق الإشارة إليها. ويعتمد هذا البرنامج بشكل رئيسي على الإتفاقات متعددة الأطراف وتتم مناقشة المشروعات فيما يشبه مؤتمرا اقتصاديا موسعا حول فلسطين يقوم فيه البنك الدولي بمهام الأمانة العامة للمؤتمر ويناقش القضايا المطروحة، نيابة عن الدول المانحة، مع الجهة المنوط لها تنسيق ومتابعة التنفيذ في الجانب الفلسطيني وهي مؤسسة البكدار.

وقد دللت التطورات الفعلية على ان هذا النوع من المؤتمرات لم يسفر سوى عن جمع الأموال لصندوق هولست دون البدء الفعلي في تنفيذ المشروعات الإستثمارية المطلوبة. الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرض للمشاكل والمعوقات التي تواجه برنامج التمويل حيث تتشابك العوامل الداخلية والخارجية التي تحيط به وتؤدي في النهاية إلى إعاقة تنفيذ البرنامج.

ثالثا المشاكل التي تعترض برنامج التمويل :

كما سبق وأن ذكرنا، يعاني إقتصاد منطقة الحكم الذاتي من عدة مشاكل جوهرية تؤثر على سير عملية التمويل الدولية وإمكانيات تنفيذها في الإطار الزمني المحدد لها. فظروف الإحتلال التي عاشها الإقتصاد الفلسطيني أسفرت عن غياب الكوادر الإدارية والمهنية اللازمة لدفع عملية التنمية أو لتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي. حتى إن هيئة «البكدار» التي تم انشاؤها خصيصا من أجل تنسيق ومتابعة عملية التمويل الدولية تفتقر إلى الكوادر والخبرات التي تمكنها من أداء مهمتها بنجاح.

وبالرغم من أن البنك الدولي وصندوق النقد قد وضعا النظام المالي وبرامج نقل السلطات والمسئوليات للفلسطينيين، إلا أن القيادة الفلسطينية لم تهتم بهذه التوصيات. وكنتيجة لذلك غابت مصداقية السلطة الفلسطينية أمام الدول المانحة والتي بدأت بالتالي في إظهار قلقها نحو دفع رأس المال. ذلك لإن رأس المال مهما كانت جنسيته لايمكن أن يتدفق دون توافر الضمانات الكافية لحمايته من المخاطر المختلفة. ذلك بالإضافة إلى أن حكومة منطقة الحكم الذاتي تعتمد في أساسها على الأشخاص دون القوانين. ومن ثم كانت الاتفاقيات الثنائية أو مساهمات القطاع الخاص هي الأسرع في الحصول على رخص العمل وإنشاء المشروعات، في حين إن مثل هذه المشروعات يهتم، في معظمه، بتحقيق أرباح أو مكاسب شخصية على عكس المشروعات المتعددة الأطراف والتي يكون الهدف الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

أضف إلى ذلك، أن هناك مشكلة أخرى تتمثل في عدم وجود ألية محددة للتنسيق بين السياسات التي حددها برنامج التمويل. فعلي الرغم من أنه كان من المقترح أن يقوم البنك الدولي بمهمة الإشراف الرسمي علي أليات التمويل، إلا أن المعوقات القائمة لا يمكن أن تتيح للبنك إتمام مهمته بنجاح. حيث تسيطر بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، على القرارات المختلفة، ويثار بالتالي مشكلة فرعية أخرى وهي الخلاف بين الدول المانحة حول أحقية كل منهم للقيادة أو للهيمنة على الموقف، الأمر الذي يسفر في النهاية ليس على تهميش دور البنك الدولي فقط وإنما يمتد ليشمل هيئة البكدار الفلسطينية. الأمر الذي تسبب بشكل مباشر في عرقلة تنفيذ البرنامج الاستثماري، السابق الإشارة إليه، فرغبة اسرائيل في السيطرة وفرض هيمنتها على قرارات هذه الآية الدولية

واضحة وتساعدها فى ذلك الولايات المتحدة حيث وضعتها موضع الشريك الكامل فى توجيه مسار عمل والية الإستثمار، وعزلت، من ناحية أخرى، هيئة البكدار والبنك الدولى عن طريق عقد إجتماعات على مستوى ثلاثى، تضم فقط أمريكا واسرائيل، والسلطة الفلسطينية. وغنى عن البيان نتائج مثل هذه الإجتماعات والتى تضمنت توجيه البرامج الدولية للمسار الذى يخدم المصالح الامريكية والإسرائيلية.

وتظهر مشكلة أخرى، بعد ذلك، وهى اختلاف تقدير البنك الدولى للإحتياجات المالية لمنطقة الحكم الذاتى وتقدير القيادة الفلسطينية ذاتها. ففى حين قدر البنك الدولى الإحتياجات الاجمالية بنحو ٢.٤ مليار دولار أمريكى، قدرها المجلس الإقتصادى الفلسطينى للتنمية والإعمار [هيئة البكدار] بحوالى ١١ مليار دولار. ولأول وهلة يبدو الفرق شاسعا بين التقديرين. ولكنه يأتى بسبب تغطية مبلغ هيئة البكدار لفترة زمنية مدتها سبع سنوات بدلا من خمسة أعوام وهى الفترة التى حددها البنك الدولى لبرنامج المساعدات. كما إنه يتضمن تدفق رأس المال من القطاع الخاص، وتكلفة عودة مايقرب من نصف مليون فلسطينى مشردين منذ حرب ١٩٦٧، وغيرها من القضايا السياسية التى نحاها البنك الدولى من حساباته، كما أنه يلاحظ كثرة الهيئات التى تم تشكيلها على المستوى الدولى: فمثلا هناك وكالة غوث اللاجئين [الأنروا]. التى تقدم خدماتها فى مجال التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية لأكثر من ٢.٩ مليون لاجئ فلسطينى، وهناك صندوق هولست وصندوق كوبس اللذين تم إنشاؤهما للتغلب على مشكلة عدم وجود الية توفر الشفافية والمسئولية فى قطاع غزة. ومن ثم تضمن هذه الصناديق الإتفاق المباشر على مشروعات البنك الدولى ودعم الموازنة الفلسطينية وتمويل الشرطة الفلسطينية. وذلك بالإضافة إلى وجود مساهمات الدول المانحة نفسها سواء عن طريق الإتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف. وقد أدى ذلك كله، فى الحقيقة، إلى تشتيت الجهود وتضارب السياسات وبلبلة الطرف الفلسطينى الذى يحتاج أكثر إلى تبسيط الإجراءات ومرونة السياسات حتى يستطيع إستيعابها والإستفادة منها.

ونظراً لأهمية برنامج المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتى وبسبب الأحوال المتردية فى تلك المنطقة بدأ المجتمع الدولى فى المطالبة بضرورة الإسراع بتنفيذ بنود برنامج المساعدات والضغط على الدول المانحة لتقديم كل ما يمكنها من تسهيلات تعين سلطة الحكم الذاتى على مواجهة الأوضاع المتردية فى منطقة غزة ـ أريحا. وقد جاء إجتماع بروكسل، فى هذا السياق، لشحذ الجهود الدولية من ناحية، ولتهيئة المناخ السياسى الاقتصادى فى المنطقة لتولى المهام والمسئوليات التى سيتم نقلها لها خلال الشهور الأولى لعام ١٩٩٥، حيث إنه من المفترض نقل سلطة تحصيل الضرائب والجمارك الى الفلسطينيين والتى كانت لاتزال تقع فى قبضة سلطات الإحتلال حتى بعد

رابعا : إجتماع بروكسيل ونتائجه :

أعطى المجتمع الدولى إهتماما كبيراً لاجتماع بروكسيل على أساس إنه خطوة تصحيحية لمسار تدفق المساعدات الدولية، ومن ثم تدعيم عملية السلام ذاتها. وعليه فقد شاركت فى الاجتماع لجنة توجيه النشاطات الخاصة بالدول المانحة وممثلون عن الاتحاد الأوروبى والبنك والصندوق الدوليين والولايات المتحدة وفلسطين واسرائيل. وقد قدمت منظمة التحرير موازنة مفصلة لقطاع غزة ـ أريحا لإثبات قدرتها على المحاسبة وتوضيح الأمور ولتعكس مدى إحتياج القيادة الفلسطينية إلى المساعدات الدولية، وفى ذات الوقت تشير إلى مايمكن أن تجبيه الموازنة من عائدات نتيجة لأنشطتها المختلفة، ومن ثم ركز الاجتماع على الحصول على إلتزامات من الدول والهيئات المانحة لتغطية النفقات الجارية حتى نهاية شهر مارس ١٩٩٥، على أساس إنه بهذا التاريخ سوف تنتهى الفترة المؤقتة التى يفترض نقل المسئوليات الإدارية بالكامل للفلسطينيين واستقر الرأى على أن تأتى هذه المساعدات عن طريق صندوق هولست ليكون قناة الوصل بين الهيئات والدول المانحة وسلطة الحكم الذاتى لتغطية نفقاتها الجارية. وتقدر هذه المبالغ بحوالى ٣٥ مليون دولار حتى نهاية مارس ١٩٩٥. كما تم الاتفاق على ضرورة توفر المال اللازم لتغطية نفقات الشرطة ورواتب موظفيها، ومن أجل التخلص من قدر من البطالة المتفشية فى منطقة الحكم الذاتى، تعهد إجتماع بروكسيل بتنفيذ المشروع المقترح بتنظيف قطاع غزة، والذى يخلق حوالى خمسة آلاف وظيفة خلال الأشهر الثلاثة الأولى لتنفيذه، وتصل تكلفته إلى حوالى ٢٠ مليون دولار. وإذا كانت العوائد المادية لمثل هذا المشروع واضحة، فيجب ألا يخفى جانبها المعنوى المتمثل فى الفرص الحقيقية التى قد يشعر بها الفلسطينيون كفوائد لعملية السلام، وتخف بالتالى حدة الإضطرابات المثارة فى الداخل.

وجاءت خطوة نقل صلاحيات الضرائب إلى الفلسطينيين بمثابة نتيجة هامة لإجتماع بروكسيل حيث تعهدت الهيئات المانحة بتغطية نفقاتها خلال الفترة الأولى. وكانت عملية جباية الضرائب المباشرة [ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة] تمثل مشكلة كبرى لدى الفلسطينيين حيث مارست فيها سلطات الإحتلال أساليب مختلفة من القمع والترهيب، ومن ثم ناشدت قيادة الإنتفاضة الشعب الفلسطينى بمقاطعة الضرائب والتهرب منها وإعتبار ذلك التهرب عملا وطنيا. حتى إنه بعد إسترجاع سلطة جباية الضرائب للفلسطينيين مرة أخرى طالب الشعب باسقاط الضرائب التى كانت مفروضة عليه ولكن القيادة الفلسطينية وعدت بالنظر فى المبالغ المقدرة، ووعدت بعدم إستخدام العنف فى تحصيلها.

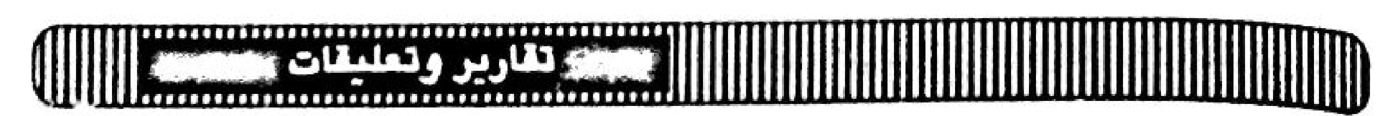
ولكن بالرغم من محاولات إجتماع بروكسيل لتفادى الصعوبات التى واجهت برنامج المساعدات الدولية المتفق

عليه، نجد إنه قد ركز على الشهور الأولى فقط من البرنامج. حتى إن مسألة العجز فى الموازنة الفلسطينية والذى وصل إلى حوالى ١٤٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٥، لم يعطه الإجتماع قدراً كبيراً من الاهتمام على اساس أنه احتياج طويل المدى يتنافى مع سياسة الاجتماع القصير المدى والذى حثت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على إتباعها من أجل الاحتفاظ بصلاحيات تمكنهم من الضغط على القيادة الفلسطينية فى المستقبل. ولكن على الجانب الآخر، أوصى الإجتماع بضرورة عقد إجتماع آخر فى ابريل المقبل لمناقشة الإحتياجات التنموية طويلة المدى، ويعتبر هذا الإجتماع الأول من نوعه فى كونه يعنى بالمدى البعيد.

وجدير بالذكر، إنه منذ إجتماع بروكسيل وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تعددت الإجتماعات المماثلة، وإن اختلفت القضايا المطروحة بعض الشئ؛ ولكن لم يسفر أحد من هذه الاجتماعات أو المناقشات على نتائج حقيقية ملموسة يمكنها أن تغير من الواقع الفلسطينى فتحسن من أوضاعه الإقتصادية أو الإجتماعية، أو تساعد على دفع عملية السلام، الأمر الذى يؤدى، ولو بشكل غير مباشر، إلى انخفاض معنويات الشعب الفلسطينى الذى طالما إنتفض من أجل تحقيق الاستقلال والسلام.

وفى ضوء ما سبق، يبدو واضحا أن برنامج المساعدات الاقتصادية الدولية بات يجابه معوقات حقيقية تحول دون تنفيذ اى من المشروعات الكبرى المتضمنة فيه. والاكثر من ذلك أن المساعدات المقدمة إلى سلطة الحكم الذاتى اصبحت تنطوى على مفارقات مثيرة للدهشة تتمثل فى انه فى الوقت الذى تتعثر فيه المساعدات المقدمة إلى سلطة الحكم الذاتى اللازمة للبنية الأساسية والأغراض الإنسانية، فإن مساعدات كثيرة قد قدمت إلى جهاز الشرطة الفلسطينى، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن الاهتمام اصبح منصبا على المجالات التى تخدم الأمن الإسرائيلى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن ثم، يحتاج برنامج المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتى إلى مراجعة جذرية، بما يولد مزيدا من قوة الدفع فيه، وبما يساعد أيضا على تجاوز الصعوبات والقيود التي سبقت الإشارة إليها، وتنبع أهمية هذا الإجراء من أن تجربة الحكم الذاتى بأسرها تبدو مرهونة بشكل مباشر على نجاح برنامج المساعدات الدولية ووفاء الهيئات المانحة بإلتزاماتها ومن ثم يعكس مدى قدرة القيادة الفلسطينية على إعادة بناء الدولة الفلسطينية تحسين مستوى معيشة أفرادها. □







العراق ومستقبل العقوبات الدولية

- عبدالرحمن عبدالعال

جاءت الخطوة التى اتخذها مجلس الأمن فى جلسته المعقودة بتاريخ ١٩٩٥/١/١٢ بتجديده للعقوبات المفروضة على العراق ، لتمثل ضربة جديدة لمحاولات العراق الرامية إلى الغاء أو تخفيف الحظر الدولى المفروضة عليه ، وعلى الرغم من ذلك فإن دول التالف الدولى تتباين مواقفها بشأن جدوى استمرار هذه العقوبات ، ففى حين ترى فرنسا ، وروسيا والصين أن ماقام به العراق من خطوات إيجابية تمثلت فى اعترافه الرسمى بسيادة وحدود الكويت يستحق على الأقل الرفع الجزئى عن الحظر المفروض عليه ، وذلك لتشجيعه على اتخاذ المزيد من الخطوات لتنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن . نجد أن بريطانيا والولايات المتحدة ، بالإضافة الى دول اعلان دمشق ترفض ذلك ، حيث ترى أن العراق عليه أن يستكمل تنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن حتى يتسنى رفع العقوبات عنه.

وفى هذا التقرير الموجز سنحاول إلقاء الضوء على مواقف الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن مع التركيز على مواقف فرنسا ، روسيا والصين ثم مواقف دول إعلان دمشق ، إضافة إلى تركيا .

أولا : الموقف الفرنسى :

ينطلق الموقف الفرنسى فى دعوته إلى الغاء أو تخفيف الحظر الدولى المفروض على العراق من ميراث دبلوماسى ملىء بالمصالح المشتركة ، والتى تعززت على مدار عشرين عاما منذ زيارة صدام حسين إلى باريس عام ١٩٧٢، حتى أن وزارة التجارة الخارجية الفرنسية قدرت مبيعات فرنسا للعراق فى الفترة مابين ١٩٧٥ - ١٩٨٩ بما قيمته ١٠٠ مليار دولار من الامدادات المدنية والعسكرية .

ومن هنا تأتى الخطوة الفرنسية فى بداية هذا العام بافتتاح مكتب لرعاية المصالح الفرنسية فى بغداد ، ومن قبل قرارها فى مايو ١٩٩٤ بوضع نهاية لمشاركتها فى المراقبة البحرية لمقاطعة العراق فى خليج العقبة.

وعلى الرغم من أن فرنسا قد وضعت قرارها الأخير على لسان سفيرها فى الكويت بأنه قرار فنى هدفه الرئيسى التمكن من معالجة المشكلات الادارية الناجمة عن اغلاق السفارة الفرنسية فى بغداد منذ عام ١٩٩١.

وأن هذا القرار لن يكون له أى تأثير على موقفها تجاه العراق فى مجلس الأمن ، إلا أن هذا القرار الفرنسى قد قوبل بالترحاب من قبل العراق ، وبتفهم من الكويت وبانتقادات شديدة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا .

ففى العراق وصفت صحيفة بابل العراقية القرار بأنه سيفتح الآفاق أمام استعادة الأوضاع الطبيعية ، كما سيدعم الاتجاه الدولى لرفع الحظر النفطى عن العراق .

اما الكويت فقد قللت على لسان وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد من اهمية القرار الفرنسى حيث دعا الى عدم إعطائه اهمية قصوى لا يستحقها ، مؤكدا أن هذا القرار لا يمثل خرقا لقرارات الأمم المتحدة ، بل يمكن أن يكون عاملا مساعدا على احتواء الكثير من الأمور. أما الولايات المتحدة وبريطانيا فقد اعتبرتا القرار عبر متحدثيها الرسميين لا مبرر له وسابقا لأوانه. والواقع ، أنه على الرغم من ان هذا القرار الفرنسى قد لا يمثل خطوة جوهرية فى طريق رفع الحصار المفروض على العراق ، إلا أنه خطوة تتضمن عدة دلالات هامة وهى:

١ ـ أن هذه الخطوة الفرنسية تأتى متسقة مع السياسة الفرنسية فى سعيها لضمان موضع قدم لها فى السوق العراقية بمجرد رفع الطر المفروض على العراق.

ومن ثم فإن تدفق السياسيين الفرنسيين والوفود التجارية الفرنسية تأتى فى إطار هذا المسعى حيث تهدف هذه اللقاءات المتبادلة بين المسئولين العراقيين والفرنسيين إلى إحياء العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية مع العراق ، واعادة فتح الحوار بين الشركات الفرنسية والعراقية .

ومن هنا يمكن ايضا فهم الضغوط التى تمارسها الشركات الفرنسية وبخاصة شركتا « توتال » « ألف اكتيان » على الحكومة الفرنسية فى عام تجرى فيه انتخابات الرئاسة الفرنسية ، حيث تهدف هذه الشركات الى الاسراع بالجهود لرفع الحظر عن العراق حتى يتسنى لها تنفيذ العقود المبدئية التى ابرمتها مع العراق فى مجال التنقيب عن البترول وتطوير الحقول الموجودة.

واخيرا رغبة فرنسا فى أن يتمكن العراق بعد رفع الحظر الدولى عنه من الحصول على العملات الصعبة التى تمكنه من تسديد ولو قدر معين من ديونه العسكرية والمدنية لفرنسا التى تزيد عن خمسة مليارات دولار.

وعلى الجانب الآخر ، فإن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى ادراكا منه لأهمية العامل الاقتصادى فى مسعاه لرفع الحظر المفروض على بلاده ، فقد حرص أثناء زيارته الرسمية لفرنسا فى بداية هذا العام على مقابلة مسئولين فى شركات بترول فرنسية منها شركة الف اكتيان .

٢ ـ أن هذه الخطوة تتسق ايضا مع رؤية فرنسا للعراق والمتمثلة فى أن وجود عراق مستقر من شأنه أن يشكل ثقلا موازنا لايران .

فانهيار العراق فى حالة من الفوضى والاضطراب من شأنه أن يغرى إيران على اقل تقدير بتقوية نفوذها لدى السكان الشيعة فى جنوب العراق .

ويتمحور الموقف الفرنسى الحالى حيال قضية الحظر الدولى على العراق فى انه فى حالة تطبيق العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ، فإنه يجب أخذ هذا الأمر فى الاعتبار والبدء فى النظر فى تعديل الحظر المفروض عليه ، وبخاصة البندين ٢١ ، ٢٢ من القرار ٦٨٧ حيث أن البند ٢٢ يخضع للمراجعة فى مجلس الأمن كل أربعة شهور ، بينما يراجع البند ٢١ كل شهرين .

• وترى المصادر الفرنسية أنه لم يتم حتى الآن أى بحث بخصوص البند ٢١ المتعلق بالصادرات غير النفطية ، وهذا مايريد الفرنسيون تحريكه فى الأشهر المقبلة شرط التأكد من تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن تطبيقا كاملا .

ثانيا : الموقف الروسى :

تقف روسيا فى مقدمة الدول الداعية إلى الغاء أو تخفيف الحظر النفطى المفروض على العراق ، وذلك لاعتبارات لا تتعلق فقط برغبتها فى استعادة ديونها المستحقة على العراق ، وإنما ايضا لاعتبارات تتعلق بالسياسة والجيوبوليتيك على حد قول « يوسوفاليرك » نائب وزير الخارجية الروسى والمدير العام لدائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الخارجية الروسية فالتحرك الروسى لرفع الحظر الدولى عن العراق لا يمكن فصله عن محاولة روسيا القيام بدور عالمى مستقل ، وذلك إما لأسباب تتعلق بمواجهة نمو النزعات الوطنية الروسية الناقدة لسياسة يلتسين الخاضعة للولايات المتحدة والغرب ، أو تتعلق بالدفاع عن مناطق النفوذ التقليدى للدولة الروسية والمصالح الحيوية للأمن الروسى . ولما كان الاتحاد السوفيتى قبل انهياره يتمتع بوجود ونفوذ كبيرين فى منطقة الشرق الأوسط ، فإن روسيا يحدوها الأمل فى استعادة مكانتها ونفوذها العالمى من خلال استعادة دورها النشط فى هذه المنطقة ، هذا فضلا عما تمثله منطقة الخليج من أهمية لروسيا ، حيث أكد كوزيريف فى هذا الخصوص على أن روسيا تعد الأقرب الى منطقة الخليج من أى دولة عظمى أخرى ولن تخرج من هناك ، وأن لروسيا مصالح كبيرة فى هذه المنطقة يجب احترامها .

ومن هنا يكتسب العراق أهميته فى السياسة الروسية حيث أنه مفتاحها فى الشرق الأوسط سواء كان ذلك لأسباب سياسية أو عسكرية أو نفطية أو اقتصادية .

١ ـ فبالنسبة للأسباب السياسية ، فإن موسكو تريد أن تكون الضامن لاستمرار وحدة الأراضى العراقية ، وترى فى العراق مدخلا مهما الى الخليج والبحر المتوسط . ومما يعزز ذلك أن العلاقة الروسية الايرانية قائمة على التنافس فى الجمهوريات السوفيتية السابقة وافتقاد الثقة المتبادلة ، هذا فضلا عن الطبيعة العلمانية للدولة العراقية .

٢ ـ أما الأسباب العسكرية فتتمثل فى كون معظم أسلحة الجيش العراقى سوفيتية الصنع حيث كانت موسكو قبل حرب الخليج الثانية هى المورد الأول للسلاح للعراق ، ومن ثم فانه بمجرد رفع الحظر المفروض على العراق ، فإن بغداد ستعود زبونا عسكريا مهما لروسيا .

٣ ـ أما الأسباب النفطية ، فقد كانت الشركات الروسية النفطية من بين الشركات السباقة للتفاوض مع بغداد حيث قامت شركة لوك أويل الروسية باعداد مشروعات مشتركة

جاهزة للتنفيذ حالما يرفع الحظر النفطى عن العراق تتجاوز قيمتها البليون دولار.

والواقع أن التعاون النفطى الروسى العراقى يكتسب اهميته فى ضوء حقيقة أن الانتاج النفطى المشترك للبلدين يفوق افضل انتاج خليجى، ومن شأن ذلك أن يضع روسيا فى موقع تحديد اسعار النفط العالمية اذا مانجحت فى تنفيذ مشاريعها وهناك من يرى أنه فى حالة عودة العراق للسوق النفطية، فقد يقرر الا يعود الى منظمة الأوبك، وان يلتزم بدلا منها بالشراكة مع روسيا.

٤ ـ اما الأسباب الاقتصادية فيكفى الاشارة الى ماادلى به وزير الخارجية الروسى كوزيريف الى التليفزيون الروسى فى ١٩٩٤/١١/٩ من أن لدى موسكو مصالح كبيرة فى العراق، وأن حجم المساعدات الأمريكية والغربية التى حصلت عليها روسيا حتى الآن لا يمكن أن يقارن بحجم ماستحصل عليه فى حالة رفع الحصار عن العراق ومشاركة الشركات الروسية فى اعادة بناء الاقتصاد العراقى. وفى هذا الصدد نود الاشارة الى الاتفاقية التى وقعها البلدان فى سبتمبر ١٩٩٤ فى ختام اجتماعات اللجنة الروسية العراقية المشتركة والتى تبلغ قيمتها ١٠ مليار دولار.

فى ضوء كل هذه الاعتبارات يمكن فهم أبعاد التحرك الروسى خلال الأزمة التى أثارتها عملية الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية والجهود التى بذلها وزير الخارجية الروسى أندريه كوزيريف لحمل العراق على الاعتراف بالقرار ٨٣٣ المتعلق بسيادة وحدود الكويت ، ودعوة مجلس الأمن الى اتخاذ اجراءات تتوافق مع الخطوات الايجابية التى قام بها العراق. ومن الملاحظ أن المسئولين الروس فى لقاءاتهم مع المسئولين العراقيين يشددون على أهمية قيام العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن حتى يمكن لروسيا مواصلة جهودها لرفع الحظر المفروض على العراق.

ثالثا : الموقف الصينى :

لا يختلف الموقف الصينى عن الموقفين الفرنسى والروسى فى دعوتهما الى الغاء أو تخفيف الحظر الدولى المفروض على العراق فقد وصفت الصين على لسان سفيرها فى بغداد سون بيجان القرار العراقى بالاعتراف بالكويت بأنه خطوة حاسمة ومهمة على طريق حل المشاكل العالقة التى شهدتها المنطقة فى عام ١٩٩٠، ١٩٩١ كما وصف السيد كيان كيشين وزير خارجية الصين لدى استقباله لوزير الخارجية العراقى السيد محمد سعيد الصحاف فى ديسمبر ١٩٩٤ الخطوات العراقية الرامية الى استقرار واستتباب الأمن فى الخليج بأنها ايجابية موضحا أن الصين تتعاطف وتقدر المواقف التى من شأنها خلق الظروف المواتية لرفع الحظر الاقتصادى عن العراق.

وتكمن الدوافع المحركة للموقف الصينى فى الدوافع الاقتصادية حيث مشاركة الشركات الصينية فى عملية اعادة بناء العراق، وفى الواقع العسكرى حيث تصدير الأسلحة الصينية الى العراق.

رابعا : الموقف الأمريكى والبريطانى :

تتفق الولايات المتحدة وبريطانيا فى رؤيتهما بأن العراق لم ينفذ بعد كل قرارات مجلس الأمن ، ومن ثم فانه من السابق لأوانه التفكير فى رفع الحظر الدولى المفروض على العراق. وفى هذا الصدد فقد صرحت المندوبة الأمريكية فى مجلس الأمن مادلين أولبرايت فى اجتماع المجلس الأخير فى ٩٥/١/١٢ بأن بلادها مصممة على معارضة أى تعديل لنظام العقوبات قبل أن يتحرك العراق للامتثال بشكل كامل لكل التزاماته. والواقع انه قد اصبح من الواضح ان الولايات المتحدة لن ترفع العقوبات المفروضة على العراق مادام صدام حسين فى السلطة وذلك حتى ولو استجاب العراق بالكامل لقرارات مجلس الأمن فالسياسة الأمريكية تقوم حاليا على الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران وهى سياسة تهدف الى توفير عوامل اقتصادية ، اجتماعية وعسكرية قادرة على تعطيل فاعلية النظامين والعمل على اسقاطهما أو منعهما من استخدام القوة خارج حدودها.

خامسا : موقف دول اعلان دمشق :

لايزال الموقف الرسمى المعلن من قبل دول اعلان دمشق وكما عبر عنه الاجتماع الوزارى لدول الاعلان فى القاهرة فى ٥ فبراير ١٩٩٥ هو ان العراق يجب عليه استكمال الخطوة التى بدأها بالاعتراف بسيادة وحدود الكويت، وذلك بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لكى يتسنى رفع المعاناة عن شعبه. ومن قبل عبرت قمة الاسكندرية التى ضمت قادة مصر والسعودية وسوريا عن نفس هذا المعنى حيث لاحظ المراقبون ان قادة الدول الثلاث لايزالون يرون ان العراق لم ينفذ التزاماته الكاملة تجاه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولكن ذلك لا يمنع من القول بوجود مواقف متمايزة داخل دول اعلان دمشق فمثلا لاحظ المراقبون أن الدول الثلاث فى قمة الاسكندرية أصبحت لا تتخذ مواقف عدائية من العراق، كما دعت عمان وبشكل رسمى فى يناير من هذا العام بوصفها عضو فى مجلس الأمن الى التفاعل بايجابية مع التطورات الايجابية فى مواقف العراق، والى النظر فى امكان درس مسألة الحظر النفطى المفروض على العراق لكى يتمكن من الوفاء بالاحتياجات الاساسية لشعبه. كما دعا الشيخ محمد بن راشد ولى عهد دبى ووزير دفاع الامارات فى يناير من هذا العام فى مؤتمر صحفى الكويت الى مد جسور المحبة والود نحو الشعب العراقى ، وذلك حتى لا تظل الأمة العربية تعيش فى جو من الانتقام والتمزق.

سادسا : الموقف التركى :

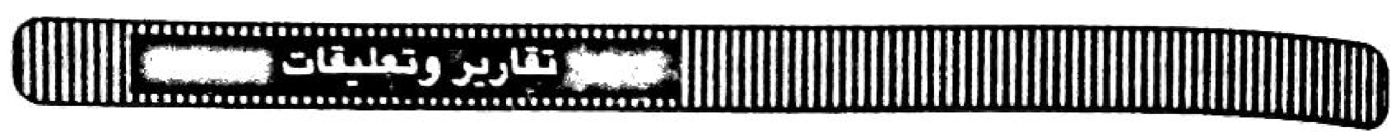
تتطلع تركيا الى رفع الحظر المفروض على العراق نظرا

لآثاره الضارة على الاقتصاد التركي، حيث قدرت رئيسة وزراء تركيا تشيلر خسائر بلادها من هذا الحظر بـ ٢٠ مليار دولار، هذا فضلا عن الخسارة اليومية التى يسببها اغلاق خط الانابيب الذى كان ينقل البترول العراقى عبر الاراضى التركية. ومن هنا فقد دعت تشيلر بعد لقائها بوزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر على هامش مؤتمر القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء الى ايجاد حل عادل لانهاء العقوبات المفروضة على العراق لتخفيف الحالة السيئة للاتراك والعراقيين. ويأتى هذا الموقف التركى المؤيد لرفع الحظر فى ضوء الضغوط التى تمارسها الصحف التركية على الحكومة حيث تطالبها بابرام صفقات تجارية واقتصادية، وكذلك فى ضوء خيبة الأمل التى اصابت تركيا حيث ان التعاون الاقتصادى مع الكويت لم يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار. ومن المتوقع ان تشهد العلاقات التركية العراقية تطورات هامة وبخاصة بعد زيارة وزير الخارجية العراقى محمد سعيد الصحاف اليها فى فبراير من هذا العام والتى تعد الأولى منذ انتهاء حرب الخليج.

ونلاحظ من خلال استعراض مواقف دول التحالف الدولى من الحظر المفروض على العراق، ان هناك تزايدا فى مواقف الدول المؤيدة لرفع الحظر المفروض على العراق، اذ انه يمكن القول بأنه باستثناء المواقف المتشددة للولايات المتحدة وبريطانيا، اضافة الى الكويت، نجد أن دول التحالف الدولى تؤيد رفع هذه العقوبات وان اطار ذلك بدرجات مختلفة. كما أصبح من غير الممكن الاستمرار فى فرض هذه العقوبات. فحاجة العراق الى رفع الحظر المفروض عليه أصبحت توازيها حاجة البلدان الخليجية الى الشعور بالثقة والطمأنينة على أمنها وسلامتها الاقليمية، هذا فضلا عن أن الصعوبات المالية التى تواجه دول الخليج حاليا، اضافة الى المناخ العربى المنادى بالمصالحة العربية ووقف التدهور فى النظام الاقليمى العربى من شأن كل ذلك ان يدفع بمواقف مرنة من هذه الدول تجاه مسألة الحظر المفروض على العراق.

ومن ناحية أخرى فان مواقف الصين وروسيا وفرنسا يعززها حاليا ماجاء فى تقرير الأمين العام فى يناير من هذا العام «ملحق لخطة السلام»، حيث حذر د. بطرس غالى على اهمية تحديد مجلس الأمن معايير الأهداف من العقوبات والحرص على تجنب اعطاء الانطباع بان الغرض من فرض العقوبات والحرص على تجنب السلوك السياسى أو أن يجرى تغيير المعايير لخدمة مقاصد غير المقاصد التى كانت هى الدافع الى اتخاذ القرار الأصلى بفرض العقوبات. كما حذر د. بطرس غالى من ان العقوبات يمكن أن تحبط الغرض المقصود منها باثارة رد فعل وطنى ضد المجتمع الدولى وحشد الجماهير بانه من المحتمل ان يشهد عام ١٩٩٥ الرفع الجزئى عن العقوبات المفروضة على العراق. □







العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي

من التوتر إلى الانفراج

— احمد مهابة

اتسمت علاقات المغرب مع الاتحاد الأوربي، خلال النصف الثاني من العام الماضي بالمعاناة والمصاعب، التي يثيرها تمسك الاتحاد الاوربي واللجنة الأوربية بمفهوم تقليدي قائم على تكريس (نظرية الحقوق المكتسبة) لدعم الامتيازات التي في صالحها، دون أن تعير أي اهتمام للمصالح المشروعة لبلد نام والجار الجغرافي لقطب اقتصادي هام هو (الاتحاد الاوربي) ، الذي يرتبط بدول المغرب العربي بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والتجارية في مجالات تسويق المنتجات الزراعية المغربية والصيد البحري والمشاريع المشتركة.

ولقد جاء التوسع المطرد للاتحاد الاوربي وانضمام ثلاث دول اوربية جديدة الى المجموعة الاوروبية، في بداية هذا العام، وهي اليونان واسبانيا والبرتغال ، متزامنا، في اعتقاد الجانب المغربي، مع طغيان نظرة أوربية جديدة تعطي جل اهتمامها والأسبقية للتعاون مع ماكان يعرف سابقا بدول اوربا الشرقية، بينما تضع هذه النظرة الاوربية العلاقات مع شركائها في الشاطيء الجنوبي للبحر الابيض المتوسط على هامش اهتماماتها على الرغم من ارتباط هذه الدول المتوسطية مع اوربا بشبكة علاقات انسانية واقتصادية وتجارية وغيرها من العلاقات الاخرى المتنوعة.

ورغم كل الجهود التي تبذلها الدول الأوربية اللاتينية المتعاطفة مع دول المغرب العربي، للدفاع عما يسمى (السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي) فإن ضغط محور الشمال فيها، والمتعاطف أساسا مع الانفتاح في اتجاه أوربا الشرقية، يكاد يجعل من مفهوم السياسة التوسطية شعارا أجوف وبدون مضمون حقيقي، ذلك أن هذا التوجه المتنامي والمتصاعد دفع دول الاتحاد الأوربي الى انتهاج سياسة أمنية متشددة تهدد بتحويل أوربا الى قلعة معزولة عن محيطها المتوسطي وعمقها الاستراتيجي ، وذلك بسبب الخوف من الهجرة السرية والخوف من شبح الزحف البشري من الجنوب نحو الشمال نتيجة الفقر والتخلف وعدم الاستقرار، على حد تعبير (احمد عثمان) رئيس وزراء المغرب السابق ورئيس حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي في سياق تعليقه على الرسالة العلمية التي أعدها الأمير محمد ولي عهد المغرب عن (التعاون بين الاتحاد الاوربي وبلدان المغرب العربي)، تلك الرسالة التي تثير سؤالا هاما عما اذا كانت مصلحة الاتحاد الأوربي

تتركز فى الاستثمار المكثف فى مجال السياسة الأمنية المشتركة ذات النتائج غير المضمونة؟ أم على العكس يجب ان تقوم سياسة الاستثمار الأوربية تلك فى الدرجة الأولى على المساهمة فى دفع وتيرة التنمية المغاربية بكل امكانياتها.

وتخلص الرسالة الى ان المنطق العقلانى يوجب الرهان على مساندة أوربية قوية لجهود التنمية فى المغرب العربى، وذلك من خلال بلورة استراتيجية مشتركة سياسية واقتصادية بين الطرفين، على أسس عادلة ومتكافئة يمكن أن تتحول، اذا توفرت الارادة السياسية الحاسمة، إلى نموذج للتعاون يقتدى به فى العلاقات بين دول الشمال والجنوب.

كما تدعو الرسالة دول اتحاد المغرب العربى بإلحاح، للاستفادة من عالم يتوجه نحو ارساء وتقوية التكتلات الاقتصادية الاقليمية القوية، وذلك بتجاوز عوامل الاحباط، ومن خلال استنفار كل طاقاتها الوحدوية والوطنية، لدفع مسيرة بناء وتدعيم هياكل اتحاد المغرب العربى، الذى يعتبر السبيل الوحيد امامها لاسماع صوتها، وفرض هيبتها ومصالحها فى مواجهة التكتلات الاقليمية، وفى مقدمتها الاتحاد الاوربى.

وتأتى هذه الصيحة فى وقت مايزال فيه إتحاد دول المغرب العربى فى طور المخاض، فى الوقت الذى شرعت فيه المجموعة الاقتصادية، بعد توسيع نطاقها بضم اليونان واسبانيا والبرتغال، فى غلق أبوابها شيئا فشيئا أمام المنتجات والسلع المغاربية، ومثل هذه التطورات الهامة تستدعى التفكير فى نوعية العلاقات التى يمكن ان تقيمها مجموعتان اقليميتان، إحداهما مازالت فى طور التشكيل والخلق، وهى اتحاد دول المغرب العربى، والثانية وهى المجموعة الاوربية تأسست منذ عدة عقود، وفى الوقت الذى تتكون فيه مجموعة دول اتحاد المغرب العربى من دول تقع فى جنوب البحر الابيض المتوسط وتسير فى طريق النمو، تتألف المجموعة الاوربية التى تقع فى الشمال من دول صناعية متقدمة.

والمعروف انه ابتداء من سنة ١٩٦٠، ارتبطت كل من المغرب وتونس بالسوق الاوربية المشتركة فى اطار اتفاقية مشاركة، كما أبرمت كل من المغرب وتونس والجزائر مع المجموعة الاقتصادية الاوربية عام ١٩٦٥ اتفاقيات تعاون مشترك، إلا أن قطاعات واسعة ذات أولوية فى اقتصاديات بلدان المغرب العربى لم تندمج فى هذه الاتفاقيات.

ومما يثير مشاعر القلق ان المغرب العربى، كاتحاد اقليمى ، يمر اليوم بمرحلة دقيقة تتسم بالجمود وتؤدى إلى الغياب المغاربى سياسيا واقتصاديا كطرف مخاطب مع الاتحاد الاوربى ، تلك القوة المتعاظمة، ذلك أن الأطراف المغاربية وهى منفردة ومتفرقة، لم ترق بعد الي مستوى الجبهة الموحدة القادرة على فرض وجودها كمخاطب وحيد وقوى مؤثر فى مواجهة الاتحاد الأوربى، الذى يسعى الى التعامل مع هذه المجموعة المغاربية بأقل مايمكن من الشروط التفضيلية التى تمنح لمثل هؤلاء الشركاء فى الوقت الذى ترتبط فيه كل من المغرب وتونس وحدهما مع المجموعة الأوربية بمعاملات تجارية لاتقل عن ٦٠٪ من اجمالى مبادلاتهما مع الخارج.

واذا ماخرجنا من هذه العموميات الى الواقع العلمى والنماذج السلوكية للاتحاد الاوربى، نحو دول المغرب العربى، والتى تتسم فى الابتزاز وممارسة الضغوط وفرض الشروط، فإننا سنجد هذا النموذج فى علاقات المملكة المغربية بالاتحاد الاوربى، تلك العلاقات التى تراوحت فى الفترة الأخيرة بين التوتر والانفراج، الى الحد الذى وضعت فيه علاقات الجانبين على حافة الخطر، وتبادل الطرفان لغة التهديد والتحدى والتلويح بالانتقام أو فرض العقوبات، وهو ماوضح من خلال المفاوضات التى جرت بين المملكة المغربية والاتحاد الاوربى منذ شهر يونيو من العام الماضى لتجديد اتفاقية الصيد البحرى المعقودة بين المغرب والاتحاد الاوربى عام ١٩٩٢، والتى كان من المقرر ان ينتهى أجلها بعد أربع سنوات، اى فى عام ١٩٩٦، والتى تقضى احكامها بأمكانية مراجعة كل عامين، لكنها اختصرت لتصبح ثلاث سنوات بدلا من اربع، ولقد وصلت المفاوضات بين الطرفين الى طريق مسدود بعد رفض الجانب الأوربى لمطالب المغرب، وخاصة مطلبه المتمثل فى تخفيض وتقليص الصيد البحرى من جانب الاتحاد الاوربى فى بعض المناطق المغربية للصيد الى ٥٠ من حجمه الحالى ، على الرغم من أن المغرب عزز مطلبه بتقديم وثيقة علمية تتكون من أربعمائه صفحة تؤكد ان الثروة السمكية فى المياه الاقليمية المغربية اذا استمر نشاط الصيد فيها بنفس مستواه الحالى معرضة للانقراض.

ومن المعروف ان العلاقات التجارية فى مجال الصيد البحرى بين الاتحاد الاوربى ودول المغرب العربى لاتقوم إلا بين الاتحاد الأوربى وكل من المغرب وموريتانيا، وأن اسبانيا هى المستفيد الأول فى هذا المجال من بين دول الاتحاد الاوربى، ولذلك وقع الصدام بين المغرب واسبانيا عام ١٩٨٧ عندما انتهى العمل بأتفاقية الصيد البحرى بين البلدين، والتى كانت موقعة عام ١٩٨٣، حيث كان المغرب يريد آنذاك أن يرتبط بأتفاقية للصيد البحرى مع المجموعة الأوربية، إلا أن اسبانيا مارست ضغوطها على الاتحاد الاوربى والمغربى فى نفس الوقت، مما اضطر معه المغرب الى تجديد الاتفاقية ستة أشهر أخرى ، الأمر الذى لم

يسفر عن اى نتيجة، مما اضطر معه المغرب إلى ان يطلب من مراكب الصيد الاسبانية العودة الى موانيها لان الفترة التي كانت قد امتدت اليها الاتفاقية قد انتهت ، الامر الذى دفع اللوبي الاسباني للصيد البحرى ان يثير ضجة حول الوضوع، ووصل به الامر الى محاصرة ميناء الجزيرة الخضراء، مما اضطرت معه المجموعة الاوربية الى تقديم دعم مالى للصيادين الأسبان يغطى اكثر من ٥٠ ٪ من اجورهم وتعويضاتهم، وقد تم التوقيع بين المغرب والمجموعة الاوربية على اتفاقية جديدة للصيد البحرى في مارس ١٩٨٨ لمدة اربع سنوات انتهت في سنة ١٩٩٢، وعند التفاوض حول الاتفاق الحالى بين المغرب والاتحاد الاوربى استمرت نفس الضغوط من جانب اللوبى الاسبانى خاصة في منطقة الأندلس.

وقد أعاد التاريخ نفسه بمناسبة تجديد اتفاقية ١٩٩٢، فقام قطاع الصيد البحرى الاسبانى فى منطقة الاندلس بمحاصرة ميناء الجزيرة الخضراء، كما فعل فى المرة الاولى، وبعث بمندوبيه الى مدينة الرباط المغربية لممارسة ضغوطه على ممثلى الجانب الاوربى.

وعندما رفضت المجموعة الاوربية بضغط من اسبانيا مطالب المغرب الخاصة بتعديل اتفاقية الصيد بين الطرفين، وتخفيض حجم الصيد البحرى بنسبة ٥٠٪ وتحريمه استخدام الشباك النايلون ومطالبته بأحترام مدة الراحة البيولوجية ومقاومة حظر الصيد فى السواحل الشمالية، وجه الاتحاد الاوربى الى السلطات المغربية تحذيرا، او بمعنى أدق انذار بفرض عقوبات عليه بأعتباره ان الاجراءات والشروط التى يطالب بها المغرب غير قانونية، لاسيما بعد أن امتنع المغرب عن اصدار رخص الصيد لعدة مئات من السفن الاسبانية.

ومن الجدير بالملاحظة ان اسبانيا منذ اكتسبت عضويتها الكاملة فى الاتحاد الاوربى لم يعد لها الحق فى اجراء مفاوضات ثنائية مع اى طرف خارج الاتحاد الاوربى، الذى اصبح هو المخول باجراء هذه المفاوضات لحساب اى عضو من اعضائه، ومن هنا وجه مندوب اللجنة الاوربية بالرباط الى وزارة الخارجية المغربية فى شهر اكتوبر عام ١٩٩٤ رسالة يقول فيها إن المجموعة تسجل على المغرب انه حتى ٣ اكتوبر ٩٤ لم يسلم أى رخصة للصيد رغم عرض قوائم مراكب الصيد التى تقدمت بطلبات بهذا الشأن الى السلطات المغربية فى المواعيد المنصوص عليها فى الاتفاقية، وأن المجموعة الاوربية نفذت جميع الالتزامات التى تضمنتها الاتفاقية خاصة البند ٢١ من الملحق المتعلق بتسليم الرخص، وان هذا الاخلال بنصوص الاتفاقية، والذى يؤثر على توازنها العام، يلحق الضرر بمصالح الصيادين التابعين للمجموعة، الذين تقدموا بطلبات للحصول على الرخص ، كما ان الإخلال بنصوص الاتفاقية يحدث إضطرابا اجتماعيا واقتصاديا شديدا داخل قطاع الصيد بالمجموعة الاوروبية ، وبناء على ذلك فإن المجموعة الاوروبية تطالب المغرب ، وبدون مزيد من التأخير بتسليم الرخص الخاصة بالاشهر الثلاثة الاخيرة من عام ١٩٩٤، وتحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الإجراءات المناسبة إذا مااستمر هذا الوضع غير المقبول على ماهو عليه .

وتعتقد بعض الاوساط المغربية المعنية ان الاوربيين عندما يلوحون باتخاذ اجراءات ضد المغرب فإنما يلمحون إلى أن الاتفاقية العامة التى كانت تربط بين الطرفين لم يتم تجديدها بعد، بل واستمر العمل بها وببعض جوانبها التفضيلية بالنسبة لبعض الصادرات المغربية كالزراعة والنسيج والمساعدات المالية المقدمة للمغرب ، كما أن المغرب ، كما تضيف تلك المصادر ، والاتحاد الأوروبى ، كانا قد شرعا فى مفاوضات حول اتفاق مشاركة ، إلا أن المغرب لم يوافق على مقترحات الجانب الأوروبى بعدما تبين الجانب الغربى عدم اخذ الجانب الأوروبى فى الاعتبار مصالح الصادرات الزراعية المغربية وضعف المساعدات المالية المقدمة للمغرب بالمقارنة مع المساعدات المالية المقدمة لدول أوروبا الشرقية سابقا ، الأمر الذى يعطى المغرب حق التحفظ على تلك المقترحات التى يصر الجانب الأوروبى على اعتبارها أنها تمثل الأرضية الملائمة لاستئناف أية مفاوضات بين الجانبين .

وتتهم صحيفة (العلم) المغربية أسبانيا ، بأنها منذ وضعت قدميها فى منطقة العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبى بعد انتهاء المراحل الانتقالية، وهى تستهدف تسخير (نظام الأفضليات) الجماعية السياسية والزراعية المشتركة، لصالح احتكار السوق الأوروبية للمنتجات الزراعية ، على حساب المنافس المغربى ، وجعل هذا الأخير ينسحب فعليا من السوق أمام عدم تكافؤ الفرص ، بل وحتى يفقد المغرب الأسواق الأوروبية الشمالية التى تتجه الآن نحو الاندماج فى المجموعة الأوروبية الموحدة ، وأن يواجه المغرب المنتجات الزراعية الأسبانية المدعمة أوربيا خارج المجال الأوربى .

كما يرى خبراء مغاربة أن اتفاقية الصيد البحرى بين المغرب والاتحاد الأوربى قد انطلقت من فكرة أساسية تتمثل فى تمكين الأوروبيين من سد احتياجاتهم الغذائية ، غير انه مع مر السنين فرضت واقعا أقل مايقال عنه إنه يعطى فرصا أكثر للأوروبيين لمنافسة الصادرات المغربية اعتمادا على ما يصطادونه من المياه المغربية ، وهم بذلك يحولون الثروة السمكية المغربية نفسها إلى اداة لمنافسة الصادرات المغربية من هذه الثروة السمكية ، إذ أن

الأوروبيين يدفعون للمغرب ١٥٠ مليون دولا مقابل الترخيص بالصيد لـ ١٣٠ مركب تعمل في المياه الاقليمية للمغرب . واذا اعتبرنا أن واردات كل باخرة لا تتعدى مليون دولار في السنة فإن البواخر المسموح لها قانونا فقط بالصيد في أعالي البحار، تدر على الأوروبيين أضعاف ماتدره على المغاربة حسبما تتضمنه بنود الاتفاقية . أما إذا أدخلنا في الحساب تلك السفن التي تصطاد بدون ترخيص . والسفن التي تمارس الصيد الساحلي فسنجد أن خسائر المغرب تفوق كل تصور، وعلى سبيل المثال لهذا الاختلال وعدم التوازن . أن المغرب صدرت ١٩٩٢ (٤٧٨٠٠ طن من الأسماك) في حين صدرت أسبانيا خلال نفس العام (٣٠٠٠٠ طن) . أما في عام ١٩٩٣ فقد صدرت المغرب (٥٥٠٠٠ طن) من الأسماك بينما صدرت أسبانيا (٣٦٠٠٠ طن) . كذلك فإن صادرات المغرب خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٤ بلغت (٤٨٠٠٠ طن) في حين أن الصادرات الأسبانية خلال نفس الفترة بلغت (١٤٠٠٠ طن) وهنا يثور التساؤل كيف يعقل أن البواخر الأوروبية المرخص لها بالصيد تصدر كميات تفوق أحيانا نسبة ٣٠٪ من مجموع صادرات المنطقة كلها ، بينما عددها المحدد في ١٣٠ باخرة صيد لا يشكل حتى ربع عدد البواخر العاملة في المنطقة ، إذا لو أننا أخذنا في الاعتبار معدل الانتاج فسنصل الى نتيجة هامة هي أن اعتماد الأوروبيين على أسلوب الصيد عن طريق القرصنة ، وعن طريق الشباك الضيقة والمحرم استعمالها دوليا ، أمور تقلص قدرة البواخر المغربية على خوض غمار المنافسة ، بل ويهدد بفقر الثروة السمكية في المياه المغربية الإقليمية ، إذ بينما تخضع البواخر المغربية للمراقبة ، من جانب السلطات المغربية ونضطر إلى احترام المعايير المعمول بها دوليا ، نجد أن الأوروبيين لا يخضعون عمليا لأية مراقبة .

ومن أجل ذلك فإن كل عملية صيد بكميات هامة من الأسماك الصغيرة يتم التخلص منها بعد موتها عن طريق القائها في البحر ، وإذا علمنا بأن معظم الأسماك المصطادة هي من (الرخويات) التي تصدر بصفة خاصة إلى (اليابان) . فإن بوسعنا أن نتصور آثار إغراق السوق اليابانية بأكثر من احتياجاتها ، تلك الآثار التي تنعكس على الأسعار وتهدد رصيد المغرب من الثروة السمكية ، كما تهدد الأسطول المغربي العامل في أعالي البحار ، ولذلك دقت أحزاب المعارضة المغربية ناقوس الخطر وطالبت بفتح تحقيق في الموضوع ، نظرا لأن الفرصة أصبحت سانحة لإلحاق الضرر بالمغرب لعدة أسباب نخص منها بالذكر أن مشكلة المديونية أصبحت تهدد بافلاس مجموعة من الذين يقومون بتجهيز سفن الصيد ، ففي غياب المراقبة أصبح الأوروبيون هم المستفيدون من كل ماهو ، مرتبط بالصيد في المياه الاقليمية المغربية فهم يبيعون المراكب للمغاربة المحترفين لتجهيز مراكب الصيد بأسعار مكلفة للغاية، كما انهم يتخذون من المغرب ممولا يستورد منهم باستمرار معظم احتياجاتهم من قطع الغيار وأدوات الصيد ، وبذلك فإن حصة المغرب من فائض القيمة في مجال الصيد البحري اضعف بكثير من حصة أوروبا ، وفي هذا وحده مايدعو إلى البحث عن انجع السبل في استرجاع حق المغاربة في الاستفادة من خيراتهم بالشكل اللائق .

كذلك يأخذ الضرر الذي يلحق بالمغرب مظهرا اجتماعيا ، ذلك أن البواخر المغربية العاملة في أعالي البحار لا تدر فحسب على خزينة الدولة أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في السنة ، بل يضاف إلى ذلك انها تتيح فرصة العمل لحوالي الف مستخدم ، كما انها تساهم في خلق فرص عمل اخرى في المجالات المرتبطة بالصيد البحري ، وإذا ماتم ترشيد استغلال الثروات البحرية فسيصبح من الممكن مضاعفة فرص العمل المرتبطة بالقطاع ، وسيصبح من الممكن وضع حد للاعتداءات التي يتعرض لها المغاربة العاملون في الصيد الساحلي .

أما على المستوى المالي فلا يمكن لأي كان أن يجادل في أن المساعدة الأوروبية المحددة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار في السنة لا تشكل في الواقع إلا قسطا ضئيلا ما يمكن تحصيله فيما لو تم إخلاء المياه المغربية من البواخر الأجنبية ، وتم تنظيم العمل بهذا القطاع على أسس تغلب المصلحة العامة للمغرب على غيرها من المصالح الأخرى ، وهو مايجب أن يأخذه المفاوضون المغاربة بعين الاعتبار للوقوف ضد كل التوجهات الرامية إلى تحويل علاقات التعاون في مجال الأمن الغذائي إلى علاقات للهيمنة الإقتصادية والاستغلال البشع للخيرات الوطنية .

ولقد تمكن المغرب والاتحاد الأوروبي من التوصل إلى حل وسط في مجال الصيد الأوروبي في المياه المغربية ، وهو ماأعلن عنه في الثالث عشر من أكتوبر الماضي ، حين وقع الطرفان على اغلاق ملف مراجعة (نصف الطريق) لاتفاقية الصيد البحري التي تربط بين الطرفين منذ عام ١٩٩٢ ، والتي كان من المفترض أن تستمر حتى شهر مايو ١٩٩٤ ، وكانت مفاوضات (نصف الطريق) قد تعطلت مرتين قبل أن يتم استئنافها ، ويعد مماطلة الطرف الأوروبي الواقع دائما تحت الضغط الأسباني لرفض المطالب المغربية .

فقد توصل الطرفان الى اتفاقية من أهم ملامحها التي تسربت من (بروكسل) حيث جرت هناك، التقليص التدريجي لنشاط الصيد الأوروبي في المياه المغربية حسب كل صنف من الأسماك على حدة ، مع الأخذ بعين الاعتبار

لأوضاع الثروات السمكية ومصالح الدول ، بالإضافة الى الاتفاق على مراقبة أكثر نشاطا ونجاحا للصيد من طرف المراكب الأوروبية لتجنب الاستنزاف ، كما نقضت المقترحات الأوروبية بامكانية تكوين شركات مقاولات مختلفة وتشغيل صيادين مغاربة في مراكب أوروبية .

وبذلك يكون المغرب قد نجح حتى الآن في دفع الأوروبيين إلى أن يأخذوا بعين الاعتبار آراءه ووجهة نظره في حماية ثروته السمكية .

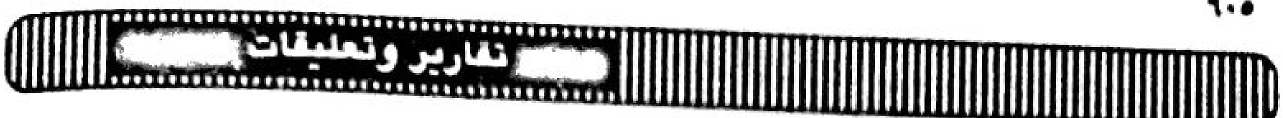
ومع ذلك فإن بعض المراقبين المغاربة يرى أن ماتم التوصل إليه من اتفاق ، وإن كان فيه مايؤكد إعتراف الطرف الأوروبي بعدالة المطالب المغربية ، إلا أن مضمون هذا الاتفاق سيبقى غير مجد ، مالم يكن المغرب متوفرا على الوسائل الضرورية لجعله في مستوى فرض تطبيق ماتم الاتفاق عليه ، ذلك أنه رغم أن اتفاقية عام ١٩٩٢ كانت تعطي للمغرب حق مراقبة السفن الأوروبية إلا أن المغرب كان عاجزا عن ممارسة هذا الحق ، حيث كان الأوروبيون يواجهونه باستمرار بضعف التجهيزات المتوفرة في الموانى المغربية واستحالة التفريغ فيها ، وان كان من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن تقدما ملحوظا في سير الأعمال قد حدث في عدد من الموانىء المغربية ، ويؤمل أن تكون موانىء الأقاليم الجنوبية للمغرب جاهزة ابتداء من أول مايو ١٩٩٥ لاستقبال كافة السفن وتفريغ حمولاتها في ظروف مقبولة ، حتى لايعطي التعثر في سير الأعمال فرصة أخرى للأوروبيين للاعتراض على التفريغ في الموانىء المغربية .

وقد اكتملت صورة الانفراج بالتصريح الذى أدلى به السيد عبداللطيف الغيلالي الوزير الأول المغربي ووزير الخارجية والتعاون ، ذلك يوم الثاني عشر من شهر يناير الماضي أعلن فيه عن التوصل إلى اتفاق بين المغرب والاتحاد الأوروبي يتعلق بملف الزراعة والفلاحة .

وقد أعلن السيد عبداللطيف الغيلالي في تصريح للصحافة الوطنية المغربية أن الطرفين الأوروبي والمغربي توصلا إلى هذا الاتفاق من خلال تبادل رسائل بين سفير المملكة المغربية في (بروكسل) العاصمة البلجيكية وبين المفوض الأوروبي المكلف بالقضايا الفلاحية .

والمؤمل أن يكون ذلك بداية لعلاقة متوازنة واحترام كل طرف لمصالح الطرف الآخر .☐







الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم

سعيد عبد المسيح شحاته

ظهرت المشكلة الحدودية بين اليمن والسعودية عندما حاول الامام يحيى حميد الدين امام اليمن أن يستولى على امارة عسير باعتبارها تابعة للمخلاف السليماني التابع تاريخيا لحكم صنعاء، وذلك فى الوقت الذى كان فيه اتفاق بين أمير عسير الامام الحسن بن على الادريسي مع الملك السعودى بوضع الامارة تحت الحماية السعودية عام ١٩٢٦ عرف «باتفاقية مكة». فتصدى له الأمير الملك فيصل بن عبد العزيز، وقامت الحرب بين الجانبين، وانتهت بانتصار السعوديين، واستعادتهم «نجران» ومرتفعات «عسير» والتوغل داخل الأراضى اليمنية. واسفرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع «اتفاقية الطائف» ١٩٣٤ التى رسمت الحدود بين البلدين كما وتضمنت ثلاثا وعشرين مادة. كما نصت المادة الرابعة على تحديد الحدود بين نقطة ميدى والموسم على البحر الأحمر وحتى أطراف الحدود بين «من عدايام بن زيد واثلى وغيره» وبين (يام) على ان يكون كل ما هو يسار هذا الخط للسعودية وكل ما على يمينه لليمن. وتضمنت المادة الثانية اعترافا متبادلا وواضحا باستقلال كل من الطرفين، وأن يسقط كل منهما أى حق يدعيه فى تعديل هذه الحدود كما نصت المادة الخامسة على تعهد الطرفين بعدم ايجاد أى بناء محصن فى مسافة خمسة كيلو مترات من كل جانب من جانبى الحدود. وتضمنت المادة الثامنة التزام الطرفين بالامتناع عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما سواء كان سببها هذه المعاهدة او تفسير بعض موادها. وفى حالة عدم التوفيق يلجأ الطرفان الى التحكيم الموضحة شروطه فى ملحق المعاهدة. وحددت المادة ٢٢ مدة الاتفاقية بعشرين سنة قمرية تامة قابلة للتجديد او للتعديل خلال الستة أشهر الأولى التى تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، فإذا لم تجدد او تعدل فى ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى ما بعد ستة أشهر من اعلان أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته فى التعديل. وشكلت لجنة خاصة قامت بتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها. ولم يثر أحد الطرفين مسألة تجديد الاتفاقية أو تعديلها فى عامى ١٩٥٤، ١٩٧٤.

التطورات الحديثة للمشكلة الحدودية

المرحلة الأولى:

بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وتعاطف القيادة اليمنية مع صدام حسين أثناء حرب الخليج الثانية، وظهور احتمالات وجود النفط فى المناطق المتنازع عليها، حيث اكتشفت شركة كندية النفط فى منطقة الحدود المتنازع عليها بمقدار يبلغ ٥٥٠ مليون برميل نفط. فثارت المشكلة الحدودية من جديد فقامت المباحثات بين الطرفين فى صورة لجنة للخبراء الثنائية بدأت فى سبتمبر ١٩٩٢، بعد أن جرت مشاورات ثنائية فى جنيف فى يوليو ١٩٩٢. وعقدت سبعة

لقاءات بالتناوب بين الرياض وصنعاء، وقد تأجل اجتماع لجنة الخبراء التى كان من المقرر أن تلتقى فى الرياض ابريل ١٩٩٤، بناء على طلب يمنى نتيجة الحرب التى اندلعت فى اليمن بين الشمال والجنوب. وجدير بالذكر أن النزاع حول الحدود يستند فى شق رئيسى منه على التباين فى تفسير مدى الزامية معاهدة الطائف ١٩٣٤، ومدى شمول ما جاء فيها من التزامات وتعهدات كل من الجانبين لخط الحدود باكمله وأثناء جولات لجنة الخبراء السبعة تحددت الرؤية اليمنية فى طرح اعادة ترسيم الحدود كليا، بأن عملية التفاوض سوف تأخذ وقتا طويلا، مما يتطلب توقيع اتفاق يضمن حقوق البلدين فى منطقة الحدود المشتركة. أما الرؤية السعودية فقد تضمنت شقين، الأول الزامية معاهدة الطائف ولاسيما فى الشق الوارد فيها وفى الملاحق المتصلة بها تفصيلا، وبالتالى العمل على تجديد العلامات المقامة على هذا الخط والتى اندثرت بفعل الزمن، والثانى البحث فى علامات او ترسيم ما بقى من علامات الحدود من جبل الثار وحتى نقطة التقاء الحدود اليمنية العمانية السعودية، فضلا عن تعيين الحدود البحرية.

المرحلة الثانية:

تمثلت هذه المرحلة فى اتهام كل جانب للآخر باختراقات حدودية لاراضية وعبور الحدود المتفق عليها فى اتفاقية الطائف. وقيام المباحثات بينهما من أجل الوصول الى التسوية. فقد صدر فى البداية بيان عن وزارة الخارجية اليمنية، أشار الى أن السعودية نفذت أعمالا تمس بسيادة اليمن على أراضيها باستحداث نقاط للمراقبة وشق عدد من الطرق فى عمق الأراضى اليمنية فى مناطق واقعة على الحدود تابعة لمحافظات «صعدة» وحضرموت والمهرة فردت السعودية بأن تلك الاستحداثات قد جرت فى الأراضى السعودية، وان ما قامت به هو شق طريق لخدمات القرى السعودية التى لاتصلها الطرق داخل حدودها بموجب معاهدة الطائف، وأن القوات اليمنية قامت باطلاق النار وقتل أحد أفراد المعدات التى كانت تشق الطريق (فى ديسمبر ١٩٩٤) وتجاوزت القوات اليمنية الحدود السعودية بعشرة كيلو مترات وقد أكد وزير الداخلية اليمنى العميد «يحيى المتوكل» أن قوات حرس حدود القبائل اليمنية اشتبكت مع قوات حرس الحدود السعودية على طول الحدود بين البلدين لمدة أربعة أيام. وقد تم الاتفاق بين وزيرى داخلية البلدين على تشكيل لجنة لمعالجة اثار الحوادث الحدودية. كما جرى ايضا لقاءين بين الرئيس اليمنى «على عبد الله صالح» والأمير «عبد الله بن عبد العزيز» ولى العهد السعودى على هامش القمة الاسلامية التى عقدت بالمغرب فى ديسمبر ١٩٩٤ ومع ذلك، فقد وقع حادث حدودى أخر فى المنطقة الجنوبية الشرقية (منطقة الخرخير) للحدود اليمنية السعودية، اذ عبرت دورية عسكرية سعودية الحدود الى اليمن وهاجمت موقعا يمنيا، كما أن السعودية تحشد قواتها على الحدود مع اليمن، وأن الطائرات ومنصات اطلاق الصواريخ السعودية انتشرت على مقربة من محافظتى «صعدة» و «المهرة» على بعد ٢٣٠كم من صنعاء، ووقعت عدة اشتباكات مسلحة بين البلدين. هذا فى الوقت الذى أعلنت فيه السعودية أن قوات يمنية اجتازت الحدود، واحتلت مركزا حدوديا سعوديا. وكان من المقرر أن تجرى مباحثات بين الجانبين ولكن هذا الحادث الحدودى ادى الى تأجيل اللقاء بين الوفدين. وهنا تدخلت الوساطة من قبل بعض الأطراف العربية لتهئية الجو لتلك المحادثات. فقد أرسل الرئيس السورى حافظ الأسد نائبه السيد «عبد الحليم خدام» وزير الخارجية السيد «فاروق الشرع» لاجراء مباحثات مع المسئولين فى السعودية واليمن، وبالفعل جرت هذه المحادثات مع الجانبين السعودى واليمنى، كما اجرى الرئيس الاسد اتصالاته بالملك فهد والرئيس على عبد الله صالح. ومن ناحية أخرى قابل الرئيس مبارك الرئيس اليمنى فى مطار القاهرة واجرى اتصالاته مع الملك فهد والرئيس السورى. وقد أسفرت تلك الاتصالات من قبل سوريا ومصر عن صدور بيان سعودى - يمنى مشترك جاء فيه بأنه قد تم الاتفاق على اعادة الأوضاع الى ما كانت عليه وعدم اللجوء الى استخدام القوة بينهما وتطلعهما الى استئناف المحادثات الثنائية بينهما لحل مشاكل الحدود المعلقة وعزمهما على توفير الأجواء المناسبة لنجاح المفاوضات الثنائية وعودة علاقاتهما الى طبيعتها بروح من التفاهم والأخوة وحسن الجوار وبما يكفل تعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة

المباحثات الثنائية:

سافر وفد يمنى الى السعودية برئاسة «الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر» رئيس البرلمان وعضوية السيد «عبد القادر باجمال» نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، والسيد «عبده على عبد الرحمن» نائب وزير الخارجية، وذلك لاجراء مباحثات مع الجانب السعودى. وتألف الوفد السعودى من الأمير «سعود الفيصل» وزير الخارجية رئيسا وعضوية كل من السيد «عبد العزيز الخويطه» وزير المعارف والسيد «على بن مسلم» المستشار فى الديوان الملكى. وقد أكد الشيخ الأحمر بتأييد من الجانب السعودى وأن أجواء التوتر ازيلت أيضا، وأشار الى عدم وجود أى حشود عسكرية من الطرفين على جانبى الحدود بعد سحب القوات الى مواقعها قبل اندلاع الحادث الحدودى الأخير. وجرت عدة اجتماعات بين الوفدين، وتم تبادل ورقتى العمل من الجانبين. وأوضح مصدر يمنى أن نقاط التلاقى فى الورقتين كثيرة، وأن الجانبين ابديا عزمهما على مواصلة الحوار للتصول الى ورقة عمل مشتركة.

ومن المناسب هنا فى هذا السياق طرح التصريحات التى صدرت من المسئولين فى البلدين اذ صرح الرئيس اليمنى «على عبد الله صالح» «بأن بلاده غير مستعدة للدخول فى حرب مع أشقائها العرب، وان اليمن يؤمن بالحوار لحل أى مشكلة سياسية او حدودية. وقال أنه يقبل فى اطار الحوار أن يكون أساس حل المشكلة هو اتفاقية الطائف كمنظومة متكاملة، وقد عرضنا على السعودية

انشاء لجنة عليا تتفاوض، فإن لم تتوصل لتسوية، نلجأ الى التحكيم أو محكمة العدل الدولية. وأشار الى أن السعودية لها قواعد عسكرية فى «جيزان» «وخميس مشيط و«شروره». وان هذه القواعد لاتشكل أى مخاوف بالنسبة لليمن حيث تكون العلاقات طبيعية بين البلدين، لكنها تسبب مخاوف لليمن حيث تكون العلاقات غير طبيعية. وأن ثمة اتجاها لفرض الأمر الواقع.

وأضاف أن ما بذلته الجمهورية اليمنية من جهود عبرت عن نيات حسنة ورغبة صادقة فى حل قضية الحدود على أساس الحوار والتفاهم الأخوى وبما يضمن الحقوق المشروعة للطرفين ويجعل الحدود جسورا للتواصل والمحبة بين الشعبين الشقيقين. وفى المقابل أكد الملك فهد «التزام بلاده بالسلام مع اليمن فى نزاعها الحدودى».

وقد صرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية «أن الملك فهد اختار انتهاج سياسة ضبط النفس والتروى بالرغم من أن عددا من التجاوزات الحدوية بدأ منذ شهر ديسمبر ١٩٩٤.

وأن السعودية تريد عدم تصعيد الأمور مع اليمن ولكنها لن تقبل بالأمر الواقع الذى يحاويل اليمن فرضه وخصوصا أن الوعد الذى أعطى لنائب الرئيس السورى بالانسحاب اليمنى لم ينفذ بل إن اليمن عززت قواتها فى المركز الذى احتلته . وقد ادت الوساطة السورية الى تكوين لجنة قانونية من الجانبين بحثت فى مسألتين اجرائيتين هما، الخلاف القائم حول صيغة ترسيم الحدود التى لم تتناولها معاهدة الطائف الموقعة عام ١٩٣٤، وتعيين خط الحدود البرية بين السعودية واليمن الجنوبى (سابقا) اضافة إلى ترسيم ماتبقى من خط الحدود الذى يبدأ من منطقة «رأس المعوج» على البحر الأحمر إلى وادى «جيزان» «فجبل الثار». وفى اطار هذه الخطوة من المباحثات، فقد تم رفع المستوى السياسى للمفاوضات بحلول السيد ابراهيم العنقرى المستشار الخاص للملك فهد محل السيد «على بن مسلم» بينما حل السيد اسماعيل الوزير المستشار القانونى للرئيس اليمنى محل السيد «عبده على عبدالرحمن» نائب وزير الخارجية.

وقد توصل الجانبان إلى تجاوز كل القضايا الاجرائية عن طريق تشكيل أربع لجان مشتركة تم التفاوض المبدئى عليها، وهى : لجنة عسكرية تكون مهمتها مراقبة الأوضاع على الحدود بين البلدين والحؤول دون أى نشاط عسكرى قد يهدد الاستقرار فى المناطق الحدودية وكذلك وقف عمليات التهريب، ولجنة للحدود تنبثق منها لجان فرعية تعنى بقضايا تحديد الحدود وترسيمها ووضع علاماتها، ولجنة ثالثة على مستوى وزارى مهمتها تطبيع العلاقات بين البلدين والاشراف على أعمال اللجان الثلاث، ولجنة رابعة عليا لم تحدد مهمتها بعد.

مذكرة التفاهم :

وأخيرا اسفرت المباحثات الثنائية بين البلدين عن التوقيع على مذكرة للتفاهم تتكون من ١١ مادة:

المادة ١ :يؤكد الطرفان تمسكهما بشرعية والزامية معاهدة الطائف الموقعة عام ١٩٣٤ وملاحقها ـ المادة ٢ : تشكل لجنة مشتركة من عدد متساو من الطرفين خلال مدة لاتتجاوز ثلاثين يوما تكون مهمتها تحديد العلامات المقامة طبقا لتقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة الموجود منها والمندثر، وذلك ابتداء من نقطة الحدود «رصيف البحر تماما رأس المعوج شامى لمنقذرديف قراد» بين ميدى والموسم وحتى أخر نقطة سبق ترسيمها فى جبل الثار، واستخدام الوسائل العلمية لاقامة العلامات الساريات عليها، وذلك بالاتفاق مع شركة متخصصة لتنفيذ ذلك، يتم اختيارها من قبل الطرفين وتقوم الشركة بعملها تحت أشراف اللجنة ـ المادة ٣ : تستمر اللجنة الحالية المشكلة من البلدين فى عملها لتحديد الاجراءات اللازمة والخطوات التى تؤدى إلى ترسيم ماتبقى من الحدود بدءا من جبل الثار وحتى منتهى حدود البلدين، بما فى ذلك الاتفاق على كيفية التحكيم فى حال الاختلاف بين البلدين ـ المادة ٤ : تشكل لجان مشتركة تتولى التفاوض بشأن تعيين الحدود البحرية وفقا للقانون الدولى ابتداء من نقطة الحدود على ساحل البحر الأحمر المشار اليها فى المادة الثانية ـ المادة ٥ : تشكل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى من الطرفين لضمان منع أى استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها وذلك على الحدود بين البلدين ـ المادة ٦ : تشكل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين وتعزيز أوجه التعاون بينهما، وتبدأ هذه اللجنة عملها خلال ٣٠ يوما من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة ـ المادة ٧ : تعيين لجنة عليا مشتركة للعمل على تحقيق ماسبق وتسهيل مهمات اللجان المذكورة وازالة ماقد يعترض سير أعمالها من معوقات أو صعوبات ـ المادة ٨ : يؤكد البلدان التزام كل منهما بعدم السماح باستعمال بلاده قاعدة ومركزا للاعتداء على البلد الآخر أو للقيام بأى نشاط سياسى أو عسكرى أو اعلامى ـ المادة ٩ : من أجل الاستمرار فى المحافظة على تهيئة الأجواء الودية المناسبة لانجاح المحادثات يلتزم كل طرف بعدم القيام بأى نشاط دعائى ضد الطرف الآخر ـ المادة الحادية عشرة ليس فى هذه المذكرة ما يتضمن تعديلات لمعاهدة الطائف وملاحقها بما فى ذلك تقارير الحديد : يتم ضبط وتدوين كل مايتم فى اللجان المذكورة فى محاضر يوقع عليها من قبل المسئولين فى الجانبين.

وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

وتعد هذه المذكرة بداية الطريق العملى لحل مشكلة الحدود وعلى الجانبين أن يستكملا الخطوات اللازمة لوضع هذه المذكرة موضع التنفيذ . وهى خطوة ايجابية.

وفى هذا الصدد نرصد عددا من الملاحظات :

(١) أعلنت اليمن قبولها لتدخل أطراف ثالثة لحل المشكلة، فى حين فضلت السعودية حل المشكلة فى الاطار

الثانى، وقد اقترحت اليمن تشكيل لجنة عسكرية يمنية - سعودية برئاسة عيسى رئيس هيئة الأركان وبإشراف ممثلين من كل من مصر وسوريا للاطلاع ميدانيا على حقيقة الأوضاع والتأكد من عدم وجود الحشود العسكرية السعودية على حدود الاراضى اليمنية، لكن الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودى صرح بقوله «نحن نرحب بكل لقاء أخوى وكل تأييد أخوى لمبادئ السلام والمحبة سواء من اخواننا فى سورية أو فى مصر، لكن العلاقات السعودية - اليمنية لاتستوجب الآن دخول اى اخ عربى».

(٢) قبول الطرفين مانصت عليه اتفاقية الطائف كمنظومة متكاملة لتسوية قضية الحدود بين البلدين.

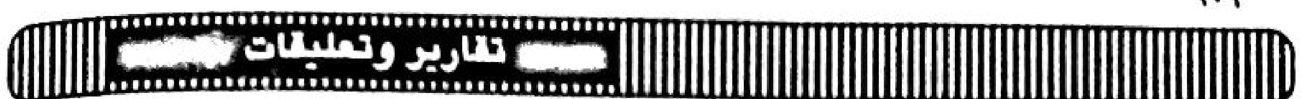
(٣) إن المباحثات الثنائية من افضل واجدى أنواع المباحثات التى تساعد على ايجاد حلول للمشكلات التى تقع بين الدول. وهو ماظهر فى المباحثات الثنائية السعودية اليمنية التى وصلت إلى مذكرة للتفاهم، وهو مايعتبر خطوة هامة على طريق حل الخلاف بينهما بالطريق السلمى، ومثالا لدول أخرى لديها مشاكل تحاول الوصول لتسوية لها.

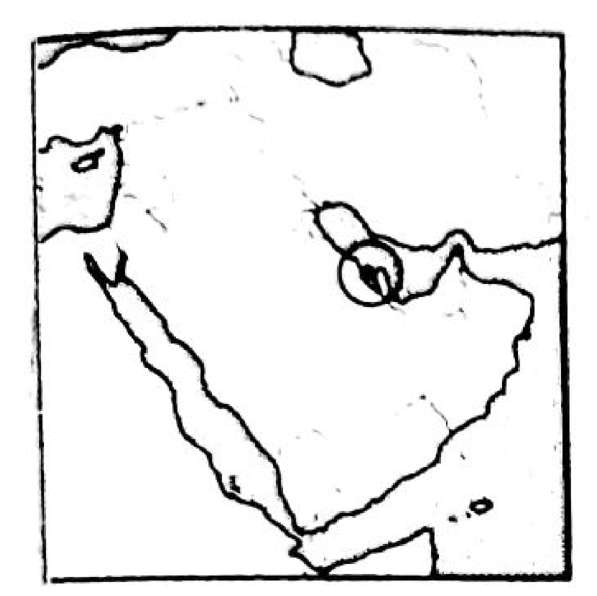
(٤) وضح من المحادثات بين البلدين، مدى اصرار الجانب اليمنى على تسوية الخلاف الحدودى مع السعودية، وظهر ذلك فى مظاهر عديدة منها ما صرح به «الشيخ الأحمر» بأنه لن يبرح السعودية الا اذا تم الاتفاق مع السعودية على تصور نهائى لتسوية الخلاف . ولايقل الاصرار السعودى عن الاصرار اليمنى . وهكذا فإن الإصرار العملى مع الاصرر الخطابى الايجابى دفع فى اتجاه تسوية الخلاف .

(٥) إن تسكين المشكلات ، وعدم ايجاد حل جذرى لها لاينهى المشكلة، فقد يثور سبب ما يدفع إلى خروج المشكلة على السطح مرة أخرى . وقد وضح ذلك من الخلاف الحدودى اليمنى - السعودى . فلم تثر اية مشكلة فى عامى ١٩٥٤، ١٩٧٤ بخصوص الاتفاقية التى نظمت الحدود بين البلدين فى عام ١٩٣٤ . ولكن بروز أسباب فى الأونة الأخيرة دفع إلى اثارة المشكلة وبروزها مرة أخرى . وهذا يعلمنا درسا وهو أن نبادر لحل المشكلات، وأن لا نعول كثيرا على تسكين المشكلات لأنها ستثور فى يوم من الايام ، لأنها فى البداية والنهاية مشكلة ، والمشكلة لابد لها من حل .

وسيستمر الجانبان فى التفاوض حتى يتوصلا لتسوية نهائية للخلاف الحدودى ربما يعود بالخير على البلدين ، والأمة العربية ، ويكون ذلك نموذجا يحتذى به فى حل الخلافات الحدودية الموجودة على الساحتين العربية والدولية ويتحقق السلام .. □







الازمة السياسية فى البحرين

- د. صلاح سالم زرنوقة

المحرضون

«صاروا بالخارج» هذا هو التعبير الذى تردد فى الأوساط الرسمية البحرينية إثر إبعاد رابع شخصية من أقطاب المعارضة خارج البلاد فى ٢٢ يناير ١٩٩٥، وذلك فى إطار سلسلة الإجراءات العميقة التى إتخذتها حكومة البحرين لمجابهة أحداث الشغب التى إندلعت مع عقد مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى الخامس عشر فى المنامة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ وإستمرت فى شكل تظاهرات متقطعة وفى أماكن متفرقة قرب العاصمة. وهذا التعبير ينبىء عن كثير: فهو يشير من ناحية إلى شعور السلطات الرسمية بالنصر فى مجابهة المعارضة، ويشير من ناحية أخرى إلى تقديرها لهذه الأحداث على أنها مجرد شكل من أشكال الشغب والتمرد بفعل عناصر فردية تمارس التحريض، ومن ثم فالعامل الأمنى هو السبيل الوحيد لمواجهة مثل هذه الأحداث. وهنا يكمن جوهر الأزمة السياسية فى البحرين، فماهى حقيقة الموقف؟!

أولاً: جذور الأزمة:

ترجع جذور حركة المعارضة والتمرد فى البحرين، والتى باتت تهدد النظام الحاكم، إلى الحركة الاصلاحية التى قامت ما بين عامى ٢١ - ١٩٢٣، والتى سعت إلى تحويل المجلس البلدى إلى مجلس تشريعى. وتأكد نشاط الحركة فى الفترة التى تلت عام ١٩٤٨ حيث عرفت بعض الحقوق السياسية فأعملت حق الإضراب لأول مرة فى تاريخ المنطقة، كما رفعت بعض المطالب إلى الحكومة.

وفى أعقاب اللاضطرابات الطائفية بين الشيعة والسُنة فى ٥٣ - ١٩٥٤ قامت الهيئة التنفيذية العليا فى أكتوبر ١٩٥٤ كتنظيم شعبى تلقائى سعى إلى تسييس الأندية الاجتماعية والرياضية (البحرين والعروبة والأهلى) وتنظيف عناصرها، وإرتكزت فى عملها على الأسلوب السرى - حيث كانت التنظيمات السياسية محظورة - وإستخدمت الصحف (صوت البحرين)، وإعتمدت العمل الوطنى المشترك سبيلاً لمناهضة النظام الحاكم فى إطار جبهة وطنية من الشيعة والسُنة وكبار التجار وبعض ابناء الطبقة الوسطى مما خلق تحدياً فعليا للنخبة الحاكمة فى البحرين، ويُعد ذلك أول شكل من أشكال تنظيم المعارضة.

وكان جر الشيعة إلى العمل السياسى المشترك مع السُنة أهم إنجازات الهيئة فى كفاحها ضد الطائفية. كما كانت جملة المطالب التى رفعتها من أهم مصادر الحظر على نظام الحكم. ولم يكن بالإمكان الاستجابة لمعظم هذه المطالب والتى تحددت فى حق التمثيل الشعبى، والإعتراف بالهيئة ممثلاً شرعيا لشعب البحرين، وحق التنظيم النقابى لعمال البحرين. ومن ثم فقد إتسمت العلاقة مع الحكومة بالطابع التصادمى، وجدير بالذكر أن الحركة إكتسبت العديد من الانصار فى الاقطار العربية الأخرى.

وحتى الاستقلال فى ١٩٧١ كان على المعارضة ان تتبنى اسلوب العمل السرى أو أن يعمل تحت الأرض. رغم ذلك فقد نظمت الجماعات اليسارية فى مارس ١٩٦٥ إضراباً تحت قيادة الجبهة الوطنية. وتصاعدت المواجهة مع الحكومة إلى حد العنف، وقتل البوليس بعض المتظاهرين قبل ان يتمكن من السيطرة على الموقف.

ثم وقعت فى مارس ١٩٧٢ تظاهرات من جانب العمال إحتجاجاً على إرتفاع تكاليف المعيشة، أضطر الشيخ عيسى بن سلمان على إثرها إلى إجراء مشاورات حول موضوع الدستور والمجلس الوطنى تمخض عنها إجراء إنتخابات فى أول ديسمبر ١٩٧٢ شارك فيها ٢٧ الف ناخب، وفاز فيها ٢٢ عضواً من إجمالى ٥٨ مرشحاً، وتم تشكيل المجلس الوطنى الذى عين فيه الشيخ عيسى ٨ اعضاء، بالاضافة إلى ١٢ وزيراً، ومن ثم بلغت جملة اعضاء المجلس ٤٢ عضواً. وضم البرلمان البحرينى ١٠ اعضاء من قيادات الحركات الاصلاحية والقومية من الذين عوقبوا بالنفى فى الخمسينات. وكانت الروابط الطائفية والعرقية واضحة فى السلوك التصويتى لأبناء البحرين، لاسيما بالنسبة للشيعة والذين اسقطوا بنسبة الثلثين من المقاعد تقريبا (١٤ مقعدا من جملة ٢٢ مقعداً منتخباً)، كما انتخب أحدهم - وهو رجل أعمال بارز - رئيسا للمجلس.

ورغم ان البحرين كانت ثانى دولة فى مجلس التعاون الخليجى تقيم مجلساً تشريعياً منتخبا، فقد كانت اول دولة تلجأ إلى حل هذا المجلس، وقد جاء قرار الحل بمثابة تعبير عن مخاوف الحكومة من سطوة العناصر الراديكالية وعندما قامت إضرابات ومظاهرات العمال وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء والتى أدت إلى وقوع صدام بين الحكومة والمجلس أسفر عن إنسحاب الحكومة من البرلمان فى مايو ١٩٧٥ على أمل إيجاد مخرج تصالحى، لكن الحكومة اصدرت قراراً بحل المجلس الوطنى فى ٢٦ أغسطس ١٩٧٥، وتم القبض على ثلاثة من أعضائه، وبعض العناصر اليسارية.

ومنذ ١٩٧٥ أصبحت قضية عودة الحياة النيابية محل إهتمام المثقفين والناشطين سياسياً. وقبل الثورة الايرانية بقليل بدا أن هناك مايشير إلى أن الحكومة عازمة على إتخاذ موقف إيجابى لكن سرعان ما عصف إندلاع الثورة الايرانية بكل هذه المشروعات. وتجددت احداث الشغب مطالبة بعودة الحياة النيابية فى ١٩٨١ و١٩٨٧.

لكن ضغط الاحداث الاقليمية متمثلة فى نجاح الثورة الايرانية وما فرضه هذا النجاح من مخاطر، ثم الحرب العراقية - الايرانية، وإعادة الحياة النيابية فى الكويت، وماقدمته الاسرة السعودية من وعود بشأن إقامة مجلس شورى، كل ذلك قد دفع بحكومة البحرين إلى معاودة الحديث عن الاتجاه نحو اصلاحات ديمقراطية. ويذكر ان البحرين فى غضون هذه الفترة كانت أسيرة مايجرى فى الكويت فى هذا المجال، فقد ادت الانتخابات الكويتية فى ١٩٨٥ إلى تجدد النقاش حول ضرورة الديمقراطية كمطلب حيوى وضرورى، وعن أهمية النهج الكويتى للديمقراطية كصيغة ملائمة للتعامل مع احداث المنطقة، وأن الديمقراطية هى السبيل الوحيد لحسم التناقضات بين الشعب والحكومة فى البحرين، وأن على حكومة البحرين أن تقتفى اثر حكومة الكويت فى هذا الشأن. غير ان حل مجلس الأمة الكويتى قد أجهض هذه المساعى.

نفس الوضع بعد الغزو العراقى الكويتى وإتخاذ بعض دول مجلس التعاون الخليجى خطوات نحو توسيع المشاركة السياسية، تجددت المطالبة بعودة الحياة النيابية وتحقيق إصلاحات دستورية. ورفع الشيخ على سلمان زعيم المعارضة الشيعى هذه المطالب إلى أمير البلاد فى ديسمبر ١٩٩٤ مما أسفر عن إعتقاله. وعلى اثر ذلك بدأت الأحداث فى البحرين فأخذ ابعاداً خطيرة؛ فقد بدأت بإعتداء بعض عناصر المعارضة على الماراثون السنوى لأعمال الخير، وتمخض هذا الاعتداء عن مقتل بعض الاشخاص من بينهم شرطى، ثم تصاعدت الاحداث مع استعداد البحرين لاحتفالات عيدها الوطنى وإستقبال قمة مجلس التعاون الخليجى الخامسة عشرة فى المنامة، فإندلعت المظاهرات عشية إنعقاد المؤتمر، وتجددت عدة مرات فى الفترة ما بين ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ - ٢٠ يناير ١٩٩٥ ، وشملت العديد من القرى الشيعية القريبة من العاصمة المنامة ، وشملت قطاعات عريضة من الشباب. وإشتبك المتظاهرون فى كل مرة مع قوات البوليس. واسفر الوضع عن اعتقال حوالى ٤٠٠ شخص، ومقتل ١٢ شخصاً، وإصابة العديد، ونفى وإبعاد قيادات المعارضة.

ثانيا: أبعاد الأزمة:

فى ضوء ماسبق يمكن رؤية الأحداث الأخيرة التى شهدتها البحرين بمثابة تعبير عن ازمة سبق أن تحددت ابعادها وتشكلت على مدى فترة من الزمن فلم تكن هذه الأحداث بداية الأزمة، ولاكانت هى جوهرها ، وإنما هى عرض من اعراضها وتظهر من وقت لآخر وفقاً لمجموعة من الظروف الداخلية والإقليمية. ويمكن تحديد ابعاد هذه الأزمة فى : البعد البنائى، والبعد الطائفى ، والبعد الإقتصادى - الإجماعى ، والبعد الخارجى أو الإقليمى.

(١) البعد البنائى :

ويتمثل فى حقيقة أن الاستجابة لمثل هذه المطالب تنطوى على العديد من التناقضات ، ممايطرح البعد البنائى للازمة فى شكل معادلة صعبة .

ويمكن رؤية الإستجابة لمطالب المعارضة كنوع من التنازل عن السلطة لصالح جماعات وقوى أخرى، ومن ناحية أخرى ثمة تناقض بين المعارضة والحكومة، هذا رغم أن المعارضة لاتسعى الى الإطاحة بالنظام القائم، وإنما تترك مجالا للتعايش مع النخبة الحاكمة؛ ويأتى التناقض فى هذا المقام من فكرة أن هذه الأحداث تنطوى على معنى من معانى تقويض هذه السلطة اى تقويض مصادر قوتها . ومن ناحية ثالثة فإن ثمة تناقض بين الشرعية والاستقرار؛

فإذا كانت شرعية الحكم تستند الى الشرعية التقليدية فإن محاولة النظام إرساء دعائم للشرعية القائمة على الرضا الطوعى عن طريق إحداث تغييرات لصالح فتح النظام، لاريب أنها سوف تؤدى الى حالة من عدم الإستقرار . ومن ناحية رابعة ليس هناك صيغة متفق عليها لإجراء مثل هذا التحول .

لكن هناك بعض العوامل التى تحسب لصالح استمرار هذا الوضع ، فالأسرة الحاكمة تمارس سيطرتها من خلال اختراق المجتمع المدنى وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجزة الدولة. فإلى جانب العائلة توجد صفوة من العائلات التجارية فضلا عن رؤساء العائلات بصفة عامة، وقيادات القطاعات المختلفة والذين ينقلون وجهات نظر المجتمع الى متخذى القرار ويتمتعون بقدر محسوس من النفوذ وتربطهم بالأسرة الحاكمة علاقات جيدة .

(٢) البعد الطائفى :

فالبحرين مجتمع طائفى مذهبى يعيش تحت سيطرة سلطة عشائرية. ويمثل الشيعة فى البحرين ٧٠٪ من مجموع السكان وهى أعلى نسبة قياسا الى دول مجلس التعاون الخليجى (١٦٪ قطر، ١٤٪ عمان، ١٨٪ الإمارات العربية المتحدة، ٢٤٪ الكويت، ٨٪ السعودية)، ثم أن توزيع الوظائف والفرص يخضع للإنتماءات العقائدية؛ .

تجسد الأحداث الأخيرة البعد الطائفى لاسيما وأن خطورة الأغلبية الشيعية العامل الأيديولوجى؛ فالأيديولوجية الشيعية تعد صيغة قوية وفعالة فى نظام العقيدة الإسلامية ثم أن القوة التنظيمية من خلال شبكة غير رسمية تربط بينهم، هذا بالإضافة الى إتصالهم بالشيعة فى ايران وفى لبنان .

(٣) البعد الخارجى :

ويشغل أهمية خاصة فى أزمة البحرين بالإضافة الى انه يشكل عاملا حاسما فى مسار الأمور فى البلاد أكثر من العوامل الداخلية فى كثير من الأحيان، ويمكن تحديد عناصر البعد الخارجى للأزمة فيما يلى :

بالنسبة لحركات المعارضة يلاحظ أن مطالب الحركة تعد جزءا من برنامج عام تتبناه حركات المعارضة فى دول مجلس التعاون الخليجى فى غضون السنوات القليلة الماضية من إقامة حكم دستورى ، وإخضاع الحكومات للسلطات الرقابية والتشريعية لممثلى الشعب، ووضع حد لإهدار الموارد .. الى غير ذلك من المطالب. ومهما إختلف ترتيب أولويات هذه المطالب من دولة الى أخرى ودرجة الإلحاح المتعلقة بكل مطلب؛ فإن الإصلاحات الديمقراطية تمثل القاسم المشترك الاعظم بين كل هذه الحركات .

كذلك هناك العديد من الأدلة التى تؤكد إتصال الشيعة بالخارج ؛ فالشيخ على سلمان زعيم الشيعة قضى ١٢ عاما فى إيران وإرتبطت عودته بتجدد أحداث التمرد ايضا على الصعيد الرسمى كانت هناك تصريحات مريبة لبعض المسئولين الإيرانيين دعا البحرين الى إبلاغ إستيائها و إحتجاجها وإستدعاء سفيرها للتشاور . ولا يمكن فى هذا الصدد إغفال السياسة الإيرانية فى منطقة الخليج ومحاولة تصدير الثورة .

وإذا كان متغير الطائفية هو المتغير الهام فى تركيبة الوضع القائم، فإنه يخشى أن تتأثر الحركة الشيعية بسوابق العمل السياسى الذى وضعته حركات التمرد فى المنطقة؛ فقد نجحت هذه الحركات فى توظيف القوى القبلية فى إقليم ظفار وفى اليمن الجنوبى، أو أن تدخل فى تحالفات قبلية ودينية مثل حركة جهيمان العتيبى فى السعودية ، وفى مجلس الأمة الكويتى قبل الحالى، أو فى تحالفات مصلحية مثل تحالف نواب المناطق الخارجية فى الكويت. ومن اليسير على حركة التمرد الشيعية فى البحرين توظيف الطائفة بهذا الشكل .

أما على المستوى الرسمى فمن الملاحظ أن ثمة تحسبا واضحا من جانب دول مجلس التعاون الخليجى مما يحدث فى أى من دول المجلس فيما يتعلق بحركات التمرد ويرى البعض بأن الهدف المباشر لإقامة مجلس التعاون الخليجى كان هو التنسيق الأمنى لم يكن مجرد تبادل المعلومات عن المجرمين أو الارهابيين، وإنما توفير الضمانات الكافية لمنع قيام حركات شغب ولتحقيق قدر من التماثل والتكامل فى سياسات النظم الحاكمة .

(٤) البعد الاقتصادى - الاجتماعى :

تمثلت العوامل الاقتصادية فى تردى الأوضاع المعيشية وإنتشار البطالة لاسيما قطاعات الشباب. فقد ضمت التظاهرات قطاعات كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل والذين طالبوا بإيجاد فرص للعمل وتوظيف العاطلين، وترجع أسباب البطالة الى تدهور أسعار النفط والى طبيعة الإقتصاد البحرينى والذى إعتمد فى تطوره - جزئيا - على الزراعة التى قامت على الآبار الإرتوازية والتى لحق بها الجفاف، والى تشغيل البحرين للعمال الأجانب نظرا لأن العامل البحرينى غير مؤهل للنهوض بالأعمال التى يقوم بها الأجانب، وأن تأهيله يحتاج الى كثير من الوقت والمال . ورغم أن وزارة العمل - والتى توجهت اليها المظاهرات بهذه المطالب - قد ناشدت القطاعين العام والخاص تشغيل العاطلين .

ثالثا : منهج التعامل مع الأزمة :

إتسم منهج التعامل مع الأزمة بعدد من الخصائص تنم فى مجموعها عن عدم إستعداد النظام الحاكم لأدنى حد من الإستجابة لمطالب المعارضة ومن هنا يمكن القول أن حقيقة الأزمة إنما تكمن فى أسلوب الحسم والذى إرتكز على العوامل الآتية :

(١) أكدت وجهة النظر الرسمية على أن المتظاهرين من الشباب الذين ليس لديهم مطالب محددة، وعلى أنهم مجموعة من الخارجين على القانون، أو المخربين الذى يعملون لحساب جبهات أجنبية . وهناك من يرى أنه - اذن - ثمة إعتبارات إقتصادية وراء مايحدث فإن ذلك يحدث فى كل الدول وأنه ليس مبررا لإنتهاج العنف، وهى رؤية صحيحة الى حد كبير .

(٢) التأكيد على عدم وجود علاقة بين هذه الأحداث والبعد الطائفي؛ وذلك بدليل - على حد تعبير وجهة النظر الرسمية - أن قيادات الشيعة تدين بالولاء للحكومة، وأنها إستنكرت هذه الأحداث . وقد أكدت التصريحات الرسمية على تماسك الشعب البحريني . وعلى أن الأوضاع الداخلية مستقرة الى أبعد حد .

(٣) التعويل على أطراف خارجية، فقد صوبت البحرين سهام الإتهام الى إيران؛ حيث وصفتها بالتدخل في شئونها الداخلية، وبسعيها الى زعزعة أمن وإستقرار البحرين لتأليب الشيعة ضد الحكومة، فقد إستغلت بعض الجبهات الإيرانية الطلبة الذين يدرسون في إيران من أبناء الشيعة البحرينيين لإثارة القلاقل وتهييج الرأى العام وتقويض ثقة المواطن فى حكومته .

(٤) التعامل مع الأحداث من منظور أمني بمعنى الإعتماد على الأساليب الأمنية في مواجهة المتمردين فقامت الحكومة بحملة من الإعتقالات شملت حوالى ٤٠٠ شخصا، أيضا لجأت الحكومة الى نفي وإبعاد قيادات المعارضة خارج البلاد ؛ فتم إبعاد الشيخ على سلمان وثلاثة آخرين الى دبي، ومنها توجهوا الى لندن .

وقد كان إجراء الإبعاد بمثابة إختبار لعلاقات البحرين مع الأطراف التي إستقبلت هؤلاء المبعدين، وبالتحديد مع الإمارات العربية وبريطانيا . فرغم أن المعارضة قد ناشدت الإمارات رفض إستقبال مبعدين من البحرين، إلا أن ذلك لم يحدث ، بل وشهد الموقف قدرا كبيرا من التنسيق بين البلدين على إثر مشاورات جرت بين مسئولي البلدين، وذلك كدليل على تميز العلاقات الإماراتية - البحرينية فى محيط العلاقات الخليجية عموما . كذلك كان موقف بريطانيا لصالح حكومة البحرين؛ فقد ترددت فى منح حق اللجوء السياسى للمبعدين الذين إنتقلوا من دبى الى لندن، وينكر أن المعارضة إستنكرت صمت الغرب على قمع السلطات البحرينيةللمعارضة، لكن ذلك لم يغير من موقف الحكومة البريطانية التى حرصت على علاقاتها بحكومة البحرين .

ورغم أن المعالجة الأمنية قد نجحت فى إنهاء الموقف ، إلا أنها لن تحسم الأزمة، إذ لابد من البحث عن الجذور وتلبية مطالب المعارضة فى تحقيق إصلاحات سياسية. لكن الوضع حتى هذه اللحظة ليس فى صالح المعارضة، وذلك لعدة أسباب أهمها :

(١) أن النخبة لاتنوى التنازل عن السلطة ومن الصعوبة بمكان أن تتمكن الجماعة المتمردة من قلب النظام القائم والذى يمتلك عناصر القوة بما فيها وسائل الإتصال الجماهيرى .

(٢) أن نطاق التمرد مازال محدودا، وأن مايمكن أن يوسع من نطاق التمرد هو الأزمة الاقتصادية وإنعكاساتها على المواطن العادى إذا ماتفاقمت : وفى هذه الحالة يستطيع النظام حماية نفسه اذا ماكان مدعوما من الخارج من الناحية الاقتصادية ، وذلك وارد بالنسبة للبحرين (نتذكر السلفادور فى الثمانينات والمساعدات الأمريكية) .

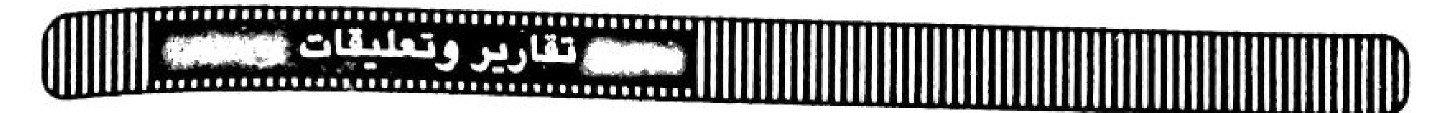
(٣) من الواضح أن حدود الإتفاق فى المجتمع البحرينى لم تزل واسعة الى حد يضمن حماية النظام؛ ففضلا عن الكثير من الأعيان والوجهاء، والقيادات الشعبية والقبلية التى تعضد النظام، هناك قطاع من الجماهير لايهتم بقضية المشاركة فى السلطة بقدر مايسعى الى الحصول على مزايا إقتصادية، ومن المتوقع أن تنجح حكومة البحرين فى تلبية مثل هذا المطلب، أى تحقيق إشباع إقتصادى لهذه الفئة .

(٤) أن النظام الحاكم يلجأ - على المدى الطويل - الى العديد من الأساليب السياسية مثل إختيار وتوظيف بعض العناصر القيادية وإستيعابها فى النخبة . وإغراء بعض قيادات المعارضة وإحتوائها فى ترتيبات النظام القائم .

(٥) أن النخب الحاكمة فى الخليج تدرك أن المنطقة تعيش على بركان من الخطر الشيعي، إذ يمثل الشيعة ٧٥٪ من مجمل السكان فى المنطقة ولدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجى حساسية بالغة من الخطر الشيعي، ومن ثم يحتل موضوع التعاون والتنسيق الأمنى بين دول المجلس مرتبة متقدمة على جدول أعمال المجلس، وهو ما يتمثل فيما أطلق عليه السعى لسد الثغرات التى يمكن أن يتسلل منها هذا الخطر، والذى قصد به على وجه التحديد «الخطر الشيعي الإيرانى» والتأكيد المستمر على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية .

(٦) لازال أمام النظام الحاكم إمكانية تطوير وسائل وآليات تمكنه من قمع هذه الحركة دون أن يتعرض لإحتمال تآكل شرعيته. من هذه الوسائل خصخصة أجهزة القمع مما يخلق قوة أمن أو شرطة أهلية تتغلغل فى أوساط الجماهير وتنحى بمسئولية القمع جانبا عن الحكومة - (إتبعت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية فى العقود القليلة الماضية، وكذلك إتبعت فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات فى السلفادور وجواتيمالا وكمبوديا والفلبين) . بالإضافة الى تحييد بعض القوى المؤثرة مثل القيادات الدنية والثقافية والإتحادات العمالية ومؤيدى المعارضة وجماعات حقوق الإنسان .

(٧) لم تتوافر بعد عوامل نجاح المعارضة، مثال ذلك أهمية دور الطبقة الوسطى أو البيروقراطية فى تعضيد المعارضة، أو الموقع الذى يشغله المتمردون فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية (عمال البترول فى ايران فى غضون الثورة ، وعمال المناجم ضد الحكم العسكرى فى بليفيا) . لكن محدودية وتواضع الأهداف بالنسبة للمعارضة يحسب لصالحها (تشير الخبرة الى أن الحركات التى سعت الى إحداث تغييرات جذرية لم تصادف نجاحا فى كثير من الأحيان) لاسيما وأن هناك قطاعا من النخبة لديه قناعة بضرورة إستيعاب هذه العناصر فى النظام، لكن المشكلة بالنسبة لهم فى إيجاد الصيغة بالنسبة. ومن هنا يمكن توقع إحتمال إجراء إصلاحات أو تنازلات شكلية لاتتعارض مع الإلتزام الإقليمي بالحفاظ على الوضع القائم ويعزز من شرعية النظام □





التعديل الوزارى فى الأردن

ـ محمد شوقى زعزوع

استقبلت الدوائر السياسية نبأ التغيير الحكومى الأخير فى الأردن بقدر من الدهشة، إذ أنه شمل الهيئة الوزارية بأكملها دون إستثناء. إلا أن هذه الدهشة تزول لدى معرفة الأسباب الحقيقية التى أدت إلى هذا التغيير بعد إستقالة حكومة المجالى، وكان الملك حسين قد ألمح فى مرات سابقة قبل تشكيل الحكومة الجديدة إلى رغبته فى التغيير، وذلك بعد أن وصلت الأوضاع إلى درجة أحس معها المسئولون والمواطنون على حد سواء بصعوبتها وضرورة العمل لمواجهتها.

بنظرة سريعة على الحكومة الأردنية السابقة التى كان يترأسها «عبدالسلام المجالى» فقد جاءت هذه الحكومة لمهام محددة منذ تكليفها منذ ربيع عام ١٩٩٣ وهى تعلم أن بقاءها مرهون بتحقيق هذه المهام وانجازها.

وقد بدأت حكومة المجالى تنفيذ مهامها بسرعة اكبر من المتوقع حيث قامت بحل البرلمان، وعدلت من قانون الإنتخابات حيث أصبح للمواطن الأردنى الحق فى انتخاب مرشح واحد فقط. فى نفس الوقت كانت حكومة المجالى متجهة بخطى سريعة نحو السلام مع اسرائيل. فكان اعلان واشنطن ثم معاهدة السلام الأردنية ـ الاسرائيلية، والتى أنهت حالة الحرب بين الدولتين.

وسط كل هذه المسئوليات ارتفع صوت المعارضة بصورة لم يسبق لها مثيل فى صفوف الأحزاب والشخصيات الوسيطة المعتدلة المعروفة بولائها للنظام، هذا بجانب الإسلاميين بإعتبارهم أشد المعارضين للإتفاق الأخير مع اسرائيل، كل هذا يحدث فى ظل تراجع الديمقراطية والحريات العامة مع تردى الأوضاع الاقتصادية وتدهورها.

ومن ثم فقد توافرت الأسباب والظروف التى أدت إلى إنهيار حكومة المجالى حيث لم تتمكن حكومته من التصدى للحالة المتدهورة التى يمر بها الإقتصاد الأردنى بالإضافة الى ظهور عدم التوافق فى صفوفها وإخفاقها فى شرح واقع السلام مع إسرائيل مع افتقاد الثقة بينها وبين المعارضة الأردنية، وذلك فى الوقت الذى بدأ الأردن يشعر فيه بالقلق بالنسبة لدوره فى ظل السلام وإزاء المنافع المنتظرة منه. إذن فقد كان التغيير حتميا.

لقد جاءت الحكومة الجديدة وعلى رأسها «الشريف زيد بن شاكر» بمثابة العنوان الأول لمرحلة التغيير التى أرادها الملك حسين.

ومما لاشك فيه أن مجئ «الشريف زيد بن شاكر» لرئاسة الحكومة الأردنية الجديدة يحمل فى طياته مجموعة من الأسباب الموضوعية واللازمة للمرحلة المقبلة، وذلك بعد

أن يدخل الأردن في مرحلة جديدة تماماً في تاريخه بعد معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية الأخيرة.

كان رئيس الوزراء الجديد قد سبق أن شكل وزارتين أردنيتين سابقتين قبل الوزارة الأخيرة. كانت الوزارة الأولى عام ١٩٨٩ في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها عدة مدن في الجنوب الأردني بسبب قرار حكومة زيد الرفاعي آنذاك برفع أسعار السلع والخدمات. أما المرة الثانية فكانت في عام ١٩٩١ خلفاً لطاهر المصري بسبب الأزمة التي نشبت بين حكومة المصري ومجلس النواب الأردني.

لقد جاء إختيار العاهل الأردني للشريف زيد بن شاكر موائما لمتطلبات المرحلة القادمة في إهتمامات الأردن وتوجهاتها فهو نموذج للشخصية القادرة على الربط بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية من جهة والتعامل بمرونة مع تداعيات المرحلة المقبلة والقدرة على إعادة الحوار السياسي المتوقف بين الإسلاميين والحكومة من جهة أخرى.

وقد ضم التشكيل الحكومي الجديد حوالي ١٧ من أعضاء البرلمان وعشرة مستقلين والباقي من التكنوقراط والأكاديميين الفنيين من أصل الـ ٣٠ وزيراً وتعتبر عملية احتفاظ «الشريف زيد بن شاكر» بوزارة الدفاع - مثلما جرى العمل به في حكومات سابقة - إشارة لإعطاء درجة من الحسم والحزم في إدارة شئون البلاد. ويرجع ذلك لكونه كان قائداً عاماً سابقاً للجيش.

كذلك ضمت الحكومة الجديدة سيدتين ووزير خارجية من المتفتحين سياسياً على كل التيارات وهو عبدالكريم الكباريتي وربما يكون الكباريتي هو أحد العوامل المساعدة الهادفة لتوطيد العلاقات العربية - الأردنية حيث أن الكباريتي معروفا بصلته الجيدة بكل من مصر وسوريا. أيضا نجد وزير الإعلام وهو من الوسط الأكاديمي وربما يعطي هذا دلالة انفتاح الحوار بين الحكومة ومختلف الأحزاب والتيارات السياسية، والتي كانت تشكو من قبل من حرمانها من حيز اعلامي ودبلوماسي ضيق.

إذن لاشك أن التعديل الوزاري الأخير في الأردن قد خلق مجموعة من الأولويات والمهام والتي أصبح من المتعين على الحكومة الجديدة أن تسعى إلى تحقيقها وتنقسم هذه الأولويات إلى ثلاث:

١ - الحفاظ على مسيرة الديمقراطية

٢ - دعم السلام وترجمته لتنمية القدرات البشرية والإقتصادية للأردن

٣ - التركيز على قضية مكانة الأردن في العالم العربي والإسلامي

أولا : الحفاظ على مسيرة الديمقراطية :

في حديثة عن مرحلة التغيير الذي ترجمه خطاب تكليف حكومة الشريف زيد بن شاكر ركز الملك حسين على المهام الصعبة التي ستواجه الحكومة الجديدة.

ومن خلال عزمه على إحداث انفراج داخلي قام بن شاكر بالتشاور مع مختلف التيارات السياسية في الأردن سواء من اليمينيين أو اليسار، وبالرغم انه لم يعرض على الجميع المشاركة إلا انه اشركهم بالفعل في التشاور حول أسلوب العمل لمعالجة الإختلالات التي يعاني منها الأردن.

وكان لقاؤه مع مراقب حركة الإخوان المسلمين إعلاناً عن التزام الشريف بتعميق النهج الديمقراطي والحريات العامة وإيماناً منه بضرورة مشاركة الجميع في معالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتردية والمتفاقمة في الأردن. هذا مع العلم أن كتلة العمل الإسلامي التي تحظى بـ ١٦ مقعدا في البرلمان (مجلس النواب). رفضت المشاركة في الوزارة الجديدة بسبب معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية.

ويعتبر تعيين الشريف ١٧ نائبا له دليلا على إهتمامه بالسلطة التشريعية وتدعيماً لها. كذلك ضمت حكومته فريقاً من الإقتصاديين على درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة لمواجهة المشاكل الإقتصادية في الأردن ومحاولة وضع حلول سريعة لها.

وبغض النظر عن مشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية من عدمه خاصة الحركة الإسلامية، فإن هذا التشكيل الجديد جاء ليعبر عن الهدف المبدئي من التغيير وهو وجود فريق وزاري متآلف يمثل التوازنات الشعبية الداخلية. عدا الحركة الإسلامية التي تضم الكثير والكثير جدا من الفلسطينيين المقيمين بالأردن.

ثانيا : دعم السلام مع اسرائيل وترجمته لتنمية القدرات الاقتصادية والبشرية للأردن :

إن معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية جاءت كتأكيد المنافع الأساسية للأردن في ظل الأوضاع الداخلية المتردية سواء كانت فقرا أو بطالة أو كسادا اقتصادية وتراكم الديون على الأردن، بالإضافة إلى ضعف الإستثمارات الخارجية وخاصة العربية.

فإذا نظرنا إلى معاهدة السلام الأخيرة مع اسرائيل نجد أن الاتفاقية نصت على التعاون الإقليمي بين إسرائيل والأردن في مجال المياه والأمن والسياحة والتعاون الإقتصادي والطاقة وغيرها كما تنص المادة (٧) من الإتفاقية بالإضافة إلى تعزيز علاقات الجوار الجغرافي.

ومن المنتظر أن تؤدي معاهدة السلام إلى زيادة الإستثمارات سواء العربية أو الأجنبية في الأردن كذلك زيادة التبادل التجاري بين الدولتين - الأردن واسرائيل - مع خلق فرص عمل جديدة للأردنيين حيث من المنتظر أن تفتح هذه الإتفاقية مجالات عديدة وسوف تؤدي إلى سهولة تنقل العمالة الأردنية من والى إسرائيل.

ومن المنتظر أن تؤدي هذه العملية إلى انتعاش السوق الأردنية، وبالتالي إيجاد حل لمشكلات الفقر والكساد

والبطالة التى يعانى منها الأردن.

وهو ما تأمله طموحات حكومة زيد بن شاكر.

ثالثا : التركيز على قضية مكانة الأردن فى العالم العربى والاسلامى :

من المرجع أن يكون العنوان الرئيسى لعملية التغير الحكومى الأخير فى الأردن «إحداث تغيير شامل فى سياسة الأردن الخارجية» وخاصة على الصعيد العربى وتنشيط دور الأردن عربيا عربياً واقليمياً.

فعى الرغم أن التغيير الحكومى الأخير فى الأردن ليس الأول من نوعه فى تاريخ الأردن السياسى إلا انه سوف يؤدى إلى إعادة الحرارة للعلاقات الأردنية ـ العربية التى تأثرت بشدة بعد حرب الخليج الثانية نتيجة لمواقف معينة تبنتها الحكومة الأردنية.

فمسألة إعادة توطيد علاقات الأردن مع مختلف الدول العربية أمست عملية حيوية بالنسبة للأردن وخاصة فى الفترة المقبلة حتى لا تفقد الأردن دورها الإقليمى فى المنطقة. فبعدما استطاع العاهل الأردنى الصعود إلى مسرح التسوية كلاعب أساسى بتوقيعه على معاهدة السلام مع اسرائيل، عاد بعد ذلك بحكومته الجديدة إلى محاولته استعادة بعض الأوراق العربية التى كان قد خسر بعضها بسبب هذه المعاهدة، وذلك من زاوية عدم انتظاره الأطراف الأخرى فى عملية التسوية، وكان خسر بعصها الآخر بسبب موقفه الذى اعتبر متعاطفاً مع العراق إبان أزمة الخليج.

وفى الوقت الذى يسعى فيه الأردن لتحقيق انفتاح اقليمى على الدول العربية التى تأثرت علاقته بها، والدخول فى خط المصالحة العربية يسعى الأردن فى الوقت نفسه لتأكيد العلاقات الوطيدة مع الدول الصديقة له من جهة والمؤيدة لإتفاق السلام من جهة أخرى. وتمثل سلطنة عمان مثالاً واضحاً فى هذا الصدد. فقد كانت سلطنة عمان أبرز الأصوات المؤيدة للأردن فى معاهدته مع اسرائيل، كما أن عمان مؤيد تقليدى لخيار السلام مع اسرائيل وكانت قد سجلت سابقة خليجية باستقبالها رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق رابين وذلك منذ فترة ليست بعيدة.

وقد أسهمت قمة العقبة الأخيرة التى جمعت الرئيس المصرى والعاهل الأردنى بشكل كبير فى إعادة الحرارة للعلاقات المصرية ـ الأردنية، وبدأ الأردن فى الوقت نفسه جهوده الرامية لتحسين علاقاته مع سوريا وبقية الدول العربية.

وكان بن شاكر قد دعا فى رسالة للملك حسين قبل تشكيل حكومته الجديدة الى تجاوز الخلافات حتى تستطيع الأمة العربية توحيد صفوفها فى مواجهة التحديات الخارجية، وقد أكد شاكر على التزام حكومته بتنفيذ ما ورد فى معاهدة السلام مع اسرائيل والتى قيل أنها حظيت بأغلبية الشعب.

من ناحية ثانية تأتى قضية القدس على رأس الموضوعات فى جدول أعمال الحكومة الجديدة بعد أن كانت الأردن قد أعلنت الولاية الدينية على المقدسات فى القدس ـ الأمر الذى أدى إلى استياء الفلسطينية وعلى رأسهم ياسر عرفات، وأدت هذه المسألة إلى حد حدوث أزمة فى العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية.

وقد جاءت دعوة الرئيس المصرى الأخيرة بعقد قمة رباعية فى القاهرة جمعت رؤساء كل من مصر والأردن وفلسطين واسرائيل وذلك كخطوة هامة من ناحيتين. فهى من ناحية أولى خطوة مفيدة للتنسيق العربى فى عملية السلام، وهى من ناحية ثانية فرصة لإزالة التوتر الذى شاب العلاقات بين الأردن وفلسطين فى الفترة الأخيرة.

نظرة مستقبلية :

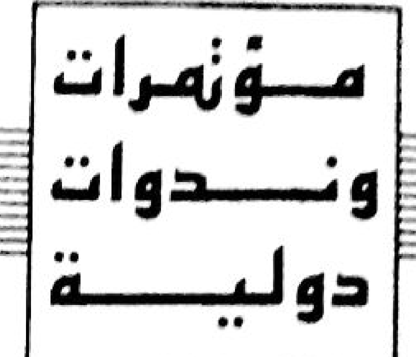
تشير الولايات السابقة التى ذكرناها أنها باتت تمثل تحديات أصبح على الحكومة الأردنية الجديدة مواجهتها والتعامل معها بحسم وايجابية الأمر الذى من شأنه ترسيخ أقدام الحكومة الجديدة واعطاؤها الثقة والمصداقية.

ويرى الخبراء والمراقبون أن الحكومة الجديدة أمامها برنامج موسع يؤهلها لأن تكون طويلة الأمد على عكس الحكومات السابقة التى يطل عمرها أكثر من العام الواحد، وذلك منذ مرحلة الديمقراطية عام ١٩٨٩.

إن الدلائل تشير إلى أن الحفاظ على مسيرة الديمقراطية وتعميق المنهج الديمقراطى فى الحكم سيصبح من أهم السمات التى تميز حكومة بين شاكر، كذلك الحفاظ على مسيرة السلام وتحقيق الاستفادة القصوى منه على كافة المستويات، وفى كافة المجالات سواء داخلياً أو خارجياً وسوف يقوى هذا بالتأكيد دور الأردن على المستوى الإقليمى وهو الأمر الذى تسعى اليه بشدة وخاصة على المستوى العربى وذلك بعد أن وضح أن السياسة الأردنية الجديدة التى تسعى الى المراوحة على كافة المستويات، وتهدف إلى الجمع بين خيار التقرب مع إسرائيل من جهة وخيار الوحدة العربية من جهة أخرى أصبحت هذه السياسة بمثابة الإختبار ليس فقط للأردن ولكن لسياسات دول عربية أخرى لم تعد ترى ان كلا الخيارين ينفى الآخر أو يتعارض معه.

ويشير المحللون إلى أن الدعم الأردنى للشعب الفلسطينى سوف يستمر حتى فى ظل فتور العلاقات بين الطرفين.

وأخيراً تصبح المهمتان الأصعب أمام حكومة الشريف زيد بن شاكر هما استكمال معاهدة السلام والتطبيع مع اسرائيل فى مختلف المجالات كمتطلب أولى، ويصبح المتطلب الثانى والذى لايقل أهمية عن الأول، هو مدى قدرة الحكومة الجديدة على تحقيق انفراج فى الأجواء العربية والعالمية من النواحى التى ذكرناها آنفا.□



محاضرة الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب حول الاتجاهات البرلمانية الحديثة والعلاقة بين الديمقراطية والبرلمان

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (اول ديسمبر ١٩٩٤)

السيد الأستاذ الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

السيد الأستاذ طه خليل رئيس جمعية خريجى الاقتصاد والعلوم السياسية. السادة الاساتذة سيداتى وسادتى

يسرنى أن اتحدث معكم عن الاتجاهات الحديثة او بعبارة أخرى « الديمقراطية والبرلمان»

وحديثى هو نظرة حول العالم كله وليست نظرة محلية ومن خلال هذه النظرة يمكن أن نعرف أين نحن الآن ولا يمكن الحديث عن البرلمان بدون الحديث عن الديمقراطية . فالديمقراطية كما نعرف جميعا هى حكم الشعب بواسطة الشعب لصالح الشعب وتأتى المؤسسات البرلمانية لكى تمارس الديمقراطية باعتبارها تضم نواب الشعب والشعب هو صاحب السيادة، لهذا فإن المؤسسة البرلمانية عليها مسئولية كبرى فى التعبير عن ارادة الشعب وقبل أن اتجه الى البرلمان لابد أن القى نظرة سريعة وسريعة جدا عن العوامل التى تؤثر على مفهوم الديمقراطية. فالديمقراطية ليست مجرد مفهوم أكاديمى وليست مجرد معنى وانما هى مدلول حى وواقع بحيث يتأثر هذا المدلول بالأحداث التى تجرى حوله. والديمقراطية فى أى بلد من البلاد تتأثر بما يجرى فى غيرها من الدول وليس داخل الدولة ذاتها فحسب ، فالديمقراطية ليست ظاهرة محلية وانما هى ظاهرة أو معنى يتأثر بما يدور حولها فى الدول الأخرى، حيث نجد الارهاب ، تلوث البيئة ، الاضطراب الاقتصادى الذى يحدث حولها، كل هذه الأمور لا يمكن أن تنحصر داخل دولة واحدة فحسب وإنما تؤثر فى غيرها من الدول فالديمقراطية تتأثر بكل ما يدور حولها فى خارج الدول

وساطرح على حضراتكم عدة مشكلات غامضة الى حد ما وارجو من حضراتكم المتابعة لأننى سوف أحل كل هذه المشكلات

لقد قلت ان مدلول الديمقراطية ليس مجرد مدلول محلى وإنما هو مدلول يتأثر بكل ما يجرى فى العالم فالديمقراطية فى مصر تتأثر بكل ما يجرى حولها فى العالم كله. والديمقراطية فى فرنسا تتأثر بكل ما يجرى فى اوربا وهكذا ، فما معنى كل ذلك وفى نفس الوقت الذى نتحدث فيه عن الديمقراطية كنظام حكم داخل الدولة ، نجد أن هناك حديث آخر عن الديمقراطية من وجه نظر القانون الدولى - فى مجال العلاقات الدولية.

والحديثان متباينان، حيث يتحدث سكرتير عام الأمم المتحدة الأستاذ الدكتور بطرس غالى فى أجندة السلام عن ديمقراطية العلاقات الدولية ثم يتحدث آخرون بمناسبة مرور خمسين عاما على انشاء هيئة الأمم المتحدة عن تعديل نظام الأمم المتحدة وضرورة التخلص من سيطرة بعض الدول الكبرى على قرارات الأمم المتحدة باقتراح اعادة هيكلة الامم المتحدة وتوسيع دائرة أصحاب المقاعد الدائمة لماذا كل هذا؟

كل هذا لتحقيق ما يسمى بديمقراطية العلاقات الدولية حتى لا تكون الكلمة لدول معينة بذاتها، لأن الدول أصحاب « حق الفيتو» رأيها يأتى أحيانا فوق القانون الدولى فاذا كانت كلمة القانون الدولى بمعنى معين وجاءت دولة وقالت « فيتو» فإن رأيها يكون فوق رأى القانون، لهذا لم يكن غريبا أن يثور الحديث عن ديمقراطية العلاقات الدولية أى أن

الدول كلها صاحبة السيادة تشارك على قدم المساواه فى اصدار القرار الدولى ولا يكون لدولة معينة صوت أعلى من غيرها مهما كانت إمكانياتها، لهذا اعتبر عقد التسعينات ـ اثناء البحث فى القانون الدولى ـ هو عقد القانون الدولى وذلك لتعزيز مبادىء القانون الدولى واحترامها خاصة عند الكلام فى موضوع ديمقراطية العلاقات الدولية وفى اطار هذين المعنيين ، « الديمقراطية كنظام حكم وديمقراطية العلاقات الدولية كنظام دولى يجىء دور البرلمان فى كل دولة ، ذلك أن الحكومات مهما ابدت رأيها داخل الأمم المتحدة فإن البرلمانات يكون لها دور فى تكوين قرارات حكوماتها

كيف تؤدى البرلمانات دورها لتحقيق الديمقراطية داخل الدولة؟ وكيف تؤدى البرلمانات دورها لتحقق ما يسمى « بديمقراطية العلاقات الدولية»

هناك تحديات ضخمة تواجه البرلمان فى كل من افريقيا اسيا، امريكا اللاتينية ، اوروبا الغربية، وشرق ووسط اوربا ومهمتى أن ارصد هذه التحديات لكى نتحقق مما اذا كان البرلمان قادر على ان اداء دوره والا فما هى الصعوبات؟

وهنا لابد ـ بداية ان اقول انه منذ يناير ١٩٨٩ ثبت أن هناك ١٧٨ دولة من ١٩٠ دولة لها برلمانات وفى نفس المدة نلاحظ أن أكثر من خمسين دولة غيرت دساتيرها ووضعت دساتير جديدة وأكثر من خمسين دولة أخذت بالتعددية الحزبية فى الأونة الأخيرة واخذت بقوانين جديدة للانتخابات وعدلت لوائحها البرلمانية فى مدة وجيزة وعندما نتكلم عن البرلمانات وتحدياتها فيجب أن نتكلم عن تحد مهما هو:

• كيفية تشكيل البرلمانات، حيث نلاحظ أن نظم الإنتخابات مختلفة وفى دراسة قام بها الإتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٧٣ شملت ١٦٠ دولة ثبت أن ٨٣ دولة اخذت بنظام الانتخاب الفردى وان ٥٧ دولة اخذت بنظام القائمة النسبية وأن ٢٠ دولة اخذت بالنظام المختلط جمعت فيه بين نظام الانتخاب الفردى ونظام الانتخاب بالقائمة النسبية وهناك دولا تتجه حديثا ـ بعضها كان يأخذ بنظام الانتخاب الفردى والبعض الاخر كان يأخذ بنظام القائمة للجمع بين النظامين ومنها اليابان وايطاليا ودولة ليتوانيا التى تقع فى شرق اوروبا هذه ظاهرة وأول عنصر فى تكوين البرلمان هو النظم الانتخابية ومشملاته وثانيا هل يقبل الشعب على انتخاب نوابه فظاهرة زيادة عدد المتخلفين عن الانتخابات موجودة فى العالم كله، متوسط التخلف عن الانتخابات فى العالم كله ١٩,٧٦٪ وهنا اتجاه نحو ازدياد نسبة التخلف وليس الأقبال على الانتخابات فنجد أن متوسط التخلف عن الأنتخابات فى أفريقيا ٤٨,٧٩٪ أى ٤٩٪ ، متوسط التخلف عن الانتخابات فى أمريكا اللاتينية ٣٥,٣٩٪ فى اسيا نجدها ٢٨,٩٩٪ أما فى اوروبا فنجد أن المتوسط قد وصل ٢٢,١٣٪ بزيادة عن الانتخابات السابقة فى أوروبا حيث كانت نسبة التخلف فيها ١٧,٢١٪ نلاحظ زيادة الاتجاه للتخلف عن الانتخابات ومتوسط التخلف فى القارات الأربع ٣٣,٨٧٪

اذا هناك ظاهرتان يجب تسجيلهما فى تكوين البرلمان هما

١ـ تذبذب النظم الانتخابية ما بين النظام الفردى ونظام المختلط والاتجاه الغالب هو النظام الفردى

٢ ـ التخلف عن اداء الدور الانتخابى

وبالرصد تبين أن هناك تزايد نحو التخلف، وبالتحليل تبين ان معظم المختلفين عن الانتخابات لا يعجبهم نظام الانتخابات فلا يذهبون

والأن ماهى التحديات التى تواجه البرلمانات فى اداء دورها؟

ابدا بالبرلمانات التقليدية العتيقة بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية حيث لوحظ أن البرلمانات تواجه عدة تحديات

أولا : ضعف الأحزاب :

فقد لوحظ فى اوروبا واسيا تركيزا على حزب او اثنين على الاكثر وعدد أخر من الأحزاب ضعيف فى الممارسة السياسية لذلك ظهر اتجاه ينادى بتقوية الأحزاب باعتبارها اداة الممارسة السياسية

ثانيا: الفساد السياسى :

فايطاليا عرفت ما يسمى بالفساد السياسى ونفس الحال فى المملكة المتحدة وفرنسا كل هذه الدول تشكو الآن مما يسمى بالفساد السياسى

ثالثا: ضعف تمثيل المراة :

قد يظن البعض أن المراة ممثلة تمثيلا حسنا ـ فى فرنسا مثلا ـ ومع ذلك نجد أن البرلمان الفرنسى يشكو من ضعف تمثيل المراة وأنها ليست ممثلة تمثيلا واجبا باعتبارها شريكة للرجل فى المجتمع

رابعا: ظهور موجة من عدم الرضاء عن بعض السياسين :

نلاحظ فى برلمانات الدول ذات الديمقراطيات التقليدية وجود نوع من الخلط بين موجة النقد للسياسيين وموجة النقد للممارسة السياسية او للديمقراطية حتى أن البعض قد قال اننا نرحب بمهاجمة السياسيين لأن التركيز على السياسيين بالهجوم يكون افضل من التركيز على المؤسسات كالأحزاب او الحكومات بأسرها مثل التركيز فقط على وزير واحد أو اثنين أو رئيس حكومة فيكون هذا افضل فى نظر البعض حين يكون الهجوم على الأشخاص بدلا من الكيانات وذلك لحماية الكيانات نفسها وقيل أيضا أن بعض السياسيين يتلقون النقد المرير بسبب فشل يفوق طاقتهم ولو أسندت هذه المهام بغيرهم لفشلوا ولكن لابد أن ينتقدوا وأن تكون تنحيتهم كبش فداء لكياناتهم السياسية التى يمثلونها

اذا فالسياسيون أحيانا يكونون كباش فداء بسبب عجزهم عن تنفيذ الخطط والمشروعات وتحقيق اهداف معينة رغم أن هذا العجز له ما يبرره من الناحية الموضوعية ـ ومع ذلك لابد من ارضاء الجماهير ولابد من اعطاء الوعود لها حتى تستمر راضية ولو ادى الأمر لسقوط سياسى ككبش فداء حماية للديمقراطية، فكم للديمقراطية من كبش للفداء حتى تبقى! وليسقط بعض السياسين فداء لها ولو كان فشلهم ليس راجعا لتقصيرهم

خامسا : الرقابة على دستورية القوانين :

من التحديات التى يشكو منها العاملون فى الديمقراطيات التقليدية أيضا ، موضوع الرقابة على دستورية القوانين ، حيث نجد فى فرنسا انه قد حدثت أزمة عندما جاء المجلس الدستورى الفرنسى وقرر عدم دستورية مشروع قانون اقترحة وزير الدخلية يحد من اقامة الأجانب

وقيل بأن البرلمان يكاد يختفى دورة لكى يكون الدور للقانون والمحكمة لأنها هى التى تقول ان القانون دستورى ام غير دستوى وقالوا وشكوا من زيادة سلطة المجلس الدستورى فى الطعون الانتخابية ـ حيث أن المجلس هو الذى يفصل فى الطعون الأنتخابية وقالوا أن زيادة سلطته فى الرقابة على مطابقة القانون للدستور يقلق الديمقراطية فى فرنسا باعتبار أن الشعب هو صاحب القرار وأن الشعب هو الممثل فى البرلمان ويستأنسون بقول ديجول « أن الشعب هو المحكمة العليا» ولا توجد محكمة فوق الشعب وقالوا أن المجلس الدستورى أصبح محكمة استئنافية للبرلمان..

سادسا الإعلام البرلماني :

من التحديات التى تواجه الأداء البرلماني فى أوروبا ايضا ، الاعلام البرلماني. يقولون حقا ، أن البرلمان يؤدى دوره ولابد من الاعلام حتى يثق الناس فى حسن اداء النواب ولهذا نجد ان بعض الدول خصصت قناة تلفزيونية معينة لكى تذيع جلسات البرلمان كاملة بغير حذف ويكون دور القنوات العادية دورا استثنائيا عاديا لعرض لقطات معينة

سابعا: تمويل الأحزاب :

فقد لوحظ أن بعض الأحزاب قد سيطرت عليها شركات او مؤسسات اقتصادية او تنظيمات معينة تسمى « المافيا كما أن هناك ادعاء بأن هذه الأحزاب قد تسللت إليها الرشوة، وأصبحت خاضعة لنفوذ اخر ولهذا عنيت كثير من الدول فى أوربا بتعديل قوانينها للحد من النفوذ الأجنبى او الاقتصادى على الأحزاب وجاء مجلس اوربا ووضع نموذجا لمشروع قانون للاحزاب ليحمى الأحزاب من التأثر بأى تمويل خارجي..

هذه التحديات التى تواجة البرلمان والديمقراطية التقليدية فى أوروبا الغربية يحميها شيء واحد فقط وهو ما اريد ان نضعه نصب اعيننا باعتبارنا رجال علوم سياسية هذا الشيء هو « ثقافة الديمقراطية» فهل الديمقراطية قيمة يعتنقها الناس كالأخلاق.. كالأمانة والشرف.. ام هى امر عارض؟

إن الثقافة الديمقراطية قيمة، فى هذه الدول، قيمة يعتنقونها. هذه القيمة هى التى تجعلهم يبحثون عنها ويعملون على دعمها ولهذا فانهم يتشبثون بها مهما حدث فيها اضطراب.. ومهما اعتراها من سوء ممارسة فالديمقراطية كما يقولون وعاء يشرب منه الشعب ويستزيد، بينما نجدهم فى دول أخرى فى شرق ووسط أوروبا وليتوانيا يقولون عنها انها وعاء « جاف» أما هنا فالوعاء « ملىء»

لقد تعرضت للتحديات التى تواجة البرلمان فى أوروبا ، فساد سياسى حصول الأحزاب على تمويل خارجى من مؤسسات اقتصادية وشركات من الخارج ، وكذلك الشكوى من الرقابة الدستورية ، المطالبة بتخصيص مساحة للاعلام البرلماني، التركيز على نقد اشخاص السياسيين واعتبارهم كباش فداء لحماية الكيانات والنظم حتى تستمر الديمقراطية، ضعف تمثيل المراة كل هذه المشاكل كان يجب استعراضها حتى لا تظنوا أن الأمور وردية.

وكان لابد أن نعرف هذا حتى يعرف الناقدون أن هناك نقدا يمكن أن يوجه ايضا الى دول سبقتنا فى الحماية الديمقراطية.

واذا كانت هذه هى الديمقراطيات التقليدية ! فما هو الحال فى الديمقراطيات الناشئة ؟ مثل ليتوانيا، استونيا المجر، رومانيا، بولندا وباقى الدول التى تخلصت من هيمنة الاتحاد السوفيتى السابق سواء حديثا او قديما حيث ظهرت مشكلة هذه الدول بعد انتهاء الحرب الباردة ، اذا كان لابد من ارتفاع نغم الديمقراطية فى هذه الدول وهنا نسأل ماذا يحدث فى هذه الدول؟

أولا: هذه الدول مشغولة بأشياء كثيرة جدا ـ يمكن أن استعرضها لحضراتكم اذا شئتم قبل أن اعرض للمشاكل الجامدة ـ فهى مشغولة بإعداد لوائح برلمانية ، والتعرف على التقاليد البرلمانية ، واصدار التشريعات الملائمة لإقتصاديات السوق، لكن هذه البرلمانات يحوطها عدم الأستقرار السياسى والإقتصادى وضعف فى مؤسساتها، لماذا؟

إن دول شرق ووسط أوروبا إتجه معظمها نحو التحرر الاقتصادى بخطى سريعة فحدث فيها اضطراب اقتصادى وفى نفس الوقت وبسبب انتهاء الحرب الباردة والتحرر من هيمنة الاتحاد السوفيتى السابق، حدث اتجاه سريع نحو الديمقراطية بنموذجها الغربى، والاتجاه السريع نحو التحرر الاقتصادى والديمقراطية فى نموذجها الغربى.. هذان العاملات معا قد اديا الى ظهور مشاكل كثيرة حيث اصبحت الأحزاب المعادية للديمقراطية ذات صوت عال ، فنجد ان كل من الأحزاب الأشتراكية والشيوعية قد كسبت المعركة الأخيرة للإنتخابات فى المجر لماذا؟ السبب هو تعجل فى الإصلاح الإقتصادى.. تعجل فى تطبيق نظم ديمقراطية لا تتفق وبيئة هذه الدول كل هذا أدى الى فشل المؤسسات الديمقراطية، فضلا عن الأحزاب العتيقة القائمة من قبل والمتربصة بالديمقراطية، التى فازت بثقة الجماهير فاستحقت أصواتها فظهرت هذه الاحزاب ايضا، وبسبب العجلة نجد ان هناك ضغطا على الحكومات لابطاء الاصلاح الاقتصادى يدعمه ظهور الأحزاب الشيوعية من جديد لهذا قال البعض ان الديمقراطيات الهشة لدول شرق ووسط اوروبا تحتاج الى سنوات لكى تصمد، فهى تستوجب تقدم اقتصادى لان الديمقراطية لايمكن ان يحميها الا اصلاح اقتصادى قوى.

والسؤال العاجل: هل يمكن تحسين الأحوال الاقتصادية سريعا فى دول شرق ووسط اوروبا فى ظل هذه الانظمة لحماية الهياكل الديمقراطية؟ هل من الممكن ان ننفذ برنامج للاصلاح الاقتصادى على وجه السرعة؟ وهل يمكن ان نعمق الثقافة الديمقراطية فى هذه الدول ـ التى كانت تؤمن بالشيوعية منذ عدة سنوات ـ واعتبار الثقافة الديمقراطية قيمة فى ضمير الناس كما هو الحال فى أوروبا الغربية؟

لقد طرح هذا السؤال. وتمت الاجابة عليه بطريقتين:-

فإما ان نقوم بعملية إنعاش إقتصادى لهذه الدول عن طريق مشروع إقتصادى «على غرار مشروع مارشال» الذى انقذت به امريكا دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية حتى تحميها من الديكتاتورية وعلى حد قول البعض الذى قال هل لابد لدول شرق ووسط أوروبا من دعم إقتصادى تتحمله الدول الكبرى وماذنب الدول الكبرى لكى تتحمل مشروع على غرار مشروع «مارشال»؟

أم لابد من برنامج اقتصادى وتدريب هذه الشعوب على الديمقراطية والاقتصاد؟

وانه يمكن القول بأن اسباب المشكلات التى تواجه الدول ذات الديمقراطيات الناشئة تنحصر فى تعجل الاصلاح الاقتصادى او التحرر الاقتصادى كما أن التعجل فى تطبيق نظم ديمقراطية غربية ادى الى موجه من عدم الثقة فيها، إذن المشكلات هى ضرورة رفع مستوى الاقتصاد او رفع مستوى الاداء الديمقراطى، ورفع مستوى الاقتصاد يتطلب معونات خارجية، ورفع مستوى الاداء الديمقراطى يتطلب تدريب وتغيير نظم، لهذا نجد أن دور مجلس أوربا الآن هو عمل مشروعات لانقاذ وتطوير الاداء البرلمانى، وهناك مشروع لعمل قوانين نموذجية لاعانة هذه الدول على ممارسة الديمقراطية وقد رأينا أوربا الغربية ورأينا شرق ووسط أوروبا.

وبالنسبة لبعض دول امريكا اللاتينية فليست احسن حالا. فقد عرفت النظم الديكتاتورية العسكرية ولم تفق منها الا حديثا وهى الآن تتجه نحو التطبيق التدريجى للنظم الديمقراطية الحديثة مثل الارجنتين، شيلى البرازيل، بوليفيا واروجواى هذه الدول تحتاج لجهد مكثف لتطبيق التعددية الحزبية لماذا؟

لانها بعد أن مرت بنظم ديكتاتورية وعسكرية حدث فيها تدهور اقتصادى عنيف، هذا التدهور الاقتصادى فى هذه الدول لن يمكنها من الاداء الديمقراطى كما يجب، فلابد أن نسلم بوجود قطبان متلازمان:

نظام اقتصادى قوى مع نظام ديمقراطى قوى، اضطراب اقتصادى قد يؤثر فى الأداء الديمقراطى لماذا؟

سأجيب حالا أثناء الكلام عن افريقيا....

واذا كان الحال - كما رأينا بائسا فى شرق ووسط وغرب أوربا - فما هو الحال فى افريقيا؟

اولا: هل هناك نموذج عالمى للديمقراطية بحيث يمكن ان نسأل افريقيا بأن تأخذ نموذجا ديمقراطيا معينا؟

الاجابة: هى ان الديمقراطية ليست غاية فى حد ذاتها فحكم الشعب لصالح الشعب هو لتحقيق التنمية لهذا الشعب أى لخير هذا الشعب، فهل نموذج التنمية فى أفريقيا هو نفس نموذج التنمية فى أوربا الغربية؟ الاجابة بالنفى واذا كان نموذج التنمية مختلفا والديمقراطية تهدف الى تحقيق التنمية لخير الشعب فان نموذج الديمقراطية فى أفريقيا لايمكن أن يكون فى نموذج للتنمية يختلف عن النموذج الذى نرجوه لأنفسنا.

وهنا تساءل الناس هل عرفت افريقيا الديمقراطية؟. البعض يقول ان افريقيا عرفت الديمقراطية. أما الذين قالوا أن افريقيا لم تعرف الديمقراطية أبدا فهم يجيبون طبقا للمفهوم الديمقراطى فى أوربا الغربية (الدول ذات الديمقراطيات التقليدية)

وأما الذين يقولون أن أفريقيا عرفت الديمقراطية فهم يجيبون طبقا للمفهوم الديمقراطى فى أوربا الغربية (الدول ذات الديمقراطيات التقليدية)

وأما الذين يقولون أن أفريقيا عرفت الديمقراطية فهم ينظرون لمهوم الديمقراطية بمعنى الرأى بعد التشاور والتداول أى عدم الانفراد بالرأى الواحد فهؤلاء يقولون أن افريقيا عرفت الديمقراطية وديمقراطية اتفاق الرأى موجوده، حتى الحاكم المستبد فى بعض الدول الأفريقية يتشاور مع بعض الناس ولديه نظم معينة يتشاور معهم، وهناك دول أخذت بنظام التعددية الحزبية وهنا نريد أن نقف على مدى التطور البرلمانى فى أفريقيا. فى واقع الأمر هذا التطور ظهر لأول مرة وعرف بما يسمى المؤتمر الوطنى كصيغة لعقد اجتماعى جديد فبعض الدول الأفريقية وجدت أنه لابد من التحرر من نظام الحزب الواحد، وأنه لابد من جمع الشعب أو مندوبين عنه فى مؤتمر وطنى لكى يختار الصيغة المناسبة وقد ظهر هذا الاتجاه فى عدد كبير من الدول، لكن المؤتمر كان ينتهى دوما نهاية غير متوقعة حتى من رئيس الدولة الذى دعى الى هذا المؤتمر فنجد أنهم فى دولة «بنين» قد اقالوا الرئيس بعد انتهاء المؤتمر وأصبح المؤتمر نفسه مؤسسة سيادية وشكل لجنة لوضع الدستور وأقيمت انتخابات جديدة على أساسه، حدث هذا فى فبراير ١٩٩٠. وفى سنة ١٩٩١ انهى المؤتمر سيطرة الحزب الواحد فى الكونغو وشكل مجلس ادارة ودعا الى انتخابات جديدة وأحزاب جديدة خاصة وأن فرنسا قد هددت بقطع المعونات عن الكونغو ما لم تطبق التعددية الحزبية. وفى زائير نلاحظ أن الرئيس موبوتو دعا الى مؤتمر، وكان يريد ان تكون نتائجه استشارية فقط لكن الأوضاع مكنت للمؤتمر أن يستمر ويصبح مؤسسة سيادية تولت صياغة الدستور والتشريع وفى مالى، حيث نادى المؤتمر بعمل استفتاء فادى الى الجمهورية الثالثة وفى توجو ايضا، دعا الرئيس هناك الى مؤتمر فسحب هذا المؤتمر من رئيس الجمهورية معظم سلطاته واتجهوا الى التعددية الحزبية.

اذن، فأفريقيا عرفت المؤتمر الوطنى كصيغة للتوجه الى التعددية الحزبية التى نعرفها كأساس للنظام البرلمانى، ولم يكن المؤتمر الوطنى هو الصيغة الوحيدة التى عرفتها افريقيا لاقامة برلمان قائم على التعددية الحزبية، فهناك ايضا الانتخابات، وهنا نجد ان البعض يرى ان الانتخابات كانت تتم فى اطار الحزب الواحد بحيث يدفع الحزب بمرشحيه فقط واضعا الناخبين امام خيار واحد إما هؤلاء وإما لا او ان الحزب الواحد يسمح بنوع من التنافس بين المرشحين ولكن فى اطار الحزب الواحد. وهناك ايضا دولا اخرى مثل بتسوانا، جامبيا، وموريشيوس عرفت التعددية الحزبية.

ويمكن القول - باختصار - ان اختلاف نموذج التنمية فى افريقيا يختلف عن نموذج التنمية فى الدول ذات الديمقراطيات التقليدية، مما يعطى للديمقراطية فيها معنى مختلف، فالديمقراطية فى افريقيا عاشت فترة طويلة تحت نظام الحزب الواحد ولكنها تفهم على انها عدم الانفراد بالراى باعتبار ان الحزب الواحد يقدم المشورة لصاحب القرار، بعد هذا حدث اتجاه نحو البرلمانات عن طريق انشاء مؤتمر وطنى لصياغة دستور اعقبه تطورات أخرى حتى انشئ البرلمان، او عن طريق انتخابات ادت الى ظهور احزاب وتجمعات سياسية وبرلمانات لكن.. هل يؤدى الأداء البرلمانى فى هذه الدول الافريقية الى تطبيق الديمقراطية رغم أنها تحاكى نظم برلمانية فى انجلترا وفرنسا؟

الواقع أن الأداء الديمقراطى عندها ليس مماثلا مما يعنى أن الأداء البرلمانى لن يؤدى الى تطبيق الديمقراطية.

اولا - لقد تعثرت سياسات التنمية فى افريقيا.

ثانيا - ضعف ثقافة الديمقراطية باعتبارها قيمة فى نفوس الأفريقيين.

ولقد قلت - أنفا - أن الذى يحمى دول أوروبا التقليدية هو انها تعتبر الديمقراطية قيمة. فكلمة «ديمقراطية» لا يجوز ترديدها باعتبارها بمجرد شعارات وإنما يجب أن تكون قيمة تنغرس فى النفوس.

كما أن افريقيا مثقلة بالديون بل لقد وصل الأمر الى تخفيض عملتها فهى تشكو من أزمات اقتصادية طاحنة وبالتالى لايمكن فى ظل هذا الاضطراب الاقتصادى الذى تعيشه افريقيا أن نطمئن الى أداء ديمقراطى سليم.

والخلاصة يمكننى القول أن البرلمانات تمر بأزمة سواء فى اوروبا الغربية حيث الديمقراطيات التقليدية أو فى شرق وسط أوروبا لأنها تمر بأزمة التعجل بالاصلاح الاقتصادى والديمقراطى الذى سبب لها نوعا من الاضطراب الاقتصادى والديمقراطى، كما انها فى أفريقيا تمر بنفس الأزمة، وكذلك فى دول امريكا اللاتينية التى كانت تعيش فى ظل نظم عسكرية ديكاتورية حتى عهد قريب ولم تزحف نحو الديمقراطية إلا حديثا.

وهنا أسأل.. ماهو دور الاتحاد البرلمانى الدولى؟

اسمحوا لى أن أختتم محاضرتى بكلمة سريعة وموجزة عن الاتحاد البرلمانى الدولى.

اذا كانت منظمة الأمم المتحدة قد انشئت غداة الحرب العالمية الثانية لكى تمنع ظهور الحروب الا انها كرست الديكتاتورية فى ميثاقها عندما أعطت حق «الفيتو» لبعض الدول الكبرى واصبحت هذه الدول أعضاء فى ناد مغلق عليها يتحكم فى ارادة الأمم المتحدة.

إنهم يتحدثون عن القانون الدولى العام بينما تطبيق هذا القانون رهن بموافقة هذه الدول «الكبرى» أى انها هى التى تضع إطار مبادئه وفقا لتوازناتها.

ولايوجد فى الاتحاد البرلمانى الدولى برلمان يملك حق «الفيتو» وكل البرلمانات فيه متساوية فى إبداء رأيها الدول الصغرى مثل الكبرى تشارك فى صنع القرار ولايوجد به مجلس للأمن. وعندما انشئ

الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٨٩٨ كان الهدف هو حل قضايا السلام ثم تطور ليشمل تعميق فكرة الديمقراطية وتعميق فكرة احترام حقوق الانسان بإعتبار أن مهمة البرلمان الدولي هي حماية حقوق الانسان وهذا الاتحاد يساعد على إقامة علاقات قوية بين برلمانات العالم ويجعل هذه البرلمانات اداة حوار لحل هذه المشكلات سواء كانت هذه المشكلات برلمانية أم مشكلات دولية، فتعطي البرلمانات رأيها حرة غير خائفة ولايوجد برلمان يملك حق الفيتو، وإذا تتبعنا أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي نجد أنه منذ سنوات وصوته عال فقد كان يدعو البرلمانات منذ عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩٦٤ الى مقاومة الاستعمار وتحرير الدول الأفريقية المستعمرة. وفي عام ١٩٧١ دعا الى مقاومة الاستعمار البرتغالي. وفي عام ١٩٧٤ بطوكيو طالب باستقلال غينيا بيساو وموزمبيق وأنجولا والرأس الأخضر. وفي مدريد، أدان الأعمال العسكرية لروديسيا وجنوب أفريقيا المستخدمة ضد موزمبيق وزامبيا. وفي عام ١٩٨٢ بروما تحدث عن مشكلة الجوع في أفريقيا وتكلم عن التعليم كمفتاح للتنمية ونادى بالتنمية على اساس التعليم ثم تكلم عن الحق في ضرورة حماية البيئة. كما أصدر إعلانا عن ضرورة وجود حد أدنى كقواعد للانتخابات لكي تكون حرة نزيهه من اجل تطبيق الديمقراطية، وتكلم ايضا عن خطة عمل لتمكين المرأة من مباشرة حقوقها السياسية كما أصدر قرارا بشأن الربط بين التنمية الاجتماعية والديمقراطية.

والخلاصة اذن أن الاتجاهات البرلمانية في العالم كله تدور حول الديمقراطية. وإذا نظرنا من عل فإنني اقول من بعد أن التحديات التي تواجه البرلمانات في بعض الدول ترجع أساسا الى امرين.

الأمر الأول - تخلف وجود الثقافة الديمقراطية كقيمة في ضمير الشعوب.

الأمر الثاني - وجود اضطراب إقتصادي أدى الى وجود اضطراب ديمقراطي.

ندوة الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته

القاهرة (١٥ - ١٦ مارس ١٩٩٥)

د. نور احمد نور

قام مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية في الفترة من ١٥ - ١٦ مارس ١٩٩٥ بعقد ندوة مشتركة عن الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته على هامش الاحتفال بمرور خمسين عاما على قيام الجامعة العربية وقد قام كل من أمين عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بافتتاح الندوة حيث عرض الأول المفاهيم والتهديدات والتحديات لمفهوم الأمن القومي العربي ثم عرض الدكتور علي الدين هلال مدخلا جاء فيه أن هذه الندوة جاءت في أعقاب ندوتين لدراسة العلاقات العربية الايرانية والعلاقات العربية التركية وأنها تهدف الى التصدي ومواجهة حملة التشكيك في الهوية العربية التي اعتمدت على عدة ركائز أولها حملة التشكيك في هذا المفهوم والتي أعقبت غزو العراق للكويت وثانيها الفجوة الاقتصادية والصراعات العربية قبل وبعد حرب الخليج وثالثها غياب الآليات وظهور اعلان دمشق كمحاولة جديدة ثم انهياره وتلاشي أهدافه أو دوافعه وحيويته ورابعها المحاولات الرامية للمقايضة والمجاهرة أو المطالبة بانهاء الهوية العربية في ظل التحديات والتهديدات الحالية (تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - قيام منظمة التجارة العالمية - انتشار ظاهرة الارهاب والعنف - السعي لبناء التكتلات والتجمعات الاقتصادية المختلفة) ثم عرض تحليلا للتهديدات والتحديات المختلفة للأمن القومي العربي عبر الفترة السابقة وأكد انها لا ولن تزول ولن تنتهي ولكنها ستتغير وأن الأمن القومي هو أحد الموضوعات الأسيرة التي يجب أن تشملها وتضمها الاجراءات الايجابية وان تأجلت أو تأخرت.

ثم تحدث الدكتور أحمد يوسف أحمد مدير معهد البحوث والدراسات العربية وتناول الغياب الحالي لمفهوم الأمن القومي العربي من حيث التطبيق طالما لم يتم الاتفاق على الآليات اللازمة له وان كانت مظاهره ومفهومه كانت واضحة في عدة مواقف عبر العقود السابقة مثل (التصدي لمحاولات تكوين حلف بغداد ١٩٥٦ - مشكلة تحويل روافد نهر الأردن الوقفة العربية إبان العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ - حرب التحرير في أكتوبر ١٩٧٣، وأن الأمل في المدى القصير تشوبه صعوبات من منظور التهديدات الاقليمية والعالمية ولكن الأمة العربية قادرة على مواجهته بحزم.

وتدور محاور وجلسات الندوة حول ستة محاور اختتمت في النهاية بمحاضرة ألقاها الاستاذ الدكتور مفيد شهاب مدير جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى وكان محورها الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية.

المحور الأول : النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي :

وفي اطار هذا المحور قدمت ورقة بحثية بعنوان النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي للدكتورة ودودة بدران تناولت فيها العلاقة بين النظام الدولي والنظام الاقليمي العربي في مرحلة الحرب الباردة وبعد انتهاء الحرب الباردة حيث اتسمت المرحلة الأولى بفرض هذا النظام الذي سادها لأنواع من القيود على السياسة الخارجية للدول العربية وكان اطارها (ضبط التسلح - قيود على قوة سلاح البترول) التأييد الكامل لاسرائيل ولكن في المرحلة الثانية اختلفت مصادر التهديد نظرا لعدم استقرار الشكل الجديد للنظام الدولي والوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية خلاله. ثم استعرضت

الورقة عرضا وتحليلا للقيود الثلاثة السابق الاشارة اليها فى هيكل النظام الدولى الجديد موضحا احتمالات استمرار التميز للدور الأمريكى المستقبلى فى توصية التفاعلات فى هذا النظام واستمرار فرض القيود التى فرضها النظام الدولى السابق فى مرحلة الحرب الباردة مع فرض مظاهر جديدة ممثلة فى استخدام القوة العسكرية فى المنطقة العربية وصعوبة التأثير العربى المعاكس على هدف الولايات المتحدة فى منع أو حظر انتشار الأسلحة النووية أو الطلب على البترول أو الدعم الذى تقدمه لاسرائيل

وهنا لابد من اللجوء الى التضامن والمصالحة العربية التى يجب أن تضمن توافق فى المصالح بين كل دولة عربية وبقية العالم العربى واهمية أن تؤمن قيادات الدول العربية بان دور كل دولة يتحدد بالاضافة الى عناصر قوتها الذاتية بتحالفاتها الاقليمية وانه لا بديل عن الارادة الجماعية العربية اذا أرادت وضعا مؤثرا او وضعا امثل فى علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية

المحور الثانى : دول الجوار والأمن القومى العربى :

وفى اطار هذا المحور قدمت الدكتور نازلى معوض مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية ورقة عن موضوع دول الجوار والأمن القومى العربى مركزة على كل من تركيا وايران واسرائيل من خلال الاهمية او درجة الخطورة ثم من حيث العنصر الزمنى من منظور احتلال المنطقة العربية موقع القلب الاستراتيجى للعالم بأسره وارتباط تلك المنطقة بكل من تركيا وايران كدول قديمة بعلاقات مطردة منذ زمن بعيد بعكس العلاقة مع اسرائيل ذلك الجار غير الأصيل من بين دول الجوار الجغرافى الذى زرعته قوى خارجية عن المنطقة لتحقيق اهدافها ومطامعها فيها بعد أن سلبت أرض فلسطين وسعت الى تهديد باقى دول المنطقة العربية بأسرها.

ثم عقدت الورقة الرؤية النظرية والعقائدية للدول لمفهوم الامن القومى العربى وارتباطها بنظائرها فى تلك الدول الثلاث واوضحت ان اكثرها تعارضا يكون مع اسرائيل التى تمثل شكل الخنجر المغروس فى قلب الأمة العربية حيث يتجه نصله نحو النقب ومقبضه فى غرب سوريا ولبنان والذى تحددت على أساسه الموقع نظرتها الامنية الذى يتعارض جذريا مع الأمن القومى العربى. اما ايران فان امنها القومى يتركز فى كسر حلقة اساسية من حلقات هذا الأمن وهى منطقة الخليج العربى. اما تركيا فقد تغير موقفها فى العقود الأخيرة واصبحت ترى نفسها فى وضع أقوى يتيح لها من الفرص ما يمكنها من أن تلعب دورا اقليميا رئيسيا تدعمه كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى باعتبارها دولة نموذج فى الشرق الاوسط.

المحور الثالث : الأبعاد السياسية للأمن القومى العربى :

وفى اطار هذا المحور قدمت ورقتان الاولى للدكتور احمد ثابت لموضوع الأبعاد السياسية للأمن القومى العربى وعرضت تحليلا لتلك الأبعاد من خلال بحث مصادر التهديد الداخلية للأمن القومى العربى والتى ركز فيها على ثلاثة عناصر رئيسية :

١ - طبيعة التهديدات السياسية وما تتضمنه من مظاهر عدم الاستقرار السياسى وأزمات شرعية الدولة والنخبة الحاكمة ومعوقات التحول الديمقراطى.

٢ - مصادر التهديد الاقتصادية وماتنطوى عليه من الأزمات الاقتصادية وتراجع اداء الدور الاقتصادى.

٣ - دراسة طبيعة التهديدات الاجتماعية وما تشتمل عليه من تدنى أداء الدولة الاجتماعى وتفاوت توزيع الثروة على المستويين القومى والقطرى.

اما الورقة الثانية قدمها الدكتور محمد صفى الدين خربوش عن التحول نحو الديمقراطية وتعزيز الأمن القومى العربى الذى أوجد خلالها علاقة قوية بين كل من مظاهرة التحول نحو الديمقراطية والأمن القومى العربى حيث تؤدى الأولى الى تعزيز الأخيرة أو القضاء على المصادر التى تهدده أو على الأقل تخفيف حدة خطورتها . ثم تناولت الورقة تصور المؤسسات الديمقراطية على المستوى العربى العام وعلى مستوى كل قطر ثم اثار هذا القصور أو الغياب فى مواجهة المخاطر التى تهدد الأمن القومى العربى.

المحور الرابع : البعد الاقتصادى للأمن القومى العربى :

وفى إطار هذا المحور قدمت ورقتان الاولى للاستاذ مجدى صبحى عن البعد الاقتصادى للأمن القومى العربى أكد فيها على أن العلاقة بين الأمن والاقتصاد واحدة من العلاقات الملتبسة وخاصة فى الوضع العربى بسبب عدم او غموض مفهوم الأمن القومى ذاته فهناك من يرى اهمية الاكتفاء الذاتى او الاستقلال الاقتصادى العربى وهناك من يرى عكس ذلك فى ظل التطورات التى تشهدها الساحة الدولية وخاصة فى المجال الاقتصادى ثم عرضت الورقة ملخصا للمتغيرات الدولية والعلاقة بين الأمن والاقتصاد ثم الهيكل الاقتصادى العربى مركزا على اساسياته موضحا موقف (النفط. الزراعة والفجوة الغذائية. ازمة المياه) واخيرا التجارة العربية.

وتناولت الورقة الثانية أزمة الغذاء والماء والأمن القومى العربى وعرضها الدكتور/ محمد أبو مندور الذى ربط بين العناصر الثلاثة (العجز المائى والغذائى والأمن القومى العربى) وأكد انها تعد من ملامح الضعف العربى خلال العقدين الأخيرين فى ظل المستجدات والمتغيرات الاقليمية والعالمية على العلاقة بين الماء والغذاء.

المحور الخامس : الابعاد التكنولوجية والمعوقات العسكرية للأمن القومى :

وفى إطار ذلك قدمت ورقتان الاولى للدكتور خالد عز الدين عن الابعاد التكنولوجية للأمن القومى العربى اكد خلالها ان التأخر التكنولوجى يؤدى الى وقوع خطر وضرر جسيم يلحق بالأمن القومى العربى وأن تحديد متطلبات الامن القومى العربى من حياة التكنولوجيا يرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية هى التعليم والصناعة والبحث العلمى ثم حدد اهدافا للأمن القومى ومطالبة لتحقيق تلك العناصر الثلاثة .

وفى الورقة الثانية للواء دكتور/ محمد رضا فودة تناول خلالها المقومات العسكرية للأمن القومى من خلال ثمانية عناصر رئيسية .

١ - الأهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية للعالم العربى ثم العناصر الرئيسية لدراسة الأمن القومى العربى بابعاده ومقوماته والتى أوجبت دراسة نقاط رئيسية ثلاثة حددتها الورقة اولها نقاط القوة فى العالم العربى والتى تمنحه ثقلا استراتيجيا اقليميا وعالميا ويمكن استغلالها لصالح العالم العربى وثانيها نقط الضعف حتى يمكن علاجها وإدخالها فى حسابات القوى القومية العربية وثالثها التحديات التى يواجهها العالم العربى (اقتصاديا - سياسيا - اجتماعيا - عسكريا).

٢ - التغيرات الدولية والاقليمية وأثرها على الأمن القومى العربى .

٣ - التهديدات الموجهة للأمن القومى العربى .

٤ - المقومات العسكرية والأمنية للوطن العربى.

٥ - التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى .

٦ - صناعة السلاح العربى فى ضوء ضبط التسلح .

٧ ـ آليات المفهوم العسكرى والتعاون العسكرى فى العالم العربى.

٨ ـ مقترح لنظام أمنى عربى عسكرى.

المحور السادس : الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومى العربى:

وفى اطار هذا المحور عرض الدكتور/ على ليلة الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومى العربى من خلال الآتى:

١ ـ الأبعاد الثقافية من خلال طرح (اطار التحليل للثقافة العربية ـ المتغيرات الثقافية ـ نحو سياسة ثقافية لحماية الأمن القومى)

٢ ـ الأقليات والأبعاد الاجتماعية من خلال تناول (المتغيرات الاجتماعية للأمن القومى والذى تحكمه العمالة الآسيوية وهجرة العقول العربية للخارج والعنف والعنف الحضرى ـ ثم الأقليات وتهديد الأمن القومى وأخيرا نقترح نحو سياسة اجتماعية لتحقيق الأمن القومى العربى)

ندوة التجربة الشرق آسيوية فى التنمية والتعاون الاقليمى

(القاهرة ٢٦ ـ ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤)

حنان كمال البيلى

نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ندوة بعنوان «التجربة الشرق اسيوية فى التنمية والتعاون الاقليمى» وترجع اهمية هذه الندوة الى تغلب هذه الدول على المشكلات الداخلية فيما بينها والتى يتمثل اهمها فى الاختلافات العرقية والدينية والثقافية، لمواجهة التهديدات الخارجية، والتى تمثلت فى المد الشيوعى وخاصة بعد هزيمة الولايات المتحدة فى فيتنام وظهور الاطماع الفيتنامية فى كمبوديا، وكذلك ماسببته الصين لهذه الدول بسبب بحر الصين الجنوبى. ولذلك فانه لابد من دراسة هذه التجربة الفريدة والغنية فى آن واحد لاستخلاص الدروس المستفادة والتى يمكن تطبيقها فى منطقتنا العربية. وفى هذا الاطار قدمت نخبة من الباحثين احد عشر بحثا، يمكن تقسيمهم الى اربعة محاور سياسية وامنية واقتصادية وثقافية.

المحور السياسى، يتضمن اربعة ابحاث. البحث الاول قدمه ا. عمرو هاشم ربيع بعنوان «كوريا الجنوبية وقضية التحول من الحكم الشمولى الى الحكم الديمقراطى» والذى يتعرض فى مقدمته لتاريخ شبه الجزيرة الكورية. ويرى الباحث ان النظام فى كوريا الجنوبية تحول من حكم شمولى الى حكم ديمقراطى لعدد من الاسباب وهى: ١. العوامل الخارجية، والتى تمثلت فى الدور الامريكى المؤيد لحكام كوريا الجنوبية، وكذلك مطالبة امريكا بأجراء الاصلاحات السياسية. ٢. حركات الطلبة، والتى تعتبر من انشط حركات المعارضة. ٣. الدستور وقوانين الحياة السياسية ٤. الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. اما النقطة التالية من البحث فيتعرض لشكل التعددية السياسية والتى تمثلت فى الاحزاب السياسية وانتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية والحكم المحلى. اما الاشكاليات التى تواجه الحكم الديمقراطى فتتمثل فى ١. الفساد الذى كان احدى وسائل النظم الشمولية والعسكرية ٢. الثقافة الكورية وهى كونفوشية، والتى تدعم المناخ الاوتوقراطى ٣. العلاقات مع كوريا الشمالية.

البحث الثانى قدمه ا. عماد جاد بعنوان «الاندماج الاقليمى فى اسيا (تجربة الآسيان)» والذى يؤكد فيه على ان التهديدات الخارجية هى التى دفعت كلا من اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وبروناى الى الاتجاه لاقامة تكتل اقليمى، وأهم هذه التهديدات الخارجية فى: ١. انتصار فيتنام على الولايات المتحدة وانتشار الشيوعية فيها ٢. التوسع الفيتنامى فى كمبوديا ٣. التهديد الصينى بسبب بحر الصين الجنوبى ٤. الاتحاد السوفيتى والخوف من انتشار الشيوعية فى الاقليم. وحدد اعلان الاسيان اهم اهداف الرابطة فى: ١. اراء وتيرة النمو الاقتصادى والتقدم فى المنطقة ٢. تدعيم السلام والاستقرار فى الاقليم، ويدفع ذلك الدول للاستفادة من المزايا النسبية الخاصة بكل منها، وزيادة الاعفاءات الجمركية فيما بينها والتعامل مع العالم الخارجى ككتلة واحدة.

والبحث الثالث قدمه ا. ايمن السيد عبدالوهاب بعنوان «النظام السياسى الاندونيسى: إشكاليات التحول من السلطوية الى التعددية» حيث يقوم البحث على قضيتين اساسيتين هما: ١. العلاقة بين النظامين السياسى والاقتصادى ٢. ان بوادر التغير فى النظام الاندونيسى فى اواخر الستينيات اخذت فى الصعود تدريجيا. واعتمد الباحث على المدخل التاريخى ليوضح الفرق بين حقبتى الرئيسين سوكارنو (١٩٤٥ ـ ١٩٦٦) وسوهارتو من ١٩٦٧ حتى الآن. وفى عهد سوهارتو اتجهت البلاد الى النظام الاقتصادى الحر وغير الديمقراطى، وذلك باستخدام اربعة ابعاد تحتويها النظرية الديمقراطية الاندونيسية وهى اولا: البعد القيمى، والذى يركز على مجموعة القيم الاساسية التى ينبغى ترسيخها فى المجتمع، وهذه القيم قائمة على فلسفة «البانتشاسيلا». ثانيا: البعد التنظيمى المؤسسى، وينطلق هذا البعد من اعتبار ان الديمقراطية هى مؤسسات وتنظيمات مهمتها تنظيم الممارسة السياسية واتاحة الفرصة للجماهير للمشاركة والتعبير عن آرائها، ومن هنا يكتسب الدستور اهميتها باعتباره الوثيقة الاعلى لمجمل النظام السياسى.

البحث الرابع قدمه ا. هانى رسلان بعنوان «تايلاند: عملية التطور الديمقراطى والعلاقات المدنية العسكرية» يرى الباحث أن قضية التعددية السياسية وماتثيره من اشكاليات تمثل المدخل الرئيسى لدراسة عملية التطور الديمقراطى. وقد اختار الباحث ان يركز على العلاقات المدنية العسكرية فى تايلاند، حيث انها شهدت ١٧ انقلابا عسكريا على مدى ٦٠ عاما. حيث نجد ان هناك سمة اساسية وهى عدم الاستقرار فى الحياة السياسية. إذ ان هناك دورات متعاقبة بين الحكومات الائتلافية والحكم العسكرى المباشر. اما فيما يتعلق بالاحزاب السياسية والمشاركة السياسية للمواطنين. انها بدأت بعد انقلاب اكتوبر ١٩٣٢، والذى حول تايلاند الى الحكم الدستورى. ويتعرض الباحث لتاريخ تايلاند الحديث بدءا من سلالة شاكارى الحاكمة ومرورا بالمحاولات الاولى لقيام الديمقراطية من عام ١٩٧٣ الى ١٩٧٦، ثم عودة العسكريين من ١٩٧٦ الى ١٩٨٨. اما المرحلتين

١٩٨٦ الى ١٩٨٨ [illegible] واستخدام العنف وظهور [illegible] الانتخابية [illegible] ثم حدوث الانقلاب العسكري في عام ١٩٩١ وفي مارس ١٩٩٢ تم اجراء انتخابات عامة لكي تتسلم السلطة حكومة مدنية.

والمحور الامني ثلاثة ابحاث. البحث الاول قدمه العميد مراد ابراهيم الدسوقي بعنوان «اتجاهات التسلح لدول المحيط الاسيوي» وفيه يوضح الباحث ان انتهاء الحرب الباردة كان بمثابة الصدمة الكبرى لدول الآسيان وذلك لانها تعتمد على الوجود العسكري الامريكي للحفاظ على الامن في الاقليم الاسيوي، ومع قيام امريكا بتقليل وجودها العسكري، وجدت مجموعة الآسيان نفسها تواجه نوعين من التهديدات وهما (١) التهديدات الصغرى، والتي تتمثل في الدفاع عن المصالح الاقتصادية (٢) التهديدات الكبرى، والتي تتصل بقوى اقليمية كبرى، وابرزها ياتي من ناحية الصين واليابان والهند، فالصين تحتل المرتبة الاولى في قائمة التهديدات وذلك نتيجة تصادم المصالح الجيواستراتيجية للصين مع بعض المصالح لدول الآسيان في بحر الصين الجنوبي، وتاتي اليابان في المرتبة الثانية، فمع تقليل الوجود العسكري الامريكي في المنطقة، فاحتمال ان تحل اليابان محل الاتحاد السوفيتي السابق. اما الهند فهي ثالث المخاوف الامنية، مما دفع دول الآسيان الى تحول غير متساو في ردود افعالها تجاه هذه القضايا الامنية، وقد عكست صفقات السلاح التي ابرمتها دول الآسيان في الآونة الاخيرة مدى اهتمامها بأمن الاقليم.

والبحث الثاني قدمه أ. محمد عبدالسلام بعنوان «ترتيبات الامن الاقليمي في منطقة المحيط الهادي الاسيوي» ويوضح الباحث ان اهم محددات وملامح عملية ترتيب الاوضاع الامنية في المنطقة تمت من خلال محورين: المحور الاول: السياسات الامنية لدول اقليم اسيا ـ الهادي، فمع نهاية الحرب الباردة ظهرت عوامل عدم الاستقرار الامني، مما ادى الى تبلور تطورين، اولهما: يتمثل في موجة تسلح تقليدي واسعة النطاق، ثانيهما: ظهور ملامح موجة جديدة للانتشار النووي اثر تفجر ازمة كوريا الشمالية عام ١٩٩٣ وكانت ردود الافعال الامنية المباشرة هي الاعتماد على الاستراتيجيات القومية الامنية، والاستناد على التحالفات الثنائية الامنية. والمحور الثاني بمشروعات ترتيب الاوضاع الامنية في الاقليم ويفرق الباحث بين مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة مابعد نهاية الحرب الباردة، فترتيبات مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية تمت طبقا للتوجيهات الامنية للولايات المتحدة. اما بعد نهاية الحرب الباردة فقد شهدت تصورات مختلفة لترتيب الاوضاع الامنية في الاقليم.

اما البحث الثالث، فقدمه أ. احمد ابراهيم محمود بعنوان «التحولات الاستراتيجية واشكاليات الصراع والامن في جنوب شرق اسيا» واهتم البحث بتحديد الاطار الاستراتيجي العام الذي تمكنت من خلاله كل من دول الآسيان وكوريا الجنوبية وتايوان من خفض انفاقها الدفاعي خلال فترة الحرب الباردة. وعلى هذا فقد قسم الباحث بحثه الى ثلاثة اجزاء اولا: الابعاد الامنية للتعاون الاقليمي في جنوب شرق اسيا والتي تاثرت بـ ١. المتغيرات الحادثة في البيئة الدولية والاقليمية المحيطة بجماعة الآسيان ٢. الاعتبارات المؤثرة على اعمال التعاون الامني بين دول الآسيان ٣. تاثر اعمال الجماعة في المجال الامني بالمتغيرات الداخلية في كل دولة على حدة. ثانيا: اتجاهات التحول الاستراتيجي في شرق وجنوب شرق اسيا. واهم هذه التغيرات، تغير الاستراتيجية الامريكية في الاقليم بعد انتهاء الحرب الباردة، وخفض وجودها العسكري في المنطقة، وكذلك تغير مصادر الصراع في المنطقة ويمكن حصرها في: ١. الانتشار النووي ٢. المنازعات حول الحقوق الاقليمية ٣. احتمالات التنافس بين القوى الدولية والاقليمية ٤. ازمات عدم الاستقرار الداخلي. ثالثا: اشكاليات الامن في شرق وجنوب شرق اسيا، حيث يوضح الباحث ان غياب البيئة الامن في المنطقة ادى الى سيولة في البيئة الاستراتيجية، وقد حصر عناصر السيولة الامنية ـ الاستراتيجية في: ١. الفراغ الاستراتيجي الذي وجد بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ٢. تكثيف اعمال التحديث العسكري والتسلح ٣. الفراغ في التصورات الامنية والاستراتيجية بين دول الآسيان.

اما المحور الاقتصادي فيه بحثان، الاول قدمه أ. مجدي صبحي بعنوان «دروس التجربة الاسيوية في التنمية: عرض لوجهات نظر بديلة» في البداية يوضح الباحث ان ورقته تهدف الى عرض الادب النظري الذي حاول تفسير نجاح التجربة الشرق اسيوية، وذلك بعرض حجم الانجاز الاسيوي، فقد كانت اسيا في بداية الستينيات من اكثر قارات العالم فقرا، ثم بدأت عملية النمو خلال ثلاثة عقود. ويرجع الباحث عوامل النجاح الاسيوي وفقا للادبيات النظرية الى ١. نجاح هذه الدول في قدرتها على تشغيل عناصر الانتاج، والمزج الامثل بينها ٢. قدرة هذه الدول على تراكم رأسمالها المادي ٣. يمكن ان ينسب النجاح ايضا الى اما انهم قد اتبعوا فلسفة السوق الحرة او الى تدخل الدولة بمهارة فائقة في الاسواق ٤. نجاح الدول الاسيوية في استغلال ميزتها النسبية الخاصة بعنصر العمل. اما بالنسبة لدور الاستثمارات الاجنبية المباشرة فلم يكن يشكل قاعدة عامة في التجارب الاسيوية، اما بالنسبة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ودور الصادرات، فنجد ان هناك اتفاقا بين اغلب الباحثين على ان حكومات شرق اسيا تدخلت في اقتصادياتها الى حد بعيد.

والبحث الثاني قدمه د. عبدالحميد محبوب بعنوان «التجربة الكورية للتصنيع التصديري» ويتعرض الباحث لتجربة كوريا الجنوبية تجاه التصنيع التصديري، وقد بدأ ورقته باستعراض المراحل الخمس التي مر بها الاقتصاد الكوري المرحلة الاولى: التصنيع للاحلال محل الواردات، ويقصد بذلك بداية تحول الاقتصاد الكوري منذ عام ١٩٦١ والذي اكتملت ملامحه في منتصف الستينيات. المرحلة الثانية، النمو المعتمد على التصدير (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) والتي تميزت بتشجيع الصناعات الخفيفة كثيفة العمل من اجل التصدير. المرحلة الثالثة، التصنيع الثقيل وبداية الازمة، ويقصد بالازمة ارتفاع اسعار البترول اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبداية حدوث الركود في الاسواق العالمية. المرحلة الرابعة الازمة والتكيف، وذلك خلال الارتفاع الثاني لاسعار البترول عام ١٩٧٩. المرحلة الخامسة، التحسن والانتعاش حيث استفاد الاقتصاد الكوري من التحسن في اقتصاديات اليابان واوروبا الغربية وكذلك استقرار اسعار البترول. ويلاحظ الباحث ان الاقتصاد الكوري كان يتميز بسرعة الاستجابة ومرونة التكيف الداخلي لاي متغيرات خارجية، ويرجع ذلك الى مجموعتين متفاعلتين ومتداخلتين هما: ١. مجموعة العوامل الخارجية والتي تتمثل في المساعدات الامريكية والاستثمارات الاجنبية المباشرة ٢. مجموعة العوامل الداخلية والتي تتمثل في خصائص الشعب الكوري وقدرة النظام السياسي على الاستفادة من الايجابيات. والمحور الثقافي يتضمن بحثان، الاول قدمته د. الفت حسن اغا بعنوان «البث المباشر والهوية الثقافية لدول الآسيان» توضح الباحثة ان التطور التكنولوجي في وسائل الاعلام ادى الى الحديث عن القرية الكونية، ويرى بعض العلماء ان هذا التطور يعتبر تهديدا لبعض الثقافات الوطنية التي تتعرض للهيمنة من جانب الثقافات العابرة للقوميات وقد سيطرت على مجال الاتصالات الدولية ثلاثة نماذج فكرية هي: النموذج الاول، نموذج الاتصال والتنمية. والنموذج الثاني هو نموذج التبعية، ويوضح هذا النموذج ان التنمية لايجب ان تكون تقليدا ومحاكاة للهياكل الغربية. أما النموذج الثالث فهو نموذج الاستعمار الثقافي، ويوضح هذا النموذج التطور التكنولوجي الهائل.

قد قادت سنغافورة عملية تنفيذ البديل الآسيوي في اتجاه نحو الاقليمية من خلال مشروع تكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٠. ولكن مع مراعاة ان هناك مشاكل تعوق التبادل الناجح للبرامج في اسيا واهمها الاختلافات اللغوية والصراعات الثقافية، ولمواجهة الغزو الثقافي الغربي عقدت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية اليابانية المنتدى الاسيوي في يونيو ١٩٩٣ ودعت اليه كلا من استراليا والصين وهونج كونج واندونيسيا وكوريا وتايلاند بالاضافة الى ثلاث منظمات اقليمية.

والبحث الثاني قدمه د. عصام رياض حمزة بعنوان «البعد الثقافي

والعرقي للتجربة الشرق اسيوية، ويقدم الباحث العوامل [illegible] الثلاثة للهوية الفكرية في منطقة المحيط الهادي الأسيوي وهي: الكنفوشية والبوذية والعنصر القومي او «الأنا». فالفكر الكنفوشي يهتم ببناء الإنسان ووضع القواعد الأخلاقية له ويهتم أيضا بتنظيم المجتمع البشري وعلاقاته، أما البوذية فقد جعلت الإنسان محورا لأفكارها ولكنها تبعد عن الأرض، وقد انقسمت البوذية الى مذهبين هما مدرسة الصفوة ومدرسة العامة او الزورق الكبير. أما البعد القومي، فيتعرض له الباحث من خلال تاريخ اليابان الذي يمتد [illegible] الوقت الذي [illegible] الآ[illegible] بعيدا عن أفكار «[illegible]» و[illegible] الكنفوشية والبوذية اللتين، وظفتا أفكارهما لخدمة البعد القومي خصوصا الكنفوشية، فمع اكتمال مدارسها في القرن ١٦، قد صار لها دور أكبر في المجتمع الياباني، وكانت أقصى فترات تألقها إبان دولة ميجي الحديثة، وهذه الدولة هي التي أعطت اليابان حرية كبيرة في استخدام كل من المفاهيم البوذية والكنفوشية طبقا لاحتياجات العصر

المشكلة الشيشانية .. أصولها وآفاقها

(القاهرة : ١٥ يناير ١٩٩٥)

حنان تمام سرور

مركز الدراسات الآسيوية هو مركز حديث العهد داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ويهتم بالشئون الآسيوية حتى يتم إثراء الوعي بكل ما يتعلق بآسيا من قضايا داخلية وعلاقات وغيرها ، وهو في ذلك يهدف الى بلورة افكار واضحة ومعلومات مؤكدة حول الشئون الآسيوية ، وفي هذا الاطار عقد المركز ندوة في الخامس عشر من يناير الماضي تحت عنوان «المشكلة الشيشانية . اصولها وافاقها » لالقاء الضوء على هذه المشكلة وعلى اصولها ورؤية محددة لما يجرى داخل الشيشان ومواقف الأطراف الداخلية والخارجية منها مع التركيز على الأصول التاريخية للمشكلة.

وفي هذه الندوة تم تقديم أربعة ابحاث تتناول النقاط الرئيسية للمشكلة اضافة الى هذه الأبحاث فهناك عدة مناقشات تخللت الأبحاث وركزت على إلقاء المزيد من الضوء على المشكلة وقد اشترك في هذه المناقشات بعض الطلبة الشيشانيون .. يدرسون بجامعة الأزهر ، إضافة الى وجهات نظر روسية اخرى . وخلصت هذه المناقشات إلى أن ما يجرى الآن ليس منقطع الصلة بالماضي لكنه له علاقة وثيقة به بما كان يحدث في الماضي من مصادمات بين الجانب الروسي والجانب الشيشاني .

وفي الجلسة الأولى قدم ا . د . محمد السيد سليم «مدير مركز الدراسات الآسيوية » بحث بعنوان « التعريف بالشعب الشيشاني » . تناول فيه معلومات اساسية عن الشعب الشيشاني وعن أصول تاريخية للعلاقة بينهم وبين روسيا . فحدد «د. سليم » المعلومات الأساسية عن الشيشان بأنها ذات مساحة تصل الى ١٩٣٠٠كم٢ تقريبا وتقع في منطقة شمال شرقي القوقاز وأنها لا تطل على أي من بحر قزوين أو البحر الأسود فهي محصورة جغرافيا داخل الأراضي الروسية اذ يحيط بها شمالا روسيا ، في الشرق اقليم داغستان وفي الغرب تقع جمهوريتا انجوشيا واوسيتيا الشمالية والى الجنوب جورجيا وتحظى جمهورية الشيشان بموارد طبيعية ضخمة تشمل انتاج البترول والغاز الطبيعي وبها صناعات هامة مثل تكرير البترول والصناعات الكيمائية والغذائية لذا فاقتصادها يعتبر من النوع المتنوع. وينتمي الشعب الشيشاني الى طائفة الشعوب الايبرو قوقازية ولغتهم تنتمي الى الطائفة ذاتها.

وتناول د. سليم الميراث التاريخي للشعب الشيشاني انه قد خاض حربا طويلة ضد الغزو الروسي مثله كباقي الشعوب القوقازية الأخرى.

فقد استمرت حروب الشيخ شامل لمدة ربع قرن من الزمان استخدمت فيها روسيا كل اساليب إبادة العنصر البشرى . وفي عام ١٩٢١ انشأ السوفيت جمهورية جورسكايا المستقلة ذاتيا وقد ضمت الشيشان والبلكار والأنجوش ولكن تم فصل الشيشان عنهم في العام التالي ١٩٢٢.

وخلال الحرب العالمية الثانية تم ترحيل الشيشان بطريقة جماعية إلى وسط اسيا بحجة انهم تعاونوا مع الالمان، وتم حل جمهورية الشيشان عام ١٩٤٦ بأثر رجعي ولكن في عام ١٩٥٧ بعد وفاة ستالين ، سمح للشيشان والانجوش بالعودة لموطنهم، وأعيدت تأسيس جمهورية الشيشان والانجوش وخلص د. سليم الى ان النزعة الاستقلالية الشيشانية ليست بالظاهرة الطارئة اذ ان تاريخ العلاقات الروسية الشيشانية ليس إلا سجلا لمحاولات الهيمنة الروسية وحركات المقاومة الشيشانية وحينما تسعى جمهورية الشيشان نحو الاستقلال، فإن هذا المسعى يمثل استطرادا لمسيرة تاريخية طويلة.

وفي بحث بعنوان «الأبعاد الراهنة للمشكلة الشيشانية» تناولت ا. د. نيفين عبدالخالق مصطفى ، المشكلة من بعد آخر ، ففي بداية البحث ركزت على اسباب الأزمة والعوامل التي أدت الى انفجارها في هذا التوقيت بالذات ومقارنة الوضع في الشيشان وفي دول البلطيق ففي حين سمحت روسيا الاتحادية لدول البلطيق بالاستقلال ولباقي الجمهوريات الاسلامية الأخرى فانها ترفض ذلك بالنسبة للشيشان.

وفي المحور الثاني لبحث د. نيفين عبدالخالق تناولت روسيا

والشيشان من زاوية الخصوصية والقيادة فالموروث التاريخي للعلاقة بين الشيشان والروس فضلا عن التغيرات الحالية التي طرأت على الوضع الروسي قد جعلت اسم الشيشان جديدا من الدوافع للثورة

من الهيمنة الروسية وبصفة خاصة إذا صادف هذا الظرف التاريخي القيادة المناسبة لضرورة هذه الثورة وقد تمثلت هذه القيادة في شخصية جوهر دوداييف الذي نجح في انتخابات رئاسة الجمهورية في أكتوبر [illegible] وهي [illegible] على رأس السلطة في اسميا . الرئيس يلتسين

وتصور ركزت د. [illegible] على البعد الديني في المشكلة والاطار الديني له فأهالي جمهورية الشيشان غالبيتهم تقريبا مسلمون وفي العصر كان الروس يطلقون عليهم اسم «مسلمو الجبال» ويهابون شوكتهم وقد اتجهت بعض التحليلات الى الربط بين موقف روسيا من الشيشان وموقفها من قضية المسلمين في البوسنة والهرسك حيث تميز الموقف الروسي بدعمه للصرب المعتدين بشتى الوسائل سواء بالدعم العسكري او استخدام فيتو مجلس الأمن للحيلولة ضد صدور قرار ضدهم كذلك اتجهت بعض التحليلات الى ربط الموقف الروسي بإطار دولي وصف بأنه معاد لقضايا المسلمين حيث تهيمن على هذه التحليلات ما عرف «بنظرية المؤامرة».

ولكن الملاحظة هو ان البعد الديني يتخذ حجما أقل في المسألة فالعنصر الديني ضعيف لدى الروس وحتى في حالة انبعاث بعض الرموز الدينية فهو مجرد انبعاث شكلي فقط ، ومن ثم فالقضية بالنسبة لروسيا هي قضية تماسك قومي وسيادة، ولا تتعلق بالموقف من المسلمين.

وتناول د. محمد فراج الدوافع والانعكاسات الاقليمية والدولية للأزمة الشيشانية فركز على مايلي كدوافع روسية لغزو الشيشان: -

(أ) الحرص على تماسك الدولة الروسية فالأمر المؤكد ان استقلال الشيشان وتحول هذا الاستقلال الى امر واقع كان من شأنه ان يمثل تهديدا خطيرا لوحدة وتماسك الدولة الروسية وتشجيعا للقوميات الكثيرة الداخلة في قوام الاتحاد الروسي على المضي في نفس الطريق وخاصة في المناطق التي تتمتع بثروات طبيعية كثيرة.

(ب) ثمة نقطة اخرى اصبحت من الموضوعات الثابتة في وسائل الاعلام الروسية والعالمية. رغم ان حديث وسائل الاعلام قد ينطوي على مبالغات كثيرة إلا انه من المؤكد ان ثمة اساسا له ونعني مايشار اليه من ان اراضي الشيشان قد اصبحت مركزا لتهريب المخدرات وتجارة السلاح والجريمة المنظمة.

(جـ) رغبة الرئيس يلتسين في مغازلة المشاعر الوطنية والقومية الجريحة للقوات المسلحة الروسية وقطاعات واسعة من الشعب الروسي نتيجة للتراجع الكبير في قوة روسيا المسلحة.

(د) الاتجاه الواضح «من جانب روسيا» نحو عدم المبالاة بالراي العام العالمي ومحاولتها اظهار انها مازالت دولة عظمى.

ومن ردود الفعل الاقليمية والدولية حول الأزمة في الشيشان اكد د. محمد فراج ان منطقة القوقاز ستواصل بعض القوات الشيشانية شن حرب عصابات ضد الجيش الروسي من خلالها ويمكن ان تنضم بعض القوات اليها من قطاعات سكانية قوقازية ولكن هذا لا يضمن الاستقلال الدولة. وتركيا بحكم العوامل التاريخية ودورها كحامية للمسلمين في منطقة القوقاز في زمن الامبراطورية العثمانية تتعاطف مع الشيشان. لكن من الصعب تصور قيامها بأي دور عملي في ظل اوضاعها الاقتصادية الصعبة.

اما ايران فهي رغم ادعائها الدفاع عن الشعوب الاسلامية في كل مكان تتخذ دائما موقفا مواتيا لروسيا في التحليل الأخير . ويكفي ان نشير الى الاتفاق الذي عقد مؤخرا بين ايران وروسيا لاستكمال بناء المفاعل النووي الذي تخلت المانيا عن بنائه.

اما بالنسبة للانعكاسات المحتملة للغزو الروسي للشيشان على العلاقات بين الغرب وموسكو، فمن المتوقع ان يؤدي الغزو الى اتساع وتعمق المخاوف المتزايدة في الغرب من اتجاه روسيا المتنامي لفرض هيمنتها بالقوة.

وقدم د . طه عبد العليم بحثا بعنوان «مصير الاتحاد الروسي بعد حرب الشيشان» فأكد على ان ازمة التفكك القومي - العرقي كما عبرت عنها الحرب الروسية الشيشانية ليست سوى بعد واحد لأزمة التفكك الشامل التي يعيشها الاتحاد الروسي منذ بداية تداعي الاتحاد السوفيتي السابق.

كما اكد د . عبد العليم على ان حرب الشيشان لن تمر دون تأثير على مصير الاتحاد الروسي ومقدمات وتداعيات الحرب الروسية الشيشانية تدفع الى القول ان الاتحاد الروسي قبل الحرب قد لا يبقى مثله بعدها . ولا جدال في ان اقليم شمال القوقاز هو الحلقة الأضعف التي ينذر تحطيمها بمسلسل تتوالى فيه وحدة الدولة الروسية، حتى لو سقطت «جروزني» فإن الصراع القومي العرقي لن ينتهي في شمال القوقاز وفي غيره من انحاء الاتحاد الروسي، وسوف يتجدد الصراع لان اسبابه اعمق من ان تعالج عبر حل عسكري مهما دفعت غطرسة القوة بالرئيس يلتسين الى تصور مثل هذا الاسلوب العظيم الذي عفى عليه الزمن محل معضلة التفكك القومي والعرقي في روسيا .

ولكن الحظر المؤكد لانهيار كامل للقوة النووية الروسية الكبرى واحتمال وقوع السلطة في موسكو بأيدي القوة القومية ذات التوجه الفاشي التوسعي، ويمكن لذلك ان تفهم المباركة الامريكية الغربية لقرار الرئيس يلتسين باستخدام القوة المسلحة من اجل الحيلولة دون انفراط عقد الدولة الروسية بدءا من انفصال جمهورية الشيشان.

وأكد د . عبد العليم ان السؤال سيظل مطروحا حول مدى تأثير الحرب الشيشانية على تطور روسيا من الناحية الداخلية أي انعكاسات الحرب على القوى السياسية الرئيسية الثلاث في روسيا أي القوى الليبرالية المعبرة عن ميول الالتحاق بالغرب والقوى القومية المعبرة عن ثورة الاحباطات، ثم القوى المرتبطة ببيروقراطية الدولة والتي تتطلع الى احياء الكيان السوفيتي وان كان على نطاق أضيق.□

مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية : الدورة الـ (٦١)

أديس أبابا : (٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٩٥)

جوزيف رامز امين

رغم أن هذه الدورة - عدت من دورات الميزانية - التى تعقد سنويا لمناقشة الشئون المالية والادارية لمنظمة الوحدة الأفريقية، فقد إكتسبت تلك المرة أهمية خاصة ليس فقط بسبب الأزمة المالية الحادة التى صاحبتها وحيث بسببها تأخر سداد الدول الاعضاء لساهماتها فى المنظمة والتى قدرت بأكثر من ٥٤ مليون دولار «أى ما يوازى ميزانية عامين للمنظمة»، ولكن أيضا بسبب تصاعد خطورة القضايا السياسية والاقتصادية التى تم طرحها على جدول الأعمال، وأهمها انسحاب القوات الدولية المتبقية فى الصومال بحلول نهاية مارس ١٩٩٥ وتفاقم مشاكل اللاجئين فى رواندا وبوروندى، وتدهور الأوضاع لاسيما فى ليبيريا، كما تم بحث عمل جهاز آلية فض النزاعات الأفريقية، وبالنسبة للمسائل الاقتصادية تمت مناقشة تأثير اتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الأفريقية، ومحاولة تهميش دول القارة على الساحة الدولية فى الوقت الذى تزداد فيه الضغوط عليها من كل جانب، لاسيما وأن ٣٦ دولة افريقية قد انضمت الى المنظمة العالمية الجديدة للتجارة الدولية وهو عدد قابل للزيادة

- تناولت الاجتماعات أيضا عددا من التقارير حول نشاط المنظمة على مدار العام الماضى، والأوضاع المالية للميزانية الحالية وتقرير السكرتير العام للمنظمة د. سالم احمد سالم حول الأوضاع فى القارة الأفريقية . هذا وقد اصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى نهاية دورته فى ١٩٩٥/١/٢٧ أكثر من اثنين وعشرين من القرارات الوزارية، والتى شملت قطاعات كبيرة من القضايا الأفريقية محل الاهتمام.

١ - مجموعة القرارات ذات الصلة بالأمور الادارية والمالية والاقتصادية :

اتجه المؤتمر نحو إتخاذ قرار ببدء سريان عقوبات على الدول التى لم تسدد حصتها فى المنظمة بحلول أول يونيو القادم .

- وقد تقدمت مصر بإقتراح بهذا الخصوص يدعو لعقد اجتماع يضم الدول التى عليها متأخرات لمنظمة الوحدة الافريقية، ويمكن أن تفرض عليها عقوبات حسب ما قررته لجنة المساهمات برئاسة السنغال، ويبلغ عدد هذه الدول ٣٩ دولة، وحيث كان الهدف من الاجتماع هو الاستماع لشرح وجهة نظرها ومدى قدرتها على الدفع ثم تحديد جدول زمنى محدد لتسديد ما عليها قبل حلول يونيو القادم وهى المهلة التى اتخذت لتطبيق عقوبات على الدول المتأخرة، وبالفعل فقد تمت تسوية حالات حوالى ١٠ دول افريقية بهذا الخصوص.

هذا وقد حظى الاقتراح المصرى بتقدير معظم الدول الأفريقية المشاركة فى اجتماعات أديس ابابا، وبحيث انه يضاف الى سلسلة الجهود المصرية الهادفة لتخفيف الضغوط عن كاهل الدول الأفريقية، وكان من بينها الاقتراح الذى دفع المجلس الوزارى الأفريقى الى إقرار مبدأ ترشيد عمل المجلس، الذى يبدأ تطبيقه من الدورة القادمة.

اقر المجلس الوزارى أيضا بعض القرارات الأخرى حول الأنصبة والمساهمات المالية للدول الاعضاء، كما تقرر تخفيض حصة بعض الدول المساهمة فى ميزانية المنظمة، من بينهم مصر، نظرا لانضمام كل من ناميبيا فى عام ١٩٩٠، واريتريا فى عام ١٩٩٣، وأخيرا جنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٤ لعضوية منظمة الوحدة الأفريقية، وحيث أوكل للدولة الأخيرة أن تساهم بنصيب اساسى فى تحمل المسئوليات المالية للمنظمة شأنها شأن مصر وقريناتها من رواد العمل الأفريقى.

اقر المؤتمر أيضا قرارات اقتصادية تدعو الى زيادة التبادل التجارى والفنى بين دول القارة لاسيما وان حجم تجارتها البينية لايتجاوز ٤٪، وضرورة البحث عن بدائل أفريقية للاعتماد الكبير على المساعدات الأجنبية، بعد أن وصلت الديون الأفريقية مؤخرا الى ٣٢٠ مليار دولار أى أكثر من ثلثى الناتج المحلى الأفريقى إضافة الى خدمة هذه الديون التى تبلغ حوالى ٣٠ مليار دولار، كما تم الاتفاق أيضا خلال المؤتمر على عقد الدورة الوزارية الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية بالقاهرة يومى ٢٧، ٢٨ مارس ١٩٩٥، وهى الدورة التى تناقش المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى القارة وتقوم بطرح هذه الحلول لمواجهتها.

وجدير بالذكر ان هذه الدورة التى تعقد بالقاهرة - بناء على طلب مصر - تعرض قراراتها على القمة الأفريقية القادم بأديس ابابا (٢٦ - ٢٨ يونيو ١٩٩٥) لإقرارها، ومن المقرر أن تقوم بإعداد رد مناسب على محاولة تهميش افريقيا.

٢ - مجموعة القرارات المتعلقة بدعم التعاون العربى - الأفريقى :

من أهم القرارات السياسية التى صدرت عن المجلس الوزارى وتعبر بحق عن روح التعاون العربى - الأفريقى «الذى تم إرساء دعامته الاساسية فى مارس ١٩٧٧» - هو تأكيده على مساندة إقتراح الرئيس مبارك بشأن اعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وقرارات ايجابية أخرى بشأن السلام والقدس والمستوطنات - بينما فشل المندوب الاسرائيلى الذى حضر الاجتماع الختامى لمجلس وزراء خارجية المنظمة كمراقب فى

١٩٩٥/٦/٢٧ فى استصدار قرار يشجع اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل على الاستمرار فى عملية السلام على ضوء تصريحة بشن حرب شاملة والسعى لتهويد القدس ، وامتلاك اسرائيل الاسلحة النووية والقمع الاسرائيلى للسكان الفلسطينين.

. ولهذا القرار مغزى هام فى الدعم الافريقى الأدبى والمعنوى للعرب بصفة عامة ومصر بصفة خاصة . لاسيما تجاه الجدل الدائر والمثار حاليا حول ضرورة توقيع اسرائيل على معاهدة حظر الانتشار النووى، خاصة وان مؤتمر جنيف والذى سيجرى خلاله التوقيع قد اقترب انعقاده مع بدء فصل الصيف القادم.

وفى بادرة طيبة أخرى من المجلس الوزارى الأفريقى . تجاه القضايا العربية . اعرب عن قلقه العميق ازاء استمرار الحظر المفروض على ليبيا . من جراء أزمة لوكيربى . وطالب مجلس الأمن الدولى باعادة النظر فى القرارات أرقام ٧٣١، ٧٤٨، ٨٨٣ بهذا الخصوص.

كما دعا المجلس جميع الأطراف المعنية الى الاستجابة للمبادرات الداعية الى الحوار والتفاوض بهدف التوصل الى حل سلمى للازمة .

وقد أجمع المراقبون على ان هذا القرار . والذى يعد استمرار القرارات أخرى ايجابية سابقة . يعتبر حلقة هامة من حلقات الدعم الأفريقى للقضايا العربية المثارة، ودليلا جديدا على صدق الحوار العربى . الافريقى وجديته بشرط حسن استثماره وتوجيهه.

٣ . مجموعة القرارات المتعلقة بترتيبات حفظ السلام فى افريقيا :

اقر المجلس الوزارى دعم عمل جهاز فض المنازعات الأفريقية (الذى بدأ ميلاده الرسمى فى القمة المصغرة بالقاهرة ديسمبر ١٩٩٣، وتواصلت اجتماعاته بعد ذلك على كافة المستويات)، كما دعا الى تعزيز امكانياته سواء عن طريق تخصيص وحدات بالجيوش الافريقية لمهام حفظ ومراقبة السلام فى الدول الأفريقية، أو من خلال الدعوة لتقديم مساهمات فى صندوق السلام الخاص بتمويل هذه العمليات.

دعا المجلس الوزارى ايضا الى عقد اجتماع طارئ للجهاز المركزى لجهاز آلية فض النزاعات الأفريقية يوم ٦ مارس ١٩٩٥ لمناقشة القضية الصومالية، لاسيما فى ضوء اقتراب اتمام انسحاب القوات الدولية لحفظ السلام التابعة لهيئة الامم المتحدة فى نهاية مارس القادم وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم (٩٥٤) الصادر فى ١٩٩٤/١١/٤ بسحب قوة حفظ السلام الدلية والمتبقية فى الصومال ضمن عملية «اعادة الأمل» والبالغ عددها (١٥ الف جندى) مما يثير مخاوف تفجر الموقف فى الصومال.

استحوذت الأزمة ايضا فى كل من رواندا وبوروندى على اهتمام الوزراء الافارقة وصدرت قرارات حولهما لاسيما بخصوص قضية الأمن فى معسكرات اللاجئين الروانديين فى زائير وبوروندى وتنزانيا مع مجلس الأمن الدولى بهدف اتخاذ القرارات الضرورية لوقف أنشطة جنود الحكومة السابقة فى (رواندا).

اما بالنسبة لبوروندى فقد أعرب المجلس الوزارى عن قلقه العميق ازاء حالة الشك والغموض المستمر والوضع المنذر بالخطر ودعا الى ضبط النفس وانجاح السلطات الشرعية القائمة حاليا فى الدولتين، كما دعا المجتمع الدولى والدول المانحة خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الى توفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة الاف المشردين واللاجئين فى كلتا الدولتين.

وفى قرارات سياسية مماثلة دعا المجلس الى اقرار السلام فى ليبيريا خاصة فى ضوء اتفاقية إكوسومبو، وذلك فى اطار مبادرة السلام الجديدة التى قام بها الرئيس الحالى للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، كما دعا الى نزع شامل وكلى للأسلحة من جميع الفصائل المتحاربة ودعا ايضا جميع الأطراف فى ليبريا الى الالتزام بشروط وقف اطلاق النار والتعاون مع جهود الاغاثة الدولية، ودعا بلدان المجتمع الدولى الى الاعتراف بحكومة ليبريا الوطنية الانتقالية باعتبارها حكومة لليبريا، وابداء الثقة فيها.

٤ . قرارات أخرى :

وفى نفس الاطار رحب المجلس بنتائج أول انتخابات عامة متعددة الاحزاب فى موزمبيق والتى أجريت ايام ٢٧ ـ ٢٩ اكتوبر ١٩٩٤، واعلن دعمه لوحدة موزمبيق، كما دعا الى أهمية مواصلة عمل مجموعة الاتصال التى يراسها الرئيس الكينى/ دانيال أراب موى لمحاولة الوساطة لحل النزاع فى جنوب السودان، وهو النزاع الذى يؤرق بصورة مستمرة الحكومات السودانية المتعاقبة.

وفى نفس الوقت فقد أصدر المجلس قرارات أخرى مماثلة تتعلق بالنزاع النيجيرى . الكاميرونى على الحدود حول شبه جزيرة باكاس، ومشاكل اللاجئين والمشردين فى القارة بصفة عامة، والوضع فى سيراليون، وقضية الصحراء الغربية، لاسيما فى ظل الاستفتاء المزمع اجراؤه تحت رعاية الأمم المتحدة، وقضايا فرعية وجانبية اخرى.

تقييم المؤتمر ومستقبل عمل المنظمة :

ويمكن القول أن المجلس الوزارى الأفريقى قد وضع ركائز هامة بالنسبة لسياسة المنظمة سواء بالنسبة لترشيد النفقات والتزام الدول الأعضاء بسداد انصبتها المالية المستحقة عليها، أو فى اضطلاع المنظمة ايضا بدور هام فى ادارة وتسوية الصراعات فى القاره بذلك فقد تخطى الاجتماع المسائل المالية والادارية التى كانت تبحث فى دورة الميزانية وامتد نشاطه ليتناول بالكاد كافة المشاكل والاهتمامات الأفريقية، فى بادرة غير مسبوقة تتلاءم مع روح التحديات التى تواجهها منظمة الوحدة الأفريقية، والتى أصبحت لاتتصرف فقط الى الحروب القبلية أو النزاعات الاثنية او مشكلة الاندماج الوطنى، ولكنها امتدت ايضا لتشمل مصاعب التحول الديمقراطى ووطأة المشاكل الاقتصادية المتفاقمة والمصاعب البالغة التى تعانيها افريقيا من جراء عمليات التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى، وتجاهل المجتمع الدولى الاستماع الى وجهات نظر الأفارقة. ومن ثم فإنه على افريقيا أن تعيد حساباتها وان تنمى اقتصادياتها من خلال دفع جهود انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية الى الأمام وانشاء السوق الأفريقية المشتركة، وذلك جنبا الى جنب مع تعزيز الجهود لانجاح آلية فض النزاعات فى أفريقيا، وان كان عليها ان تسرع الخطى فى الأخذ بهما لأن النجاح الأفريقى فى هذين البعدين يمثل دفعه كبيرة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى تخطى العقبات السياسية والاقتصادية التى تواجهها.

وبهذا الخصوص فإن مصر مدعوة لان تكثف جهودها فى رسم صورة المستقبل المنظور لأفريقيا، ويعزز من فرص مصر للقيام بهذا الدور ليس فقط الحضور النشط والمكثف للدبلوماسية المصرية فى الدورة ٦١، او استضافة القاهرة المؤتمر الاستثنائى الاقتصادى المشار اليه، او اسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة ١٧ ـ ٢٣ مارس ١٩٩٥ «المتوافق مع سوق القاهرة الدولية»، ولكن أيضا قرارها بانشاء مركز لادارة النزاعات فى أفريقيا وحشدها التأييد الدولى اللازم لآلية فض المنازعات فى افريقيا، فضلا عن دعوتها المستمرة لادخال معاهدة «الجماعة الاقتصادية الأفريقية» حيز التنفيذ بخطوات أسرع بالاضافة الى اتباع كل ما من شأنه أن يزيد من رقعة التعاون بين مصر وشقيقاتها الأفريقية □

«ندوة» المرأة المصرية والعمل العام .. رؤية مستقبلية

القاهرة (١٤ مارس ١٩٩٥)

سمير محمد شحاته

فى اطار احتفالات مصر بأسبوع تكريم المراة المصرية (٩ - ١٦ مارس)، تاريخ خروج أول مظاهرة نسائية فى ثورة ١٩١٩، نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع المجلس القومى للطفولة والأمومة (اللجنة القومية للمراة) ندوة.. المراة المصرية والعمل العام.. رؤية مستقبلية، يوم الثلاثاء ١٤ مارس، وركزت أعمال الندوة التى انقسمت الى ثلاث جلسات على عدة اهداف منها:

١ - المراة المصرية والعمل السياسى العام.

٢ - المراة المصرية والنقابات واتحادات العمال والاحزاب

٣ - المراة المصرية فى الجمعيات الاهلية والاعلام.

افتتح الاستاذ الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة اعمال الندوة بكلمة ترحيب للحاضرين والمشاركين فى الندوة منهم الاستاذ الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلس ادارة المركز والدكتورة نازلى معوض مدير المركز والدكتورة امينة الجندى امين عام المجلس القومى للطفولة والأمومة.

وفى الجلسة الأولى رحب الدكتور عبدالملك عودة رئيس الجلسة بالسادة الحاضرين ثم قدم الباحثة الدكتورة عزة وهبى التى قدمت بحثا عن «المراة المصرية والاجهزة التشريعية» فقالت: انه يجب التسليم بداية بأن ضعف مشاركة المراة فى الحياة السياسية انما تعكس الازمة العامة للمشاركة السياسية فى مصر بشكل عام والتى تلقى بظلالها على الرجال والنساء فى نفس الوقت، وهى ازمة تؤكدها مؤشرات كمية اهمها قلة عدد من يشاركون فى التصويت فى الانتخابات المختلفة سواء كانت لمجلس الشعب او الشورى او المجالس المحلية.. واشارت الى بعض المقترحات الخاصة بالدعم المجتمعى لمشاركة المراة وزيادة فاعليتها فى الحياة السياسية بما فى ذلك تخصيص المقاعد لها فى المجالس التشريعية وهى كالاتى:-

أ - ضرورة الدراسة العلمية لظاهرة عزوف المراة بالذات عن المشاركة السياسية من خلال التعرف بدقة على نسبة النساء المسجلات فى جداول الانتخابات ممن لهن الحق فى ذلك.

ب - قضية المشاركة السياسية للمراة - كضرورة مجتمعية لاغنى عنها - تطرح وبالحاح الحاجة الى تنظيم نسائى مستقل يعبر عن المراة، وليكون انشاؤه امتدادا للجهد الذى بذلته الرائدة المصرية هدى شعراوى عندما اقامت الاتحاد النسائى المصرى فى السادس عشر من مارس ١٩٢٣.

جـ - تمثيل المراة داخل المجالس التشريعية والمحلية لايختلف عن دورها داخل الاحزاب السياسية، باعتبار هذه الأخيرة بمثابة المعمل الذى يفترض ان تتكون فيه الكوادر السياسية بما فيها الكوادر النسائية، وباعتبار ان الاحزاب هى الوعاء الاساسى للمشاركة السياسية.

د - تعليم المراة وهو احد المداخل الرئيسية لدعم المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفى ختام حديثها اقترحت الباحثة تخصيص عقد لزيادة المشاركة السياسية للمراة تكرس فيه كافة الجهود الممكنة على المستويين الرسمى وغير الرسمى لتحقيق هذه الغاية التى لاغنى عنها للنهوض بالمراة ودعم الدور الذى تضطلع به فى حياة مجتمعها وأمتها.

ثم قدمت الباحثة الدكتورة خالده شادى بحثا بعنوان «المرأة المصرية فى وزارة الخارجية» اشارت فيه الى الملامح الاساسية للواقع الفعلى لدور المراة فى وزارة الخارجية على انه يدلل بوضوح على وجود شواهد ودلائل كمية وكيفية لمستوى واقع متطور من الوجود والفعالية لنشاط المراة المصرية فى مجال العمل الدبلوماسى، حيث ارتفعت نسبة المراة المشاركة فى القوة الدبلوماسية العاملة فى وزارة الخارجية الى ١٣.٧٨٪ من الحجم الاجمالى لهذه القوة، اى ان عدد الدبلوماسيات العاملات فى وزارة الخارجية يبلغ ١٢١ من اجمالى الدبلوماسيين العاملين فى هذا الجهاز الذين يبلغ عددهم ٨٧٨، ونسبة مساهمة المراة الدبلوماسية فى المستويات الوظيفية والقيادية والاشرافية العليا تنمو فى اتجاه تصاعدى، فعلى مستوى البعثات الدبلوماسية والوفود والمكاتب الدائمة لدى المنظمات والهيئات الدولية تقلد ست دبلوماسيات منصب رئيس البعثة الدبلوماسية لدى ست دول اجنبية هى: اليابان، نيبال، جنوب افريقيا، الجابون، رواندا، وموريشوس، من اجمالى عدد الدبلوماسيات العاملات فى الخارج والذى يبلغ ٣٨، ولعل ابلغ دليل على مايمكن اعتباره احد ملامح عملية ارتقاء مستوى دور المراة فى وزارة الخارجية، هو اختيار الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة احد الدبلوماسيات المصريات - بحكم عملها السياسى والدبلوماسى - دون كافة العاملين الدبلوماسيين المصريين للعمل فى مكتب الامين العام، كما انه فى الجهاز الرئاسى للوزارة اصبحت المراة فاعلا مؤثرا من خلال توليها لاول مرة عدة مناصب حيوية منها: نائب مساعد الوزير للشئون السياسية، ونائب مدير مكتب الوزير، والقائمة بأعمال المتحدث الصحفى باسم وزير الخارجية.

وفى الجلسة الثانية قدمت الدكتورة علا ابو زيد بحثا بعنوان «المراة المصرية فى الاحزاب السياسية» وركزت فيه على الاطار القانونى والدستورى والذى بدا مدعما لحق المراة فى العمل السياسى من الناحية النظرية لكنه لا يعامل المراة دائما على قدم المساواة مقارنة بالرجل، فاذا نظرنا الى لجنة شؤون الاحزاب السياسية التى نيط بها

حق قبول او رفض قيام الاحزاب السياسية سنجد ان تشكيلها يحجب عملا امكانية مشاركة المراة فيها. والمحصلة النهائية والطبيعة لتفاعل العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية المعرقلة لعمل المراة السياسى هو تراجع حجم عضويتها الحزبية، وبالتالى تضاؤل وهامشية دورها فى العمل الحزبى، والعمل الحزبى لايدعمه الا مزيد من العمل الحزبى، واستمرارية التجربة سوف يؤدى حتما ومهما طال الامر الى ظهور كوادر تربت تربية ديمقراطية فتتمسك بالمكاسب ولو كانت قليلة وتعمل على تحويلها الى نمط ثابت وحقيقى للحياة السياسية والعمل الحزبى.

ثم قدمت الباحثة سامية سعيد ورقة بعنوان «المراة المصرية فى النقابات واتحادات العمال» تناولت فيها تاريخ الحركة النقابية العمالية ودور المراة ونضالها وكفاحها من اجل الدفاع عن مصالحها والتعبير عن مطالبها منذ ان نزلت الى سوق العمل المصرى، وتناولت مراحل تشكيل النقابات العمالية منذ انشائها بدءا من عام ١٨٩٨ فى ظل الوجود الاستعمارى مرورا بتشكيل اول اتحاد عمالى فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر عام ١٩٢١ وحتى انشاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عام ١٩٥٧ والدور النشط الذى تقوم به المراة العاملة فى مطالبتها بأمور تتعلق بالعمل والاجر والاجازات والتامينات الاجتماعية واصابات العمل والفصل التعسفى، ومايعكسه ذلك النشاط من التزايد النسبى لتمثيل المراة العاملة على كافة مستويات التنظيم النقابى بدءا من اللجان النقابية فالنقابات العامة فالمجلس التنفيذى للاتحاد العام.

وطرحت الباحثة بعض الامثلة التى تدعو الى تذليل الصعوبات التى تعترض طريق المراة العاملة لمساعدتهاعلى الاقبال على المشاركة فى الحياة السياسية والاقتصادية وتوعيتها بحقوقها وواجباتها بالطرق الاتية:

١- نشر الوعى النقابى بين العمال وتثقيف العمال بأدوات واساليب جديدة تدعم العضوية النقابية الى اعلى مستوى

٢- الامانة فى عرض قضايا المراة العاملة بشكل عام فى كافة قطاعات الدولة.

٣- ربط المراة بالنقابات العامة باللجان النقابية على مستوى المنشاة او المصنع وهو التنظيم القاعدى للعمال

٤- خلق ادوات جديدة لتسوية المنازعات وتدريب العاملات على اساليب المفاوضة الجماعية واكتساب المهارات النقابية التى تدفع بالمراة نحو المزيد من المشاركة.

وفى الجلسة الثالثة وجهت الكاتبة الصحفية سكينة فؤاد رئيسة الجلسة الشكر لجميع الحاضرين المشاركين فى الندوة ثم قدمت الباحثة الدكتورة امانى قنديل التى تناولت فى بحثها عن «المراة المصرية فى الجمعيات الاهلية» ابراز الدور الذى لعبته المراة المصرية فى الجمعيات الاهلية منذ الربع الاول من القرن العشرين بعد تاسيس الجمعية اليونانية فى الاسكندرية عام ١٨٢١ وبعدها عشرات من الجمعيات الثقافية والدينية، والدور الذى لعبته المراة فى نشر الحركة الثقافية من جانب وفى حركة النضال الوطنى من جانب آخر، واسهام مجموعة من النساء فى تاسيس اول تنظيم غير حكومى للخدمات تتمثل فى مبرة «محمد على» الخيرية عام ١٩٠٩ وما اعقبها من تأسيس «الرابطة الفكرية للنساء المصريات» بقيادة ملك حفنى ناصف وهدى شعراوى وذلك عام ١٩١٤، وكان هذان التنظيمان هما البداية لنمو اول حركة نسائية فى مصر، وبالتالى فإن القيادات النسائية التى اسهمت فى تاسيس المنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا اساسيا فى قيادة المظاهرات النسائية للمطالبة باستقلال الوطن وتحرير المراة.

وعن انشطة هذه الجمعيات فإن أغلبها ينحصر فى مجالات النشاط التقليدية مثل المساعدات الاجتماعية للفقراء وتنظيم الاسرة والامومة والطفولة والمعاقين والمسنين، وانشطة ثقافية ودينية وعلمية ونشاط ادبى

وخلصت الباحثة بالتاكيد على بعض الاعتبارات التى من شانها التاثير بالايجاب على المراة المصرية فى الجمعيات الاهلية وهى:

١- ممارسة العمل الجماعى بروح الفريق

٢- الممارسة الديمقراطية للادوار داخل الجمعيات وفيما بينها

٣- احداث تغييرات فى مواد القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

٤- سياسة اعلامية اكثر فعالية تجاه قضايا المراة والاعتراف بحقوقها ودورها فى العمل العام

واخيرا، تناولت الدكتورة نيفين مسعد فى بحثها عن «المراة المصرية فى الاعلام» بانوراما للمراة المصرية فى مجال الاعلام فاوضحت انه عندما دخلت المراة المصرية مجلس الامة لأول مرة فى الخمسينيات وشاركت الحكومة والعمل الدبلوماسى فى الستينيات، فإن وجودها فى الاعلام كان وجودا مبكرا، فمنذ نهاية القرن الماضى احتلت الصحافة النسائية موقعها على ساحة العمل الاعلامى المصرى، ورصدت بعض الدراسات عدد تلك الصحف النسائية بين عامى ١٨٩٢، ١٩١٩ بأكثر من خمس وعشرين مجلة ابرزها «الفتاة» و«الفردوس» و «انيس الجليس»، وفى عام ١٩٢٥ قطعت المراة خطوات ابعد بإصدار فاطمة اليوسف مجلة غلب عليها الطابع السياسى هى مجلة «روز اليوسف»، ومن الاذاعة التى ظهرت عام ١٩٣٤ خرج اول صوت نسائى مبكرا وكذلك التليفزيون، كما برزت اسماء لامعة فى الصحافة وفى مجال النقد الادبى والتعليق السياسى والتحليل الاقتصادى والتحقيقات الخارجية، ومع ارتفاع نسبة النساء العاملات فى الوظائف العليا فى الحكومة من ٧.٥٪ عام ١٩٨٠ الى ٨.١١٪ عام ١٩٩٢ تزايد تمثيل النساء فى المناصب القيادية الاعلامية

وعلى مستوى العمل العام فإن المنظمات غير الحكومية بانواعها المختلفة فتحت افاقا أرحب امام الاعلاميات المصريات للربط بين النشاط فى مجال البيئة والوان أخرى من النشاط تمثل موضوعات اهتمامهن الرئيسى كتنمية المجتمع، او توفير الرعاية المتكاملة للأسرة، او تنظيم النسل، كما اشارت الباحثة لهموم المراة المصرية بقولها: انه علاوة على استمرار المشكلات المألوفة فى مجال الاحوال الشخصية (قضايا الطلاق والنفقة والحضانة والجنسية)، فإن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى على امتداد الربع قرن الاخير ساهمت فى احتدام تلك المشكلات واستحداث المزيد منها بسبب هجرة العمالة المصرية (الرجال والنساء) للعمل فى اسواق دول الخليج النفطية وأثر ذلك على شيوع الكسب الوفير. وأضافت بأن الحركة النسائية قد شغلت المراة عموما منذ بدايات القرن حتى نهايته بتكوين كوادرها فى الاعلام كما فى سواه من المجالات، ولم تكن هذه بالمهمة السهلة لكنها مثلت بحق مايمكن وصفه بالسباحة ضد التيار، لأنها كانت تتعامل مع اشياء تستعصى بطبيعتها على التغيير والتطوير من قبيل العادات والتقاليد.

ان مصر الغد هى مصر التى سوف يعيش فيها ابناؤنا، فبحجم ما نتمنى لهؤلاء الابناء، بقدر ماتكون المراة وهى سر وجودهم فى عيون وعقول وقلوب كل المصريين.

مكتبة السياسة الدولية

إشراف : د . نهى المكاوى

أوروبا والبحـــر المتوسط

Bichara Khader: L'Europe et la Méditérranée, (Sous la dir) Geopolitique de Proxmité, (Paris: L' Harmattan, 1994)

فى إطار إهتمام الدوائر المختلفة ببروكسل سواء على صعيد الإتحاد الأوروبى أو فى الدوائر المختلفة البلجيكية بموضوع العلاقات الأوروبية - المتوسطية فقد صدر مؤخرا هذا الكتاب باللغة الفرنسية من تأليف الدكتور: بشارة خضر، أستاذ فلسطينى بجامعة لوفان الكاثوليكية ببلجيكا ويدير فيها مركز أبحاث العالم العربى، شارك فى هذا الكتاب لفيف من المتخصصين فى شئون العلاقات الأوروبية والدول المتوسطية، كما اسهمت وزارة البحث العلمى ببلجيكا ماليا من اجل إصداره.

ويتناول هذا الكتاب بالتحليل والتفسير العلاقات بين أوروبا والدول المتوسطية واهم التحديات والمخاطر التى تواجهها والمقترحات التى قدمت من الجانب الأوروبى لتشكيل وإعادة تشكيل هذه العلاقات فى عدد من الفصول كما يلى: -

ويتناول الفصل الأول «المتوسط والحرب الباردة» (١٩٤٥ - ١٩٨٨) كيف أن البحر المتوسط ودولة البحر المتوسط ودوله كانا معاً بمثابة مسرح للصراع بين القطبين على مختلف الأصعدة، وأوضح كيف لان الروس دوماً ومن ثم السوفييت بعدهم ثم روسيا بالطبع حاليا يطمحون إلى الوصول إلى المياه الدافئة فى المتوسط، هذه الإستراتيجية المتوسطية القديمة والبارعة لهم كان تم إيقافها فى القرن الماضى، فى القرم، ومرة ثانية بعد الحرب العالمية الأولى بفعل إتفاقات مونترو كتنظيم قاس للملاحة البحرية فى البوسفور والدردنيل وفى مدى سبع سنوات أعاد الإتحاد السوفيتى - سابقا - بناء قواته وأعلن رفضه هذه الإتفاقيات، وظهرت له أهداف أخرى أيديولوجية والتغلغل فى البحر الأحمر والمحيط الهندى والبحر المتوسط وفى المقابل كان الأمريكيون، فى الخمسينيات، يتقاسمون المسئولية فى المتوسط مع الفاعلين التقليديين فى الشرق الأوسط وهم الإنجليزوالفرنسيين إلى ان حلت الولايات المتحدة محلهم، بدأ الصراع العسكرى والأيديولوجى بين القطبين يؤثر فى الدول المتوسطية والتى دخلت بعضها بشكل أو بأخر فى التحالفات القطبية.

يتناول الفصل الثانى: «أوروبا: قوة عظمى غريبه» الأطر والأبنية الأمنيه والعسكرية الأوروبية التى تهدف الى تحقيق الأمن الأوربى بالأساس والدفاع فى مواجهة المخاطر الخارجية.. وقد تمثلت هذه الأطر فى عدة محاور من أهمها المحور الأمريكى - الأوروبى المتمثل فى منظمة حلف شمال الأطلنطى والذى تم انشاؤه فى ٤/ ٤/ ١٩٤٩ بهدف مواجهة التهديد الشيوعى، ولكن أدى الإختفاء لهذا التهديد إلى التعديل فى إستراتيجيات وأبنية الحلف، قد ظهر ذلك منذ مؤتمر لندن ١٩٩٠، وروما ١٩٩١، ولكن باستثناء التدخل الذى تم الإتفاق عليه، يبقى سؤال هام لم يتم الإجابة عليه وهو كيف يتم حل المشاكل الساخنة حاليا مثل البوسنة؟ أما المحور الثانى فهو محور شمال - الأطلنطى للأمن (CCNA) وقد بدأ هذا المحور منذ المؤتمر الوزارى لشمال الأطلنطى فى ٦ و ٧ يونيو ١٩٩١ بكوبنهاجن حيث وقعت دول الحلف على اعلان المشاركة مع دول وسط وشرق أوروبا. وفى يناير ٩٣ وقعت ٣٨ دولة على «خطة عمل للحوار، والمشاركة والتعاون فى مجالات ا لأمن والاقتصاد والعلوم.

ثم تناول محود العلاقات الأوروبية الجماعية فى مجال الأمن منذ التوقيع على إتفاقية هلسنكى من قبل ٣٨ دولة عام ١٩٧٥، بشأن الأمن فى أوروبا وإجراءات بناء الثقة والتعاون الاقتصادى والعلمى والدفاع عن حق الانسان، وأصبحت هذه الاتفاقية تضم أكثر من ٥٢ دولة. وعلى الرغم من الطابع المؤسسى لهذا المحور المتمثل فى سكرتارية دائمة فى براغ، و «منتدى» فى مجال التعاون الأمنى فى «فيينا»، ومركز للوقاية من الصراعات فى «فينا»، ومكتب لحقوق الانسان فى «وارسو» إلا أنه لم يقم بدور ملموس حتى الآن على أرض الواقع.

ثم تناول الكتاب محور تحقيق الأمن فى غرب أوروبا موضحا أنه من الناحية التقليدية فإن المسائل الإقتصادية والسياسية ذات الطابع الأمنى كانت تناقش فى اطار التعاون السياسى الأوروبى (CPE) الذى يتم فى إجتماعات وزراء شئون خارجية دول الجماعة الأوروبية الإثنى عشر ولكن منذ ١٩٩٢ تم إدماج CPE فى إطار مجلس الشئون العامة وفى إطار ما يدعى باسم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC وتم تحديد المجال الأخير لتلك السياسة فى قمة لشبونه يونيو ١٩٩٢ التى اعطت «اهمية كبرى للمناطق الجغرافية للإتحاد الأوروبى» والتى قصد بها المغرب العربى والشرق الأوسط.

وينتهي هذا الفصل إلى أن الأمن الأوروبي لازال موضع تردد ما بين الأطلنطية المطلقة التي يسعى اليها البعض من جانب وما بين الإستقلال الاوربي غير المؤكد من جانب اخر، ويبقى مشروع العلاقات الاوروبية المتوسطية إطار جيد لإحتواء الصراعات في منطقة المتوسط.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث «المتوسط في نظر الغرب هدف إستراتيجي» فيتناول «المتوسط» كرهان إستراتيجي حيث يركز على العناصر الدائمة للتصور الأمريكي في الشرق الأوسط المتمثلة في حماية مصادر البترول، والحفاظ على امن إسرائيل ومساعدة الدول الصديقة، والحفاظ على الدور السياسي وإستمرارية تحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط، ثم يتناول شبكة العلاقات المتغيرة التي اقيمت بين الدول الغربية ومناطق النفوذ في المتوسط لها.

واشار الكتاب إلى التطور الكمي والنوعي للسلاح في منطقة جنوب المتوسط مشيرا إلى أن تلك المنطقة قد إستوردت ١٤٤ مليار دولار في الفترة مابين ٧٩ وحتى ١٩٨٨. وابرز أن مصر جددت إقتراحها عام ١٩٧٤ بخلو منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي تم التصويت عليه بالاجماع من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة باستثناء إمتناع إسرائيل وبورما.

ثم تطرق الكتاب إلى حرب الخليج والمفاهيم التي طبقتها هذه الحرب مثل مبدأ التدخل الشرعي الذي أعلنته الولايات المتحدة والذي يستند إلى أسس ثلاثة وهي:

١ - مفهوم القوة متعددة الجنسيات، وإرسال تلك القوة بناء على تفويض من مجلس الأمن.

٢ - شرعية إستخدام تلك القوات للدفاع عن الديمقراطية.

٣ - طبيعة عمل هذه القوات: مزيج بين العمليات العسكرية والأعمال الإنسانية.

ثم تناول الإستراتيجية الأوربية لإحتواء الجيران العرب سواء من خلال إعادة هيكلة وسائلها الدفاعية او التعاون فيما بينهم أو من خلال التنسيق بين إتحاد غرب أوربا، ومنظمة حلف شمال الأطلنطي.

يأتي الفصل الرابع «البحر المتوسط كتهديد غير عسكري» ليركز على مشكلة الإختلاف السكاني بين شمال البحر وجنوبه والتي توضح التناقض على ضفتيه وتوضيح أن ما يثير مخاوف شمال المتوسط من جنوبه هو الزيادة السكانية للعالم العربي بمعدل اسرع.

ويشير الكتاب إلى ان هذا التفاوت السكاني يمثل تهديدا في نظر دول شمال المتوسط من جنوبه. كما يوضح أن هذا التناقض الديمغرافي قاد إلى مشكلة الهجرة، وأن هذه الأخيرة يقع ضمن عناصرها مشكلة العنصرية.

ثم يخصص الكتاب بعد ذلك موضعاً للتحدث عن الإسلام في إطار التحدث عن التهديدات غير العسكرية ويشير إلى ان البعض في الغرب يستخدم تعبيرات مثل الخطر الاخضر او القنبلة الإسلامية بقصد الإساءة بالقول، ثم يتساءل لماذا هذه الصورة السيئة عن الإسلام؟

ويركز الفصل الخامس «تحديات اخرى في المتوسط» على التحديات الأخرى التي تقع في المتوسط حيث يبرز في هذا الصدد التحدي الأمني الكبير لحوض البحر المتوسط المتمثل في عملية سباق التسلح في الشرق الأوسط وإنعكاساتها الخطيرة على الإستقرار الإقليمي في المنطقة، واوضح في هذا الصدد أن عملية سباق التسلح تشكل أعباء كثيرة على الدول العربية المتوسطية غير العربية، وكذا الدول البترولية بسبب حالة الانكماش الإقتصادي بها.

ويأتي التحدي المتعلق بالتلوث النووي كأحد التحديات الرئيسية الأخرى حيث أ البحر المتوسط يضم في جنباته حوالي ٥٥ مفاعل يعملون بالطاقة النووية، كما يوجد حوالي ٢٤ مفاعل اخر في طور الإنشاء. هذا إلى جانب أن البحر المتوسط يضم دولتان نوويتان هما فرنسا وإسرائيل وهناك ثلاث دول أخرى على الأقل هي إيطاليا واليونان وتركيا على اراضيهم توجد أسلحة نووية بالإضافة إلى اسبانيا التي تعتبر الجدار الفاصل بين شمال وجنوب البحر المتوسط. هذا إلى جانب الأسلحة النووية المثبتة على الغواصات البحرية سواء في الأسطول السادس أو الوحدات البحرية الفرنسية والإنجليزية في البحر المتوسط، وثالث هذه التحديات هي عملية نقل النفايات السامة من شمال المتوسط إلى جنوبه. وأشار في هذا الصدد إلى عملية إكتشاف دفن نفايات سامة في لبنان عام ١٩٨٧، ومشكلة المركب السورية التي تدعى «زنوبيا» التي كانت تحمل نفايات سامة، ورفضت.

واوضح في هذا الصدد أنه ظهرت مبادرات لحماية البيئة على مستوى متعدد الأطراف إلا انها ليست فعالة حتى الآن بالشكل الكافي. ورابع هذه التحديات هو المتصل بالبعد الأمني لمفهوم الحدود الجغرافية حيث تناول بالتفصيل تقسيم الحدود إلى ثلاثة أنواع وهي: الطبيعية والتاريخية والإستراتيجية، وقام بتطبيق ذلك على إسرائيل حيث اشار إلى انها تدافع عن مبدأ الحدود التاريخية عندما تتحدث عن الأرض الموعودة. واشار إلى أن اسرائيل تلجأ ايضا إلى مفهوم الحدود الإستراتيجية لتفسير حدودها من المحيط إلى الخليج مضيفاً أن هذا يبرز ضرب المفاعل العراقي من جانبها. ثم إستطرد للحديث عن الإمبراطورية العثمانية.

ثم تناول خامس هذه التحديات وهو الحدود البحرية مشيرا إلى المشاكل التي تواجهها دول جنوب المتوسط فيما بينها سواء فيما يتصل بتحديد المياه الاقليمية، أو المنطقة الإقتصادية الخالصة مشيرا في هذا الصدد الى الصراعات سواء بين تركيا واليونان حول بحر إيجة، أو إنجلترا وأسبانيا حول جبل طارق.

ثم تحدث عن مشاكل المياه في جنوب المتوسط خاصة في إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية، ومشكلة حوض نهر الفرات والصراعات حول هذه المشكلة مشيرا إلى أن السيد د. بطرس غالي كان قد صرح إبان تولى سيادته منصب وزير الدولة للشئون الخارجية بأن الحرب المقبلة في المنطقة ستكون بسبب مشكلة المياه ولن تكون لأسباب سياسية.. وأضاف أنه يجب التوصل إلى ميكانزم لحل مشاكل المياه مشيراً إلى أنه من الصعب تطبيق ميكانزم حل مشاكل الأنهار في أوربا مثل نهر الراين حيث أن مشاكل الانهار الأوربية غالباً ماتتصل بالنواحي البيئية.

والفصل السادس يتناول الأعضاء الفاعلة في المتوسط من غير دول الإتحاد الأوربي ويركز على دور يوغسلافيا السابقة، وكذا دور تركيا. حيث أبرز أن الأزمة اليوغسلافية تعتبر أول صراع عسكري يدور على التراب الأوربي بعد زوال الشيوعية، وأكد على أن هذه الحرب لازالت تشكل تهديدا للأطر الأمنية الموروثة عن الحرب الباردة خاصة منظمة حلف شمال الأطلنطي، وإتحاد غرب أوربا، وأضاف أن هذه الأزمة تثبت أن دور الناتو لايمكن الإستغناء عنه خاصة في العمليات الحربية الجوية.

وإنه لايوجد في الوقت الحالي من يستطع أن يحل محله روبرت انسيو إلا أنه وضع تركيا في منطقة شرق البحر المتوسط فقد افاض في التحليل العميق لدور تركيا من خلال عدة نقاط رئيسية أولها العلاقات التركية - اليونانية إعتبارا من عام ١٩٢٠ وإندلاع الحرب بين البلدين خلال الفترة من ٢٠ حتى ١٩٢٢ ثم مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ ومحاولته حل هذه القضية، ومعاهدة الصداقة بين البلدين عام ١٩٣٠

ثم إندلاع المشاكل بين البلدين خاصة خلال الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٩٠ بسبب المشكلة القبرصية، أما الفترة من ٩٠ حتى ١٩٩٣ فقد شهدت كذلك على اهمية الوضع الجغرافي التركي في أزمة الخليج ثم إستعرض التحرك التركي النشط من أجل حل الخلافات مع الدول المجاورة حيث قامت بتطبيع العلاقات مع بلغاريا ورومانيا وقدمت مساعدات لألبانيا إقتصادية وعسكرية ثم إستعرض هذا الجزء النظام الإقليمي العربي منذ عام ١٩٤٥ وحتى توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الإتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في ١٩٩٣/٩/١٣، وتناول ازمة الأمن في منطقة الخليج بسبب الحرب التي إندلعت بها.

ثم إنتقل إلى ان هناك مخاطر تهدد نظام تحقيق الأمن في المغرب العربي والصراعات في هذا الصدد بين ليبيا وتشاد وموريتانيا والسنغال والمغرب وأسبانيا والجزائر والمغرب، وأشار إلى ان الخطر الذي يواجهها يتطلب إطارا للدفاع المشترك، وأن النوايا الحسنة في هذا الإطار لاتكفي. ثم أشار في هذا الصدد إلى اهمية التعاون بين دول الإتحاد المغربي مع الإتحاد الأوروبي.

ويسلط الفصل السابع الضوء على اوربا والبحر المتوسط ويركز على العلاقات الأوربية المتوسطية حيث استعرض العلاقات التاريخية المعروفة سواء في شكل الإحتلال، ثم الإنتداب او الحماية حتى الخمسينات. وأوضح أن سياسة فترة الستينات قد شهرت عقد إتفاقات متوسطية.

بدأت في أول نوفمبر ١٩٦٢ مع اليونان (إتفاق إنتساب)، ١٩٦٣/٩/١٢ مع تركيا اتفاق إنتساب، وفي ١٩ ديسمبر ١٩٧٢ مع قبرص (إتفاق إنتساب)، وفي ١٩٧٥/٥/١١ مع اسرائيل (إتفاق تجارة حرة)، وفي ٧٦/٤/٢٥ مع تونس (إتفاق تعاون شامل) وفي ٧٦/٤/٢٦ مع الجزائر (إتفاق تعاون شامل) وفي ٧٦/٤/٢٧ مع المغرب (إتفاق تعاون شامل) وفي ١٩٧٧/١/١٨ مع مصر (إتفاق تعاون شامل، وفي نفس العام مع الأردن وسوريا، ولبنان). وفي ١٩٨٠/٤/٢ مع يوغسلافيا (إتفاق تعاون). وأوضح ان توسيع الجماعة الاقتصادية الاوروبية CEE (حينذاك) بانضمام البرتغال وأسبانيا فرض مشاكل خاصة في المنتجات الزراعية والمنسوجات ثم إستعراض مساعدات الجماعة الاوروبية الي الدول العربية المتوسطية في اطار البرتوكولات المالية خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٩١ طبقا للبيانات الصادرة عن بنك الاستثمار الأوروبي في ثم تناول السياسة المتوسطية المتجددة التي قضت ٩٢/٦/٢٩ بتمديد العمل باتفاق التعاون والبروتوكلات المالية لمدة خمس سنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) مع دول المغرب، والمشرق واسرائيل.

ثم تناول بعد ذلك المبادرات التي جاءت من جانب اوروبا لتحقيق الأمن في المتوسط مشيرا في هذا الصدد الى أن إدراك الوضع في المتوسط على انه تهديد قد ادى الى انتشار عدد من المشاريع والأفكار المقدمة من بعض الدول

وإستعرض المؤلف كذلك بالتحليل المراحل التي شهدها تطور الحوار العربي الأوروبي لأحد مكونات العلاقات الاوروبية المتوسطية حيث أنها تشير باختصار ان الفترة من ٧٣ ـ ١٩٧٥ كانت تتميز بأنها مرحلة الانطلاق (اى نتيجة لحرب اكتوبر المجيدة) ، و١٩٧٥ حتى ١٩٨١ تعتبر فترة ذروة الحوار العربي ـ الأوروبي.

وأما من ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ فهي تمثل المازق وتعتبر الفترة من اكتوبر ١٩٨٩ حتى يوليو ١٩٩٥ هي فترة الانفراج القصير الأمد للحوار العربي الاوروبي، ثم تلا ذلك فترة فتور (خسوف) للحوار العربي الاوروبي بسبب أزمة الخليج.

ويركز الفصل الثامن: «السلام والأمن في المتوسط» : على تحليل الجهود التي قامت بها الدول المتوسطية، فرادى أو جماعات ، سواء مع منظمة حلف شمال الأطلنطي أو مع الأمم المتحدة. ويتناول في ذلك الحرب في الخليج وشرعية استخدام القوة فيها لتحرير الكويت. كما يتناول الأزمة في البلقان وعودة «المسألة الشرقية» الجديدة: في منطقة البلقان خاصة الأزمة اليوغوسلافية مشيرا الى عدم فعالية مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي او إتحاد اوروبا الغربية لحل تلك الأزمة الأخيرة. كما يركز على توضيح المدركات الجديدة إزاء التحديات الاقتصادية والثقافية والأمنية التي تواجه المتوسط والتي تمثل تهديدات ومخاطر له، ويبدى إهتماما في هذا الشأن بما ورد في قمة روما لدول منظمة حلف شمال الأطلنطي في نوفمبر ١٩٩١ والتي عبرت عن بعض هذه المعاني ثم يشير بعد ذلك الى التطورات الايجابية لاحتواء هذه المخاطر بين شمال وجنوب المتوسط.

وفي الفصل الأخير يضع الكتاب بعض المقترحات التي تساعد على تدعيم وتماسك العلاقات المتوسطية ومن هذه المقترحات

ـ إنشاء منظمة مرنة ذات طابع إقتصادي بالأساس، هذه المنظمة يجب أن تقوم بدورها بالتنسيق مع المؤسسات الدولية أو الاقليمية أو المؤسسات الدولية او الاقليمية الهامة مثل البنك الدولي، او المنبثقة عن الاتحاد الأوربي أو المؤسسات المالية التابعة لجامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الاسلامي، وهذه المنظمة يجب أن تعمل على تحرير التجارة خاصة في مجال المحاصيل الزراعية والبتروكيماويات والمنسوجات.

وهذه المنظمة المقترحة يمكن أن تسمى المنظمة الأوروبية ـ المتوسطية للتنمية.

كما يشير الكتاب الى اقتراح باتريك فان اكير في مقالته تحت عنوان الاتحاد الأوروبي : المغرب مصدر تهديد أو حليف والتي يدعو فيها الى عقد ندوات بين الاتحاد الأوروبي وجامعة

الدول العربية أو غيرها من اجل حل مشاكل الأمن وفتح افاق التعاون بينهما في جميع المجالات بل ويقترح كذلك امكانية قيام تدريبات عسكرية مشتركة بين شمال المتوسط وجنوبه، ويوصي الكتاب أيضا بضرورة إعطاء الأولوية لمحتوى صيغة (مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط) من أجل تدعيم العلاقات بين دول المتوسط في جميع المجالات.

وفي مستهل تعليقنا على هذا الكتاب يمكن القول انه إضافة هامة على صعيد العلاقات الأوروبية المتوسطية لما يتميز به من أسلوب علمي في العرض والتحليل، دون إغراق في التفاصيل، كما انه يتضمن تحليلا احصائيا بهذه العلاقات في النواحي الاقتصادية والسكانية . ويشتمل على جداول يقارن فيها القدرات النووية، والجيوش على ضفتي المتوسط، خاصة مع اسرائيل.

ويأتي الكتاب في توقيت مناسب حيث يتصاعد فيه الاهتمام بالتنامي الذي بدأت تستعيده منطقة المتوسط في أولويات الاتحاد الأوروبي وهو إهتمام يعكس الترابط الوثيق بين المصالح الأساسية لدول خاصة في مجالات الأمن والاستقرار والتبادل الثقافي والاقتصادي، وهو امر لا تحتاج لتأكيده.

والحادث أن منطقة المتوسط تموج بتحديات عاتية وجسيمة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين وإذا حدث طفح لمشاكلها فسيكون طفح عاصف، ومن ثم فالمتوسط قد يبدو مصدر تهديد : أى انه مشكلة قبل أن يكون مصدر امن. عبر عن هذا التهديد بعض المفكرين الذين صوروا المتوسط في كتاباتهم كمنطقة تهديد ومتاعب.

انه من خلال استلهام دروس الحقبة الماضية وماتركته من تداعيات

عميقة على شعوب المتوسط وغيرها، وإدراك مصر للتحديات المحدقة التى تحيق بمنطقة المتوسط وتعبيرا عن اليقظة والوعى الكامل للمخاطر التى قد تهددها وإستجابة لمتطلبات التنمية لدول المنطقة، فقد كانت دعوة مصر لاقامة حوار على مستوى منطقة المتوسط من خلال مبادرة «منتدى المتوسط» ولاشك ان الترحيب . الذى لاقته هذه المبادرة المصرية من جميع دول المتوسط يدعونا جميعا لتدعيم مسيرتها وتوسيع نطاقها، حيث أن هذه المبادرة اذا تحققت سيكون لها اثرها الكبير على دعم التعاون الاقليمى عند إتمام عملية السلام فى الشرق الأوسط وكذا تحقيق السلام فى شتى ربوع المتوسط

. انه فى الوقت الذى نتطلع فيه لعقد المؤتمر الأوروبى - المتوسطى قريبا فكلنا أمل ان يفتح هذا المؤتمر مسيرة مايمكن أن نطلق عليه الحوار الأوروبى - المتوسطى للمساهمة فى تحقيق الاستقرار والتنمية لصالح جميع شعوب المتوسط وغيرهم واخذه فى الاعتبار ان المثل الايطالى يقول أن «البحر يفصل بين القول والفعل» ومع الأخذ فى الاعتبار أيضا ان الثلاثة عقود الاخيرة قد شهدت إيناع حوارات متصلة مثل «حوار الشمال والجنوب» ، «الحوار العربى - الأوروبى» «حوار الجنوب والجنوب» «الحوار بين الأديان» ولكن بعض هذه الحوارات قد تعرضت لكسوف أو خسوف أو ترنح بينما البعض الآخر يتنابها المد والجزر

من ثم ينبغى فى رايى الشخصى الاهتمام بالحفاظ على مايمكن ان نسميه بالحوار الأوروبى - المتوسط وبحث الأطر المناسبة له ودفع مسيرته عمليا، ذلك أن الحوار المستمر بين الثقافات والحضارات فى جميع المجالات بفكر منفتح يحقق الأمن والسلام فى ربوع المتوسط - خاصة فى منطقة الشرق الاوسط . ذلك السلام المبنى على اسس من التفاهم والثقة والتسامح، وهى اهداف تسعى مصر لتحقيقها إنطلاقا من موقعها الجغرافى وحضارتها العريقة بأبعادها العربية والاسلامية والمتوسطية ، ومن قدرها ومسئوليتها وإدراكها لدورها التاريخى.

يوسف أحمد الشرقاوى

الاصلاح الاقتصادى فى الديمقراطيات الحديثة

Luiz Carlos Bresser Pereira, Adam Przeworski, et al Economic Reforms in New Democracies A Social Democratic Approach Cambridge: Cambridge University Press. 1933 , 226 pages.

التحول الى الديمقراطية فى العقدين الماضيين حدث فى نفس الوقت الذى شاعت فيه الأزمات الاقتصادية وقد اتضح ان الاصلاح الاقتصادى لحل تلك الازمات يترتب عليه مصاعب مادية لقطاع عريض من الشعب وبما أن العملية الديمقراطية تقوم اساسا على مبدأ احترام لعبة السياسة . فإن المصاعب الاقتصادية الحرة التى تنتج عن الاصلاح الاقتصادى تمثل معضلة للديمقراطيات الحديثة لانها تصيب الاحترام الذى يجب ان يكنه الشعب للسياسة والايمان بالديمقراطية الذى يجب ان يتحلى به المواطن كى يدافع عن الديمقراطية ولذلك تواجه النظم حديثة العهد بالديمقراطية تحديا كبيرا وهو تدعيم المؤسسات الديمقراطية فى الوقت الذى يعانى فيه الشعب ويزداد سخطه على السياسة والسياسيين .

يتعرض هذا الكتاب لمعضلة الاصلاح الاقتصادى اثناء التحول الى الديمقراطية المشاركون فى هذا العمل هم فريق من الخبراء فى شئون امريكا اللاتينية وشرق وجنوب اوروبا حيث توجد عمليات الاصلاح والتحول معا . ادم برتجور سكى احد المشاركين فى هذا العمل هو استاذ الاقتصاد السياسى الامريكى المعروف بميلة الى الاشتراكية الديمقراطية .

يقرر المشاركون فى هذا الكتاب ان الوسيلة الوحيدة للتوفيق بين مزيد من الاصلاح الاقتصادى واستقرار الديمقراطية هى توجيه الاصلاح نحو النمو من أجل الارتفاع بمستوى الفرد لا الاصلاح من اجل التحول الى الراسمالية فهذا الهدف الاخير غير كاف بل ومضلل . فالاصلاح من اجل النمو يعنى بالأساس تحسين قدرة الدولة على الادخار والاستثمار وعلى احترام اصول اللعبة الديمقراطية.

يتكون الكتاب من ثلاثة اجزاء يركز الجزء الاول على تجربة امريكا اللاتينية ملخصا اياها فى معضلة الديمقراطية والكفاءة الاقتصادية.

يقول الباحث فى هذا الجزء ان امريكا اللاتينية تتميز بميراث سياسى يعرف فى علم السياسة بالشعوبية وهى التى نادت برفاهية الطبقة المتوسطة والفقيرة واتجهت لتحقيق ذلك وجهة سلطوية. وعليه فان اى ازمة اقتصادية تتسبب فى معاناة الطبقة المتوسطة والفقيرة تعتبر ازمة سياسية ضد الديمقراطية ومناخ مناسب لازدهار الايديولوجية الشعوبية.

فى الثمانينات من هذا القرن واجهت معظم دول امريكا اللاتينية ازمة اقتصادية حادة فقد انخفض معدل دخل الفرد السنوى ٣,٥٪ ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٩ وارتفع معدل التضخم من ٥٥٪ عام ١٩٨٠ الى اكثر من الف فى المائة عام ١٩٨٩ كما انخفض نصيب الاستثمار فى الناتج المحلى من ٢٣٪ الى ١٦٪ فى نفس الفترة . ولم تفلح النظرية الليبرالية التقليدية فى حل تلك الأزمة . نادت تلك النظرية بإستقرار السياسة المالية وبالتخصيص تم تحرير السوق مفترضة ان النمو الاقتصادى عن طريق الادخار والاستثمار الخاص يعقب استقرار السوق تخصيص القطاع العام بطريقة شبه اوتوماتيكية.

يقرر الباحث في هذا الجزء أن تلك الاصلاحات الليبرالية لازمة وتؤدي بالفعل الى زيادة كفاءة الاقتصاد إلا انها وحدها لا تؤدي الى النمو الاقتصادي فهذا الاخير يحتاج الى دولة قادرة على زيادة الادخار العام وقائدة لاستراتيجية الاستثمار أي أن الكاتب هنا يركز على الادخار العام لا الخاص ويعترف بضرورة تخفيض حجم الدولة مع احتفاظها بدور استراتيجي في التنمية ويصر على أن امريكا اللاتينية تعاني من مشكلة ماليه مزمنة تؤدي الى عجز الدولة عن سد احتياجات قطاعات عديدة من الاقتصاد مما يؤثر سلبا على شرعية الحكام وقدرتهم على اقناع الجماهير بالتضحية من اجل المزيد من الاصلاح.

الحل المقترح لأمريكا اللاتينية من منظور اشتراكي ديمقراطي هو (١) الاصلاح الاقتصادي الموجه نحو السوق المفتوح مع وجود دور حكومي يضمن الاهداف الاستراتيجية للتنمية. (٢) زيادة قدرة الدولة بتحسين النظام الضريبي بحيث يأخذ من الاغنياء ويعيد ترتيب نظام جباية الضرائب من الطبقة المتوسطة .(٣) تشجيع حكومي للاستثمار الخاص عن طريق قوانين مرنة تتعامل بحكمة مع كل حالة على حدة من اجل رفع كفاءة الاقتصاد القومي في السوق العالمية. (٤) زيادة ثقة المستثمر الخاص والاجنبي في العملة الوطنية وفي الدولة كجهاز تشريعي وقضائي وذلك بالقضاء على المشكلة الرئيسية وهي الأزمة المالية الهيكلية التي تؤثر على دور الدولة سلبا. (٥) محاربة الشعوبية الاقتصادية ففي ظاهرها عدالة توزيع ومصلحة شعبية وباطنها انحلال اقتصادي دون رقابة لمجرد اشباع الرغبة في الاستهلاك .(٦) محاربة الشعوبية السياسية التي تعف بالأساس تحالفا غير ديمقراطي بين البيروقراطية المدنية والعسكرية مع الصناعيين والاقطاعيين.

يركز الجزء الثاني من الكتاب على جنوب اوروبا وبالتحديد على اليونان واسبانيا والبرتغال ، عارضا لأهمية العلاقة بين نوعية السياسة الاقتصادية وبين المؤسسات السياسية حيث ان مشكلة الديمقراطية الجديدة والمكاسب الاجتماعية الناجحة عن الاصلاح الاقتصادي هما وجهان لعملة واحدة.

إن المشكلة الاقتصادية التي واجهت دول جنوب اوروبا الثلاث تختلف الى حد كبير عن مشكلة امريكا اللاتينية فدول اوروبا الجنوبية لم تعاني نفس الازمة المالية الهيكلية التي عانت منها دول امريكا اللاتينية . منذ القرن التاسع عشر والدول الاوروبية الثلاث تتميز بتدخل الحكومة في العملية الاقتصادية مع ضعف السياسة الاجتماعية الرامية الى تأمين المواطنين ضد المرض والعجز والبطالة وعلى الصعيد السياسي تميزت البلاد الثلاث بضعف الاحزاب السياسية وشدة الخلاف العقائدي بين اليسار واليمين السياسي حول مسائل جوهرية كالشرعية السياسية.

ومع ارتفاع اسعار البترول في السبعينات واجهت الدول الثلاث مصاعب اقتصادية نجم عنها حركات تذمر عمالية عجزت الحكومة عن صدها وفي هذا الجو بدات عملية التحول الى الديمقراطية . ومع اول انتخابات حرة ازدادت رغبة الشعب في حياة اكثر ضمانا وعدلا . ولكن آمال الشعب لم تتحقق سريعا فقد جاءت الانتخابات بحكومات إما يمينية محافظة او شديدة الحذر من التحول الاقتصادي السريع . ويلاحظ الكاتب في هذا المجال ان رغبة الشعب في رفاهية سريعة قد انقلبت الى لامبالاة وعدم ايمان بالسياسة ففي البرتغال على سبيل المثال وبعد عشر سنوات من اعادة البناء الديمقراطي اوضحت استطلاعات الرأي أن ثلثي العينة يعتقد أن الشعب فقد الثقة في الاحزاب ونصف العينة قالت بعدم فاعلية البرلمان واكثر من الثلث تختار شخصيات سياسية ديكتاتورية كتحسن من حكم البلاد.

وقد اعقب مرحلة الشك في جدوى الديمقراطية مرحلة اصلاح اقتصادي جذري تضمنت اصلاح ضريبي والتحكم في المصروفات العامة للدولة وتحضير التجارة لتنفتح على السوق الاوروبية وتحديد الاسعار وخفض الدعم واعادة تنظيم سوق المال والعمل . اما اهم هذه الاصلاحات فكان تقوية شبكة الضمان الاجتماعي وقد كانت التجربة الاوروبية الغربية خير مثال احتذت به الدول الثلاث وكانت عضوية السوق الاوروبية اكبر حافز على تطوير الضمانات الاجتماعية في أسبانيا على سبيل المثال قام فيليب جونزالز منذ عام ١٩٨٢ بالعديد من الاصلاحات الجريئة رغم اعتراض اليسار الاسباني معتقدا ان الديمقراطية الاسبانية الوليدة لن تعيش طويلا اذا لم تستقر الاحوال الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب . وفي البرتغال لم تقدم الحكومة على الاصلاح الجذري حتى عشر سنوات بعد اول امتحانات ديمقراطية حرة . ومع استمرار الاصلاح اقدمت الدول الثلاث على تحسين سياسة الضمان الاجتماعي فتطورت الخدمات الصحية والتعليمية وتحسنت امتيازات المعاش والبطالة وتطورت المؤسسات الجامعية ومؤسسات المجتمع المدني واتحادات العمال والهيئات المهنية ، ازدادت ضمانات الحريات العامة.

واخيرا يؤكد الباحث في هذا الجزء على ان اخطر المصاعب الاقتصادية التي واجهت الديمقراطيات الحديثة في اسبانيا والبرتغال واليونان كانت البطالة وانخفاض الدخل وقد تعاملت الدول الثلاث مع تلك الخطورة بمزيج من الشجاعة اللازمة للمضي في طريق الاصلاح الاقتصادي والحكمة لضمان سياسة اجتماعية توفر الاستقرار والأمان لمن يعاني من آثار الاصلاح.

يتناول الجزء الثالث والاخير حالة بولندا في اوروبا الشرقية في محاولة لإظهار دور المؤسسات الديمقراطية اثناء عملية الاصلاح الاقتصادي . يركز الكاتب على بولندا بالذات لأنها تظهر بوضوح كيف ان عملية الاصلاح تجاهلت احترام اصول اللعبة الديمقراطية مما ادى الى انفضاض الشعب عن العملية الاصلاحية وتشككه في جدوى الديمقراطية.

لقد تبنت بولندا منذ البداية برنامجا اصلاحيا يقوم على مبدأ تطبيع الاقتصاد اي التقرب من النموذج الاوروبي الغربي والسوق الراسمالي دون اشارة الى الهدف الاسمى وهو النمو والرفاهية . اما الضمان الاجتماعي فلم يرد في اي نص او وثيقة متعلقة بالاصلاح الاقتصادي وبذلك ترك الضمان الاجتماعي الى خيال وزير العمال ووزير الشئون الاجتماعية او الى الهيئات الخيرية الخاصة

شمل الاصلاح الاقتصادي في بولندا خفضا للاجور للتحكم في معدل التضخم العالي كما شمل تحسين هيكل الانتاج . ومع بداية عملية الاصلاح تمتعت بولندا بإجماع شعبي غير مسبوق ففي استطلاع رأي عام ١٩٨٧ اجاب ٥٨٪ من العينة القومية بالايجاب حين سئلوا عما اذا كانوا يشجعون المضي في الطريق الاشتراكي وقد انخفض هذا العدد الى ٤٣٪ من العينة عام ١٩٨٨ ثم الى ٢٩٪ عام ١٩٨٩ .

كذلك فقد وافق ٩٠٪ من العينة على سياسات فصل العمالة غير الكفأة وظلت هذه النسبة المرتفعة دون تغيير طوال فترة الثمانينات.

ومع استمرار المعاناة انخفض التأييد الشعبي للحكومة بشكل ملحوظ ففي عام ١٩٨٩ على سبيل المثال كان التأييد الشعبي للحكومة قومي بفارق ٨٣ نقطة لصالح من يؤيدون الحكومة. وفي عام ١٩٩٠ انخفض هذا الرقم الى ٣٦ نقطة لصالح الجهاز التنفيذي و٢١ نقطة فقط لصالح البرلمان و١٤ نقطة لصالح مجلس الشيوخ، اما منظمة التضامن العمالية فقد انخفض التأييد الشعبي لها من ٧٨ نقطة عام ١٩٨٩ الى ١١ نقطة عام ١٩٩١ لم ينجو من هذا الشك المتزايد الا الكنيسة والجيش.

ويرجع الكاتب هذه النتيجة الى عدة اسباب اهمها على الاطلاق البطالة التي اساءت الى حالة الشعب الاقتصادية والمعنوية والنمط السلطوي الذي تبنته النخبة الحاكمة اثناء عملية الاصلاح حيث لم يسأل البرلمان او الهيئات المهنية الا بشكل رمزي فتنامت شكوك الشعب في جدية التحول الديمقراطي.

خلاصة القول ان المشاركين في هذا العمل يؤيدون سياسات الاصلاح الليبرالية ولكنهم يؤكدون ان الاصلاح الليبرالي والاستقرار الديمقراطي مرتبطان فلا ديمقراطية مستقرة دون سياسة اصلاحية تهدف بالاساس الى النمو الاقتصادي ورفاهية الطبقات الكادحة. ومن ناحية اخرى لا يمكن لعملية الاصلاح (التي تؤدي بطبيعة الحال الى البطالة وانخفاض مؤقت في الدخول) ان تستمر بتأييد شعبي ورغبة في التضحية دون احترام المؤسسات الديمقراطية ومبادئها □

ن . م

السياسات الحزبية فى إسرائيل وآفاق السلام

Party Politics in Israel and The Occupied Territories, Gershonr. Kie Vol, 1994

قطعت مسيرة المفاوضات العربية الإسرائيلية شوطاً ابعد بكثير مما وقف عنده مؤلف الكتاب.. لكن الكتاب معنى بتوضيح العلاقة بين السياسات الحزبية فى إسرائيل وبين نظرتها لامكانيات التسوية فى الشرق الأوسط. ولأن المفاوضات ماتزال تدور.. ولأن التسوية النهائية لا تبدو وشيكة فقد ارتأينا انه قد يكون من المفيد للباحث العربى وللمفاوض ايضاً أن يلقى نظرة على هذا الجانب لدى الطرف الآخر فى المفاوضات.

سياسة إسرائيل الاستيطانية فى الأراضى المحتلة: فى هذا الجزء يتحدث كيبفال عن حدوث نزعتين متعارضتين فى السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضى المحتلة وهما استمرارية اعتقاد الحكومة بحتمية مفاوضات السلام مع العرب الأمر الذى يجعل الحكومة تمتنع عن صد خيارات التغيير الاجتماعى من خلال سياسة استيطانية غير مقيدة والثانية تنامى الاعتقاد بوجوب اهتمام إسرائيل بخلق حقائق على هيئة مستوطنات فى الأراضى المحتلة كوسيلة لتعزيز مطلب إسرائيل فى حدود امنة.

ويبين كيبفال ان هذه الاختلافات فى الرأى بين المطالبة بسياسة استيطانية مقيدة وأخرى متحررة، لم تتصل بإقامة مستوطنات من عدمه، وإنما بطبيعة هذه المستوطنات والأماكن التى ينبغى اقامتها فيها.

ويشير كيبفال إلى ان حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل تعرضت للضغوط بسبب مبادرة أمريكية لتحقيق تسوية سلمية فى الشرق الأوسط. وهذه المبادرة وصفها وزير الخارجية الأمريكى وليام روجرز فى ٩ ديسمبر ١٩٦٩م وتضمنت محاولة من ادارة نيكسون للتحرك بعيداً عن الصيغة الغامضة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ويقول كيبفال: (ودعا مشروع روجرز إلى تسوية مصرية - إسرائيلية تقوم على أساس إنسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة مع إدخال تعديلات على الحدود. ولم يكن رد إسرائيل على المشروع مثيراً للدهشة، فهو حرم إسرائيل من حرية المناورة فى قضية اقليمية وجعل المفاوضات رهناً بإطار دبلوماسى يضم دولاً غير ودودة ولم ينص على اجراء مفاوضات مباشرة ولم يعترف بمطلب إسرائيل فى حدود امنة.

ونتيجة لذلك رفض الكنيست مشروع روجرز فى ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩ وجاء قرار رفض مبدأ الانسحاب قبل اجراء مفاوضات معبراً عن شعور وطنى عام ومحافظاً على اطار حكومة الوحدة الوطنية. ويبين كيبفال أن حكومة الوحدة الوطنية بينما بقيت غير راغبة فى تجديد أهدافها الإقليمية فإن (السياسة الإسرائيلية تحركت نحو القبول الصريح لمبدأ الإنسحاب).

ويتضح ذلك من خلال بيان جولدامائير الرسمى أمام الكنيست فى ٢٦ مايو ١٩٧٠م حينما أعلنت إسرائيل رسمياً قبول القرار ٢٤٢ وكان بيان مائير الرسمى وموافقة الكنيست اللاحقة عليه، بمثابة (نقطة تحول بالغة الأهمية فى السياسات الإسرائيلية) وفى غضون ذلك أعرب تكتل جانال شريك تجمع العمل فى الائتلاف الحكومى، عن معارضته الشديدة لهذا البيان لانه يستلزم بصورة غير مباشرة الموافقة على مبدأ الإنسحاب من الضفة الغربية ومن خلال محاولة لتخفيف حدة هذا التحول ابلغت مائير الكنيست أن (الحكومة مازالت عاقدة العزم على عدم رسم خريطة) طالما ان إسرائيل لا تجد احداً تتفاوض معه.

تاثير حرب يوم الغفران على التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى: فى هذا الجزء يقول كيبفال بعد حرب يوم الغفران بدا الكثير من الإسرائيليين الذين ظنوا ذات يوم انه من الضرورى أن تحتفظ إسرائيل

بسيطرتها على معظم الأراضى المحتلة لضمان أمنها فى التشكك فى القيمة الأمنية للأراضى المحتلة وذلك انطلاقاً مما تبدى لهم من أن الاحتلال المستمر لهذه الأراضى هو الذى أشعل نار حرب يوم الغفران. وفيما يتعلق بالقيمة الأمنية للمستوطنات اليهودية والقواعد الأمامية العسكرية يضيف كيبفال القول: (وكانت القيمة الأمنية للمستوطنات والقواعد الأمنية العسكرية محلاً للجدل فى أعقاب حرب يوم الغفران ذلك أن المناصرين للنشاط الاستيطانى اكدوا على اهمية القيمة العسكرية للمستوطنات والقواعد الأمامية كما اكدوا على ضرورة الحاجة إلى الإبقاء على المستوطنات التى أقيمت فى الأراضى المحتلة من قبل وإقامة مستوطنات جديدة. وفى المقابل جادل بعض الإسرائيليين بلغة عسكرية خالصة بأن المستوطنات والقواعد الامامية لم تفعل شيئاً على صعيد الجهود الدفاعية وكانت عقبة فى واقع الأمر. وكما قام الدليل فى مرتفعات الجولان خلال حرب اكتوبر فإن المستوطنات حددت مسبقاً الخطوط التكتيكية للتحركات العسكرية وشكلت التزاماً بالدفاع عنها أو الإنسحاب منها - وهكذا يقول كيبفال: يمكن القول أنه بعد حرب يوم الغفران حظى منهج استراتيجى آخر على إجماع عام فى الرأى وهذا المنهج يقوم على اقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق للإنذار المبكر فى الأراضى المحتلة كبدائل للسيطرة المباشرة على الأراضى. وعلى هذا الأساس قررت إسرائيل (مبادلة الأراضى المحتلة بأخرى منزوعة السلاح ضمن اطار تسوية سلمية) .

بداية عملية الإنسحاب والبحث عن السلام والأمن : فى هذا الجزء يحرص كيبفال على تأكيد القول أن الحكومة الإسرائيلية قررت بعد حرب يوم الغفران تهدئة انتقادات العامة لأحداث الماضى وذلك بتعيين (لجنة محايدة) برئاسة شيمون إجرانات رئيس المحكمة العليا للتحقيق فى (أسباب التقصير) فى بداية الحرب ومن جانبهم قرر زعماء تجمع العمل تعديل البرنامج السياسى الحزبى بحيث يتوافق مع الحقائق الجديدة اللاحقة على الحرب ويقول كيبفال فى هذا الصدد: (وعهدت مهمة إعداد البرنامج السياسى الحزبى الجديد إلى ابا ايبان ولكنه رفض قبولها ما لم يمنح الحرية لإعداد وثيقة توضح الأختلافات الأساسية فى الرأى بين تجمع العمل وتكتل الليكود وكان ايبان يقصد من وراء ذلك وضع برنامج من شأنه توجيه دفة الحزب بعيداً عن طريق دايان فى (الضم الزاحف) للأراضى المحتلة إلى طريق آخر اشد واقعية يؤدى إلى مفاوضات سلام وشيكة ذلك أنه اعتقد بضرورة الحاجة إلى تقديم تنازلات اقليمية. ويشير كيبفال إلى أن البرنامج السياسى الجديد عمل على انقاذ وحدة تجمع العمل الرسمية فى الأنتخابات ولكنه فى الوقت نفسه جعل الحكومة غير قادرة بسبب الاختلافات فى الرأى المستمرة داخل التجمع على تقديم تنازلات اقليمية واسعة النطاق إلى العرب مقابل تسوية سلمية شاملة معهم فى مؤتمر جنيف وبدلاً من ذلك حرصت الحكومة الإسرائيلية على توقيع (اتفاقية مؤقتة) مع مصر تفضى إلى (إبعاد مصر عن دائرة الصراع) وحرمان العرب من الخيار العسكرى تبعاً لذلك. ومهما يكن من أمر فمن الثابت أن مثل هذه الاتفاقية لا تعنى انحرافاً عن سياسات التجمع الاقليمية السابقة بقدر ما تعنى بداية اعتراف إسرائيل بمبدأ الأراضى المنزوعة السلاح مقابل السلام .

وعلى جانب آخر يشير كيبفال إلى ان فكرة الاتفاقية المؤقتة بين إسرائيل والأردن أثارها لأول مرة الرئيس الأمريكى نيكسون اثناء زيارته إلى إسرائيل فى منتصف يونيو ١٩٧٤م. ففى ذلك الصيف بدأت المناقشات جدياً حول احتمالات مثل هذا الاتفاق بين الولايات المتحدة والأردن. ففى ٢٨ يوليو سافر ايجال الون إلى واشنطن حيث بحث موضوع المفاوضات مع الأردن مع هنرى كيسنجر وكان الون العضو الوحيد فى ثالوث تجمع العمل الذى يفضل مثل هذه المفاوضات وخلال محادثاته مع كيسنجر جرى اقتراح بأن الأردن ربما كان مستعداً للتفاوض حول اتفاقية جزئية على أساس افقى وليس على اساس راسى. وأشار كيسنجر بذلك إلى اتفاق بحيث تقوم إسرائيل بمقتضاه بالتنازل عن منطقة محدودة فى الضفة الغربية وهى اريحا والمناطق المجاورة لها، التى ليس لها اهمية عسكرية وشديدة الكثافة السكانية. ومع ذلك جرى الاتفاق على عدم إثارة القضية فى البلاد إلى ان تبحث الولايات المتحدة الفكرة مع الملك حسين وأبلغ الون وزير الخارجية كيسنجر بأنه لن يثير مشكلة تؤدى إلى اشعال حرب يهودية بلا مبرر فى وقت لا يقبلها الجانب الآخر. لكن فى النهاية يقول كيبفال: لم تكن المفاوضات مع الأردن ممكنة ذلك ان رابين لم يشأ إبعاد الحزب الوطنى الدينى عن الحكومة ولم يرغب فى اجراء انتخابات عامة.

ويؤكد كيبفال ان قرار إسرائيل بشأن عدم إمكانية التوصل إلى اتفاقية مؤقتة مع الأردن ألقى ظلالاً من الشك على اعتراف الحكومة الإسرائيلية فى يوليو ١٩٧٤م بضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية من خلال تسوية سلمية نهائية ويقول كيبفال: (وانعكس رد الفعل عند إسرائيل تجاه هذه المسألة فى تصرف رئيسة الوزراء مائير وذلك حينما قالت انه ليس هناك شعب فلسطينى مستقل وانه ليس من مسؤولية إسرائيل تحديد صفة السكان المقيمين فى الضفة الغربية، وجادلت مائير بأن التمييز بين العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وبين العرب الفلسطينيين فى الضفة الشرقية، أمر مصطنع وأكدت مائير: (أن العرب الفلسطينيين لديهم كل فرصة للتعبير عن هويتهم الوطنية فى الأردن) ولكن بعد حرب يوم الغفران أصبحت التصريحات الإسرائيلية الرسمية أكثر تحديداً كما أصبح الإعتراف بالوجود الفلسطينى اكثر وضوحاً، ذلك أن البرنامج السياسى الجديد لتجمع العمل اعترف بحق الفلسطينيين ليس فقط فى مساعدات اقتصادية، وحكم ذاتى وإنما فى التعبير عن هويتهم الوطنية ضمن دولة اردنية - فلسطينية) تنشأ عند حدود إسرائيل الشرقية ضمن اطار اتفاقية سلام أردنية - إسرائيلية) ومنذ ذلك الحين قامت سياسة إسرائيل على اساس تحديد مستقبل الضفة الغربية والأردن معاً بإعتبار ان الأردن حكومة معظم الفلسطينيين وكان (الخيار الأردنى) بمثابة موقف إسرائيلى مفضل. ومهما يكن من أمر فقد أوضحت إسرائيل اعتزامها عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وأبدت استعداداً للتفاوض مع ممثلين فلسطينيين يعترفون بحق إسرائيل فى الوجود ويبدون استعداداً للتعايش مع الدولة اليهودية بسلام.

ويبين كيبفال أن الناخب الإسرائيلى أعطى تكتل الليكود فى ١٧ مايو ١٩٧٧م نسبة أكبر من الأصوات ٣٣.٤٪ وعدداً أكبر من المقاعد فى الكنيست، ٤٣ مقعداً وبهذا العطاء أختار الإسرائيليون (زعامة يمنية جديدة) ولم تعد زعامة تجمع العمل القوة السياسية البارزة فى إسرائيل ومع هذا فمن الخطأ تفسير فوز تكتل الليكود فى الانتخابات العامة على أنه بمثابة رفض إسرائيلى لسياسات تجمع العمل تجاه الأراضى المحتلة ذلك أن سياسات تجمع العمل لم تسهم إلا بقدر محدود جداً فى تقليص التأييد للتجمع وزيادته إلى المعارضة وتلك نقطة على جانب كبير من حيث الأهمية وعلى الرغم من الأختلافات فى الرأى داخل تجمع العمل، فلم تنهار حكومة رابين الائتلافية بسبب الانقسامات الداخلية حول السياسات الاقليمية وفى حقيقة الأمر ففى خلال الفترة ١٩٦٧م - ١٩٧٧م وبصرف النظر عن الاختلافات فى الرأى حول مستقبل حدود إسرائيل فلم تسقط اية حكومة إسرائيلية بسبب مثل هذه الأختلافات فى الرأى.

سياسات تكتل الليكود : ويشرح كيبفال سياسيات تكتل الليكود بشأن قضايا السلام والأراضى المحتلة والحدود والفلسطينيين وهى قضايا

اخذت تشكل هما متعاظما فى إسرائيل فى المدة الاخيرة ويؤكد كيفال ان سياسة تجمع العمل فى التركيز الخالص على ضرورة الحاجة إلى اقامة سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. وفيما يتعلق بالسلام فهو كما عرفته الحكومات الإسرائيلية السابقة انها حالة الحرب والتطبيع الكامل للعلاقات وفتح الحدود والسماح بإنتقال الافراد والسلع وفيما يتعلق بالاراضى المحتلة فإن سياسات تكتل الليكود تعبر عن إجماع عام فى الراى وهو معارضة العودة إلى الحدود التى كانت قائمة قبل إندلاع حرب الايام الستة، ولكن يمكن تقديم تنازلات محدودة فى سيناء ومرتفعات الجولان مقابل السلام. اما فيما يتعلق بالضفة الغربية فإن سياسات الليكود تختلف اختلافاً جوهرياً عن سياسات تجمع العمل المؤيدة للحل الوسط الاقليمى ذلك ان تكتل الليكود بينما يصر على قابلية كل الاراضى المحتلة للتفاوض لكنه يستبعد اية امكانية للإنسحاب من الضفة الغربية. وفيما يتعلق بالفلسطينيين فإن تكتل الليكود يرفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى اية مفاوضات مع إسرائيل ولكنه يظهر استعداداً للسماح بمشاركة عرب فلسطينيين من غير الاعضاء فى منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد اردنى كما يعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة وهى معارضة تعبر عن اجماع عام فى الراى فى إسرائيل. وجملة القول فإن السياسات الاقليمية التى يتبعها تجمع العمل او تكتل الليكود تعبر عن اجماع وطنى عام وهو ان إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات اقليمية لكنها لن تعود إلى خطوط الهدنة غير الآمنة وغير القابلة للدفاع عنها التى كانت قائمة قبل حرب الايام الستة، وبإختصار شديد فإن إسرائيل لن تحتفظ بكل الاراضى المحتلة ولن تعيدها كلها.

زيارة السادات إلى القدس :

ويشير كيبفال إلى ان زيارة الرئيس المصرى انور السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧م اثارت تساؤلات عديدة وعجلت بحدوث مناقشات صعبة فى إسرائيل تتعلق بسياسات الحكومة الامنية والاقليمية. وفى حقيقة الامر انه فى اعقاب زيارة السادات نشأت قناعة فى إسرائيل مفادها ان المغالاة فى التهرب من تحديد سياسات ثابتة تجاه الاراضى المحتلة لم تعد امراً يمكن الدفاع عنه وما ان حل سبتمبر ١٩٧٨م حتى عقد اجتماع بين كارتر والسادات وبيجن فى المنتجع الرئاسى الأمريكى فى كامب ديفيد بولاية ميريلاند واصبح الاتفاق المصرى - الإسرائيلى حقيقة واقعة.

ويشهد كيبفال على توقيع كل من الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى بيجن فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م على وثيقتين: (اطار معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، واطار السلام فى الشرق الأوسط). وهاتان الوثيقتان عبارة عن مجموعة مبادىء تتضمن قواعد المفاوضات لاحقة تستهدف التوصل إلى معاهدة سلام مصرية - إسرائيلية والاتفاق على الحكم الذاتى للسكان المقيمين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتضمنت الوثيقة الاولى (اقتراحات تقدمت بها حكومة تكتل الليكود فى وقت سابق فى الإسماعيلية وقامت على اربعة مبادىء: (الانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء والاعتراف بالسيادة المصرية عليها ونزع سلاح معظم المناطق فى سيناء واشراف ومسؤولية الامم المتحدة لضمان حرية الملاحة فى خليج ايلات ومضائق تيران، وتطبيع كامل العلاقات المصرية - الإسرائيلية).

وتضمنت الوثيقة الثانية (اجراءات للتفاوض يتم بمقتضاها حل مشكلة الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة دون الاضرار بالمصالح الامنية الإسرائيلية).

ومن المثير للإنتباه ان اتفاقيات كامب ديفيد واجهت معارضة شديدة داخل صفوف تكتل الليكود والاحزاب المشاركة فى الائتلاف الحكومى، الأمر الذى اضطرت معه الحكومة الإسرائيلية إلى الاعتماد على احزاب المعارضة لضمان تصديق الكنيست على تلك الاتفاقيات. وكيبفال ينتهى إلى قناعة مؤداها ان الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فشلت فى تبنى سياسة واضحة بشأن مستقبل الأراضى العربية المحتلة. ويرد كيبفال اسباب ذلك إلى عاملين يتصلان بالنظام السياسى فى إسرائيل وهما : النظام الانتخابى القائم على التمثيل النسبى والنظام الحزبى القائم على اندماج فئات حزبية متباينة الاتجاهات فى حزب واحد بإعتبارها احزاباً صغيرة مكونة له.

ويشرح كيبفال اسباب فشل إسرائيل فى تبنى سياسة جوهرية بشأن الاراضى المحتلة من خلال الإشارة إلى حقيقة ان تاثير الأحزاب الصغيرة فى إسرائيل على عملية صنع السياسات يتعاظم فى أوقات معينة وعلى الأخص قبل الانتخابات واثناء تشكيل الحكومات الإسرائيلية الجديدة والسبب فى ذلك هو ان هذه الأحزاب تحرص على جعل مفاهيمها ومصالحها الفردية محور سياسات حكومية ثابتة الأمر الذى يعمل على تقييد مرونة الحكومة فى صنع السياسات واتخاذ قرارات حاسمة بشأن قضايا السلام والأمن.

وخلاصة القول فى امر إسرائيل والعرب والكتاب ان إسرائيل بدات حرب الأيام الستة بدافع من الجغرافيا وفرضت شروط السلام بطريقتها، بينما بدأ العرب حرب اكتوبر دفاعاً عن التاريخ ولكنهم غاصوا فى مستنقع السلام الإسرائيلى.

اما الكتاب فهو وثيقة سياسية بالغة الأهمية بالنسبة للدارسين والراغبين فى المعرفة.

خالد عبد اللطيف عزيز

مؤلفات أجنبية حديثة

□ الشرق الاوسط

١- Volker Perthes Risiken und Konfliktfelder in Nahostlichen Raum Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1994.

المخاوف والصراعات فى منطقة الشرق الاوسط :

يؤكد الدكتور برتس خبير الشئون السورية واللبنانية ان المرحلة الانتقالية لعملية السلام فى الشرق الاوسط سوف تتخللها صعاب ومشاكل ونزاعات قد تؤدى الى استمرار الصفة الانتقالية الى مابعد عام ١٩٩٩. وذلك لأن التبقى من مشاكل جد عسير، فلا يتوقع احد ان يحل الفلسطينيون والاسرائيليون مشكلة الضفة الغربية والقدس الشرقية بسهولة. كذلك الحال ما بين الاسرائيليين والسوريين حول هضبة الجولان.

يحدد الباحث خمس اشكاليات سوف تحكم عملية السلام حتى عام ١٩٩٩. اولا تشابك مجالات النزاع داخل النظام الاقليمى الشرق اوسطى حيث يؤثر الصراع العربى الاسرائيلى ويتأثر بالصراع الخليجى الايرانى والخليجى العراقى. كما يؤثر الصراع الخليجى العراقى على الخليجى الايرانى وبالعكس. كذلك فإن تصورات العداء تتشابك بحيث تنظر اسرائيل الى سوريا كعدو وكذلك العراق والسعودية، بينما ان سوريا ترى فى اسرائيل عدوا، لكنها تحذر تهديد العراق وتركيا وحين تتسلح السعودية مثلا تهتز اسرائيل فتهتز سوريا فالعراق وبالعكس.

ثانيا: سباق التسلح ومسألة الأمن الاستراتيجى، ثالثا مخاوف وتوقعات الدول الشرق اوسطية فى نطاق النظام الاقتصادى الشرق اوسطى المرتقب ورابعا امكانية قبول السلام من قبل القوى السياسية داخل كل بلد وهذا يتحدد بدوره بالحوار السياسى الدائر بين النخب الحاكمة والمعارضة داخل كل بلدان الشرق الاوسط.

Hartmut Kistenfeger Maghreb Union und Golfrat: Regionale Kooperation in der arabischen Welt Arbeitspapier # 89, Bonn: Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft fur Auswartige Politik, 1994.

الاتحاد المغاربى ومجلس التعاون الخليجى:

دراسة لحالتين من حالات التعاون الاقليمى داخل العالم العربى. يركز الباحث بمعهد الدراسات التابع للجمعية الألمانية للعلاقات الدولية ببون على حالة اتحاد المغرب العربى. يقوم الاتحاد على حجر زاوية واحد، هو رغبة كل من الجزائر والمغرب فى تقليل حدة الصراع بينهما. ولكن الاتحاد الذى يضم الى جانب الجزائر والمغرب كلا من ليبيا وتونس وموريتانيا يعتمد اعتمادا شبه كلى على استمرار النوايا الحسنة بين الجزائر والمغرب. لقد نجح الاتحاد حتى الآن فى تعبئة بعض الجهود الخاصة للعمل المشترك ولكنه يتعرض من حين الى حين لنكبات بسبب تضارب المصالح الاقتصادية السياسية والذى اتضح جليا اثناء ازمة الخليج وحادثة لوكربى.

الحالة الثانية التى يتعرض لها الباحث بالدراسة هى مجلس التعاون الخليجى الذى يضم كلا من السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والامارات. يقدر الباحث ان مجلس التعاون الخليجى اكثر نجاحا من مثيلة فى المغرب العربى . فقد نجح المجلس منذ نشأته بعد انحسار الوجود البريطانى عام ١٩٨١ فى اعطاء كل دولة من دوله الاعضاء شرعية وثقلا دوليا. وعلى الصعيد الاقليمى يعتبر المجلس اطارا تنظيميا يعبىء الجهود والمصالح لصد الخطر المتربص بالدول الست من جانب الجارتين الاكبر - ايران والعراق. يعيب مجلس التعاون الخليجى افتقاده الى سياسة امنية موحدة بسبب عدم اتفاق الدول الاعضاء على الصيغة الملائمة لبناء جيش موحد دون المساس بالسيادة القطرية لكل عضو، ووجود صراعات بين الدول الاعضاء تتحول عادة الى تحالفات تجمع دول المجلس بقوى خارجية، مما يضعف من سلطة المجلس كأداة لفض النزاع بين اعضائه. وفى هذا الاطار يفضل الكاتب ان تلعب المانيا دورا بارزا لزيادة جرعة التعاون لا العداء خاصة بين المجلس وايران.

Jill Crystal Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar Cambridge: Cambridge University Press, 1994, 228 pages.

البترول والسياسة فى الخليج:

تتساءل الكاتبة عن سر الاستقرار السياسى فى الكويت وقطر رغم التقلبات الاجتماعية. الاقتصادية التى واجهتها الأسرتان الحاكمتان هناك . للإجابة على هذا السؤال تتبعت الاستاذه كريستال تاثير اموال البترول على البناء المؤسسى فى دولة الكويت وقطر. تعتمد استاذة العلوم السياسية بجامعة مشيجان على مسح ميدانى قامت به لمدة سنة فى كل من البلدين تعرفت من خلاله على انماط التحالف السياسى داخل النخب الحاكمة واكتشفت مدى تاثير اموال البترول على تلك التحالف.

Chibli Mallat The Renewal of Islamic Law Cambridge: Cambridge University Press, 1993, 228 pages.

٦٢٩

تجديد الفقه الاسلامي:

يقدم لنا استاذ القانون بجامعة لندن مركز الدراسات الشرقية والافريقية دراسة جادة تحتوي على عرض مستفيض لتطور فكر العلامة الشيعي محمد بكر الصدر يوضح لنا الاستاذ ملاط أهمية فكر هذا العالم الجليل واثره على الثورة الايرانية والحركة الشيعية في العراق

John Waterbury Exposed to Inumerable Delusions Cambridge: Cambridge University Press, 1993, 228 pages.

القطاع العام من منظور مقارن:

كعادته يقدم لنا الاستاذ وتربري استاذ العلوم السايسية بجامعة برنستون مادة علمية غزيرة وتحليلا مقارنا يزيد من غزارة المادة المعروضة.

ويتعرض الكاتب في هذا العمل الى تجربة كل من مصر وتركيا والمكسيك والهند موضحا مراحل نمو القطاع العام ثم نجاحه ، ثم فشله وشارحا اسباب النجاح والفشل في كل بلد.

Nikki Keddie Iran and the Muslim World: Resistance and Revolufion Hampshire: Macmillan, 1995, 336 pages.

ايران والعالم الاسلامي:

تحاول الكاتبة في هذا العمل ان تجيب على سؤال محدد: لماذا امتلاء التاريخ الايراني في القرن العشرين بالمقاومة السياسية والثورة؟ تتعرض استاذة التاريخ بجامعة كاليفورنيا بلوس انجلوس لطبيعة الفكر الشيعي وتياراته المختلفة تقارن الاستاذة كدي بين هذا الفكر وابداعاته وبين الافكار الاسلامية الاخرى داخل العالم الاسلامي متعقبة مراحل تغير الفكر الشيعي والحركةالسياسية الشيعية. تركز الكاتبة في دراستها على الطبيعة المدنية للحركة الشيعية السياسية، اى تمركزها في المدن في ايران تعبيرا عن سخط المدينة عبر مشوار ايران التنموي في القرن العشرين.

Josef Gorny The State of Israel in Jewish Public Thought Hampshire: Macmillan, 1994, 432 pages.

دولة اسرائيل في الفكر اليهودي:

الفكر اليهودي في هذا العمل يتألف من عدة عناصر اهمها المبادىء الايديولوجية للحركة الصهيونية والعقائد الدينية اليهودية والمعتقدات السياسية للاحزاب والحركات العاملة داخل وخارج اسرائيل. مايجمع كل هذه العناصر على حد تعبير الاستاذ جورني الاستاذ بجامعة تل ابيب هو الهدف، اى تشكيل الوعي الجماعي لليهود في العالم. وعليه فان الكاتب يتعقب فكرة دولة اسرائيل وسياساتها داخل دهاليز الفكر اليهودي مقيما حوارا بين يهود اسرائيل ويهود العالم

□ الولايات المتحدة :

John Kentleton America in the 20th Century Hampshire: Macmillan, 1995, 340 pages.

امريكا في القرن العشرين:

يشرح الكاتب في ايجاز كيف تطورت الولايات المتحدة الامريكية سياسيا منذ اوائل العشرينات من هذا القرن وحتى وقتنا الحاضر، وذلك من خلال خمسة ابواب طويلة يؤكد فيها المحاجز في التاريخ بجامعة ليفربول على قدرة الليبرالية الديمقراطية في الولايات المتحدة على اجتياز المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي شاهدتها امريكا على مدى قرن من الزمان.

يعطي الكاتب اهمية خاصة لمؤسسة الرئاسة في النظام السياسي الامريكي ويشرح تطور هذه المؤسسة، ثم يتعرض لتاريخ الدستور وتطوره واخيرا الى التيار المحافظ شارحا اسباب صعوده مرة اخرى في الربع الاخير من القرن العشرين.

Donald Snow Puzzle Palaces and Foggy Bottom Hampshire: Macmillan, 1994, 304 pages.

صناعة السياسة الخارجية والدفاعية في امريكا:

يتعرض المشاركون في هذا العمل الى صناعة السياسة الخارجية والدفاعية بالتفصيل. يخصص الكتاب عدة ابواب للكونجرس الامريكي، وللرئيس الامريكي كأهم العاملين على صناعة السياستين. يتضمن الكتاب ايضا ابوابا مخصصة لدور الراى العام الامريكي وادوات الاعلام. يتعقب المشاركون في هذا العمل ادوار الكونجرس والرئيس والرأى العام من خلال ادوات الاعلام المختلفة كما تبلورت اثناء ايران كونترا بنيكاراجوا، واثناء حرب الخليج.

Barry Blechman et al The Amerecan Military in the Twent First Century Hampshire Macmillan, 1994 , 530 [ages.

العسكرية الامريكية في القرن الحادي والعشرين :

في دراسة مستقبلية يتعرض المشاركون في هذا الكتاب للدور المتوقع ان تلعبه العسكرية الامريكية في القرن القادم. يهدف المشاركون الى زيادة كفاءة الجيش الامريكي للدفاع عن المصالح

الامريكية عن طريق تحديد المهام التى يمكن للرئيس الامريكى تكليف الجيش بها وتحديد حجم ونوعية الاسلحة التى ستقوم بتلك المهام.

□ آسيا:

Tatu Vanhauen Politics of Ethnic Nepotism: India as an Example New Delhi: Sterling publishers, 1994.

. المحسوبية والسياسة فى الهند:

تقوم فكرة هذا العمل على اطروحة تعتبر علم السياسة مادة مناسبة لتطبيق نظريات علم الاجتماع النفسى ، خاصة النظرية الداروينية الجديدة

فى كتاب اخر لنفس المؤلف تتضح هذه العلاقة بين النظرية الداروينية وعلم السياسة فيقول الكاتب ان نظرية داروين تكشف عن قوانين تطور الخليقة لتدافع عن نفسها ضد ظواهر الطبيعة المختلفة ومنها ظاهرة ندرة الموارد، وتؤكد النظرية ان المخلوقات التى لا تنقرض من تلك التى تنجح فى اختزان التجارب اللازمة لمواجهة الظواهر الطبيعية. هنا تكمن حلقة الوصل بين داروين والسياسة. فكاتب هذا العمل يرى ان السياسة هى فى المقام الاول عملية التحايل على ندرة الموارد ويحدد الكاتب تجارب الانسان النفسية والاجتماعية التى اختزنها عبر القرون فى مبدأ اساسى هو الجنوح الى القوة عبر صلة القرابة الاثنية ويؤكد الكاتب ان هذا المبدا يطبق فى النظم السياسية التى تتسم بندرة الموارد السياسية وعدم توافرها للجميع وينتهى الى ان العصبية الاثنية ستظل احد مصادر القوة والتعايش خاصة فى الدول ذات التجمعات الاثنية المختلفة . ومنها الهند . لم يتعرض الكاتب بالتفصيل لدول بها تجمعات مختلفة لا تحتكم الى هذا المبدا الداروينى.

S.A.M. Adshead China in World History Hampshire: Macmillan, 1994, 432 pages.

الصين فى التاريخ العالمى:

يفتح استاذ التاريخ بجامعة كانتربرى بنيوزيلندا مجالا جديدا بدراسته للتاريخ الصينى من منظور التفاعل بين الصين والعالم الخارجى . فهو يقدم الصين كدولة وحضارة ارتبطت بالعالم على مر العصور السياسية والاقتصادية.

الجديد فى هذا الكتاب هو تركيزه على تاريخ علاقة الصين بالعالم الخارجى فى مجال التكنولوجيا والثقافة . يبدا الكاتب بالقرن الثالث عشر، ويتقدم بنا عبر العصور فى دراسة منظمة لما تبادلته الصين مع من ولماذا

Robert Benewick, ed. China Marshes On Hampshire: Macmillan, 1994, 256 pages.

الصين تتقدم:

دراسة للصين بعد حركة الطلبة عام ١٩٨٩ . يدرس الكاتب وهو استاذ للسياسة بجامعة ساسكس بانجلترا تقدم الصين نحو هدفها الاوحد . النمو الاقتصادى . دون كلل . ورغم المتاعب السياسية التى نجمت عن حركة الديمقراطية عام ٩٨٩ . يتضمن الكتاب خمسة وعشرين موضوعا من بينها النظام السياسى والنظام القضائى والمجتمع المدنى والسياسة على مستوى القرية والتنمية الصناعية .

□ اوروبا:

Göran Therbom European Modernity and Beyond 1945-2000 London: Sage Publications, 1995.

الهوية الاوروبية والحداثة:

يتعلق هذا الكتاب بتاريخ اوروبا شرقها وغربها منذ ١٩٤٥ وحتى عام ٢٠٠٠ يركز الاستاذ بجامعة جوتنبرج على مسألة الحداثة متسائلا ماهى الحداثة من منظور أوروبى ومتعقبا ظواهر الحداثة فى المجتمعات الاوروبية المختلفة ويقوم الكاتب بدراسة عدد من المكونات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تشكل المجتمع الاوروبى فيتناول على سبيل المثال ظاهرة العمالة وقيمة العمل والمال ومفهوم السعادة ومفهوم الاشتراكية ومفهوم الوحدة الاوروبية.

Alec Hargreaves The Mirgrant Experience in Europe London Pinter Publishers, 1995.

تجربة الهجرة فى اوروبا:

دراسة مستفيضة لطبيعة الهجرة داخل اوروبا واسبابها ونتائجها الديموجرافية والاقتصادية والسياسية يتكون الكتاب من ستة عشر فصلا تبدا بفكرة عامة عن تاريخ الهجرة داخل اوروبا، واثرها على ديموجرافية القارة.

ثم يوضح الكاتب فى خمسة فصول اثر الهجرة على السياسة الاوروبية وعملية اتخاذ القرار ودرجة مشاركة الاقليات المهاجرة فى سياسة البلد المستضيف . يركز الكاتب فى أربعة فصول تالية على الآثار الاقتصادية للهجرة ، خاصة انماط عمالة الاقليات المهاجرة واتجاهات الربح والخسارة داخل البلد المستضيف والبلد الاصلى يفرد الكاتب باقى فصول الكتاب للعوامل الثقافية المؤثرة فى الهجرة والمتأثرة بها، على سبيل المثال انماط التعليم والمؤسسات الدينية واتجاهات الراى العام والسياسة الاعلامية .

Desmond Dinan Ever Closer Union? Hampshire: Macmillan, 1994. Sterlings.

الوحدة الاوروبية:

من الدراسات الجيدة لتاريخ الوحدة الاوروبية وحاضر مؤسساتها ومستقبل سياساتها يتكون الكتاب من ثلاثة اجزاء. الجزء الاول يعود بنا الى بدايات الوحدة كفكرة وضرورة سياسية فى الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٧

يتوقف المؤلف . استاذ التاريخ ورئيس مركز الدراسات الاوروبية بجامعة جورج ماسون . عند التحدى الديجولى للوحدة الاوروبية من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٩، ثم ينتهى الى التعاون الفرنسى الالمانى من ١٩٧٨

حتى ١٩٩٣ من اجل بناء اوروبا جديدة متحدة . يركز الجزء الثاني على المجلس الاوروبي مجلس الوزراء الاوروبي والبرلمان . واخيرا يلقي الكاتب بعض الضوء على اهم السياسات الاوروبية على اجندة الوحدة ومنها السياسة الزراعية والنقدية والتجارية والخارجية.

Philip Morgan Italian Fascism 1919-1945

Hamp shire: Macmillan, 1994, 256 Pages.

الفاشية الإيطالية :

دراسة جيدة لبدايات الفاشية الايطالية كحركة ضد الاحزاب والليبرالية الديمقراطية في عام ١٩١٩ ونهاياتها تحت وطأة السيطرة النازية الالمانية . يجيب الكتاب على سؤال اساسي وهو كيف نجحت الفاشية الايطالية عام ١٩٢٢ كحركة سياسية استجابت لمخاوف الطبقة المتوسطة من الاشتراكية والليبرالية البرلمانية على حد سواء.

Addresses:

-Sage, 6 Bonhill Street, London EC2A 4PU, England FAX: 71-3748741.

- Pinter Publishers, 25 Floral Street, WC2E 9DS, London, England, Fax 71-379553

- Stiftung Wissenschaft und Politik, Haus Eggenberg, D-82067 Ebenhausen, Germany, FAX: 8178-70312.

- Cambridge Univesity Press, Edinburgh Building, Cambridage CB2 2RU, England .

- Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik, Adenauer Str. 131, D-35113 Bonn. Fax: 228-2675173.

- Macmillan Press, Houndmills, Basingstoke, Hampshire, RG21 2XS England, Fax. 256-842084.

مؤلفات عربية حديثة

□ □ عبدالفتاح الجبالي: النظام النقدى الدولي: النشأة والانهيار، مركز الدراسات العربى الاوروبى ١٩٩٤ □ □

يحاول الكاتب من خلال رصده لتطورات النظام النقدى الدولى بدءا من انهيار قاعدة الصرف بالذهب، ومرورا باتفاقية بريتون وودز والتطورات التى حدثت خلالها، والتى ادت الى انهيارها وصعود عملات اخرى على الساحة الدولية، وانتهاء باستشراف ماهية النظام النقدى الجديد.

اولا: النظام النقدى من «التثبيت» الى «التعويم» يوضح الكاتب ان العلاقات المالية والنقدية هى التى تعكس الواقع الاقتصادى وتوازن القوى فى العالم. ولذلك فان دور العملة الدولية فى النظام الاقتصادى مهم، فأى عملة دولية ينبغى ان تؤدى ثلاث وظائف اساسية فهى وسيط للمعاملات، ووحدة حساب، ومخزن للقيمة. ولكى تكون دولة ماصاحبة عملة دولية، ينبغى ان يتوافر فيها شرطان، الاول توافر الثقة فى الاستقرار السياسى لهذا البلد، والثانى ان يكون لدى هذا البلد اسواق مالية متحررة بدرجة كبيرة من القيود وان تكون عريضة وعميقة. وهذا مارفع بالدولار الامريكي، لكى يكون عملة دولية، بعدما اصاب الضعف والوهن الاقتصاد الاوروبى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فبانتهاء الحرب العالمية الثانية، تخلت دول العالم عن ارتباط عملاتها بالذهب، وقامت الولايات المتحدة بتقديم مشروع مارشال لاعادة اعمار اوروبا بين عامى ٤٨ ـ ١٩٥٣، وكذلك تأسيس حلف الاطلسى عام ١٩٤٩، بالاضافة الى ان الدولار لم يكن قد تغير سعر تعادلة بالذهب منذ عام ١٩٣٤. ونتيجة لحرص الدول على عودة ازدهار حركة التجارة والاستثمار الدوليين، تم عقد مؤتمر دولى فى مدينة بريتون وودز الامريكية، وفيه تقدمت بريطانيا بمشروع «كينز» وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع «وايت». ولقد سعت الولايات المتحدة لاختيار مشروع وايت الذى يلعب فيه الدولار دور الذهب كاملا، وخاصة بعد اعلان الولايات المتحدة قبولها تحويل الدولار الى ذهب، حيث ان كل ٣٥ دولارا تعادل اوقية من الذهب بوزن ١٠٣٤٨و٣١ جراما. ووضعت الاتفاقية هدفين اساسيين هى تعزيز استقرار اسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات الصرف بين البلدان الاعضاء، وعلى ازالة القيود المفروضة على النقد الاجنبى والتى تعرقل نمو التجارة الدولية. كما وضعت الاتفاقية بعض القواعد المنظمة لذلك.

وواجه النظام النقدى الدولى الكثير من التغيرات الهامة منها ١ ـ النمو السريع للسوق الدولية لرؤوس الاموال بالدولار ٢ ـ تعهد الرئيس الامريكى كيندى بالمحافظة على سعر تعادل الذهب بالدولار ولذلك حاربت الولايات المتحدة العجز فى ميزان مدفوعاتها، عن طريق مراقبة حركة تنقل رؤوس الاموال مما اعطى للعامل الاول دفعة قوية ٣ ـ الوجود العسكرى الامريكى فى فيتنام واثره على تعزية العجز الكبير والتكرر فى الميزان التجارى. مما شكك فى مستقبل الدولار وتدافع الدول الاوروبية بقيادة فرنسا على تحويل الدولارات التى بحوزتها الى ذهب. مما دفع الرئيس الامريكى نيكسون فى ١٥ اغسطس عام ١٩٧١ الى وقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب بالاضافة الى خفض

المساعدات الخارجية بنسبة ١٠٪ وفرض رسوم جمركية اضافية على مجموعة كبيرة من السلع الاجنبية المستوردة، مما دفع الدول الصناعية الرئيسية الى التخلي نهائيا عن نظام اسعار الصرف الثابتة وبداية مرحلة التعويم الجماعي في مارس عام ١٩٧٣.

ثانيا: مرحلة ما بعد انهيار «بريتون وودز»، فبعد انهيار النظام، اتبعت الدول الصناعية الكبرى في الفترة من ٧٤ - ١٩٧٩ الفكر الكينزي، القائم على ضرورة ادارة الطلب والبحث عن الاستقرار الحقيقي في النشاط الاقتصادي. وفي الثمانينات اتبعت هذه الدول المدرسة النقدية والتي تفسر كل ما جرى ويجري في الاقتصاد الدولي من خلال التداول النقدي، وذلك لانهم يعطون اهمية قصوى لفكرة تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق الغاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واعتبار التضخم العدو الاول للنمو، وبالتالي ينبغي تحجيمه عن طريق التحكم في السياسة النقدية. وسارت السياسة الامريكية على هذا المنوال. وفي اطار رغبتها معالجة هذا الخلل حاولت تشجيع الادخار سواء عن طريق تدفق رؤوس الاموال الاجنبية التي جذبتها اسعار الفائدة المرتفعة او عن طريق زيادة الاصدار النقدي. ولقد اثرت هذه السياسة على الاقتصاد الدولي كليا، مما ادى الى تدهور معدلات الادخار الفردية الامريكية ودفع باليابان لتحتل المرتبة الرابعة في قائمة المستثمرين الاجانب في الولايات المتحدة. وقد ادت هذه السياسة الامريكية الى ارتفاع سعر صرف الدولار، وبالتالي الحد من قدرة المنتجات الامريكية على المنافسة في الاسواق الخارجية وفتح السوق الامريكية للمنتجات الاجنبية، مما ادى الى تزايد عجز الميزان التجاري بصورة كبيرة.

ثالثا: «الين» ومعركة التدويل: يرى البعض ان نظام اسعار الصرف الثابتة قد انتهى، وان نظام الاسعار العائمة يساعد على ازالة الاختلالات الخارجية، ودون الحاجة الى اتباع سياسة انكماشية او تضخمية عن طريق التغيير في اسعار الصرف. وخاصة وانه اثبت مرونة كبيرة إبان ازمتي زيادة اسعار النفط في ١٩٧٣، ١٩٧٩. ولكن لايمكن ان يستمر هذا النظام لما يؤدي اليه من تقلبات شديدة في اسعار الصرف في الاجل القصير نتيجة لعمليات المضاربة، مما يؤدي الى تحمل المصدرين والمستثمرين مخاطر التغير في قيمة العملة. وعلى الجانب الاخر، اصبحت اليابان قوة اقتصادية رئيسية في الاقتصاد العالمي بعد النمو السريع لاقتصادها، حيث انتهجت اليابان اسلوب التوجه للتصدير وركزت على الصناعة التي تمكنها من انتاج كميات هائلة من السلع الاستهلاكية والتي تميزت برخص اسعارها وارتفاع جودتها مما ساعدها على غزو الاسواق الامريكية والاوروبية والآسيوية. كما استطاعت اليابان الحصول على مخزون تكنولوجي كبير.

وأخذت اليابان في الصعود فاكبر دائن في العالم، مما جعلها اكبر مورد صافي لرؤوس الاموال طويلة الاجل.

رابعا: النظام النقدي الاوروبي: وفيه حاولت الدول الاوروبية الحفاظ على استقرار عملاتها بعد انهيار نظام بريتون وودز كرغبة منها لموازنة قوة الدولار الامريكي والحفاظ على عملاتها المحلية. وفي اطار ذلك قامت الدول الاوروبية بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره خطوة على طريق التكامل الاقتصادي وهي: ١ - نظام الثعبان الاوروبي، وفيه قامت الجماعة الاوروبية بتعويم عملاتها امام الدولار والين، على ان تقوم بتثبيت اسعار الصرف فيما بينها، مع ملاحظة ان كلا من بريطانيا وايطاليا قد عومتا عملاتهما بشكل منفصل عن النظام. ولكن النظام واجه العديد من الصعوبات التي ادت الى تقليصه ليصبح مقصورا على منطقة المارك الالماني.

٢ - النظام النقدي الاوروبي، بعد انهيار نظام الثعبان، استحدثت الجماعة النظام النقدي الاوروبي EMS بحيث يصبح لكل عملة من عملات النظام سعران، احدهما مركزي - وهو الذي يحدد العلاقة بين كل عملة ووحدة النقد الاوروبية - ويسمح لاسعار العملات بالتذبذب حول هذا السعر في حدود ٢٫٢٥٪ او هبوطا. باستثناء الليرة الايطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود ٦٪ صعودا وهبوطا. والسعر الثاني هو السعر المحوري وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بالعملات الاخرى الداخلة في النظام. ووحدة النقد الاوروبية ECU هي عبارة عن سلة من الاوزان النسبية لعملات الدول الاعضاء. وتتغير الاوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات او في حالة حدوث تغير في قيمة اى عملة بنحو ٢٥٪ او اكثر او في حالة انضمام دولة عضو جديدة الى السلة. وعلى الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها دول الجماعة، الا انها لم تتمكن من خلق سوق موحدة بين الاطراف الداخلة في النظام، مما دفع دول الجماعة الى تكليف جاك ديلور ان يضع تقرير يوضح فيه كيفية الوصول الى التكامل النقدي.

٣ - تقرير ديلور: أوضح التقرير أن تحقيق التكامل النقدي يتطلب ان تستخدم الدول الداخلة في التكامل عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة والمستخدمة فيها وأوضح انه يمكن الوصول الى ذلك عن طريق ثلاث مراحل. المرحلة الاولى، بدات في ١/٧/١٩٩٠ وتشتمل على اقامة السوق الواحدة في نهاية ١٩٩٢، بهدف تحقيق المزيد من التقارب في الاداء الاقتصادي عن طريق التنسيق بين السياسات داخل الاطار المؤسسي لكل دولة مع ادخال العملات ضمن آلية سعر الصرف الاوروبية -/+ ٢٫٢٥٪. المرحلة الثانية، يتم خلالها تحقيق المزيد من التقارب، مع اجراء بعض الاصلاحات المؤسسية وفي مقدمتها انشاء النظام الاوروبي للبنوك المركزية ESCB وتكون مهمته تحقيق المزيد من التنسيق بين السياسات النقدية مع التضييق المستمر لهوامش التقلب داخل آلية الصرف الاوروبية. المرحلة الثالثة يتم خلالها تطبيق سياسة نقدية موحدة، ويقوم ESCB بمسئولياته كبنك اوروبا المركزي المسئول عن ادارة السياسة النقدية. وقد اتخذ المجلس الاوروبي قراره بشأن الاتفاقية الاقتصادية والنقدية في مدينة ماستريخت الهولندية، وتحدد الاتفاقية اهداف ESCB في: ١ - تحديد وتطبيق السياسة النقدية الخاصة بالجماعة ٢ - التحكم والسيطرة على الاحتياطيات النقدية للدول الاعضاء ٣ - تدعيم سياسات موازين المدفوعات بما يخدم الاهداف التنموية. وان يعمل ESCB على تهيئة المناخ بما يساعد على تكوين البنك المركزي الاوروبي ECB ولقد حددت الاتفاقية مؤسسات النظام وكيفية عمله. ولكن يظل عمل النظام مرهونا بالسياسة النقدية الالمانية مما ادى الى ظهور اشكاليات واهمها انه لا يمكن تجاهل حقيقة ان اى بنك مركزي لا يمكن ان يكون مستقل تماما عن حكومته اذ ان هناك قنوات اتصال رسمية وغير رسمية تتمكن من خلالها الحكومات من التأثير على السياسة النقدية، وأيضا العلاقة بين ESCB ووزراء المالية في تعيين الجهة المسئولة عن سياسات الصرف، مما ادى الى حدوث اختلافات في وجهات نظر الحكومات، ودفع ذلك بريطانيا الى طرح موقفها من الوحدة وكذلك المانيا وهنا يرى الكاتب ان مستقبل الوحدة الاوروبية يتقرر في سياق ثلاثة بدائل وهي اما استمرار الوضع الحالي او قيام اتحاد اوروبي مصغر او اعادة النظر في النظام القائم.

واخيرا استشراف النظام النقدي الجديد، وهو قائم على فكرة انشاء نظام ثلاثي الاقطاب سعر الصرف، يرتكز على الدولار والمارك والين، ويمكن في مثل هذا النظام ربط عملات الدول الاخرى باحدى العملات الثلاث الرئيسية، وان تعوم تلك العملات الثلاث كل منها مقابل العملات الاخرى، ويرى المؤيدون لهذا النظام انه يتميز بالتزامات اقل احكاما واهدا. ولكن تكمن المشكلة الاساسية في هذا الاقتراح في تحديد المكانة النسبية للولايات المتحدة.

٥٤٣

□ □ علاء كمال - الجات ونهب الجنوب - المحروسة للخدمات الصحفية والنشر والمعلومات ١٩٩٥ □ □

مع مطلع هذا العام ولدت « منظمة التجارة العالمية» وبميلادها تحولت إتفاقية الجات من مجرد إتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية لها هيكل تنظيمي واصبحت الدعامة الثالثة من دعامات العلاقات والاقتصادية الدولية التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد وتقييم هذه الخطوة وآثارها خاصة على بلدان الجنوب لازال مثار جدل ونقاش بين الباحثين والمهتمين بالاقتصاد وكتاب « الجات ونهب الجنوب» هو أحد حلقات هذا النقاش حيث يرى الباحث في مقدمته انه على الرغم من المزايا التي وعدت بها اتفاقات جولة اورجواي التي عقدت في إطار إتفاقية الجات واستمرت سبع سنوات فإن الاختلافات في حجم ونوعية هذه المزايا يصل الى حد التناقض بين مكاسب صافية تبلغ ٨٠ مليار دولار لدول الاتحاد والاوروبي وخسائر صافية تصل الى ٦ ٢ مليار دولار للدول الافريقية جنوب الصحراء . وفي هذا الاطار فإن التجارة السلعية العربية ستتعرض لخسائر صافية في مجالات إستيراد الغذاء وتصدير الغزل والمنسوجات والملابس وتقدر بعض الدراسات ان قيمة الفجوة الغذائية العربية ستزيد بنسبة ٢٥٪ نتيجة زيادة أسعار الغذاء المستورد.

وإشتمل الكتاب على ستة فصول رصد فيها الباحث عدة جوانب بدأها بالاطار التاريخي لنشأة الجات في الفصل الأول ثم تطرق الفصل الثاني الى الاهداف والمبادىء العامة الاتفاقية الجات ولخصها في:

- العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها والارتفاع بمستويات الدخل الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة.

- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع في الانتاج والمبادلات الدولية السلعية وتشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال ومايرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

- سهولة الوصول الى الأسواق ومصادر المواد الأولية ، ضمان حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية وانتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .

اما عن المبادىء العامة للاتفاقية لخصها الباحث في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ التخفيضات الجمركية تم مبدأ الشفافية مبدأ المفاوضات التجارية والمعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب وعلق على هذه المبادىء بأن الاتفاقية لم تميز بين أوضاع البلاد الصناعية المتقدمة وأوضاع البلاد النامية حينما سعت الى خفض التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التي تحد من حرية التجارة كما ان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذى نصت عليه الاتفاقية إنطوى على خطأ فادح وهو النظر الى المعاملات التجارية بين هاتين المجموعتين من الدول على انها معاملات الند للند وهذا أمر لم يكن صحيحا كما أغفلت الاتفاقية تماما مشكلات الاختلال في موازين مدفوعات البلدان النامية وبالذات في المراحل الأولى من التنمية. كما لم تراع هذه الاتفاقية متطلبات عملية التنمية وحاجة الدول النامية لحماية صناعاتها الناشئة وضرورة تشجيعها على النمو بتوفير الأسواق الواسعة أمامها وحمايتها من الواردات المنافسة .

وفي الفصل الرابع من الكتاب والذى حمل عنوان « الجات وتناقضات الكبار» يؤكد الباحث على ان سبع سنوات من التفاوض المحموم هي عمر دورة أورجواي شهدت خلالها المفاوضات فترات مد وجزر وكادت تنهار في لحظات عديدة وتم خلال تبادل الاتهامات بين الأطراف الرئيسية في الاتفاقية (امريكا - اليابان - المجموعة الاوروبية) في ظل وجود شكلي للدول النامية التي لم تستطع فرض تصوراتها او مطالبها مما حدا ببعض المراقبين الى وصف وضع الدول النامية بأنه « وضع الايتام على مائدة اللئام» وذلك تعبيرا عن هيمنة الدول الصناعية الرئيسية وعجز لبلدان النامية عن المساومة الجماعية الفعالة في المفاوضات .

وذلك الباحث على ذلك بماساقه من معلومات في الفصل الخامس الذى حمل عنوان « الايتام على مائدة أورجواي» فذكر أن الاتفاقية ستزيد صافي دخل دول العالم بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليار دولار سنويا أى اكثر من ١٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي على مدى ١٠ سنوات إعتبارا من مطلع يوليو ١٩٩٥ بسبب خفض الرسوم الجمركية في العالم الى مامعدله ٣٪ وإلغاء الكثير من الحواجز غير الجمركية . وستتجاوز أرباح دول الاتحاد الاوربي ٨٠ مليار دولار سنويا إبتداء من عام ٢٠٠٢ وارباح الولايات المتحدة ٣٦ مليار دولار وارباح اليابان ٢٧ مليار دولار ويمكن ان نضيف الى قائمة الرابحين دول النافت ، دولا من جنوب شرق أسيا . اما الدول النامية والتي تمثل اسواقا لترويج انتاج الدول المتقدمة الصناعية فإنها ستتحول بفعل الاتفاقية الى ضحية وأشارت عديد من التقارير الى ان الدول الافريقية والتي تعاني من الديون الخارجية ستخسر مايقرب من ٦ .٢ مليار دولار بعد تطبيق « الجات» وستصيب دول العالم الثالث خسائر فادحة تتركز في فتح الأسواق لمنتجات الدول الصناعية دون تحديد حصص وبدون أى قيود جمركية الى جانب انها ستحصل على الحاصلات الزراعية التي تنتج الجانب الاكبر منها المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة بأسعار مرتفعة نتيجة الغاء الدعم مما سيؤدى الى ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية في العالم بنسبة تتراوح من ١٠٪ الى ٢٥٪ وهذا يمثل كارثة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على الواردات لسد إحتياجاتها الغذائية مثل مصر واندونيسيا والهند .
وحتى لاتجني الدول النامية أية فائدة من وراء الاتفاقية فقد حرصت الدول المتقدمة والتي أعدت الاتفاقية على عدم ارتفاع نسبة الخفض في التعريفة الجمركية على منتجات دول العالم الثالث التي يمكن ان تنافس منتجات هذه الدول مثل صناعات الجلود المنسوجات . وإذا كانت اتفاقية الجات قد ألغت نظام الحصص الذى كان مفروضا على صادرات الدول النامية بفرض تعريفة جمركية مخفضة على المنتجات الصناعية مما يعطيها ميزة منافسة الصناعات المحلية في الدول النامية التي تتحمل أعباء استيراد التكنولوجيا ومواد الانتاج الوسيطة من الخارج،

ويختتم الباحث كتابه بالتأكيد على أن « الجات» من العرض السابق يتضح أنها إمتدادا صارخا لنفس السياسات التجارية الإحتكارية التي ينتهجها الغرب الصناعي منذ بضعة عقود والتي كان من أبرز نتائجها إحتكار أسواق المنتجات الزراعية والمواد الأولية والمواد الخام بما فيها النفط الذى يباع حاليا بما يقل عن نصف قيمته . وأخطر مافي الأمر هو إنشاء منظمة التجارة العالمية بما يعني تحول الجات من إتفاقية الى منظمة عالمية ملزمة قانونيا للأطراف المشاركة فيها، وتكمن الخطورة في ان هذه المنظمة ستضم في إطارها جميع القضايا الشائكة التي فشلت « الجات» في التوصل الى حلول لها بما في ذلك تحرير اللوائح والقوانين الداخلية في الدول الأعضاء في هذه المنظمة والتي تشكل عائقا في وجه التحرير الكامل للتجارة الدولية بما يهدد في حالة تكامل عمل هذه المنظمة ما بفرضة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من سياسات إقتصادية على الدول النامية تهدف لربط إقتصادها بالاقتصاد الراسمالي وتغييراته وازماته المستمرة على الصعيد العالمي ودمج إقتصاديات الدول النامية اكثر فأكثر في آليات عمل الاقتصاد الراسمالي، وتصدير ازمات هذا النظام الى الدول النامية وتحويل الديون الأجنبية لدى الدول النامية لأصول انتاجية (الخصخصة) مع ما يصاحب هذه السياسات من ازمات اجتماعية وأمنية (كالبطالة والتطرف) بفقدان الدول النامية لسيادتها القومية على قرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

عزة ابراهيم

□□ الدكتور محمد حرب: البوسنة والهرسك من الفتح الى الكارثة ، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى والبلقان ، جامعة عين شمس ، القاهرة، ١٩٩٤ □□

تنبع اهمية الكتاب من اهمية الموضوع الذى يناقشه، والذى استطاع ان يفرض نفسه فى الفترة الاخيرة على جميع الصحف والمجلات، والعديد من المؤتمرات، والحلقات النقاشية، والندوات وهو موضوع «البوسنة والهرسك من الفتح الى الكارثة» للدكتور محمد حرب

الكتاب يعد وثيقة فى تطور تاريخ البوسنة والهرسك منذ ان كان اهلها نصارى يدافعون عن اوروبا ضد المسلمين، الى ان اسلموا وتحمسوا للاسلام، فنصروه بعد ان اخرجت بلادهم القادة والعلماء والولاة والوزراء ورؤساء الوزراء والعسكريين، الذين رفعوا راية الله بصلابة وقوة فى اوروبا، حتى اخرجوا من حدود الدولة الاسلامية، وضموا الى النمسا والمجر، والى يوجوسلافيا من بعد، ثم حصولهم على استقلال بلادهم باسم «جمهورية البوسنة والهرسك» وذلك عام ١٩٩١، اى منذ اربع سنوات مضت، لكن سرعان ما حدثت الكارثة التى شردتها، ومازالت حتى الآن.

استعرض المؤلف ما توصل اليه من معلومات ومستندات فى بابان.. اولهما بعنوان: البوسنة والهرسك فى ظلال العثمانيين، وثانيهما بعنوان: البوسنة والهرسك من الحرب العالمية الاولى الى اليوم.

قسم المؤلف الباب الاول ـ البوسنة والهرسك فى ظلال العثمانيين ـ الى اربع فصول تناول فى الفصل الاول: البوسنة والهرسك قبيل الاسلام، حيث استعرض الحرب بين البوسنة النصرانية والعثمانيين، فكانت أول معركة يشترك فيها ملك البوسنة النصرانية ضد العثمانيين عام ١٣٦٤م ـ ٧٦٦هـ وذلك بتحريض من البابا (اوربان الخامس)، واثارة من حاكم (فيلبه) الذى اعلن لجوءه الى الصرب، فتكون تحالف تحت رئاسة (لايوش الاول) ملك المجر من كل من: ملك الصرب (اوروش الخامس)، وملك البوسنة (تفرتكو)، والاميرين الرومانيين (باساراب) و(لايكو)، وذلك لمحاربة المسلمين العثمانيين، ففاجأهم بهجوم ليلى خاطف) ـ البطل العثمانى الكبير (ايل بك) عند رقبة نهر (مريچ) بجوار (ادرنة)، وانتصر عليهم نصرا مؤزرا فى معركة عرفت باسم (صنديقية الصرب) وبعد ٢٠ عاما من هذه المعركة، قامت القوات العثمانية بشن اول اغارة على البوسنة والهرسك بقيادة (قارا تيمور طاش باشا) امير امراء الروملى عام ١٣٨٤ م، اسفرت عن حصول العثمانيين على العديد من الاسرى والغنائم.

هذا، وقد زاد نفوذ المسلمين العثمانيين بقيادة السلطان مراد الاول حيث كان جيشه يضم ستين الف محارب، فتقدموا من نهر (فاردار) واستولوا على البلقان، لذلك تم عقد اتفاق بين كل من: الصرب وبلغاريا ورومانيا والبوسنة وقطاعا من البانيا بغرض طرد العثمانيين من البلقان، لكن الغزو العثمانى لازال الاقوى، حيث استولى على بلغاريا عام ١٣٨٩م.

كما تشكل تحالف صليبى مكون من الصرب والبلغار والأولاخ والألبان والبولنديون والمجر وملك البوسنة بغرض ايقاف نفوذ المسلمين العثمانيين فى اوروبا وفى الفصل الثانى تحدث المؤلف عن البوسنة والهرسك من الفتح الاسلامى العثمانى الى قيام الدولة اليوغوسلافية، وخلال عشر سنوات فقط اى منذ عام ١٤٥٢م تمكن السلطان العثمانى (محمد الفاتح) من القضاء على عشر دول وكان لابد ان يتمرد نصارى هذه الدول ضد الحكم الاسلامى العثمانى فاندلع التمرد من نصارى البوسنة والهرسك، كما ارادت فرنسا ان يكون لها دورها، بعدما وجدت ان النمسا تحمى المتمردين النصارى، اذ كانت تبيت النية لضم البوسنة والهرسك اليها، اما روسيا فاريد هؤلاء المتمردين لانها تحمى فكرة القومية السلافية، وتريد تجميع السلاف كلهم حولها، فاجتمعت هذه الدول الاوروبية وقررت إرسال مذكرة احتجاج الى الدولة العثمانية تضمنت انها لم تهتم بالاصلاحات فى البوسنة والهرسك، وانها إذا ارادت إصلاحا فلتعرضه اولا على الدول الاوربية، وقدموا بعض الاسس لتنفيذها لحل مشكلة الهرسك عام ١٨٧٦م

وقد قبل الباب العالى (السلطان العثمانى) هذه الاسس بعد ان ادخل عليها بعض التعديلات الطفيفة ومع هذا كله فقد استمر التمرد فى البوسنة والهرسك، والسبب يرجع الى ان المتمردين النصارى طالبوا بانسحاب كل الجنود العثمانيين، وان تتدخل الدول الاوروبية بعمل الاصلاحات التى يراها المتمردون فى البوسنة والهرسك، وقد ادى ذلك الى اجتماع من مندوبين من: المانيا، والنمسا، وانجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وروسيا، مع مندوبى الدولة العثمانية فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م وبرئاسة الامير (بسمارك) رئيس وزراء المانيا وتضمنت اربعة وستين مادة، حيث نصت على استقلال الصرب، والجبل الاسود، وبلغاريا ، ورومانيا ، وقد نصت المادة الرابعة على بقاء ولاية البوسنة والهرسك تحت الحكم العثمانى، على ان تحتلها وتديرها دولتا النمسا والمجر، وسرعان ما قام الامبراطور النمساوى بعقد معاهدة عقدت فى استانبول نصت على إلحاق البوسنة والهرسك بالنمسا وذلك فى ٢٦ فبراير ١٩٠٩ م.

اما الباب الثانى من الكتاب فيدور حول البوسنة والهرسك من الحرب العالمية الاولى الى اليوم، حيث يستعرض موقف المسلمين فيها، فقد كانت لهزيمة النمسا ـ المجر فى الحرب العالمية الاولى اثره المباشر للمسلمين فى تاسيس الدولة اليوجوسلافية، لان الحكم النمساوى كان قاسيا على المسلمين متعوتا بالتشريد والاضطهاد، مما دفع اعدادا كبيرة للهجرة الى تركيا.

وقد اعترفت مجموعة الدول الاوروبية الاثنتا عشرة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالبوسنة والهرسك دولة مستقلة فى ١٩٩٢/٤/٦ تضم خليطا من السكان حيث ان بها ٤٤٪ مسلمين سلافيين، و ١٧٪ من الكروات الكاثوليك، و ٣١٪ من الصرب الارثوذكسى ـ ويتزعمها على عزت بيكوفيتش زعيم الحزب الاسلامى للعمل الديمقراطى، وبعد خمس اشهر قام زعماء الحزب الديمقراطى الصربى بإعلان مناطق صربية تتمتع بالحكم الذاتى، إلا ان هذا الاجراء لم يرض المواطنين الكروات، وهكذا بدأ كل من الكروات والصرب داخل البوسنة فى تسليح انفسهم، ورفض على عزت بيكوفيتش تسليح المسلمين، إذ كان يرجو تجنب الحرب، وخوفا من أن يتحد الصرب والكروات ضد المسلمين، لكن الصرب وجدتها فرصة مناسبة فقامت بشن الحرب على المسلمين حتى أصبح التدخل الخارجى هو الطريق الوحيد لوقف الكارثة المحيطة بسكان البوسنة، لان الصرب يمتلكون اسلحة عالية المستوى، بينما المسلمين يفتقرون الى السلاح بسبب الحظر الدولى على إرسال الأسلحة الى جمهوريات يوجوسلافيا السابقة، هذا وقد قدر عدد ضحايا القتال منذ بدء الهجمات الصربية فى البوسنة والهرسك بمائتى الف.

وضم الكتاب حديث لعلى عزت بيكوفيتشى عن استقلال البوسنة وتفتيت يوجوسلافيا، واخيرا مشروع قرار المؤتمر الاسلامى فى جدة بشان البوسنة والهرسك، الامر الذى يشكل تهديدا للامن والسلام الدوليين، والجهود الدولية المبذولة لاحلال السلام فى البوسنة والهرسك وتعنت القيادة الصربية المتمثل فى عدم الاصغاء الى نداء المجتمع الدولى بالكف فورا عن اعمالها العدوانية المسلحة التى ترتكبها فى حق جمهورية البوسنة والهرسك، كما يؤكد مبدأ عدم جواز

[illegible]

ويضم الكتاب عدداً من الملاحق الهامة في هذا الموضوع وصورة عامة عن الكتاب بعد ترجمتها [illegible] والفرنسية وصورة موثقة بالمستندات والاتفاقيات

علي سالم ابراهيم

□□ د. إبراهيم عاصم - النظام العربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية - رسالة دكتوراه - أكاديمية ناصر - القاهرة ١٩٩٤ □□

كان موضوع النظام العربي ومازال وسيظل أكثر القضايا التي تجتذب إهتمام الباحثين الكتاب ومناط إهتمام الهيئات ومراكز البحوث التي تختص بالعمل في هذا المجال وترجع اهمية موضوع الرسالة إلى الاهمية الجيواستراتيجية التي يتمتع بها الوطن العربي على المستوى الاقليمي والدولي بالإضافة إلى ان الفترة من عام سنة ١٩٧٤ وحتى عام سنة ١٩٩٤ كانت مليئة بالأحداث والمتغيرات سواء على المستوى الدولي او الاقليمي والتي كان لها تأثير كبير على النظام العربي بحيث ادت إلى إهتزاز النظام نفسه ولذلك فلابد من الوصول إلى محددات لتطوير هذا النظام ليكون قادراً على مواجهة التحديات وتحقيق رفاهية دوله وشعوبه

وقد ناقشت الرسالة هذا الموضوع من خلال ثلاثة ابواب.

تناول الباب الأول نشأة النظام العربي وتطوره والتهديدات التي يتعرض لها فقد تعرض اولاً للمراحل التي مر بها النظام العربي منذ التفكير فيه وحتى الآن وهي

١. مرحلة الفكرة والتي تبلورت معالمها خلال الحرب العالمية الثانية وقرب إنتهائها

٢. مرحلة الدراسة وهي المرحلة التي بدأت بالتشاور بين بعض حكومات الدول العربية اعتباراً من عام سنة ١٩٤٢ وخلال عام سنة ١٩٤٣

٣. مرحلة النشأة والتي بدأت ببرتوكول الاسكندرية في عام سنة ١٩٤٤ وانتهت بتوقيع الميثاق في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥.

٤. مرحلة المد القومي من سنة ١٩٥٥ وحتى سنة ١٩٧٠.

٥. مرحلة الانحسار القومي من سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٧

٦مرحلة الاتجاهات القطرية من سنة ١٩٧٣ وحتى سنة ١٩٩٠.

٧. مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت من عام سنة ١٩٩٠ وحتى الآن

ثم تعرض هذا الباب بعد ذلك إلى القوى العربية وتأثيرها على بناء النظام العربي اقتصاديا وعسكريا وحضاريا وكذلك تجميع القوات بكل دولة أو تجمع لعدة دول.

وفي الجزء الثالث من هذا الباب تناولت الرسالة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها النظام العربي في الوقت الحالي سواء كانت خارجية او داخلية فمن التحديات الخارجية في:

١. التنافس والصراع بين القوى الدولية على النفوذ في المنطقة

٢. تهديدات من دول الجوار الجغرافي وخاصة ايران وقد تناول الباحث الأهداف الايرانية تجاه المنطقة العربية بالإضافة إلى محددات الاستراتيجية الايرانية الحالية والمحاور التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجية

٣. إسرائيل وما تمثله من تهديد رئيسي للعالم العربي

في حين تتمثل التحديات الداخلية في

١. ازمة عدم الثقة داخل النظام العربي

٢. التخلف التكنولوجي وعدم توافر البنية الاساسية

٣. عدم وجود سياسات وإستراتيجيات عربية ثابتة

٤. مشاكل الحدود بين الدول العربية

٥. مشكلة الغذاء .

٦. مشكلة الديون .

٧. التحديات الإقتصادية خاصة في مجال البترول

٨. المشاكل الداخلية في بعض الدول العربية

تناول الباب الثاني من الرسالة المتغيرات الدولية والاقليمية وإثارها على النظام العربي ففي إطار المتغيرات الدولية تناول بالتحليل ما يلي:

١. ضعف درجة الصراع الايديولوجي في العالم وإن لم يتم إنهاؤه بصورة تامة.

٢. تفكك الاتحاد السوفيتي دفع العديد من الدول إلى التفكير في دور القطب العالمي ومنافسة الولايات المتحدة مثل أوروبا الموحدة . الصين . اليابان . المانيا . فرنسا

٣. السعي الاوروبي نحو بلورة وتطوير اليات تجمعاته القائمة.

٤. بلورة نوع جديد من الصراع العالمي داخل الاقطاب الراسمالية مثل الصراع المحتمل بين اوروبا والولايات المتحدة وكذلك الصراع بين اليابان والولايات المتحدة.

٥. الدور الجديد للامم المتحدة في إطار محاولات تكريس فكرة القطبية الحادية.

اما عن التغيرات الإقليمية فقد ركز هذا الباب على :

١. إستمرار الخلافات العربية وتفاقم بعضها لدرجة محاولة بعض القوى المهيمنة على مقدرات الدول العربية

٢. التفاوض مع اسرائيل والتنسيق الحدود بين الدول العربية بشأن هذا التفاوض.

٣. الفشل العربي في إحتواء قضية الصومال .

٤. فشل النظام العربي في إحتواء قضايا الحدود العربية والتي تسعى قوى معينة لإثارتها لتعميق الخلافات العربي.

ويمكن طرح الخطوات التالية للتحرك العربي في مواجهة هذه التغيرات:

١. إحتواء تداعيات ازمة الخليج من خلال تعميق العلاقة بين دول الخليج العربي والقوى الفاعلة في النظام العربي وتجاوز القطيعة مع النظام العربي والسعي إلى فك الحصار عن الشعب العراقي .

٢ـ الإسراع فى إجراءات تنقية الاجواء العربية ومحاولة حل مشاكل الحدود.

٣ـ إعادة النظر عربياً فى السياسات المتبع تجاه اريتريا والتى تحتاج إلى تواجد عربى لاهمية هذه الدولة فى دعم الامن العربية

٤ـ التنسيق مع القوى الدولية البازغة مثل الصين واليابان وفرنسا والمانيا وروسيا الاتحادية المشاركة فى دعم الموقف العربى .

٥ـ محاولة حل قضية الصومال .

٦ـ محاولة تكيف دول النظام العربى مع قيم الحقبة الجديدة من النظام العالمى خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان مما يدعم النظام ويحول دون إستخدام هذه الورقة من قبل النظام العالمى للضغط او التغلغل داخل النظام .

٧ـ محاولة التنسيق بين المواقف العربية لمواجهة القوى الاقليمية.

اما الباب الثالث فقد جاء بعنوان النظام العربى وتطوراته بعد عام سنة ١٩٩٠ وقد تم تناول الباحث هذا الموضوع من ثلاثة جوانب رئيسية : الاول عن تاثير حرب الخليج الثانية على النظام العربى ثم عن الدور المصرى لتحقيق الامن القومى العربى ثم عن مستقبل النظام والأمن القومى العربى .

فبالنسبة لحرب الخليج وتأثيرها فقد ساعدت بالاضافة إلى الظروف الدولية على إظهار مدى إحكام سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولى وكما ان فشل النظام فى إحتواء الازمة وإظهار مدى ضعف الدور العسكرى العربى مما أوجب ضرورة تطوير اسس النظام ثم تناولت الجزئية الثانية من هذ ا الباب الدور المصرى لتحقيق الأمن القومى العربى ومساندة القضايا المصرية حيث تميز الموقف المصرى دائماً بالوضوح والعقلانية والتمسك بالقيم العربية السامية وقد تجسد هذا الدور فى موقفها من أزمة الخليج أما الجزء الثالث من هذا الباب فقد قدم من خلاله الباحث إستشراف لمستقبل النظام العربى والدور المصرى فيه وتضمن:

١ـ مستقبل النظام الدولى والاقليمى .

٢ـ إتجاهات تطوير الجامعة ومستقبل دورها فى النظام العربى .

فإن غياب نظام عربى قوى وعجز الجامعة العربية عن مواجهة مشاكل العالم العربى سوف يترك المنطقة العربية فى ايدى النظام البديل الذى يمكن من خلاله مواجهة اساليب الهيمنة بصورها المختلفة وكذلك ليعبر بالنظام العربى من مرحلة الانحسار القومى إلى مرحلة اكثر ايجابية واكثر نشاطاً وحيوية .

حنان محمد عبد العزيز.

□□ د. جلال عبدالله معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ □□

يعانى الوطن العربى من أزمة تطور او بالاحرى تدهور على صعيد الاوضاع الداخلية ـ القطرية او على صعيد العلاقات العربية البينية وما تشهده من إنقاسامات زادت حدتها منذ نشوب ازمة الخليج ويهدف هذا الكتاب إلى تحليل طبيعة هذا الخلل وجوانبه وعوامله واثاره وإنعكاساته على مجمل الأوضاع العربية وذلك من خلال دراسة قضايا معينة كالتعليم والتحضر والتفاوت الاجتماعى والثروة النفطية والهجرة العمالية.

ويبدأ الكتاب بفصل خصصه الباحث للحديث عن التعليم فى الوطن العربى حيث يشير إلى أن الوطن العربى شهد تطورا علميا ملحوظا على الصعيد الكمى ويقارن الباحث فى ذلك بين عدد المؤسسات التعليمية فى الوطن العربى بعد الحرب العالمية الثانية والآن حيث يلاحظ الباحث الزيادة الكبيرة فى عدد هذه المؤسسات ولكن رغم هذا التطور الكمى مازال التعليم فى الوطن العربى يعانى من مشكلات تختلف فى حدتها من مكان لآخر ويضرب عدة أمثلة على ذلك منها:

أولا: مشكلة الأمية / وأهم جوانب هذه المشكلة هى ـ تباين مشكلة الأمية بين الدول العربية ، الاناث أكثر معاناة للامية من الذكور ، زيادة عدد الأميين الكبار ، وأخيرا وجود منابع متجددة للأمية.

وعن الاهتمام الرسمى والتقويم الفعلى لمحو الأمية يقول الباحث أنه رغم إهتمام الخطاب الرسمى بمشكلة محو الأمية إلا أن ذلك لم يسفر عن نتائج ملموسة.

اسباب مشكلة الأمية: ويذكر فى ذلك النظرة السلبية السائدة بشأن إلتحاق الكبار بفصول محو الأمية وسيطرة الطابع البيروقراطى على جهود محو الأمية وعدم وصول جهود محو الأمية إلى المستوى الملائم بالاضافة إلى الانفصال الوظيفى بين جهود محو الأمية ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب الجهود الثقافية والاعلامية المتخصصة.

ثم ينتقل بعد ذلك للعوامل السياسية التى تتعلق بخصائص وسياسات النظم والقيادات السياسية ويذكر منها عدم جدية النظم الحاكمة فى مواجهة تفشى الأمية بين شعوبها، غياب التنسيق بين جهود وبرامج محو الأمية فى البلدان العربية وضعف الاهتمام الحكومى بقضية التفاوت الاجتماعى.

اثار مشكلة الأمية / إقتصاديا تؤدى الأمية إلى إنخفاض مستويات كفاءة ومهارة نسبة كبيرة من القوى البشرية، وسياسيا تؤدى إلى ضعف الاهتمام والمشاركة، أما على المستوى الاجتماعى فهى تؤدى إلى تدنى مستوى الوعى بالقواعد الصحية والغذائية.

ثانيا: مشكلة ديمقراطية التعليم فى البلدان العربية:

وهنا يقول د. جلال ان ديمقراطية التعليم لا تتحقق بمجرد تقرير

مبدأ تكافؤ الفرص ولاحظ على التعليم في الوطن العربي أن [illegible] الفقراء أو معظمهم مستبعدون بوجه عام من واقع [illegible] التعليمية العربية كما أن نسبة لا يستهان بها من الأطفال [illegible] التعليم الابتدائي. وينتقل بعد ذلك الباحث إلى نقطة أخرى [illegible] التعليم بمشكلة المشاركة السياسية فيقول أن المقررات الدراسية [illegible] بعض القيم والمفاهيم التي تؤثر سلبيا في تصورات الطلاب [illegible] السياسي المستقبلي بصدد المشاركة السياسية

من جهة أخرى يشير الباحث في صدد [illegible] التعليم والتنمية في البلدان العربية أن القطاع الرسمي العربي [illegible] إهتمام ملائم بأهمية دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة توفير متطلبات تعليم [illegible] في تحقيق التنمية. هذا ومن جهة ثالثة يشكل هجرة الآلاف من أصحاب الكفاءات العربية إلى البلدان الصناعية عاملا رئيسيا لضعف العائد الاجتماعي للتعليم في الوطن العربي إذ أن هذه الهجرة تؤدي إلى حرمان التنمية العربية من هذه الكفاءات ويذكر معوض ثلاثة أسباب لذلك أولها هي أوضاع التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي، وثانيها [illegible] ظروف العمل والأوضاع الاجتماعية كعامل لهجرة الكفاءات وأخيرا البيئة السياسية العربية

ينتقل الباحث بعد ذلك إلى الفصل الثاني والذي خصصه للحديث عن النمو الحضري في الوطن العربي فيقول أن المجتمعات العربية تعبر بدرجة أو بأخرى عن إختلال التوازن الحضري في ظل هيمنة وتميز المدينة الأولى على ما عداها من مناطق كما أن زيادة عدد سكان المدن العربية عموما لا تواكبها تنمية اقتصادية اجتماعية ملموسة ويضيف جلال أن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الحضر من ناحية والهجرة الداخلية من المناطق الريفية أو البدوية بإتجاه المدن من ناحية ثانية بالاضافة إلى الهجرة العمالية من بلدان عربية غير نفطية وبلدان غير عربية إلى البلدان العربية النفطية وبعض البلدان غير النفطية

عوامل الهجرة من الريف إلى المدينة: وهي تنبع من عوامل الطرد والجذب وتنبع عوامل الطرد من الاشكاليات العديدة التي تعاني منها المناطق الريفية في هذه البلدان. اما عوامل الجذب فتتمثل في هجرة ريفيين إلى المدن بتأثير عوامل الجذب المرتبطة بالأوضاع المتميزة للعواصم والمدن الكبرى.

الآثار المجتمعية للهجرة الريفية الحضرية: تؤدي هجرة العديد من الريفيين المتعلمين إلى المدن إلى حرمان تلك المناطق من هؤلاء المتعلمين ووقوع العديد من العواصم والمدن العربية الكبرى في قلب أو على مقربة من المناطق الزراعية حيث يؤدي ذلك إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية. كما أن الهجرة الريفية الحضرية تشكل منبعا متجددا لتغذية البطالة في المناطق الحضرية العربية، إضافة إلى ما تؤدي إليه الهجرة الريفية الحضرية في البلدان العربية من تفاقم ظاهرة الهامشية الحضرية

وعن الهامشية الحضرية في البدان العربية يقول الباحث أن هناك مجموعة من الخصائص لظاهرة الهامشية الحضرية في البلدان العربية أولها أن هذه المناطق تضم نسبة كبيرة جدا من سكان الحضر في البلدان العربية وهي آخذه في النمو والاتساع وذلك مع غياب أو ضعف نوعية الخدمات والمرافق الاساسية

الجوانب الاجتماعية والثقافية للهامشية الحضرية: حيث تنخفض الاجور عن الحد الادنى اللازم للمعيشة كما يعاني سكان المناطق الحضرية الهامشية من امراض عديدة كما ترتفع معدلات الامية في المناطق الحضرية الهامشية وتنتشر نشاطات وظواهر إجرامية ولكن إفتقاد الهامشيين الحضريين لهذه المستلزمات الاجتماعية.

[illegible]

١- [illegible]

٢- إضعاف [illegible] الأساسية

٣- [illegible] الحضري

٤- [illegible] الأساسية

ويضيف الباحث أن [illegible] الدولة [illegible] من خصخصة [illegible] على [illegible] والخدمات الاساسية الأخرى [illegible] الحكومية، واتجاه [illegible] الخاصة إلى [illegible] بتكلفة واقل [illegible] بالاضافة إلى تحويل المشروعات الحكومية [illegible] المتزايدة للاستثمار، هذا بالاضافة إلى أن [illegible] تعاني من ضعف التنسيق والتعاون بين الاجهزة [illegible]

وينتقل د. جلال بعد ذلك للحديث عن التفاوت الاجتماعي في الوطن العربي فيتناول شكلين من اشكال هذا التفاوت الاول على مستوى الدول العربية حيث يوجد تفاوت بين دول عربية غنية ودول عربية فقيرة، والشكل الآخر يتمثل في وجود تفاوت طبقي حاد داخل البلدان العربية، وينطوي هذا الفصل على تحليل لمشكلة التفاوت الاجتماعي داخل البلدان العربية ولاسيما غير النفطية منها وهي مشكلة بالغة الأهمية لارتباطها من حيث الأسباب والنتائج بمشكلات أخرى مجتمعية تعاني منها هذه البلدان. ويغطي هذا الفصل مشكلات أخرى مجتمعية تعاني منها هذه البلدان، كسمات ومكونات البناء الطبقي القائم في ظل هذا التفاوت، ومدى إسهام سياسات الدولة في حل أو زيادة تعقيد مشكلة التفاوت فضلا عن موضوع تلك المشكلة من مشكلات سياسية مؤثرة في هذه البلدان كتلك المرتبطة بالاستقرار والمشاركة والتكامل

اما الفصل الرابع فيخصص للحديث عن النفط والهجرة العمالية ومشكلات التغير والوحدة في الوطن العربي فيتناول أولا تأثير النفط على الدولة والبناء الاجتماعي في البلدان العربية الخليجية فيقول أن عائدات النفط مازالت تمثل المادة الخام التي تستخدمها الدولة في هذه البلدان لاحداث آثار سياسية وإجتماعية [illegible] مصالحها في البقاء والاستمرار ولكنها قد تكون لها آثار سلبية من وجهة نظر مجتمعية، وقد إنعكست الظاهرة النفطية منذ أواخر عام ١٩٧٣ على كافة بلدان الوطن العربي، بما فيها غير النفطية وساهمت في تحول هذه البلدان إلى بلدان غير نفطية شبه ريعية

وفي النهاية يختتم د. جلال معوض كتابه بنظرة استشرافية للمستقبل يؤكد فيها أن مبررات الأزمة في المستقبل [illegible] الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية والخروج من هذا المأزق [illegible] في آن واحد

خالد فياض

□□ د. محمد بهاء الدين الغمري، الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية. مكتب أوزوريس، القاهرة ١٩٩٤ □□

لم تكن مصر يوما بعيدة عما يدور بالسودان الشقيق من حركات إصلاحية ودينية وسياسية بحكم الروابط التاريخية والجغرافية والعسكرية والإستراتيجية التي خلقت وحدة وادي النيل منذ فترة بعيدة

وقد تأثرت السياسة الخارجية لمصر بما دار في داخل السودان من حركات كانت اساسا لتوجهاتها مع الوقف داخل ذلك القطر . كذلك لم تكن بريطانيا بعيدة كل البعد عما يحدث على الساحة المصرية السودانية من حركات أملت على بريطانيا العظمى توجهاتها الخاصة إزاء البلدين، في حين كان هناك كثير من الأنظار الإستعمارية الموجهة لذلك القطر

وتعد الحركة المهدية من ابرز الحركات الإصلاحية الدينية السياسية التي شهدها السودان منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى التطورات الأخيرة التي شهدتها تلك الحركة والتي شكلت مساراتها المتعددة مع بداية القرن العشرين وامتداده وقد انعكست هذه الحركة بأبعادها المختلفة على مسار بل ومصير العلاقات المصرية السودانية، وذلك كما أوضحه الباحث الدكتور / محمد بهاء الدين الغمري في دراسته الأخيرة بعنوان «الحركة المهدية وإنعاكاساتها على العلاقات المصرية السودانية» والتي يذكر فيها :-

ان الحركة المهدية قد بدأت بالسودان كحركة إصلاح ديني، وقد ظهرت تلك الدعوة على يد «محمد احمد المهدي بن عبد الله» (١٨٤٥ – ١٨٨٥) والذي لقب نفسه بالمهدي المنتظر الذي سيبعث ليكون خليفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والذي سيعمل على محو كل ماطغى على الدين الإسلامي والحياة الإسلامية، وكما نرى ان تلك الحركة سياسية سميت بالثورة المهدية، وقد قامت تلك الثورة بتوطيد اقدامها داخل السودان بإستيلائها على الأبيض وكانت تلك الخطوة هي البداية البسيطة لبسط نفوذها على باقي أجزاء السودان .

ونجد أن الثورة المهدية قد حاولت فرض نفوذها على الدول المجاورة لها وذلك بقيامه بالمناورة بالثورة على الأتراك الذين ادخلوا البدع والضلالات على الدين الإسلامي، وحكموا بغير الشريعة الإسلامية وإستبدوا بالأمر في مصر والسودان . وبعد موت المهدي عام ١٨٨٥م توالى بعده الكثير ممن كانوا يطلقون على انفسهم خلفاء للمهدي من أشهرهم «عبد الله التعايشي»الذي حكم السودان بيد من حديد ونار لمحاولة بسط نفوذه والحفاظ على حكمه .

ونجد ان من اهم الاسباب التي ادت الى إستمرار الإحتلال البريطاني لمصر هو وجود الثورة المهدية داخل السودان. فبعدما كان هدف وجود الإنجليز في مصر هو القضاء على الثورة العرابية تحولت الى هدف اخر هو القضاء على الثورة المهدية في السودان. ونجد أن الكاتب اوضح ذلك بقوله : «غير ان الثورة المهدية ومابدا في الأفق من خطورتها على مصر جعل امر انسحابهم منها مؤجلا ثم تحول لإحتلال دائم عندما وضح لهم ان هناك تنافسا إستعماريا، وبالتالي «فإنهم إذا جلوا اليوم فستعقبهم دولة أوروبية أخرى على إحتلال مصر» ويحدوني الوقت وانتشار الثورة المهدية داخل السودان، والاعتداء، الثورة المهدية على حملة هكس الإنجليزية التي كانت ضخمة إلى الدرجة جعلت الدولة العثمانية جميعا كانت تحاول وضع مشروع الجلاء الإنجليزي عن مصر قام الخديوي بتأجيل الجلاء خشية أن تتغلغل الحركة المهدية الى مصر . وكان الطغيان الخاص بانفصال السودان عن مصر ورغبة الحكومة المصرية في الإستعمار وإخلاء السودان الثورة البالغ ولقد إنضم الكثير من القبائل الى الحركة المهدية مما وطد اقدامها داخل السودان اكثر وبإندلاع الحرب العالمية الأولى وصدور الأحكام العرفية في مصر والسودان فقد اسهم البلدان على حد سواء في تموين الجيش الإنجليزي وحلفائه المرابطين في مصر وسد حاجاتها من ماشية ومواصلات . ونجد انه بعد صدور الأحكام العرفية على مصر كانت تلك الأحكام مفروضة لما زعمته بريطانيا بما يسمى حماية بريطانيا العظمى بحجة حالة الحرب وما ان إنتهت ثورة ١٩١٩، وذلك لنفي الوفد المصري الى مالطة وقد قابلت الحكومة البريطانية تلك الثورة بكل قهر وعنف

والقضية السودانية كانت مرتبطة بالقضية المصرية منذ البداية فقد كانت الثورة تنادي بالإستقلال ووحدة وادي النيل وإعتبرت القضية وحدة لاتتجزأ . لذلك نجد ان السودان كان متعاطفا مع الثورة المصرية ويحاول مد يد العون لها، وذلك بقيام المظاهرات داخل السودان وإلقاء الخطب مطالبين بالإستقلال الكامل لوادي النيل .

ولذلك قامت حركات وطنية بالسودان متأثرة بالثورات في مصر وظهر تعبير «وحدة وادي النيل» في مصر والسودان . وقد تشكلت حركات وطنية كثيرة في السودان منها الجمعيات السرية وجمعية اللواء الأبيض .

وبرجوعنا الى الحركة المهدية، نجد ان الباحث أوضح في كتابه في المبحث الرابع من الفصل الثاني سعي المهدية للإنفصال عن مصر، ويؤكد الباحث انه مازال الجدل والنقاش يدور بين وقت وآخر حول الدور الذي قامت به المهدية. لذلك نجد ان هناك ثلاثة تيارات تقوم بتحليل ذلك .

أولها : : تيار الإدانة للمهدية المعاصرة الذي رأى في النشاط الذي قام به عبد الرحمن المهدي وقوفا مع صف العمالة للوجود الإستعماري بهدف عدم تحقيق وحدة وادي النيل

والثاني : تيار الإشتباه في السياسة المهدية والثالث : تيار القوميين السودانيين وهؤلاء وجدوا في السياسة المهدية بعثا «للقومية السودانية» .

وبحلول عام ١٩٣٦م وقيام معاهدة ١٩٣٦ كانت هناك دوافع مصرية لعقد المعاهدة وهي : ١ – كان الخطر الإيطالي المتوقع على مياه النيل مصدر قلق لدى الرأي العام . ٢ – طبيعة تشكيل وفد المفاوضات المصري يأخذ الشكل الحزبي . اما بالنسبة لدوافع السودان لعقد المعاهدة فهي : ١ – تأثر الأوضاع الاقتصادية في السودان . ٢ – مطالبة بعض المسئولين في السودان بعودة العلاقات مع مصر

٣ – نجاح بريطانيا في إضعاف العلاقات المصرية مع بعض السودانيين .

ومع مرور السنين، وإلغاء إتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ وقيام ثورة ١٩٥٢ التي شهدت العلاقات قبل قيام الثورة بالترحيب بوجود علاقات طيبة بين مصر والسودان . وكانت الثورة تحاول جاهدة إخراج الإنجليز من مصر، وذلك بإبطال حجة بريطانيا بوجودها في مصر وهي السودان ، وذلك بتقديم مذكرة بشأن الحكم الذاتي

السودان وتقرير مصيره

وبذلك أحدث السودان أحقيتها فى تقرير مصيرها وحكمها الذاتى

وقد تخلل عام ١٩٨٧ فترات فتور فى العلاقات المصرية السودانية ، كان يحدث أثناءها محاولات لإعادة صياغة العلاقات بين البلدين وفقا لمحددات تراعى مختلف المتغيرات الإقليمية والثنائية .

وقامت مصر والسودان بالتوقيع على ميثاق الإخاء الذى لم يحمل إلا العودة مرة أخرى الى نقطة البداية .

وبقيام المظاهرات فى يناير وفبراير ١٩٨٩ لمواجهة زيادة الأسعار وتعديل الأجور فى السودان وبتقديم مذكرة فبراير الشهيرة ومابها من نقاط التى قدمتها القيادة العامة الى مجلس راس الدولة لذلك قام الصادق المهدى بإعلانه ان هناك شبهة التواطؤ من جانب مصر فى تقديم تلك المذكرة رغم أن الحزب الإتحادى نفى ذلك وكان يرمى بذلك الصادق المهدى الى خلق عداء مع مصر، واستنفار سودانى ضد النميرى فى مصر، وفى يونيو ١٩٨٩ قامت ثورة الإنقاذ الوطنى بقيادة الفريق عمر البشير وليختفى حزب الأمة الممثل للمهدية من الساحة السياسية لتبدأ دورة جديدة من دورات الحكم العسكرى للسودان .

وهنا نتبين أن العلاقة المصرية السودانية قد تأثرت كثيرا بحالات المد والجزر التى فرضتها طبيعة الحركة وتطوراتها والتى وضعت تلك العلاقة فى أشد فترات ضعفها فى الفترة ١٩٨٧ الى الآن والتى قوت أواصر تلك العلاقة فى فترة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقيام ثورة ١٩٥٢ .

ولكنى أؤكد على أن وحدة وادى النيل ستظل موجودة بين مصر والسودان لما يربطنا معا برباط الحياة وهو نهر النيل ، وبما هو موجود من أواصر الأخوة بين السودانى والمصرى .

وليد حسن أبو طالب

□□ د. عبد المنعم المشاط، أمن الخليج العربى: دراسة فى الادراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٤□ □□

الكتاب يهدف للتوصل إلى صيغة عملية لحماية أمن الخليج من التهديدات الخارجية والداخلية المنظورة وغير المنظورة من خلال دراسة وتحليل إدراك ورؤى دول الخليج العربية، وكل من العراق وايران ومصر وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تحليل واختبار السياسات الأمنية الوطنية منها و الجماعية لتلك الدول ومدى إنعكاسها على الترتيبات الاقليمية والعالمية لحماية أمن منطقة الخليج. يضم الكتاب عددا من الدراسات لعدد من المفكرين المصريين والعرب قام باعدادها وتجميعها د. عبد المنعم المشاط والفصل التمهيدى عن أهم المتغيرات التى ترتبط بدراسة أمن الخليج والتى حددها فى المتغيرات التالية:

- أن أكثر الأحداث تأثيرا سلبيا على أمن الخليج قد تمثلت فى الغزو العراقى للكويت وماتلاه من تداعيات أحدثت تحولا فى رؤية مصادر التهديد لدى العديد من الدول العربية الأخرى حيث صار العراق هو المصدر الرئيسى للتهديد.

- أن الظروف الخاصة بمعظم الدول العربية فى الخليج من حيث صغر الحجم وقلة السكان تجعلها تتجه الى الاستعانة بقوى خارجية تملك قوة الردع والمنع عندما تحل بها النوازل.

- أن الانقسامات العربية التى ظهرت فى مواجهة العراق جعلت الدول العربية فى الخليج تبتعد عن البديل العربى وتلجأ الى البديل الأجنبى.

- ان امن الخليج والدول المطلة عليه لايتحقق بالردع العسكرى وحده، ولكنه يستلزم تحقيق وئام داخلى عن طريق مؤسسات المشاركة السياسية وتوزيع الدخل القومى بصورة تسترضى مختلف الجماعات والقوى الداخلية.

- أن أمن الخليج لاينفصل عن الأمن القومى العربى بل يرتبط به وربما يترتب عليه.

- أن التخفيف من حدة العداء العراقى - الخليجى وخلق روابط ومصالح مشتركة بين الطرفين والبحث فى السبل التى تحقق ذلك حرى بأن يلقى اهتمام الدول العربية جميعها.

فى الفصل الأول «الرؤية السعودية لأمن الخليج»

أوضح د. محمد السيد سليم أن أهمية الرؤية السعودية ترجع لاعتبارين اساسيين: الأول: يتعلق بالوزن السعودى فى الخليج. والثانى: يتعلق بأهمية الخليج بالنسبة للأمن السعودى. ثم عرض لثلاث نقاط رئيسية حول الرؤية السعودية تمثلت فى - الاطار المفهومى واوضح فيه أهم عناصر الرؤية، الأمنية. ثم يتناول المتغيرات الحاكمة للرؤية السعودية لأمن الخليج - كما تطرق لتطور الرؤية السعودية لأمن الخليج وذكر أنها مرت بثلاث مراحل الأولى منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ حتى بداية الحرب العراقى - الايرانية، والثانية منذ ١٩٨٠ حتى اندلاع ازمة الخليج الثانية فى اغسطس ١٩٩٠، والثالثة: منذ الغزو العراقى للكويت حتى الآن.

وإشتمل الفصل الثانى «الرؤية الكويتية أمن الخليج» والذى كتبه د. سمعان بطرس فرج الله على عرض لمصدر التهديد الداخلية والخارجية للأمن الكويتى، ومن ثم الخليجى حيث أشار الى أن المصادر الداخلية للتهديد عادة ما يتم تجاهلها من جانب حكام الخليج وإلقاء التبعة على التدخلات الخارجية.

وتناول د. محمد السعيد إدريس فى الفصل الثالث «رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين» حيث اكد أن مفهوم الأمن يتم بالتغير من حيث الرؤى والادراكات والسياسات.

وبخصوص الدول محل البحث فإنه اشار بداية الى ما أسماه محددات عملية التغير والتى يرى أنها ترتبط اساسا بأزمة الخليج الثانية من حيث طبيعة الأزمة - منهج وأسلوب حلها - الانقسامات العربية وعجز النظام العربى - البيئة الدولية والاقليمية للأزمة.

ثم عرض للسيناريوهات المستقبلية المحتملة لأمن الخليج.

أما الرؤية العراقية لأمن الخليج كانت محور الفصل الرابع حيث عرض د. احمد يوسف لنقطتين رئيسيتين هما:

- الرؤية العراقية للصيغة الحالية لأمن الخليج حيث ان العراق يرفض أى ترتيبات تمس بسلامته الاقليمية، وإن كان قد قبل مضطرا بمعظم القرارات الدولية، وان كان ذلك يعد مماطلة. وعلى الرغم من ذلك فإنه يرفض الصيغة الحالية لأمن الخليج لانها تقوم على إستبعاده

وإضعافه عسكريا واقتصاديا.

ثم الرؤية العراقية للصيغة الواجبة لأمن الخليج حيث يرى العراق أنها يجب أن تكون إستمرارا لرؤيته قبل غزو الكويت والتى تتمثل فى دور عراقى قيادى فى إطار عربى أوسع.

ولكن هناك العديد من القيود التى تجعل هذا التصور العراقى ضربا من الخيال فى ظل الظروف الحالية على الرغم من محاولات العراق تحسين علاقاته بالدول العربية.

وعلى الرغم من ذلك فإن استبعاد العراق من قضية أمن الخليج يمثل على حد قول د. يوسف قنبلة موقوتة.

وكان موضوع «الرؤية الايرانية لأمن الخليج» محور التحليل فى الفصل الخامس الذى كتبته د. نيفين مسعد مقسمة إياه الى ثلاث نقاط رئيسية هى:

أولا العوامل المؤثرة على الرؤية الايرانية لأمن الخليج والتى تتمثل فى ثلاث هى: ١ ـ العامل التاريخى المرتبط بأثر الخبرة السابقة فى تشكيل الادراك الايرانى لكيفية المحافظة على وحدة ترابها الوطنى. ٢ ـ العامل الجيو استراتيجى النابع من تقييم مجمل عناصر القوة الايرانية مقارنة بعناصر القوة العربية الخليجية. ٣ ـ العامل الايديولوجى.

ثانيا مضمون الرؤية الايرانية لأمن الخليج والتى تتمثل فى: ١ ـ ان لاتؤدى التغيرات فى المنطقة الى النيل من الأهمية الاستراتيجية لايران او تفتيتها الى مجموعة من الدويلات القومية او زيادة مركز تركيا النسبى. ٢ ـ رفض الوجود الأجنبى فى الخليج. ٣ ـ الربط الوثيق بين مفهومى أمن الخليج وآسيا الوسطى.

ثالثا السياسة الخليجية لايران فى ظل الجمهورية الاسلامية الثانية.

أما عن الرؤيتين المصرية والسورية لأمن الخليج سواء على المستوى الرسمى او على مستوى الاحزاب والقوى السياسية فى كل من الدولتين، ومدى الاتفاق فيما بينهما، ومدى الاتفاق بين الموقف الرسمى فى كل منهما ومواقف القوى السياسية من ناحية، ومن ناحية ثانية رؤية كل من مصر وسوريا لمصادر تهديد أمن الخليج وموقع ايران من الرؤيتين، ومن ناحية ثالثة رؤيتا مصر وسوريا للسياسات الأمنية سواء التى تم توظيفها فى منطقة الخليج بالفعل او السياسات الأمنية الأكثر فاعلية. كل ذلك دار حوله تحليل د. وحيد عبد المجيد فى الفصل السادس.

أما الفصل السابع والأخير فقد تحدثت فيه د. ودودة بدران عن الرؤية الأمريكية لأمن الخليج حيث أكدت على الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة وكيف أن الغزو العراقى للكويت قد مثل تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية فى منطقة الخليج.

السيد صدقى عابدين

□□د. مريم سلطان لوتاه، المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى: تحليل تاريخى ورؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٤□□

تبدأ الباحثة بالاشارة الى ان موجة المناداة بضرورة الأخذ بالديمقراطية لم تتوقف عند ضرورة الأخذ بها "أساس للتعامل الدولى، وانما تجاوزته الى المطالبة بجعل الديمقراطية والحوار المفتوح أداة لادارة دفة الأمور وتسيير العلاقات على المستوى الداخلى لكل دولة بمعنى جعل الحوار اسلوبا لادارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومايعنيه ذلك من اقامة قنوات للتعبير عن الرأى باعتبار وجود هذه القنوات هو الضمان الوحيد لتلافى مايمكن ان تفرزه عملية التغيير فى التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والمصلحية فى اى مجتمع من ضغوط يمكن ان تهدد الاستقرار والأمن فيه.

وتتناول الباحثة ازمة البناء المؤسسى لدول العالم الثالث مشيرة الى ان المستعمر قد ترك لهذه الدول تراثا مؤسسيا مليئا بالتناقضات، حيث عمل خلال فترة تواجده على خلق مؤسسات حديثة لتمكنه من ادارة وتصريف مصالحه فى هذه الدول الا ان هذه المؤسسات بقيت منفصلة عن بيئة مجتمعاتها. فعمليات التحديث التى شهدتها تلك الدول قد دفعت تجاه تنامى المطالب الإجتماعية متمثلة فى رغبة فئات اجتماعية فى المشاركة السياسية الفعالة.. ومع محاولة فهم وادراك الوضعية السابقة، والتى تتزامن مع ضغوط الدول الراسمالية لاحداث تغيير باتجاه النموذج الديمقراطى. يتبادر الى الذهن عدد من الأسئلة الملحة تحاول الباحثة الاجابة عليها عبر التطرق الى ثلاث نقاط.

اولا: المشاركة السياسية كقيمة فى الثقافة السياسية التقليدية: ـ تشير الباحثة هنا الى انه انطلاقا من ان ظروف ومعطيات كل مجتمع، لابد وان تنعكس على طبيعة التحولات فيه على المستوى الاجتماعى او السلطوى، او فى علاقة المستويين ببعضهما البعض، فقد جاءت البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الخليجى القبلى متسقة بل ومعبرة عن معطيات البيئة الصحراوية البدوية القبلية. ـ فالقبيلة تعد وحدة التحليل الأولى لفهم البيئة الاجتماعية لهذه المجتمعات، وهى من ناحية اخرى تعد الركيزة الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فيها. الا أن هذا لا يعنى انتفاء وجود اسس تقوم عليها السلطة والسيادة فى هذه المجتمعات. فالمجتمع القبلى قد افرز مقاييسه لتحديد الأصلح والاكفأ، وافرز معاييره فيما يخص انتقال السلطة، ووضع الضمانات التى تكفل ممارساتها بالطريقة التى ترضى القبيلة وتتسق مع الثقافة القبلية السائدة. فرغم كون الحكم ذا طابع فردى اى الرأى الأول والأخير لشيخ القبيلة، الا ان ذلك لاينفى وجود المشاركة السياسية، فعلى اقل تقدير يمكن القول بأن شيخ القبيلة قبل ان يتخذ رأيا بخصوص امر ما متعلق بشؤون قبيلة أو اى من افرادها فانه فى الغالب يضع فى اعتباره ردود افعالهم تجاه ذلك الرأى مما يعنى تأثيرهم على قراراته وان كان بصورة غير مباشرة، وحين يبدى شيخ القبيلة. وذلك نادرا ما يحدث. عدم مبالاة تجاه الجميع، حيث تأتى تصرفات غير مسؤلة تجاه افراد قبيلته دون استثناء او يقوم بمحاباة بعضهم على البعض الآخر. فان الممارسات

السياسية القبلية. في هذه الحالة تتخصص ضمانات اساسية لمعالجة هذا الموقف وذلك من خلال حركة الدوران الطبيعية ضمن النخب القبلية التي تكفل عملية استبدال اعضاء النخبة الحاكمة وتسلم السلطة للشخص الأكثر صلاحية وصلاحا للحكم. اما عن طريق ابعاده في هذه الحالة عن التخلي عن منصبه او ابعاده عن السلطة باستخدام العنف.

وضمن تلك الرؤية عملت الباحثة على قراءة الحركة الاصلاحية في دبي عام ١٩٣٨، والتي كان من نتائجها التوصل الى اتفاق مع الحاكم في ١٠ اكتوبر ١٩٣٨.

وتشير هذه الى ان مرور مثل هذه الحركات، وعلى هذه الدرجة من التنظيم والوضوح والقوة في التأثير، انما يؤكد على قدرة كل مجتمع مهما بلغت درجة بساطة تنظيماته على ادارة العلاقات ضمن حدوده سواء اكانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية، بل وخلق الضمانات الكافية التي تدفع بهذه العلاقات للسير في الأطر التي ترتضيها ذلك المجتمع.

ثانيا : واقع المشاركة السياسية في دول الخليج العربي : ترى الباحثة ان النخب الحاكمة قد ادركت فور استلامها للسلطة ان عليها ان توائم مابين رغبتها في الامساك بزمام الأمور في الدولة الحديثة، وبين الحيلولة دون تعارض ذلك بشكل حاد مع ما يمكن ان تأتي به عملية التحديث من نتائج اجتماعية، يأتي في مقدمتها بروز فئة اجتماعية ذات مطالب جديدة كان يكون لديها الرغبة في المشاركة في صنع السياسة العامة. ولذلك سعت حكومات الخليج الى انشاء مجالس شعبية، هذا وان كان عمل هذه المجالس لايعد ان يكون شكليا باعتبار انها مجالس معينة، وان قراراتها غير الزامية، وذلك فيما عدا مجلس الامة الكويتي.

واختارت الباحثة متابعة التطور الذى لحق بالتجربتين الاماراتية والكويتية باعتبار ان الاولى (المجلس الوطنى (الاتحادى) تعد نموذجا للمجالس الوطنية المعينة من قبل النخبة الحاكمة، والتي يعد دورها شكليا نظرا لكون قراراتها لا تملك ايضا صفة الالزام، اما التجربة الثانية (مجلس الأمة الكويتي) فهو نموذجا للمجالس الوطنية المنتخبة والتي ساهمت بدور فعال في توجيه السياسة العامة ومحاولة اقامة قدر من الرقابة على الحكومة، الأمر الذى مثل ضمن اسباب اخرى ازمة سياسية اوصلت الى حل المجلس.

- المجلس الوطنى الاتحادى : بعد ان تناولت الباحثة حركة المد والجزر في عمل المجلس، اشارت الى ان عام ١٩٩٣ قد شهد تطويرا، وان كان محدودا على مستوى عمل هذا المجلس، الا انه يمكن النظر اليه باعتباره يمثل خطوة افضل نحو مزيد من المشاركة السياسية في دولة الامارات.

- مجلس الأمة الكويتي : يعد تشكيل هذا المجلس بالانتخاب الخطوة الأولى التي يمكن ان تنطلق من خلالها فاعليته وقدرته على التأثير.

وتتوقف الباحثة عند بحث مستقبل الحياة البرلمانية بعد عودتها من جديد في اكتوبر ١٩٩٢ مشيرة الى ان ادارة التوازنات داخل المجتمع الكويتي باتت امر معلقا، وذلك كنتيجة للتناقضات التي افرزها الغزو العراقي للكويت وما تبعه من تطورات.

وترصد ان المطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية لم تكن مطلبا خاصا بالشعب الكويتي اثناء الازمة فحسب بل كانت مطلبا عاما على مستوى منطقة والمنطقة العربية بصفة عامة .. مشيرة الى انه لايمكن القول بأن حكومات الخليج قد اتجهت بخطوات واضحة نحو تحقيق المشاركة السياسي، اذا ان مجالسها رغم ادخال بعض التعديلات عليها لاتعدو ان تكون مجالس استشارية.

ثالثا : المشاركة السياسية في دول الخليج .. تساؤلات ورؤى مستقبلية

تحاول الباحثة هنا الاجابة عن السؤال التالي : عما اذا كانت التطورات الدولية ستستطيع دفع دول الخليج نحو حياة ديمقراطية وفق النموذج الغربي، وعما ان كان هذا الخيار كفيلا بالحفاظ على استقرارها، وهل سيؤدى الى الحفاظ على توازنات القوى فيها ويحول دون الاخلال باستقرارها السياسي ؟

وعبر استقراء تاريخي لتطور مفهوم الديمقراطية : خلصت الباحثة الى ان الديمقراطية بمفهومها الحديث، قد نشأت في ظل الراسمالية ولتحقيق مصالحها وكانت افراز لتناقضات المجتمع الغربي وحلا او صيغة للمواءمة بين تناقضاته. ومضمون هذه الصيغة هو افساح المجال للتنافس والصراع حول المصالح والنفوذ ولكن في مناخ من الحوار الذى يحول دون تصعيد هذا الحوار الى الدرجة التي تهدد استقرار المجتمع.

.. غير ان احتدام الصراع حول المصالح داخل هذه الدول ورغبتها في تحقيق المزيد من الربح والمزيد من النفوذ، دفع بها الى توجيه الصراع خارج حدودها فلم يعد الفكر الراسمالي ولا المسألة الديمقراطية محصورة ضمن حدود المجتمع الذى افرزها. وفي ضوء ذلك ترى الباحثة انه يمكن فهم المبادئ التي يبشر بها النظام العالمي الجديد كالحرية، حقوق الانسان، السلام العالمي، والديمقراطية بصفة خاصة، باعتبارها محاولة من قبل القوى الدولية الراسمالية لاشاعة المناخ القيمي والسياسي الذى يكفل لها تحقيق مصالحها.

كذلك هناك ضرورة لوضع صيغة للحكم تكون متسقة مع توازنات المجتمع من جهة وثقافته التقليدية (الثقافة العربية الاسلامية) والتي تتسق مع هذه التوازنات من جهة اخرى. وتنوه ان الخيار المتاح والذى يمثل صيغة مقبولة على الأقل بالنسبة لمجتمعات الخليج يتمثل في العودة الى اسلوب للمشاركة منبثق من الخبرة السياسية التقليدية لهذه المجتمعات.

علاء قاعود

□□ د. عبد العليم مسعود الجهني، الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، دار المعارف السعودية ١٩٩٤ □□

يقدم المؤلف الدكتور عبد العليم مسعود الجهني كتابه «سياحة مع الفكر السياسي والقانون الدولي والاقتصاد في رحاب التاريخ القديم والحديث للسعودية واليمن» ليفتح نافذة تطل على آفاق جديدة لموضوع الحدود والعلاقات بين الدولتين والشعبين الشقيقين من خلال علاقات توثقت عبر وشائج الدين والدم واللغة والتاريخ والجوار ويعد هذا المؤلف اول مرجع يتناول موضوعي الحدود والعلاقات بين الدولتين ليتتبع تطور العلاقات منذ نشأة الدولة السعودية الاولى وحتى الدولة السعودية الثالثة (المملكة العربية السعودية) من خلال دراسة الابعاد الاستراتيجية والامنية والعوامل الاخرى التي وجهت مسيرتها في الماضي والحاضر والتي يستخلص منها المؤلف رؤيته المستقبلية.

- ويعتبر هذا المرجع محاولة للاقتراب وفهم مسألة الحدود السعودية اليمنية على اسس موضوعية من خلال الاتفاقيات الموثقة بين ممثلي الدولتين، وفهم العلاقات السعودية اليمنية، والقاء الضوء على المؤثرات التاريخية والجغرافية حيث تمتد الفصول التاريخية منذ الدولة السعودية الاولى التي قامت منذ عام ١١٥٧ هـ (١٧٤٤م) ووضعت نصب اعينها رفع راية الاسلام وارتباطها بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية، وقد تحملت اعباء نشر الدعوة الاسلامية وتوحيد المنطقة في ظروف تاريخية غاية في الصعوبة لم تشهد الجزيرة العربية

مثلها منذ تفكك الدولة الاسلامية بعد عصر الخلفاء الراشدين. وفي هذه المرحلة كانت امارة عسير تحمل راية المقاومة للقوات الغازية التي كانت تستهدف عزلهم عن الدولة السعودية، وبقيت هي السلطة الوحيدة في المنطقة التي رفضت الاعتراف بالسلطة العثمانية وحاربتها

ولذا ثارت تساؤلات عن عنصر الجذب الذي شد العسيريين إلى الدولة السعودية بينما لم تقم مثل هذه العلاقة بين ابناء عسير واليمن رغم القرب الجغرافي

حيث بعد سقوط الدرعية عام ١٨١٨ م انحسر نفوذ الدولة السعودية الاولى ولكن عاد عام ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤م). وكانت نجد وعسيرهما ركيزتا المقاومة ضد القوات الغازية في الجزيرة العربية، ويوضح الكتاب ما كان يجمع بين الدولة السعودية وبين ابناء عسير من العمق والرسوخ بحيث يمكن اعتباره العامل الرئيسي لمجريات الامور في هذه المنطقة الى جانب الدعوة الاصلاحية السلفية التي كان لها اثرها البارز في توثيق هذه العلاقات.

ـ ففي عام ١٣١٩ هـ بدأت قصة توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود .

ـ وعلى يده هو والامام يحيى حميد الدين بدأت قصة العلاقات السعودية ـ اليمنية المعاصرة ـ وقد واجهت العلاقات بين الدولتين تحديات عديدة بدأت عندما قام امام اليمن بتهديد إمارة عسير مما اضطر اميرها الحسن الادريسي الذي توقف الانجليز عن مساعدته ان يطلب نجدة الملك عبد العزيز بعد ان استمر إمام اليمن في تقدمه نحو امارة عسير وفشل الطرفان في التوصل الى حل سلمي للخلاف.

وقد عرض الإدريسي ان توضع امارة الادارسة مباشرة تحت حماية الملك عبد العزيز وتم توقيع معاهدة مكة المكرمة لعام ١٩٢٦ م

وترتب على اتفاقية مكة تدهور في العلاقات السعودية ـ اليمنية، وتدخل الامام يحيى حميد الدين وحرض الادريسي كي يقوم بتمرد مفاجيء ضد الملك عبد العزيز.

وساد التوتر العلاقات السعودية اليمنية لفترة وكان محور الصراع حول نزاعات الحدود بين الدولتين المتجاورتين قبل معاهدة الطائف لعام ١٩٣٤ م يتركز حول المناطق المتنازع عليها في عسير حتى تم في الخامس عشر من يناير ١٩٣٢ م توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين الدولتين.

وقد مثلت تلك المعاهدة بين اليمن والسعودية نقلة هامة في تاريخ النزاع حول الحدود بين البلدين .

الا ان قوات الامام يحيى حميد الدين قامت بعدوان على نجران في شهر مايو عام ١٩٣٣ م فنقض الامام بذلك معاهدة الصداقة وحسن الجوار.. وعقد مؤتمر للمفاوضات في مدينة ابها السعودية في السادس عشر من شهر فبراير ١٩٣٤ م لحل الخلاف الحدودي، واتضح للسعوديين ان الامام لا يعترف بأن نجران جزء من الاراضي السعودية ووصلت المفاوضات الى طريق مسدود، ونتج عن ذلك اندلاع الحرب بين الطرفين المتنازعين.. وكون السعوديون جناحين لجيشهما قادهما الامير سعود والامير فيصل انجال الملك عبد العزيز واستطاعا بعد معارك ضارية التوغل داخل اليمن حتى الحديدة وبعد انهيار جيش الامام اضطر الى الاسراع لطلب الصلح فأمر الملك عبد العزيز ابناءه بايقاف زحفهم على باقي اجزاء اليمن، وعقدت معاهدة الطائف الشهيرة لعام ١٩٣٤ م لتطوى صفحة ومسلسل طويل في الصراع السعودي اليمني على الحدود حيث حسمت بشكل قاطع ونهائي كل المشاكل بقضايا الحدود المتنازع عليها بين البلدين ولا شك ان معاهدة الطائف تمثل اهمية كبيرة في تاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن.. وهي الاطار القانوني لوضع الحد بين الدولتين..

ونصت على انهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل بين الدولتين والوضع النهائي للحدود بينهما وحددت المادة الرابعة من المعاهدة خط الحدود الذي يفصل بين كل من الدولتين حيث يعتبر هذا الخط حدا فاصلا قطعيا بين البلاد التي تخضع لكل منهما

وقد وضعت اتفاقية الطائف بالفعل حجر الاساس للعلاقات السعودية اليمنية بعد مرحلة طويلة من الخلافات الحدودية .

واستمرت الصداقة حتى قيام النظام الجمهوري في اليمن عام ١٩٦٢ م حيث توترت العلاقات السعودية اليمنية من جديد ووقفت المملكة العربية السعودية الى جانب اسرة حميد الدين ووقفت مصر الى جانب النظام الجمهوري واستمر الصراع على السلطة عنيفا في اليمن التي شهدت حربا اهلية طاحنة راح ضحيتها اكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص

ـ وقد تم التوصل الى حل الصراع المرير بعد ان اتفقت كل من مصر والسعودية في اتفاقية جدة لعام ١٩٦٥ م على ان يقرر الشعب اليمني مصيرة بنفسه وتعهدت مصر بسحب قواتها من اليمن وتعهدت السعودية بايقاف المساعدات التي تقدمها للجانب الملكي وبعد ان استقرت الأمور وانسحب الجيش المصري من اليمن وتمكن الشعب اليمني من تقرير مصيره.. اعترفت المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري في اليمن عام ١٩٧٠ م وعادت العلاقات السياسية بين الدولتين الى مسيرتها الطبيعية وحسن الجوار.

ومما يذكر ان حكومة القاضي عبد الله بن احمد الحجري رئيس وزراء اليمن السابق في عهد حكومة النعمان قد قامت في عام ١٩٧٣ م باعلان تأكيدها واعترافها بمعاهدة الطائف واقرت بشرعيتها حيث قام بزيارة للسعودية وصدر بيان مشترك نص على اعتبار الحدود بين البلدين فاصلة بصفة نهائية ودائمة.

واخذت العلاقات السعودية اليمنية طريقها الى التطور المستمر وقامت السعودية بتقديم الدعم المالي والاقتصادي للحكومة اليمنية..

ـ وفي مايو عام ١٩٩٠ م تمت الوحدة بين شطري اليمن لتخليص اليمن الجنوبي من سيطرة الزعماء الماركسيين الذين سيطروا على امور الحياة فيه ودمروا مقوماته.. وقد رحبت المملكة العربية السعودية بهذه الوحدة فور اعلانها.

ومعروف ان اليمن الجنوبي انتزع استقلاله من بريطانيا عام ١٩٦٣ لينتقل الى النظام الماركسي.. وقد وقع صدام مسلح بين اليمن الى جنوبي والسعودية في نوفمبر عام ١٩٦٩ م حول الوديعة السعودية وقد احبطت القوات السعودية الهجوم اليمني.. وتارجحت العلاقات السعودية مع اليمن الجنوبي بين التوتر والتحسن.

ولكن اثارت أزمة الخليج بانعكاساتها الخطيرة سحبا كثيفة على العلاقات السعودية ـ اليمنية حيث شهدت العلاقات بين الدولتين اسوأ مرحلة من مراحل تاريخها الحديث والمعاصر نتيجة لموقف اليمن المؤيد للعراق في حرب الخليج.

وبرغم ان هذا الاعصار قد انتهى بتحرير الكويت الا ان العلاقات السعودية اليمنية لازالت تخيم عليها غيوم كثيفة.

ـ وازمة العلاقات السعودية اليمنية وان ظهرت عندما غزا العراق الكويت بطريقة لم تقم وزنا للقوانين والشرائع الدولية، ولم تحسب تأثير ذلك على العلاقات العربية وتضامنها ومستقبلها ووقفت القيادة اليمنية موقف المؤيد المشجع، وهذا الموقف الغريب الشاذ هو الذي ظهر على السطح ولكن يختفي من تحته جبل الثلج.

ـ وعن حرب الخليج التي كشفت حقيقة تورط القيادة اليمنية وازاحت الستار عن المواقف المتناقضة.

واذا كان هناك ما يدعو القيادة اليمنية لاثارة الشعب اليمني وبث الاحقاد بخلق قضايا وهمية بهدف صرف انتباه الشعب عن آماله وتطلعاته الحقيقية، فان بعض الكتابات قد ساهمت أيضا في توسيع هوة الخلاف وتعميق وشحذ عواطف الحقد والكراهية لدى الشعب اليمني الى حد تصوير المعونات والمنح التي قدمتها وتقدمها المملكة العربية السعودية الى الشعب اليمني بأن الهدف منها سياسي وهو

صرف الانتباه عن القضايا الحيوية

وقد لجأت الشيوعية العالمية إلى اختلاق قضايا وهمية وتزييف التاريخ بادعاء أن عسير ومنطقة الخلاف السليماني كانت جزءا من اليمن. ويصبح لنا المؤلف من خلال صفحات هذا الكتاب ومن السرد التاريخي فيها أن هذه المناطق كانت امارات ذات استقلال ذاتي. ولم يكن لها أي ارتباط مع اليمن باستثناء ارتباط الجوار، أكثر من هذا أن الصراعات والحروب بينها وبين اليمن كانت الطابع الذي يغلب على هذه العلاقة، ومن هنا يثور التساؤل كيف يمكن الادعاء بأن منطقة المخلاف السليماني (جيزان) وماجاورها كانت جزءا من اليمن بينما يسجل التاريخ انها كانت امارة مستقلة، وكانت تتعامل بهذه الصفة مع الدول العربية في عهد الادارسة، وعقدت اتفاقيات مع كل من بريطانيا وايطاليا والدولة العثمانية واشراف الحجاز وغيرها من الدول. وعندما قامت الدولة السعودية الأولى في عام ١٧٤٥ م وانتشرت الدعوة السلفية في الجزيرة العربية استجابت منطقة عسير لهذه الدعوة وذادت عن مبادئها وصارت قلعة من القلاع التى دافعت عن هذه المبادىء ونشرها وارتبطت عسير والمخلاف السليماني منذ ذلك التاريخ بالحكام السعوديين.

إسلام عفيفي

□□ ايهاب الدسوقي - التخصيصية والإصلاح الإقتصادى فى الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٥□□

الاصلاح الاقتصادى هو موضوع الساعة فى العالم، فجميع الدول تهدف الى دفع عجلة التنمية بها متبنية - فى الغالب - برامج الإصلاح الاقتصادى القائمة على نظام السوق بما تعنيه من تطبيق سياسة التخصيصية تلك التى يشكل الاعتماد على نمط الملكية الخاصة المحدد الأساس لها. وفى هذا الكتاب يتناول المؤلف سياسة التخصيصية من حيث كونها فكرة مبينا مفهوما وأساليب تطبيقها ومشاكل تلك التطبيق ومتطلباته وبعد ذلك يتخير المؤلف تجربتين لتطبيق التخصيصية إحداهما من العالم المتقدم (بريطانيا) والأخرى من الدول النامية (تركيا) وينهى المؤلف بدراسة هذه السياسة فى مصر بين مبررات تطبيقها وتقيمها مع اقتراحاته لتطبيق هذه البرنامج فى مصر.

وتحت عنوان التخصيصية والاصلاح الهيكلي جاء الباب الاول وناقش المؤلف فيه مفهوم وأساليب التخصيصية ويشير الى انها ليست وليدة اليوم وانما ظهرت دارهاصاتها منذ ستمائة عام على يد ابن خلدون وتأكدت مع مناداة آدم سميث فى كتابه الشهير «ثروة الأمم» بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية ثم انتشرت بعد ذلك نتيجة الانتكاسات الكبيرة التى لحقت بمبدأ الملكية العامة وما نتج عنهامن أزمات اقتصادية، وهى تعنى سياسة تحويل المشروعات العامة الى مشروعات خاصة وهذا ما يرتبط بتغيرات اقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة حيث أنها لا يمكن نجاحها إلا فى بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية، وهى بذلك انتصار لمبدأ الملكية الفردية، وصورة من صور التحرير الاقتصادى بما يعنيه من إطلاق اليات السوق ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة فى الاقتصاد القومى وهذا يحتم البدء بسياسات التحرير الاقتصادية بتهيئة السوق لتقبل وتحسين الأداء الاقتصادى، وتنشيط وتطوير سوق المال، وتوسيع قاعدة الملكية، وخفض العجز المالى للحكومة، ولكن التخصيصية - كأى دواء - لها آثار اقتصادية منها الايجابى مثل تغيير ايدلوجية النظام الاقتصادى والاجتماعى، وزيادة سيطرة الدولة على الموارد المالية، ومنها السلبى كاحتمالات إرتفاع الاسعار والإستغناء عن العمالة الفائضة.

وحول أساليب التخصيصية - يقول المؤلف انه يمكن تطبيق التخصيصية من خلال القطاع الخاص مع حرية المواءمة بينه وبين الواقع، فسواء كان الطرح العام أو الخاص للاسهم، او بيع الاصول او البيع للعاملين، او عقود الايجار والادارة او غيرها من اساليب التخصيصية فالمعنى فى النهاية واحد وهو نقل ملكية المشروع الى القطاع الخاص وإختلافها إنما هو فى مدى ملاءمتها لظروف الاقتصاد القومى وظروف المشروع والهدف من تخصيصيته ويلزم قبل الشروع فى تطبيق التخصيصية تهيئة التربة الاقتصادية فى المجتمع لتقبل بذور التخصيصية وذلك بتحديد الأولويات وتوفير اليات ومقومات إقتصاد السوق، كما يتعين اقناع أفراد المجتمع بدور التخصيصية فى تحقيق التنمية الاقتصادية وإحاطتهم علما بأن اى آثار سلبية إنما هى لأمر عارض.

وعند البدء فى تنفيذ التخصيصية يتعين على القائم بالتنفيذ أن يحسن إختيار المشروعات والأنشطة التى يتم تطبيق التخصيصية عليها أولا بأن تكون ذات ربحية وسمعة حسنة تفاديا لحدوث إنتكاسات لبرنامج التخصيصية، ويتسق مع ذلك تقييم المشروع بصورة عادلة وحقيقية، وذلك حتى لا يحدث إحجام عن الشراء او تضيع أموال على الدولة، بما يتطلبه ذلك من توافر خبرات علمية وعملية كبيرة، كما يجب مواجهة مشكلة العمالة الزائدة وذلك بتوفير فرص عمل حقيقية لهذه العمالة، ولا يفوتنا التذكير بحاجة الدولة الى سيولة مالية كبيرة وهى بسبيلها إلى تطبيق التخصيصية، بل قد يؤدى عجز الموارد المالية للدولة الى إحجامها عن تطبيق التخصيصية.

وبعد تنفيذ التخصيصية يجب على الحكومة أن توفر الحماية للمستهلك للسلع فى كافة مراحلها بما يعنيه ذلك من اتخاذ التدابير الوقائية ضد قيام الإحتكارات بما تنتجه من ارتفاع للأسعار وانخفاض فى الجودة.

وقبل البدء فى تطبيق التخصيصية - خاصة فى الدول النامية - يشير المؤلف الى انه يتعين تحقيق التحرير الاقتصادى وذلك بتحرير الاسعار وسوق العمل ودعم المنافسة فى السوق وتحرير النظامين النقدى والمالى وتحرير التجارة الخارجية.

وبعد الشروع فى برنامج التخصيصية يتعين اصدار التشريعات المناسبة لذلك والاعلان عن برنامج بالمشروعات التى تطبق عليها التخصيصية ووضع خطة لمواجهة المشاكل المصاحبة للتخصيصية (فائض العمالة - حماية المستهلك).

وفى الباب الثانى عرض المؤلف نموذجين لتطبيق التخصيصية أحدهما فى الدول المتقدمة (بريطانيا) والآخر فى الدول النامية (تركيا) رغم أن بريطانيا من قلاع الرأسمالية الا أنها ومنذ بداية التفكير فى تطبيق التخصيصية فى منتصف السبعينات لم تتبنى سياسة الصدمات - رغم الأساس الراسمالى - وإنما لجأت الى تطبيقها بطريقة الجرعات حتى إذا ما تقبل الجسد الاقتصادى دواء التخصيصية تحولت الى تيار جارف.

وتعد تركيا من أوائل الدول النامية التى بدأت فى إتباع اليات السوق والانفتاح على الخارج منذ بداية الثمانينات بعد أن ثبت فشل نمط الأقتصاد الاشتراكى فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وحتم التوجه الى اقتصاد السوق تبنى سياسة التخصيصية، مما استلزم احداث إصلاحات هيكلية عديدة فى الاقتصاد وذلك حتى يتم تطبيق التخصيصية فى بيئة مناسبة مما يضمن لها سبل النجاح.

وعندما تبنت تركيا التخصيصية بدأت الدولة فى رفع يدها عن النشاط الاقتصادى فلا تلتزم بتعويض خسائر المنشآت العامة سوى

[illegible]

[illegible]

ومن الممكن القول بصعوبة عملية التخصيصية في تركيا، كما يقول المؤلف، لأنه لا يمكن الاقتراب من تطبيق التخصيصية في دولة متقدمة [illegible] حيث الاقتصاد الرأسمالي وآليات السوق هي السائدة، [illegible] تركيا [illegible] الاشتراكية والدولة [illegible] تحتاج إلى إعادة [illegible] تحت اسم الجديد (التخصيصية).

والتجربة التركية يمكن أن تستفيد منها الدول النامية في أنه يجب تهيئة الإجراءات الاقتصادية قبل الشروع في عملية التخصيصية مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وأن يتم التطبيق بصورة تدريجية قائمة على الدراسات العملية الدقيقة، ويجب توافر النظرة الوطنية للتخصيصية حتى لا تتحول إلى عملية لبيع الدولة إلى الأجانب.

وفي الباب الثالث يتحدث المؤلف عن إمكانية تطبيق التخصيصية في مصر، ويتعرض لبرنامج التخصيصية مبينا مبررات تطبيقها وتقييمه مع اقتراحات لتطبيق هذا البرنامج. وحول مبررات تطبيق التخصيصية يرى المؤلف عدم وضوح استراتيجيات التنمية التي انتهجتها مصر خلال الفترات المختلفة من تاريخها الاقتصادي، حيث يتسم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالانحسار في بداية الخمسينات ولم تتجاوز مساهمة القطاع العام عن ٣٪ من الدخل القومي إلا أنه وبعد ثورة ١٩٥٢ تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد بداية بتأميم قناة السويس ١٩٥٦ ثم حركة تأميم جزئية في عام ١٩٥٧ واكتملت الصورة مع صدور قوانين يوليو الاشتراكية ولم ينجو من هذه الضجة سوى القطاع الزراعي حيث استمرت الملكية الخاصة تمثل ٩٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية، واتسمت فترة الستينيات والسبعينيات باستمرار سيادة نمط الملكية العامة على الرغم من اتجاه الدولة لتطبيق سياسة الانفتاح منذ منتصف السبعينيات وكانت هذه السياسة عبارة عن قوانين تتسم بروح الانفتاح ولكنها لا تستطيع أن تغير من النظام الاقتصادي القائم لأن النظام الاقتصادي لا يمكن أن يتغير بدون تغير نمط الملكية وأدى هذا إلى ظهور تناقضات في مسار الاقتصاد المصري.

ومنذ منتصف الثمانينات اتجهت الدولة إلى إبراز السمات الرأسمالية للاقتصاد المصري بتوحيد أسعار الصرف، وإحلال الدعم النقدي مكان الدعم العيني، وإصدار قانون التعريفة الجمركية في عام ١٩٨٦ كما تم تبسيط إجراءات الاستثمار والموافقة على المشروعات في وقت قصير، فضلا عن إصلاح النظام الضريبي، وفي التسعينات تزايد إيقاع الرأسمالية فتم تحرير أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصري في ١٩٩١ كما تم تحرير سعر الصرف للجنيه المصري ووقعت مصر على اتفاقية إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ وقامت الحكومة بإصدار عدة تشريعات هامة هدفها تأكيدا لاستمرار توجه الاقتصاد المصري نحو آليات السوق وأنشأت الدولة الصندوق الاجتماعي للتنمية في ١٩٩١ لتلافي الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ورفع المعاناة عن محدودي الدخل.

ويرى المؤلف أن استراتيجية التنمية الرأسمالية هي الملائمة للاقتصاد المصري لفشل التجربة الاشتراكية. بما يعنيه ذلك من تطبيق سياسة التخصيصية ويجب أن تتم عملية التحول هذه بصورة تدريجية مع الأخذ بالاعتبارات الاجتماعية وتوفير الغطاء الشعبي للبرنامج.

وحول تقويم برنامج التخصيصية فإن القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال يعتبر خطوة هامة في طريق التخصيصية، إلا أن هذا القانون يركز كل السلطات في يد الوزير المسئول، ويحافظ على الطابع الحكومي والبيروقراطي ولا يساوي بين قطاع الأعمال والقطاع الخاص ويتميز برنامج التخصيصية في مصر بأخذه بمبدأ الشفافية، حيث أصدرته الحكومة في كتيب متداول، ولا يسمح بالاحتكار ولا يحدث استثمار في الشركات التي يتقرر تخصيصيتها، ولا تتمتع الحكومة بحقوق خاصة إلا إذا كانت الشركة المطروحة للبيع ذات أهمية خاصة أو استراتيجية للدولة كما أن البرنامج يؤكد على أهمية التأني في عملية طرح الأسهم بحيث تتناسب مع حجم سوق المال ويحدد البرنامج إنشاء مكتب فني يتابع تطبيقه.

ويؤخذ على برنامج التخصيصية المصري أنه يضع الأولوية لإصلاح القطاع العام وليس لتطبيق التخصيصية عليه، ولم يحدد البرنامج الشركات ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة والتي لن تخضع للتخصيصية، كما أن البرنامج يضع الأولوية للشركات الرابحة فقط بما يعني استمرار تعرض موارد المجتمع للهدر عن طريق الشركات الخاسرة، ويعاب على البرنامج إهماله لأسلوب الطرح العام بما يعنيه من توسيع لقاعدة الملكية. ويعد عدم تنظيم عملية البيع للأجانب والتلكؤ في إصدار قانون الاحتكار من عيوب البرنامج المصري وكان يجب التعامل مع فائض العمالة في الشركات المباعة حيث أنها جزء من برنامج التخصيصية وليست مشكلة مستقلة بحيث تسند إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية.

أما بشأن اقتراحات برنامج التخصيصية المصري فيرى المؤلف وجوب تهيئة البيئة المناسبة لبرنامج التخصيصية عن طريق اتخاذ إجراءات التحرير الاقتصادي وذلك باستكمال خطوات تحرير الأسعار والتحول عن القوانين المتناقضة مع التحرير الاقتصادي ووضع قواعد لحماية المستهلك وضمان العدالة الاجتماعية، وذلك كله يجب أن يتم ضمن التحول عن التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيري.

وعند تطبيق التخصيصية يفضل إختيار أسلوب الطرح العام لتوسيع قاعدة الملكية. كما يمكن الأخذ بأسلوبي التأجير وعقود الإدارة في حالة النشاط الخدمي. وعلى الدولة أن تضع خطا فاصلا بين الشركات التي سيطبق عليها التخصيصية والشركات التي ستظل خاضعة لسيطرتها (الشركات الاستراتيجية) مع البدء بالشركات التي تتسم بمشاكل أقل عند تخصيصيتها وأن ينظر لعملية البيع للأجانب بعين الحذر ووضع حدا أقصى لملكيتهم بحيث تكون أغلبية الأسهم للمصريين.

أحمد اللوفي

□□ د . محمد صفي الدين خربوش «محرر» ، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ - ١٩٩٢ - مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة - القاهرة - ١٩٩٤□□

الكتاب عبارة عن مجموعة الأبحاث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة عام ١٩٩٣.

يتناول الفصل الأول الاطار الثقافي والقانوني للنظام السياسي المصرى .

ويؤكد على أن الثقافة السياسية تمثل جزءا من الثقافة بالمعنى الشامل غير انها تتركز حول القيم، والمعتقدات، والاتجاهات ذات العلاقة بالممارسة السياسية . ويمكن دراسة أثر الثقافة على التطور الديمقراطى وأثر التغير فيها على النظام الديمقراطى ككل . وبتطبيق ذلك على مصر يتناول الفصل رصد التغيرات فى : النمو الحضرى ، التعليم ، الاعلام الجماهيرى ، على اعتبارها من المؤشرات ذات الأهمية فى تكوين وتغيير القيم والاتجاهات. ويتناول كذلك، القضايا الدستورية والقانونية فى فترة رئاسة الرئيس حسنى مبارك الثانية على أساس أن التطور الدستورى والقانونى فى بلد ما يعتبر تجسيدا لطبيعة التفاعلات السياسية داخله ، ونوعية المشكلات التى يواجهها بل وطبيعة النظام السياسى نفسه ويتطرق الفصل إلى ست قضايا هى : الدستور ، قانون الأحزاب ، قانون الانتخابات، قانون الطوارئ، قانون الارهاب، قانون النقابات المهنية.

فالبنسبة لقانون الأحزاب . نجد أنه قد صدر فى مصر فى عام ١٩٧٧ ويعرف الحزب السياسى بأنه «كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية ، لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم» وقد جاء تعديل قانون الاحزاب الجديد (قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧) ويشمل وضع إطار وقيود لعمل بعض الاحزاب ذات النزعة الحزبية الطائفية.

الفصل الثانى : السلطات الرسمية . ويشمل هذا الفصل أربع دراسات هى: «أداء مجلس الشعب وطبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية» ، «أداء التحالف الإسلامى فى مجلس الشعب خلال الفصل التشريعى الخامس» ، «تقييم اداء السلطة التنفيذية بالتطبيق على تجربة الاصلاح الاقتصادى» ، «الدور السياسى للقضاء المصرى : دراسة لحقبة الثمانينيات» .

وعن اداء مجلس الشعب وطبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تشير الدراسة إلى أن مجلس الشعب هو سلطة التشريع والرقابة على أعمال الحكومة فى مصر ، وذلك بعد أن حل مجلس الأمة عام ١٩٧١ وهو تاريخ صدور الدستور الدائم.

وقد اشترط الدستور الا يقل أعضاء مجلس الشعب المنتخبين عن ٣٥٠ عضوا نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين . ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام، وفى انتخابات عام ١٩٩٠ وصل عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين إلى ٤٤٤ عضوا. كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عشرة أعضاء من البرلمان على الأكثر.

- والقضاء كما يرى الفصل الثانى - يلعب دورا سياسيا مباشرا لا لبس حوله ، وهو ما يتوافر فى حالة انعقاد الارادة العامة للقضاء ممثلة فى جمعياتهم العمومية ، فى شكل المطالبة ببعض المطالب الخاصة بهم كجماعة مثل زيادة رواتبهم، أو تحسين الرعاية الصحية لهم أو المطالبة بالغاء القوانين الاستثنائية. وبالتالى فإن التساؤل يجب ألا يثار حول وجود دور سياسى مباشر للقضاء من عدمه ، بل أن التساؤل يجب أن يكون حول حجم هذا الدور .

الفصل الثالث : ويناقش «الأحزاب السياسية» فى مصر . إذ بدأت تجربة التعددية الحزبية فى مصر فى نوفمبر ١٩٧٦، بعد أكثر من عشرين عاما من العمل بصيغة التنظيم السياسى الواحد . ومع ذلك يشير الفصل الثالث إلى أن النظام الحزبى المصرى فى حاجة إلى المزيد من التعددية أو ما أسماه «حرية تكوين الاحزاب» .

كما يتطرق الفصل إلى أحزاب المعارضة فى مصر ودورها وأسلوبها فى التعامل مع الحكومة المصرية. وعن الأداء السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى يحلل الفصل هذا الاداء من خلال معايير كفاءة المؤسسات السياسية التى وضعها «هنتجتون».

الفصل الرابع : ويبحث دور الجماعات والنقابات . ونتوقف فى هذا الفصل عند دراسة « دور رجال الأعمال المصريين فى التأثير على السياسة الاقتصادية : دراسة لجمعية رجال الاعمال المصريين» . فجمعية رجال الاعمال المصريين اصبحت الواجهة الأولى لمجتمع رجال الأعمال فى مصر ، وهى كيان حكومى لا يستهدف الربح ، وإنما يستهدف توجيه جهود وأهداف رجال الأعمال الجادين الراغبين فى الاسهام بخبراتهم وطاقاتهم للمشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

وتطرق هذا الفصل إلى الأبعاد السياسية لظاهرة عودة العمالة المصرية وكان السؤال المطروح فى هذا الموضوع هو : كيف تعاملت الدولة المصرية مع ظاهرة عودة العمالة بمرحليتها الأولى فى النصف الثانى من الثمانينات والثانية عقب أزمة الخليج ؟ وهل نجحت من خلال سياقها الاقتصادى والاجتماعى فى استيعاب وتحييد دور هؤلاء العائدين ؟

الفصل الخامس وعنوانه «الاعلام والنظام السياسى فى مصر» ويسلط هذا الفصل الأضواء على «الاعلام والتطور الديمقراطى فى مصر (١٩٨٢ - ١٩٩٢)» . وتأتى أهمية هذا الموضوع من كون حرية الاعلام من أهم الأسس التى يمكن أن تقوم عليها تجربة ديمقراطية . فبدون حرية الاعلام لاتستطيع القوى السياسية الاتصال بالجماهير ومخاطبتها ... ومن ناحية أخرى فانه بدون حرية الاعلام، لايستطيع المواطنون الحصول على المعرفة الكافية التى يستطيعون على أساسها اتخاذ قررات صحيحة فى العملية الانتخابية.

أسامة فاروق مخيمر

□□ جمال سلامة على ـ دور الأمم المتحدة فى حفظ الأمن والسلم الدوليين وأبعاده فى القارة الأفريقية ـ رسالة ماجستير فى النظم السياسية من معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة □□

إن كانت الآراء قد اختلفت حول دور الأمم المتحدة فى حفظ الأمن والسلم الدوليين أثناء الحرب الباردة حيث كان توازن القوى يحول دون إيجاد دور فعال للمنظمة الدولية فى حفظ الأمن والسلم الدوليين، مازال الباحثون والخبراء حائرون امام هذا الدور اليوم وبعد سقوط ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة وخروج روسيا من ساحة الصراع الدولى كقوى عظمى فاعلة ومؤثرة، ومحاولة سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات الدول فى إطار ما أسمته بالنظام العالمى الجديد. ومن هنا تأتى أهمية تلك الرسالة التى تناقش تأثير هيمنة قوة وحيدة على المنظمة الدولية المسئولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين وأثر هذه الأحادية على الدول الصغرى وخاصة دول العالم الثالث.

فى المبحث التمهيدى يتناول الباحث مفهوم السلم حيث يتمثل فى القيم الجماعية التى يجب أن تسود العالم، ويستخدم مصطلح السلم عند مخاطبة الدولة للرأى العام العالمى، ولكن مفهوم الأمن يطلق عندما تتحدث الدولة عن أهدافها وسيادتها، وتتبناه كل الدول ذات السيادة وتكرس كل الجهود لتحقيقه. ويرى الباحث بأن السلم يعبر عن سلوك وقيم بينما يعبر الأمن عن ترتيبات وتدابير.

ويرى الباحث أن التفاوت الملحوظ فى القوة بين الدول يؤدى الى زيادة الفجوة بين الأمن والسلم، وتقل تلك الفجوة فى حالة التوازن بين القوى المختلفة.

ثم يتناول الباحث الآراء والنظريات التى تفسر إتجاه الأمم نحو السلم أو الحروب، فمنهم من أرجع ذلك إلى الطبيعة البشرية أمثال فرويد وفولبرايت ومورجانثو ومنهم من أرجع ذلك إلى طبيعة النظم السياسية أمثال كانت وويلسون وكينان.

ثم يتحدث الباحث عن «الأمن الجماعى كنظام لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فيرى أن مفهوم الأمن الجماعى يشير إلى تحقيق الأمن كوحدة واحدة عن طريق تكاتف الوحدات الدولية، ويقوم على أساس إفتراض أساس وهو أن السلام لا يتجزأ نظرا لأن نسيج المجتمع الدولى أصبح مندمجا وملتحما بدرجة محكمة.

وفى الفصل الأول يناقش الباحث دور الأمم المتحدة فى حفظ الأمن والسلم الدوليين حيث يتعرض بالتحليل للأجهزة المعنية بحفظ السلم والأمن وكذلك وسائل حفظ السلم والأمن الدوليين ويؤكد هنا أن مفهوم التسوية السلمية وما يتضمنه من وسائل لحفظ السلم والأمن هو مفهوم نسبى، فالتسوية لاتعنى بالضرورة الحل، بل تكون فى بعض الأحيان إقناع للأطراف بتسكين النزاع لأطول فترة ممكنة، وينظر الى هذا على انه إنجاز او استقرار للسلم، وهناك العديد من المنازعات التى أستطاعت الأمم المتحدة أن تخضعها للديمومة بدلا من الحل الجذرى، ومن اهم وسائل الأمم المتحدة لتسكين النزاعات أسلوب تكوين اللجان للتوفيق وإطالة فترة عملهم الى أجل غير مسمى.

أما الفصل الثانى فقد خصصه الباحث لدراسة «دور الأمم المتحدة فى أزمة الكونغو» حيث خصص المبحث الأول لعرض موقف الأمم المتحدة من مسألة التواجد البلجيكى فى الكونغو بعد الاستقلال وتطورات الأزمة ودور قوات الأمم المتحدة

كذلك خصص الباحث المبحث الثانى لتحليل دور الأمم المتحدة فى الصراع الداخلى فى الكونغو حيث استطاع الباحث بموضوعية تحليل دورها فى ضوء هذا الصراع الداخلى ومدى قانونية هذا الدور والذى يمكن أن يتعارض مع مبدأ عدم التدخل فى المسائل الداخلية بدءا من بدايات الأزمة حتى انفراجها والانسحاب النهائى لقوات الأمم المتحدة فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ وفى تقييمه لدور الأمم المتحدة فى الكونغو والانتقادات التى وجهت الى الأسلوب الذى تم به ادارة الأزمة من الناحيتين الاقتصادية والمالية، الا أن تجربة الكونغو كانت بمثابة مجال لاختبار قدرات وصلاحيات الأمم المتحدة واختبار لقدرات الأمم المتحدة على التدخل لسد فراغ انسحاب دولة استعمارية، ومدى حجم العمليات العسكرية التى تستطيع الأمم المتحدة القيام بها وكذلك كانت المحك لاختبار الدور السياسى للأمين العام فى ادارة الأزمات.

ولعل أكثر فصول الرسالة اهمية هو الفصل الثالث والذى ترجع اهميته من تناوله لأزمة مازالت احداثها جارية حتى الآن وهى «أزمة الصومال ودور الأمم المتحدة فيها»، والباحث هنا يتناول أبعاد الأزمة الصومالية سواء الداخلية أو الاقليمية، ثم يتناول الأبعاد الخارجية التى جاءت نتيجة لتغير النظام الدولى حيث قدم الباحث تحليلا علميا فيما يتعلق برؤية الأمريكية لدورها فى ادارة ما يسمى بالنظام العالمى، ومحاولة تأكيد ذلك استنادا الى المبادىء والتصورات الواردة فى بيان قمة مجلس الأمن. وان كان قرار التدخل قد جاء فى المقام الأول لاعتبارات تتعلق بالمصالح الحيوية الأمريكية، وبطبيعة عملية صنع واتخاذ القرار فى الولايات المتحدة.

فى المبحث الثالث يتناول دور الأمم المتحدة فى الأزمة الصومالية فى ضوء تراجع الدور الأمريكى.

وفى الخاتمة يرى الباحث أن الأمم المتحدة بالرغم من كونها جهازا للشريعة القانونية الدولية، إلا انها فى ممارستها لدورها أصبحت تمثل الى حد كبير إنعكاسا للارادة السياسية لمصالح الدول الكبرى وقد ادى هذا التغير الى إنعدام فى توزان القوى إلى ابعاد سلبية على امن ومصالح الدول الصغرى. ويرى كذلك أن الأزمة الصومالية قد اكدت على أن الأمم المتحدة فى ممارستها لدورها قد انتقلت من حالة الفعل الى حالة رد الفعل، حيث أن التدخل فى الصومال قد تحدد فى ضوء قرار التدخل الأمريكى، وفى ظل القيادة الأمريكية. كذلك فإن طبيعة العلاقات الدولية قد انعكست على طبيعة ومدى فاعلية الدور الذى يقوم به الأمين العام، والذى ظهر جليا فى أزمة الصومال، حيث تحدد دوره فى إطار الدور الأمريكى، الا أنه وجد نفسه فى النهاية بلا سند او تأييد، ويرى ايضا ان السيطرة الأمريكية على مجلس الأمن قد تمكنت من إستصدار العديد من القرارات فى إطار الفصل السابع من الميثاق فى العديد من القضايا التى لم تشكل بأى حال من الأحوال تهديدا للسلم والأمن الدوليين مما حول مجلس الأمن الى جهاز لاصدار قررات متمشية مع السياسة الأمريكية منجرفا بذلك الى الترويج لما يسمى بالنظام العالمى الجديد، وهو هنا يشير الى القرارات التى اتخذت ضد كلا من ليبيا والعراق، بل انه أيضا يشير الى الازدواجية فى المعايير فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وازمة الشرق الأوسط والممارسات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة، وكذلك فيما يتعلق بالبوسنة.

فى النهاية يرى الباحث أن قصور الأمم المتحدة لاداء دورها بالاضافة الى جمود هيكلها قد ادى الى تغليب مفهوم الأمن على مفهوم السلم، أو الأمن الفردى على الأمن الجماعى، او كما عبر عنه الباحث فتبنى مفهوم السلام المقبول كبديل لمفهوم السلام العادل والدائم، كما أدى الى ترجيح كفة القوة على كفة الشرعية.

وأخيرا يرى الباحث أن الحاجة قد أصبحت ملحة لتطوير دور الأمم المتحدة لحل الخلافات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال احياء نصوص ميثاقها المعنية بحفظ السلم والأمن، وأيضا من خلال التنسيق المشترك بين الدول الصغرى لخلق قوة ضغط سياسية تستطيع لعب دورا فاعلا فى هذا المجال حتى لاتصبح المنظمة الدولية هيئة شكلية عديمة القيمة يكون مصيرها الانهيار كما انهارت عصبة الأمم من قبل.

صلاح فوزى

٥٦٢

□□ عبد العاطي محمد، الحركات الاسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية ١٩٧٦ - ١٩٨٦، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤ □□

تأتي دراسة الباحث عبد العاطي محمد للتعرف على موقف الحركات الاسلامية في مصر من قضية التعددية السياسية لتعالج برؤية تحليلية دقيقة هذه القضية الجوهرية في دراسة النظم السياسية ونعني بها «التعددية السياسية» التي تحدد شكل النظام السياسي بين الديمقراطية او الواحدية.

انطلقت دراسة الباحث في النظر الى الحركات الاسلامية في مصر على اعتبار أنها حركات اجتماعية وسياسية يتأثر نشاطها في اطار ما تطرحه التعددية السياسية من مفاهيم وادوات للممارسة، واهتمت بمتابعة التحولات التي يمكن ان تطرأ على الحركات لكي تحقق أهدافها في ظل هذا الاطار ومنها امكانية الانتقال الى وضع الحزب السياسي. في هذا الاطار سعت الدراسة الى الاجابة عن عدة تساؤلات هي: أ - ما هي مقومات موقف الحركات الاسلامية في مصر من قضية التعددية السياسية؟ ب - ما هي المحددات التي تفسر ذلك؟ ج - هل تؤيد الحركات الاسلامية في مصر التعددية الحزبية ام ترفضها؟ د - هل للحركات الاسلامية تصور مستقل أو مميز للتعددية الحزبية، وما الذي تقدمه خبرة هذه الحركات في هذا المجال. ركزت رسالة الباحث على ثلاث حركات سياسية اسلامية في مصر هي جماعة الاخوان المسلمين، جماعة «المسلمون» (التكفير والهجرة) وتنظيم الجهاد وينحصر المدى الزمني الذي تناولت فيه الدراسة الحركات الثلاث في الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٦.

ووضعت الرسالة (أربعة) افتراضات تم اختبارها على مدى البحث حيث افترضت أن هناك علاقة طردية محتملة بين موقف الحركات الاسلامية من التعددية السياسية وتقديرها لما تحققه من ورائها من مصلحة، كما افترضت ثانيا ان هناك علاقة طردية محتملة بين طبيعة ايديولوجية الحركة الاسلامية ومدى تقبلها للتعددية السياسية، وافترضت ثالثا ان هناك علاقة طردية محتملة بين شكل التفاعل فيما بين الحركات الاسلامية ورؤيتها للتعددية السياسية. واخيرا هناك علاقة طردية بين قواعد الممارسة السياسية واستمرار قبول الحركات الاسلامية للتعددية السياسية واعتمدت الرسالة على المنهج البنائي - الوظيفي في تحليل موقف الحركات الاسلامية من التعددية السياسية.

وتناول الفصل الأول الاطار النظري من حيث التعريف بمفهوم الحركة الاجتماعية والسياسية ويخلص الى أن هناك علاقة بين الحركة والتعددية، حيث اتضح أن الحركة يمكن ان تدعم التعددية كلما كانت اكثر اعترافا بالغير وقللت من ميلها الى الايديولوجيا واتجهت الى التسامح ونبذ العنف. وكلما اقترب تنظيمها من طبيعة الحزب السياسي هذا فضلا عن اهمية تطبيق قواعد الممارسة السياسية بنزاهة وعمق.

اما الفصل الثاني فقد تناول موقف الحركات الاسلامية الثلاث من التعددية الحزبية باعتبارها افضل الصور المعبرة عن التعددية السياسية، وانقسم هذا الفصل الى مبحثين. الأول استعرض مظاهر الرفض والقبول للتعددية الحزبية، والثاني ناقش قضية التداخل بين الحركة والحزب. وتوصل هذا الفصل الى أن الاخوان كانوا يرفضون التعددية الحزبية قبل ١٩٥٢، ثم قبلوا صراحة بها بعد ١٩٧٦. واما جماعتان المسلمون «والجهاد» فقد رفضتا التعددية الحزبية.

ويناقش الفصل الثالث موقف الحركات الاسلامية من مسألة الحريات العامة بتحديد رؤية هذه الحركات الاسلامية للغير ويتناول تطبيق الشريعة الاسلامية على اساس انه امر يعد في ذاته ممارسة للحريات العامة. واتضح أن الحركات الثلاث تقف من حيث المبدأ موقف الخصومة من التيارات السياسية الوطنية الأخرى وإن كانت جماعة الاخوان تنفرد ببعض المرونة. كما تتفق الحركات الثلاث على العداء للغرب وفيما يتعلق بضرورة تطبيق الشريعة فقد اتفقت الحركات الثلاث عليها. الا انها اختلفت من حيث التطبيق الفعلي فقد مال الاخوان للتدرج في التطبيق. فيما قامت جماعة «المسلمون» بتطبيق الشريعة - كما هي - في تصورها - داخل نطاق اعضائها. واما جماعة الجهاد فقد قررت تطبيق الشريعة فورا ولو بالقوة.

واما الفصل الرابع فهو يتعرض لممارسات الحركات الاسلامية داخل مجلس الشعب وفي النقابات المهنية. وهنا ركزت الرسالة اساسا على جماعة الاخوان المسلمين لأن الجماعتين الأخريين رفضتا العمل من خلال هذه المؤسسات الشرعية فيما قبلته جماعة الاخوان. واستعرضت الرسالة تجربة الاخوان الأولى في برلمان ٨٤ - ١٩٨٧، والتحالف مع حزب الوفد الجديد، وكذلك تجربة الاخوان في برلمان ٨٧ - ١٩٩٠ والتحالف مع حزب العمل. وأوضحت فشل الاخوان في التجربتين البرلمانيتين مما ساهم في زيادة رفض الجهاد للعمل من خلال المؤسسات الشرعية وعزز من اعتقادهم بفشل هذا الطريق بالنسبة للحركات الاسلامية اما اداء الاخوان في النقابات فقد اتسم بالفاعلية وساهم في دعم المناخ الديمقراطي داخلها. اما جماعة الجهاد فقد اتسم موقفها بقدر من الميل للقبول بالعمل بالنقابات فآزروا ممثلي الاخوان ولم يصدر في أدبياتهم ما يدين العمل النقابي مثلما كان تجاه البرلمان.

وقد أجملت الرسالة النتائج التي توصلت اليها فيما يلي:

١ - الحركات الاسلامية في مصر ما هي الا شكل من اشكال الحركات الاجتماعية والسياسية مع قدر من الخصوصية. ٢ - إن موقف الحركات الاسلامية الثلاث موضع الدراسة من قضية التعددية الحزبية يتسم بالتباين فجماعة الاخوان المسلمون تقبلها وجماعتا «المسلمون» والجهاد ترفضانها.

٣ - كلما زادت حدة الاعتبارات الايديولوجية في فكر هذه الحركات الثلاث كلما كانت أقل ميلا لقبول التعددية السياسية.

٤ - ان خصائص الاطار التنظيمي للحركة يؤثر كثيرا في مدى تقبلها أو رفضها للتعددية الحزبية ٥ - ان موقف الحركات الاسلامية من التعددية الحزبية يتأثر بمحددات البيئة الخارجية لها.

وهكذا يمكن القول ان هذه الرسالة بتعرضها لهذا الموضوع الهام قد جاءت قوية ومتميزة. وساهمت بحق في ذلك المشروع الكبير الذي تتبناه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لدراسة ظاهرات الاسلام السياسي بكافة جوانبها.. لما كانت الرسالة بهذه الأهمية، وجهد الباحث فيها بارزا بهذا الحجم.. فإن الثناء والتقدير واجبان لازمان.

أحمد المسلماني

□ □ رضا هلال - تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والاسلام فى مصر - سيناء للنشر □ □

لماذا استمر استيراد مخرجات التكنولوجيا التقنية؟ لماذا اصبح المجتمع المصري منقسما على صعيد السلفية والحداثة ويواجه صراعا بين الماضي والحاضر بين الانا والاخر الغربي؟ لماذا ظل الاقتصاد عاجزا ومعتمدا على الخارج فى التمويل (القروض) والتزود بالغذاء؟ لماذا استمرت الدولة دولة للاستيراد الشرقي واصبحت منفصلة عن المجتمع المدني.. فكان رد قسم متزايد من المجتمع المدني برفع الدين كشرعية بديلة؟ لماذا اصبحت الحداثة معوقة لاتنجز مثل ما انجزته فى الغرب؟ كل هذه التساؤلات.. وغيرها الكثير استهل بها الاستاذ رضا هلال كتابه «تحديث التخلف.. الدولة والمجتمع والاسلام فى مصر». ولعل لعنوان الكتاب الكثير من الدلالات. وفى معرض اجابته على هذه التساؤلات اكد على حقيقتين!

اولاهما ان العامل الاقتصادي، وان كان متغيرا حاكما فى فهم الأزمة المصرية المعاصرة، الا انه يعجز عن احتضان الأزمة فى كل مظاهرها، وان التبعية وإن كانت تمثل إطار الاشكالية التى تعوق النهضة المصرية منذ اربعينات القرن التاسع عشر، فإن للاشكالية جوانبها السياسية والثقافية.

والثانية ان اخفاق الحداثة فى مصر ليس لان النخب المصرية على امتداد القرنين الاخيرين لم تأخذ بالحداثة بل بالعكس، يمكن القول ان الدولة المصرية كانت سباقة فى الأخذ بافكار ونظم الحداثة قبل اليابان مثلا، غير أن افكار ونظم الحداثة التى ادخلتها مصر لم تنتج نفس القيم والمؤسسات والأدوار التى انتجتها الحداثة فى الغرب والتى كانت منتظرة منها فى مصر.

ولتفسير اخفاق الحداثة فى مصر قام الكاتب بمهمتين: المهمة الأولى، بحث منهجية نظريات التحديث من خلال كشف جانبها الايديولوجي الأسطوري الذى جعل منها وصفة سحرية او صنما معبودا من اجل اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة، فى حين أنها (نظريات التحديث) تحولت لأن تكون اداة لالحاق البلدان المتخلفة بالدول الصناعية الرأسمالية من مواقع هامشية اما المهمة الثانية فهى فهم الخصوصية المصرية فى التطور الاقتصادي الاجتماعي حيث ان لكل نظام اقتصادي - اجتماعي مدخلا لفهم الصيرورة الاقتصادية الاجتماعية له تلك الصيرورة لايتأتى اكتشافها، بفرض النماذج النظرية الجاهزة على الواقع، وانما بالرجوع الى حقائق الماضي دون الانكفاء على الحاضر وربط الاقتصادي بالسياسي والثقافي من جانب، والداخلي بالخارجي من جانب اخر وقد عنى الكاتب بتحديد معنى وايديولوجيا «التحديث»، والتفرقة بينه وبين مفهومي الحداثية والحداثة. ومنتهيا الى تبعية مفهوم التحديث لسياق حضاري وثقافي غربي رأسمالي.

وتحت عنوان «تحديث مصر بين الدولنة والتدويل» تناول فى سياق القسم الاول اطروحة «النموذج الدولتي». وقد عرض فى هذا الجزء لاطوار الدولة فى المفهوم الفرعوني والعربي الاسلامي، محللا لأفكار انور عبدالملك، وابن خلدون، وغسان سلامة وماركس، وانتهى الى تحديد مجموعة عناصر للنموذج الدولتي فى التطور الاقتصادي - الاجتماعي يتضمن اولها سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية، وثانيها: السلطة السياسية المركزية وثالثها الاستقلال النسبي للدولة عن القوى الاجتماعية، ورابعها تسيد الدولة على المجتمع المدني بشكل استبدادي.

وفى الجزئية الثانية من هذا القسم ناقش علاقة النظام الدولي بالدولة المصرية فيقول انه اذا كان النظام الدولي، قد استطاع ضرب النموذج الدولتي فى القرن التاسع عشر (تجربة محمد على) من خلال الاستعمار، فإنه يواجه مأزقا حقيقيا تجاه الدولة المعاصرة. فالنظام الدولي يهدف الى القضاء على النموذج الدولتي من جانب، ومن جانب اخر لايستطيع تكرار استعمار القرن التاسع عشر، ولذلك كان الحل من خلال الدولة ذاتها اى دفعها الى الانسحاب تدريجيا من الاقتصاد والمجتمع فى الوقت الذى تظل فيه اداة للنظام الدولي وفى الجزئية الاخيرة تناول فيها مصر التسعينات الدولة والسوق والديمقراطية وعرض للظروف الدولية الاقليمية الداخلية التى دفعت بمصر لانتهاج اقتصاد السوق.

وفي القسم الثاني «تحديث مصر بين الدولنة والتدويل»، يتساءل لماذا انتهت تجارب التنمية الى تنمية للتخلف فى العالم الثالث؟ وهنا تناول ما اسماه بالاساطير التى تغلف التجارب التنموية بهذه الدول منها اسطورة النمو، اسطورة التمويل الخارجي، اسطورة احلال الواردات، اسطورة التصنيع للتصدير وخلص الى ان استراتيجية التنمية انتهت بفشل هذه الاستراتيجيات وهو ماجعله يسميها أساطير لانها لم تحقق شيئا وتناول ازمة المديونية المصرية منذ عهد اسماعيل وحتى الآن. وفى تحليله لما اسماه مأزق التكنولوجيا اكد ان الخيار التكنولوجي تحدده اعتبارات عديدة من بينها اعتبارات سياسية واقتصادية واعتبارات اجتماعية وأشار الى ان مفهوم نقل التكنولوجيا مفهوم مضلل شائع فى الكتابات الاقتصادية ويستخدم لتبرير التبعية التكنولوجية. فالحقيقة ان التكنولوجيا غير قابلة للنقل أصلا، لأنها نسق اجتماعي كامل يرتبط عضويا بالفن الانتاجي السائد فى المجتمع.

وفى القسم الثالث من الكتاب «تحديث مصر بين السلفية والتغريب»، تساءل لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ وقال إنه منذ قدوم الحملة الفرنسية تظهر كيفيتان لفهم القضية إحداهما تضعها فى العلاقة بالاسلام، والأخرى تضعها فى العلاقة بالغرب كما يتشكل خطابان للنهضة: الخطاب السلفي والخطاب العصري. ويرجع ازمة الثقافة المصرية العربية إلى تفسيرين، احدهما ثقافي، يعود الى ازمة الثنائيات فى الفكر العربي الاسلامي، والاخر اقتصادي يرجع لازدواجية الثنائية الثقافية الى الاساس والبناء الاجتماعي.

ثم تناول محاولات الاصلاح ودعوات التحديث منذ الشيخ حسن العطار، ومرورا بالافغاني ومحمد عبده والكواكبي وحسن البنا ورشيد رضا، ثم عرض للمد التغريبي والهيمنة الثقافية الغربية على العالم العربي، وأستدلالا على اختلاط الرؤية العربية الاسلامية للغرب يقول «لقد دخل مفكرو التيار العصري، منذ اوائل الثلاثينات فى حيرة بالغة مردها الانبهار بالغرب: صناعة وعلوما وحضارة» وفى ذات الوقت ازدراء الغرب «عادات واخلاقا وعقيدة» فأصبح الغرب «الصورة السحرية»، التى تبعث على الانبهار والازدراء وتحرك الحب والبغض فى ان معا».

ويرجع تنامي «السلفية» الى اخفاق التيار العصري وتحوله للبحث عن صيغة توفيقية نتيجة «اخفاق» الأفكار والمؤسسات والتنظيمات التى فرضها الغرب باشكالها الثقافية والسياسية على مجتمعات الشرق العربي الاسلامي. ويطرح تساؤلات هل نجح الضباط الاحرار فى الوصول الى التوفيقية التى فشل فى انجازها العصريون والسلفيون معا؟ وفى سعيه للاجابة عن ذلك عمد الى تحليل البنية الاجتماعية فى مصر غداة الثورة. وانتهى الى انه اذا كانت الاردية «الليبرالية» فى الفترة السابقة قشورا على جسم قديم، فإن الأردية «الراديكالية» الاشتراكية الوحدوية لم تكن اكثر انسجاما وتجدرا على الجسم القديم ذاته وهذا الجسم الذى لم ينضج بعد ماذا سيكون وكيف سيحيا؟ ثم وثب الى جوهر الأزمة المصرية المعاصرة وهى قضية «الأصولية الاسلامية والدولة المعاصرة». ويحق تعد هذه الجزئية من الكتاب احدى اهم الأجزاء فيه، والتى يحلل فيها عوامل نشأة الأصولية الاسلامية والتى تمثل قطعا ليس مع «المجتمع المحدث» وحسب بل ومع

الأصولية الاسلامية منذ الشيخ حسن العطار، وحتى ظهور حركة الاخوان المسلمين قبل ان تتحول الى سلفية متصلبة ترفع شعارات الحاكمية والتكفير وجاهلية المجتمع

ويستعرض اراء بعض علماء الانثروبولوجي الاجتماع الفرنسيين مثل «بالانديية» «وهنرى ديزروش» حول دور الدين فى المجتمع كاداة للشرعية أو كتحد للشرعية الوضعية وحول دوره كعامل للتغيير او كعائق امامه. ويخلص إلى ان عودة الاسلام كايديولوجية سياسية انقلابية هو استجابة لازاحة الاسلام بواسطة الدولة الحديثة من ناحية وبواسطة المركز الغربي من ناحية اخرى، وتهميش دوره فى تنظيم حياة الجماعة اقتصاديا وسياسيا ويفسر أسباب الانحطاط الفكرى الاسلامى، وكيف تحول الاسلام والأصولية الاسلامية الى منازعة الحداثة والدولة المعاصرة. وفى سبيل ذلك تقدم خطابا يتسم بانه «غير طبقى» و «تضامنى» يستهوى اشياعا متباينين، بيد أن أخطر مافى منازعة الأصولية الجديدة للدولة المعاصرة ان مستقبل الحداثة يبدو مهددا اكثر من ذى قبل

وفى القسم الرابع والأخير من الكتاب «الحصاد ـ تحديث التخلف» تناول اشكالية نمو الفقر بالمجتمع المصرى حيث ان نسبة ٤٠٪ فى المتوسط من الأسر المصرية الحضرية ظلت تحت خط الفقر. ثم تناول التحالفات السياسية فى مصر وتراجع الفئات الاجتماعية الوسطى والطبقة المثقفة عن حمل دعاوى الحداثة والديمقراطية، وهو ماافسح الطريق فى النهاية للجماعات الدينية متخلية عن نموذجها الثقافى ومعلنة وقوعها فى سحر النموذج السلفى. وفى الجزئية الأخيرة من ها القسم (تحديث مصر ونهاية التاريخ) فنرجح القائلين باضعاف الدولة المصرية لتقوية المجتمع المدنى على اساس ان التجربة المصرية تكشف عن ان لحظات قوة الدولة المصرية ارتبطت بتوسع وتحديث القاعدة الاقتصادية وتعبئة المجتمع المدنى كما ان انسحاب الدولة لم يترتب عليه انجاز الحداثة او الراسمالية والديمقراطية، بل تفاقمت أزمة الاقتصاد والمجتمع. ولايفوت الاستاذ هلال فى نهاية كتابه ان يؤكد ان بوسع مصر ان تنجز الحداثة واول اسس انجازها، دولة فعالة فى الخارج والداخل غير تسليطة على المجتمع المدنى، ويتمثل الاساس الثانى فى تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية وبناء قاعدة اقتصادية حديثة، ويبقى الاساس الثالث حسم العلاقة بين الدين والدولة. وليس الأمر كما هو مطروحا خيارا بين العلمانية والمجتمع الدينى، وانما الاختيار بين المجتمع الطائفى والمجتمع القومى الموحد «القائم على تراثنا الثقافى وشخصيتنا الحضارية بما يتضمنه من قيم الحداثة والعقلانية والانسانية والمساواة. اما ان نطرح على انفسنا المفاضلة بين الماضى والآخر الغربى» فإننا نستسلم لجدلية البؤس

□□ د. عبد العظيم رمضان ـ جماعات التكفير فى مصر: الأصول التاريخية والفكرية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٥ □□

يؤرخ هذا الكتاب لحركة الجماعات الاسلامية وظهورها وجذورها القديمة وظهور ما يسمى بجامعات التكفير وكذلك حركة الاخوان المسلمين وتطورها ثم الصراع الايديولوجى ا لذى جرى فى المعتقلات ثم ايديولوجيات جماعات التكفير والهجرة الى اخر هذه الحركات الاسلامية ـ وقد قسم المؤلف كتابه الى خمسة فصول تناول الفصل الأول الأصول الفكرية وايديولوجيات الاخوان المسلمين بدأ بفكر حسن البنا الذى استقى ايديولوجيته من مدرسة المنار ويمكن تحديد اسسها على (١) شمولية الاسلام للدين والدنيا فهو دين ودولة (٢) التمسك بفكر الخلافة (٣) الحكومة الاسلامية وهى مرتبطة بمبدأ شمولية الاسلام للدين والدولة (٤) الجامعة الاسلامية ثم تحدث بعد ذلك عن فكر سيد قطب الذى تتلخص ايديولوجيته على سبيل المثال فى (١) العالم المعاصر كله اليوم يعيش فى جاهلية من ناحية الاصل (٢) هذه الجاهلية تقوم على اساس الاعتداء على سلطان الله فى الأرض وعلى اخص الخصائص الألوهية وهى الحاكمية (٣) ان مدلول الحاكمية فى التصور الاسلامى لا ينحصر فى تلقى الشرائع القانونية من الله وحده والتحاكم إليها وحدها والحكم بها دون سواها. وبذلك تصبح المجتمعات الاسلامية التى تحكم بقوانين وضعية مجتمعات كافرة فى راى سيد قطب مهما شهد افرادها بان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وادوا بقية اركان الاسلام الخمسة

بعد ذلك تناول المؤلف الصراع الايديولوجى داخل الاخوان المسلمين والذى اتسع نطاقه فى معتقل مزرعه ليمان طرة حسب قول عمر التلمسانى. كذلك تناول ايديولوجيات جماعات التكفير بادئا بفكر صالح عبد الله سرية والذى كان عضوا فى حزب «التحرير الاسلامى» الذى يهدف إلى الاستيلاء على السلطة فى فلسطين واقامة مجتمع اسلامى. ثم تحدث عن فكر تنظيم جماعة المسلمين «التكفير والهجرة» والتى قامت فكرتها على الحاكمية والتكفير وان كانت قد اخذت فى فترة من الوقت بفكرة الهجرة ثم تناول المؤلف شكرى مصطفى زعيم التكفير والهجرة ومضمون الهجرة عنده وأسس تكفيره للمسلم وفكر جماعات الجهاد.

أما الفصل الثانى وعنوانه «حركات العنف» فقد تناول التنظيمات السرية للاخوان المسلمين مبتدئا بحركة التنظيم السرى للامام حسن البنا والذى بدأ بتحويل جماعته الى جماعه شبه عسكرية وكان ذكيا فى ذلك حيث ربط فكرة الجهاد فى اذهان افراد الجهاز السرى بتحرير مصر من الاحتلال البريطانى وليس بالقفز على الحكم واقامة الحكومة الاسلامية ثم تدرج الأمر عنده من الجهاد ضد الاحتلال الى الجهاد ضد الحكومة، وقد اعتمد فى تكوين جهازه السرى على عناصر عمالية وبورجوازية صغيرة من موظفين وعمال وحرفيين وطلبه، وقد تغلغل هذا التنظيم السرى فى الجيش والبوليس. ايضا تحدث الكاتب عن التنظيم السرى لسيد قطب والذى كان يهدف من ورائه الى الانتقام لما جرى لجماعة الأخوان المسلمين فى ١٩٥٤ ومن هنا فقد قام هذا التنظيم على أساس فدائى، وايضا التنظيمات السرية لجماعات التكفير فى عهد السادات متناولا قضية الكلية الفنية العسكرية والتى بدأ تنظيمها فى ١٩٧٣ ذلك الوقت الذى اضاء فيه السادات الضوء الأخضر للاخوان المسلمين لموازنة قوة الشيوعيين والناصريين ا لمدعويين من السوفيت.

ايضا تناول المؤلف حركة تنظيم الجهاد الثالثة واغتيال الرئيس السادات وانتشار حركة التنظيم فى جميع المراكز وعواصم المحافظات بحيث أصبح لكل مركز أميرا وتكوين مجلس شورى له ثلاث لجان (١) لجنة العدة وتختص بالتخطيط وتنظيم العمل والتدريب وتجميع المعلومات (٢) لجنة الدعوة وتختص بالتثقيف الفقهى والسياسى والدعوة الاسلامية (٣) اللجنة الاقتصادية وهى خاصة بتوفير الاعتمادات المالية

ايضا تحدث عن كيفية اغتيال الرئيس السادات وخطوات ذلك والمشتركين فى تنفيذ عملية الاغتيال وطريقة الاعداد ودور كل واحد فى العملية وميعادها. بعد ذلك تناول تنظيمات التكفير والهجرة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك وقضاء الأمن على تنظيم الجهاد الذى اغتال السادات دون القضاء على فكر التكفير نفسه فقد استمر فى عهد الرئيس مبارك فى مناخ الانفتاح الاقتصادى ثم تناول تنظيم احمد سمن والذى تفرعت عنه مجموعة حرائق اندية الفيديو التى جمعت بين فكره وفكر الجهاد ثم جماعة الناجون من النار وهى من أخطر الجماعات الأصولية الإرهابية التى ظهرت فى عهد مبارك واكثرها جراة ثم الجماعة الاسلامية وأيضا الأخوان المسلمين الجدد فى عهد السادات

وما ادى الى الاقتصادي والوضع [illegible] وما [illegible] الى [illegible] في هذه [illegible]

وفي هذا الفصل [illegible] [illegible] الاجتماعية في عصر [illegible] المؤلف [illegible] الوطنية [illegible] الوطنية [illegible] [illegible] في [illegible]

كما تناول [illegible] الدولة [illegible] الدولة [illegible] المصري [illegible] الدولة [illegible] في الزاوية الحمراء وغيرها من الاماكن داخل مصر [illegible]

اما الفصل الرابع وعنوانه «التحول الاسلامي الذي يشهده المجتمع المصري في عصر مبارك» فيه تناول المؤلف دور التحول الراديكالي في التحول الاسلامي والخلاف حول مسائل اسلامية وعدها [illegible] الجمهورية، وبين القسم الدستوري والقسم الاسلامي [illegible] الجهاز المصرفي [illegible] بين الشيوعية والسنة [illegible] العلوم وجماعات التكفير [illegible] الاسلامي [illegible] معركة حول شاعر [illegible] الف ليلة وليلة [illegible] [illegible] [illegible] الصحوة والاعتداء [illegible] في [illegible] من البنوك الاسلامية الى شركات توظيف الاموال، المعركة حول الربا والربح [illegible] فتاة [illegible] الهجرة من مصر، الحرب بين المجلس الاسلامي المستقل وجماعات التكفير

اما الفصل الخامس والاخير وعنوانه «ظهور الجناح العسكري للجماعة الاسلامية» فقد تناول منشورات الجناح العسكري ودور هذه المنشورات على الرأي العام سواء سلبا او إيجابا، ايضا تناول المؤلف مصرع الدكتور علاء محيي الدين زعيم التنظيم السري وكان المتحدث الرسمي للجماعة الاسلامية كذلك تناول المؤلف محاولة اغتيال اللواء زكي بدر وزير الداخلية وفشلها وعمليات نسف وزارة الداخلية بثلاث سيارات تحمل متفجرات وكذلك التخطيط لمجموعة مسلحة باغتيال اللوائين محمد صفوت جمال الدين وفؤاد عثمان مديري مصلحة السجون والمقدم محمد عوض مأمور سجن طرة باعتبارهم على راس المتهمين في قضية تعذيب المتهمين من الجماعات الاسلامية كما تناول هذا الفصل جماعة الشوقيين ونشاطها في الفيوم وزعيمها ومصرعه وكل احداثها التي جرت في الفيوم وقرية كحك وما حدث بها الى اخر هذه التطورات

والكتاب يعد إضافة ثمينة لمراجع تاريخ الحركات الاسلامية في مصر منذ فترة طويلة وخاصة عندما يكون لمؤرخ معروف في وزن الدكتور عبد العظيم رمضان

عبدالعزيز احمد عبدالعزيز

□□ اريـيـه شـاليـف، اسـرائيل وسـوريا : السـلام والامن في الجولان مـركز جـافي للدراسـات الاستراتيجية ، جامعة تل ابيب ١٩٩٤ □□

رغم كثرة الكتابات التي تناولت الصراع في منطقة الشرق الاوسط وتطورات عملية السلام بها، الا ان القليل منها فقط اهتم بالجانب السوري ودوره في هذه العملية، والكتاب احد هذه الكتب القليلة التي تعطي عناية [illegible] بين سوريا واسرائيل، بل انه يكاد يكون الكتاب الوحيد حتى الان الذي يقدم لنا هذا الموضوع من وجهة نظر اسرائيلية [illegible] [illegible] اسرائيل حيث ان المؤلف احد قادة جيش الدفاع الاسرائيلي سابقا والحاكم العسكري للضفة الغربية قبل تقاعده [illegible]

ويقع الكتاب [illegible] الذي يقع في ٢٢٨ صفحة من القطع المتوسط بالاضافة لمجموعة من الملاحق، ينقسم الى ٢٣ فصلا موزعة على خمسة اجزاء رئيسية يبدأها المؤلف بالخلفيات السياسية والتاريخية للسلام السوري - الاسرائيلي والمناخ الذي يحيط بهذا السلام ويشير فيها الى ان الخبرة التاريخية السابقة لعبت دورا كبيرا في تكوين تصورات متبادلة لدى طرفي التفاوض وفي مقدمة هذه التصورات الشك وانعدام الثقة المتبادل مما صعب كثيرا من الجولات الاولى في التفاوض

ويرى المؤلف ان الظروف الدولية والاقليمية ساعدت كثيرا على اقناع سوريا بقبول الحل السلمي، حيث ادى غياب الاتحاد السوفيتي ومساعداته العسكرية لسوريا، وانهيار الآلة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية، ورغبة سوريا في تقوية ثقلها السياسي في المنطقة وتدعيم صورتها امام العالم - والغرب تحديدا - ادى كل ذلك الى تخلي سوريا عن التمسك بالحل العسكري كخيار استراتيجي والاتجاه للتسوية السلمية كاستراتيجية للحل

واذ وجدت سوريا نفسها مضطرة - في راي المؤلف - الى الدخول في ركب السلام هو الالتزام المسبق من قبل اسرائيل بان تؤدي المفاوضات الى انسحاب كامل من الجولان، والشرط الثاني هو ان تجري المفاوضات تحت رعاية الامم المتحدة وليس بشكل ثنائي مباشر او تحت رعاية دولة ثالثة

ويشير المؤلف الى ضرورة الاستفادة من الخبرة التاريخية التي مرت بها اوضاع الحدود مع سوريا سواء قبل قيام دولة اسرائيل او بعدها فمن الضروري عدم ترك اية قضايا عامة او محورية دون تحديد دقيق لان ذلك سيكون ضد السلام فيما بعد وليس في صالحه، ويتهم المؤلف سوريا - كنتيجة لعدم دقة ترسيم الحدود فيما سبق - بانها تطالب بمناطق تقع خارج حدودها الدولية السابقة مثل منطقة (الحمة)؛

وينتقل المؤلف من هذه النقطة الى العقبات الرئيسية التي تواجه المفاوضات، والتي يخصص لها الجزء الثاني من الكتاب، وتأتي في مقدمتها مسالة الترتيبات الاقليمية في الجولان، ويرى المؤلف ان سوريا لن تقبل باقل من إسترداد الجولان كاملة، وهي بذلك تريد الا تحصل على اقل مما حصلت عليه مصر عندما استردت سيناء كلها، كما تساوم بهذا الشرط على تحسين علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية مستغلة في ذلك طول فترة التفاوض

والعقبة الرئيسية الثانية التي تواجه السلام السوري - الاسرائيلي فهي قضية شكل وطبيعة العلاقات في ظل السلام ودرجة (التطبيع) بين الدولتين، فيطرح المؤلف الرؤية الاسرائيلية لهذا الموضوع ومفادها انه لابد من سلام كامل ليس فقط على غرار ما حدث مع مصر

وتتعرض بقية فصول هذا الجزء للعقبات الاخرى التي تواجهها المفاوضات وتضم مشكلة المستوطنات اليهودية في الجولان وكذلك قضية السكان الدروز ومشكلة الربط بين المسارات المختلفة حيث يؤيد المؤلف الربط بين المسارين السوري واللبناني من جهة وبين المسار الفلسطيني والمسارات الاخرى من جهة ثانية حيث يطالب المؤلف الدول العربية بتوطين اللاجئين الفلسطينيين بها وفي مقدمتها سوريا

ويستعرض المؤلف في الجزء الثالث الابعاد الطوبوغرافية لهضبة الجولان وموازين القوى العسكرية بين سوريا واسرائيل فيقول انه على الرغم من ان الجولان من الناحية الجغرافية البحتة ليس على نفس اهمية (يهودا والسامرا) بالنسبة لأمن اسرائيل، الا انه في

حالة تعرض اسرائيل لهجمات سورية فان الجولان تمثل خطرا استراتيجيا هائلا يستلزم اقامة خطوط دفاعية اسرائيلية او اعادة انتشار جيش الدفاع الاسرائيلي فوق الجولان، وهو الامر الذي يؤكد الكاتب ان سوريا لن تقبله لانه سيمثل تهديدا مباشرا لها.

اما الجزء الرابع فيسرد فيه المؤلف - من وجهة نظره المخاطر الامنية التي قد تمس اسرائيل وامنها في مرحلة ما بعد السلام حيث يري ان اتفاقيات السلام مع العرب لن تمنع تماما تعرض اسرائيل للخطر اذا لم تمنع الاتفاقيات بين العرب وبعضهم من قيام العراق بغزو الكويت. كما ان الدعوة الي نشر الديمقراطية في دول المنطقة قد لا تكون نتائجها دائما في صالح السلام، ويضرب المؤلف مثالا علي ذلك بحالة الجزائر حيث كادت الديمقراطية فيها ان تؤدي لتولي الاصوليين الاسلاميين مقاليد الحكم في ١٩٩١، وبالتالي يعتبر المؤلف ان الديمقراطية في حد ذاتها قد تصبح ضارة احيانا لمستقبل السلام!

كذلك يتوجس المؤلف من قيام بعض الدول ذات التوجهات القومية في المنطقة - تحديدا سوريا، ايران والعراق - بتكوين تحالف قومي مضاد قد يمثل خطرا شديدا علي امن اسرائيل ، وكل ذلك يجعل من الضروري ان تتضمن معاهدة السلام مع سوريا ترتيبات تضمن أمن اسرائيل وتحميها من هذه المخاطر المحتملة.

وبافتراض ان المعاهدة المزمع توقيعها تلك، ستنص علي اعادة الجولان للسيادة السورية واخلائها تماما من التواجد العسكري لكلا البلدين، فإن ذلك في راي المؤلف لن يحول دون وجود مخاطر أمنية ايضا علي اسرائيل!

ويري ان غياب الانذار المبكر ياتي في مقدمة هذه المخاطر حيث ستحتاج اسرائيل لوقت طويل بالمقارنة بسوريا للانذار والتعبئة وتحريك القوات، لذلك لابد من وجود محطات للانذار المبكر وتوفير مثلها لسوريا ايضا حتي توافق علي اقامة محطات لاسرائيل.

المصدر الثاني للخطر علي اسرائيل هو الهجوم من الجو والذي يعتقد المؤلف انه حتي لو تواجدت قوات لجيش الدفاع الاسرائيلي في الجولان فان ذلك لن يفيد في حالة الهجوم من الجو، وان السبيل لمجابهة هذا الخطر بالاضافة لأجهزة انذار الكترونية بعيدة المدي، هو السماح لاسرائيل بالاستطلاع الجوي بما يكشف مبكرا اية نية للهجوم الجوي.

وبذلك يري المولف ان الجولان بوضعها الحالي ذات اهمية استراتيجية بالغة لاسرائيل، ولهذه الاهمية ثلاثة ابعاد البعد الاول هو الدفاع، حيث تشكل الجولان منطقة عازلة دفاعية عن وادي الاردن وشرق الجليل، خاصة وان الجيش السوري اصبح اكثر قوة منه في عام ١٩٧٣ والبعد الثاني الاهمية الجولان الاستراتيجية هو بعد الردع حيث يري ان تواجد قوات لجيش الدفاع الاسرائيلي يمثل عامل ردع كبيرا لسوريا حيث تبتعد مرتفعات الجولان ٦٠ كيلو مترا فقط عن دمشق، اما البعد الثالث فيرتبط بما سبق، وهو ان الجولان تمثل عنصر مساومة قويا في المفاوضات، يمكن لاسرائيل ان تستخدمه كورقة ضغط تفرض بها السلام.

وفي الجزء الخامس والاخير من الكتاب يتناول المؤلف مسالة التركيبات الامنية خلال المرحلة الانتقالية للسلام، ومن وجهة نظره فان هذه الترتيبات لابد ان تكون وفق الاسس التالية:

- ان تفي هذه الترتيبات الامنية بالحد الادني الذي تحتاجه اسرائيل من الامن والا تكون قابلة للالغاء او التغيير.

- ان توفر قدرة عالية علي ردع سوريا او اي دولة عربية قد تشن هجوما علي اسرائيل، فتوفر لها القدرة علي التعبئة السريعة ونشر الاحتياطي، وتمكينها من مواجهة اي هجوم مفاجي- ليس من الضرورة بمكان ان تظل هذه الترتيبات كما هي وعلي نفس الدرجة طوال الفترة الانتقالية ، بل من الممكن اختصار هذه الترتيبات والاجراءات تدريجيا كلما اقترب السلام الحقيقي.

وبناء علي هذه الاسس ينطلق المؤلف في عرض الترتيبات الامنية والاجراءات التطبيقية لها، والتي تكفل في رايه تحقيق الاسس السابقة، وبالتالي الامن الاسرائيلي والسلام في نفس الوقت.

ويندرج ضمن هذه الترتيبات وجود ضمانات من القوي العظمي لحماية السلام وتمركز قوات امريكية في الجولان واجراء تخفيضات وقيود علي القوات العسكرية السورية ووجود خطوط دفاع وخطوط ردع اسرائيلية في الجولان تضم محطات انذار مبكر ونشر قوات لجيش الدفاع الاسرائيلي . او قوات اخري اجنبية)، وبذلك يمكن تحقيق السلام المنشود

ورغم ان الكتاب يقدم لنا القضية من وجهة نظر اسرائيلية بحتة ويعتبر ان المشكلة الاساسية في كيفية تحقيق الامن لاسرائيل قبل اي شيء آخر، الا انه في النهاية يمثل اضافة جديدة لادبيات سلام الشرق الاوسط ، في هذه الفترة التي تجري فيها المفاوضات بين سوريا واسرائيل، ولم تنته بعد.

سامح راشد

□□ د . رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة، ١٩٩٤ □□

ترجع أهمية الكتاب الى أنه يأتى ونحن على أعتاب مرحلة سلام فى منطقة الشرق الأوسط ليتناول القوى الدينية فى إسرائيل التى تشارك وتؤثر فى الحياة السياسية الإسرائيلية وفى القرار السياسى الإسرائيلى وليلقى الضوء على مواقف تلك القوى تجاه أغلب القضايا بجانب صراعاتها ودورها داخل المجتمع الإسرائيلى

تناول الباب الأول إشكالية العلاقة بين اليهودية والصهيونية داخل اسرائيل فيطرح الفصل الأول عرضا سريعا لأفكار العديد من المفكرين الإسرائيليين حول اليهودية والصهيونية ثم يعرض للفارق والمضمون بين الصهيونية الغربية على طريقة (هرتزل) وبين الغالبية العظمى من صهيونى شرق أوروبا، ثم ينتقل ليبرز لنا انه حتى داخل صهيونية شرق أوروبا لم يجمعها توجه واحد وإنما نشبت داخلها خلافات حول معظم القضايا وكانت التوترات الداخلية و الإنشقاقات والإختلافات الأيديولوجية ، مميزة للتاريخ الصهيونى .

وفى الفصل الثانى (الدين والدولة فى اسرائيل) يعرض لوجهات النظر المختلفة التى تتناول الدولة وعلاقتها بالدين فى اسرائيل وتتلخص فى ثلاثة تيارات هى :

التيار الأول الذى يرى أن دولة اسرائيل محايدة تجاه الدين وتطبيق الشريعة، التيار الثانى يرى أن الحكم على علمانية الدولة أو دينية الدولة إنما يرجع بالأساس وفق وجهة نظر المراقب من حيث كونه علمانيا ودينيا وأخيرا التيار الثالث والذى يرى أن دولة اسرائيل هى دولة غير دينية .

ثم ينتقل بنا المؤلف الى إتفاق «الوضع الراهن» بين العلمانيون والدينسوريون فى اسرائيل ويبرز لنا أهم مميزاته وعيوبه .

ويتناول الباب الثانى : الأحزاب الصهيونية الدينية الأرثوذكسية فيطرح الفصل الأول (الصهيونية الدينية النشأة والمفاهيم) يشير المؤلف الى المنطلق الفكرى للصهيونية الدينية القائم على معارضة الفكرة التى يؤمن بها عامة اليهود الداعين الى انتظار المسيح المخلص كى يقودهم صوب فلسطين من اجل إقامة «مملكة اسرائيل» . وعن النشأة الحقيقية للصهيونية الدينية ينتقل بنا المؤلف ليعرض افكار الحاخام «يهودا القلمى»المنشورة فى كراسته التى كتبها عام ١٨٣٤ (اسمعى يااسرائيل) «شمعى يسرائيل» وافكار احد زملاء «القلمى» المتأثرين به وهو الحاخام الهولندى «تسفى هيرش كاليشر» حيث يرى

المؤلف انه على الرغم من عدم حصول أفكار هذين الحاخامين على التأييد إلا أنها شكلت المقدمة المطلوبة لبروز الصهيونية الدينية داخل التجمعات اليهودية، كما يرى المؤلف أنه نتيجة لظهور أفكار الحاخام «ابراهام اسحق كوك» فإن الصهيونية الدينية قفزت قفزة كبيرة للامام وبفضل آراء «كوك» استطاعت الصهيونية استيعاب كل وجهات النظر والبرامج السياسية وفلسفات الأحزاب الدينية واستطاعت جمع شمل مختلف الإتجاهات في الدين والسياسية .

اما في الفصل الثاني فيشير الى انه على الرغم من أن الاحزاب الدينية الموجودة اليوم على الساحة السياسية في اسرائيل قد نشأت خارج فلسطين إلا أنها تبقى الى اليوم من اقدم القوى الحزبية في اسرائيل

أولا حزبا «المزراحي» و «العامل المزراحي» ويرجع د . رشاد نشأة «المزراحي» وهي اختصار لتعبير (مركز روحاني) الى خمسة سنوات بعد قيام «هرتزل» بإعطاء دفعة جديدة للصهيونية وكان هدف «المزراحي» كما يوضحه المؤلف هو الإستيلاء على المؤسسات الصهيونية وخلق اغلبية دينية بين يهود فلسطين، أما عن مركز «المزراحي» بين التيارات الصهيونية المختلفة فيرى د . رشاد عبد الله انه كان يشكل خطا وسطا بين تيارين «فالمزراحي» كان من ناحية يرفض الصهيونية كحركة علمانية خالصة، ومن ناحية أخرى كان يرى أن الإيمان الديني دون روح قومية يهودية هو مجرد «شبه يهودية» . ثم ينتقل بنا الى ظروف نشأة الجناح العمالي لحزب المزراحي الذي جاء نتيجة لعدم تمثيل «المزراحي» لصالح قادة «العامل المزراحي» مما أدى لإنتهاج الأخير سياسة مستقلة عن «المزراحي» ، أما عن أهداف العامل المزراحي فيرى المؤلف انها كانت تسعى في الأساس الى تحقيق رفاهية العمال وممارسة الإستيطان والتربية .

ثانيا : - «المفدال» (الحزب الديني القومي) :-

نشأة حزب «المفدال» جاءت نتيجة بروز تيار قوي يطالب بتوحيد حزبي «المزراحي» و «العامل المزراحي» و «العامل المزراحي » تمثل اقصى التطرف اليساري ثم كتلة الوسط والتي تمثل ٤٥٪ من الحزب والتي تعتبر اقل اعتدالا وأكثر تصلبا «عصبة المزارعين وعصبة السفارديم» في اليمين المتطرف .

ثالثا : قائمة «تقاليد اسرائيل) :

وهذه القائمة تسعى لإستقطاب اليهود المهاجرين من شمال افريقيا وأن مواقفها تجاه القضايا السياسية والإجتماعية تعكس مواقف «المفدال» حيث شاع عنها إنها مفدال شمال أفريقيا .

رابعا : موراشا (التراث) : وهي من اكثر الأحزاب الدينية تطرفا وتعصبا على الصعيد السياسي او الديني وقد نشأت على يد الحاخام «حاييم دروكمان» بالتحالف مع احد قادة «جوش امونيم» الأصولية المتطرفة واسمه «حانان بسن بورات»

خامسا : ميماد (معسكر الوسط الديني) أو (اليهودية العقلانية) تعتمد في الأساس على اليهود من اصل أوروبي لاسيما الناطقين بالإنجليزية لينافس «المفدال» و «شاش» الذين كانا يتنافسان على أصوات اليهود الشرقيين وقد نشأت «ميماد» على يد الحاخام «يهود المعيطل» .

يتناول الباب الثالث : - الأحزاب الدينية المسيحانية المعارضة للصهيونية (أحزاب تكفير الدولة) ويطرح الفصل الأول (الأحزاب الدينية المسيحانية الاشكنازية) يشير د . رشاد عبد الله أولا : الى أصل تكوين أجوادات يسرائيل لمنظمة عالمية ودينية لليهود المتشددين ثم ينتقل إلى توضيح نشأة هذا الحزب والتي تمت على يد بعض الأعضاء المنحبين من «المزراحي» بجانب بعض اليهود المتشددين من التيار الارثوذكسي .

ثانيا : ينتقل المؤلف الى (عمال اجودات يسرائيل) وهي الجناح العمالي لاجودات والذي ظهر نتيجة اضطرار اعضائها الى إنشاء تنظيمها المستقل عن (اجودات يسرائيل) لمعالجة ورعاية مصالح العمال من اليهود الأرثوذكس، او بالنسبة لمواقف (عمال الاجودات) الذي تحول الى حزب بعد إعلان قيام اسرائيل - العقيدية فيذكر المؤلف ان هناك عناصر قوية تعارض التخلي عن اي شبر من «أرض اسرائيل» أما عن مواقفهم السياسية فهي ترفض اتفاقيات كامب ديفيد وتؤيد سياسات الحكومات الاسرائيلية تجاه عرب المناطق المحتلة وسياسات الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثالثا : بالنسبة لاجودات يسرائيل الاورشليمية فيرى المؤلف انها طبعة جديدة للصيغة السائدة للأرثوذكسية الدينية . رابعا : - عن نشأة حزب ديجل هتوراة (علم التوراة) يذكر المؤلف انها بدات عشية إنتخابات الكنيست الـ ١٢ عام ١٩٨٨ ويرى د . رشاد عبد الله أنه من اقل الاحزاب تطرفا من ناحية البرامج .

ثم ينتقل المؤلف الى الفصل الثاني (الاحزاب الدينية المسيحانية الفاردية) ليناقش بروز الاستقطاب الطائفي في الواقع الديني السياسي في اسرائيل وكون هذا الإستقطاب عامل من العوامل التي لعبت دورا مهما في تنامي المد الديني القومي المتطرف في اسرائيل ويرى المؤلف أن صور وأنواع الصراعات في اسرائيل جاءت نتيجة للظروف الشاذة التي أدت لتكوين المجتمع الإسرائيلي .

أما في المبحث الثاني فيذكر المؤلف أسباب تشكيل حزب «شاس» (اتحاد حراس التوراة الفارديم) عام ١٩٨٣ وبصفة عامة يرى المؤلف أن «شاس» استطاع أن يضرب بجذوره في المجتمع الإسرائيلي من خلال شبكة المنبع «همعيان» حيث يتصل بناخبيه يوميا وبصورة مباشرة ويقدم لهم نشاطات وخدمات إجتماعية وتربوية ودينية تكفي مائة الف نسمة يوميا من خلال (١٤٠٠) فرع في مختلف أنحاء البلاد .

في الفصل الثالث (الأحزاب الدينية في اسرائيل من المساومة الى الابتزاز) يؤكد لنا المؤلف أن أي محاولة لفهم الحياة السياسية الإسرائيلية تتطلب منا أن نعي المنطلق الفكري لهذه الحياه السياسية الذي يتركز على سياسة التوفيق والإئتلاف القائمة عل يترك الخلافات الجوهرية جانبا وتكتيل الجهود والقوى حول الدفاع عن البقاء ويرى المؤلف أن هذا الأسلوب يقوم في الأساس على مفاهيم معينة للتعامل مع المجتمعات الرافضة للوجود اليهودي تلك المفاهيم التي تدور حول البحث بصبر عن الحد الأدنى لتقبل وحدة الحركة وهذا الأسلوب إنتقل للمارسة السياسية ويغلف التقاليد الاسرائيلية لتلك الحركة .

في المبحث الثالث من الفصل الأول نجد أن د . رشاد عبد الله يقدم تعريفا لأهم وأكبر شخصية دينية خارج اسرائيل وهو الحاخام «مناحم سينورسون ميلوفافيتش) ويشير لأهم آراءه تجاه القضايا العلمية والتكنولوجية والسياسية هذا بالإضافة لتأثيره في العديد من الأحزاب والحركات

.وفي المبحث الرابع يقدم المؤلف تقييما سريعا «للحيدية في اسرائيل» ويؤكد على أنه على الرغم من أن التوجه العام داخل الحركة الحيدية كان ضد الهجرة الى فلسطين ورفض الاعتراف بشرعية دولة اسرائيل الجديدة بسبب طابعها العلماني .

وفي المبحث الأول من الفصل الثاني «الحريديم» يوضح المؤلف مدلول لفظ «حريدي» وهي تطلق على اليهود المتدينين المغالين في التشدد والذين يعادون الصهيونية ويكفرون الدولة ويعيشون في عزلة جيتون، أما في المبحث الثاني يبرز المؤلف اصل طائفة «ساطمر» الحيدية» وتتزعمها الحاخام المعروف بلقب «الحاخام من ساطمر»، ويؤمن بكفر دولة اسرائيل ويرفض الصهيونية العلمانية وفي المبحث الثالث والأخير يحدثنا المؤلف عن جماعة «ناطوري كارتا» التي ظهرت كجماعة دينية انشقت عن حزب (اجودات يسرائيل) عام ١٩٣٥ نتيجة رفضها اي تعاون أو لقاء مع الحركة الصهيونية. أما عن نشاط «ناطوري كارتا» السياسي فيذكر انه قد بدأ بعد الإعلان عن قيام دولة اسرائيل فرفضت الاعتراف بهذه الدولة واحتجت أمام الأمم المتحدة على إعلانها، واقترحت هذه الجماعة تدويل القدس واعترفت بحقوق شعب فلسطين على كامل أرض فلسطين وأبدت استعدادها للعيش في ظل سلطة فلسطينية، كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين .

مصطفى عزيز محمد

□□ لواء د. ممدوح عطية . القدرة النووية الاسرائيلية وأثرها على الامن القومى العربى . مركز الدراسات العربى . الاوروبى بباريس . ١٩٩٤ □□

يتعرض الكاتب لموضوع الساعة فى الشرق الاوسط وهو القدرة النووية الاسرائيلية ويرى ان العالم يموج بالمتغيرات الدولية والاقليمية الحادة وتحرص اسرائيل دون باقى دول المنطقة التى تعيش فيها على انتهاج سياسة ثابتة ترمى الى العمل على تنامى قدراتها العسكرية وعلى رأسها القدرة فى مجال اسلحة الدمار الشامل.

وتنفرد اسرائيل باحتكار القدرة النووية العسكرية فى المنطقة العربية مما يشكل تهديدا حقيقيا لدول المواجهة العربية مجتمعة وستظل اسرائيل محتفظة باحتكارها للقدرة النووية العسكرية حتى نهاية التسعينات الحد ادنى وخاصة ان الولايات المتحدة قد اكتفت بتوقف اسرائيل عن انتاج اسلحة نووية جديدة وعن المضى فى تطوير دورة الوقود النووى فى منشآتها مقابل نزع الاسلحة الكيميائية والبيولوجية فى دول المنطقة العربية وهو خيار غير عادل.

يهدف هذا الكتاب الى القاء الضوء على حقيقة الترسانة النووية الاسرائيلية وجهود اسرائيل فى تعظيمها وأهدافها من تملكها والتى قدرها البعض بأنها القوة النووية الخامسة فى العالم كذلك تناول المساعدات التى قدمت لاسرائيل من دول اخرى لتعاونها على تحقيق هذا التقدم ومراحل بناء تلك القدرة والتى بدأت مع نشأة الدولة وليست وليدة الفترة الراهنة وهذا ماجعل اسرائيل تنفرد بامتلاك قدرة الردع النووى فى المنطقة.

يناقش ايضا تأثير امتلاك اسرائيل لتلك القدرة النووية على الامن القومى العربى ويقترح افضل الاساليب لمواجهة هذا التحدى الراهن والمستقبلى وذلك فى ظل المحاولات التى تبذل حاليا لجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية والتى لم توقع اسرائيل على معاهدة منع انتشارها حتى الان وترفض الدخول فى مباحثات الحد من التسلح

فيخصص المؤلف الفصل الاول للقدرة النووية الاسرائيلية فعلى الرغم ان الاوساط الرسمية الاسرائيلية لم تعلن رسميا عن وجود مثل هذا السلاح فى حوزتها الا ان دلائل مانشر من معلومات دقيقة مؤكدة بعضها من داخل اسرائيل وعلى السنة زعمائها وقادتها ومفكريها وعلمائها والبعض الاخر من خارجها فى تقارير اجهزة مخابرات الدول العظمى لم تترك ادنى شك فى ان اسرائيل قد اتمت صناعة اسلحة نووية بل وتمتلك مخزونا منها تباينت التقديرات بشأن كمياته ونوعياته.

وينتقل المؤلف فى الفصل الثانى الى الجهود الاسرائيلية الحقيقية لتعظيم تسليحها النووى ويبرز تطور القدرة النووية الاسرائيلية والدور الفرنسى والامريكى فى دعم هذه القدرة وتنميتها والتستر عليها.

ولعل ابرز ملامح هذه القدرة

١. اجماع الكثير من المصادر على ان اسرائيل قد طورت قنبلة هيدروجينية خاصة بها

٢. اعلنت مصادر قليلة ان اسرائيل قد امتلكت القنبلة النيوترونية غير انه لاتوجد ادلة قاطعة على هذا الزعم

٣. تزايدت اعداد الرؤوس النووية ضمن الترسانة النووية الاسرائيلية وهناك شبه اتفاق على ان اسرائيل تمتلك حتى ٢٠٠ راس نووى ليست كلها من القنابل الذرية العيارية والتى تستخدم من الطائرات بل يوجد ضمن ماتمتلكه اسرائيل رؤوس ذرية للصواريخ اريحا ودانات مدفعية شذرية بالاضافة لقنابل الطائرات الذرية من مختلف الاعيرة.

٤. قامت اسرائيل بتطوير وسائل الاستخدام الذرية فقد طورت الصاروخ من عائلة اريحا الى ان اصبحت تمتلك صاروخ اريحا . ٢ طويل المدى وكذا الالغام الذرية التى زرعتها اسرائيل فى هضبة الجولان لعمل حقل موانع ضد المدرعات السورية كل ذلك يضاف الى اسطولها الجوى من الطائرات القاذفة المقاتلة والتى اصبح معظمها قادرا على حمل وقذف قنابل ذرية.

٥. اسفرت الجهود الاسرائيلية عن تطوير طاقة مفاعل ديمونة الذرى حيث بدا بـ٢٦ ميجاوات ثم رفعت طاقته الى ٧٠ ميجاوات ثم ١٥٠ ميجاوات مما يمثل زيادة قدرة المفاعل على انتاج البلوتونيوم المستخدم فى صناعة القنبلة الذرية.

٦. امتلاك اسرائيل القدرة العسكرية والتصميم والدعم المادى والمعنوى من حلفائها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية مما يمكنها من تدمير الامكانيات النووية لدى خصومها. تملك ايضا القدرة على توجيه الضربة النووية الثانية.

ويحدد المؤلف فى الفصل الثالث الاهداف التى حددتها اسرائيل عند تطوير سلاحها النووى لتهديد الامن القومى العربى فانه يمكن ان نجملها فى بعض الاهداف الرئيسية حددها العدو لنفسه عند تطوير السلاح النووى منها الابتزاز (ابتزاز العرب استراتيجيا للدخول فى مائدة المفاوضات والرضوخ للتسويات التى تعرضها اسرائيل وفقا لميزان القوى المختل والتأثير على الارادة العربية المعنوية والقتالية لمنعهم حتى من محاولة استرداد اراضيهم المحتلة.

والاخضاع (التهديد علنا باستخدام السلاح النووى لاخضاع الاقطار العربية وحملها على الاتيان بافعال وخطوات تتفق ومصالح اسرائيل اضافة الى الهيمنة السياسية والافناء كأساليب لتهديد الامن القومى العربى وينتهى المؤلف بأسلوب مواجهة الحظر الاسرائيلى بقوله مهما قيل عن القوة الاسرائيلية التى يراها البعض تتراوح بين القوة التقليدية والقدرة النووية فإن الارادة التى لاتعرف التردد لممارسة الرد هى الأمر الحاسم لمواجهة هذه القوة العدوانية

ويعلن الكاتب فى النهاية عن توجهه الى المنظمات الدولية والرأى العام العالمى لكى تؤيد دعوتنا الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح النووى مما يتطلب تخلى اسرائيل عن خيارها النووى وانضمامها الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية.. حيث يؤدى ذلك بالقطع الى سعى الدول العربية للحصول على اسلحة ذرية ويوقف بالتال سباق التسلح الذى يقوض اركان السلام بالمنطقة.

نجوى نظمى مينا

□□ د. محمد حرب - العثمانيون فى التاريخ والحضارة ،سلسلة دراسات عثمانية، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٤□□□

فى القرن السادس عشر، سيطر الأتراك العثمانيون على الوطن العربى، حيث فتحوا الشام عام ١٥١٦م ومصر ١٥١٧م ، ثم توالى سقوط أجزاء الوطن العربى حربا أو سلما، فشريف مكة ما كاد يسمع بدخول السلطان سليم مصر حتى أستسلم وأرسل ابنه الى القاهرة يحمل مفاتيح الكعبة، كما استولى العثمانيون على العراق ١٥٣٤م وهو نفس العام الذى بدأ فيه الاستيلاء على ليبيا وتونس والجزائر، وفى ١٥٥١م استولوا على اليمن. ولم يأت آخر القرن السادس عشر الا وكان الوطن العربى كله، ما عدا المغرب، تحت السيطرة العثمانية. وقد تخطى نفوذ العثمانيين الوطن العربى الى العالم من حولهم، حيث تقدموا فى أوروبا تقدما أفزعها، واستمرت الاحداث مدا وجزرا، على نحو ما هو مدون فى صفحات التاريخ حتى انتهى الامر بالامبراطورية العثمانية الى العودة تقريبا للمساحة الجغرافية التى انطلقت منها تركيا.

دولة آل عثمان - اذن - هى أطول دولة فى التاريخ، ولا يطول عمر الدول - كما يقول د. محمد حرب - الا بحضارة وعدل. على أن الاهتمام بتاريخ العثمانيين وحضارتهم، انطلق فى البداية من معاهد الاستشراق والجامعات الاوروبية، تحت تأثير التقدم العثمانى الذى ازعج الاوروبيين، فجاءت دراساتهم عدائية للاسلام وبالتالى للعثمانية. وفى هذه المعاهد تلقى طلاب العلم من العالم الاسلامى هذه الدراسات وعادوا الى بلادهم يحملون هذه الأفكار المغلوطة لتروج جيلا بعد جيل.

وعلى حد تعبير د. نهاد جتين مدير معهد الدراسات الشرقية ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها فى جامعة اسطنبول: كانت أوروبا وايران وروسيا والدول الاشتراكية تعادى العثمانيين، لأنهم عملوا على اعلاء كلمة الله ونشر الحضارة الاسلامية، فالمثير للعجب أن تعادى بعض الدول الاسلامية العثمانيين»

يتبنى هذا الكتاب الدفاع عن العثمانيين تاريخا وحضارة، ويرى انه لا يناصر تاريخ العثمانيين وحضارتهم الا الذين يؤمنون بالاسلام، لا يسير الكتاب على المنهج المتبع من حيث التقسيم الى ابواب وفصول وانما ضم ثلاثة عناوين رئيسية، اثنان منها استغرقا معظم صفحات الكتاب وهما «العثمانيون فى التاريخ» و«العثمانيون فى الحضارة» اما العنوان الثالث «كلمة حق واجب قولها» فقد استغرق صفحات قليلة.

ويبدأ أحد العناوين الصغيرة المندرجة تحته «العثمانيون المفترى عليهم» كما لو كان الهدف من هذه الدراسة.

وقد تفرعت عن العناوين الرئيسية الثلاثة نقاط فرعية كثيرة تنوعت بين الفكر والترجمات الشخصية والتاريخ والفنون.

فى الجانب الحضارى، ظهرت «الفنون» فى سماء الحضارة العثمانية منذ فتح اسطمبول على يد السلطان محمد الفاتح ١٤٥٣م وحتى عهد السلطان سليمان القانونى، وبرز فى مجال المعمار العثمانى كثير من الرواد من امثال خير الدين، ويعقول شاه وسنان، وفى الخط ظهر الخطاط موسى عزمى الذى اشتهر باسم (حامد) ١٨٩١ - ١٩٨٢ والذى وصف بأنه واحد من الفنانين العباقرة فى التاريخ الفنى الاسلامى.

وفى الآداب نرى دواوين شعرية كبيرة لكثير من السلاطين والأمراء ومن هؤلاء السلاطين سليمان القانونى وسليم الأول الذى قام المستشرق الالمانى (باول هورن) بطبع ديوانه بأمر من الامبراطور الألمانى غليوم، لاهدائه الى السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى عام ١٩٠٤م رمزا للصداقة العثمانية الالمانية.

وفى التراث الادبى العثمانى حديث ودود عن العرب وصفاتهم التى تتنوع بين الكرم والشهامة والفروسية والمحافظة على العرض والحوار والصدق والثبات والسمو عن النهب والسلب فى الحروب فضلا عن عدالتهم التى لها مكانة متميزة فى التصور التركى. كما حظيت المرأة العربية بمكانة سامية فى وجدان الاتراك وفى أدبهم، فهى مجاهدة وأديبة، مخلصة ومتسامية، دينها أهم لديها من كل اعتبار آخر، ثابتة على الحق والعدل، مؤمنة بالله، لا تخشى الموت.

فى الفكر قدم لنا الكتاب نماذج ثرية من الشخصيات الصانعة للأحداث من قبل شيخ الاسلام مصطفى صبرى وعاطف الاسكليبى وأحمد نعيم زاده وبديع الزمان النورسى فى الرحلات والجغرافيا والعلوم تحدث عن الشيخ شمس الدين ودوره فى التربية والعلوم والرحالة العثمانى أوليا جلبى، كما قدم صورة مصر فى التراث الجغرافى العثمانى.

ويبقى أن نقول أن الكتاب فى مجمله يحاول الاجابة على مثل هذه التساؤلات:

هل رحب العرب بالحكم العثمانى. هل قاوموه، كيف كانت رؤية العرب للعثمانيين.. غزاة، فاتحين، منقذين، مستعمرين. هل كانت الرؤية العربية لهم مثل رؤيتهم للفرنسيين عندما دخلوا مصر، أم للفاطميين عندما حكموا البلاد المصرية، أم للصليبيين وقت أن أسسوا كيانا فى بلاد الشام قام وانتهى.. أم هى مختلفة عن هذا وذاك؟!

ولا يفتأ المؤلف يذكرنا خلال صفحات الكتاب بأنه ليس تركيا، وانما هو باحث عن الحقيقة، ونأمل أن يكون قد أقنع الدارس والقارئ معا.

على عياد

كتب جديدة وردت الى المجلة

ندوة الوطن العربى وكومنولث الدول المستقلة

□ المحرر: د. مصطفى علوى

□ الناشر: معهد البحوث والدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ـ ١٩٩٤

عقدت أعمال هذه الندوة فى اطار اهتمامات معهد البحوث بالقضايا العربية للمساعدة فى وضع خطة لدراسة شاملة للعلاقات بين الوطن العربى ورابطة الكومنولث سواء من حيث محدداتها أو ابعادها المختلفة. وتضمنت بحوث الندوة دراسات متكاملة عن المحددات الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والأمنية والسياسية للعلاقات وتضمنت الدراسات السياسية تعريفا كاملا بالتطورات السياسية الداخلية فى بلدان رابطة الكومنولث والنزاعات القومية داخلها والكومنولث كنظام اقليمى ووضعه فى النظام العالمى ومستقبله أما ابعاد العلاقات فشملت كلا من الاعباء السياسية الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية . وفضلا عن بحوث ودراسات الندوة والتعقيبات عليها ينشر الكتاب نص المحاضرة الختامية التى القاها د.. مراد غالب وزير الخارجية الأسبق والرئيس الحالى لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية فى ختام أعمال الندوة .

التطور السياسى فى مصر (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢)

□ تحرير: محمد صفى الدين خربوش

□ الناشر: مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه أعمال المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية خلال الفترة (١٧ ـ ١٩ أكتوبر ١٩٩٣) حول موضوع التطور السياسى فى مصر وينقسم الكتاب الى خمسة فصول تتناول على الترتيب: الاطار الثقافى والقانونى للنظام السياسى المصرى والسلطات الرسمية والاحزاب السياسية والجماعات والنقابات والاعلام. ويقدم الكتاب ببحوثه المتعددة صورة مقبولة لواقع النظام السياسى المصرى والعوامل المؤثرة على تطوره.

وقد اتفق المشاركون على حدوث بعض المظاهر الايجابية التى تدعم التطور نحو الديمقراطية مقارنة بالعقود الثلاثة السابقة من ناحية ومن ناحية أخرى اتفقت البحوث على محدودية هذه التطورات وعلى استمرار العقبات والقيود التى تحد من جنى التطورات الايجابية.

المنافسة الحزبية فى مصر (١٩٧٦ ـ ١٩٩٠)

□ تاليف: د. صلاح سالم زرنوقة

□ الناشر: كتاب المحروسة ـ القاهرة ، ١٩٩٥

يتناول هذا الكتاب أحد أهم قضايا التطور الديمقراطى فى مصر، وهى المنافسة بين الاحزاب فى الانتخابات كآلية لتداول السلطة وسيطرة الجماهير على مخرجات السياسة. وحاولت الدراسة تفسير ضعف فعالية هذه الآلية من خلال مجموعة ضوابط مؤسسية فى مقدمتها بنية المنافسة اى مدى التكافؤ بين الاحزاب فى مستويات القوة كما يجيب المؤلف على عدة أسئلة هامة منها:

ـ كيف يمكن تفسير ضعف احتمال تداول الاغلبية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة من خلال الاستراتيجيات التى تتبناها الاحزاب من أجل كسب الأصوات فى الانتخابات ورؤية الناخبين لهذه الاستراتيجيات

ـ وكيف يمكن تحديد درجة المنافسة الحزبية فى مصر على المستوى القومى وعلى مستوى الدوائر؟ وكيف يمكن تفسير التباين فى درجة المنافسة من دائرة إلى أخرى ومن انتخابات الى اخرى.

ويرى المؤلف أنه رغم أن القياس قد أسفر عن ضعف التنافسية على المستوى القومى فى معنى غياب احتمال تداول الأغلبية وعدم تعبير مخرجات السياسة عن القوى المتباينة فى المجتمع إلا أن بعض الدوائر الانتخابية قد عكست درجة عالية من المنافسة فى معنى التكافؤ بين القوى المتنافسة مما استلزم من المؤلف البحث عن العوامل المحلية التى تكمن وراء هذه الظاهرة.

الإتفاق الفلسطينى الإسرائيلى (الرأى والرأى الآخر)

□ تأليف: حسين أبو شنب

□ الناشر: مكتبة مدبولى ـ القاهرة ـ ١٩٩٥

دراسة تحليلية موضوعية تعتمد على المنهج العلمى بإستخدام أداة تحليل المضمون والتى ترصد المادة الاعلامية المنشورة عن الاتفاق فى عينة من الصحف العربية، وتجيب عن عدد من التساؤلات المتعلقة بحجم المادة وموقعها وطبيعتها والأفكار التى تعكسها، واشكالها (الخبر، التحليل والتقرير الأخبارى، الحديث والمقابلة الصحفية، الكاريكاتير، والمقال، واستطلاع الرأى).

وتحاول الدراسة أن تسبر أغوار الموضوعات والقضايا التى تتناولها هذه المادة وتفسيرها والاستدلال على اتجاهاتها وغاياتها، والتعرف على اتجاهات الكتاب والشخصيات القيادية مقارنة مع صفاتهم الاعتبارية، وانتماءاتهم الفكرية والسياسية والحزبية وتطابق ذلك مع الاتجاه العام للصحف المدروسة، وتقف على طبيعة الجدل والحوار فى تسلسل موضوعى لإتجاهات ومبررات المؤيدين والمعارضين والوسطيين «الفئة البينية».

الدراسة مدعمة بالوثائق والمراجع والجداول الاحصائية التى حرص عليها الباحث الدكتور حسين أبوشنب، أحد الكوادر الاعلامية البارزة فى العمل الفلسطينى والعربى، وواحد من المحيطين بجوانب القضية الفلسطينية والعربية وله مؤلفاته واسهاماته فى مجال الاعلام والاتصال.

التنمية البشرية فى مصر: رؤية بديلة

□ تأليف: نادر فرجانى

□ الناشر: المشكاة ـ القاهرة ـ ١٩٩٤

لمؤلف هذا الكتاب اهتمام عميق وقديم بموضوع «التنمية البشرية» واعتقاد جازم كما قال الفيلسوف الاغريقى «بروتا جوراس» منذ أكثر من خمسة وعشرين قرناً أن: «البشر هم معيار الأشياء جميعا». كذلك يجزم الكاتب أن حالة التنمية البشرية فى مصر متردية ، ولاتتقدم، وينطوى استمرار الاوضاع الراهنة على تدهور بالغ، لذلك فهو يشير الى أنه يتعين على السياسة العامة فى ظل مجتمع فقير هيكليا أن تعالج الاسباب الجوهرية للفقر بدلا من التخفيف من عوارضه بمعنى أنه ينبغى أن يكون استئصال شأفة الفقر، وليس مجرد أن منه، هو غاية السياسة العامة، ويمكن تحقيق ذلك فى بلد كمصر فقط من خلال التنمية البشرية»، وهذه مهمة لايمكن إيكالها لقوى السوق الطليقة، كما أن وقع البرامج السكننة من وجهة نظر الكاتب سيكون محدودا.

إن إحداث تنمية بشرية فى مفهوم المؤلف ـ فى مصر لهو تحد تاريخى فذ لايمكن انجازه إلا فى الأجل الطويل، ويتعين الا يترك للصدفة بل ينبغى أن يخطط له كمعركة مصيرية.

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

جريدة ليبراسيون ٢١ فبراير ١٩٩٥

جريدة ليبراسيون (١٦ فبراير ١٩٩٥)



مجلة «التايم الامريكية ٥ مارس ١٩٩٥
« يا أصدقاء.. لقد كسبنا الحرب في الشيشان وخسائرنا لا تزيد على مدني واحد »
يلتسين
مجلة النيوزويك الامريكية (٣ يناير ١٩٩٥)
كم اود نفس الموديل
ولكن على اوسع بكثير
انتهت فترة الراحة فليعد الجميع الى العمل
التجارة بين الصين و الولايات المتحدة
حقوق الإنسان
صحيفة الانترناشيونال هيرالدتريبيون ٢٣ فبراير ١٩٩٥



نحو صياغة جديدة لسياسة الولايات المتحدة الامريكيـــــة فتـــرة رئاســـة كلينتـــون

إعداد : د . هدى راغب عوض

International Affairs

April 1994

The Clinton Years: reinventing US foreign policy

Linda Miller

إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية: فترة رئاسة كلنتون

لندا ميلر

هذه المقالة تحلل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تحت ادارة الرئيس كلنتـون والتى كـشـفـت عن تـحـولات فى الدور الأمريكى الخارجى والأبعاد الجديدة للأهداف والاستراتيجيات ، بالأضافة الى صعود الدور الأوروبى فى الساحة الدولية.

وكاتبة هذه المقالة تطرح اشكالية ، وهى انه مع انتهاء الحرب البـاردة هناك عـدة أسـئلة ملحـة من جـانب صـنـاع السـيـاسـة الأمريكية والمراقبين لها وهى:

ماهو دور امريكا وما مصالحها الحالية والمرحلية؟ وما هى القضايا والأماكن التى يمكن تجاهلها ؟ وهل الضغوط الداخلية والخارجية هى التى فرضت هذه الأسئلة يمكنها التأثير على اتجاهات وسياسات الحكومة الحالية؟

الأن وبعد مرور نصف عقد من الزمان اى خمس سنوات على سقوط حائط برلين وتولى رئيس شاب من الحزب الديمقراطى لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، اصبحت السياسة الداخلية هى الركيزة الأساسية ومحور اهتمام الرئيس الجديد، ويرجع ذلك للتغيرات التى حدثت فى الوضع الخارجى بعد انتهاء الحرب الباردة . ان النظرة الأولية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة كما تبدو للمنتقدين للسياسة الأمريكية والقائمين عليها ايضا، نوع من (البزنس) السياسى. لكن حقيقة الأمر ان سقوط الأمبراطورية الروسية وبالتالى انتهاء الحرب الباردة بينها وبين امريكا جاء مفاجأة لكل من صناع السياسة والشعب الأمريكى . وهذا يعنى ان الحكومة الأمريكية لم تكن مؤهلة لهذه الكارثة، وهذا يعنى ايضا انها لا توافق على ماحدث للاتحاد السوفيتى ، وأن كان قد حدث فعلا فما هو العمل؟

الدور الأمريكى على ضوء المتغيرات الخارجية :

عادة عند حدوث متغيرات جذرية مثلما حدث بأنتهاء الحرب الباردة ، يجب أعادة صياغة الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة

كقوة عظمى فى السياسة العالمية. وهناك شعور بالقلق وعدم الارتياح يسيطر على المفكرين والسياسيين الامريكيين مع اختفاء التهديد السوفيتى . لاشك ان الفترة مابعد الحرب البارة قد ادت الى حدوث نوع جديد من الطوارئ، خاصة وان الادارة الأمريكية برئاسة كلنتون ليس لديها الخبرة الكافية لمواجهة هذه المتغيرات والتى تتمثل ايضا فى ازمة الصواريخ النووية الكوبية والأزمة التى تواجهها برلين بعد اتحادها.

وبعد تولى الرئيس الشاب كلنتون رئاسة الولايات المتحدة اصبح هناك اعتقاد او مفهوم جديد وهو ان امريكا قد ادت الواجب او المفروض عليها تجاه المجتمع الدولى وعليها الآن ان توجه كل اهتمامها وتركيزها للسياسة الداخلية.

اذا كان غياب نظرة عالمية متناسقة ومتماسكة هى اكثر نقائص الادارة الأمريكية وضوحا فى عهد الرئيس كلنتون فهناك اتهام اخر لا يقل اهمية وهو فشل الادارة الأمريكية فى توظيف ادوات السياسة الخارجية بطريقة ايجابية وفعالة لكى تحقق اهدافها . فقد ورث الديمقراطيون من الجمهوريون أجندة مثقلة بقضايا كثيرة لم تنته بعد.

ان من الصعب تفنيد ما تحتاجه امريكا وما يحتاجه الآخرون وذلك يشمل الأمم المتحدة وما تسطيع فعله دول مثل الصومال وهايتى والبوسنا . ان العراق وشمال كوريا هما امتحان لأى قيادة فى دولة ديمقراطية ومتقدمة صناعيا . وبالنسبة لادارة أو حكومة ملتزمة بتحقيق انجازات محلية تصبح الشئون الخارجية عقبة مما يزيد الأمر تعقيدا. واضف الى هذه القائمة من الصعوبات الروابط الثنائية بين امريكا وكل من الصين وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبى فهى اذا اجندة مثقلة بالقضايا المعقدة . ولذلك فلم تعد الادارة الأمريكية قادرة على العمل فى هذه القضايا بسرعة وفاعلية .

أوروبا وأجندة السياسة الخارجية الأمريكية : الفرص والمخاطر :

اذا كان عدم وضوح الرؤية او الاهداف وعدم فاعلية الأدارة الأمريكية اثار حملة انتقاد للسياسة الخارجية للرئيس كلنتون ، فهناك اتهام اخر وهو ان البيت الأبيض سمح لأماكن اقل اهمية وثقل ان تحجب قضايا هامة نتجت عن انتهاء الحرب الباردة فى أوروبا . وهذا الاتهام له اهميته لأن عدم استعداد قادة الغرب وامريكا لحدث انتهاء الحرب الباردة جعلهم يتخذون قرارات بطيئة وغير متماسكة ومشاكل متعلقة بالسياسة والأقتصاد والأمن نتيجة سقوط الأتحاد السوفيتى والوحدة الألمانية.

وخلاصة القول فى هذه المقالة ان الرئيس كلنتون بعد صياغة شكل الحكومة الأمريكية وبالتالى لم يوفق فى صياغة جديدة للسياسة الخارجية ولسوء الحظ ان الذى يشكل النجاح او الفشل مازال غير واضح فى عالمنا هذا. وعلى ذلك فان الولايات المتحدة سوف تظل تتمتع بقوتها ونفوذها ولن تؤثر الأخطاء والتجاوزات التى تقع فيها ادارتها الجديدة تحت رئاسة كلنتون.

Foreign Policy

No. 97 - Winter 1994 - 95

Clintion's Dollar Diplomacy

John Strenlau

كلينتـــــون ودبلوماسية الدولار

جون سترنلو

إن الذين ينتقدون الادارة الأمريكية فى عهد كلنتون بعدم وجود استراتيجية أو رؤية واضحة لأولويات السياسة الخارجية، عليهم ان يتعرفوا على قسم الأدارة التجارية. وذلك لأن هذه الادارة تحاول جاهدة ان تزيد من حجم المال. فى الوقت نفسه توسع نفوذها فى الأسواق العالمية. هذه المحاولات الأيجابية تتم من خلال القسم التجارى للادارة الأمريكية بينما مازال يبحث عن طريق لادخار الأموال ويحاول تجنيب الولايات المتحدة الاستدانة من الخارج.

وبالنسبة لسكرتير قسم التجارة الدولية جيفرى جارتون فقد صرح بقوله «اننا ندخل فى عصر السياسة الخارجية بمعنى أن الأمن القومى سوف يكون وثيق الأرتباط بالمصالح التجارية وعندئذ تكون الدبلوماسية الأقتصادية حلا لمشاكل كثيرة فى عصرنا هذا واذا صح هذا القول فان الأدارة التجارية سوف ترتقى بالمصالح الأمريكية. ان الأولوية الجديدة فى المجال التجارى هى تقوية النفوذ الأمريكى فى عشرة أسواق صاعدة فى الأقتصاد العالمى وهى الصين وتضم تايوان وهونج كونج والهند واندونيسيا والبرازيل والمكسيك وتركيا وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا وبولندا والأرجنتين. وهذه البلاد وحدها تشمل حوالى نصف سكان العلم كما انها اكثر نموا طبقا لاحصائيات الأقتصاد العالمى، كما ان حكومات هذه البلاد ملتزمة بالتعاون التجارى مع الولايات المتحدة بالرغم ان المؤسسات الأقتصادية والأمنية والسياسية لهذه البلاد مازالت تمر بمراحل تغير، الا ان

التطور الذى يحدث فى هذه البلاد له تاثير اقليمى وعالمى، والذى من شأنه ان يحدد معالم الفترة بعد انتهاء الحرب الباردة

كما ان نجاح الاقتصاد الأمريكى داخليا يعتمد على مدى عمق التداخل بين امريكا وأسواق هذه البلاد. ان الذين يخططون للسياسة التجارية فى امريكا اكدوا انه بنهاية هذا العقد سيصبح حجم تجارة امريكا مع هذه الدول العشر اكبر بكثير من حجم تجارتها مع أوروبا واليابان. وفى خلال عشر سنوات اخرى سوف تتفوق على تجارتها مع اوروبا واليابان مجتمعتين. ان المخابرات الأمريكية قد قدرت على سنة ٢٠١٠ سترتفع الواردات من هذه الأسواق الى ٤٤٪ من الاستيراد العالمى. ان توسع الولايات المتحدة واختراقها لهذه الأسواق العشرة الكبيرة الصاعدة سوف يخلق فرص عمل كثيرة للأمريكين نتيجة التغيرات التكنولوجية، ويقلل من حجم العجز المالى ويعيد ثقة الراى العام للحكومة الأمريكية عامة وللرئيس بيل كلنتون خاصة.

وليس معنى هذا ان هذه الأسواق ستكتفى بالعشر دول التى تضمها فهناك بلاد اخرى مرشحة للانضمام مثل فنزويلا وتايلاند وربما فيتنام، اما روسيا فهى حالة خاصة لأن لديها قوة نووية رئيسية وسوقا محلية كبيرة، الا انها بأمكانيتها الحالية لاتستطيع تقديم اسهامات مؤثرة لأنجاح الأسواق العشرة الصاعدة.

ان هذه الأسواق كما وصفها جارتون قوة اقليمية صاعدة. بالاضافة الى توسعهم فى الأسواق المجاورة. مثال على ذلك بولندا فان نجاحها الاقتصادى واستقرارها السياسى يجعل منها نموذجا يحتذى به معظم البلاد الشرقية. وبالنسبة لجنوب افريقيا فهى تعتبر القوة الاقتصادية المحركة للقارة الافريقية. والنجاح الاقتصادى لتركيا يجعل منها نموذجا يحتذى به الشرق الأوسط وجنوب غرب اسيا والدول حديثة الاستقلال من الاتحاد السوفيتى.

بخلاف الجانب الاقتصادى لهذه الأسواق هناك طموحات سياسية على المستوى الاقليمى والكونى. ان الصين و الهند تمتلكان قدرات نووية هائلة فى الوقت الذى تطالب فيه كل من الأرجنتين والبرازيل وجنوب افريقيا بالحد من الانتشار النووى وهناك تحديات امام التزام الولايات المتحدة بقضية حقوق الانسان وذلك لأن الأولوية يجب ان تكون لقضايا البيئة والسكان بالدرجة الأولى. لذلك فان ربط السياسة الخارجية بالقضايا الاقتصادية قد ادى الى التركيز على اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف مثل النافتا ومنظمة الجات ومنظمات اخرى. ولكن بالرغم من اهتمام جارتون بوضع استراتيجية عريضة لهذه الأسواق العشرة الصاعدة الا ان هذاالأهتمام غير معلن للرأى العام الأمريكى. وذلك يرجع الى ان العلاقات التجارية مازال ينظر اليها فى اوساط السياسة الخارجية الأمريكية على انها اما منفصلة عن الأمن القومى واما اداة. وفيما يختص بالسياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة فهناك فريقان، فريق مؤيد لاستمرار الهيمنة العسكرية للحفاظ على التوازن القوى، والفريق الأخر متخوف من الكوارث الانسانية

التى تحدث فى البوسنة والصومال وهايتى ورواندا، ان جارتن والمؤيدين لهذه الأسواق الكبيرة يرون من خلال اختراق الولايات المتحدة لهذه الأسواق يمكنها ايجاد حلول للمشاكل والتحديات الداخلية

ان استراتيجية الاسواق الكبيرة الصاعدة هى اختراع الرئيس كلنتون، وبرغم ان هذه الفكرة ليست جديدة بل انها سياسة بداها الرئيس هارى ترومان فى شكل تقديم معونات عسكرية للانظمة السياسية التى تهددها الشيوعية، كم اتبع هذه السياسة ايضا الرئيس ريجان للإطاحة بحكومات كمبوديا وافغانستان وانجولا. اما بالنسبة لاستراتيجية الاسواق الكبيرة فهى تحويل المصالح والقيم المشتركة بين امريكا وهذه الأسواق لخدمة الامن والرخاء الداخلى للولايات المتحدة. اما عن فشل او نجاح هذه الأسترتيجية فهو يعتمد على ادارة كلنتون واهداف السياسة الخارجية المعلنة وهى ايجاد مجتمع دولى ملتزم باقتصاديات السوق، والديمقراطية والتعاون ضد العنف.

المصلحة العامة للولايات المتحدة :

فى ٣٠ مارس ١٩٩٣ قدمت الادارة التجارية تقريرا الى الكونجرس بعنوان «نحو استراتيجية قومية للتصدير» والهدف من هذا التقرير هو وضع الأسواق الكبيرة العشرة الصاعدة فى الأطار العام للسياسة الأمريكية الخارجية والداخلية.

لا احد يعترض على ان تسويق التجارة الأمريكية خارجيا يخدم المصالح القومية بالدرجة الأولى. ولكن عمق وحجم المصالح القومية قد اهتز بمتطلبات الحرب البادرة وقد اهتز اكثر اليوم بالمنافسة التجارية العالمية. والذين ينادون اليوم باخضاع السياسة للمصالح التجارية مهتمون بقصر النظر، وكما انهم قد اصبحوا فى جيب رجال الأعمال الكبار ان احد المؤرخين «جوردن وود» يذكرنا فى كتابه الشهير «راديكالية الثورة الأمريكية ان المؤسسين الأوائل قد راوا ان التجارة هى اساس او عماد الديمقراطية ومصدر التماسك الاجتماعى داخليا ووسيلة لربط الأجناس المختلفة من أجل الحضارة.

فى مايو ١٩٩٤ اكد جارتون العلاقة الوثيقة بين التجارة والأمن القومى. واذا ما قارنا سياسة كلنتون الجديدة بسياسة جورج واشنطون، نجد ان التجارة هى اساس السياسة الخارجية في اوقات السلم. كما ان التجارة الخارجية تصبح دعامة اساسية في مرحلة التقدم الصناعى. لقد شهد دانييل يانكوفيننش رئيس مؤسسة اهلية، امام لجنة الشئون الخارجية، بان المصالح الاقتصادية لابد ان تأخذ اولوية على المصالح العسكرية وحقوق الانسان.

أهمية التجارة :

ان ثلاثة ارباع النمو الفعلى للاقتصاد العالمى فى العقد القادم يتوقع باطراد ان يجىء من البلاد النامية ومعظمة يأتى من العشرة اسواق الصاعدة. ولأن هذه الأسواق العشرة الصاعدة تنمو باطراد فهى بالتالى تتطلب كمية اكبر من البضاعة الأجنبية والخدمات اكثر من أسواق اليابان، ويجدر الاشارة هنا ان هذه الأسواق الكبيرة الصاعدة تشترى الخدمات والمنتجات التكنولوجية الجديدة مثل المعلومات

واللاسلكي والأجهزة الطبية وتكنولوجية البيئة والمواصلات وهذه الخدمات والمنتجات تعتبر اعلى صادرات امريكا التي تتميز بتصنيع هذه النوعية من الصناعات ومن الناحية التجارية، يتوقع ان تشترى الصين اللاسلكى الطائرات ومولدات الطاقة مشروعات البنية التحتية من الولايات المتحدة بمقدار ٥٦. بليون دولار. وقد تبلغ مشتروات الهند وباكستان من هذه الخدمات حوالى ١٠٠ بليون دولار علي نهاية هذا العقد.

ان الرئيس كلنتون في اول سنتين من حكمة قد اصدر عددا من القرارات التي تعطى مصداقية لأستراتيجية الأسواق العشرة الصاعدة. وكان اكبر انجازاته هى السوق المشتركة لدول شمال امريكا المعروفة بالنافتا. وهناك علاقات تجارية تربط النافتا وهذه الأسواق الصاعدة. الا ان فكرة النافتا اكثر من كونها اتفاق تجارى، انها انفتاح امريكا على الدول المجاورة والمنافسة لها.

ان نجاح النافتا لابد ان يعطى دفعة قوية لهذه الأسواق العشرة خاصة فى امريكا اللاتينية. ان صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى المكسيك قد وصلت الى ١٦٪ ثلاث مرات أوسع من صادراتها الى اسواق الأخرى. وقد ارتفعت صادرات المكسيك الى الأسواق الأمريكية الى ٢١٪ النصف الأول من ١٩٩٤، أن الأستثمار الأجنبى امر لازم وحيوى لمستقبل الأسواق الذى يصل الى ٢٠ بليون دولار هذا العام اى عشرة أضعاف نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٠ والخطوة الثانية التى اتخذها الرئيس نحو استراتيجية الأسواق العشرة الكبيرة الصاعدة كانت فى ٢٦ مايو ١٩٩٢ بقرار جديد هو «الدولة المفضلة للولايات المتحدة» وقد كانت الصين او العلاقة التجارية مع الصين. وبناء عليه كانت هناك اتفاقية تجارية بحوالى ٦ بلايين دولار وتم امضاؤها فى احدث زيارة قام بها الرئيس كلنتون الى الصين، برغم الأنتقادات التى و جهها الأعلام الى الرئيس كلنتون علي وادارته بسبب قضايا حقوق الأنسان ومنع الأنتشار النووى. وكان رد الرئيس كلنتون على هذه الأنتقادات هو أن تقوية الروابط التجارية بين امريكا والصين كأحد الأسواق العشرة الصاعدة سوف يقوى قضايا حقوق الانسان والحد من الأنتشار النووى وعدد من المواضيع الانسانية.

التحول التجارى متعدد الاتجاهات :

ان خلق علاقة مستقرة وبناءة او منتجة مع الأسواق الصاعدة هو امر واعد بتحقيق اهداف بعيدة المدى ومتعددة الأتجاهات بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة التى على مدى عشرين عاما تعاملت مع دول مثل ايران والعراق وشمال كوريا التي تسببت فى احداث كوارث انسانية افسدت شكل الحكومة الأمريكية، لذلك فان نجاح هذه الأسواق واندماجها فى الأقتصاد العالمى من شأنه ان يعزل هذه الدول المعادية كما شأنه ان يساهم فى ايجاد عناصر اصلاح داخل هذه البلاد.

أن الولايات المتحدة لديها فرصة تاريخية في العقد القادم لتغير علاقاتها بالأسواق العشرة الصاعدة. وهناك عدة اسباب :
اولا، نهاية قرن من اكثر القرون التى شهدت حروبا وكوارث دموية.

ثانيا: سقوط الاتحاد السوفيتى بطريقة سلمية، وهذا معناه انه لم يعد هناك تهديد امبريالى.

ثالثا: انتشار العنف والحروب الاهلية والفوضى والتي مازالت مستمرة فى حوالى تسع وعشرين دولة منذ عام ١٩٩٢.

رابعا: مساندة عمليات السلام متعددة الأطراف لاحتواء العنف.

خامسا: عدم وجود بديل ايدولوجى لفتح وتوسيع هذه الاسواق.

من خلال العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والأسواق العشرة الكبيرة الصاعدة هناك عدة نقاط لتحسين وانجاح السياسة الخارجية الأمريكية.

اولا : علاقات دولية :

ان تعاون الولايات المتحدة مع اوروبا الشرقية واليابان يعتبر خطوة ايجابية وناجحة فى تاريخ العلاقات الدولية ومن هذا المنطلق فان العلاقات الجديدة التى تتبناها هذه الأسواق الصاعدة مع المكسيك وبولندا والارجنتين وكوريا الجنوبية سوف تكون مثمرة وهذا سوف يساعد على توثيق علاقات دولية مع الأرجنتين والبرازيل وجنوب افريقيا. الا انه سوف يكون هناك خلافات ثقافية عميقة وميراث من عدم الثقة سوف تعقد الأجراءات مع دول الصين والهند واندونيسيا. وان هذه الجهود سوف تنضج سريعا. اما بالنسبة لتركيا فهى مازالت لسوء الحظ الحليف البعيد وعلي الولايات المتحدة ان تعمق علاقاتها معها.

ثانيا : الوصول الى اقتصاد عادل :

ان كلمة العدل لها رنينها او مدلولها فى الثقافة السياسية الأمريكية. لذلك فان السياسة الأمريكية تجاة السواق الكبيرة الصاعدة تتطلب موازنة من الجانبين فى مجال التجارة فان تغير العدل والمساواة يمكن تحقيقه بسهولة كما انه وسيلة لحل الخلافات الثقافية والسياسية. مبدأ العدل اذا هو لب او اساس استراتيجية الأسواق العشرة الكبيرة الصاعدة.

ثالثا : مساندة القيم الانسانية :

ان اصرار الرئيس كلنتون على وضع العلاقات التجارية على رأس اجندة السياسة الخارجية يقوى اعادة التفكير فى قضية حقوق الأنسان. ان التحول الناجح الى أسواق ناضجة اقتصاديا وسياسيا من شأنه ان يجعل من الأسواق الكبيرة الصاعدة حزاما أمينا للنظام العالمى الجديد. ان التحدى الذى يواجهة كلنتون وادارته ان يقرر مع الكونجرس وحلفاء الولايات المتحدة الخطوط العريضة لتقوية العلاقات مع هذه من اجل قضايا حقوق الأنسان والتعسف والقتل العشوائى والأغتصاب.

رابعا : التركيز على المجتمع المدنى :

ان التاريخ يؤكد على ان وجود المجتمع المدنى لازم للتنمية خاصة فى المجتمعات الكبيرة والمتعددة الجنسيات مثل الولايات المتحدة، وبالتالى الأسواق الكبيرة الصاعدة. وقد اكدت الولايات المتحدة حديثا على اهمية وجود مجتمع مدنى فى روسيا والدول الشيوعية السابقة كشرط اساسى لأمدادهم بالمعونة الأقتصادية

Orbis

Orbis - Summer 1994
Clinton's Clumsy Encounter with the World
George Szamuely

كلينتون ومواجهة غير موفقة مع العالم

جورج سيزمولى

أن كثيرا من المقربين للرئيس كلينتون لم يستطيعوا أن ينفوا عدم ارتياحهم لسياسته الخارجية والانجازات المرجوة منها. ففى أول ثمانية عشر شهرا منذ تولى الرئاسة لم يكن موفقا على الاطلاق، وجهت اهانة للسكرتير الأمريكى المبعوث للصين فى أول زيارة له هناك. كما اعلنت شمال كوريا تحديها لقرارات التفتيش الدولى لموارد الأسلحة النووية لديها. كما أن التجارة مع اليابان اصبحت بعيدة المنال. وعلى الرئيس كلينتون ايضا النظر فى سياسة الخارجية تجاه روسيا. كما أن البعثة الأمريكية للقوات المسلحة الى الصومال قد منيت بالفشل و بالتالى وجب عليها الانسحاب.

ان الرئيس كلينتون لم يتظاهر ابدا بان سياسته الخارجية قوية. لقد نجح كلنتون على مستوى ادارته لولاية من الولايات الأمريكية فقط. فقد كانت السياسة الخارجية هى نقطة الضعف الرئيسية لدى كلنتون من قبل أن يكون رئيسا للولايات المتحدة ربما يرجع ذلك لعدم حماسة للسياسة الخارجية او خوفه من اتخاذ قرارات خاطئة

مهما كانت الأسباب منذ ١٩٩٢ لم يفكر كلينتون عندما اصبح رئيسا فى تغيير السياسة الخارجية الأمريكية. فقد كان اهتمامه بالدرجة الأولى موجها الى الاقتصاد. لذلك فان كثيرا من الأمريكيين صوتوا لصالح الرئيس السابق جورج بوش كمسئول عن السياسة الخارجية بدلا من كلنتون. ولكن كلنتون بسياسة

كما ان توسيع وتعميق الروابط بين الأسواق الكبيرة الصاعدة والمجتمعات العرقية او الأقليات سوف يتطلب نوعا خاصا من التعليم والتثقيف وذلك بمساعدة وكالات امريكية للمعلومات.

خامسا : التنمية الاقليمية كخطوة نحو الكونية :

ان اوروبا والولايات المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد تعلمتا فوائد او مميزات الأقليمية. كما ان تحسين التعاون الاقتصادى الأقليمى والمثال تجربة النافتا لن يحد من التوسع التجارى مع باقى دول العالم ان الأسواق الكبيرة الصاعدة فيما بعد الحرب الباردة لن تحدد انفسها فى اطار الأقليمية، كلما ظن كل من ريتشارد نيكسون وهنرى كسنجر.

ان ادارة كلنتون لها اهداف بعيدة فى اسيا ودول الباسفيك وأيضا بالنسبة لدول امريكا اللاتينية وايضا فى جنوب افريقيا، وأوروبا الشرقية.

سادسا : الحد من التسلح :

أن الولايات المتحدة تصدر ٧٠٪ من اسلحة العالم طبقا لأحصائية سنة ١٩٩٣ ذلك ما يعادل ٢٢ بليون دولار. ان الأسواق الكبيرة الصاعدة وذلك يضاعف من انتشار الأسلحة ولذلك فان كانت سياسة الولايات المتحدة تتجه الى التنمية الاقتصادية والأمن الدولى سوف يؤثر ذلك بالتالى على دول الأسواق الكبيرة الصاعدة والزامها بالحد من صناعة الأسلحة. مثل هذه السياسات سوف تجنب البلاد التهديدات العسكرية حتى توفر الجهود والمصادر اقتصادا منتجا بدلا من اضاعتها اسلحة الدمار.

واذا ما نجح الرئيس كلنتون فى ارساء هذه السياسة الجديدة القائمة على اساس اقتصادى وتجارى، فانه بذلك قد يكون قد حقق هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى تحقيق الأمن والرخاء لبلاده وايضا تدعيم الديمقراطية فى البلاد المجاورة.

(★) جون سترنلو كاتب هذه المقالة مستشار لجنة «كارنيه» لمكافحة الخلافات الحادة وقد كان مدير ادارة التخطيط السياسى سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٤.

الديمقراطية الجديدة و اهتمامة بالشئون الداخلية أولا والضرائب الجديدة والتأمين الصحى والسياسة الصناعية، كانت كلها سياسات جديدة وجزئية اطاحت بسياسة مايكل دوكاكس نائب الرئيس بوش.

السياسة الخارجية فى حملة كلنتون الانتخابية :

لقد كان على كلنتون واعضاء مكتبه الوصول الى البيت الأبيض واقناع الامريكيين بانه على استعداد أن يقاتل من اجل مصالح امريكا. وفى هذا السياق اتخذ كلنتون سياسة الرئيس السابق جيمى كارتر فى حماية القيم الديمقراطية وحقوق الانسان. وقد انتقد كلنتون الرئيس بوش فى التهاون فى استخدام القوة لردع او التخلص من صدام حسين كما انه حاول جهده أن يحتفظ بالاتحاد السوفيتى السابق ولم يؤيد الرئيس بوريس يلتسن الذى تزعم الجناح الديمقراطى فى روسيا. كما اتهم كلنتون الرئيس بوش وادارته فى تجاهلهم لمعاناة اهل البوسنة و اعلن كلنتون آنذاك ان على الولايات المتحدة أن تتزعم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى توجية ضربة جوية للذين يهاجمون قوات الأغاثة الدولية.

ان اهتمام الرئيس كلنتون بالسياسة الخارجية يأتى من منطلق اهتمامة بالسياسة الداخلية. لذلك فلابد من انعاش الاقتصاد الأمريكى أولا. ان على امريكا ان تستعيد مكانتها اولا حتى تتمكن من قيادة العالم. وقد انتقد سياسة الرئيس بوش فى هذا السياق بان اهماله للاقتصاد الأمريكى كان مدعاة للسخرية الخارجية لذلك اعلن كلنتون فى حملته الانتخابية انه سوف يكون عنيفا فى اختراق الأسواق الأجنبية من اجل تسويق المنتجات الأمريكية.

ان الرئيس كلنتون وادارته قد التزما بسياسة خارجية وداخلية متداخلة تقوم على اختراق اسواق جديدة لتسويق المنتجات الأمريكية. وقد اعلن كلنتون انه عندما توجد تحديات امام ارادة وضمير المجتمع الدولى سوف نلجأ للطرق السلمية والدبلوماسية بقدر الأمكان ويمكن اللجوء الى العنف اذا تحتم علينا ذلك. كما أعلن الرئيس كلنتون بكل جرأة أن مفهوم الأمن الأمريكى قد يتضمن تهديدا لجميع الناس والسؤال هنا كيف يمكن للادارة الامريكية ان تتخذ موقفا متماسكا برغم التزاماتها المتضاربة؟

هناك احتمالان: الأول تم اقتراحة فى الربيع الماضى فى مؤتمر صحفى راسه بيتر تارنوف سكرتير ادارة الشئون السياسية وقد اعلن ان الولايات المتحدة سوف تركز على المشاكل الداخلية. أن الرئيس كلنتون قد انتخب ليعمل من اجل الأقتصاد الأمريكى وهو ينوى ان يفى بوعوده. وقد اكد تارنوف على انه من الضرورى ان يعلن أن المصالح الأقتصادية لها الأولوية الأولى. وبالمصادر المحدودة فان الولايات المتحدة عليها ان تحدد التزاماتها على اساس الواقع الذى لن يستطيع ان يرضى امال جميع الأمريكيين ان انتهاء الحرب الباردة يعنى انه لايوجد مصادر ولارغبة ولا حتى ضرورة لأن تستمر الولايات المتحدة فى دور القوة العظمى لم يعد لدينا النفوذ والرغبة فى استعمال القوة. ولم يعد لدينا المال لتحقيق اية نتائج ايجابية.

وبمعنى اخر ان السياسة الأمريكية الخارجية قد تصبح مجرد كلام ولكن بدون فعل، وسوف نظل الولايات المتحدة تبشر امالا نبيلة و لكنها لن تقدر على توسيع رأسمالها لتحقيق النجاح.

تعدد الأطراف وسياسة الاختراق الجديدة :

أن حالة الاختراق الليبرالى الجديد كانت قد طرحت فى يونيو ١٩٩٢ مؤسسة كارنيه على امريكا والعالم الجديد فى تقرير بعنوان «نحو تغير اساليبنا» كان يرأس هذه اللجنة ونستون لورد، وحاليا سكرتير الدولة للشئون الآسيوية والباسفيكية ان هذا التقرير قد وصف كل المشاكل الداخلية فى المجتمع الأمريكى من نقص فى المدخرات والاستثمارات، ونظام تعليم متعثر، واهمال فى البنية التحتية، وبناء على كل هذه المشاكل فان أولوية السياسة الخارجية الأمريكية هى تقوية الاقتصاد الداخلى. وهناك امر مثير للاهتمام وهو عمل استقطاعات فى ميزانية القوات المسلحة، وسحب القوات المنتشرة فى الخارج، وبرغم ذلك فهناك تصريحات تفيد بأن على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتدخل لمساندة قضايا حقوق الانسان بأشكال مختلفة بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية اذا تطلب الأمر.

ميراث بوش ونظام عالمى جديد :

ان الرئيس بوش قد تسبب فى خلط كثير من المفاهيم اثناء حرب الخليج وذلك بتدخل ادارته فى معاقبة المخالفين للقانون الدولى. ان الولايات المتحدة لم تدخل الحرب لمنع قوى معينة من السيطرة على الخليج انما تدخلت لمساعدة تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاستخدام القوة لردع المخالفين للقانون الدولى. ولقد اعلن الرئيس انة يحاول ان يخلق عالما يسود فيه «حكم القانون وليس الغابة» وبالنسبة للذين يرون ان اقتراح الرئيس بوش فى سيادة القانون هو اساسى جدا ولازم ولكن لحماية المصالح الأمريكية فى المنطقة ليس الا .

ومعنى ذلك ان النظام العالمى الجديد الذى يجب أن يسود لابد ان يناسب ويتوائم مع المصالح الأمريكية.

ومع بداية عام ١٩٩٢ لم يعد هناك سياسة خارجية للرئيس بوش بعد تخليه عن فكرة الكونية او العالمية.

لقد اعتبر الرئيس بوش ان انتصار الولايات المتحدة فى حرب الخليج هو انتصار للقيادة الأمريكية وليس انتصارا للقيم والمبادئ التى تنادى بها. ومن المؤكد ان امريكا لا تريد ان تترك القيادة لمجموعة من دول اعضاء الأمم المتحدة.

ان استراتيجية الولايات المتحدة فيما بعد الحرب الباردة هى الأحتفاظ بالهيمنة العسكرية بالمقارنة بالقوى الأخرى لضمان حرية اتخاذ القرارات الدولية. وفى سنة ١٩٩٢ كاد البنتاجون ان ينشر تصريحا للسياسة الجديدة للولايات المتحدة وهو أن مصالح امريكا تمنع أى دولة او اى تحالف من ان يتحدى هذه المصالح و بالرغم ان هذا التصريح لم ينشر الا انة تسرب الى الدول الصناعية المتقدمة وتسبب فى غضب هذه الدول لأن هذا يعنى انه لاجدوى من الجهود المستثمرة فى الأمم المتحدة. كما أن هذا التصريح يعنى ان امريكا لن تقبل مشاركة دول اخرى فى تحديد معالم النظام العالمى الجديد. لذلك فقدت سياسة

بوش الخارجية مصداقيتها كما فقدت تأييد الرأى العام لها.

وهكذا اصبح النظام السياسى للرئيس بوش ضعيفا امام هجمات كلنتون الذى اعطى وعودا مشجعة لعدد من الدول الصناعية المتقدمة لمساندة دور الأمم المتحدة فى خلق نظام عالمى قائم على سيادة القانون وليس القوة و فى الشهور الأولى من رئاسة كلنتون بدت ادارته وكأنها على وشك استعمال القوة المسلحة للوقوف بجانب مسلمى البوسنة. وذلك يرجع الى عدم حماس الرئيس كلنتون للتدخل. ولكن فى اغسطس الماضى هدد حلف الناتو بغارات جوية ضد الصرب اذا لم يرفعوا حصارهم. وقد رفض الرئيس كلنتون اقتراحا بتقسيم البوسنة الى عشرة اقسام تقوم على اساس مجتمعات عرقية. وفى النهاية لم يتلق مسلمى البوسنة اية مساعدات ولم تتحقق وعود امريكا فى امدادهم بالسلاح والقوى الدفاعية اللازمة. ولأول مرة منذ بدء الحرب فى فبراير ١٩٩٤ بعد هجوم الصرب على سراييفو وقتل حوالى ثمانية وستين شخصا فى مكان عام وقد تم عرض هذا الحدث على شاشات التليفزيون الأمريكى مما جعل الأمين العام يتعاطف مع مسلمى البوسنة ويطالبوا ادارة كلنتون بمد المعونة العسكرية لهم، وقد استجابت لهم بالفعل. وبعد اربعة وعشرين ساعة من الهجوم الصربى على سراييفو بدت امريكا وكأنها تستعد لشن هجوم عسكرى على الصرب.

ولكن ماذا يفعل كلنتون؟ هذا هو السؤال ربما يهدد بغارة جوية على التوالى، لكن من يصدقه الا ان المساعدة قد جادته هذه المرة من الحكومة الفرنسية بعد ان بات اكيدا ان الصرب قد كسبوا المعركة وعلى الحكومة الفرنسية ان توقف مساندتها لمسلمى البوسنة الذين لايريدون ان يتقبلوا الأمر الواقع. وقد شجعت الولايات المتحدة مسلمى البوسنة بايهامهم أن هناك املا كبيرا فى تدخل عسكرى لصالحهم الا ان استمرار الحرب فى البوسنة اصبح يهدد استقرار اوروبا. وكان على فرنسا ان تسحب كل متعلقاتها فى سراييفو وينقلوها تحت ادارة الأمم المتحدة حتى لايقعوا فريسة للغارات الجوية.

ولأول مرة تقبل فرنسا التوقيع على غارة جوية يشنها حلف الناتو على الصرب. فى المقابل قبلت ادارة كلنتون خطة التقسيم الثلاثى للبوسنة وبهذا فقد تخلت امريكا عن دورها كحامية لمسلمى البوسنة. و على هذا الأساس عقدت الولايات المتحدة اتفاقية بين الكروات ومسلمى البوسنة. وبالطبع هذه الاتفاقية تصبح سارية فى حالة موافقة الصرب على هذا القرار بمعنى ان يتخلوا عن ٧٢٪ من اراضى البوسنة للكروات والمسلمين فى مقابل ٤٩٪ فقط.

اما بالنسبة للصومال فلم تكن الحكومة الأمريكية موفقة فى الصومال. فلم يكن الرأى العام الأمريكى مهتما باحداث الصومال وبرغم عزم الولايات المتحدة على مساندة الأمم المتحدة وارسال قوات امريكية لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة والولايات لمتحدة لم تكن العمليات التى قامت بها القوات بكامل قوتها وفاعليتها.

ان ادارة الرئيس كلنتون للشئون الخارجية قد وجدت نفسها فى نفس المأزق الذى وقع فيه الرؤساء السابقون، الا انها قد فقدت نجاح الحملات العسكرية التى كانت تضيف الى مصداقيتها. ان ادارة كلنتون للشئون الخارجية تتزعم دائما تنسيق العلاقات بين الدول والتى يجب ان تقوم على أساس من الأخلاق والتزام القانون، ان هذا الأساس يحتاج الى قوة عسكرية لكى تحميه. كما زعمت امريكا ايضا انها تتبنى بناء الديمقراطية فى دول العالم لكنها عجزت ان تفسر للرأى العام الأمريكى هيمنة المصالح الأمريكية فوق اية مصالح اخرى.

(★) جورج سيزميلى كاتب هذه المقالة، صحفى فى مؤسسة هوفر، ويعد الآن كتاب عن «المثقفين والسياسة الخارجية».

دوريات السياسة الدولية

نظم سياسية :

World Politics, Vol 47, No.1 October 1994.
Do Bur eaucratic Politics Matatter?
Some disconfirming from the case of the U.S.
Edward Rhodes

مدى أهمية السياسة البيروقراطية: دراسة عن التجربة الأمريكية
ادوارد رودس

Vorbis, Vol 38, No. 3 Summer 1994.
Ckinton's Chmsy Encounter with the World
George Szamuely

كلنتون ومواجهة سيئة مع العالم
جورج سيزميلى

The Fundamentals of American Security
Angelo M. Codevilla

اساسيات الأمن الامريكى
انجلو كودفيلا

Foreign Policy-No.97 Winter 1994-95
Clinton's Dollar Diplomacy
John Stremlau

سياسة كلنتون الدولارية.
جون ستريملو

Germany's New Vision
W.R. Smyser

منظور جديد لالمانيا الأتحادية
سميزر

World Today, vol, 50 no. 6 ,
September 1994
France and European Unio's enlargement east-wards Michael sutton

فرنسا وتوسع الاتحاد الاوروبى شرقا
ميشيل ستون

Europe and Asia: The changing balance of inter-national business sir Michael Perry

اوروبا واسيا: تغير فى توازن الاعمال الدولية
سير ميشيل بيرى

استراتيجية عسكرية :

Foreign Affairs-Nov /1994
In Defense of inter vention
Tony Smith

فى مسالة الدفاع عن التدخل
تونى سميث

Arms and People الأسلحة والناس
Andrew Kobout & Robert Toth اندرو كوبوت روبرت توث

Orbis Vol. 38, No. 3, Summer 1994
Non Proliferation:
Time for Regional Approches: Gereinberg
Brazil's secret Nuclear Progrm:Jean Krasno
An Indian Critique of US. Export Controls: Brah-ma Chellaney

سياسة الحد من انتشار الأسلحة:
وقت للمدخرات الاقليمية : جيرالد ستينبرج
البرازيل وبرنامجها النووى السرى: جين كراسنو
نقد هندى لسياسة الولايات المتحدة لسيطرة على الأستيراد.

The Russian Military Strategy
for "Sixth GenerationS Warefare
Mary Fitz Gerald

الاستراتيجية العسكرية الروسية : الجيل السادس للحرب
مارى فيتزجيرالد

Futures of Fghanistan
Anthony Hyman

مستقبل افغانستان
انطونيو هايمن

Hungry: disenchantment after Transition
Rudolf Andorka

المجر : التمزق بعد التحول
رودلف اندوركا

International Affairs Vo. 70,No.41994
The Clinton's Years:
Reinventing US Foregin Policy
Linda Miller

نحو صياغة جديدة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة : فترة رئاسة كلنتون
لندا ميلر

علاقات دولية :

Foreign Affairs Vol.74 No.3 Nov/Dec1994
The Myth of Asia's Mircale
Paul Krugman

لغز المعجزة الآسيوية
بول كروجمان

The Myth of Pacific Community
Robert Manning & Paula Stern

لغز المجتمع الباسفيكى
روبرت ماتينج وبولا ستيرن

Foreign Policy No. 97 Winter 1994-95
The Balkan Tragedy:
Why the West Failed?
Laurence Freedman

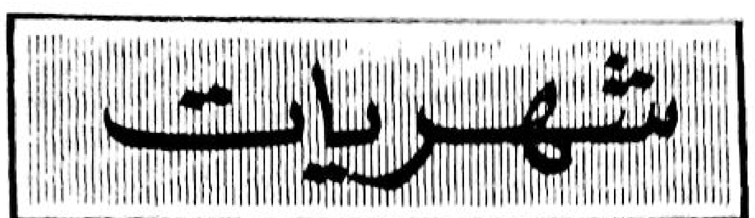
ماساة البلقان: لماذا فشل الغرب؟
لورانس فريدمان

Moldova with a Russian Face
Charles King

مولدافيا بوجه روسى
شارلز بوستر

{Dateline Berlin:





اكتوبر ١٩٩٤
نوفمبر ١٩٩٤
ديسمبر ١٩٩٤

إعداد : أبو السعود ابراهيم

اكتوبر ١٩٩٤

اثيوبيا :

٢٨ ـ بدء أول إجتماع لبرلمان اثيوبيا الاتحادية

الأردن :

٤ ـ البيان الختامي للمحادثات الامريكية الأردنية الاسرائيلية.

ـ تعهد بالتوصل إلى اتفاقية سلام وتوقيعها قريبا.

ـ دراسة إنشاء منطقة حرة في العقبة وإيلات.

١٢ ـ اجتماع مفاجئ في عمان بين الملك حسين ورابين وبيريز.

١٧ ـ اتفاق أردني/ اسرائيلي عقب مباحثات صعبة في عمان

١٨ ـ مسألة المقدسات تثير ردود متضاربة في غزة وعمان والقدس :

ـ مجلسا وزراء الأردن واسرائيل يوافقان على مسودة معاهدة السلام

ـ اعادة ١٥٠ ميلا مربعا للأردن دون ازالة المستوطنات منها وإلغاء المقاطعة وحل النزاعات سلميا.

٢٥ ـ مظاهرات في عمان إحتجاجا على معاهدة السلام مع اسرائيل

٢٦ ـ التوقيع النهائي على معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل والانتهاء من ترسيم الحدود بين البلدين على خرائط مشتركة.

٣٠ ـ مصر والأردن وفلسطين واسرائيل توافق على إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط مقره القاهرة.

إسرائيل :

٣ ـ التوقيع على اتفاق المعابر بين السلطة الفلسطينية وأسرائيل.

٤ ـ البيان الختامي للمحادثات الأمريكية الأردنية الاسرائيلية.

ـ تعهد بالتوصل إلى اتفاقية سلام وتوقيعها قريبا.

ـ دراسة إنشاء منطقة حرة في العقبة وإيلات.

٥ ـ إختتام اعمال جولة المفاوضات بالقاهرة :

اسرائيل تعارض ترشيح سكان القدس الشرقية والمعارضين للسلام.

١١ ـ حماس تختطف جنديا إسرائيليا وتهدد بقتله ورابين يوقف المفاوضات مع الفلسطينيين ويحذر من عواقب وخيمة.

١٢ ـ اسرائيل تحمل عرفات مسئولية مصير الجندي الاسرائيلي المختطف.

١٤ ـ عرفات ورابين وبيريز يفوزون بجائزة نوبل للسلام

١٧ ـ اتفاق اردني/ اسرائيلي عقب مباحثات صعبة في عمان.

١٨ ـ مسألة المقدسات تثير ردود فعل تضاربة في غزة وعمان والقدس :

ـ مجلسا وزراء الاردن واسرائيل يوافقان على مسودة معاهدة السلام.

ـ اعادة ١٥٠ ميلا مربعا للاردن دون إزالة المستوطنات منها وإلغاء المقاطعة وحل النزاعات سلميا.

١٩ ـ ٧٠ قتيلا ومصابا في أعنف انفجار بتل ابيب منذ عام ١٩٧٨.

ـ رابين يقطع زيارته لبريطانيا ووايزمان يهدد بتمزيق الارهابيين.

ـ الحادث عملية انتحارية تنفذها «حماس» بـ ٥ كيلو جراما من المتفجرات.

٢٠ ـ رابين يدعو لطلاق دائم بين اسرائيل والفلسطينيين

ـ قرار باغلاق الضفة وغزة بعد العملية الانتحارية بتل ابيب.

ـ حملة دولية اسرائيلية للقضاء على مصادر تمويل حماس.

ـ عرفات يتهم تل ابيب باعلان الحرب الاقتصادية ضد الفلسطينيين.

٢٥ ـ اختتام جولة المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

تسوية ٨٠٪ من المسائل الخلافية في عملية الانتخابات.

٢٦ ـ الاردن وإسرائيل يوقعان معاهدة السلام.

حسين ورابين وكلينتون يؤكدون اهمية الحدث.

٣٠ ـ اجتماع ثلاثي بالمغرب بين عرفات ورابين وبيريز.

٣٠ ـ مصر والاردن وفلسطين واسرائيل توافق على انشاء بنك التنمية للشرق الأوسط مقره القاهرة.

افغانستان :

٣١ ـ تفجر القتال في افغانستان

معارك عنيفة بالصواريخ والطائرات بين قوات حكمتيار وقوات الحكومة.

المانيا :

١٦ ـ بدء الانتخابات البرلمانية الالمانية.

ـ فوز الائتلاف الحاكم في معركة انتخابية شرسة بالمانيا.

انجولا :

٣١ ـ وسط تصاعد القتال في انجولا :

التوقيع بالاحرف الاولي على اتفاق سلام في انجولا بين الحكومة وحركة يونيتا المعارضة.

ايرلندا :

٥ ـ (شين فين) الجناح السياسي الجمهوري الايرلندي يعقد أول إجتماع مع مسئولين امريكيين. وجيري أدمز قائد الجناح يتجنب الحديث عن السلام الدائم بايرلندا الشمالية.

ايطاليا :

١٤ ـ الاضراب العام الذي نظمه اتحاد العمال في ايطاليا يصيب الحياة بالشلل التام.

البرازيل :

٣ ـ بدء انتخابات البرازيل لاختيار رئيس

وبرلمان جديدين

بريطانيا

١٥ . كشف «الرجل الخامس» في شبكة تجسس ضد بريطانيا لصالح السوفيت

١٨ . بريطانيا ترفض سحب قواتها من ايرلندا الشمالية

٢٥ . استقالة «نيل هاملتون» ثاني وزير بريطاني لتورطه في فضيحة الفايد

تونس

٥ . قررت كل من الكويت وتونس رفع التمثيل الدبلوماسي التونسي الكويتي لدرجة سفير

١٣ . بدء مؤتمر قادة الشرطة العرب بتونس

جنوب افريقيا

١٢ . تمرد عسكري في جنوب افريقيا احتجاجا على سوء الظروف المعيشية وانخفاض الرواتب

سري لانكا

٢٤ . اعلان الطوارئ في سري لانكا بعد اغتيال زعيم المعارضة في عملية انتحارية.

الحكومة توقف محادثات السلام مع متمردي التاميل للاشتباه في تورطهم في الحادث.

٢٥ . بعد رفع حظر التجول إختيار ارملة زعيم المعارضة بسري لانكا «سريما» لخلافته في خوض الانتخابات الرئاسية القادمة.

السعودية :

٢٨ . الرئيس الامريكي انهى جولته في المنطقة بمباحثات هامة مع فهد.

السعودية وامريكا تعلنان تمسكهما بالسلام وإدانة الإرهاب.

العراق :

٧ . العراق يحشد ١٥٠ الف جندي بالقرب من الحدود مع الكويت وسط مخاوف من تكرار الغزو.

١٠ . العراق يبلغ مجلس الأمن فجاة بسحب قواته من مناطق الحدود الجنوبية.

١٢ . البنتاجون يؤكد انسحاب معظم القوات العراقية وبغداد تعلن استكمال الانسحاب.

١٣ صدام يقبل خطة روسية للاعتراف بسيادة الكويت وحدودها مقابل وعد بتخفيض العقوبات.

- بيان روسي عراقي يقترح رفع الحظر على البترول بعد فترة أختبار ٦ اشهر لضمان فاعلية المراقبة للاسلحة.

١٦ . قرار لمجلس الامن يطالب العراق بسحب قواته من منطقة الحدود مع الكويت.

٢٢ . انسحاب آخر وحدات الجيش العراقي من منطقة الحدود، مع استمرار وجود القوات الامريكية حتى زوال الخطر نهائيا

فرنسا

١١ . استقالة وزير الصناعة الفرنسي جيرار لونجيه بعد اتهامات له بالفساد

٢٤ . انقسامات حادة داخل الائتلاف الحاكم في فرنسا

فلسطين

٣ . التوقيع على اتفاق المعابر بين السلطة الفلسطينية وأسرائيل

٨ . وفاة القيادي الفلسطيني خالد الحسن أحد مؤسسي حركة فتح

١٠ . حماس تعلن مسئوليتها عن هجوم القدس

مصرع شاب مصري اشترك في العملية.

١١ . حماس تختطف جنديا إسرائيليا وتهدد بقتله ورابين يوقف المفاوضات مع الفلسطينيين ويحذر من عواقب وخيمة.

١٢ . اسرائيل تحمل عرفات مصير الجندي الاسرائيلي المختطف.

١٣ . قبل ساعات من إنتهاء مهلة إعدام الجندي الاسرائيلي :

- قادة حماس يهددون بشن هجمات جديدة بعد اعتقال الشرطة الفلسطينية ٣٠٠ من انصار الحركة.

١٤ . عرفات ورابين وبيريز يفوزون بجائزة نوبل للسلام.

٢٠ . رابين يدعو لطلاق دائم بين اسرائيل والفلسطينيين.

- قرار باغلاق الضفة وغزة بعد العملية الانتحارية بتل أبيب.

- حملة دولية اسرائيلية للقضاء على مصادر تمويل حماس.

- عرفات يتهم تل أبيب باعلان الحرب الاقتصادية ضد الفلسطينيين.

٣٠ . إجتماع ثلاثي بالمغرب بين عرفات ورابين وبيريز.

كوريا الجنوبية :

٢١ . ٤٨ قتيلا و١٧ مصابا في كارثة انهيار الكوبري الرئيسي بسول عاصمة كوريا الجنوبية.

٢٢ . تعديلات وزارية كبيرة بكوريا الجنوبية بعد كارثة الكوبري.

٢٤ . المعارضة في كوريا الجنوبية تقاطع جلسات البرلمان وتطالب بالتغيير الوزاري بسبب كارثة الجسر

كوريا الشمالية :

١٨ . كوريا الشمالية تجمد برنامجها النووي وتفتح جميع منشآتها للتفتيش الدولي.

- امريكا تخفف القيود التجارية عنها وتتجه لتبادل مكاتب الاتصال

٢١ . امريكا وكوريا الشمالية توقعان الاتفاق النووي في جنيف

الكومنولث الجديد

٣ . الطائرات الروسية تهاجم مواقع عسكرية في جمهورية الشيشان المنشقة

٥ . اعلن عليف رئيس اذربيجان فشل محاولة رئيس وزرائه سوريت حسينوف من الانقلاب عليه

٦ . برلمان اذربيجان يقرر طرد رئيس الوزراء المتمرد «سوريت حسينوف»

٧ . المعارضة الروسية تقاطع جلسات البرلمان والعلماء يطالبون بإعادة الاتحاد السوفيتي المفكك

١١ . استقالة حكومة كازاخستان لفشل سياستها الاقتصادية

١٢ . انهيار الروبل يفجر ازمة سياسية في روسيا ويلتسين يقيل وزير المالية ويطالب بعزل محافظ البنك المركزي.

٢٦ . اختطاف طائرة ركاب في جنوب روسيا، السلطات الروسية تمنح الخاطفين ٢ مليون دولار قيمة الفدية التي طلبوها

٢٧ . خاطف الطائرة الروسية (يفجر نفسه) قبل اقتحامها وإحباط محاولة لاختطاف طائرة أخرى في موسكو.

٣٠ . تشكيل ائتلاف معارض جديد في روسيا بزعامة روتسكوي.

الكويت :

٥ . قررت كل من الكويت وتونس رفع التمثيل الدبلوماسي التونسي الكويتي لدرجة سفير.

٧ . العراق يحشد ٥٩ ألف جندي بالقرب من الحدود مع الكويت وسط مخاوف من تكرار الغزو.

- الكويت تجرى اتصالات عاجلة مع مصر ودول الخليج ومجلس الأمن وتعلن التأهب القصرى بين قواتها.

٨ . اجتماع طارئ لمجلسي الوزراء والأمة الكويتيين وانخفاض قيمة الدينار.

٩ . ٣٩ الف جندي أمريكي ينتشرون في الكويت.

.. طائرة حربية أمريكية تتمركز بالمنطقة الكويت يقرر تكثيف الوجود العسكري في الخليج

١٣ . صدام يقبل خطة روسية للاعتراف بسيادة الكويت وحدودها مقابل وعد بتخفيف العقوبات

١٥ . امير الكويت يجدد رفض المبادرة الروسية لرفع العقوبات عن العراق.

١٦ . قرار لمجلس الأمن يطالب العراق بسحب قواته من منطقة الحدود مع الكويت

- الكويت ترحب بقرار مجلس الأمن بشأن

الموقف العراقي.

١٩ ـ وزراء خارجية دول الإعلان في ختام إجتماعاتهم بالقاهرة.

ـ دول إعلان دمشق تطالب العراق بالاعتراف الكامل وغير المشروط بسيادة الكويت

ـ ضرورة الافراج عن كافة الأسرى المحتجزين الكويتيين لدى العراق.

٢٣ ـ حكومة الكويت ترفض استقطاع ١٠٪ من المرتبات لتمويل النفقات العسكرية.

٢٨ ـ كلينتون يؤكد في الكويت : لن نسمح للعراق بتهديد جيرانه.

لبنان :

٦ ـ لأول مرة الشرع يجتمع مع زعماء اليهود الأمريكيين بواشنطن

١٠ ـ بدء أعمال المؤتمر القومي الاسلامي الأول ببيروت لبحث انهاء الصراع بين التيارين القومي والاسلامي.

ليبيا :

١٨ ـ ليبيا تبدأ في ترحيل الفلسطينيين إلى غزة.

مصر :

٢ ـ الرئيس مبارك في لقاء مع قادة وضباط وجنود الجيش الثاني بعد العرض العسكري.

٤ ـ الرئيس مبارك يشهد احتفال مجلس الشعب بانتخاب سرور رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي.

٥ ـ اختتام أعمال جولة المفاوضات بالقاهرة.

اسرائيل تعارض ترشيح سكان القدس الشرقية والمعارضين للسلام.

ـ انتخاب مصر عضوا في الإتحاد الدولي للإتصالات حيث حصلت على ١٠٢ صوتا في الجمعية العمومية بكيوتو باليابان.

١٢ ـ الرئيس مبارك يعلن في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس البرتغال

ـ أخشى أن يتعقد الموقف كما حدث من قبل عندما لم يستمع العراقيون لنصيحتي.

ـ سواريش : نؤيد جميع قرارات الأمم المتحدة حول ازمة الخليج.

١٤ ـ اعتداء آثم على نجيب محفوظ صاحب جائزة نوبل ـ يتعرض لمحاول اجرامية لاغتياله امام منزله، وحالة الاديب مطمئنة بعد جراحة استغرقت ٥ ساعات.

١٩ ـ وزراء خارجية «إعلان دمشق» يبحثون تداعيات أزمة الخليج بمقر وزارة الخارجية بالقاهرة.

٢٣ ـ اختتام أعمال لجنة الارتباط بالقاهرة:

ـ إدانة أعمال العنف ومساندة الاقتصاد الفلسطيني.

ـ التوصل لبروتوكول ينظم وجود قوات دولية مؤقتة.

٢٦ ـ قمة تاريخية بين مبارك وكلينتون في القاهرة.

٣٠ مصر والأردن وفلسطين واسرائيل توافق على إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط مقره القاهرة.

المغرب :

١٥ ـ المعارضة المغربية ترفض تشكيل حكومة إئتلافية تراسها شخصية معارضة.

٣٠ ـ بدء أعمال القمة الاقتصادية في الدار البيضاء لوضع إطار للتعاون بين دول الشرق الأوسط.

موزمبيق :

٢٧ ـ بدء أول انتخابات برلمانية ورئاسية متعددة الأحزاب في موزمبيق منذ عام ١٩٧٥.

٢٨ ـ المعارضة تلغى مقاطعتها لإنتخابات موزمبيق بعد تلقيها ضمانات بعدم التزوير.

النيجر :

١٧ ـ سقوط حكومة النيجر بعد ١١ يوما من السلطة.

هايتي :

٣ ـ الشرطة العسكرية الأمريكية تحل محل المارينز في نزع سلاح القوات الموالية لحكام هايتي.

ـ اعتقال قائد «النينجا السوداء» المسئول عن حماية حاكم هايتي العسكرية.

عودة المؤيدين «لاريستيد» إلى مخابئهم خوفا من العمليات الانتقامية.

٨ ـ مجلس الشيوخ في هايتي يصدق على قرار العفو عن العسكريين.

١٠ استقالة راؤول سيدراس من منصبه تمهيدا لعودة رئيس هايتي المنتخب.

١٢ ـ القوات الأمريكية تفرض سيطرتها على القصر الرئاسي في هايتي.

١٣ ـ سيدراس يغدر هايتي ويحصل على اللجوء السياسي في بنما.

١٥ ـ رئيس هايتي الشرعي يعود لتسلم السلطة بعد ٣ سنوات في المنفى.

٢٦ ـ (سمارك ميشيل) رجل أعمال يتولى رئاسة وزراء هايتي.

الولايات المتحدة :

٣ ـ الشرطة العسكرية الأمريكية تحل محل المارينز في نزع سلاح القوات الموالية لحكام هايتي.

ـ استقالة مايك إيسبي وزير الزراعة الأمريكي لاتهامه بالفساد

٤ ـ البيان الختامي للمحادثات الأمريكية الأردنية الاسرائيلية :

تعهد بالتوصل إلى اتفاقية سلام وتوقيعها قريبا.

دراسة انشاء منطقة حرة في العقبة وإيلات.

٥ ـ (شين فين) الجناح السياسي الجمهوري الايرلندي يعقد أول اجتماع مع مسئولين أمريكيين. (وجيري آدمز) قائد الجناح يتجنب الحديث عن السلام الدائم بايرلندا الشمالية.

١٢ ـ البنتاجون يؤكد انسحاب معظم القوات العراقية وبغداد تعلن استكمال الانسحاب.

١٨ ـ كلينتون يعلن نجاحه فيما فشل فيه الرؤساء السابقون :

ـ كوريا الشمالية تجمد برنامجها النووي وتفتح جميع منشآتها للتفتيش الدولي.

ـ أمريكا تخفف القيود التجارية عنها وتتجه لتبادل مكاتب الاتصال.

٢١ ـ أمريكا وكوريا الشمالية توقعان الاتفاق النووي في جنيف.

٢٧ ـ الرئيس الأمريكي يجتمع برابين بعد مباحثات استمرت ٣ ساعات في دمشق.

اليمن :

١ ـ إعادة انتخاب على صالح رئيسا لليمن ٥ سنوات.

٦ ـ تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني. وعبدالكريم الارياني وزيرا للخارجية.

يوجوسلافيا الجديدة :

٦ ـ الصرب يوافقون على إعادة فتح مطار سراييفو.

٧ ـ القوات الدولية بسراييفو تطرد ٥٠٠ جندي مسلم رضوخا لتهديدات الصرب.

١٨ ـ فشل الامم المتحدة وحلف الأطلنطي في الاتفاق على سياسة توجيه الضربات في البوسنة.

٢٥ ـ البوسنيون ينسحبون من إيجمان ويطالبون بإقصاء «مايكل روز» قائد قوات الحماية الدولية في البوسنة.

نوفمبر ١٩٩٤

ليبيا

٢٦ - اشتباكات مسلحة فى شرق اثيوبيا. والدستور الجديد لايشجع على انفصال القوميات

الأردن

٦ - مجلس النواب الاردنى يقر معاهدة السلام مع اسرائيل

١٠ - افتتاح المعبر الشمالى بين الأردن واسرائيل

٢٦ - مجلس الوزراء الأردنى يوافق على تبادل التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل

يهودا بارك يتولى منصب السفير الاسرائيلى فى عمان

اسرائيل

٢ - فى اول خطوة لرفع الحصار عن الضفة وغزة

اسرائيل تسمح لثمانية آلاف فلسطينى بالتوجه إلى أعمالهم

٦ - مجلس النواب الأردنى يقر معاهدة السلام مع اسرائيل

٨ - قبيل اجتماع عرفات ورابين:

اسرائيل تعيد فتح الحرم الابراهيمى، والخلافات تتصاعد حول «بيت الشرق»

١٠ - افتتاح المعبر الشمالى بين الأردن واسرائيل

١١ - رئيسا جمهورية القمر واسرائيل يوقعان اتفاقية لاقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين

١١ - مصرع ٣ جنود إسرائيليين وإصابة ١١ آخرين فى عملية انتحارية للجهاد الاسلامى بغزة

١٣ - استشهاد ٥ عمال فلسطينيين صدمتهم شاحنة اسرائيلية عمدا والشرطة الفلسطينية تعتقل ١٥٠ اسلاميا ورابين يدعو لازالة مستوطنة نتسريم

١٨ - اسرائيل عضوا مراقبا فى برلمان حلف الأطلنى «الناتو»

انجولا:

٦ - قوات أنجولا تحاصر معقل المتمردين

٩٨ - يونيتا ترفض التوقيع على اتفاق السلام

١١ - حكومة انجولا توافق على وقف القتال

١٤ - تأجيل التوقيع على اتفاق السلام فى انجولا. وقوات الحكومة تواصل الحرب ضد المتمردين

٢٠ - وسط شكوك قوية لغياب سافيمبى

توقيع اتفاق السلام لانهاء الحرب الاهلية فى انجولا

والأمم المتحدة تحذر حكومة انجولا من الاستمرار فى القتال

اوغندا:

٤ - قمة ليبية - اوغندية فى طرابلس

٤ - هروب زعيم حركة التمرد الأوغندية «جوزيف كونى» الى السودان

ايران:

٦ - ايران تقصف بالصواريخ معسكرا لمجاهدى خلق بالعراق

أيرلندا:

١١ - دبلن تلغى قرار الافراج عن سجناء الجيش الأيرلندى

إيطاليا:

١٦ - حكومة بيرلسكونى تفوز بثقة مجلس النواب الايطالى

٢١ - بدء اعمال مؤتمر دولى لمكافحة الجريمة فى نابولى بجنوب ايطاليا

الجزائر:

٥ - إعادة مدنى وبلحاج إلى سجن البليدة

والبوليس الجزائرى يقتل ٥٥ مسلحا

١٣ - استسلام مختطفى طائرة ركاب جزائرية بعد ٨ ساعات من المفاوضات مع المسئولين الأسبان

١٥ - مصرع ٣٠ وإصابة ٦٨ سجينا أثناء احباط تمرد بأحد السجون الجزائرية

جزر القمر:

١١ - رئيسا جمهورية القمر واسرائيل يوقعان اتفاقية لاقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين

سرى لانكا:

٩ - فوز ساحق لرئيسة وزراء سرى لانكا شاندريكا باندارانايكا كوماراتونجا فى انتخابات الرئاسة

١١ - باندارانايكا تعين والدتها رئيسا لحكومة سريلانكا

السودان:

٢٨ - بدء محاكمة السودانيين المتهمين بمحاولة تفجير مبنى الأمم المتحدة

الصومال:

١ - الأمم المتحدة تمهد لانسحاب قواتها من الصومال

تصاعد المعارك بالدبابات والصواريخ بين انصار عيديد وعلى مهدى

الصين:

٦ - الصين تقرر اغلاق المؤسسات الحكومية الخاسرة

العراق:

٦ - ايران تقصف بالصواريخ معسكرا لمجاهدى خلق بالعراق

١٠ - العراق يعترف بسيادة الكويت وحدودها الدولية

مجلس قيادة الثورة والبرلمان وافقا على قرار الاعتراف

١٤ - مجلس الأمن يقرر استمرار العقوبات ضد العراق بعد تسلمه وثائق الاعتراف بالكويت

١٥ أمريكا تنجح فى إبقاء الحظر ضد العراق وتتهم صدام بتبديد مئات الملايين فى بناء القصور الجديدة

فرنسا:

٨ - فرنسا تعتقل ٨٠ شخصا لعلاقتهم بالجماعة المسلحة بالجزائر

١٢ - جاك شيراك رئيس حزب التجمع يستقيل من زعامة الحزب الديجولى للتفرغ لانتخابات الرئاسة

فلسطين:

٢ - فى أول خطوة لرفع الحصار عن الضفة وغزة:

اسرائيل تسمح لثمانية آلاف فلسطينى بالتوجه إلى أعمالهم

٨ ـ قبيل اجتماعات عرفات ورابين:

اسرائيل تعيد فتح الحرم الابراهيمي والخلافات تتصاعد حول «بيت شرق».

١٣ ـ استشهاد ٥ عمال فلسطينيين صدمتهم شاحنة اسرائيلية عمدا والشرطة الفلسطينية تعتقل ١٥٠ اسلاميا ورابين يدعو لإزالة مستوطنة نتسريم.

١٥ ـ الاحتفال بذكرى قيام دولة فلسطين بمناطق الحكم الذاتي لأول مرة. واللجنة التنفيذية للمنظمة تعقد أول إجتماع لها بغزة.

٢٤ ـ الرئيس الفلسطيني يتهم ايران بالتورط في أحداث القطاع.

حماس تحمل فتح مسئولية خرق إنقاذ وقف أعمال العنف في غزة.

٣٦ ـ معارضو عرفات يستعيدون السيطرة على ٦ مواقع في عين الحلوة.

٢٩ ـ ٥٨ مليون دولار منالبنك الدولي لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية.

كمبوديا:

١ ـ جماعة «الخمير الحمر» تقتل ٣ رهائن غربيين والبوليس الهندي ينجح في إطلاق سراح ٣ بريطانيين.

الكومنولث الجديد:

١ ـ فصل نائب وزير الدفاع الروسي «ماتفي بورلاكوف» لاتهامه بالفساد وتغريم جورياتشوف مليون دوب.

٧ ـ كبار مسئولي الأمم المتحدة يجتمعون في جنيف لبحث تطورات الأزمة.

٨ ـ يلتسين يعين وزيرا للاقتصاد من المؤيدين لسياسته وهو «سفجيني ياسين».

٢٨ ـ ايران ٤ اتفاقيات تجرية بين موسكو وطوكيو تشمل جدولة الديون.

الكويت:

١٠ ـ العراق يعترف بسيادة الكويت وحدودها الدولية.

مجلس قيادة الثورة والبرلمان وافقا على قرار الاعتراف.

٢٩ ـ برلمان الكويت يوافق على مشروع الفصل بين الجنسين في الجامعات والمكتبات والمطاعم.

مصر:

٢ ـ الرئيس مبارك يفتتح المبنى الجديد لمجلس الدولة ويلتقي باعضاء الهيئة القضائية.

ـ مباحثات لمبارك وزايد حول تطورات الخليج وعملية السلام والتعاون المشترك.

ـ مصرع ٣٢٠ واصابة ١٠٠ مواطن في أسوا كوارث السيول بالصعيد.

السيول تجتاح قرى الصعيد والأمطار تهدم منازل بالقاهرة وتصيب الحياة بالشلل.

٤ ـ سيول جديدة في سوهاج تغرق ٧٠ قرية ونجعا.

ـ الرئيس مبارك يتفقد المناطق المنكوبة بالسيول في المنيا واسيوط وسوهاج وقنا.

٦ ـ جلسة مباحثات ختامية بين مبارك ورئيس بوروندي.

ـ خسائر السيول اكثر من ١٫٧ مليار جنيه واعتمادات مالية مفتوحة بالموازنة لمواجهة الكارثة.

٧ ـ مصر قررت اقامة مكتب تمثيلي لها في غزة واريحا.

١٠ ـ توقيع اتفاقية تسوية الديون بين روسيا ومصر.

١٧ ـ الرئيس مبارك في حديث هام مع وكالة وتليفزيون «اسوشيتدبرس».

ـ نرفض الضغوط الدولية لتخفيض الجنيه لانه يقلل التصدير ويرفع الأسعار.

ـ المتطرفون ليست لديهم فكرة عن الاسلام ويستخدمونه كوسيلة لجمع الأموال.

١٩ ـ في اول جلسة عمل بمجلس الشعب: الموافقة على قرار رئيس الجمهورية بتعديل قانون الانتخابات.

٢٠ ـ الرئيس مبارك يصل إلى لندن في بداية جولته الأوروبية.

٢٢ ـ في ثانية محطات جولته الأوروبية..

مباحثات هامة لمبارك في روما حول تعزيز التعاون الاقتصادي.

٢٣ ـ الرئيس مبارك يصل إلى بوخارست في ختام جولته الأوروبية.

٣ اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري وتشجيع الاستثمارات.

٢٨ ـ الرئيس مبارك يتفقد موقع القرية الجديدة لمنكوبي السيول بالاقصر، وآثار البر الغربي في جولة مفاجئة.

٢٩ ـ مصر تحتفل باليوم العالمي للتضامن مع شعب فلسطين.

المغرب:

١ ـ ختام قمة الدار البيضاء تحدد اسس التعاون الاقليمي وإقامة منطقة اقتصادية للشرق الأوسط.

٨ ـ تعديل ميثاق الاتحاد المغاربي تمهيدا لانضمام مصر بصفة مراقب بالاتحاد.

١٢ ـ افتتاح الدورة الـ ١٦ لوزراء خارجية اتحاد المغرب العربي.

الولايات المتحدة:

٨ ـ بدء انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي.

٩ ـ كلينتون يعترف بمسئوليته عن الهزيمة.. ويتعهد بالتعاون مع الجمهوريين.

١٥ ـ امريكا تنجح في ابقاء الحظر ضد العراق وتتهم صدام بتبديد مئات الملايين في بناء قصور جديدة.

٢٢ ـ بوادر معركة جديدة حول «الصلاحيات» بين الكونجرس وادارة كلينتون.

تقليص سلطات الادارة الأمريكية ونقلها لحكام الولايات على راس أولويات الجمهوريين.

٢٧ ـ اعتراف امريكا والأمم المتحدة بالعجز عن وقف التقدم الصربي في بيهاتش.

الصرب يحكمون قبضتهم على المدينة والمسلمون يقبلون وقف القتال.

٣٠ ـ مجلس النواب الأمريكي يصدق على اتفاقية «الجات» بأغلبية ساحقة.

اليابان:

٢٨ ـ اليابان تؤكد: استعادة جزر الكوريا شرط اساسي لتطبيع العلاقات مع روسيا.

ـ ابرام ٤ اتفاقيات تجارية بين موسكو وطوكيو تشمل جدولة الديون.

يوجوسلافيا الجديدة:

٣ ـ سقوط بلدة «كوبريس» في أيدي المسلمين والكروات انتقاما لهزائمهم الأخيرة.

٥ ـ القوات الصربية تهاجم «بيهاتش» المسلحة بالصواريخ.

٧ ـ القوات المسلحة تسترد ٦٠ كيلو مترا شمال وتسيطر على طريق رئيسي للإغاثة.

١٣ ـ مجلس الأمن يدين الصرب الكروات ويبدي انزعاجه من تدخلهم في معارك البوسنة.

١٦ ـ صرب البوسنة يواصلون زحفهم على بيهاتش ويمطرونها بالقذائف وقوات المتمرد «عبديتش» تدخل المنطقة المحاصرة بمساعدة من الصرب.

١٩ ـ مجلس الأمن يفوض طائرات الأطلنطي بمهاجمة الأهداف الصربية داخل كرواتيا.

٢١ ـ ١٩ طائرة تابعة للاطلنطي تقصف مطارا للصرب بكرواتيا.

٢١ ـ ردود فعل دولية مؤيدة لغارات الأطلنطي:

إعلان حالة التأهب بين القوات الدولية بالبوسنة تحسبا لانتقام الصرب.

٢٢ ـ الرئيس الأوكراني ليونيد كوتشيما يناشد العالم انقاذ بلاده.

٢٥ ـ الصرب اخترقوا دفاعات المسلمين والجثث تغطي الطرق المؤدية للمدينة.

ديسمبر ١٩٩٤

الأردن :

٥ ـ استقالة طوقان الهنداوى نائب رئيس الوزراء الأردنى معربا عن استيائه من أداء حكومة عبدالسلام المجالى.

٦ ـ الأردن يلغى حظر التعامل بالشيكل الاسرائيلى

ـ بدء عمليات إعادة ترسيم الحدود الأردنية الاسرائيلية.

١١ ـ افتتاح السفارة الاسرائيلية فى عمان وسط اجراءات أمن مشددة.

اريتريا :

٦ ـ إريتريا تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان لدعمه الارهاب.

اسرائيل :

٢ ـ اسرائيل واليونان توقعان إتفاقاً للتعاون العسكرى لأول مرة بين البلدين.

٤ ـ القوات الاسرائيلية تحبط عملية انتحارية عند معبر إيريز.

٦ ـ بدء عمليات إعادة ترسيم الحدود الأردنية الاسرائيلية.

٧ ـ انتهاء المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية بالقاهرة دون تقدم.

١٠ ـ عرفات ورابين وبيريز يتسلمون جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٤.

١١ ـ افتتاح السفارة الاسرائيلية فى عمان وسط اجراءات أمن مشددة.

١٢ ـ جيبوتى تقرر تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

١٥ ـ المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تختتم أعمالها بالقاهرة.

٢٣ ـ عشية الاحتفال باعياد الميلاد: اسرائيل تحول بيت لحم إلى ثكنة عسكرية.

٢٤ ـ اسرائيل تستولى على ٦٠ كيلو مترا مربعا بالضفة.

ـ ربط مستوطنات بنفقين لتجنب المرور بالقرى الفلسطينية.

ـ الخارجية الاسرائيلية تقرر تعلم اللغة العربية لدبلوماسيها.

ـ المقاومة اللبنانية تدمر ٣ دبابات اسرائيلية وصاروخ اسرائيلى يقتل لبنانيا ويصيب ٤ وسط قصف مدفعى.

٢٥ـ استشهاد فلسطينى وإصابة ١٢ إسرائيليا فى عملية انتحارية بالقدس الغربية. وحماس تعلن مسئوليتها وعرفات يدين الحادث ويصفه بأنه عمل اجرامى.

٢٥ـ اعلان حالة التأهب فى الجيش الاسرائيلى بجنوب لبنان.

ـ تعيين موشيه شاحال وزيرا للاعلام بالحكومة الاسرائيلية.

٢٦ـ قانون اسرائيلى يحظر النشاط الفلسطينى بالقدس الشرقية.

٣٠ـ ٣٣٣ مليون دولار لدعم الحكم الذاتى الفلسطينى فى ميزانية اسرائيل لعام ٩٥.

افغانستان :

١ـ مجلس الأمن يطالب بوقف فورى للقتال فى أفغانستان.

٢٦ـ الحكومة الأفغانية تعرض التنحى وتقرر وقف إطلاق النار.

٢٨ـ الرئيس الأفغانى يجدد رئاسته لأجل غير مسمى.

المانيا :

٩ـ بدء قمة زعماء الدول الأوروبية فى مديمة أسن الألمانية.

ايرلندا :

٩ـ أول مباحثات رسمية لحل مشكلة ايرلندا الشمالية منذ ٧٠ عاماً.

إيطاليا :

٥ـ انتكاسة جديدة لحكومة بيرلسكونى:

ـ انتصار كبير للمعارضة الايطالية فى الجولة الثانية فى الانتخابات المحلية.

٦ـ استقالة القاضى دى بيترو بطل محاربة الفساد فى ايطاليا احتجاجا على العراقيل السياسية التى تعوق عمله.

٢٢ـ استقالة بيرلسكونى رئيس وزراء ايطاليا.

باكستان :

٥ـ اغتيال صحفى باكستانى بارز (محمد صلاح الدين) رئيس تحرير مجلة (تكبير)

١٨ـ العنف يجتاح كراتشى.

٢٦ـ باكستان تغلق قنصلية الهند فى كراتشى.

البحرين:

١٩ـ بدأ أعمال القمة الخليجية بالمنامة.

ـ قادة الخليج يبحثون الموقف من العراق بعد اعتزامه بالكويت وأسلوب التعامل مع ايران.

٢٠ـ استمرار المظاهرات بالبحرين وأنباء عن إطلاق للنار فى المناطق التى يسكنها الشيعة.

٢١ـ فى ختام القمة الخليجية بالبحرين:

ـ تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن عنصر أساسى لاثبات نواياه السلمية.

ـ الدعوة الى تكثيف الجهود لتحقيق تقدم على المسارين السورى واللبنانى.

بريطانيا :

١٦ـ اسوأ هزيمة لحزب المحافظين البريطانى منذ عام ١٩٣٥.

بلغاريا :

١٨ـ تقدم الشيوعيين القدامى فى انتخابات بلغاريا حيث حصل على ٤٤٪ من الأصوات مقابل ٢٤٪ لمنافسة الرئيس اتحاد القوى الديمقراطية.

بنجلاديش :

٢٩ـ خالدة ضياء رئيسة وزراء بنجلاديش توافق على الاستقالة قبل الانتخابات.

٣٠ـ المعارضة فى بنجلاديش ترفض عرض رئيسة الوزراء بالاستقالة.

تركيا :

٢٦ـ قوات الأمن التركية قتلت ٤ الاف متمرد وكردى عام ١٩٩٤.

تشاد :

٣١. وضع أول علامة حدودية بين السودان وتشاد

الجزائر

٦. احتجاب الصحف الجزائرية عن الصدور احتجاجا على عمليات اغتيال الصحفيين

١٧. إظلام كامل بالجزائر والبليدة بسبب حادث مجهول

جيبوتي

١٢. جيبوتي تقرر تطبيع علاقاتها مع إسرائيل

٢٦. إتفاق مصالحة بين الحكومة الجيبوتية وجبهة المعارضة المسلحة

السعودية

١٧. ختام اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي

السودان

٦. إريتريا تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان لدعمه الارهاب

٢٥. أزمة وقود جديدة تشهدها المدن السودانية

٣١. وضع أول علامة حدودية بين السودان وتشاد

سوريا :

١. قمة مصرية - سورية في دمشق لبحث تنقية الأجواء العربية ودفع مسيرة السلام.

١٦. اليابان تشارك في مهام حفظ السلام بالجولان.

١٩. في ختام اجتماعات المحامين العرب بدمشق.

- دعوة مبارك والأسد جهودهما لتحقيق المصالحة العربية.

١٩. تأجيل المفاوضات السورية - الاسرائيلية وجهود امريكية لدفع المحادثات.

الصين :

٢٠. الصين تفشل في الحصول على عضوية منظمة التجارة الحرة المعروفة باسم (الجات).

سلطنة عمان :

٢٦. قابوس ورابين يعقدان اجتماعاً مفاجئا في مسقط

٢٧. ضم المرأة العمانية إلى مجلس الشورى لأول مرة

فرنسا

٤. فرنسا تعتقل ليبياً يدعى (علي منصور) لعلاقته بحادث الطائرة الفرنسية عام ٨٩.

١٢. توقيع أول ميثاق يحدد حقوق وواجبات المسلمين في فرنسا وتشكيل مجلس تمثيلي ينظم العلاقة مع المجتمع والدولة

١٧. برلمان فرنسا يقر قانون تنظيم دخول الأجانب

٢٦. اقتحام الطائرة الفرنسية بمطار مارينيان بمارسيليا

- مصرع القراصنة الأربعة وإصابة ١٣ راكبا و٩ من رجال الأمن.

٢٧. بعد ٢٤ ساعة من اقتحام الطائرة المخطوفة:

قتل ٣ رجال دين فرنسيين ورابع بلجيكي بالجزائر.

فلسطين :

١٠. عرفات ورابين وبيريز يتسلمون جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٤.

١٥. المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تختتم أعمالها بالقاهرة.

٢٥. استشهاد فلسطيني وإصابة ١٢ إسرائيليا في عملية انتحارية بالقدس الغربية.

حماس تعلن مسئوليتها وعرفات يدين الحادث ويصفه بأنه عمل إجرامي.

٢٦. قانون إسرائيلي يحظر النشاط الفلسطيني بالقدس الشرقية.

٣٠. ٣٣٣ مليون دولار لدعم الحكم الذاتي الفلسطيني في ميزانية اسرائيل ١٩٩٥.

قطر :

٢٨. قطر توافق على بحث إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

كوريا الشمالية :

١٧. كوريا الشمالية تعلن إسقاط طائرة عسكرية أمريكية اخترقت مجالها الجوي.

٢١. بيونج يانج توافق على تسليم جثة الطيار الأمريكي التي سقطت في كوريا الشمالية.

٣٠. إنتهاء الأزمة بين امريكا وكوريا الشمالية.

الكومنولث الجديد

٣. مجلس الأمن يرفض انفصال ابخازيا عن جورجيا

٥. روسيا تعترف بقصف الشيشان وتهدد باسقاط الطائرات المجهولة فوق المنطقة

٦. رئيس الشيشان ووزير الدفاع الروسي يتفقان على استبعاد الحل العسكري للنزاع

٩. يلتسين يأمر بنزع أسلحة الانفصاليين في جمهورية الشيشان

١١. روسيا تغزو (الشيشان) عند الفجر وداوديف يؤكد: لن نستسلم

١٢. انجوشيا تنضم للشيشان في تصديها للغزو الروسي.

١٥. الروس يرتكبون مذبحة بشعة في الشيشان ويلتسين يمهلها ٤٨ ساعة لنزع أسلحتها.

١٦. امريكا وروسيا توقعان ١٥ إتفاقا للتعاون المشترك.

١٩. أعنف غارات جوية روسية على الشيشان.

٢٢. استقالة نائب قائد القوات البرية.

٢٥. روسيا تعلن مصرع ألف شيشاني خلال يومين من القتال.

٢٦. يلتسين يوجه انتقادات حادة لوزيري الدفاع والداخلية ويصدر تعليمات بوقف قصف المدنيين في الشيشان.

- إصابة جوهر دوداييف (ابن رئيس الشيشان في القتال.

٣١. القوات الروسية إقتحمت عاصمة الشيشان بعد تدميرها بالصواريخ والمدفعية الثقيلة.

الكويت :

٦. مجلس الأمة الكويتي يرفض الفصل بين الجنسين.

٢٣. واشنطن تسحب آخر دفعة من قواتها بالكويت.

لبنان :

٥. الحريري يعدل عن استقالته بعد مباحثات مع الأسد.

٢٤. المقاومة اللبنانية تدمر ٣ دبابات إسرائيلية.

وصاروخ إسرائيلي يقتل لبنانيا ويصيب ٤ وسط قصف مدفعي.

٢٨. القبض على لبنانيين عملاء للموساد الاسرائيلي إعترفوا بمسئوليتهم عن تدمير مقر حزب الله بلبنان.

ليبيا

٤ـ فرنسا تعتقل ليبياً يدعى على صحفي علاقته بحادث الطائرة الفرنسية عام ١٩٨٩.

٢٣ ـ مد الحظر الأمريكي على ليبيا

ليبيريا

٢٣ـ اتفاق لوقف إطلاق النار ومجلس مؤقت لحكم ليبيريا

مصر

١ـ قمة مصرية ـ سورية في دمشق لبحث تنقية الأجواء العربية ودفع مسيرة السلام.

٦ـ بدء أعمال الملتقى الاقتصادي لأوروبا الشرق الأوسط بالقاهرة.

١١ـ اجتماعات بين مبارك وصالح لبحث التطورات العربية.

١٣ـ مبارك يزور الجزائر لمحادثات مع زروال في طريقه إلى المغرب لحضور القمة الإسلامية.

١٤ـ قمة الدار البيضاء توافق بالإجماع على انضمام مصر للجنة القدس تقديراً لمكانة مبارك.

١٩ـ مصر و١٤ دولة عربية تناقش التكامل التعاوني العربي في المؤتمر العربي للتعاونيات.

٢٠ـ مباحثات إيجابية لمبارك فليتسمان لدعم المفاوضات على المسارين السوري والفلسطيني.

٢٦ـ الرئيس مبارك في أحاديث الصحفيين هآرتس ومعاريف والتليفزيون الإسرائيلي:

ـ أخشى من النتائج الوخيمة إذا سقط الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.

ـ مصر دولة محورية في المنطقة ولو لم تفتح عملية السلام ماكان لإسرائيل التوصل لاتفاق مع العرب.

٢٨ـ قمة ثلاثية بالإسكندرية بين مبارك وفهد والأسد لتنقية الأجواء والتنسيق العربي.

المغرب :

١٠ـ بدء الاجتماع الوزاري للمؤتمر الإسلامي بالدار البيضاء.

١٣ـ ختام أعمال مؤتمر وزراء الخارجية بالدار البيضاء.

١٣ـ بدء أعمال قمة الدار البيضاء لمناقشة قضايا العالم الإسلامي.

ـ لعصر التاسع أكثر من مليون مسلم يتطلعون إلى قرارات القمة

١٤ـ القمة توافق بالإجماع على انضمام مصر للجنة القدس تقديراً لمكانة مبارك وتختتم أعمالها

١٥ـ اختتام أعمال القمة الإسلامية بنجاح وتحدد موقفاً موحداً تجاه البوسنة والقدس والجولان ولوكربي

ـ البيان الختامي للقمة وإعلان الدار البيضاء.

المكسيك

٤ـ إعلان حالة التأهب القصوى في المكسيك استعداداً لمعارك جديدة مع المتمردين.

٢٧ـ نشر قوات مكسيكية إضافية بالمناطق الجنوبية والمتمردون يتهمون الحكومة بالاستعداد للحرب.

٢٩ـ إقالة وزير مالية المكسيك (جيامي سيرا) وجهود أمريكية لإخراجها من أزمتها.

الهند :

١٠ـ هزيمة ثقيلة لحزب المؤتمر الهندي في الانتخابات بأربع ولايات.

١٤ـ استقالة (إيه كي انتوني) وزير الموارد المدنية في الهند بسبب أزمة السكر.

١٥ـ استقالة ٤ وزراء بالحكومة الهندية بسبب الفضائح المالية.

١٩ـ المعارضة الهندية تصعد الحملة ضد راو وتحمله مسئولية فضيحة السكر والبورصة.

٣٦ـ وسط أزمة الزعامة المتفجرة في الهند.

الولايات المتحدة :

١ـ مجلس الشيوخ الأمريكي يوافق على اتفاقية لتحرير التجارة العالمية.

٣ـ أمريكا تؤيد اختيار رئيس المكسيك السابق (كارلوس ساليناس) لقيادة منظمة التجارة العالمية.

٨ـ كلينتون يوقع على انضمام الولايات المتحدة لاتفاقية (الجات)

١٦ـ أمريكا وروسيا توقعان ١٥ إتفاقا للتعاون المشترك

١٧ـ كوريا الشمالية تعلن إسقاط طائرة عسكرية أمريكية اخترقت مجالها الجوي ومصرع طاقمها

٢٠ـ طلقات رصاص لثالث مرة حول البيت الأبيض

٢١ـ وفاة دين راسك وزير خارجية جون كيندي

٢٣ـ واشنطن تسحب آخر دفعة من قواتها بالكويت

٢٥ـ إحباط محاولة لتسلق سور البيت الأبيض في عيد الميلاد

٢٨ـ كلينتون يقبل إستقالة مدير وكالة المخابرات الأمريكية ويشيد بخدماته.

٣٠ـ انتهاء الأزمة بين أمريكا وكوريا الشمالية

اليابان :

١ـ مجلس النواب الياباني يقر معاهدة التجارة العالمية

١٦ـ اليابان تشارك في مهام حفظ السلام بالجولان

يوجوسلافيا الجديدة :

٥ـ أوكرانيا تنضم رسميا لمعاهدة الحد من الانتشار النووي.

٧ـ قصف صربي وحشي لمستشفى بيهاتش.

١٨ـ كارتر يبدأ مهمته في البوسنة.

٢٢ـ الصرب يقصفون سوق سراييفو قبل ساعات من تنفيذ خطة كارتر لوقف القتال.

٢٥ـ البوسنة تهدد بنسف الهدنة مالم تتوقف هجمات صرب كرواتيا على بيهاتش.

والصرب يعلنون التعبئة في الشمال وفرنسا تستبعد سحب القوات الدولية.

٣١ـ توقيع إتفاق الهدنة الجديد في البوسنة.

اليونان :

٢ـ اسرائيل واليونان توقعان إتفاقا للتعاون العسكري لأول مرة بين البلدين.



نشاط الأمم المتحدة

الجمعية العامة

إعداد : نادية عبد السيد

- تبنت الجمعية العامة أربعة قرارات فى شأن القضية الفلسطينية صوتت اسرائيل والولايات المتحدة ضدها كلها بما فيها قرار « تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية »، وامتنعت روسيا عن التصويت على القرارات الأربعة. وصوتت الجمعية العامة على قرار آخر عن « ادارة شئون الاعلام فى الأمانة العامة للأمم المتحدة فى شأن قضية فلسطين وزيادة الوعى لدى المجتمع الدولى» ولاقى القرار دعم ١٤٢ دولة ومعارضة الولايات المتحدة واسرائيل وامتناع روسيا وجورجيا وطاجيكستان عن التصويت. وامتنعت ٤٠ دولة عن التصويت على قرارين آخرين احدهما يتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى حقوقه غير القابلة للتصرف » والآخر خاص» بشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة (١٢/١٥).

- اعتمدت الجمعية العامة ٤٤ قرارا بشأن التسلح كان ابرزها القرار الذى تتبناه مصر بشأن اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، ودعا القرار كافة الدول الى وضع منشآتها تحت اشراف منظمة الطاقة الذرية حتى يتم انشاء المنطقة الخالية (١٢/١٦).

- اعتمدت الجمعية العامة قرارا اكدت فيه ان قيام اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وادارتها على مدينة القدس قرار غير قانونى ومن ثم فهو ملغى وباطل وليست له أى شرعية على الاطلاق، وشجب القرار نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية الى القدس باعتباره انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٢/١٦).

- اعتمدت الجمعية العامة قرارا يقضى بأن قرار اسرائيل بضم هضبة الجولان يشكل انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن وهو بالتالى ملغى وباطل وليست له أى شرعية وتطالب اسرائيل بالغائه واكد القرار ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب مازالت تنطبق على الاراضى السورية التى تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ (١٢/١٦).

- تبنت الجمعية العامة قرارا قدمته الولايات المتحدة وروسيا والنرويج أيد « عملية السلام فى الشرق الاوسط» واكد على اهمية التوصل الى « سلام عادل ودائم» وتمسك مقدمو القرار برفض الاشارة الى القرار ٤٢٥ الذى يطالب اسرائيل بالانسحاب من الجنوب اللبنانى وصوتت لبنان وسوريا وايران وليبيا ضد القرار ونال القرار دعم ١٢٩ دولة (١٢/١٦).

مجلس الأمن :

- وافق مجلس الأمن على اضفاء مزيد من العلانية على اعماله والسماح بعقد اجتماعات علنية لمناقشة القضايا المطروحة تشارك فيها

الدول غير الاعضاء فى مجلس الأمن دون ان يكون لها حق التصويت (١٢/١٧)- انضمت خمس دول جديدة الى عضوية مجلس الأمن خلال عام ١٩٩٥ وهى المانيا وايطاليا وهندوراس واندونيسيا وبتوانا بدلا من البرازيل وجيبوتى ونيوزيلندا وباكستان واسبانيا (١/٤).

البوسنة والهرسك:

- هددت كرواتيا بالتدخل لصد العدوان الصربى على مدينة بيهاتش شمال غربى البوسنة وأعلن وزير دفاع كرواتيا جويكو سوزاك انه اذا رات كرواتيا ان سقوط بيهاتش قد أصبح وشيكا فانها سوف تتدخل (١٢/١).

- وقعت كرواتيا اتفاقا اقتصاديا مع المتمردين الصرب فى اقليم كراينا وتم التوصل الى هذا الاتفاق بمساعدة الوسيطين الأوربيين لورد أوين وثور فالد شتولتنبرج وهو ينص على اعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية اضافة الى اعادة تشغيل خط انابيب (١٢/٢).

- أعلن متحدث باسم قوات الحماية الدولية ان حلف الاطلنطى أوقف تنفيذ الحظر الجوى فوق البوسنة لخوفه من تهديدات بطاريات الصواريخ الصربية واضاف أن قرار الحلف بوقف تحليق طائراته فوق الاراضى البوسنية هو نتيجة النزاع بينه وبين الأمم المتحدة حول استخدام القوة الجوية للحلف فى وقف الهجمات الصربية على مناطق المسلمين الآمنة الخاضعة لحماية الأمم المتحدة، الا ان متحدثا باسم الحلف فى بروكسل اعلن ان الحلف مستمر فى تنفيذ الحظر الجوى ونفى تصريحات المسئول الدولى (١٢/٢).

- اتفقت مجموعة الاتصال الخماسية الدولية على تعديل خطة التسوية السلمية فى البوسنة

بحيث تسمح باقامة اتحاد كونفدرالى بين صرب البوسنة وجمهورية صربيا ورفضت الحكومة البوسنية هذه التعديلات ووصفتها بانها هراء (١٢/٣)

ـ فاجأت موسكو مجلس الأمن باستخدامها حق الفيتو لاجهاض مشروع قرار يقضى بمنع امدادات الوقود من بلجراد الى صرب البوسنة وكرواتيا (١٢/٣)

ـ دعا الرئيس كلينتون صرب البوسنة الى قبول خطة السلام الدولية مؤكدا تمسك الولايات المتحدة بوحدة أراضى البوسنة، وطالب الجيش الصربى بوقف الاعتداءات على المناطق المسلحة والعودة الى مائدة المفاوضات لتسوية الخلافات القائمة، وجاء ذلك عقب اعلان الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسيفيتش مساندته لخطة السلام الدولية التى تمنح صرب البوسنة حق اقامة كونفدرالية مع جمهورية صربيا مستقبلا (١٢/٥).

ـ اختتم مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى اجتماعاته فى بودابست وسط انقسامات حادة وفشل ممثلو ٥٢ دولة شاركوا فى المؤتمر فى الاتفاق على بيان يدعو لانهاء الأزمة فى البوسنة، وانتهى الأمر الى اصدار بيان خارج البيان الختامى القاه رئيس وزراء المجر يدعو الى وقف اطلاق النار فى البوسنة ويناشد الاطراف المتصارعة بوقف القتال والسماح بمرور قوافل الاغاثة الانسانية ووصولها الى كافة انحاء البوسنة (١٢/٦).

ـ اعلن وزراء خارجية الدول السبع فى مجموعة الاتصال الاسلامية معارضتهم سحب قوات الامم المتحدة من البوسنة واعربوا عن استعدادهم لاستبدالهم بقوات من دول اسلامية (١٢/٦).

ـ اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الرئيس كلينتون وافق مبدئيا على المساهمة باعداد كبيرة من الجنود فى عملية محتملة لحلف شمال الاطلنطى لتامين انسحاب القوات الدولية فى البوسنة (١٢/٨)، وفى تطور لاحق حذر ويلى كلايس سكرتير عام الحلف من خطورة انسحاب القوات من البوسنة وتساءل عما اذا كان اتخاذ قرار الانسحاب هو الحل الصحيح لانهاء الازمة واضاف ان البديل لهذا الانسحاب يتمثل فى التوصل الى اتفاق غير مشروط لوقف اطلاق النار يشمل البوسنة كلها (١٢/٩).

ـ اعترفت كرواتيا بان قواتها تشارك فى الدفاع عن اقليم بيهاتش المحاصر شمال غربى البوسنة واكدت انها لن تسمح بسقوطه فى أيدى الصرب. ودعا ناطق باسم الأمم المتحدة فى العاصمة البوسنية الى انسحاب القوات الكرواتية من البوسنة فورا لأن وجودها يهدد بتوسيع نطاق القتال وزيادة حدته (١٢/١٠).

ـ نفى د. غالى وجود نية فى الوقت الحاضر لسحب القوات الدولية من البوسنة وحذر فى تقرير رفعه الى مجلس الامن حول نتائج زيارته الاخيرة لسراييفو من تدهور الموقف فى البلقان فى حالة انسحاب قوات الامم المتحدة (١٢/١٠). وفى الوقت ذاته دان زعماء الاتحاد الاوربى ـ فى البيان الختامى لاجتماع القمة الذى عقد فى ايسن ـ صرب البوسنة لانتهاكهم المنطقة الآمنة حول بيهاتش وجددوا تأييدهم لخطة السلام التى اعدتها مجموعة الاتصال والتركيز على المساعى الدبلوماسية لانهاء النزاع فى يوغسلافيا السابقة، وحذر البيان من ان سحب القوات الدولية ستكون له اثار وخيمة على المدنيين (١٢/١٠).

ـ اعلنت قوات حفظ السلام الدولية فى البوسنة ان صرب كرايينا احتجزوا الجنرال مايكل روز قائد الحماية الدولية لعدة ساعات ومنعوه من دخول اقليم بيهاتش (١٢/١١). وعلى صعيد آخر اعلنت الميلشيات الصربية انها لن تسمح لقوات الحماية الدولية بحراسة قوافل الاغاثة التى تمر عبر الأراضى الخاضعة لاحتلالهم (١٢/١٢).

ـ اكد وزراء الدفاع فى دول حلف شمال الاطلنطى ـ فى اجتماع لهم عقد فى بروكسل ـ عزمهم على التصدى للاعتداءات المتكررة من جانب الصرب، الا ان ذلك لم يمنع وزراء الدفاع من بحث خطة طارئة لسحب قوات حفظ السلام الدولية من البوسنة اذا ما انهارت مهمة الأمم المتحدة هناك (١٢/١٤)ـ اعلن رادوفان كاراجيتش فى مقابلة مع شبكة CNN عن خطة سلام لانهاء الحرب فى البوسنة تتضمن التخلى عن بعض الاراضى التى يسيطر عليها الصرب والافراج عن الاسرى من أفراد الأمم المتحدة والسماح لقوافل الاغاثة الدولية بالتحرك دون عقبات ووقف القتال فورا فى سراييفو والمنطقة المحيطة بها واعادة فتح مطارها وضمان حقوق الانسان فى البوسنة، وأضاف كاراجيتش انه طلب من الرئيس كارتر مساعدته على تنفيذ خطته. وقد أبلغ كارتر كاراجيتش استعداده لقبول مهمة الوساطة بسلسلة من الاجتماعات مع الرئيس البوسنى على عزت بيجوفيتش ، وأعلن الرئيس كارتر فى مؤتمر صحفى عقده عقب محادثات استمرت سبع ساعات مع رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة أن صرب البوسنة وافقوا على وقف فورى لاطلاق النار فى البوسنة لمدة أربعة اشهر وبحث خطة السلام التى طرحتها مجموعة الاتصال (١٢/١٩).

فى ختام المباحثات التى اجراها الرئيس كارتر على مدى يومين ، اعلن كارتر انه حصل على موافقة حكومة البوسنة وقادة حرب البوسنة على اتفاق وقف اطلاق النار فورا فى جميع انحاء البلاد بما فى ذلك جيب بيهاتش وقال ان الاتفاق يسرى خلال ٧٢ ساعة ويخضع لمراقبة الحماية الدولية .

ـ قبل يوم واحد من بدء سريان وقف اطلاق النار اطلقت القوات الصربية نيران مدافعها على سوق سراييفو وقد وقع هذا الاعتداء قبل ساعتين من بدء مباحثات بين القادة ، العسكريين تحت اشراف الأمم المتحدة لوضع تفاصيل اتفاق وقف القتال . وفى تطور لاحق ذكر ياسوشى اكاشى المبعوث الخاص للأمم المتحدة أن الطرفين على وشك التوصل الى اتفاق نهائى رغم الحادث (١٢/٢٢) .

ـ اعلن ياسوشى اكاشى انه تقرر تأجيل موعد بدء وقف اطلاق النار بين الجانبين لمدة ٢٤ ساعة ليبدأ فى تمام الساعة الحادية عشرة من صباح ١٢/٢٤ بتوقيت جرينتش ، وأكد اكاشى وجود خلافات بين الجانبين حيث طالب الصرب باعادة النظر فى البند الخاص بتبادل الأسرى وتوفير معلومات عن المفقودين فى الحرب فى الوقت الذى تمسكت فيه الحكومة البوسنية بتنفيذ الاتفاق (١٢/٢٣) ـ اعلنت الأمم المتحدة أن المرحلة الثانية بعد تنفيذ وقف اطلاق النار فى البوسنة سوف تركز على إجراء محادثات حول خطة السلام الدولية وان المنظمة الدولية سوف تنشر قواتها للفصل بين وحدات المسلمين والصرب لضمان ثبات وقف اطلاق النار (١٢/٢٤)

ـ هددت الحكومة البوسنية بنسف اتفاق الهدنة مالم توقف ميليشيات صرب كرواتيا هجماتها على أراضى البوسنة وأعلنت أنها لن تجرى أية محادثات سلام مع صرب البوسنة حتى تنتهى العمليات الصربية المستمرة فى منطقة بيهاتش (١٢/٢٥) ، وطالب الرئيس البوسنى على عزت بيجوفيتش مجلس الأمن بعقد اجتماع طارىء لمناقشة الوضع المتدهور فى بيهاتش (١٢/٢٦)

ـ أعربت مصادر الأمم المتحدة عن تفاؤلها بامكان توفير الفرص لتحقيق وقف اطلاق النار فى البوسنة مدته اربعة اشهر بعد محادثات اجراها قائد القوات الدولية مايكل روز مع ممثلى الحكومة البوسنية والطرف الصربى ، واعلن روز انه حصل على وعد من عبديتش بالالتزام بوقف النار فى بيهاتش أسوة بالمناطق لوقف اطلاق النار فى البوسنة لمدة ٤ أشهر ويبدأ سريان الهدنة الساعة ١١ صباحا يوم أول يناير بتوقيت جرينتش . وتعتبر الهدنة الجديدة امتدادا لاتفاق وقف اطلاق النار الموقف الذى بدأ عشية اعياد الميلاد (١٢/٣١) .

ـ اعلنت الأمم المتحدة أن الطريق اصبح ممهدا لاستئناف المفاوضات الدبلوماسية

والتوصل الى اتفاقية سلام نهائية فى البوسنة بعد التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار لمدة ٤ اشهر . ونصت الاتفاقية على فصل قوات المسلمين والصرب على امتداد خطوط المواجهة والامتناع عن اطلاق النار وان تتولى قوات حفظ السلام الدولية مراقبة وقف الاعمال العسكرية ومنح قوات الحماية الدولية ومسئولى الاغاثة حرية الحركة الكاملة. واعلن د. بطرس غالى ان الاتفاق يعد خطوة هامة نحو تحقيق تسوية شاملة ونهائية للازمة البوسنية ووصف الاتفاق بانه هدية عظيمة فى بداية العام الجديد (١/١) .

- اشادت الأمم المتحدة بتنفيذ اتفاق الهدنة رغم استمرار الاعتداءات الصربية على جيب بيهاتش ، واكد مصدر بالأمم المتحدة حرص المنظمة الدولية على إنهاء تورط صرب كرايينا فى المعارك الدائرة فى بيهاتش رغم سريان الهدنة. وفى العاصمة البوسنية أشار ناطق باسم الأمم المتحدة الى أن جيش البوسنة وافق على الانسحاب من منطقة منزوعة السلاح فى غرب سراييفو وان الصرب مستعدون لاعادة فتح بعض الطرق امام المرور المدنى خلال الأيام القادمة (١/٣) .

- عادت أجواء التوتر تخيم على الأزمة البوسنية بعد تعثر المفاوضات بين الحكومة البوسنية وميليشيات الصرب حول اسلوب تنفيذ بنود اتفاقية الهدنة وأعلن الصرب ان الجانبين اتفقا تقريبا على تسوية كل القضايا الا ان عدم اكتمال انسحاب قوات حكومة البوسنة من منطقة جبل ايجمان المنزوعة السلاح عطل الاتفاق (١/٥) . وفى تطور لاحق أعلنت المتحدثة العسكرية باسم الأمم المتحدة أن القوات البوسنية انسحبت من موقعين من المواقع الثلاثة التى تحتلها داخل المنطقة منزوعة السلاح غربى سراييفو (١/٧)

- اتهمت الحكومة البوسنية مجموعة الاتصال الخماسية الدولية بالاذعان لمطالب الصرب وأكدت رفضها القاطع ادخال اية تعديلات على خطة السلام ، واعرب ياسوشى اكاشى مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى البوسنة عن اعتقاده بأن صرب البوسنة قد يقبلون خطة تقسيم البلاد إذا جرى عليها بعض التعديل (١/١٠) .

- بعد عشر ساعات من المفاوضات فى مطار سراييفو اتفقت الأطراف المتنازعة فى البوسنة على مراحل تنفيذ الهدنة ، واكد الجنرال مايكل روز قائد القوات الدولية فى البوسنة ان جميع القوات البوسنية قد انسحبت من جبل ايجمان مقابل موافقة الصرب على اعادة فتح طرق الامدادات الى سراييفو (١/١٢) .

- باغلبية اربعة عشر صوتا وامتناع روسيا عن التصويت وافق مجلس الأمن على الاستمرار فى سياسة تخفيف العقوبات على الاتحاد اليوغسلافى الجديد لمدة مائة يوم نظير قطع الاتحاد الامدادات عن صرب البوسنة (١/١٣) .

- اعترفت مجموعة الاتصال الدولية بفشلها فى دفع عجلة السلام بعد اربعة أيام من الاجتماعات عقدتها المجموعة مع زعماء الفئات المتحاربة ، وجاء ذلك فى الوقت الذى تعثر فيه تنفيذ الاتفاق على فتح الطرق المؤدية الى سراييفو (١/١٥) .

- اعترف مسئولو الأمم المتحدة بتعثر جهودهم من أجل استئناف مفاوضات التسوية التفاوضية لأزمة البوسنة وحذروا من أن تصاعد حدة القتال فى جيب بيهاتش فى الشمال الغربى ومناطق اخرى فى البوسنة يهدد بانهيار اتفاق وقف اطلاق النار السارى منذ بداية يناير (١/٢١) .

- قرر مجلس الأمن الابقاء على العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على صرب البوسنة لرفضهم تسوية أزمة البوسنة سلميا (١/٢٤) .

- قرر ثلاثة من مندوبى دول مجموعة الاتصال الدولية الخمسة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) مد فترة بقائهم فى سراييفو بعد تعثر المفاوضات بسبب صرب البوسنة فى رفض خريطة السلام ، وأكدوا أنهم سيبحثون امكانية عقد مباحثات جديدة لاقناع صرب البوسنة بالتخلى عن تشددهم (١/٢٦) .

- تزايد التوتر بين المسلمين والكروات فى البوسنة فى شمال البوسنة ومدينة موستار عقب فشل مجموعة الاتصال الدولية فى اقناع قادة الصرب بقبول خطة التقسيم (١/٢٩) .

- أعلنت فرنسا زيادة حجم قواتها المشاركة فى عمليات حفظ السلام فى البوسنة لتعزيز وقف اطلاق النار الذى تم التوصل اليه بعد وساطة الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر (١/٣٠) .

- أعلن حارث سيلاجيتش رئيس وزراء البوسنة رفضه لاقتراح فرنسى بعقد مؤتمر دولى لاخراج الجهود الدبلوماسية لتسوية السياسية لأزمة البوسنة من حالة الجمود اثر تخلى مجموعة الاتصال الدولية عن جهودها بعد رفض الصرب الموافقة على خطة التسوية (٢/٢) .

- جددت لجنة الاتصال الدولية جهودها لانقاذ الهدنة التى يهددها تصاعد القتال فى جيب بيهاتش واعلن هول بروك مساعد وزير الخارجية الأمريكى ان المجموعة سوف تبحث فى ميونخ على هامش الاجتماع السنوى للامن الاوروبى سبل الخروج بالأزمة من الطريق المسدود الذى وصلت اليه (٢/٣) .

- اعلن مسئولو الأمم المتحدة فى سراييفو ان جمهورية صربيا انتهكت الحظر الجوى المفروض فى أجواء البوسنة والهرسك واضافوا أن هذه العملية استهدفت اعادة امداد الصرب بالمؤن والعتاد (٢/٥) .

- فتحت القوات الصربية طرق الاغاثة المؤدية الى مطار سراييفو للمرة الأولى بعد سبعة اشهر وأعرب مسئولو الأمم المتحدة عن تفاؤلهم تجاه هذه الخطوة التى من شأنها تخفيف التوتر فى المنطقة (٢/٦) .

- طالب مجلس الأمن حكومة كرواتيا والسلطات الصربية الكرواتية بالتفاوض بدون شروط مسبقة من أجل التوصل الى تسوية سياسية تضمن الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضيها ، ودعا المجلس الطرفين الى الاستفادة من المقترحات التى تم تقديمها اليهما لحل المشكلة ، وأضاف انه يؤيد تسوية سياسية تضمن أمن وحقوق كل الطوائف (٢/٨) .

- دعا مجلس الأمن فى اعلان تم اعتماده بالاجماع الحكومة الكرواتية والمسئولين عن الصرب الانفصاليين فى كرواتيا الى اجراء مفاوضات لايجاد حل سياسى لخلافهما ، وأكد المجلس مجددا أن الابقاء على وجود فعلى لقوة الحماية فى كرواتيا له اهمية حيوية للسلام والأمن فى المنطقة (٢/٨) .

أعلن كريس جانوفسكى المتحدث باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن المتطرفين الصرب شنوا حملة ترهيب جديدة ضد المسلمين فى جراديسكا بشمال البوسنة فى انتهاك صارخ لحقوق الانسان (٢/٢٥) .

- أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة ان الغاء الزيارة التى كان مقررا ان يقوم بها الرئيس التركى سليمان ديميريل للعاصمة سراييفو جاء فى أعقاب رفض صرب البوسنة تأمين

زيارة ديميريل ومعارضتهم للزيارة (٢/٢٧) ، واتهمت تركيا في بيان رئاسي صدر في انقرة الأمم المتحدة بأنها لم تؤمن طائرة الرئيس ديميريل الى سراييفو (٢/٢٨).

العراق:

- اعلن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ان العراق سيقترح على مجلس الامن تعليق العقوبات الدولية المفروضة عليه تمهيدا لرفعها نهائيا(١٢/٣).

- طلب العراق من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة عدم حرمانه من حق التصويت بعد ما رفض اقتراحه بتسديد التزاماته المالية بالدينار لوكالات المنظمة الدولية العاملة في اراضيه، او العمل على الافراج عن ٣٠٠ الف دولار من امواله المجمدة لتسديد جزء من هذه الالتزامات(١٢/٣).

- طلبت بغداد تدخل مجلس الأمن بعد ما وصفت عملية تفتيش قوات امريكية لسفن عراقية بأنها عدوان امريكي» (١٢/٤).

- حذر رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية رالف اكيوس من ان العراق لايزال يملك القدرة على انتاج اسلحة جرثومية(١٢/٩).

- دانت اللجنة الاجتماعية والانسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة العراق لارتكابه «انتهاكات جماعية لحقوق الانسان في أخطر صورة، وصوتت مع القرار ١٠٥ دول وعارضته ٣ دول وامتنعت ٤٥ دولة عن التصويت(١٢/١٤).

- قال مسئولون في لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة ان اللجنة ستوافق خلال عام ١٩٩٥ على طلبات مليونين من المتضررين من الغزو العراقي للكويت، واشار السكرتير التنفيذي للجنة الى أن مجموع التعويضات التي يترتب على بغداد دفعها بلغ حتى الان ١٦٢ بليون دولار (١٢/١٥).

- في التقرير نصف السنوي الذي اعده رالف اكيوس، اشار اكيوس الى ان العراق لايزال يخفي الكثير من الاسرار عن برامجه التسليحية وهي اسرار تتعلق بصفة خاصة بابحاث الأسلحة البيولوجية ومعدات الرادار، واكد اكيوس ان بغداد حققت الكثير من التقدم في الامتثال لمطالب الأمم المتحدة في مجال ازالة الأسلحة، الا ان هناك بعض الثغرات التي لاتزال موجودة في برامج الأسلحة البيولوجية(١٢/١٧).

- طالبت الولايات المتحدة الأمم المتحدة باتخاذ اجراء فوري لوقف تهريب البترول العراقي واتهمت ايران بمساعدة العراق على انتهاك الحظر المفروض عليه من قبل المنظمة الدولية (١٢/١٩).

- انقسم اعضاء مجلس الأمن خلال جلسة مغلقة للاستماع الى تقرير شفوي للسفير رالف اكيوس بين داع الى الاعتراف بالتعاون العراقي مع اللجنة الخاصة المكلفة بازالة الأسلحة المحظورة وبين رافض لتسجيل هذا الاعتراف (١٢/٢٠).

- حملت العراق بعنف على رالف اكيوس واعتبرت ما ذكره عن اخفاء العراق معلومات عن برامج تسلحه السابقة «اكاذيب»، واشارت بموقف فرنسا وروسيا والصين التي سعت الى تسجيل اعتراف مجلس الأمن رسميا بتعاون العراق في مجال نزع الأسلحة المحظورة بموجب شروط وقف النار في حرب الخليج(١٢/٢١).

-اكد منسق نشاطات الأمم المتحدة في العراق محمد زيجاري أن المواجهات بين حزبي مسعود بارزاني وجلال طلباني استمرت في شمال العراق وان الأمم المتحدة أجلت جميع العاملين في المنظمات الدولية الى أربيل (١٢٣/٢٧).

- وافق البرلمان التركي على مد خدمة القوات متعددة الجنسيات المكلفة بحماية اكراد العراق ٦ اشهر جديدة، واستنكرت بغداد قرار البرلمان التركي ووصفته انه قرار مؤسف (١٢/٢٩).

- احتج العراق لدى الأمين العام للامم المتحدة على قيام طائرات امريكية بخرق وانتهاك حرمة اجوائه بقصد المراقبة (١/٤).

- قررت فرنسا فتح قسم لرعاية المصالح الفرنسية في بغداد وطالب طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي الجانب الفرنسي بأن يتخذ موقفا ايجابيا بشأن تخفيف الحظر الدولي المفروض على العراق. وفي تطور لاحق انتقدت وزارة الخارجية البريطانية الاجراء الفرنسي بينما اعلنت الولايات المتحدة ان هذا لايعد مؤشرا على وجود شرخ في موقف دول التحالف الدولي من العراق وأن الخلاف يتمثل في درجة تقييم الخطوات التي اتخذها العراق لتطبيق القرارات الدولية(١/٦).

- خلال جلسة مشاورات مغلقة وافق مجلس الأمن على استمرار العقوبات الدولية المفروضة على العراق من دون اصدار أي موقف رسمي يعترف بالتقدم الذي تم احرازه في اطار تنفيذ القرارات الدولية او بالتعاون مع اللجنة الخاصة المكلفة بازالة الأسلحة المحظورة(١/١٣).

- سلمت البعثة الدبلوماسية الكويتية للأمم المتحدة قائمة بالمعدات العسكرية الكويتية التي مازالت موجودة لدى العراق واشارت في رسالة الى د. بطرس غالي ان هذه القائمة هي استكمال لقوائم تم توجيهها الى المنظمة الدولية في وقت سابق (١/١٤).

- في كلمة القاها طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي امام «مؤتمر الشخصيات العالمية للتضامن مع العراق» الذي عقد في بغداد جدد نائب الرئيس العراقي رفض بغداد قراري مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يسمحان للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط تحت رقابة دولية مشددة ليتمكن من شراء اغذية وأدوية(١/١٨).

- اعلن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي أن القيادة العراقية مستعدة لاستئناف المحادثات مع الأمم المتحدة بشأن تصدير جزء من بترولها اذا لم تفرض الأمم المتحدة شروطا تمس السيادة العراقية(١/٢١).

- اعلن مسئول في وزارة الخارجية الكويتية ان الكويت تنوي بيع حوالي ٤٠٠ طن من النفط العراقي الموجود على متن ناقلتي نفط تم اعتراضهما في الخليج لانتهاكهما الحظر الدولي المفروض على العراق، وان العائدات سوف تؤول الى صندوق تعويضات حرب الخليج(١/٢٨).

- أكدت لجنة التحقيق المكلفة من الاتحاد الدولي للجان حقوق الانسان بتقصي الحقائق في كردستان ان العراق يواصل انتهاك قرارات مجلس الأمن ويمثل خطرا على الاقليات في العراق وخاصة الاكراد(١/٢٨).

- طالبت الكويت مجلس الأمن باستمرار العقوبات الاقتصادية على العراق لدى اعادة بحث العقوبات المفروضة عليه في شهر مارس (٢/٥) وفي تطور لاحق اكد الرئيس الامريكي بل كلينتون ان الولايات المتحدة تنوي مواصلة تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق (٢/٩).

- اكد رالف اكيوس ان العراق مازال يخفي عن اللجنة الدولية الخاصة بازالة اسلحة

الدمار الشامل العراقية معلومات عن برامج تسليمه وان هناك امورا في برامج التسليح البيولوجية العراقية لاتزال غامضة(٢/١٠).

ـ وصل الى بغداد رالف اكيوس لاجراء مباحثات مع كبار المسئولين العراقيين تتعلق بالحصول على معلومات بشأن برامج التسليح العراقية وتكتسب هذه الزيارة اهمية خاصة لانها تاتي بعد مرور ٦ اشهر على بدء تطبيق نظام الرقابة طويلة الاجل على اسلحة العراق(٢/١٨).

ـ اصدرت بعثة ايران لدى الأمم المتحدة بيانا صحفيا نفت فيه أنباء نقلتها صحيفة نيويورك تايمز اكدت تهريب العراق كميات من النفط عبر ايران معتبرة ان هذه التقارير «زائفة»(٢/١٨).

ـ اعتبر المقرر الخاص للأمم المتحدة المكلف ملف حقوق الانسان في العراق في تقرير من ٣١ صفحة ان الحكومة العراقية مازالت تستخف الى درجة «مخيفة» بحقوق الانسان التي لم يطرأ عليها «أي تحسن»(٢/٢٢).

ـ قبل مغادرته بغداد اعلن رالف اكيوس في ختام مهمته انه غير راض عما كشف عنه العراق حتى الآن بشأن ابحاثه في مجال الحرب البيولوجية فيما مضى واضاف ان هدفه النهائي يتمثل في الوصول الى موقف يتيح لمجلس الأمن تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ بالسماح للعراق باستئناف صادراته البترولية (٢/٢٣).

ـ قرر بيل كلينتون تكثيف الاتصالات مع الدول الاعضاء في مجلس الأمن في اجراء وقائي للحيلولة دون رفع الحظر النفطي على العراق وتخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليه وطلب من السفيرة مادلين اولبرايت أن تباشر جولة على عواصم الدول ذات العضوية غير الدائمة في المجلس «لبحث افضل الوسائل لضمان امتثال العراق امتثالا كاملا لواجباته التي حددتها قرارات مجلس الأمن»(٢/٢٣).

ـ شككت السفيرة مادلين اولبرايت في احتمال تقديم رالف اكيوس تقريرا ايجابيا عن امتثال العراق لمطالب اللجنة الخاصة المكلفة بنزع الاسلحة العراقية المحظورة واعلنت في لندن أن الولايات المتحدة مصممة على ابقاء الحظر النفطي على العراق حتى ولو قدم اكيوس تقريرا ايجابيا (٢/٢٤).

ـ اكدت السفيرة مادلين اولبرايت في مسقط ان مواقف السلطان قابوس بن سعيد كانت متطابقة مع الموقف الامريكي في ضرورة استمرار العقوبات حتى تنفيذ بغداد كل قرارات الأمم المتحدة (٢/٢٥) وفي تطور لاحق اعلنت اولبرايت انها حصلت على ٧ اصوات مضمونة في مجلس الأمن لدعم استمرار العقوبات على العراق لدى مراجعتها الدورية المقبلة (١/١٦) واعربت عن أملها بأن يراجع اعضاء المجلس الراغبون في تخفيف الحظر موقفهم بعد ان يشهدوا شدة المعارضة لتوجههم (٢/٢٧).

ـ اعلنت اولبرايت في براج ان واشنطن مستعدة لمناقشة احتمال تعديل العقوبات المفروضة على العراق وان هذا التعديل يمكن ان يشمل رفعا جزئيا للحظر النفطي لتأمين الاموال اللازمة للامدادات الانسانية للعراقيين، وشددت على ان استخدام هذه الأموال يجب أن يخضع إلى رقابة دقيقة من الأمم المتحدة (٢/٢٧).

ـ اعلن العراق موافقته على السماح لمراقبين روس بتفقد السجون العراقية بحثا عن المواطنين الكويتيين المفقودين منذ حرب الخليج، واعرب الجنرال ديمتري فولكو نموتون رئيس لجنة الأسرى التابعة للرئيس الروسي عن «خشيته مجددا من أن يكون الأسرى الكويتيون اما ان يكونوا قتلوا بالرصاص او لقوا حتفهم لأسباب أخرى» (٢/٢٨).

ـ اعلن البيت الابيض وجود «مساندة جوهرية» للموقف الأمريكي المعارض لرفع الحظر عن العراق او تخفيفه واكد ان هذه المساندة عبرت عنها الدول التي زارتها السفيرة مادلين اولبرايت ولوح مجددا باستخدام الفيتو في مجلس الأمن اذا لزم الأمر لتعطيل أي قرار بتخفيف الحظر (٢/٢٨)، وفي تطور لاحق اكدت ايطاليا ضرورة انصياع وتنفيذ العراق لكافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن كشرط لرفع وتخفيف العقوبات الدولية الحالية (٣/١).

ايران:

ـ صدقت اللجنة الاجتماعية والانسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار انتقدت فيه اللجنة بشدة مايصدره ايران من احكام اعدام على مواطنيها وماتمارسه من عمليات تعذيب وتفرقة ضد الأقليات الدينية والمرأة (١٢/١٤).

ـ قال الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في تقرير نشر في جنيف ان ايران تواصل انتهاك حقوق الانسان على نطاق واسع وان الدولة تقمع المعارضة السياسية وان هناك عمليات جلد واعدام رسمية وان من بين الضحايا شبان تقل اعمارهم عن ١٨ سنة (٢/٢١).

افغانستان:

ـ دعا مجلس الأمن في بيان اصدره إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز السلم في افغانستان ومنع تدفق الاسلحة والعتاد العسكري إليه مؤكدا ضرورة احترام سيادة افغانستان وعدم التدخل في شئونه الداخلية (١٢/١).

ـ وصلت العاصمة الافغانية «كابول» قافلة المساعدات الانسانية التي أرسلتها الأمم المتحدة، وعلى صعيد اخر اكدت الفصائل الافغانية المتنازعة على حكم البلاد ترحيبها بمقترحات احلال السلام التي طرحتها منظمة المؤتمر الاسلامي والتي تتضمن وقف اطلاق النار لمدة ٣ شهور وتشكيل حكومة مؤقتة تتولى السلطة فترة تتراوح بين ٦ شهور وعام يتم خلالها اجراء انتخابات تشريعية حرة (١٢/٥).

ـ اعرب الرئيس الافغاني برهان الدين رباني عن استعداده للتنازل عن السلطة في حال ابدت المعارضة استعدادها لاجراء محادثات من اجل الاتفاق على حل الأزمة الافغانية، ورفضت المعارضة التي يتزعمها رئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار دعوة رباني إلى المحادثات (١٢/٢٧).

ـ دعا ممثل الأمم المتحدة الخاص في افغانستان السيد محمود المستيري المعارضة الافغانية إلى وقف النار لمدة ثلاثة ايام من اجل تامين الطرق التي سيسلكها خلال توجهه إلى العاصمة كابول (١٢/٢٩).

ـ ابدت مصادر الأمم المتحدة ثقتها بامكان اتمام عملية انتقال السلطة في افغانستان بهدوء بعدما ابلغ رئيس برهان الدين رباني ممثل الأمم المتحدة الخاص محمود المستيري عزمه على الاستقالة في غضون عشرة أيام (١/٤). وفي تطور لاحق اعلن قلب الدين حكمتيار انه توصل إلى اتفاق مع محمود المستيري في شأن نقل السلطة من الرئيس برهان الدين رباني إلى حكومة مؤقتة (١/٦).

ـ اعرب محمود المستيري المبعوث الخاص للأمم المتحدة عن تفاؤله بشأن نتائج المباحثات التي يجريها مع مختلف قادة الفصائل الافغانية المتناحرة وقال أن كافة الاطراف المتناحرة أعربت عن ارتياحها ازاء جهود السلام الحالية واكدوا تعاونهم التام لايجاد حل للصراع القائم (١/١٦).

ـ قرر قلب الدين حكمتيار اغلاق كافة الطرق المؤدية إلى كابول والغاء وقف اطلاق النار واتهم الرئيس رباني بانتهاك الاتفاق (١/١٤). وفي وقت لاحق اعلن محمود المستيري انه يتوقع أن يسلم الرئيس الافغاني الحكم إلى سلطة يتم الاتفاق عليها خلال عشرة أيام (١/٢٩).

ـ أعرب المبعوث الدولي إلى افغانستان محمود المستيري عن أمله في اعلان نقل السلطة من الرئيس برهان الدين رباني إلى هيئة تمثيلية تمثل الشعب الافغاني خلال شهر رمضان (٢/٧).

ـ اكد تشارلز سانتوس المسئول بالأمم

المتحدة أن وقفا شاملا لاطلاق النار سيتم تنفيذه مع انتقال السلطة فى محاولة لانهاء الحرب الأهلية (٢/١١).

- استولت حركة «طالبان» الافغانية فى هجوم خاطف على معقل زعيم الحزب الاسلامى قلب الدين حكمتيار فى جهار سياب وأجبرته على مغادرته ثم شقت طريقها إلى كابول حيث التحمت مع القوات الموالية للرئيس برهان الدين ربانى (٢/١٤).

- اعلن تشارلز سانتوس المستشار السياسى بالأمم المتحدة انه سيجتمع مع قادة ميلشيا الطلبة الاسلاميين (الطالبان) لبحث مطالبهم فى الوقت الذى يجتمع فيه محمود المستيرى مبعوث الأمم المتحدة مع قادة الاحزاب السياسية والمستقلين الافغان لنقل السلطة إلى مجلس مؤقت (٢/١٦).

- فشلت المهمة التى قام بها الوسيط الدولى محمود المستيرى لاقناع القادة الافغان بالاتفاق حول حكومة وحدة وطنية تتولى السلطة من الرئيس برهان الدين ربانى وعلى فشل خطته يصر الوسيط الدولى على نقل مرشحيه لعضوية هذه الحكومة إلى كابول (٢/١٩).

- فى تطور مفاجىء اعلن محمود المستيرى ان خطة السلام التى طرحتها المنظمة الدولية لانهاء الأزمة الافغانية على وشك الانهيار بسبب معارضة الرئيس ربانى ومطالبة حركة طالبان بدخول العاصمة كابول والسيطرة عليها (٢/٢١).

- اعلن محمود المستيرى ان الرئيس الافغانى برهان الدين ربانى سوف يتخلى عن السلطة يوم ٢١ مارس وانه لم يضع اية شروط لتنازله عن الرئاسة، وردا على ذلك نفت ادارة الرئيس الافغانى أن يكون الرئيس مستعدا للاستقالة حاليا (٢/٢٢)، وانه لن يسلم السلطة إلى المجلس المؤقت مالم تتوافر الضمانات الكافية لتمثيل جميع الفصائل الافغانية به (٢/٢٤).

- انتقد مولاى محمد عمر زعيم حركة طالبان بشدة موقف الرئيس برهان الدين ربانى لرفضه تسليم السلطة لمجلس انتقالى بمقتضى خطة السلام التى طرحتها الأمم المتحدة (٢/٢٦).

الصومال :

- اندلعت معارك عنيفة بين عناصر صومالية مسلحة وبين قوات من الوحدة البنجلاديشية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال (يونيصوم ٢)، وقال ناطق باسم يونيصوم أن الوحدة البنجلادشية كانت تستعد لمغادرة بلدة أفغوى على بعد ٣٥ كيلومترا جنوب العاصمة الصومالية مقديشو عندما فوجئت باطلاق نار كثيف عليها من جانب المسلحين (١٢/٦).

- وزعت الجامعة العربية بيانا اكدت فيه ان وفدا برئاسة رئيس الادارة العربية فى الجامعة سيزور الصومال للبحث فى مستقبل الوضع هناك بعد قرار مجلس الأمن سحب القوات الدولية (١٢/٩).

- وجهت الأمم المتحدة نداءً إلى الاطراف الصومالية المتناحرة لوقف القتال وعرض الممثل الخاص للأمم المتحدة لدى الصومال التوسط لاجراء محادثات لوقف اطلاق النار (١٢/١٢).

- قرر الرئيس الامريكى مشاركة القوات الامريكية فى عمليات اجلاء قوات حفظ السلام الدولية من الصومال والتى تستكمل انسحابها فى آخر مارس (١٢/١٧).

- اعلنت الأمم المتحدة فى نداء الى الدول المانحة الكبرى أن الصومال سيكون بحاجة الى مساعدة طارئة بقيمة ٣ . ٧٠ مليون دولار خلال الشهور الستة القادمة (١٢/٢٣).

- وصلت فرقة ايطالية قوامها نحو ٢١٠٠ جندى الى مقديشو للمساعدة فى تأمين انسحاب القوات التابعة للأمم المتحدة من الصومال (١/٢١).

- اعلنت وزارة الدفاع الكندية حل الكتيبة الكندية المحمولة جوا التى تعرضت لانتقادات قاسية بعدما بث التليفزيون مقاطع من شريط فيديو يظهر بعض عناصر الكتيبة وهم يتفوهون بعبارات عنصرية ويمارسون اعمالا مهنية فى حق الصوماليين (١/٢٤).

- بدأت طلائع قوات امريكية بالوصول الى مينا ممباسا للاشتراك فى عملية مساعدة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى الانسحاب من الصومال (١/٢٨)، وفى تطور لاحق أخلت قوات يونيصوم ـ ٢ مقرها فى مقديشو بينما قامت الميلشيات الصومالية المسلحة بعمليات نهب وسطو فور ترك القوات الدولية لمواقعها (٢/١).

- اعلن الممثل الخاص للأمم المتحدة فى الصومال أن الموظفين المدنيين فى عملية الأمم المتحدة فى الصومال سيغادرون الصومال فى وقت قريب لانعدام الأمن فى البلاد وأن قسما من نحو ٣٥٠ موظفا مدنيا فى الأمم المتحدة سيواصل تعاونه مع عملية الأمم المتحدة من نيروبى حتى تاريخ الانسحاب النهائى (٢/٣).

- احتجز مسلمون صوماليون ١٤ من العاملين التابعين للأمم المتحدة فى مقديشو بسبب الخلاف على أجور مستحقة لهم عن عملهم لحساب الأمم المتحدة (٢/٤) وأفرج عنهم لاحقا بعد احتجاز استمر طوال اليوم (٢/٥).

- ابلغ د. بطرس غالى الدكتور عصمت عبدالمجيد ان المنظمة الدولية ستشارك فى الاجتماع التشاورى بين المنظمات الاقليمية والدولية حول سبل التسوية السياسية للمشكلة الصومالية المقرر عقده بالقاهرة فى أواخر شهر فبراير (٢/٦).

- اعلن كوفى عنان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أن المنظمة الدولية ستنهى وجودها العسكرى واخلاء موظفيها المدنيين من الصومال فى نهاية الأسبوع الأول من مارس، وأشار الى أن المنظمة ستراقب الموقف عن كثب لمدة شهر بعد انسحاب القوات يتم بعدها تحديد شكل الوجود السياسى للمنظمة الدولية فى الصومال (٢/١١).

- أمرت قيادة يونيصوم ـ ٢ باغلاق مرفأ مقديشو امام حركة الملاحة التجارية لمدة ستة ايام (٢٦ فبراير - ٣ مارس) فى اطار انسحاب قواتها من الصومال (٢/١٢).

- اعلن جورج بنيت المتحدث باسم الأمم المتحدة فى الصومال أن المنظمة ستبدأ فى اجلاء الموظفين المدنيين مع ابقاء مجموعة صغيرة منهم لتسيير دفة الأمور، واضاف أن الدكتور بطرس غالى اكد ان المنظمة الدولية ستواصل جهودها الدبلوماسية لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف الصومالية (٢/١٤).

- وقع زعيما اكبر فصيلين صوماليين محمد فارح عيديد وعلى مهدى فى مقديشو اتفاقا ينص على وقف المعارك وتقاسم السلطة (٢/٢٢). وقد تجددت المعارك رغم ذلك فى الوقت الذى تواصل فيه قوات الأمم المتحدة انسحابها (٢/٢٤).

- قال جيمس فكتور جيهو مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى الصومال أن المنظمة الدولية حققت نجاحا فى المجال الانسانى، وشدد على أن «يونيصوم -٢» لم تدخر جهدا للجميع بين الفئات الصومالية بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية (٢/٢٤).

- حذر الجنرال عيديد فى خطاب بثته الاذاعة المؤيدة له من أن «اى محاولة لنهب ميناء مقديشو ومطارها لن تحقق اهدافها وستواجه برد عنيف من جانبنا» (٢/٢٦).

- اكد مسئول عسكرى امريكى ان مشاة البحرية الامريكية (المارينز) والايطالية نزلوا الى شواطىء العاصمة الصومالية مقديشو من دون اطلاق رصاصة واحدة وان العملية «تسير فى شكل جيد» فى اطار تغطية انسحاب آخر مجموعات من قوات الأمم المتحدة من الصومال (٢/٢٨).

- بانسحاب آخر جندى فى القوات الدولية من الصومال طويت صفحة اكثر العمليات الدولية لحفظ السلام اثارة للجدل وهى عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال «يونيصوم ـ ٢» التى استمرت نحو سنتين وشهرين وانفقت على مهماتها نحو ١.٦ بليون دولار (٣/٢).

انجولا :

- ذكر الممثل الخاص للأمم المتحدة فى لواندا الوين بلوندين باى أن وقف اطلاق النار فى انجولا مستمر بشكل عام على الرغم

من وقوع بعض الاشتباكات بين القوات الحكومية ومنظمة يونيتا (١٢/٣)

ـ وافق مجلس الأمن على بدء عملية لحفظ السلام في انجولا يشارك فيها ثمانية الاف جندي لمساعدة طرفي النزاع على احلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية ووافق المجلس على اقتراح الدكتور بطرس غالي بمنح القوة الدولية ولاية لمدة ستة اشهر اعتبارا من شهر فبراير (٢/٩)

ـ اعلن الوين بلوندين باي الممثل الخاص للامم المتحدة في لواندا ان انجولا تحتاج الى ٢٣٣ مليون دولار لتطبيق برنامج لنزع الألغام وتسريح القوات باشراف الأمم المتحدة (٢/١٦)

راونـــدا

ـ دخلت قوة كبيرة تابعة للامم المتحدة تعززها قوات حكومية رواندية مخيمات المشردين في جنوب غرب راوندا للسيطرة على مثيري الشغب عقب تصاعد أحداث العنف مؤخرا . واعلنت الأمم المتحدة في كيجالي اطلاق عملية جديدة تحت اسم « العودة » تهدف الى اخلاء المخيمات من اللاجئين في المنطقة التي اقامتها القوات الفرنسية سابقا مشددة على الطابع الطوعي لهذه العمليات (١٢/١٤)

ـ أعلنت زائير انها مستعدة لوضع ١٥٠٠ جندي زائيري تحت تصرف الأمم المتحدة لتوفير الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين . وأكد رئيس الوزراء الزائيري في كلمة القاها امام مجلس الأمن ان الوضع داخل المخيمات مازال متفجرا وانه على الأمم المتحدة ان يكون لها موقف واضح ازاء هذه الاضطرابات (١٢/١٧)

ـ وافقت زائير على طلب الأمم المتحدة بارسال ١٥٠٠ جندي من قوات حفظ السلام الى مخيمات اللاجئين الروانديين للحفاظ على النظام بها . وكان د. بطرس غالي قد اقترح ارسال قوات اضافية الى المخيمات للقضاء على اعمال العنف التي ترتكبها الميلشيات الموالية لحكومة رواندا السابقة (١/٢٨)

بوروندي

اعرب مجلس الأمن في بيان رئاسي عن قلقه البالغ ازاء مخاطر اندلاع مذابح عرقية واسعة النطاق في بوروندي على نمط ما شهدته رواندا العام الماضي بعد تزايد دعوات بعض ضباط الجيش وقيادات احزاب سياسية تابعة للقبائل التوتسي للاحاطة بالحكومة الأئتلافية الحاكمة بأي وسيلة (٢/١٩).

الصحراء الغربية:

ـ قدم د. بطرس غالي تقريرا الى مجلس الأمن حول زيارته التي اجراها للجزائر والمغرب وممثلي جبهة البوليساريو وطالب بتعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة الخاصة باجراء استفتاء تقرير المصير الخاص بالصحراء الغربية واقترح د. غالي تنظيم الإستفتاء في اكتوبر المقبل بدلا من اجرائه في فبراير كما كان مقررا من قبل (١٢/١٧)

ـ حدد مجلس الأمن شهر اكتوبر المقبل موعدا لاجراء الإستفتاء المقرر حول مستقبل الصحراء الغربية ووافق المجلس على ارسال ٢٥٥ شخصا من رجال الشرطة والمدنيين الى الصحراء الغربية لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ادارة مراكز تسجيل الناخبين والتحقق من هويتهم (١/١٤)

ليبيا:

ـ إستقبل المسئولون الليبيون نبأ قرار مجلس الأمن بتجديد اجراءات الحصار المفروضة على الجماهيرية الليبية منذ ١٥ ابريل ١٩٩٢ اربعة اشهر اخرى بنفس الإجراءات السابقة باستياء شديد وانتقاد حاد لقرارات مجلس الأمن (١٢/١).

ـ طالبت جامعة الدول العربية الأمم المتحدة بالتحقيق في التقارير التي تشير إلى براءة ليبيا من حادث تفجير طائرة الركاب الأمريكية فوق مدينة لوكربي والتي اجمعت عليها عناصر امريكية وبريطانية (٢/٣).

ـ طالبت الحكومة الليبية الجمعية العامة ومجلس الأمن والأجهزة المختصة ، باتخاذ التدابير الكفيلة باجراء التحقيقات اللازمة ، في شأن ادعاءات عن انتهاكات غير مشروعة لحقوق الإنسان في ليبيا» (٢/١٨).

السودان:

ـ احتجت السودان على ماورد في تقرير الأمم المتحدة حول انتهاكات الحكومة المستمرة لحقوق الإنسان، وقام مندوب السودان لدى الأمم المتحدة بتسليم د. بطرس غالي مذكرة احتجاج ضد تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للمنظمة الدولية (١٢/١٥).

ـ جددت حكومة السودان رفضها اقتراح الدول الأعضاء في المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (ايجاد) تعيين مراقب من الأمم المتحدة لمتابعة المفاوضات بين الخرطوم والمتمردين في جنوب السودان (١/١١).

ـ وجهت الأمم المتحدة نداء لجمع اكثر من مائة مليون دولار للمساعدات الإنسانية للسودان وشارك في النداء عدد من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة مثل منظمة الزراعة والأغذية (فاو) وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية (١/٣١).

ـ تعرضت انتهاكات السودان في مجال حقوق الإنسان للشجب امام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف ورفض وزير السودان عبد العزيز شدو كافة الإتهامات التي ساقها المقرر الخاص لهذه اللجنة (٢/٢٨).

طاجيكستان:

ـ وافق مجلس الأمن بالإجماع على ارسال قوة مراقبة عسكرية تابعة للأمم المتحدة الى طاجيكستان لمدة ستة أشهر تضم بعثة الأمم المتحدة ٤٠ شخصا وحذر من أنه سيسحب هذه القوة مالم تحافظ الحكومة وقوات المتمردين على استمرار وقف اطلاق النار (١٢/١٧)

انجازيا:

ـ اعرب مجلس الأمن في بيان رئاسي عن قلقه العميق ازاء اعلان برلمان انجازيا عن دستور جديد يعلن قيام دولة مستقلة من حكومة جورجيا واكد المجلس ان اي اجراء يتخذه الإقليم من جانب واحد لاقامة كيان مستقل يعد انتهاكا لإلتزام الأطراف الإنجازية بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع مع حكومة جورجيا (١٢/٣).

لبنان:

ـ احتجت الأمم المتحدة لدى السلطات الإسرائيلية بسبب اطلاق القوات الإسرائيلية النار على مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان (١/٢١).

ـ وافق مجلس الأمن بالإجماع على تمديد بقاء القوات الدولية في لبنان لمدة ٦ أشهر حتى ٣١ يوليو القادم.واعرب اعضاء المجلس عن قلقهم من استمرار العنف في جنوب لبنان واسفهم للخسائر في الأرواح بين المدنيين (١/٣٠).

الأراضي المحتلة:

ـ دعت منظمة التحرير الفلسطينية الى اجتماع طارىء لمجلس الأمن لمناقشة توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وهو ما ينتهك اتفاق السلام الذي وقعته اسرائيل (١٢/٢٤) . واعلنت اسرائيل رفضها لأية مناقشة من جانب مجلس الأمن لمسألة الإستيطان اليهودي اثر الرسالة التي وجهها ناصر القدوة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى د. بطرس غالي والتي طالب فيها أن يتخذ مجلس الأمن بصورة عاجلة موقفا ازاء استمرار اسرائيل في سياسة بناء مستوطنات غير مشروعة في الأراضي المحتلة (١/١١).

ـ اعلن تيري لارسن المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة في غزة والضفة الغربية أمام اجتماع للمانحين والمسئولين الفلسطينيين انه «يجب اعادة تحديد الأولويات وتحسين التنسيق بين الهيئات التي توزع الأموال» واضاف لارسن أن تأمين الوظائف يمثل أولوية كبيرة وان خطط التنمية تشمل الأشغال العامة وبناء مناطق صناعية في مناطق الحكم الذاتي (١/١٧).

ـ قدم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شكوى رسمية د. بطرس غالي بشأن عدم التزام اسرائيل بتنفيذ عناصر رئيسية من اتفاق السلام الموقع بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية واستمرارها في بناء مستوطنات جديدة والبطء في اعادة انتشار القوات الإسرائيلية وعزل القدس وسن اجراءات العقاب الجماعي للسكان الفلسطينيين، واكد

ناصر القدوة ممثل المنظمة فى الأمم المتحدة ان الشكوى لم تتضمن مطلبا محددا وانها اكتفت بالقول « يأمل المرء ان يستخدم غالى نواياه الحسنة لمتابعة هذا الأمر» (٢/١٠).

– اصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ثلاثة قرارات جديدة تندد بانتهاك اسرائيل لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة تقضى بمطالبة اسرائيل بانهاء احتلالها لمرتفعات الجولان السورية ووقف مصادرة الأراضى ووقف بناء المستوطنات وقد صوتت الولايات المتحدة وروسيا ضد القرارات الثلاثة (٢/١٧)

– صرح ناصر القدوة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ان المجموعة العربية طلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن من اجل مناقشة استمرار النشاط الإستيطانى فى اسرائيل فى الأراضى المحتلة (٢/٢٣).

ـ اختتم مجلس الأمن مناقشاته حول قضية المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة دون ان يصدر أى بيان رئاسى أو قرار فى الشأن، واعرب سفير اسرائيل لدى الأمم المتحدة جاد يعقوبى عن سعادته ازاء الانتصار المهم، الذى حققته بلاده عندما امتنع مجلس الأمن عن ادانة استمرار الاستيطان فى الضفة الغربية، (٣/١).

الأمين العام :

ـ طلب مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة السفير سمير مبارك من د. بطرس غالى بذل مساعيه الحميدة لتأمين زيارة الصليب الأحمر الدولى للمعتقلين فى المعتقلات الاسرائيلية فى مرجعيون والخيام وبذل الجهود لاطلاقهم وقدم لائحة باسماء ٣٦٠ معتقلا لبنانيا (١٢/٣)

ـ رحب د. بطرس غالى باتفاق دول لجنة الاتصال على التجاوب مع مطلب صرب البوسنة اعطائهم حق الانضمام الى الاتحاد اليوغسلافى الجديد (١٢/٣)

ـ طالب د. بطرس غالى زعيم الطائفة القبرصية التركية باستئناف المفاوضات مع الرئيس القبرصى جلا فوكوس كليريدس تحت رعاية الأمم المتحدة (١٢/٣).

ـ اكد د. بطرس غالى رفضه لتفويض قوات الحماية الدولية بالبوسنة صلاحية حماية المناطق الآمنة بالقوة واقترح فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن نزع سلاح المناطق الآمنة الست بمنع القوات المسلمة من التمركز فيها وسحب القوات الصربية المحاصرة لها (١٢/٥)

ـ أوصى د. بطرس غالى فى تقرير قدمه الى مجلس الأمن بمد مهمة حفظ السلام فى انجولا لمدة عام وزيادة حجم القوة الدولية بمجرد التاكد من احترام طرفى النزاع لاتفاق وقف اطلاق النار الذى ابرم فى شهر نوفمبر الماضى فى لوزاكا (١٢/٦).

ـ اعترف د. بطرس غالى فى خطاب امام L[GS الأمن بأن الأمم المتحدة اخفقت فى تحقيق غاياتها فى بعض عملياتها العسكرية وقال أن المنظمة الدولية لا يمكن ان تفرض السلام من خلال استخدام القوة. وطالب د. غالى بقوة تدخل سريع عندما تكون هناك حاجة ملحة لقوات حفظ السلام وان تتمركز هذه القوات فى بلدانها وتكون فى حالة استعداد (١٢/٦).

ـ اكد د. بطرس غالى ان الضغوط لسحب القوات الدولية من البوسنة تزايدت مؤخرا مشيرا الى ان المنظمة الدولية لم تتسلم بعد من الدول المعنية طلبا رسميا بهذا الصدد، وقال أن بريطانيا وفرنسا وروسيا وكندا تعتزم سحب قواتها من البوسنة فى حالة استمرار تدهور الأوضاع وانه لا يملك وسيلة للضغط عليها او مطالبتها بتعزيز قواتها (١٢/٨)

ـ اعلن د. بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن عن عملية الأمم المتحدة فى قبرص انه لا ينبغى لهدوء الحال المستمر أن تحجب الحقيقة التى مؤداها ان ما فى قبرص مجرد وقف لإطلاق النار، وليس سلما، وأوصى دكتور غالى المجلس ان يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة

لحفظ السلام فى قبرص ستة اشهر تنتهى فى نهاية يونيو ١٩٩٥ (١٢/١٥)

ـ اكد د. بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن ان الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية يمكن اجراؤه فى اكتوبر المقبل (١٢/١٧)

ـ فى برنامج اخبارى بثته شبكة سى ان ان الأمريكية اكد د. بطرس غالى ان من مصلحة المجتمع الدولى المساعدة فى الحفاظ على وحدة الاتحاد الروسى وأن تفكك الاتحاد الروسى سوف يؤثر على بلدان الاتحاد السوفيتى السابق وربما أوربا الشرقية بأسرها (١٢/٢٣)

ـ فى رسالة التهنئة بالعام الميلادى الجديد التى وجهها د. بطرس غالى للعاملين فى الأمم المتحدة قال د. غالى «ان العام الماضى شهد تقدما وتخللته احزان» لكن «النجاح الذى تحقق يبعث على مزيد من الأمل» (١٢/٣١)

– وصف د. غالى اتفاق وقف اطلاق النار فى البوسنة بانه أجمل هدية تقدم لسكان البوسنة والهرسك بهذه المناسبة (١/١)

ـ اكد د. بطرس غالى استعداد المنظمة الدولية لمساعدة الدول التى تواجه خطر التطرف والارهاب، وأشار الى أن المنظمة الدولية بامكانها ارسال بعثات تابعة لها فى اطار الدبلوماسية الوقائية الى الدول التى تعانى خطر الارهاب لمنع تفاقم الأزمة فى هذه الدول (١/٦)

ـ فى مقال نشرته جريدة لو فيجارو الفرنسية ذكر د. بطرس غالى انه قد احال الى مجلس الأمن تقريرا يتعلق بالاختيار الذى يتعين اتباعه فى الصومال والبوسنة وضرورة منح قوات حفظ السلام تفويضا واضحا ومتسقا وامدادها بالامكانيات البشرية والمادية لاتمام مهمتها (١/٧)

ـ دعا د. بطرس غالى الى استئناف المحادثات مع العراق من اجل رفع جزئى للحظر المفروض عليه وأشار الى انه ناقش مع الزعماء العراقيين هذه المسألة لتوفير مناخ من الثقة (١/٨)

ـ اختار د. بطرس غالى الدكتور محمد شاكر سفير مصر فى لندن رئيسا للمجلس الاستشارى لشئون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة لدورة عام ١٩٩٥ (١/٩)

ـ فى حديث الى صحيفة ليبراسيون الفرنسية أعلن د. بطرس غالى أن العالم يعيش فترة اكثر صعوبة مما كانت عليه فترة الحرب الباردة وقال أن انتهاء الصراع بين الشرق والغرب ادى الى اندلاع نحو ٣٠ نزاعا مسلحا حول العالم (١/١٢)

ـ اعلن د. بطرس غالى فى مؤتمر صحفى عقده فى استوكهلم انه يأمل فى اقناع زغرب بأن مصلحتها العليا ومصلحة السلام

تقضيان ابقاء القوة الدولية على اراضيها ووجه نداء الى كرواتيا لاعادة النظر فيما اعلنه الرئيس الكرواتي فرانيو توجمان عزمه على عدم التجديد للقوات الدولية التى تنتشر شرق البلاد على الحدود مع مناطق تحت سيطرة حرب كرايينا (١/١٣)

. اكد د. بطرس غالي أن المنظمة الدولية تستعد لتسلم مهمة حفظ السلام في هايتي من الولايات المتحدة بحلول ٣١ مارس بعد أن اشار تقرير الأخضر الابراهيمي المبعوث الدولي في هايتي الى توافر الاستقرار والبيئة الأمنية في البلاد (١/١٥)

- اشار د. بطرس غالي في تقرير رفعه الي مجلس الأمن الى اهمية تحديد مجلس الأمن «معايير الأهداف» من العقوبات واهمية الحرص على تجنب اعطاء الانطباع بأن الغرض من فرض العقوبات هو المعاقبة وليس تعديل السلوك السياسي أو أنه يجرى تغيير المعايير لخدمة مقاصد غير المقاصد التى كانت هي الدافع الى اتخاذ القرار الاصلى بفرض العقوبات (١/١٧)

-أوصى د. بطرس غالي مجلس الامن بقبول طلب الحكومة اللبنانية تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان لفترة ستة اشهر تنتهى فى نهاية يوليو المقبل (١/٣٥)

- عقد د. بطرس غالي اجتماعا بمطار زيورخ مع عمرو موسى وزير الخارجية المصرى وشيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل وتناول الاجتماع عملية السلام بالشرق الاوسط بعد الهجوم الانتحارى الأخير بتل ابيب (١/٢٧)

- اعلن علي احمد عتيقة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة أن دعوة الأمين العام لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذى يعقد في كوبنهاجن في شهر مارس سلمت حتى الآن الى ٧٠ دولة وانه يقوم بصفته مبعوثا للأمين العام بجولة في ١٠ دول عربية (١/٣٧)

. اكد وزير الخارجية اللبناني فارس بويز ان الوزارة تبلغت من د. بطرس غالي بأن الصليب الأحمر الدولي سيدخل الى معتقل الخيام لتفقد وضع المعتقلين على ان ينظم لقاءات مع ذويهم في وقت لاحق (١/٣٠)

. يعتزم د. بطرس غالي زيارة موسكو في مايو المقبل لحضور احتفالات الذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية في اوربا (٢/٤).

. قدم غلام علي خسرو القائم بالاعمال الايراني لدى الامم المتحدة الى د. بطرس غالي مذكرة احتجاج ايران على ما وصفته «مجالات الازعاج» التي تتعرض لها الطائرات والسفن الايرانية نتيجة وجود القوات البحرية الامريكية فى مياه الخليج (٢/٤).

- ابلغ د. بطرس غالي الدكتور عصمت عبدالمجيد ان المنظمة الدولية ستشارك في الاجتماع التشاوري بين المنظمات الاقليمية والدولية حول سبل التسوية السياسية للمشكلة الصومالية المقرر عقدة بالقاهرة في اواخر شهر فبراير (٢/٦).

- استقبل د. بطرس غالي السيدة بهاء العمرى الكيخيا زوجة وزير خارجية ليبيا السابق منصور الكيخيا الذى اختفى في مصر فى ديسمبر ١٩٩٣، واكد د. غالي للسيدة الكيخيا انه ينوى المضى بالاتصال بجميع الاطراف المعنية لكشف مصير زوجها (٢/٧).

- أعرب د. بطرس غالي عن امله ان تتوصل مصر واسرائيل من خلال المفاوضات الى حل بشأن اصرار مصر على عدم التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى مالم تنضم اسرائيل الى المعاهدة (٢/٢١).

- أيد مجلس الأمن في بيان رئاسى بعض اقتراحات د. بطرس غالي التي قدمها بعنوان «ملحق لخطة السلام» ورحب بها بوصفها «مساهمة هامة في النقاش» المتعلق بحاضر الأمم المتحدة ومستقبلها. ووافق المجلس على ان هدف العقوبات الاقتصادية «ليس المعاقبة بل تغيير سلوك البلد أو الطرف الذي يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين» وأن «الخطوات المطلوبة من ذلك البلد او الطرف ينبغي ان تكون محددة بوضوح فى قرارات المجلس» (٢/٢٣).

. وصل الى فيينا في زيارة تستغرق اسبوعا د. بطرس غالي يحضر خلالها المؤتمر الذى تعقده اللجنة الادارية للامم المتحدة بمبنى المنظمة فى فيينا (٢/٢٤).

- يلقى د. بطرس غالي كلمة الأمم المتحدة في احتفالات الجامعة العربية بالقاهرة بمناسبة مرور ٥٠ عاما على انشائها فى شهر مارس (٢/٢٥).

- نفى د. بطرس غالي ما تردد مؤخرا حول نقل والغاء بعض المنظمات الفنية بالأمم المتحدة على لسان المفتش العام مؤكدا ان هذه الانباء غير صحيحة (٣/١).

- اهدت جامعة فيينا شهادة الدكتوراه الفخرية في القانون للدكتور بطرس غالي في اطار احتفالات الأمم المتحدة بعيدها الخمسين في العاصمة النمساوية فيينا (١/٩٣).

- اكد د. بطرس غالي ان المنظمة الدولية لن تترك الصومال من دون مساعدة وحذر من أن تقديم اى مساعدة الى الصومال يعتمد على مدى تعاون اطراف النزاع الصوماليين وعلى تقدم العملية السياسية نحو الوفاق بينهم. واضاف ان الأمم المتحدة قد تعود مرة أخرى الى الصومال اذا طلبت ذلك حكومة صومالية فى المستقبل (٣/١).

- حذر د. بطرس غالي فى كلمة له امام ندوة حول عمليات حفظ السلام الدولية عقدت فى فيينا من أن الصراع سيتفاقم فى يوغسلافيا السابقة اذا غادرت القوات الدولية الأراضي الكرواتية وأن ذلك قد يؤثر على وجود القوات الدولية فى البوسنة. وأوضح ان هذا الانسحاب يتطلب مشاركة نحو ٣٠ الف جندى تابعين لحلف شمال الاطلنطى بعملية تستغرق حوالى ستة شهور (٣/١).

محكمة العدل الدولية :

- استأنفت محكمة العدل الدولية العمل فى القضية الخاصة بتعيين خط الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بين قطر والبحرين، واعلنت دولة البحرين انها لن تحضر الجلسة التى تعقدها المحكمة لأسباب عدة أبرزها انها تنعقد على اساس «الطلب القطرى المنفرد» وهو اجراء ناقص وباطل من الاساس لانه لم يحصل على موافقة دولة البحرين (٢/١٤).

- أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا اعلنت فيه اختصاصها فى النظر فى الخلاف الحدودى بين دولتى قطر والبحرين، وقضى موقف الهيئة القضائية الدولية بدعم طرح قطر فى شأن قضيتي الاختصاص والمشروعية ولكن من دون اجماع القضاة الخمسة عشر حيث اعلن خمسة من هيئة القضاة اعتراضهم على القرار واصدروا بيانات مفصلة توضيح مواضع الطعن بمشروعية القرار (٢/١٥).



Chairman of the Board and General Editor :
Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :

- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor
Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor
Ahmed Youssef Al Karic

Editorial Consultant
Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor
Sawsan Hussein

Editorial Assistance
Nadia Abdel Sayed

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo
Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500
Fax: 5786833-5786023
Telex. 92001 - 92544 Ahram UN
Annual Subscription : - Egypt 20 L. E.
- Arab and African Countries 40 $
Other Countries 55 $

مطابع الأهرام بكورنيش النيل



CONTENTS